شرح جمل الزجاجي

لابن عصفور الإشبيلي

٥٩٧ - ٦٦٩ هـ

الشرح الكبير

الجزء الأول

شرح جمل الزجاجي
لابن عصفور الاشبيلي

شرح جمل الزجاجي

لابن عصفور الإشبيلي

٥٩٧ - ٦٦٩ هـ

الشرح الكبير

الجزء الأول

تحقيق

د. صاحب أبو جناح

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

بسم الله الرحمن الرحيم

م/١/ع

شكر وامتنان

الكتاب ومحققه مدينان لجماعة من فضلاء عصرنا ، أخص بالذكر منهم أستاذنا الجليل أحمد عبدالستار الجواري ، فقد حبّب إليّ هذا العلم منذ أن تلقّيته عنه في دراستي الجامعية الاولية ، وسعى إلى العمل على نشر هذا الكتاب منذ أن أنجزت تحقيقه عام ١٩٧١م .

وأخص بالذكر ايضاً الاساتذة الاجلاء الدكتور شوقي ضيف والاستاذ علي النجدي ناصف والدكتور رمضان عبد التّواب والدكتور محمود فهمي حجازى ، فقد أفاضوا عليّ من الفضل والعلم مالايحيط به الثناء .

المحقق

القسم الاول

الدراسة

رَفْعُ

عبد الرَّحمن النَّجْدِيّ

أسكنه اللهُ الفردوس

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

مقدمة

بقلم الاستاذ الجليل الدكتور شوقي ضيف

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا جهد علمي قيم نهض به الدكتور صاحب جعفر ابو جناح في تحقيق كتاب من أمهات كتب النحو هو شرح جمل الزجاجي لابن عصفور واحيائه كي ينتفع به الباحثون في تاريخ النحو والنحاة . ومعروف ان الزجاجي احد الائمة الذين اسسوا المدرسة البغدادية في النحو واقاموا صرحها الشامخ ، وقد نال كتابه (الجمل) شهرة مدوية في العصور الوسطى لدقة تنظيمه وتبويبه وحسن صياغته ويسر أسلوبه ، مما جعل النحاة يعكفون قرونا ، متطاولة على تدريسه لطلابهم في مشارق العالم العربي ومغاربه ، وقد ظل المصريون والشاميون منذ ظهوره في القرن الرابع الهجري حتى ظهور ابن مالك في للقرن السابع وابن هشام في القرن الثامن لايعنون بشرح كتاب نحوي وتفسيره كما يعنون به ، ومايزال المغرب العربي حتى اليوم يعتمد عليه في تعليم الناشئة النحو ، وهيأ ذلك كله لان تتكاثر شروحه من قديم حتى لتبلغ اكثر من مائة وعشرين شرحاً . .

وفي مقدمة شروحه التي طالما تدارسها النحاة وطلابهم «شرقاً وغرباً» شروح ابن عصفور حامل لواء العربيه في القرن السابع الهجري بالاندلس والمغرب ، وله عليه شروح مختلفة : اصغر واوسط واكبر ، وقد اختار الدكتور صاحب جعفر ابو جناح اكبرها واكثرها عسرا ومشقة لكي يبعثه ويعيده إلى الحياة ويمكن الباحثين منه ، معتمداً في ذلك على نسختين : نسخة مكتبة جامع يني باستانبول ونسخة مكتبة امبروز يانا بميلانو ، ودرسهما دراسة دقيقة مقابلا بينهما وموازنا ، مستخلصاً «نصاً» صحيحاً ضابطاً له خير ضبط ومؤدياً له خير اداء ، منحيّاً عنه كل تصحيف ونافياً عنه كل تحريف ، وقد مضى يقرؤه ويعرضه عرض

الباحث المنقب الذي يرد كل رأي فيه إلى مصادره ، حتى يستكشفه من جميع وجوهه ، وعلى نحو ما حاول من استكشاف الاراء حاول استكشاف كل ماتناثر في الشرح من أشعار وابيات تعد بالمئات ، ولم يترك كتاباً من كتب شواهد النحو الا رجع اليه مقارناً ، مع المراجعة ايضاً على كتب معاني القرآن الكريم الامالي وللمختارات الشعرية ودواوين الشعراء وكتب اللغة والمعاجم ، ومع مقارنة مافيه من القراءات القرآنية على الكتب الخاصة بالقراءات . وقد مضى يعرف في الهوامش باعلام النحاة كما مضى يبسط كثيراً من مسائل الخلاف في النحو راجعاً إلى كثير من الاصول التي لم تنشر حتى الان مثل المسائل الشيرازيات لابي علي الفارسي وسر صناعة الاعراب لابن جني وشرح التسهيل لابن مالك وارتشاف الضرب لابي حيان ، أما الاصول المطبوعة فكاد لايترك منها اصلا الا رجع اليه مستضيئاً به ، كمثل كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد والحجة لابي علي الفارسي والخصائص لابن جني وشرح ابن يعيش على المفصل ، غير كتب ابن عصفور المخطوطة وغير كتب ابن مالك وابن هشام وهمع الهوامع للسيوطي .

ومعنى ذلك كله ان الدكتور صاحب جعفر استطاع ان يستوفي لتحقيق شرح الجمل لابن عصفور شرائطه العلمية ، بل لقد صعب هذه الشرائط اذ اشترط على نفسه أن يتحول بكل مسألة من مسائل النحو المبثوثة فيه إلى قضية يعرضها على مصنفات النحو الاساسية دارساً لها درساً علمياً متقناً ، مستكملا من هذا الدرس في هوامش الشرح ما ييسر فهمه ويذلل صعابه ، غير مدخر في ذلك أي لون من الوان العناء والمشقة . وقد وضع بين يدي هذا التحقيق العلمي الخصب تمهيدا عرض فيه حياة ابن عصفور موضحاً من تلمذ لهم ومن تلمذوا له ومصنفاته المختلفة ، وتلا ذلك بثلاثة فصول ، تحدث في أولها عن كتاب شرح الجمل محللا تحليلا واسعاً لمادته ، مصورا ترتيبه ونسقه في التقسيمات وعنايته بالحدود ، ثم أخذ يفيض في بيان مصادره ، وفي مقدمتها كتاب سيبويه ، ثم كتب ائمة النحو من البصريين والكوفيين والبغداديين والاندلسيين ، مما جعل الشرح يستحيل إلى مايشبه دائرة معارف نحوية تستوعب اكثر آراء

النحاة في بيان كل قاعدة وكل ظاهرة نحوية او صرفية ، وكأنما تحول عقل ابن عصفور إلى مايشبه عقلا آلياً يحصي اراء النحاة المختلفين رأياً رأياً ، وهو لايحصيها فحسب ، بل يناقشها شارحاً ومعللا أو محتجاً نافذاً في أحيان كثيرة إلى اراء اجتهادية جديدة. وجعل الدكتور صاحب جعفر الفصل الثاني(١) لبيان منهج ابن عصفور النحوي ، موضحاً كيف كان يستعين بالقياس إلى أبعد حد متابعاً في ذلك البصريين تبعية شديدة ، وتابعهم ايضاً في استعانته بالسماع ، مع تأويله لصياغات الشعر والقراءات التي تشذ على قواعد النحو المطردة ، ومع استظهاره للشعر والقرآن والحديث النبوي وكلام الفصحاء ، وكذلك تابع البصريين في العناية بالعلل والحجج المنطقية المعقدة ، مع الاهتمام الشديد بالاحتمالات الاعرابية . وخص الفصل الثالث ببيان آراء ابن عصفور النحوية والصرفية ذاهباً إلى أنه كان يؤثر المذهب البصري على نحو مايتبين في اعتناقه لكثير من آراء البصريين واعلانه في غير موضع من كتاباته الانتماء اليهم ، وقد اوضح الاراء التي خالف فيها ابن عصفور الكوفيين ومواطنيه الاندلسيين ، وصور موقفه من اراء الزجاجي ، غير منكر تمثله لكثير من اراء ابي علي الفارسي ، مما قد يشهد من بعض الوجوه بنزعته البغدادية .

ولعل في كل ماقدمت مايصور بوضوح الجهود العلمية المخلصة التي انفقها الدكتور صاحب جعفر ابو جناح ، في تحقيق هذا الشرح القيم لابن عصفور تحقيق الباحث الذي يحاول بكل مافي وسعه ان يفقه مايقرأ ويفسره ويعلله ، وانه لتحقيق جدير بالشكر والتهنئة المخلصة الصادقة ..

شوقي ضيف
تموز ١٩٧١
القاهرة

---

(١) نشر الفصل الثاني من هذه الدراسة في العدد التاسع من مجلة كلية الآداب بجامعة البصرة عام ١٩٧٤ ورأيت بعد اعادة النظر فيما تبقى منها ان اقتصر هنا على نشر التمهيد والفصل الاول ، فجعلت التمهيد فصلا اول وجعلت الفصل الاول فصلا ثانيا الحقت به الفقرتين ٤ ، ٥ من الفصل الثالث من الأصل .

«المحقق»

الفصل الأول

حياة ابن عصفور وآثاره

أ ـ عصر ابن عصفور
ب ـ حياتـــه :

١ ـ اسمه ولقبه وكنيته ونسبه
٢ ـ مولده ونشأتـه
٣ ـ شيوخه وثقافتـه
٤ ـ نشاطه العلمي ومنزلته
٥ ـ وفاتـه

ج ـ آثـــاره

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

١ـ عصر ابن عصفور

امتدت الحياة بابن عصفور نيفا وسبعين عاما (٥٩٧ ـ ٦٦٩هـ) عاصر فيها دولتين من دول المغرب العربي . أولاهما الدولة الموحدية (٥٣٧ ـ ٦٦٨هـ) التي حكمت شمال إفريقية من طرابلس حتى ساحل المحيط الأطلسي واكثر بلاد شبه جزيرة الأندلس .

وثانيتهما الدولة الحفصية (٦٣٤ ـ ٩١٧هـ) التي انفصلت عن الدولة الموحدية فحكمت تونس و ما حولها من أقاليم الشمال الافريقي .

وكانت الأندلس خلال العصر الموحدى قطرا من أقطار الدولة الموحدية الكبرى يضم عدة ولايات منها اشبيلية ـ موطن ابن عصفور التي كانت أعظم هذه الولايات رقعه حيث كانت تشتمل على قواعد شريش وشذونة وأركش وقرمونة وأستجة ، ونظرا لما كانت تتمتع به من ميزات جغرافية واقتصادية جعلتها خير قاعدة لنزول الجيوش الموحدية القادمة من وراء البحر او العائدة من الغزو لتعبر البحر مرة أخرى الى أوطانها بالمغرب ، فقد أصبحت قاعدة للحكومة الموحدية بالأندلس ومركزاً لتجمع الجيوش فيها (١)، مما جعلها في ظل الحكم الموحدى أعظم حواضر الأندلس ، بل كانت كما يصفها عبد الواحد المراكشي حاضرة الأندلس ، قال: وقد زاد أمر هذة المدينه على صفة كل واصف وأتى فوق نعت كل ناعت . (٢)

وكان يتولى منصب الحاكم العام للأندلس على الأغلب واحد من أبناء الخليفة الموحدى أو أخوته ، وفي اشبيلية كان ينتظم حول ولد الخليفة أو اخيه بلاط موحدى صغير كان يسطع أحيانا بمن يلتف حول الحاكم

---

(١) عصر المرابطين والموحدين محمد عبد الله عنان . القسم الثاني ص : ٦١٢ ، ٦٤٢ .

(٢) المعجب في تلخيص اخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي ٣٧٣، ولا بد من الاشارة هنا الى ان اشبيلية كانت قبل ذلك عاصمة لملك بني عباد ثم صيرها المرابطون قاعدة لهم ايام كانوا بالأندلس فبنوا بها قصوراً عظيمة واجروا فيها المياه وغرسوا البساتين .

من أكابر الشخصيات الأندلسية . (١)

وممن برز في تاريخ الولاة الموحدين على اشبيلية أبو يعقوب يوسف بن عبدالمؤمن الذي كان واليا عليها لأبيه بين عامى ٥٣٨ — ٥٥٨هـ . وكان هذا الأمير — الذي صار فيما بعد خليفة للدولة الموحدية بوفاة أبيه عبد المؤمن عام ٥٥٨ هـ — عالما من اكابر علماء عصره وأديبا متمكنا وفقيهاً ومحدثاً بارعا يصفه عبد الواحد المراكشي بأنه كان أعرف الناس كيف تكلمت العرب وأحفظهم لايامها ومآثرها وجميع أخبارها في الجاهلية والاسلام ، وقد لقى في اشبيلية رجالا من أهل علم اللغة والنحو والقرآن منهم ابن ملكون (ت ٥٨١ هـ) فأخذ عنهم جميع ذلك وبرع فيه ، وكان أحسن الناس ألفاظا بالقرآن ، واسرعهم نفوذ خاطر في غامض مسائل النحو، وأحفظهم للغة العربية . (٢) قال المراكشي ولم يزل يجمع الكتب من أقطار الأندلس والمغرب ويبحث عن العلماء وخاصة أهل علم النظر إلى ان أجتمع له منهم مالم يجتمع لملك من قبله ممن ملك المغرب . (٣)

ثم ولى اشبيلية من بعده ابنه أبو يوسف المنصور الذي كان أيضا عالما مستنيرا متمكنا من الحديث والفقه واللغة ، وكان شغوفا كأبيه بأن يجمع حوله العلماء والأدباء والشعراء من المغرب والأندلس ويجزل صلتهم ويجرى المرتبات على الفقهاء والطلبة وفقا لمراتبهم وطبقاتهم . (٤)

وقد كان لهذه النزعة العلمية التي غلبت على معظم الخلفاء الموحدين أثر كبير فيما جرت عليه الدولة الموحدية طوال أيامها من رعاية للعلماء والمفكرين وحشد لأعلام الكتاب حول البلاط الموحدى سواء في

---

(١) عبد الله عنان : المصدر السابق : ٦٤١ .

(٢) المعجب ٢٣٧ .

(٣) المعجب ٢٣٩ .

(٤) محمد عبد الله عنان ، المصدر السابق ٦٤٦ .

مراكش أو اشبيلية ، مما جعل عصر الدولة الموحدية الذي استمر زهاء قرن ونصف أحفل عصور للتاريخ الأندلسي والمغربي بالحركات الفكرية ، على الرغم من مرحلة الانحلال والانهيار التي توالى فيها سقوط القواعد الأندلسية الكبرى بيد الأسبان ثم الاضطراب الذي ساد الدولة في شمال إفريقية وتسبب في انفصال أجزاء عديدة منها ثم سقوطها نهائيا عام ٦٦٨هـ .

أما الدولة الثانية التي عاش ابن عصفور في ظلها شطرا من حياته فهي الدولة الحفصية (٦٣٤ – ٩١٧هـ) التي استقلت عن الدولة الموحدية وبسطت نفوذها على تونس وما حولها من أقاليم شمال إفريقية ؛

وقد كان مؤسسها المولى أبو زكريا يحيي بن زكريا الحفصي واليا للدولة الموحدية على تونس ، فلما رأى ضعف سلطان الموحدين وا ضطراب مملكتهم استقل بما تحت يده وسمى نفسه بالأمير منذ اوا ئل عام ٦٢٧ هـ ثم مالبث عام ٦٣٤ هـ أن عقد البيعة لنفسه وخلع طاعة الموحدين وا تخذ لنفسه صفة السلطان(١)

وأخذ يتوسع في حدود امارته ويسعى لضم الأقاليم المجاورة بالقوة حيناً وبالمصالحة حينا آخر فأصبحت الدولة الحفصية أعظم الدول التي ورثت مجد الموحدين . (٢)

ويعد عصر أبي زكريا عصر نهضة وازدهار وبعث ساعد على انشائه وتكوينه عناصر اسلامية جديدة دخلت البلاد آتية من الاندلس التي كانت قواعدها ومدنها يومذاك تتهاوى تحت هجمات الأسبان المستمرة . وكان أبو زكريا عالما أديباً عمرانيا ترك آثارا كثيرة ودامت امارته احدى وعشرين سنة . (٣)

على ان الدولة الحفصية بلغت ذروة مجدها في عهد ثاني أمرائها محمد المستنصر (٦٤٧ – ٦٧٥هـ) الذي ولى السلطة بعد وفاة أبيه أبي زكريا في ٢٢

---

(١) تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية للزركشي ١٧ .
(٢) المغرب في بداية العصور الحديثة للدكتور صلاح العقاد ١٨ .
(٣) تونس العربية لاحسان حقي ٧٦ .

جمادى الآخرة سنة ٦٤٧ هـ (١) . وكان قبل ذلك واليا لأبيه على بجاية من أعمال تونس منذ عام ٦٣٨ هـ .

وكانت الدولة الحفصية تبدو بما تتمتع به من القوى والموارد والفتوة ملاذا افضل وأقدر على تأدية رسالة المغرب في انجاد الأقاليم الاندلسية حين كانت تتعرض لهجمات الأسبان المتتالية عليها ، ثم في استقبالها للكثيرين من ابنائها وعلمائها الذين اضطرتهم ظروفهم الى الهجرة الى ثغور إفريقية وقواعدها ولاسيما تونس وبجاية وتلمسان ، فكان من جراء ذلك أن قامت في شمال إفريقية في أواسط القرن السابع الهجري حركة فكرية وأدبية زاهرة (٢).

وتبتدىء علاقة ابن عصفور بالدولة الحفصية منذ رحل عن الأندلس أول مرة ليستوطن تونس مدة يسيرة ثم ينتقل الى بجاية بانتقال الأمير أبي عبدالله محمد بن أبي زكريا الذي صار واليا عليها لأبيه ، وكان هذا الأمير يقرأ على ابن عصفور .(٣)

فاذا علمنا أن الامير محمدا تولى أعمال بجاية في يوم الخميس الثاني من من شهر رجب سنة ٦٣٨ هـ (٤)، استطعنا أن نقدر أن مغادرة ابن عصفور للأندلس كانت في حوالي هذا التاريخ ، لأن اقامته بتونس كانت قصيرة حيث لم يقم بها الا مدة يسيرة كما يقول ابن الزبير ثم غادرها الى بجاية بصحبة الأمير المذكور . (٥)

---

(١) الزركشي ص ٢٤ .

(٢) عبد الله عنان ص ٦٤٧ .

(٣) عنوان الدراية للغبريني ١٨٩ .

(٤) الزركشي ٢١ .

(٥) صلة الصلة لابن الزبير ١٤٢ .

ب ـ حياة ابن عصفور

١ ـ اسمه ولقبه وكنيته ونسبه :

هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي الحضرمي وكنيته أبو الحسن ، ويعرف بابن عصفور . كذا روى اسمه ونسبه عند من أرخوا له من أصحاب الطبقات مثل معاصره الغبريني (ت ٧١٤هـ) (١) وابن الزبير (ت ٧٠٨هـ) (٢) والصفدي (ت ٧٦٤ هـ) (٣) وابن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤هـ) (٤) والسيوطي (ت ٩١١هـ) (٥) وابن العماد (ت ١٠٨٩هـ) (٦) .

ورواه ابن عبد الملك المراكشي المتوفى في أواخر القرن السابع الهجري او اوائل القرن الثامن (٧) ، كما يلي : علي بن أبي الحسين ابن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر ابن عبدالله بن منظور بن عصفور الحضرمي . (٨)

فجعل أباه أبا الحسين ، وزاد في سلسلة نسبه ستة من اجداده ممن لم يذكرهم غيره من المؤرخين . والواقع أننا نقف أمام هذه الزيادة موقفا لايمكن أن نحكم فيه بشيء ، فابن عبد الملك مؤرخ ثقة ، وهو قريب العهد بعصر ابن عصفور كما أنه مواطن مغربي لابد ان تكون مراجعه في تاريخه مراجع قريبة العهد أيضا بابن عصفور بل معاصرة له .

(١) عنوان الدراية لأحمد بن احمد الغبريني : ١٨٨ .
(٢) صلة الصلة لأبي جعفر احمد بن الزبير : ١٤٢ .
(٣) الوافي بالوفيات للصلاح الصفدي (مخطوط مصور بجامعة بغداد) ٢١٨/١٢ .
(٤) فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي ١٨٤/٢ .
(٥) بغية الوعاة للسيوطي : ٣٥٧ .
(٦) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٣٣٠/٥ .
(٧) عصر المرابطين والموحدين : القسم الثاني لعبد الله عنان : ٧١٠ .
(٨) الذيل والتكملة لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي ٤١٣/٥ .

ولكن أبا الحسين ، الذي جعله ابن عبد الملك أبا لابن عصفور وهو مالم يذكره معاصرو ابن عصفور مثل الغبريني وابن الزبير ولا غيرهما ممن أرخ له ، نقف أمامه بشيء من التردد ، ونحتمل أنه تحريف أو وهم سببه كنية ابن عصفور المعروفة وهي أبو الحسن ذلك لأن جميع من ارخوا لابن عصفور ذكروا أن اسمه على بن مؤمن ، ولم يذكر واحد منهم أبا الحسين هذا . (١)

٢- مولده ونشأته :

ولد ابن عصفور بإشبيلية عام سبعة وتسعين وخمسمائة ٥٩٧ هـ ، كما يروى ابن عبد الملك والصفدى وابن شاكر والزركشي (ت بعد ٩٣٢هـ) ، وبها نشأ وتعلم .

ولم تذكر لنا المصادر التي اطلعنا عليها شيئا عن نشأته الأولى أو احوال أسرته ووضعها الاجتماعي والعلمي ، كما لم تحدثنا عن مراحل تعليمه الأولى وما أخذ من علوم العصر أو مبادئها مما يتلقاه التلاميذ في مراحل التعلم الأولى .

ولكن التاريخ يحدثنا أن اشبيلية كانت يومذاك قاعدة الدولة الموحدية في الاندلس وأعظم الحواضر الأندلسية حيث ازدهرت فيها الحياة العلمية والفكرية وغدت مركزا عظيماً من مراكز الاشعاع الثقافي وموطنا يلتقى فيه كبار علماء الأندلس ومفكريه .

وكانت ولادة ابن عصفور في تلك المدينة العظيمة ونشأته بها قد هيأت له فرصة ملائمة لتلقى علوم العصر ومعارفه المتنوعة على أيدى علماء أفذاذ تجاوزت شهرتهم موطنهم في الأندلس وامتدت الى اطراف بعيدة من العالم الاسلامي آنذاك .

---

(١) من مؤرخى المغاربة الذين ترجموا لا بن عصفور الزركشي في تاريخ الدولتين ٢٩ .

٣ ـ شيوخه وثقافته :

يذكر مترجمو ابن عصفور اثنين من شيوخه الذين أخذ عنهم ، هما أبو علي الشاوبين (ت ٦٤٥ هـ) وأبو الحسن الدباج (ت ٦٤٦هـ) ولم يزيدوا عليهما .

أ ـ أما الشلوبين فهو عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي ، من أهل اشبيلة . يكنى أبا علي ويعرف بالشلوبين وهي بلسان أهل الأندلس الأشقر الأزرق العينين ، وكان والده أشقر أزرق (١) وقيل نسبة إلى شلوبينة من حصون غرناطة الساحلية (٢) .

ولد سنة ٥٦٢ هـ بأشبيلية وكان والده خبازاً بها فأنفت نفسه من صنعته وعكف من صباه على النحو حتى برع فيه .

روى عن الحافظ أبي بكر بن الجد وأبي عبدالله بن زرقون وأبي بكر بن حسين وابن بشكوال وأبي بكر بن زهر وأبي جعفر بن مضاء وغيرهم . (٣)

كان إماماً في العربية ، أقرأها نحواً من ستين سنة حتى علا صيته واشتهر ذكره ، وكان إلى جانب تبحره في النحو ذا معرفة بنقد الشعر وغيره بارعاً في التعليم قال ابن الزبير : وقل متأدب بالأندلس من أهل وقتنا لم يقرأ عليه أو نحوى لايستند ولو بواسطة إليه . (٤)

ووصفه المقري بأنه آية الله تعالى في العربية . (٥)

كما وصفه ابن عبدالملك المراكشي بانه كان ذا معرفة بالقراءات حاملا للآداب واللغات ، آخذاً بطرف صالح من رواية الحديث متقدماً في العربية

(١) الذيل والتكملة ٤٦١/٥ .

(٢) اختصار القدح المعلى لابن سعيد ١٥٢ .

(٣) وينظر في ترجمة الشلوبين المغرب لابن سعيد ١٢٩/٢ ، الديباج المذهب لابن فرحون ١٨٥ والتكملة لابن الأبار ٦٥٨ وبغية الوعاة للسيوطي ٣٦٤ وشذرات الذهب ٢٣٢/٥ وابن خلكان ٣٨٢/١ ، والقفطى ٣٣٢/٢ .

(٤) صلة الصلة ٧١ . (٥) نفح الطيب ٤٩٠/٣ .

كبير أساتيذها بإشبيلية ، مبرزاً في تحصيلها مستبحراً في معرفتها متحققاً بها ، حسن الالقاء والتعبير عن أغراضها . قال : تصدر تدريسها – أي العربية – بعد الثمانين وخمسمائة مدة طويلة نحو ستين عاماً وإليه كانت الرحلة فيها واستفاد بسبب ذلك جاها عريضاً ومالا عظيماً وذكراً شائعاً ... ثم تخلى عن ذلك في نحو الأربعين وستمائة بالكبرة التي لحقته واشتغال أهل بلده بما كان قد دهمهم من اشتعال نار الفتنة التي آلت إلى أخذ الروم بلده .

قال : وكان آنق أهل عصره طريقه في الخط وأسرعهم كَتْباً وأكثرهم كُتُباً وأبعدهم في الاستاذية صيتاً (١) .

وقال عنه تلميذه ابن سعيد (ت ٦٨٥ هـ) : وكان مع امامته في النحو مقرئاً لمصنفات الأدب الجليلة قائماً بمعرفتها وضبطها وروايتها . (٢)

ومن مصنفات الشلوبين : شرح الجزولية ، والتوطئة ، وهي ثلاث نسخ كما يقول ابن سعيد ، وتعليقات على كتاب سيبويه .

وكانت وفاته بإشبيلية في العشر الأواخر من صفر عام ٦٤٥ هـ خلال حصار الأسبان لها الذي انتهى بتسليمها لهم في الخامس من شعبان عام ٦٤٦ هـ .

ويروى ابن سعيد أن وفاته كانت عام ٦٤٦هـ قبل استيلاء الأسبان على إشبيلية بقليل (٣)

ويروى الصفدي أن ابن عصفور لازم الشلوبين نحوا من عشرة أعوام إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه في نحو سبعين طالباً . ثم يقول : قال العلامة أبو حيان الذي نعرفه أنه ماأ كمل عليه الكتاب أصلا . (٤)

ويروى ابن عبدالملك أنه اختص به كثيراً (٥) . كما يروى ابن الزبير أنه

---

(١) الذيل والتكملة ٤٦٢/٥ .

(٢) اختصار القدح المعلى ١٥٤ .

(٣) نفس المصدر ١٥٤ .

(٤) الوافى بالوفيات ٢١٨/١٢ .

(٥) الذيل والتكملة ٤١٣/٥ .

لازمه مدة في علم العربية وانتفع به كثيراً ثم كانت بينهما منافرة أدت إلى وحشة وأفضت إلى مقاطعة (١).

وتعكس لنا هذه الحكاية التي يرويها صاحب نفح الطيب صورة لهذه المنافرة التي وقعت بين الشلوبين وتلميذه ابن عصفور .

فقد روى المقري أن أبا جعفر اللبلي قرىء عليه يوماً قول امرىء القيس :

حَيٌّ الحُمولَ بجانبِ العَزْلِ إذ لايلائم شَكْلُها شَكْلِي

فقال لطلبته : ماالعامل في هذا الظرف ؟ يعني إذْ . فتنازعوا القول فقال : حسبكم قرىء هذا البيت على أستاذنا أبي علي الشلوبين فسألنا هذا السؤال وكان أبو الحسن بن عصفور قد برع واستقل وجلس للتدريس ، وكان الشلوبين يغض منه فقال لنا : اذا خرجتم فاسألوا ذلك الجاهل ، يعني ابن عصفور ، فلما خرجنا سرنا إليه بجمعنا ودخلنا المسجد فرأيناه قددارت به حلقة كبيرة وهو يتكلم بغرائب النحو فلم نجسر على سؤاله لهيبته وانصرفنا.

ثم جئنا بَعدُ على عادتنا لأبي علي فنسى حتى قرىء عليه قول النابغة :

فَعَدِّ عمّا ترى إذ لاإرتجاعَ لهُ ....

فتذكر وقال : مافعلتم في سؤال ابن عصفور ؟ فصدقنا له الحديث فأقسم ألا يخبرنا ماالعامل فيه (٢) .

وحين نقرأ سيرة الشلوبين لانعجب لهذا الذي وقع بينه وبين ابن عصفور. ، فهو كما يروى عنه تلميذه ابن سعيد اشتهر في اقرانه بحدة الخلق والسب لأئمة النحو وغيرهم ممن يعرض له ذكر ، لايبالي من وضع فيه لسانه (٣) .

ويروى ابن سعيد أيضاً أن أبا العلاء بن المنصور — من أمراء الموحدين — قد جعله يحضر مجلس المذاكرة في المذاهب ، فوضع لسانه في أئمة الفقه فمنع

(١) صلة الصلة ١٤٢ .

(٢) نفح الطيب ٢/٢٠٩ .

(٣) اختصار القدح المعلى ١٥٢ .

الحضور من حينئذ وقيل له : أنت رجل لاتترك عادتك وأئمه الفقه ليسوا كأئمة النحو ويخشى عليك من أن تتعرض لسفك دمك (١) .

كما يروى عنه في هذا الشأن حكاية طريفة وقعت له مع أحد طلبته تبين مدى حدة خلقه وثورته وانفعاله حيث تشعبت المذاكرة بينه وبين هذا الطالب الذي كان يلقب بالحمار فغضب الشلوبين وثار بهذا الطالب وشتمه ثم زحف نحوه وهو يضع اصبعيه في أذنيه وينهق مقلداً صوت الحمار حتى اجتمعت العامة بباب المسجد وكانت حالة مضحكة كما يقول ابن سعيد (٢) .

وفي ذلك يقول ابن عتمة الطبيب الذي كان يلم بمجالس الشلوبين إلماماً قليلا :

تجنّبِ إن رُشِدتَ أبا عليٍّ ولا تقربه مابين الأنَامِ
ونكّبْ نحوهِ إن كُنتَ تأبى وتأنف هِمةً سقْطَ الكلامِ
يمُدُّ الرجلَ في الأقراءِ جهلا ويلعنُ سيبويه بلا احتشامِ
وان باراهُ معترضٌ بحقٍ سمِعتَ لديه غوغاءَ الطَغامِ

فهذه الطباع التي عرفت عن الشلوبين ثم ماكان يتصف به من غفلة شديدة صدرت عنه بسببها نوادر غريبة تناقلها الناس (٣) ، كل هذا يمكن أن يفسر لنا الجفوة التي وقعت بينه وبين تلميذه الذي لازمه طويلا وأخذ عنه ثم برع وتصدر للتدريس على عهد شيخه الذي يبدو أنه رأى فيه منافساً ومنازعاً له على ماكان له من منزلة علمية بين مواطنيه .

ب — ابو الحسن الدباج :

هو علي بن جابر بن علي بن يحيى اللخمي المقرىء من أهل إشبيلية ، يكنى أبا الحسن ويعرف بالدباج ،ولد بإشبيلية سنة ٥٦٦هـ وأخذ القراءات عن

(١) نفس المصدر ١٥٣ .
(٢) اختصار القدح ١٥٣ .
(٣) اختصار القدح ١٥٤ وانظر الذيل والتكملة ٥/٦٢٥ وصلة الصلة ٧٠ .

أبي بكر بن صاف ، وتلا بالسبع على صهره أبي الحسن نجبة ولم يكمل عليه . وأخذ النحو عن أبي بكر بن طلحة وأبي الحسن بن خروف وغيرهما .

وكان كما يصفه ابن الزبير نحوياً أديباً ومقرئاً جليلا فاضلا ، آخر المقرئين الجلة بأشبيلية ، أقرأ عمره كله وروى عنه ناس كثير (١).

ووصفه تلميذه ابن سعيد بأنه كان من الأدب بمنزلة عالية ، قال : وهو ممن قرأت عليه مدة ورويت عنه من الكتب عدة ، وكان مع رقة حاشيته وتلطفه مع أصناف غاشيته أمتن الناس ديناً وأخلصهم لله يقيناً حتى ان أهل أشبيلية ارتضوه لجامع العديس اماماً (٢) .

وقال عنه ابن عبدالملك إنه كان حسن السمت والهدى ديّناً صالحاً سنيّاً فاضلا ظريف الدعابة حسن اللوذعية مقرئاً مجوداً متعلقاً برواية يسيرة من الحديث متقدماً في العربية والأدب ، يقرض قطعاً من الشعر فيها قال : عكف على إقراء القرآن وتدريس العربية نحو خمسين سنة لم يتعرض لسواه ولا عرج على غيره نزاهة عن الأطماع وأنفة من التعلق بالدنيا وأهلها ، وكان مبارك التعليم فنفع الله بصحبته والأخذ عنه خلقاً كثيراً (٣).

وكانت وفاته بأشبيلية لتسع بقين من شعبان سنة ٦٤٦هـ قبل استيلاء الأسبان عليها بتسعة أيام . قال ابن عبدالملك : ولم يحضر الصلاة عليه الا ثلاثة نفر لما حل بالناس حينئذ من الموت وباء وجوعاً (٤) .

فابن عصفور اذن أخذ علوم العربية والقراءات عن رجلين من أجل شيوخ العصر وكانت امامتهما مسألة لاتحتمل الجدل او النزاع فيها . وكان الشلوبين إلى جانب تدريسه للنحو يقرىء طلابه كتب الأدب مثل الكامل

(١) صلة الصلة ١٣٧ .

(٢) اختصار القدح ١٠٥ .

(٣) الذيل والتكملة ١٩٩/٥ .

(٤) نفس المصدر . وانظر في ترجمة الدباج ايضاً : التكملة ٦٨٣/٢ ، المغرب لابن سعيد ٢٥٥/١ ورايات المبرزين لابن سعيد ١٦ ، والبغية ٣٣١ وشذرات الذهب ٢٣٥/٥ .

للمبرد ودواوين الشعر مثل ديوان المتنبي (١) فالراجح أن ملازمة ابن عصفور له التي امتدت نحواً من عشر سنين جعلته يتلقى عنه علوم النحو والأدب كما كان يتلقى القراءات والعربية والأدب عن أبي الحسن الدباج الذي عكف على تدريسها نحو خمسين سنة .

لهذا نجد ابن الزبير يقول في ترجمة ابن عصفور أنه لم يكن عنده مايؤخذ عنه سوى ماذكر ، أي علوم العربية (٢) .

ويروى الصفدى عن الشيخ شمس الدين ان ابن عصفور لم يكن له تعلق بعلم القراءات ولا الفقه ولا الحديث (٣) .

وتدل قائمة كتب ابن عصفور التي وضعها على أنه لم يكن له اهتمام بغير علوم العربية وأدابها من نحو وصرف وشروح لاشعار الجاهليين والاسلاميين.
غير أن الغبريني يروي ماينقض ظاهره هذا الكلام اذ يقول : وأخبرني بعض أصحابنا أنه شرح جزء من كتاب الله العزيز وسلك فيه مسلكا لم يسبق اليه من الأيراد والأصدار والأعذار بما يتعلق بالألفاظ ثم بالمعاني ثم بأيراد الأسئلة الأدبية على أنحاء مستحسنة وقال : لو أعانني الوقت وأمدني الله بالمعونة منه وأكمل هذا الشرح على هذا المنزع لكان ذخيرة العالم .
قال الغبريني : وهو محسن وله القدرة على هذا وهو أولى الناس بشرح كتاب الله تعالى (٤).

والغبريني قريب العهد بابن عصفور ، بل هو معاصر له وهو من أهل بجاية التي سكنها ابن عصفور مدة وأقرأ بها ، فروايته لابد أن نضعها موضع الاهتمام لاسيما انه ثقة وكان قاضيا للقضاة في بلده .

وحين ندقق النظر في هذه الرواية لانرى فيها ماينقض قول ابن الزبير

(١) اختصار القدح : ١٥٢ .
(٢) صلة الصلة ١٤٣ وانظر فوات الوفيات ١٨٤/٢ والبغية ٣٥٧ .
(٣) الوافي بالوفيات ٢١٨/١٢ .
(٤) عنوان الدراية ١٩٠ .

وغيره من ان ابن عصفور لم يتأهل لغير تدريس العربية ولم يكن عنده مايؤخذ عنه سوى علومها ، نهذا الشرح الذي ينسب لابن عصفور لم يزد عن كونه شرحا لغويا يغلب عليه طابع الاهتمام بالمسائل الأدبية في لغة القرآن واسلوبه ولم يكن تفسيرا يعالج أحكام الآيات وما يتعلق بها من أمور الفقه والمعاملات او نحوها من العلوم القرآنية التي تتطلب تبحرا واختصاصا عميقاً بها ، وهذا هو ماتوحي به عبارة الغبريني ، وابن عصفور كما سنرى ترك عددا من المصنفات التي شرح بها أشعار الجاهليين والاسلاميين شرحا أدبياً يكشف عن تمكنه من فهم النصوص الأدبية ، والقرآن لاشك نص أدبي يمثل أعلى مراتب الفصاحة في العربية ، فليس عسيرا على ابن عصفور الذي يلقب بحامل لواء العربية أن يتصدى لشرح جزء منه شرحا أدبيا يتعلق بالألفاظ ثم بالمعاني ثم بايراد الأسئلة الأدبية على انحاء مستحسنة كما يقول الغبريني ، وله في هذا سلف في أبي عبيدة الذي وضع كتابه (مجاز القرآن) على هذا النحو .

ويقول الغبريني أيضا في ترجمة ابن عصفور : وتدل تآليفه على أن له مشاركة في علم المنطق ، ولأجل ذلك حسن ايراده فيها تقسيما وحدودا واستعمالا للأدلة . (١)

وليس غريباً على ابن عصفور الذي نشأ في أشبيلية ودرس بها أن يقرأ علوم الفلسفة والعلوم العقلية على شيوخها . فقد كانت اشبيلية كما يحدثنا التاريخ مستقراً لأعلام الفلسفة في الأندلس مثل ابن طفيل (ت ٥٨١هـ) وتلميذه ابن رشد (ت ٥٩٥هـ) وكانا مع الأمير الموحدى أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن حينما كان هنالك عام ٥٦٦ هـ وما بعدها (٢) واليا عليها لأبيه عبد المؤمن .

وكان هذا الخليفة شغوفا بالدراسات الفلسفية مما جعله يختص ابن طفيل

---

(١) عنوان الدراية ١٩٠ .

(٢) المعجب ٢٣٨ — ٢٤٢ .

برعايته وملازمته متخذا اياه طبيبا خاصا ، ثم استمرت حال ابن طفيل كذلك مع ولده أبي يوسف يعقوب . كذلك كان ابن رشد مقرباً عند الخليفة أبي يعقوب كما كان طبيبه الخاص إلى جانب شيخه ابن طفيل . وولى قضاء مدينة اشبيلية ومدينة قرطبة بعد ذلك ، ولقي نفس هذه الحظوة عند الخليفة أبي يوسف يعقوب المنصور بن الخليفة أبي يعقوب (١).

ولابد أن تكون الدراسات الفلسفية والعقلية التي نضجت على أيدى هذين الفيلسوفين العظيمين وما تركاه فيها من المصنفات التي ظلت عمادا للدراسة الفلسفية في أوربا حتى عصور متأخرة ، لابد أن تكون قد أعطت ثمارها في البيئة الاندلسية وحواضرها المهمة مثل أشبيلية وغرناطة وقرطبة وغيرها ، ولابد ان تكون هذه الدراسات قد لقيت من يعني بها من الشيوخ والدارسين ويقوم على رعايتها حتى تستمر جذوتها في الديار الاندلسية.

وفي حديثنا عن شرح الجمل سنعرض لبعض المظاهر التي يظهر فيها تأثر ابن عصفور بعلم المنطق عندما يحلل المادة النحوية ويدافع عن وجهة النظر التي يتبناها .

٤ ـ نشاطه العلمي ومنزلته :

يحدثنا مترجمو ابن عصفور أنه بعد أن استكمل دراسته على شيوخه مثل الشنوبين والدباج تصدر للتدريس،وكان ذلك في بلده اشبيلية اول الأمر(٢) وكانت له حلقة كبيرة يدرس فيها طلابه بعد ان برع واستقل . (٣)

ثم مالبث ان غادر اشبيلية ليتجول في بلاد الأندلس يقرىء فيها فدخل شريش ثم شذونة ثم مالقة ثم لورقة ثم مرسية . وأقام بكل بلد من هذه اشهرا وأقبل عليه الطلبة بكل بلد منها ، وكما يقول ابن الزبير فانه أملى بها تقاييده

---

(١) عصر المرابطين والموحدين : القسم الثاني ٧٢٠ .

(٢) صلة الصلة ١٤٢ .

(٣) نفح الطيب ٢/٢٠٩ .

على الجمل للزجاجي وايضاح الفارسي والكراسة المنسوبة للجزولي وكتاب سيبويه ، وكان ذاكرا لها يمليها من حفظه وهي كما يصفها ابن الزبير من أنفع التقاييد في بابها (١).

ثم غادر ابن عصفور الأندلس وعبر البحر إلى افريقية وأقام بتونس مدة يسيرة مع الأمير ابي عبدالله محمد بن الأمير ابي زكريا يحيي بن أبي حفص صاحب تونس ، ويظهر أن ذلك كان باستدعاء من الأمير المذكور الذي كان يقرأ عليه قبل ان تنتقل الامارة اليه بوفاة ابيه ابي زكريا عام ٦٤٧هـ.

وحينما انتقل الأمير محمد الى بجايه من أعمال الدولة الحفصية واليا عليها عام ٦٣٨ هـ انتقل ابن عصفور معه وكان أحد خواص مجلسه بها ، وكما يروى الغبريني فقد قرأ عليه خلق كثير وانتفعوا به في هذه المدينة . (٢)

ومن بجاية عاد ابن عصفور ثانية إلى تونس ثم عبر البحر إلى الأندلس وقصد لورقة في شرقي شبه الجزيرة ثم رحل إلى غرب الأندلس وعبر إلى مدينة سلا وأقام بها يسيراً .والظاهر أن عودته إلى الأندلس كانت بعد عام ٦٤٦ هـ وهو العام الذي سقطت فيه اشبيلية بيد الأسبان ، حيث لم يذكر لنا ابن الزبير أو غيره أنه زارها في رحلته هذه ،وهي كما نعرف بلده الذي نشأ وعاش فيه صدر حياته.

وبعد أن أقام بمدينة سلا فترة قصيرة عاد إلى إفريقية (تونس) ثانية باستدعاء الأمير أبي عبدالله المستنصر الحفصي الذي كان معه في تونس وبجاية قبل ذلك. وأقام بتونس حتى توفي بها .

وفي رواية ابن عبدالملك أن ابن عصفور زار مراكش أيضاً في اثناء تجواله بديار الأندلس والمغرب (٣).

وعن منزلة ابن عصفور العلمية يحدثنا مترجموه فيقول ابن عبدالملك في ترجمته

(١) صلة الصلة ١٤٢ .

(٢) عنوان الدراية ١٨٨ وانظر صلة الصلة ١٤٢ .

(٣) الذيل والتكملة ٥/٤١٤.

له : وكان ماهراً في علم العربية ريّان من الأدب حسن التصرف ، من أبرع من تخرج على أبي علي الشلوبين وأحسنهم تصنيفاً في علوم اللسان . قال : ومصنّفه في الصرف – أي الممتع – جليل نافع ومقرّبه في النحو شاهد بذكره للعربية واشرافه على مشهورها وشاذها .(١)

ويقول الغبريني : وكل من قرأ على أبي علي الشلوبين ببلده نجب ، واجلهم عندي رجلان ، الأستاذ أبو الحسن هذا والأستاذ أبو الحسن بن أبي الربيع ، وأجل الاستاذين الأستاذ أبو الحسن بن عصفور ، وما أعتقد في المتأخرين من الأساتيذ أجل منه ، جمع رحمه الله بين الحفظ والاتقان والتصور وفصاحة اللسان ، وهو حافظ متصور لما هو حافظ له قادر على التعبير عن محفوظه وهذه هي الغاية ، وهي أن يكون المرء حافظاً له متصوراً معبراً ، وقل أن يجمع مثل هذا الا الآحاد ، ثم يقول : وكل من قرأ عليه وكل من ظهر من أصحابه فمن المبرزين ، قال : وتآليف أبي الحسن رحمه الله في العربية أحسن التصانيف ومن أجل الموضوعات والتاليف ...وكلامه في جميع تآليفه سهل منسبك مُحَصَّل والذي قيّد عنه أصحابه أكثر من تآليفه التي ألفها ثم قال : وبالجملة فيليق أن يكون كلامه مقدماً على كلام غيره من المعبرين من النحاة . (٢)

والغبريني (ت٧١٤هـ) هذا تونسي من أهل بجاية ، كان قاضياً للقضاة فيها وألف كتابه في نهاية القرن السابع الهجري ترجم فيه لمن عرف من العلماء ببجاية خلال ذلك القرن . فهو قريب العهد بابن عصفور ، كما أن صاحبه الفقيه أبا زكريا يحيى اليغريني أخذ عن ابن عصفور وانتفع به ، فهو يعرف لابن عصفور قدره ومنزلته في نفوس معاصريه وطلابه .

ويتحدث عنه تلميذه ابن سعيد المغربي (ت٦٨٥هـ) في تذييله لرسالة ابن حزم في فضل الأندلس فيقول : واليه انتهت علوم النحو وعليه الاحالة الآن

---

(١) نفس المصدر والصفحة .

(٢) عنوان الدراية ١٨٩ .

من المشرق والمغرب،وأتيت له من أفريقية بكتاب المقرب في النحو فتُلُقي باليمين من كل جهة وطار بجناح الاغتباط. (١)

ويقول عنه في القدح المعلى: وأبو الحسن الآن امام بهذا الشأن (أي النحو) في المغارب والمشارق، وهو حيث حل فعلمه نازل بالمحل الرفيع ومقابل بالبر الفائق . (٢)

أما الصفدى فيصفه بأنه حامل لواء العربية في الأندلس، وكذلك يصفه ابن شاكر والسيوطي وابن العماد. (٣)

على أن هذه المنزلة التي أشاد بها مترجمو ابن عصفور ومعاصروه كانت مبعث ضيق وحسد في نفوس بعض الناس من أهل قطره الأندلسيين وغيرهم.

فالمقرى يروى في نفح الطيب ان ابن عصفور لما الف كتاب المقرب انتقده جماعة من أهل قطره وغيرهم ، ومنهم ابن الضائع وابن هشام الخضراوى ووضع في ذلك كتابا سماه : المنهج المعرب في الرد على المقرب، قال المقرى : وفيه تخليط كثير وتعسف ، ثم أنشد :

(وفي تعب من يحسد الشمس نورها ويأمل ان يأتي له بضريب). قال: ومنهم ابن الحاج وابو الحسن حازم القرطاجني الخزرجي وابن مؤمن القابسي وبهاء الدين بن النحاس . (٤) .

وقال في ترجمة أبي عبدالله محمد بن الأزرق : ولما انشد ابن الأزرق المذكور في كتابه روضة الأعلام قول القائل (٥) في مدح ابن عصفور :

نقل النحو إلينا الدؤلي عن أمير المؤمنين البطل

---

(١) نفح الطيب ١٨٤/٣ .

(٢) الوافي بالوفيات ٢١٨/١٢ ، فوات الوفيات ١٨٤/٢ ، البغية ٣٥٧ ، شذرات الذهب ٣٣٠/٥ .

(٣) نفح الطيب ١٤٨/٤ .

(٤) نفح الطيب ١٤٨/٤ .

(٥) هو القاضي ناصر الدين بن المنير المالكي الاسكندري (ت ٧٣٣ كما في البغية ٣٥٧ .

بـدأ النحــو علىّ وكــذا ختم النحــو ابنُ عصفورٍ على

قال بعده مانصه : على ان صاحبنا الكاتب، الأديب الأبرع ابا عبدالله محمد ابن الأزرق الوادى اشى رحمه الله تعالى قد قال فيما يدافع ابن عصفور عما اقتضاه هذا المدح له بتفضيل الأستاذ المحقق ابي الحسن بن الضائع عليه، واقد ابدع في ذلك ماشاء لما تضمن من التورية .

بضائعك ابنَ الضائعِ النَدبَ قد أتت بحظٍ من التحقيقِ والعلمِ موفور
فطِرتَ عُقاباً كاسراً اوماترى مطارك قد اعيى جناحَ ابنِ عصفور(١)

٤ـ وفاته :

تختلف الرواية في تاريخ وفاة ابن عصفور على اربعة اوجه .

١ ـ يروى ابن الزبير والغبريني انه توفى في عَشر السبعين وستمائه دون ان يحددا السنة التي توفى فيها .

٢ ـ يروى ابن عبد الملك أنه توفي بدار سكناه من قصبة تونس بعد ظهر يوم السبت لست بقين من ذي القعدة سنة تسع وخمسين وستمائة ودفن عقب العصر من يوم وفاته. (٢) والمرجح أن «خمسين» محرفةمن ستينحيث يذكر ابن شاكر أن أبن عصفور توفي سنة ٦٦٩هـ بتونس وكذلك الزركشى الذي يحدد ليلة الأحد ٢٥ ذي القعدة سنة ٦٦٩ تاريخاً لوفاته وكذلك الصفدي في احدى روايتيه ، وابن العماد في شذرات الذهب حيث يذكر وفاته ضمن أحداث سنة ٦٦٩هـ .

كما أن رواية ابن الزبير والغبريني ترى أنه توفي في عشر السبعين .

---

(١) نفح الطيب ٧٠١/٢ .

(٢) الذيل والتكملة ٤١٤/٥ وانظر الوافي ٢١٨/١٢ وفوات الوفيات ١٨٥/٢ والشذرات ٣٣٠/٥ .

٣ – يروى الصفدي أنه توفي بتونس في رابع عشرين من ذي القعدة سنة ٦٦٣هـ قال : وقيل سنة تسع وستين وستمائة . وينقل عنه هذا السيوطي في البغية .

٤ – ينقل الزركشي عن وفيات ابن قنفذ أنه توفي سنة ٦٦٧هـ غريقاً بتونس . ثم يقول : في وفاته روايات ٦٦٣، ٦٧، ٦٩. (١)

فأمامنا الآن أربع روايات الاولى منها لاتحدد سنة بعينها ولكنها تؤكد وفاته في العقد السابع من القرن السابع الهجري . والرابعة مستبعدة لأنها مفردة وليست صادرة عن أحد من معاصري ابن عصفور أو القريبى العهد به . فتبقى أمامنا روايتان ، الأولى رواية ابن عبد الملك والزركشي وهي التي تقول بوفاته سنة ٦٦٩هـ ويؤيدها ابن شاكر وابن العماد والصفدي في احدى روايتيه ، والثانية احدى روايتي الصفدي وهي التي تقول بوفاته سنة ٦٦٣هـ ، وهو لم يرجحها أو يجزم بها .
أمام هذا نؤثر أن نختار رواية ابن عبد الملك وهو معاصر لابن عصفور وهي أيضاً رواية الزركشي وليس هنالك ما ينقضها أو يعارضها غير رواية الصفدي وهي محتملة وليس قاطعة .

فتكون وفاة ابن عصفور اذن عام ٦٦٩هـ ويكون بذلك قد عمر حوالي اثنين وسبعين عاماً .

واذا كان الخلاف قد وقع في تاريخ وفاة ابن عصفور فهو وارد أيضاً في سبب هذه الوفاة . فالزركشي ينقل عن ابن قنفذ أن ابن عصفور توفي غريقاً بتونس (٢) . لكن الصفدي ينقل رواية غريبة في سبب هذه الوفاة فيقول في ترجمته له : ولم يكن بذاك في الورع ، قلت : كان الشيخ تقي

(١) الاعلام ١٧٩/٥ .
(٢) الأعلام ١٧٩/٥ .

الدين بن تيمية يدعى أنه لم يزل يرجم بالنارنج في مجلس شراب الى أن مات(١). وهذه الرواية نقلها عنه ابن شاكر والسيوطي وابن العماد .

أما عن تناول ابن عصفور للشراب فهو أمر غير مستبعد ، لاسيما أن هناك أبياتاً يرويها عنه الصفدي والسيوطي وابن العماد يقول فيها :

لما تدنَّستُ بالتفريطِ في كِبرَى وصرتُ مُغرَى بشربِ الراحِ واللعس
رأيت أنَّ خضابَ الشيب أسترلي انَّ البياضَ قليلُ الحَمْلِ للدنسِ

لكن الأمر المستبعد أن يجلس شيخ عالم تجاوز السبعين ، وفي منزلة كالتي كانت لابن عصفور في نفوس معاصريه ، في مجلس شراب يتبذل فيه ويُستَخَفُّ به حتى يُرجمَ بالنارنج الى أن يموت !

ولولا أن هذه الرواية تروى عن ابن تيمية وهو امام كبير لما كانت شيئاً يستحق التعرض له أو مناقشته .

ولكن الرواية التي ينقلها الزركشي في وفاة ابن عصفور تبدو أقرب الروايات الى الصحة فهو يقول : وكان سبب موته فيما نقل عن الشيخ أحمد القلجاني (٢) وغيره أنه دخل على السلطان - أي المستنصر الحفصي (ت ٦٧٥هـ) - يوماً وهو جالس برياض أبي فهر في القبة التي على الجابية الكبيرة فقال السلطان ، على جهة الفخر بدولته ، : قد أصبح ملكنا الغداة عظيماً ، فأجابه ابن عصفور بأن قال : بنا وبأمثالنا . فوجدها السلطان في نفسه ، فلما قام الاستاذ ليخرج أمر السلطان بعض رجاله أن يلقيه بثيابه في الجابية المذكورة ، وكان ذلك اليوم شديد البرد ثم قال لمن حضره : لاتتركوه يصعد ، مظهراً اللعب معه ، فكلما أراد الصعود ردوه ، وبعد صعوده أصابه برد وحمة بقي ثلاثة أيام وقضى نحبه ، فدفن بمقبرة ابن مهنا قرب

---

(١) الوافي بالوفيات ٢١٨/١٢ .

(٢) هو الشيخ الفقيه المفتي ابو العباس احمد القلجاني (٧٧٨ - ٨٦٢ هـ) من علماء تونس وممن تولوا الفتيا والقضاء والخطابة في جامع الزيتونة وغيره .
انظر الزركشي : ١٢٥ ، ١٣٢ ، ١٣٥ .

جبانة الشيخ ابن نفيس شرقي باب يتنجمي أحد أبواب القعبة . (١)

والذي يجعلنا نطمئن الى صحة هذه الرواية . أن المستنصر كان معروفاً بسرعة غضبه والنزق في تصرفاته . وقد سبق له أن قتل الفقيه المؤرخ المشهور ابن الأبار القضاعي (ت٦٥٨هـ) بعد أن ضرب بالسياط كثيراً . لأسباب تافهة لايجوز أن تكون سبباً في اراقة دمه . وهو العالم الحجة بين أبناء عصره.(٢)

كما أن هذه الرواية يمكن أن تكون أصلا تفرعت عنه الروايتان الأخريتان في وفاة ابن عصفور . فألقاوه في البئر أو هم بعض الناقلين أنه توفي فيه غريقاً كما جاء في رواية ابن قنفذ . كما أن معاتبة السلطان له وأمره أصحابه بأن يردوه الى البئر كلما أرد الخروج منها . أوهم الاخرين بأن وفاته كانت بسبب من رجمه بالنارنج الذي لايستبعد أن يكون بين أيدي الحاضرين آنذاك ولكنه لم يكن سبباً في الوفاة كما رأينا .

جـ ـ اثار ابن عصفور

ترك ابن عصفور جملة من المصنفات في النحو والصرف والأدب جاوزت عشرين مصنفاً . وما بقي بأيدينا من هذه المصنفات شيء يسير بالنسبة إلى مالم يصل إلينا . ولما لم نستطع ترتيب هذه الآثار ترتيباً تاريخياً بحسب الزمن الذي وضعت فيه ،لاننا لانملك الوسيلة التي تهدينا إلى ذلك فقد اخترنا ان نرتبها بحسب الحروف الاولى من أسمائها . مبتدئين بما وصل الينا منها أولا ثم مالم يصل إلينا أو مالم نطلع عليه .

١ ـ **شرح الجمل** : يروى السيوطي وابن العماد أن لابن عصفور ثلاثة شروح على جمل الزجاجي . كما يروى الغبريني أن له شروحات على الجمل . وينقل صاحب كشف الظنون في حديثه عن جمل عبد القاهر الجرجاني أن لابن عصفور ثلاثة شروح عليها (٣) ، وهو لاشك وهم منه وفي حاشيته

(١) تاريخ الدولتين للزركشي ٣٠ .

(٢) الزركشي : ٢٧ وانظر : عصر المرابطين والموحدين لعبد الله عنان (القسم الثاني) ٧٠٦ .

(٣) كشف الظنون : ٦٠٢ .

علق الناشر مايلي : وهذه الشروح الثلاثة لجمل الزجاجي ، وهكذا في هامش الاصل بخط بعض الفضلاء ولم يذكره بين شراح الجمل .

والذي وصل الينا من شروح الجمل اثنان . أحدهما يقع في مائة وستين ورقة ومنه نسخة في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٣٢) وهي مكتوبة سنة ٧٤٧هـ. ومنه أيضاً نسخة أخرى في ليدن . بهولندا تحت رقم (٤٣). وقد استحصلت منها مصورة فوجدتها مطابقة للنسخة التيمورية . والثاني يقع في حوالي مائتين وسبعين ورقة ، وهو الذى حققناه اعتمادا على نسختين احداهما مصورة في الجامعة العربية عن نسخة بمكتبة بني جامع بتركيا برقم ١٠٧٣ ، والثانية موجودة في مكتبة اميروزيانا بايطاليا تحت رقم ١٠٤ ، والنسختان بخط ناسخ واحد .

٢ - **شرح المقرب** : يذكر الغبريني أن لابن عصفور شروحات على المقرب . والذي يظهر ان لابن عصفور شرحين على المقرب احدهما كبير ، وهو الذي اختصره أبو حيان في كتاب سماه ، الموفور من شرح ابن عصفور (١) ، وهذا الشرح لم يصلنا والثاني شرح صغير جعله ابن عصفور في ستين ورقة وغرضه أن يوضح فيه المسائل التي وردت في المقرب ولحقها الغموض بسبب الاختصار الذى صيغ به المقرب كما مثل فيه لكثير من المسائل التي عرضها في المقرب بدون ان يوضحها بالأمثلة ويذكر ابن عصفور في مقدمة كتابه هذا انه الفه استجابة لطلب الامير أبي عيسى (٢) بن الأمير أبي زكريا يحيى أمير تونس (ت٦٧٥هـ). ولهذا الكتاب نسخة في جامعة استنبول ومنها مصورة بجامعة الدول العربية تحت رقم (١٠٦نحو) .

٣ - **المقرب** : وهذا الكتاب ألفه ابن عصفور استجابة لطلب الأمير أبي زكريا (ت٦٤٧هـ) أمير الدولة الحفصية في تونس وجعله كما يقول : **تأليفاً منزهاً عن الاطناب الممل والاختصار المخل محتوياً على كلياته (أى**

---

(١) لهذا الكتاب نسخة بخط المصنف في تركيا وهي في ٦٢ ورقة ، ومنها مصورة بدار الكتب بالقاهرة ضمن مجموع تحت رقم (٦٤٩٩ هـ) .

(٢) كذا في الأصل ولعله تحريف : يحيى وهي كنية المستنصر الحفصي الذي مر ذكره .

النحو) مشتملا على فصوله وغاياته ، عارياً عن ايراد الخلاف والدليل مجردها أكثره عن التوجيه والتعليل .

فابن عصفور في المقرب يسوق القاعدة النحوية أو الصرفية ويمثل لها او يستشهد بالشعر أو النثر دون أن يتطرق إلى خلاف فيها بين اهل المذاهب إلا في النادر ، كما لم يتعرض إلى تعليل الظواهر النحوية او الصرفية او الاحتجاج لها كما فعل في شرح الجمل الكبير .

والكتاب جامع لعامة الأبواب النحوية والصرفية وبعض الأبواب اللغوية ومجموعها أربعة وستون بابا آخرها باب الضرائر ، وهو يقع في ١٦٧ صفحة ، ووصفه أبو حيان بأنه من أحسن الموضوعات ترتيباً وأكملها تقسيماً وتهذيباً ، وقد اختصره في كتاب سماه التقريب ثم شرحه بكتاب آخر سماه التدريب . (١) ولهذا الكتاب نسخ خطية كثيرة منها اثنتان بدار الكتب بالقاهرة ، الاولى تحت رقم (٧٩م) والثانية تحت رقم ٦٠٩ نحو تيمور، ونشر في بغداد بتحقيق الدكتور احمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري وفي الكويت بتحقيق يعقوب الغنيم .

٤ – **الممتع في التصريف** : وهذا الكتاب ألفه ابن عصفور لابي بكر ابن الشيخ أبي الاصبغ بن صاحب الرد من أعلام أشبيلية (٢) وهو يقع في اثنين وثلاثين بابا تضمنت عرضاً لبيان الحروف الزوائد وأبنية الأسماء والافعال وأبواب الابدال والقلب والحذف والنقل والادغام وما قيس من الصحيح على صحيح مثله وما قيس من المعتل على نظيره من الصحيح . ووصف أبو حيان هذا الكتاب بأنه أحسن ماوضع في فن الصرف ترتيباً وألخصه تهذيباً وأجمعه تقسيماً وأقربه تفهيماً(٣). وقد لخصه في كتاب سماه المبدع الملخص من الممتع . قال السيوطي عن الممتع : كان أبو حيان لايفارقه . وقال عنه ابن الزبير : وهو كتاب حسن وتأليف نافع . وقد طبع

(١) الموفور من شرح ابن عصفور ١ ظ (٦٤٩٩ ﻫ) دار الكتب بالقاهرة .
(٢) انظر ترجمته في اختصار القدح المعلى لابن سعيد ١١٢ .
(٣) المبدع الملخص في التصريف لأبي حيان ، و (٦٤٩٩م) دار الكتب بالقاهرة .

هذا الكتاب في جزأين بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة من جامعة حلب وذلك عام ١٩٧٠م .

هذه هي مصنفات ابن عصفور التي استطعنا الاطلاع عليها والتعرف على مافيها أما تلك التي ذكرها أصحاب التراجم فهي :

١ – كتاب الأزهار ، ذكره الصفدى وابن شاكر

٢ – انارة الدياجي . ذكره الصفدى وابن شاكر .

٣ – البديع ، ذكره الصفدى وابن شاكر

٤ – السالف والعذار . ذكره الصفدى وابن شاكر

٥ – سرقات الشعراء ، ذكره الصفدى وابن شاكر

٦ – الملك والعنوان – رجز ، ذكره بروكمان ١:٥٤٦ وذكر أن له نسخة في الرباط

٧ – شرح أبيات الايضاح ذكره الغبريني

٨ – شرح الاشعار الستة (١) ذكره الصفدى وابن شاكر والسيوطي وابن العماد وحاجي خليفة

٩ – شرح الجزولية ذكره الصفدى وابن شاكر والسيوطي وابن العماد وذكر حاجي خليفة أنه لم يكمله وكمله تلميذه محمد بن علي الأنصارى المالقي المتوفي في حدود سنة ٦٧٠هـ.

١٠ – شرح الايضاح ذكره الغبريني ونقل عنه السيوطي في الأشباه والنظائر.

١١ – شرح الحماسة ، ذكره الصفدى وابن شاكر وذكرا أنه لم يكمله.

١٢ – شرح كتاب سيبويه ، ذكره ابن عبدالملك .

---

(١) وهي اشعار امرئ القيس وزهير والنابغة وعلقمة وطرفة وعنترة ، وقد رواها الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) من الأصمعي في كتاب سماه العقد الثمين في دواوين الشعراء الستة الجاهليين .
وانظر كشف الظنون : ١٠٤١ .

١٣ — شرح المتنبي ذكره الصفدى وابن شاكر .

١٤ — مختصر الغرة ذكره الصفدى وابن شاكر ، والغرة كتاب في النحو لابن الدهان المتوفى سنة ٦١٢هـ ببغداد .

١٥ — مختصر المحتسب ذكره الصفدى وابن شاكر والسيوطي وحاجي خليفة . والمحتسب كتاب في النحو لابن بابشاذ المتوفى سنة ٤٦٩هـ .

١٦ — المفتاح ذكره الصفدى وابن شاكر .

١٧ — ذكر طاش كبرى زادة أن لابن عصفور كتابا مبسوطاً في القوافي ووصفه بأنه جم الفوائد ، ولكنه لم يذكر اسمه . مفتاح السعادة ١ / ٢٢٠ .

١٨ — ينقل البغدادي في مواضع كثيرة من الخزانة عن كتاب « الضرائر » الذى ينسبه لابن عصفور ، غير أن أحدا ممن ترجموا لابن عصفور لم يذكر هذا الكتاب بين كتب ابن عصفور . ويذكر هنا ان ابن عصفور أفرد في شرح الجمل بابا كبيرا للضرائر ، غير أن بعض الشواهد التي ينقلها البغدادي أحياناً عن ابن عصفور لانجدها في هذا الباب من شرح الجمل مما يجزم بأنه كتاب مستقل . وقد وردت الاشارة اليه في كتاب الممتع للمصنف .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الفصل الثاني

كتاب شرح الجمل: عرض وتحليل

١ – أبواب الكتاب وفصوله : ترتيبها ، تقسيمها
٢ – الحدود
٣ – تحليل المادة
٤ – شرح الجمل في مصنفات المتأخرين
٥ – ابن عصفور والزجاجي
٦ – أراؤه ومسائله الخاصة

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

في تاريخ النحو العربي مصنفات، كتب لها من الذيوع والانتشار ما لم يكتب لغيرها ، وتداولتها أيدي الطلاب والدارسين والشراح بعناية واهتمام لم يتهيأ لغيرها من المصنفات النحوية . والمعروف أن كتاب الجمل للزجاجي المتوفى في سنة ٣٣٧هـ واحد من المصنفات التي حظيت بعناية الدارسين والعلماء فقد أقبل عليه الطلاب يدرسونه في جميع أقطار العالم الاسلامي حتى صار كتاباً للمصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام (١) ، وانصرف عدد غير قليل من العلماء لوضع الشروح والتعليقات عليه حتى كان يوجد له في بلاد المغرب من الشروح والتعليقات مائة وعشرون شرحاً (٢)

ولا يخفى ان المنهج الذي اتبعه الزجاجي في تصنيف الجمل كان له أكبر الاثر فيما لقيه الكتاب من عناية ، فهو يشمل عامة أبواب النحو والصرف يعرضها بلغة ميسرة بعيدة عن الغموض والالتواء الذي نلحظه في كتابات كثير من النحاة يضاف الى ذلك خلو الكتاب من التعليلات والاحتجاجات التي يغرم بها عدد من النحاة يثقلون بها مؤلفاتهم وهي لا تمس من بعيد ولا من قريب القواعد التي يهم الدارس أن يتعرف عليها ويستوفي دراستها . مما جعل كتاب الجمل قريباً الى أذهان الطلاب سهلا على مداركهم .

يعزز ذلك ما عرف عن هذا الكتاب من أنه كتاب مبارك فيه ، لم يشتغل به أحد الا انتفع به ، فالزجاجي كتبه حينما كان مجاوراً بمكة ، وكان كلما فرغ من كتابة باب من أبوابه خرج ليطوف بالبيت الحرام اسبوعاً (٣) .

---

(١) انباه الرواة للقفطي ١٦١/٢ .

(٢) شذرات الذهب ٣٥٧/٢ ، مرآة الجنان ٣٣٢/٢ ، ولا بد هنا من الاشارة إلى ان الاهتمام الذي كان يحظى به كتاب الجمل في المشرق قد انحسر بعض الشيء ، اذ يذكر المؤرخون ان ظهور كتاب الايضاح للفارس واللمع لابن جنى جعل الناس ينشغلون بهما عن الجمل . انباه الرواة ١٦١/٢ .

(٣) شذرات الذهب ٣٥٧/٢ ، كشف الظنون : ٦٠٣ وانظر : ابو علي الفارسي للدكتور شلبي ٦٢٩ ، ويخيل لي ان اسبوعاً تحريف «سبعاً»

ويذكر هنا أن لكتاب الجمل نسختين ، نسخة صغيرة مختصرة ونسخة كبيرة ، والذي يظهر أن ما بين أيدينا اليوم هي النسخة المختصرة التي حذف منها الزجاجي كثيراً من الأمثلة التي كان القدماء يعيبون على الكتاب كثرتها ، كما اختصر أيضاً فصول الكتاب حتى أفرط في الايجاز مما جعل ابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) يصنف كتابه الذي سماه اصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل ، ليشرح به كتاب الجمل ويستدرك ما أهمله الزجاجي من مسائل النحو والصرف .

١ — ابواب الكتاب وفصوله : ترتيبها ، تقسيماتها :

في الحديث عن ابواب شرح الجمل وترتيب هذه الأبواب لابد من تقرير أن ابن عصفور لم يخالف الزجاجي في منهجه الذي اختاره لترتيب أبواب الجمل ، بل نراه يعرض أبواب الكتاب ويشرحها على النسق الذي وضعها عليه الزجاجي .

أما الصورة التي أختارها الزجاجي ليرتب بموجبها أبواب كتابه فليس بين أيدينا من كتب النحاة الذين سبقوه ما يمكن أن نلحظ أثره في كتاب الزجاجي ، فلا كتاب سيبويه ولا المقتضب بل ولا أصول ابن السراج شيخ الزجاجي يمكن ان نعده نموذجاً تأثر به الزجاجي في ترتيب أبواب كتابه ، وكل ما يمكن ملاحظته في هذا السبيل أن الزجاجي — تأثرا منه بنظرية العامل — عرض في اول كتابه مجموعة من الأبواب النحوية التي يتضح فيها دور العامل مثل باب الأعراب والفاعل والمفعول به والتوابع وأقسام الأفعال في التعدي والنواسخ وحروف الخفض ونحوها من الأبواب التي يكون مدار القول فيها ما يحدثه العامل من رفع أو نصب أو خفض في الأسماء او الافعال . بعد ذلك عرض طائفة من الأبواب الصرفية مثل أبواب التصغير والنسب ثم مجموعة من الأبواب التي تتناول موضوعات لغوية مثل باب ألف الوصل وألف القطع وباب الهجاء و أحكام الهمزة

والمقصور والممدود والمذكر والمؤنث والأفعال المهموزة ونحوها ، بعد ذلك عاد ثانية الى مجموعة من الأبواب النحوية التي لم يتناولها مع المجموعة الأولى وهي تدور – في أغلبها – حول بعض الحروف مثل لولا وما ومن وأي وأم وأو والنون الثقيلة والخفيفة وأبواب الحكاية ، ثم عاد ثانية لبعض الأبواب الصرفية مثل أبواب جمع التكسير وأبنية المصادر واشتقاقها وأبنية الأسماء والأفعال والتصريف ، ثم عرض لبعض الأبواب اللغوية التي تدور حول الادغام والحروف المهموسة والمجهورة ونحوها .

وهذا النحو الذى عمد اليه الزجاجي في ترتيب أبواب كتابه والقائم على أساس تناول مجاميع أو طوائف نحوية وصرفية ولغوية ، مبتدئاً بالابواب النحوية التي يكون مدار البحث فيها حول اثر العامل في الاسماء والأفعال وما يحدثه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ، هو الذى تبعه ابن عصفور في شرحه دون أن يحاول احداث أى تغيير فيه من تقديم أو تأخير . واذا كان هناك اختلاف بين الكتابين – من هذا الجانب – فهو اختلاف يمكن بيانه فيما يلي :

اولاً : زاد ابن عصفور باب عطف البيان بعد باب البدل ، وهذا الباب ليس في كتاب الجمل الذى بين أيدينا :

ثانياً: زاد باب مارخمت الشعراء في غير النداء اضطرارا ، وهذا الباب ليس في كتاب الجمل .

ثالثاً : زاد باب الاستثناء المقدم وهو أيضاً ليس في كتاب الجمل .

رابعاً : زاد فصلا في شواذ النسب .

خامساً : أورد في باب ما ينصرف ومالا ينصرف طائفة من المسائل تتعلق بالتسمية التي تمنع الصرف في الاسم وأحكامها ، وهي مسائل لم يتعرض لها الزجاجي .

سادساً : وحد ابن عصفور أبواب جمع التكسير وهي في كتاب الجمل

ثمانية أبواب (١) تحت عنوان واحد وهو « باب الجمع المكسر » .

سابعاً : أهمل باب أبنية المصادر وباب اشتقاق اسم المصدر والمكان وباب أبنية الاسماء فلم يشرحها (٢). ولعله أرجأها ليشرحها في آخر الكتاب مع باب التصريف الذى تركه وما بعده من الابواب وعددها خمسه (٣)على امل آن يشرحها ، ولكن أسباباً نجهلها منعته أن يتم مهمته بعد أن كان قد وعد في نهاية الكتاب أن يفرد للتصريف بابا على حدة .

فهذه أهم الفروق التي بين الجمل وشرحه من حيث ترتيب الابواب في كل منهما .

أما من حيث تقسيم أبواب الكتاب إلى فصول فالواضح أن صيغة الاختصار التي تمسك بها الزجاجي عند كتابته « للجمل » لم تسمح له بتقسيم هذه الابواب إلى فصول ، غير ان شارحه ابن عصفور الذى أسهب كثيرا في شرح هذه الابواب اقتضته ضرورات البحث أن يقسم أبواب كتابه إلى فصول يتناول في كل فصل منها جانباً من جوانب الباب علماً بأنه لم يعمد إلى وضع فواصل أو عناوين بين هذه الفصول ، غير ان القارىء المتمعن لاتخفى عليه الحدود البينة التي تفصل بين هذه الفصول ، ويمكن ملاحظة ذلك — على سبيل المثال — في باب التثنية والجمع . فقد عمد ابن عصفور أولا إلى تعريف التثنية ثم حلل التعريف الذى أورده .

بعد ذلك قسم التثنية ثلاثة أقسام : تثنية في اللفظ والمعنى ، وتثنية في اللفظ لافي المعنى ، وتثنية في المعنى لافي اللفظ ، ممثلا لكل منها بمثال .

---

(١) هي باب الجمع المكسر ، باب ابنية اقل العدد ، باب تكسير ماكان على اربعة احرف وفيه حرف لين ، باب جمع ماكان على افعل ، باب تكسير ماكان على فاعل ، باب تكسير ماكان على اربعة احرف او خمسة ، باب جمع ماكان على فعلة او فعلة ، باب مايجمع من الجمع .

(٢) وكذلك فعل في الشرح الصغير .

(٣) هي باب الادغام ، الحروف المهموسة ، الحروف المجهورة ، حروف الأطباق ، من شواذ الادغام . ولعله تجاوزها لأنه لم يكن متبحراً بعلم الأصوات .

ثم قسم الاسم المثنى قسمين . منقوص وغير منقوص وعرض لكل من القسمين بالامثلة والشواهد .

ثم انتقل إلى الجمع فعرفه وحلل التعريف الذى اورده .

بعد ذلك قسمه إلى أربعة أقسام : جمع سلامة ، وجمع تكسير واسم جنس . واسم جمع ، تناول كلا منها بالتعريف ثم عرض للحديث عن الجمع السالم بقسميه المذكر والمؤنث ، وهو الذى جعله مدار الباب من بين أنواع الجمع .

بعد ذلك عرض لأحكام جمع الاسم المنقوص ، ثم أحكام نون الاثنين وحركتها ثم أحكام المؤنث السالم ، ثم ماالحق بجمع المذكر السالم ، كل ذلك يعرض له بالشرح المقرون بالأمثلة والشواهد الشعرية والنثرية .

هذه الظاهرة التي تتجلى فيها مقدرة ابن عصفور على حسن التقسيم والعرض نراها ماثلة في جميع أبواب الكتاب ، بل هي ماثلة في سائر كتبه مثل المقرب والممتع مما دفع أبا حيان النحوى (ت٧٤٥هـ) إلى أن يشهد بذلك لابن عصفور فوصف المقرب بأنه من أحسن الموضوعات ترتيباً وأكملها تقسيماً وتهذيباً (١) ووصف الممتع بأنه أحسن ماوضع في فن الصرف ترتيباً وألخصه تهذيباً وأجمعه تقسيماً وأقربه تفهيماً(٢). كما شهد الغبريني (ت٧١٤هـ) معاصر ابن عصفور بحسن التقسيم في مصنفاته . (٣)

وقد عمدنا إلى وضع فواصل بين ما نعتقد أنه فصول تنطوي عليها أبواب الكتاب ليتنبه القارىء إلى الاقسام المختلفة التي يتضمنها كل باب من أبواب الكتاب . وتتبين أمامه صورة هذه التقسيمات جلية واضحة .

ولا يفوتناهنا ان نشير إلى ان أبن عصفور لم يلتزم – على عادة شراح المتون

---

(١) الموفور من شرح ابن عصفور لأبى حيان : ورقة ١ ظ (٦٤٩٩هـ) دار الكتب .

(٢) المبدع في التصريف لأبى حيان : ورقة ٢ و (٦٤٩٩هـ) دار الكتب .

(٣) عنوان الدراية : ١٩٠ .

ـأن يورد نص كلام الزجاجي ثم يعرض له بالشرح ، بل هو يهمل — فيما عدا الابواب الثلاثة الأولى ــ نص كلام الزجاجي اهمالا يكاد يكون تاماً ولا يورد من عباراته شيئاً الا في معرض مخالفته له في رأى أو مسألة .

ويمكن القول أن من يقرأ كتاب ابن عصفور لايكاد يشعر ــ حين يتجاوز الابواب الاولى ــ أنه يقرأ شرحاً على كتاب الجمل ، بل يظن أن أمامه مؤلفاً في النحو مبتكرا وليس شرحاً عل متن لمؤلف آخر .

٢ ــ الحدود

لابن عصفور عناية واضحة بالحدود والتعريفات فهو يحرص على أن يسوقها في مفتتح كل باب نحوى أو بين ثنايا أقسامه . وهو لايكاد يترك بابا من أبواب النحو يمكن ان يخضع للتعريف والتحديد دون أن يثبت له هذا الحد أو التعريف ، بل ان اهتمامه وحرصه على ان يحد كل ما يمكن تحديده من أبواب النحو وموضوعاته جعله يفتتح كتابه في سطوره الاولى بمناقشة الزجاجي الذى اهمل أن يحد الكلام حين قال : أقسام الكلام ثلاثة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ،ثم شرح المراد بكل قسم من هذه الاقسام(١)

قال ابن عصفور : قول أبي القاسم أقسام الكلام ثلاثة ، مضاف ومضاف اليه ، ولا يعلم المضاف من حيث هو مضاف حتى يعلم ماأضيف اليه ، فكان ينبغي أن يبين ماأراد بالكلام وحينئذ يأخذ بعد ذلك في تبين أقسامه ، لان الكلام بالنظر إلى اللغة لفظ مشترك بين معاني كثيرة . (٢)

ثم عرض لهذه المعاني المختلفة (٣) ممثلا لكل منها بمثال من شعر أو نثر وختمها بأن عرف الكلام عند النحويين بأنه اللفظ المركب المفيد بالوضع .

---

(١) الجمل : ١٧ .

(٢) شرح الجمل ١ ظ .

(٣) من هذه المعاني المعاني التي في النفس،وما يفهم من حال الشيء ، ومنها الأشارة ومنها الخط ، ومنها اللفظ المركب المفيد بغير الوضع .

وابن عصفور حريص على ان تكون حدوده التي يوردها دقيقة شاملة لأنواع المحدود يتضح هذا في مناقشته للحد الذى وضعه الزجاجي للاسم حيث عرفه بأنه ماجاز ان يكون فاعلا او مفعولا او دخل عليه حرف من حروف الجر . (١)

قال ابن عصفور : وهذا الحد الذى حد به الاسم فاسد ، لأنه ليس بجامع ومن شرط الحد أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لايشذ منها شيء ، مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود ، والدليل على أنه ليس بجامع أن « أيمُن » التي في مذهبنا اسم مفرد لاتستعمل الا في القَسَم مبتدأة ولا يدخل عليها حرف الجر ولا تكون فاعلة ولا مفعولة .(٢)

وقد لفتت هذه الظاهرة نظر بعض مترجمي ابن عصفور فقال في ترجمته له : وتدل تآليفه النحوية على ان له مشاركة في علم المنطق ولاجل ذلك حسن ايراده فيها تقسيماً وحدوداً . (٣)

وفي بعض الأحيان لايكتفي ابن عصفور بتعريف واحد للموضوع بل نراه يدرج له تعريفين كما فعل حين عرف الاسم بأنه كلمة أو ما قوته قوة كلمة ، تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض ببنيتها للزمان . أو أنه لفظ يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنيته للزمان ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه . (٤)

وكذلك فعل حين حد الفعل فأدرج له تعريفين . وفي الكتاب تلقانا تعريفات للاعراب وللفعل الماضي والمستقبل والمضارع وللتثنية والجمع بأنواعه وللفاعل والمفعول به والنعت والعلم وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف

---

(١) الجمل ١٧ .

(٢) شرح الجمل ٢ ظ .

(٣) الغبريني : عنوان الدراية ١٩٠ .

(٤) شرح الجمل : ٣ و .

النسق والابتداء والاشتغال والقسم والتعجب والتأريخ والنكرة والمعرفة والتمييز والاغراء وغيرها .

والمصنف يحرص على أن يسوق في بعض المواضع تعريف الباب لغة واصطلاحا كما فعل في باب الاعراب وباب الاغراء . (١)

ولا يمكننا أن نغفل هنا الاشارة الى أن ثقافة ابن عصفور التي يغلب عليها التأثر بالمنطق العقلي مما هو واضح في منهجه النحوي الذي سيأتي الحديث عنه بالتفصيل ، كان لها أثر بالغ في هذا الالتزام الذي ألزم به نفسه من اهتمام بالحدود والتعريفات ما وجد الى ذلك سبيلا .

٣ – تحليل المادة

بينا سابقاً أن الذي بين أيدينا من شروح ابن عصفور على الجمل هو شرحه الكبير ، وكتاب بهذا الحجم لابد أن يتسع لكثير مما يريد أن يقوله مصنفه وما يرغب في أن يعرضه علينا من علمه وأفكاره في مجال الثقافة النحوية ، والذي نريد أن نقرره هنا هو أن تحليل المادة النحوية في هذا الكتاب تتمثل في مجالين واضحين :

أولهما تحليل الحدود والتعريفات .

وثانيهما تحليل المادة بصورة عامة وما يتطلبه ذلك من تقسيمات وتعليلات واحتجاج .

ففي المجال الأول نرى ابن عصفور حين يمهد للباب بتعريف عام يعقبه بتحليل واف لهذا الحد حتى لايدع مجالا للبس أو غموض أو اعتراض يمكن أن يوجه الى ذلك التعريف .

فهو حين يعرف الاعراب في اصطلاح النحويين بأنه تغير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً يقول : فقلت : تغيير أواخر الكلم لاتحرز بذلك عن تغيير ما ليس بأخر كالتغيير الذي يكون لسبب التصغير

(١) شرح الجمل : ٥ ظ ، ١٩٥ و .

والتكسير وقلت : لاختلاف العوامل لاحترز بذلك مما تغير آخره لغير اختلاف العوامل الداخلة في كلام آخر ، وذلك في الاسم المحكي بمن نحو قولك : من زيد ؟ لمن قال : جاءني زيد ، ومن زيداً ؟ لمن قال : رأيت زيداً ، ومن زيد ؟ لمن قال : مررت بزيد ... ثم قال : فان قلت : ينبغي ألا يكون في الحد حشو وأنت لو قلت تغيير الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لكان كافياً ولم تحتج الى قصر التغيير على الآخر . فالجواب أنه لو لم نزد في الحد اشتراط التغيير في الآخر لدخل عليه تغير الراء من امرىء والتنوين من ابنم ، الا ترى أن تغييرهما انما هو اتباع للاعراب يعني الراء والنون . (١) ثم قال : وقد اعترض بعض الناس هذا الحد بسبحان وسحر وأمثالهما من الأسماء التي لم تتصرف ولزمت ضرباً واحداً من الاعراب بعدم تغيير آخره وهذا الاعتراض فاسد ، لأني لم أرد بالتغيير أحوال الآخر من رفع الى نصب أو الى خفض ، بل اختلافها من الوقف الى الحركة أو من الحركة الى السكون في الجزم ،ألا ترى أن الاعراب انما دخل في الاسم والفعل بسبب العامل ، وقد كان الاسم قبل دخول العوامل عليه موقوفاً غير معرب وكذلك الفعل .

ويسترسل بعد ذلك في تحليل هذا الحد وما يثار عليه من اعتراضات كما هو مفصل في الكتاب (٢) .

فهذه الصورة من التحليل والتقصي لجوانب المسألة تقدم لنا جانباً من منهج ابن عصفور في تحليل المادة النحوية .

مثال آخر من تحليل الحدود نجده في تعريف البدل وتحليله . قال : البدل اعلام السامع بمجموعَي الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد على أن ينوى بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ . قال : فقولنا أعلام السامع بمجموع الاسمين مثال ذلك قام زيدٌ أخوك ، الا ترى

(١) شرح الجمل ٥ ظ .

(٢) شرح الجمل ٦ و .

أن السامع أعلمته بالقائم بمجموع زيد وأخيك ...وقولنا : على جهة البيان تحرز من العطف ، ألا ترى أنك أذا قلت : قام زيدٌ وعمروٌ ، أعلمته بالقيام بمجموع زيدٌ وعمرو الا أن الثاني وهو عمرو ليس فيه بيان لزيد كما في قولك قام زيد أخوك ، بيان لزيد بالأخ .. وقولنا : على أن ينوى بالأول منهما الطرح تحرز من النعت والتأكيد ، ألا ترى أنك اذا قلت : قام زيدٌ العاقل أو قام زيد نفسُه ، فقد أعلمت السامع بمجموع زيد والعاقل ، وكذلك أعلمته بزيد ونفسه على جهة تبيين الأول وهو زيد بالثاني وهو نفسه ، لكنه لم ينو بزيد في النعت والتأكيد الطرح كما نويته في البدل ، لأنك اذا قلت: قام زيد أخوكَ ، فانما اعتمدت في الفائدة على الأخ لما دخل اللبس في زيد ، فكأنك قلت : قام أخوك فأضربتَ عن قولك أولا : زيد ...وقولك: من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ، لأنه لو نوى بالأول الطرح لفظاً ولم يعتد به أصلا لما جاز مثل ضربتُ زيداً يدهُ ، أذ لو لم يعتد بزيد لم يكن للضمير في « يده » ما يعود عليه . (١)

فهذه كما رأينا صورة واضحة لنموذج التحليلات التي يهتم بها ابن عصفور في مجال التعريفات والتي تشكل سمة بارزة في منهجه في التأليف .
ويمكن التعرف على مزيد من هذه التحليلات في أبواب الكتاب المختلفة مثل باب عطف البيان وباب القسم وغيرهما .

أما المجال الآخر الذي يتجلى فيه اهتمام ابن عصفور بالتحليل وهو تحليل عامة المادة وما يرتبط به من تقسيم وتعليل واحتجاج فيمكن أن نعرض مثالا له التحليل الذي عرضه حين أراد اثبات زمن الحال .

قال : فأما الحال ففيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من أنكره ومنهم من أثبته ، والمنكرون له على قسمين ، منهم من أنكره وأنكر زمانه ومنهم من أنكره وأثبت زمانه ، فحجة من أنكر زمانه أن قال : أخبرونا عن زمن

---

(١) شرح الجمل : ٤٤ ظ .

الحال أوقع أم لم يقع ، فان وقع فهو ماض وإن لم يقع فهو مستقبل ولا سبيل الى قسم ثالث . قال ابن عصفور : فالجواب : أن زمن الحال لقصره يتعذر الاخبار عنه لأنه الزمن المتوهم الفاصل بين الماضي والمستقبل ، فالسائل أذن عن الاخبار عن زمن الحال مع تعذر الاخبار عنه بمنزلة من قال : أخبرونا عن الفعل مثلا هل هو طويل أو قصير أو منحن أو مستقيم ، والفعل لايتصور الاخبار عنه بشيء من ذلك لأنه ليس بصفة له . وكذلك زمن الحال لايتصور الاخبار عنه بالمضي ولا بالاستقبال ، لانهما ليسا بصفتين له ، فان قال : فما الدليل على وجود زمن الحال ؟

فالجواب أن يقال : ان الموجود في حال وجوده لابد له من زمان ، والزمان منحصر في الماضي والمستقبل على ما زعمت وهما معدومان ، وموجود في حال وجوده في زمن معدوم لايتصور ، فثبت بهذا زمن ثالث وهو زمن الحال .

قال : ومن أنكر فعل الحال وأثبت زمانه احتج بأن قال : لو كان ثم فعل حال لكانت له بنية تخصة كالماضي والمستقبل لأن كل موجود لابد له من بنية تخصه ، قال ابن عصفور : وهذ غير لازم ، لأنه قد نجد من الموجودات ما ليس له بنية تخصه كالرائحة لأنها تقع على كل رائحة ولا تخص دون رائحة . ولا يرد عليه ما وجد من الألفاظ مشتركاً على الاطلاق كجون وأمثاله لأنه لم ينكر أن يجعل للشيء لفظ مشترك وانما أنكر ان لا يكون للشيء ما يعبر به عنه لان ذلك للفظ لمشترك نحو رائحة ، لأنه لايعبر عنها بشيء سوى ذلك وليس كذلك الجون ، لا وان وقع على الأسود والأبيض فان الأبيض يخصه أبيض والأسود يخصه أسود .

فان قيل : ان الرائحة تتخصص فيقال : رائحة المسك ورائحة العنبر فالجواب : إن يفعل أيضاً المشترك بين الحال والاستقبال يتخصص فيقال : يفعل الآن ويفعل غداً (١) .

---

(١) في شرح الجمل : ١١ ظ .

فهذا التعليل ، على ما فيه من اقحام لمسائل منطقية بعيدة كل البعد عن واقع اللغة ولا يمكن مقارنتها بها بحال من الأحوال – فانه لاشك يظهر لنا قدرة كبيرة على تحليل المسائل النحوية عند ابن عصفور .

ومن الضروري أن نقول اننا لاندعي أن ما أورده ابن عصفور هنا من احتجاجات وجدل من مبتكرات ذهنه، بل لابد من القول أنه يعتمد في كثير مما يسوقه في هذا السبيل على نحاة سابقين عليه، ومع ذلك فان هذا لاشك يبرز لنا جانباً من جوانب عقلية الرجل وأسلوبه في معالجة قضايا النحو ومسائله المختلفة.

وتلقانا نماذج أخرى، من هذه التحليلات في باب النعت عند تعليل امتناع تفريق النعوت وجمع المنعوتين في أسماء الاشارة (١) ، وفي باب ما تتعدى اليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية (٢) ، وفي باب ما لم يسم فاعله (٣) ، وباب الصفة المشبهة باسم الفاعل (٤) ، وغيرها من الأبواب .

ولا يفوتنا هنا التنبيه على براعة ابن عصفور في عرض المادة النحوية ، فهو حريص على أن يختار لنفسه اسلوباً يتسم بالوضوح ولغة سهلة قريبة الى أذهان متوسطى الثقافة مع مقدرة على تجنب الركاكة والضعف الذي يعيب الكلام ، وهذه الميزة التي توفرت لدى ابن عصفور أثارت انتباه بعض مترجميه فشهد له بها حين قال : وكلامه في جميع تأليفه سهل منسبك محصل . وقال أيضاً : وبالجملة فيليق أن يكون كلامه مقدماً على كلام غيره من المعبرين من النحاة (٥) . ولعل هذا أيضاً يفسر لنا الشهرة التي حظيت بها مصنفاته في المغرب والمشرق حتى عده بعضهم من أبرع من تخرج على الشلوبين وأحسنهم تصنيفاً في علوم اللسان (٦) .

(١) شرح الجمل : ٢٩ ظ .
(٢) شرح الجمل : ٥٥ ظ .
(٣) شرح الجمل ١٠٩ و .
(٤) شرح الجمل : ١١٩ و .
(٥) الغبريني : عنوان الدراية : ١٨٩ .
(٦) ابن عبد الملك : الذيل والتكملة ١/٤١٤ .

٤ ـ ابن عصفور والزجاجي

اهتمام ابن عصفور بجمل الزجاجي وتناوله اياه بالشرح موجزاً مرة ومفصلا مرة أخرى لم يمنعه أن يحتفظ لنفسه بموقف الباحث المستقل الذي ينظر فيما أمامه من نص نظر الباحث المدقق ، فيعترض حين يرى وجهاً للاعتراض ويستدرك حين يجد مجالا للاستدراك ، بل هو لم يلتزم أساساً ايراد نصوص المتن عند شرحه اياه على عادة شراح المتون ، بل تحرر من هذه القاعدة الى أبعد حد حتى أن قارئه لايكاد يشعر حين يتجاوز الأبواب الأولى بأن ما أمامه شرح لكتاب آخر والواضح أن أبن عصفور اتخذ من كتاب الزجاجي دليلا عاماً يرتب بموجب ما جاء فيه أبواب كتابه ويعرض مسائله وقضاياه ، ثم ترك لنفسه بعد ذلك حرية مناقشة الزجاجي في آرائه ومنهجه والاعتراض على ما يراه موضعاً للاعتراض .

ويمكن القول أن خلافات ابن عصفور مع الزجاجي تنحصر في جانبين اثنين : اولهما : خلاف في الحدود والمصطلحات .

ثانيهما : خلاف في الآراء النحوية والصرفية واللغوية .

١ ـ الخلاف في الحدود والمصطلحات :

يعرف الزجاجي الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الجر فيعترض ابن عصفور على هذا الحد الذي يراه فاسداً معللا اعتراضه بأن هذا الحد ليس جامعاً ومن شرط الحد أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لايشذ منها شيء مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود . ثم يقول : فهذا الحد منتقد من ثلاثه أوجه : أحدهما: أنه تسمح فيه والتسامح لايجوز في الحدود والآخر : أنه أتى في الحد بما وهي للابهام وأو وهي للشك وهذان اللفظان وأشباههما غير سائغين في الحد لان الحد موضوع لتحديد اللفظ ونص على المعنى . والثالث انه حد الاسم

بأنه ما جاز أن يكون فاعلا ومفعولا قبل أن يبين ما الفاعل والمفعول في اصطلاح النحويين فيؤدي ذلك الى جهل الاسم . (١)

ومثل هذا الاعتراض يورده ابن عصفور على ما حد به الزجاجي الفعل والحرف ، ويرى أنهما غير صحيحين لأنهما غير مانعين من دخول غير الأفعال وغير الحروف في هذين الحدين ، كما أنهما غير جامعين لكل أنواع الأفعال والحروف لأن من الأفعال والحروف مالا يدخل تحت هذين الحدين . (٢)

كما يعترض على اطلاق الزجاجي مصطلح أقسام الكلام على أجزاء الكلام، قال : وذلك تسامح منه لأن الأقسام انما تطلق على ما يصدق عليه اسم المقسوم واسم المقسوم هنا وهو الكلام لايصدق على الاسم ولاعلى الفعل ولا على الحرف .

٢ ـ الخلاف في الآراء

يخالف ابن عصفور الزجاجي في جملة من آرائه التي أثبتها في الجمل وفي غيره من المصنفات ويتوقف عند هذه الآراء يناقشه فيها ويردها. فمن ذلك :

١ ـ أجاز النحويون العطف بلا بعد الفعل الماضي في مثل قولنا : قام زيد لاعمرو ، ومنع ذلك الزجاجي«في معاني الحروف» واستدل على مذهبه بأن «لا» لاينفى الماضي بها واذا عطفت بها بعده كانت نافية له في المعنى فلذلك لم يجز العطف بها بعد الماضي ، لأنك اذا قلت : قام زيد لاعمرو ، فكأنك قلت : لاقام عمرو ، ولا قام عمرو لايجوز فكذلك ماني معناه . وخالفه ابن عصفور وقال : والذي يدل على فساد مذهبه أنه ينفى بها الماضي قليلا نحو قوله تعالى : فلا صَدَّق ولا صَلَّى ،يريد : فلم يصدق ولم يُصلِّ . فاذا

(١) شرح الجمل ٣ و وانظر الجمل ١٧ .

(٢) شرح الجمل ٤ ظ ، ٥ ظ .

جاز أن تنفى بها الماضي في اللفظ فالأحرى أن تكون نافية له في المعنى (١).
٢ – ذهب الزجاجي إلى أن أخوات «إنَّ» اذا لحقتها «ما» فانه يجوز فيها جميعاً الاعمال والالغاء فتقول : انما زيدٌ قائمٌ وانما زيداً قائمٌ ، وخالفه ابن عصفور في ذلك وقصر جواز الاعمال والالغاء على ليت وحدها لأنها وحدها التي سمع فيها الاعمال والالغاء (٢) .قال وأما القياس فان هذه الحروف انما كان عملها بالاختصاص واذا لحقتها ما فارقها الاختصاص فينبغي الا تعمل الا ليت فأنها تبقى على اختصاصها .
٣ – ذهب الزجاجي الى أن درهماً في قولنا: أُعطي زيدٌ درهماً ، انتصب على أنه خبر ما لم يسم فاعله ، وحجته أنه رأى النحويين يسمون المنصوب اذا وقع بعد مرفوع ليس بفاعل خبراً نحو : ما زيدٌ قائماً ، فقائماً منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل وهو زيد ، فكذلك أعطي زيد درهماً ، وخالفه ابن عصفور محتجاً بأنا اذا قلنا في قائم أنه خبر فأنما نعني به الخبر الذي عملت فيه ما وسمي خبراً لأنه في الأصل خبر المبتدأ ، ولا يتصور مثل ذلك في درهم من قولنا أعطي زيد درهماً لانه لم يكن خبراً قط .(٣)
٤ – قرر الزجاجي أن الرفع في (يومان) من قولنا : ما رأيته مذ يومان، على الابتداء وأن مذ خبر مقدم ظرف والتقدير : بيني وبين لقائه يومان .
وخالفه ابن عصفور محتجاً بأنه لايسوغ هذا التقدير في قولك : ما رأيته مذيوم الجمعة ، لأنك ان قلت : بيني وبين لقائه يوم الجمعة كنت كاذباً ، لأن بينك وبين لقائه أكثر من ذلك وهو ما بعد يوم الجمعة . (٤)
٥ – قرر الزجاجي أن التنوين في جوارٍ انما هو عوض من الحركة المحذوفة من ياء جواري في الرفع والخفض للاستثقال ثم عوض التنوين من الحركة فاجتمع

(١) شرح الجمل ٣٦ و .
(٢) شرح الجمل ٨٣ ظ .
(٣) شرح الجمل ١١١ ظ .
(٤) شرح الجمل ١٨٠ و .

ساكنان : التنوين والياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار . وخالفه ابن عصفور في ذلك محتجاً بأن التنوين حرف فينبغي أن يكون عوضاً من حرف لأن عوض الحرف من الحرف قد ثبت ولم يثبت عوض الحرف من الحركة فالتنوين في جوار انما جاء ليعوض عن النقص الناشيء عن حذف الياء في حالتي الرفع والجر (١) .

٦ — في باب المقصور والممدود ذكر الزجاجي طائفة من الأسماء المقصورة على أنها من المقصور السماعي ، وخالفه ابن عصفور وعدها مما يدرك بالقياس وليست من المسموع . من هذه الأسماء التوى بمعنى الهلاك ، لأنه من تَوِيَ يتوى توى ، والدمى جمع دمية ، وهو على قياس عروة وعرى ، والجلى وهو انحسار الشعر عن مقدم الرأس لأنه يقال جَلِيَ يجلى جلى ، فهو أجلى وأمرأة جلواء . والنوى جمع نواة وهو مثل حصي وحصاة ، والغوى ومعناه بشم الفصيل ، يقال : غَوِيَ يغوى غوى فهو غوٍ ، واللوى في البطن والغبى الجهل وهو من المقيس يقال : غبِيَ يغبى غبًى ولوِيَ ياوى لوى .

وآدخل الزجاجي في الممدود المسموع وهو مقيس : الدعاء والرُغاء والثغاء والمكاء والغناء ، وهي أسماء أصوات فبابها المد (٢) .

٧ — في باب ماينصب على أضمار الفعل المتروك اظهاره أدخل الزجاجي طائفة من المصادر اعترض عليها ابن عصفور وعدها من قبيل الأسماء المنتصبة بأضمار فعل يجوز اظهاره . من هذه المصادر : حمداً وشكراً وغفرانك وسعة ورحبا . ومنها كلمته مشافهةً ولقيتُه فجأةً وكفاحاً وقتلتُه صبراً ولقيتُه عياناً وأتيتُه ركضاً وعدواً ومشياً .

قال ابن عصفور : وجميع ذلك ليس من هذا الباب بل هي منتصبة بهذه الأفعال الظاهرة على الحال . وذلك أن ركضا في الأصل منتصب بفعل مضمر

(١) شرح الجمل ١٨٠ و .
(٢) شرح الجمل ٢١٥ و — ظ .

هو في موضع الحال تقديره : أتيتُه أركضُ ركضاً ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه فصارت منتصبة بأتيت على أنه حال لقيامه مقامه فأعرب باعرابه (١) .

٨ - منع الزجاجي الرفع في الاسم الواقع بعد واو المعية من قولنا : استوى الماءُ والخَشبةَ . وخالفه ابن عصفور في ذلك فأجاز فيه الرفع على العطف وقال : وكأن الذي حمله - أي الزجاجي - على ذلك أنه لايسوغ : استوى الماءُ واستوت الخشبةُ ، وهذا لاحجة فيه لأنه وان لم يسمع ذلك فيه فلا يمتنع العطف كما لم يمتنع : اختصمَ زيدٌ وعمروٌ ، بالرفع ، وان لم يسغ : واختصمَ عمروٌ . (٢)

بعد هذا يمكن القول أن ماذكرناه هو أهم مايخالف فيه ابن عصفور الزجاجي وهو لاشك يعكس لنا المقدرة على الاستقلال في النظر عند ابن عصفور والتمكن من الاحاطة بالمادة النحوية واستقصاء جزئياتها وتفاصيلها مما يكشف عن شخصية اجتهادية في النحو عرف لها المتأخرون قدرها ومنزلتها .

٥ - آراؤه ومسائله الخاصة :

يتردد اسم ابن عصفور كثيراً في كتب المتأخرين وبخاصة كتابات أبي حيان (ت ٧٤٥هـ) الذي كان شديد الاهتمام بمؤلفات ابن عصفور كثير العناية بها ، حتى وضع عليها بعض الشروح والمختصرات كما فعل مع الممتع وشرح المقرب .

وفي كتاب الارتشاف لأبي حيان يلقانا اسم ابن عصفور في مواضع كثيرة حتى لاتكاد تخلو صفحة منه . كذلك الأمر مع مصنفات ابن هشام (ت ٧٦١هـ) كالمغنى والتوضيح ، ومصنفات السيوطي (ت٩١١هـ) كالهمع والأشباه والنظائر ومصنفات الأزهري (ت٩٠٥هـ) كالتوضيح ، بل حتى

(١) شرح الجمل ٢٢٧ و .
(٢) شرح الجمل ٢٣٥ و .

معاصره ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) يورد آراءه في جملة مواضع من كتابه «شرح التسهيـــل».

والواقع انّ عامة مايورده هؤلاء النحاة من آراء ابن عصفور هي في جملتها اختيارات يقف فيها ابن عصفور إلى جانب هذه الجماعة من النحاة أو تلك يختار رأيها ويعلل له أو يحتج.

من ذلك مانقله أبو حيان، قال: والفصل هو صيغة ضمير منفصل مرفوع ... وأكثر النحاة يذهب إلى أنه حرف، وصححه ابن عصفور (١).

وقال: وفي دخول إنْ على ما خبره نهي خلاف، صحح ابن عصفور جوازه في شرحه الصغير للجمل، وتأول ذلك في شرحه الكبير في قوله:

.... إنّ الرياضَةَ لاتُنصِبْكَ للشيبِ (٢)

وقال: المفعول معه مذهب أبي الحسن أنه لايجوز الاخبار به وصححه ابن عصفور وإلى الجواز ذهب غيرهما وهو اختيار شيخنا أبي الحسن بن الضائع فتقول في جاء البردُ والطيالسةَ: الذي جاءَ البردُ واياها الطيالسةُ، والجائي البردُ وايّاها الطيالسةُ (٣).

وأمثال هذه الاختيارات هي عامة مانرى اسم ابن عصفور مقرونا بها في كتب النحاة (٤).

غير أن هذا لايعني أن آراء ابن عصفور الخاصة به معدومة أو نادرة بل أن هذه الكتب التي ذكرتها نقلت الينا طائفة صالحة من هذه الآراء والمسائـــل.

---

(١) الارتشاف ١٢٦ ظ وانظر شرح الجمل.
(٢) الارتشاف ١٧٧ ظ وانظر الهمع ١٣٥/١، شرح الجمل
(٣) الارتشاف ١٤٧ و وانظر شرح الجمل ٤١٠/٢
(٤) انظر – مثلا – الارتشاف ٩٣ظ، ١٠٠و، ١٤٦و، ٢٦٢ ظ، ٢٦٧و، ٣٠٥و، ٣١٥ ظ، المغنى ١٦، ٣٠، ٦٢، ١٠٦، ٢٤٣، ٥٧٦ والهمع ١٠٨/١، ١١٣، ١٢٦، ١٣٦، ١٤٩ وغيرها.

من ذلك مانقله أبو حيان في مبحث «ماذا» قال : الرابع من الأحوال (أي أحوال ماذا) أن تخلع ماعن الاستفهام وذا من الاشارة وتستعمل مجموعها موصولا ، وعليه قوله :

دَعَي ماذا عَلِمتُ سأتّقيهِ ....

أي دعى الذي علمت . وزعم ابن عصفور أن هذا الاستعمال لايصح وتأول البيت وخالف الناس قاطبة في فهمهم ذلك عن سيبويه (١).

ومنه مانقله في باب المقصور والممدود عن «فعولاء» . قال : وهو وزنٌ مختص بالألف الممدودة عند ابن عصفور وابن مالك . وذهب ابن القوطية وابن القطاع إلى اثبات فَعُولَى مقصورا وأوردا من ذلك : عَبيد سَنُوطَى وخَطُورَى ودَبُوقَى ودَقُوقى وقَطُورى ... والصحيح أنه وزن مشترك (٢) .

وقال : وذكر ابن عصفور أن الاسم يرفع اذا كان لمجرد عدد وكان معطوفاً على غيره أو معطوفاً عليه غيره ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ ولا في التقدير نحو : واحدٌ واثنانِ وثلاثةٌ وأربعةٌ . والذي أذهب اليه أنّ هذه الحركات ليست حركات إعراب بل مشبهة بها حدثت عند حصول التركيب العطفي (٣).

وقال : وزعم ابن عصفور أنّ «أنْ» من الحروف التي تربط القسم بالمقسم عليه ان كانت الجملة الواقعة جواباً للو وما دخلت عليه نحو قوله:

أما واللهِ أنْ لو كنتَ حـراً ....

وقد رد عليه ذلك الأستاذ أبو الحسن بن الضائع (٤).

---

(١) الارتشاف ٣٧و وانظر المغنى ٣٣٣ وشرح الجمل .

(٢) الارتشاف ٧٥ ظ وانظر شرح الجمل .

(٣) الارتشاف ١٥٠و وانظر شرح الجمل .

(٤) الارتشاف ٢٦٩و وانظر شرح الجمل .

وقال في باب الاضافة : وهذه الاضافة (أي اضافة الصفة إلى الموصوف) ذهب ابن عصفور إلى أنّها غير محضة وغيره إلى أنّها محضة ، وابن مالك إلى أنّها شبيهة بالمحضة (١).

وقال في باب عطف البيان : وقول ابن عصفور : عطف البيان يجري فيه الأعرف على الأقل تعريفاً بخلاف النعت مخالف لما أجاز سيبويه (٢).

وفي المغنى ينقل ابن هشام جملة من آراء ابن عصفور ومسائله التي قال بها . من ذلك مانقله في فصل «لما» قال : يكون جواب «لما» فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك وفعلا مضارعا عند ابن عصفور ... الدليل : فلما ذهب عن ابراهيمَ الرَّوْعُ وجاءته البُشرى يُجادِلُنا (٣) . قال وهو مؤول بـ (جادلنا) (٤) .

وفي فصل كأن قال : الرابع (من معانيها) التقريب ، قاله الكوفيون وحملوا عليه ، كأنّك بالشتاءِ مقبلٌ وكأنّك بالفرج آتٍ .. وقال ابن عصفور : الكاف في كأنك وكأني زائدتان كافتان لكأنَّ عن العمل كما تكفها ما والباء زائدة في المبتدأ (٥).

وفي اعراب«لكنْ» من قولنا : ماقام زيدٌ ولكنْ عمرو ، نقل ابن هشام رأى يونس في أن لكنْ غير عاطفة والواو عاطفة مفرداً على مفرد ورأى ابن كيسان في أن لكنْ عاطفة والواو زائدة غير لازمة ، قال : والثالث لابن عصفور أنَّ لكنْ عاطفة والواو زائدة لازمة (٦).

وأمثال هذه الآراء تتردد كثيراً في كتاب المغني (٧).

(١) الارتشاف ٢٩٩ ظ وانظر شرح الجمل .
(٢) الارتشاف ٢٩٩ ظ وانظر شرح الجمل .
(٣) هود : ٧٤ .
(٤) المغنى ٣١١ وانظر الهمع ٢١٥/١ ، شرح الجمل .
(٥) المغنى ٢١٠ وانظر شرح الجمل .
(٦) المغنى ٣٢٤ وانظر شرح الجمل .
(٧) انظر المغنى ١٦ ، ٣٠ ، ٥٠ ، ٦٢ ، ١٠٦ ، ٢٤٢ .

وفي التصريح قال الأزهري : والأصحّ جواز تعدد الخبر لفظاً ومعنى لمبتدأ واحد لأنّ الخبر كالنعت فيجوز تعدده ، والمانع لجواز التعدد كابن عصفور يدعي تقدير هو للثاني من الخبرين أو يدعى أنه أي المبتدأ جامع الصفتين .. نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرحى الجمل (١) .

وفي الاشباه والنظائر للسيوطي تلقانا نقول كثيرة عن ابن عصفور وبخاصة عن كتاب شرح الجمل ، وتحمل هذه النقول في عامتها توجيهات وتعليلات لابن عصفور . من ذلك مانقله السيوطي عن شرح الجمل :

قال : وقال ابن عصفور في شرح الجمل : الدليل على أن الأفعال كلها مذكرة أنها اذا أخبر بها عن الأسماء فأنّما المقصود الأخبار بما تضمنه من الحدث وهو المصدر ، والمصدر مذكر فدلّ ذلك على أنها مذكرة اذ اللفظ على حسب مايراد به من تذكير أو تأنيث (٢).

وقال أيضاً : قال ابن عصفور في شرح الجمل : كم اذا كانت اسم استفهام كان بناؤها لتضمنها معنى حرف الاستفهام وان كانت خبرية كان بناؤها حملا على ربّ وذلك أنها اذ ذاك للمباهاة والافتخار كما أنّ رُبَّ كذلك ، وهي أيضاً للتكثير فهي نقيضة رُبَّ لأنّ رُبَّ للتقليل والنقيض يجري مجرى ماينافضه كما أنّ النظير يجري مجرى مايجانسه (٣) .

وقال : قال ابن عصفور في شرح الجمل : لما كان جعل الواو بمعنى مع في المفعول معه فرعاً من كونها عاطفة لم يتصرفوا في الاسم الذي بعدها فلم يقدموه على العامل وان كان متصرفاً ، ولا على الفاعل ، لايقولون : والطيالسةَ جاءَ البردُ ولا جاءَ والطيالسةَ البردُ ، لأن الفروع لاتحتمل من التصرف ماتحتمله الأصول (٤).

---

(١) التصريح ١٨٢/١ وانظر المغنى ٤٨٠ والهمع ١٠٨/١ وشرح الجمل .

(٢) الأشباه والنظائر ٨٦/١ وانظر شرح الجمل .

(٣) الأشباه والنظائر ١٩٦/١ وانظر شرح الجمل .

(٤) الأشباه والنظائر ٢٦٢/١ وانظر شرح الجمل .

وأمثال هذه النقول تلقانا كثيراً في كتاب الأشباه والنظائر (١).

وفي همع الهوامع أورد السيوطي جملة من آراء ابن عصفور التي انفرد بها من ذلك قوله: ولايبعد عندى ان تسمى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهد يتين، لأن الأجناس عند العقلاء معلومة مذ فهموها والعهد تقدم المعرفة (٢)

وقال السيوطي: وقد تزاد الباء في خبر فعل ناسخ منفى نحو ألم أكن بقائم؟ قال: ومنع قياس ذلك ابن عصفور (٣).

وقال: الثامن (من حروف النداء) وا، ذكرها ابن عصفور نحو:

واقَقْعَسَاً وأيْنَ مِنّي فَقْعَسُ

والجمهور انها مختصة بالندبة لاتستعمل في غيرها (٤).

وقال عن «مذ ومنذ»: والمشهور أنهما ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة وعليه سيبويه والسيرافي والفارسي وابن مالك. وقيل إلى زمان مضاف إلى الجملة وعليه ابن عصفور، لأنهما لايدخلان عنده الاعلى أسماء الزمان ملفوظا بها او مقدرة، فالتقدير في مارأيته مذ زيدٌ قائمٌ: مذ زمنِ زيدٌ قائمٌ (٥).

وعن الكاف في «كذا» قال السيوطي: هي زائدة لازمة فرارا من التركيب اذ لامعنى للتشبيه فيها وذا مجرورة بها كما في كأيِّنْ سواء، وقائل ذلك فيهما واحد وهو ابن عصفور (٦).

وقال: قال أبو حيان: شرط ابن عصفور أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه وعلله بأن الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به وعدم الحاجة إلى الأتيان بما هو دونه (٧).

---

(١) انظر – مثلا – ١٥/١، ١٧، ١٠٠، ١٣٢، ٢٣٢، ٢٤١، ٢٣٨/٢ وغيرها
(٢) همع الهوامع ٨٠/١ وانظر شرح الجمل.
(٣) همع الهوامع ١٢٧/١ وانظر شرح الجمل.
(٤) همع الهوامع ١٧٢/١ وانظر شرح الجمل.
(٥) همع الهوامع ٢١٦/١ وانظر شرح الجمل.
(٦) همع الهوامع ٧٦/٢ وانظر شرح الجمل.
(٧) همع الهوامع ١٢١/٢ وانظر شرح الجمل.

وبعد ، فهذه جملة من آراء ابن عصفور واختياراته انتقيناها من مجموع ماتقله عنه المتأخرون الذين جاءوا بعده ، وغرضنا من ذلك أن تكون دليلا على ماكان يتمتع به هذا العالم من منزلة في نفوس أعلام النحاة وما كانت تلقاه مصنفاته من عناية لدى الدارسين والعلماء .

القسم الثاني

التحقيق

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

مقدمة

حين خطر لى ان أحقق كتاب شرح جمل الزجاجى لابن عصفور كانت أمامى نسخه منه في المكتبة التيمورية في القاهرة . وهذه النسخة تقع في مائه وثمان وخمسين ورقة من القطع المتوسط .

وبعد أن استقر رأيي على تحقيق هذا الكتاب سعيت للحصول على صور لكل نسخه التي ذكرها أصحاب الفهارس ، وهي في مجموعها خمس نسخ بما فيها نسخة المكتبة التيمورية .

١ – نسخة منها في مكتبة جامعة ليدن بهولندا ، وهي في حوالي مائه وأربع وخمسين ورقة ، وتبين لى بعد مقارنتها بنسخة المكتبة التيمورية أنهما متطابقتان .

٢ – نسخة في المكتبة الأحمدية بتونس وهي مطابقة للنسختين السابقتين

٣ – نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية . وهي مصورة عن نسخة موجودة في مكتبة يني جامع باسطنبول . وتقع في مائتين وسبع وستين ورقة .

٤ – نسخة في مكتبة أمبروزيانا بميلانو (ايطاليا) وتقع في مائتين وأربع وثمانين ورقة . وبمقارنة النسختين الأخيرتين ببعضهما وجدت أنهما متطابقتان وأنهما تمثلان شرحا آخر للجمل غير الشرح الذي تمثله نسختا المكتبة التميورية ومكتبة ليدن .

واعتمادا على ماوردت الاشارة اليه في كتب متأخري النحاة كأبي حيان والسيوطي وكتب التراجم من أن هناك شرحا كبيرا للجمل وضعه ابن عصفور كما وضع شرحا آخر صغيرا على نفس الكتاب ، فقد انتهيت إلى أن نسخة المكتبة التيمورية ونسخة مكتبة ليدن ونسخة الأحمدية تمثل الشرح الصغير وأن نسخة تركيا ونسخة أمبروزيانا تمثلان الشرح الكبير .

واستجابة لرغبة كريمة أبداها استاذنا الجليل الدكتور شوقي

ضيف الذي أشرف على هذا البحث في عامه الأول ، وتجاوزا عن كل المصاعب والمشاق التي كنت أقدر أني سأواجهها أمام ضخامة حجم الكتاب وغزارة مادته

وأمام حداثة عهدى بفن التحقيق ، رأيت أن أنهض بتحقيق الشرح الكبير تاركا تحقيق الشرح الصغير إلى فرصة أخرى تتاح لى في مستقبل أرجو ان لايكون بعيدا .

وصف النسخ :

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسختين هما كل ماعامت بوجوده في مكتبات العالم من مخطوطات .

١ - نسخة مكتبة يني جامع في اسطنبول بتركيا وكما قدمت فانني اعتمدت على مصورة لهذه النسخة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .

وهذه النسخة هي التي اعتمدتها أصلا ورمزت لها بالحرف ج . وهي تقع في ٢٦٧ ورقة ، في كل صفحة منها خمسة وعشرون سطرا ، ومتوسط كلمات كل سطر سبع عشرة كلمة . وهي بخط على بن سالم الشافعي ولم يذكر تاريخ الفراغ من نسخها ، غير أن مفهرس مخطوطات الجامعة العربية ، المرحوم فؤاد السيد ذكر أنها كتبت في القرن الثامن الهجرى كما أن مفهرس مكتبة يني جامع كتب تاريخا لنسخها ، غير أنه مطموس بسبب خلل حدث أثناء تصوير الكتاب كما يظهر .

وعلى الصفحة الأولى من هذه النسخة كتب عنوان الكتاب كما يلي :

كتاب شرح الجمل للاستاذ أبي الحسن

على بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي تغمده .

الله برحمته ولجميع المسلمين بمنه وكرمه

وكتب تحت العنوان مباشرة مايلي :

باب الحكاية باب ماذا باب مواضع ان المكسورة الخفيفة باب مواضع المفتوحة باب الجواب يلي نعم باب أو وأم باب النون الثقيلة والخفيفة باب الاخبار باب الجمع المكسر باب مايجوز للشاعر ان يستعمله في ضرورة الشعر باب الامالة .

وتحت هذه السطور الثلاثة إلى جهة اليسار وضع خاتم وقف السلطان أحمد خان وهناك سطور وكتابات أخرى تحت السطور السابقة ، ولكنها طمست بسبب بلل تعرضت له صفحة العنوان .

ويلاحظ أن الابواب التي كتبت على صفحة العنوان هي آخر ابواب الكتاب. وعلى ظهر صفحة العنوان يبتدىء نص الكتاب بقوله: بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم يسر ياكريم ... الخ .

واختتم الناسخ هذه النسخة على ظهر الورقة ٢٦٧ بعبارة : كتبه العبد الفقير إلى الله تعالى علي بن سالم الشافعي ... الخ كما هو مدون على الصفحة الأخيرة من الجزء الثاني من التحقيق.

وإلى ناحية اليمين من أسفل هذه الصفحة وضع خاتم وقف السلطان أحمد خان .

وترجع أهمية هذه النسخة إلى أنها قوبلت على الأصل الذي نقلت عنه كما هو مدون على حواشي كثيرمن صفحات الكتاب ، وبخط غيرخط الناسخ. كما كتب على الحاشية اليمنى من ظهر الورقة ٢٥٦ وبخط غيرخط الناسخ أيضا مايلى : بلغ مقابلة فلله الحمد والمنة على نسخة المصنف .

وكتب على الحاشية اليمنى من ظهر الورقة ٢٦١ وبخط مخالف لخط الناسخ أيضا مايلى : بلغ مقابلة بأصله ، فلله الحمد والمنة على نسخة المصنف . وتكررت هذه العبارة في الصفحة ٢٦٦ ظ .

ولانستطيع أن نجزم بأن هذه النسخة قد قوبلت بأكملها على نسخة المصنف

بل الذي نميل اليه أن صفحاتها الأخيرة فقط هي التي قوبلت ، لأن التحريفات والتصحيفات التي وقعت في هذه النسخة وبقيت دون تصحيح ترجح هذا الاعتقاد الذي يغلب على الخاطر .

كما كتب على الحاشية اليمنى من ظهر الورقة ١٣١ عند بداية باب (مايجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لايجوز) مايلي : وتم الجزء الأول وقد كانت هذه الاشارة هي الأساس الذي اعتمدناه في تقسيم الكتاب إلى جزئين .

وهذه النسخة مكتوبة بخط النسخ ، وهو خط متوسط الجودة ، غير أن التصوير كان سببا في طمس كثير من الحروف والحواشي مما جعلني أواجه عناء شديدا في تبين كثير من الألفاظ والعبارات .

والنسخة خالية من علامات الشكل والترقيم، بل ان الأبيات فيها تساق كما لو كانت كلاماً منثوراً ، وكثير منها يقتصر مايرد منه على شطر أو عبارة صغيرة، مما يستدعى انتباها شديداً واطلاعاً جيداً على شواهد النحو واللغة، حتى يسلم التحقيق من مزالق الخلط بين ماهو شعر وماهو نثر .

كما يلاحظ أن الناسخ كثيراً مايقع في تحريفات وتصحيفات سببها سوء فهمه لما يقرأ وعدم ادراكه ، لأنه كما يظهر ناسخ محترف وليس من أصحاب العلم أو المعرفة بمسائل النحو واللغة.

ولابد من الاشارة إلى أن ثمة خطأ حصل أثناء تجليد هذه النسخة كما يظهر اضطرب بسببه تسلسل أوراق الكتاب حيث تأخرت الورقة ٢٠ــ ٣٩ فأخذت رقم ٢٢٩ ــ ٢٤٨ ، فحصل بذلك اضطراب في أربعة مواضع من الكتاب .

وبأعادة هذه الورقة وما بعدها إلى موضعها الأصلي استقام ترتيب الكتاب وزال عنه الاضطراب.

٢ — نسخة مكتبة امبروزيانا .

وقد رمزت لها بالحرف ر. وهي تقع في ٢٨٣ ورقة ، في كل صفحة منها ٢٥ سطراً ومتوسط كلمات كل سطر ١٤ كلمة.

وهي بخط على بن سالم بن مسلم الشافعي، وهو نفس الناسخ الذي كتب نسخة ج. وعلى وجه الورقة الأولى من هذه النسخة كتب عنوان الكتاب على النحو التالي:

كتاب شرح الجمل لابن عصفور
في النحو رحمه الله

وبخط آخر مخالف لخط الناسخ كتب تحت العنوان السابق مايلي:

كتاب شرح جمل الزجاج (كذا)
لابن عصفور في النحو رحمهما
الله تعالى بجاه مولانا محمد وآله وصحبه أجمعين

وإلى يسار العنوان كتب البيتان التاليان:

بقارعة الطريق جعلت قبرى لأحظى بالترحّم من صديقـي
ويامولى الموالي أنـت أولـى عليَّ بالترحّـم مـن صديقـي

وكررت كتابة البيتين ثانية على صفحة العنوان .

وعلى ظهر الورقة الأولى ابتدأ نص الكتاب : بسم الله الرحمن الرحيم اللهم يسر ... الخ .

وأختتم الناسخ هذه النسخة على ظهر الورقة ٢٨٣ بقوله : كتبه العبد الفقير الراجى عفو ربه المعترف بكثرة ذنوبه على بن سالم بن مسلم الشافعي ..... الخ ،،وكما هو مدون على الصفحة الأخيرة من الجزء الثاني من التحقيق . ويلاحظ أن هذه النسخة لم تقابل بأصلها الذي نقلت عنه ، كما لم تقابل باية نسخة أخرى . ولم يذكر أيضا تاريخ الفراغ من نسخها .

ولتصور العلاقة بين النسختين وجدت أمامى عده احتمالات :

١ — أن تكون نسخة ر منقولة عن نسخة ج. وبمقابلة النسختين ببعضهما استبعدت هذا الاحتمال لان في ر زيادات ليست في ج .

وهذه الزيادات تأتي على صورة كلمة ساقطة من ج ومثبتة في ر ، أو عبارة كاملة أحياناً لانجدها في ج ، وان كانت هذه الزيادات قليلة جدا . وقد نبهت على هذه الزيادات في حواشي التحقيق .

٢ ــ أن تكون نسخة ج منقولة عن نسخة ر . ورأيت أيضا بعد مقابلة النسختين أن هذا الاحتمال مستبعد ، لأن في نسخة ر سقطاً كثيرا أثبت في ج ، وقد بلغ هذا السقط في أحد المواضع حوالي خمس صفحات كما اشير اليه في الصفحة ٤٧٤ من الجزء الثاني .

٣ ــ أن تكون النسختان منقولتين عن أصلين مختلفين . وقد استبعدت هذا الاحتمال لنفس الأسباب التي قوت في نفسي قبول الاحتمال الرابع وهو

٤ ــ أن تكون النسختان منقولتين عن أصل واحد .

وقد دفعتني إلى قبول هذا الاحتمال جملة اسباب هي :

أ ــ تطابق الحواشي والتعليقات التي كتبت على هوامش النسختين وبخط ناسخهما ، مما يدل على أنها حواشي وتعليقات النسخة الأم ، نقلها الناسخ كما وجدها هناك .

ب ــ تطابق التحريفات والتصحيفات التي وقعت في النسختين مما يدل على وحدة الأصل الذي نقلتا عنه .

ومثال لهذه التصحيفات والتحريفات النماذج التالية :

الشاهد ٢٩٢ حرفت فيه كلمة لوسيمة إلى لو سمية

الشاهد ٢٢٨ حرفت فيه كلمة به إلى بين

الشاهد ٢٧٨ حرف فيه الشطر : بأعين أعداء وهن صديق

إلى : ياويحه أعداوهن صديق

الشاهد ٤٢٩ حرف فيه الشطر : فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه .

إلى : فنعم من كامن ضاقت مذاهبة

وأمثال هذه التحريفات التي وقعت على صورة واحدة في النسختين كثيرة ، اشرنا اليها في حواشي التحقيق .

جـ – تطابق مواضع النقص والاضطراب الواقع في كل من النسختين . وقد نبهنا على ماوقع من ذلك في تعليقاتنا على الكتاب .

د – ان مابين النسختين من فروق لايكاد يذكر ، وهي ان وجدت فلا يمكن أن توحي بأن ثمة خلافا كبيرا بينهما يبعث على الاعتقاد بتباين الأصل الذي نقلت عنه كل منهما ، بل هو لايعدو في واقعه ان يكون تصرفا يحصل عن سهو أو عن تساهل من الناسخ .

فهذه الملاحظات والوقائع بعثت في نفسي اعتقادا بوحدة الأصل الذي نقلت عنه هاتان النسختان ، وبخاصة ان الناسخ الذي كتب النسختين واحد.

توثيق نسبة الكتاب إلى ابن عصفور .

اذا كان ثمة شك يخطر في بال أحد في صحة نسبة الكتاب إلى ابن عصفور فيمكننا أن نقدم بعض القرائن لازالة مثل هذا الشك .

١ – ان أكثر الآراء التي عرفت عن ابن عصفور ونسبت له في كتب متأخرى النحاة كالارتشاف لأبي حيان والمغني لابن هشام وهمع الهوامع للسيوطي والخزانة للبغدادي نجدها ماثلة أمامنا في هذا الكتاب ، وفي أحيان كثيرة نجد العبارة بنصها منقولة عن شرح الجمل . وقد أشرت إلى كثير من هذه المسائل في مواضعها من الكتاب ومن خلال تعليقاتي أثناء التحقيق، كما نبهت على كثير منها في الفصل الثاني من الدراسة ، في القسم الخاص بآراء ابن عصفور ومسائله المستقلة .

٢ – ان ديباجة هذا الشرح هي نفسها الديباجة التي يبتدىء بها شرح الجمل الصغير لابن عصفور ، وبحوزتي منه ثلاث نسخ كما بينت في بداية هذه المقدمة ، مما يثبت الاعتقاد بصحة نسبة الكتاب إلى ابن عصفور .

٣ــ ان العلاقة بين ابن عصفور وشيخه ابي علي الشلوبين ينعكس صداها وا ضحا هذا الكتاب وبخاصة حين ينقل آراء الشلوبين ويناقشها فقد اعتاد أن يبدأ ذلك بعبارة : قال الأستاذ أبو علي ، او قال الأستاذ رضي الله عنه مما يوحي بنوع الرابطة التي تربط بين التلميذ وشيخه .

منهج التحقيق :

حين شرعت في تحقيق شرح الجمل وضعت نصب عيني جملة أسس وقواعد حاولت جاهدا الالتزام بها رغبة في اخراج عملى على الوجه الذي اعتقدت انه الصواب . من هذه القواعد والأسس .

١ ــ المحافظة على صورة النص كما وضعه مصنفه، ولم اشأ التدخل في متنه بالتغيير أو التحوير ، ولهذا حاولت ان اميز بين ماأجده فيه من أوهام او أخطاء أو تحريفات ، فما ظننت أنه وقع من المصنف بسبب السهو او الوهم أبقيته على صورته واكتفيت بالاشارة إلى الوجه الذي اعتقد انه الصواب، وذلك من خلال تعليقاتي على الكتاب ، وماعتقدت انه تحريف أو تصحيف وقع أثناء النسخ أثبتُّ صوابه في موضعه من المتن وأشرت في الحاشية إلى صورته التي كان عليها ، حفاظا على صورة الكتاب كما هو في أصل مخطوطاته .

٢ ــ اعتمدت في تخريج شواهد الكتاب على المصادر النحوية المتقدمة مثل كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد وكتب الفارسي وابن جني ونحوها .

كذلك اعتمدت على كتب المفسرين القدامى ممن كانوا يعولون في تفاسيرهم على المباحث النحوية مثل تفسير أبي عبيدة (مجاز القرآن) وتفسير الفراء (معاني القرآن) .

كما اعتمدت على كتب الأمالي والنوادر مثل نوادر ابي زيد والكامل للمبرد ومجالس ثعلب وأمالي الزجاجي وابن الشجري وغيرها مما كان النحو فيها بشكل ركنا هاما من أركانها .

والتزمت أيضا الرجوع إلى كتب المختارات الشعرية كالمفضليات وشرحها والاصمعيات وشروح المعلقات والنقائض .

كما التزمت الرجوع إلى كتب شروح الشواهد كشرح العيني والخزانة للبغدادى وشرح شواهد الشافية له أيضا .

ولم اغفل الاستفادة من كتب اللغة والمعاجم وبخاصة في شواهد اللغة فرجعت إلى صحاح الجوهرى ومقاييس ابن فارس والمخصص والمحكم لابن سيدة واللسان لابن منظور وغيرها من كتب اللغة والأضداد .

كما التزمت الرجوع إلى دواوين الشعراء أصحاب الشواهد ماوجدت إلى ذلك سبيلا .

٣ – عنيت بتخريج القراءات القرآنية من كتب القراءات والتفسير وبعض الكتب الأخرى التي تنقل هذه القراءات . كما عنيت بتخريج الأحاديث ماأمكنني ذلك .

٤ – جهدت في تخريج الآراء النحوية لأعلام النحاة والمسائل الخلافية من مضانها الأصلية في مصنفات أصحابها أو في كتب المسائل الخلافية أو غيرها مما كانت لأصحابها عناية باستقصاء هذه المسائل كشرح السيرافي وشرح ابن يعيش وكتاب الانصاف لابن الانباري ونحوها .

٥ – بسبب ضخامة حجم الكتاب فقد تجنبت في كثير من المواضع الافاضة في شرح الشواهد ، وحاولت الاستغناء عن شرح المعاني التي تبدو واضحة لاتحتاج إلى فضل تفسير أو شرح ، مؤكدا على الاشارة إلى مافي الشاهد من مسائل خلافية في النحو أو في اللغة .

٦ – التزمت التعريف بايجاز بأعلام النحاة واللغويين ممن ترد أسماؤهم في متن الكتاب .

٧ – اعتاد الناسخ ن برسم بعض الحروف المقصورة على صورة الممدودة مثل المعطى يكتبها : المعطا ، فحاولت أن أرسمها على الوجه الصحيح دون الاشاره إلى الأصل الذي كتبت عليه .

كما حاولت اصلاح الغلط الذي لاوجه له مثل كتابة لم يؤد بالياء والذي اظنه ان ذلك ناتج عن ان الناسخ كان يستعين بمن يملي عليه .

شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي

(٥٩٧ - ٦٦٩ هـ)

(الشـــرح الكبير)

الجزء الاول

كتـــاب
شـــرح الجمـــل

للأستاذ أبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الاشبيلي

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يسر ياكريم (١)

قولُ أبي القاسم (٢) : أقسامُ الكلامِ ثلاثةٌ ....

مضافٌ ومضافٌ اليه ، ولا يُعلم المضاف من حيث هو مضاف حتى يُعلم ماأُضيف إليـه ، فكان ينبغي أن يُبيّن ماأراد بالكلام ، وحينئذ يأخذ بعد ذلك في تبيين أقسامه ، لأنّ الكلام ، بالنظر إلى اللغة ، لفظ مشترك بين معانٍ كثيرة ، منها المعاني التي في النفس ، دليل ذلك قول الأخطل :

انّ الكلامَ لَفِي الفؤادِ وإنّما   جُعِلَ اللسانُ على الفؤادِ دَليلا (٣)

ومنها مايُفهم من حال الشئ ، ودليلـه قولـه .:

٢ ياليتَني أُوتيتُ عِلْمَ الحُكْلِ   علمَ سُليمانَ كلامَ النَملِ (٤)

لأنّه يقال : إنّ سليمانَ عليه السلام كان يفهم من دبيب (٥) النمل مايفهم المخاطَبُ من الكلام . ومن الدليل على ذلك أيضاً قول زهير :

---

(١) (ياكريم) ليس في ر

(٢) ابو القاسم هو الزجاجي مصنف الجمل وقد ترجمناه في المقدمة

(٣) قبله : لايعجبنك من خطيب خطبة   حتى يكون مع الكلام اصيلا
والبيتان في ملحق ديوان الأخطل على انهما مما نسب اليه . ابن يعيش ١/٢١ شذور الذهب ٢٠ ديوان الأخطل ٥٠٨ .

(٤) لرؤبة ، وروى في الجمهرة والصحاح : لو انني اعطيت . والحكل : العجم من الطيور والبهائم ومالايسمع له صوت والحكلة كالعجمة لايبين صاحبها الكلام . تأويل مشكل القرآن : ٨٤ ، مقاييس اللغة ٢/٩١ ، جمهرة اللغة ٢/١٨٤ ، الخصائص ١/٢٢ ، الصحاح واللسان : حكل ، المخصص ٢/١٢٢ ، الديوان ١٢٨ .

(٥) في ر : دبيبه ، وهو تحريف .

٣ أَمِنْ أُمّ أَوفى دِمنةٌ لم تَكَلّمِ .... البيت (١)

أي ليس لها أثر يُستبان لقدم عهدها بالنزول ، ولو (٢) كان لها أثر (٣) يستبان لكان ماتبيّن من أثرها كلاما لها .

ومما يدلّ على أنّ المعنى القائم في النفس وما يُفهم من حال الشئ يسمى كلاما ، تسميتهم إيّاهما (٤) قولا. قال الله تعالى : «ويقولون في أنفُسِهِمْ لولا يُعذّبُنا اللهُ» (٥) . فجعل المعاني التي في النفس قولا. وقال النابغة:

٤ قالت له النفسُ إنّي لا أرَى طَمَعاً (٦) .... البيت (٧)

فأضاف القول إلى النفس . وقال تعالى :«يومَ نقولُ لجهنّمَ هل امتلأتِ وتقولُ هل مِنْ مزيدٍ» (٨) . فأضاف القول إلى جهنّم مجازاً .وقال الشاعر :

---

(١) عجزه : بحومانة الدراج فالمتثلم
وهو مطلع معلقة زهير ، والدمنة : آثار الديار وما سودوا بالرماد وغيره ، تكلم : مخفف تتكلم ، يريد به لم تبين ، الحومانة : المكان الغليظ المنقاد ، وحومانة الدراج والمتثلم : موضعان بالعالية .
شرح العشر : ٥٣ ، الديوان ٤ .

(٢) في ر : فلو

(٣) في ر : أمر

(٤) في ج ، ر : اياها ، وهو تحريف

(٥) المجادلة : ٨

(٦) في ر : طعماً ، وهو تحريف

(٧) عجزه : وإن مولاك لم يسلم ولم يصد
والضمير في له يعود على واشق وهو كلب صيد راى الثور الوحشي يصرع الكلب الذي كان معه. المولى : الناصر ويريد به هنا صاحب الكلاب او الكلب القتيل . الأضداد للسجستاني : ١٣٩ ، الخصائص : ٤٧٦/٢ ، شرح العشر : ١٥٤ ، الخزانة ٥٢٢/١ ، العقد الثمين : ٧ ، الديوان ١٢ .

(٨) سورة ق : ٣٠

٥ امتلأ الحوضُ وقالَ : قَطْنِي (١)

فأضاف القول إلى الحوض

ومنها الأشارة ، وعليه قوله :

٦ إذا كلَّمَتني بالعيونِ الفَواتِرِ   رَدَدْتُ عليها بالدموعِ البَوادِرِ (٢)

فجعل الأشارة بالعين كلاما

ومنه الخطُّ ، ودليله تسمية المكتوب بين دفتَيْ المصحف كلام الله تعالى(٣) .وتقول:رأيتُ كلاما،وإن كنت إنّما رأيت خطاً منبئاً عن كلام .

ومنها اللفظ المركب غير المفيد ، يقال : تكلّمَ، وإن (٤) لم يفد ومنها اللفظ المركب المفيد بغير الوضع ، يقال: تكلّم ساهياً ونائماً، ومعلوم أنَّ الساهي والنائم لم يضعا لفظهما للأفادة ولا قصداها

ومنهـا اللفظ المركبَّ المفيد بالوضع ، وهذا الأخير هو (٥) الذي أراد أبو القاسم بـالكلام ، لأنَّ هذا هو الذي اصطلح النحويون على تسميته كلاما . ألا ترى أنَّ النحويّين إنّما يتكلمون في أحكام هذا القسم الأخير ولايتكلمون في أحكام الإشارة ، ولا غير ذلك مما يُسمّى كلاما والعذر له، في أنْ لم يُبيّن ماأراد بالكلام الإحالةُ على العرف بالكلام ، إذْ الكلام عرفاً إنّما هو هذا القسم الأخير وأراد بالأقسام الأجزاء أو المواد التي يأتلف

---

(١) بعده : مهلا رويداً قد ملأت بطني

قط : اسم فعل امر بمعنى حسب ، والنون للوقاية ، ودخولها على اسم الفعل شاذ عند البصريين جائز عند الكوفيين .ولم ينسبه احد ممن رووه .

إصلاح المنطق : ٥٧ ، ٣٤٢ مجالس ثعلب : ١٨٩ . مقاييس اللغة ١٣/٥ ، امالي ابن الشجري ١٤٠/٢ ، الأنصاف : ٧٦ .

(٢) لم اعثر على هذا البيت فيما رجعت إليه من المصادر .

(٣) (تعالى) ليس في ر

(٤) سقطت (ان) من ر

(٥) سقطت (هو) من ر

منها الكلام ، وذلك تسامح منه ، لأنَّ (١) الأقسام إنّما (٢) تطلق على ما يصدق عليه اسم المقسوم ، واسمُ المقسوم هنا وهو الكلام ، لايصدق على الاسم ولاعلى الفعل ولا على الحرف .

* * *

ويترتب على قوله : أقسامُ الكلامِ ثلاثةٌ / أسئلةٌ : [٢و]
الأول : ماالدليل على أنَّ هذه الثلاثة خاصة ؟ بل لعلّها أزيد .
الثاني : كيف قال : اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ، فأفرد . وإنّما أقسام الكلام : الأسماءُ والأفعالُ والحروفُ كلُّها ؟
الثالث : لِمَ خصَّ بـ مجيئه لمعنى الحرفَ ، والاسمُ والفعلُ قد جاءا لِمعنى ؟ والجواب عن الأول أن تقول : اللفظ الذي يكون جزءَ كلام لايخلو من أن يدلَّ على معنى أو لا يدلّ ، وباطل ألاّ يدلّ على معنى أصلا فانَّ ذلك عبث . فان دلَّ فأما أن يدلَّ على معنى في نفسه أو في غيره ، فان دلَّ على معنى في غيره فهو حرف ، وإن دلَّ على معنى في نفسه فلا يخلو أن يتعرَّض ببنيته لزمانٍ أو لا يتعرَّض ، فان تعرَّض فهو الفعل وإن لم يتعرَّض فهو الاسم .
والجواب عن الثاني : إنّه أراد بالاسم معقوله ، وبالفعل معقوله وكذلك الحرف ، ومعقول كلّ واحد منها أمر مفرد فأوقع عليه لفظاً مفرداً ونظير ذلك قول العرب : رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ ، تريد : هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة ، ولم تُرِدْ رجلا واحداً بعينه بل كأنّك قلت : هذا الجنس خيرٌ من هذا الجنس ، ولا ينبغي أن يحمل على أنّه من وضع المفرد موضع الجمع ، نحو قوله :
في حَلقِكُمْ عَظمٌ وقد شَجِينـا (٣)

٧

(١) سقطت (لأن) من ر
(٢) سقطت (إنما) من ج
(٣) قبله : لاتنكروا القتـل وقـد سبينـا
وهو للمسيب بن زيد مناة الغنوى يخاطب اعداء قومه .
الكتاب : ١٠٧/١ ، مجاز القرآن ٧٩/١ ، ٤٤/٢ ، ١٩٥ ، المقتضب ١٧٢/٢ المحتسب ٢٤٦/١ ديوان النابغة لابن السكيت ٩٠ ، التوجيه للرماني ٢٧٥ ، المخصص ٣١/١ ، ٣٠/١٠ ، النشر ٢٢٣/٢ ، الخزانة ٣٧٩/٣ .

يريد في حلوقكم ، فأنَّ ذلك لايجوز الا في ضرورة (١) .

والجواب عن الثالث : إنَّه احترز بقوله : وحرفٌ جاء لمعنى ، من الحرف الذي لم يجئْ لمعنى وهو حرف التهجّي ، نحو الزاى من « زيد » .

ولايسوغ قول من قال : إنَّ « جاء لمعنى » حدّ الحرف ، وزعم أنَّ الذي جاءَ لمعنى إنّما هو الحرف فأمّا الاسمُ والفعلُ فكلّ واحد منهمـا جاء لمعانٍ ، ألا ترى أنَّ الاسم يدل على مسماه ويكون مع ذلك فاعـلا ومفعولاً ومجرورا إلى غير ذلك من المعاني التي تَعتَوِرُ الاسمَ (٢) ؟ وكذلك الفعل يدلّ على حدث وعلى زمان ويكون موجباً ومنفياً ومُستَفهَما عنـه ، إلى غير ذلك من المعاني التي تعتور الأفعـال ، وأمّا الحرف فلا يعطى في حين واحد أكثر من معنى واحد في غيره ، فأنْ دلَّ الحرف على معنيين فصاعدا نحو « مِنْ » التي تكون للتبعيض ولابتداء الغاية ولاستغراق الجنس ، وما أشبهها من الحروف ، فانمّا ذلك في أوقات مختلفة ، ألا ترى أنَّ الكلام الذي (٣) تكون فيه « مِنْ » مُبَعِّضَةً ، لا تكون فيه لابتداء الغاية ، والاسم يدلّ في حين واحد على مسماه وعلى الفاعلية ، مثلا ، وعلى التصغير وغيره ، وكذلك الفعل يدلّ في حين واحد على الحدث والزمان والخبر والأمر والنهى ، إلى غير ذلك من المعاني .

وإنّما قلنا إنَّ ذلك فاسد ، لأنَّ الاسم يَشرَكُ الحرفَ في ذلك ، ألا ترى أنَّ الاسم إنّما يدل على معنى مفرد وهو المسمى ، فلذلك (٤) حدَّهُ أبو بكر بن السراج (٥) فقال : الاسم مادلَّ على معنى مفرد غير

(١) الضرورة مذهب سيبويه والمبرد ، والفراء يراه جائزاً في الاختيار وهو مذهب ابي عبيدة وابن جني والزمخشري ، وقد قرئت آيات كثيرة بالأفراد والجمع في السبع .
مجاز القرآن ٤٤/٢ ، ١٩٥ ، المحتسب ٨٧/٢ النشر ٢٢٣/٢ ، الخزانة ٣٧٩/٣.

(٢) في ر : للاسم ، وهو تحريف

(٣) ج ، ر : التي ، وهو سهو

(٤) في ر : فكذلك ، وهو تحريف

(٥) هو محمد بن السري بن سهل البغدادي ، صحب المبرد وكان من انبه تلاميذه ، وعنـه اخذ الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني ، توفي عام ٣١٦ هـ . ترجمة ابـن النديم : ٩٢ ، ابن الأنباري ٣١٤ ، ياقوت ١٩٧/١٨ ، ابن خلكان ٤٦٢/٣ .

مقترن بزمان مُحصّل (١). وأما الفاعلية والمفعولية وغير ذلك من المعاني ، فانّما هي مفهومة من/أمور تلحق الاسم كالأعراب لامن الاسم بعينه.[٢ظ]
وأيضاً فلو كان أبو القاسم رحمه الله قصد هذا لصرّح بذلك فقال : حرفٌ جاءَ لمعنى مفرد .
وأيضاً فانّه قد حدّ الحرفَ بعد ذلك بأنّ معناه في غيره لا بأنّه يدل ّعلى معنى مفرد(٢).
وكذلك أيضاً لايسوغ قول من قال : إنّه أراد : وحرفٌ جاءَ لمعنى في غيره ، فحذف «في غيره» لأنّه معلوم . فينبغي أن لا يصف الحرف بمجيئه لمعنى لأنّه إذا عُلِم أن معناه في غيره ، فقد عُلِم أنّه جاء لمعنى ، وأيضاً فانّه قد حَدّ الحرف بعد ذلك بأنّ معناه في غيره فيكون ذلك ، على هذا ، تكراراً لا فائدة فيه .

* * *

قوله : فالاسم ماجاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الجر (٣) ، بيّنٌ قصده بذلك أن يَحُدّ الاسم ، لأنّ الاسم أمر مفرد والمفرد لايعرف إلاّ بالحدّ ، وهذا الحدّ الذي حدّ به الاسم فاسد ، لأنّه ليس بجامعٍ ، ومن شرط الحدّ أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتّى لايشذّ منها شيْ ، مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود ، والدليل على أنّه ليس بجامع أن أيمُن التي (هي)(٤) في مذهبنا اسم مفرد لا تستعمل(٥) إلاّ في القسم مبتدأة ولا يدخل عليها حرف الجرّ ولا تكون فاعلة ولا مفعولة.
ولا مطعن في هذا الحد بأكثر من أيمُن ، فأما من رأى أنه يخرج عن هذا الحد الأسماءُ المختصة بالنداء ، نحو : هَناه ولَكاعِ وفَساقِ وأخواتها ، والأسماء التي التُزِم فيها النصب على المصدرية والظرفية ولم تتصرّف نحو : سُبحانَ اللّـهِ ومعاذَ اللّـهِ وسَحَرَ وبُعَيْدات بَيْنٍ ، وأينَ ومتَى

(١) الأصول لابن السراج ٢/١ ، والايضاح في علل النحو للزجاجي ٥٠ .
(٢) انظر الجمل ١٧ .
(٣) الجمل ١٧ (٤) زيادة يقتضيها السياق (٥) ر : يستعمل
(٦) ر : الأسماء الموصولة المختصة .. وهي زيادة

والأسماءِ التي للشرط والاستفهام ولَعَمْرُ اللهِ وعَوْضُ وجَيْرِ ، فما ذهب إليه فاسد .

أما أسماء الشرط والاستفهام فانّه امتنع فيها أن تكون فاعلة ، لكون الاستفهام والشرط أخذا صدر الكلام ، وأما المفعولية ودخول حرف الجر فسائغٌ فيها ، وحدُّ أبي (١) القاسم لا يقتضي أنّه يلزم في الاسم اجتماع الأوصاف الثلاثة ، لأنه أتى فيها بلفظ أو .

وأما المنـــادى فمفعول بأضمار فعـــل لا يجوز إظهاره في مذهبنا ، فهو داخـــل تحت الحد . وكذلك الأسماء التي انتصبت على المصدر أو الظرف ولزم ذلك فيها ، لأنّ المصدر يسمّى مفعولا مطلقا ، أعني يقال فيه مفعول (٢) ولا يقيّد بشيءٍ ، وكذلك الظرف يسمى مفعولا فيه ، وأبو القاسم إنّما حدّ الاسم بأنّه ماجاز أن يكون مفعولا على الإطلاق . أيَّ مفعول كان.

وأمّا لَعَمْرُ اللّـــهِ ، فالعَمْرُ هو (٣) البقاء وهو يجوز أن يكون فاعلا ومفعولا وأن يدخل عليه حرف من حروف الجرّ . تقول : سرّني عَمْرُكَ وأحببتُ عَمْرَكَ وانتفعتُ بعَمْرِكَ ، وإنّما لزم الابتداء ولم يتصرّف في القسم ، والمستعمل في القسم هو المستعمل في غيره .

وكذلك عَوْضُ هو منصرف في غير القسم ، نحو قوله :

٨ ولولا نَبـلُ عَـوْضٍ في حُظُبّـايَ وأوصالِـي (٤)

---

(١) ر ابو ، وهو تحريف

(٢) ر : معقولا ، وهو تحريف (٣) سقطت (هو) من ر

(٤) في ر : خطتاي ، وهو تصحيف ، وفي ج : خطياتي ، وهو تحريف ، والبيت للفند الزماني . عوض : الدهر ، الأبد . وهو معرفة علم يبنى على الحركات الثلاث ، وقيل : يضم ويفتح ، وقد يستعمل لمجرد الزمان فيعرب الحظبى : الصلب ، ظهر الرجل . وروي عند المرزوقي : خضماتي ، والخضمة : ماغلظ من الساعد والذراع . قال المرزوقي : ويبدل من ميمة الباء أهـ . اراد ان الدهر قد اضعف قوته . المقصور والممدود لابن ولاد : ٢٩ ، شرح مشكلات الحماسة ١٧٨ ، شرح الحماسة للمرزوقي : ٥٣٧ ، الصحاح واللسان : عوض ، المخصص ١٥/٢ ، ٢٠٧/١٥ ، المحكم ٢١٣/٣ ، الخزانة ٢٠٠/٣ .

وأما «جَيرِ» فمبنى،وجائز أن يكون في موضع نصب بأضمار فعل /ونحو: [٣و] يَمينُ اللّـهِ وأما «أيمُنُ» الذي هو اسم مفرد من اليمين ، فلم يستعمل الا في القسم ، ولم يستعمل مع ذلك، إلاّ مبتدأ ، فلذلك لم يدخل تحت الحد ، لأنَّ هذا الحدّ إنّما وضعه أبو القاسم على التسامح ، وقد بين ذلك في الايضاح له فزاد في الحد وما كان في حيّز (١) ذلك (٢) فيدخل (٣) بهذه الزيادة ، تحت الحدّ جميع الأسماء ، ألا ترى أنَّ «أيمُن» في حيّز مايجوز أن يكون فاعلا لأنَّ المبتدأ مخبر عنه كالفاعل ، فهذا الحَدّ(٤)منتقد(٥) من ثلاثة أوجه : أحدها : أنّه تسمّح فيه ، والتسامح لايجوز في الحدود . والآخر : أنه أتى في الحدّ بما وهي للابهام وأو وهي للشك ، وهذان اللفظان وأشباههما غير سائغين في الحدّ لأنَّ الحَدَّ موضوع لتحديد(٦) اللفظ ونَصّ على المعنى . والثالث : أنّه حَدَّ الاسم بأنه ماجاز أن يكون فاعلا ومفعولا قبل أن يُبيّن ماالفاعل والمفعول في اصطلاح النحويين فيؤدي ذلك إلى جهل الاسم .

ولا يعترض على هذا الحد بعدم المنع فيقال : الفعل أيضا قد يكون فاعلا في مثل قوله (٧)«ثُمَّ بدا لهم من بعد ما رأوا الآياتِ لَيَسجُنُنّهُ حتّى حين» (٨). فإنَّ ذلك مؤول ،وفاعل بدا ضمير المصدر الذي يدل عليه بدا كأنّهقالَ (٩) : بدا (١٠) لهم بداءٌ . وكذلك ماجاء من هذا .

* * *

وقد أكثر الناس في حَدّ الاسم ، فأوضح ماحُدّ(١١)به الاسم أن تقول : الاسم كلمة أو ما قوّته قوة كلمة تدلّ على معنى في نفسها ولا تتعرّض ببنيتها للزمان . فقولنا : كلمة ، جنس عام للاسم والفعل والحرف ، وقولنا : أو ما

---

(١) في ج ، ر : خبر ، وهو تصحيف

(٢) الايضاح للزجاجي ٤٨

(٣) ر : متـدخـل

(٤) يريد به الحد الذي اثبته الزجاجي في الجمل .

(٥) ر :فاسد

(٦) ر : ليحدد

(٧) ج ، ر : قولهم ، وهو تحريف

(٨) يوسف : ٣٥

(٩) ج : قالوا

(١٠) ر : ابدا ، وهو تحريف

(١١) ر : يحد

قوّته قوة كلمة ، يحترز (١) من تأبّط شراً وأمثاله لأنه وان لم يكن كلمة واحدة، قوّته قوة كلمة واحدة لأنه قد صار يفيد ما تفيده الأسماء المفردة كزيد وعمرو وقولي : تدل على معنى في نفسها ، يحترز من الحرف الذي يدل على معنى في غيره . ولا يعترض(٢) على ذلك بالموصولات فيقال : هي أسماء ولا تدل على معنى في نفسها بل في غيرها ، ألا ترى أنّه لايقال : جاء ني الذي ، ويسكت بل لابدّ من الأتيان بالصلة لفظاً أو نية نحو قولك (٣) :

من اللـواتي واللتي واللاتي يزعُمن أنـي كبرّت لداتـي (٤)

فصلة اللواتي واللتي محذوفة للدلالة يزعمن عليها .

وانما كان الاعتراض بذلك فاسداً لان الموصول يدل على معنى في نفسه لكن مع غيره ، والدليل على ذلك أن الموصول لايغير معنى ما يدخل عليه ، تقول : زيد أبوه قائم ، فيكون المفهوم من الجملة التي هي : أبوه قائم بعد الذي (٥) ما كان مفهوماً منها قبل دخول الذي عليها ، والحرف يغير معنى ما يدخل عليه،تقول : قبضُت الدراهم،فتكون (٦) الدراهم تعطي معنى (٧) العموم ، فاذا قلت :قبضُت من الدراهم ، خرجت الدراهم من العموم بالنص وكان المقبوض بعضها .

ولايعترض (٨) على ذلك بأسماء الشرط فيقال : هي أسماء وقد دلت على معنى في غيرها ، ألا ترى أنها أحدثت فيما بعدها معنى الشرط وقد كان قبل دخولها ليس كذلك ؟ لان / حد الاسم : ما دل على [٣ ظ] معنى نفسه ، لايقتضى أنه لايدل مع ذلك على معنى في غيره بل قد

(١) ر : نحترز (٢) ج ، ر : يتعرض ، وهو تحريف .

(٣) كذا والأولى : قولـه .

(٤) لم اعثر على نسبة لهذا الرجز ، قال البغدادي : لاأعرف ماقبله ولا قائله مع كثرة وجوده في كتب النحو . ا هـ . والرواية فيه : زعمن ، وفي النسخ : لذاتي . مجاز القرآن ١/٩ ، ١١٩/١ ، الصحاح واللسان : لتى ، ابن الشجري : ٢٤/٢ ، الشعر والشعراء : ٨٨ ، الشيرازيات ٩٤ ظ ، القرطبي ٨٣/٥ ، الخزانة ٥٥٩/٢ .

(٥) في ج : التي (٦) في ج : فيكون ، وهو تصحيف

(٧) (معنى) ليس في ر . (٨) ج ، ر : يتعرض .

بشرك (مع) (١) الحرف في الدلالة على معنى في غيره ويخالفه في الدلالة على معنى في نفسه ، وأسماء الشرط وأن دلت على معنى في غيرها فلها معان في أنفسها . ألا ترى أنك اذا قلت :

من يقم أقم ، أحدثت «مَنْ» في الفعل الشرط ، وهي مع ذلك واقعة على من يعقل (٢) وقولي : ولا تتعرض ببنيتها للزمان يحترز من الفعل ، ولا يعترض (٣) على ذلك بأمس وغد ولا بالصبوح والغبوق وأمثال ذلك فيقال : هي أسماء وقد تعرضت لزمان ، ألا ترى أن أمس يعطى اليوم الذي قبل يومك ، « وغداً » يعطى اليوم الذي بعد يومك ، والصبوح يدل على الصباح والغبوق يدل على العشي ؟ لأنها لم تتعرض ببنيتها للزمان بل وضعها لذلك ، ألا ترى أنها لا تتغير أبنيتها للزمان ولا يلتفت الى اعتراض الفارسي (٤) على هذا الحد بعدم المنع ، واستدل على ذلك بأن يفعل (فعل و) (٥) لا يتعرض ببنيته للزمان لأنه متردد بين الحال والاستقبال «لانّ» «يفعل» قد تعرض ببنيته للدلالة على أن الزمان ليس ماضياً ، فهذا حدٌّ صحيح لا مطعن فيه أكثر من الأتيان بـ «أو» التي ليست من الألفاظ المستعملة في الحدود .

وان شئت قلت في حدّ الاسم ، حتى تسلم من الاعتراض : الاسم لفظ يدلّ على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنيته للزمان ، ولا يدلّ جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه .

فقولي : لفظ ، جنس للاسم (٦) والفعل والحرف ويدخل تحت ذلك تأبّط شرّاً وبابه لأن اللفظ يقع على ما قلّ وكثر . وقولي : يدلّ على معنى في نفسه ، يحترز من الحرف كما تقدم ، وقولي : ولا يتعرض ببنيته للزمان ، يحترز من الفعل كما تقدم أيضاً . وقولي : ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء

---

(١) زيادة يقتضيها السياق . (٢) في ر : يفعل ، وهو تحريف .

(٣) ر : تتعـــرض .

(٤) هو ابو علي الحسن بن احمد بن عبد الفارسي الفسوي ، ولد بفارس وقدم إلى بغداد واخذ عن ابن السراج والزجاج وغيرهم ، وعنه اخذ ابن جني والمرزوقي والربعي . توفي ببغداد عام ٣٧٧ هـ . الخطيب البغدادي : ٢٧٥/٧ . ياقوت ٢٣٢/٢ ، القفطي : ٢٧٣/١ .

(٥) سقط مابين القوسين من ر (٦) في ج ؛ : الاسم

معناه، يحترز من الجملة مثل زيدٌ قائمٌ ، فأنها بأسرها(١) تدلّ على معنى في نفسها ولاتتعرض ببنيتها للزمان، الاترى أن الجزء منه وهو زيداو قائم(٢) يدل على جزء من أجزاء معنى الجملة؟ فقائم يدل على الخبر وزيد يدلّ على المخبر عنه ، والجملة تدل على مجموعهما (٣) والاسم يدل على مسماه ، وجزء الاسم الذي هو حرف التهجي لايدل على بعض المسمى ، الا ترى أن الزاي من زيد لايدل على عضو من اعضائه (٤)، ولا على معنى من معانيه ؟

* * *

قول أبي القاسم : والفعل مادلّ على حدث وزمان ماض أو مستقبل .

قصده بذلك أن يحدّ الفعل. فقوله : «مادلّ على حدث وزمان ، يحترز بذلك عما يدلّ على حدث دون زمان وهو المصدر نحو قيام، أو على زمان دون حدث نحو أمس وغد وقوله : ماض أو مستقبل، يحترز بذلك أيضاً ممّا يدل على حدث وزمان ولاً يعطي أنّ الزمان ماض ولا مستقبل ، نحو الصّبوح والغَبوق ، ألا ترى أن الصّبوح يدل على الشرب وهو حدث، وعلى الصباح وهو زمان ، وكذلك الغبوق يدل على الشُرب وهو حدث ، وعلى العَشيّ وهو زمان ، إلا أنهّما «و لايعطيان أن الزمان ماض ولا مستقبل .

وهذا الحدُّ أيضاً (٥) فاسد من وجهين :

أحدهما : أنّه أورد في الحد لفظ «ما» و «او» وقد تقدّم أنهّما من الالفاظ التي لا تورد في الحدود . والآخر : انه ليس بجامع من وجهين : من جهة أنّه لايدخل تحت هذا الحدّ من الأفعال ما هو حال، بل كان الظاهر(٦) من هذا الموضع أنّه من الفئة المنكرة لفعل الحال (٧) لولا نصّه على اثباته في باب الأفعال ،

ومن جهة أنّه لايدخل تحت ذلك من الأفعال مالا يدل على حدث ككان الناقصة

(١) في ر : تأثيرها ، وهو تحريف .
(٢) ر : زيداً قائم . وهو تحريف
(٣) في ج : مجموعها .
(٤) ج : اعضائه زيد ، وهي زيادة .
(٥) زيادة من ر
(٦) في ر : ان ، وهو تحريف .
(٧) الذي أنكر فعل الحال هم الكوفيون ، وسيأتي ذلك في باب الأفعال .

وأخواتها (١) ونعم وبئس وحبّذا وعسى وفعل التعجب .
ولا يلتفت الى قول من قال : إن هذه الأفعال إنما هي حروف لكن سميت أفعالا مجازا لمّا كانت تشبه الأفعال ، لأنّ ذلك خلاف ما ذهب اليه النحويون ، بل لو كان الأمر على ما ذهب اليه هذا الذاهب لم يكن للخلاف (٢) بينهم في هذه الأفعال وجه اذ لاتثريب(٣)في الاصطلاحات فاذاذهب ذاهب من النحويين إلى تسمية حرف من الحروف فعلا لشبهه بالفعل مع تسليمه أنه ليس في الحقيقة فعلا لم يسغ لغيره أن يخالفه في ذلك . والخلاف محفوظ عنهم في ليس وفعل التعجب .

ولا يلتفت أيضاً إلى قول من قال: إنه قصد أن يحد الفعل المطلق . أعني الذي يقال فيه : فعل ، دون تقييد وما اعترضوه لايقال فيه فعل الا بتقييد . ألا ترى أنّ كان وأخواتها تسمى أفعالا ناقصة ونعم وبئس يسميان فعلى مدح وذم ، وأفعل في التعجب يسمّى فعل تعجب ، وعسى يسمّى فعل مقاربة ، لانّه إنمّا قصد حد الفعل الذي هو قسم من أقسام الكلام ، فينبغي أن يأتي بحد يعمُّ مطلق الافعال ومقيّدَها .

والحد الصحيح في الفعل أن يقول : الفعل كلمة أو ما قوّته قوّة كلمة ، تدل على معنى في نفسها وتتعرض ببنيتها للزمان .
فقولي : كلمة ، جنس عام للاسم والفعل والحرف ، وقولي : أو ما قوّته قوّة كلمة ، يحترز من حبذا في مذهب من يرى أن حبذا كله فعل وعليه الأكثر. وقولي : تدل على معنى في نفسها ، يحترز من الحرف ، وقولي : وتتعرض ببنيتها للزمان يحترز من الاسم .

(١) دلالة الأفعال الناقصة على الحدث وعدمها مسألة خلافية بين النحاة ، فالثاني راي جماعة منهم المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين وهو الظاهر من كلام سيبويه والأول راي ابن مالك وابن هشام .
الكتاب ٢١/١ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٥٥ و ، المغنى ٤٤٨ .

(٢) في ج ، ر : لخلاف .

(٣) ج ، ر : يترتب ، وهو تصحيف .

وإن شئت : الفعل لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه .

فقولي : لفظ ، جنس عام للاسم والفعل والحرف . وقولي : ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه يحترز من مثل : قمت ، فأنه يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان،لأنه اذا تعرض الفعل الذي هو«قام» للدلالة على الزمان والضمير قد يتنزّل منزلة الحرف منه فلا يبعد أن توصف الجملة التي هي: قمت، بأنها تعرّضت ببنيتها للزمان. فيتخلص ذلك بأن تقول: ولا يدل جزء من أجزائه على جزء منه أجزاء معناه، كما فعلت/ذلك في حد الاسم [٤ظ]

* * *

قوله : والحدث المصدر وهو اسم الفعل والفعل مشتق منه . لما كان قد أخذ في حد الفعل إنّه : مادل على حدث ، وكان الحدث في اصطلاح النحويين بخلاف ما هو عليه في العرف ، لأنه في العرف : المعنى الصادر عن الفاعل ، وفي اصطلاح النحويين : اللفظ الصادر عن الفاعل (١) خاف أن لا يفهم ما أراد بالحدث فاحتاج الى تبيينه فبيّن أن الحدث انما أراد به المصدر وبين المصدر بأنه اسم الفعل .

الفصل ظاهرة متناقض ، لأنه من حيث جعل المصدر اسما للفعل مشتقاً يلزمه أن يكون الفعل قبل المصدر ، لأن المسمى قبل الاسم ، ومن حيث جعل الفعل مشتقاً من المصدر يلزمه أن يكون المصدر قبل الفعل ، لأن المشتق منه منه قبل المشتق . وفي الانفصال عن ذلك طريقان :

أحدهما : أن يكون أراد بالفعل الأول المعنى الصادر عن الفاعل ، كأنه قال : والمصدر اسم المعنى الصادر عن الفاعل ، واراد بالفعل الأخير اللفظ الذي هو أحد أقسام الكلام وهو الفعل في اصطلاح النحويين ، كأنه قال : والفعل الذي هو أحد أقسام الكلام مشتق من المصدر الذي هو اسم المعنى الصادر

(١) ج ، ر : الفعل ، وهو تحريف . (٢) ج : والاسم وهو تحريف .
(٣) ر : فأراد .

عن الفاعل ، فيكون الفعل الذي هو قبل المصدر خلاف الفعل الذي هو بعده .

والطريق الثاني أن يريد بالفعل الأول ما أردت بالثاني ، وهو اللفظ الذي هو أحد أقسام الكلام ، ويكون معنى قوله : اسم الفعل ، الاسم الذي أُخذ منه ، كما تقول : هذا تراب الآنية الذي صيغت منه ، فلا يكون الفعل على أنه مسمى للمصدر وهو أولى ، بدليل قوله في باب ما تتعدى اليه (١) الأفعال المتعدية وغير المتعدية : واعلم أن أقوى تعدّي الفعل الى المصدر لأنه اسمه (٢) يريد لان المصدر الاسم الذي أخذ منه الفعل ، فينبغي أن يفسر كلامه بكلامه .

* * *

وهذه المسألة خلافية بين أهل البصرة وأهل الكوفة (٣) .

فمذهب أهل الكوفةأن المصدرمشتق من الفعل واستدلوا على ذلك(٤) بأن الفعل عامل في المصدر ، لأنه به انتصب والعامل (٥) قبل المعمول والبعدى مأخوذ من القبلى .

ولا حجة في ذلك لأن العامل انما هو قبل عمله لا قبل معموله . وعمله انما هو النصب ، واذا كان الفعلقبل النصبالذي في(٦)المصدر لم يلزم أن يكون قبل المصدر ، وأيضاً فأن العمل إنما حصل في المصدر بعد التركيب ونحن إنمّا تدعى أن الفعل مأخوذ من المصدر قبل التركيب .

واستدلوا أيضاً بأنّ المصدر مؤكّد للفعل والفعل مؤكد ، بدليل أنك اذا قلت : قمت قياماً ، لم يكن في قيام زيادة فائدة والمؤكد قبل المؤكد .

وذلك أيضاً فاسد ، لان التأكيد انما طرأ بعد التركيب ، وهذه الأفعال إنما اشتقت منها قبل ذلك . وأيضاً فان المصادر لايلزمها أن تكون مؤكدة بل انما يكون ذلك فيها اذا انتصبت بعد أفعالها .

---

(١) سقطت اليه من ر .　　(٢) انظر الجمل ٤٧ .

(٣) انظر الايضاح للزجاجي ٥٦ ، والانصاف : مسألة ٣٨ .

(٤) ر : هذا .　　(٥) ر : والفعل .　　(٦) ج : هو ، تحريف .

واستدلوا أيضاً بأن المصدر يعتلّ باعتلال الفعل ويصح بصحته/ نحو: قيام [٥و] اعتلت فقلبت واوه ياء والأصل : قوام ، كما اعتل«قام» وصح اجتوار لصحة أجتور (١)، والفروع أبدا هي المحمولة على الأصول .

ولا حجة في ذلك ، لأنّ الأصل قد يحمل على الفرع فيما هوأصل في الفرع(٢) وفرع في الاصل ، الا ترى أنّ الاسماء تحمل على الحروف فتُبنَى وان كانت الأسماء قبلها ، لانّ البناء أصل في الحروف فكذلك المصادر حملت على الافعال وان كان المصدر قبله ، لانّ الاعتلال أصل في الفعل .

واستدلوا أيضاً بأنّه قد وجدت أفعال ولا مصادر لها نحو فعل التعجب ونِعْمَ وبئسَ ، فلو كان الفعل مشتقاً من المصدر لوجب أن لايوجد فعل الاّ وله مصدر . وهذا لاحجة لهم فيه ، لان العرب قد وجدناها ترفض الاصول وتستعمل الفروع نحو : كاد زيد يقوم ، «يفعل» منه في موضع الاسم ولا يستعمل الاسم خبرا لكاد إلاّ في موضع (٣) الضرورة. ومثل ذلك كثير .

ويلزمهم في مقابلة هذا ما وجد منْ المصادر ولم يستعمل له فعل نحو : الرجولة والابوّة والأمومة ، فلو كان المصدر مأخوذا من الفعل على زعمهم للزم ان لا يوجد مصدر الا وله فعل مستعمل .

وأيضاً فأنهّم راموا إثبات كون المصدر(٤)بعد(٥)الفعل ، ولو ثبت لهم ذلك لم يلزم عليه أكثر من ابطال أن يكون الفعل مشتقاً منه ، وبقى عليهم أن يثبتوا أن المصدر مشتق من الفعل ، اذ لايلزم من كون المصدر بعد الفعل أن يكون مشتقاً منه ، بل لعلّه أصل في نفسه غير مشتق .

---

(١) اجتور القوم وتجاوروا : جاور بعضهم بعضاً . الكتاب ٢/٢٤٤ .

(٢) ج : الفروع . (٣) زيادة من ر .

(٤) سقطت (المصدر) من ر . (٥) ر : قبل ، وهو تحريف .

وذهب أهل البَصرةِ إلى أنَّ الفعل مشتَّق من المصدر. واستدلوا على ذلك بأنّ الفعل خاص بالزمان (١) ، والمصدر مبهم والمبهم قبل الخاص ،فالمصدر قبل الفعل والبَعدِي مأخوذ من القَبْلي فالمصدر مأخوذ من الفعل .
واستدلوا أيضاً بأنّ المصدر مبهمُ الأبنية كثيرها ، فلو كان مشتقاً من الفعل لكان يجرى على أوزان محصورة لايتعداها كاسم الفاعل واسم المفعول المشتقين(٢) من الفعل ، فلما كثرت أبنيته وانتشرت دل ذلك على أنّه اسم أوّل وان الفعل هو الذى اشتُق منه .

واستدلوا أيضاً بأن المصدر من جنس الأسماء ، والأسماء قبل الأفعال فالمصدر قبل الفعل والبعْدى مأخوذ من القَبْلِي ، فالفعل مأخوذ من المصدر.
والصحيح أن هذه الأدلة الثلاثة غير كافية في إثبات أنّ الفعل مشتق من المصدر اذ لا يثبت اكثر من أن المصدر قبل الفعل وأصلٌ بنفسه ، وإذا كان أصلا في نفسه أو كان قبل الفعل لم يلزم أن يكون الفعل مشتقاً من المصدر.
لكن الدليل القاطع أن يقال : استقرئت المشتقّات فوجدت تدل على مااشتُقّت منه وزيادة وتلك الزيادة تعنى (٣) فائدة الاشتقاق نحو : أحمر ، مشتق من الحمرة ويزيد على ذلك بالشخص ، وكذلك ضارب ومضروب يدلان على الضرب مع زيادة الشخص والافعال تدل على المصدر (٤) مع زيادة الزمان / فدل ذلك على أنّها مشتقة منه . [٥ظ]

* * *

قوله : والحرف مادل على معنى في غيره ، ليس بحدّ صحيح للحرف ، لأنّه (٥) ليس(٦) بمانع لأن الاسماء قد تدلّ على معنى في غيرها ،الا ترى أنّك إذا قلت : قبضتُ بعضَ الدراهمِ ، أدت « بعض» من المعنى

(١) ج : للزمان .
(٢) ج : المشتق .
(٣) ر : معنى ، وهو تحريف .
(٤) ر : الحدث .
(٥) سقطت (لأنه) من ر .
(٦) ر : وليس ، وهو تحريف .

في الدراهم ماتؤديه « مِنْ » اذا قلت : من الدراهم ، فلا بد أن يقول (١) في حد الحرف : كلمة تدل على معنى في غيرها ولا تدل على معنى في نفسها، وحينئذ لاتدخل عليه الأسماء ، لان الاسماء وان دلّت على معنى في غيرها فهي مع ذلك دالّة على معنى في نفسها ، ويسلم الحدّ أيضاً من ادخال « ما» فيه .

---

(١) ر : نقول .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب الاعراب

قوله : إعراب (١) الأسماءِ رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ .... الفصل .
الأعراب في اللغة الابانة عن المعنى ، يقال : أعربَ الرجلُ عن حاجتهِ إذا أبان عنها ، ومنه قوله صلّى اللهُ عليه وسلم : والثيّبُ تُعربُ عن نفسها(٢) أى تُبينُ . ويكون أيضاً بمعنى التغيير ، يقال : عَرِبَتْ مَعدةُ الرجلِ ، إذا تغيّرتْ ، وقريبٌ(٣) من هذا المعنى أعرَبَتْ الدابّةُ في مرعاها ، اذا لم تستقر في جهةٍ منه . ويكون ايضاً بمعنى التحسين ، ومنه قوله تعالى : «عُرُباً أتراباً» (٤). أى حِساناً (٥).

وأما في اصطلاح النحويين فهو تَغيّرُ آخر الكلمة(٦) لاختلاف (٧) العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً .

(فقلت تغيير آواخر الكَلِم)(٨) لأتحرز(٩) بذلك عن تغيّر ماليس بآخر كالتغيير الذى يكون لسبب التصغير والتكسير ، نحو زُبَيْد (١٠) وزيود وأسْدٍ .

وقلت : لاختلاف العوامل لاحترز بذلك مما تغيّر آخره لغير اختلاف (عوامل ككيفية آخر أفعى) (١١) في الوقف ، فانه يجوز أن يوقف عليه بالياء والواو والألف . وقلت : الداخله عليها لأتحرز(١٢) بذلك مما يُغيّر آخره لاختلاف العوامل الداخلة في كلام آخر ، وذلك في الاسم المحكىّ بمَنْ نحو قولك :

---

(١) ج : الاعراب ، وهو تحريف . (٢) رواه ابن حنبل في مسنده ١٩٢/٤ ، وابن ماجه في سننه : ١٨٧٢ ، وانظر الجمل ٢٦١ ، والاشتقاق ٥٢٤.
(٣) ج ، ر : قرب ، وهو تصحيف . (٤) الواقعة : ٣٧ .
(٥) عرب جمع عروب وهي الحسنة التبعل ، اي المتحببة إلى زوجها ، مجاز القرآن ٢٥١/٢ ، الصحاح : عرب ، الخصائص ٣١/١ . (٦) ج : الكلام .
(٧) ر : لاطلاق ، وهو تحريف . (٨) سقط مابين القوسين من ر .
(٩) ر : نحترز . (١٠) ر : زيد ، وهو تحريف .
(١١) ر : عامل لكفية اخرى اعني ، وهو تحريف . (١٢) ر : لأحترز .

مَنْ زيدٌ ؟ لمن قال : جاءني زيدٌ ، ومَنْ زيداً ؟ لمن قال : رأيتُ زيداً ، ومَنْ زيدٍ ؟ لمن قال : مررتُ بزيدٍ ، فالآخر من زيد قد تغير لاختلاف العوامل في كلام المستثبت .

وهذا التغيّر يكون لفظاً فيما آخره حرف صحيح أو ياء أو واو ساكن ماقبلها إذا لم يضف إلى ياء المتكلم ، ويكون تقديراً فيما كان آخره ألفاً في الاحوال الثلاثةَ ، أعنى الرفع والنصب والجرّ ، وفيما آخره واو مضموم ماقبلها في الرفع خاصة ، وفي ماآخره ياء مكسور ما قبلها في الرفع والخفض .

فأن قلت : ينبغي ألا يكون في الحدّ حشوٌ ، وأنت لو قلت : تغيير (١) الكلمة (٢) لاختلاف العوامل الداخلة عليها لكان كافياً ولم تحتج إلى قصر التغيير على الاخر ، فالجواب إنّه لو لم تَزِد في الحدّ اشتراط التغيير في الآخر لدخل عليه تغيّر الراء من«امرىء»والنون من«ابنمن» (٣) ألا ترى أنّ تغييرهما إنّما هو إتباع للاعراب(٤)يعني الراء والنون والاعراب بسبب العوامل يمكن أن يقال : إن هذا التغيير بالعامل وان كان بواسطة الاعراب .

وقد اعترض بعض الناس هذا الحدّ بسُبحانَ وسَحَرَ وأمثالها من الاسماء التي لم تتصرف ولزمت ضرباً واحداً من الاعراب بعدم تغيير آخره .

وهذا الاعتراض فاسد ، لأنّي لم أُرد بالتغيير أحوال الاخر من رفع إلى نصب أو إلى خفض بل اختلافهما من الوقف إلى الحركة أو من الحركة إلى السكون أو الحذف في الجزم ، ألا ترى أنّ الأعراب إنما دخل في الاسم بسبب العامل ، وقد كان الاسم قبل دخول العوامل عليه موقوفاً غير معرب؟ وكذلك الفعل ، ألا ترى أنّ أسماء العدد مثل : واحد ، إثنان ، ثلاثة إذا لم ترد الاخبار عنها بل مجرد العدد ولم تعطف بعضها على بعض ، بل أردت

(١) ج ، ر : آخر الكلمة ، وهو سهو . (٢) ج : الكلم .

(٣) ر : ابنم ، وهو لغة في ابن . (٤) سقطت (للاعراب) من ر .

بها مجرد العقد كانت موقوفة ؟ وكلّ معرب(إذن يتغيّر الآخر (١) من الوقف
فان قيل: يلزم من اشتراط كون التغيّر في الآخر لاختلاف العوامل أن يكون
كلّ معرب من اسم أو فعل تختلف عليه العوامل ،«وسبحانَ» . لاتختلف
عليه العوامل . ألا ترى أنّه أبداً منصوب باضمار فعل كأنّك قلت :
سَبّحتُ الله سُبحاناً(٢). أى نزهتُهُ تنزيها ؟ فالجواب (٣): إنّ الذى
أردت بقولي : لاختلاف العوامل . أن الاعراب لم يدخل في الكلم كلها
لعامل واحد . بل لعوامل مختلفة . فكأني قلت : تغير أواخر الكلم لعوامل
مختلفة .

ويمكن أن يكون النحويّون سمّوا هذا النوع من التغيير إعراباً إمّا لمجرد(٤)
كونه تغيرا أو لما يقع به من تبين المعاني ،ألا ترى أن هذا التغيير هو الفاصل
بين معاني الأسماء من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك من المعاني او لما يقع به
من التحسين : لأن زوال اللبس عن الكلم تحسين لها ، اذ الاعراب لغةً
يقع على هذه المعاني الثلاثة كما قدمناه . فيكون منقولا من واحد منها (٥).

فأن قلت : فقول أبي القاسم : إعرابُ الأسماء رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ
ولا جزمَ فيها ... الفصل بيّن أنّ الاعراب إنّما يقع على الحركات في اصطلاح
النحويين لاعلى ماذكرته من التغيير . فالجواب : إنّه يريد بقوله : رفعٌ
ونصبٌ وخفضٌ المصادر لأسماءَ الحركات ، كأنّه قال : رفعُكَ أيها
المتكلم ونصبُك وخفضُكَ . وهو التغيير الذى ذكرنا . والدليل
على أنّ مراده ذلك أنّ الرفع عنده قد يكون بالألف والواو ولا يُسمّى
واحد منهما(٦) رفعة وكذلك النصب قد يكون عنده بالياء وحذف النون
ولا يُسمّى شيٌ من ذلك نصبه . ولذلك جعل النحويون الرفع والنصب
والخفض والجزم ألقاباً للاعراب(٧) ،أعني لكون المراد بها التغيير لأسماء

(١) ر : اذا لم يتغير آخره ،وهو تحريف . (٢) ر : سبحن ، وهو تحريف
(٣) ر : والجواب . (٤) ر : بمجرد.
(٥) ج : منهما ، وهو (تحريف)
(٦) ر : منها . (٧) ر : الفا بالاعراب ، وهو تصحيف .

الحركات ، وكذلك الجزم لأنَّ المراد به القطع لأن المجزوم يُقتطع ، عند اعرابه ، حركةٌ أو حرفٌ من آخره . وجعلت ألقاب البناء الضم والفتح والكسر لأنّها ألقاب الحركات في نفسها والوقف لأنّه لقب لخلو الحرف من حركة ولا يفهم منها معنى تغيير .

* * *

وقوله : إعرابُ الأسماء وإعرابُ الأفعال يعني بذلك الأسماء المعربة والافعالَ المعربة فحذف الصفة لفهم المعنى ، اذ لايكون الاعراب إلا في معرب وحذفُ الصفة ، اذا فهم المعنى ، جائز . قال الله تعالى : إنّهُ ليسَ من أهلك(١) . والان جئتَ بالحق(٢) .والمعنى: من أهلكَ الناجينَ ، وبالحقِ البيّنِ ،ألا ترى أنَّ ابنَ نوح من أهله وأنَّ موسى عليه /السلام [٦ظ] لم يجيء آخرا الا بما جاء بهأولا من تبليغ الامر بذبح البقرة ؟ فيجب لذلك أن يُبيّن المعرب من الاسماء والأفعال .

أما الاسماء فمعربة كلّها الا ما ماأشبه الحرف ، كالمضمرات والموصولات وأسماء الشرط فأنّها كلّها أشبهت الحرف في الافتقار ، لأنَّ المضمر يفتقر إلى مفسر والموصولات تفتقر إلى صلات ، وأسماء الأشارة تفتقر إلى حاضر .

أو تضمّنَ معناه كأسماء الشرط فأنّها تضمّنت معنى «إنْ» الشرطية ، وأسماء الاستفهام فأنّها تضمّنت معنى همزة الاستفهام .

أو وقع موقعالمبنى كالمناديات.فإنّها وقعتموقع ضمير الخطاب . ألا ترى أنّك إذا قلت : يازيدُ فإنّك (٣) (ناديت مخاطباً) (٤)) والخطاب إنّما (ينبغي أن)(٥) يكون بالضمائر الموضوعة له . وأسماءَ الأفعال نحو : نَزالِ وشتّانَ فإنّها وقعت موقع الفعل المبني . أو ضارعَ ماوقعَ موقعَ

---

(١) هود : ٤٦ .

(٢) ج : انك ، ر : كأنك .

(٣) البقرة : ٧١ .

(٤) ج : ينبغي ان تخاطب .

(٥) سقط مابين القوسين من ج.

المبنّى ، وهو كلّ اسم معدول لمؤنّث على وزن فَعالِ نحو : فَجارِ في المصدر وحَذامِ ، اسمِ امرأةٍ ، والصفةُ الغالبة من هذا تجري مجرى العلم نحو حَلاقِ ، للمنيّةِ .

أو أُضيف الى مبني نحو قوله تعالى : مِن خزي يومئذٍ.(١)في قراءة من فتح الميمْ (٢) . ونحو قول الشاعر :

١٠ لمْ يَمنعِ الشُّربَ منها غيرَ أنْ نطقتْ حمَامةٌ في غصون ذاتِ أوقالِ (٣)

ومن هذا القبيل اسم الزمان المضاف إلى الجملة ، فإنّه لايُبنَى في مَذهبنا حتى تكون الجملة صدرَها فعلٍ ماضٍ ، خلافاً لأهل الكوفة (٤) نحو قوله :

١١ على حينَ عاتبتُ المَشيبَ على الصِّبا ....البيت (٥)

أو خرج عن نظائره ، نحو بناء أَيٍّ « في مذهب سيبويه (٦) ، فإنّها خرجتَ عن

---

(١) هود : ٦٦ .

(٢) هي قراءة نافع والكسائي وأبي جعفر : التيسير ١٢٥ ، التقريب ١٢٥ .

(٣) لأبي قيس بن الأسلت (صيفي بن عامر ، جاهلي ادرك الاسلام ولم يسلم) من قصيدة يصف فيها ناقته . في بمعنى على ، الأوقال : جمع وقل وهو الثمر اليابس لشجر الدوم ، وفي البيت قلب اذ المعنى : لم يمنع الناقة من الشرب إلا سماعها صوت الحمامة . الكتاب ٣٦٩/١ ، المفصل ٢٥ ، الأنصاف ١٦٥ ، المغنى ١٧١ ، ٥٧١ ، اللسان : وقل ، الخزانة ٤٥/٢.

(٤) انظر معاني القرآن ٣٢٦/١ ، مجالس ثعلب ٤٤ ، الأنصاف م ٣٨ .

(٥) عجزه :

وقلت ألمـا تصح والشيـب وازع

وهو للنابغة الذبياني . الوازع : الزاجر . و حين يجوز فيها هنا الأعراب فتخفض بحرف الجر . الكتاب ٣٦٩/١ ، معاني القرآن ٣٢٧/١ ، مجاز القرآن ٩٣/٢ ، الكامل ١٨٥/١ ، الأيضاح للزجاجي ١١٥ ، التوجيه للرماني ١٨٩ ، المفصل ١٢٦ ، الخزانة ١٥١/٣ ، الديوان ٤٤.

(٦) الكتاب ٣٩٧/١ ، وسيبويه هو ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، فارسي ولد بفارس وانتقل إلى البصرة وبها تعلم واخذ عن الخليل ويونس وغيرهم ، كما اخذ عن فصحاء الأعراب اللغة . توفي في فارس عام ١٨٠ هـ على اشهر الروايات . ترجمة السيرافي ٣٧ ، الزبيدي : ١٥ ، ياقوت ١١٤/١٦ ، القفطي ٣٤٦/٢ وانظر : على النجدي ناصف : سيبويه إمام النحاة ، د. صاحب أبو جناح : سيبويه (سلسلة كتاب الجماهير ـ بغداد)

نظائرها من الموصولات بجواز حذف أحد (١) جزأي الجملة الاسمية اذا وقعت صلة لها في فصيح الكلام من غير طول ، ولا يجوز ذلك في غيرها إلا على ضعف . قال اللهُ تعالى : ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهم أَشدُّ على الرَّحمنِ عِتِيّاً (٢) .

فهذه جملة المبنيات ، وما بقي من الأسماء فمعرب .

ومن النحويين من ذهب الى انه لايبني الاسم الا لشبهه بالحرف أو تضمن معناه خاصة ، وسنبيّن بطلان ذلك في باب المعرب والمبني من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى .

وأما الأفعال فمبينة كلها الا ما في أوّله احدى الزوائد الأربع : الهمزة التي (٣) تعطي المتكلم وحده ، نحو : أقوم ، والنون التي تعطي المتكلم ومعه غيره ، نحو : نَقومُ ، أو المعظّم نَفسَهُ ، والتاء التي تعطي الخطاب أو التأنيث نحو : أَنتَ تقومُ وهيَ تقومُ ، والياء التي تعطي الغيبة نحو : هو يقومُ ، بشرط سلامة الفعل من نوني التوكيد الشديدة أو الخفيفة نحو : هل يقومَن زيدٌ ؟ وهل يخرُجَنَّ عمرو ؟ ومن نون جماعة المؤنّث نحو : هُن يَفْعلْنَ . وما بقي من الافعال فهو مبني إلاّ الأمر بغير اللام ، فأن فيه خلافا (٤) والصحيح أنّه مبني وسنبيّن ذلك كلّه في موضعه إن شاء الله تعالى .

وأمّا الحروف فمبنيّةٌ كلّها .

* * *

قوله : تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين ... الفصل .

إنما ذكر(٥)جملة ممّا تنفرد به الأسماء في هذا الباب وإن لم يكن هذا الباب موضع ذكره ، اذ أكثر هذه الانفرادات ليس من قبيل (٦) الأعراب ؛ لأنّه

---

(١) ج ، ر : احدى ، وهو وهم . (٢) مريم : ٦٩ .

(٣) ر : وهي .

(٤) هذه القضية احدى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وسيأتي الحديث عنها في باب المعرب والمبني .

(٥) ر : ذكره وهو تحريف .

(٦) ر: قبل .

خاف أن يتعذر اعتبار الاسم / بالحدّ الذي ذكره(١)وحد به من كونه[٧و]
فاعلا أو مفعولا أو مجرورا في بعض المواضع فيتوصّل الى معرفته بوجود
واحد من هذه الأشياء فيه أو لتَعرفَ الاسم من جهات أو ليكونَ في ذلك
تأنّساً (٢) بانفراده بالخفض .

وينبغي أن يبين أوّلا ما الذي حمل النحويين على الاعتذار عن انفراد الاسم
بالخفض والفعل بالجزم،فأن ذلك مشكل جدّا ، إذ لاينبغي أن يعتذر(٣)إلا
عمّا كان ينبغي أن يوجد فلم يوجد، وإذا كان كذلك فالفعل لاينبغي أن
يعتذر عنه .

فأمّا الخفض فلا يكون إلاّ في الأسماء كما زعم . وأما التنوين فيكون
للتمكّن ، وهو التنوين الذي يلحق الاسم الذي لم يشبه الحرف فيبنى ، ولم
يشبه الفعل فيعرب إعراب مالا ينصرف . وتنوين التنكير ، هو الذي يلحق
الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها نحو : سِيبَوَيْهِ آخَرَ ، وإيهِ ،
اذا استزدت من حديث معيّن (٤) ، كأنّك قلت : حَدِّثْ حَدِيثَكَ (٥) ،
وإيهٍ ، اذا استزدت حديثاً مبهماً كأنّك قلت : حَدِّثْ حديثاً .

وتنوين المقابلة وهو (٦) الذي يلحق جمع المونث السالم نحو : هندات وزينبات ،
وسمّي تنوين مقابلة لأنّه في مقابلة النون من جمع المذكر السالم ، كما أنَّ
الكسرة منه في مقابلة الياء . والدليل على أنّه جرى مجرى النون ، أنّك إذا
سمّيت حكيت حاله التي كان عليها قبل التسمية كما يبقى التنوين في الزيدين

---

(١) سقطت الواو من ج ، ر .

(٢) ر : ناشئا ، وهو تصحيف .

(٣) ج ر: يتعذر ، وهو تحريف .

(٤) ر: معنى ، وهو تحريف .

(٥) ر: حديثاً ، وهو تحريف .

(٦) ج: هو .

اذا سميت به وحكيته ، قال الله تعالى : فإذا أَفَضْتُم مِن عَرفاتٍ (١) فلولا أنّه نزّله منزلة النون لكان غير منصرف ؛ للتأنيث والتعريف ولذهب التنويـــــن .

وتنوين العوض : وهو الذي يلحق إذْ (٢) عوضاً من الجملة المحذوفة المضاف إليها إذْ قبل الحذف.قال اللّه تعالى : ويومَئذٍ يَفرحُ المؤمنونَ(٣). أي ويوم إذ غَلَبتِ(٤)الرومُ . وقال اللّه تعالى وأنتم حينئذٍ تَنظُرونَ(٥). أي حينَ إذ تبلغُ(٦)الروحُ الحُلقومَ ، فحذف الجملة وعوّضَ منها التنوين ، ولذلك لايجتمعان . فلا يجوز أن تقول في مثله من الكلام : ويومئذٍ غَلبتِ الرومُ يَفرحُ المؤمنونَ ، فتُثبت التنوين .

ومن تنوين العوض أيضا التنوين اللاحق لكلّ اسمٍ معتلّ اللام على مثال مفاعل ، (٧) الذي لاينصرف ، في حال الرفع والخفض نحو : غَواشٍ وجوارٍ(٨) . تقول : هذه جَوارٍ ومررتُ بجَوارٍ ، وذلك أنّه لما اجتمع فيه ثلاثة أثمال : ثِمَلُ الكسرةِ أو الضمة وثقلُ حرف العلّة وثقل البناء ، حذفت الياء بحركتها وعوّض منها التنوين .

ومما يدل على أن التنوين عوض من الياء أنّه لايجوز حذف الياء إلاّ حيث يمكن دخول التنوين . فلذلك (٩) لاتحذف الياء في الجواري ولا في

---

(١) البقرة : ١٩٨ .

(٢) ر: اذا .

(٣) الروم : ٤.

(٤) كذا والوجه : ويوم اذ تغلب .

(٥) الواقعة : ٨٤ .

(٦) ر: بلغت .

(٧) سقطت (الذي) من ج

(٨) الواضح ان غواش وجوار ينونان في الرفع والخفض لأنها نقصا عن وزن فواعل وانظر الكتاب ٥٦/٢، المنصف : ٧٠/٢.

(٩) ر: وكذلك ، وهو تحريف .

جواريك، لأنه لايجوز دخول التنوين فيهما، لأجل الألف واللام أوالأضافة.
وهذه التنوينات الأربعة تنفرد بها الأسماء .

وتنوين الترنُّم هو الذي يلحق القوافي المطلقة بالياء أو الواو أو الألف عوضاً من حروف الأطلاق . وهذا التنوين يكون في الاسم والفعل والحرف(١) .
فمثال كونه في الاسم قول الشاعر :

١٢ ياصاحِ ماهاجَ الدموعَ الذُرَّفَنْ ‌ ‌ من طاللٍ كالأتحميِّ أنهجَنْ(٢)

يريد أنهج أي : خَلُقَ (٣) . وقال الآخر :

١٣ أقلّي اللومَ عاذلَ والعتابَنْ ‌ ‌ وقُولي إنْ أصبت لقد أصابنْ(٤)

ومثال كونه في الحرف قول النابغة :

١٤ أفِدَ الترحُّلُ غير أَن رِكابَنا ‌ ‌ لمّا تزُلْ برحالنا وكأن قَدنْ(٥)

(١) تسمية النحاة لهذا النوع من التنوين تنوين ترنم فيها تسامح ، فالذى صرح به سيبويه وحققه ابن هشام أنه تنوين جيء به لقطع الترنم وان الترنم إنما يحصل بأحرف الاطلاق لقبولها مد الصوت بها ، وهو يرد في إنشاد بعض بني تميم ، فأذا أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون مكان حرف الاطلاق وانظر الكتاب ٢٩٨/٢، المغني ٣٧٨.

(٢) الشاهد ملفق من أرجوزتين للعجاج . مطلع الاولى :

ياصاح ماهاج العيون الذرفا ‌ ‌ من طلل أمسى يحاكى المصحفا

ومطلع الثانية :

ماهاج أحزاناً وشجوا قد شجا ‌ ‌ من طلل كالاتحمى أنهجا

الاتحمي : ضرب من البرود بها خطوط دقيقة . الكتاب ٢٩٨/٢ ، الخصائص ١٧١/١ ، المغنى ٤١٢، العيني ١٦/١، التصريح ٣٧/١، الديوان ٨٢٧.

(٣) في نسخة بحاشية ج : أخلق .

(٤) مطلع قصيدة لجرير في هجاء الراعي النميرى . عاذل : منادى مرخم عاذلة ، والتنوين وقع في الاسم (العتاب) والفعل (أصاب) . الكتاب ٢٩٨/٢ النقائض ٤٣٢، المقتضب ٢٤٠/١، الخصائص ٩٦/٢، المنصف ٢٢٤/١، الخزانة ٣٤/١، الديوان ٦٤ .

(٥) أفد : دنا ، قال ابن السكيت في شرح الديوان : ويروى ازف ، وهو مثله معنى ووزناً . الركاب : الابل ، وصلة قد محذولة تقديرها : وكأنها قد زالت . المقتضب ٤٢/١ ، الخصائص ٣٦١/٢، المفصل ٣١٧ ، المغنى ٣٧٨ . العيني ٨٠/١، الخزانة ٢٣٢/٣ الديوان ٣٠.

انفردت الأسماء بتنوين التمكين لأنه يدلّ على أنّ الاسم أصل في نفسه باق على أصالته ، والفعل ليس بأصل فلا يدخله (١) تنوين تمكين (٢) .

وانفردت ٣ بتنوين التنكير لأنه للفرق بين المعرفةو النكرة ،والأفعال لا تكون معارف فلا يدخلها تنوين تنكير وانفردت بتنوين المقابلة لأنّه يلحق جمع المؤنث السالم ، والأفعال لايكون فيها جمع فلا يكون فيها تنوين مقابلة .

وانفردت بتنوين العوض لأنّه عوض من (٤) المضاف أو من الياء الواقعة في آخر الاسم الذي لاينصرف ، والأفعال لاتضاف ولا يحذف (٥) منها حرف العلّة فلا يكون فيها تنوين عوض . والألف واللام تكون لتعريف العهد في شخص أو في جنس ، نحو جاءني الرجلُ الذي جاءكَ ، إذا دخلت على معهود ، والرجلُ خيرٌ من المرأة ، يريد : هذا الجنسُ خيرٌ من هذ الجنس (٦) **ولتعريف الحضور** وهي الألف واللام الداخلة على الاسم المشار اليه نحو : هذا الرجلُ وعلى الاسم المنادى نحو : ياأيّها الرجلُ ، وعلى الاسم الواقع بعد ذا التي للمفاجأة نحو : خرجتُ فإذا الأسدُ ، أي ففاجأ الأسدُ ، وعلى الآن وما في معناه كالساعة والحين .

وللمح الصفة : وهي الألف واللام الداخلة (٧) على الاسم العلم الذي هو صفة في الأصل نحو : الحارث والعبّاس ، لأنك تقول : رجلٌ حارثٌ ورجلٌ عبّاسٌ ، وهذه الألف واللام لاتلزم ، تقول الحارث وحارث والعبّاس وعبّاس .

---

(١) ر : يدخل .

(٢) ر : التمكين .

(٣) ج، ر : الفرد .

(٤) ر : عن .

(٥) ج : حذف ، وهو تحريف .

(٦) (الجنس) ليس في ر :

(٧) ر : الداخل .

وللغلبة : وهي الألف واللام الداخلة على الاسم النكرة للتعريف ثم تغلب بعد ذلك عليه نحو : النَّجم . للثُريَّا . وهذه الألف واللام تلزم فلا يجوز أن تقول نجم وأنتَ (١) تعنى الثُريّا .

وتكون أيضا **زائدة** : وهي الألف واللام الداخلة على الاسم العلم الذي ليس بصفة في الأصل . ولا يوجد إلاّ في ضرورة الشعر نحو قوله :

١٥ أما ودماءٍ لاتزالُ مُراقةً على قُنَّةِ العُزى وبالنَّسرِ عندما(٢)

فأدخل الألف واللام على نَسْرٍ وهو علم .

وهذه الأضرب الأربعة لاتوجد الا في الأسماء خاصةً .

وبمعنى الذي : وهي الألف واللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول نحو : الضارب والمضروب وقد تدخل على الفعل في ضرورة الشعر (٣) نحو قوله :

١٦ ماأنت بالحكم الترضى حكومتُه ولاالأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجدل(٤)

يريد : الذي تُرضى حكومته .

---

(١) ر : تريد تعني ، واحداهما زائدة .

(٢) الشاهد اول ابيات ثلاثة لعمرو بن عبد الجن خليفة جذيمة الابرش ، والرواية : مائرات تخالها . وقلة الشيء : اعلاه ، العندم : شجر احمر وقيل : دم الاخوين ، ويريد هنا دماء النذور . تاريخ الطبرى ٧٦١ (طاوربا) معجم المرزباني : ٢٠٩ . المنصف ٣/١٣٤ . والمسلسل ١٦٧ ، المخصص ٩/٢٠ ، ١٢/١٠٥ ، ابن الشجرى ٢/٣٤١ . الانصاف ١٧٩ . الصحاح واللسان : عزز ، عنم ، الخزانة ٣/٣٤٠ .

(٣) يجيز الاخفش وابن مالك دخول أل على الفعل في الاختيار على قلة انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤ ، ٢٠٢٠٦٠ ، المغني ٥٠ .

(٤) للفرزدق يخاطب رجلا من بني عذرة فضل عليه جريرا بحضرة عبدالملك فهجاه الفرزدق ببيتين هذا ثانيهما . الحكومة : التحكيم . الجدل : شدة الخصومة ، والشاهد ليس في الديوان . شرح التسهيل : ٣٤ ، اللسان : أمس ، لوم ، العيني ١/١١١ ، التصريح ١/١٤٢ . الضرائر ٢٠٢ .

وقد تدخل أيضاً على الجملة الاسمية في ضرورة الشعر نحو قوله :

١٧ مِنَ القومِ الرسولُ اللهِ منهُـم   لَهم دانَت رِقابُ بني مَعَدِّ(١)

يريد : الذينَ رسولُ اللهِ منهم .

وانفردت الأسماء بالنعت لأنّه خبر في المعنى . والفعل لايكون مخبرا عنه فلا يكون منعوتاً .وانفردت / بالتصغير لأنّه نعت في المعنى . ألا ترى[٨و] أنّ قولك : زُجَيْلٌ . يغنى عن وصفه بالحقارة والصغر . فكأنّك إذا قلت : زجيل . قلت : رجلٌ حقيرٌ . وأعلم أنّ التصغير لايكون في فعل من الأفعال إلاّ في فعل التعجب لشبهه بالاسم شبهين : شبهٌ عامٌّ وشبهٌ خاصّ . فالشبه العام أنّه لا مصدرَ له وأنّه لايتصرّف فتختلف صيغته لاختلاف الأزمنة كما أنّ الاسم كذلك .

والشبه الخاص أنّه لايُبنى إلاّ ممّا يُبني (٢) منه أفعل التفضيل .وأنّه للمبالغة كما أنّ أفعل كذلك . لأنّ التَعجُّب مبالغة في وصف المُتَعجَّب منه . والتفضيل مبالغة في صفه الفاضل . ومن ذلك قول الشاعر :

١٨ ياما أُميلحَ غِزلاناً شَدَنَّ لنا   من هؤَليّائِكُنَّ الضّالِ والسمر(٣)

وانفردت (٤) بالنداء . لأنّ المنادي مفعول بإضمار فعل . والفعل لايكون

---

(١) هذا الشاهد أنشده النحاة ولم ينسبه أحد . وروى البغدادى نظيرا له قول الآخر :

من القوم الرسول الله فيهم   هم اهل الحكومة من قصى

وقيل : ان أل بقية الذين . اللامات للزجاجي ٣٦، شرح الكافية الشافية ١٧ظ. المغنى ٤٩، العيني ٤٧٧/١. الخزانة ١٥/١ .

(٢) ج : بنى

(٣) نسب البيت للعرجي ولغيره . شدن الغزال : قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه . الضال : السدر البرى . السمر : جمع سمرة وهو شجر الطلح .

المخصص ١٠١/١٤ ، الصحاح واللسان : ملح . الانصاف : م١٥ ، المغنى ٧٦١، العيني ٦٤٣/٣، ٤١٦/١. الخزانة ٤٥/١.

(٤) ج : وانفرد .

مفعولا فلا يكون منادي ، وإن وجد حرف النداء قد دخل على مالا يصحّ نداؤه كالفعل والحرف فللنحويين (١) في ذلك قولان :

منهم من ذهب إلى أنّ المنادى محذوف، ومنهم من ذهب إلى أنّ الحرف للتنبيه لاللنداء وهو الأحسن ، لأنّه لو حُمل على حذف المنادي لأدّى ذلك إلى إخلال كثير (٢) لأنّ المنادي قد كان حُذِفَ العامل فيه، فلو حُذِفَ لكانت الجملة قد حُذِفت ولم يبقَ منها سوى حرف النداء. فمثال دخوله على الفعل قول الشاعر :

١٩ ألا يااسقيانـي قبلَ غارةِ سِنْجالِ ....(٣)

ومثال دخوله على الحرف قوله :

٢٠ ياليتَ زوجَكِ قد غدا مُتقلِّداً سيفاً ورُمحاً(٤)

* * *

قوله : وتنفرد الأفعال بالجزم والتصرف بيّن. التصرف في الأفعال اختلاف أبنيتها لاختلاف أزمنتها نحو : ضَربَ يَضرِبُ إضربْ (٥) .

قوله : وإنّما لم تُجزَمْ الأسماء ....

يعني التي لاتنصرف.وقد كان ينبغي أن تُجزم حملا للخفضِ فيها على الجزم

(١) ج ، ر : وللنحويين . (٢) ر : كبير . (٣) عجزه :

وقبل منايا غاديات وآجال

وهو مطلع قصيدة للشماخ ، وروى في المعرب واللسان : اصبحاني ... قد حضرن . سنجال قرية بأرمينية ، (يا) للتنبيه ويجوز أن تكون للنداء ، والتقدير : ألا ياصاحبي ، او نحوه ، وحذف المنادي،الكتاب ٣٠٧/٢ ، المعرب ١٩٢ ، المفصل ٣٠٨ ، معجم البلدان ١٤٦/٥ ، المغنى ٤١٣ ، ابن يعيش ١١٥/٨ ، اللسان : سنجل ، شواهد المغنى ٢٦٩

(٤) نسب في الكامل لعبد الله بن الزبعري ، ورواية الفراء : ورأيت ، ولا شاهد فيها . والنحا يستشهدون أيضاً لا ضمار عامل النصب في رمحا وهو مفهوم من قوله : متقلداً ، والتقدير : وحاملا رمحاً . الكتاب ٣٠٧/١ ، معاني القرآن ١٢١/١ ، ٤٧٣ ، مجاز القرآن ٦٨/٢ ، المقتضب ٥١/٢ ، الكامل ٣٢٤/١ ، ابن الشجري ٣٢١/٢ ، الا نصاف ٣٢٢ .

(٥) ر : واضرب .

لشبهها بالمضارع لأنّها متمكنة في الاصل يلزمها حركة وتنوين ، لأنَّ الحركة تدلّ على المعاني من الفاعلية والمفعولية والأضافة وغير ذلك من المعاني، والتنوين يدلّ على أنّ الاسم أصل في نفسه باق على أصالته ، فلو جُزمت لذهب منها الحركة للجزم ، وقد كان ذهب منها التنوين الشبه فكانت تختل بحذف التنوين والحركة .

وكذلك المنصرفة لو جزمت لذهب عنها حركة وتنوين من جهة واحدة.

وقوله : لاتملك شيئا ولا تستحقه . الهاء (من تستحقه) (١) عائدة على شيء والمعنى : لاتملك شيئا كما يملكه الاسم في : غلام زيدٍ ، ولاتستحقّ شيئا كما تستحقهُ الأسماء أيضا في نحو : حَصيرُ المَسجِدِ .

---

(١) مابين القوسين سقط من ر .

باب معرفة علامات الاعراب

قَصْدُ (١) أبي القاسم في هذا الباب أن يبيّن علاماتِ الأعرابِ وعدَدَها وعِدَّتَها (٢) ومواقِعَها من الاسماء والأفعال .

قوله : للرفع (٣) أربع علامات : الضمة والواو والألف والنون .

اعلم أنّ هذه العلامات تنقسم ثلاثة أقسام : قسم تنفرد به الأسماء وقسم تنفرد به الأفعال وقسم تشترك فيه الأسماء والأفعال / [٨ ظ]

فالقسم الذي تنفرد به الأسماء الألف والواو ، فالألف تكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة نحو : جاءني رَجُلان وغلامان . والواو تكون للرفع في الأسماء الستة وهي : أبوكَ وأخوكَ وحَمُوكَ وفُوكَ وذو مالٍ وهَنُوها وفي جمع المذكر السالم نحو : جاءني الزيدونَ والعَمْرونَ . والسالم هو ماسلم فيه بناء الواحد من زيادة أو نقصان أو تغيير حركة .

والقسم الذي تنفرد به الأفعال هو النون . والنون تكون علامة للرفع في كلّ فعلٍ مضارعٍ اتصل به ضمير الاثنين أو علامتهما وهو الألف ، أو ضمير جماعة المذكرين العاقلين أو علامتهم وهو الواو وما جرى مجرى «هم» نحو قوله تعالى: وكلٌ في فلكٍ يَسبَحُونْ(٤) . أو ضمير الواحدة المخاطبة من المؤنّث وهو التاء نحو : أنتِ تقومينَ ياامرأةُ .

فضمير الاثنين نحو : الزيدانِ يقومانِ ، وعلامتهما نحو : يقومانِ الزيدان وضمير جماعة المذكرين نحو : الزيدونَ يقومونَ ، وعلامتهم نحو : يقومونَ الزيدونَ .

والقسم الذي تشترك فيه الأسماء والأفعال هو الضمة . والضّمة تكون علامة للرفع فيما بقي من الأسماء والأفعال المعربة . فترفعُ الاسمَ اذا كان فاعلا

(١) ر : تبين قصد ، وهي زيادة .
(٢) كذا وهو تكرار في المعنى . (٣) ر : وللرفع .
(٤) يس : ٤٠ .

أو مفعولا لم يُسم فاعلــــه و مبتدأ أو خبر مبتدأ أو اســم كان وأخواتها أو اسم ما وأختيها : لا ولاتَ ، أو خبر انَّ وأخواتها أو تابعا لمرفوع نعتا أو عطفا أو تأكيدا أو بدلا .

وترفع الفعل اذا لم يدخله ناصب ولا جازم .

وفي الألف والواو خلاف وسنبين ذلك إن شاءالله تعالى .

* * *

قوله : وللنصب خمس علامات : الفتحة والألف والياء والكسرة (وحذف النون) (١) . اعلم انَّ هذه العلامات أيضا تنقسمُ ثلاثة أقسام : قسم تنفرد به الأسماء وقسم تنفرد به الأفعال وقسم تشترك فيه الأسماء والأفعال .

فالقسم الذي تنفرد به الأسماء هو الألف والياء والكسرة . فالألف تكون علامة للنصب (٢) في الأسماء الستة وهي : رأيتُ أخاكَ واباكَ وحماكَ وفاكَ وذا مالٍ وهناها .

والياء تكون علامة للنصب في التثنية وجمع المذكر السالم نحو : رأيت الزيدَيْنِ والزيدِينَ . والكسرة تكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم . ونعني بالسالم أيضا ماسلم فيه بناء الواحدة نحو : رأيتُ الهنداتِ وأكرمتُ الزينباتِ والقسم الذي تنفرد به الافعال هو حذف النون . وحذفُ النون يكون علامة النصب في الأفعال التي(٣) رفعها بثبات النون نحو : لَنْ تفعلا ولن تفعلِي ولن تفعلُوا .

والقسم الذي تشترك فيه الأسماء والأفعال هو الفتحة . والفتحة تكون علامة النصب فيما بقي من الأسماء والأفعال (٤) المعربة. فتنصب الاسم اذا كان مفعولا به أو مفعولا (٥) فيه او مفعولا (٥) معه او من أجله او مفعولا مطلقاً أو تمييزاً او حالا اواستثناء أو خبر كان وأخواتها أو خبر ما وأختيها (٦)

---

(١) مابين القوسين سقط من ج .　(٢) : النصب .

(٣) ج : الذي ، وهو سهو .　(٤) (والأفعال) سقط من ر .

(٥) (مفعولا) ليس في ر .　(٦) ر : أخواتها .

أو اسم إنّ واخواتها أو منادى او تابعاً لمنصوب : نعتاً أو عطفاً أو تاكيداً أو بدلاً .

وتنصب الفعل اذا دخل عليه ناصب او عطف على منصوب او كان بدلا من منصوب وقد اجتمع ذلك في قول الشاعر : / [٩و]

٢١ إنّ عَلَيَّ اللهَ أن تُبايِعـــا تؤخذ كرها أوَ تَجِيَ طائعا(١)

وفي الألف والياء خلاف وسنبين ذلك ان شاء الله تعالى .

قوله : وللخفض ثلاث علامات : الفتحة والياء والكسرة .

هذه العلامات تنفرد بها الأسماء . فالفتحة تكون علامة الخفض في كلّ اسم وجدت فيه علتان فرعيتان من علل تسع أو علّة تقوم مقام علّتين .

والعلل التسع : العدل والتعريف والصفة والتأنيث والعجمة والتركيب والجمع الذي لانظير له في الآحاد ووزن للفعل وزيادة الألف والنون .

والعلة التي تقوم مقام علّتين : التأنيث اللازم ، وهو التأنيث بالهمزة في حمراء وبالألف نحو حبلى ، والجمع الذي لانظير له في الآحاد وهو ما كان على وزن مفاعل أو مفاعيل نحو دراهم ودنانير .

والياء تكون علامة للخفض في الأسماء الستة نحو : أخيكَ وابيكَ وحَمِيكَ وفِيكَ وذي مالٍ وهَنِيها . وفي التثنية وجمع المذكر السالم نحو : الزَيدَيْنِ والزَيدِينَ .

والكسرة تكون علامة للخفض فيما بقي من معربات الأسماء ، فتخفض الاسم اذا دخل عليه خافض أو اضيف اليه اسم أو كان تابعاً لمخفوض نعتاً او عطفاً او تاكيداً او بدلاً . وفي الياء خلاف وسنبين ذلك إن شاء الله تعالى .

قوله : وللجزم علامتان : السكون والحذف .

---

(١) الشاهد من أبيات الكتاب الخمسين التي لا يعرف لها قائل ، وأراد بقوله : على الله ، القسم ، والأصل : والله ، فحذف حرف القسم ونصب المقسم به . قال البغدادي : البدل في الحقيقة إنما هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه وهو كقولهم : الرمان حلو حامض . الكتاب ١/٧٨ : المقتضب ٢/٦٣ ، التوجيه ٢/٩٤ ، العيني ٤/١٩٩ ، الخزانة ٢/٣٧٣ .

هاتان العلامتان تنفرد بهما الأفعال . فالحذف يكون علامة للجزم (١) فيما آخره حرف علة : ياء او واو او الف نحو : يقضي ويغزو ويخشى ، تقول : لم يَقْضِ ولم يَغْزُ ولم يَخْشَ ، وفيما رفع بالنون نحو : لم يقوما ولم يقوموا ولم تقومي .

والسكون : علامة للجزم (٢) فيما رفع بالضمة الظاهرة نحو : يقومُ ويقعدُ تقول : لم يَقُمْ ولم يَقْعُدْ، فتجزم الفعل اذا دخل عليه جازم أو عُطِف على مجزوم أو كان مبدلا(٣) من مجزوم،وقد اجتمع ذلك في قوله تعالى : وَمَنْ يَفْعَلْ ذلكَ يَلْقَ أثاماً يُضاعَفْ لهُ العذابُ يومَ القيامةِ ويَخلُدْ فيه مُهاناً (٤) .

فجميع علامات الأعراب بالنظر إلى المتكرر منها أربع عشرة علامة ، وتسع دون تكرار ،وتكرر منها علامات (٥) النصب كلها، فالالف استعملت في الرفع والنصب ، وحذف النون في النصب والجزم ، وفيما بقى استعمل في النصب والخفض .

والخلاف الذي في حروف العلة هو : هل هي (٦) من علامات الاعراب أم لا ؟ ومواقع هذه الحروف إنما هي في الأسماء الستة والتثنية وجمع المذكر السالم . فاول ماأذكر الأسماء الستة .

اعلم ان الناس فيها على ستة مذاهب .منهم من ذهب إلى أنها معربة بالحروف(٧) ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع (٨) ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحركات منقولة

---

(١) ر : الجزم .

(٢) ر : الجزم . ر (٣) : بدلا . (٤) الفرقان : ٦٨ — ٦٩ .

(٥) ج : علامتان ، وهو تحريف . (٦) ج : هو .

(٧) هذا رأي قطرب والفراء والزيادي : أسرار العربية : ٢٣ .

(٨) هذا رأي المازني : الانصاف : مسألة ٢ .

من الحروف(١)ومنهم من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات والحروف معاً (٢)
ومنهم من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات المقدّرة في الحروف (٣) .
ومنهم من ذهب إلى انّها معربة بالتغيير (٤) والانقلاب (٥) .

فأما من ذهب إلى أنّها معربة بالحروف فمذهبه فاسد ، لانّ الأعراب زائد على الكلمة،ومن جملة هذه / الأسماء : فوك وذو مال،فيؤدّى[٩ ظ] ذلك إلى بقائهما على حرف واحد ، واسمٌ معربٌ على حرف واحد لايوجد في كلام العرب . وأيضاً فأن في ذلك خروجا عن النظائر ، لأنّ نظائرها من الاسماء المفردة إنما تعرب بالحركات .

وأما من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف اشباع ، فمذهبه فاسد ، لأنّ الاشباع زائد على الكلمة فيؤدى ذلك إلى بقاء : فيكَ وذى مالٍ ، على حرفٍ واحد ، وايضا فأنّ الأشباع لايجوز إلاّ في ضرورة الشعر ، فاشياع الواو :

٢٢ الله يعلمُ أنّــا في تَلَفُّتِنا يومَ الفراقِ إلى أحبابِنــا صُورُ (٦)

(١) ذهب إلى ذلك الربعي في الرفع والجر وقال ان الحركة في النصب أصلية ليست منقولة ، الأنصاف الأنصاف : مسألة ٢ .

(٢) هذا رأي الكوفيين ، الأنصاف : مسألة ٢ ، الهمع ٣٨/١ .

(٣) ذهب إلى ذلك سيبويه وجمهور البصريين ، ويرى الأخفش والمبرد أن هذه الحروف ليست حروف إعراب تقدر عليها الحركات كما يقول البصريون بل هي دلائل على الاعراب ، الكتاب ٤/١ ، المقتضب ١٥٤/٢ ، الأنصاف م٢ .

(٤) هذا رأي أبي عمر الجرمي ، المقتضب ١٥٣/٢ ، أسرار العربية ٢٣ .

(٥) ر : الانتقالات .

(٦) البيتان أنشدهما الفراء ، ونسبهما الزوزني لا براهيم بن هرمة ، والرواية المشهورة : حوثما وحوث : لغة في حيث . صور : جمع أصور وهو المائل من الشوق . ونقل ابن سيدة أن الأشباع لغة لطي يقولون : نظرت أنظور . الحجة ٥٩/١ ، الصاحبي ٢١ ، سر الصناعة ٣٠/١ ، المحتسب ٥٩/١ ، الديوان ١١٧ المبهج ٦٤ ، المخصص ١١٥/١ ، المغنى ٤٠٧ ، اللسان ، شرى ، الخزانة ٥٨/١.

وأنّي حيثما يثني الهوى بَصرِي   مِن حَيثُما سلكوا أدنو فأنظور

وقال في إشباع الألف :

٢٣ أعوذُ باللهِ من العَقرابِ   الشائلاتِ عُقَــدَ الأذنابِ (١)

وفي إشباع الياء :

٢٤ يُحبِكِ قَلبِي ماحييت فانأمت   يُحبِكِ عظم في التراب تَرِيبُ(٢)

وانّما يقال : عظمٌ تَرِبٌ ، اي لاصِقٌ بالتّراب .

وأما من ذهب الى انها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحركات منقولة من الحروف فمذهبه فاسد ، لانّ النقل لا يكون إلاّ إلى ساكن في الوقف ، كقول الشاعر :

٢٥ أنا ابنُ ماويةَ إذ جدّ النَقُرْ (٣) .

أراد : جَدّ النَقْرُ ، وهذا بالعكس لانّه إلى متحرك في الوصل .

وامّا من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات والحروف فمذهب (٤) فاسد، لأنّ العامل لايحدث علامتي إعراب (٥) في معرب واحد ، وأيضا فأنّه يؤدّي إلى بقاء فيك وذى مال على حرف واحد ، لانّ الأعراب زائد على الكلمة كما تقدّم .

وأما من ذهب إلى أنّها معربة بالتغيير والانقلاب (٦) فمذهبه فاسد، لأن هذه الأسماء من جملة المفردات كغلامِ زيدٍ وصاحبِ عمروٍ ، وسائر المفرداتِ إنّما تعرب بالحركات فلو كانت معربة بالتغيير والانقلاب(٦)

---

(١) لم أعثر له على نسبة ، الشائلات جمع شائلة وصف به العقرب وهي واحدة لأنه قصد بها الجنس . الارتشاف ٣٨٣ و ، المغنى ٤١٢ ، اللسان : سبب ، الضرائر ٢٨٥ .

(٢) استشهد به أبو حيان في الارتشاف ولم ينسبه أيضاً . الارتشاف ٣٨٣ و .

(٣) نسب في الكتاب لبعض السعديين ونسبه الجوهري لعبيد الله بن ماوية الطائي ، ونسب لغيره أيضاً . النقر : صويت يسكن به الفرس اذا اضطرب بصاحبه .، وقيل : يصوت به للدابة لتسير . يريد أنه الشجاع اذا اشتدت الحرب . الكتاب ٢٨٤/٢ ، الكامل : ١٦٢/٢ ، الحلل ٣٠٠ ، الصحاح واللسان : نقر ، المحكم ٤/٢ ، العيني ٥٥٩/٤ .

(٤) كذا في النسخ . (٥) ر : الاعراب . (٦) ر : الانتقالات .

لأدّى ذلك إلى خروجها عن نظائرها من المفردات فلم يبقَ الا أنّها معربة بالحركات المقدّرات في الحروف ، وهو الصحيح قياساعلى نظائرها من الأسماء المفردة .

فإن قيل(١) : لو كانت هذه الأسماء معربة بالحركات المقدرة للزم أن تكون بالألف في حال الرفع والنصب والخفض،لأنّها معتلّة اللام على وزن «فَعَلٌ» وحرف العلة اذا تحرك وانفتح ماقبله انقلب (٢) ألفاً . فالجواب انّه لولا ما (٣) أتبِعَ فيه ماقبل الآخر تنبيها على أنّ العين قد كانت محلا للاعراب في حال الانفراد (٤) لكان كذلك . ونظير ذلك ابنُمُنْ ، لانّهم يقولون : جاءني ابنُمُنْ ورايتُ ابنَمَنْ ، ومررتُ بابنِمِنْ،فيتبعون حركةُ النونِ حركةُ الميمِ تنبيهاً على أنّ النون قد كانت محلاً للاعراب قبل زيادة الميم فيقولون: جاءني ابنٌ ورايتُ ابناً ومررتُ بابنٍ لانّ معنى ابنٍ وابنِمِنْ واحد.
فإن قيل : إنّما يطرد الأتباع في أخيكَ وابيكَ وحميكَ وهنيكَ ولايطّرد في فيك ولا في ذى مال ، لأنّه لايجوز إفرادهما، فالجواب انّهما حملا على سائر أخواتهما في الأتباعِ .

ولما أتبعوا في هذه الاسماء ماقبل الآخر قالوا في الرفع : جاءني أخوك ، ثم حذفوا الضمة من الواو استثقالا فقالوا : [١٠ و]
جاءني أخُوكَ ، وقالوا في النصب : رأيتُ أخَوَكَ ، تحركت الواو وقبلها فتحة فقلبت ألفا فقالوا : رايتُ أخاكَ . وقالوا في الخفض : مررتُ بأخِوِكَ ثم حدفوا الكسرة من الواو استثقالا فبقيت ساكنة وقبلها كسرة فقلبت ياء فقالوا : مررت بأخيكَ ، وكذلك التعليل في سائر هذه الأسماء .

* * *

وأما التثنية والجمع فالناس فيها على ثلاثة مذاهب .
منهم من ذهب إلى انّهما معربان بالحروف (٥) . ومنهم من ذهب إلى انّهما

(١) ر : فإنك لو ، وهو تحريف . (٢) ر : انقلبت ، وهو تحريف .
(٣) سقطت (ما) من و . (٤) ر : الافراد .
(٥) هذا مذهب قطرب والكوفيين ، الايضاح للزجاجي ١٣٠ ، ١٤١ ، الأنصاف م٣ .

معربان بالحركات المقدرة في الحروف (١). ومنهم من ذهب إلى انهما معربان بالتغيير والانقلاب في حال النصب والخفض وعدم التغيير في الرفع (٢).

فأما من ذهب إلى أنهما معربان بالحروف فمذهبه فاسد من ثلاثة أوجه:

الأول : انّ الأعراب زائد على الكلمة ، وإذا قدّر إسقاطه لم يخل بالكلمة ولو قدّرنا إسقاط هذه الحروف لاختلّ معنى التثنية والجمع .

والوجة الآخر : ان هذه الحروف تدل على التثنية والجمع فلو كانت علامات للاعراب لادى ذلك إلى انْ يدلّ كلٌ واحد منهما على معنيين في حال واحد والحرف لايدلّ في حين واحد على اكثر من معنى واحد .

والوجه الثالث : أن الأعراب يحدثه العامل وهذه الحروف موجودة قبل دخول العامل ، لانهم قالوا : زيدانِ وزيدونَ كما قالوا : اثنان وثلاثون قبل التركيب فدل ذلك على انهما ليسا معربين بالحروف في الرفع ، واذا ثبت ذلك حُمِلَ النصب والخفض عليه في انّ الاعراب ليس بالحروف ، اذ لايتصور ان يكون الاسم معربا في الرفع بما لايكون به (٣) معربا في حال النصب والخفض .

وأما من ذهب إلى انهما معربان بالحركات المقدّرة في الحروف فمذهبه فاسد، لأنه يجب ان يُحرِّك الياء في منصوب جمع المذكر السالم بالفتحة لكونها لاتستثقل فتقول : رأيت الزّيديَنَ . ويجب ان تكون تثنية المنصوب والمخفوض بالالف لتحرك الياء منهما وانفتاح ماقبلها فتقول : رأيتُ الزيدانِ ومررتُ بالزيدانِ .

---

(١) هذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين ، وذهب الأخفش والمبرد إلى أن هذه الحروف ليست باعراب ولا حروف اعراب وإنما هي دلائل على الاعراب الكتاب ٤/١ المقتضب ١٥٤/٢ ، الانصاف م٣ .

(٢) هذا مذهب الجرمي ، ورده المبرد بأن المثنى ، والجمع مثله – سيكون على هذا الرأي مبنياً في حال الرفع لأنه الأصل ، معرباً في حالي النصب والجر ، لأن الانقلاب سيكون معهما . المقتضب ٥٣/٢ – ١٥٥ ، ايضاح الزجاجي ١٤١ .

(٣) سقطت (به) من ر .

والصحيح انّهما معربان بالتغيير والانقلاب ، وذلك انّ الأصل في التثنية قبل دخول العامل أن تكون بالألف والأصل في الجمع ان يكون بالواو نحو : زَيدانِ وزيدونَ ، ونظير ذلك اثنان وثلاثون . واذا دخل عامل الرفع عليهما لم يحدث فيهما شيئاً وكان ترك العلامة لهما علامة . واذا دخل عامل النصب أو الخفض عليهما قلبت الألف والواو ياء و (١) كان ذلك علامة النصب والخفض . وليس في إعراب التثنية وجمع المذكر السالم بالتغيير والانقلاب خروج عن النظير ، لأنّه لم يثبت لهما إعراب بالحركة في موضع من المواضع .

• • •

واعلم أنّه إنّما ينبغي أن يكون الرفع بالضمّة، فإن تعذّر فبما يجانسها وهو الواو والنصب بالفتحة فأن تعذّر فبما يجانسها وهو الألف ، والخفض بالكسرة فإن تعذّر / فبما يجانسها وهو الياء والجزم بحذف علامات الإعراب لأنّ [١٠ ظا] الجزم هو القطع. فينبغي إذن أن يُسأل لِمَ رُفِعَ بالألف والنون وليسا من جنس الضمة ؟ ولِمَ نُصِبَ بالكسرة والياء وحذفِ النون وليست من جنس الكسرة؟ وكان (٢) يجب على هذا أن يقال في رفع التثنية والجمع : قام الزّيدُونَ التثنية : قام الزّيدَوْنِ ، وفي النصب : رأيت الزيدانَ ، في الجمع ، وفي وفي التثنية: الزّيدانِ ، وفي الخفض : مررتُ بالزيدِينَ ،في الجمع ،ومررتُ بالزيدَيْنِ ، في التثنية ، فيفرقّ(٣)بضمّ ما قبل الواو وفتح مابعده في الجمع وبفتح ماقبل الواو(٤)وكسر مابعده في التثنية ، ويفرق بين تثنية المخفوض وجمع المذكر بكسر ماقبل الياء وفتح مابعدها في الجمع وبفتح ماقبل الياء وكسر مابعدها في التثنية . ويفرقّ بين تثنية المنصوب بفتح مابعد الألف في الجمع وكسره في التثنية ، لأن الألف لايكون ماقبلها الا مفتوحاً ، فإذا أضفتَ أو وقفتَ وقع

(١) ج ، ر : أو ، وهو تحريف . (٢) ر : فكان .

(٣) ر : فيعرب ، وهو تحريف . (٤) ج ، ر : الياء ، وهو سهو .

الفرق في المنصوب بشئ واحد (١) فطرحت الألف التي من أجلها طرأ اللبس وحمل المنصوب على المجرور وفي التثنية والجمع لشبهه به في الضمير، لأنك تقول : رأيتهُ ومررتُ بهِ ورأيتُكَ ومررت بكَ ، ولأنّ الألف أقرب إلى مخرج الياء منها إلى مخرج الواو ، لأنّ الألف من الحلْق والياءَ من وَسْط اللسان والواو من الشفتين .

ورفع بالألف لأنّ التثنية لو كانت مرفوعة بالواو نحو : جاءني الزَيدَوْن ، لالتبست بجمع المنقوص(٢)في مثل مُصطَفَوْن فقلبت لذلك ألواو(٣) في التثنية ألفاً حملا على يأجَل لأنّ أصله يَوْجَل .

ونصب جمع المؤنث السالم بالكسرة وليست من جنس الفتحة حملا على نظيره وهو جمع المذكر السالم ، لأن الجمع بالألف والتاء في المؤنّث نظير الجمع بالواو والنون في المذّكر في أن كل واحد منهما جمع سلامة ، وكما (٤) حمِل منصوب (٥) جمع المذكر السالم على مجروره في الياء حُمِلَ منصوب جمع المؤنث السالم على مجروره في الكسرة ، وأيضا فإن المذكر أصل في المؤنّث والمؤنّث فرع عنه والفروع كثيرا ماتحمل على الأصول .

ورُفِعت الأمثلة الخمسة بالنون لمّا تعذّر رفعها بالواو المجانسة للضمة كراهة لاجتماع حرفي علة ، لأن النون تشبه الواو في أنها من حروف طرف الفم وفي أن في(٦)الواو ليناً وفي النون غُنّة والغُنّة شبيهة باللين الذي في الواو ومما يبيّن شبه الواو بالنون إدغامهم لها في : من والٍ(٧)، ولا يدغم الا المثلان والمتقاربان.

ونصبت (٨) هذه الأمثلة أيضا بحذف النون وإن لم يكن من جنس الفتحة حملا للنصب فيها على الجزم وحمل النصب فيها على الجزم حملا لها على نظائرها من الأسماء وذلك أن (٩) يفعلانِ ويَفعلونَ وتَفعلينَ نظير الزيدان والزيدونَ

(١) سقطت (واحد) من ر .   (٢) الصواب : المقصور .

(٣) ج ، ر : واو وفي ، وهو تحريف .

(٤) ر : فكما .   (٥) سقطت (منصوب) من ج .

(٦) سقطت (في) من ر .   (٧) الرعد : ١١ وانظر التيسير ٤٥ .

(٨) ر : وتنصب .   (٩) سقطت (أن) من ر .

والزيدينَ في لحاق النون الزائدة وحرف العلة، والخفض في الأسماء نظير [١١و] الجزم في الأفعال في أن هذا يختص بالأسماء وهذا يختصّ بالأفعال ، فلمّا حُمِلَ منصوب الاسم المثنى والمجموع على مخفوضه في الخفض الذي انفردت به الأسماء فنصب بالياء حُمِلَ منصوب الفعل في هذه الأمثلة على مجزومه في الجزم الذي انفردت به الأفعال فنُصِبَ بحذف النون .

وخُفِضتْ الأسماء التي لاتنصرف بالفتحة لأنّها لما أشبهت الأفعال وحُكِمَ لها بحكمها فلم تُنونْ ولم تخفض كالأفعال حُمِلَ فيها الخفض على النصب كما أنّه لمّا تعذّر النصب حمل على الخفض للشبه الذي بينهما .

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب الافعال

تنقسم بانقسام الزمان إلى ماض ومستقبل وحال . فأمّا الماضي والمستقبل فلا خلاف فيهما كما أنّه لا خلاف في زمنهما . فأما الحال ففيه خلاف بين النحويين فمنهم من أنكره ومنهم من أثبته (١) ، والمنكرون له على قسمين : منهم من أنكره وأنكر زمانه ومنهم من أنكره وأثبت زمانه .

فحجّة من أنكر زمانه أن قال : أخبرونا عن زمن الحال أوقع أم (٢) لم يقع فإن وقع فهو ماض وإن لم يقع فهو مستقبل ، ولا سبيل إلى قسم ثالث .

فالجواب : إنّ زمن الحال لقصره يتعذّر الإخبار عنه لأنّه الزمن المتوهّم الفاصل (٣) بين الماضي والمستقبل . فالسائل إذاً عن الإخبار عن زمن الحال مع تعذّر الإخبار عنه بمنزلة من قال : أخبرونا عن العقل مثلا (٤) هل هو طويل أو قصير أو منحنٍ أو مستقيم ؟ والعقل لايتصوّر الإخبار عنه بشيء من ذلك ، لأنّه ليس بصفة له . وكذلك زمن الحال لايتصوّر الإخبار عنه بالمضيّ ولا بالاستقبال لأنّهما ليسا بصفتين له .

فإن قال قائل : فما الدليل على وجود زمن الحال ؟ فالجواب أن يقال : إنّ الموجود في حال وجوده (٥) لابدّ له من زمان والزمان منحصر في الماضي والمستقبل (٦) على مازعمت وهما معدومان ، وموجود في حال وجوده في زمن معدوم لايتصوّر ، فثبت بهذا زمن ثالث وهو زمن الحال .

ومن أنكر فعل الحال وأثبت زمانه احتجّ بأن قال : لو كان ثمّ فعل حال لكانت

---

(١) الذي أنكر فعل الحال هم الكوفيون ، فقالوا بوجود فعل ماض وآخر مستقبل وثالث سموه الدائم مثل قائم وذاهب وأشباههما ، وأثبت البصريون فعل الحال . انظر ايضاح الزجاجي : ٨٦ وابن يعيش ٤/٧ ، والكتاب ٢/١ ،

(٢) ر : أو ، وهو تحريف . (٣) ج : للفاصل .

(٤) سقطت (مثلا) من ر . (٥) ج : وجود . (٦) ر : الاستقبال .

له بنية تخصه كالماضي والمستقبل(١)، لأنّ كلّ موجود لابدّ له من بنية تخصه.
وهذا غير لازم لأنّه قد نجد من الموجودات ماليس له(٢)بنية تخصه كالرائحة لأنها تقع على كلّ رائحة ولا تخصّ رائحة دون رائحة. ولا يردُ عليه ماوجد من الألفاظ مشتركاً على الاطلاق، كجَوْن (٣) وأمثاله (٤) لأنه لم يُنكِر أن يُجعلَ للشئ لفظ مشترك وإنّما أنكر أن لايكون للشئ مايعبّر به عنه إلاّ ذلك اللفظ المشترك نحو رائحة، لأنّه لايعبّر عنها بشئ سوى ذلك وليس كذلك الجَوْن لأنّه وان وقع على الأسود والأبيض فإن الأبيض يخصه أبيض والأسود يخصه أسود، فإن قيل: إن الرائحة تتخصص فيقال رائحة المسك ورائحة العنبر، فالجواب / إن يفعل أيضا المشترك بين الحال والاستقبال يتخصّص فيقال: يَفعل الآنَ ويفعل غداً. [١١ ظ]

واحتج أيضا بأن قال: زمن الحال لقصره يتعذر الأخبار عنه فكذلك يتعذر وجود فعل الحال فيه، لأنّه بِقَدْرِ مايلفظ به عاد الزمان ماضياً.

فالجواب: إنّه لم يُرَدْ بزمن الحال عند النحويين الزمن الحقيقي الفاصل بين الماضي والمستقبل، وإنّما المراد به عندهم الزمن الماضي غير المنقطع وذلك يتسع(٥) للأخبار (٦) عن الفعل فيه.

فإن قال قائل: فما الدليل على اثبات فعل الحال؟ فالجواب: أنْ يقال: إنّهم يقولون: يفعل الآنَ، ولا يقولون: إفعلْ الآنَ، ولا فَعَلَ الآنَ، إلاّ قليلا على طريق الاتساع وتقريب الماضي والمستقبل من الحال.

فصلاحية الآن مع يفعل دليل على أنه ليس بماضٍ ولا مستقبل وأن المراد به فعل ثالث وهو الحال. ودليل ثان هوأن (٧) قول زهير:

---

(١) ر : الاستقبال. (٢) ر : فيه.

(٣) من معاني الجون الليل والنهار، وهو من الأضداد، مجالس ثعلب ٣٠٦. الأضداد لأبي الطيب اللغوي ١٥١

(٤) هذا الرد أورده الزجاجي في الايضاح : ٨٧.

(٥) ج : مسيغ، وهو تحريف. (٦) ر : الاخبار.

(٧) كذا، وهي زيادة.

٢٦ وأعلَم ما في اليومِ والأمسِ قَبلَهُ ولكنّني عن علم ما في غدٍ عمِ(١)

ووجه الدليل من هذا البيت أنّ اليوم والأمس وغد لاتخلو أن تؤخذ (٢) على حقائقها أو كنايات عن الأزمنة، فان أُخِذَت(٣) على حقائقها اختلّ معنى البيت لأنّه لايَعلَم من علم اليوم إلاّ ماهو فيه ولا فائدة في اقتصاره على الأمس وغد، لأنّه يعلم علمَ ماقبل الأمس ويجهل علمَ مابعدَ غد، فإذا بطل أن تؤخذ(٢) على حقائقها ثبت أنّها كنايات عن الأزمنة. فكنّى باليوم عمّا هو فيه وكنّى بالأمس عمّا مضى وكنّى بغدٍ عمّا يستقبل.

والأفعال كنايات عن الأحداث بالنظر إلى الزمن. فينبغي اذن أن تكون ثلاثة: ماضٍ ومستقبل ومضارع.

فالماضي: ماوقع وانقطع وحسُنَ معه أمسِ، وكان مبنيّاً على الفتح مالم يمنع من فتحه مانع. والمستقبل: مالم يقع وحسُن معه غدٌ وكان مبنيّاً على السكون مالم يمنع من سكونه مانع. والمضارع: مااحتمل الحال والاستقبال وحسن معه الآنَ وغدٌ وكانت في أوّله إحدى الزوائد الأربع، وهي: الهمزة التي تعطى المتكلّم وحده نحو: أقوم أنا، والنون التي تعطى المتكلم ومعه غيره نحو نحن نقوم، أو الواحد المعظّم نفسَه. قال الله تعالى: إنّا نحن نزلنا الذِكْرَ (٤)، والتاء تعطى التأنيث والخطاب نحو: أنتَ تقوم وهندٌ تقوم، والياء التي (٥) تعطى الغيبة نحو: زيدٌ يقوم.

وهو معرب إذا سلم مما يوجب بناءَه، وقد تقدم ومرفوع إذا عرِيَ من النواصب والجوازم.

* * *

(١) البيت من المعلقة، وعم على وزن حذر من عمي والياء محذوفة للتنكير والرفع. شرح العشر ٦٦، الديوان ٢٩.

(٢) ج: توجد، وهو تصحيف. (٣) ج: وجدت، وهو تحريف.

(٤) الحجر: ٩. (٥) ج، ر: الذي، وهو سهو.

واختلف النحويون في الرافع له ، فمذهب أهل البصرة أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم(١) بدليل أنّه مهما ساغ وقوع الاسم موقعه كان مرفوعاً، ولذلك لايرتفع بعد النواصب والجوازم ، لأنه لايسوغ وقوع الاسم بعدها . ألا ترى أنك لاتقول في مثل : لن يَقومَ زيدٌ، ولم يَقُمْ زيدٌ :(لم قائمٌ ولا لن قائمٌ)(٢) ويسوغ ذلك دونها ، نحو : يقوم زيدٌ ؟ لأنك تقول : قائمٌ زيدٌ (٣) ، فيحلّ(٤)الاسم محلّه ، وكذلك أيضا : زيدٌ يقوم ، لأنّك تقول : زيدٌ قائمٌ ، فيحلّ الاسم محله .

فإن قيل: لايسوغ ذلك في باب كاد/لأنك لاتقول في كاد زيدٌ يقوم: كاد[١٢و] زيدٌ قائماً ، وقد ارتفع الفعل . فالجواب : إنّه واقع موقعه ، وإنّما لم يجز الإتيان به فيقال : كادَ زيدٌ قائماً ، لِعلّة ستذكر في باب أفعال المقاربة إن شاء اللـه تعالى،ومما يدلُّ على أنّه واقع موقع الاسم رجوعهم إليه في الضرورة(٥). قال الشاعر :

٢٧ فأبتُ إلى فَهْمٍ وما كِـدتُ آيباً وكَمْ مِثلِها فارقتُها وهي تصفر(٦)

فقال : وما كِدتُ آيباً ، وما قال :وما كدت أؤوب(٧) .

---

(١) رد ابن هشام ذلك لا نتقاضه بنحو : هلا تفعل . التوضيح ١٦٣/٢ ، وانظر الكتاب ٤٠٦/١ المقتضب ٥/٢ ، الأنصاف م ٧٤ .

(٢) سقط مابين القوسين من ر . (٣) ج : قائم زيد يقوم ، وهي زيادة .

(٤) ج : فحل . (٥) قيل هو شاذ بعد كاد وعسى ومنه قولهم : عسى الغرير أبؤساً . التوضيح ٧٤/١ .

(٦) لتأبط شراً من أبيات تسعة رويت في الحماسة ، والرواية فيها : ولم أك ، وصحح ابن جنى رواية وما كدت ، فهم : قبيلة الشاعر . تصفر : من صفير الطائر وهو هنا كناية عن التعجب لخفته وجرأته .
شرح الحماسة للمرزوقي : ٧٤ ، شرح مشكلات الحماسة لابن جني ٣٧ .
الخصائص ٣٩١/١ ، العيني ١٦٥/٢ ، الخزانة ٥٤١/٣ ، الضرائر ٢٣٥ .

(٧) ر : أبوت ، وهو تحريف .

وزعم أهل الكوفة أنه ارتفع لتعريه من العوامل (١)،وذلك فاسد، لأن التعري من عوامل الأسماء المبتدآت،وعوامل (الأسماء لاتعمل في(٢) الأفعال ، فإن دخل عليه ناصب نصبه وان دخل عليه جازم جزمه .

* * *

والناصب ينقسم قسمين : ناصب بنفسه وناصب بإضمار «أنْ»بعده . فالناصب(٣) بنفسه : أَنْ ولن وإذَنْ ولكي وكي في لغة من قال : لكي . والناصب بأضمار أنْ بعده مابقي ، وينقسم قسمين : ناصب باضمار أَنْ بعده ويجوز اظهارها وهي لام كي إذا لم يكن بعدها«لا»وحرف العطف المعطوف(٤) به الفعل على الاسم الملفوظ به نحو قوله :

٢٨ للبُس عباءةٍ وتقرَّ عَيني أحبُّ إليَّ من لُبسِ الشُفوفِ(٥)

وقول الآخر :

٢٩ ولولا رجالٌ من رزامٍ أعزَّةٌ وآلُ سُبيعٍ أو أسوءكَ عَلقَما(٦)

فان كان بعدها لا لزم اظهارها هروباً من اجتماع المثلين نحو : جئت لئلايقوم زيدٌ ،لأنّك لو لم تظهرها لقلت : للا يقوم زيدٌ .

وناصب بأضمار أن بعده ولا يجوز اظهارها وهو لام الجحود ، وحتّى وكي

(١) هذا رأي الفراء وجمهور الكوفيين وعامة المتأخرين ، ومذهب الكسائي أنه ارتفع بالزوائد التي في اوله . معاني القرآن ٥٣/١ ، الأنصاف م ٧٤ .

(٢) سقط مابين القوسين من ر . (٣) ر : والمناصب . (٤) ج : والمعطوف .

(٥) لميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية ، وذكر البغدادي أن الرواية الصحيحة : ولبس . الشفوف ، جمع شف وهو الثوب الرقيق . الكتاب ٤٢٦/١ ، المقتضب ٢٧/٢ ، التوجيه ٢٤٦ ، الجمل ١٩٩ ، المغنى ٢٩٥ ، التصريح ٢٤٤/٢ ، الخزانة ٥٩٣/٣ ، ٦٢١ .

(٦) للحصين بن حمام المرى من قصيدة مفضلية ، ورزام حي من تميم ، سبيع : قبيلة ، علقم : مرخم علقمة ، وحرف النداء محذوف والألف اشباع لفتحة الميم على لغة من ينتظر الحرف . الكتاب ٤٢٩/١ ، شرح المفضليات ١٠٩ ، سر الصناعة ٢٧٥/١ ، العينى ٤١١/٤ ، التصريح ٢٤٤/٢ .

في لغة من قال : كيمه ،فحذف الألف ،والجواب بالفاء والواو وأو ولام الجحود وهي التي يتقدمها حرف نفي وكان أو ما يصرّف منها .

فهذه الأماكن التي تضمر فيها أنْ ،وما عدا ذلك لايجوز فيه النصب بإضمار أنْ إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام، قال الشاعر :

٣٠ ألا أيُّهذا الزاجري أحضرُ الوغى وأنْ أشهدَ اللذّاتِ هل أنتَ مخلدي (١)

يريد : أنْ أحضرَ الوغى .وقال الآخر:

٣١ فلم أرَ مثلها خُباسة واحدٍ ونَهْنَهْتُ نفسي بعدما كدتُ أفعلَهْ (٢)

يريد : أنْ أفعلَهْ .وحُكِيَ من كلامهم: مُرْهُ يحفرَها(٣) . ولابُدّ من تتْبعَها ،يريد أنْ يحفرَها ولابدّ من أن تتْبعَها.

• • •

والجازم ينقسم قسمين : جازم فعل واحد وجازم فعلين ،فالجازم لفعلٍ واحد لَمْ ولَمّا وألَمْ وألمّا ولام الأمر و«لا» في النهي ،والجازم لفعلين مابقي . وينقسم قسمين : حرف واسم،فالحرف : إنْ وإذْ مافي مذهب سيبويه (٤)،والاسم مابقي ،وينقسم قسمين : ظرف وغير ظرف.فغير الظرف : من وما ومهما وأي وكيف في مذهب قطرب (٥) ومن أخذ بمذهبه ،والظرف مابقي .

---

(١) لطرفه بن العبد . قال التبريزي : ويروي : الا أيها اللاحى ان احضر ، ولا شاهد فيه . ورواية سيبويه والمبرد برفع أحضر وهو مذهب البصريين، والكوفيون يروونه منصوباً بأن المحذوفة من غير بدل وهو جائز عندهم ، والمصنف يراه نادرا ، وغيره يراه شاذا . الكتاب ٤٥٢/١ ، الش والشعراء ١٩٣ ، المقتضب ٨٥/٢، ١٣٦ ، شرح العشر ٤٣ الانصاف ٧٧ . المغنى ٤٢٩ ، ٧١٣ ، الخزانة ٥٨/١ ، ٥٨/١ ، ٥٩٤/٣ ،الديوان٢٧.

(٢) لعامر بن جوين الطائي . وروى صدره في المغنى : أردت بها فتكا فلم ارتمض له . والضمير في "بها " يعود على ابل الشاعر امريء القيس . الخباسة : الظلامة ، وقيل : المغنم . نهنهت: كففت وزجرت . الكتاب ١٥٥/١ ،الحجة ١٠٣/١ ، شرح السيرافي ٢٧٢/٢ (التيمورية) . الانصاف ٢٩٦ ، المغنى ٧١٢ ، العينى ٤٠١/٤ ، ديوان امريء القيس ٤٧٢ .

(٣) الكتاب ٤٥١/١ . (٤) الكتاب ٤٣٢/١ .

(٥) هو أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد البصري ، أخذ عن سيبويه وغيره من علماء البصرة، توفي ببغداد عام ٢٠٦ هـ. السيرافي ٣٨ ،ياقوت ١٩/ ٥٢ .

وينقسم قسمين : ظرف زمان وظرف مكان فظرف الزمان : متى وأيّانَ وأيَّ حين وإذا في الشعر ، وظرف المكان : أنّى وأينَ وأيَّ مكانٍ وحيثُ .

واعلم أنّ جملة الأمر والنهي والاستفهام والتمنّي والفعل الذي لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر وأسماء أفعال الأمر وحسبُكَ إذا ضُمّنَ كلٌّ واحدٍ منها معنى الشرط احتاج إلى جواب مجزوم كالشرط .

فمثال جملة الأمر: أطعِ اللّهَ يَغفرْ لكَ، ومثال جملة النهي/لاتَضْرِبْ[١٢ظ] زيداً يُكْرِمكَ ، ومثال جملة الاستفهام : أين بيتُكَ أَزُرْكَ ؟ ومثال جملة التمنّي : ليت لي مالا أُنفِقْ منه ، ومثال الفعل الذي لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر : اتقّى اللّهَ امرؤٌ فعلَ خيراً يُثَبْ عليه ، أي ليتّقِ اللّهَ امرؤٌ يفعلْ خيراً يُثَبْ عليه . ومثال الجزم بـ «حسبك»حَسبُكَ يَنمْ الناسُ ، أي أكنف عما أنت فيه يَنمِ الناسُ . ومثال الجزم بأسماء أفعال الأمر : نَزالِ أُكرِمْك ، قال الشاعر :

٣٢ وقولي كلّما جَشأتْ وجاشَتْ مكانَكِ تُحمدي أو تستريحي (١)

فجزم تحمدي (أو تستريحي) (٢) على جواب : مكانك، أي إنْ تلزمي (٣) مكانك تُحمدي . والجازم لفعلين ينقسم قسمين : قسم تلحقه ((ما) وقسم لاتلحقه، فالقسم الذي تلحقه ينقسم قسمين : قسم تلحقه) (٤) وتلزمه وهو: إذْ وحيثُ ، وقسم تلحقه ولا تلزمه وهو : متى وأنّى وكيف وأينَ وإذا وأيّ ، وما عدا ذلك لاتلحقه أصلا .

---

(١) لعمرو بن الاطنابة (جاهلي من الخزرج) من أبيات له في الحماسة . جشأت : نهضت وارتفعت من شدة الفزع،وكذلك جاشت،والضمير في جاشت يعود على نفسه. الوحشيات ٧٧ ، حماسة البحتري ٩.الكنى والالقاب ١٣٩ ، الكامل ٦٨/٤ .مجالس ثعلب ٦٧،الاشتقاق ٢٦٨،أمالي القالي ٢٥٨/١ ، الخصائص ٣٥/٣ ، من نسب من الشعراء إلى أمه ٩٥ .

(٢) سقط مابين القوسين من ر ، وهو أولى .

(٣) ج : تكرمي ، وهو تحريف .

(٤) سقط ما بين القوسين من ر .

واعلم أنَّ ماكان من الجوازم حرفاً فلا (١) موضع له من الإعراب وما كان اسماً فلا (١) يخلو أن يكون اسم زمانٍ أو اسم مكان أو اسم مصدر أو غير ذلك .

فإن كان اسم زمان أو مكان فهو في موضع نصب على الظرفية وإن كان اسم مصدر فهو في موضع نصب على المصدرية . واسم المصدر هو أي المضافة إلى مصدر نحو قولك : أَيَّ ضَرَبٍ تَضْرِبْ أَضرِبْ .

وإن كان غير (٢) ذلك فلا يخلو أن تدخل عليه أداة خفض أو لا تدخل ، فإن دخلت عليه أداة خفض فهو في موضع خفض بها نحو : بِمَنْ تَمْرُرْ أمرُرْ بِهِ ، وإن لم تدخل عليه أداة خفض فلا يخلو الفعل الذي بعده أن يكون متعدّياً أو غير متعدٍّ .

فإن كان غير متعدٍّ فهو في موضع رفع بالابتداء نحو : من يَقُمْ أَقُمْ مَعَه ، ومن يَقُمْ زيدٌ إليه أَقُمْ معه وإن كان متعدّياً فلا يخلو فاعله من أن يكون ضميراً يعود على اسم الشرط أو لا يكون . فان كان ضميراً يعود عليه فهو في موضع رفع بالابتداء نحو : من يُكرِمْ زيداً أُكرِمْه ، وإن لم يكن كذلك بل كان ظاهراً أو ضميراً لايعود على اسم الشرط نحو : مَنْ يَضرِبْ زيدٌ (٣) أضرِبْه ، ومَنْ تَضرِبْ أضرِبْه ، فلا يخلو أن يكون الفعل قد أخذ مفعوله أو لم يأخذه ، فإن كان لم يأخذه فهو في موضع نصب به(٤)(نحو)(٥) : مَنْ تَضرِبْ (٦) أَضرِبْهُ ، ومَنْ يَضرِبْ زيدٌ أضرِبْه . وإن كان قد أخذ مفعوله جاز فيه وجهان : الرفع بالابتداء والنصب بإضمار فعل نحو : مَنْ تَضرِبْهُ (٧) أَضرِبْهُ (ومَنْ يَضرِبْه زيدٌ أضرِبْهُ (٨)

---

(١) ج : لا .
(٢) ج : على غير . (٣) ج ، ر :زيدا ، وهوتحريف .
(٤) سقطت (به) من ج . (٥) زيادة يقتضيها السياق .
(٦) ج ، ر : يضرب ، وهو تصحيف . (٧) ج ، ر : يضربه .
(٨) سقط مابين القوسين من ر .

باب التثنية والجمع

التثنية ضمّ اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً .

فقولنا : ضم اسمٍ تحرّز(١) من ضمّ(٢)الفعل والحرف لأنّهما لا يُثنّيان.
وقولنا : إلى مثله ، تحرّز (١) من الجمع لأنّه ضمّ شيءٍ إلى أكثر منه .
وقولنا : بشرط اتّفاق اللفظين ، تحرّز(١)من اختلافهما نحو: زيد وعمرو.
وقولنا : والمعنيين ، تحرّز(١)من اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين نحو: عينٌ وعينٌ(٣) ، اذا أردت بإحداهما / البصر (٤) وبالأخرى الماء ، لأنّهما قد اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى الموجب للتسمية . [١٣و]
ومثال اتفاق اللفظين والمعنيين الموجبين للتسمية : رَجُلٌ ورَجُلٌ ، لأنّهما قد اتفقا في اللفظ والمعنى الموجب للتسمية برجل وهو الرجوليّة . وكذلك مبدآن. في مبدأ الحائط وهو أساسه وفي مبدأ الخط مثلا(٥)وهو النقطة ، فقد اتفقا في اللفظ والمعنى الموجب للتسمية بمبدأ وهو الأولية ، لأنّ أول الحائط أساسه وأول الخط النقطة .

فعلى هذا لايخلو أن يتّفق الاسمان في اللفظ أو يختلفا ، فإن اختلفا فالعطف ولا يجوز التثنية الا فيما غلّب فيه أحد الاسمين على الآخر ، وذلك موقوف على السماع(٦) نحو : العُمَرَيْنِ ، في أبي بكر وعمر ، قال الشاعر :

٣٣ ماكان يَرضى رسول اللّه فِعلَهما والعمَران أبو بكر ولا عُمَر(٧)

والقمرين (٨) في الشمس والقمر ، قال الشاعر :

---

(١) ر : يحترز .
(٢) سقطت (ضم) من ر . (٣) ج : عين عين .
(٤) الأولى : الباصرة أو عضو البصر . (٥) سقطت (مثلا) من ر .
(٦) ينظر في التغليب : اصلاح المنطق ٤٠١ ،والمخصص ٢٢٣/١٣ .
(٧) لجرير من قصيدة في هجو الأخطل وقومه . ورواية الفراء والديوان : دينهم والطيبان ، وعليها لاشاهد فيه . وفي الكامل : فعلهم ، معاني القرآن ٨/١ . الكامل ١٤٤/١ ، المغنى ٧٦٥ ، الديوان ٢٦٣ .
(٨) ج ، ر : والقمران وهو سهو .

٣٤ أخذنا بآفاقِ السماءِ عليكـــمُ   لنا قمراها والنجومُ الطّوالِـعُ (١)

والعجّاجين في رؤبة بن العجاج وأبيه (٢) .

وغُلّب عمر على أبي بكر لخفّته (٣) ، لأنّ عمر مفرد وأبا بكر مضاف ، وغُلّب القمر على الشمس لأنّه مذكّر والشمس مؤنثة ، وغُلِّبَ العَجّاج على رؤبة لأنه ليس فيه تاء التأنيث وفي رؤبة تاء التأنيث .

وان اتفقا في اللفظ فلا يخلو أن يتّفقا في المعنى أو يختلفا ، فإن اختلفا فلا يخلو أن يكون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً أو لا يكون ، فإن لم يكن فالعطف ولا تجوز التثنية نحو : عينٌ وعينٌ ، وان كان المعنى الموجب للتسمية واحداً جازت التثنية نحو : الاحمرين، في اللحم والخمر ، والأصفرين : في الذهب والزعفران ، والأبيضين في الشحم والشباب (٤) .

وان اتفقا في اللفظ والمعنى فلا يخلو أن يكونا علمين باقيين على علَميتَهما أولا يكونا فأن كانا علمين باقيين على علَميتّهما فالعطف ولاتجوز التثنية. لأنّ الاسم لايثنى إلا بعد تنكيره . قال الفرزدق :

٣٥ إنّ الرَزّيـةَ لارَزِيّـةَ بَعدَها   فقدانُ مثلِ مُحمّدٍ ومُحمّدِ (٥)

يريد مُحَمَّدَ بن الحجّاج ومَحمداً أخاه . ومنه قول الحجّاج لما بَلغة موتهما :

إنا للهِ محمّدٌ ومحمَّدٌ في يومٍ .

وإن لم يكونا علمين باقيين على علَميتّهما فالتثنية ولايجوز العطف إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله :

---

(١) للفرزدق من قصيدة في هجاء جرير . آفاق السماء : أطرافها ، قال المبرد : يريد الشمس والقمر لأنهما قد اجتمعا في قولك: النيران،وغلب الاسم المذكر وإنما يؤثر في مثل هذا الخفة!. هـ . الكامل ١٤٣/١ . المقتضب ٣٢٦/٤ ، ابن الشجري ١٤/١ ، الديوان ٥١٩ .

(٢) ج ، ر : وابنه ، وهو تصحيف . (٤) انظر اصلاح المنطق ٤٠١ .

(٣) انظر اصلاح المنطق ٤٠٢ ، وجنى الجنتين للمحبى .

(٥) رواية الديوان ..... مثلها للناس فقد محمد ومحمد الكامل ١٠٧/٢ ، المغنى ٣٩٣ ، الديوان ١٩٠ .

٣٦ لَيثٌ ولَيثٌ في مَحَلٍ ضَنْكٍ (١)

وقول الآخرِ :

٣٧ كأنَّ بينَ فَكِهـا والفَكِّ فارةَ مِسكٍ ذُبِحَت في سُكِ (٢)

* * *

والتثنية تنقسم ثلاثةاقسام: تثنية في اللفظ والمعنى نحو الزيدين والعمرين وتثنية في اللفظ لا في المعنى نحو مِقَصَّيْنِ وجَلَمَيْنِ (٣) . وتثنية في المعنى لافي اللفظ نحو : قَطَعتُ رؤوسَ الكَبشَيْنِ (٤) ، ألا ترى أن اللفظ لفظ الجمع والمعنى على التثنية ؟

والذي نتكلم به في هذا الباب إنّما هو التثنية في اللفظ والمعنى ، وفي اللفظ لا في المعنى .

وجميع الأسماء تجوز تثنيتها إلا أسماء محصورة وهي : كلّ وبعض وأجمع وجمعاء وأفعَل (٥) مِنْ والأسماء المتوغّلة في البناء وهي التي تكن معربة قطّ نحو: مَنْ وكَمْ ، والأسماء المحكية نحو تأبط شرّا [١٣ظ] وبَرِقَ نَحره ، والأسماء المختصة بالنفي نحو أحَد وعَريب (٦) ،

---

(١) بعده : كلاهما ذو أشر ومحك وهو من رجز لجحدر بن مالك الحنظلي ، ونسبة البغدادي لواثلة ابن الأسقع قاله في وقعة مرج الروم حينما كان في جيش خالد بن الوليد وبرز لبطريق من بطارقة الروم . الضنك : الضيق ، الاشر : البطر ، المحك : اللجاج . ابن الشجري ١٩٦/٢ ، الخزانة ٣٤٠/٣ .

(٢) نسب في اللسان لمنظور بن مرثد الأسدي في وصف جارية ، ونسب لأبي نخيلة ، فارة المسك : نوافجة التي يكون فيها وهي سرر ضباء المسك . ذبحت : شقت وفتقت ، السك : نوع من الطيب . اصلاح المنطق ٧ ، جمهرة اللغة ٩٥/١ ، المخصص ٢٠٠/١١ ، ٣٩/١٣ ، اللسان : ذبح ، زكك ، الخزانة ٣٤٣/٣ .

(٣) الجلمان والجلم : الآلة التي يجز بها الصوف ونحوه

(٤) نظير ذلك قول أبي لهب لابنيه – حين نزلت سورة المسد – : رأسي بين رؤوسكما حرام ان لم تطلقا ابنتي محمد . الاصابة ٢٧٣/٨ (١٤٦٢ قسم النساء) .

(٥) ر : أَلمفضل .

(٦) يقال : ما بالدار عريب أي مابها أحد ، الصحاح : عرب .

وأسماء العدد ماعدا مائة والفاً ، واسم الجنس نحو : ضَرب وقَتل ، والتثنية وجمع المذكر السالم ، وكذا اسم الجمع أيضا نحو قوم ورهَط وجمع التكسير لا يُثنيان إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام . قال الشاعر في تثنية اسم الجمع .

٣٨ وكُلُّ رَفيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ وإن هُما تعاطى الخَنا قَوْما هُما أخوان(١)

وقال الآخر في تثنية جمع التكسير :

٣٩ تَبَقَّلَتْ في زمنِ التَبَقُّلِ بينَ رِماحَي مالكٍ ونَهْشَلِ(٢)

وحُكِي من كلامهم : لِقاحانِ (٣) سوداوان (٤) . وما عدا ذلك من الأسماء تجوز تثنيته .

فلم يُثَنَّ كلّ وبعض لأنّهما لايعطيان بعد التثنية الا مايُعطيان قبلها من الكلّيّة والبعضيّة . ولم يُثَن أجمع وجمعاء لأنّه استغنى عن تثنيتهما بكلا وكلتا ، ولم يثنّ أفعل (٥) من لتضمنها (٦) معنى الفعل والمصدر وكلاهما لايُثنّى ،لأن معنى قولك: زيدٌ أفضلُ منعمرو، زيدٌ يزيد فضلهعلىعمرو.

ولم تُثَن الأسماء المتوغّلة في البناء لأنّها لما بنيت أشبهت الحروف في البناء ، والحروف لاتثنى فكذلك ماأشبهها . ولم تثنَّ الأسماء المحكية لأنَّ التثنية تبطل الحكاية . ولم تثن الأسماء المختصة بالنفى لأنها وضعت للعموم ،

---

(١) من قصيدة للفرزدق . ورواية الديوان : القنا ، وهي الرماح ، وتعاطى القنا كناية عن العداء . شرح مشكلات الحماسة ٨٩ ،المغنى ٢١٦ ، شرح شواهد المغنى ١٨٢ ، الخزانة ٣ / ٣٨٤ ، الديوان ٨٧٠ .

(٢) لابي النجم العجلي ، تبقلت : رعت البقل ، مالك ونهشل : قبيلتان نشأت بينهما حرب تحامى الناس من أجلها الرعى بين فلج والصمان مخافة الشر ، فجاءت ابل بنى عجل قوم الشاعر الى ذلك المكان فرعته ولم تخف رماح الحيين لعزها . امالي القالي: ٢٣٣/٢،شرح الحماسة للتبريزي ٣٤/١،المخصص ١٧٥/١٠،١٧،١٠٥/١٠،معجم البكري ١٠٢٨ ، اللسان بقل ، الخزانة ٤٠١/١ .

(٣) في حاشية ر : لقاح : جمع لقحة .

(٤) اللقاح الأبل بأعيانها الواحدة لقوح وهي الحلوب . انظر الكتاب ٢٠٢/٢ ، والصحاح واللسان : لقح .

(٥) ر : أفضل .

(٦) كذا في الأصول وهي على معنى الصيغة .

والتثنية تخرجها عما وضعت له من العموم ولم تُثَنَّ أسماء العدد لأنَّ بعضها يغني عن تثنية بعض ، ألا ترى أنَّ قولك : ستة ، تغني ثلاثتان ؟ وكذلك سائر أسماء العدد .

ولم يُثَنَّ اسم الجنس لانَّه ليس له مايُضَمّ اليه فأن ثُنِّي فبعد الذهاب مذهب النوع . ولم تُثَنَّ التثنية ولا جمع المذكر السالم لأن تثنيتهما تؤدى إلى جمع علامتي اعراب في كلمة واحدة ، ألا ترى أنَّ زيدانِ وزيدونَ مرفوعان ولو ثنيتهما لكانت علامة التثنية فيهما تعطى الأعرابَ ؟

ولم يُثَنَّ اسم الجمع وجمع التكسير لأنَّهما لايُعطيان بعد التثنية إلاّ مايُعطيان قبلها ، ألا ترى أن قَوماً يقع على مايقع عليه قومان ، وكذا رجال يقع على مايقع عليه رجالان (١).

* * *

والاسم المثنّى ينقسم قسمين : منقوص وغير منقوص ، فالمنقوص هو مانقص حرف من آخره اى حذف . وينقسم قسمين : مقيس : وغير مقيس.

والمقيس ماقُدِّر إعرابه في الحرف المحذوف نحو : جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ ، لأن علامة الرفع والخفض الحركة المقدَّرة في الياء المحذوفة .

وغير المقيس مالم يُقدَّر إعرابه بل ظهر فيما ولى المحذوف نحو : جاءني أخٌ وابٌ ، لأنَّ الأصلَ فيهما : أخوٌ وأبَوٌ .

فاذا ثنيَّت المقيس رددتَ المحذوف وهو الياء وألحقت العلامتين نحو : جاءني قاضيانِ ورأيت قاضيَيْنِ ومررتُ بقاضيين .

واذا ثنيتَ غير المقيس ألحقت العلامتين من غير أن تردَّ المحذوف نحو يَديْنِ في تثنية يَدٍ ودَمَينِ في تثنية دَمٍ ، إلا في أربعة أسماء أو في ضرورة شعر فأنَّك تردُّ المحذوف (٢) .

---

(١) ج ، ر : رجلان ، وهو تحريف .

(٢) وقيل هو لغة لأن بعض العرب يقول يدى بوزن رحى وفتى . الصحاح يدي ، ابن يعيش ٤/ ١٥٢

قال :

يَدَيانِ بَيضاوانِ عندَ مُحَلِّمٍ   قد يَمنعانِكَ أن تُضامَ وتُضهَدا (١)

وقال آخر :

فلو أنّا على حَجَرٍ ذُبِحنـا   جَرَى الدَّميانِ بالخَبَرِ اليَقينِ (٢)

والاربعة الأسماء هي : أخٌ وابٌ وحَمٌ وهَنٌ .تقول في تثنيتهما: أخوانِ وابوانِ وحَمَوانِ وهَنَوانِ / فتردُّ المحذوف . [١٤و]

وغير المنقوص لايخلو أن يكـون صحيح الآخر أو معتلَّة أو مهموزه ، فإن كان صحيح الآخر ألحقت العلامتين من غير تغيير الاّ ماشذَّ من قولهم : أليانِ وخُصْيانِ في تثنية اليةٍ وخُصْيةٍ (٣) . قال :

٤٢ تَرتَجُّ أَلياهُ ارتجاجَ الوَطْبِ (٤)

وقال الآخر :

٤٣ كأنَّ خُصْيَيْهِ من التَدَلْدُلِ   ظَرفُ عَجوزٍ فيه ثِنتا حَنظلِ (٥)

(١) لم اعثر لهذا الشاعد على نسبة ولم يذكر ماقبله ومابعده . محلم : يقال إنه من ملوك اليمن . وكنى ببياض اليد عن نقائها وطهارتها ، ويجوز أن يريد باليد هنا النعمة وبياضها كناية عن كرم صاحبها . شرح السبع ٥٧ . المنصف ١/٦٤ ، ٢/١٤٨ المخصص ١٩٧/١٣ ، المفصل ١٨٥ ، ابن الشجرى ٢/٣٥ ، ابن يعيش ٤/١٥٢ ، الخزانة ٣/٣٤٧.

(٢) آخر أبيات ثلاثة لعلي بن بدال ونسبت في الوحشيات لمرداس بن عمرو ونسبت لغيره أيضا . وأراد بالخبر اليقين ماشتهر عند العرب من أنه لايمتزج دم المتباغضين . الوحشيات ٨٤ ، المقتضب ١/١٢٣، ٢/٢٣٨ ، جمهرة اللغة ٢/٣٠٣ ، مجالس العلماء ١٤ ،المنصف ٢/١٤٨ ، المفصل ١٨٦ ، الخزانة ٣/٣٤٩ شواهد الشافية ١١٢.

(٣) ذكر المبرد أن أليان مثنى ألي وأليتان مثنى ألية وان خصيان مثنى خصي وخصيتان مثنى خصية. وقال ابوعمرو الشيباني : الخصيتان البيضتان والخصيان الجلدتان اللتان فيهما البيضتان . المقتضب ٣/٤١ ، إصلاح المنطق ١١٦ ، اللسان : خصى .

(٤) لم ينسب هذا الرجز . الارتجاج : الاضطراب ، الوطب : سقاء اللبن . والرجز في هجاء عطية بن كعب . النوادر ١٣٠ ، المقتضب ٣/٤١ ، المنصف ٢/١٣١ ، الاقتضاب ٩٣ المفصل ١٨٤ ، ابن الشجرى ١/٢٠ ، الخزانة ٣/٣٦٦ ، الضرائر ١١٢ .

(٥) من رجز لخطام المجاشعي في هجاء شيخ كبير .وظرف العجوز خلق متقبض قد تشنج لقدمه وهو مزودها الذي تخزن فيه متاعها . وسيأتي الشاهد في باب العدد ثانية . الكتاب ٢/١٧٧ ٢٠٢ ، إصلاح المنطق ١٦٨ ، المقتضب ٢/١٥٦ ، المنصف ٢/١٣١ ، المخصص ١٢/١١٠ ، ١٣/١٩٦ ، المفصل ١٨٤ ، الخزانة ٣/٣١٤ .

كان القياس أن يقول: أليتانِ وخُصْيتانِ . وقد جاء ذلك فيهما على القياس(١).
وان كان معتل الآخر فلا يخلو أن يكون معتلا بالواو أو بالألف أو بالياء .
فأن كان معتلا بالياء أو بالواو نحو ظَبْيٍ وغَزْوٍ ألحقته العلامتين (٢) من غير تغيير ، فتقول ظَبْيانِ وغَزْوانِ ، في الرفع ، وظَبْيَيْنِ وغَزْوَيْنِ في النصب والخفض .

وان كان معتلا بالالف فلا يخلو أن يكون ثلاثيا أو رباعياً أو غير ذلك فإن كان ثلاثياقلبت الألف إلى أصلها إن كان أصلها ياء قلبتها ياء وان كان أصلها واوا قلبتها واوا وألحقت العلامتين فتقول : رَحَيانِ وعَصَوانِ في الرفع ، ورحَيَيْنِ وعَصَوَيْنِ ، في النصب والخفض،في تثنية رَحَى وعصا، لأنك تقول : رَحَيتُ بالرحى وعَصَوْتُ بالعَصَا ، أى ضربتُ بها . فإن جهل (أصل) (٣) الألف فلا يخلو أن تمال الألف نحو بَلَى . اذا سمّيت بها ، أو تقلب ياءً في حال من الأحوال نحو : لدَى وعلَى وإلى ، اذا سميت بها أيضاً ، لانك تقول : لديه وعليه وإليه ، أو لا تُمال ولا تقلب . فأن كانت قد أُميلت أو قلبت فتقلبها ياء نحو: بَلَيانِ ولَدَيانِ وعَلَيان،وفي إلى : إليانِ في الرفع ،وبلَيَيْنِ ولَدَيَيْنِ وعَلَيَيْنِ وإليَيْنِ في النصب والجر .
وان كانت لم تُمَل ولم تقلَب ياء في حال نحو : إلى ، إذا سمّيتَ بها فتقلبها واوا .

وأما أهل الكوفة فيقولون: المعتل الآخر بالألف إن كان ثلاثيا على وزن فَعَلٍ فالأمر على ماوصفتم ، وأما ان كان على وزن فُعَلٍ أو فِعَلٍ نحو هُدًى وغنى فيقلبون الألف واوا (٤) إلا لفظتين شذّتا فبُنيتا بالياء والواو فقالوا: حمَيانِ وحَمَوانِ وربَوانِ ورَبيانِ ، في تثنية حِمَى وربا .

(١) أنظر اللسان : خصى ، والخزانه ٣/٣٥٩ ففيهما شواهد عدة على ماجاء من ذلك .
(٢) ر : بالعلامتين (٣) زيادة يقتضيها السياق .
(٤) في المخصص انهم يقلبون الألف ياء نحو : الضحى والرشى وما أشبههما ١٥/١١٣ .

وان كان رباعياً قلبت الألف ياء بالاتفاق وألحقت العلامتين فتقول : مَلهَيان ِ ومُوسَيان ِ ، في الرفع ، ومُوسَيَيْن ِ ومَلْهَيَيْن ِ في النصب والخفض ، في تثنية مُوسى ومَلْهى .

وإن كان أزيد من أربعة أحرف قلبتَ الألف ياء في مذهب أهل البصرة كالرباعي ، وحذفتها في مذهب أهل الكوفة وألحقت العلامتين فتقول في تثنية حُبارَى وجُمادَى على مذهب البصريين : حُبارَيان ِ وجُمادَيان ِ ، وعلى مذهب الكوفيين : حُباران ِ وجُمادان ِ (١) . والصحيح في القياس ماذهب اليه البصريون وبه ورد السماع نحو قوله :

٤٤ أصبحَ زيدٌ خَفِشَ العَيْنَيْن ِ (فِعلَتُهُ لا تنقَضِي شهْرَيْن ِ
شَهـرَيْ ربيع ٍ وجُمادَيَـــيْن ِ (٢)

فقال : جُمادَيَيْن ِ (٣) .

وإن كانَ مهموز الآخر فلا يخلو ماقبل الهمزة أن يكون ساكناً أو متحركاً ، فإن كان متحركاً نحو: نَبَأ وأجَأ (٤) ألحقتَ العلامتين من غير تغيير فتقول : [١٤ظ] نَبَآن ِ وأجَآن ِ ، في الرفع ونَبَأَيْن ِ وأجأين ِ ، في النصب والخفض وإن كان / ساكناً فلا يخلو أن يكون حرف علة أو حرفاً صحيحاً ، فإن كان حرفاً صحيحاً نحو عِبْء ٍ ودِفْء ٍ جاز فيه وجهان : إلحاقُ العلامتين من غير تغيير فتقول : عِبْئان ِ ودِفْئان ِ ، في الرفع ، وعِبْأَيْن ِ ودِفْأين ِ في النصب والخفض ، ونقلُ حركة الهمزة إلى الساكن وحذفها فتقول : عِبان ِ ودِفان ِ ، في الرفع ، وعِبَيْن ِ ودِفَيْن ِ ، في النصب ِ والخفض .

---

(١) الحبارى نوع من الطيور ، وانظر الكتاب ٩٣/٢ ، المقتضب ٢٥٩/١ ، ٤٠/٣ ، المخصص ١١٤/١٥ ، الانصاف : م ١١٠ .

(٢) مابين القوسين سقط من ج ، ر وهو في حاشية ج الحقه المصحح .

(٣) أنشده ابن دريد ولم ينسبه والرواية عنده : العينيه ، شهرينه ، جمادييه ، والهاء للسكت ، الجمهرة ٤٨٨/٣ ، شرح السيرافي ١٧٤/٤ظ .

(٤) في حاشية ج : أحد جبلى طيء والآخر سلمى أ. هـ ، وانظر اصلاح المنطق ٣٩٩ .

وان كان حرف علة فلا يخلو أن يكون ياء أو واواً أو ألفاً فإن كان ياء أو واواً فلا يخلو أن يكون زائداً أو غير زائد ، فإن كان غير زائد نحو : شَيْء وضَوْء ، فحكمه حكم الصحيح فتقول في تثنية شيء وضوء : شَيْئانِ وضَوْءانِ. وإن كان زائداً جاز في الاسم وجهان : إلحاق العلامتين من غير تغيير ، تقول : نَبِيءٌ (١) ووُضُوء ، تقول في تثنيتهما : نَبِيئانِ وَوُضُوءانِ ونَبِيئَيْنِ ووُضُوءَيْنِ ، وإن شئتَ قلبت الهمزة مع الياءَ ياءً أو مع الواو واواً وأدغمت الياء في الياء والواو في الواو وألحقتَ العلامتين فتقول : نَبِيّان وَوُضُوّانِ ، في الرفع ، ونَبِيّيْنِ ووُضُوّيْنِ في النصب والخفض .

وإن كان ألفاً فلا تخلو الهمزة أن تكون أصلا أو منقلبة عن أصل أو زائدة إمّا للالحاق وإمّا للتأنيث . فإن كانت أصلا نحو : قَرّاء لأنّه من قرأ يقرأ (٢) ، ألحقتَ(٣)العلامتين من غير تغيير فتقول : قَرّاءانِ ، في الرفع وقَرّاءَيْنِ ، في النصب والخفضِ وقد يجوز قلبها واواً وذلك قليل جداً فيقال : قَرّاوانِ وقَرّاوَيْنِ . وإن كانت زائدة للتأنيث قلبتها واواً وألحقت العلامتين نحو : حمراء فتقول : حَمراوانِ في الرفع وحمراوَيْنِ في النصب والخفضِ . وقد يجوز إقرارها فتقول : حمراءانِ وحمراءَينِ وذلك شاذّ .

وإن كانت بدلا من أصل نحو كِساء أو زائدة للالحاق نحو عِلباء(٤)جاز فيها وجهان : إلحاق العلامتين من غير تغيير وقلبها واواً نحو : كِساءَينِ وكِساوَيْنِ وعِلباءَيْنِ وعِلباوَيْنِ . والأحسن في علباء وبابه القلب ، والأحسن في كساء

(١) نبي لغة في نبي وهو من أنبا ينبيء،وكان الرسول (ص) يكره أن يقال له : نبيء، بتحقيق الهمزة ، الاشتقاق ٤٦٢.

(٢) القراء : الحسن القراءة .. جمعة قراءون والقراء بوزن زهاد، وهو الناسك وفعله تقرأ. يتقرأ انظر الصحاح : قرأ .

(٣) ر : ألحقتها .

(٤) العلباء : عرق في العنق أو هو عصب العنق .

وبابه الأقرار(١)، وبعض بنى فزارة يقلبون الهمزة فيها ياء فيقولون : كِسايان وعِلبايانِ (٢) .

وإذا اجتمع مذكرٌ ومؤنّث فلا يخلو أن يتّفِقا في اللفظ أو يختلفا ، فإن اختلفا فالعطف ولا تجوز التثنية إلا فيما غُلّب فيه أحد الاسمين على الآخر وذلك موقوف على السماع نحو أَبٌ وأمٌ ، قالوا فيهما : أبوانِ . وأما مثل شيخ وعجوز ورجل وامرأة فلا تجوز تثنيتهما فلا تقول : شيخانِ ولا رجلانِ إلا على لغة من قال : شيخ وشيخة(٣) ، فيكون في باب ما اتفق فيه اللفظان قال الشاعر في شيخـــة :

وتَضحكُ مِنّى شَيخةٌ عبشَمِيَّةٌ كأنْ لم تَرَى قَبلِي أسيراً يَمانيا (٤)

وقال آخر في رَجُلَـــة :

٤٦ خَـــرَّقوا جيبَ فَتاتِهِم لم يُبالوا حُرْمَـــةَ الرَجُلَـهْ(٥)

وإن اتّفقا في اللفظ غُلّب لفظ المذكر على المؤنّث نحو :قائم وقائمة، تقول في تثنيتهما: قائمان، ولايجوز تغليب المؤنث على المذكر الا في ضَبُع/[١٥و] للمؤنث وضِبْعان للمذكّر فأنّك تقول فيهما : ضَبُعانِ ، فتغلّب لفظ المؤنّث

(١) انظر الكتاب ٩٤/٢ ، المقتضب ٣٩/٣ ، ٨٧ ، المخصص ١١٥/١٥.

(٢) حكى الكسائي عن بعض العرب قولهم : كسايان ورِدايان المخصص ١١٦/١٥.

(٣) أنظر الكامل : ٢٨٠/١ ، والمذكر والمؤنث للمبرد : ١١٦ .

(٤) من قصيدة مفضلية لعبد يغوث بن وقاص الحارثي قالها في الأسر ، ويريد بالشيخة أم الرجل الذي أسره اذ كان أهوج وكان عبد يغوث عظيم الخلقة وكان سيد قومه ، وقوله: لم ترى : رجوع من الاخبار إلى الخطاب . المفضليات : ١٥٥ ، النقائض ١٥٢ ، الجمل ٢٥٧ ، المذكر والمؤنث ١١٦ المحتسب ٦٩/١ ، ابن يعيش ٩٧/٥ ، المغنى ٣٠٧ ، الخزانة ٣١٦/١ .

(٥) روى في الصحاح : مزقوا ، والضمير يعود على بني جبلة في البيت السابق ، وكنى بالجيب عن هنها ، ولم ينسب لقائل . الكامل ٢٨٠/١ ، المذكر والمؤنث ٨٤ ، الأصول لابن السراج ٣٤٤/٢ ، المخصص ٩٩/١٦٥، ابن الشجرى ٢٨٧/٢ ابن يعيش ٩٨/٥ الصحاح واللسان : رجل .

على المذكر لانّه أخفّ منه لقلّة حروفه(١)، وقد جاءوا به على الأصل فقالوا : ضبعانان ، بتغليب المذكر على المؤنث .

* * *

والجمع : ضمّ اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحدا .

فقولنا : ضم اسم ، تحرّز من الفعل والحرف لانّهما لايجمعان(٢)وقولنا : إلى أكثر منه تحرّز من التثنية لانّها ضم اسم(٣)إلى مثله.وقولنا:بشرط اتفاق الالفاظ تحرّز من اختلافها . وقولنا : والمعاني ، تحرز من اتفاق الألفاظ واختلاف المعاني نحو : عين وعين وعين ، إن أردت باحداها (٤) العضو المبصر وبالأخرى عين السحاب وبالأخرى عين الماء. وقولنا:او يكون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحدا ، تحرّز من اتفاق الألفاظ واختلاف المعاني واتفاق المعنى الموجب للتسمية ، فأنّ ذلك يجوز جمعه نحو:الأحامرة،في اللحم والخمر والزعفران .

فعلى هذا لاتخلو الأسماء أن تتفق في اللفظ أو تختلف ، فأن اختلفت فالعطف ولا يجوز الجمع إلاّ فيما غُلّب فيه (٥) أحد الأسماء على سائرها ، وذلك موقوف على السماع نحو : المهالبة في المهلّب وبنيه ، والحُوص في الأحوص واخوته (٦).

وان اتفقت فلا تخلو المعاني أن تتفق أو تختلف فأن اختلفت فلا يخلو المعنى الموجب للتسمية من ان يكون واحدا أولا يكون ، فأن كان واحداً فالجمع

---

(١) في حاشية ج : قال ابن الأنباري : ان الضبع تقع على الذكر والانثى فعلى هذا لاتغليب فيه ١هـ ، وانظر اللسان : ضبع .

(٢) ج : يجتمعان . (٣) ر : شيء .

(٤) ج ، ر : باحداهما وهو تحريف.

(٥) ج: عليه ، وهو تحريف .

(٦) الاحوص لقب غلب على ربيعة بن جعفر بن كلاب ، لصغر عينيه ، وابناؤه هم عوف وعمرو وشريح وربيعة ، وقول المصنف : واخوته ، الظاهر أن الأولى : وبنيه ، وانظر اصلاح المنطق ٤٠١ ، الاشتقاق ٢٩٦ . والشاهد ٥٩٠ .

نحو : الأحامرة في اللحم والخمر والزعفران ، قال الشاعر :

إنّ الأحامِرةَ الثلاثَةَ أتلَفَتْ مالي وكنتُ بِهِنَّ قِدْماً مُولَعاً

الراحَ واللحمَ السمينَ وأطّلِي بالزعفرانِ فلا أزالُ مُوَلّعاً(١)

وان اختلفت المعاني ولم يكن المعنى الموجب للتسمية واحداً فالعطف ولا يجوز الجمع نحو عين وعين وعين ، يعني بذلك عين السحاب وعين المـاء والعضو المبصر .

وان اتفقت الألفاظ والمعاني فلا تخلو الأسماء أن تكون أعلاماً باقية على علميتها أولا تكون فأن كانت أعلاماً باقية على علَميّتها فالعطف ولا يجوز الجمع ، لأنّ الاسم لايجمع إلاّ بعد تنكيره ، وإن لم تكن باقية على علَميّتها فالجمع ولا يجوز العطف إلاّ في ضرورة الشعر . قال الشاعر :

٤٨ أقمنا بها يَوماً ويَوماً وثالثاً ويَوماً له يَومُ التّرحلِ خامِس (٢)

فعطف وكان القياس أن يقال : أقمنا بها أياماً أربعة(٣) ، فجمع لولا ضرورة الوزن .

* * *

والجمع ينقسم أربعة أقسام : جمع سلامة وجمع تكسير واسم جنس واسم جمع . فجمع السلامة : ماسلم فيه بناء الواحد نحو الزيدين والهِندات .

(١) نسب البيتان للأعشى وليس في ديوانه ، وهما في ملحقات طبعة أوربا ، ونسبهما ابن السيد لأعشى بكر . وقيل : الأحمران ، الذهب والزعفران ، ويقال لهما : الأصفران ، أو اللحم والخمر ، فاذا قلت : الأحامرة ففيها الخلوق أو الزعفران . نوادر الاعرابي ٣٧٣ إصلاح المنطق ٣٩٥ ، مقاييس اللغة ١٠١/٢ ، المخصص ٢٢٤/١٣ ، المحكم ٢٤٩/٣ ، الاقتضاب ٣٦٥ ، جنى الجنتين ١٧ ، ملحق ديوان الأعشى ٢٤٧ .

(٢) لأبي نواس ، والضمير في (بها) يعود على الدار التي ذكرها في مطلع القصيدة . وأبو نواس (ت ١٩٨هـ) لايستشهد بشعره لتأخره الكامل ١٤٤/٣ ، أمالي الزجاجي ١٤٧ ، ابن الشجري ١١/١ ، الارتشاف ٣٩٠ و ، المقرب ١١٦ ، المغني ٣٩٣ ، الديوان ٣٧ .

(٣) قوله : أياما أربعة ، فيه نظر ، فقد قرر ابن هشام أن مدة اقامتهم ثمانية أيام ، اذ ان يوم الترحل خامس بالنسبة لليوم الرابع لا لليوم الأول . المغني ٣٩٣ .

وجمع التكسير : ما تغير فيه بناء الواحد نحو رقود وهنود .

واسم الجمع : هو ماليس له واحد من لفظه نحو : قوم لأنَّ واحدهُ، رَجُل ونحو إبِل ، فأنَّ واحدة ناقة أو جمل. واسم الجنس : هو الذي/ بينه وبين واحدة حذف التاء نحو : شجرة وشجر وثمرة وثمر . والذي [١٥ظ] نتكلم فيه في هذا الباب هو جمع السلامة خاصة .

وينقسم قسمين : جمع بالواو والنون وجمع بالألف والتاء .

فالاسم المجموع بالواو والنون لايخلو من أن يكون صفة أو غير صفة . فأن كان غير صفة اشترط فيه أربعة شروط : الذكورية والعَلَميّة والعقل وخلوه من تاء التأنيث نحو : زيد وعمرو ، فأن نقص منه العلمية كرجل أو العقل كضَمْران وواشِق(١) أو الذكورية كهند أو الخلو من تاء التأنيث كطلحة ، لم يجز جمعه بالواو والنون خلافاً لأهل الكوفة وبغداد(٢) في هذا الشرط الاخير (٣)، فأنهم لايشترطون الخلو من تاء التأنيث ويجمعون طلحة وحمزة بالواو والنون في الرفع وبالياء والنون في النصب والخفض فيقولون : طلحون وحمزون ، وذلك لايجوز عند البصريين ، لأنّه اذا جمع بالواو والنون لم يخلُ من أن يثبت الياء أو تحذف ، فأن أُثبتت فقيل : حمزتون وطلحتون ، جمع بين شيئين متناقضين وهما التاء التي تعطي التأنيث والواو التي تعطي التذكير ، وان حذفت لم يكن في الجمع ما يكون عوضاً منها ، فلذلك لم يجمعوه الا بالألف لتكون تاء الجمع كالعوض من تاء التأنيث.

واستدلّ الكوفيون على جواز جمع طلحة وأمثاله بالواو والنون مع حذف التاء منه من غير عوض بجمعهم له جمع التكسير وإن أدّى ذلك إلى حذف التاء من غير عوض ، نحو قوله :

---

(١) ضمران وواشق من أسماء الكلاب .

(٢) ممن ذهب إلى ذلك من البغداديين ابن كيسان . الانصاف م ٤ .

(٣) ج ، ر : الآخر ، وهو تحريف .

٤٩ وعُقبةُ الأعقابِ في الشَّهرِ الأصمّ (١)

فجمع عقبة على اعقاب ، وهذا عندنا من القلة بحيث لايقاس عليه (٢) .

وان كان صفة اشترط فيه أربعة شروط : الذكوريّة والعقل وخلوه من تاء التأنيث وأن لا (٣) يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء نحو: عالم ومهندس، تقول في جمعه : عالمون ومهندسون .

فأن نقص الخلو من تاء التأنيث نحو: رَبعْة (٤)، أو العقل نحو : شاحج ، والشحيج صوت البغل ، أو الذكوريّة نحو : حائض ، لم يجمع الواو والنون . وكذلك إن نقص عدم امتناع مؤنثّة من الجمع بالألف والتاء نحو : أحمر وسكران وصبُور وشكُور .

وذلك أنّ أفعل فعلاء وفعلان فَعلى وكلّ صفة للمذكر والمؤنث بغير تاء لا يجوز جمع المذكر منها بالواو والنون ولا المؤنث بالألف والتاء إلا شاذا أو فيما ذهب به مذهب الأسماء ولم يستعمل تابعاً لغيره وذلك موقوف على السماع . فممّا جاء من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : ليسَ في الخَضْراواتِ صدَقَةٌ (٥) . وقول الكميت :

٥٠ فما وَجَدَتْ نساءُ بني نِزارٍ حَلائلَ أسوديـنَ وأحمرينـا(٦)

---

(١) الشهر الاصم: رجب سمى بذلك لانه من الاشهر الحرم فلا يسمع فيه صوت قتال ولاقعقعة سلاح ، ولم عثر على نسبة للبيت . الانصاف ٢٨ ، الدرر اللوامع ١/١٩ .

(٢) قال الآنبارى : فهو (أى الشاهد) مع شذوذة وقلته لاتعلق له بما وقع الخلاف فيه لأن جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكسير . الانصاف ٢٨ .

(٣) ر : لم

(٤) رجل ربعة : لاطويل ولا قصير ، ومثله امرأة ربعة .

(٥) السراج المنير (شرح الجامع الصغير) ٣/٣١٤ وانظر المقتصب ٢/٢١٧ والترمذي كتاب الزكاة ١٣

(٦) الشاهد من قصيدة لحكيم بن الأعور بن عياش الكلبي من شعراء الشام يهجو مضر ويرمى امرأة الكميت بأهل الحبس لما فر منه متخفيا بثياب امرأته ، ووهم المصنف في نسبته الكميت . ونزار هو والد مضر وهو ابن معد بن عدنان . شرح السيرافي ٥/٥٤ ظ وفيه : بنات ابني نزار ، ابن يعيش ٥/٦٠ ، الخزانة ١/٨٦ ، شواهد الشافية ١٤٣ .

فجمع خضراء وأسود وأحمر جمع الأسماء لاستعمالها غير تابعة لموصوف (١).

• • •

وأما المجموع بالألف والتاء فكل اسم علم لمؤنث نحو : هند أو كلّ اسم فيه علامة تأنيث لمذكر كان أو / لمؤنث ماعدا فَعْلَى فَعْلان وفعلاء أفعَل[١٦و] خاصة وكل اسم مُصغّر لما لا يعقل نحو دُرَيهمات ودُنينيرات .

وما عدا ذلك لايجوز جمعه بالألف والتاء إلا حيث سمع نحو : حَمّامات وسُرادُقات واصْطَبلات وسِجِلاّت ، ولذلك لُحِّنَ المتنبي في قوله :

٥١ — إذا كان بعضُ الناسِ سيفاً للدولـةِ ففي الناسِ بوقاتٌ لهاوطبولُ(٢)

فجمع بوقا على بوقات وليس ذلك بابه .

• • •

والاسم المجموع بالواو والنون حكمه في الجمع كحكمه في التثنية مالم يكن منقوصاً أو معتل الآخر بالألف . فان كان منقوصاً الحقت العلامتين له من غير أنْ تردّ المحذوف منه وضممت ما قبل الواو وكسرت ما قبل الياء فتقول في : قاضٍ : قاضُونَ ، في الرفع وقاضِينَ في النصب والخفض .

فان كان في آخره الف حذفتها والحقت العلامتين ويكون ما قبل الياء والواو مفتوحاً لتدل الفتحة على الألف المحذوفة فتقول في جمع موسى : موسَوْنَ في الرفع وموسَيْنَ في النصب والخفض .قال الله تعالى:وأنتُمُ الأَعلَوْنَ(٣). وقال وإنّهم عندنا لمنَ المُصطَفَيْنَ (٤) .

---

(١) ظاهر البيت يقتضي أن أحمرين وأسودين نعت لحلائل ، وجمع فعيل على فعائل شذوذا وكلام ابن عصفور يقتضي أن تكون حلائل حالا من نساء واسودين مفعولا (ع .ت على النجدي)

(٢) من قصيدة في مدح سيف الدولة .وابن جني يصحح جمع بوقات لأنه لما لايعقل قريء : ثمرات كل شيء وقالوا : يالثارات فلان، المحتسب ١٥٣/٢ وانظر المقرب ١١٦ ،الدرر اللوامع ٦/١ ، العرف الطيب ٣٧٥ ، الديوان ٨٧/٢ .

(٣) آل عمران ١٣٩ (٤) سورة ص : ٤٧ .

وأجاز (١) أهل الكوفة مع هذا الوجه وجهاً آخر وهو ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء حملاً على غيره من جمع السلامة فتقول موسُون في الرفع وموسِين في النصب ، وذلك غير مسموع ولا جائز قياساً . لأنك إذا ضممت ما قبل الواو وكسرت ما قبل الياء لم يبق ما يدل على الألف المحذوفة .

* * *

ونون الاثنين مكسورة أبداً على أصل التقاء الساكنين ونون الجمع مفتوحة أبدا فتحت فرقاً بينها وبين نون التثنية أو طلباً للتخفيف ، فأنّ الكسرة مع الياء والواو مستثقلة وقد حكى فتح نون الاثنين مع الياء وهذا ممّا يقوّي ما ذكرنا من (٢) انّ نون الجمع فتحت طلباً للتخفيف . فمن ذلك قوله :

٥٢ ياربَّ خالٍ لكَ من عُرَيْنَهْ حجّ على قُلَيِّصٍ جُوَيْنَهْ
فَعِلْتَهُ لا تنقضي شَهرَيْنَهْ شَهرَي رَبيعٍ وجُمادَيْنَهْ(٣)

وأجاز بعضهم فتحها مع الألف ، واستدل على ذلك بقوله :

٥٣ أعرفُ منها الجيدَ والعينانا ومنخرينِ أشبَها ظبيانا(٤)

وهذا البيت لا حجة فيه لأنه لايعرف قائله .

* * *

---

(١) ج مختار

(٢) ج : في

(٣) روى قطرب هذا الرجز لأمرأة من فقعس ، وعرينة قبيلة باليمن . جوينة مصغر جونة وهي الدهماء الشديدة السواد من الخيل والابل . والبيتان الاخيران رويا مع الشاهد ٤٤ من غير ها سكت وبكسر النون على اللغة الشائعة في نون المثنى ولا يخفى ما بين البيتين الاخيرين والذين قبلهما من عدم التجانس فالأولان يفهم منهما الفخر وتتضح السخرية والهزء في البيتين الأخيرين المخصص ١١٤/١٥ ، ابن يعيش ١٤٢/٤ ، الخزانة ١٣٨/٣ ، الضرائر ١٦١ .

(٤) من رجز أنشده المفضل لرجل من بني ضبة ، وقيل مصنوع ، ظبيان : اسم رجل واراد : منخرى ظبيان فحذف المضاف . تلقيب القوافي لابن كيسان ٦٤ ، سر الصناعة ٦٤٦(خ) العيني ١٨٦/١ ، التصريح ٧٨/١ ، الخزانة ٣٣٦/٣ ، ديوان رؤبة ١٨٧ .

ويجوز استعمال التثنية بالألف في الأحوال كلها في الرفع والنصب والخفض وذلك في لغة لخثعم وهي فخذ من طيء (١). قال الشاعر :

٥٤ إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها(٢)

فغايتاها في موضع نصب وهو بالألف .

• • •

والاسم المجموع بالألف والتاء حكمه أيضاً في الجمع كحكمه في التثنية مالم يكن فيه تاءالتأنيث ولم يكن على وزن فَعْل أو فُعْلة أو فُعْل أو فَعْلة، فأن كانت فيه تاء التأنيث حذفتها والحقت الألف والتاء تقول في فاطمة : فاطمات وفي عائشة عائشات. وان كان وزن فِعْل او فِعْلَة او فُعُل او فُعْلَه فلا يخلو ان يكون صحيحاً أو معتل العين أو اللام، فإن كان/صحيحاً جاز فيه ثلاثة [١٦ظ] أوجه : بقاء العين على سكونها نحو هِنْد وهِنْدات وجُمْل اسم امرأة وجُمْلات، وفتحها طلباً للتخفيف فتقول: هِنَدات وجُمَلات، واتباعها للفاء فتقول : هِنِدات وجُمُلات .

وإن كان معتلّ العين نحو دِيمَة ودُولَة (٣) فالأسكان ليس إلاّ فتقول في جمعه دِيمات ودُولات .

وإن كان معتل اللام فحكمه حكم الصحيح مالم تكن اللام ياء فإن كانت ياء فإنّها لا يجوز فيها الاتباع نحو : مِرْيَة (٤) تقول في جمعه : مِرْيات، ومِرَيَات ، ولا يجوز مِرِيات بإتباع حركة العين للفاء .

---

(١) وقيل انها لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني سليم . النوادر ٥٨، ١٦٤ معاني القرآن ٢/٨٤ سر الصناعة ٦٤٥ ، المغنى ٣٧ .

(٢) روى في رجز نسبه الجوهرى لابي النجم وقيل لرؤبة ولبعض أهل اليمن و لرجل من بني الحارث . وأراد بالغايتين : الطرفين من شرف الأبوين النوادر ٥٨، ١٦٤، التوجيه ٢٧٧ الصحاح واللسان : على المغنى ٣٧ العيني ١/١٣٣ ، الخزانة ٣/٣٣٦ ، ديوان رؤبة ١٦٨.

(٣) الديمة ، السحابة المطرة ، والدولة : المال يتداول بين الناس .

(٤) المرية الشك ، ومرية الناقة : انزال لبنها بالمسح على ضرعها .

وإن كان على وزن فَعْلٍ جاز في عينه الفتح والإسكان نحو : دَعْدٍ ، تقول في جمعه دَعْدات ودَعَدات .

وان كان على وزن فَعْلَة فلا يخلو من أن يكون صحيح العين أو معتله (١) فإن كان صحيح العين فلا يخلو أن يكون اسماً أو صفة فإن كان اسماً ففتح العين ليس إلاّ نحو : جَفْنَةٍ وجَفَنَاتٍ ، ولا يجوز الإسكان إلاّ في ضرورة نحو قوله :

٥٥ أو تَستريحَ النفسُ من زَفْراتِهـا (٢)

وان كان صفة فالإسكان ليس إلاّ نحو : ضَخْمَةٍ وضَخْمات ، ألا لفظتان شذتا وهما : رَبْعَةٌ ولَجْبَة (٣) ، قالوا في جمعهما : رَبَعاتٌ ولَجَبات ، بفتح العين .

وإن كان معتل العين فلا يجوز فيه إلاّ إسكان العين نحو : جَوْزَةٍ وجَوْزات اوبَيْضَةٍ وبَيْضاتٍ الا في لغة بني هذيل ، فإنّهم يجرونه مجرى صحيح العين في الفتح فيقولون : جَوَزَات وبَيَضات (٤) .

* * *

واختلف الناس في نون الاثنين والجمع ، فمنهم من ذهب إلى أنّها عوض من التنوين فقط ، ومنهم من ذهب إلى أنّها عوض من الحركة مع الألف ا

---

(١) كذا في النسخ والاولى : معتلها .

(٢) لم ينسب هذا الرجز والرواية فيه : فتستريح ، وهو جواب التمنى في الأبيات السابقة عليه. الزفرة: الشدة. اللامات ١٤٦، الخصائص ٣١٦/١، التمام ١٨٠ تثقيف اللسان ٢٣٥، الانصاف ٢٢٠، المغني ١٦٧، الصحاح واللسان: زفر، لمم، شواهد الشافية الشافية ١٢٨.

(٣) ج، ر: لجبة، وهو تصحيف، واللجبة : الشاة التي أتى عليها بعد نتاجها أربعة أشهر فجف لبنها. وفيها ثلاث لغات: فتح اللام وضمها وكسرها، والجمع لجاب ولجبات، وهو شاذ لأن حقه التسكين. مجالس ثعلب ٥٣٧، الصحاح: لجب.

(٤) انظر الشاهد ٨١٠

واللام وعوض من التنوين مع الإضافة ، ومنهم من ذهب إلى أنّها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد في حال الوقف . الا ترى أنّك اذا قلت : رأيت زيداً ، ووقفت فإن صورته صورة الاثنين في حال الرفع لو لم تلحق النون . ثم حمل المنصوب في التثنية والمخفوض على المرفوع في لحاق النون. وكذلك حمل الجمع على التثنية في لحاق النون وهو مذهب الفرّاء (١) . ومنهم من ذهب إلى أنّها عوض من تنوينين في التثنية ومن تنوينات في الجمع . فإذا قلت : زيدانِ : فالنون عوض من التنوين في زيدٌ وزيدٌ ، واذا قلت : زيدون ، فالنون عوض من التنوينات في زيود (٢) ؛وهو مذهب ابن يحيي (٣) من الكوفيين .

ومنهم من ذهب إلى أن هذه النون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين اللذين (٤) كانا في المفرد ، وليست بعوض ، وهو الصحيح واليه ذهب سيبويه (٥) .

فأما من ذهب إلى أنّها / عوض من التنوين فمذهبه فاسد ، لثباتها مع(٦) [١٧و] الألف واللام . وأما من ذهب إلى أنّها عوض من الحركة فمذهبه فاسد، لسقوطها في (٧) الاضافة . وأما من ذهب إلى أنّها عوض من الحركة والتنوين

---

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله الديلمي، امام الكوفيين في النحو واللغة ولد بالكوفة وانتقل إلى بغداد وصحب الكسائي واخذ عنه، توفي عام ٢٠٧هـ. ترجمة ابن النديم ٩٨ ، ياقوت ٩/٢٠، الانباري ١٢٦.

(٢) ر: زيدين.

(٣) ر: أحمد بن يحيى. أهـ وهو أبو العباس احمد بن يحيى المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في اللغة والنحو، عاصر المبرد وكانت بينهما منافسة. توفي ببغداد عام ٢٩١هـ، ترجمة الخطيب البغدادي ٢٠٤/٥، ياقوت ١٠٢/٥، القفطي ١٣٨/١، ابن خلكان ٨٤/١.

(٤) ر: الذي .

(٥) في الكتاب: وتكون الزيادة الثانية (أي في المثنى) نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين ٤/١.

(٦) ر: عن، وهو تحريف.

(٧) ر: من، وهي ليست في ج.

فمذهبه فاسد ، لأن ذلك يؤدي إلى التناقض ، لأنه يلزم اثباتها في الاضافة من حيث هي عوض من الحركة وحذفها من حيث هي عوض من التنوين، وكذلك يلزم مع الألف واللام .

وأما من ذهب إلى أنّها عوض من الحركة مع الألف واللام وعوض من التنوين مع الاضافة فمذهبه فاسد ، لأن الاسم لاينون (١) في حال إضافته ولا حال تعريفه ، وأما من ذهب إلى أنّها عوض من تنوينين فصاعداً ، فمذهبه فاسد ، لأنه لايجوز أن يعوض حرف من حرفين فأكثر ، وأيضاً فإنّه لا نظير له في كلامهم .

وأما من ذهب إلى أنّها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد ، فيدل على فساد مذهبه لحاقها في الجمع مع أن الجمع ليس من باب التثنية فيحمل عليه. وأيضاً فإن حال الوقف عارض لا ينبغي(٢) أن يلتفت اليه ، وأيضاً فإنّه لاوجه له على هذا المذهب لحذفها (٣) للاضافة .

فاذا بطلت هذه المذاهب لم يبق الا أن تكون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة تارة وحكم التنوين أخرى ، فأثبتت مع الألف واللام كالحركة.ولم تحذف لبعدها من موجب الحذف وهو الألف واللام ، وحذفت مع الإضافة لمجاورتها لموجب الحذف وهو الاسم المضاف اليه ، لحلوله محل التنوين .

* * *

فإن سأل سائل : هل العقود نحو عشرين وثلاثين من قبيل جموع السلامة أو من قبيل أسماء الجموع نحو قوم وإبل ، أو من قبيل جموع التكسير نحو رجال ؟ فالجواب : إنّها من أسماء الجموع . فإن قيل : وما المانع أن تكون جموع سلامة وهي على صورتها ، أعني كونها في آخرها واو ونون في الرفع وياء ونون في النصب والخفض ؟ فالجواب : إن الذي منع من ذلك

---

(١) ج، ر: يبنى، وهو تحريف. (٢) ر: فلا.
(٣) ر:بحذفها، وهو تحريف.

شيئان : أحدهما أنها لم تستوف شروط جمع السلامة ، ألا ترى أنّها قد تقع على غير العاقل وعلى المؤنث وأن الزيادتين لم تلحقا (١) اسما علما ولا صفة؟
والآخر : ان ثلاثين لو قدرناه جمع سلامة لم يخل أن يكون واحدة ثلاثا أو ثلاثة وكلاهما لاينبغي أن يجمع بالواو والنون ، لأن العدد كله مؤنث كانت فيه علامة أو لم تكن ، والمؤنث لايجمع بالواو والنون . وأيضا فأنّه لو كان جمع ثلاث لكان أقل ماينطلق عليه تسعون أو تسعة لأن أقل ما ينطلق عليه الجمع ثلاث فلو كان ثلاثون جمع ثلاث لأعطي ثلاثاً ثلاثَ مرات فأن عنى بالثلاث آحادا كانت تسعة وإن عنى بالثلاث عشرات كانت تسعين .
فقد بانَ أن هذه العقود ليست جموع سلامة ، ولو كان عشرون جمعا لعشرة كان مفتوح العين لأن جمع السلامة لايتغيّر فيه الواحد .
فأن قيل : / وما المانع أن تكون جموع تكسير ؟ فالجواب : إن جمع التكسير [١٧ظ] هو الذي له واحد من لفظه بني الجمع عليه ، وقد تبيّن أن هذه العقود ليس لها واحد من لفظها لإمتناع أن يكون ثلاثون جمع ثلاث ، وكذلك سائر هذه العقود على حد ثلاثين في ذلك ، في أنه لايتصور من طريق المعنى أن تكون الواو والنون زائدتين فيهما على أسماء العقود ، فثبت أنها من قبيل اسماء للجموع . فالواحد من عشرين رجلا أو امرأة على حسب مايراد به من المعدودات كما ان الواحد من قومٍ رجلٌ ومن ابلٍ جَمَلٌ .
فأن قيل : ماوجه كونه بالواو والنون في الرفع والياء والنون في النصب والخفض مع أنه ليس من جموع السلامة ؟ فالجواب : انّه جاء على حدّ ماعليه سنون وأرضون ، الا ترى ان سنين ليس بجمع سلامة ، لتَغيُّر لفظ سنة ، ولا جمع تكسير لكونه غير مفرد في نظائره نحو هَنَةٍ (٢) وشَفَةٍ

(١) ج ر : تلحقها، وهو تحريف.
(٢) ر : هند، وهو تحريف، والهنة من هنو وهي تأتي بمعنى المرأة وخصلة الشر والجمع هنات وهنوات. الصحاح : هنو.

ألا ترى أنهما لايجمعان بالواو والنون . فهو وان كان له واحد من لفظه اسم(١) جمع كركب في مذهبنا ، ألاترى أنه اسم جمع وان كان واحده راكبا لكونه لم يَطَّرد ، أعني فاعِل على فَعْلٍ .

فاذا (٢) ثبت أن اسماء الجموع قد تجيء بالواو والنون في الرفع ، والياء والنون في النصب والخفض فينبغي أن تحمل هذه العقود على ذلك .

فان قيل : فأنّما يكون ذلك في المنقوص نحو سَنَةٍ وعِضَةٍ وثُبَةٍ ، فالجواب : إنّه قد يكون في المؤنث الذي لم يؤنث بعلامة (٣) عوضا من العلامة التي ينبغي أن تكون له في الأصل ،اذ الأصل في التأنيث أن يكون بعلامةألاترى أنّهم قد فعلوا ذلك في أرضٍ فقالوا : أرَضُونَ ، ليكون ذلك عوضا من التاء التي ينبغي أن تكون فيه في الأصل فكذلك هذه العقود جاءت بالواو والنون والياء والنون ليكون ذلك عوضاً من التاء المحذوفة من ثلاث وأربع وسائر أخواتها ، لأن اسماء العدد كلها مؤنثة فكان ينبغي أن تلحقها التاء على كل حال . فهي في جمعها بالواو والنون بمنزلة أرَضِينَ .

---

(١) ر: فهو، وهو تحريف. (٢) ر: واذا.

(٣) ر: انما. (٤)ج ، ر: لعلاثة، وهو تحريف.

باب الفاعل والمفعول به

الفاعل : هو كل اسم أو ماهو في تقديره أسنـد اليه فعل او ماجرى مجراه وقُدِمَ عليه على طريقة فَعَل أو فاعِلٍ .

فأما الاسم فقد تقدم حدُّه،واما ماهو في تقديره فهو أنّ وأنْ وما وكى المصدرّيات وسمّيت مصدريات لأنّها مع مابعدها في تأويل المصدر الا أنّ كي كى لاتكون فاعلة .

فالفاعل اذن لايكونِ الا أسماً وأنّ وأنْ وما مع مابعدهن ، خلافا لمن أجاز أن يكون الفاعل فعلا ، وأحتج بقوله تعالى : ثُمّ بدا لهم من بعدِ مارأوا الآيات لَيَسْجُنُنّهُ حتى حينٍ (١) وهذا لاحجة فيه لأنه يحتملَ (أن يكون)(٢) فاعل بدا ضمير المصدر الدالّ عليه وهو البَداءُ كأنه قال : ثم بدا لهم هو أى البَداءُ ونظير ذلك قول الشاعر :

٥٦ إذا اكتحَلَتْ عيني بعينِـــكِ مَسّهـــا
بخَيرٍ وجلّى غَمْـــرةً مِن فؤاديا (٣)

يريد : مسّها هو ، أى الاكتحال ، وتكون اللام من قوله : لَيَسجُنُنهُ إما جوابا لقسم محذوف تقديره:واللهِ / لَيَسجُنُنّهُ،واما جوابا لبدا[١٨و] لهم ، لأنّ بدا من افعال القلوب ، وأفعال القلوب قد تجرى مجرى القسم فتحتاج إلى جواب ، بدليل قول الشاعر .

---

(١) يوسف: ٣٥، وهذا راى الكوفيين، واشترط الفراء لصحته أن يكون المسند قلبياً. المغني ٤٤٨.

(٢) سقط مابين القوسين من ج.

(٣) لجرير من قصيدة في هجاء الفرزدق يبدأها بالنسيب، والرواية عن مكان ٠ن. النقائض ١٧٤، الديوان ٦٠٣. والذي يلاحظ أن التنظير بين البيت والآية غير دقيق، لأن الفاعل في الآية هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل بدأ، وفي البيت ضمير المصدر المفهوم من الفعل المتقدم اكتحلت ، وهو مستوف لفاعله (عيني) (ع.ن)

٥٧ ولقد علِمتُ لتأتينَّ مَنيتي   إن المَنيةَ لاتَطيشُ سهامُها (١)

فجعل لتأتينَّ جواباً لعلمتُ.

والفعل أيضاً قد تقدم حدُّه، وأما ماجرى مجراه فهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة بأسم الفاعل وغير المشبهة والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل والمصدر المقدَّر بأَنْ والفعل والاسم الموضوع موضع الفعل مصدراً كان أو غير مصدر نحو : ضَرباً زيداً، أي: اضرِبْ زيداً ، وقائماً وقد قَعدَ الناسُ، أي: أتقومُ وقد قَعدَ الناسُ؟ وأسماء الافعال نحو : نَزالِ أُكرِمْكَ، أي إنْ تَنزِلْ أُكرِمْكَ، والظروف والمجرورات إذا قويت فيها جَنَبَةُ الفعلية وذلك أن تقع أحوالاً نحو: جاء زيدٌ وعليه ثوبُهُ، أي كائناً عليه ثوبه، أو صفات نحو: مررتُ برجلٍ عليه ثوبُهُ، أي كائنٌ عليه ثوبُه، أو أخباراً نحو: زيدٌ عليه ثوبُهُ وأمامَكَ أبوهُ أي كائنٌ عليه ثوبُهُ وكائنٌ أمامَكَ أبوهُ، أو موضع ماهو خبر في الأصل وذلك في المفعول الثاني في باب ظننت والثالث في باب أعلمت نحو : ظننت زيد عليه ثوبه وأمامك أبوهُ أي كائناً عليه ثوبه وكائناً أمامَك أبوه، وكذلك : أعلمتُ زيداً عمراً عليه ثوبُهُ ، أي ثابتاً عليه ثوبُه، أو موضع الفعل في باب الاغراء نحو: عَليكَ زيداً، أي إلزَمْ زيداً.

وأما أبو الحسن الأخفش(٢) فيجري الظروف والمجرورات مجرى الفعل في

(١) هذا الشاهد ملفق من بيتين أولهما للبيد وهو يصف فيه بقرة وحشية أصابت الذئاب ولدها والبيت.

صادفن منها غِرة فأصبنه   إن المنايا لا تطيش سهامها

والثاني لم يذكر قائله وهو:

ولقد علمت لتأتين منيتي   لا بعدها خوف علي ولا عدم

الكتاب ٤٥٦/١، شرح السبع ٥٥٧، ابن الناظم ٧٦، المغنى ٤٤٨، ٤٥٥، العيني ٤٠٥/٢، شواهد المغنى ٢٨٠، الخزانة ١٣/٤.

(٢) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، المعروف بالأخفش الأوسط، أخذ عن الخليل بن أحمد وسيبويه وكان أسن منه، كان اماماً في النحو واللغة والعروض والقراءات توفي عام ٢٢١هـ أو ٢١٥هـ أو ٢١٠هـ. ترجمة السيرافي ٣٩، ابن النديم ٧٧، ياقوت ٢٢٤/١١، ٣٦/٢.

رفع الفاعل على الاطلاق، قويت فيها جَنَبة الفعلية أو لم تقو نحو قولك: في الدارِ زيدٌ وعندكَ عمروٌ، فيجيز في زيد وعمرو أن يكون زيد فاعلا بالظرف والمجرور تارة وأن يكون مبتدأ أخرى(١) .

ولا يجوز عندنا أن يكون فاعلا وانما هو مرفوع بالابتداء خاصة ، بدليل تأثير ان واخواتها فيه في مثل : انّ في الدارِ زيداً وانّ عندكَ عمراً ، لأنها لاتعمل الا في المبتدأ خاصة . فإن قيل : فما الذي يمنع من جعل الاسم بعد الظروف والمجرورات مبتدأ تارة وفاعلا أخرى ؟

فالجواب : إنّ الرفع بالابتداء قد ثبت بما ذكرناه وأما الفاعلية فتحتاج إلى دليل على اثباتها .

فإن قيل : واذا ثبت أنهما يرفعان الفاعل في المواضع المذكورة فما الذي يمنع من حمل غيرها عليها في مثل : في الدارِ زيدٌ وعندكَ عمروٌ ؟ فالجواب : انّ الظروف والمجرورات لاتقوى فيها جَنَبَةُ الفعلية هنا على ما قويت فيها هنالك .

وقولنا : وقُدّم عليه، تحرّز ممّا أُخرّ عنه ما أُسند اليه ، خلافاً لأهل الكوفة فإنهم يجيزون تقدم الفاعل على الفعل في سعة الكلام نحو: زيدٌ قامَ، تقديره قامَ زيدٌ (٢) ويستدلون على ذلك بقول الزّبّاء :

٥٨ ما للجمالِ مَشيُها وئيدا أجَنْدَلاً يَحمِلنَ أم حديدا (٣)

قالوا : معناه وئيداً مشيُها . ويقول امرىء القيس :

---

(١) في الانصاف أن ذلك مذهب الأخفش والكوفيين والمبرد. مسألة ٦.

(٢) ووافقهم الأخفش ورده المبرد في المقتضب ١٢٨/٤،وانظر اسرار العربية ٧٩- ٨٤، المغني ٦٤٣.

(٣) الوئيد البطيء المتمهل الجندل: الحجر، ورواية الفراء بجر (مشيها) على أنه بدل من الجمال. معاني القرآن ٧٣/٢، ٤٢٤، الكامل ٨٥/٢، أمالي الزجاجي ١٦٦، مجمع الميداني ٢٣٦/١، المغني ٦٤٤، العيني ٤٤٨/٢، الخزانة ٢٧٢/٣.

٥٩ فَظَلَّ لنا يومٌ لـذيذٌ بنعمـةٍ فَقِلْ في مَقيلٍ نَحسُهُ مُتَغيِّبِ(١)

قالوا : معناه مُتَغيِّبٍ نحسُه . ويقول النابغة :

٦٠ ولابدَّ من عوجاءَ تَهوى براكبٍ إلى ابنِ الجلاحِ.سيرُها الليلَ قاصدِ (٢)[١٨ظ]

قالوا معناه قاصدٍ سَيرُها ، إذْ لو لم يكن كذلك لقال : قاصدُهُ .

أمّا قول الزباء : مشيُهما وئيدا ، فمشيها بدل من الضمير الذى في الجمال لأنه موضع خبر المبتدأ الذى هو ما .

وأما قول امرىء القيس : فقِلْ في مَقيلٍ نَحسُهُ مُتغيِّبِ . فنحسه مرفوع بمقيل ومقيل مصدر وضع موضع اسم الفاعل ، كأنه قال : قائل نَحسَهُ ويكون معناه ومعنى متغيب واحد . وأما (قول النابغة) (٣) سيرُها الليل قاصدِ ، فقاصد(٤) ، صفة عوجاء وحذفت منه التاء كما قالوا : ناقة ضامر وأيضاً فأنّه لو لم يكن له تأويل لكان مما يجوز في ضرورة الشعر والدليل على ذلك قول الشاعر :

صددتَ فأطولتَ الصدودَ وقلّما وصالٌ على طولِ الصُدودِ يدوم (٥)

أراد وقلّ ما يدومُ وصالٌ ، فقدَّم الفاعل على الفعل ، لِأَنّ قلّما من الحروف التي لا تليها إلاّ الأفعال ظاهرة .

(١) المقيل: اسم مكان من القيلولة وهي الظهيرة. قل: فعل أمر من قال يقيل. مجالس العلماء ٣١٩، الديوان ٤٠ (طالسندوبي).

(٢) ابن الجلاح هو النعمان بن جبلة بن وائل الكلابي وكان قد أغاث ابنة الشاعر بعد أن أسرها مع قوم كانت فيهم. العوجاء: الناقة التي اعوجت من الهزال. تهوى به: تسرع. العقد الثمين ٩، الديوان ١٧٠.

(٣) مابين القوسين ليس في ر

(٤) ج، ر: قاصدى، والياء زيادة من الناسخ.

(٥) للمرار بن سعيد الفقعسي يخاطب نفسه، ونسب لغيره. وجاء تصحيح الفعل: اطولت شاذا قياساً. وقيل: وصال فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور لأن البصريين لايجيزون تقديم الفاعل في شعر ولانثر. الكتاب ١/١٢، ٤٥٩، المقتضب ١/٨٤، الخصائص ١/١٤٣، ٢٥٧، المغني ٣٣٩، ٦٤٤، ٦٥٢، الخزانة ٤/٢٨٧.

وثمرة الخلاف أنّهم يجيزون في فصيح الكلام : الزيدونَ قامَ ، على تقدير قامَ الزيدون ، ونحن لانجيز ذلك الا في ضرورة الشعر .

وقولنا: على طريقة فَعَلَ نعني(١) اسناد الفعل إلى الفاعل في المعنى أو ماهو كالفاعل ، نحو قامَ زيدٌ ، وتحرزّتُ بطريقة فَعَلَ ، من طريقة فُعِلَ ، وهي اسناد الفعل إلى المفعول الذى لم يُسمَّ فاعله في المعنى ، نحو ضُرِبَ زَيدٌ .

وقولنا : على طريقة فاعِلٍ ، نعني به اسناد الاسم الذى جرى مجرى الفعل إلى الفاعل في المعنى ، نحو : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوهُ وحسنٍ وجهُهُ ، وتحرّزت بها من طريقة « مفعول » وهي اسناد الاسم الذى جرى مجرى الفعل إلى المفعول في المعنى نحو مررتُ برَجلٍ مضروبٍ أبوهُ ، لأنَّ «أبوهُ» مفعول مالم يُسمَّ فاعله .

واما المفعول به فهو كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام يكون محلا للفعل خاصة نحو: ضربَ زيدٌ عمراً لان الفضلة مما(٢) يستغنى عنها والعمدة مما لايستغنى عنها ، الا ترى انك تقول ضرب زيد ولا تذكر عمراً فيتم (٣) الكلام دونه ولا تقول: ضَرَبَ عمراً ، دون زيد ، لأنَّ الفاعل لايتم الكلام دونه . فقولنا : كلّ فَضلةٍ انتصبت بعد تمام الكلام ، يدخل تحته جميع الفضلات .

وقولنا : يكون محلاً ، يخصّ المفعول به والمفعول فيه دون غيرهما من الفضلات لأنّهما محلان وما سواهما ليس بمحلّ .

وقولنا : الفعل خاصة ، يخصّ المفعول به دون ظرفي (٤) الزمان والمكان لأنهما محلان للفعل والفاعل والمفعول ، وذلك نحو : ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً أمامَكَ يومَ الجُمعةِ ، فهما محلان للضرب من حيث وقع فيهما ، ومحلاّن للضارب

---

(١) ر: نعنى به.

(٢) سقطت مما من ر.

(٣) ج : فتم

(٤) ر : ظرف.

والمضروب من حيث كانا فيهما ، والمفعول انّما هو محل من حيث وقع الضرب به لافيه ..

* * *

وانما رفع الفاعل ونصب المفعول تفرقةً بينهما .

فأن قيل : فهلاّ كان الأمر بالعكس ؟ فالجواب : إنَّ الفعل لمّا كان يطلب جملة من المفعولين أقلّها خمسة وهي المفعول المطلق والمفعول معه وظرف الزمانِ وظرف المكان والمفعول من أجله نحو قولك : قامَ زيدٌ وعمراً قياماً يومَ الجمعةِ أمامَكَ خوفاً مِن كذا ، واكثرها ثمانية ، وذلك اذا كان الفعل من باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين(١)، تقول أعلمتُ وعمراً بكراً زيداً (٢) منطلقاً إعلاماً يومَ الجُمعةِ أمامكَ خوفاً مِنهُ، ولا يطلب من الفاعلين الا واحداً نُصِبَتْ طلباً للتخفيف ، ولم يرفع ولم يخفض ائلا يتوالى به الثقل .

فلما استحق المفعول النصب لم يبق للفاعل / الا الرفع أو الخفض،فكان[و١٩] الرفع به اولى (٣) من الخفض حيث كان الرفع أولاً والخفض نائباً عنهُ لأنَّ الضمة من الواو بدليل أن الحركة بعض الحرف ، ألا ترى أنك اذا اشبعتها صارت حرفاً والواو من حروف مقدم الفم لأنها من الشفتين والكسرة من الياء والياء من وسط اللسان ، والفاعل أولى من حيث مرتبته أن يقدم على المفعول فأعطى الأول للاول مناسبة.

فأنْ قيل : فما الدليل على تقدّم مرتبة الفاعل ؟ فالجواب : انَّ الدليل على ذلك كون الفعل بمنزلة شيء واحد في بعض المواضع وليس هو كذلك مع المفعول .

---

(١) ر : مفاعيل

(٢) ـ : زيداً بكراً.

(٣) ر : أولى به.

فمن ذلك الخمسة الأمثلة من الفعل مثل : يَفعلانِ ويَفعلونَ وتَفعلانِ وتَفعلُونَ وتفعلينَ ، ألا ترى أنّ إعراب الفعل قد جاء فيها بعد الفاعل ، لكونه قد تَنزّل (١) مع الفعل كالشيء الواحد وذلك نحو : الزيدانِ يقومانِ والزيدُونَ يقومونَ ؟

وكذلك تسكينهم آخر الفعل في مثل ضَرَبْتُ ، دليل على تنزيلها منزلة كلمة واحدة ، ألا ترى أنّهم انما فعلوا ذلك كراهة توالى أربعةَ أحرف متوالية التحريك ، وذلك لايُكره إلاّ في كلمة واحدة . فلولا أنّهما قد جعلا بمنزلة شيء واحد لما استكرهوا توالى الحركات فيسكنون .

* * *

وقد يجوز تقديم المفعول على الفاعل وذلك بشرط أن يكون في الكلام إعرابٌ مُبيّن نحو ضَرَبَ زيداً عمرٌ ، أو معنى مُبين نحو : أكلَ كُمثرى موسى ، او تابع مبيّن نحو ضَرَبَ موسى الكريمَ عيسى العاقلُ أو لفظٌ مبيّن نحو : ضَرَبَتْ موسى سلمى ، لأنّ التاء علامة لتأنيث الفاعل . فأن لم يكن في الكلام شيء من ذلك فالفاعل هو المقدّم والمفعول هو المؤخّر . والمفعول بعد ذلك قسم بالنظر إلى تقديمه على الفاعل وتأخيره عنه ثلاثة أقسام: قسم يلزم فيه تقديم المفعول على الفاعل ، وذلك اذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهر نحو ضَرَبني زيدٌ . أو يكون المفعول مضافاً اليه المصدر المقدّر بأن والفعل او اسم الفاعل نحو يُعجبُني ضربُ زيدٍ عمروٌ (وهذا ضارب زيدٍ أبوهُ ،أي ضاربٌ زيداً أبوه . أو يكون الفاعل مقروناً بألاّ نحو ماضَرَب زيداً الاّ عمرو . أو في معنى المقرون بألاّ نحو : إنّما ضَرَبَ زيداً عمروٌ ، يريد ماضَرَب زيداً إلاّ عمرٌ) (٢) أو متّصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول نحو : ضَرَبَ زيداً غلامُهُ أو (٣) في ضرورة شعر نحو قوله .

---

(١) ج : ينزل.
(٢) سقط مابين القوسين من ر.
(٣) ر : الا، وهو تحريف.

٦٢ وكانت لهم ربعيّةٌ يحذَرُونَها   إذا خضْخضَتْ ماء السماء القبائلُ(١)

وقسم يلزم فيه تأخير المفعول عن الفاعل وذلك اذا كان الفاعل ضميراً متصلا نحو : ضَرَبتُ زيداً . أو مضافا اليه المصدر المقدّر بأن والفعل نحو : يعجبني ضربُ زيدٍ عَمْراً . أو مقروناً بإلاّ نحو : ماضربَ زيدٌ إلاّ عُمراً . أو في معنى المقرون بإلاّ نحو إنّما ضَرَبَ زيدٌ عَمراً أي ماضرب زيدٌ الا عمراً . أو لا يكون في الكلام مايُبيّن الفاعل من المفعول . أو في ضرورة شعر .

وقسم انت فيه بالخيار وهو ماعدا ذلك / [١٩ظ]

* * *

وينقسم أيضا المفعول بالنظر إلى تقديمه على العامل وتأخيره عنه ثلاثة أقسام

قسم يلزم فيه تقديمه على العامل وذلك اذا كان المفعول ضميراً منفصلا نحو : إيّاكَ نَعبدُ (٢) . أو اسم شرط نحو : من تضربْ أضربْه . أواسم استفهام نحو أي رجل تضرب ؟ أو كم الخبرية نحو : كم غلام ملكت ! أي كثيراً من الغلمان ملكت . أو في ضرورة شعر .

وقسم يلزم فيه تأخير المفعول عن العامل وذلك اذا كان المفعول ضميراً متصلا نحو : ضربني زيد . أو كان العامل غير متصّرف ، وغير المتصرف من العوامل الفعلية الواصلة إلى منصوب ، هو : ليس وعسى وفعل التعجب ، فإنّه لاينصب فعل من الأفعال غير المتصرفة مفعولا الا هذه الأفعال . وتصرف الفعل أن يكون منه ماض ومستقبل وحال . وغير المتصرف من العوامل الاسمية ماعدا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل والمصدر الموضوع وضع الفعل نحو : ضربا زيدا . وتصرف العوامل الاسمية هو أن يقوى فيها شبه الفعل .

---

(١) للنابغة الذبياني من قصيدة في الرثاء. الربعية: غزوة في الربيع. وقوله: خضخضت ماء السماء، أي ان الخيل اذا وجدت ماء ناقعاً في الأرض شربته فقطعت به الأرض ويكون صلة لها في الغزو. مجالس ثعلب ٩٥، أبيات المعاني ٨٩٤. المحكم ٢/١٠٠، اللسان: خضض، الديوان ١١٧.

(٢) سورة الفاتحة ٥.

ويلزم أيضاً تأخيره اذا دخل على العامل حرف من حروف الصدر (١) وهي : ماالنافية نحو : ماضَربَ زيدٌ عمراً ، وأدوات الاستفهام وأدوات الشرط ولام التأكيد نحو : لأضرِبَنّ زيداً ، لا تقول : زيداً لأضرِبَنّ ، وأدوات التحضيض وهي : هلاّ ولولا ولوما وألا ، اذا كانت بمعنى هلاّ . أو يقع العامل صفة لموصوف أو صلة الموصول ، فإنّه لا يجوز تقديم المفعول إذ ذاك على الموصول ولا على الموصوف نحو : يُعجبني الذي ضربَ زيداً ، ويُعجبني رجلٌ ضربَ زيداً ، أي ضاربٌ زيداً ، لا يجوز أن تقول يعجبني زيداً الذي ضَربَ ولا : يعجبني زيداً رجلٌ ضاربٌ .

وما عدا ذلك أنت فيه بالخيار ، إن شئت قدّمت المفعول على العامل وان شئت أخّرته عنه .

* * *

واختلف الناس في الرافع للفاعل فمنهم من زعم أنه ارتفع لشبهه بالمبتدأ وذلك أنّه (٢) مخبر (٣) عنه بفعله ، كما أن المبتدأ مخبر عنه بالخبر (٤) . وذلك فاسد لأنّ الشبه معنى (٥) والمعاني لم يستقر لها العمل في الأسماء .

ومنهم من ذهب إلى أنّه ارتفع لكونه فاعلا في المعنى نحو : قامَ زيدٌ . وهذا فاسد بدليل قولهم : ماتَ زيدٌ وما قامَ زيدٌ (٦) .

ومنهم من قال : ارتفع باسناد الفعل إليه مقدّما عليه . وذلك فاسد ، لأنّ الاسناد هو الاضافة في المعنى ، والفعل مسند إلى الفاعل والمفعول ، فلو كان الاسناد يوجب الرفع لوجب رفع المفعول أيضا (٧) .

(١) ر : المصدر ، وهو تحريف.

(٢) سقطت أنه من ر.

(٣) ر : يخبر.

(٤) انظر المقتضب ١/٨.

(٥) سقطت معنى من ج .

(٦) انظر المقتضب ١/٨ .

(٧) هذه الآراء التي نقلها المصنف متفرقة نراها مجموعة في كلام سيبويه والمبرد حول الفاعل وهي في حقيقتها ترجع إلى راى واحد. الكتاب ١/٧، المقتضب ١/٨.

ومنهم من (١) قال ارتفع لكون الفعل المسند إليه مفرغاً له أي مفتقراً ، وذلك أنّ الفعل أبداً طالب للفاعل لايستقل منه مع المفعول كلام حتى يذكر الفاعل واذا أخذ الفاعل استقلّ به ولم يفتقر إلى المفعول ، فمن أخذ الأسناد بهذا المعنى كان مذهبه صحيحاً ، إلاّ أنّه يخرج الأسناد عن معناه اللغوي الذي هو الأضافة .

• • •

وكذلك اختلفوا في الناصب للمفعول فمنهم من ذهب / إلى أنّه انتصب [٢٠ و] بالفاعل بدليل أنه اذا لم يذكر الفاعل ارتفع نحو : ضرِبَ زيد (٢) . وذلك فاسد فأنه لو كان منصوباً به لم يجز تقديمه عليه لأن الأسماء الجوامد اذا انتصبت لم يجز تقديم منصوبها عليها ، نحو : عندي عشرون رجلا ، لايجوز أن تقول : عندي رجلا عشرون ، فكان ينبغي اذن أن لايجوز : ضرب عمراً زيدٌ ، ووجود ذلك في كلامهم دليل على فساد هذا المذهب .

ومنهم من ذهب(٣)إلى أنه انتصب بالفعل والفاعل(٤)، وذلك فاسد ، بدليل أنه لو كان كذلك لوجب أن يكون حكمه حكماً واحدا في جميع المواضع ، وهو أن يتقدم على العامل أو يتأخر عنه . وأيضاً فانه يؤدي إلى اعمال عاملين فيمعمول واحد .

ومنهم من ذهب إلى أنّ العامل فيهالفعل أو ما جرى مجراه(٥) . وهو الصحيح. بدليل أنه(٦)يكون على حسب عامله ، فأن كان العامل فعلامتصرفاً تصرف فيه

(١) سقطت من ج (من).

(٢) ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين. ونقل ابن الانباري أن هشاماً الضرير صاحب الكسائي نص على أن زيداً في قولك: ظننت زيداً قائماً، منصوب بالتاء وقائماً منصوب بالظن. الانصاف ٥٣.

(٣) ج ،ر: رحمه، وهو تحريف.

(٤) ذهب إلى ذلك جمهور الكوفيين واحتجوا له. الانصاف م١١.

(٥) ذهب إلى ذلك البصريون واحتجوا له. الانصاف م١١.

(٦) ر: على أنه، وهي زائدة.

بالتقديم والتأخير نحو : زيداً ضربَ عمروٌ . وان كان غير متصرف لم يتصرف فيه نحو : ما أحسنَ زيداً ، لايجوز أن يقال : زيداً ما أحسنَ .

* * *

واعلم أن الفعل اذا تأخر عن الاسم كان على حسبه من افراد وتثنية وجمع وتأنيث ، وسبب ذلك أن الفاعل اذا تقدم على الفعل عاد مبتدأ والفعل لابد له من فاعل فتضمر له في الفعل فاعله فيظهر في التثنية والجمع . واذا تقدم على الاسم كان موحدا ابدا لان الاسم حينئذ فاعل فلا يكون في الفعل ضمير .

وبعض العرب يُلحقُ الفعل علامة تدل على تثنية الفاعل وجمعه ، وهي لغة ضعيفة (١) . فمن ذلك قول الشاعر :

٦٣ يلومُونَني في اشتراءِ النخيلِ أهلي فكلهُمُ يعذِلُ (٢)

ولو جاء على الفصيح لقال : يلومُني . وكذلك قولهِ :

٦٤ الفيتَا عيناكَ عندَ القَفَا أولى فأولى لكَ ذا واقيه(٣)

ولو جاءَ على الفصيح لقال : الفيَتْ .

وللنحويين في ذلك ثلاثة مذاهب . منهم من يجعل اللاحق علامة لتثنية الفاعل وجمعه كما تقدم . ومنهم من يجعله ضميراً فاعلا وما بعده مبتدأ والجملة المتقدمة في موضع الخبر . ومنهم من جعل مابعده بدلا منه (٤) .

---

(١) قيل: هي لغة طيىء أو أزد شنوءة او بلحارث. ابن الشجري ١٣٢/١. المغنى ٤٠٥.

(٢) من أبيات لأحيحة بن الجلاح. ورواية المرزوقي: لقد لامني، ولا شاهد فيها. معاني القرآن ٣١٦/١، الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٣٣٥/٢، ابن الشجري ١٣٣/١، ابن يعيش ٧/٧، التوجيه ١٤٨.

(٣) لعمرو بن ملقط (جاهلي). أولى: كلمة تهديد ووعيد، ذا واقية: ذا وقاه وهو منصوب على الحال. وفي ج: عند اللقا والمعنى لايستقيم بها. النوادر ٦٢، ابن الشجري ١٣٢/١، أبيات المعاني ٨٩٩، ابن يعيش ٧/٧، المغنى ٤١٠ ، العينى ٤٥٨/٢، الخزانة ٦٦٣/٣.

(٤) الأول مذهب سيبويه والثالث مذهب الفراء، الكتاب ٥/١ ، ٢٣٦ ، معاني القرآن ٣١٦/١ ابن الشجري ١٣٤/١.

والصحيح أنّ اللاحق علامة، اذ لو كان ضميراً لم يكن لثباته وجه ولتكلم به جميع العرب .التأنيث ؟ فالجواب : إنّ التأنيث لما كان لازما الفاعل لزمت علامته ، علامة فأن قيل : فلم قلّ المجيء بعلامة التثنية والجمع ، وهلا كان ذلك بمنزلة والتثنية والجمع لما كانا غير لازمين للفاعل .اذ قد يفرد ،لم تلزم علامتهما .

نــوع منــه آخــر

يعني (١) نوعاً من باب الفاعل والمفعول به ، وذلك أنّ الفاعل والمفعول به في الباب المتقدم في الأسماء التامة ، وفي هذا الباب اما أن يكونا ناقصين نحو قولك : أعجَبَ من في الدار ماني القصْرِ ، واما أن يكون أحدهما ناقصاً والآخر تاماً . وفي الباب المتقدم يظهر الأعراب فيهما، وفي هذا الباب ليس كذلك/ . وفي الباب المتقدم يجوز أن يكون الفاعل منهما مفعولا والمفعول/فاعلا وليس [ظ٢٠] كذلك في هذا الباب ، لأنّ فيه مسائل لايكون الفاعل فيها مفعولا ولا المفعول فاعلا ، وفيه مسائل يجوز فيها الأمران على مانُبيِّن بعد ان شاء الله تعالى .

فينبغي إذن أن نحصر الموصولات ونبيِّن معانيها ، فإنّ مَدار مسائل الباب على ذلك ، فأقول :

الموصولات تنقسم قسمين : حرف واسم ، فالحرف « أنْ وما وأنّ وكي » المصدريات ، والاسمُ : مَنْ وما والذي والتي وأيّ بمعناهما والألف واللام بمعناهما أيضاً ، أعني : الذي والتي ، وذو وذات في لغة طيّء ، واللائي بمعنى الذين، وذا إذا كانت مع ما أو من الاستفهاميتين وأريد بها معنى الذي والتي .

وأجاز الكوفيون في أسماءِ الأشارة كلّها أن تستعمل موصولات (٢) ،

(١) فاعل (يعني) ضمير يعود على الزجاجي.

(٢) تفصيل المسألة في معاني للقرآن للفراء ١٧٧/٢ ، ابن الشجري ١٧١/٢ ، الانصاف مسألة ١٠٣.

واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى: وما تِلْكَ بِيَمِينِكَ يا موسى (١). فقالوا: بيمينك، من صلة تلك كأنه قال: وما التي بيمينك؟ واستدلّوا أيضاً بقول الشاعر:

٦٥ عَدَسْ مالِعبّادٍ عليكِ إمارةٌ نَجَوْتِ وهذا تَحملِينَ طليقُ (٢)

فقالوا: تحملين من صلة هذا، والتقدير عندهم: فالذي تحملين طليقٌ. وهذا كله لاحجة فيه لأن بيمينك يحتمل أن يكون متعلقاً بفعل مضمر على جهة البيان كأنه قال: أعني بيمينك المشار، أو يكون حالاً من المشار إليه. ويحتمل أن يكون تحملين خبراً ثانياً لهذا، لأنَّ المبتدأ قد يكون له خبران كقولهم: هذا حُلوٌ حامضٌ (٣)، أي مزٌّ، وهو الذي فيه بعض حلاوة وبعض حموضة، ومن ذلك قول الشاعر:

٦٦ ينامُ بإحدى مُقلتَيْهِ ويتّقي المنايا بأُخرى فهو يقظانُ هاجِعُ (٤)

فيقظان وهاجع خبران لـ «هو».

وكذلك أجازوا في الأسماء الجامدة المعرّفة بالألف واللام أن تكون موصولة نحو قولك: جاءني الرجلُ قامَ أبوهُ، أي جاءني الرجلُ الذي قامَ أبوه (٥). واستدلّوا على ذلك بقول الشاعر:

---

(١) سورة طه: ١٧.

(٢) من ابيات ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري يهجو بها عباد بن زياد والي سجستان لمعاوية. عدس: زجر للبغل، وقيل: عدس اسم بغلة الشاعر، وروى في التصريح: أمنت. معاني القرآن ١٧٧/٢، الأغاني ١٩٦/١٨، ابن الشجري ١٧٠/٢، الانصاف ٣٨٤، اللسان: عدس، العيني ٤٤١/١، التصريح ١٣٩/١، الخزانة ٥١٤/٢.

(٣) أنكر ابن هشام أن يكون هذا المثال من تعدد الخبر، التوضيح ٥٤/١. لأن الاثنين بمعنى خبر واحد وهو مز. وانظر التسهيل ١٨.

(٤) من قصيدة لحميد بن ثور الهلالي في وصف الذئب، والعرب تزعم أن الذئب ينام باحدى عينيه والأخرى مفتوحة. وفي حاشية ج: المحفوظ: ويتقى بأخرى اه. واثبت المصنف رواية ابن قتيبة، الشعر والشعراء ٣٩١، العقد الفريد ٢٦١/٤، وفيه: الأعادي العيني ٥٦٥/١، الديوان ١٠٥.

(٥) الانصاف مسألة ١٠٤.

٦٧ لَعَمرِي لأنتَ البيتُ أكرِمُ أهلَهُ   وأقعُدُ في أفنائهِ بالأصائلِ (١)

فأكرِم عندهم من(٢)صلة البيت ، كأنّه قال : الذي أكرم . وهذا لاحجة فيه لاحتمال أن يكون خبراً ثانياً لأنت (٣)، ويكون قوله : أنت البيت ،تعظيماً له، أي أنت البيت المعظّم بمنزلة قوله : أنتَ الرجلُ ، أي الرجلُ العظيمُ .

* * *

وفي الذي والتي لغات : الذي ، بتسكين الياء ولشهرتها لاتحتاج إلى دليل. والذيّ ، بتشديد الياء وإجرائها بوجوه الاعراب أو كسرها على كلّ حال نحو (٤) قوله :

٦٨ وابسِ المالُ فاعلَمْهُ بمَالِ   وإنْ أنفَقْتَهُ الا الـذيِّ(٥)

تَنالُ بهِ العلاءَ وتَصطفيهِ   لأقربِ أقربيكَ وللصَفِيِّ

والذِ ، بحذف الياء والاستغناء بالكسرة عنها نحو قوله :

٦٩ والّذِ لو شاءَ لكنتُ صخرا   أو جبلا أشمَّ مُشْمَخِرا(٦)

والّذْ ، بتسكين الذال ، وعليه قوله :

---

(١) لابي ذؤيب الهذلي الأصائل: جمع أصيل وهو مابين العصر إلى مغرب الشمس، وقيل: العشي، وقيل: آخر النهار. وقال المبرد: الأصائل جمع اصيلة مثل خليفة وخلائف. مجاز القرآن ٢٣٩/١، ٣٢٨، اصلاح المنطق ٣٢٠، الكامل ٧٠/٣، الانصاف ٣٨٧، الخزانة ٤٨٩/٢، ديوان الهذليين ١٤١/١.

(٢) ر : في.

(٣) هذا توجيه البصريين، الانصاف ٣٨٧.

(٤) ر: وعليه، وكذلك هو في نسخة في حاشية ج.

(٥) البيتان للحطيئة، وروى عجز الأول في اللسان والانصاف: من الأقوام إلا للذي. وروي في الخزانة: وان اغناك، وفي ر: المصطفى مكان الصفى. ابن الشجري ٣٠٥/٢،الانصاف ٣٥٧، اللسان: لذا، الهمع ٨٢/١، الخزانة ٤٩٧/٢، الديوان ٦٩.

(٦) رواه قطرب ولم ينسبه. وفي الانصاف وغيره: لكانت برا، والضمير يعود على الأرض. التمام ٤٢، شرح السيرافي ٦٣/٢ (التيمورية) ابن الشجري ٣٠٥/٢، الانصاف ٣٥٧، الخزانة ٤٩٨/٢.

٧٠ فكنتُ والأمرَ الذي قد كيدا   كاللَّذْ تزبى زُبيةً فاصطيدا(١)

وهذه اللغات كلها جائزة في التي (٢) .

• • •

وليس في هذه الموصولات الواقعة على المفرد ما يستعمل منه صيغة التثنية والجمع الا الذي والتي ، فتقول في تثنية الذي : اللذانِ ، في الرفع ، والذْين في النصب والخفض. وإن شئت شددت النون فقلت اللذان واللذَين ، وقد قُرِيء : واللذانِ يأتيانها منكم . بتشديد النون (٣) .

وان شئت حذفت النون تخفيفاً (٤) فقلت : اللذا والذي وعليه قوله : [٢١ و]

٧١ أبني كليبٍ إنّ عمَّيَّ اللذا   قتلا الملوكَ وفككا الأغلالا(٥)

ومثل ذلك في تثنية التي (تقول في الرفعِ : اللتانِ وفي النصبِ والخفض اللتينِ (٦) وتقول في جمع الذى : اللذِينَ ، رفعاً ونصباً وخفضاً وهو أشهرها وأفصحها . وان شئت حذفت النون(٧)فقلت الذى وعليه قوله :

(١) من رجز لرجل من هذيل. والزبية: حفيرة يستتر فيها للصيد. الكامل ١٧/١، المقصور والممدود لابن ولاد ٥١، التمام ٤٢، ابن الشجري ٣٠٥/٢، الانصاف ٣٤٥، الخزانة ٤٩٨/٢، ديوان الهذليين ٢٨٦/١، الضرائر ٦٩.

(٢) ر: الذي ،وهو سهو،وانظر في لغات الذي والتي: المخصص ١٠٠/١٤، اللسان لتى ، لذا.

(٣) هذه قراءة ابن كثير، الطبرسي ٤٦/٥، النشر ٢٤٠/٢، سورة النساء، ١٦.

(٤) الكوفيون يرون ان حذف النون لغة، وقيل إنها لغة بلحارث بن كعب وبعض ربيعة. انظر ابن الشجري ٣٠٦/٢، التوضيح ٣٣/١.

(٥) للأخطل يهجو جريراً وقومه . الكتاب ٩٥/١، المقتضب ١٤٦/٤، النقائض ٤٦٠، ابن الشجري ٣٠٦/٢، المفصل ١٤٣، العينى ٤٢٣١، الخزانة ٤٩٩/٢. الديوان ٤٤، الضرائر ٦٨.

(٦) مابين القوسين ليس في ج.

(٧) نقل ابن الشجري ان حذف النون لغة ٣٠٧/٢.

فأنَّ الذى حانَتْ بفَلْج دِماؤهم هم القوم كلُّ القَوم يا أم خالد(١)

وقوله الآخر :

يارَبَّ عَبْسٍ لاتُبارِكْ في أَحَدْ في قائم منهم ولافيمن قَعَدْ (٢)

إلاّ الذى قاموا بأطرافِ المَسَدْ

ومنهم من يقول : اللذونَ ، رفعاً ، واللذِينَ نصباً وجراً ، وعليه قوله:

وبنو نُوَيجيَةَ اللذونَ كأنَّهم مُعُطٌ مخدَّمَةٌ من الخزانِ (٣)

وإن شئت حذفت النون فقلت : اللذو والذي . وبنو هذيل يقولون : اللائين في الرفع والنصب والجر . وان شئت حذفت النون ، وعليه قراءة ابن مسعود(٤) اللائي آلوا من نسائهم (٥) . ومنهم من يقول : اللاؤون ، رفعاً واللائين، نصباً وجرا ، وعليه قوله :

---

(١) للأشهب بن رميلة في رثاء قوم قتلوا في وقعة بفلج، ونسب لغيره. وروى في البيان: وإن الألى، ولاشاهد فيه. حانت: هلكت. حانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بدية ولاقصاص. الكتاب ٩٦/١، مجاز القرآن ١٩٠/٢، المقتضب ١٤٦/٤، الكامل ٥٢/١، ١٧/٣، البيان والتبيين ٥٥/٤، ابن الشجري ٣٠٧/٢، الخزانة ٥٠٧/٢.

(٢) استشهد به ابن جنى ولم ينسبه، قال: فظاهره انه يريد: الذين قاموا، وقد يمكن أن يكون وضع (الذي) على الجنس ا.هـ. وروى في الروض الأنف ٢٢٢/١: غير الألى شدوا، ولا شاهد فيها،والمسد حبل الدلو سر الصناعة ٤٨٠،شرح مشكلات الحماسة ٢١١، شرح المقرب ٦و، اللسان: حرف الألف اللينة ٣٤٣/٢٠.

(٣) نسبه ابن الشجري لأحد الهذليين وليس في ديوانهم. المعط: جمع الامعط وهو الذي سقط شعره، المخدم: الأبيض الأطراف، الخزان: جمع الخزز، وهو ذكر الأرنب. اعراب ثلاثين سورة ٣٠. ابن الشجري ٣٠٧/٢ .

(٤) هو عبدالله بن مسعود احد السابقين والبدريين، اهتم بجمع المصحف وتدوينه ، وهو من هذيل، وكانت وفاته عام ٣٢هـ طبقات ابن الجزري ٤٥٨/١، الاصابة: ٤٩٤٥.

(٥) في المصحف : للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر . وفي ر: واللائي عن نسائهم ، وهو تحريف . وهذه القراءة شاذة . ويؤلون مضارع الى بمعنى حلف أو أقسم ، وقرأ ابن عباس : للذين يقسمون من نسائهم . انظر شواذ ابن خالوية ١٣ ، مجاز القرآن ٧٣/١ القرطبي ١٠٢/٣، وسورة البقرة ٢٢٦.

٧٥ هم اللاؤون فكّوا الغلّ عني بمروِ الشاهجانِ وهُم جناحي(١)

وان شئت حذفت النون ، وتقول في جمع التي : اللائي واللاتي واللواتي وان شئت حذفت الياء في جميع ذلك . واللاتِ (٢) بتاء مكسورة واللاتْ (٢) بتسكينها .

* * *

فأما «ما» فانها تقع على مالا (٣) يعقل وعلى أنواع من يعقل من المذكرين والمؤنثات فمثال وقوعها على مالا(٤) يعقل قوله تعالى :ماعندكم ينَفَدُ وما عندَ الله باقٍ (٥). ومثال وقوعها على أنواع من يعقل قوله تعالى : فانكحوا ماطابَ لكم منَ النساء (٦) أى من أنواع النساءِ أى أنكحوا الأبكارَ والثيّبات أو الصغار أو الكبار او الحرائر أو الاماء .

وزعم بعض النحويين أنها تقع على أحاد من يعقل من المذكرين والمؤنثات واستدل على ذلك بقوله تعالى : والسماءِ وما بناها والارضِ وما طَحاها ونفسٍ وما سَواها(٧)، فقال : الذي طحا(٨) الارضَ وبنى السماءَ وسَوى النفسَ هو اللهُ تعالى(٩). وكذلك استدلَ بقوله تعالى : ولا أنتم عابِدونَ ماأعبدُ(١٠)، فقال:الذي يَعبدُ النبيُّ صلّى الله عليه وسلم إنّما هو الله سبحانه وتعالى،وهو (من أُولي العلم) (١١). واستدل أيضاً بما جاء من قولهم:سبحانَ ماسبّحَ الرعدُ بحَمدِهِ وسبحانَ ماسخّركُنَ لنا (١٢) .

---

(١) أنشده ابن خالوية عن الفراء ولم ينسبه . مرو الشاهجان : أشهر مدن خراسان وقصبتها . اعراب ثلاثين سورة ٣٠، ابن الشجرى ٣٠٨/٢ . شرح المقرب ٦و، الدرر اللوامع ٥٨/١، معجم البلدان ٣٣/٨ .

(٢) ح،ر : واللائي ، وهو تحريف .

(٣) سقطت (لا) من ر ، (٤)النحل : ٩٦. (٥) النساء : ٣. (٦) الشمس : ٥،٦،٧ .

(٧) ر: بني ، وهو تحريف

(٨) الذى ذهب إلى ذلك جماعة منهم ابن درستويه وأبو عبيدة ومكي بن أبي طالب وابن خروف همع الهوامع ٩١/١، حاشية ياسين على التصريح ١٣٤/١ .

(٩) الكافرون : ٣. (١٠) سقط مابين القوسين من ر .

(١١) ر : واستدلوا . (١٢) سقطت (لنا) من ر :وانظر المقتضب ٢٩٦/٢وابن يعيش٥/٤.

وهذا كله لاحجة فيه ، لاحتمال أن تكون مامصدرية في قوله : والسماء وما بناها والارض وما طحاها ونفس وما سواها . كأنه قال . وبنائها وطحوه وتسويتها (١) فان قيل : إنَّ حمل هذه الايات على ماذكرت لايجوز لأنَّ طحا وبنى وسوى مضمر فاعلها وليس للضمير مايعود عليه إلاّ ما وإذا كانت كذلك تبيَّن أنَّها ليست بمصدرية ، لأنَّ المصدرية حرف والضمير إنّما يعود على الاسم. فالجواب : إنَّ الضمير يعود على اسم الله تعالى وان لم يتقدم ذكره ، لأنه قد علم أنَّ طاحي الأرض وباني السماء ومسوّي النفس إنمّا هو الله ، فيكون من قَبيل الضمير الذي يفسره مايفهم من سياق الكلام . وكذلك أيضاً « ما » من قوله تعالى : ولا أنتم عابدون ماأعبد ، أي عبادتي .

وأما قولهم : سبحانَ ماسبّحَ الرعدُ بِحَمدِهِ وسبحانَ ماسَخّرَكُنَّ لنا ، فأنها ظرفية / مصدرية وهي التي تقدر بالظرف والمصدر ، والتقدير : سبحانَ [٢١ظ] اللهِ مدّةَ تسبيحِ الرعدِ بحَمدِهِ ومدّةَ تسخيرِكُنَّ لنا ، ثم حذف المضاف اليه وهو اسم الله تعالى وبقي سبحان غير مصروف لأنّه جُعل علماً مثل قوله

٧٦ أقولُ لمّا جاءني فَخرُهُ سبحانَ من علقمةَ الفاخرِ (٢)

أي براءة ، وكثيراً ما تستعمل « ما » طرفية مصدرية في كلامهم ، قال الشاعر :

أطوّفُ ماأطوفُ ثمَّ آوي إلى بَيتٍ قعيدتُه لَكاعِ (٣)

---

(١) انظر المقتضب ١/٤٢ ، ٢/٥٢ ، ٢٩٦

(٢) للأعشى من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة ، سبحان : علم على التسبيح وهو التنزيه والبراءة ، وهو هنا للتعجب والتبرؤ وسبحان لا ينون لأنه ممنوع من الصرف عند البصريين وعلى تقدير الكاف المضافة لغلبة استعماله معها عند الفراء وثعلب . الكتاب ١/١٦٣ ، مجاز القرآن ١/٣٦ ، المقتضب ٣/٢١٧ ، جمهرة اللغة ١/٢٢١ ، مجالس ثعلب ٢١٦ ، مقاييس اللغة ٣/١٢٥ ، الخصائص ٢/١٩٧ ، الخزانة ٢/٤١ ، الديوان ١٤٣ .

(٣) للحطيأة في هجاء زوجته ، وروى في ديوانه مفردا ، لكاع : صفة ذم للمرأة وهي المتناهية في اللؤم ، والاصل في اللكع : الوسخ ، وسيأتي الاستشهاد به ثانية في باب النداء ، المقتضب ٤/٢٣٨ ، الكامل ١/٢٦١ ، ٣/٣٠٢ ، اللسان : لكع ، العيني ١/٤٧٣ ، ٤/٢٢٩ ، الخزانة ١/٤٠٨ ، الديوان ١٤٨ ،

أي أطوف مدة تطويفي

* * *

وأما «مَنْ» فأنَّها تقع على من يعقل وعلى مالا يعقل اذا اختلط بمن يعقل فيما وقعت عليه من أو فيما فُصّل بمن ، وعلى (١) مالا يعقل اذا عومل معاملة من يعقل من المذكرين والمؤنثات .

فمثال وقوعها على من يعقل قوله تعالى : ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى(٢). ومثال وقوعها على مالا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما فُصلَ بمَنْ قوله تعالى : ومنهم مَنْ يمشي على أربعٍ(٣). فوقعت على ذوات الأربع وان كانت من جنس مالا يعقل ، لاختلاطه بمن يعقل في قوله تعالى : كلَّ دابةٍ من ماءٍ(٤). الا ترى أنَّ الدابة تقع على كل مايدبُ من عاقل وغيره. فعومل الجميع معاملةً من يعقل ،ولذلك جاء التفصيل كتفصيل من يعقل.

ومثال وقوعها على مالا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما وقعت عليه منْ : ومنهم مَنْ يَمشي على رجلينِ (٥) . ألا ترى أنَّ الماشي على رجلين فيه عاقل كالانسان وغير عاقل كالطائر (٦) .

ومثال وقوعها على مالا يعقل لمعاملته معاملة من يعقل قوله :

٧٨ ....وَهل ينعمنْ مَنْ كانَ في العُصرِ الخالي(٧)

فأوقع من على الطلل لما عامله معاملة من يعقل حين خاطبه وناداه وحيّاه .

---

(١) ر: ولا، وهو تحريف.

(٢) الاسراء: ٧٢.

(٣) النور: ٤٥.

(٤) النور: ٤٥.

(٥) النور: ٤٥.

(٦) ر: كالطير

(٧) صدره:

ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي.

وهو مطلع قصيدة لامرىء القيس فيها كثير من الشواهد العصر لغة في العصر وهو الدهر. الخالي: البالي. شرح السيرافي ٢١١/٥ (التيمورية)، التوضيح ٣٤/١، العينى ٤٣٣/١، التصريح /١٣٣، الخزانة ٢٩/١، الديوان ٢٧.

وزعم بعض النحويين أنها تقع على مالا يعقل عموماً . واستدل على ذلك بقوله تعالى : أفمَنَ يُخلقُ كمن لايخلق(١).قال يعني بذلك الاوثان والاصنام (وهي لاتعقل)(٢): و لاحجة في هذا ،لاحتمال أن يكون اجرى ما عُبد من دونه مجرى العاقل ، لاعتقاد من اعتقد فيها أنّها عاقلة فعّالة .ويحتمل أن يكون ذلك من باب تغليب من يعقل على مالا يعقل لأنّه قد عُبد من دون الله من يعقل كعيسى عليه السلام وفرعون .

* * *

وأما الذي فأنّها تقع على من يعقل ومالا يعقل من المذكرين . وكذلك تثنيته. وأما جمعه فلا يقع الا على من يعقل خاصة ، نحو قولك : رأيتَ الذي رأيتَ . تعنى رجلاً أو حماراً .

وأما التي فأنها تقع على من يعقل وعلى مالايعقل من المؤنّثات ، نحو قولك: رأيتُ التي رأيتَ ، تعنى امرأةً أو أتاناً (٣) ، وكذلك تثنيتها وجمعها .

والألف واللام بمعنى الذي والتي ، تقع على من يعقل ومالا يعقل من المذكرين(٤) والمؤنثات نحوَ : الضارب والضاربان والضاربون أي الذي ضرب واللذان ضربا والذين ضربوا . والضاربة والضاربتان والضاربات ، أي التي ضربت واللتان ضربتا واللواتي واللاتي ضربن .

وأما «أيّ» بمعنى الذي والتي فأنها تقع على من يعقل ومالا يعقل من المذكرين والمؤنثات . وبعض العرب اذا اراد التأنيث قال : أية ، نحو قولك : جاءتني أيّتهُنَّ في الدار ، تعنى امرأةً / وأتاناً،وضربت أيتّهما في الدار(٥)، [٢٢و] ولاضربنَّ أيتّهنَّ في الدارِ .

---

(١) النحل: ١٧، وهذا مذهب قطرب اذ قال بوقوع من على غير من يعقل دون اشتراط. الهمع ١/٩١.

(٢) بين القوسين سقط من ر.

(٣) الأتان: انثى الحمار.

(٤) ر: المذكر.

(٥) لايقال مثل ذلك لان الماضي لايستعمل مع أيّ بل يستعمل معها المضارع فنقول :ستحضر أيتهن في الدار واكرم أيّتهما في الدار .

وأما «ذو» في لغة طيّيء فأنّها تقع على من يعقل وعلى مالا يعقل من المذكرين وزعم بعض النحويين أنها تقع على المؤنث (١)،واستدل على ذلك بقول الشاعر:

(٧٩) فإنّ الماءَ ماءُ أبي وجَــدّي وبئـري ذو حَفَرتُ وذو طَويتُ(٢)

فقال: معناه بئري التّي حفرتها والتّي طويتها. وهذا لا حجة فيه لأ نّه جاء على تذكير البئر لاعلى تأنيثها، وذكر على معنى َقليب، كأنه قال: وقليبي الذي حفرته والذي طويته. ومثال ذلك قول الشاعر:

٨٠ يـا بِشرُ يـا بِشرَ بنـي عـَـديّ لأ نَزَحــنْ قَعـرَكِ بـالدُلِيّ (٣)
حتّى تعودي أقطـعَ الولـيّ

فقال: أقطع، فذكرّ حملا على معنى َقليب، ولو أنّث لقال قطعاء.

و« ذات » الطائية تقع على من يعقل ومالا يعقل من المؤنثات، ومن كلامهم: بالفضلِ ذو فضّلكم اللهِ بِهِ والكرامةِ ذات أكرمكم الله بِها(٤) (أي التي اكرمكم الله بها) (٥).

وقولنا: والألى بمعنى الذين تحرّز منها بمعنى صاحب نحو قوله:

---

(١) وهو مذهب أبي زيد وابي حاتم والمرزوقي. النوادر ٨٥، ٢٢٢،المخصص ١٤/١٠٢، ابن الشجري ٢/٣٠٦، شرح الحماسة للمرزوقي ٥٩٠.

(٢) من أبيات لسنان بن الفحل الطائي. طويت البئر: بنيتها بالحجارة. وحفرت صلة ذو، العائد محذوف تقديره: حفرتها. شرح الحماسة للمرزوقي ٥٩١، المسلسل ١٠٩، ابن الشجري ٢/٣٠٦، شرح التسهيل ٣٤و، العيني ١/٤٣٦، التصريح ١/١٣٧، الخزانة ٢/٥١١.

(٣) هذا الرجز أنشده المازني عن الأصمعي ولم ينسبه. وروى في الخزانة: يابئرنا،بالاضافة. الولي: المطر بعد الوسمي، والوسمي هو المبكر من المطر. اخبار النحويين البصريين ٦٣، ابن الشجري ١/١٥٨، المنصف ٢/٧٠، المخصص ١٦/١٤٨، ١٧/٨، الانصاف ٢٦٦، الخزانة ٢/٥١١.

(٤) حكى هذا الفراء، وعند ابن مالك: به مكان بها، بحذف الألف والقاء حركة الهاء على الباء. ابن الشجري ٢/٣٠٥، شرح التسهيل ٣٤و.

(٥) مابين القوسين سقط من ر.

٨١ لقد علمتْ أولى المُغيرةِ أنّني لَحِقتُ فلم أنكِلْ عن الضرب مسمعا (١)
معناه أصحاب المغيرة .

وأمّا « ذا » إذا كانت مع مَنْ(٢) الاستفهاميّة وأريد بها معنى الذى والتي تقع على من يعقل من المذكرين والمؤنثات نحو قولك : مَنْ ذاعِندَكَ ؟ أى من الذى عندك أو التي عندك ، ومنه قوله تعالى : من ذا الذى يُقرِضُ اللّهَ قرضاً حَسَناً (٣).

واذا كانت مع ما وأريد بها معنى الذى والتي وقعت على مالا يعقل من المذكرين والمؤنثات نحو : ماذا عِندكَ ؟ تريد: ما الذى عِندكَ؟ أو ما التي عندك (٤)؟ وقولنا : أريد بها معنى الذى والتي تحرز منها اذا جعلت معها بمنزلة اسم واحد ، فتكون ماذا ومن ذا حينئذ بمنزلة من وما وحدهما .

* * *

واختلف النحويون في الالف واللام بمعنى الذى والتي ، هل هي اسم أم حرف ؟ فمذهب جمهور النحويين أنّها اسم ، واستدلوا على ذلك بعود الضمير عليها في مثل قول العرب : مررتُ بالقائمِ أبوهما ، والضمائر لاتعود إلاّ على الاسماء . وذهب المازني (٥) ومن آخذ بمذهبه أنها حرف ، والضمير عنده عائد على موصوف محذوف لأنّ معنى قولك بالقائم أبوهما ،

---

(١) لمالك بن زغبة الباهلي (جاهلي). أولى: مؤنث أول، وهو خلاف ما فهمه المصنف. المغيرة: الخيل المغيرة أو الجماعة المغيرة، وليس هو اسم شخص كما ظن المصنف، ومسمع هو ابن شيبان أحد بنى قيس بن ثعلبة ورئيسهم في الموقعة. وفيه شاهد على اعمال المصدر المقرون بال (الضرب) عمل فعله. الكتاب ٩٩/١، المقتضب ١٤/١، الجمل ١٣٦، ايضاح الفارسي ١٦١، المفصل ٢٢٤، العينى ٤٠/٣، ٥٠١.

(٢) سقطت (من) ج، ر.

(٣) البقرة: ٢٤٥.

(٤) انظر الشاهدين (٧٨٥،٧٨٦) ومجالس ثعلب ٤٦٢.

(٥) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازنى البصري. أخذ كتاب سيبويه عن الأخفش وكان في عصره امام البصريين في النحو والصرف. توفى بالبصرة عام ٢٤٨ﻫ، وقيل غير ذلك. ترجمة السيرافي ٥٧، القفطى ٢٤٦/١.

بالرجلين القائم أبوهما .
وهذا الذي ذهب اليه فاسد . بدليل أنّه لايجوز حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه الا أذا كانت الصفة خاصة ، نحو : مررت بمهندس (أي برجل مهندس) (١) لأن الهندسة من صفة من يعقل . أو يتقدم ما يدل على الموصوف من نعته نحو قولهم : ألا ماءً ولو بارداً ، يريد : ولو ماءً بارداً ، فحذف للدلالة له .

ولو كان الأمر على ما زعم لوجب أن لايجوز : مررت بالقائم أبوهما واشباهه ، لأنها صفة غير خاصة ، ولا تقدم ما يدل على الموصوف .

واستدل على أنها حرف بأنها لا موضع لها من الاعراب ، ألا ترى أنك اذا قلت : مررت بالقائم ، فالاعراب انما هو في الاسم الذي بعدها .
فالجواب : ان الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد جُعلَ الاعراب في اسم الفاعل الذي يكمل به الموصول ، وساغ ذلك فيها ولم يسغ في [٢٢ظ] الذي وأخواته (٢) لكون الصلة فيها اسماً مفرداً والأسماء المفردة يدخلها الاعراب .

* * *

وهذه الموصولات لابد لها من صلات ، ولا توصل الا بالظروف والمجرورات والجمل ما عدا الألف واللام بمعنى الذي والتي ، فانها لاتوصل الا باسم الفاعل واسم المفعول نحو : جاءني الضارب ، واسم المفعول نحو المضروب ، ولا توصل بالجمل الا في ضرورة شعر نحو قوله :
من القوم الرسولُ اللهِ منهم لهم دانت رِقابُ بَنِي مَعدٍّ (١٧)
ونحو قولِ الآخر :
ما أنت بالحكَم التُرضَى حكومتُه .... (١٦)
ويشترط في الظروفِ والمجرورات أن تكون تامة ، ومعنى تامة أن يكون في وصل الموصول بها فائدة نحو : جاءني الذي في الدار والذي عندك ، الا ترى

(١) مابين القوسين سقط من ر . (٢) ر : أخواتها .

أنك لوقلت : جاءني الذي اليومَ أو جاءني الذي لكَ ، لم تستفد بها فائدة .

ويشترط في الجمل أن تكون محتملة الصدق والكذب ، عَريَّةً من معنى التعجب فلا يجوز : جاءني الذي ما أَحَسَنهُ ، ولا : الذي هَلْ ضَربتَهُ ، ولا الذي لاتضْرِبْهُ ، لأنَّ معنى (١) الجملة(٢)لايحتَمل الصدقَ والكذبَ . فأما قوله :

٨٢ وانّي لِرامٍ نَظرةً قَبلَ التي لَعلّي وانْ شطَّتْنواها أزورُها(٣)

فيحتمل وجهين : أحدهما أن يكون أزورها صلة التي وفصل بينها وبين التي بلعّلي وان شطت نواها على جهة الاعتراض فيكون خبر لعلى محذوفاً تقديره : لعّلي أبلغ ذلك ، والفصل بين الصلة والموصول بجمل الاعتراض جائز .قال الشاعر

٨٣ ذاك الذي ، وأبيكَ ، يَعرفُ مالكاً والحقُ يدفعُ تُرُّهاتِ الباطلِ(٤)

ففصل بين الصلة والموصول بالقسم .

والآخر : أن يكون على اضمار القول ، كأنّه قال : أقول : لعّلي وان شطّت نواها أزورها (٥) ، والقول كثيراً ما يضمر ، قال الله تعالى : والملائكةُ يدخلونَ عليهم من كلِّ بابٍ ، سلامٌ عليكم(٦).وكذلك قوله تعالى : فأماَ الذين اسودّت وجوهُهم أكفرتم بعد ايمانكم(٧). تقديره : فيقال لهم : اكفرتم ؟

* * *

وتكون الجملة تارة اسمية وتارة فعلية إلاَ في الحرف الموصول ، لانَّ أنَّ وأنْ الخفيفة لا توصلانِ الا بما هو جملة اسمية في الأصل ، وأن الناصبة للفعل

---

(١) ج ، ر : بعد وهو تحريف . (٢) ر : الكلمة ، وهو غير متجه .

(٣) نسب للفرزدق وللفرزدق قصيدة في المدح يقول فيها :

واني لرام رمية قبل التي لعلي وإن شقت على أنالهـــا

المغنى ٦٤٧ ، همع الهوامع ٨٥/١ ، الخزانة ٤٨١/٢ ، الديوان ٦٦١.

(٤) لجرير ، ورواية الخصائص ، والديوان : تعرف مالك ، بالرفع على أنه خبر ذاك ، الخصائص ٣٣٦/١ ، الصحاح واللسان : تره ، الديوان ٣٤٥ .

(٥) هذا تخريج الفارسي في التذكرة القصرية كما نقل في الخزانة ٤٨١/٢ .

(٦) الرعد : ٢٣ .

(٧) آل عمران : ١٠٦ .

وكي لا توصلان الا بالفعل . وأما ما المصدرية فمذهب سيبويه أنّها لاتوصل إلا بالفعل نحو : يعجبني ما صنعت ، تريد : صنيعك (١) . ومذهب طائفة من النحويين منهم الأعلم (٢) أنها توصل بالجملة الاسمية (٣)، وجعل من ذلك قوله :

٨٤ أعَلاقةً أمَّ الوُلَيِّدِ بَعدَما أفنانُ رأسِكُ كالثّغامِ المخلس (٤)

و«ما» عندنا ليست مصدرية بل هي كافّة لـ «بعد» (٥) عن العمل ومهيئّة لها للدخول على الجمل (٦) .

وانما لم يجز وصل الموصول بجملة التعجّب لأن التعجب خفيّ السبب والصلة مبيّنة للموصول ، ولا يجوز تبيين شئ بما هو خفيّ في نفسه .

ولم يجز وصله بغير الجملة المحتملة للصدق والكذب لأنها غير بائنة في نفسها فكيف يتبّين بها غيرها .

* * *

ولابد في الجملة من ضمير يعود على الموصول ، وقد يغنى عنه ظاهر هو الموصول في المعنى الا أن ذلك من القلّة بحيث لايقاس عليه ولا يقال إلاّ / [٢٣و] حيث سُمِعَ . والذي سُمِع من ذلك : أبو سعيدٍ الذي روَيتُ عَنْ الخُدريّ ، والحَجّاجُ الذي رأيتُ ابنُ يوسفَ ، أي : الذي رأيته ورويتُ عنهُ ، ومنه قول الشاعر :

---

(١) الكتاب ٤١٠/١ .

(٢) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان . الشنتمرى الأندلسى ، أديب لغوى نحوي ، توفي بأشبيلية عام ٤٧٦ هـ ، ترجمة ياقوت ٦٠/٢٠ ، ابن خلكان ٧٩/٦ ، اليافعي ١٥٩/٣ .

(٣) وجوزه ابن هشام أيضا ، المغنى ٣٤٤ ، وانظر الاعلم على الكتاب ٦٠/١ .

(٤) للمرارين بن سعيد الفقعسي (اسلامي) يخاطب نفسه . الثغام : نبت له خيوط طوال دقاق اذا جفت ابيضت ، ويشبه بها الشيب ، المخلس : الكلأ اليابس ينبت في أصله الرطب . الكتاب ٦٠/١ ، ٢٨٣ ، المقتضب ٥٤/٢ ، الكامل ٣٤٢/١ ، اصلاح المنطق ٤٥ ، ابن الشجرى ٢٤٢/٢ ، المغنى ٨٥٤ ، الخزانة ٤٩٣/٤ .

(٥) ر : لأن ، وهو سهو .

(٦) ظاهر كلام الأعلم ان مجي «ما» . كافّة لبعد عن طلب المضاف إليه المفرد لم يمنع مصدريتها . الكتاب ٦٠/١ (حاشية)

٨٥ فياربَّ ليلى أنتَ في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أَطمع (١)

أي : الذي في رحمته أطمع .

وزعم قوم من قدماء النحويين أنّه لايجوز وصل الموصول بالقسم وجوابه اذ جملة القسم قد عريت من ضمير يعود على الموصول ، وكذلك أيضاً لايجوز وصله عندهم بالشرط والجزاء اذا عريت إحدى (٢) الجملتين من ضمير عائد على الموصول ، فلا يجوز أن تقول : جاءني الذي أُقسِمُ باللّه ِ لقد قامَ أبوه ، ولا جاءني الذي إن قامَ عمرو قام أبوه . وذلك عندنا جائز قياساً وسماعاً .

أمّا القياس فإنَّ الجملتين قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أَنَّ كلَّ واحدة منهما لاتفيد إلاّ باقترانها بالأخرى ، فاكتُفِي فيهما بضمير واحد كما يُكتَفَى به في الجملة الواحدة . وأما السماع فقوله تعالى : وإنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِيَنَّهم ربُّكَ أعمالَهم (٣) .

فـ«ما» موصولة في موضع خبر إن واللام الداخلة عليها لام إن وليوفينهم جواب القسم المحذوف والقسم بجوابه (٤) في صلة ما .

فإن قيل : فلعل «ما» حرف زائد وليست بموصولة . فالجواب : إن ذلك يؤدّي إلى دخول لام التوكيد على مثلها حتّى كأنّك قلت : لَلَيُوَفِيَنّهم ، وذلك لايجوز .

* * *

ولا يخلو الضمير العائد على الموصول من أن يكون مرفوعاً أَو منصوباً أَو مخفوضاً ، فان كان مرفوعاً فاما أَن يكون مبتدأ أَو غيره ، فإن كان

(١) ينسب للمجنون وليس في ديوانه ، ارتشاف الضرب ١٣٥ ظ ، المغنى ٢٣٠ ، همع الهوامع ١/٨٧.

(٢) سقطت (احدى) من ر وهي في حاشية ج اثبتها المصحح .

(٣) هود : ١١١ .

(٤) ر : جوابه .

غيره لم يجز حذفه وإن كان مبتدأ فلا يخلو اذ ذاك أن يكون في صلة «أيّ» أو في صلة غيرها .

فان كان في صلة «أيّ» جاز حذفه على كل حال ، قال الله تبارك وتعالى؟ ثُم لَنَنْزِعَن من كلٍّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمنِ عتيّاً (١) .
تقديره : أيُّهم هو أشدُّ . وانْ كان في صلة غيرها فلا تخلو الصلة من أن يكون فيها طول أو لايكون فإن كان فيها طول جاز حذفه وطول الصلة بأن يكون للخبر معمول واحد أو أكثر نحو قولك : جاءني الذي هو ضاربٌ زيداً يومَ الجُمعةِ ، تقول فيه : جاءني الذي ضاربٌ زيداً . ومن كلامهم : ما(٢) أنا بالذي قائلٌ لكَ سوءاً ، أي بالذي هو قائل لك سوءاً .

وان لم يكن في الصلة طول نحو قولك : جاءني الذي هو قائم ، لم يجز حذفه إلاّ حيث سمع كقراءة من قرأ : تماماً على الذي أحسنُ ، برفع أحسن(٣). و : مَثَلاً ما بعوضةٌ ، بالرفع (٤). تقديرهما : على الذي هو أحسنُ ، ومثلا الذي هو بعوضةٌ فما فوقها (٥) .

وان كان الضمير منصوباً فإمّا أن يكون العامل في الضمير فعلاً أو لا ، فإن كان غيره لم يجز حذفه إلاّ قليلا كجاءني الضاربُهُ زيدٌ ، لايجوز الضاربُ زيدٌ ، إلاّ قليلا وكذلك جاءني الذي إنّهُ قائمٌ ، ولا يجوز الذي إن قائمٌ إلاّ قليلا .

---

(١) مريم : ٦٩ .
(٢) ر : وما .
(٣) هي قراءة يحيي بن يعمر وابن أبي اسحاق في الشواذ . معاني القرآن ٣٦٥/١ ، شواذ ابن خالوية ٤١ ، القرطبي ١٤٢/٧ .
(٤) رواها أبو عبيدة عن رؤبة بن العجاج وهو من الفصحاء وليس من القراء. مجاز القرآن ٣٥/١ ابن خالوية : ٤٤، معاني القرآن ٢٢/١ ، البقرة : ٢٦ .
(٥) قال ابن هشام : والكوفيون يقيسون على ذلك ، التوضيح ٣٩/١ وانظر معاني القرآن للفراء ٢٢/١ .

وان كان فعلافلاتخلوالصلة من أنيكون فيها ضمير غيره / أو لايكون فإن[٢٣ظ] كان فيها ضمير غيره لم يجز حذفه ، لما يؤدي ذلك اليه من اللبس ، وذلك نحو قولك : جاءني الذي ضربتُهُ في دارِه ، ألا ترى أنّك لو قلت : جاءني الذي ضربتُ في داره ، لم يعلم هل أَردت أنّكَ ضربتَه في داره أو ضربتَ غيرَه في دارِه .

فان لم يكن في الصلة غيره فلا يخلو أن يكون متّصلاً أو منفصلاً ، فإن كان منفصلا لم يجز حذفه ، وذلك نحو قولك : الذي ظنّنِي إيّاه زيدٌ قائمٌ ، لايجوز أن تقول : الذي ظنني زيدٌ قائمٌ .

وإن كان متّصلا فلا يخلو أن يكون في صلة الألف واللام أو في صلة غيرها . فإن كان في صلتها لم يجز حذفه وذلك نحو قولك : جاءني الضاربُهُ زيدٌ ، لا يجوز أن تقول فيه : جاءني الضاربُ زيدٌ ، فإن جاء من ذلك شئٌ فيحفظ ولا يقاس عليه . وإن كان في غير صلة الألف واللام جاز فيه الإثبات والحذف نحو قولك : جاءني الذي ضَربتُهُ . وان شئت قلت : جاءني الذي ضَربتُ .

وان كان الضمير مخفوضا فلا يخلو أن يكون مخفوضاً باضافة اسم له أو بحرف جرّ فإن كان مخفوضاً بإضافة اسم له لم يجز حذفه نحو قولك: جاءني الذي قام غلامُهُ . وقد يجوز في الشعر حذف الضمير والاسم اذا كان في الكلام ما يدلّ عليه ، إلاّ أنّه من القلة بحيث لايقاس عليه . قال الشاعر :

٨٦ أعوذُ باللّهِ وآياتِـــــــــه مِنْ بابِ مَن يُغلِقُ مِنْ خارج (١)

تقديره : مِن باب مَنْ يُغلِقُ بابَهُ مِنْ خارجٍ ، فحذف بابه بجملته. وان كان مخفوضاً بحرف (فلا تخلو) (٢) الصلة من أن يكون فيها ضميرٌ غيرُه أو لا يكون ، فإن كان فيها ضميرٌ غيرُه لم يجز حذفه لما يؤدي اليه ذلك

(١) لم اعثر على نسبة لهذا الشاهد واستشهد به الكسائي لجواز حذف الضمير المجرور بغير وصف. فيحذف معه المضاف اليه . المقرب ٩ ، همع الهوامع ١/٩٠ ، الدرر اللوامع ١/٦٨ .

(٢) سقط مابين القوسين من ر .

من اللبس وذلك نحو قولك : الذي أحسنَ إليه غلامُهُ عمروٌ ، لأنّك لو حذفت « إليه » فقلت : الذي أحسنَ غلامُهُ ، لم يجز ، لأنّه لا يعلم هل أردت أن إحسان الغلام وقع (١) لسيّده أو لغيره .

فإن لم يكن في الصلة غيره فلا يخلو الموصول من أن يدخل عليه حرف خفض من جنس الحرف الذي دخل على الضمير أو لايدخل ، فإن لم يدخل فلا يجوز حذفه أصلا . فإن سمع من ذلك شيءٌ فيحفظ ولا يقاس عليه وذلك نحو قولك : جاءني الذي مررتُ بهِ لايجوز أن تقول : جاءني الذي مررتُ ، وتحذف المجرور .

وإن دخل عليه حرف من جنس الحرف الذي دخل على الضمير جاز إثباته وحذفه ، نحو قولك : أمرُرْ بالذي تمرُّ بهِ (٢) . قال الشاعر :

٨٧ نُصلّي للذي صلّتْ قُريشٌ ونعبُدُهُ وإن جَحدَ العُمومُ (٣)

يريد : الذي صلّتْ قريشٌ لهُ :

وان تَعلّق (٤) المعنى لم يجز حذفه نحو : مَررتُ بالذي مَررْتُ بهِ ، لايجوز الذي مَررتُ ، إلاّ في ضرورة شعر نحو :

٨٨ أبلِغا خالدَ بنَ نَضْلَةَ (٥)

* * *

واعلم أنّه لايجوز أن يتبع الموصول بتابع من التوابع الأربعة ، ولا يستثنى منه الا بعد استيفائه صلته . فأما قول الأعشى :

٨٩ لسنا كمَنْ جَعَلَتْ إيادٍ دارَها تَكريتَ تَمنَعُ حبَّها أن يُحصَدا(٦)

(١) ر : واقع . (٢) ر : مررت به .

(٣) استشهد به ابن عصفور في المقرب ٩ ولم ينسبه .

(٤) ما بين القوسين سقط من ر وأثبته مصحح ج في حاشيتها .

(٥) لم استطع تبين الشاهد وقراءته في المخطوطة ، كما لم اجد له ذكراً فيما رجعت اليه من مظان

(٦) من قصيدة يفخر فيها الشاعر بقومه ، ورواية الديوان والفراء : تنظر ، والخصائص : ترقب يريد أنهم بدو لا يستذلون وليسوا كأياد الذين أقاموا في تكريت فعالجوا الزرع والحرث فهم فهم لاصقون بالأرض ينتظرون الحصاد . وتكريت بلدة شمال بغداد على دجلة . معاني القرآن ٤٢٨/١ ، الخصائص ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣ ، ٢٥٦/٣ ، المخصص ١٨٩/١٣ ، الديوان ٢٣١ .

فضرورة ولا يلتفت اليها . وأيضا فيحتمل أن صلة مَنْ «جَعَلْتْ» ليس إلاّ ثُم أبدل إياد مِن (مَنْ) بعْد كمالها بـ« جَعَلْتْ» ويكون «دارها» منصوباً باضمار فعل يَدل عليه ماتقدمَ كأنه قال: جَعَلْت دارَها تكريت (١)

* * *

واعلم أنه لايجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي، أعني بما ليس من الصلة إلاّ أن يكون/الفاصل جملة اعتراض وهي ماكان فيه – من الجمل – تأكيد[٢٤و] أو تبيين للصلة .فمثال التأكيد قول الشاعر :

ذاك الذي وأبيك تَعرِفُ مالكاً (٢) والحق يدفَعُ تُرَّهاتِ الباطلِ (٨٣)

ففصل بالقسم الذي هو وأبيك ، بين الذي وصلته.لأن فيه تأكيداً للصلة حتى كأنه قال : ذاك – الذي تَعرِفُ – مالكاً حقاً(٢).

ومثال التبيين قوله تعالى: والذين كسبوا السّيئات جزاءُ سَيّئةٍ بمِثلِها وتَرهَقهم ذِلّةٌ (٣).فقوله: وترهقهم ذلّةٌ ،من كمال الصلة لأنه معطوف على كسبوا،وفصل بينه وبين الموصول بقوله : جزاء سيئة بمثلها ،وهو جملة من مبتدأ وخبر والباء زائدة في الخبر لأن فيه تأكيداً لقوله تعالى : وتَرهَقُهم ذلّةٌ ألا ترى أن جزاء السيئة بمثلها من رهوق الذلّة لهم ؟ (٤) (وأما قوله :

٩٠ كذلكَ تلكَ وكالناظــــراتِ صواحبُها مايَرى المِسحَلُ (٥)

فضرورة . وقد يُخرج على أن يكون: مايرى المسحل منصوباً بإضمار فعل يدل عليه الناظرات كأنه قال : يَنظُرنَ مايَرىَ المِسحَلُ(٦))

* * *

(١) هذا التخريج في الخصائص ٤٠٢/٢ ، ولعله عن الفارسي شيخ ابن جني.

(٢) كذا في ج ، ر، والصواب : مالك ، بالرفع لأنه خبر ذاك ، وانظر تخريج الشاهد تحت رقم٨٣

(٣) يونس : ٢٧ .

(٤) مابين القوسين مثبت في حاشية ج عن نسخة أخرى ، وورد في ر بعد الشاهد ٩١ مباشرة ، وليس هو موضعه .

(٥) للكميت بن زيد في وصف ناقته ، المسحل : الحمار الوحشي . ورواية السيرافي : تيك الشيرازيات ٦٤ و ، الخصائص ٤٠٤/٢ ، ٢٥٧/٣ . شرح السيرافي ٢٨/٣ (التيمورية) .

(٦) هذا التخريج للفارسي في الشيرازيات ٦٤ و .

واعلم أنه لا يجوز تقديم شيء من الصلة على الموصول ،فإن جاء ماظاهره ذلك فهو مُؤوَّل ، نحو قوله تعالى : وكانوا فيه من الزاهدين(١) . وقول الشاعر :

٩١ رَبيّتهُ حتى إذا تَمَعْدَدا كانَ جزائي بالعَصا أنْ أُجلَدا (٢)

فظاهر فيه من قوله تعالى : وكانوا فيه منَ الزاهدينَ ، أنّه من صلة الزاهدين ، كأنه قال : من الزاهدين فيه .وظاهر «بالعصا» في قول الشاعر : كان جزائي بالعصا أن أُجلدا أنّه من صلة «أنْ» كأنه قال : أن أُجلَد بالعَصا . لكن ينبغي (٣) أن يحمل ذلك على اضمار فعلٍ كأنهّ قال : أَعني فيهِ ،وأعني بالعصا (٤).

* * *

واعلم أنه لايجوز حذف صلة الموصول إلا إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه(٥) نحو قول الشاعر :

من اللواتي والتي واللاتي يَزْعُمْنَ أنّي كَبِرَت لِداتي(٦)

يريد من اللواتي يَزعُمْنَ والتي زَعَمت(٦)فحذف ذلك لدلالة يَزعُمْنَ عليه.
ونحو قول عَبيد :

٩٢ نحنُ الألى فاجمَعْ جُمُو عَكَ ثُم وَجِّهْهُمْ الينْا(٧)

يريد نحن الذين تطلبُ أو تريدُ ، فحذف الصلة لفهم المعنى .

* * *

---

(١) يوسف : ٢٠ .

(٢) من رجز للعجاج يريد به ابنه رؤبة وكانت بينهما معاتبة بالأراجيز . تمعدد الغلام غلظ واشتد. المنصف ١/١٢٩ ، ٣/٢٠، المحتسب ٢/٣١٠ ، اللامات ٤٣ ، المخصص ١٤/١٧٥ العيني ٤/٤١٠ ، الخزانة ٣/٥٦٢ ، شواهد الشافية ٢٨٥ ، الديوان ٧٦ .

(٣) في نسخة في حاشية ج : لكن ذلك ينبغي .

(٤) أول ابن جنى المحذوف مصدرا او وصفا من نفس لفظ المذكور . المنصف ١/١٣٠ .

(٥) اى على المحذوف .

(٦) ج ، ر : زعمن ، وهو تصحيف .

(٧) من قصيدة يخاطب بها الشاعر امرأ القيس بن حجر وكان يطالبهم بثار أبيه . الألى : الذين وفسره العيني : نحن الذين عرفوا بالشجاعة ، وهو مخالف لما هنا . العيني ١/٤٩٠ ، همع الهوامع ١/٨٩ ، ديوان عبيد بن الأبرص ١٣٧ .

وأعلم أنه يجوز فيما كان من الموصولات للواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد الحملُ على اللفظ في حال التثنية والجمع فيفرد وعلى المعنى فيُثنّى أو يُجمع . فمن الحمل على اللفظ قوله تعالى : ومنهم مَنْ يَستمعُ إليكَ (١) . فجعل الضمير العائد على من يستمع مفرداً ، وان كانت في المعنى واقعة على جمع . وقال في موضع آخر : ومنهم مَنْ يستمعونَ إليكَ (٢) . فجمع على المعنى .

ومن الحمل على المعنى قول الشاعر :

٩٣ تَعالَ فإنْ عاهَدتَني لاتَخونُني نكنْ مثلَ مَنْ ياذئبُ يصطحبان (٣)

فأعاد الضمير من يصطحبان (٤) على «مَنْ» مثنى حملا على المعنى .

وكذلك ، يجوز أيضاً فيما كان للمذكر والمؤنث بلفظ واحد أَنْ يُحمل اذا وقع على المؤنث على لفظه فيُذكّر أو على معناه فيؤنّث نحو : يُعجبُني من قامَ ومن قامَتْ . وأنت تعني المؤنّث . قال الله تعالى : ومن يَقنُتْ منكنَّ للّهِ ورسولِهِ (٥) بالياء حملا على لفظه . وتَعمَلْ صالحاً ، حملا على معناها .

وكذلك يجوز في جميعها اذا وقعت بعد ضمير متكلم أو مخاطب أن (٦) تعيد الضمير عليها كما تعيده على الاسم الظاهر إذا وقعت / بعده ، أعنى [٢٤ظ] ضمير غيبة وأن تعامله معاملة ضمير المتكلم أو المخاطب ، لأن الموصول

---

(١) الأنعام : ٢٥ .

(٢) يونس : ٤٢

(٣) للفرزدق من قصيدة الشاهد (٣٨) ورواية الديوان : تعش فأن وانتني . وفيه فصل بين الموصول وصلته . الكتاب ٤٠٤/١ ، مجاز القرآن ٤١/٢ ، المقتضب ٢٩٥/٢ ، ٢٥٣/٣ ، الخصائص ٤٢٢/٢ ، المخصص ٧٥/١٧ ، ابن الشجرى ٣١١/٢ ، العيني ٤٦١/١ ، الديوان ٨٧٠ .

(٤) ر : يصطلحان ، وهو تحريف .

(٥) الأحزاب : ٣١ .

(٦) ج : أو ، وهو تحريف .

هو المتكلم أو المخاطب في المعنى ، فيكون الضمير العائد عليه ضمير متكلم إن كان الموصول بعد ضمير متكلم ، أو ضميرَ مخاطب إن كان الموصول بعد ضمير مخاطب ، فتقول : أنا الذي قامَ ، على لفظ الذي ، وأنا الذي قمتُ ، على معنى الذي لأن «الذي» في المعنى هو أنتَ . فمن الحمل على المعنى قوله :

٩٤ أنا الذي فررتُ يومَ الحَرَّةْ والشيخُ لايفِرُّ إلاّ مَرَّهْ (١)

وكذلك قوله :

٩٥ أنا الذي سمتّنِ أُمّي حيدرَه(٢)

ولو حمل على اللفظ لقال : أنا الذي فَرَّ ، وأنا الذي سَمّتهُ أُمُّهُ .

ومن الحمل على اللفظ قوله :

٩٦ وأنا الذي عَرفَتْ مَعَدٌّ فَضلَهُ .... (٣)

فاذا حملت على اللفظ وعلى المعنى في كلام واحد فالأحسن أن تقدم الحمل على اللفظ ثم تحمل بعد ذلك على المعنى نحو : ومن يَقنُتْ منكُنَّ للهِ ورسولِهِ وتَعمَلْ صالحاً(٤) . وقد يجوز أن يتقدّم الفعل على المعنى خلافاً لأهل الكوفة ، فإنّهم لايجيزون ذلك (٥) . والدليل على جوازه قوله :

٩٧ أأنتَ الهِلاليُّ الذي كنتَ مرةً سمِعنا بهِ والأرحَبيُّ المُغلَّبُ(٦)

---

(١) من رجز لعبدالله بن مطيع بن الأسوار العدوى قاله يوم حصار الحجاج لمكة . وبين البيتين ثم ثنيت كرة بفرة . الاغاني ٢٣٢/١٧ ، العقد الفريد ٧٧/١ ، ١٤٢/٣ .

(٢) من رجز للامام علي قاله يوم خيبر . وبعده : أضرب بالسيف رؤوس الكفرة الروض الأنف ٢٤٢/٢ ، تهذيب اللغة ٤١٠/٤ ، الصحاح واللسان : حدر ، الاقتضاب ٣١٥ ، الخزانة ٥٢٣/٢ .

(٣) عجزه : ونشدت عن حجر بن أم قطام .
وهو لامرىء القيس من قصيدة في الفخر . نشدت : رفعت ذكره في الناس . شرح المقرب ٩ ظ ، الدرر اللوامع ٦٤/١ ، الديوان ١١٨ .

(٤) الاحزاب : ٣١ . (٥) همع الهوامع ٨٧/١ .

(٦) نسبه ابن فارس لحميد بن ثور وليس في ديوانه . وروايته في الصاحبي والمقرب : المعلف ورواية الهمع : المهلب ، قال الشنقيطي : والرواية الصحيحة المعلق بدل المهلب .
أ هـ . الأرحبي : بعير الشاعر ، اى وهذا الأرحبي وهو نسبة إلى أرحب حي من همدان.
الصاحبي ٢٣٣ (بيروت) ، المقرب ١٠ ، الارتشاف ٣٤٩ و ، همع الهوامع ٨٧/١ ، الدرر اللوامع ٦٤/١ .

فقوله : كنت ، على معنى الذي لأن الذي في المعنى : أنت ، وقوله : سمعنا به ، على لفظه. فأما قوله تعالى : ومن يؤمنْ باللّهِ ويَعْمَلْ صالحاً يُدْخِلْهُ جنّاتٍ تَجري من تَحتِها الأنهارُ خالدِينَ فيها أبداً قد أحسنَ اللّـهُ له رِزقا (١) .

فلا ينبغي أن يُحتجَّ به فيقال : قد قال خالدين ، بالجمع على معنى مَنْ ، ثم قال بعده : قد أحسنَ اللّهُ له رِزقاً ، بالإفراد على لفظها ، لأنَّ خالدينَ حالٌ من الضمير في يُدخِله على معناه ، لأنّه في المعنى جمع والضمير في له عائد على مَنْ على لفظه . وانما كان يكون فيه حُجّة لو كان «خالدين» حالا من نفس مَـنْ .

وكذلك أيضا (٢) يجوز الحمل على اللفظ وعلى المعنى في كل شئ له لفظ ومعنى ، موصولا كان أو غير موصول .

• • •

وأعلم أن اعتبار مسائل هذا الباب الصحيح منها من الفاسد بأن تبدل من الاسم التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع وهو التاء ، وإن كان منصوباً ضمير المتكلم المنصوب وهو النون والياء ، ومن الموصول اسماً ظاهراً في معناه على حسب ماتقدم في معاني الموصولات . فإن صحّت المسألة بعد هذا الاعتبار فهي صحيحة قبله وإلاّ فهي فاسدة .

فإن قيل : هل يجوز أعجبَ زيدٌ ماكَرِهَ عمروٌ ؟ فالجواب : أن تقول : إن أوقَعتَ ما على مالا يعقل لم يجز ، لأنّ تقدير المسألة اذ ذاك : أعجبَ(٣) الحمارَ ، وذلك فاسد . وان أوقعت ما على أنواع من يعقل جازت المسألة، لأنّ التقدير اذ ذاك أعجبَ النساءَ والرجالَ .

(١) في ج : ومن (يقنت منكن) يؤمن بالله .. وما بين القوسين مقحم من آية الأحزاب : ٣١، وانظر سورة الطلاق : ١١ .

(٢) ر : وكذلك يجوز الحمل على اللفظ أيضا .

(٣) ر : أعجبت ، وهو تحريف .

وإن قيل(١) : هل يجوز أعجبَ زيدٌ مَنْ كرِه عمرو ؟ فالجواب إنّك إن (٢) أوقعتَ مَنْ على مَنْ يعقِل جازت المسألة ، لأنَّ تقدير المسألة اذ ذاك أعجب (٣) زيداً ، وان أوقعتَ مَنْ على مالا يعقل المختلطة بمَنْ يعقل لم تجز المسألة ، لأنَّ تقديرها إذ ذاك : أعجبَ (٤) زيداً والحمارَ ، مثلا ، وذلك غير جائز .

فعلى هذا تمشى مسائل هذا الباب .

* * *

قوله : ومثل ذلك : مادعا زيداً إلى الخروج ... إلى آخر الباب .

يعنى أنّه مثل ماتقدَّم في أنَّ الاعراب لايظهر في « ما » وإن لم تكن موصولة. وفي أنّها تقع على ماتقع عليه الموصولة،وفي أنّه يجوزلك أن تعتبرها / [٢٥و] بما اعتبرتَ به الموصولة من إبدالكَ من الاسم التام إن كان مرفوعاً ضميرَ المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضمير المتكلم المنصوب . وتبدل منها اسماً في معناها .

---

(١) : قيل لك .

(٢) ر : اذا لي.

(٣) ر : اعجبت ، وهو تحريف فالمعنى : أعجب زيد زيداً .

(٤) ج ، ر : اعجبت وهو تحريف والمعنى : اعجب زيد زيدا والحمار.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب ما يتبع الاسم في اعرابه

وهو أربعة أشياء : النعت والعطف والتوكيد والبدل .

ظاهر هذه الترجمة أن الأربعة مختصّة بالأسماء ، وليس كذلك ، لأنّها تنقسم قسمين : قسم تنفرد به الأسماء وهو النعت والتوكيد نحو : جاءني زيدٌ العاقلُ ، وجاءني زيدٌ نفسُهُ ، وقسم يشترك فيه الاسم والفعل وهو العطف والبدل .

ومثالهما من الأسماء : قامَ زيدٌ وعمروٌ ، وقام زيدٌ أخوكَ ، ومثالهما من الأفعال قوله تعالى : ومَنْ يَفعَلْ ذلك يلقَ أثاماً يُضاعَفْ له العذابُ يومَ القيامَة ويَخلُدْ فيه مهانا (١) وقال الشاعر :

إنَّ عليَّ الله أنْ تُبايعا تُؤخذ كرهاً أو تجيء طائعا (٢١)

---

(١) الفرقان : ١٩ .

باب النعت

النعت عند النحويين عبارة عن اسم أو ماهو في تقدير اسم ، يتبع ماقبله لتخصيص نكرة أو لأزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو ذمّ أو ترحمّ أو تأكيد ، مما يدلّ على حِليتِهِ أو نسبِهِ أو فعلِهِ أو خاصةٍ من خواصـــــه .

فقولنا : عبارة عن اسم أو ماهو في تقديره . أما الاسم فقد تقدّمَ حدُّه . وأما ماهو في تقديره فالظروف والمجرورات والجمل ، وذلك : مررتُ برجلٍ عِندكَ ، أو(١) برجُلٍ في الدارِ أو (١)برجُلٍ قامَ أبوهُ .

ويشترط في الظروف والمجرورات أن تكون تامة ، أي في وصف الموصوف بها فائدة وإلاّ فلا يجوز الوصف بها نحو : مررتُ برجُلٍ اليومَ وبرجُلٍ لكَ ، ألا ترى أنّ ذلك غير مفيـد .

ويشترط في الجمل أن تكون محتملة للصدق والكذب . فأمّا قوله :

٩٨ (مازِلتُ أسعَى بينهم وأختَبِطْ ... حتىّ إذا جَنّ الظلامَ واختلَطْ) (٢)

جاءوا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قَطْ (٣)

(فوصف المذق بما لا يحتمل الصِّدق والكذب (٤)، كأنه قال : بمَذْقٍ أغبرَ . والمَذْقُ : اللبن الذي مُذِقَ بالماءِ أي مُزِجَ بالماءِ ، فإنّه يتخرّجُ على إضمار القول ، كأنّه قال : بمَذْقٍ تقولُ فيه إذا رأيته : هل رأيتَ الذئبَ قطّ ؟ والقولُ كثيراً ما يُحذفُ .

---

(١) ر : وبرجل .

(٢) مابين القوسين نقله ناسخ ج من حاشية وهو ليس في ر .

(٣) لم اعثر على نسبة هذا الرجز ، وقيل هو للعجاج . وروى : التبط ، ومعناه أعدو ، كناية عن سعيه عندهم للقرى ، الاختباط : سؤال المعروف من غير وسيلة . الكامل ١٤٩/٣ ، المحتسب ١٦٥/٢ ، ابن الشجرى ١٤٩/٢ ، الانصاف ٦٩ ، العيني ٦١/٤ ، الخزانة ٢٧٥/١ .

(٤) مابين القوسين ليس في ر .

ويشترط كونه في الجمل أيضاً أن يكون فيها ضمير يعود على الموصوف ، وحكمه في الحذف والإثباتِ كحكم الضمير العائد على الموصول إلاّ أن يكون مرفوعاً فإنّه (١) لايجوز حذفه أصلاً ، مبتدأ كان أو خبراً (٢) .

واعلم أنه لايوصف بما هو في تقدير الاسم إلاّ النكرة ، فإن أردت أن تصف به المعرفة فلا بدّ من جعلِه في صلة موصول وحينئذ يسوغ لك ذلك نحو قولهم : مررت بزيد الذي قام أبوه وبزيدٍ الذي في الدار وبزيد الذي عندك .

وقولنا : لتخصيص نكرة ، مثاله : مررت برجلٍ عاقلٍ ، ألا ترى أنّه كان يحتمل جميعَ الرجال فلما وصفته بعاقل صار لايقع إلاّ لمن (٣) هذه صفته . وقولي : ولإزالة اشتراك عارض في معرفة ، مثاله : مررتُ بزيد الخيّاط ، إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في زيدين أحدهما خياطٌ والآخر ليس كـــذلك .

وانما قلنا أنّ الاشتراك في / مثل هذا عارض ، لأن [illegible] [٢٠د] وضعت على أن تخصّ مسماها ، والنكرة بعكس ذلك .

وقولنا : أو مدح ، مثاله : بسم الله الرحمن الرحيم ، فالرحيم نعت لله على جهة المدح .

وقولنا : أو ذم ، مثاله : أعوذ باللّهِ من الشيطان الرّجيمِ . فالرجيم نعت للشيطان على جهة الذم ، لأنّ الشيطان لايعرض فيه الاشتراك لكون هذا الاسم مختصاً به .

وقولنا : أو ترحّم ، مثاله : مررت بزيدِ المسكينِ ، إذا كان زيد معلوما عند المخاطب ، فالنعت إذ ذاك على جهةّ الترحّم والتحنُّن عليه .

* * *

---

(١) ر : فلا

(٢) في ر وفي نسخة بحاشية ج : غير مبتدأ . وفي ر بعده : قال الله تعالى«والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم» ، أى يقولون سلام عليكم . أو خبراً . اهـ . وهذه العبارة لا تتفق مع السياق ويمكن وضعها بعد قوله : والقول كثيرا مايختاف .

(٣) ر : على من .

واعلم أنّه لايجوز أن يكون النعت للمدح ولا للذم ولا للترحم الا اذا كان المنعوت معلوماً نحو ماذُكِر أو مُنَزّلا منزلة المعلوم نحو : مررتُ برجلٍ عاقلٍ ، إذا قدَّرت في نفسك أنّه لِعِظَم شأنه لايحتاج إلى النعت بل هو معلوم وان أتى باسم نكرة . أو كانَ الوصف الذي هو للمدح أو للذم أو الترحّم قد تقدمه وصف آخر في معناه فيكون الأول اذ ذاك للتخصيص والثاني على جهة المدح أو الذم أو الترحم نحو : مررت برجلٍ شجاعٍ وبَطلٍ ، فشجاع اذ ذاك نعت أوّل (١) على جهة التخصيص وبطل(٢)ثناء ومدح له.

وقولنا : أو تأكيد ، مثاله قوله تعالى : نَفخةٌ واحدة(٣) .فواحدة نعت على جهة التأكيد لأنه قد علم أن النفخة واحدة . ومثاله أيضا قول الشاعر :

٩٩ .... تركتُ منازِلَهم كأمسِ الدابرِ (٤)

أي الماضي ، ومعلوم أنَّ أمسِ ماضٍ ، لكنّه جاء على طريق التأكيد .

وقولنا : مما يدلّ على حِليتهِ ،الحلية الصفة الثابتة كالزَرَقِ والكَحَلِ والطولِ والقصَرِ والسواد والبياض .

وقولنا : أو نسبه ، النسب قد يكون إلى بلد نحو رجل بغدادي وإلى قبيلة نحو قُرشي ، وإلى صنعة ،وأكثر مايكون هذا على وزن فعّال نحو :خيّاط ونجّار.

وقولنا : أو فعله ،نحو قائم وقاعد .

---

(١) ج ، ر : للأول ، وهو تحريف .

(٢) في نسخة بحاشية ج : والثاني على جهة المدح ، وهي في ر بعد قوله : ومدح له .

(٣) الحاقة : ١٣

(٤) صدره : خبلت غزالة قلبة بفوارس .

وهو لعمران بن حطان زعيم الخوارج ، والرواية : منازله ، والضمير يعود على الحجاج بن يوسف . وأنشد أبو عبيدة لصخر أخي الخنساء : .

ولقد قتلتكم ثناء وموحـــــــــــدا وتركت مرة مثل أمس المدبر

وروى : الدابر . مجاز القرآن ١/١١٥ ، الخصائص ٢/٢٦٧ ، الأغاني ١٦/١٥٥ (بولاق) ، العقد الفريد ٣/٢٠٤ ، ٣٢١ ، الاقتضاب ٤٦٦ ، الدرر اللوامع ٢/٧ .

وقولنا : أو خاصّة من خواصّه ،مثاله : مررتُ برجلٍ ذي مالٍ ،أو برجلٍ قائم أبوه ،لأن ماله وقيام أبيه من خواصه.

* * *

واعلم أن النعت لا يخلو من أن يرفع (١) ضمير المنعوت أو ظاهرا من سبب المنعوت . فان رفع المنعوت فلا يخلو من أن يكون مشتقاً أو في حكم المشتق. والمشتق ما أُخذ من المصدر نحو : قائم ، من القيام ،وقاعد من القعود ،والذي في حكم المشتق ماهو في معنى ما أُخذ من المصدر نحو : رجلٌ أسدٌ ،أي شجاع ، فشجاع مأخوذ من الشجاعة ورجل ذي مال أي صاحب مال، وصاحب مشتق من الصحبة .

فأن كان مشتقاً فلا يخلو أن يكون جارياً على فعله أو غير جار ، ومعنى الجاري(٢) أن يكون مجيئه مشتقاً من فعله على قياس مطّرد في به نحو : فاعل من فَعَل كضارب من ضرب وفَعيل من فَعُلَ كظريف من ظَرُفَ ،وشبه ذلك .

وغير الجاري مالا يكون مجيئه في بابه مطرداً نحو : مِفعال من فَعَلَ كمضراب ضَرَب .فأن كان جاريا فأنّه يتبع النعت في أربعة من عشرة ،وهي : الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير والأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، نحو قولهم: /مررتُبرجلٍ قائمٍ وبرجُلين قائمين وبأمرأةٍ قائمةٍ [٢٦و] وبأمرأتين قائمتَين وبنساءٍ قائمات .

وان كان غير جار نحو فعول بمعنى فاعل ، كضروبٍ بمعنى ضارِب وفَعيلٌ بمعنى مفعول كجَريحٍ بمعنى مجروح، أو مفعال أو مِفعيل نحو : رجلٌ مِضراب وناقةٌ مِخطير(٣)، فأنّه إذ ذاك يتبعه في ثلاثة من ثمانية ،وهي الرفع والنصب

---

(١) ر : ينعت .

(٢) ر : ونعني بالجارى .

(٣) مخطير : من الخطر وهو التبختر في المشي ، وناقة خطارة : تخطر بذنبها أى ترفعه مرة بعد مرة وتضرب به ماظهر من فخذيها .
الصحاح واللسان : خطر.

والخفض والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع ، لأنه يكون للمذكر والمؤنث بغير تاء ، نحو مررت برجُلٍ صبورٍ ، وبأمرأَةٍ صبورٍ ، وبرجُلَيْنِ صبورَيْنِ ، وبأمرأتَينِ صبورينِ وبرجالٍ صُبُرٍ (١) وبنساءٍ صبُرٍ (١) .
ماعدا أفعل التي للمفاضلة فأنّها لاتخلو من أن تكون مع مِنْ أو مضافة أو معرفةً بالالف واللام . فإن كانت معرّفة بالألف واللام تبعت ماقبلها في أربعة من تسعة، لأنّها إنما تكون معرفة في كل حال . فأمّا مع مِنْ فأنّها تتبع الموصوف في في اثنين من خمسة ، وهي : الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير ، وتكون للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنّث بلفظٍ واحدٍ .

وأما إذا كانت مضافة فأنّه يجوز فيها أن تتبع ماقبلها في أربعة من العشرة المذكورة ، وأن تكون بمنزلتها مع من فلا تتبع الا في اثنين من خمسة :مررتُ برجلٍ أفضلِ القومِ وبرجُلينِ أفضلِ القومِ وبرجالٍ أفضلِ القومِ . وبأمرأةٍ أفضلِ القومِ وبأمرأتَينِ أفضلِ القومِ وبنساءٍ أفضلِ القومِ.
فأن أتبعتها في أربعة من عشرة قلت : مررتُ برجلٍ أفضلِ القومِ وبرجُلَينِ أفضلي القومِ وبرجالٍ أفاضلِ القومِ وبأمرأة فُضلى القومِ وبامرأتَيْنِ فُضليَيْ القومِ وبنساءٍ فُضلياتِ القَومِ.

وان كان في حكم المشتق فلا يخلو أن يكون منسوباً أو غير منسوب ،فإن كان منسوباً جرى مجرى المشتق الجاري على فعله فيتبع ماقبله في أربعة من عشرة وان كان غير منسوب فلا يتبع ماقبله إلا في أثنين من خمسة(٢).فتقول : مررتُ بامرأةٍ حَجَرِ الرأسِ وكذلك : مَررتُ بامرأةٍ أسدٍ ، ولا تقول : حَجَرةِ الرأسِ قال الشاعر :

١٠٠ مثبَرةُ العُرقوبِ إشفَى المرفقِ (٣)

(١) ج ، ر : صبور ، وهو تحريف . وانظر اللسان : صبر .
(٢) ر : في خمسة من اثنين ، وهو وهم .
(٣) انشده المازني ولم ينسبه وهو في هجاء امرأة ، المثبرة : الابرة ، يريد أنها دقيقة المرقوب والعرقوب :وترة الساق التي تتصل بمؤخر القدم .وفي ج : مبصرة ، وهو تحريف، وسقطت=

فقال : إشفَى ولم يقل : إشفاة ، وهو من صفات المؤنث . (١)
ماعدا «أياً» فإنّها تفرد وتذكر على كل حال ، ولا تثنى ولا تجمع ولا يلزم تأنيثها ، فتتبع في اثنين من خمسة ، واحدمن وجوه(٢) الاعراب والتنكير.
وما عدا مِثْلاإنّها تذكر على كلّ حال فتكون كأيّ ، وقد تفرد على كل حال . وقد يجوز جمعها وثنيتها ، وأما(٣)اذا كانت غير مضافة فيلزم تثنيتها وجمعها نحو : مررتُ برجُلَينِ مِثلَيْنِ وبرجالٍ أمثالٍ .
والوصف بالمصدر – عندنا – من قبيل ماهو في حكم المشتق وله في الوصف طريقان : أحدهما : أن تريد المبالغة ، والثاني : أن لاتريدها .
فإن لم ترد المبالغة فهو – عندنا – على حذف مضاف ، نحو : مررتُ برجلٍ عَدْلٍ ، تريد : ذي عَدْلٍ ، فإن أردتَ المبالغة فعلى جعل الموصوف هو المصدر مجازاً لكثرة وقوعه منه نحو : مررتُ برجلٍ ضَرْبٍ ، تريد أنّ الرجل نفسه هو الضرب لكثرة وقوعه منه ، ونظير هذا قوله تعالى : خُلِقَ الإنسانُ من/ عَجَلٍ(٤) .فجعل الانسان من العجل لكثرة وقوعه منه ، [٢٦ظ] خلافاً لأهل الكوفة ، فإنّهم يزعمون أنّ المصدر وقع موقع الصفة فيجعلون ضَرباً وعَدلاً واقعين موقع ضارب وعادل . وذلك اخراج للمصدر عن أصله ، ومهما أمكن إبقاؤه على أصله كان أولى .
ومما يبيّن أنّه باق على أصليته أنه لايُثنّى ولا يجمع ولا يؤنث كما كان

=من ر . الأشفى : المثقب الذي يستخدمه الاسكاف الشيرازيات ٣٤ ظ ، شرح مشكلات الحماسة ٤٦ ، الخصائص ٢٢١/٢ ، ١٩٥/٣ ، المخصص ٨١/١ ، الاقتضاب ٢٧٨ اللسان : شفى .

(١) في حاشية ج : أنشده الفارسي ، مثبرة العرقوب : من الابرة المعروفة والابرة عظم مؤخر العرقوب وهو عظم لاصق بالكعب .... أ هـ . مقدار سطر لم يظهر في التصوير .

(٢) ج : وجه ، وهو تحريف .

(٣) ر : فأما .

(٤) الأنبياء ٣٧ .

قبل أن تصف به إلا ماحُكِيَ شاذاً ، فقد حكى : فرسٌ طَوْعةٌ القِيادِ (١)، بتأنيث طوع ، وان كان في الأصل مصدراً . وأنشدوا أيضاً :

١٠١ والحيّةُ الحتَفْةُ الرَقشاءُ أخرَجَها من جحرها آمنات اللهوالكلم(٢)

وقد حُكِيَ أيضاً : أضياف وضيوف وضيفان في ضَيْف ، وهو في الأصل مصدر أضافَهُ يُضيفُهُ ضيفا . ومثل هذا موقوف على السماع .

وان رفع(٣)النعت ظاهراً من سبب المنعوت نحو : مررتُ برجلٍ قائم أبوهُ ، يتبع المنعوت في اثنين من خمسة ، وهي : الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير . وأما الخمسة الباقية فيتبع فيها في السبب في لغة من قال : أكلوني البراغيثُ ، وفي اللغة الفصيحة يكون مفرداً على كل حال ، ويتبع في التذكير والتأنيث .

* * *

والنعت يكون اعرابه أبدا على حسب اعراب المنعوت في اللفظ الا فيما كان له من المنعوتين لفظ وموضع فانه يجوز أن يتبع المنعوت على لفظه فيتفق اعرابهما ، وأن يتبعه على الموضع فيختلف اعرابهما ، وسنبين ماله لفظ وموضع في باب العطف ان شاء الله تعالى .

* * *

واعلم أنّ النعت لايكون الا مشتقا أو في معناه ، وقد تقدم . ومساوياً للمنعوت في التعريف وأقلّ منه تعريفاً . فلابد من ذكر المعارف ومراتبها في

---

(١) طوعة العنان وطوع العنان : سلس القياد ، التهذيب ٣/١٠٦ .

(٢) لأمية بن ابي الصلت . الحتفة مؤنث الحتف وهو الهلاك ، وفعله مهمل ويريد بآمنات الله والكلم العزائم التي يذكرها الحاوى ليخرج الحية من جحرها . شرح مشكلات الحماسة ٤٧ ، الخصائص ١/١٥٤ ، ٢/٢٠٥ ، المبهج ٦ ، الحيوان ٤/١٨٧ ، المحكم ٢/٠١ ، ٣/٢٠٤ ، اللسان حتف ، عدل ، الديوان ٣١ .

(٣) ج ، ر : وقع ، وهو تصحيف .

التعريف(١). فالمعارف خمسة أشياء : المضمرات وأسماء الاشارة والأعلام وما عرفَ بالألف واللام وما أضيف إلى معرفة إضافة محضة (٢) .

فأما الموصولات فمن قبيل ماعُرفَ بالألف واللام ، وفي الذي تعرفت به خلاف ، هل هو الألف واللام الملفوظ بها في مثل الذي أو المرادة معنى في مثل مَنْ وما ، وسنبين ذلك في بابه ان شاء الله تعالى .

وأما الموصولات فقد تقدَّم ذكرها في باب « نوع منه آخر » .

وأما المضمرات فتنقسم ثلاثة أقسام : ضمير متكلّم وضمير مخاطب وضمير غائب . وضمير الغائب ينقسم ثلاثة أقسام : مرفوع ومنصوب ومخفوض . والمرفوع ينقسم قسمين : متصل ومنفصل ، فالمنفصل : هو ، هي ، هما ، هم ، هنَّ ، والمتصل : « هو » المستتر في مثل فَعَلَ ، (وهي) المستترة في مثل فَعَلَتْ ، والألف في مثل فعَلا وفَعَلتا ، والواو في مثل فعلوا والنون في مثل فَعَلْنَ .

والمنصوب أيضاً ينقسم قسمين : متصل ومنفصل ، فالمنفصل : اياه ، إياها ، إيّاهما ، إيّاهم ، إيّاهن . والمتصل ما بعد الفعل في مثل : ضربَهُ ، ضَرَبها ، ضَربَهما ، ضَرَبهم ، ضَربَهُنَّ .

والمجرور كله متصل وهو ما بعد الخافض في مثل : به ، بها ، بهم ، بهنَّ .

وضمير المخاطب ينقسم ثلاثة أقسام : مرفوع ومنصوب ومخفوض . فالمرفوع ينقسم قسمين : متصل ومنفصل. فالمنفصل : أنتَ ، أنتِ ، أنتُما[٢٧و] أنتم ، أنتُنَّ والمتصل ما بعد الفعل في مثل : فَعَلتَ ، فعَلتُما ، فعلتُم ، فعلتُنَّ والمنصوب أيضاً ينقسم قسمين : متصل ومنفصل فالمنفصل: إيّاكَ ، إيّاكِ ، إيّاكم ، إياكُنَّ . والمتصل : ما بعد الفعل في مثل :

---

(١) ر : التعارف ، وهو تحريف.

(٢) بقي المعرف بالنداء ، وهو النكرة المقبل عليها . انظر همع الهوامع ١/٥٥ .

ضَرَبَكَ ، ضَرَبَكِ ، ضربكما ، ضربكنَّ .
(والمخفوض كله متصل وهو ما بعد الخافض في مثل: بِكِ ، بكما ، بكم ، بكُنَّ)(١).

وضمير المتكلم ينقسم ثلاثة أقسام : مرفوع ومنصوب ومخفوض .
فالمرفوع ينقسم قسمين : متّصل ومنفصل ، فالمنفصل : أنا ، نحن ، والمتصل ما بعد فَعَلَ في مثل : فَعَلْتُ ، فعلنا . والمنصوب أيضاً ينقسم قسمين : متصل ومنفصل . فالمنفصل : إيّايَ ، إيّانا . والمتصل ما بعد الفعل في مثل ضَرَبَنِي ، ضَرَبَنا .

والمخفوض كله متّصل ، وهو ما بعد الخافض في مثل بِي ، بنا .

واختلف في الياء من « تفعليَن » هل هي ضمير أو علامة تأنيث . والصحيح أنّها ضمير على ما نُبيّن في بابه إن شاء الله تعالى . فجملة المضمرات على هذا أحد وستون مضمراً .

* * *

وأما **أسماء الأشارت :** فتنقسم أيضاً ثلاثة أقسام ، قسم للبعيد ، وقسم للمتوسط ، وقسم للقريب .

والذي هو للقريب ينقسم قسمين : مذكر ومؤنث . والمذكر ينقسم ثلاثة أقسام :

مفرد ومثنى ومجموع ، وكذلك المؤنث .

فللواحد المذكّر: ذا وهذا، وللاثنين: ذانِ وهذانِ ، وللجماعة : أولاءِ وهؤلاءِ . والواحدة المؤنثة: ذِي وتِي وتا وهذِي وهاتِي وهاتا وهذِهِ في الوصل وذِهْ وهذِهْ بسكون الهاء في الوقف. وللاثنتين: تانِ وهاتانِ. والجمع كالجمع

والذي هو منها للمتوسط ينقسم أيضاً قسمين : مذكّر ومؤنث . وكلاهما ينقسم ثلاثة أقسام (فالمذكر مفرد ومثنى ومجموع وكذلك المؤنث .

---

(١) سقط مابين القوسين من ر .

فللواحد المذكر : ذاك ، وللاثنين : ذانِكَ ، وللجمع : أولاكَ) (١) وأولآك ، بتشديد اللام وتخفيفها ، وعليه قوله :

(١٠٢) من بين أولآكَ إلى أولالِكا (٢)

وأولئك ، وقد قيل : إنَّ أولئك للبعيد . وللواحدة المؤنثة : تيكَ . وللاثنتين : تانِكَ . والجمع كالجمع .

والذي هو منها للبعيد ينقسم أيضاً قسمين : مذكر ومؤنث . والمذكر مفرد ومثنى ومجموع . وكذلك المؤنث . فللواحد المذكر ذلكَ . وللاثنين : ذانّك بتشديد النون(٣) وذانَيْكَ ، بابدال ياء من احدى النونين . وقد قرىء فَذانَيْكَ بُرهانِ مِن ربِّكَ(٤). بابدالِ احدى النونين ياء . وفي الجمع : أولالكْ وعليه قوله :

١٠٣ أولئكَ قومِي لـم يكونوا أُشابةً وهل يعِظُ الضِّلِّيلَ إلا أولالِكا(٦)

وللواحدة المؤنثة : تِلكَ وتَلكَ ، بفتح التاء وكسرها ، وتالِكَ ، وعليه قوله :

---

(١) تكرر مابين القوسين في ر .

(٢) لم ينسب لقائل . وفي الدرر : أولاك في الموضعين . ونقل أنها لغة حكاها بعض أهل اللغة وهي للمتوسط . الدرر اللوامع ١/٥٠ .

(٣) الأصل تخفيف النون والتشديد لغة وبها قرأ ابن كثير . النشر ٢/٢٤٠ .

(٤) رويت هذه القراءة في الشواذ عن ابن كثير ، والقراءة المشهورة عنه : فذانك ، بتشديد النون — ابن خالويه ١١٣ ، النشر ٢/٢٤٠ ، القصص ٣٢ .

(٥) انظر المنصف ١/١٦٥ .

(٦) من إبيات رواها أبو زيد لأخي هبيرة بن عبد مناف الملقب بالكلحبة. وصدره في النوادر : ألم تك قد جربت ما الفقر والغنى .

ورواية المنصف واللامات : أولالك قومي وهي أسلم لأنها لاتجمع بين لغتين في بيت واحد الاشابة : الاخلاط من الناس يصف قومه بالصفاء في النسب وإخلاص النصح له . النوادر ١٥٤ اصلاح المنطق ٣٨٢ اللامات ١٤٢، المنصف ١/١٦٦، الخزانة ١/١٩٠.

١٠٤ إلى الجُودِيِّ حتى عادَ صَخْراً   وحانَ لتالِكَ الغُمرِ انحسارُ (١)

وللاثنين تانِّك بتشديد النون ، وتانيك بابدال إحدى النونين ياء ، والجمع ، كالجمع . فهذه جميع المشارات .

* * *

وأما **العلم** فهو ما علق في أول أحواله على مسمى بعينه (في جميع الأحوال من غيبة وتكلم وخطاب) (٢) .

فقولي : ما عُلّق في أوّل أحواله على مسمى ، يحترز من المعرف بالألف واللام أو بالأضافة ، فأنه كان نكرة قبل ذلك .

وقولي : في جميع الأحوال (٣) من غيبة وتكلم وخطاب / تحرز من المشار اليه الذي لايقع على المسمّى إلاّ في حال الأشارة ومن المضمر لأنّه لايقع أيضاً على المسمى إلاّ [٢٧ظ] في حال الغيبة ان كان ضمير غائب ، أو التكلّم ان كان ضمير متكلم أو الخطاب ان كان ضمير مخاطب .

* * *

وأما **المعرّف بالألف واللام** : فهو كل اسم يكون معرفة وفيه الألف واللام ، فأذا زالت عنه صار نكرة . وهذا تحرّز من مثل : الحارث والعبّاس فأنّ كلّ واحد منهما معرفة زالت عنه الألف واللام أو لم تزل . فهو أذن من قبيل الأعلام .

* * *

وأما **المعرّف بالاضافة** : فهو كل ما أضيف إلى معرفة من هذه المعارف اضافة محضة . والاضافة كلّها محضة إلاّ في أماكن محصورة وهي : إضافة

(١) للقطامي (عمير بن شييم) . وفي البيت إشارة إلى قصة قوم نوح واهلاكهم بالطوفان : والغمر جمع غمرة ، وغمره كل شيء شدته . والغمر : الماء الكثير . اللسان : غمر ، الديوان ١٤٤ .

(٢) سقط مابين القوسين من ح .

(٣) ج : أحواله .

اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الحال والاستقبال ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل واضافة « غيرِك وشِبهُكَ ومِثلُكَ وخِدنُكَ وتِربُكَ وهدُّك وكَفيُك بفتح الكاف وكسرها وكُفيُكَ بضم الكاف والفاء وكفائِكَ وشَرعُك وحَسبُكَ وناهيكَ من رجلٍ (١) وواحد أُمِّه وعبدُ بطنِه وعُبْرُ الهواجِرِ وقيدُ الأوابدِ . وهذه كلها لا خلاف في أنَّ إضافتها غير محضة . والذي في اضافته خلاف هو أفعل التي (٢) للمفاضلة إذا أضيفت الى معرفة الى(٣)ما فيه الألف واللام نحو أفضل القوم ، والصفة المضافة للموصوف نحو قراءة من قرأ : وأنه تعالى جُدُّ ربِّنا(٤). بضم الجيم ، أصله : ربُّنا الجُدُّ أي العظيم ، فقدّمت الصفة على الموصوف . وكذلك قول الشاعر :

١٠٥ يا قُرَّ إنَّ أبــاك حَيُّ خُويلِــدٍ قد كنتُ خائفَهُ على الأحماقِ (٥)

أراد : خويلداً الحيَّ ، فقدّم الصفة وأضافها الى الموصوف . والموصوف المضاف الى صفته نحو قوله تعالى: ولَدارُ الآخرةِ خيرٌ (٦) . وقولهم : صلاةُ الأولى ومسجدُ الجامعِ ، المعنى : الدارُ الآخرةُ والصلاةُ الأولى والمسجدُ الجامعُ .

والصحيح أنَّ إضافة ذلك كلّه غير محضة لما يذكر في موضعه إن شاء الله تعالى

(١) هدك : اى أثقلك وصف محاسنه أو هو المنسوب إلى الجلادة والكفاية ، وشرعك أي حسبك انظر الكتاب ٢١٠/١ ، المقتضب ٢٨٦٤ .

(٢) كذا والاولى : الذي .

(٣) سقطت (إلى) من ج .

(٤) سورة الجن : ١٠ .

(٥) لجبار بن سلمى (جاهلي) . قر : مرخم قرة وهو المهجو . الاحماق : ولادة الأحمق والفارسي والمرزوقي والزمخشرى يرون زيادة (حى) وانها مقحمه . النوادر (٦) الخصائص ٢٨/٣ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٤٥٣ ، المفصل ٩٥ ، الخزانة ٢١٠/٢ .

(٦) يوسف : ١٠٩ .

واعرف هذه المعارف المضمرات ثم الأعلام ثم المشار ثم ما عُرّف بالألف واللام . وقد تقدّم أنّ الموصول في التعريف بمنزلة ما عرف بالألف واللام .
وما أضيف الى معرفة من هذه المعارف فهو بمنزلة ما أضيف اليه إلاّ المضاف الى المضمر فأنّه في رتبة العلم . هذا مذهب سيبويه وهو الصحيح (١) .
وخولف سيبويه في ذلك في المشار والمضاف الى معرفة فأمّا المُشار فزعم الفراء أنّه أعرف من العلم (٢). وسنبيّن فساد ذلك في باب المعرفة والنكرة .
وأما المضاف إلى معرفة فزعم المبرّد (٣) أنه أدون ممّا أضيف اليه في التعريف قياساً على المضاف إلى المضمر لأنه دونه في التعريف(٤). والذي يدلّ على فساد مذهبه قوله :

١٠٦ .... كخُذروف الوليدِ المُثقّبِ (٥)

والمثقبُ نعت للخذروف، وقد تقدم أنّ النعت لابد أن يكونَ مساوياً للمنعوت أو أقلّ منه تعريفاً، فلو كان الأمر على ما ذهب اليه لم يجز لان المثّقب على [٢٨ و] مذهبه هو (٦) نعت أعرف من خذروف وهو المنعوت . وقوله أيضاً :

١٠٧ كتيسِ الظباءِ الأعفرِ انضرجَتْ لهْ عقابٌ تدلّتْ من شماريخ ثهلانِ (٧)

فوصف المضاف إلى مافيه الألف واللام بما فيه الألف واللام .

---

(١) الكتاب ٢٢٠/١ ، الجمل ١٩٢ ، الانصاف م ١٠١ ، الهمع ٥٥/١ .
(٢) الانصاف : مسألة ١٠١ ، الهمع ٥٦/١ .
(٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد الأزدى بالولاء ولد بالبصرة واخذ عن المازني وقصد بغداد فكان امام عصره في النحو اللغة والأدب . توفي ببغداد عام ٢٨٥ هـ . السيرافي ٧٢ ، الزبيدي ٢٣ ياقوت ١١١/١٩ .
(٤) المقتضب ٢٨٢/٤ .
(٥) تمامة : فأدرك ، لم يجهد ولم يثن ، شأوه يمر ....
وهو لامرىء القيس في وصف فرسه . الديوان .
(٦) ر : وهو.
(٧) لامرىء القيس يصف فرسه . الاعفر الذي لونه بين الحمرة والغبرة . ثهلان : اسم جبل وشماريخه : رؤوسه . جمهرة اللغة ٧٩/٢ . المنصف ١٢/٣ ، تثقيف اللسان : ١٧٩ الديوان ٩٢ .

وهذا كله دليل على صحة ماذكرنا من أنّ ما أُضيف إلى معرفة فهو بمنزلته في التعريف .

* * *

واعلم أنّ الاسماء تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم ينعت ولا يُنعت به . وقسم لايَنعت ولايُنعت به . وقسم يَنعت ويُنعت به .

فالذي لايَنعت ولا يُنعت به خمسة : المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية وكل اسم متوغل في البناء (١) نحو : الآنَ وأينَ ومنْ .

والذي يَنعت ولا يُنعت به : الأسماء الأعلام نحو : زيدٍ وعمرو ومكةَ وعثمانَ .

والقسم الذي يَنعت وينعت به : المشارات وما بقي من الأسماء إذا كان مشتقاً أو في حكمه .

والأسماء كلها تنحصر في المعرفة والنكرة . فأما النكرة فلا تنعت الا بالنكرة وأما المعرفة فمحصورة في الخمسة الأنواع المذكورة .

أما المضمر فلا ينعت ولا ينعت به كما تقدّم . وأما المضاف فبمنزلة العلم فيوصف بما يوصف به العلم والعلم يوصف بما فيه الألف واللام ، وبالمشار وبما أُضيف إلى معرفة . وأما المشار فلا يوصف الا بما فيه الألف واللام خاصة. والمضاف إلى المشار ينعت بالمشار وبالألف واللام وبما أضيف اليهما . وأما المعرّف بالألف واللام فينعت بما فيه الألف واللام وبما أُضيف إلى مافيه الألف واللام . والمضاف إلى مافيه الألف واللام ينعت بما ينعت به المعرّف بالألف واللام .

* * *

(١) في حاشية ر : وفي بعض النسخ وكل اسم غير متمكن ، وغير المتمكن هو الذي (يلزم) موضعاً واحداً كما التعجبية أو موضعين كقبل وبعد، وهذا أجود لانه يرد على الأول الموصولات كلها وأسماء الاشارة فأنها كلها متوغلة في البناء ويمت بها . إ هـ .

واعلم أن الصفة لا تخلو من أن تتكرر أو لا تتكرر . فأن لم تتكرر فلا يخلو المنعوت من أن يكون معلوماً أو مجهولا ، فان كان مجهولا فالأ تباع ليس الا نحو : مررتُ برجلٍ كريمٍ وبزيدٍ العاقلِ ، اذا لم يكن زيد معلوماً عند المخاطب الا أنْ تقدّره ، وان كان مجهولاً ، تقدير المعلوم فأنه اذ ذاك يجوز الاتباع والقطع وكأنَّ المخاطب يبنى على أنَّ الصفة يتبين بها الموصوف وإن لم تورد تابعة لأنها لاتتبيّن (١) الاّ به وذلك نحو : مررتُ برجلٍ كريمٍ وكريماً .
وان كان المنعوت معلوماً عند المخاطب فلا تخلو الصفة من أن تكون صفة مدح أو ترحم أو ذم أو غير ذلك . فأن كانت غير ذلك فالأتباع ليس الاّ نحو : مررتُ بزيدٍ الطويلِ وبزيدٍ الأ زرقِ . وان كانت الصفة صفة مدح أو ذمّ أو ترحمّ وكانَ الموصوف معلوماً عند المخاطب جاز الأ تباع والقطع ، فأذا قطعت فأنَّ القطع إلى الرفع على خبر ابتداء مضمر ، وإلى النصب باضمار فعل تقديره أمدح ان كانت الصفة صفة مدح ، أو أذمَّ إن كانت الصفة صفة ذم . أو أرحم ان كانت الصفة صفة ترحّم .

ومن الناس من لم يجز القطع الا بشرط تكرار الصفة وذلك/فاسد لأنه قد[٢٨ ظ] حكي من كلامهم ـ : الحمدُ للهِ أهلَ الحمدِ ، والحمدُ للهِ الحميدَ بنصب الحميد وأهل الحمد ، وحكى ذلك سيبويه (٢) .

فإن تكررت النعوت فلا يخلو من أن يكون المنعوت معلوماً أو مجهولا ، فان كان مجهولا فالاتباع ، الا في موضعين ، فإنّه يجوز الاتباع والقطع : أحدهما أن يقدره وان كان مجهولا تقدير المعلوم تعظيماً له وكأنَّ المخاطب يبنى على أنَّ الصفة وان لم تر تابعة يتبين بها الموصوف لأ نها لاتتبين إلا به نحو قولك : مررتُ برجلٍ كبيرِ الأقدام شريفِ الآباءِ .
والآخر أن تكون الصفة المقطوعة قد تقدمها صفة متبعة تقاربها في المعنى وذلك نحو قولك: مررت برجلٍ شجاعٍ فارسٌ ، لأ نَّ الشجاعة تفهم منها الفروسية ومن ذلك :

---

(١) ج : تليق ، وهو تحريف .
(٢) الكتاب ٢٤٨/١ .

١٠٨ ويأوى إلى نســوة عُطــلٍ وشُعثاً مراضيعَ مثلَ السعالى (١)

فنصب شعثا على القطع لأنّه لما وصفهن(٢)بالعطل فهم من ذلك أنّهن شُعث.
فإن كان المنعوت معلوماً فلا يخلو أن تكون الصفة صفة مدح أو ذم أو ترحّم أو لاتكون . فان لم تكن فالاتباع ليس الا ، نحو : مررت مررت بزيدٍ الطويل الابيض الأشمِ .
وان كانت الصفة صفة مدح كالشجاع والكريم ،أو ذم كالفاسق والخبيث أو ترحم كالمسكين والفقير جاز لك ثلاثة أوجه : اتباع الجميع وقطع الجميع واتباع بعض وقطع بعض .

واذا أتبعت بعضاً وقطعت بعضاً بدأت بالاتباع قبل القطع ، ولايجوز القطع ثم الاتباع ، لأنّ ذلك يؤدي إلى الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية ، ألا ترى أنّ الصفة اذا قطعت إلى النصب فأنّ الصفة منصوبة باضمار فعل فتكون قد فصلت بجملة فعلية أجنبية . واذا قطعت إلى الرفع كانت على خبر ابتداء مضمر فتكون الجملة اسمية أجنبية . فمثال قطع الجميع : مرت بزيدٍ الكريمُ الشجاعُ الطويلِ ، برفع جميع الصفات أو نصبها أو رفع بعض ونصب بعض .
وأما اتباعها كلها فأن تخفض جميع الصفات في المثال المذكور ، وأما اتباع البعض وقطع البعض فان تخفض الكريم في المثال المذكور وتقطع مابعده ، ولا يجوز أن تنصب (٣) الكريم أو ترفعه على القطع ثم تخفض مابعده على الاتباع لما يؤدي اليه من الفصل بين الصفة والموصوف بالجمل الأجنبية كما تقدم .

* * *

(١) لامية بن أبي عائذ الهذلي في وصف صياد ، ورواية السكرى :

له نسوة عاطلات الصدور عوج مراضع مثل السمالى

ولا شاهد فيه . ورواية سيبويه بجرشمث في اول الموضعين من الكتاب ونصب شعثاً بفعل قدره الخليل : أذكرهن ، الفراء: أذمهن ،والرضى : أرحمهن. الكتاب ١/ ١٩٩ ، ٢٥٠ ، معاني القرآن ١/ ١٠٨ ، المخصص ١٦/ ١٣٠ المفصل ٤٩ ، الخزانة ١/ ٤١٧ ، ديوان الهذليين ٢/ ١٧٢ .

(٢) ر : وصفن . (٣) ر : ينتصب .

ولا يجوز عطف بعض النعوت على بعض لأنّ ذلك يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه ، الا أن تختلف معاني النعوت نحو قولك : مررت بزيدٍ الكريمِ والشجاعِ والعاقلِ وسواء كانت متبعة أو مقطوعة .

* * *

واذا اجتمع نعوت ومنعوتون فلا يخلو أن تفرّقهما أو تجمعهما أو تفرق المنعوتين (١) وتجمع النعوت أو تفرق النعوت وتجمع المنعوتين . فأن جمعتها نحو قولك : قام الزيدون العقلاءُ . أو فرقتها نحو قولك : زيدٌ العاقلُ وعمروٌ الكريمُ وعبدُ الله الظريفُ ، أو جمعت المنعوتين وفرقت النعوت نحو قولك : الزيدونَ العاقلُ والكريمُ والشجاعُ ، كان حكمه في ذلك كله حكم المنعوت المفرد في الاتباع /والقطع في اماكن القطع ،إلا أنه يجوز جمع المنعوتين [٢٩ و] وتفريق النعوت في جميع الأسماء نحو قوله :

١٠٩ بكيتُ وما بُكاء رجلٍ حزينٍ على رَبْعَين مسلوبٍ وبالِ (٢)

إلا في أسماء الاشارة ، فأنه لا يجوز ذلك فيها . فلا يجوز أن تقولَ : مررت بهذين الطويلِ والقصيرِ ، لعلةٍ تذكر بعدُ ان شاء الله تعالى .

فان فرقت المنعوتين وجمعت النعوت فلا يخلو الاعراب من أن يتفق أو يختلف فان اختلف فالقطعُ ليسٍ الا نحو : ضرب زيدٌ عمراً العاقلانِ ، بالرفع على خبر ابتداء مضمر تقديره : هما العاقلان ، والنصب بأضمار فعل تقديره : أعنى العاقلين .

هذا مذهب أهل البصرة (٣) وأما أهل الكوفة فيفصّلون المختلف الاعراب لمتفق في المعنى ومختلف . فما اختلف فالقطع ليس الا ، نحو ماتقدم من : ضربَ

---

(١) ر : يفرق المنعوتون .

(٢) نسب في الكتاب لرجل من باهله ونسبة السيوطي لا بن ميادة . ويجوز في «مسلوب وبال» الرفع على القطع ، وأعربهما السيوطي بدلين . الكتاب ٢١٤/١، المقتضب ٢٩١/٤، المغنى ٣٩٣، شواهد المغني ٢٦٢ .

(٣) الكتاب ٢٤٦/١، المقتضب ٣١٦/٤ .

زيدٌ عمراً. وما أتفق أجازوا فيه الأتباع بالنظر الى المعنى،والقطع في أماكن القطع وذلك نحو : ضاربَ زيدٌ عمراً . فأنَّ كل واحد من الاسمين ضارب ومضروب في المعنى (١) .

وأجازوا أن يكون العاقلان في المعنى نعت لزيد وعمرو على معنى عمرو (٢)، فيغلب المرفوع خاصة لأنّه عمدة وهو مذهب الفراء (٣).

ومنهم من أجاز الرفع والنصب على الاتباع فيغلب تارة المرفوع وتارة المنصوب لأن كلّ واحد من الاسمين معناه معنى المرفوع من حيث هو ضارب ومعناه معنى المنصوب من حيث هو مضروب ، وهو مذهب ابن سعدان . (٤)

والصحيح أنه لايجوز الا القطع ، بدليل أنه لايجوز : ضارَبَ زيدٌ هنداً العاقلة ، برفع العاقلة ،على أن تكون نعتاً لهند على المعنى ، باتفاق من البصريين والكوفيين ..

فكما لايجوز في نعت الاسم اذ أفرد الحمل على المعنى كذلك لايجوز اذا ضممته الى غيره . فأن اتفق الاعراب فلا تخلو الأسماء من أن تتفق في التعريف والتنكير أو تختلف في التعريف أو التنكير .

فان اختلفت فالقطع ليس الا نحو قام زيدٌ ورجلٌ الكريمان ، على أنه خبر أبتداء مضمر ، والكريمين على النصب بأضمار فعل ولا يجوز الاتباع لأنَّ المعرفة تطلب نعتاً معرّفاً والنكرة تطلب نعتها منكراً ، وذلك لايمكن في اسم واحد في حال واحدة .

---

(١) مجالس ثعلب ٤١٧، همع الهوامع ١١٩/٢.
(٢) الصواب : زيد ، ليتفق مع المثال .
(٣) همع الهوامع ١١٩/٢.
(٤) انظر الهمع ١١٩/٢. وابن سعدان هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير ، وا. ببغداد وكان على مذهب الكوفيين في النحو واللغة وكان مقرئاً له اختيار لم يخالف فيه المشهور توفي عام ٢٣١هـ. ابن النديم ١٠٤، ياقوت ٢٠١/١٨ ، ابن الأنبارى ٢١٢.

فان اتفق الاعراب والتعريف أو التنكير فلا يخلو أن يكون بعض المنعوتين مستفهماً عنه وبعضهم غير مستفهم عنه ، أو يتفقوا في الاستفهام أو في غيره . فأن كان (١) البعض مستفهماً عنه وبعضهم غير مستفهم عنه لم يجز الا القطع نحو قولك : من أخوكَ وهذا محمدٌ العاقلانِ ، على أنه خبر ابتداء مضمر ، والعاقلين على النصب بأضمار فعل : « أعني » ولا يجوز أن يكون العاقلان نعتاً لمحمد « وأخوك » ، (٢) لما نذكر بعد ان شاء الله تعالى .

فان اتفق المنعوتون في الاعراب والتعريف أو التنكير والاستفهام أو غيره . فلا يخلو العامل أن يكون واحداً أو أزيد ، فإن كان واحداً فالاتباع والقطع في أماكن القطع ، نحو : أعلمتُ زيداً بكراً اخاكَ العقلاء . ونحو قولك : قام زيدٌ وجعفرٌ العقلاءُ ، لان قام هو العامل في زيد بنفسه وفي عمرو وجعفر بواسطة حرف العطف ، فان كان العامل أزيد من واحد [٢٩ظ] فلا يخلو جنس العامل من أن يتفق أو يختلف . واختلاف العوامل في الجنس أن يكون أحدها (٣) من جنس الأسماء والآخر من جنس الأفعال أو الحروف. والحروف المختلفة المعاني(٤)أيضاً بمنزلة العوامل المختلفة الجنس . فان اختلفت العوامل في الجنس فالقطع ليس الا خلافا للجرمي (٥) ، فانه يجيز الاتباع والقطع في أماكن القطع ، وذلك نحو قولك : قام زيدٌ وهذا محمدٌ العاقلان . على أنّه خبر ابتداء مضمر ، والعاقلين على النصب بأضمار فعل . لأنَّ العامل في زيد «قام» (٦) .

---

(١) سقطت كان من ج ، ر

(٢) الكتاب ٢٤٧/١.

(٣) ر : أحدهما . (٤)ر : بالمعاني

(٥) هو أبو عمر صالح بن اسحاق الجرمي ، ولد بالبصرة ، أخذ النحو عن الاخفش الأوسط واللغة عن أبي عبيدة والاصمعي وأبي زيد ، توفي عام ٢٢٥هـ . ترجمة السيرافي ٧٢ ، الزبيدي ٧٤ ، ياقوت ٥/١٢ ، القفطي ٨١/٢ .

(٦) في الهمع أن الاتباع جوّزهُ قوم منهم الأخفش ١١٨/٢ وأنظر المقتضب ٣١٤/٤.

وكذلك لو قلت : مررت بزيدٍ ودخلتُ الى أخيك العاقلين لم يجز إلاّ القطع كما تقدّم لمخالفة معنى الباء لمعنى إلى . فان اتفقت العوامل في الجنس فلا تخلو أن تتفق في اللفظ والمعنى ، نحو : قامَ زيدٌ وقامَ عمروٌ ، أو في اللفظ لا في المعنى ، نحو : وجَدَ الضالةَ زيدٌ ووجَدَ زيدٌ على عمرو (١) ، أي غضبَ عليه . أو يتفقا في المعنى لا في اللفظ ، نحو : ذهب زيدٌ وانطلقَ بكرٌ ، أو تختلف في اللفظ والمعنى نحو : أقبلَ زيدٌ وأدبرَ عمروٌ . فان اختلفت في اللفظ والمعنى ، او في المعنى دون اللفظ ، فمذهب سيبويه ومن أخذ بمذهبه القطع والاتباع في أماكن القطع ، ومذهب المبرد وأبي بكرٍ السراج القطع ليس إلاّ(٢) ،لما يذكر بعد(٣) ، ان شاء الله تعالى .

وان اتفق المعنى واختلف اللفظ نحو ما تقدّم من : ذهب زيد وانطلق عمرو ، فمذهب سيبويه والمبرد ومن أخذ بمذهبهما الأتباع والقطع في أماكن القطع . ومذهب أبي بكرٍ القطع ليس الا(٤)لما نبيّن بعدُ .

وان اتفق اللفظ والمعنى نحو ما تقدم من : قامَ زيدٌ وقامَ عمروٌ ، فمذهب كافة النحاة الأتباع والقطع في أماكن القطع، إلاّ أبا بكر فأنّه(يقطع ولا)(٥)يجيز الاتباع الا بشرط أن يقدر الاسم الثاني الذي يقطع بعده معطوفاً على الاسم الأول ، ويكون العامل الثاني تأكيداً للاول غير عامل في الاسم الثاني ، فحينئذ يجوز الاتباع والقطع لأن العامل واحد نحو قام زيدٌ قامَ عمروٌ ، اذا جعلت قام الثاني تأكيداً للأول (٦) .

فأما امتناع تفريق النعوت وجمع المنعوتين في أسماء الاشارة فسبب ذلك أن كل نعت لابد له من ضمير يعود على الموصوف لربطه به ،الا أسماء الاشارة

---

١) ر : وجد على زيد عمرو .

(٢) انظر الكتاب ٢٤٧/١ والمقتضب ٣١٥/٤، والاصول ٣٢/٢، الهمع ١١٨/٢

(٣) ر : بعد في موضعه .

(٤) الاصول ٣٢/٢، الهمع ١١٦/٢.

(٥) سقط مابين القوسين من ج .

(٦) الاصول ٣٢/٢، همع الهوامع ١١٩/٢.

فانها لا توصف الا بالجوامد ، نحو : مررتُ بهذا الرجلِ ، وان وصفت بالمشتق فعلى أن يكون قائماً مقام الجامد ، نحو : مررتُ بهذا العاقلِ ، تريد بهذا الرجلِ العاقلِ ، فحذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه ، ولذلك يقل مجيئه بالمشتق في صفة المشار .فأذا تقرر أنها توصف بالجوامد والجوامدلاتحتمل (١)الضمير جعلوا (٢) نائباً عن الضميرفي الربط كونه موافقاً لموصوفه في الافراد والتثنية والجمع ، فلذلك لم يجز أن تقول : مررت بهذينِ الطويلِ والقصيرِ ، لأنك لو فعلت ذلك لزالت المشاكلة التي هي الرابط بين الصفة والموصوف في أسماء الاشارة كما تقدم .

وأما امتناع الاتباع اذااختلف/ الاعراب فلانّ أحدالمنعوتين يطلب النعت [٣٠و] مرفوعاً والآخر يطلبه منصوباً أو مخفوضاً ، ولا يتصور أن يكون اسم واحد في حين واحد مرفوعاً وغير مرفوع .

وأما امتناع الاتباع اذا كان بعض المنعوتين مستفهماً عنه وبعضهم غير مستفهم عنه فمن قبل أنّ النعت داخلٌ فيما يدخل فيه المنعوت في المعنى ، فاذا قلت: منْ أخوكَ العاقل ؟ فالعاقل مستفهم عنه كالأخ ، حتى كأنك قلت : من العاقلُ ؟ والمستفهم عنه مجهول . واذا قلت : هذا زيدٌ العاقلُ . فالعاقل خبر هذا كزيد ، حتى كأنك قلت ، هذا العاقلُ ، فالعاقل معلوم(٣) ،فلو قلت : هذا زيدٌ ومنْ أخوكَ العاقلانِ ، على النعت لزيد والأخ ، لوجب أن يكون العاقلان معلوماً مجهولا في حالة واحدة ، فلذلك عدل إلى القطع . واما امتناع الاتباع اذا اختلف جنس العامل فسببه أن النعت داخل في معنى المنعوت ، كما تقدم ، فاذا قلت : قام زيدٌ العاقلُ ، فالعاقلُ فاعل في المعنى ، كأنك قلت : قامَ العاقلُ . فاذا قلت : هذا زيدٌ وقام عمروٌ العاقلانِ ، على الاتباع ، لكان

(١) ر : تتحمل .

(٢) ج : وجعلوا ، والواو وزيادة .

(٣) ر : معلوم هذا .

العاقلان خبرا من حيث هو نعت للخبر (١) ومخبراً عنه من حيث أنه نعت الفاعل والفاعل مخبر عنه ، واسم واحد لايكون خبرا مخبرا عنه في حال واحدة . وكذلك حرفا الجر المختلفا المعنى بمنزلة العامل المختلف الجنس ، وذلك أنك اذا قلت : مررتُ بزيدِ العاقلِ ، فالعاقل ممرور به(٢)حتى كأنك قلت: مررتُ بالعاقلِ . واذا قلت : دخلتُ إلى أخيكَ الكريمِ ، فالكريم مدخول اليه كأنك قلت : دخلتُ إلى الكريمِ ، فلو قلت : مررتُ بزيدِ ودخلتُ إلى أخيكَ العاقلينِ ، لكان «العاقلين» وهو اسم مفرد مجرورا على الالصاق(٣)وعلى انتهاء الغاية ، واسم واحد لاينجر على معنيين مختلفين .

وتوهّم الجرمى أنّ منع ذلك انما هو من طريق أنّ عاملين لايعملان في معمول واحد ، وتقرر عنده أنّ العامل في النعت انما هو التبع كما نذهب نحن اليه ، فأجاز الاتباع وانما الامتناع عندنا لما ذكرت .

وأما امتناع الاتباع عند المبرد اذا اختلفت العوامل في اللفظ والمعنى نحو : أقبلَ زيدٌ وادبرَ عمروٌ . أوفي المعنى لافي اللفظ نحو : وجدَ الضالةَ زيدٌ ووجدَ على بكرٍ عمروٌ ، فمن طريق أنك اذا قلت : أقبل زيدٌ العاقلُ ، فالعاقل في المعنى مقبل ، فكأنك(٤)اذا قلت : أدبرَ زيدٌ العاقلُ ، فالمعنى أيضاً : أدبرَ العاقلُ . فلو قلت : أقبل زيدٌ وأدبرَ عمروٌ العاقلانِ ، على الأتباع لزيد وعمرو لكان العاقلان . فاعلين، على أن يكون أحدهما قد فعل خلاف فعل الآخر ، وذلك غير جائز عنده (٥) اذ لم يحضره لذلك نظير في كلامهم ، وهو عندنا جائز(٦)بدليل قولهم : اختلف الزيدانِ ، فالزيدان فاعل وقد فعل أحدهما خلاف ما فعل الآخر .

---

(١) ج : للخبر عنه ، وهي زيادة . (٢) سقطت (به) من ر .

(٣) الاطلاق ، وهو تحريف . (٤) ر : فانك .

(٥) احتج المبرد لرايه هذا في المقتصب ٣١٥/٤ .

(٦) ر : جائز عندنا .

فان قال: فقد اتفقا في جنس الاختلاف، قيل له وكذلك في مسألتنا / قد[٣٠ظ] اتفق زيد وعمرو في جنس الفعل .

وأما امتناع الاتباع اذا اتفق معنى العاملين واختلف لفظهما، او أتفق اللفظ والمعنى عند أبي بكر في نحو : ذَهَبَ زيدٌ وانطلقَ بكرٌ وقامَ زيدٌ وقامَ عمروٌ ، فلأنَّ العامل عنده في النعت العامل في المنعوت ، فيؤدي الاتباع عنده في ذلك الى اعمال عاملين في معمول واحد ، فلذلك بطل الاتباع للمنعوتينَ إذا لم يعمل فيهم عامل واحد . ولم يجز قامَ زيدٌ وقامَ عمروٌ العاقلانِ ،على الأتباعِ الاّ بشرط تقدير «قام» الثاني تأكيداً (١) على أنَّ هذا التقدير يبعد لأن التأكيد حكمه أن يكون يلي المؤكّد،فكان(٢)ينبغي أن يكون: قامَ قامَ زيدٌ وعمروٌ ، ولمّا كان العامل عندنا في النعت إنّما هو الأتباع أجزنا الأتباع في هذه المسائل .

والذي يدل على أنَّ العامل في النعت انما هو(٣)التبع للمنعوت لا العامل في المنعوت ، أنّا قد وجدنا في النعوت مالا يصحّ دخول العامل عليه ، نحو : مَرَرتُ بِهِم الجَمّاءَ الغَفيرَ(٤)،ولا يجوز في الغفير الاّ أن يكون نعتاً للجمّاءِ .

وكذلك أيضاً وجدناهم يقولون : ما زيدٌ بأخيكَ العاقلِ ، بالنصب على موضع الخبر ، ولا يتصور أن يكون العامل هو العامل في المنعوت ، وهو الباء ، لأن الباء اذا عملت في شيء جرته ، فدلّ ذلك على أنَّ العامل فيه إنّما هو التبع له في اللفظ أو على المعنى .

• • •

(١) الأصول ٢/٣٢، همع الهوامع ٢/١١٩.

(٢) ر : وكان (٣) سقط (هو) من ر .

(٤) الجماء الغفير: جماعة الناس وهو ينصب كما ينصب جميعاً وقاطبه والالف واللام زائدتان . الصحاح : غفر ، جمم .

فأن قيل : فلأيّ شيء لم يُنعَت المضمر ولم يُنعَت به ؟

فالجواب : إنّه إنّما امتنع أن ينعت لأنّ المضمر ينقسم ثلاثه أقسام كما تقدّم . ضمير متكلم وضمير مخاطب وضمير غائب .

فأما ضمير الغائب (١)فلا ينعت لأنه نائب مناب تكرير الاسم ، فكما أنّ الاسم اذا كُرّر فلا ينعت فكذلك المضمر النائب منابه ، ألا ترى أنّك إذا قلت : رأيتَ رجلاً فضربتُ الرجلُ ، لا يجوز أن تقول : فضربتُ الرجلَ العاقلَ ،لئلا يوهم (٢) من حيث وصفته بما لم تصف به الأول أنه غيره. واذا قلت : رأيت رجلاً عاقلاً فضربتُ الرجلَ العاقل ، لم تزد في التكرار على ما ذكرت أولا ، وضمير الغيبة نائب مناب الاسم المكرر فينبغي أن لايزاد كما لا يزاد على الاسم المكرر ، فأنّه كذلك (٣) لايجوز أن تقول : ضَرَبتُهُ العاقلَ .

فان قيل : وأنت(٤)قد تقول: لقيتُ رجلا فضربتُ الرجلَ المذكورَ ، فتصفه بالمذكور .

فالجواب : إنكَ قصدت بنعته بالمذكور أن تذكر أنّك تعنى الرجلَ المتقدّمَ الذكر لا غيره ، وأذا قلت : زيدٌ ضَرَبتُهُ ، فقد عُلِم أنّه لا يمكن أن يراد بالضمير إلاّ المتقدم الذكر فلذلك لم تحتج الى نعته بالمذكور .

وأمّا ضمير المتكلم والمخاطب فلم يُنعتا لأنّهما لم يدخلهما لبس .

فان قيل : فهلاّ نُعتا على جهة المدح أو الذم أو الترحم ، اذ كونهما لايدخلهما لبس انّما يوجب أن لايُنعتا بنعت يكون القصد به رفع الاشتراك .

فالجواب : إنّ نعت المدح أو الذم أو الترحم بابه أن يكون مقطوعاً ، لأنّ الموضع موضع تعظيم ، فالأولى به أن تكثر فيه الجمل / وانما جاز الاتباع [٣١و] فيهما تشبيهاً وبالنعت الذي هو لرفع الاشتراك من حيث هو نعت كما

(١) ج ، ر: المتكلم ، وهو سهو . (٢) ر : يتوهم .

(٣) زيادة من ر . (٤) زيادة من ر .

أنّه نعت ، فلما لم يجز أن تنعت ضمير المتكلم والمخاطب بنعت على طريقة ازالة الاشتراك لم يجز أن ينعتا بما أشبهه ، أذ من المحال وجود المُشبّه دون المُشبّه به ، فلهذا لم ينعت المضمر .

وامتنع أن ينعت به لأمرين : أحدهما أنّه ليس بمشتق ولا في حكمه . والآخر : أنه أعرف المعارف كما تقدّم (فمن المحال) (١) أن ينعت به غيره من المعارف ، لأنّ النعت انما يكون مساوياً للمنعوت في التعريف ، أو أقل منه تعريفاً .

* * *

واعلم أنه لم تنعت أسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية وكل اسم متوغل في البناء (٢) نحو: الآن وأين ومَن ومَتَى لأنّها وضعت على الابهام ، فاو وصفت لكان الوصف لهاتخصيصاً فيخرجها عما وضعت له من الابهام . ولم ينعت بها لأنّها ليست بمشتقة ولا في حكمه .

* * *

وأما العلم فلم ينعت به لأ نه ليس بمشتق ولا في حكمه ،لأ نّ العلمية تذهب منه معنى الاشتقاق وان كان لفظه لفظاً مشتقاً.ونُعت لأ جل أنه قد يدخله اللبس. وكذلك سائر اسماء الجوامد لم يُنعَت بها لأ نها ليست بمشتقة ولا في حكمها ونُعِتت لأ جل اللبس الذي يدخلها .

وأما سائر الأ سماء المشتقة و ما في حكم المشتقِ فنُعِتَت لان اللبس أيضاً يدخلها . ونُعتَ بها لأ جل الاشتقاق أو حكمه .

* * *

واذا اجتمع في هذا الباب صفة هي اسم مع صفة هي في تقدير اسم قدّمتَ ماهو اسم على ماهو في تقديره (٣) ، وذلك نحو قولك: مررتُ برجلٍ قائمٍ

(١) سقط مابين القوسين من ر .
(٢) انظر ص ٢٠٦ تعليق ١ .
(٣) في روفي نسخة بحاشية ج : تقدير اسم .

في الدار اذا جعلت المجرور في موضع الصفة لرجل ولا يجوز أن تقول : مررتُ برجلٍ في الدارِ قائمٍ الا في ضرورة شعر أو في نادر كلام : قال امرؤ القيس :

١١٠ وفرعٍ يغشّي المَتْنَ أسودَ فاحمٍ ....(١)

فقدم يُغَشّي على أسود .

• • •

ولا يجوز تقدّم الصفة على الموصوف الا حيث سُمع ، وذلك قليل . قال الأستاذ (٢) : وللعرب فيما وجد منه وجهان : أحدهما أن تُقدَّمَ الصفة وتبقيها على ما كانت عليه نحو قوله :

١١١ و بالطَّويـلِ العُمْرِ عُمْراً حَيْدَرا (٣)

فقدّم ، وقول الآخر :

١١٢ والمؤمنِ العائذاتِ الطيرُ ... .(٤)

فقدم . وفي إعرابَ مثل هذا وجهان ، أحدهما : أن تعرب . «العائذات» . نعتا

---

(١) عجزه : أثيث كقنو النخلة المتعثكل .
الأثيث : الكثيف المتراكب ، قنو النخلة : عذقها وهو مجتمع الثمر .
المتعثكل : الذى دخل بعضه في بعضه لكثرته ، الديوان ١٦ .

(٢) يريد بالاستاذ شيخه أبا علي الشلوبين ، وقد ترجمنا له في المقدمة .

(٣) الشاهد من أبيات أوردها الزمخشرى في الكشاف ولم ينسبها ، كما لم ينسبها شارح شواهده والحيدر هنا القصير . الكشاف ٢٥/١ (بولاق) . المقرب : ٦٧، شواهد الكشاف ١٠٧ (القاهرة ١٢٨٦هـ).

(٤) هذه قطعة من بيت للنابغة الذبياني ، وتمامه :
والمؤمن العائذات الطير تمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند
والغيل : ماء كان يخرج من أبي قبيس ، وقيل : الغيل والسند : أجمتان بين مكة ومنى ، وروى : السعد . والزمخشرى يراه من باب حذف الموصوف واقامة الصفة مقامة . المفصل ٩٢، المستقصى ٩/١ . الخزانة ٣١٥/٢، الديوان ٢٠.

للطير مقدماً (١) ، والثاني : أن تجعل الطير مجروراً بالبدل(٢) والعائذات مجروراً باضافة المؤمن اليه وتجعل ما بعدهـا بدلا منها .

والوجه الثاني من الوجهين المتقدمين : أن تضيف الصفة إلى الموصوف اذا قدمتها عليه ، كقراءة من قرأ : وأنّه تعالى جُدُّ رَبِّنا . بضمّ الجيم(٣) أصله : ربُّنا الجدُّ ، أي العظيم ، فقدّمتْ الصفة وحذفتْ منها الألف واللام وأضيفت إلى الموصوف ، ومثل ذلك قوله :

يا قُرَّ إنَّ أباكَ حيُّ خوَيلِـدٍ   قـد كنتُ خائفهُ على الأحماقِ (١٠٥)

يريد خويلدُ الحيُّ ، فقدّم وأضاف ، وتكون الصفة اذ ذاك معمولة للعامل الذي قبلها ، وتخرج عن كونها صفة / [٣١ظ]

• • •

قال رضي الله عنه (٤) : ولاتخلو الصفة من أن تكون اسماً أو ما في تقديره فأنْ كانت في تقدير اسم فلا يجوز حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه الا مع منْ ، أو تكون الصفة صفة تمييز لنعمَ نحو قولك : نعمَ الرجلُ يقومُ ، تريد : نعمَ الرجلُ رجلاً يقومُ ، وقولهم : منّا ظعنَ ومنّا أقامَ (٥) . يريد منّا انسانٌ ظعنَ ومنّا إنسانٌ أقام . (قال رضي الله عنه) (٦) : وما عدا ذلك لاتُقام الصفة فيه مقـام الموصوف إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله :

١١٣ لو قُلتَ ما في قومِها لـم تَيْثَمِ   يَفضُلُها في حَسَبٍ وميسم (٧)

---

(١) ج : هذه ، وهو تحريف .   (٢) ج ، ر : بالباء ، وهو تحريف .

(٣) سورة الجن : ٣ .   (٤) يريد شيخه الشلوبين.

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ١/٢٧١ ، مجالس ثعلب ٤٤٥.

(٦) سقط مابين القوسين من ر .

(٧) من رجز لحكيم بن معية الربعي (اسلامي) في وصف امرأة ، ونسب لغيره أيضاً .
تيثم أصله تأثم ، جاء على لغة من يكسر تاء المضارع فقلبت الهمزة ياء . الميسم : الجمال . الكتاب ١/٣٧٥ ، معاني القرآن ١/٢٧١ ، الخصائص ٢/٣٧٠ ، المخصص ٤/٣٠ . المفصل ١١٩ ، العيني ٤/٧١ ، الخزانة ٢/٣١١ .

يريد أَحدٌ يفضلُها (١)، على لغة من قال : أَناأعلمُ وأَنت تعلمُ . (ومثله قول النابغة :

١١٤ كأنّكَ من جِمالِ بَنِي أَقَيْشٍ)(٢) ... ... (٣)

وقول الآخر :

١١٥ والله ما ليلى بنـــامَ صاحبـــهُ (ولا مُخالطِ اللّبانِ جانِبهُ)(٤)

يريد برجلٍ (٥) نامَ صاحبُه . وقول الآخر :

١١٦ تَرمِي بكفّي كان مِنْ أرمَى البَشَـــــر (٦)

يريد بكفّيْ رجلٍ كانَ مِن أرمَى البَشرِ وسنبيّن ذلك في الضرائر ان شاء الله تعالى .

وان كانت الصفة اسماً لم تجز إقامتها مقام الموصوف الا بشرط أن يقدم (٧)

---

(١) ر : فضلها (٢) سقط مابين القوسين من ر .

(٣) عجزه : يقعقع خلف رجليه بشن

بنو أقيش : حي من اليمن في أبلهم نفار القعقعة : صوت الجلد البالي ، وهو الشن عندما يحرك يصف عيينه بن حصن الفزارى بسرعة الغضب وشدة النفور ، الكتاب ٣٧٥/١، مجاز القران ٤٧/١ ، ٢٢٦/٢، المقتضب ١٣٨/٢ ، الكامل ٣٨٦/١، المفصل ١١٨ ، الخزانة ٣١٢/٢، الديوان ١٩٨ .

(٤) لم أعثر له على نسبة . الباء زائدة في خبر ما والتقدير :ماليلى بمقول فيه نام صاحبه ، على حذف القول . وقدر أيضاً : ماليلى بليل نام صاحبه الكامل ٣٨٣/١ ، الخصائص ٣٦٦/٢ . الشجرى ١٤٨/٢ . الانصاف ٦٨، العيني ٣/٤، الخزانة ١٠٦/٤ وما بين القوسين تكلة من ر .

(٥) هذا على رواية من روى : مازيد ، وعلى روايته هنا التقدير : بليل .

(٦) لم أعثر له على نسبه . وقبله :

مالك عندي غير سهم وحجـــر وغير كبداء شديدة الوتـــر

المقتضب ١٣٩/٢ ، مجالس ثعلب ٤٤٥ ، الخصائص ٢ / ٣٦٧ ، ابن الشجري ١٤٩/٢، المفصل ١٢٠، الانصاف ٦٩، الخزانة ٣١٢/٢.

(٧) ر : يتقدم .

الموصوف في الذكر ، نحو : أعطني ماءً ولو بارداً ، يريد : ولو ماءً بارداً ، فحذف ماءً لدلالة المقدّم عليه . أو تكون الصفة خاصة بجنس الموصوف، نحو : مررتُ بكاتبٍ ، يريد : برجلٍ كاتبٍ ،لأنَّ الكَتْبَ خاصٌ بجنس العقلاء ، أو تكون الصفة قد استعملتها العربُ استعمالَ الأسماء ، وحُفِظَ ذلك عنها ، نحو : الأبطحِ والأبْرَقِ (١) ، في صفةِ المكان ، والأدهَمِ ، يعنون القيدَ ، والأسودِ يعنون الحيّةَ ، والأخْيَلِ(٢)يعنون الطائر . وسنبيِّن كونها صفات في باب ماينصرف ومالا ينصرف، ان شاء الله تعالى .

وما عدا ذلك لايجوز فيه حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه الا في ضرورة الشعر نحو قولـه :

١١٧ وقُصْرَيْ شَنِجِ الأنسـاءِ نبّـاجٍ من الشُعْـبِ (٣)

يريد : وقُصرَيْ ثورٍ شَنِجِ الأنساءِ ، وشَنِجُ الأنساءِ(٤)ليس بخاصٍ ببقر الوحش ،بل قد يوصف بشَنِجِ النَسا الفرسُ والغزالُ .

• • •

قال(٥):واعلم أنّه لايجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي ، ونعني بالأجنبي ماليس بصفة ، الا أن يكون الفاصل جملة اعتراض ، وجملة الاعتراض هي(٦)التي يكون فيها تأكيد الكلام وتبين لمعنى من معانيه،فمن ذلك قوله تعالى : وإنّهُ لقَسَمٌ – لو تعلمونَ – عَظِيمٌ(٧)،ففصل بين القسم وصفته وهو عظيم بقوله:لو تعلمون، لأنَّ تقدير الكلام لو تعلمون ذلك لتبيّنتم أنّه عظيم(٨)

(١) الا بطح : مسيل واسع فيه دقاقالحصى . والا برق : غلظ فيه حجارة ورمل وطين مختلطة

(٢) الأخيل : طائر هو الشقراق .

(٣) لا بي دؤاد الايادى في وصف فرس . القصران مثنى القصرى او القصيري .
وهو آخر ضلوع الفرس. الانساء: جمع نسا وهو العرق. النباج: الشديد الصوت. الشعب: جمع أشعب وهو المفترق القرنين أو الملتويهما.
اسماء الوحوش للأصمعي ١٧ ، الاصمعيات ٣٩ مقاييس اللغة ١٩١/٣ .
جمع أشعب وهو المفترق القرنين او الملتويهما . ٤٧٩/٥ ، الاقتصاب ٣٣٢ ، اللسان ، شلج ، لبج ، شعب .

(٤) ر : النسا . (٥) يريد الشلوبين . (٦) ر : هي كل جملة التي .

(٧) الواقعة : ٧٦ . (٨) ر : عظيم لمثلكم .

(وقوله : لو تعلمون ذلك لتبيّنتُم أنّه عظيم)(١) تأكيد لمعنى قوله تعالى (٢) :
وإنّه لَقَسَمٌ لو تعلمونَ عظيمٌ . ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة شعر
نحـــو قولـــه :

١١٨ أمرَّتْ من الكتّانِ خَيطاً وأرسَلتْ   رسولاً إلى أُخرى جرِيّاً يُعينُها(٣)

ففصل بالمجرور الذي هو (إلى أخرى) بين رسول وصفته وهو جَرِيّ :
وقول الآخر وهو لبيد :

١١٩ فَصَلَقْنا في مُرادٍ صَلْقَـــةً   وصُداءٍ أَلحقَتْهُم بالثَلَلْ (٤)

ففصل بين صَلْقَةٍ وصفته وهو أَلحقتهم بالمعطوفِ .
ولا يقاس على شيءٍ من ذلـك .

• • •

وقد تضيف العرب الموصوف إلى صفته ، إلا أنّ ذلك من القلة بحيث لايقاس عليه ، لأنّ فيه إضافة الشيْ إلى نفسه ، لأنّ الصفة هي الموصوف في المعنى ، فمن ذلك : صلاةُ / الأولى ، ومَسجِدُ الجامعِ ، دارُ الآخِرَةِ ، [٣٢و] يريدون : الصلاةُ الأولى والمسجدُ الجامعُ والدارُ الآخرةُ .

(١) سقط مابين القوسين من ر .   (٢) سقطت (تعالى) من ج .

(٣) لم ينسب لقائل وهو في وصف امرأة تتهيأ لأخذ زينتها بأمرار الخيط على وجهها والاستعانة بصاحبة لها . أمرت : فتلت ، والحبل المرير : المشدود ، ووصف الرسول بأنه جرى لإنه يجري لأداء ما يحمل مزرسالة أو نحوها . شرح السبع ٨٨ ، ١٦٤، الخصائص ٣٩٦/٢ المحتسب ٢٥٠/٢، شرح مشكلات الحماسة ١٤٦، ١٦٢.

(٤) من قصيدة في الفخر ،وفي البيت اشارة إلى يـوم فيف الريـح وكانت بنو الحارث وبنو جعفر وقبائل سمد العشيرة ومراد وصداء قد تجمعت فيه ، صلق القوم : أوقع بهم وقعة شديدة الثلل : الهلاك ، وفي البيت فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمصدر . شرح مشكلا الحماسة ١٤٦ ، الخصائص ٣٩٦/٢ ، المحتسب ٢٥٠/٢ ، الاتباع ٣٤ ، اللسان ثلل صلق ، الديوان ١٧٤ .

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب العطف

العطف ينقسم قسمين : عطف بيان وعطف نسق . فعطف النسق : هو حَمل اسمٍ على اسمٍ او فعلٍ على فعلٍ او جملةٍ على جملةٍ ، بشرط توسّط حرف من الحروف التي وضعتها العرب لذلك .

فقولنا : حَملُ اسمٍ على اسمٍ أو فِعلٍ على فِعلٍ أو جُملةٍ على جُملةٍ ، لأنّه لايجوز العطف فيما عدا ذلك ، فإن وجد اسمٌ معطوفاً على فعلٍ ، أو فعل (١) معطوفاً على اسم فلا بدّ أن يكون الاسم في تقدير الفعل أوالفعل في تقدير الاسم. وكذلك إن وجدت جملة معطوفة على مفرد أو مفرداً معطوفاً على جملة فلا بدّ أن تكون الجملة في تقدير المفرد أو المفرد في تقدير الجملة . وسنبيّن ماجاء من ذلك في موضعه من الباب إن شاء الله تعالى .

والحروف التي وضعها العرب لذلك هي عند أهل البصرة : الواو والفاء وثُمّ وحتى وأو وإمّا وأم وبل ولا بل ولكنْ ولا . وهذه الحروف تنقسم ثلاثة أقسام :

قسم اتفق النحويون على أنّه ليس بحرف عطف إلاّ أنّهم أوردوه من حروف العطف لمصاحبته لها ، وهو إمّا(٢). والذي يدل على أنه ليس بحرف عطف شيئان ، أحدهما : مجيئه مباشراً للعامل فتقول : قامَ إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ ، فتلى إمّا قامَ ، وحرف العطف إنّما يكون بعد المعطوف عليه .

والآخر : أنّها لما جاءت في محل العطف دخلت عليها الواو فقلت : وإمّا عمرو ، وحرف العطف لايدخل عليه حرف عطف .

وقسم اختلف النحويون في كونه من حروف العطف وهو لكنْ . فمذهب

---

(١) ج : فعلا ، وهو وهم .

(٢) هذا مذهب يونس والفارسي وابن كيسان وابن مالك . الهمع ٢/١٣٥.

يونس (١) أنّها ليست بعاطفة ، واستدل على ذلك بدخول حرف العطف عليها، قال(٢) تعالى : ماكانَ محمدٌ أبا أحدٍ من رجالِكُم ولكنْ رسولَ اللّهِ وخاتَمَ النّبِيِّنَ (٣). فرسولُ الله معطوف على خبر كان ، ولو كانت لكن هي العاطفة لم يدخل عليها حرف العطف (٤) .

ومذهب سيبويه أنّها عاطفة لأنّها إذا دخل عليها حرف العطف تخلّصت للاستدراك ولم تكن عاطفة ، ومثال العاطفة : ماقام زيدٌ لكنْ عمروٌ (٥) .

فإن قيل : إنَّ العرب لاتستعمل لكنْ إلاّ مع الواو ، فالجواب : إنّه قد حكى من كلامهم : مامررت برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ ، بغير واو .

فإن قيل : فلعل لكنْ هنا غير عاطفة وطالح هنا محمول على إضمار فعل لدلالة ماتقدَّم عليه كأنّه قيل : لكنْ مررتُ بطالحٍ . فالجواب : إنَّ اضمار الخافض وابقاءَ عمله لايجوز إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله :

١٢٠ رَسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ .... (٦)

يريد : رُبَّ رسمِ دارٍ . أو في نادر كلام لايقاس عليه نحو : خيرٍ عافاكَ اللّهُ(٧) يريد : بخيرٍ عافاكَ اللّهُ ، فتبيّن إذن أنَّ الصحيح في لكن أنّها من حروف العطف .

---

(١) هو أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب الضبي بالولاء . وحبيب اسم أمه . كان امام نحاة البصرة في عصره ، أخذ عنه الكسائي والفراء وسيبويه وغيرهم توفي عام ١٨٢ هـ. السيرافي ٢٧ الزبيدى ٤٨ ، ياقوت ٢٠/٦٤ . وانظر يونس بن حبيب للدكتور حسين نصار.

(٢) ج : بقوله . (٣) الاحزاب ٤٠ .

(٤) التصريح ١٣٥/٢ .

(٥) الكتاب ٢١٦/١ ، المقتضب ١٢/١ ، الانصاف مسألة ٦٨ .

(٦) عجزه : كدت اقضي الغداة من جلله .

وهو لجميل بثينة ، من جلله : من أجله ، وقد روى بها ، والرضي يراه شاذا في الشعر لا ضرورة ، شرح السبع ٣٩ ، الخصائص ٢٨٥/١ . ١٥٠/٣ ، الصحاح : جلل ، المغنى ١٢٩ ، ١٤٥ ، العيني ١٢٦ ، الخزانة ١٩٩/٤ ، الديوان ١٨٧ .

(٧) حكي هذا عن رؤبة ، وكان اذا سئل : كيف اصبحت يقول : خير عافاك الله ، وانظر الكامل ٩٢/٢ ، الخصائص ٢٨٥/١ ، ١٥٠/٣ .

وقسم لاخلاف بينهم أنّه من حروف العطف وهو مابقي . قال الأستاذ(١) :
وزاد البغداديون في حروف العطف «ليس» واستدلّوا على ذلك بقوله :

١٢١ وإذا وُلِّيتَ قرضاً فاجــزهِ إنّما يَجزي الفتى ليسَ الجَمَلْ(٢)

/فالجمل عنده معطوف على الفتى(٣) بليس، كأنه قالَ: لا الجَمَلُ، وهذا[٣٢ظ]
لاحجة فيه لاحتمال أن يكون الجمل اسم ليس وخبره محذوف لفهم المعنى ،
كأنــه قــال : ليس الجمل جازياً .(٤) وقد يجوز حذف خبر ليس في ضرورة
الشعر نحو قولــه :

١٢٢ لَهفِي عليكَ لِلَهفَةٍ من خائف يَبغِي جِوارَكَ حينَ ليس مجيرُ(٥)

يريد : ليس في الدنيا مجيرٌ ، فحذفَ في الدنيا وهو الخبر ، لفهم المعنى .

وزاد الكوفيون في أدوات العطف : كيفَ وأينَ وهَلاّ ، واستدلوا على ذلك بأنّ العرب تقول : ماأكلتُ لحماً فكيفَ شحماً ، وما يُعجِبني لحمٌ فكيفَ شَحمٌ ، ولقيتُ زيداً فأينَ عَمراً ، وهذا زيدٌ فأينَ عمروٌ ، وضربتُ زيداً فهلاّ عمراً ، وجاءَكَ زيدٌ فهلاّ عمروٌ ، وقالوا : فمجيءُ الاسم الذي بعد هذه الأدوات من الإعراب على حسب إعراب الاسم المتقدم دليل على أنها للعطف(٦).

---

(١) يريد به شيخه الشلوبين ونسب هذا القول للكوفيين . التصريح ٢/١٣٥.

(٢) للبيد من قصيدة الشاهد ١١٩ . وروى في الكتاب والمقتضب : غير الجمل ولا شاهد فيه . الكتاب ١/٣٧٠، المقتضب ٤/٤١٠ ، مجالس ثعلب ٤٤٧ ، الميداني ١/١٦ ، الخزانة ٤/٦٨ ، ٤٧٧، الديوان ١٧٤.

(٣) ج : على المعنى ، وهو تحريف .

(٤) ر : جائزا . وهو تحريف ، وهذا التخريج نقله ثعلب عن سيبويه وقدر الخبر (يجزي) مجالس ثعلب ٤٤٧ .

(٥) لعبد الله بن أيوب التيمي (مخضرم ، من قصيدة في رثاء منصور بن زياد أحد وجوه الدولة العباسية . وروى عجزه : كنت المجير له وليس مجير شرح الحماسة للمرزوقي ٩٥٠، مقطعات من مراث ١١٥ الخزانة ٤/٤٧٧ .

(٦) وزادوا فيها ايضاً : أى والا ولولا وحتى ، ونقل السيوطي أن العطف بكيف لم يقل به من الكوفيين الاهشام وحده . الهمع ٢/١٣٨، المغني ٢٢٧ .

قلت : وهذا خطأ ، لأنها لو كانت للعطف لعطفت المخفوض على المخفوض لأنه لم يوجد من حروف العطف مايعطف المرفوع والمنصوب ولا يعطف المخفوض. وهم يقولون: مامررتُ برجلٍ فكيفَ بامرأة ؟ ولا يقولون : فكيفَ امرأةٍ (١)، فدلّ ذلك على أنها ليست بعاطفة ، وأنّ مابعدها إذا كان مرفوعاً أو منصوباً محمول على إضمار فعل ، فكأنّك قلت : فكيفَ آكلُ شحماً ؟ و فكيف يُعجِبُني عمروٌ ؟ و فأينَ ألقى عمراً ؟

وأما فأينَ عمرو ؟ فعمرو مبتدأ وأين في موضع خبره فكأنّك قلت : فهلاّ لقيتُ عمراً و فهلاّ جاء عمروٌ فإن قيل : فهلا قلت: فكيف امرأةٍ ، على تقدير : فكيفَ مررتُ بامرأةٍ ؟فالجواب : إنّ إضمار الخفض وابقاء عمله لا يجوز كما تقدم الا في ضرورة الشعر أو نادر الكلام .ومما يدلّ على أنّ كيف وهلّا وأين ليست من حروف العطف دخول حرف العطف عليها وهو الفاء .

قال الأستاذ : والحروف المذكورة تنقسم قسمين : قسم يَشرَك في اللفظ والمعنى وقسم يَشرَك في اللفظ لا في المعنى .فالذي يَشرَك في اللفظ والمعنى هو الواو والفاء وثُمّ وحتى ، ألا ترى أنّك إذا قلت : قام القومُ حتى زيدٌ ، وقام زيدٌ فعمروٌ أو ثُمّ عمروٌ ، فأنّ المعطوف في ذلك كله شريك المعطوف عليه في الاعراب والقيام ؟

والحروف المُشرِكة في اللفظ لا في المعنى مابقي ، ألا ترى أنّك إذا قلت : قام زيد أو عمرو أو قام زيد لاعمروٌ فأنّ القائم أحدهما والآخر ليس كذلك وكذلك سائر مابقي .

قال الأستاذ : فأما الواو فللجمع بين الشيئين من غير ترتيب ولا مهلة . فاذا قلت : قامَ زيدٌ وعمروٌ ، احتمل الكلام ثلاثةُ معانٍ ، أعني أن يكون زيد قام قبل عمرو أو عمرو قام قبل زيد بمهلة أو غير مهلة ، وان يكونا قاما معا .

---

(١) الكتاب ١/٢١٦ – ٢١٧ .

وزعم بعض الكوفيين أنّها للترتيب ، فأذا قلت : قام زيدٌ وعمروٌ فالقائم أولا — على مذهبه — زيد وعمرو بعده بلا مهلة . واستدلوا (١) بقوله تعالى : اذا زُلزِلَتِ الأرضُ زِلزالَها وأخرجَتِ الأرضُ أثقالَها(٢) قال : فزلزالُ الأرضِ قبلَ إخراجِها أثقالَها والواو (٣) هي التي دلّت على ذلك(٤).

قلت : وهذا عندنا خطأ ، وانّما فُهم أنّ زلزالَ الأرضِ قبل (٥) إخراجها أثقالَها / من طريق المعنى . والذي يدل على أنّ الواوليست بمنزلة / [٣٣و] الفاء أنّها لو كانت بمنزلتها لم يجز : اختصمَ زيدٌ وعمروٌ ، كما لايجوز اختصمَ زَيدٌ فعمروٌ . ومما يدلّ أيضا على أن الواو لاتُرتّب قول أميّة بن أبي الصلت :

١٢٣ فَمِلّتُنا أنّنا المسلمـون على دينِ صِدّيقنا والنّبي(٦)

ولو كانت أيضا للترتيب لقدمٌ النبي صلى الله عليه وسلم على الصدّيق لشرفه. وقول الآخر أيضا ، وهو حسان بن ثابت .

١٢٤ بهاليلُ منهم جَعفرٌ وابنُ أمِّه عليٌّ ومنهم أحمدُ المُتَخَيَّر(٧)

ولو كانت للترتيب لقدّم النبيّ صلى الله عليه وسلم على جعفر وابن أمه . وقوله:

١٢٥ فَقلتُ لهُ لَمّا تمطّى بِجَوْزِهِ وأردفَ اعجازاً وناءَ بكلكَلِ(٨)

(١) ر : واستدل .

(٢) سورة الزلزلة : ١، ٢،

(٣) سقطت (والواو) من ج .

(٤) التصريح ٢/١٣٥، الهمع ٢/١٢٩.

(٥) ر : من قبل ، وهي زيادة .

(٦) نسبة المبرد للصلتان العبدي . وهو ليس في ديوان أمية ، قال المبرد : وهو في الواو جائز أن تبدأ بالشيء والمقدم غيره ، الكامل ٣/١٨٣ .

(٧) البهلول ، السيد الشريف ، قال المبرد : العرب اذا كان العطف بالواو قدمت وأخرت ، الكامل ٢/١٨، ٣/١٨٥، مجالس ثعلب ٣٨٦ ، الديوان .

(٨) لامرىء القيس من معلقته ، والضمير في له يعود على الليل الذى طال على الشاعر فضاق به . العيني ٤/١٣٧، الديوان ١٥ .

ولو كانت للترتيب لقدّم الكلكل وهو الصدر ثم الجوز وهو الوسط ثم الاعجاز وهي المؤخَّر. ومما يدل على ذلك أيضا قوله تعالى: «واسجُدِي واركَعِي (١)» ولو كانت الواو مرتبة لقدم الركوع على السجود. فقد ثبت إذن ماأدعيناه أنّها لغير الترتيب .

وحتى بمنزلة الواو في انّها للجمع من غير ترتيب ولا مهلة ، فاذا قلت: قام القومُ حتّى زيدٌ ، احتمل أن يكون القائم أولا زيدا (٢) وأن يكون القائم أولا القوم ، بمهلة أو غير مهلة ، وان يكونوا قاموا في وقت واحد . الاّ أنّها تفارق الواو في أنّ مابعدها لايكون أبدا الا جزءا مما قبلها ، فلو قلت قامَ زَيدٌ حتّى عمرٌ ، لم يجز ، لانّ عمراً ليس بعضَ زيد . وأن يكون مابعدها إماّ حقيرا أو عظيماً ، فلا تقول : قام القومُ حتى زيدٌ الاّ وزيدٌ عظيمٌ أو حقيرٌ . فمثال العظيم : خرج الناسُ حتّى الأميرُ ، ومثال الحقير استَنَت الفصالُ حتّى القَرعَى (٣). والقرعى هي التي أصابها القَرعُ وهو جُدَرِيُّ الفِصال . وقولهم : كلُّ شيء يُحِبُّ ولدَهُ حتى الحُبارَى لأنّ الحُبارى توصف بالحمق .

وأما الفاء فيها خلاف . فمذهب البصريين أنّها للترتيب في كل موضع ، والفراء موافق لهم في أنّها للترتيب إلاّ في الفعلين الذين أحدهما سبب الآخر ويؤولان لمعنى واحد فأنها لاتكون عنده اذ ذاك مُرتّبة . وذلك نحو قولك أعطيتَني فأحسنتَ إليَّ ، وأحسنتَ إليَّ فأعطيتَني ، يجوز أن يتقدم عنده الأحسان على الإعطاء وان كانَ الأحسانُ إنّما وقع بعد الاعطاء ، لأن الاعطاء سبب الأحسان ، وهو إحسانٌ في المعنى (٤).

---

(١) آل عمران : ٤٣ .　　(٢) ج ، ر : زيد ، وهو وهم .

(٣) هذا مثل يضرب للذى يتكلم مع من لا ينبغي ان يتكلم بين يديه لجلا لة قدره . الميداني ٣٣٣/١.

(٤) انظر همع الهوامع ١٣١/٢ ، والتصريح ١٣٨/٢ وقد نقل السيوطي والا زهري ان الفراء أنكر الترتيب في الفاء مطلقاً .

وذهب الجَرمي أنّها للترتيب إلا في الأماكن والمطر فأنّه زعم أنّك تقول عفا موضعُ كذا فموضعُ كذا فكذا (١) وان كانت هذه الأماكنِ إنما عفت في وقتٍ واحد . ونزل المطرُ مكانَ كذا فمكانَ كذا ، وإن كان المطرُ انما نزلَ في هذه الأماكن في وقتٍ واحد (٢) . وذهبت طائفة من الكوفيين إلى أن الفاء لاتُرتّب بمنزلة الواو (٣) .

والصحيح من ذلك كلّه القولُ الأول على مانبين (٤).

واستدل الفراء على صحة مذهبه بقوله تعالى :

فأذا قرأتَ القرآن فاستعذْ باللهِ (٥) . وبقوله جل ذكره : وكم مِن قريةٍ أهلكناها فجاءَها بأسُنَا (٦).فقدم الأهلاك على مجيء البأس ، وقدم القراءة على الاستعاذة ، ومعلوم أنّهما مؤخران في المعنى لما كان مجيء البأس من سبب الأهلاك (٧) وهو / الهلاك في المعنى والاستعاذة من سبب القراءة شرعا [٣٣ظ] وهي قراءة في المعنى .

ولاحجة له في ذلك لأنه يحتمل أن يتخرج على أن يكون قرأت بمعنى أردتَ أن تقرأ لان العرب قد تقول : فَعَلَ فلانٌ ، بمعنى قاربَ أن يفعلَ أوأراد أن يفعلَ فمن ذلك قولهم : قد قامتِ الصلاةُ ، أي قد قرب قيامُها أو أريد قيامها . ومنه قول الفرزدق :

١٢٦ إلى ملكٍ كادَ النجومُ لفقدهِ يقعْنَ وزال الراسيات من الصخر (٨)

يريد وارادتَ الراسياتُ من الصخرِ أن تزولَ ، أو قاربت أن تزولَ . فيكون التقدير : فأذا اردت أن تقرأ القرآن فاستعِذْ باللهِ ، وتكون الفاء اذ ذاك باقية على بابها من الترتيب .

---

(١) ج : عفى موضع كذا فكذا ، وفي نسخة بحاشية ج : عفى موضع كذا الموضع .

(٢) انظر همع الهوامع ١٣١/٢. (٣) انظر ص٢٢٨ تعليق ٤.

(٤) في نسخة في حاشية ج : نذكر . (٥) النحل : ٩٨.

(٦) الأعراف : ٤ (٧) ر : الهلاك .

(٨) من قصيدة في رثاء بشر بن مروان وهي ليست في الديوان وروى على ملك . وفي المغنى : كاد الجبال لفقده تزول ، المغنى ٧٦٧ .

وأما قوله تعالى : وكم مِنْ قَرية أهلكناها فجاءها بأسُنا (١) . فيحتمل أمرين ، احدهما أن تكون كما تقدّم ، كأنه قال : اردنا إهلاكها فجاءها بأسُنا .

والآخر : أن يريد بقوله تعالى : أهلكناها ، أنه أهلكها هلاكا (٢) من غير استئصال ، فجاءها بأسنا فهلكت هلاك استئصال . وعلى مثل هذا يتخرج ماجاء من هذا النوع . واستدل الجرمى على أنها ترتب في الأماكن بقول النابغة:

١٢٧ عفا ذو حُسىً من فَرْتَنَى فالفوارعُ فجنبا أريكٍ فالتِلاعُ الدوافع (٣)

ومعلوم أنَّ هذه الأماكن لم تعفُ على ترتَيب ، اذ الوقوف على مثل هذا صعب متعذر أعني أن يكون الثاني من الأماكن قد عفا عند انقضاء عفاء الأول من غير مهلة بينهما .وبما (٤)ذكرناه أولا منقول العرب : نزل المطر مكان كذا فمكان كذا ، وان كان المطر قد نزل بهذه الأماكن في حين واحد .

والصحيح انَّ الفاء قد استقر لها الترتيب ، فمهما أمكن إبقاؤها على ما استقرَّ لها كان أولى ، وقد أمكن ذلك بأن تَجعلَ الترتيبَ بالنظر إلى الذكر ، وذلك أنَّ قولهم عفا موضع كذا فموضع كذا ، قد لاتحضره أسماءُ الاماكن في حين الأخبار دفعةً واحدةً ، فهو (٥) في حين الأخبار متذكّرٌ لها متتبّعاً ٦ ، فما سبق إلى ذكره أتى به أولا وما تأخر في ذكره

---

(١) الأعراف : ٤ .

(٢) كذا في الأصول والوجه إهلاكاً

(٣) مطلع قصيدة اعتذارية ، ورواية الديوان والجمهرة : عفا حسم وما هنا رواية أبي عبيدة، ذو حسى : بلد في بلاد بني مرة ، فرتني اسم امراة ويريد من منازلها . الفوارع : جمع فارعهوهي اعلى الجبل . أريك :موضع في ديار غني بن يعصر ،وقيل في بلاد بني ذبيان . التلاع : مجارى الماء إلى الاودية . الدوافع : التي تدفع الماء إلى الوادى . جمهرة اللغة ٩٩/٢. الاضداد لابي الطيب : ١٠٨ الخزانة ٤٢٩/١، الديوان ٤٢ .

(٤) ج ، ر : وانما ، وهو تحريف . (٥) ر : فيبقى .

(٦) كذا ولعل العبارة : يتذكرها متتبعاً .

أتى به بالفاء ، وتجعل الفاء منبئه عن هذا المعنى لأنها قد تقرر فيها أنها تجعل الثاني بعد الأول بلا مهلة ، فمهما أمكن إبقاؤها على ذلك بوجه ما كان أولى .

واستدل من ذهب إلى أنّها لاترتّب في جميع الأماكن (١) بما استدلَّ به الفراء والجَرمى ، إلا أنّهم حملوا سائر الأماكن على ذلك .

والذي يدل على فساد مذهب هؤلاء ان العرب تقول: اختصمَ زيدٌ وعمروٌ، ولا تقول : اختصم زيدٌ فعمروٌ . فلو كانت الفاء بمنزلة الواو في جميع المواضع لوجب ان يجوز في مثل هذا العطف (٢) بالفاء .

وأما «ثم» فللجمع والترتيب والمهلة .فأذا قلت : قام زيدٌ ثمَّ عمروٌ ، فالقائم أولا زيدٌ وعمروٌ بعده بمهلة . وزعم بعضهم (٣) أنَّها بمنزلة الواو لاتُرتب واستدل على ذلك بقوله تعالى: خَلَقَكُم من نفسٍ واحدة ثُمَّ جَعَلَ منها زوجها (٤) ومعلوم أنَّ جعل زوج آدم منه إنّما كان قَبلَ خَلقِنا (٥) .وبقوله تعالى ولقد خَلَقنا كُم ثُمَّ صوّرنا كُم ثُمَّ قلنا للملائكةِ اسجُدوا لآدَم (٦).ومعلوم أنَّ أمرَ الملائكة بالسجود لآدَم إنَّما /كان قبل خَلقِنا وتصويرنا [٣٤و] فدلَّ ذلك على أنَّ ثُمَّ بمنزلة الواو. ولاحجة في شيء من ذلك.أما قوله تعالى ثُمَّ جَعَلَ منها زوجَها .فالفعل الذي هو جَعَلَ معطوف على مافي «واحدة» من معنى الفعل ، كأنه قال : من نفس وُحِّدتْ ، اى أفرِدَتْ ثم جَعَلَ منها زوجَها . ومعلوم أنَّ جَعلَ زوجِها منها إنّما كان بعد إفرادها . وأما قوله تعالى : ثم قلنا للملائكةِ اسجُدوا لآدمَ . فمعطوف على خلقناكم إلاّ أنَّ الكلام محمول على حذف مضاف لفهم المعنى ، كأنه قال : ولقد

(١) يريد بالأماكن هنا الأحوال .

(٢) ر : اللفظ .

(٣) هو قطرب كما في همع الهوامع ١٣١/٢ .

(٤) في الاصل : هو الذي خلقكم ، وهو التباس بآية الأعراف ١٨٩ ، وانظر الزمر ٦.

(٥) ج ر ، خلقها ، وهو تحريف .

(٦) الاعراف : ١١.

خلقناكم ثُمَّ صوّرنا أباكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم . ومعلوم انَّ أمر الملائكة بالسجود انّما كان بعد خلقه وتصويره . ومما يدلّ على فساد مذهبهم انَّ ثُمَّ لو كانت بمنزلة الواو لجاز : اختصم زيدٌ ثُمَّ عمرو كما يجوز : اختصمَ زيدٌ وعمروٌ ، بالواو . فامتناع ذلك دليل على أنّها ليست بمنزلة الواو .

وأمّا «إمّا» فلها ثلاثة معان : الشك ، وذلك نحو قولك : قام إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ ، اذا كنت لاتعلم القائم منهما .

والأبهام : نحو قولك : قامَ إمّا زيدٌ وإمّا عمرو ، إذا كنت قد علمتَ القائمَ منهما إلا أنّك قصدت الأبهام على المخاطب .

والتخيير : نحو قولك : خُذْ من مالى إمّا ديناراً وإمّا درهماً .

والأفصح فيها كسر همزتها . وقد حُكِي فتحها قليلاً . وانشدوا في ذلك :

١٢٨ تُنَفِّحُها أمّا شَمالٌ عَرِيّةٌ وأمّا صبا جُنحَ الظلام هبوب(١)

بفتح الهمزة ، لكنّ (٢) ذلك قليل جدا .

وكذلك أيضا الأفصح فيها أن تستعمل مكرّره . وقد تستعمل بخلاف ذلك وذلك اذا كان في الكلام مايغنى عن تكرارها نحو أو وإلا ، فمن ذلك قول المُثَقّبِ :

١٢٩ فأمّا أن تكون أخي بحق فاعرِفَ مِنكَ غَثّي مِنْ سميني(٣)

والا فا طّرِحْنِي واتّخِذْنِي عَدُواً أتّقيكَ وتتّقيني

(١) لأبي القمقام كما في الخزانه ، ورواية الفراء . أيما ، بابدال الميم الأولى ياء في الموضعين ، عرية : باردة ، من العرى وهو البرد . جنح الظلام يريد به جنح الليل وهو طائفة منه . الخزانة ٤/٤٣٢ . الدرر اللوامع ٢/١٨٢ .

(٢) ر : ولكن .

(٣) من قصيدة مفضلية ، ولم يعرف المخاطب بالبيتين . الغث من اللحم : المهزول ، ومن الحديث : الردىء و من الأولى ابتدائية والثانية للبدل . المفضليات ٢٩٢ ، شرح المفضليات ٥٧٤ ، الشعر والشعراء ٣١١ ، ١٦٧ ، ابن الشجري ٢/٣٤٤ ، المغنى ٦٣ ، العيني ٤/١٤٩ ، الخزانة ٤/٤٢٩ .

فلم يكرر إمّا استغناءً عنها بالا .

وقد تستعمل غير مكررة وان لم يكن في الكلام مايغنى عن تكرارها ، وذلك قليل جدا . فمن ذلك قوله :

١٣٠ تُهاض بدار قد تقادم عهدها وإمّا بأمواتٍ ألمّ خيالها (١)

يريد تُهاضُ إمّا بدارٍ وإمّا بأمواتٍ . وقال الآخر :

١٣١ سقَتْه الرواعدُ مِن صيّفٍ وإنْ مِن خريفٍ فلن يَعدَما (٢)

فحذف «إمّا» من الأول ثم حذف ما من الثانية(٣) لأنّ إمّا مركّبة من إنْ وما ثم أدغمت النون من إنْ في الميم من ما . .

أما أو فلها خمسة معان : الشك نحو قولك : قام زيدٌ أو عمروٌ ، اذا كنت لا تعلم القائم منهما ، إلاّ أنّ الفرق بين أو في الشكّ وبين إمّا أنّك بنيت كلامك على الشك في إمّا ابتداء وأنّك في أو بنيت كلامَك على اليقين فقلت: قام زيدٌ ، ثم أدركك (٤) الشك فقلت : أو عمروٌ .

والإبهام : نحو قولك : قام زيدٌ أو عمروٌ ، وأنت تعلم القائم منهما إلاّ أنّك أبهمتَ على المخاطب .

والتخيير نحو قولك : خُذ من مالي ديناراً أو حبّةً .

والإباحة نحو قولك : جالِسْ الحسَنَ (٥) أو ابنَ سيرين .

(١) للفرزدق . والضمير في تهاض يعود على نفسه، وهاض العظم : كسره بعد الجبر. ووهم العيني فنسبه لذي الرمة ، معاني القرآن ١/٣٩٠، المغني ٦٢، العيني ٤/١٥٠ ، الخزانة ٤/٤٢٧، الديوان ٦١٨ .

(٢) للنمر بن تولب الصحابي ، وروى في مجاز القرآن : سقتها ، والضمير يعود على عين ماء يألفها وعل وهي في جبل حصين ، الرواعد : السحب المطرة مع رعد. الصيف : مطر الصيف. قوله من خريف ، أي من مطر خريف. والأصمعي والمبرد يريان أن «أن» شرطية. الكتاب ١/١٣٥ ، مجاز القرآن ٢/٢٣٠ ، الخصائص ٢/٤٤١ ، المغني ٦١، ٦٣، العيني ١/٥٧٥، الخزانة ٤/٤٣٤ .

(٣) ر : الثاني ، وفي حاشية ج، ر : من الثاني أي من خريف .

(٤) ر : أدركت، وهو تحريف. (٥) ج، ر : الحسين، وهو تحريف والمثال مشهور في كتب النحو، والحسن هو ابن يسار البصري الفقيه المحدث المشهور توفي عام ١١٠ هـ ، وابن سيرين هو محمد بن سيرين البصري العالم المحدث المعروف ، توفي عام ١١٠ هـ .

والفرق بين الإباحة في أو والتخيير أنّك لا يجوز لك الجمع بين الشيئين في التخيير فلا يجوز للمخيّر الجمع بين أخذ الحبّة والدينار معاً ، ويجوز له مجالسة الحسن وابن سيرين معاً، لأنّه إنّما أراد جالسْ هذا/الصنفَ من الناسِ أي[٣٤ظ] جالس الفضلاءَ . وكذلك لو قال : جالسْ الفقهاءَ أو النحويين ، لجاز له أن يجالسهما معاً ، لأنّه إنّما أراد أن يقول له : جالسْ هذا الصنفَ من الناسِ ، أي جالسْ العلماءَ .

فإن قيل : هل بين أو التي للإباحة وبين الواو فرق (أو يجوز الجمع بين الشيئين كما يجوز مع الواو؟)(١). قلت: الفرق بينهما أنّه لو قال له: جالسْ الحسنَ وابنَ سيرين ، لم يجز له مجالسةَ أحدهما دون الآخر ، وإذا قال له : جالسْ الحَسَنَ أو ابنَ سيرين ، جازَ له أن يجالسهما معاً أو أحدَهما أو أن يجالسَهما وغيرَهما ممن هو مثلهما في الفضل .

والتفصيل : نحو قوله تعالى: وقالوا كونوا هوداً أو نصارى(٢).ألا ترى أنَّ أو هنا لا يتصور فيها التخيير ولا الإباحة ولا الشكّ ، لأنّه ليس من الأمم من يُخيَّر بين اليهوديّة والنصرانية ولا من أباحهما معاً ولا من شكَّ فيهما بل اليهود يقولون : كونوا هوداً ، والنصارى يقولون : كونوا نصارى .

وكذلك أيضاً الإبهام غير متصوَّر هنا وقصد كل طائفة من الملّتين الحضَّ على اتّباع ملّتها ، وتعلم أن ذلك هو (٣) الحق في زعمها ، فلم يبق إلاّ تكون أو للتفصيل .

وذلك أنَّ الله تعالى أخبر عن اليهود والنصارى بأنّهم قالوا ، ثُمَّ فَصّلَ ما قالت اليهود مما قالت النصارى .

فهذه جملة معاني « أو » وزاد الكوفيون في معانيها معنيين :

---

(١) في حاشية ج: هذا ليس في بعض النسخ ،ولعله تفسير .

(٢) البقرة : ١٣٥ . (٣) ر : أنه .

أحدها : أن تكون للجمع بمنزلة الواو (١) ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

١٣٢ فلو كانَ البكاءُ يَردُّ شَيْئاً بكيتُ على بُجَيرٍ أو عَفَاقِ (٢)

على المرأيْنِ إذ هلكا جميعاً لِشأنِهما بشَجْوٍ واشتياقِ

قالوا : بكيتُ على بُجير وعَفاقٍ . بدليل قوله بعد ذلك : على المرأيْن ، الا ترى أنَّ المرأيْنِ بدل من بُجَيرٍ وعفاقٍ ، كأنّه قال : بكيتُ على المرأيْنِ . قلت : يحتمل أن تكون أو هنا للتفصيل ، كأنه قال : بكيتُ على بجيرٍ تارةً وعلى عفاقٍ أخرى ، ثم فصّل بأوبكاءه على بجير من بكائه على عفاق .

والمعنى الثانيّ : أن تكون بمنزلة بل ، واستدلوا بقوله :

١٣٣ بدَتْ مثلَ قَرنِ الشمسِ في رَونقِ الضُحَى وصورتِها أو أنتِ في العَينِ أملحُ (٣)

قالوا : معناه بل أنتِ في العينِ أملح ولا مدخل للشك هنا ولا لغير ذلك من المعاني ، قلت : والصحيح أنَّ أو هنا للشك ، ويكون المعنى أبدع ، كأنه قال : لأفراط شبهها بقَرنِ الشمس لا أدري هل هي مثلها أو أملح ، وإذا خرج التشبيه مخرج الشك كان فيه الدلالة على إفراط الشبه(٤)فيكون إذ ذاك مثل قول ذي الرمة .

١٣٤ فياظَبيةَ الوَعْساءِ بينَ جُلاجِلٍ وبينَ النَقا آ أَنتِ أم أمُّ سالمِ (٥)

(١) ووافقهم الأخفش وأبو عبيدة وقطرب والجرمي وابن مالك. مجاز القرآن ١٤٨/٢، معاني القرآن ٧٢/١، ٣٩٣/٢، الأضداد لابن الانباري ٢٨٢، مجالس ثعلب ١١٢، الخصائص ٤٦١/٢، الانصاف م ٦٧.

(٢) نسبهما ابن بري لمتمم بن نويرة ، وبجير أخو عفاق . ويقال : غفاق . وهو ابن مليك أو ابن أبي مليك وهو عبدالله بن الحارث بن عاصم ،وكان بسطام بن قيس أغار على بني يربوع فقتل عفاقاً وقتل بجيرا أخاه بعد ذلك بعام وأسر أباهما ثم أعتقه الأضداد ٢٨٠ ، اللسان: عفق.

(٣) نسبه ابن جني لذي الرمة وليس في ديوانه ،ولم ينسبه الفراء .قرن الشمس أعلاها وهو أول ما يظهر منها في الشروق .وصورتها معطوف على قرن معاني القرآن ٧٢/١، الأضداد ٢٨٢، الخصائص ٤٥٧/٢، المحتسب ٩٩/١، الانصاف : ٢٥٤، الخزانة ٤٢٣/٤.

(٤) ورد هذا التوجيه في الخصائص ٤٥٨/٢، والانصاف ٢٥٥.

(٥) استشهد به سيبويه والمبرد على ادخال الألف بين الهمزتين كراهية اجتماعهما في آأنت . الوعساء موضع بين الثعلبية والخزيمية وهي شقائق رمل متصلة . جلاجل :موضع .النقا : كثيب الرمل. الكتاب ١٦٨/٢ المقتضب ١٦٣/١ الكامل ٥٥/٣ ، الخصائص ٤٥٨/٢ ، ابن الشجري ٣٢١/١، المفصل : ٢٥ شواهد الشافية ٣٤٧، الديوان ٦١٢ .

ألا ترى أنَّ قوله : أأنتِ أمْ أمُّ سالمٍ ، أبلغ من أن يقول : هي كأنّها أمُّ سالم ، لأن الشك يقتضي افراط الشبه حتّى يلتبس أحد الشيئين بالآخر .

وكذلك أيضاً استدلوا بقوله تعالى : وأرسلناهُ إلى مائةِ ألفٍ أو يَزيدونَ(١). قالوا معناه : بل يزيدون(٢) ، ولا يُتصوَّر هنا الشك لأنَّ الشّك (من اللّه تبارك وتعالى (٣) مستحيل (٤) .

قلت : والجواب عن هذا أنَّ الشك قد يَرِد من الله تعالى بالنظر إلى المخاطَبينَ؛ كأنّه قال : وأرسلناهْ إلى مائةِ ألفٍ ، جمعٍ تشكُّون في مَبلَغِهِ ، فيكون نظير قوله تعالى: فقولا له قولاً ليّناً لعلّه يتَذّكرُ أوْ يَخشَى (٥) . والله تعالى قد علِمَ أنّه لا يتذّكر ولا يَخشَى ، كأنّه قال له — وهو أعلم — لعلّه يتذّكر أو يَخشَى على رجائكما وطمعكما (٦) .

ويحتمل أن تكون « أو » من قوله : أو يزيدونَ ، للإبهام .

وأما أم فتكون متّصلة ومنفصلة ، فالمنفصلة(٧) يتقدمها الاستفهام والخبر ولا يقع بعدها الا الجملة وتقدّر وحدها ببل والهمزة وجوابها نعم أولا ، ومثال ذلك : أقامَ زيدٌ أم عمروٌ قائمٌ ؟ وقامَ (٨) زيدٌ أم عمروٌ منطلقٌ ؟

فأمْ في المسألة الأولى قد تقدّمها الاستفهامُ وفي الثانية الخبرُ ، ووقع بعدها في المسألتين جملةٌ ، وتقدّر فيهما ببل والهمزة كأنّك قلت : بل أعمرو قائمٌ ، أوبل أبكرٌ مُنطلقٌ ، وجوابها نَعَمْ أولا ، ألا ترى أنَّ القائل : أعمروٌ قائم ؟ وأبكرٌ منطلقٌ ؟ أنَّ جوابه نعم أو لا .

---

(١) الصافات ١٤٧.

(٢) في حاشية ج : واحتجوا بالرواية عن ابن عباس في قوله وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ، قال : كانوا مائة ألف وبضعة .وأو تعني ألف. قال السيرافي رحمه الله : أو فيها على وجهين ،على الاباحة وعلى الابهام ، كأنه قال: جمع كبير يحزره بعض الحزار بمائة ألف وبعض بأكثر . اهـ

(٣) سقط مابين القوسين من ر .

(٤) ر : يستحيل.

(٥) سورة طه : ٤٤ .

(٦) ليست في ج.

(٧) ج،ر: المتصلة ،وهو تحريف.

(٨) ج : وأقام .والهمزة زيادة .

وسُمِّيَتْ أم هذه المنفصلة لأنَّ مابعدها كلام مستأنف منقطع ممّا قبلها ، وليست بعاطفة ، لأنَّ مابعدها ليس مع ما قبلها كلاماً واحداً بل كلام مستأنف منقطع ، وحروف العطف ما بعدها مع ماقبلها كلام واحد .

والمتّصلة لايتقدمها إلاّ الهمزة ولا يقع بعدها إلاّ المفرد أو ماهو في تقديره وتقدَّر مع الهمزة بأيْ . وجوابها أحد الشيئين أو الأشياء . ومثالها : أقامَ زيدٌ أم عمرو فأمْ هذه قد تقدَّمتها الهمزة ووقع بعدها عمرو وهو مفرد ، وتقدرمع الهمزة بأي كأنّه قال : أيُّهما قامَ زيدٌ أم عمروٌ ؟ وجوابُها أحدُ الشيئين (وهو زيدٌ أو عمروٌ) (١) أو الأشياء إن قلتَ : أقامَ زيدٌ أم عمروٌ أم جعفرٌ أم خالدٌ ؟

ومثال ماهو في تقدير المفرد بعدها : أقامَ زيدٌ أم قعدَ ؟ تريد أيُّهما فَعلَ ، القيامَ أم القعودَ ؟ فوقع أم قعدَ موضع القعود في المعنى ، وهذه هي العاطفة لأنَّ مابعدها مع ماقبلها كلام واحد ولم ترد الاستئناف كما أردت في الأول .

فإن قال قائل : فكيف قال ذو الرمة :

١٣٥ تقول عجوزٌ مدرجي مُترَّوحاً على بابها من عند أهلي وغاديا (٢)

أذو زَوجةٍ في المصر أم ذو خصومةٍ أراكَ لها بالبصرةِ العام ثاوِيا

فقلت لها : لا إنَّ أهلي جِيرةٌ لأكثبَةِ الدَّهنا جَميعاً وماليا

فأجاب أم من قوله : أذو زوجةٍ أم ذو خصومةٍ وهي المتصّلة (٣) بقوله : لا ، وهي متصلة ، ألا ترى أنّها قد تقدمها همزة الاستفهام وما بعدها مفرد ؟

فالجواب : إنَّ قوله : لا ، جواب لاعتقادها وذلك أنّها لم تسأل بأم المتصلة إلاّ بعدما قطعت في ظنِّها أنّه إما ذو زوجةٍ وإما ذو خصومة ، فأجابها عن ذلك بـ لا ، كأنّه قال : لستُ ذا زوجةٍ ولا ذا خصومة . ولو كان سؤالها بأم سؤالا صحيحاً لم يكن الجواب إلاّ بأن يقول : ذو زوجةٍ أو ذو خصومةٍ .

---

(١) مابين القوسين سقط من ر .

(٢) من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة . مدرج : من درج يدرج أي مشى.ويقال للصبي درج إذا بدأ المشي .الدهنا :مقصور وممدود ، بلاد نجد وهي من مواطن تميم . الكامل ٥٤/٢ أمالي الزجاجي ٨٩/الأضداد لأبي الطيب ٣٣٩ ،الديوان ٦٥٣.

(٣) ر : المصدرية ، تحريف .

فان قال قائل : فلعل أم هذه منفصلة ويكون ذو خصومة خبر ابتداء مضمر ، كأنه قال أم أنتَ ذو خصومة ، فيكون مابعدها جملة ولذلك أجاب لا .
فالجواب :انّ أم المنفصلة إنّما يجاب مابعدها خاصة لانّ ما قبلها مضرب عنه فلا يحتاج إلى جواب ، وهو هنا قد أجابَ عن قولها : أذو زوجة ؟ وعن قولها : أم ذو خصومة ؟ فنفى أن يكون ذا زوجة بالمصر بقوله : إنّ أهلي جيرةٌ لأكثبةٌ الدّهنا ، ونفى أن يكون ذا خصومة بقوله : / [٣٥ظ]

وما كنتُ مُذْ أبصَرْتِنِي في خصومة .... (١)

فلم يبقَ الا أن يكون محمولا على ماذكرنا .

والأحسن في أم المتصلة (٢) أن توسط مالا تسأل عنه وتوخّر أحد المسئولين عنهما وتقدم الآخر فتقول : ازيدُ قامَ أم عمروٌ ؟ فتوسط قامَ لانّك لاتسأل عنه. وقد يجوز تقديم مالا تسأل عنه وتأخيره فتقول: ازيدٌ أمْ عمروٌ قائم(٣) أو اقائمٌ (٣) زيدٌ أم عمرو ؟ الاّ أن الأفصح ماذكرناه أولا .

وكذلك تقول : أقامَ زيدٌ أم قَعدَ ؟ فتوسّط زيدا ، لانّك لاتسأل عنه وقد يجوز تقديمه وتأخيره فتقول : أقامَ أم قَعدَ زيدٌ ؟ وأزيدٌ قامَ أم قَعدَ؟ وقد يجوز حذف الهمزة مع أم المتّصلة لفهم المعنى ، وذلك قليلٌ فتقول : قامَ زيدٌ أم عمروٌ ؟ تريد : أقامَ زيدٌ أم عمروٌ ؟ ومن ذلك قوله :

١٣٦ لَعَمرُكَ ماأدري وإن كُنتُ دارياً بِسَبعٍ رمينَ الجَمرَ أم بثمانِ (٤)

يريد : أبسبع رمينَ الجمرَ ؟

---

(١) عجزه: أراجع فيها يابنة الخير قاضياً
(٢) ر : المنفصلة، وهو تحريف.(٣) ر : قام .
(٤) لعمر بن أبي ربيعة ،ورواية الديوان :
فوالله ماأدري وإني لحاسب بسبــــع رميـــت . . . .
والجمر والجمار هي الحصيات التي يرميها الحاج في منى وهي من مناسك الحج . وسيبويه والمبرد يريان حذف الهمزة هنا ضرورة والأخفش يقيسه في الاختيار عند أمن اللبس. الكتاب ٤٥٨/١، إصلاح المنطق ٥، المقتضب ٢٩٤/٣، الكامل ٢٤٥/٢، ١٧٨/٣، ابن الشجري ٢٦٦/١، المفصل ٣٢ ، الخزانة ٤٤٧/٤، الديوان ٢٥٧.

وأما بل ولابل : فلا يخلو أن يقع بعدهما جملة أو مفرد ، فان كان الواقع جملة كانا حرفي ابتداء وكان معناهما الاضراب عن الأول واثبات القصة التي بعدهما ، فتقول : قامَ زيدٌ بل قَعدَ عمروٌ ولابل قَعدَ عمروٌ ، وما قامَ زيدٌ بل خَرجَ بكرٌ ، وإن كان الواقع مفردا كانا حرفي عطف .

ولا يخلو أن يقعا بعد ايجاب (١) او نفي ، فإن وقعا بعد ايجاب (١) كانا للاضراب في حق الأول والاثبات (٢) في حق الآخر ، نحو قولك : قامَ زيدٌ بل عمروٌ ، فأضربتَ عن القيام في حقّ زيدٍ وأثبتّه في حق عمرو .

وان وقعا بعد نفي فالمعنى عند سيبويه على الإضراب في حقّ الأول والإيجاب في حق الثاني ، كما كان ذلك بعد الأيجاب نحو قولك : ما قامَ زيدٌ بلى عمروٌ ، ومعناه عنده : بل قام عمرو(٣) . والمعنى عند المبرد الأضراب في حق الأول وايجاب ماأضربت عنه في حق الثاني ، فاذا قلت : ماقامَ زيدٌ بل عمروٌ ، فالمعنى عنده : بل ماقامَ عمروٌ ، فأوجبتَ في حقِ الثاني نفَى القيام الذي أضربتَ عنه في حقّ الأول ، ويجوز عنده ماذهب اليه سيبويه (٤) .

والصحيح أنّ الذي ذهب إليه سيبويه قد اتفقا معاً على جوازه وعلى أنّه كلام العرب وما انفرد به لايحفظ (له ما يدلُّ عليه) (٥) .

وأما لا : فلإخراج الثاني مما دخل فيه الأول ، ولا يعطف بها إلاّ بعد إيجاب وذلك نحو قوله : يقومُ زيدٌ لا عمروٌ . فـ« لا» أخرجت عمراً من القيام الذي دخل فيه زيد .

---

(١) ر : المجاب ، وهو تحريف . (٢) ر : للاثبات .

(٣) أنظر الكتاب ١/ ٢١٨ - ٢١٩ .

(٤) مانسبة المصنف للمبرد من مخالفة سيبويه نسبه له أيضاً ابن هشام والسيوطي وليس في المقتضب ما يؤيده . المقتضب ١/ ١٢ ، ٤/ ٢٩٨ ، المغنى ١٢٠ ، همع الهوامع ٢/ ١٣٦ .

(٥) ر : له شاهد .

واتفق النحويون على العطف بها فيما عدا الماضي ، واختلفوا في العطف بها بعد الماضي في نحو قولك : قامَ زيدٌ لاعمروٌ ، فمنهم من أجاز ذلك وهم (١) جُلُّ النحويين ، ومنهم من منع ذلك وإليه ذهب أبو القاسم الزجّاجي في « معاني الحروف » واستدل على ذلك بأنَّ «لا» لاينفى الماضي بها ، واذا اعطفتَ بها بعده كانت نافية له في المعنى ، فلذلك لم يجز العطف بها بعد الماضي ، لأنك اذا قلت : قام زيدٌ لاعمروٌ ، فكأنك قلت : لا قامَ عمرو ،و لا قام عمرو لا يجوز ، فكذلك مافي معناه .

والذي يدل على فساد مذهبه أنّه قد يُنفى بها/الماضي قليلا نحو قوله تعالى :[٣٦و] فلا صَدَّقَ ولا صَلّى (٢) ، يريد : فلم يصدِّقْ ولم يُصَلِّ ، فإذا جاز أن تنفى بها الماضي في اللفظ فالأحرى (٣) أن تكون نافية له في المعنى .

ومما ورد من العطف بها بعد الماضي قوله :

١٣٧ كأنَّ دِثاراً حَلّقتْ بلَبونِـهِ   عُقابُ تَنوفَى لاعقابُ القَواعِلِ (٤)

فعطف بـ لا بعد حلّقتْ وهو ماضي .

واما لكن : فلا تخلو أن يقع بعدها جملة أو مفرد . فإن وقع بعدها جملة كانت حرف ابتداء وخرجت من باب العطف ويكون معناها الاستدراك وتكون الجملة التي بعدها مضادّة لما قبلها في المعنى ، نحو قولك : قامَ زيدٌ لكن عمروٌ لم يَقُمْ ، وما قَعدَ بكرٌ لكن قَعدَ عَمروٌ . ولا يجوز أن تكون موافقة لها لا تقول ماقامَ زيدٌ لكن ماقامَ عمروٌ .

---

(١) ج ، ر : وهو .

(٢) القيامه : ٣١ .   (٣) ر : فأحرى .

(٤) لامريء القيس من أبيات قالها حين أغير على ابله فنهبت وهو جوار طيء . دثار : راعي ابله . تنوفى : جبل مشرف ، وروى في الخصائص تنوف من غير الف ، قيل هو موضع ببلاد طيء . القواعل : جبال صغار واحدتها قاعلة ، وقيل : آكام . ورواية ثعلب أو عقاب . مجالس ثعلب ٣٩٨ ، جمهرة اللغة ١٣٩/٣ ، الخصائص ٣/ ١٩١ ، المخصص ١٤٧/٨ ، المحكم ١٣١/٢ ، المستقصى ٢١/١ ،اللسان : منع ، العيني ١٥٤/٤ الخزانة ٤٧١/٤ ، الديوان ٩٤ .

واختلف هل يجوز أن تكون غير مضادّة لما قبلها أو لا يجوز نحو : قامَ زيدٌ لكن خَرَجَ عَمرٌو فمنهم من أجاز ومنهم من منع ، وهذا(١)الصحيح ، لأنه لا يُحفظ مثله من كلام العرب .

وإن وقع بعدها مفرد كانت حرف عطف ويكون معناها الاستدراك ولا يعطف بها إلاّ بعد نفي نحو قولك : ماقامَ زيدٌ لكن عمرو ، فاستدركت القيام الذي نفيته عن زيد لعمرو بـ «لكن» ، ولو قلت : قامَ زيدٌ لكن عمروٌ ، لم يجز (٢) .

* * *

واعلم أنّه يجوز عطف الأسماء بعضها على بعض من غير شرط ، الاّ ضمير الرفع المتصل وضمير الخفض .

فأما ضمير الرفع المتصل فلا يُعطف عليه الاّ بعد تأكيد بضمير رفع مثله منفصل أو بطول يقوم مقام التأكيد . فمثال العطف عليه بعد التأكيد قوله تعالى : أسكُنْ أنتَ وزوجُكَ الجَنّةَ (٣) ، فأنت تأكيد للضمير المستتر في اسكن ، وزوجك معطوف على ذلك الضمير المستتر .

والطول القائم مقام التأكيد هو أن يقع (٤) قبل حرف العطف والمعطوف معمول للعامل في الضمير المعطوف عليه ، أو يقع بعد حرف العطف لا .

فمثال الفصل بمعمول العامل في الضمير المعطوف عليه قوله تعالى : هو الذي يُصَلّي عليكم وملائكتُه (٥) . فقوله تعالى : وملائكتُهُ ، معطوف على الضمير الذي في يُصلّي فلم تحتج الى تأكيد(٦) لطول الكلام بـ عليكم الذي هو معمول لـ«يُصلّي» العامل في الضمير المعطوف عليه الملائكة .

---

(١) كذا في النسخ ولعله : هو .

(٢) وجوز ذلك الكوفيون فلم يشترطوا لصحة العطف بها أن يسبقها نفي. المقتضب ١٢/١ ، الانصاف مسالة ٦٨ .

(٣) البقرة : ٣٥ .

(٤) ر : بين ، وهو تحريف .

(٥) الأحزاب : ٤٣ .

(٦) ر : تاكيده .

ومثال الفصل (١)قوله تعالى : ما أشركنا ولا آباؤنا(٢) . فقوله: ولا أباؤنا، معطوف على الضمير في أشركنا . ولم يحتج الى التأكيد للطول بـ«لا» التي بعد الواو ، وإنّما احتيج الى التأكيد أو الطول لأنّهم كرهوا أن يكون المعطوف لم يتقدم له في الذكر ما يُعطف عليه، فجعلوا هذا التأكيد أو الطول عوضاً من ذكر المعطوف عليه .

فأن قلت : إنّما يُتصور هذا اذا كان الضمير مستتراً في نحو : زيدٌ قامَ فأنّكَ لو قلت : زيدٌ قامَ وعمرو ، لم يكن في اللفظ ما يعطف عليه عمرو .
وأما في مثل : قمتُ وعمروٌ ، فكان ينبغي أن لايُحتاج الى تأكيد ولا لطول لتقدم المعطوف عليه في الذكر . فالجواب عن هذا شيئان :
أحدهما: أنّ الضمير المتّصل وإن كان بارزاً في اللفظ فأنّه قد/ تنزّل من [٣٦ظ] الكلمة منزلة جزء منها ، بدليل أنه سُكّن له آخر الفعل في مثل : ضربتُ هروباً من اجتماع أربعة أحرف متوالية التحريك، وذلك لايُكره إلاّ في كلمة واحدة .
والآخر : انّه لما لزم التأكيد أو الطول في بعض المواضع حمل عليه سائر المواضع كما حذفوا الواو من يَعِد وأصله يَوعِد ، لاستثقال الواو بين ياء وكسرة ، ثم حذفوه في :أعِد ونَعِد ، حملاً على الياء .

ولا يجوز العطف على ضمير الرفع المتصل من غير تأكيد ولا طول الا في ضرورة الشعر (٣) ، نحو قوله :

١٣٨ قلتُ إذْ اقبلَتْ وزهرٌ تَهادَى   كنعاجِ الملا تعسفن رَمْلا (٤)

---

(١) يريد الفصل بـ لا .   (٢) الأنعام / ١٤٨ .

(٣) جوز ذلك الكوفيون في الاختيار . مجالس ثعلب ١٧٤ ، الانصاف م ٦٦.

(٤) لعمر بن أبي ربيعة . زهر : جمع زهراء وهي المرأة البيضاء المشرقة . تعسفن الرمل : ملن عن الطريق وركبن الرمل وهو أسكن للمشي لصعوبة السير فيه . الكتاب ١/ ٣٩٠ ، الكامل ١/ ٣٢٢، الخصائص ٢/ ٣٨٦ شرح مشكلات الحماسة ٢٢٠ ، الانصاف ٢٥٢، العيني ٤/ ١٦١ .

فزُهرٌ معطوف على الضمير في أقبلَت ، من غير تأكيد ولا طول . وقول الآخر .

١٣٩ ورجا الأُخَيطِلُ مِن سفاهةِ نفسهِ مالم يكن وأبٌ لهُ لِينالا (١)

فأبٌ معطوف على الضمير في يكن من غير تأكيد ولا طول .

وأما ضمير الخفض فلا يعطف عليه إلاّ بأعادة الخافض نحو قولك : مررتُ بكَ وبزيدٍ . ولا يجوز أن تقول : مررت بكَ وزيدٍ (٢) . والسبب في ذلك أنّ ضمير الخفض شديد الاتصال بما قبله ، فيتنّزل لذلكَ معه منزلة شيء واحد ، فلو عطفت من غير إعادة خافض لكنت قد عطفتَ اسماً واحداً على اسمٍ وحرفٍ ، إذ لا يُتصوّر أن تعطف على بعض الكلمة دون بعض فلذلك أعدتَ الخافضَ حتى تكون قد عطفتَ اسماً وحرفاً على اسم وحرف مثله .

وزعم المازني أن أمتناع ذلك لأجل أنّ المعطوف شريك المعطوف عليه ، فلا تجوز عنده مسألة حتى يجوز قلبها ، اذ كل واحد منهما بمنزلة الآخر ، فيجوز مثل : قام زيدٌ وعمروٌ ، لأنك لو عكست لقلت : قام عمروٌ وزيدٌ ، وذلك مستقيم .

ولا يجوز : مررتُ بكَ وزيدٍ ، لانّك لو قلت : مررت بزيدٍ وكَ ، لم يجز ، فاذا قلت : مررتُ بكَ وبزيدٍ ، جاز ، لأنّكَ لو قلت : مررتُ بزيدٍ وبكَ ، جاز .

وهذا الذي ذهب اليه المازني هو الأكثر في المعطوفات ، والا فقد يجوز (٣) في باب العطف (٤) مالا يجوزعكسه ، ألا ترى أنّك تقول : رُبَّ رَجُلٍ وأَخيهِ

---

(١) لجرير يهجو الأخطل . والرواية : رأيه مكان نفسه وهي كذلك في ر . الكامل ١/٣٢٢، الانصاف ٢٥٢ ، العيني ٤/ ١٦٠ ، الديوان ٤٥١ .

(٢) واجازة الكوفيون ويونس والأخفش وقطرب والشلوبين وابن مالك وابو حيان وابن هشام، وانكره الفراء من الكوفيين وعده من ضرورات الشعر . معاني القرآن ١/١٥٢ ، الانصاف م ٦٥ ، شواهد التوضيح لابن مالك ٥٥، التوضيح لابن هشام ٢/١٠٤ ، الخزانة ٢/ ٣٣٨ . وفي مجالس ثعلب أن الكسائي لا ينسق على المضمر ولا يؤكده : ٣٢٤.

(٣) ر : يجيء . (٤) ر: المعطوف ، وهو تحريف .

وكلُّ رجُلٍ وضَيْعتُه ، ولا يجوز عكس ذلك ، لأنَّ رُبَّ وكلاًّ لايدخلان مباشرة إلا على النكرات فلذلك كان الأولى ما عللنا به أولا .

ولا يجوز العطف من غير إعادة الخافض إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله :

١٤٠ الآن قرَّبتَ تَهجونا وتشتِمُنا فاذهبْ فما بك والأيامِ من عَجَبِ (١)

وكان الوجه أن يقول : وما بِكَ وبالايّامِ . وقول الآخر :

١٤١ آبَكَ أَيِّهْ بِيَ أو مُصَدَّرِ من حُمُرِ الجِلّةِ جَأْبٍ حَشْوَرِ(٢)

وكان الوجه أن يقول : وبِمصدرٍ . وقول الآخر :

١٤٢ تُعلّق في مثلِ السواري سيوفُنا فما بينها والأرضِ غَوْطٌ نَفانِف(٣)

وكان الوجه أن يقول : فما بينها وبين الارض .

وأما قوله تعالى : وكفر بهِ والمَسجدِ الحرامِ (٤). بخفض المسجدِ ، وقوله تعالى : واتقوا الله الذى تساءلونَ بهِ والأرحامِ (٥) ، بخفض الأرحام في قراءة حمزة (٦) ، فقد يتخرّج ذلك على القسم ، وقد يتخرّج ذلك أن يكون من باب

---

(١) من ابيات الكتاب الخمسين . والرواية : فاليوم قربت . ومن زائدة . قربت مشددة قيل بمعنى المخففة وقيل : معناها أخذت من أفعال الشروع . الكتاب ١/ ٣٩٣ ، الكامل ٣٩/٣ ، شرح مشكلات الحماسة ٤٣٩، الانصاف ٢٤٧، العيني ١٦٣/٤ ، الخزانة ٢/ ٣٣٨ .

(٢) لم أعثر له على نسبة . آبك : ويحك ، أيه : فعل أمر من أيه الأبل اذا صاح بها،ومصدره التأييه وهو الدعاء . المصدر : الشديد الصدر . الجلة : المسان ، واحدها جليل . الجأب : الغليظ . الحشور : الخفيف . الكتاب ١/ ٣٩١ .

(٣) لمسكين الدارمي . الغوط : جمع غائط وهو المطمئن من الارض . النفانف :جمع نفنف وهو المفازة ، وقيل : الهواء الشديد ، قال العيني : وهو الأنسب لأنه روى : وما بينها والكعب مهوى نفانف . معاني القرآن ١/ ٢٥٣ ، الحيوان ٦/ ٤٩٤ ، شرح السيرافي ٣/ ٤٠١ (التيمورية) ، الانصاف ٢٤٧ ، العيني ٤/ ١٦٤ الديوان ٥٣

(٤) البقرة : ٢١٧ . (٥)النساء : ١ .

(٦) هي ايضا قراءة ابن عباس والحسن البصري كما في معاني القرآن ١/ ٢٥٢ .

حذف حرف الجر لنيابة حرف العطف / منابه ، [٣٧و] وذلك أيضاً قليل ، وسنبينّ الدليل على أنّ العرب تحذف الخافض لدلالة ماتقدم عليه فيما بعد إن شاء الله تعالى .

* * *

ولا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلا في الواو خاصة ، وذلك بثلاثة شروط .

أحدهما : أن لايؤدّي إلى وقوع حرف العطف صدراً فلا تقول : وعمرٌ زيدٌ قائمانِ . وأنت تريد : زيدٌ وعمرٌ قائمانِ .

والآخر : أن لايؤدّي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف ، فلا تقول : إنّ وعمراً زيداً قائمانِ ، تريد إنّ زيداً وعمراًقائمانِ .

والآخر : أن لايكون المعطوف مخفوضاً ، فلا تقول : مررتُ وعمروٍ بزيدٍ ، تريد مررتُ بزيد وعمروٍ .

فهذه الأماكن لايجوز فيها تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، ويجوز فيما عدا ذلك . فمن ذلك قول الشاعر .

١٤٣ جمعتَ وفُحشاً غيبـةً ونميمةً ثلاثَ خصالٍ لستَ عنها بمرعوى (١)

يريد : جمعتَ غيبةً وفُحشاً ونميمةً . وقول الآخرَ .

١٤٤ ألا يانخلةً من ذاتِ عـرقٍ عليكِ ورحمةُ اللهِ السـلامُ (٢)

(١) ليزيد بن الحكم الثقفي يخاطب ابن عمه . شرح مشكلات الحماسة ٢١٩ ، الخصائص ٢/٣٨٣، أمالي القالى ١/ ٦٨ ، ابن الشجري ١/١٧٧ ، الخزانة ١/ ٤٩٦ .

(٢) من ابيات للأحوص ، وقيل لايعرف لها قائل. ورواية ثعلب : برود الضل شاعكم السلام. ولا شاهد فيها . وكنى بالنخلة عن امرة بعينها . ذات عرق : موضع بالحجاز . وابن جني يرى ان العطف على الضمير في عليك وهو خبر مقدم ، ولا تقديم فيه . ولا يخفى مافيه من التكلف . مجالس ثعلب ١٩٨، الجمل ١٥٩ ، أمالي الزجاجي ٥٢ ، الخصائص ٢/ ٣٨٦ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٢٠ ، ابن الشجري ١/ ١٨٠ . الخزانة ١/ ٣١٢.

يريد : عليكِ السلامُ ورحمةُ اللهِ . وقول ذى الرمة :

١٤٥ كأنّا على أولادِ أحقبَ لاحَها ورَمْيُ السَّفا أنفاسَها بسِهامِ (١)
جنوبٌ ذَوتْ عنها التناهي فانزلت بها يوم ذباب السبيب صيامِ

يريد : لاحها جنوبٌ ورَمْيُ السفا ،، وقول ذى الرمة أيضاً :

١٤٦ وأنتِ غريمٌ لاأظنُّ قضاءَهُ ولا العَنَزِيُّ القارظُ الدَّهر جائياً (٢)

يريد : لاأظن قضاءَه جائياً هو والعَنَزِيُّ

فان قيل : فقد جاء التقديم في «أو» قال الشاعر :

١٤٧ فلست بنازل إلاّ ألَمّت برحْلِي أو خيالتُها الكَذوب (٣)

يريد : إلاّ ألَمت الكَذوبُ برَحْلِي أو خيالتُها ، فالجواب : إنّ الكذوبَ صفةٌ لخيالتها، وقوله : أو خيالتُها (٤) عطف على الضمير في ألمت ولم يحتج إلى تأكيد لطول الكلام بالمجرور ، وهو برحلى .

* * *

ولا يجوز أيضاً الفصلُ بين حرف العطف والمعطوف إلاّ بالقَسَمِ خاصّة أو

(١) البيتان في وصف رواحل ضامرة سريعة شبهها لسرعة مشيها بأولاد أحقب وهي الحمر الوحشية ، وسميت بذلك لبياض موضع الحقيبة منها وهو مؤخرها . لاحها : ضمرها. السفا : شوك البهمى وهو ضرب من الحرشف . واراد بانفاسها أنوفها . التناهي : جمع تنهية وهي الغدران . السبيب : شعر اذنابها . يريد أن الجنوب أنزلت بالحمر يوم حر شديد وهاجت الذباب فهي تذبه باذنابها . الكتاب ١/ ٢٦٦ ، شرح السيرافي ٢/ ٥٦٠ (التيمورية) ، المخصص ١٣/ ٢١٦ ،

(٢) من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة ، والخطاب لمية صاحبة الشاعر . القارظ العنزى رجل من عنزة يقال له المنخل خرج يطلب القرظ – وهو ثمر السلم – فلم يرجع ، وقيل هما رجلان.وهو مثل عند العرب يقولون : لا آتيك القارظ العنزى،أي قد ذهب ذا فلا آتيك ، يضعونه موضع أبد الدهر . مجال ثعلب ٣٢١ ، الديوان ٦٥٢ .

(٣) من أبيات رويت في الحماسة غير منسوبة . ونسبت في الخزانة لرجل من بني بحتر بن عنود . الخيال والخيالة : الطيف وجعلها كذوبا لما لم يتحقق فعلها وقولها . شرح مشكلات الحماسة ١٢٣ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣١٠ ، الخزانة ٢/ ٣٣٧ .

(٤) ج ، ر : وخيالتها .

بالظرف والمجرور بشرط أن يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد نحو قوله : قامَ زيدٌ ثُمَّ واللهِ عمروٌ أوبل والله وعمرو ، وقامَ زيْدٌ في السوق ثم في الدارِ عمروٌ .ولا يجوز أن تقول : قامَ زيدٌ فواللهِ عمروٌ ، ولا : وواللهِ عمروٌ ، لكون الواو والفاء على حرفٍ واحدٍ فيشتدُ افتقارهما فكرهوا الفصلَ لذلك .

وقد يجوز الفصلُ بين الواو والفاء بالظرفِ والمجرور في ضرورة شعر ، نحو قوله :

١٤٨ يوماً تراها كشِبهِ أرديةِ العَصْبِ ويوماً أديمها نَغِلا (١)

ففصل بـ (يوماً)(٢) بين الواو وأديمها المعطوف على الضمير في تراها .

* * *

واذا تقدّم معطوف ومعطوف عليه وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما فلا يخلو أن يكون العطف بالواو أو بالفاء أو بثُمَّ أو بحتى أو بغير ذلك من حروف العطف ، فان كان العطف بالواو كان الضمير على حسب ماتقدم نحو قولك : زيدٌ وعمرٌ قاما ، زيدٌ وعمرٌ وخالدٌ قاموا ، لايجوز أن تُفرِد الضمير فتجعله على حسب الآخر إلاّ حيثُ سمع ويكون الحذف من الأولِ لدلالة الثاني عليه نحو قوله تعالى: واللهُ ورسولُهُ أحقُّ أن يرضوه(٣) كان الوجه أن يقول : يُرضُوهما ، فأفرد بتقدير : واللهُ أحقُ أن يُرضوه ورسوله احق ان يرضوه . فحذف الأوّل لدلالة الثاني عليه .

ومن ذلك أيضاً قولُ الشاعر :

١٤٩ إنَّ شَرْخَ الشَباب والشَعَرَ الأسْوَدَ مالم يُعاصَ كانَ جُنوناً(٤)

(١) للأعشى . الضمير في تراها يعود على الأرض . العصب : ضرب من البرود ، النغل : من نغل الشيء اذا فسد . ويريد به هنا تهشم وجه الأرض من الجدب . الخصائص ٢/٣٩٥، ٣٩٦ ، الديوان ٢٣٣.

(٢) سقط مابين القوسين من ج . (٣) التوبة : ٦٢ .

(٤) لحسان بن ثابت . شرخ الشباب : جدته وقوته . وكنى بالشعر الأسود عن حداثة السن، مجاز القرآن ١/ ٢٥٨ ، ٢/٢٢ ، ١٦١، الكامل ٣/ ١١٣ ، جمهرة اللغة ٢/ ٢٥٧، اللسان : شرخ ، الديوان ٤١٣ .

كان الوجه أن يقول : مالم يُعاصيَا ، فأفرد وحذف من الأول لدلالة الثاني عليه تقديره : إنَّ شَرْخَ الشَبابِ مالم يُعاصَ كان جنوناً والشَعرَ الأَسودَ مالم يُعاصَ كان جنوناً .

وحتى في ذلك بمنزلة الواو .

فأن كان العطف بالفاء جاز أن يكون الضمير على حسب ما تقدم بمنزلة الواو ، فتقول :

زيدٌ فعمروٌ قاما ، لكون الأول شريك الثاني في اللفظ والمعنى . ويجوز أن تقول : زيدٌ فعمروٌ قامَ ، فتفرد وتحذف من الأول لدلالة الثاني عليه . وإنّما جاز ذلك لأنَّ الفاء لما فيها من الترتيب تقتضي إفراد خبر الأول من خبر الثاني وكلاهما حسن . وإن كان العطف بثُمَّ جاز الوجهان معاً ، والاحسن الأفراد لما في ثُمَّ من المهلة الموجبة لفصل خبر الأول من الثاني فتقول : زيدٌ ثُمَّ عمروٌ قامَ ، وهو الأحسن ، ويجوز أيضاً : قاما.

وان كان العطف بغير ذلك من حروف العطف فأنّما يكون الضمير على حسب المتأخر خاصة فتقول : زيدٌ أو عمروٌ قامَ . وزيد لا عمرو قام .

وكذلك سائر ما بقي من حروف العطف . وإنّما لم يجز أن تقول : قاما ، فتجعل الضمير على حسب ما تقدم لأنَّ (أو) لايكون ما بعدها شريك ما قبلها في المعنى، ألا ترى أنَّ القائم إنّما هو أحدهما لاغير ، ولا يجوز أن يكون الضمير على حسب ماتقدم إلا في أو خاصة ، وذلك شذوذ لايقاس عليه .قال الله تعالى :إن يكنْ غنياً او فقيراً فالله أولى بهما (١) . فأعاد الضمير على الغني والفقير لتقديمهما في الذكر.

* * *

ولا يجوز عطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم الا في موضع يكون الفعل فيه في موضع الاسم أو الاسم في موضع الفعل .

فالموضع الذي يكون فيه الاسم في موضع الفعل اسم الفاعل واسم المفعول اذا

(١) النساء : ١٣٥ .

وقعا في صلة الألف واللام نحو الضارب والمضروب ، فلذلك يجوز أن تعطف الفعل على الاسم هنا فتقول : جاءني الضاربُ (وقامَ) (١) ، وقامَ زيدٌ الذي ضربَ وقائم(٢) ، قال الله تعالى : إنَّ المُصَّدقينَ والمُصَّدِّقاتِ وأقرضوا اللهَ قرضاً حَسَناً (٣) فعطف وأقرضوا على المُصَّدِّقينَ كأنّه قال : إنَّ الذينَ تصدَّقوا وأقرضوا اللهَ .

والموضع الذي يقع فيه الفعل موقع الاسم أن يقع خبراً لذي خبر أعني خبراً لمبتدأ أو لكانَ وأخواتها أو لأن وأخواتها أو لما أو حالا لذي حال أو صفة لموصوف أو في موضع المفعول الثاني لظننت أو الثالث من باب أعلمت .

فمما جاء من عطف الاسم على الفعل لوقوع (٤)الفعل موقع الاسم قوله :

١٥٠ فألفيتُهُ يوماً يُبيرُ عَدُوَّهُ وبَحرَ عَطاءٍ يَستخِفُّ المعابِرا (٥)

وقول الآخر :

١٥١ باتَ يُغَشّيها بعَضْبٍ باتِرِ(٦) باشر راعٍ وسطَها لجابِرِ

يَقصِدُ في أَسْوُقِها وجائِرِ

يريد : قاصدٍ في أسوقها / وجائرٍ . [٣٨و]

ومما جاء من عطف الفعل على الاسم لكون الفعل في موضع الاسم أيضاً قوله تعالى: أولم يَرَوْا إلى الطيرِ فوقَهم صافّاتٍ ويَقبِضْنَ(٧) .تقديره: صافّاتٍ

---

(١) مابين القوسين سقط من ج ، ر .

(٢) ج ، ر : وقام ، وهو تحريف (٣) الحديد : ١٧ .

(٤) ج ، ر : فانه لوقوع ، وهو زيادة .

(٥) للنابغة الذبياني يمدح النعمان بن المنذر .وروى في الديوان : دهراً . يبير : يهلك . المعابر : جمع معبر وهو المركب . العينى ٤/ ١٧٦ ، الديوان ١٣٤ .

(٦) لم أعثر على نسبة لهذا الرجز ، ورواية الفراء : بت أعشيها ، وفي ر : يعشيها ، والضمير يعود على الابل . العضب : السيف القاطع . يقصد : يصيب الهدف . جائر : من جار يجوز أي مال عن القصد . يريد أن سيفه يخطى مالا يستحق النحر كالحوامل وذوات النصال معاني القرآن ١/٢١٣ ، ٢/ ١٩٨ ، المحكم ٢/٢٠٧ ، ابن الشجري ٢/ ١٦٧ ، العينى ٤/ ١٧٤ ، الخزانة ٢/٣٤٥ . (٧) الملك : ١٩ .

قابضاتٍ (١) أي وقابضاتٍ .

ولا يجوز عطف فعل على فعل الا بشرط أن يتفقا في الزمان فلا يجوز أن تعطف ماضياً على مستقبل ولا مستقبلا على ماض ، والأحسن أن يتفقا في الصيغة مع اتفاقهما في الزمان ، فتقول : زيدٌ قامَ وخرَج ، وزيدٌ يقومُ ويخرجُ .

وقد يجوز أن تختلف الصيغ في الأفعال المعطوفة مع اتفاق الزمان نحو : إن قامَ زيدٌ ويَخرُجْ يقُمْ بكرٌ ، فعطف يخرج على قامَ لاتفاقهما في الاستقبال .

ومن ذلك قوله تعالى : ألمْ تَر أنّ الله أنزَلَ من السماءِ ماءً فتُصبحُ الأرضُ مُخضّرةً .(٢)الا ترى أنّالمعنى : أنزلَمن السماء ماءً فأصبَحتِ الأرضُ مخضّرةً . وقول الشاعر :

١٥٢ ولقَـد أمرُّ على اللئيمِ يَسبُّـني فمضيتُ ثُمّتَ قلتُ لايَعنيني(٣)

فعطف فمضيتُ وهو ماض على أمرّ ، لأن أمرُّ في المعنى ماض ، ألا ترى أن المعنى : لقد(٤) مررتُ على اللئيم يسبُني فمضيتَ ؟

وأما اذا اختلف الزمان فلا يجوز العطف فلا تقول : زيدٌ قامَ ويخرجَ ، تريد : قامَ فيما مضى ويخرجُ فيما يستقبل .

* * *

ويجوز حذف حرف العطف والمعطوف إذا فُهم المعنى كقوله تعالى : سرابيلَ تقيكم الحرّ(٥).تقديره : تقيكم الحرَّ والبردَ ، فحذف والبرد لفهم المعنى ، ألا ترى أنّه معلوم أنها تقي البرد كما تقي الحرّ . ومن كلام

---

(١) ر : صافافات وقابضات . (٢) الحج : ٦٣ .

(٣) نسب في الكتاب لرجل من بني سلول ، وفي الاصمعيات لشمر بن عمرو الحنفي . وروى في الخزانة : واعف ثم أقول ، وفي الكامل : فأجوز ، وعليهما لاشاهد فيه . الكتاب ١/٤١٦ الأصمعيات ١٢٦ ، الكامل ٣/ ٢٨٠ ، الخصائص ٢/٣٣٠ ، ٣٣٢ ، التمام٢٨ ، الخزانة ١/ ١٧٣ .

(٤) ر : ولقد . (٥) النحل : ٨١ .

العرب : راكبُ الناقةِ طَليحانِ(١).أي مُعْيِيانِ تقديره : راكبُ الناقةِ والناقةُ طَليحانِ ، فحذف والناقة لفهم المعنى .

وكذلك أيضاً يجوز حذف حرف العطف والمعطوف عليه لفهم المعنى ، فمن ذلك قوله تعالى: فأوحينا(٢) إلى موسى أنْ اضرِبْ بعَصاكَ البَحرَ فانفلَقَ . وقوله تعالى : وأوحينا إلى موسى (اذا استسقاه قومه) (٣) أَن اضرِبْ بعصاكَ الحَجَرَ فانبجَسَتْ . وقوله تعالى : فمنْ كانَ منكُم مريضاً أو على سَفَرٍ فعِدَّةٌ من أيام أُخَرَ (٤) .

التقدير : فضَرَبَ فانفلَقَ ، فضَرَبَ فانبجَسَتْ ، وفأفطرَ فعِدَّةٌ . فحذف ضربَ وأفطرَ وفاءَ العطفِ مما بعدها من أيّام أُخَر . وعلى ذلك يتخرّج مارواه قطرب مو قول النابغة :

١٥٣ قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حَمامَتنا أو نصفهُ فقد(٥)

تقديره : أو هذا الحمامُ ونصفُه ، فحذف هذا الحمام وهو المعطوف عليه وحذف حرف العطف وهو الواو (٦) .

وقد يجوز حذف حرف العطف وحده لفهم المعنى نحو قوله (٧):

---

(١) انظر التهذيب ٣٨٣/٤، الصحاح : طلح ، المحتسب ٢٢٧/٢ .

(٢) ج ، ر : وأوحينا . وانظر سورة الشعراء : ٦٣ .

(٣) سقط مابين القوسين من النسخ وانظر سورة الاعراف ١٦٠ .

(٤) البقرة ١٨٤ وانظر الخصائص ٢٩٨/١ .

(٥) رواية الكتاب وأبي عبيدة والديوان : ونصفه ، وستأتي به الرواية كذلك في باب التنازع. والضمير يعود على زرقاء اليمامة . وقوله : فقد ، بمعنى فقط وهو اسم فعل كسر للروى والأصل فيه البناء على السكون . الكتاب ٢٨٢/١ ، مجاز القرن ٣٥/١ ، ٥٨/٢ ، الخصائص ٤٦٠/٢ ، شرح العشر ١٥٥ ، المستقصى ٢٠/١ ، ابن الشجري ١٤٢/٢ ، ٢٤١ ، الانصاف ٢٥٦ ، الخزانة ٢٩٧/٤ ، الديوان ١٦ .

(٦) هذا تخريج البصريين كما في الانصاف ٦٧ وبه قال ابن جنى في الخصائص .

(٧) ج : قولهم ، وهو تحريف .

١٥٤ ضرباً طَلَخْفاً في الطُلي سَخيناً (١)

يريد ضرباً طِلَخْفاً وسخيناً ، والطلَخْفُ : الشديد والسَخِين : دونَة في الشدة ، والطُلى : جمع طُلْيَة وهي صفحة العنق ، وقول الآخر :

١٥٥ كيفَ أَمسيتَ كيفَ أصبحتَ مما يزرعُ الوُدَّ في فـؤادِ السقيمِ (٢)

يريد كيفَ أمسيتَ وكيفَ أصبحتَ ، فحذفَ الواو .

* * *

والمعطوف أبداً يكون اعرابه على حسب إعراب المعطوف عليه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ، إلا أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فأنه يجوز أن يعطف /تارة على لفظه وتارة على موضعه . فلا بدّ اذن [٣٨ظ] من تبين ماله لفظ وموضع .

والذي (٣) له لفظ وموضع ينقسم ستة أقسام ، قسم لفظه نصب وموضعه رفع وهو اسم إنَّ ولكنَّ ولا التي للتبرئه . فأن عطفتَ على اللفظ نصبتَ وإن عطفتَ على الموضعِ رفعتَ . وقد قرىء : إنَّ اللهَ بَرىء من المُشرِكينَ ورَسولُه (٤). برفع رسولهُ على موضع إنَّ على أحد الوجوه الجائزة(٥)فيه . وسنتبين ذلك إنْ شاء الله تعالى في بابه . ومن ذلك قول الشاعر :

---

(١) أنشده ابن جنى ولم ينسبه . قال : وقالوا : الطلخف أشد من السخين وقد يجوز أن يكون أراد : وسخينا ، فحذف حرف العطف . ا هـ . وفي اللسان : ضرب سخين : حار مؤلم شديد ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٤ ، اللسان : طخف ، طلخف ، طلحف ، سخن .

(٢) أنشده الأخفش ولم ينسبه . والرواية بتقديم أصبحت وابدل الكريم مكان المستقيم . شرح مشكلات الحماسة ١٤٥ ، ٣٨٧ ، الخصائص ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١٤٠١ ، همع الهوامع ١٤٠/٢ ،

(٣) ر : فالذي .

(٤) قراءة الرفع هي قراءة عامة القراء وقرأ بالنصب الحسن ابن أبي اسحاق وعيسى بن عمر ويعقوب . وقرىء بالجر شذوذا . الطبري : ١١/١٠ ، القرطبي ٧٠/٨ ، التوبة : ٣ .

(٥) ر : الجارية .

١٥٦ لانَسَبَ اليومَ ولا خِلّةً اتّسعَ الخَرقُ على الراقِعِ (١)

روى برفعِ خِلّةٍ على موضع نَسَب ، ونصبه على لفظِهِ .

وقسم لفظه رفع وموضعه نصب وهو المنادى المبني على الضم نحو : يازيدُ والرجلُ ، بنصب الرجل على موضع زيد ، ورفعه على لفظه ، وقد قُرِىء : ياجبالٌ أَوِّبي مَعَهُ والطير (٢). بنصب الطير على موضع جبال ورفعه على لفظه.

وقسم لفظه خفض وموضعه نصب ، وهو الاسم المخفوض بأضافة اسم الفاعل اليه بمعنى الحال او الاستقبال ، نحو قولك : هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمرو ، بالخفض على اللفظ وعمراً بالنصب على الموضع ، وعليه قوله :

١٥٧ هل أنتَ باعِثُ دينارٍ لحاجَتِنا أو عبدَ رَبٍ أخاعَونِ بنِ مخراقِ (٣)

فنصب عبد على موضع دينار .

وقسم لفظه خفض وموضعه رفع وهو كلّ اسم مخفوض بأضافة مصدر فعل لايتعدى إليه نحو قولك : يُعجِبُني قيامُ زيدٍ وعمرو ، بالخفض على لفظ زيد والرفع على موضعه (وعمروٌ على الموضع) (٤) كأنّك قلت : يُعجِبُني أنْ قامَ زيدٌ وعمروٌ .

وقسم لفظه خفض وموضعه قد يكون رفعاً وقد يكون نصباً ، وهو كلُّ

---

(١) لانس بن العباس بن مرداس . وضرب اتساع الخرق مثلا على تفاقم الأمر . الكتاب ٣٤٩/١ شرح مشكلات الحماسة ٢٧٤ ، المستقصى ٣٥/١ . االعينى ٣٥٢/٢ ، التصريح ٢٤١/١ اللسان : عتق ، قمر .

(٢) قرأ بالرفع ابن أبي اسحاق ونصر عن عاصم وابن هرمز ومسلمةبن عبدالملك ويعقوب والأعرج وقرأ الباقون بالنصب . مجاز القرآن ١٤٣/٢ ، الطبرسي ١٨٥/٢٢ ، القرطبي ٢٦٦/١٤ وانظر سورة سبأ : ١٠ .

(٣) نسب لجابر بن رألان السنبسي ولتأبط شرا ولجرير وليس في ديوانه . وقيل مصنوع . وسيبويه والمبرد والزجاجي ينصبون (عبد) بتقدير فعل يفسره اسم الفاعل . الكتاب ٨٧/١ ، المقتضب ١٥١/٤ ، الجمل ٩٩ ، شواهد الكشاف ٢٠٦ ، العينى ٥٦٣/٣ ، الخزانة ٤٧٦/٣ .

(٤) ما بين القوسين زيادة لا فائدة فيها .

اسم مخفوض باضافة مصدر فعل مُتَعد إليه ، فيكون الموضع رفعاً إن قدّرت المصدر مضافاً لفاعلٍ أو مفعولٍ لم يُسمَّ فاعلهُ ، ونصباً إن قدّرته مضافاً إلى المفعولِ نحو قولك : يُعجِبُني ضرب زيدٍ ، تريد : أن ضَرَبَ زيدٌ . ويكون في موضع نصب إن قدّرته ، مضافاً للمفعول نحو قولك : يُعجِبُني ضربُ زيدٍ عمروٌ ، تريد : أنْ ضَرَبَ زيداً عمروٌ ، فمن العطف على الموضع في مثل هذا قوله :

١٥٨ قد كنتُ داينتُ بها حَسّانا مخافةَ الأفلاسِ واللّيّانا (١)
يُحسِنُ بيعَ الأُصُلِ والقِيانا

فعطف والقيانا على موضع الأُصُلِ ، كأنه قال : يُحسِنُ أن يَبيعَ الأصل والقيان (٢) .

وكذلك المجرور بحرف الجرالزائد يكون في موضع نصب إن كان الاسم قبل زيادة حرف الجرّ منصوباً ، ويكون في موضع رفعٍ إن كان قبل دخول الحرف مرفوعاً .

فمثال ما هو في موضع نصب قبل زيادة حرف الجرّ قولك : ليسَ زيدٌ بقائمٍ ، لأنَّ اصلَه : ليس زيدٌ قائماً ، ومن العطف في مثل ذلك قوله :.

١٥٩ مُعاوِيَ إنّنا بَشَرٌ فأَسْجِحْ فلَسْنا بالجبالِ ولاالحَديدا(٣)

فعطف الحديد على موضع الجبال .

(١) نسب لرؤبه ولزياد العنبري . والضمير في بها يعودعلى قينة أخذها الراجز عن دين له. الليان : المطل، الاصل جمع أصلية وهي الحرة. وفيه أيضاً عطف الليان على موضع الافلاس. الكتاب ١/ ٩٨ ، المفصل ٢٢٥ ، ابن الشجري ٢/ ٣١ المغنى ٥٢٨ ، ديوان رؤبة ١٨٧ .

(٢) في ج ، ر : والقيانا ، ولا ضرورة لألف الاطلاق .

(٣) لعقيبة بن هبيرة الأسدي يخاطب معاوية بن ابي سفيان . والقصيدة مجرورة القوافي . والنحاة ينشدون البيت بالنصب . قال الأعلم : يجوز أن يكون الذي أنشده رده إلى لغته فقبله منه سيبويه منصوباً فيكون الا حتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر . ١ هـ . الكتاب ١ /٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، معاني القرآن ٢/ ٣٤٨ ، المقتضب ٢/ ٣٣٨ ، ٤/ ١١٢ ، ١/ ٣٧ ، التوجيه للرماني ٩٠ ، الانصاف ١٨٧ ، الخزانة ١/ ٣٤٣ .

ومثال ما هو في موضع رفع : ما جاءني مِنْ أحدٍ ،لأنّه كان قبل حرف الجر : ما جاءني أحدٌ ، ولو عطفتَ على / موضعه لقلتَ : ماجاءني من أحدٍ [٣٩و] ولا أمرأةٌ ، برفع امرأة .

وقسم لفظه رفع وموضعه جزم وهو الفعل المرفوع بعد الفاء في الجواب في قوله : إن يقُمْ زيدٌ فيقومُ عمروٌ ، فلفظه رفع وموضعه جزم ، بدليل أنّه لولا الفاء لكان مجزوماً ، فلو عطفت على الموضع لجزمت ، وقد قُرِئ : فيغفر لِمَنْ يَشاءويُعَذّبُمَنْ يَشاء(١). برفع يُعذّبُوجزمه (٢)،وسنبيّن ذلك(٣) في بابه إن شاء الله تعالى .

* * *

ويجوز أن تعطف بحرف العطف اسماً فصاعداً على اسم مثله فصاعداً فتقول : ضَرَبَ زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً،فتعطف بالواو بكرا وخالداً على زيد وعمرو. وتقول ظَنَّ زيدٌ عمراً منطلقاً وبكرٌ جعفراً مُقيماً ، فتعطف بالواو بكراً وجعفراً ومقيماً على زيد وعمرو ومنطلق ، وتقول : أعلَمَ عبدُ الله بِشْراً أخاكَ مُنطَلِقاً وزيدٌ عمراً بَكراً ضاحِكاً ، فتعطف بالواو زيداً وعمراً وبكراً وضاحكاً على عبدِ الله وبشر وأخيكَ ومنطلقٍ .

وكلّ ذلك جائز ما لم يؤدِّ الى العطف على عاملين ، فأنّ ذلك لا يجوز ، فلا يجوز أن تقول : مرَّ زيدٌ بعمرو وبَكرٍ خالدٌ ، فتعطف بكراً على عمروٍ وخالداً على زيدٍ ، لأنَّ ذلكَ يؤدّي إلى نيابة الواو مناب مرَّ وهو العامل في زيد ومناب الباء وهي العاملة في عمرو ، ويكون التقدير : ومرَّ ببكر خالدٌ ، فتكون الواو تعطي معنى الباء ومعنى الفعل فيجيء حرفٌ واحدٌ يُعطِي في حينٍ واحدٍ أزيدَ من معنى واحدٍ . وحرفٌ واحدٌ لايدلُّ في حينٍ واحدٍ على أزيد من معنى واحد. فأن أردت أن تعطف في هذه المسألة فلا بُدَّ منذكر الباء فتقول: مرَّ (٤)زيدٌ

(١) البقرة : ٢٨٤ .

(٢) قرأ عاصم وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بالرفع وقرأ الباقون بالجزم . التيسير ٨٥ ، التقريب ٩٩ .

(٣) ر : جميع ذلك .

(٤) ج : مررت ، وهو تحريف .

بعمروٍ وببكرٍ خالدٌ ، حتى لاتنوب الواو إلاّ منابَ عامل واحد .
وأبو الحسن الأخفش يجيز ذلك ويقول : لمّا ناب حرف العطف مناب عامل واحد فكذلك ينوب مناب أزيد ، إلاّ أنّه اذا أجتمع له في العطف مخفوض وغير مخفوض قدّم المخفوض على غيره . ولا يجيز غير ذلك وذلك نحو : مرَّ زيدٌ بعمروٍ وبكر خالدٌ ، ولا يجيز : وخالدٌ بكرٍ ، لئلا يكون كأنّك قد فصلتَ بين الخافضِ والمخفوضِ ، ألا ترى أن بكرا كأنّه مخفوض بالواو . ويستدل على ذلك بقول الفرزدق :

١٦٠ وباشَرَ راعيها الصِلَى بِلِبانِهِ وجَنْبَيْهِ حرَّ النارِ مايَتَحَرَّفُ(١)

فعطف وجنبيه على لبانه وعطف حر النار على الصِلى ونابت الواو مَنابَ باشَرَ ومناب الباء .

وكذلك استدل بقوله تعالى: إنَّ في السَموات والأرضِ لآيات(٢) .ثم قال بعد ذلك : وتصريفِ الرياح آياتٌ (٢). في قراءة من قرأ بخفض(٣) آياتٍ (٤)، فنابت الواو من تصريف مناب في ومناب إنَّ ، كأنّه قال: وإنَّ في تصريف الرياح آياتٍ(٥).
والجواب : إنَّ الآية تتخرّج على أن تكون آيات توكيدا لآيات المتقدمة لا معطوفة عليها . فلم يَعطِف إذَن الاّ تصريف الرياح على السماوات ، فنابت الواو مناب في خاصة وأما البيت فيتخرّج على أنْ يكون(٦) الأصل : وبِجَنْبَيهِ حَرَّ النارِ . فنابت الواو مناب باشَرَ خاصة ، فحُذِفت(٧) الباءُ ولم يَنُبْ منابَها حرف العطف فيكون من باب : رَسْمِ دارٍ وَقَفتُ في طَلَلِهْ (١٢٠)

(١) روى في الديوان : وكفيه حر ، وضمير في راعيها يعود على ابل . الصلى : النار : اللبان : موضع اللبن . يتحرف : يميل ويبتعد عن النار . شرح المفضليات : ١ / ٣٨٩ ، شرح السبع ٤٤٠ ، الديوان ٥٥٩ .

(٢) الجاثية : ٣ ، ٥ .

(٣) الأولى أن يقول : بكسر .

(٤) قرأ بالكسر حمزة والكسائي ويعقوب : االتيسير ١٩٨ ، التقريب ١٧٣ .

(٥) همع الهوامع ٢/ ١٣٩ .

(٦) سقطت (أن) من ج ، ر .

(٧) ر : وحذفت .

يريد رُبَّ رسمِ دارٍ ،فحذفَ رُبَّ /من غير أن ينيب شيئاً منابها وأبقى عملها[٣٩ظ].
ومن قبيل قولهم : خيرٍ عافاكَ اللهُ(١) . يريد بخيرٍ عافاكَ اللهُ ،فحذف الباء من بخيرٍ من غير أن يُعوِّض عنها شيئاً وأبقى عملها ، ولذلك قلَّ وجود مثل هذا ولم يجيء إلاَّ نادراً في الشعر وعلى ذلك ينبغي أن يحمل قول الآخر :

١٦١ أَكُلَّ امرىءٍ تَحسبينَ امرءاً ونارٍ توقّد بالليلِ نارا (٢)

فعطف ناراً على قوله : توقّد بالليل نارا ، لا على أنه عطف قوله ونارٍ (٣) على امرىءٍ وناراً (٤) على قوله امرءاً لما في ذلك من العطف على عاملين .

فأن قلت : إنّما يَثبُت امتناع العطف على عاملين فصاعداً من طريق أَنّه يؤدّي إلى أَن يكون للحرف في حين واحدٍ أزيدَ من معنى واحد . وقد وجدنا الحرف الواحد يعطي خمسة معانٍ في حين واحد ، الا ترى أنَّ الواو في قولك : الزيدون ، تعطي الجمع والسلامة والأعراب والعقل والتذكير . فالجواب : إنَّ الواو إنّما أعطت الجمع خاصّة بدليل أَنّها لو زالت لبطل معنى الجمع وأمّا الأعراب فقد تبيّن أَنّه بالتغيير والانقلاب (٥) .و أما السلامة والتذكير والعقل فلا تُعطي شيئاً من ذلك الواو ، بدليل أنّها لو زالت من الجمع لبقي الاسم لمذكر عاقلٍ سالمٍ،فهذه الواو مصاحبة (٦) لهذه الخمسة الأشياء فلا تُعطى منها الا معنى واحداً وهو الجمع ، .

فاذا نفيت في هذا الباب فمذهب المازني رحمه الله أن الكلام يكون بعد دخول حرف النفي عليه على حسب ما كان قبل دخوله ، فنقول في نفي : قام زيدٌ

(١) انظر على ص ٢٢٤ تعليق ٧ .

(٢) لابي داؤد الايادي . والرواية : ونار ، بالجر لا نها مضافة إلى كل محذوفة ، وما أثبته ابن عصفور رواية من لم يعطف على عاملين كما نقل النحاس . الكتاب ١/ ٣٣ ، الكامل ١/ ٢٨٧ ، ٣/ ٩٩ ، العينى ٣/ ٣٣٥ ، ديوان ابي داؤد ٣٥٣ ، ذيل ديوان عدي ١٩٩ . (ونسبه له المبرد) .

(٣) هذا على الرواية المشهورة .

(٤) يريد بها نارا التي في القافية .

(٥) انظر ص : ١٢٢ من هذا الجزء

(٦) ر : مضاهية ، وهو تحريف .

فعمروٌ ، ما قامَ زيدٌ فعمروٌ ، وفي نفي : مررتُ بزيدٍ وعمروٍ : ما مررتُ بزيدٍ وعمروٍ .

وفي نفي : قامَ زيدٌ ثُمَّ عمروٌ ، ما قام زيدٌ وثُمَّ عمر . وسيبويه يوافقه في ذلك كلّه إلاّ في الواو اذا قلت : مررتُ بزيدٍ وعمروٍ ، فأنّه يفصل فيقول : لايخلو أن يكون الكلام على فعلين أعني أن يكونَ مررتَ بزيد على حدته ومررتَ بعمروٍ على حدته ، أو يكون على فعلٍ واحد أعني أن يكون مررتَ بزيدٍ) (وعمروٍ) (١) على مرورٍ واحد . فتقول في النفي اذا عنيت مرورين : ما مررتُ بزيدٍ وما مررتُ بعمروٍ ، فتكرر الفعل ، وتقول في النفي اذا عنَيت مروراً واحداً : ما مررتُ بزيدٍ وعمروٍ (٢) .

وإنّما لم يكن في الأول بدٌّ من تكرير العامل لحذف اللبس ، لأنّك لو قلت : ما مررتُ بزيدٍ وعمروٍ ، لاحتمل أنْ تريد أنّك لم تمر بهما ولا بواحدٍ منهما . وانّك لم تمرّ بهما معاً بل مررتَ بأحدِهما . فلما كان النفي من غير إعادة العامل مُلبِساً لذلك لم يكن بُدٌّ من اعادة النفي .

وحجّةُ المازني أن حرف النفي لايُغيّر ما بعده(٣) على ما كان عليه قبل دخوله نحو : ما قامَ زيدٌ ، ألا ترى أنّه قبل دخول ما (٤) : قامَ زيدٌ .

والصحيح ما ذهبَ إليه سيبويه لأنّه قد وُجِد النفي مُغيّراً لما دخل عليه عن حالة قبل ذلك ، ، ألا ترى أنّك تقول في نفي سيفعل : لن يفعلَ ، وفي نفي قد فَعلَ لمّا يفعل (٥) ، وفي نفي فَعَلَ : لم يَفعَلْ ولا تقول : لن سيفعلَ ولا لمّا قد فَعلَ ولا لم فَعَلَ (٦) ، فأذا كانوا يُغيرون ما بعد حرف النفي عمّا كان عليه مع أنّه لم تدعُ اليه ضرورة فالأحرى أن يجوز ذلك اذا دعت إليه ضرورةٌ وهو خوف اللبس .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق . (٢) الكتاب ١/ ٢١٨ .

(٣) ر : مابعد ، وقوله : على ، الصواب عن .

(٤) ر : دخول النفي ما . (٥) ج ، ر : مايفعل ، وهو وهم .

(٦) ج ، ر لم يفعل وهو تحريف .

ويجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي فنقول : قامَ زيدٌ اليومَ وعمروٌ ، فتفصل بين زيد وعمرو بالظرف لأنّه ليس بأجنبي من الكلام . ومن ذلك قوله :

فَصَلَقْنا في مُرادٍ صَلْقَةً وصُداءٍ ألحَقَتْهُم بالثَّلَلْ ١١٩

ففصل بين مُراد وصُداء بالمصدر وهو صَلقَة لأنّه ليس بأجنبي .

وأقبح ما يكون ذلك بالجمل نحو قوله تعالى (١) : فاغسلوا وجوهَكُم وايديَكُم إلى المَرافِقِ وامسَحوا برؤوسِكُم وأرجُلَكم(٢). ففصل بين أرجلكم وبين المعطوف عليه وهو جوهكم بالجملة وهي : وامسحوا برؤوسكم ، لأنه ملتبس بالكلام لأن المقصود بالجمع تعليم الوضوء ولأجل واو العطف أيضاً الداخلة على امسحوا ، ألا ترى أنها تربط ما بعدها بما قبلها . وحروف العطف كلّها مُشرِّكة في العامل (٣) .

وكل موضع لايُتصوَّر فيه الاستقلال بما قبل حرف العطف في حال من الأحوال فأن العطف لايتصوَّر فيه ألا بالواو خاصة ، فتقول : المالُ بينَ زيدٍ وعمرو . ولا يجوز أن تعطف هنا بغير الواو لأنّك لو قلت : المالُ بينَ زيدٍ ، لم يستقلّ الكلام ، وكذلك اختصمَ زيدٌ وعمروٌ ، لايجوز العطفُ فيه إلاّ بالواو لأنّك لو قلت : اختصمَ زيدٌ ، لم يستقل الكلام . فأن قلتَ : المالُ بينَ الزيدَيْنِ فالعَمرَيْنِ (٤)،جاز العطف بالفاء ، لأنّك لو قلت المالُ بينَ الزيدَيْنِ ، لكان الكلام مستقلا ، فأما قوله :

١٦٢ ... ... بينَ الدَّخُولِ فحَوْمَلِ (٥)

(١) كان الواجب أن لايستعمل كلمة أقبح مادام مورد الشاهد كلام الله تعالى (٢) المائدة : ٦

(٣) ر : العوامل . (٤) ر : والعمرون ، وهو تحريف .

(٥) تمامه : قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى .... وهو مطلع معلقة امرىء القيس . وسقط اللوى : منقطع الرمل . ورواية الديوان : وحومل الكامل ١/ ٢٥٠؛ شرح السبع ١٥ ، شرح العشر ٢ ، المنصف ١/ ٢٢٤ ، المغنى ١٧٤ ، الخزانة ٤/٣٩٧، الديوان ٨ .

فأنّما جاز العطف هنا بالفاء لأنّ الكلام على حذف مضاف كأنّه قال : بينَ نواحِي الدخول . ونظير ذلك قوله :

١٦٣ رُبّما ضربةٍ بسَيفٍ صقيــلٍ بينَ بُصرَى وطعنةٍ نَجْــلاء (١)

يريد بين نواحي بُصرّى ، وقد يجوز الا تحتاج إلى هذا التقدير لأن الفاء قد تكون مُرتّبة بالنظر إلى الذكر فتكون اذ ذاك بمنزلة الواو ، وممّا يؤكد أنّ الفاءَ هنا (٢) بمنزلة الواو رواية الاصمعي (٣): بين الدَّخُولِ وحوملِ بالواو (٤) .

* * *

وجمع حروف العطف يشترك مابعدها مع ماقبلها في العامل إذا عطفت مفرداً على مفرد ، ألا ترى أنّك إذا قلت : قامَ زيدٌ فعمروٌ ، أنّ التقدير : فقامَ عمروٌ ، وكذلك في سائر مسائل العطف إلاّ بالواو فأنّها تنقسم قسمين : جامعة غير مُشرّكة وجامعة مُشرّكة ، فمثال المشرّكة : قام زيدٌ وعمروٌ ، ألا ترى أنكَ لو قلتَ : قامَ زيدٌ وقامَ عمروٌ لساغَ ، وغير المشرّكة في مثل : اختصمَ زيدٌ وعمروٌ .

ألا ترى أنكَ لو قلت : اختصمَ زيدٌ واختصمَ عمروٌ ، لم يجز ، لأن اختصم لايستقل بفاعل واحد . وكذلك أيضاً : هذانِ زيدٌ وعمروٌ ، الواو غير مشركة . الا ترى أنّك لو قلت : هذانِ زيدٌ وهذانِ عمروٌ . لم يجز ،

---

(١) لعدى بن الرعلاء الغساني ». ورُوى في الاشتقاق : دون بصرى ، وعليها لا شاهد فيه . بصرى : بلد قرب الشام كان يقوم فيها سوق للجاهلية . النجل : سعة العين وغيرها . الأصمعيات ١٥٢ ، جمهرة اللغة ١١٢/٢ ، الاشتقاق ٤٨٦ ، معجم المرزباني ٥١ ، الخزانة ١٨٧/٤ .

(٢) سقطت (هنا) من ج .

(٣) هو أبو سعيد عبدالملك بن قريب الباهلي ، أديب لغوي اخباري محدث من أهل البصرة . ت في عام ٢١١ هـ علي المشهور من الروايات . وله مصنفات في اللغة والشعر والغريب. السيرافي ٤٥ ، الزبيدي ١١٧ ، القفطي ٢/ ١٩٧ .

(٤) انظر الكامل ١/ ٢٥٠ وشرح القصائد السبع ١٩ .

لأنك لاتخبر عن اثنين بواحد . فلو قلت : هذانِ ضاحكان وقائمان ، كانت مشرّكة لانّك(١) لوقلت هذانِ ضاحكانِ وهذانِ قائمانِ لساغَ.

* * *

والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف، فأذا قلت : قام زيدٌ وعمروٌ فالعامل في عمرو قام بواسطة الواو وكذلك تفعل مع سائر حروف العطف .

فأن قال قائل: فهلاّ كان العاملُ حرفَ العطف نفسَه(٢)، فالجواب: إنّه [٤٠ظ] لايعمل الحرف حتى يختص – في مذهبنا – وحروف العطف ليست بمختصة لأنّها تدخل على الاسماء والأفعال .

فأن قال قائل : فلعلّ العامل مضمر بعد حرف العطفِ فأذا قلت : قامَ زيدٌ وعمروٌ ، فالعامل في عمرو قام مضمرة ، كأنّه قال : فقامَ عمروٌ ، فالجواب إنّه قد تَبينَ أنّه لايسوغ تكرير العامل في مثل : اختصمَ زيدٌ وعمروٌ . فأذا تبيّنَ في هذه المسألة أنّه لا يصلح أن يكون العامل فيه حرف العطف لعدم أختصاصه ولا عامل مضمر بعد الواو لأن ذلك يفسد المعنى تبيّن أنّ العامل إنّما هو العامل في المعطوف عليه ، وهو اختصم ، بواسطة حرف العطف ، ويحمل على هذا سائر مسائل العطف .

(١) سقطت (لانك) من ج .　　(٢) ر : بنفسه .

باب التوكيد

التوكيد لفظ يراد به تثبيت(١)المعنى في النفس وازالة اللبس عن الحديث أو المُحدَّث عنه ، وذلك أنَّ التوكيد ينقسم قسمين : توكيد لفظي وتوكيد معنوي .فالتوكيد اللفظي يكون باعادة اللفظ على حسب ما تقدم ، ويكون في المفرد والجملة .

فمثاله في المفرد قوله تعالى : دَكّاً دَكّاً ، وصَفّاً صَفّاً (٢) ومنه قوله :

١٦٤ أبوكَ أبوك زيدٌ غيرَ شَكٍّ أَحلّكَ في المَخازي حيثُ حلاّ (٣)

وقول الآخر :

١٦٥ أخاكَ أخاكَ إنَّ من لا أخا لهُ كساعٍ الى الهَيْجا بِغَيرِ سِلاحِ (٤)

وقامَ قامَ زيدٌ . إلاّ أنّه لا يؤكّد الحرف إلا باعادة ما دخل عليه أو ضميره نحو قولك:مررتُ بزيدٍ بزيدٍ ،أو مررتُ بزيدٍ به ،قال اللهتعالى:وأمّا(٥)الذين سُعِدُوا ففي الجنّة خالدينَ فيها (٦) . ففيها تأكيد لقوله : في الجنّةِ . ولا يجوز تأكيد الحرف من غير إعادة ما دخل عليه إلاّ في الضّرورةِ، نحو قوله :

---

(١) ر : تثبيت تمكين ، وهي زيادة . (٢) الفجر : ٢١ ، ٢٢ .

(٣) لجميل بثينة في هجاء ابن ميادة . ورواية الحماسة والديوان : إربد وهي رواية ابن جني ، ورواه البطليوس : أبرد . وجوز ابن جني أن يكون (أبوك) الثاني بدلا من الأول وأريد خبره أو أن يكون خبراً عن الأول أي أبوك الرجل المشهور بالدناءة والقلة . شرح مشكلات الحماسة ١٢٥ ، الخصائص ٣/ ١٠٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣١٤ ، شرح الحماسة للتبريزي ١/ ٢٩٩ ، ابن الشجري ١/ ٢٤٤ ، الاقتضاب ٣٠٨ ، ديوان جميل ١٩٠.

(٤) لمسكين الدارمي يخاطب معاوية بن ابي سفيان . الهيجا تمد وتقصر وقيل . قصره للضرورة. واستشهد به سيبويه لنصب أخاك الأول على الا غراء الكتاب ١٢٩/١ ، الخصائص ٤٨٠/٢ المستقصى ٢/ ٣٩٢ ، التوجيه للرماني ٨٠ ، الخزانة ٤٦٥/١، الديوان ٢٩

(٥) ج ، ر : فأما . (٦) هود ١٠٨ .

١٦٦ فلا واللهِ لا يُلفَى لِما بِي ولا لِلِما بِهِمْ أبَداً دَواءُ (١)

فأدخل لام الجر عليها من غيرِ اعادة المجرور .

ومثاله في الجملة قوله : اللهُ أكبرُ اللهُ اكبرُ ، ومنه قول الشاعر :

١٦٧ بئسَ مَقامُ الشَيخِ أمرِسْ أمرِسِ إما على قَعوٍ وإمّا أقْعَنْسِسِ (٢)

وهذا هو التوكيد الذي يراد به تمكين المعنى في النفس . وذلك أنَّ القائل : قامَ زيدٌ ، قد يقول ذلك عن غير تحقيق منه ، وقد يقول ذلك ويذهل عن سماعه المخاطب ، فأذا أكّد فقال : قامَ زيدٌ قامَ زيدٌ ، كان في ذلك محافظة على الكلام في حق المخاطب وتحقيق لذلك الكلام ، وأنّه لم يكن عن ظن .

* * * *

والتوكيد المعنوي ينقسم قسمين ، قسم يراد به إزالة الشك عن الحديث وقسم يراد به ازالة الشك عن المُحَدَّث عنه .

فالذي يراد به ازالة الشك عن الحديث هو التوكيد بالمصدر نحو قولك : ماتَ زيدٌ موتاً ، وقتلتُ عمراً قتلاً . وذلك أنَّ الأنسان قد يقول : ماتَ فلانُ ، مجازا وإن كان لم يَمُت أي كاد يموت . وكذلك . قتلتُ زيداً ، قد يقوله ولم يقتله أي بَلغتُ به القتلَ ، فأذا قال : مات عمرو موتاً وقتلتُ زيداً قتلاً ، كان الموت والقتل حقيقيين .

فأن قال قائل : فكيف قال الشاعر :

---

(١) لمسلم بن معبد الوالبي (أموي) والضمير في بهم يعود على قومه . يريد أنه نصح قومه فلم يقبلوا منه فلا يوجد شفاء لما به من الكدر من قومه ولا لما بهم من داء الحسد . ويروى — كما نقل البغدادي — : وما بهم من البلوي دواء . وعلتها لاشاهد فيه . والانباري وابن هشام يعدانه شاذا . معاني القرآن ١/ ٦٨ ، المحتسب ٢/ ٢٥٦ ، الانصاف ٣٠٠ ، المغني ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٣٩٠ ، العيني ١٠٢/٤ ، الخزانة ١/ ٣٦٤ ، ٣٥٢/٢ .

(٢) لم ينسب لقائل . مرس الحبل اذا نشب في البكرة عند الاستقاء . الامراس اخراجه اذا نشب واعادته إلى مجراه فيها . القعو : البكرة . اقعنسس : من القعس وهو دخول العنق الصدر . يريد بئس حال الشيخ الذي لا يوقر . مجالس ثعلب ٢١٣ ، جمهرة اللغة ٣٣٧/٢ ، ٣١/٣ ، ٣٩٩ ، المنصف ٣/ ١٤ ، ابن الشجري ١٤٩/٢ ، الانصاف ٧٠ ، اللسان :قعس مرس .

١٦٨ بكى الخزُّ من رَوْحٍ وأنكَر جلدَه ُ   وَعجّتْ عَجيجاً من جُذام المطارف (١)

فأكدَّ عجّتْ بعَجيجٍ وإن لم يكن أراد به الحقيقة .

فالجواب: إنَّ هذا من مُرشّح المجاز والحاقه بالحقيقة، فكأنّه قال : [٤١و] عجّت حقّاً لاتتجوَّزوا مبالغه في المجاز . وكذلك ينبغي أن يُحمل قوله :

١٦٩ نعمْ صادقاً والقائلُ الفاعلُ الذي   اذا قالَ قولاً أنبطَ الماءَ في الثرى (٢)

على غير التوكيد ، فيكون قولا مصدراً مُبيّناً محذوفَ الصفة كأنّه قال : إذا قال قولاً ما أيَّ الأقوال كان حقيقةً او مجازاً أنبط الماءَ في الثرى ، ولا يكون من باب التوكيد لدفع المجاز ، لضعف المعنى . الا ترى أنَّ المراد : إن قولَه واشارته وجميع مايرد منه يقوم مقام القول الذى يُنبطُ الماءَ في الثرى ، لأنَّ الذى يُنبط الماء إنما هو قولُه الحقيقي .

والتوكيد الذى يراد به ازالة الشكّ عن المُحدَّث عنه التأكيد بالألفاظ التي وضعتها العرب لذلك وهي الواحد المذكر : نفسُهُ ، عينُهُ ، كلّه أجمعُ . أكتعُ (٣). وزاد أهل الكوفة : أبصَعِ ، وأهلُ بغداد أبتع (٤).

والاثنين : أنفسُهما ، أعينُهما ، كلاهما خاصة ، وأجاز أهلُ الكوفة وبغداد تثنية مابقى قياساً .

---

(١) لحميده بنت النعمان بن بشير الانصاري في زوجها روح بن زنباع الجذامي وكانت قد تزوجته ثم تركته . المطارف جمع مطرف وهو الثوب المعلم الطرف. ومنع صرف جذام على معنى القبيلة . الكتاب ٢/ ٢٥ ، المقتضب ٣/ ٣٦٤ ، الجمل ٢٣٠ ، المخصص ١٧ /٤٠ ، الاقتضاب ١١٧ ، ٣٠٦ ، السمط ١٨٠ .

(٢) لسويد المراثد الحارثي من أبيات في رثاء أخيه حيي . وقوله : نعم صادقاً أي قلت صادقاً أيها الناعي فهو سيدنا وفارسنا . وقوله : أنبط الماء في الثري كناية عن انه يقرن القول بالفعل النافع . الكامل ٤/٣٤ ، البيان والتبيين ٢/١٨٦ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٨٤٠، ١٢٤ .

(٣) اكتع مأخوذ من قولهم أتي عليه حول كتيع أي تام .

(٤) أبصع كلمة يؤكد بها والانثى بصعاء ، تقول : أخذت حقى أجمع أبصع . وهو تأكيد مرتب لا يقدم على أجمع . وأبتع كلمة يؤكد بها تقول : جاؤا اجمعون أكتعون أبتعون . انظر الصحاح : بصع ، بتع .

وللجماعة من المذكّرين : أنفُسُهم ، أعينُهم ، كلُّهم ، أجمعون ، أكتعون . ومن زاد : أبتَع وأبصَع ، في حالة الأفراد أجارَهما في حال الجمع .

والواحدة المؤنثة : نفسُها ، عينُها ، كلُّها ، جَمْعاءُ ، بصعاء ، بتعاء عند من يقول في المذكّر : أبتَع وأبصع .

وجماعة مالا يعقل تُعامل(١) تارة معاملة جماعة المؤنث وتارة معاملة الواحدة المؤنثة فتقول : انكسرت الجذوعُ كلّهُنَّ وكُلّها ، وللاثنين : أنفُسهما أعينُهما كِلتاهُما (٢) خاصة .

واهل الكوفة وبغداد يثنون ما بقي (من الالفاظ) (٣) قياساً (٤) . والصحيح أنّه لايجوز ذلك لا في المذكّر ولا في المؤنّث لاستغناء العرب عنه بكِلا وكِلتا كما تقول : زيدٌ كعمروٍ ، ولا يجوز : زيدٌ كَهُ ، لاستغناء العرب بمثلِهِ ولا يجوز أيضا في : سرتُ حتّى الصباحِ : حتّاهُ ، لاستغنائهم عنه بـ«اليه». ويُجيزون أيضاً : كِلاهما في المؤنّثين(٥) ويستدلون على ذلك أيضاً بقول الشاعر

١٧٠ كِلا عَقِبَيْها قد تَشعَبَ رأسُها من الركضِ في جَنْبَيْ ثَفالٍ مُباشِرِ(٦)

وبقول الآخر :

١٧١ يَمُتُّ بِقُربَى الزَينَبَيْنِ كِلَيْهِما اليكَ وقُربى خالد وحَبيبِ(٧)

وذلك قليل جداً لم يجيء إلاّ في الشعر وينبغي أن يُحملَ على التذكير على المعنى كأنّه لحظ في الزينَبَيْنِ معنى الشخص .

(١) ج : تعامله ، وهو تحريف . (٢) ج : كليهما .

(٣) سقط مابين القوسين من ر . (٤) في ر : جمعاوان بصعاوان بتعاوان .

(٥) انظر معاني القرآن ٢/ ١٤٣ .

(٦) لم أعثر له على نسبة . ورواية الفراء : كلا عقبيه .. من الضرب ، وهو الصواب لان الظاهر أنه يصف سوطاً تشقق لكثرة ما ضرب به ، والثفال : البعير البطيء . معاني القرآن ١٤٣/٢ .

(٧) نسبة العيني لهشام بن معاوية . يمت مضارع مت بمعنى توسل بقرابة . المقرب ٧٢ ، الا رتشاف ٣٠٠ و ، العيني ٤/ ١٠٦ .

وبجمع المؤنثات : أنفسهنّ ، أعينُهنّ ، كلُّهنّ ، جُمَعُ ، كُتَعُ . ومن زاد بتْعاءَ وبصعاء في حال الأفراد قال في الجمع : بُتَعُ ، بُصَعُ .

وهذه الألفاظ تنقسم قسمين ، قسم يراد به العموم والأحاطة ، وقسم لا يراد به ذلك .

فالذي يُراد به الأحاطة والعموم: كلٌّ وما في معناها ، والذي لايُراد به الأحاطة والعموم : النفسُ والعَينُ وتثنيتهما وجمعُهما .

فالذي يُراد به العموم لايؤكَّد به الاّ مايتبعض بذاته كالدراهم ، لانّها تتبعّض مع كلِّ عامل ، أو بحسبَ عامله ، نحو رايتُ زيداً ، ألا ترى أنَّ زيدا يتبعَّض مع رأيتُ ولايتبعَّض مع تكلَّمَ . فتبعُّض زيد اذن بحسب العامل الداخل عليه فتقول قبضتُ الدراهمَ كلَّها ورأيتُ زيداً كلَّه .

والذي لايُراد به العموم يؤكّد به مايتبعّضُ وما لايتبعّض ، تقول : تكلّمَ زيدٌ نفسُه ، وقبَضتُ المالَ نفسَه .

فائدة التأكيد بالنفس رفع مايحتمله المُخبرَ عنه من أن لايكون صاحب حقيقة ، الا ترى أنّك تقول : ضربتُ زيداً ، فيحتمل أن يكون المضروب زيداً نفسَه أو من هو بسببه . فأذا قلت : ضربتُ زيداً نفسَهُ ، كان المضروب زيداً لاغيره . وفائدةُ التوكيد بكلّ وما في معناها رفع ماكان يحتمله اللفظ من إرادة البعضيّة به .

ألا ترى أنّك اذا قُلتَ : قبضتُ المالَ ، احتمل أن يكون المقبوض بعضه وان يكون جميعَهُ ، فاذا قلتَ : قبضتُ المال (١) كلّه ، ارتفع ذلك الاحتمال وثبت أنَّ المراد الجميع .

واذا اجتمعت هذه الألفاظ في التوكيد بدأت بالنفس ثُمَّ بالعين ثم بكل ثم بأجمعَ ثمَّ بأكتعَ . وامّا أبصعُ وابتعُ عند من يزيدهما فلا تُبال أيّهما قدّمتَ علي الاخر . فإن لم تأت بالنفس أتيت بما بقي علي الترتيب المتقدم . فان لم تأتِ بالعين ولا بالنفس أتيتَ بما بقي على الترتيب المتقدّم . فأن لم تأتِ بكلّ أتيت بأجمع وما بقى فأن لم تأتِ بأجمع لم (٢) تأتِ بما بعده ، وسبب ذلكِ أن أكتع

---

(١) سقطت (المال) من ج ، ر .   (٢) ج ، ر : لما ، وهو تحريف .

تابع لأجمع فلا يؤتي به إلاّ بعده ، إذ لايجوز أن يؤتَى بالتابع المرفوع على التّبعية دون المتبوع .

فأكتع بمنزلة بَسَنٍ من قولك : زيدٌ حَسَنٌ بَسَنٌ (١) ، فكما لايؤتى بِبسَنٍ إلاّ بعدَ حَسَنٍ فكذلك لايؤتى بأكتعِ الاّ بعد أجمع . فأما قوله :

١٧٢ تَرَى الثورَ فيهـا مُدخِلَ الظلِ رأسَـهُ
وسائرُهُ بادٍ إلى الشَمسِ أكتَـعُ (٢)

فاستعمل أكتع غير تابع لأجمع ،ووجهُه أنّه محمولٌ علىالبدل لاعلى التأكيـد.

* * *

ويجوز تأكيد الأسماء كلِّها الا النكرة فأنّها لاتؤكدَّ على كلِّ حال خلافاً لأهل الكوفه فأنّهم يُجيزون تأكيد النكرة بشرط أن تكون مُتبعّضةً ويكون التوكيد بكلّ وما في معناها نحو قولك : أكلتُ رغيفاً كلّه (٣) . ولايجوز أن تقول : أكلتُ رغيفاً نَفَسهُ . وسببُ ذلكأنَّ التوكيد بالنفسِ والعينِ لافائدةفيه في النكرة ، الا ترى أنّك إذا قلتَ : ضربتُ زيداً نفَسهُ ،أفدتَ بالتأكيدِ (٤) بالنفس أنَّ المضروبَ زيدٌ لامن هو منه بسبب .فإذا قلتَ :أهنتُ زيداً ،احتمل أن تريد أنّك أهنت أباه فتجوزت فجعلتَ (٥) اهانتك لأبيه إهانةً له .

وإذا قلتَ : رايتُ رجلاً نفَسهُ ، لم يكن في تأكيد الرجل بالنفس فائدة اذ

---

(١) بسن كلمة يؤتي بها للاتباع بعد حسن ولم يفسرها من تعرضوا لها تفسيرا واضحا والراجح أنها لا معنى لها سوى أنها تاتي للاتياع . انظر الاتباع والمزاوجة لابن فارس ٢٢ ، الاتباع لابي الطيب اللغوي ١٢ ، أمالي القالي ٢/ ٢١٦ .

(٢) لم ينسب لقائل . ورواية الكتاب والفراء : اجمع . والضمير في (فيها) يعود على الهاجرة . وفي البيت قلب فهو يريد : مدخل رأسه الظل . الكتاب ٩٢/١ ، الأصول ٧١٩/٢ ، معاني القرآن ٨٠/٢ ، أمالي المرتضى ١٥٥/١ ، همع الهوامع ٢/ ١٢٣ ، الدرر اللوامع ١٥٦/٢ .

(٣) ووافقهم الأخفش وابن مالك وابن هشام ، مجالس ثعلب ٩٨ ، الانصاف م ٦٥ التوضيح ٨٥/٢ ، همع الهوامع ١٢٤/٢ .

(٤) ر : تأكيدا ، وهو تحريف .

(٥) ر : وجعلت .

المفهوم من : رأيتُ رجلاً ومن : رأيتُ رجلاً نفسه ، واحد وهو رجل غيرُ مُعَيّن ، وفي توكيد النكرة المتبعّضة بكلّ وما في معناها فائدة ، ألا ترى أنّك إذا (قلت)(١) : أكلتُ رغيفاً، أمكن أن تريد أنّك أكلتَ جميعَه وأنّك أكلتَ بعضَه . فأذا قلت : كُلّهُ ، أفاد ذلك العموم والأحاطه . واستدلّوا على جواز ذلك من طريق السماع بقوله :

١٧٣ قدَ صرّت البكرةُ يوماً أجمعَا (٢)

فأكد يوماً وهو نكرة بأجمعَ . ويقولِ الآخر :

١٧٤ أرمِي عليها وهيَ فــرعٌ أجمعُ
وهيَ ثلاثُ أذرُعٍ وإصبِـــعُ (٣)

فأكدَ فرعاً وهو نكرة بأ جمَع . ويقولِ الآخر .

١٧٥ ياليتَني كنـــتُ صَبيّاً مُرضَعاً
تَحمِلُني الذّلفاءُ حولاً أجمَعا (٤)

فأكد حولا وهو نكرة بأجمع .

---

(١) سقطت (قلت) من ج ، ر .

(٢) لم ينسب هذا الرجز لقائل . صرت من الصرير وهو الصوت . يريد أنهم اذا بدأوا الاستقاء فلا يتقطع عملهم طيلة اليوم . شرح مشكلات الحماسة ٢٨٠ ، المفصل ١١٣ ، الانصاف : ٢٤١ ، العيني ٤/ ٩٥ . الخزانة ٨٧/١ ، ٣٥٨/٢ .

(٣) لم ينسب البيتان وهما في وصف قوس . وقوله : فرع أي غير مشقوقة . وقوله : عليها ، أي عنها لانه يجعل السهم عليها . اصلاح المنطق ٣٤٣ ، المخصص ٨٠/١٦ ، المحكم ٢/ ٥٧ ، أمالي المرتضى ٢٥/٢ ، البلغة للانباري ٧٠ ، الخزانة ١٠٤/١ ، اللسان : ذرع.

(٤) في ر : أكتعا ، وهي الرواية الصحيحة كما سيأتي . وفي حاشية ج ، ر : وزعم الاصمعي أن اعرابياً نظر إلى جارية حسناء تحمل صبيا فاذا بكى قبلته فسكت فأعجب بها فقال :

ياليتني كنت صبياً مرضعا تحملني الذلفاء حولا اكتعا
اذا بكيت قبلتني أربعا اذن ظللت الدهر أبكي أجمعا

فأكد حولا وفصل بأبكي ، والكوفيون يجيزون توكيد مثل هذه النكرة ويقولون : قبضت درهماً كله . اهـ . وانظر العقد الفريد ٢٩٠/٢ ، المغنى ٦٧٩ ، ٩٣/٤ ، التوضيح ٨١/٢ اللسان : كتع ، الخزانة ٢/ ٣٥٧ .

والصحيح أنّه لايجوز توكيد النكرة أصلاً لا بالنفس ولا بالعين لما ذكرنا . ولابكُلّ ولا مافي معناها ، لأنّ اسماءَ التأكيد كلّها معارف إمّا بالأضافه نحو نفسه وعينه وكله وإمّا بالعلَميّة نحو : أجمَع وأكتَع ، أوبنيّة الأضافة تريد أجمَعُهُ وأكتعُهُ . وسنبين الصحيح من ذلك إن شاء الله تعالى .

والتأكيد يشبه النعت في أنّه تابع من غير واسطة حرف ومن غير أن يُنوَى بالأول الطرح ، وكما أنّ النكرة لاتُنعت بالمعرفة فكذلك لاتؤكّد بشيء من هذه الأسماء . فأمّا ماأنشدوا من قوله : حولا أكتعا ، ويوما أجمعا ، وفرعٌ أجمع ، فشاذّ وينبغي أن يُحمَل على البدل لا على التأكيد لما ذكرنا من امتناع تأكيد النكرة بهذه الأسماء ، فأذا خرجت إلى البدل ساغَ إبدال المعرفة من النكرة ، ويكون الشذوذ اذ ذاك في استعمال أجمع وأكتع في غير باب التوكيد ولا يُقاس على شي من ذلك . فأذا تبين أنّ أجمع وأكتع قد يُستعملان في غير التأكيد ساغَ لنا إذاك أن نجعلَ أجمع (١) مَن قوله : باد إلى الشمسِ (١)أجمعُ بدلا من الضمير في بادٍ ، لاتأكيدا .

* * *

و ما بقي من الأسماء المعارف فأنّه يجوز تأكيده من غير شرطٍ الا ضمير الرفع المتّصل فأنّه لايؤكد بالنفس والعينِ الاّ بعد تأكيده بضمير رفع منفصل نحو قولك : قمتَ أنتَ نفسُكَ ، وقمتُم أنتُم أنفُسكم ، وزيدٌ قامَ هو نفسُه ولايجوز أن تقول : قمتُم أنفُسكم ولاقمتَ نفُسكَ ولازيدٌ قامَ نفسُهُ .

فأن أكدت بكلّ وما في معناها لم تحتج إلى التأكيد بضمير الرفع المنفصل فقلت : قمتُم كلُّكم أجمعونَ ، وقمتُما كِلاكُما (٢) . والسبب في ذلك أنّ النفس والعين يستعملان يَليانِ العامل ، فلو لم تؤكّد إذا اردتّ التأكيد

(١) كذا ، والرواية التي أثبتها قبل قليل : أكتع ، وهي موضع الاستشهاد .

(٢) ج. ر. كلكما وهو تحريف .

بهما – بضمير الرفع المنفصل لأدى ذلك إلى التباس في بعض المواضع ، ألا ترى أنك إذا قلتَ: زيدٌ قُبِضَ نفسُه (١) ، وهند ذهبَتْ نفسُها ، احتمل أن يكون النفس تأكيداً للضمير في قُبِضَ وفي ذهبت ، وأن يكون مرفوعاً بهما فأذا اكدت بالضمير المنفصل قلت : قُبِضَ هو نفسُه ، وذهبت هي نفسُها ارتفع اللبس ، ثم حُمِل ماليس فيه لبس في نحو : قمتَ أنتَ نفسُك ، على مافيه لبس .

واما أجمع فلا تستعمل أبداً تلى العامل ، فأذا قلت : المالُ قُبِضَ أجمع والدار انهدَمَتْ جمعاءُ ، عُلِمَ أنَّ أجمعَ وجمعاءَ تأكيدان لامرفوعان بقُبِضَ وانهدَمتْ (٢) .

وأما كلّ فلم تحتج معَها إلى أنَّ تؤكد بالضمير المنفصل لأنَّ ولايتها للعامل ضعيفة ولأنها بمنزلة أجمع في العموم ، فلمّا كانت في معناها حُمِلَت عليها .

* * *

ولايجوز تأكيد الاسم إذا كان معنى الكلام يُغني عن التأكيد ، فتقول : قامَ الزيدانِ كلاهُما لأنّه قد يجوز أنْ تقول : قامَ الزيدانِ ، وانّما قام احدهما قال الله تعالى : يَخرجُ منهما اللؤلؤ والمرجانُ(٣) . وانّما يخرجُ من أحدهما. وقال تعالى(٤): نَسِيا حوتَهما (٥). وإنّما الناسي الفتى ، بدليل/قوله: فأني [٤٢ظ] نسيتُ الحوتَ . فأذا قلت : قامَ الزيدانِ كلاهُما أفاد التأكيد العمومَ والأحاطةَ ولاتقول اختصمَ الزيدانِ كلاهُما، اذلا يُتصور أن يختَصِمَ الزيدانِ وا نتَ تعني أحدَهُما ، لأنَّ الاختصام لايُتصور من واحد .

وأبو الحسن يجيز ذلك ويجعله بمنزلة التأكيد بعد التأكيد ، وذلك فاسد

---

(١) ج. ر قبض زيد نفسه وهو سهو .

(٢) ج. ر. تهلمت وهو تحريف .

(٣) الرحمن ٢٢ .

(٤) ر قال الله تعالى :

(٥) الكهف ٦١ .

لأنّك إذا قلت : قام الزيدونَ (١) كلُّهم ، جاز أن تعني بذلك البعضَ وأكدّت بكلّ مبالغةً ، فإذا قلت : أجمعون ، أزال ذلكَ الاحتمالَ .
وكذلك مابقي من ألفاظ التأكيد قد يتطرق الاحتمال ليه تطرّقاً ضعيفاً ، فاذا استوفيت ألفاظ التأكيد حينئذ زالَ ذلك الاحتمال وعُلِمَ أنّ المقصود العموم .
وإذا قلت : اختصَم الزيدان كلاهما ، لم يتَطَرّق الاحتمال أصلاً إلى أنّ المراد أحدهما فهذا فرق مابينهما .

* * *

ولا يجوز تأكيد ماليس بمقصود للمُخبِر من الكلام نحو قولك : ضربتُ عبدَ الزيدَيْن كلَيْهما . لا(٢) يجوز ذلك لأنّك لم تقصد الاخبار عن الزيدين فلو أكدّتهما لكنت كالمتناقض ، لأنّك من حيث أكّدت ينبغي أن تكون قاصداً نحوهما ، ومن حيث لم تنو الأخبار عنهما لم يكونا مقصودين ، فلذلك لم يجز تاكيده .

* * *

واذا اجتمعت التوابع بدأت بالنعت ثمّ بالتوكيد ثمّ بالبدل ثمّ بالعطف وسبب تقدم (٣) النعت على التوكيد أنّكَ لاتؤكد الشيء إلاّ بعد معرفته واستقراره ولذلك لم تؤكدّ النكرة كما تقدم .
وسبب تقدّم التأكيد على البدل أنّك لو قدّمت البدل لكنت من حيث أبدلتَ قد نويت بالأول الطرح من جهة المعنى ومن حيث أكّدت بعد ذلك يكون بمنزلة المعتمد عليه الذي لم تنو به طرحاً وذلك تناقض (٤) .
وقُدّم البدل على العطف لأنّ البدل على كل حال مبيّن للأول ، وكأنه من كماله ، ولا يعطف على الاسم إلاّ بعد كماله ، والعطف ليس بمبين له ، فلم يجرِ لذلك مجرى المكمّل له .

---

(١) ج ، ر : الزيدان ، وهو تحريف .
(٢) ج : ولا ، والواو زيادة . (٣) ر : تقديم .
(٤) ج : مناقض .

فأن لم تأت ببعض هذه التوابع أتيتَ بما بقي على الترتيب المذكور .

وينبغي أن يعلم أن التأكيد بكلّ وأجمع لافرق بينهما في المعنى ، فأذا قلت : قام القوم كلُّهم أو قامَ القومُ أجمعون ، فالمعنى واحد .

وذهب بعض النحويين إلى التفريق (١) بينهما فقال (٢) إذا إذا قلت : قام القوم كلُّهم ، احتمل أن يكون القوم في وقت القيام مجتمعين أو متفرّقين فاذا قلت : قامَ القومُ أجمعونَ ، أفاد ذلك أنّ القوم مجتمعون في وقتِ القيامِ (٣). والصحيح أنّه لافرق بينهما بدليل قوله تعالى : لأملأنّ جهنّم من الجنّة والناسِ أجمعين (٤)، ومعلوم أنّهم ليسوا مجتمعين في جهنّم بل منهم من هو في الدَّرْكِ الأسفل منها (٥) . ومنهم من هو بخلاف ذلك فدلّ ذلك على فسادِ مذهبه.

• • •

وما كان من ألفاظ التأكيد على وزن أفعل كأجمع ، أو فعلاء كجمعاء ، أو فُعَل كجُمَع فإنه لاينصرف .

أمّا أفعل فإنه امتنع من الصرف لوزن الفعل والتعريف ، فإن قيل : فبِمَ تعرّفَ أجمَعُ وأكتَعُ؟ فالجواب : إنّ في ذلك خلافاً . منهم من جعل تعريفهما [٤٣و] بالعَلَمية كأنّهُ عُلّق على معنى الأحاطة لما يتبعه . ومنهم من جعل تعريفهما بنيّة الأضافة لأنّكَ إذا قلتَ : قُبِضَ المالُ أجمعُ ، فمعناه أجمعُهُ . فإن قيل : فكيف امتنع من الصرف على هذا والتعريف المانع للصرف انّما هو تعريف العَلَمية ؟ فالجواب : إنّ هذا التعريف قد يمنع لشبهه بتعريف العَلَمية من حيث لم تكن له أداة يتعرّف بها في اللفظ كما أنّ سَحَرَ إذا أردته ليومٍ بعينه امتنع من الصرف للعدل ، وشُبِّهَ تعريفه بتعريف العَلَمية من حيث

---

(١) ج ، ر : التفرق .   (٢) ر : وقال .

(٣) قال ثعلب : قام زيد وعمرو معا ، لا يكون القيام وقع لهما الا في حالة ، واذا قلت : قاما جميعاً ، فيكون في وقتين وفي واحد . المجالس ٣٨٦ .

(٤) السجدة : ١٣ .   (٥) ج ، ر : منهما .

كانَ تعريفه(١) بغير أداة في اللفظ ،وان كان تعريفه(١) في رتبة تعريفِ مافيه الألف واللام

وأما جَمعاءُ وكتعاء فامتنعا من الصرف لأجلِ الهمزة وهي تمنعُ الصرفَ وحدَها من غيرِ علّة تضاف إليها.

وأما جُمَعُ فامتنع من الصرف للعدل والتعريف المشبّه لتعريف العَلَمية لأنَّ جُمَعَ لايُتصور أن يكون عَلَما لأنّه جَمْعٌ والجموع لاتكون أعلاما فلم يبقِ إلا أن يكون مُعرّفاً بنيّة الأضافة.وكذلك كُتَعَ ألاترى أنَّ قولك مررت بالهندات جُمَعَ كُتَعَ معناه :جُمَعَهُنَّ كُتَعَهُنَّ.

فأن قيل : فعن أيِّ شيء عُدِلَ؟ فالجواب : إنَّ فيه خلافاً ، فمنهم من قال: هو معدول عن فَعَالَى ،وذلك أن جمعاء أسم كصحراء، بدليل أنَّ التوكيد قد يكون بالجوامد كالنفس والعين ،فليس حكمه حكم النعت،فإذا كان بمنزلة صحراء كان القياس أن يقال في جمعه : جَماعَى كصَحارى ،فعُدِل عن ذلك إلى جُمَعَ.

ومنهم من قال : إنّهُ معدولٌ عن جُمْعَ الساكن العين إلى جُمَعَ وجَعَلَ جمعاء بمنزلة حمراء لشبهها بها في أنّها تابعة وفي أنها مشتقة وفي أن مذكّرها على وزن أفعَل، فإذا كانوا قد جمعوا أحوَص الذي هو عَلَم على حُوص(٢) وأجروه في ذلك مجرى الصفة فالأحرى أن يفعل ذلك في هذا (٣). وهذا عندي أولى، لأنّه قد ثبت العدل في كلامهم من فُعل الساكن العين إلى فُعَل، قالوا: ثلاثٌ دُرَعُ وهو جمع دَرْعاء(٤)وكان القياس دُرْعُ ، ولم يثبت العدل عن فعالى إلى فُعَل في موضع من المواضع .

• • •

---

(١) ر : تعرفه .

(٢) انظر الشاهد ٥٩٠

(٣) قال ثعلب : فجمع معدولة عن جمعاء . المجالس : ٩٨ .

(٤) الأدرع من الخيل والشاء ماسود رأسه وأبيض سائره ، الصحاح : درع .

وقد تجري العرب – مجرى كل في التأكيد – اليدَ والرجلَ والذراعَ والضَرعَ(١) والظهرَ والبطنَ والسَهلَ والجَبَلَ والصغيرَ والكبيرَ والقَويَ والضعيفَ فتقول (٢) : ضُرِبَ زيدٌ الظَهرُ والبَطنُ ، وضُرِبَ عمروٌ اليدُ والرجلُ ، وكذلك : ضربتُ القومَ كبيرَهم وصغيرَهم وقويَّهم وضعيفَهم ، ومُطِرنا السَهلُ والجَبَلُ .
والدليل على أنَّ مجيئَها الأول على معنى التأكيد كونُكَ قد أخرجتها عن معناها إلى العموم .ألا ترى أنها لو لم تخرج عن أصلِها وتلحق بباب التأكيد لم تُعطِ العموم .

وكذلك أيضاً تُجرِي العربُ مجرى التأكيد كلَّ أسماءِ العدد من الثلاثة إلى العشرة فتقول(٢) : مررتُ بالقومِ ثلاثتِهم وأربعتِهِم إلى العشرة. فأما ماجاوز العشرة ففيه خلاف .فمنهم من / أجاز ذلك ومنهم من لم يجزه ، والصحيح اجازته وقد فعل ذلك الأخفش.وفيه – إذا كان العددمفسراً[٤٣ظ] بواحد منصوب – ثلاثة أوجه :

منهم من يضيف العدد إلى ضمير الاسم المؤكّد فيقول : أحدُ عَشَرِهم وعِشروهم ، وهذا أضعف الأوجه ،لخروج العدد بذلك عما استقر فيه من نصب تمييزه(٣) .ومنهم من يبقى التمييز ظاهراً. ومنهم من يحذف التمييز لفهم المعنى فيقول : مررتُ بالقومِ أحدَعشرَرجلاً وأحدَعَشَرَ،ومررتُ بالقومِ عشرين رجلاً وعشرينَ . فأن قالَ قائل: ماالدليلُ على أنّكَ إذا قلت:مررت بالقومِ ثلاثتهم ، على جهة التأكيد ولعلّه بدل ؟ فالجواب : إنَّ الذي يدلُّ

(١) الضرع لكل ذات خف أو ظلف وهو موضع تجمع اللبن ، ولعل المناسب : الزرع والضرع.
(٢) ر : فيقولون .
(٣) منع ذلك المبرد في المقتضب ٢/١٨٠ .

على ذلك أنّك لاتقول : مررتُ بالقومِ ثلاثتِهم إلا إذا كانوا ثلاثة، فلولا أنه قد أخرجَ عن معناه إلى معنى التأكيد لما جاز ذلك، لما يلزم من اضافة الشيء إلى نفسه(١)، لأنّ الثلاثة هم القوم من غير زيادة ولانقصان، فلما لُحِظَ فيه معنى كلّهم جازت الأضافة كما يجوز في كلّ وان كان مابعد كلّ هو كلّ في المعنى. وجاز ذلك في كلّ حملاً على نقيضها وهو بعض، وأيضاً فان كلّ الشيء هو جميع أبعاضه، فكما تقول : استوفيت أبعاضَ القومِ بالضَربِ، فتضيف الأبعاض إلى القوم، فكذلك تفعل في كلّ.

* * *

وفي كلا وكلتا خلاف بين الكوفيين والبصريين، فمذهب أهل البصرة أنّهما مفردان في اللفظ مُثنيّان في المعنى كزوج الذي لفظه لفظ المفرد ويقع على اثنين، ومذهب أهلِ الكوفة أنّهما مُثنّيان لفظاً ومعنى كرجلَينِ (٢).

واستدل أهل الكوفة على أنّهما مثنّيان لفظاً ومعنى باستعمال العرب لهما في حال اضافتهما إلى المضمر بالألف في الرفع وبالياء في النصب والخفض، فتقول جاءني الرجلانِ كلاهُما، ورأيتُ الرجلَينِ كلَيْهِما، ومررتُ بالرجُلَينِ كليها .

واستدل أهل البصرة على أنّهما مفردان في اللفظ بأربعة أدلة :
احدها : أنّهما اذا كانا مثنيين في اللفظ وجب أن يُجعلا من باب المثنى الذي لاواحد له نحو اثنين، ألا ترى أنهم لايقولون : إثْنٌ، وكذلك لايقولون كلْ ولا كلْتَ في الواحد . وذلك قليل بل باب التثنية أن يكون مبنيا على واحد ملفوظ به كرجُلَينِ . فأما مازعم البغداديون من أنّ واحد كلتا كلتَ واستدلوا على ذلك بقوله :

---

(١) ج : مثله .
(٢) الانصاف : م ٦٢ .

١٧٦ في كِلتَ رِجلَيْها سُلامى واحِدَة   كِلتاهما قد قُرِنَت بزائـدة(١)

ففاسد ، لأنَّ كلتَ في البيت محذوفة من كِلتا وليست بمفرد لها ، الا ترى أنَّ المعنى : في كِلتا رجلَيْها . ولو كانت مفردة كِلتا لكان المعنى : إحدى رِجلَيْها ، وذلك غير متصورٌ في البيت بدليل قوله بعد : كِلتاهما قد قرِنَت بزائدة .

والدليل الثاني : أنّهما لو كانامثنيين لم تجز إضافتهما إلى اثنين(٢) فتقول : كِلاالرجلين ، لئلا تكون قد أضفتَ الشيء إلى نفسه من غير مسوغ ، وانّما سوّغ ذلك عندنا كون كِلا وكِلتا مفردين (٣) / في اللفظ ومابعدهمامثنى ، فلماخالفامابعدهما[٤٤و] بهذا القدر من المخالفة ساغت الأضافة ، ألا ترى أنّه لايجوز : اثنا رجلين في ضرورة ولا في فصيح كلام وقد جاء في الشعر مثل قوله :

ظرفُ عجوزٍ فيه ثِنتا حَنظَـــلِ (٤٣)

لما لم يكن حنظل مثنى اللفظ وإن كان انّما يغني عن حنظلتين .

والدليل الثالث : كون العرب تجعلهما في حال إضافتهما إلى الظاهر بالألف في جميع الأحوال من رفع ونصب وخفض ، ولو كانا مثنيين لكانا بالألف في الرفع وبالياء في النصب والخفض .

فأن قيل : فلعل ذلك على لغة من يقول : الزيدان ، بالالف في الأحوال كلها فالجواب : انَّ ذلكَ إنما هي لغة لبعض العرب وأكثر ما يوجد ذلك في خثعم وهي فَخِذ من طيّ(٤) وجميع العرب تستعمل كِلا وكِلتا بالألف في كـــل

(١) أنشده الفراء عن بعض العرب ولم ينسبه . والرجز في وصف نعامة . ورواية الفراء : مقرونة بواُحدة . السلامى : عظم في فرسن البعير وعظام صغار في أصابع اليد والرجل . قال الفراء : يريد بكلت : كلتا ، وقال أبو حيان وما من الكوفيين أحد يقول كلت واحدة كلتا و لا يدعى أن لكلا وكلتا واحداً منفرداً في النطق مستعملا . اهـ وقول الفراء يؤيد ذلك . معاني القرآن ١٤٢/٢ ، الانصاف ٢٣٥ ، اللسان : كلا ، العيني ١٥٩/١ ، الخزانة ٦٢/١ .

(٢) ر : مثنى .   (٣) ر : مفردتين .

(٤) انظر ص ١٥١ تعليق ١   والشاهد ٥٤

حال إذا أُضيف إلى الظاهر ولم تُستعمل بالياء في النصب والخفض في حال من الأحوال ، فدلَّ ذلك على أنهما ليسا بمثنيين .

والدليل الرابع : كون العرب تخبر عنهما اخبار المفرد قال الله تعالى : كلتا الجَنّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها (١) . ولم يقل آتتا ولوكانا مثنيين لم يخبر عنهما بالمفرد ، ألا ترى أنّكَ لاتقول: الهندان قامت والزيدانِ قامَ .

فإن قيل: لاحجّة في ذلك لأنَّ العرب قد تُخبر عن الاثنين إخبار المفرد ، قال الفرزدق :

١٧٧ ولو رضِيَتْ يَدايَ بِهِ وضَنّتْ   لكانَ عَلَيَّ للقَدَرِ اختيارُ(٢)

ولم يقل وضنّتا . وقال الاخر

١٧٨ لِمَنْ زُحلوفَـــــــــةٌ زُلُّ   بهاالعينـانِ تَنهَــــــلُّ (٣)

ولم يقل تَنهلاّن ، وقال الآخر :

١٧٩ فكأنَّ في العَيْنَيْنِ حَبَّ قَرَنفُلٍ   أو سُنبُلاً كُحِلَت به فانهلّتِ(٤)

ولم يقل كُحِلَتا ولا فانهلّتا .

---

(١) الكهف : ٣٣ ، وانظر معاني القرآن ١٤٢/٢ .

(٢) لفرزدق في مطلقته النوار ، والرواية : بها مكان به ، ورواية الكامل : ولو أني ملكت يدي ونفسي ، وعليها لاشاهد فيه الكامل١٢١/١ ، الخصائص٢٥٨/١ المحتسب ١٨١/٢ شرح مشكلات الحماسة ١٨٢،٨٨ ، ابن الشجري ١٢٢/١ ، التنبيه ٤٠ ، الديوان ٢٦٤ .

(٣) لامرئ القيس ، قيل أنشده وهو في مرضه حين رأى قبراً يحفر له .
الزحلوفة : آثار تزلج الصبيان من فوق التل ، وروى : زحلوقة ، وهي بمعناها . الزل : ماتزل عنه القدم . جمهرة اللغة ١٩/١ ، المحتسب ١٨٠/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٨٨ ، المسلسل ٣٧ ، أمالي القالي ٤٣/١ ، ابن الشجري ١٢١/١ ، الديوان ٤٧٣ .

(٤) لسلمى أو سلمي بن ربيعة الضبي . ونسبت في الأصمعيات لعلباء ابن أرقم . القرنفل والسنبل من أخلاط الأدوية التي تحرق العين وتسيل الدموع . النوادر ١٢١ ، الأصمعيات ١٦١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٥٤٧ ، أمالي القالي ٨١/١ ، التنبيه ٣٩ ، ابن الشجري ١٢١/١ ، الخزانة ٤٠٢/٣ .

فالجواب : انّ الأخبار عن كلا وكلتا إخبارالمفرد كثير ، وما أنشدناه قليل بابه الشعر ، وهو مع ذلك لايجوز إلا في الشيئين المتلازمين كالعينين واليدين وليس كذلك أمر كلا وكلتا .

فان قيل : فالذي يدلّ على أنّهما مُثَنَّيانِ اخبار العرب عنهما إخبار المُثنّى قال :

١٨٠ كلاهمـــا لايطلقان (١)

فالجواب : إنّ ذلك قليل ووجهه الحمل على المعنى ، لانّ كلا وكلتا وان كانا مفردي اللفظ فهما مثنيان في المعنى ، ومثل ذلك قوله تعالى : ومنهم من يستعمونَ إليكَ (٢). فحملَ على المعنى ، وقال في موضع آخر : ومِنهم مَنْ يَستَمِـعُ إليكَ (٣) . فحمل على اللفظ . وقد جمع الأسود بن يعفر الحمل على اللفظ والحمل على المعنى في بيت واحد فقال :

١٨١ إنّ المَنِيَّةَ والحتوفَ كلاهما يُوفِي المَنيّةَ يرقُبانِ سَوادِى (٤)

فقال : يوفى حملا على اللفظ ويرقبان حملاً على المعنى .

فأن قيل : فلاى شيء كانا بالألف في الرفع والياء في النصب والخفض مع إضافتها إلى المضمرِ ؟ فالجواب : إنّ العرب قد تقلب الألف ياء مع المضمر في نحو (٥): علَيهِ وإليهِ ولَدَيْه وإنّما تفعل ذلك إذا كان اللفظ / الذي في آخره ألف شديد الاتصال بالمضمر ، الا ترى أن لدى وإلى وعلى لاتستعمل واحدة منها مفردة

(١) لم أستطع تبين بقية الشاهد في الأصول كما لم أجد له ذكراً فيما رجعت إليه من مظان .

(٢) يونس : ٤٢ . (٣) الأنعام ٢٥ .

(٤) رواية أبي عبيدة : يوفى المخارم . قال ابن هشام : اذ لايقال إن المنية توفى نفسها ، اهـ، المخارم : الطرق ، سوادي : شخصي ، يوفى : يشرف على . مجاز القرآن ٣٦/٢ ، ٣٨، المفضليات ٤٤٥ . شرح المفضليات ٤٤٧ ، الأغاني ١٢٩/١١ ، المغنى ٢٢٤ ، الشيرازيات ١١٠ و .

(٥) ج ، ر : نحو في ، وهو تحريف .

فهي شديدة الافتقار إلى مابعدها . والمضمر أيضا لاتصاله شديد الافتقار لما قبله . فغيّروا آخر هذه الالفاظ بقلب آخرها كما غيروا آخر الفعل لضمير الفاعل كضربت ولم يفعلوا ذلك مع المفعول ، فكذلك أيضا قلبوا الألف من كِلا ياء مع المضمر كما فعلوا ذلك في لَدَيهِ وعلَيّهِ لشدة افتقار المضمر لما قبله ، ولأنّ كلا أيضاً لا تستعمل إلاّ مُضافة .

فأن قال قائل : فلو (١) كان الأمر على ماذكرتّم لقلبوا مع المضمر في حالة الرفع فقالوا : جاءَني الرجلانِ كلَيْهما ، فالجواب : إنّ كلا وكلتا في الباب مشبّهان بعَلّى ولَدَى لانّهما أشدّ اتصالا بما بعدهما من كلا وكلتا ، فلذلك لم تقلب إلا في النصب والخفض ، ولانّ لَدى منصوبة وقد تكون مخفوضة في في مثل : مِن لَدَيهِ ولا تكون مرفوعة فلذلك لم تقلب إلاّ في الموضع الذي(٢) حملتها عليه .

باب البدل

البدل إعلام السامع بمجموعى الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد على أن ينوى بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ . فقولنا : إعلام السامع بمجموع الاسمين ، مثال ذلك : قامَ زيدٌ أخوكَ ، ألا ترى أنّ السامع أعلمته بالقائم بمجموع زيدٍ وأخيك .

وقولنا : أو فعلين ، مثال ذلك قول الشاعر:

١٨٢ متى تأتنا تُلمِمْ بنا في ديارِنا تَجِدْ حَطَباً جزلا وناراًتأججا (٣)

ألا ترى أنّ السامع أعلمته الشرط بمجموع تأتِنا وتُلمِمْ .

---

(١) ر : لو .

(٢) ج ، ر : التي ، وهو وهم .

(٣) لعبد الله بن الحر .

تأجج : قيل أصله تتأجج والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة والأصل : تتاججن ، وقيل هو ماض والألف للاطلاق ، وفي توجيه تذكيره أقوال عدة عرضها البغدادي وكلها يظهر فيها التكلف واضحاً . الكتاب ٤٤٦/١ ، المقتضب ٦٣/٢ ، التوجيه للرماني ١٩٤ ، الخزانة ٦٦٣/٣ .

وقولنا : على جهة البيان ، تحرز من العطف، ألا ترى أنّك اذا قلت : قامَ زيدٌ وعمروٌ أعلمته بالقيام بمجموع زيد وعمرو ، إلاّ أنّ الثاني وهو عمرو ليس فيه بيان لزيد كما في قولك : قامَ زيدٌ أخوكَ ، بيانٌ لزيد بالأخ .

وقولنا: على أن يُنْوَى بالإول منهما الطرح ، تحرز (١) من النعت والتأكيد ، الا ترى أنّك إذا قلت : قام زيدٌ العاقلُ أو قام زيدٌ نفسُه . فقد أعلمت السامع بمجموع زيد والعاقل ، وكذلك أعلمته بزيد ونفسه على جهة تبيين الأول وهو زيد بالثاني (وهو) (٢) نفسه . لكنه لم يُنوَ بزيد في النعت والتأكيد الطرح كما نويته في البدل لأنّك إذا قلت : قامَ زيدٌ أخوك ، فأنما اعتمدت في الفائدة على الأخ لما دخل اللبس في زيد . فكأنك قلت : قامَ أخوكَ ، فأضربت(٣) عن قولك أولا : زيد ، فأن قال قائل : وما الدليل على ذلك ؟

فالجواب أن تقول : الذي يدل على ذلك تكرير العامل مع البدل في نحو مررتُ بزيدٍ بأخيك (٤)، قال الله تعالى: «قال الملأُ الذين استكبروا مِن قومِه للذين استُضعِفوا لِمَن آمن منهم» (٥) فأعاد لام الجر مع مَنْ وهو بدل من الذي، فلولا أنّ النية في الأول الطرح لما جاز ذلك . اذ لو كان البدل من كمال الأول كما هو النعت لما ساغ إدخال العامل عليه لئلا يؤدي ذلك إلى ادخال العامل بين شيئين /قد جُعلا كالكلمة الواحدة، ومن أجل ذلك لم يدخل العامل على[٤٥و] النعت لأنّه مع المنعوت كالشيء الواحد . فهو من كمال المنعوت كما أنّ الصلة من كمال الموصول .

وقولنا : من جهة المعنى لا من جهة اللفظ . لأنّه لو نوى بالأول الطرح لفظا ولم يعتد به أصلا لما جاز مثل : ضربتُ زيداً يَدَهُ . اذ لو لم يعتد بزيد لم يكن للضمير في يده مايعود عليه .

---

(١) ر : يحترز .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) ر : وأضربت .

(٤) ج : فأخيك ، وهو تحريف .

(٥) الاعراف : ٧٥ .

والبدل ينقسم سته أقسام ، ثلاثة اتفق النحويون على جوازها وورد بها السماع ، واثنان جائزان في القياس ولم يرد بهما سماع ، وواحد ورد به السماع إلا أنَّ النحويين أختلفوا فيه ، هل هو من هذا الباب أم من باب العطف .

فالثلاثة التي ورد بها السماع هي بدل الشيء من الشيء ، وهو ان تبدل اللفظ من اللفظ بشرط أن يكون اللفظان واقعين على معنى واحد ، ومنه قوله تعالى : اهدِنا الصراطَ المستقيم صِراطَ الذين أنعمتَ عليهِم (١) . والصراط (٢) الثاني هو الأول .

وبدل البعض من الكلّ . وهو أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكون الثاني واقعاً على بعض مايقع عليه الأول نحو قولك : ضربتُ زيداً يدَهُ ، ومنه قوله تعالى : ولله على الناسِ حِجُّ البَيتِ مَنِ استطاعَ اليهِ سَبيلا(٣).فمَنْ بدل من الناس وهو واقع على بعض مايقع عليه الناس . لأنَّ الناس منهم المستطيع وغير المستطيع .

وبدل الاشتمال وفيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من رأى أنَّ بدل الاشتمال هو ان تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني صفة من صفات الأول وهو مذهب الزجاج(٤)،نحو قولك: أعجبَني عبدُالله عِلمُهُ ، ألا ترى أنّه قصد الاشتمال على بدل المصدر من الاسم .
وذلك فاسد ، لأنّهم يقولون : سُرِقَ عبدُاللهِ ثوبُه ، والثوبُ ليس بمصدر . ومنهم من رأى أنَّ بدل الاشتمال هوأن تُبدلَ اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني مشتملاً على الأول ومحيطاً به . فيدخل في هذا الحد : سُرِق عبدُاللهِ ثوبُهُ . لأنَّ الثوب مشتمل على عبدالله. (وهو فاسد)(٥)وذلك لأنّه يجوز أنَّ تقول : سُرِقَ عبدُاللهِ فرسُهُ . والفرس ليس مشتملا على عبدالله .

(١) الفاتحة : ٦ ، ٧ .
(٢) ر : فالسراط ، وهو لغة في الصراط .
(٣) آل عمران : ٩٧ .
(٤) هو أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن السري الزجاج ، أخذ عن ثعلب والمبرد وكان أقدم أصحاب المبرد قراءة عليه في بغداد . كان عالماً في النحو واللغة والتفسير ، توفي ببغداد عام ٣١١هـ ، الزبيدي : ٢٤ ابن النديم ٩٠ . ياقوت ١/١٣٠ ، القفطي ١/١٥٩ .
(٥) زيادة يقتضيها السياق وانظر الهمع ٢/١٢٦ .

والصحيح أنّ بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الأول مشتملاعلى الثاني،وأعني بذلك أن يذكر الأول فيجوز الاكتفاء بهعن الثاني ، وذلك نحو : سُرق عبدُالله ثوبُهُ أو فرسُهُ ، لأنه قد يجوز أن تقول : سُرِقَ عبدُاللهِ ، وأنت تعني الثوبُ أو الفرسَ .

ومن هذا القبيل قوله تعالى :قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ ،النارِ ذاتِ الوقَودِ (١) . فالنار بدل الأخدود لأنه يجوز أن تقول : قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ وأنتَ تعني النارِ ، ولأنّه قد علم إنمّا كان ذلك من أجل النار التي اتخذوها في الاخدود لاحراق المؤمنين والمؤمنات ، لا الاخدود نفسه .

وعلى هذا يجوز : أعجَبَني عبدُاللهِ حُسنُهُ ، لأنّه قد يجوز أن تقول : أعجبني عبدُاللهِ وأنت تعني الحسن ، ولا يجوز أن تقول ،أعجبني عبدُاللهِ غلامُه، لأنه لايجوز أن تقول : أعجبَنَى عبدُالله وأنتتعني الغلامَ / لأنّه لايفهم[٤٥ظ] من الأول (٢).

وليس القول في معرفة بدل الاشتمال بأن يكون الثانيمفهوماً من الأول، بل لابد من أن يجوز استعمال الاول وحده على حدة . ويكون الثاني مفهوماً منه ، فلا تقول : أسرَجْتُ القومَ دابتَهم ، وان كان معلوماً من قولك : أسرَجتُ القومَ ، أنّك إنّما تقصد(٣)الدابّة ،لأنه لايجوز :أسرجتُ القومَ، وأنت تعني الدابة وتقول : سُرِقَ عبدُاللهِ ثوبُهُ ، لأنك قد تقول : سُرِقَ عبدُاللهِ ، وأنت تعني الثوب .

والاثنان الجائزان(٤)قياساً ولم يرد بهما السماع : بدلُ الغلَطِ ، وهو أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكون ذكرك للاول على جهة الغلط .

---

(١) البروج : ٥ ، ٦ .
(٢) في ر : وفي حاشية ج عن نسخة أخرى مايلي : ولا يكفينا في معرفة بدل اشتمال أن يكون الثاني مفهوماً من الأول . أهـ ، وهو تكرار .
(٣) ر : قصدت .
(٤) ج : الجاريـان .

وبدل النسيان : أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكون ذكر الأول على جهة النسيان ، ومثال ذلك أن تقول : مَرَرتُ بزيدٍ حمار ، وذلك أن تكون قد توهمت أنَّ المرور(١) به زيد، ثم تذكرت بعدُ أنَّ المَّمرورَ به حمارٌ وأتيت به على جهة البدل .

والاحسن في مثل هذا ان تأتي ببل فتشعر بالأضراب عن الاول لئلا يتوهم في(٢) ذلك أنّك قصدت الصفة ، ألا ترى أنّك اذا قلت : رأيتُ رجلاً حماراً أو ثوراً أمكن أن تتوهّمَ أنّك رأيت رجلا جاهلا أو بليداً . (٣)

ومن النحويين من زعم أنَّ ذلك قد ورد في كلامهم واستدلَّ على ذلك بقول ذى الرمة .

١٨٣ لَمْياءُ في شفتَيْها حُوَّةٌ لَعَسٌ وفي اللِثاثِ وفي أنيابِها شَنَبُ (٤)

فقال : الُحوَّة السوادُ الخالص، واللعَسُ سوادٌ يضربُ إلى الحُمرة ، فأبداله(٥) اللّعس من الحُوَّة على جهة الغلط (٦) .

ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون اللعَس صفة للحُوَّة كأنّه قال : حُوَّةٌ لَعْساءُ أى حُوَّة مشوبة بحُمرة ، كما قالوا : رَجلٌ عَدْلٌ ، يريدون عادل ، فيكون من باب الوصف بالمصدر .

والواحد الذى ورد به السماع واختُلِف فيه بدل البَداء(٧) وهو ان تبدل اسماً من اسم بشرط ان يكون الأول قد بدا لك في ذكره ، وذلك نحو ماذكره

---

(١) ج ، ر : المرور ، وهو تحريف . (٢) كذا ، والوجه : من

(٣) قال بذلك المبرد في المقتضب ٢٨/١ ، ٢٩٧/٤ وقال ابن هشام ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان . التوضيح ١٠٨/٢ .

(٤) لمياء من اللمى وهو سمرة في باطن الشفة ، وهو مستحسن عند العرب . الشنب . تحديد الاسنان ودقتها . وقيل : برد وعذوبة فيها ، الكامل : ١٦٠/١ ، الخصائص ٢٩١/٢ العيني ٢٠٢/٤ ، الدرر اللوامع ١٦٢/٢ ، الديوان ٥ .

(٥) ر : فأبدل .

(٦) نقل السيوطي أن قائله ابن السيد البطليوسى ، الهمع ١٢٦/٢ .

(٧) ج ، ر : النداء ، وهو تصحيف .

أبو زيد(١) من قولهم أكلتُ لحماً سمكاً تمراً(٢). وذلك أنّه أخبر أولاً عن أكله اللحم ثم بداله في ذلك فأخبر عن أكله السمك ثم بداله فأخبر عن أكله التمر ، وقول الشاعر :

١٨٤ مالِيَ لاأبكي على عَلاّتي صبائحي غَبائقي قَيْلاتي(٣)

وذلك أنّه أبدل الصبائح من العَلاّت أولا فكأنّه قال : مالِيَ لاأبكي على صبائحي ثم بداله في ذلك فأبدل الغبائق .

ومن الناس من جعل هذا من باب العطف وحذف منه حرف العطف (٤). والصحيح أنَّ الوجهين ممكنان .

والذي يُستَدل به على بدل البَداء قوله عليه السلام : إنَّ الرجُلَ لَيُصلّى الصلاةَ وما كُتِبَ له نِصفُها ثُلثُها رُبعُها إلى العُشرِ(٥). اذمعلوم أنه ليس المعنى : وما كُتِبَ له النصفُ مع الثلث وكذلك مع سائر الأجزاء ، لأنَّ ذلك لايوجد لشيء من الأجزاء واحد، وأيضاًفأنّه مناقض لمقصود الحديث من أنَّ الرجل قد يصلى (٦) الصلاة وما كُتِبَ له إلاّ بعضُها وكأنّه لما قال : إنَّ الرجل ليصلى الصلاةَ وما كُتِبَ له نِصفُها، أضرب عن ذلك وأخبر أنّه قد يُصلّى وما كُتِبَ له ثُلثُها وكذلك يتنزل ما / بعد ذلك إلى العُشر . [٤٦و]

* * *

(١) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري البصري ، لغوى أديب نحوي ، توفي بالبصرة عام ٢١٥ هـ . ترجمه السيرافي ٤١ ، ابن النديم ٨١ ، ياقوت ٢١٢/١١ ، القفطي ٣٠/٢ .

(٢) انظر الخصائص ٢٩٠/١ ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٥ .

(٣) أنشده ابن الأعرابي ولم ينسبه . العلات : جمع علة وهي مايتعلل به . وفسرها بالصبائح والغبائق والقيلات . والقيلات جمع قيلة ، يريد نوقا يحلبها صباحا وبعد المغرب وفي القائلة. الخصائص ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٥ ، ٢٨٧ وفيه : وكيف لا. البيان للانباري ١٠٥/٢ ، اللسان : قيل .

(٤) ممن قالوا بهذا ابن جني ، وجوز أيضا أن تكون من البدل . الخصائص ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢.

(٥) السراج المنير (شرح الجامع الصغير(٤٠٧/١ وانظر الهمع ١٢٦/٢ .

(٦) ر : ليصلى ، واللام زائدة .

والبدل لايتبع المبدل منه في شيء مما كان يتبع فيه النعت للمنعوت إلا في الاعراب خاصة، فيجوز بدل (١) المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة وبالعكس .

فمثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل الشيء من الشيء :ضَرَبتُ زيداً أخاكَ. ومثال النكرة من النكرة فيه : ضربتُ رجلاً صالحاً .

ومثال بدل النكرة من المعرفة فيه ضربتُ زيداً رجلاً صالحاً .

ومثال بدل المعرفة من النكرة فيه : ضربتُ رجلاً زيداً .

ومثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل البعض من الكلّ :أكلتُ الرغيفَ ثُلُثَهُ. والنكرة من النكرة فيه : أكلتُ رغيفاً ثلثاً منه ، وبدل المعرفة من النكرة فيه : أكلتُ رغيفاً ثُلثَهُ، وبدل النكرة من المعرفة : أكلتُ الرغيفَ ثلثاً منه .

ومثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل الاشتمال : أعجبتني الجاريةُ حُسنُها ، والنكرة من النكرة فيه : أعجبتني جاريةٌ حسنٌ لها ، والنكرة من المعرفة فيه : أعجبتني الجاريةُ حسنٌ لها ، والمعرفة من النكرة : أعجبتني جاريةٌ حسنُها . ويشترط في بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال ان يكون في الاسم الثاني ضمير يعود على المبدل منه ، ولا يأتي دون ضميرٍ الاّ قليلاً . فمن ذلك قوله تعالى: قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ النارِ (٢). ولم يقل نارِهِ ، وأما قوله تعالى: ولله على الناسِ حجُّ البيتِ منِ استطاعَ اليه سبيلا (٣). فمنْ بدل من الناس وحُذف الضمير لفهم المعنى كأنه قال : من استطاعَ اليه سبيلاً منهم . وذهب الكسائي (٤)إلى أنه يجوز أن تكون منْ شرطاً والجواب محذوف فكأنه قال : فعليهم ذلك وراى أنّ حذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البدل ، وهذا الذي ذهب اليه حسنٌ جدا .

---

(١) الأولى : ابدال .

(٢) البروج : ٤ ، ٥ . (٣) آل عمران : ٩٧ .

(٤) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكوفي أحد القراء السبعة وامام الكوفيين في اللغة والنحو . توفي بالري من أقاليم فارس عام ١٨٩ هـ ، ابن النديم ٩٧ ، الزبيدي ٨٨ ، الانباري ٨١ ، القفطي ٢٥٦/٢ .

ومن الناسِ من جعلَ مَنْ فاعلة بحجّ كأنه قال : أن يُحجّ البيتَ منْ استطاعَ اليه سبيلا . وذلك فاسد من جهة المعنى ، لأنه يجيء على هذا معنى الآية : إنَّ اللهَ لهُ على الناسِ كافةً مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحجَّ البيت المُستطيع . وهذا خلف .

واشترط أهل بغداد في بدل النكرة من غيرها أن تكون من لفظ الأول، واستدلوا على ذلك بأنه لم يجيء شيء من بدل النكرة الا كذلك كقوله تعالى : لنسفعاً بالناصيةِ ، ناصيةٍ .(١) وقول الشاعر :

١٨٥وكنتُ كذي رِجايْنِ رجلٍ صَحيحةٍ ورِجلٍ رَمَى فيها الزّمانُ فشلّتِ(٢)

واشترطوا أيضاً فيها الوصف ووافقهم على هذا الشرط أهل الكوفة ،واستدلوا على ذلك بأن النكرة لاتفيد في البدل ، الا أن تكون موصوفة ، ألا ترى أنك اذا قلت : مررتُ بمحمدٍ رَجلٍ ، لم يكن مفيدا اذ معلوم أنَّ محمداً رجلٌ فاذا وصفته أفاد (٣) .

وما ذهبوا اليه فاسد ، بل لايشترط عندنا الا أن يكون في البدل فائدة . (٤)

والدليل على فساد ماذهبوا اليه قول الشاعر :

١٨٦ فلا وأبيكِ وليس خير منكِ أني ليؤذيني التحَمحمُ والصهيلُ(٥)

فخير منك بدل من أبيك وليس من لفظ الأول/ولاموصوفاً، ولايتصور أن [٤٦ظ] يكون نعتا لأنه نكرة والأب معرفة . ومنه قول الآخر :

---

(١) العلق : ١٥ ، وانظر همع الهوامع ١٢٧/٢ .

(٢) لكثير عزة . واختلف في معناه فقيل : إنه تمنى أن تضيع راحلته فيبقى عند قوم عزة فهو لفقدان راحلته كذى رجل مشلولة وهو ببقائه في حيها كذى رجل صحيحة . وقيل غير ذلك الكتاب ٢١٥/١ ، المقتضب ٢٩٠/٤ ، المسلسل ١١٦ ، أمالي القالي ١٠٨/٢ ، أمالي المرتضى ٣٦/١ ، العيني ٢٠٤/٤ ، الخزانة ٣٧٦/٢ ، الديوان ٤٦/١ .

(٣) ووافقهم السهيلي وابن أبي الربيع كما في الهمع ١٢٧/٢ .

(٤) انظر الحجة للفارسي ١١١/١ واستشهاده بالشاهدين ١٨٦، او ، ١٨٧ .

(٥) لشمير بن الحارث وقيل سمير (جاهلي) ، وروى في الحجة : يؤذنني ومعناه : يعجبني . وقوله : يؤذيني أي يغمني وليس هو لي في ملك ، النوادر ١٢٤ ، الحجة ١١١/١ ، شرح مشكلات الحماسة ٦١ ، الخزانة ٣٦٢/٢ .

١٨٧ إنا وجَدنا بني سَلمَى بمنزلة ٍ كساعد ِ الضب ِ لا طول ولاقصر ِ (١)

فلا طول ولا قصر نكرة وهما بدلان من ساعد الضب ولم ينعتا ولا هما من لفظ الأول ولا يجوز أن يكونا نعتين لأن ساعد الضب معرفة .

وأيضاً فأنّ قولك : مررتُ بمحمد ٍ رَجُل ٍ ، مفيد لأنّه قد يمكن أن يكون محمد اسم امرأة لانّ الرجل يسمى باسم المرأة وكذلك المرأة تسمى باسم الرجل ، قال الشاعر :

١٨٨ تجاوزتُ هنداً رغبةً عن قِتاله ِ إلى مَلك ٍ أعشو إلى ضوء ناره ِ (٢)

وقال الآخر :

١٨٩ يا جعفرٌ يا جعفرٌ ياجعفرُ ان كنتُ دَحداحاً فأنت ِ أقصرُ (٣)

* * *

وكذلك أيضاً ينقسم البدل بالنظر إلى الاظهار والاضمار أربعة أقسام : ظاهر من ظاهر ، ومضمر من مضمر ، ومضمر من ظاهر ، وظاهر من مضمر ، الا أنّ في بدل المضمر من غيره في بدل البعض من الكل أو بدل الاشتمال تكلّف وهو اعادة الظاهرة على حسب مايتبين :

(١) أنشده الأخفش ولم ينسبه . وروايته : بنى جلان كلهم . وبنوجلان : حي من العرب من عنزة . ورواه ابن جني : ولا عظم . ساعد الضب ذراع يده ويقال إنه على طول واحد في جميع الضباب لايتفاوت طولا ولا قصراً . أراد أن هؤلاء القوم متساوون في مزية رشق السهام ، هكذا فسره البغدادي . الحجة ١١١/١ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٢٢ ، اللسان : جل ، الخزانة ٣٦٤/٢ .

(٢) من أبيات لعبد الله بن جذل الطعان ، وصواب الرواية :
إلى مالك أعشو إلى ضوء مالك . والأبيات كافية ، وهند ومالك ابنا خالد بن صخر بن الشريد. ورواية العقد : تجنبت ، والسيرافي : ذكر مالك ، شرح السيرافي ١٥٦/١ ، العقد الفريد ٣٢٧/٣ ، اصلاح الخلل ١٥ و ، ابن يعيش ٩٣/٥ ، التوضيح ٢٤٥/٢ ، العيني ٥٥٨/٤ ، التصريح ٣٣٩/٢ ، اللسان : هلك .

(٣) أنشده السيرافي وابن السيد ولم ينسباه ، والرواية عندهما : ان أك ، وهي كذلك في ر وحرفت إلى« أراك » . الدحداح : المستدير الململم ، شرح السيرافي ١٥٦/١ ، إصلاح الخلل ١٥ و ، ابن يعيش ٩٣/٥ .

فمثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل الشيء من الشيء : ضربتُ زيداً أخاكَ .
ومثال بدل المضمر من المضمر فيه : زيدٌ ضربتُه إيّاه (١) .
ومثال بدل المضمر من الظاهر : ضربتُ زيداً إيّاه (٢).
ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه : زيدٌ ضربتهُ أخاكَ .
ومثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل البعض من الكل : أكلتُ الرغيفَ ثُلثَهُ .
ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه : الرغيفُ أكلتهُ ثُلثُهُ .
ومثال بدل المضمر من المضمر فيه : ثلثُ الرغيفِ أكلتُه إياه ، فالضمير في أكلته يعود على الرغيف، واياه يعود على الثلث .
ومثال بدل المضمر من الظاهر فيه : ثلثُ الرغيفِ أكلتُ الرغيفَ إياه ، فتعيد الضمير على الثلث ، ألا ترى أنك قد تكلفت تكرار الرغيف في المسألتين الأخيرتين . ومثال بدل الظاهر من المضمر : القومُ ضربتهم ثُلثهم .
ومثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل الاشتمال : عجبتُ(٣) من الجاريةِ حسنها.
ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه : الجاريةُ عجبتُ منها حُسنِها .
ومثال بدل المضمر من المضمر فيه : حُسنُ الجاريةِ عَجبتُ منها منهُ.
ومثال بدل المضمر من الظاهر فيه : حسنُ الجاريةِ عجبتُ من الجاريةِ منهُ . فتتكلف أيضاً تكرار الجارية في الوجهين الأخيرين .
وهذه المسائل التي تؤدي إلى تكلف تكرار الظاهر فيها خلاف بين النحاة فمنهم من منع ومنهم من أجاز .

---

(١) يرى الكوفيون أن (إياه) توكيد للضمير في ضربته وليس بدلا لأن البدل يقوم مقام الشيء وهذا لايقوم مقامه . مجالس ثعلب ١٣٣ ، ٥٥٧ .
(٢) يرى ابن مالك أن نحو : رأيت زيداً إياه ، لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ، قال : ولو استعمل لكان توكيداً لا بدلا ، شرح التسهيل لابن مالك ١٩٢ و ، وانظر التوضيح ١٠٩/٢ .
(٣) ج ، ر : أعجبت ، وهو تحريف .

فالذي منعها حمله على ذلك خلو الجملة الواقعة خبرا من ضمير يعود على المخبر عنه ، الا ترى أنك اذا قلت : ثلثُ الرغيفِ أكلتُ الرغيفَ أياهُ ، لم يكن في الجملة التي هي : أكلتُ الرغيفَ ، الواقعة خبراً للثلث ضمير عائد على الثلث . فان قلت : فأنّ إياه المبدل من الرغيف عائد على الثلث فلا يحتاج معه إلى عائد . فالجواب : انّ البدل على تقدير تكرار العامل والاستئناف، فكأنّكَ قلت : أياه أكلتُ ، فخلت الجملة الخبرية من ضمير .

وكذلك مسألة : ثلثُ الرغيفِ أكلتُهُ إياه ، ألا ترى أنّ أكلته في موضع خبر الرغيف والضمير في أكلتُه عائد عليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر الثلث ولا ضمير فيها (١) . ولا يعتد باياه ، لأنّه على نيّه الاستئناف والذي يجيز هذه المسائل يجعل البدل كأنه من تمام الجملة/المتقدمة .[٤٧و] والصحيح المنع لأن النية بالبدل كما تقدم الاستئناف ، بدليل تكرار العامل.

* * *

وفي البدل من المضمر خلاف بين النحاة ، فمنهم من أجاز الأبدال من المضمر لغائب كان أو لمتكلم أو لمخاطب في جميع أقسام البدل وهو مذهب الأخفش (٢) . ومنهم من أجازه في ضمير الغائب خاصة في جميع أقسام البدل، فأما ضمير المتكلم أو المخاطب فلا يبدل منهما إبدال شيء من شيءٍ وأما غيره من أقسام البدل فجائز (٣) كقوله :

١٩٠ ذَريني إنّ أمرَكِ لن يُطاعا   وما ألفَيتِنِي حلمي مضاعا (٤)

فأبدل حلمي من الياء في الفيتني .

---

(١) كذا ، والعبارة مشكلة .

(٢) ووافقه الكوفيون كما نقل السيوطي في الهمع ١٢٧/٢ .

(٣) ممن قالوا بهذا ابن جني في شرح مشكلات الحماسة ٢٨٦ ، وانظر الخزانة ٣٦٨/٢ .

(٤) لعدي بن زيد يخاطب امرأته . ونسب في الكتاب لرجل من بجيلة أو خثعم ، الكتاب ٧٨/١ ، معاني القرآن ٧٣/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٨٦ ، التمام ٢١ ، التوجيه ١٩٩ ، العيني ١٩٢/٤ ، الخزانة ٣٦٨/٢ ، الديوان ٣٥ ،

وانّما لم يجز أن يبدل من ضمير المتكلم أو المخاطب بدل شيء من شيء لأن المقصود ببدل الشيء من الشيء تبيين الأول وضمير المتكلم والمخاطب لايدخلهما لبس فلم يجز فيهما اذ لا فائدة فيه (١) .

والأخفش يستدل على جوازه بالسماع والقياس ، فأما القياس فأنه قد جاز أن يبدل من ضمير الغائب بدل شيء من شيء بلا خلاف نحو قوله :

١٩١ على حالةٍ لو أنّ في القومِ حاتماً على جودِهِ لضنّ بالماءِ حاتِمِ (٢)

فحاتم بدل من الضمير في جوده ، فكما جاز ذلك ثمّ يجوز هنا ، لأن ضمير الغائب أيضاً لايدخله لبس ولهذا منعوا من نعته ، فلو كان القصد بالبدل إزالة اللبس لامتنع من ضمير الغيبة كما امتنع نعته ،فأذا ثبت جوازه حيث لا لبس (٣) لم ينكر مجيئه في ضمير المتكلم والمخاطب .

وهذا فاسد ، لأنّ نعت ضمير الغيبة لم يمتنع من حيث لم يدخله لبس بل امتنع من حيث نابَ منابَ مالا ينعت وهو الظاهر المعاد ، ألا ترى أنّ قولكَ : لقيتُ رجلاً فضربتُه ، الهاء نائبة مناب قولك : فضربتُ الرجلَ ، وانتَ لو قلتَ : فضربتُ الرجُلَ العاقلَ ، لم يجز ، فكذلك لم ينعت ما ناب منابه وقد تقدم في باب النعت . وانما الذي امتنع نعته من المضمرات لأنّه لا يدخله لبس ضمير المتكلم أو المخاطب . فإذن تبين أنّ ضمير الغيبة قد يدخله اللبس ويكون في ذلك على حسب ما يعود عليه ، فأن عاد على ملبس كان مثله وإن عاد على غير ملبس كان مثله . واذا امتنع نعته لما ذكرنا جاز

---

(١) هذا تعليل ابن جني في شرح مشكلات الحماسة ٢٨٦ وانظر الخزانة ٢/٣٦٨ .

(٢) للفرزدق في هجاء رجل من بلمنبر كان دليلا لهم فضل بهم ، ورواية الديوان : على ساعة لو كان في القوم حاتم على جوده ضنت به نفس حاتم وعليها لا شاهد فيه ، الكامل ١/٢٣٣ ، التوجيه ٢٤٥ ، شرح مشكلات الحماسة ٥٠٤ ، المستقصى ١/٥٤ ، العيني ٤/ ١٨٦ ، الديوان ٨٤٢ .

(٣) ر : يلبس .

الابدال منه ، اذ لامانع منه . وتبين أنَّ ضمير المتكلم والمخاطب يمتنع الأ بدال منهما كما يمتنع نعتهما .

وأما السماع فقولُه تعالى : كَتب على نفسهِ الرحمةَ ليجمعنكم الِى يَومِ القيامةِ لاريبَ فيه الّذينَ خسروا أنفسَهم (١) .. فالذين عنده بدل من الضمير المنصوب في ليجمعنكم . وقول حُمَيد :

١٩٢ أنا سيفُ العشيرةِ فاعرِفُوني حميداً قد تذريتُ السناما(٢)

فحميد بدل من الياء في فاعرفوني . ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون الذين محمولا على الاستئناف وأن يكون حُميداً ، منصوباً باضمار فعل على الاختصاص(٣)، كأنه قال : أعني حميداً ، فيكون (٤) نحو قول الاخر :

١٩٣ أُناسٌ بثغرٍ لا تزالُ رماحُهم ....(٥)

* * *

واذا ابدلتَ من اسم الاستفهام لم يكن بدٌ من ذكر أداة الاستفهام معه حتى يوافق البدل المبدل منه في المعنى ، كقولك : كم مالكَ أعشرونَ / أم ثلاثون ؟ ومتى تخرج أيوم الخميس أم يوم الجمعة ؟ ومن ضربتَ أزيداً أم عمراً ؟

* * *

---

(١) الانعام ١٢ .

(٢) لحميد بن حريث بن بحدل ، وروى في الصحاح كما نقل البغدادي : جميعاً ، ولا شاهد فيه . وفيه إثبات ألف أنا في الوصل ضرورة . تذريت : علوت الذروة من سنام المجد . المنصف ١/١٠ ، البيان للانباري ٢/١٠٨ ، ابن يعيش ٩/٨٤ ، الخزانة ٢/٣٩٠ ، شرح شواهد الشافية ٢٢٣ ، الضرائر ١٥٧ .

(٣) في نسخة بحاشية ج ، ر : على المدح كأنه قال : فاعرفوا حميداً أي اعرفوا المشهور ، فأناب حميداً مناب قوله : المشهور ، لكونه علما .

(٤) زيادة من ر

(٥) للفرزدق من قصيدة في الفخر ، ورواية السيرافي : أناساً ، على أنه مما ينتصب على المدح والتعظيم ، وعجزه :

شوارع من غير العشيرة في الدم

شرح السيرافي ٣/١٣ ظ ، الديوان ٨٢١ .

وإذا أتيت بعد عدد أو جمع بأسماء تريد إبدالها منها فلا يخلو أن يكون ما ذكرته بعد العدد يفي بالعدد أو ما ذكرته بعد الجمع يمكن أن يصدق عليه اسم الجمع أولا . فأن كان جاز فيه وجهان : الأبدال مما تقدّم والرفع على القطع ، وذلك قولك : لقيتُ من القومِ ثلاثةً ، زيداً وعمراً وخالداً . على البدل . ولك أن ترفع كأنك قلت : أحدهم زيدٌ والآخرُ عمروٌ والاخرُ خالدٌ.
ونحو قولك : لقيت رجالاً ، زيداً وعمراً وخالداً . على البدل . ولك أن ترفع كأنكّ قلتَ : أحدهم زيدٌ والآخرُ عمروٌ والآخر خالدٌ .
فان لم يَفِ بالعددِ فالقطع ليس إلاّ كقولك : لقيتُ من القومِ ثلاثةً : زيدٌ وعمروٌ ولا يجوز الابدال لأنَّ زيداً وعمراً لاتقع عليهما ثلاثة .
وان لم يكن مابعد الجمع يقع عليه الجمع فالرفع أيضاً على الاستئناف نحو : لقيتُ رجالاً زيدٌ وعمروٌ ، ولا يجوز البدل ، لأنَّ زيداً وعمراً لايقع عليهما رجال إلا أنْ يسمع ذلك من العرب فيتوقف عنده ولا تتعداه فيكون (١) اذ ذاك ممّا وقع فيه لفظ الجمع على الاثنين وإن لم يكن من باب ماالشيئان فيه من شيئين نحو : قطعت رؤوس الكبشين ، لأن وقوع لفظ الجمع على الاثنين في هذا الباب مقيس بل يكون اذ ذاك نظير قولهم : رجلٌ عظيمٌ المناكب ، وإن لم يكن له الا منكبان وعليه يحمل قول النابغة :

توهمتُ آياتٍ لها فعرفتُـها ... لِستّة أعوامٍ وذا العامُ سابعُ (٢)
رمادٌ ككحلِ العَينِ لأياً أُبينُه ... ونويَ كجِذمِ الحوضِ أثلَم خاشع

فأنه روى برفع رماد ونؤدى ونصبهما.

---

(١) ر : ويكون .
(٢) الآيات : العلامات ، والضمير في (لها) يعود على الدار .
توهمت : تفرست . اللأى : البطء ، وهو منصوب على نزع الخافض .
النؤى : حفرة تجعل حول الخباء لتمنع تسرب مياه المطر إليه .
الجذم : أصل الحوض المتبقي منه ، خاشع : لاصق بالأرض .
ورواية الديوان : ما إن تبينه . الكتاب ١/ ٢٦٠ ، مجاز القرآن ٣٢/١ ، المقتضب ٣٢٢/٤ ، العيني ٤٠٦/٣ ، الخزانة ٤٢٩/١ ، الديوان ٤٣ .

واعلم أنّ كلّ شيء يبدل منه فلا يخلو أن يكون له لفظ وموضع أو لا وقد تقدم ماله – من الأسماء – موضع خلاف لفظه في باب العطف . فأن لم يكن له موضع خلاف لفظه فالأتباع ليس إلاّ نحو قامَ زيدٌ أخوكَ ورأيتُ زيداً أخاكَ وإن كان له موضع خلاف لفظه جازَ البدلُ على اللفظ والموضع نحو: يُعجِبُني ضَرْبُ زيدٍ أخوكَ عَمراً ، على الموضع ، وأخيكَ على اللفظ . إلاّ في موضعين فأنّه لايجوز البدل منهما (١) إلاّ على الموضع خاصة .

أحدهما : أنّ تبدل الاسم الواقع بعد إلاّ من اسم مخفوض بحرف جر زائد لايزاد إلا في النفي ، وذلك نحو : ماجاءني مِنْ أحدٍ الاّ زيدٌ ، بالرفع لأنّك لو خفضت زيداً بالحمل على لفظ أحد للزم (٢) من ذلكِ زيادة مِنْ في الواجب ، لانّ البدل على تقدير تكرير العامل فيكون التقدير اذ ذاك : إلاّ من زيدٍ ، وزيادتها في الواجب لاتجوز . ومن ذلك : ليس القائمُ بأحدٍ الاّ زيداً ، على الموضع ، ولا يجوز الاّ زيدٍ ، على اللفظ لانّ ذلك يؤدى إلى زيادة الباء في خبر ليس في الواجب(٣) ومن ذلك قوله :

١٩٥ ياابنَي سُلَيمى لستُما بيدٍ إلا يدا ليست لها عضد (٤) .

فنصب يداً بعد إلاّ على موضع يد.

والآخر : / أن تُبدل الاسم المعرفة الواقع بعد إلاّ من الاسم المبني مع لا نحو[٤٨و] لا رُجلَ في الدارِ الاّ عمروٌ ، على البدل من موضع لارجلَ ، ولا يجوز النصب لأنّ البدل على تقدير تكرار (٥) العامل ولا تعمل في المعارف ، فأما قولهم : لارجلَ في الدارِ إلاّ عَمراً ، فعلى الاستثناء .

---

(١) ر : فيهما .   (٢) ر : في .

(٣) أجاز الكسائي والفراء ذلك وانشد الفراء البيت بجر يد بعد إلا ، معاني القرآن ٣١٧/١، ١٠١/٢ .

(٤) لأوس بن حجر ، ورواية الفراء والمبرد والزمخشري والديوان : أبني لبيني لستم ، وبنو لبيني من بني أسد بن وائلة ، يصفهم بالضعف وقلة النفع . الكتاب ٣٦٢/١، معاني القرآن ٣١٧/١ ، ١٠١/٢ ، المقتضب ٤٢١/٤ ، المفصّل ٧١ ، الديوان ٢١

(٥) ر : تكرير .

باب عطف البيـــان

عطف البيان هو جريان اسم جامد معرفة في الأكثر على اسم دونه في الشهرة يبيّنه كما يبيّنه النعت نحو : جاءني أبو حفصٍ عُمرُ .
فقولي : جريان اسم جامد على اسم دونه في الشهرة تحرّز من النعت ، لأن النعت لا يكون الا بالمشتق أو مافي حكمه ، وعطف البيان لايكون الاّ بالجوامد .
والنعت أيضاً يكون مساوياً للمنعوت في التعريف أو أقل منه تعريفاً ، وعطف البيان لايكون الاّ أعرف من المعطوف عليه .
وانّما قلت في الأكثر ، لأن عطف البيان قد يكون في النكرات .
وقد أجاز الفارسي(١) في زيتونه من قوله تعالى : من شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ (٢). أن يكون عطف بيان على الشجرة .

وقولي : يبينه كما يبيّنه النعت تحرّز من البدل ، فأنّ البدل يبينه بياناً مع أنّك تنوي بالأول الطرح ، وليس عطف البيان كذلك . فهذا فرق ما بينهما . والفرق بينهما أيضاً أنّ عطف البيان لايكون الاّ بالمعارف والبدل يكون بالمعارف والنكرات على حدٍ سواء .
والفرق بينه وبين التوكيد الذي هو من أقسام التوابع بَيِّن جدا ، اذ التأكيد قد وضعت له العرب الفاظا مختصة به لايجوز أن يكون بغيرها (٣) .

(١) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، ولد بفارس وقدم إلى بغداد فسمع الحديث وبرع في علم النحو والقراءات والعربية ، أخذ عن ابن السراج والزجاج وغيرهم، توفي ببغداد عام ٣٧٧ هـ ترجمه الخطيب البغدادي ٢٧٥/٧ ، ابن الأنباري ٣٨٧ ، ياقوت ٢٣٢/٢ ، القفطي ٢٧٣/١ .
(٢) النور : ٣٥ .
(٣) ر : غيرها .

ومما يتبيّن به الفرق بين عطف البيان والبدل والنعت أنّ نعت المعرفة قصدك به إزالة الاشتراك العارض في المعرفة بصفة معهودة بينك وبين مخاطبك ، فاذا قلت : قام زيدٌ العاقلُ ، فكأنّك قلت : قام زيدٌ الذي بيني وبينك العهد في (أنّه عاقل ، وكذلك إذا وقع النعت بغير ما فيه الألف واللام يكون على معنى ما فيه الألف واللام . وإذا قلت : قام زيدٌ صديقٌ عمروٍ ، فكأنك قلت : قامَ زيدُ الذي بيني وبينك العهدُ في) (١)صداقته لعمرو .

وعطف البيان إنما يقصد به إزالة الاشتراك العارض في الاسم بماهو أشهر من الأول من غير أن يكون بينك وبين المخاطب عهد في ذلك . فأذا قلت قام أبو حفصٍ عمرُ ، فكأنه لما وقع الاشتراك في أبي حفص أزلته عنه بعطف عُمرَ الذي هو أشهر منه في حق المخبر عنه إلاّ أنّه لم يكن بينك وبين المخاطب عهد في أنه يسمى عمر بل اخترت لشهرة عمر أن تعلم منه من تعنى بأبي حفص .

وأما البدل فأنّ القصد بذكره لما وقع الاشتراك في المبدل منه أن تعتمد عليه في البيان وتجعل الأول كأنك (٢) لم تذكره .

ومما يظهر به الفرق بين عطف البيان والبدل في اللفظ اسمُ الفاعل المعرف [٤٨ظ] بالألف واللام المضاف إلى مافيه الألف واللام إذا أتبع ما أُضيف اليه اسما ليس فيه الألف واللام نحو قولك : هذا الضاربُ الرجلِ زيدٍ . فأنه قد يجوز ذلك على عطف البيان ولا يجوز على البدل ، وذلك أنّ البدل في نية أن يباشر العامل فلو جعلته بدلاً للزم أن يكون على تقدير : هذا الضاربُ زيدٍ ، ولا يجوز اضافة اسم الفاعل إلى ما ليس فيه الألف واللام ، ولا يؤدي إلى ذلك في عطف البيان ، ومن ذلك قوله :

---

(١) سقط مابين القوسين من ر .

(٢) ر : كأنه .

١٩٦ أنا ابنُ التاركِ البكري بشرٍ عليه الطيرُ ترقبُهُ وقوعاً (١)

فبشر عطف بيان على البكري لا بدل ، لما ذكرناه .

وكذلك أيضاً يتبيّن الفرق بينهما في باب النداء في مثل قول العرب : يازيدُ زيداً ، ان جعلت زيداً بدلاً لم ينون لأنّه في نية تكرار حرف النداء، وانت لو أوليته حرف النداء لم يكن الا غير منون ، وان جعلته عطف بيان كان منوناً لانه ليس في نية تكرار الحرف معه فيلزم منه حذف التنوين . ومن ذلك قوله :

١٩٧ إني وأسطارٍ سُطرنَ سَطرا لقائلٌ يانصرُ نصراً نصرا(٢)

فالثاني عطف بيان على الاول والثالث منصوب على الاغراء كأنه قال : عليك نصراً ، فأن قيل : فكيف يبيّن الشيء بنفسه ، ألاترى أنّ نصراً الثاني لايفهمُ منه إلاّ ما يُفهم من الأول ، فالجواب : إنّ البيان هنا يقع بتكرار اسم المنادى وأنت تخاطبه وتقبل عليه مرتين ولولا ذلك لامكن أن يقع اللبس ، فلا يعلم مَنْ المخاطَبُ إذا كان بحضرتك مسميّان بنصر فصاعدا .

* * *

(١) للمرار بن سعيد الأسدي (أموي) يفخر بمقتل بشر بن عمرو بن مرثد .
ترقبه : تنتظر انزهاق روحه لأن الطير لاتقع على القتيل وبه رمق .
وقوعا : مصدر مفعول لأجله أي للوقوع عليه ، وقيل جمع واقع ضد الطائر ونصب على الحال من الطير ، ورواية المبرد بنصب بشر حملا على محل البكري ورد رواية الجر .
الكتاب ٩٣/١ ، الأصول ٨٨/١ ، المفصل ١٢٣ ، ابن يعيش ٧٢/٣ ، ٧٤ ، التوضيح ٩٢/٢ ، العيني ١٢١/٤ ، الهمع ١٢٢/٢ ، الخزانة ١٩٣/٢ .

(٢) نسب لرؤبه وألحق بديوانه ، ونصر في البيت حاجب نصر بن سيار والي خراسان للأمويين ، وروى نضر ، بالضاد . الأسطار يريد بها أسطار المصحف ، ورواية المبرد : يانصرُ نصرٌ نصراً ، على أن الثاني عطف بيان على اللفظ والثالث على الموضع ، ورواه أيضا : يانصرُ نصرُ نصراً ، بجعل الثاني بدلا من الأول والثالث عطف بيان .
الكتاب ٣٠٤/١ ، المقتضب ٢٠٩/٤ ، الخصائص ٣٤٠/١ ، ابن يعيش ٣/٢ ، المغني ٥١٠ ، الخزانة ٣٢٥/١ ، الديوان ١٧٤ .

وباب عطف البيان أكثر استعماله في أسماء الاعلام اذا جرت على الكنى في الاعراب أو في الالقاب اذا جرت على الكنى أيضاً أو على الاسماء الاعلام . فمثال الأول : قام أبو حفصٍ عُمرُ ، ومثال الثاني : قام أبو حَفصٍ قُفّةُ أوْ قام عبدُالله قُفةُ ، اذا كانَ قُفةُ لقباً لابي حفص وعبدالله .

وأمّا اللقب المفرد اذا أجتمع مع الاسم المفرد فأنَّ العرب تضيف الاسم إلى اللقب ولا تُجرى أحدهما على الاخر فتقول : هذا قيسُ قُفّةَ وهذا سَعيدُ كُرزٍ ، ولا يجوز قيسٌ قُفةُ ولا سَعيدٌ كرزٌ . (١)

وسبب ذلك ان العرب قد تضع للمسمى الواحد اسمين مضافين نحو : عبدالله وأبي محمد أو اسمين أحدهما مفرد والاخر مضاف نحو محمد وأبي بكر ، ولم يضعوا قط لمسمى واحد اسمين مفردين ، فلذلك اذا اجتمع اللقب والاسم العلم المفرد أضافوا أحدهما إلى الاخر وكان المضاف الاسم لان اللقب أشهر ، وباب الاضافة ان يضاف فيه الاسم الاعمّ إلى الاخصّ نحو : غلامُ زيدٍ .

* * *

وقد يجوز استعمال عطف البيان في سائر المعارف ولذلك أجاز النحويون في مثل : مررتُ بهذا الرجلِ ، أن يكون الرجل نعتاً وعطف بيان .

فمَنْ حمَلَهُ على عطف البيان فسبب ذلك جموده ، ومَنْ جَعَلَهُ نعتاً لحَظَ فيه معنى الاشتقاق وجعل قوله : الرجل ، بعد هذا بمنزلة الحاضر المشار اليه . فأن قيل : فقد زعمتَ أنَّ عطفَ / البيان أخصُّ من النعت وقد أجزت[٤٩و] في الرجل وهو معرّف بألالف واللام أن يكون عطف بيان على هذا ، والمشار أعرف مما فيه الألف واللام ، فالجواب : إنَّ الألف واللام لمّا كانت للحضور ساوى المعرَّف بها المشار في التعريف وزاد عليه بأن المشار لايعطي جنس المشار

(١) نقل أبو حيان وابن هشام جواز الاتباع في هذه المسألة وأيده ابن هشام بقولهم : هذا يحيى عينان ، ونسبه أبو حيان والسيوطي للكوفيين وبعض البصريين وابن مالك ، الارتشاف ١٢٩ ، التوضيح ٣٠/١ ، الهمع ٧١/١ . وانظر الكتاب ٤٩/٢ .

اليه ، والرجل يعطي فيه الألف واللام الحضور ، ويعطي هو أنّ الحاضر من جنس الرجال ، فصار المشار اذن أعرف من هذا .

فأن قيل : فأذا قدّرته أعرف من « هذا » فكيف أجزت أن يكون نعته : والنعت لايكون أعرف من المنعوت ؟ فالجواب : إنّك اذا قدّرته نعتاً فلا بد أن تكون الألف واللام للعهد كما تقدّم في بيان معنى النعت وكأنكَ قلت : مررتُ بهذا الرجلِ ، وهو الرجل الذى بيني وبينكَ فيه العهدُ ، ولا تجعل الألف واللام على ذلك إذا قدّرته عطف بيان بل تجعلها للحضور ، وهذا الذى ذكرتُه هو معنى كلام سيبويه .

باب أقسام الافعال في التعدي

التعدي في اللغة : التجاوز ، يقال : عدا فلانٌ طورهُ أي جاوزهُ . ومنه قوله عليه السلام : منْ طلبَ القوتَ لم يتعدَّ (١) .معناه لم يتجاوز ما يجب له . وهو في اصطلاح النحويين : تجاوُزُ الفعلِ الفاعلَ إلى مفعولٍ به.
فان تجاوز الفعلُ الفاعلَ إلى غير مفعول به من مصدر أو ظرف أو غير ذلك ولم يتجاوزه إلى مفعول به لا يسمونه متعدياً .
فالأفعال على هذا تنقسم قسمين : قسم يتعدَّى وقسمٌ لا يتعدى .
فالذي لايتعدّى هو الذي لايُبنى منه اسم مفعول ولا يصح السؤال عنه بأي شيء وقع نحو : جلسَ وقامَ ، لايبنى منهما اسم مفعول فيقال : مجلوس أو مقوم ، ولا يقال بأي شيء وقع قيامُ زيد . ولا بأي شيء وقع جلوسُ بكرٍ.
والمتعدي عكسه ، وهو الذي يبني منه اسم مفعول ويصبح السؤال عنه بأي شيء (وقع) (٢) نحو :ضربَ زيدٌ عمراً ، ألا ترى أنّه يصح أن تبنى منه اسم مفعول فيقال مضروبٌ ويقال : بأي شيء وقع ضربُ زيدٍ ؟
والمتعدّي ثلاثة أقسام : قسم يتعدى الى واحد بنفسه ، وقسم يتعدَّى إلى واحدٍ بحرف الجرّ وقسم تتعدى إلى واحد (تارة)(٣) بنفسه وتارة بحرف جر.
فالذي يتعدى إلى واحدٍ بنفسه هو الذي يطلب مفعولا به واحداً ويكون ذلك المفعول يحل به الفعل نحو : ضربتُ زيداً ، ألا ترى أنَّ ضربت تطلب مضروباً ، زيداً أو غيره ، ويكون ذلك المضروب قد حلَّ به الضربُ .
فان قيل : فأنك تقول : ذكرتُ زيداً ، وتوصل ذكرتُ إلى زيد بنفسه ، والذكر لايحلُّ بزيد . فالجواب : إنَّ الأشخاص لاتذكر فأذا قلتَ ذكرت زيدا فأنما هو على حذف مضاف تقديره : ذكرتُ أمر زيدٍ أو شأنه أو قصته ، والذكر يحل بشأن زيدٍ وقصته أي يتسلط عليهما . [٤٩ظ]

---

(٢) زيادة يقتضيها السياق . (٣) زيادة يقتضيها السياق

والذي يتعدّى إلى واحدٍ بحرف جر هو كل فعل يطلب مفعولاً به واحداً إلا أنه لايكون محلا للفعلِ ، نحو : مررتُ بزيدٍ وجئت إلى عمروٍ وعجبت من بكرٍ . الا ترى أنّ المرور لايحلّ بزيد والمجيء لايحل بعمرو والتعجب لا يحلّ ببكر .

والقسم الذي يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر لا سبيل إلى معرفته إلا بالسماع نحو : نصحتُ زيداً ونصحتُ له ، وأمثاله .

وانّما جعل هذا قسماً برأسه ولم يجعله من القسمين لانه قد وجد الفعل يصل تارةً بنفسهِ وتارةً بحرف جرّ ، ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر ، أعني أنه لم يقل : نصحتُ زيداً اكثر من : نصحتُ لزيد ، فتجعل وصوله بنفسه أصلا وحرف الجر زائدا ، ولا نصحتُ لزيدٍ اكثر من : نصحتُ زيداً ، فيجعل الأصل ، ثم حذف حرف الجر . فلما تساويا في الاستعمال كان كلٌ واحد منهما أصلا بنفسه .

وزعم بعض النحويين أنه لايتصور أن يوجد فعلٌ تارةً يتعدّى بنفسه وتارة بحرف الجر ، لأنّه محال أن يكون الفعلُ قوياً ضعيفاً في حالٍ واحدة (١) ، ولا المفعول محلاً للفعل وغير محل للفعل في حينٍ واحدٍ وهو الصحيح .

فينبغي على هذا أن يُجعل : نصحتُ زيداً ، وأمثاله الأصل فيه : نصحتُ لزيدٍ ، ثم حذف الجر منه في الاستعمال وكثر فيه الأصل والفرع ، لانّ النصح لايحلُ بزيد . فأن كان الفعل يحلُ بنفي المفعول ويوجد تارة متعدّ بنفسه وتارة بحرف جرٍ جعلنا الأصل وصوله بنفسه وحرف الجر زائدا نحو :

---

(١) في نسخة في حاشية ج : وزاد الأستاذ أبو علي الشلوبين لما لقى هذا فقال : دعوى الاستحالة باطلة اذ يتصور أن يكون بعض العرب بلحظه قوياً بصينة فيوصله بنفسه وآخر يضعف عنده فيقويه بالحرف ثم اختلطت اللغات وتداخلت بلى يتصور أن يقع ذلك من شخص واحد في زمانين ، وانما يستحيل ذلك في الفعل الواحد في الزمان الواحد من الشخص الواحد.

مسحتُ رأسي ومسحتُ برأسي وخشّنتُ بصدرِهِ وصدرَهُ (١) ، لأنَّ التخشين يحلّ بالصدر والمسح يحل بالرأس .

وزعم ابن درستويه (٢) أنَّ نصحتُ لزيد من باب ما يتعدّى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجرّ ، وأنَّ الاصلَ : نصحتُ لزيدٍ رأيه ، واستدلّ على ذلك بأنه منقول من قولك : نصحتُ لزيدٍ ثوبَهُ بمعنى خِطْتُهُ ، فشبّه إصلاحَ الرأي لزيد بخياطة الثوب ، لانَّ الخياطة إصلاح للثوب في المعنى ، فكما أنَّ نصحت من قولك : نصحتُ لزيدٍ ثوبَهُ بمعنى خِطتُه من باب ما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والاخر بحرف جرّ فكذلك مانُقِلَ منه ، ثم حذف المفعول الذى يصل اليه بنفسه لفهم المعنى ، ألا ترى أنك اذا قلت : نصحت لزيدٍ ، معناه نصحت لزيد رأيه .

وهذا فاسد لانّه دعوى لادلِيل عليها ، ولو كان كما ذهب إليه لسمع في موضع من المواضع : نصحتُ لزيدٍ رأيهُ ، فتوصل نصحت إلى منصوب بعد المجرور فاذ لم يسمع ذلك دليل على فساده .

* * *

والذى يتعدى إلى اثنين ينقسم إلى قسمين : قسمٌ يتعدّى إلى مفعولين بنفسه وقسم يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والاخر بحرف جر . فالذي يتعدى الى إثنين بنفسه ينقسم قسمين : قسم يجوزُ فيه الاقتصار /على أحد المفعولين[٥٠و] وقسم لايجوز فيه ذلك ، فالذى لايجوز فيه الاقتصار على احد المفعولين هو ظَنَنْتُ ، إن لم تكن بمعنى أتهمت ، وعلمتُ اذا لم تكن بمعنى عرفتُ . وحسبتُ وزَعمتُ وخلتُ ورأيتُ ، اذا كان بمعنى ظننتُ أو بمعنى علمتُ ، ووجدتُ بمعنى علمتُ ، وأعلمتُ وأريتُ . وأنبأتُ ونبّأتُ وأخبرتُ وخبّرتُ وحدّثتُ . اذا كان بمعنى أعلمتُ .

وزاد بعضُ النحويين في هذه الأفعال : هَبْ بمعنى ظُنَّ ، والفى بمعنى وَجَد ، وَعَدّ بمعنى حَسِب نحو : هَبْ زيداً شجاعاً ، والفيتُ زيداً ضاحكاً وعددت

(١) خشنت صدره : أوغرته ، أي أحميته من الغيظ .

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي ، نحوى لغوى أخذ عن ابن قتيبه والمبرد وغيرهما . توفي ببغداد عام ٣٤٧ هـ ، الزبيدي ٢٦ ، الخطيب البغدادي ٤٢٨/٩ ، القطفي ١١٣/٢ ، ابن خلكان ٢٤٧/٢ .

زيداً عالماً (١). ولا حجة في شيء من ذلك لأن شجاعاً وضاحكاً وعالماً أحوال والدليل على ذلك التزام التنكير فيها ، لاتقول : هَبْ زيداً الشُجاعَ ، ولا ألفيتُ زيداً الضحّاكَ ولا عددتُ زيداً العالِمَ . فأما قوله :

١٩٨ تعدُّونَ عَقرَ النيبِ أفضَلَ مجدِكم

بني ضَوْطَرى لولا الكَميَّ المُقَنَعا (٢)

فأفضلُ مجدِكم نعت لعقر النيب . وعدَّ بمعنى حسِبَ كأنه قال : تحسبون عَقْرَ النيبِ الذي هو أفضلُ مجدِكم ، ممّا تفخرونَ بهِ .

وأما سمِعتُ فلا يخلو أن يكون الواقع بعدها مما يُسمَع أو من قبيل مالا يُسمَع ، فإن كان من قبيل المسموعات تعدّت إلى واحدٍ باتفاق نحو : سمِعتُ كلامَ زيدٍ وسمعتُ قراءَةَ بكرٍ ، وإن كان من قبيلِ مالا يُسمع نحو : سَمِعتُ زيداً يتكلّم ، ففي ذلك خلافٌ بين النحويين .

فمنهم من جعلها مما يتعدّى إلى اثنين كظنَنتُ ، وحجته أنَّ سمعتُ لما دخلت على مالايُسمع أتيتَ لها بمفعُولٍ ثانٍ يُعطِي معنى المسموع ، كما أنَّ ظننتُ لما دخلت على زيدٍ وهو غير مظنونٍ في المعنى أتيتَ بعد ذلك بمفعولٍ ثانٍ يُعطِي معنى المظنون فقلت : ظننتُ زيداً منطلقاً .

على هذا يكون «يتكلّم» من قولك : سمعتُ زيداً يتكلّم في موضع مفعول ثانٍ لسَمِعتُ . ومنهم مع جعلها متعدّية إلى مفعولٍ واحدٍ ، فإذا قلت : سمعتُ زيداً يتكلّم ، فإنَّ زيداً مفعولٌ لسَمِعتُ ، على تقدير حذف مضاف كأنّك قلت : سمعتُ صوتَ زيدٍ يتكلّم ، ويكون في موضع الحال ، أي سمعتُ صوتَ زيدٍ في حال أنَّ زيداً يتكلّم ، وتكون هذه الحال مبيّنة لأنّه قد سمع صوتَه

---

(١) التصريح ١/٢٤٧.

(٢) لجرير من قصيدة في هجاء الفرزدق وقومه ، ورواية الديوان .

سعيكم ... هلا . النيب جمع ناب وهي الناقة المسنة . الكمى : الشجاع ، وهو منصوب بفعل مقدر بعد لولا أي اولا تعقرون الكمى فتعدونه من مجدكم ، ويقال للقوم اذا كانوا لا يغنون : بنو ضوطرى ، الكامل ١/٢٧٨ ، النقائض ٨٣٣ ، الخصائص ٢/٢٥ ، ابن الشجري ١/٣٣٤ ، الخزانة ١/٤٦١ ، الديوان ٣٣٨ .

في حال أنّه يصيح أو يقرأ أو غير ذلك ، ويكون حذف المضاف لفهم المعنى اذ معلوم أنزيداً في نفسه لا يسمع فيكون نحو قوله تعالى : هل يسمعونكم إذ تدعونَ (١) . ألا ترأن المعنى ، هـــل يسمعون دعاءكم ؟ فحذف الدعاء لدلالة قوله : إذ تدعون عليه . وهذا المذهبُ أولى ، لأنّ سمع من أفعال الحواس، وهي كلُّها متعدّيةٍ إلى مفعول واحد ، تقول : ذُقتُ طَعامَكَ ، وشَممتُ طيباً ، ولَمَستُ حريراً ، وأبصَرتُ زيداً ،فينبغي أن تكون «سمِعتُ» مثلها .

وأيضا فإنّها لو كانت مما يتعّدى إلى مفعولين لم تخل أن تكون من باب أعطيت أو من باب ظَننت ، فباطلٌ أن تكون من باب أعطيت لأنّ «يتكلم فعل»[٥٠ظ] والفعل لايكون في موضع المفعول الثاني من باب أعطيت وأمثاله .

وباطلٌ أن يكون من باب ظننت ، لأنّ ظننت وأخواتها يجوز إلغاؤها ولا يجوز إلغاء سمعت ، وأيضاً تقول : سمعت زيداً ، ولا يجوز ذلك في باب ظننت ، فثبت أنّها مما يتعدّى إلى واحد ، فأمّا قوله :

١٩٩ سَمِعت الناسُ يَنتَجِعونَ غَيثــــاً
فقُلتُ لصَيْدحَ (انتَجِعِـــي بِلالا) (٢)

فليس بإلغاءٍ وإنّما هو على الحكاية، ألا ترى أنّ المعنى : سَمِعتُ هذا الكلام الذي هو الناسُ يَنتَجِعونَ غيثاً ، فليس معنى : سمعتُ زيدٌ يتكلم ،على هذا المعنى ، سمعتُ زيداً يتكلّم لأنّك اذا رفعتفالمسموع(٣) هذا الكلام الذي هو زيدٌ يتكلّم وإذا نصبت فالمسموع ليس هذا اللفظ الذي هو زيدٌ يتكلم ، فلو

(١) الشعراء : ٧٢ .

(٢) لذى الرمة من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة . الانتجاع : التردد في طلب العشب والماء.
صيدح : اسم ناقة الشاعر .
ونقل النصب ابن السيد والفارقي والزمخشري كما في الخزانة .
وما بين القوسين سقط من ج ، ر ، وألحقه مصحح ج في حاشيتها ، المقتضب ٤/١٠ ، الكامل ٢/٥٣ ، التوجيه ٢٣٩ ، اللسان : صدح ، الخزانة ٤/١٧ ، شواهد الكشاف ٢١٢ ، الديوان ٤٢٩ .

(٢) ج ، ر بالمسموع ، وهو تحريف .

كان الغاء لكان معناهما واحداً ، كما أنَّ قولك : ظننتُ زيداً قائماً ، وزيدٌ ظَننتُ قائمٌ ، لافرق بينهما ، وأيضاً فإنَّ الفعل لايُلغَى في أول الكلام .

• • • •

والذي يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين كلُّ فعلٍ يتعدّى إلى مفعولين الأول منهما فاعل في المعنى ، نحو كسوتُ زيداً ثوباً ، وأعطيتُ عمراً درهماً ، ألا ترى أنَّ زيداً وعمراً آخذان في المعنى للثوب والدرهم .

والقسم الذي يتعدَّى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر ، ماعدا ذلك من الأفعال الطالبة لمفعولين نحو : أمرتُكَ بالخير .

والذي يتعدّى إلى ثلاثة مفعولينَ : أعلَمَ وأرَى المنقولين من عَلِمَ ورأى المتعدّيين إلى مفعولين . وأنبأ ونَبّأ وأخبر وخَبّر وحدَّث إذا ضُمِنَت معنى أعلمت .

• • •

وزاد أبو الحسن في هذه الأفعال مابقي من أخوات رأيتُ وعلمتُ إذا نُقِلت بالهمزة وأجاز أظنَنتُ زيداً عمراً قائماً . وأحسبتُ أخاكَ بكراً منطلقاً ، وأخلتُ عبدَ الله بِشراً مُقيماً ، وأوجدتُ مُحمّداً عَمراً ضاحكاً ، قياسا على أعلمتُ وأرَيتُ (١) . وذلك غير جائز عندنا ، لأنّه لم يوجد من الأفعال المتعدّيةِ إلى مفعولين مانُقِل بالهمزة لا من هذا الباب ، أعني مالا يجوز فيه الاقتصار عليه ، ولا من غيره إلا أعلمَ وأرى ، ولفظان لاينبغي أن يُقاسَ عليهما .

فصل

وينبغي أن يُعلم أنّه ماكان من هذه الأفعال متعدّياً بحرف جرٍّ لا يجوز حذف حرف الجرّ من مفعوله ووصول الفعل إليه بنفسه إلاّ مع أنَّ وأنْ نحو : عجِبتُ أنّكَ قائمٌ ، وعجبت أنْ قائمٌ زيدٌ ، وذلك لطول أنَّ وأنْ بالصلة ،

(١) وأجازه أيضاً ابن السراج ، كما في همع الهوامع ١٥٩/١ .

والطول يستدعي التخفيف ، أو في أفعال مسموعة تُحفظ ولا يُقاس عليها وهي اختارَ واستغفرَ وسَمّى وَكنّى ، بمعنى سَمّى ، وأمرَ . تقول : أمرتُكَ الخيرَ ، تريد بالخيرِ ، قال :

٢٠٠ أمرتُكَ الخيرَ فافعَلْ ماأُمِرتُ بِهِ
فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ (١)

وتقول : اخترتُ الرجالَ زيداً ، تريد من الرجالِ ، قال الله تعالى : واختارَ موسى قومَهُ سَبعينَ رجلاً(٢)، معناهُ : من قومِهِ ، وسمّيتُك زيداً ، تريد بزيدٍ قال الأخطل :

٢٠١ وسُمِّيتَ كعباً بِشَرِّ العِظامِ
وكانَ أبوكَ يُسمّى الجُعَلْ (٣)

يريد : سُمّيتَ بكَعبٍ ويُسمّى بِجُعَلَ .

وكنّيتُك أبا عبد الله ، تريد بأبي عبد الله / قال : [٥١ و]

٢٠٢ وما صفراءُ تُكنَى أُمَّ عَمرو
كأنَّ سُوَيقَتَيْها مِنجَلانِ (٤)

يريد تُكنَى بأمِّ عمرٍو . واستغفِرُ الله ذَنبي يريد : من ذنبي ، قال الشاعر :

---

(١) ورد في شعر لعمرو بن معد يكرب ولأياس بن عامر وللعباس بن مرداس. النشب : المال الثابت كالضياع ونحوها ، وقيل : جميع المال ، وعطفه من باب المبالغة . الكتاب ١/٧١ المقتضب ٢/٣٦ ، الكامل ١/٣٣ ، المؤتلف والمختلف ١٦ ، المفصل ٣٩١ ، ابن الشجري ١/٣٦٥ ، الخزانة ١/١٦٤ .
(٢) الاعراف : ١٥٥ .

(٣) قاله الأخطل يهجو به كعب بن جعيل الشاعر التغلبي ، ونسب لجرير وهو في ديوان الأخطل مع ذكر القصة التي قيل فيها ، الأغاني ٧/١٦٢ ، العقد الفريد ٣/٣٦٠ ، التنبيه ١١٩ ، الاقتضاب ٤٥ ، ١٢٥ ، الخزانة ١/٢٢٠ ، ديوان الأخطل ٣٣٥ ، ديوان جرير : ٤٨٦

(٤) لحماد الراوية ، ونسب لأبي عطاء السندي . والرواية : أم عوف ، وهي كذلك في نسخة بحاشية ج وام عوف كنية الجرادة وهي التي أرادها بقوله صفراء . أبيات المعاني ٦١٢ الشعر والشعراء ٧٦٧ ، الأغاني ١٧/٣٣١ ، الحيوان ٥/١٦١ ، المحكم ٢/٢٦٩ ، اللسان : صفر .

٢٠٣ استغفرُ اللّــه ذنبـاً لستُ مُحصِيَـــهُ

رَبَّ العبـادِ إليــهِ الوَجـهُ والعـَمـَلُ(١)

يريد من ذنبٍ ، ودعوتُكَ أبا عبد الله يريد بأبي عبد الله . قال الشاعر :

٢٠٤ دَعَتنِــي أخاها أمُّ عمروٍ ولم أكُــنْ

أخاها ولـم أرضَعْ لها بِلبــانِ(٢)

يريد دعتني بأخيها ، أي سمّتني بذلك . فإن أردتَ بدعا من الاستدعاء لم تتجاوز مفعولاً واحداً نحو : دعوتُ زيداً ، أي استدعيته .

ولا يجوز ذلك في هذه الأفعالِ إلاّ بشرط تَعيُّن موضع الحذف والمحذوف الذي هو حرف الجرّ ،فإن نقَصَ هذانِ الشرطانِ أو أحدهُما لم يجز حذف حرف الجر أصلا . وما عدا ذلك لايجوز حذف حرف الجرّ من مفعولهِ إلى في في ضرورة شعر (٣) نحو قوله :

٢٠٥ تَمـرّون الديـارَ ولـم تعوجُـــوا

كـلامكُــم علَـيّ إذنْ حَــرامُ (٤)

---

(١) من أبيات الكتاب الخمسين . الوجه : القصد وهو بمعنى التوجه . الكتاب ١٧/١ معاني القرآن ٢٣٣/١ ،تأويل مشكل القرآن ١٧٧ ، مقاييس اللغة ٥٩/٦ ،الخصائص ٢٤٧/٣ ، الاقتضاب ٤٦٠ ، الخزانة ٤٨٦/١ .

(٢) رواه المبرد في الكامل ولم ينسبه ونسبه ابن عبد ربه لعبد الرحمن ابن الحكم . الكامل ١٢٥/١ ، العقد الفريد ٣٢٤/٤ ، المفصل ٢١٥ ، المستقصى ٩٣/٢ ، شرح شذور الذهب ٢٩٨ .

(٣) قيل هو شاذ وليس ضرورة فقد ورد في النثر . الخزانة ٦٧١/٣ .

(٤) لجرير ، ورواية الديوان : أتمضون الرسوم ولا تحيى .
ونقل الأخفش الصغير عن المبرد أنه قرأ على عمارة بن عقيل حفيد جرير : مررتم بالديار ، قال : فهذا يدلك على أن الرواية مغيرة ،قال : والسماع الصحيح والقياس المطرد لاتعترض عليه الرواية الشاذة . الكامل ٣٤/١ ، المغني ١٠٧ ، ٥٢٦ ، الخزانة ٦٧١/٣ ، الديوان ٥١٢ .

يريد على الديار فحذف على . وقول الآخر :

٢٠٦ تَحِنُّ فتُبدِي مابها من صَبابةٍ
وأُخفي الذي لولا الأسى لَقضاني (١)

يريد لقضى عليَّ ، وقول الآخر :

٢٠٧ فبِتُّ كأنَّ العائداتِ فَرشْنَني هراساً به يُعلى فراشي ويُقشَبُ(٢)

يريد فرشْنَ لي .

وزعم عليُّ بن سليمان الأخفش(٣)أنّه يجوز حذف حرف الجرْ إذا تعيّن موضع الحذف والمحذوف قياساً على ماجاءَ من ذلك نحو : بريتُ القلمَ السكّينَ ، يريد بالسكين ، لأنّه قد تعيّن المحذوف وهو الباء وموضع الحذف وهو السكّين . فإن اختلَّ الشرطان أو أحدُهما منع نحو : رغبتُ الأمرَ ، لايجوز لأنّه لا يعلم هل أردت : رغبتُ في الأمرِ أو عن الأمرِ ، وكذلك لايجوز : اخترتُ إخوتَكَ الزيدين ، لأنّه لايُعلم هل أردتَ : اخترتُ إخوتَكَ من الزيدينَ أوالزيدينَ من إخوتَكَ ،فلم يتعيّن موضع الحذف(٤) . والصحيح أنّه لايجوز شئُ من ذلك وإن وُجِدَ الشرطان فيه لقِلّة ماجاءَ من ذلك إذ لايُحفظ منهُ إلاّ الأفعالُ التي ذكرناها .

* * *

(١) لعروة بن حزام ، والضمير في تحن يعود على ناقة الشاعر ، الأسى : جمع أسوة وهي ما يتاس به الأنسان عن أحزانه ، الكامل ٣٢/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣٤٤ ، ١١٦٢ ، المغني ١٥٢ ، اللسان : عرض قضى، العيني ٥٥٢/٢ ، الدرر اللوامع ٢٣/٢. الديوان .

(٢) للنابغة الذبياني ، الهراس نبت كثير الشوك ، وفي حاشية ج ، ر : القشب : الخلط ونسر قشيب إذا خلطت له في لحم يأكله سماً فاذا أكله قتله فيؤخذ ريشه ، قال الهذلي :

به يدع الكمى على يديه يخر تخاله نسراً قشيباً

وقوله به يعني بالسيف ، اهـ، شرح المفضليات ٨٥٢ ، إصلاح المنطق ٤٠٦ ، اللسان، قشب ، وفيه الحاشية السابقة . الديوان ٦٤ .

(٣) هو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الصغير ،أخذ عن ثعلب والمبرد وغيرهما وبرع في النحو واللغة والأخبار . توفي ببغداد عام ٣١٥هـ ، ابن النديم ١٢٣ ، القفطي ٢٧٦/٢ ، ياقوت ٢٤٦/٣ .

(٤) في تعليقات الأخفش على الكامل مايتعارض وما نسب اليه هنا . الكامل ٣٤/١ .

وأمّا مايصل إلى مفعول بنفسه فلا يخلو أن يكون من باب مايتعدّى إلى واحد أو من باب مايتعدّى إلى أكثرَ ، فإن كان من باب مايتعدى إلى واحد نحو : ضربتُ زيداً ، فلا يخلو أن تقدّم المفعول أو تؤخرّه ، فإن قدمته جاز دخول اللام عليه فتقول : زيداً ضربتُ ولزيدٍ ضربتُ (١) ، قال الله تعالى: إن كنتم للرؤيا تَعبُرونَ (٢) ، وان لم يقدّم لمْ :يجز دخول اللام عليهِ إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام نحو قوله :

٢٠٨ فلّما أن تواقفنا قليـــــــلاً أنَخْنا للكلاكــــلِ فارتميْنا (٣)

يريد أنخنا الكلاكِلَ .

وانمّا تدخل اللام عليهِ إذا تقدّم لأنّ العامل إذ ذاك يضعف عن عمله فيقوى باللام ،فإذا تقدم العامل على معموله كان في أقوى أحواله فلم يحتج إلى تقوية ولا يجوز دخول حرف الجّر عليه خلاف اللام إلاّ أن يُحفَظَ فيكون من باب ما زِيدَ فيه حرف الجّر فلا يتجاوز نحو : مَسحتُ رأسَه وبرأسِهِ ،وخشّنتُ صدرَهُ وبصدرِهِ ، أو في ضرورة شعر نحو قوله / : [٥١ظ]

٢٠٩ هُنَّ الحرائرُ لا ربّاتُ أَخمرَةٍ سودُ المحاجرِ لايقرأنَ بالسُوَرِ (٤)

يريد : لايقرأنَ السورَ . وقول الآخرِ :

٢١٠ نَضرِبُ بالسيفِ ونرجـو بالفَرَجْ (٥)

يريد ونرجو الفَرَجَ .

---

(١) ج ر : أزيد ، وهو تحريف . (٢) يوسف : ٤٣ .

(٣) لعبد الشارق بن عبد العزى الجهني (جاهلي) يريد أنه بعد المطاردة نزلوا وأناخوا الصدور فتناضلوا مع أعدائهم . شرح الحماسة ٤٤٧ .

(٤) ورد هذا الشاهد في شعرين أحدهما للراعي النميري والآخر للقتال الكلابي .
ويريد بربات الأخمرة النساء والخمار هو ماتستر به المرأة راسها .
المحاجر من الوجه حيث يقع عليه النقاب وما بدا من النقاب أيضا .
وروى : أحمرة وربات الأحمرة الإماء لأنهن يعملن عليها .
مجاز القرآن ٤/١ ، جمهرة اللغة ٤١٤/٣ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣٨٣ ، ٥٠٠ ، المغنى ٢٧ ، ١١٥ ، شواهد المغنى ١١٦ ، ديوان الراعي ٨٧ ، ديوان القتال ٥٣ .

(٥) نسب لراجز من بني جعدة . الفلج : موضع لبني قيس وقيل مدينة في أرض اليمامة لبني جعدة وبني قشير ، وفي الاقتضاب أن نرجو بمعنى نطمع . مجاز القرآن ٥/٢ ، ٤٤٩ ، الاقتضاب ٤٥٨ ، معجم البلدان ٣٩٣/٦ ، المغنى ١١٥ ، الخزانة ١٥٩/٤ .

فأن كان من باب مايتعدى إلى أكثر من واحد لم يجز إدخال اللام على مفعوله ، تقدَّم أو تأخرّ ، وسبب ذلك عندي أنك لوّ أدخلت اللام على مفعوله لم يخلُ أن تدخلها في المفعولين أو أحدهما، وكذلك فيما تعدَّى (١) إلى ثلاثة.
فأن أدخلتها في المفعولين لم يكن لذلك نظير ، لأنه لم يوجد فعل يتعدى إلى مفعولين بحرف جر واحد .
وإن أدخلتها على أحدهما وتركتَ الآخر صار كأنّه قويٌّ ضعيف في حين واحد . قويٌّ من حيث قَوِيَ في حق الأول (٢)،ضعيفٌ من حيث لم يقو في حقّ الآخر وذلك تناقض .لكنه يجوز في باب علمت أن يدخل على المفعول الأول الباء بمعنى في وتصيّره كأنه ظرف للفعل، وتستغني به عن المفعولين،ولا يجوز الجمع بينه وبين المفعولين أصلاً فتقول : ظننتُ بزيدٍ وعلِمتُ ببكرٍ ،أي جعلته موضعَ علمي وزيداً موضِعَ ظنّي ،ومنه قوله :

٢١١ فقلتُ لهم ظُنّوا بألفَيْ مُدَجّجٍ سَراتُهُم بالفارسيِّ المُسَرَّدِ (٣)

يريد : ظنّوا في ألفَي مدجّجٍ ، أي اجعلوهم موضِعَ ظنّكم .

* * *

والفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد يجوز حذف مفعوله حذفَ اقتصار أو حذفَ الاختصار .فحذفُ الاختصار الحذف للدلالة على المحذوف ،وحذف الاقتصار الحذف من غير دلالة على المحذوف ولا إرادة له .
فمثال حذف الاختصار أن تقول : ضربتُ ، في جواب من قال : أضربتَ زيداً ؟ فتحذف زيداً لفهم المعنى ،ومثل ذلك قول الشاعر :

٢١٢ مُنعّمةٌ تَصونُ إليكَ مِنها كصونِكَ من رداءٍ شَرعَبيِّ (٤)

---

(١) ر : يتعدى . (٢) ر : الأصل ، وهو تحريف .

(٣) لدريد بن الصمة ، وقوله : ظنوا أي أيقنوا كما فسرها أبو عبيدة وابن الانباري والمرزوقي . سراتهم : خيارهم أو رؤساؤهم . الفارسي المسرد : الدروع المحكمة النسج صنعة فارس، مجاز القرآن ١/٤٠ ، الاصمعيات ٢٣ ، جمهرة الأشعار ١١٧ ، الاضداد لابن الأنباري ١٤ ، شرح المرزوقي ٨١٢ ، الجمل ٢٠٨ ، أسرار العربية ٦٤ .

(٤) للحطيئة . الشرعبي : ضرب من ثياب اليمن . والضمير يعود على هند التي ينسب بها في أول القصيدة . الخصائص ٢/٣٧٢ ، المحتسب ١/١٢٥ ، ٢٤٥ ، شرح مشكلات الحماسة ١٣٤ ، الديوان ٣٥ .

يريد : تصون إلياكَ منها الحديث .

ومثال حذف الاقتصار أن تقول : ضربتُ وأكلتُ ، تريد أنّ هذين الفعلين قد وقعا مني . ولا تخبر بأيّ شيءٍ وقع . ومنه قوله تعالى: ﴿كُلُوا واشرَبُوا﴾(١) أي أوقِعوا هذَين الفعلين .

وأمّا الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين فلا يخلو أن يكون من باب أعطيتُ أو من باب علمتُ . فأن كان من باب أعطيتُ جاز حذفُ مفعوليه وحذف أحدهما وإبقاء الآخر حذفَ اقتصارٍ وحذفَ اختصارٍ .

فمثال حذف مفعوليه حذفَ اختصار أن تقول في جواب من قال : هل كسوتَ زيداً ثوباً؟ كسوتُ. وفي جواب من قال : هل أعطيتَ زيداً درهماً؟ أعطيتُ. فحذفت المفعولين في الجواب لدلالة ماتقدّم عليه في السؤال .

ومثال حذفهما حذفَ اقتصار أن تقول : أعطيتُ أو كسوتُ، لاتريد أن تخبر أكثر من أنّه وقع منكَ هذان الفعلان . قال الله تعالى: ﴿فأما مَنْ أعطى واتّقى﴾(٢) . أي مَنْ وقع منه الإعطاء .

ومثال حذف أحد المفعولين حذف اختصار أن تقول : أعطيتُ زيداً، في جواب من قال: لمن أعطيتَ الدرهمَ؟ تريد أعطيتهُ زيداً ، فحذفت لفهم المعنى . ومثال حذفه حذف اقتصار أن تقول: أعطيت/ زيداً ، ولاتُريد أن تخبر بما [٥٢و] أعطيت ، وأعطيتُ درهماً، ، فلا تخبر لمن أعطيته .

وان كان من باب علمتُ فلا يخلو أن تحذفَ المفعولين أو أحدهما. فأن حذفت المفعولين فلا يخلو أن تحذفهما حذفَ اقتصارٍ أو حذفَ اختصارٍ. فأن حذفتهما حذفَ اختصار جازَ ، ومنه قول الكميت :

٢١٣ بأيِّ كتابٍ أم بأيّةِ سُنّــــةٍ ⁕ ترىَ حُبّهم عاراً علَيَّ وتَحسَبُ (٣)

يريد : وتحسَبُ حُبّهُم عاراً علَيَّ ،فحذف لدلالة ماتقدم.

---

(١) الطور : ١٩ . (٢) الليل : ٥ .

(٣) الشاهد من إحدى الهاشميات . والضمير في بهم يعود على آل بيت الرسول ، وقوله : بأي، متعلق بقوله : ترى ، الأغاني ١١٩/١٥ ، المحتسب ١٨٣/١ ، العيني ٤١٣/٢ ، الخزانة ٢٠٧/٢ ، ٥/٤ . الهاشميات ٣٦ .

وأما حذفهما حذف اقتصار ففيه ثلاثة مذاهب للنحويين .منهم مَنْ منع وهو الأخفش ومن أخذ بمذهبه (١) .ومنهم من أجاز وعليه أكثرُ النحويين(٢).ومنهم من فصّل فأجازَ في ظننتُ ومافي معناها ومَنعَ في علِمتُ ومافي معناها ،وهو مذهبُ الأعلم ومَنْ أخذَ بمذهبِه (٣) .

فأما الأخفش فحجته أنَّ هذه الأفعال قد تجري مجرى القسم ومفعولاتها مجرى جواب القسم.والدليل على ذلك أنَّ العرب تتلقاها بما تتلقى به القسم . قال الله تعالى :وظَنّوا مالَهُم مِنْ مَحِيصٍ (٤). فأجرى ظنَّ مجرى والله ، كأنّه قال : واللهِ مالهم مِن مَحيصٍ . ومثل ذلك كثير . فكما لايبقى القَسَمُ دونَ جوابٍ فكذلك لاتَستَغني هذه الأفعال عن مفعولاتها (٥) .

وهذا لا حُجّة فيه ، لأنَّ العرب لاتُضمِّنُها معنى القسم على اللزوم ، فأذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم لما ذكر فما الذي يمنع من حذفها إذا لم تتضمّن معنى القَسَم ؟

وأمّا الأعلم ومن أخَذَ بمذهبه فحجّتهم أنَّ كلَّ كلام مبني على الفائدة . فإذا لم توجد فائدة لم يجز التكلُّم به ،قال : فإذا قلت : ظَنَنتُ ، كان مُفيداً لأنَّ الأنسان قد يخلو من الظنّ فيفيدنا بقوله :ظَنَنَتُ،أنّه قد وقع منه ظنٌّ ، وإذا قلت : عَلِمتُ ، كان غير مفيد لأنّهُ معلوم أنَّ الأنسانَ لايخلو من عِلمٍ إذا له أشياء يعلمها بالضرورة ، كعِلمِه أنَّ الاثنين أكثر من الواحد .

وهذا الذي ذهب اليه فاسد ، بل الصحيح أنه يجوز : عَلِمتُ ،وتحذف المفعولين حذفَ اقتصار لأنَّ الكلام إذا أمكن حملهُ على مافيه فائدة كان أولى.

فإذا قال قائل : علمتُ، علِمنا أنّه أراد أنّه وقع منه علم ما لم يكن يعلم إذ حمله على غير ذلك غير مفيد.

---

(١) وهو الجرمي ونسب لابن طاهر وابن خروف والشلوبين ، الهمع ١٥٢/١ .

(٢) همع الهوامع ١٥٢/١ . (٣) همع الهوامع ١٥٢/١ .

(٤) سورة فصلت : ٤٨ .

(٥) قال ابن هشام : أفعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم . المغنى ٤٤٨ ، وانظر الشاهد ٥٧ .

والصحيح أنّه يجوز حذف المفعولين في علِمتُ وظنَنت وما في معناهما. وقدجاء ذلك في كلامهم ، حكي سيبويه أنّهم يقولون : مَنْ يسمع يَخَل معناه : أي يقع منه خَيْلَة ، وقال تعالى: أعندَهُ عِلمُ الغَيبِ فهو يَرَى(١). أي يعلم. وليس في الكتاب جلاءٌ عن مذهب سيبويه .

وأما حذف أحدهما فلا يخلو أن يكون اختصاراً أو اقتصاراً ، فأما الاختصار فجائز قليل ، فمن ذلك قوله :

٢١٤ ولقد نَزَلتِ فلا تظُنّي غيرَه منّي بمنزِلَةِ المُحَبِّ المُكرَمِ (٢)

تقديره: فلا تظُنّي غيرَهُ كائناً أو واقعاً . وقوله :

٢١٥ من را مثلَ معدانَ بنِ يَحيى إذا ما النسع طالَ على المَطِيّة (٣)

يريد من رأى مثل معدان بن يحيى في الوجود ، فحذف لفهم المعنى ، ورأى بمعنى عَلِمَ لأنَّ العرب/ لاتحذف همزة رأى إلا إذا كانت بمعنى علم [٥٢ظ].

وأما الاقتصار فلا يجوز أصلاً ولا خلاف في منعه بين أحد من النحويين فلا يجوز أن تقول : ظننت زيداً ، تريد وقع مني ظنٌ بزيد، ولا ظننتَهُ. وسبب ذلك أنَّ هذه داخلة على المبتدأ والخبر ، فكما أن المبتدألابُدَّ له من خبر والخبر لابُدَّ له من مبتدأ في اللفظ أو في التقدير ، فكذلك لا يستغني أحد المفعولين عن الآخر لأنّهما في الأصل مبتدأ وخبر .

---

(١) النجم : ٣٥ .

(٢) لعنترة من معلقته ، المحب : اسم مفعول من أحب . قال التبريزي : وقوله : فلا تظنى غيره ، أي لاتظنى غير ماأنا عليه من محبتك . أه . وهذا يقتضى أنها اكتفت بنصب مفعول واحد ، وهو أيضا مذهب الرضى ، فلا حذف هناك ، شرح العشر ٩٢ ، المخصص ٢٤٢/١٢ ، العيني ٤١٤/٢ ، الخزانة ٥٣٩/١ ، ٤/٤ .

(٣) يروى هذا الشاهد في كتب اللغة لتخفيف همزة رأى وحذف الألف الثانية لاجتماع الفين ، وفي النسخ : رأى ، وهو تحريف لأن الألف الثانية حذفت بعد تخفيف الهمزة وقد نص على ذلك ابن عصفور .

النسع : جلدة عريضة يشد بها الرحال . سر الصناعة ٧٢٨ ، اللسان : رأى .

وأما الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين فلا يخلو أن تُحذف مفعولاتُه أو أثنان منها ويبقى واحد ، أو يُحذف واحد ويبقى اثنان .

فأن حُذفت كلها جاز على حذف الاقتصار وعلى حذف الاختصار . فمثال حذف الاختصار قولك : أعلمتُ ،في جواب من قال : هل أعلَمت زيداً عمراً منطلقاً ؟ فحذفت المفعولات الثلاثة لدلالة تقدم ذكرها في كلام السائل.

ومثال حذف الاقتصار أن تقول: أعلمتَ ، لا تريد أكثرَ من أن تعلمأنّه وقع منك إعلامٌ خاصة ، ولم تتعرّض إلى مفعول .

وأما حذف اثنين منها أو واحدٌفجائز على الاختصار ، وأمّا على الاقتصار فغير جائز ، فمثالُ حذفالاختصار أن تقول في جواب من قال : هلأعلمتَ زيداً عمراً منطلقاً ؟ أعلمتُ زيداً ، أو أعلمتُزيداً عمراً . وتحذف مابقي لدلالة تقدم ذكر المحذوف في كلام السائل .

ومثالحذف الاقتصارأن تقول : أعلمتُ زيداً أو أعلمتُ زيداً أخاكَ ، من غير دلالة على المحذوف ، وإنّما لم يجز ذلك لالتباسأعلمتُ المتعدية إلى ثلاثة بأعلمت المتعدية إلى اثنين المنقولة منعلِمتُ بمعنى عرفتُ فلم يجز لذلك ، الا ترى أنّك إذا قلت : أعلمتُزيداً أخاكَ ، لم تدرِ هل هي أعلمتُ المنقولة من علِمتُ بمعنى عرفتُ ، فلم تحذفشيئاً أو المنقولة من علِمتُ المتعدّية إلى مفعولين فتكون قد حذفت مفعولا واحداً ؟

واذا قلت : أعلَمتُ زيداً ، لم تدر أيضاً هل هيالمتعدية إلى ثلاثة فتكون قد حذفتَ مفعولين ، أو المتعدية إلى مفعولين فتكون قدحذفتَ مفعولاً واحداً فلـّما كان ذلك يؤدي إلى اللبس لم يجز .

ولم يجزفي أخوات أعلمتُ ، وإن كان ذلك فيهالا يؤدّي إلى اللبس ، حملاً على أعلمتُ لأنّها إنّما تعدّت إلى ثلاثة بالحمل عليها وتضمنها معناها .

هذا مذهب سيبويه ومن أخذَ بمذهبه (١) ، وأما غيرسيبويه فإنّه أجاز ذلك

---

(١) انظر الكتاب ١٩/١ ، والمقتضب ١٢٢/٣ .

مالم يؤدِ إلى بقاء أحد المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر وحذف الآخر. وأجازوا : أعلمتُ زيداً ، إذا قدّرت زيداً المفعول الأول . فإن قدّرته الثاني أو الثالث لم يجز ، لأنّ الثاني لايستغنى عن الثالث ، ولاالثالث عن الثاني لأنّ أصلهما المبتدأ والخبر .

وكذلك أجازوا : أعلمتُ زيداً أخاكَ ، إذا قدّرت هذين (١) المفعولين (٢) هما اللذان كانا مبتدأ وخبراً، فإن قدّرت أحدهما هو المفعول الأول والآخر أحد المفعولين الثانيين لم يجز أيضاً ، لما ذكرنا من أنّ المفعولين الثانيين لا يستغنى أحدهما عن الآخر/ وذلك عندنا كلّه ممتنع للبس الذي تقدم ذكره .[٥٣و]

* * *

وانفردت الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر التي ليست مبنية للمفعول ، وُسِطّت أو أُخرّت، بجواز الالغاء وهو ترك العمل لغير مانع يمنع من ذلك. وذلك إذا توسطت نحو : زيدٌ ظننتُ قائمٌ ،أو تأخّرت نحو : زيدٌ قائمٌ ظننتُ. إلا أنّ الالغاءَ أحسن مع التأخير والأعمال أحسن مع التوسط ، فاذا تقدمت لايجوز إلا الإعمال نحو :ظننتُ زيداً قائماً ، خلافاً لأهل الكوفة في ذلك ،فإنّهم يجيزون الالغاء مع التقديم وإن كان الاعمال عندهم أحسن ، ويستدلون على ذلك بقوله :

٢١٦ كذاكَ أُدِّبتُ حتّى صارَ من خُلُقِي
أنّي وجدت مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ (٣)

برفع مفعولي وجدتُ . وذلك لا حجة فيه ، لأنّ وجدتُ متوسط بين

---

(١) ر : هذا وهو تحريف (٢) ج : الفعلين

(٣) روى مع بيت آخر في الحماسة ونسبا لبعض الفزاريين ، والرواية فيهما بنصب القافية وعليها لاشاهد فيه . والبيت يخرج على تقدير لام ابتداء محذوفة فتكون وجد معلقة عن العمل لا ملغاة أو على تقدير ضمير الشأن كما نقل ابن جني . شرح المرزوقي ١١٤٦ ، شرح مشكلات الحماسة ٣٢٥ ، التوضيح ١٢٣/١ ، العيني ٤١١/٢ ، الخزانة ٥/٤ .

اسم أنّ وخبرها ، وهي الجملة من قولك: مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ(١)، ولم يُعنَ بالتوسط إلاّ أن تجيءَ وسط كلام لاصدره ، وإن كانَ توسطها بين مفعولين أقوى في (٢) إلغائها .

وقد أجاز البصريون : متى تظنُّ زيدٌ منطلقٌ ؟ برفع المفعولين لكون تظن لم تجيءْ صدر الكلام . وأيضاً فإنّه يمكن أن تكون هذه الجملة التي هي : ملاكُ الشيمةِ الأدبُ ، في موضع المفعول الثاني لوجدت ،ويكون مفعول وجدت الأولَ ضمير الأمر والشأن محذوفاً تقديره :وجدتُه ملاكُ الشيمةِ الأدبُ ، أي وجدت الأمر هكذا .

وانما الغيت هذه الافعال ولم تلغ اعطيت وكسوت وماكان نحوهما ، لأنّ بابها أن لاتعمل لكونها في الأصل داخلة على المبتدأ والخبر، وكلُّ عامل داخل في الجملة ينبغي أن لا يعمل فيها نحو قولك: قال زيدٌ عمروٌ منطلق، وقرأتُ الحمدُ للّهِ رَبِّ العالمين، لكنّها شُبِّهت بأعطيت وبابها في أنّها أفعال كما أنّها أفعال ، وتطلب اسمين كطلبها فتنصبهما كذلك .

فإن قيل: فهلاّ نصبت «قرأتُ وقالَ» المبتدأَ والخَبَرَ تشبيهاً بأعطيتُ كما فعلت ذلك بظننتُ وأخواتها ؟ فالجواب : إنَّ ظننتُ وأخواتها لا يليهاإلاّ اسمان أو ماهو بمنزلتهما ، كما أنّ أعطيتُ وبابه لا يطلب إلاّ اسمين ، وقرأتُ وقالَ قد يقع بعدهما الجمل الفعلية نحو : قال زيدٌ : قامَ عمروٌ ، وقرأت : اقترَبَت الساعةُ (٣) . فلما كانت ظننتُ وأخواتها أشبهبأعطيتُ من قلتُ وقرأتُ وأمثالهما لذلك نصبت المبتدأ والخبر حملاً عليها، فإذا ثبت أنّ الأصل فيها أن لا تعمل تبيّنَ لِمَ انفردت بالإلغاء ،لأنَّ في ذلكرجوعاً إلى الأصل.

فإن قيل : فلأيّ شيءٍ لم تُلغَ الا متوسطة أو متأخرة ؟ فالجواب : إنّها إذا كانت في أول الكلام كان مابعدهامبنياًعليها، وإن (٤) لمتكن أول الكلام فإنّك إن أعملتَها قدّرت أيضاً أنّ الكلاممبنيعليها ، وإذا ألغيتَها قدّرت أنَّ

---

(١) الصواب ان خبر (أن) جملة وجدت ملاك الشيمة الأدب.

(٢) ج ، ر : من ، وهو تحريف .

(٣) القمر : ١ .

(٤) ر : واذا .

الكلام مبني على أن لا يكون فيه فعل من هذه الأفعال، ثم عرض لك بعد ذلك أن أردت أن تذكر هذه الأفعال لتجعل ذاك الكلام فيما تعلم أو فيما تظنُّ أو فيما تزعم، فكأنك إذا قلت: زيدٌ منطلقٌ ظننتُ أو علمتُ أو زعمتُ، أردت أن/[٥٣ظ] تقول أولا زيدٌ منطلقٌ، ثم أردت بعد ذلك أن تبيّن أنَّ ماذكرته من قولك: زيدٌ منطلقٌ معلوم عندك أو مظنون أو مزعوم. فكأنك قلتَ عُقَيب قولك: زيدٌ منطلقٌ، فيما أظن أو فيما أزعم أو فيما أعلم.

فإن أكدّت هذه الأفعال بالمصدر فالاعمال ليس الا، تقدمت أو توسطت أو تأخرت نحو قولك: ظننتُ ظناً زيداً قائماً، وزيداً ظننتُ ظناً قائماً، وزيداً قائماً ظننتُ ظناً، وإنّما لم يجز الإلغاء مع التأكيد بالمصدر لما في ذلك من التناقض، وذلك أنّك لو ألغيتها عن المفعولين مع إعمالك لها في المصدر لكنت معملا لها ملغياً لها في حين واحد. وأيضاً فإنّك من حيث تلغى لم تبن الكلام عليها ولا كان معتمد الكلام على الإتيان بها، بل تقدِّر أنّه عرض لك ذكرها بعد بناء الكلام على أن لا تكون فيه، ومن حيث تؤكد بالمصدر تكون قد جعلتها معتمداً عليها في الكلام، إذ لا يؤّكد من الكلام الا موضع الاعتماد والفائدة.

فإن أكدّت بضمير المصدر أو بالإشارة إلى المصدر فالأعمال ولا يجوز الإلغاء إلاّ قليلا جداً، إلاّ مع التوسط والتأخر. والإلغاء مع الإشارة إلى المصدر أقوى من الإلغاء مع ضمير المصدر، وذلك نحو قولك: زيداً ظننتُهُ قائماً، أو زيداً ظننتُ ذاكَ قائماً، فالضمير عائد على المصدر الدال عليه ظننت، وكذلك ذاك إشارة إلى المصدر المفهوم من الفعل ويشير اليه.

فمثال إعادة الضمير عليه قولُه تعالى: اعدِلوا هو أقربُ للتّقوى (١). أي العدلُ أقرب للتقوى.

ومثال الإشارة إليه قوله تعالى: ولِمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذلكَ لَمِنْ عَزْمِ الأمور (٢). أي إنَّ صبره.

فإن قال قائل: فلأي شئٍ جاز الالغاء معهما ولا يجوز مع المصدر؟ فالجواب:

---

(١) المائدة: ٨.   (٢) الشورى: ٤٣.

إنّهما لمّا كانا مبنيين لم يظهر للعامل فيهما عمل جاز لك الغاؤها، اذ لا تكون كأنّك مُعمِلٌ مُلغٍ في حالٍ واحد، بل تكون هذه الأفعال ملغاة بالنظر إلى المفعولين وكالملغاة بالنظر إلى الضميرواسم الإشارة من حيث لم يظهر لها عمل فيهما. فإن قال قائل: فلأيّ شيئٍ كان الإلغاء مع الضمير أقبح منه مع اسم الإشارة؟ فالجواب: إنّ الضمير وإن كان مبنياً فهو أقرب إلى المصدر المعرب من حيث كانت صيغة الضمير تنبئُ عن النصب فصارت الصيغة بمنزلة الاعراب في المصدر، الا ترى أنّ كلّ واحد من الإعراب والصيغة يُنبئان عن النصب. فشابه الضمير المصدر من هذه الجهة.

اما اسم الإشارة فليس فيه إعراب ولا له صيغة تقوم مقامَ الإعراب فبعد شبهه عن المصدر، فلذلك كان الإلغاء معه أحسن من الإلغاء مع الضمير.

* * *

وانفردت الأفعال المتعدية إلى مفعولين لايجوز(١) الاقتصار على أحدهما بوقوع الظرف والجملة المحتملة للصدق والكذب موقع المفعول الثاني، والمتعدية إلى ثلاثة مفعولين بوقوع جميع ذلك في موضع المفعول الثالث.

ولا يجوز وقوع ذلك في موضع مفعول من المفعولات خلافَ هذين المفعولين، والسبب في ذلك/أنّ المفعول الثاني من باب ظَننت والثالث من باب أعلَمتُ [٥٤و] هما في الأصل خبر ابتداء، فلما كانت هذه الأشياء تقع خبراً لمبتدأ وقعت موقعها.

* * *

وكذلك أيضاً انفردت هذه الأفعال بنيابة أنّ واسمها وخبرها وأنْ الناصبة للفعل والفعل المنصوب بها مناب المفعولين من (٢)باب ظننتُ والمفعولين الثاني والثالث من (١) باب أعلمتُ، ولا يسد في غير ذلك إلاّ مسد اسم واحد، فتقول: ظننتُ أنّ زيداً قائم وأعلمتُ عمراً أنّ أباه قائم.

---

(١) ج، ر: فلا، وهو تحريف.

(٢) ر: في.

وإنّما جاز ذلك لطول أنّ بالاسم والخبر ، والطول قد يكون يشبه الحذف بسببية الحرف فكأنّ الأصل أن تقول : ظننتُ أنّ زيداً قائمٌ واقعاً ، وأعلمت زيداً أنّ أباه منطلقٌ واقعاً ، أي ظننتُ قيامَ زيدٍ واقعاً ، وأعلمته انطلاقَ أبيهِ واقعاً ، إلاّ أنّك حذفت للطول .ومما سهل ذلك أيضاً جريان المفعولين بالذكر في صلة أنّ ، ألا ترى أنّك تقول: ظننتُ أنّ زيداً قائمٌ ، فتجري ذلك مجرى المفعولين في قولك : ظننتُ زيداً قائماً ، في صلة أنّ .

وكذلك اذا قلت :أعلمتُ زيداً أنّ أباه قائم ، قد جرى ذكر المفعولين في قولك أعلمتُ زيداً أباه قائماً ، في صلة أنّ .

* * *

وأجاز المازني إنابة ذلك(١)مناب مفعولي ظننت ومفعولي أعلمتُ الثاني والثالث فأجاز أن تقول : ظننتُ ذلك ،في جواب من قال : هل ظننتَ زيداً قائماً ؟ وأشرت بذلك إلى مفعولَي ظننت. وكذلكأعلمتُ زيداً ذلك في جواب من قال : هل أعلمتَ زيداً عمراً منطلقاً ؟فتشير بذلك إلى المفعولين وأنبته مناب المفعولين وهو مفرد ، كما فعلت ذلك في أنّواسمها وخبرها وهي تقدر بالمفرد لكونها في المعنى جملة ، وأجاز الاشارة بذلك وهو مفرد إلى اثنين لأنّ العرب قد تفعل ذلك(٢)،قال الله تعالى : لا فارضٌ ولا بِكر عوانٌ بين ذلك(٣) فأشار بـ «ذلك» وهو مفرد إلى الفارضِ والبِكر .

وهذا عندنا غير جائز ، لأن إقامة المفرد مقام المفعولين ليس بقياس ، وأيضاً فأنّ ذلك ليس فيه ما سوغ في أنّ وضعها موضع المفعولين من الطول وجريان المفعولين بالذكر في الصلة .

فأذا لم يكن ذلك قياساً حملنا قول العرب : ظننتُ ذاكَ ، على أنّ ذاك إشارة إلى المصدر ، لأنّ ذلك قد ثبتَ في مثل قوله تعالى : ولَمَنْ صَبَرَ

(١) كذا في ج ، ر والأولى : ذاك .

(٢) الكتاب ٤٦١/١ .

(٣) البقرة : ٦٨ .

وغَفَرَ إنَّ ذلكَ لمَنْ عَزْمِ الأمورِ (١) أي صبره .

ومما يدل على فساد مذهبه قوله :

٢١٧ ياعَمرو إنّكَ قدمَلِلتَ صَحَابتي وصَحابتَيك ، أخالُ ذاكَ قَليلُ (٢)

فأتى مع ذكر المفعولين بـ«ذاك» ولو كانت إشارة الى المفعولين لم يحتج الى ذكره مع المفعولين وهما صحابتيك وقليل ، فدل ذلك على أنَّ ذاك إشارة الى المصدر ، وهذا البيت من قبيل ما ذكرنا من قبل أنّه يجوز الألغاء مع تأكيد الفعل بالأشارة إلى المصدر .

وقد رد الفارسي أيضاً على المازني بأنّه لو جاز أن يكون ذاك إشارة للمفعولين مع هذه الأفعال لجاز مع عدمها فكنت / تقول في جواب من قال : هل (٣) زيدٌ قائمٌ ؟ ذاكَ . أي زيدٌ قائمٌ ، فامتناع العربِ من ذلك دليل على فساد مذهبه .

وللمازني في الانفصال عن هذا بأنَّ جَعْلَ العرب لفظاً بدلا عن (٤) لفظ ليس بقياس ولو كان قياساً لجاز أن تُناب أنَّ واسمُها وخبرُها مناب اسمين في مثل : لعلَّ أنَّ زيدا قائم ، فامتناع العرب من ذلك والنحويين دليل على أنَّ ذلك ليس بقياس ، لكن الذي يفسد مذهبة ما قدمناه .

* * *

وانفردت أفعال القلوب بالتعليق وهو ترك العمل لموجب يمنع منه . والمانعات أن تدخل على المفعولين همزة الاستفهام أو يكون المفعول بنفسه اسم استفهام أو مضافاً اليه اسم استفهام أو تدخل عليه لام الابتداء أو أنَّ وفي خبرها اللام أو ما النافية ، فهذا كلّه لايجوز معه الا التعليق ، أو يكون الاسم مستفهما عنه

---

(١) الشورى : ٤٣ .

(٢) استشهد به ابن هشام لجواز الاشارة إلى المصدر دون أن ينعت بالمصدر المشار اليه كقولك: ضربته ذلك الضرب . وجملة اخال ذاك اعتراضية بين المبتدأ وخبره ، ولم أجد نسبة للبيت ، المقرب ٣٠ ، المغنى ٧١٤ .

(٣) ج : هذا ، وهو تحريف . (٤) ر : من .

في المعنى . ويجوز فيه أن يعلق عنه الفعل بالنظر إلى معنى الاستفهام وان يعمل بالنظر الى المعنى .

فمثال دخول همزة الاستفهام عليه: علمتُ أزيدٌ في الدارِ أم عمروٌ . ومثال كونه اسم استفهام: علمتُ أيّهم في الدارِ . ومثال كونهُ مضافاً إلى اسم استفهام: علمتُ أبو أيّهم زيدٌ . ومثال دخول اللام عليه : علمت لزيدٌ قائمٌ . ومثال دخول ما النافية عليه: علمتُ ما زيدٌ قائمٌ . وظننتُ ما عمروٌ منطلقٌ . ومثال دخول إنَّ وفي خبرها اللام: علمتُ إنَّ زيداً لقائمٌ. فجميع هذا لاسبيل إلى اعمال الفعل معه . ومثال كونه مستفهما عنه في المعنى : عرفتُ زيداً أبو منْ هو ، الا ترى أنَّ زيداً لم تدخل عليه همزةُ الاستفهام ، ولا أُضيف إلى اسم استفهام ولا هو اسم استفهام ، لكنه في المعنى مستفهم عنه ، لأنكَ إذا قلت : عرفتُ زيداً أبو من هو، فمعناه : أزيدٌ أبوعمرو أم أبوغيره ؟ فلذلك جازَ أن تقول : عرفتُ زيداً أبو من هو ، برفع زيدٍ ونصبه، نظرا إلى لفظه تارةً وإلى معناه أخرى.

ولا يعلق من غير أفعال القلوب الا سل نحو : سلْ زيداً أبو من هو ، وذلك أنّه سببٌ لفعل القلب ، الا ترى أنَّ السؤال سببٌ من أسبابِ العلم ، فأجرى سبب مجرى المسبب .

وزعم المازني أنه يجوز أن تعلق رأيت بمعنى أبصرت ، وان لم تكن من أفعال القلوب ، فتكون في ذلك بمنزلة سلْ ، لانها سبب من أسباب العلـم ، واستدلَّ بقول العرب : أما ترى أيَّ برقٍ ها هنا ؟

وهذا لاحجة فيه لاحتمال أن يكون «ترى» بمعنى تعلم ، كأنه قال : أما تعلم أي برقٍ ها هنا ؟ واذا أمكن فيه حملها على العلمية كان أولى ، لأنَّ التعليق بابه أن يكون في (١) أفعالِ القلوبِ .

• • •

واذا علق الفعل فلا يخلو أن يكون من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف جر

---

(١) ج ، ر : من ، وهو تحريف .

نحو فكرت ، أو من باب ما يتعدى الىواحد بنفسه نحو عرفتُ ، أو من باب مايتعدى إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر نحو علمتُ .

فأن كان من باب مايتعدى إلى واحد بحرف جر كانت الجملة في موضع نصب بالفعل بعد استاط حرف الجر نحو: فكرتُ أيهم زيدٌ / كأنه في الأصل [٥٥و] فكرتُ في أيهم زيدٌ الاّ أنهم استقبحوا تعليق الخافض لضعفه فحذفوه وأوصلوا الفعل اليه بنفسه وموضعه نصب ، لأنَّ مايصلِ اليه الفعلُ بحرف جر اذا حذف معه حرف الجر وصل بنفسه ، نحو أمرتكَ بالخيرِ ، وأمرتكَ الخير وان كان من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه كانت الجملة في موضع مفعوله . نحو : عرفتُ أيّهم زيدٌ .

وان كان من باب مايتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، سدت الجملة مسد المفعولين ، نحو : علمتُ أيّهم زيدٌ .

فأن كان الاسم مما يجوز تعليق الفعل عنه واعماله فيه ثم أعلمتَ الفعل فيه فنصبته فأنَّ ذلك الفعل العامل فيه لايخلو (١) من أن يكون متعدياً إلى واحد بنفسه ، أو إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر ولا يتصور أن يكون العامل فيه ما يصل بحرف جر ، فلا تقول : فكرتُ زيداً أبومنْ هوَ ، لانَّ فكرت لايصل بنفسه إلى مفعول وليس حذف حرفِ الجرّ قياساً كما تقدّم .

فأن كان (الفعلِ من باب) (٢) مايتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر نحو: علمتُ زيداً أبو منْ هو ، كان الاسمُ المنصوبُ المفعولَ الاولَ وسدت الجملة مَسدَّ المفعول الثاني .

وان كان من باب يتعدى إلى واحد بنفسه نحو : عَرَفتُ زيداً أبو مَنْ هو ، كان الاسمُ مفعولا بعرفتُ ، باتفاق ، وأما الجملة ففيها خلاف .
فمنهم (٣) من ذهب إلى أنها في موضع الحال ،وذلك فاسد ،لانَّ جملة المبتدأ

(١) ج ، ر : فلا ، والفاء زيادة .
(٢) سقط مابين القوسين من ج ، ر .
(٣) ر : منهم .

والخبر اذا كانت في موضع الحال جاز دخول الواو عليها ، ولا يتغير المعنى الذي كانت الجملة تُعطيه قبل دخول الواو نحو : جاءَ زيدٌ يدُهُ على رأسه ، وان شئتَ قُلتَ : ويدُهُ على رأسه ، والمعنى واحدٌ ، وانتَ لو قلتَ : عرفتُ زيداً وأبو منْ هو ، لم يكن معناه كمعنى عرفتُ زيداً أبو منْ هو ، ألا ترى أن المعنى في عدم الواو : عرفتُ أبو منْ زيدٌ ، ومع الواو ، عرفتُ زيداً وعرفتُ أبو منْ هوَ ، فدلَّ ذلك على أنَّ الجملة ليست في موضع الحال .

ومنهم من ذهبَ إلى انها في موضع مفعول ثان ، وأنَّ عرفتُ ضُمنّتْ معنى علمتُ فتعدّتِ إلى مفعولين ، كما ضُمّنتْ نبأت وأنباتُ وأخبرتُ معنى ، أعلمتُ فتعدَّت تعديها . وذلك فاسد لانَّ التضمين ليس بقياس ، فلا يقال به ما وجد عنه مندوحة .

ومنهم من ذهب إلى أنَّ هذه الجملة بدلٌ من زيد كأنّك قلتَ : عرفتُ زيداً عرفتُ أبو منْ هو .

فأن قيل : من أي أقسامِ البدلِ هذا ؟ فالجواب : انّه من باب بدل الشيء من الشيءِ . فأن قيل : فزيدٌ ليس بالجملة التي هي أبو من هو ، فالجواب : انَّ ذلك على مضاف محذوف تقديره : عرفتُ قصةَ زيدٍ أبو منْ هو والقصة هي الجملة (١)

* * *

ويجوز في الاسم المستفهم عنه الرفع على التعليق والنصب على الاعمال ، كما تقدّم (٢) الا مع أريتَكَ ، من قول العرب : أريتَكَ زيداً أبومنْ هو ، فأنَّ العربَ التزمت في الاسمِ النصبَ ، وذلك أنَّ رأيتُ وان كانت بمعنى [٥٥ ظ] علمتُ فأنَّ العربَ أدخلتها معنى أخبرني ، الا ترى أنَّ المعنى : أخبرني أبو منْ زيدٌ ، فلما دَخَلها معنى أخبرني واخبرني لاتُعلق لانّه ليس من أفعالِ القلوبِ (٣) .

(١) الظاهر أن المصنف يختار الرأى الثالث لسكوته عنه وعدم رده .

(٢) ر : قدمنا .

(٣) العبارة ناقصة حيث لم يذكر جواب لما وتقديره ، لم تعلق هي أيضا أو نحوه .

وانفردت أيضاً أفعال القلوب بجواز تضمنها معنى القسم ، فأذا فعل بها تلقيت بما يتلقى به القسم ، فتقول: علمتُ ليقومَنَّ زيدٌ ، وظننتُ لقد قامَ عمروٌ كما تقول : واللهِ ليقومنَّ زيدٌ ، وواللهِ لقد قامَ عمروٌ (١)

ولا يخلو أن يكون الفعل المضمّن معنى القسم متعدّياً أو غير متعدٍّ . فأن كان غير متعد فلا موضع لجملة الجواب من الأعراب نحو قولك : بدا لي ليقومنَّ زيدٌ . قال الله تعالى : ثم بدا لهم من بعدِ ما رأوا الآيات ليَسجُنُنّهُ حتّى حينٍ (٢) فقولك: ليقومنَّ زيدٌ لا موضع له من الاعراب ، لأنَّ بدا لا يتعدى . وان كان متعدياً نحو : علمتُ ليقومنَّ زيدٌ وعرفتُ ليخرُجنَّ عمروٌ ، ففي ذلك خلاف بين النحويين. منهم من يجعل الجملة نائبة مناب معمول الفعل . فأن كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين نحو : علمتُ ، كانت الجملة في موضع المفعولين ، وان كان يتعدى إلى واحدٍ نحو عرُفت كانت الجملة في موضع ذلك المفعول .

ومنهم من يجعل الجملة لا موضع لها من الأعراب ، لأنَّ الفعل وان كان متعدّياً قد ضمّن (معنى) (٣)مالا يتعدّى ، فلذلك لم يتعدَّ ، كما أنَّ أنباتُ وان كانت في الاصل لاتتعدّى لما ضمّنت معنى مايتعدّى إلى ثلاثة مفعولين تعدّت تعدّيه ، وهذا هو الصحيح عندي .

---

(١) انظر الشاهد ٥٧ وما بعده .

(٢) يوسف : ٣٥ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

باب ما تتعدى اليه الافعالُ المتعدية وغيرُ المتعدية

جميع ما تتعدى اليه الأفعال المتعدّية وغير المتعدّية ثمانية أشياء :
المصدرْ وظرفُ الزمان وظرفُ المكان والحالُ والتمييزْ والاستثناءُ والمفعولُ معه والمفعولُ من أجله ، إلاّ أنَّ الذي يذكرْ منه في هذا الباب أربعة ، وهي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال ، وما عدا ذلك يُفرد له مكان يذكر فيه خلاف هذا .

وإنّما لم يذكر في هذا الباب إلاّ هذه الأربعة لأنَّ الفعل يتعدّى اليها على اللزوم ، والأربعة الأخرى لاتلزم ، ألا ترى أنَّ كلَّ فعل مشتق من المصدر ففيه دلالة عليه ، وأنّه لابدَّ له من زمان ومكان يكون فيهما . وكذلك أيضاً لابدَّ للفاعل والمفعول من حال يكونان عليها . وأمّا التمييز فقد لايكون في الكلام شيء مبهم فيحتاج الى تمييز .

وكذلك الاستثناء قد لا يكون في الكلام ما يستثنى منه . وكذلك أيضاً المفعول معه قد يكون للفاعل ما يصاحبه في فعله وللمفعول ما يصاحبه في كونه مفعولا فيحتاج الفعل إلى مفعول معه ، وقد لا يكون فلا يحتاج اذ ذاك إلى مفعول معه .

وقد يكون فاعل الفعل ساهياً أو مجنوناً فلا يقع فعله لسبب ، فلا يكون للفعل اذ ذاك مفعول من أجله .

فقد تبيّن أنَّ اللازم من هذه الثمانية الأربعه المتقدمة .

* * *

فأما المصدر فهو اسم الفعل نحو : ضَرب وقِيام أو الاسمُ القائم مقامه نحو : سرتُ قليلاً ، وضَرَبت سوطاً .الاصل: سِرتُ سيراً قليلاً ،فحذف المصدر وأُقيمت الصفة مقامه / وضَرَبتُ ضربةَ سوط ، فحذف المضاف وهو [٥٦و] ضربة وأقيم المضاف اليه مقامه فأعرب بأعرابه .

أو عددُه نحو : ضَربتُ عشرينَ ضَربةً ، فعشرين مصدر لأنّه عدد لمصدر .

او ماضيف اليه إذا كان المضاف هو المضاف اليه في المعنى نحو : ضَرَبتَ كلَّ الضَرب، فكلّ مضافٍ إلى الضرب، وهو في المعنى شيء واحد .
أَو بعضُه نحو ضَرَبتُ بعضَ الضَربِ. فبعض مضاف إلى الضرب وهو في المعنى جزء من الضرب .بشرط أن يكون منصوباً بعد فعله الذي أُخذ منه نحو : ضَرَبتَ ضرباً أَو بعد معنى الفعل الذي أُخذ منه نحو : أتيتُ مشياً ، فمشياً منصوب بعد أتيت ، وأتيتُ في معنى مشيتُ.
أو اسمٍ جارٍ مجرى الفعل الذي أخذ منه .

* * *

وظرف الزمان : وهو اسم الزمان نحو اليوم والليلة أو ما قام مقامه نحو : سِرتُ قليلا ، تريد زمناً قليلا فحذفت الموصوف وهو زمان وأقمتَ صفته مقامه وهو قليل . ونحو : أتيتُ قدومَ الحاجِّ ، فحذفت اسم الزمان وهو وقت وأقيم المضاف اليه مقامه وهو قدوم . أو عدده نحو سِرتُ عشرينَ يوماً ، أو ما أُضيف إليه إذا كان المضاف هو المضاف إليه في المعنى نحو : سِرتُ جميعَ الشهرِ ، فجميع مضاف الى الشهر (وهو) (١) والشهر في المعنى شيء واحد .
أو بعضُه ، نحو : سرتُ بعضَ الشهرِ ، فبعض مضاف إلى الشهر وهو في المعنى جزءٌ من الشهر ، بشرط أن يكونَ في جواب من سألَ بكم ، نحو : سِرتُ عشرينَ يوماً ، ألا ترى أنَّ ذلك يصلح في جواب (من قالَ : كَم سرتَ أو في جواب من سأل بمتى ، نحو : سِرتُ يومَ الجمعة، ألا ترى أنَّ ذلك يصلح في جواب) (٢) من قال : متى سِرتَ ؟

* * *

وظرف المكان : هو اسم المكان نحو : جلستُ خلفَكَ وأمامَكَ ، أو ما قامَ مقامه نحو : جلستُ قريباً منكَ ، أصله : جلستُ مكاناً قريباً منك ، ثمَّ حُذِف الموصوف وهو مكان وأُقيمت صفته مقامه ، وهو قريب ، ولا يُتصوّر الا في الصفة خاصة . أو عدده نحو : سِرتُ عشرينَ ميلا ،

(١) زيادة يقتضيها السياق . (٢) سقط ما بين القوسين من ر.

فعشرين ظرفَ مكان لأنّه عدد للميل وهو مكان . أو ما أُضيفَ اليه اذا كان المضاف هو المضاف اليه في المعنى نحو : سِرتُ جميعَ المِيلِ ، فجميع مضاف الى الميل وهو الميل في المعنى . أو بعضُه نحو : سِرتُ بعضَ الميلِ ، فبعض مضاف الى الميل وهو في المعنى جزء منه بشرط أن يكون في جواب كَمْ ، نحو : سِرت عشرينَ ميلا ، ألا ترى أنَّ ذلك يصلح في جواب كم سرتَ ؟ أو في جواب أينَ نحو : جلستُ خلفَكَ ، ألا ترى أنَّ ذلك يصلح في جواب من قال : أينَ جلستَ ؟

* * *

والحال : وهو كلّ اسمٍ منصوب على معنى «في» مفسر لما أُبهم من الهيآت نحو : جاءَ زيدٌ ضاحكاً ، ألا ترى أنّك لو لم تذكر ضاحكاً لكانت هيأَة زيدٍ في وقت المجيء مبهمة . ومثال المؤكدة : قامَ زيدٌ قائماً .ألا ترى أنَّ المعنى قامَ زيدٌ/ في حال أنّه قائم.ومعلومٌ من قولك: قام زيدٌ[٥٦ظ] بانه قائم ، إلاّ أنّك أتيت بقائم تأكيداً ، ومن ذلك قوله تعالى : وأرسلناك للناسِ رسولا (١) ، الا ترى أنَّ المعنى : أرسلناكَ في حالِ أنّك رسولٌ . ومعلوم من قوله تعالى : أرسلناكَ أنّه كان رسولا ، لكنّه أكدَ بذكر الرسول .

* * *

والمصدر ينقسم ثلاثة أقسام : مبهم ومختص ومعدود .
فالمبهم ما يقع على القليل والكثير من جنسه نحو قيام وضربٍ ، ألا ترى أنَّ قياماً يقع على ما قلّ وكثُر ، وكذلك ضَربٌ . والمختص : ما كان اسماً لنوع نحو القهقرى ، فأنه اسمٌ لنوع من الرجوع . والقُرفصاء فأنّه اسم لنوع من القعود، والصمّاءاسم لنوع من الاشتمال (٢). أو ما تخصص بأضافةِ

(١) النساء : ٧٩ .

(٢) القرفصاء أن يقعد الأنسان على اليته ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه كما يحتبى بالثوب . والصماء : أن يتجلل الرجل بثوبه ولا يرفع منه جانباً فيسد المنافذ على يديه ورجليه .

نحو : ضربتُ ضربَ شُرطيّ ، أو بالألف واللام نحو الضَرب ، أو بالنعت نحو قولك : ضَربتُ ضرباً كثيراً ، أو شديداً . والمعدود : ما تدخل عليه تاء التأنيث الدالة على الأفراد نحو ضربةً وضربتين ، أو كان اسم عدد نحو عشرين ضربة .

* * *

وظرف الزمان ينقسم ثلاثة أقسام: مبهم ومختص ومعدود . فالمبهم ما يقع على قدر من الزمان غير معيّن نحو في(١) وقت وزمان وأمثال ذلك . والمختص : أسماء الشهور كالمحرم وصَفَر والأيام كالسبت والأحد أو مختص بالأضافة نحو يوم الجمل أو يوم حليمة(٢) ويوم قيام زيد وأمثال ذلك . أو بالألف واللام نحو : اليوم والليلة أو بالنعت نحو : جلست مَعَكَ يوماً اجتمعنا فيه بزيد وأمثال ذلك . والمعدود ماله مقدارٌ معلوم من الزمان نحو سنة وشهر ويوم الجمعة .

* * *

وظرف المكان ينقسم ثلاثة أقسام أيضاً : مُبهَم ومختص ومعدود . فالمبهم ما ليس له أقطار تحصره ولا نهايات تُحيط به (نحو خلفَكَ وقدامه وأمثال ذلك . والمختص عكسه وهو ماله أقطار تحصره ونهايات تُحيط به) (٣) نحو الدار والمسجد . والمعدود : ماله مقدار معلوم من المسافة نحو : ميل وفرسخ وبريد .

* * *

والحال تنقسم قسمين : مؤكّدة ومبيّنة ، فالمبيّنة هي التي تفيد من المعنى مالا يُفيده الكلام الذي يكون فيه نحو : جاءَ زيدٌ ضاحكاً . ألا ترى أنّه لو لم تجيء بضاحك لم يكن قولك : جاءَ زيدٌ ، مفيداً معناه ، والمؤكّدة : هي التي يعطى معناها الكلام الذي تكون فيه نحو قوله تعالى :

(١) ليس في ر(في) ولعلها محرفة عن (حين) .

(٢) يوم حليمة احدى وقائع العرب في الجاهلية بين غسان والضجاعم . وحليمة ابنة رئيس غسان .

(٣) سقط ما بين القوسين من ر بسبب انتقال النظر .

وأرسلناكَ للناسِ رسولا (١). ألا ترى أنّه لو لم يذكر رسولاً لكانَ قوله تعالى : وأرسلناكَ للناسِ . يُعطِي معناه .

* * *

وأعلم أنّ الأفعال كلّها تتعدّى الى جميع المصادر والظروف من مبهم ومختص ومعدود والى ضربَي الحال المؤكّدة والمبيّنة بنفسها ، الاّ ظروف المكان المختصة فانّ الفعل لايصل اليها الاّ بواسطة نحو : قمتُ في الدارِ وقعدتُ في المسجدِ ، لايقال : قمتُ الدارَ ولا قعدتُ المَسجدَ . وكذلك حكم كلّ ظرف مكان مختص، إلا أنّ العرب شَذّت من ذلك في نحو. «ذهبتُ» مع الشام و«دخلتُ» مع كلّ ظرف مكان مختص (٢) .

وزعم أبو الحسن أنّ دخلت متعدّية الى/مفعول به وأنّ الدار وأشباهها[٥٧و] منصوب بعدها على أنّه مفعول (٣). والذي حمل على ذلك اطراد وصول دخلت إلى ما بعدها بنفسها نحو : دخلتُ المسجدَ ودخلتُ الحمّامَ ، فجعلها من قبيل ما يتعدّى بنفسه ، لذلك فالبيتُ بعد دخلت – عنده – منصوب على حدّ انتصابه بعد هدَمتُ ، ولم يجعل : دخلتُ البيتَ ، من قَبيل : ذهبتُ الشامَ ، لقلّته .

وهذا الذي ذهب اليه فاسد من غير جهة .

وذلك أنّ دخلت نقيض خرجت وخرجت غير متعدّ فكذلك نقيضه ، لأنّ النقيض يجري كثيراً مجرى ما يناقضه ، ألا ترى أن زيادة الألف والنون تدلّ على الامتلاء والتعظيم نحو ريّان ، ورجلٌ جُمّاني للعظيم الجُمّة (٤) ورَقباني عظيم الرَقبة . ثمّ قالوا : عطشان ، فزادوا الألف والنون فيه وان لم يكن بابه ذلك ، حملا على نقيضه وهو ريّان . ومنها أنّ نظيرها عبَرتُ وهي غير متعدّية فكذلك دخلت ، لأنّ النظير أيضاً كثيراً ما يجري مجرى نظيره (٥) .

---

(١) النساء : ٧٩ . (٢) انظر الكتاب ١/١٥، ١٦.

(٣) والى مثله ذهب الجرمى والمبرد . المقتضب ٤/٦٠، ٣٣٧ .

(٤) الجمة : مجتمع شعر الراس أو ما سقط على المنكبين من شعر الراس .

(٥) الاحتجاج بالنظير والنقيض لصحة مذهب سيبويه نقل عن ابن السراج . أنظر حاشية المقتضب ٤/٦١ .

ومنها أنَّ مصدر دخلت الدخول ، والفعول في الغالب مصدر مالا يتعدّى نحو القعود والجلوس ، ولا يجيء في المتعدّى الاّ قليلا نحو اللزوم والنهوك والحمل على الاكثر أولى .

ومما يدلّ دلالة قطعية على فساد مذهبه أنَّ دخلت تطلب اسم المكان بعد طلب الظرف ، ألا ترى أنَّ الفرق بين الظرف وبين المفعول به انَّ المفعول به محل للفعل خاصة نحو : ضربتُ زيداً ، فزيداً محلّ للضرب والظرف محلّ للفعل والفاعل نحو : قمتُ خلفَكَ ، فالخلف محلّ للقائم وقيامه ، فكذلكَ دخلتُ يتعدّى الى ما بعده على أنّه ظرف ، لأنّكَ اذا دخلت البيت فالبيت محلّ للدخول والداخل وكذلك أيضاً يدل على بطلان مذهبه أنّهم يقولون : دخلتُ في الأمرِ ، ولا يوصل الى الأمر وأشباهه من المعاني الاّ بفي ، فلو كانت «دخلتُ» متعدّية بنفسها لما عدّوها الى الأمر بـ «في» ، فدلّ ذلك على أنّها غير متعدّية بنفسها .

فأن قيل : فلأيّ شيءٍ لم يقولوا: دخلتُ الأمرَ ، كما قالوا: دخلتُ الدارَ ؟ فالجواب : إنَّ قولَكَ : دخلتُ في الأمرِ ، مجاز من جهة المعنى لأنَّ الدخول حقيقة إنّما يُتصوَّر في الأجسام وحذفُ حرف الجرّ مجازٌ فكرهوا التجوز بعد التجوز .

وما عدا «دخلتُ» مع كلّ ظرف مكان مختص، و «ذهبتُ» مع الشام لا يصل الا بواسطة ولا يصل بنفسه أصلاً الاّ في ضرورة شعر نحو قوله :

٢١٨ قلنَ عسفانَ ثُمَّ رُحْنَ سِراعاً يتطلّعنَ من نقاب الثغور(١)

فأوصلَ الفعلَ الى عسفان بنفسه وهو ظرف مكان مختص . ونحو قول الآخر :

(١) لكثير عزة بيت هو :

قلن عسفان ثم رحن سراعاً طالعات عشية من غزال

ولعمر بن أبي ربيعة بيت هو :

قلن عسفان ثم رحن عشياً قاطعات ثنية من غزال

وعسفان وغزال موضعان بالحجاز بين مكة والمدينة . الأغاني ٢١٧/١ ، معجم البلدان ١٧٣/٦ ، تثقيف اللسان ٢٥٧ .

٢١٩ جَزى اللهُ بالإحسانِ ما فَعلا بكم رفيقَين قالا خيمتي أم مَعبَدِ(١)

فأوصل قالَ بخيمَتي وهو ظرف مكان مختص بنفسه ، ونحو قول الآخر :

٢٢٠ لَدنٌ بهزِّ الكف يَعسِلُ مَتنُهُ فيهِ كما عَسَلَ الطَريق الثَعلبُ(٢)

يريد : في الطريق ، فأوصل الفعل الى الطريق بنفسهِ وهو مختصّ ، ولا يجوز شيء من ذلك في الكلام .

* * *

وزعم بعض النحويين أنَّ قول العرب : ذهبتُ الشامَ ، على معنى : في الشام وليس بشاذّ(٣). واستدلوا/ على ذلك بأنَّ الشام في معنى(٤) شَأمة [٥٧ظ] فكأنّك اذا قلت : ذهبتُ الشامَ قد قلت : ذهبتُ شَأمةً ، وذهبت ينبغي أن يصل إلى شأمةٍ بنفسه لابهامه ، فكذلك الشام ، وأجاز : ذهبتُ اليَمَن ، قياساً على : ذهبتُ الشامَ ، لأنَّ اليَمَن فيه أيضاً معنى يَمْنَة ، وأنتَ لو قلت : ذهبتُ يمَنةٍ ، لوصل الفعلُ اليه بنفسه لأبهامه، فكذلكَ اليَمَنُ .

وممّا قَويَ عنده مذهبه هذا — أعني أنَّ اليَمَن فيه بمعنى يَمْنةٍ — قوله :

---

(١) أول أبيات تنسب لرجل من الجن هتف بها في مكة حين تركها الرسول (ص) وابو بكر مهاجرين الى المدينة . ورواية البيت .

جزى الله رب الناس خير جزائه رفيقين حلا خيمتي ام معبد

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . ولزهير بن ابي سلمى بيت يقول فيه

جزى الله بالأحسان ما فعلا بكم فابلاهما خير البلاء الذي يبلو

وام معبد هي المرأة الخزاعية التي ضيفت الرسول (ص) وابا بكر (رض) . الروض الأنف. ٧/٢، المقرب ٣٩ شواهد الكشاف ٣٧٣، الدرر اللوامع ١٦٩/١ .ديوان زهير ١٠٩.

(٢) لساعدة بن جؤية الهذلي يصف رمحاً . اللدن : اللين الناعم . يعسل يشتد اهتزازه ، وعسل الثعلب في عدوه : اذا اشتد اضطرابه واسرع مع هز راسه والباء بمعنى عند . الكتاب ١٦/١، ١٠٩ ابن الشجري ٤٢/١ ، المغني ٥٧٩ ، الخزانة ٤٧٤/١ ، ديوان الهذليين ١٩٠/١

(٣) نسب السيوطي هذا القول للفارسي ومن وافقه ، الهمع ٢٠٠/١ .

(٤) ر : بمعنى

٢٢١ ... ... وبُردا يَمْنَةٍ عَطِران (١)
يريد : بردَيْنِ يَمانيّينِ

وهذا الذي ذهب اليه فاسد ، لأنَّ يمنة وشأمةً أنفسهما لو سُمّي بهما لخرجا من إبهامهما إلى التخصيص ، ولوجب وصول الفعل اليهما بواسطة في ، فالأحرى أن يكون كذلك في الشام واليمن ، وليس قول الشاعر في اليمن يَمْنةً دليل على أنهما في معنى واحد ، ذلك من التحريف الجائز في الشعر (٢) نحو قول الآخر :

٢٢٢ ... ... مِن نَسجِ داود أبي سَلاّمِ (٣)
يريد سليمان عليه السلام .

وزعم الفراء أنَّ ذهبت تصل بنفسها إلى أسماء الأماكن نحو عُمان وخُراسان والعراق وأمثال ذلك ، فتقول : ذهبت عمان وذهبتُ العراقَ ، وحكى ذلك عن العرب (٤) . وأهل البصرة لايحفظون ذلك ، لكنه عندي يحتمل أن يكون قد سمع ذلك في المنظوم فقاس عليه النثر ، لانَّ الكوفيين كثيراً ما يفعلون هذا ، أعني أنهم (٥) يجيزون في الكلام مالا يحفظ الاّ في الشعر . فأذا تبيّن أنَّ هذا مذهبه ولم يصرّح هل سمع ذلك في الكلام أو في الشعر ، لم يكن في ذلك حجة ، لاسيما والذي حكى أهل البصرة في عُمان ونَجران والعِراق وأمثالِها وصولُ الفعل اليها بواسطة في اذا اردت بها معنى الظرفية .

* * *

(١) تمامه : اغركما مني قميص لبسته جديد وبردا يمنه زهيان
وهو لعروة بن حزام العذري امالي القالى ١٥٨/٣ ، الخزانة ٣٢/٢ ، الديوان
(٢) ينظر في التحريف الجائز في الشعر وغيره الخصائص ٤٣٦/٢ . الجمهرة ٥٠٣/٣
(٣) للأسود بن يعفر في مدح الحارث بن هشام ، وهو في صفة درع .
وصدره : ودعا بمحكمة أمين نسجها .
الجمهرة ٥٠٣/٣ ، الموشح ٣٦٧ ، الخصائص ٤٣٦/٢ ، اللسان : سلم ، الضرائر ٥١ . التمام ٢٠٧ .
(٤) انظر همع الهوامع ٢٠٠/١ .
(٥) ح ،ر : ان ، وهو تحريف .

فأن عدّيتَ الفعل إلى ضمير المصدر أوصلتَ الفعلَ اليه بنفسه، فقلت: ضَرَبتُهُ زيداً، تريد: ضربت الضَرْبَ زيداً.

وأما الحال فلا تُضمر لأنّها لا تكون الاّ نكرة مشتقة والضمير ليس كذلك، وأمّا ظرف الزمان وظرف المكان فلا يصل الفعل الى ضميرهما الاّ بواسطة«في».وذلك أنَّ الأصل في الظروف كلّها أن يَصِلَ الفعل اليها بواسطة في، لأنَّ الفعل لايطلبها الاّ على معنى الوعاء وحرفُ الوعاء هو «في» والضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها، وسنبين ذلك في غير موضعٍ ان شاءَ الله تعالى، فلذلك لم يصل الفعل الى ضميرها الا بـ«في». فأن قيل: فلأي شيءٍ حُذِفت مع الظرف إذا كان ظاهراً؟

فالجواب: إنَّ ظرف الزمان لمّا أشبه المصدر وصل الفعلِ الى جميع ضروبه من مبهم ومختص ومعدود بنفسه كما يصل الى المصدر. ووجه الشبه بينهما أنَّ المصدر يدلّ عليه الفعل بحروفه نحو: ضربت، ألا ترى أنّه يدلّ على الضرب بحروفه. وظرف الزمان يدلّ عليه الفعل بصيغته، ألا ترى أنَّ صيغة / قام تُعطِي أنَّ الزمان ماض وصيغة يقومُ [٥٨ و] تعطي أنَّ الزمان غير ماض. فاجتمعا في أنَّ الفعل يدلّ عليهما بلفظه. وأيضاً فأنَّ الزمان فعلُ الفَلَكِ، لأنَّ الزمان اللغوي هو الليل والنهار، وهما موجودان في قُرب الشمس وبُعدها وذلك كائن عن حركة الفلك، والمصادر حركات الفاعلين نحو القيام والقعود.فاجتمعا أيضاً من هذهالجهة.

وأمّا ظرف المكان فلا شَبهَ بينه وبين المصدر من جهة من هاتين الجهتين، ألا ترى أنَّ المكان لايدل عليه الفعل بلفظه، ولاّ هو حركة فاعل. لكنّه أشبه ظرف الزمان من حيث هو ظرف للفعل، كما أنَّ الزمان كذلك، فوصل الفعل الى مبهمه ومعدوده بنفسه كذلك.

فأن قيل: فهلاّ شُبّهَ مختصُ المكان بمختصُ الزمان فيصل الفعل اليه بنفسه؟ فالجواب: إنَّ هذا الشبه لمّا لم يكن قويّا لانّه شبه بمشبه لم يؤثر

إلاّ فيما تقوى دلالة الفعل عليه من ظروف المكان وهو المبهم ، ألا ترى أنّ الفعل إنّما يطلب مكاناً مبهماً . وألحق به المعدود لأنّه قريب من المبهم ، لأنّ فيه ابهاماً من حيث يمكن أن يقعَ على كل مكان ، ألا ترى أنّ ميلا يمكن أن يقع على كل موضع اذا كان قدرة للقدر المصطلح على تسميته بميل ، فهو وإن كان معلوم القدر غير متبيّن في نفسه .

فأمّا المختص فلما لم تقوَ دلالة الفعل عليه ولا قرب ممّا تقوى دلالة الفعل عليه لم يؤثر الشبه الضعيف فيه ، فوصل الفعل إليه بحرف الجرّ ، على أصله ، إلاّ ما شذّت العرب فيه من ذلك ، وقد تقدّم ذكره . أو في ضرورة .

* * *

ولا يعمل في المصدر الاّ فعلٌ أو ما جرى مجراه ، ظاهراً أو مضمراً . فمثال عمله فيه ظاهراً : ضربتُ زيداً ضرباً ، ومثال عمله فيه مضمراً قولهم : ما أنتَ إلاّ سيراً ، تقديره : ما أنتِ إلاّ تَسيرُ سيراً ، فأُضمِر الفعلُ . ويجوز تقديمه على العامل وتأخيره ما لم يمنع من ذلك مانع .

* * *

فأمّا ظرف الزمان وظرف المكان والحال فقد يعمل فيها الفعل أو ما جرى مجراه وقد يعمل فيها معنى الفعل ، فمثال عمل الفعل فيها : قامَ زيدٌ خلفَكَ يومَ الجمعة ضاحكاً . ألا ترى أن العامل في خلفك ويوم الجمعة وضاحك « قامَ »وهو فعل . ومثال عمل معنى الفعل في الحال قولك : هذا زيدٌ قائماً ، ألا ترى أنّ العامل في قائماً ما في «ذا»من معنى الفعل الذي هو أشير أو « ها » من معنى تَنَبّهْ .

ومثال عمله في الظرف قوله :

٢٢٣ أنا أبو المِنهالِ بعضَ الأَحيانْ (١)

(١) انشده الفارسي على تعليق الظرف بما في أبي المنهال من معنى الحدث كأنه قال : أنا المجدي أو الدافع بعض الأحيان ، وقال : الظرف يعمل فيه الوهم . ولم أجد من نسب البيت لقائل . الشيرازيات ٥٩ظ ، التمام ١٦٣ ،الخصائص ٣/٢٧٠ ، المغني ٤٨٥، ٥٦٨ ، اللسان : أين .

(وقولُه : أَنا ابنُ ماويّةَ إذْ جَدَّ النقْرْ (٢٥)

ألا ترى أنَّ العامل في بعض الأحيان) (١) وإذ ما في المنهال وفي ابن ماويّةَ من معنى المشهور والمعروف . كأنّه قال : أَنا المشهور بعضَ الأحيان ، وأنا المعروفُ إذْ جَدَّ النَقْرُ .

فأذا كان العامل فيها فعلا أو ما جرى مجراه جاز تقديمها على العامل مالم يمنع من ذلك مانع ،نحو قولك: خلفَكَ قَعَدْتُ ،ويومَ الجُمعةِ جئتُ/[٥٨ظ] وضاحِكاً خرجَ زيدٌ .

وإن كان العامل فيها معنى الفعل جاز التقديم أيضاً ، فتقول : إذ جدَّ النَقْرُ أنا ابنُ ماويّةَ . وبعضَ الأحيانِ أنا أبو المِنهال . ومن كلامهم : أكلَّ يومٍ لكَ ثوبٌ تلبسه؟العامل في كل يوم ما في «لك» من معنى الفعل ، كأنه قال: أكلَّ يومٍ مُستقِرٌ لك ثوب تلبسه ؟ ولا يمكن أن يكون العامل فيه تلبسه ، لأنه صفة وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل فيؤدي ذلك الى تقديم الصفة على الموصوف ، وذلك غير جائز . فلا يجوز أن يكون العامل في أكلَّ يومٍ مضمراً يفسره، «تلبسه» لأنّه لا يُفسّر الا ما يعمل وتلبسه لا يصح له العمل، فلا يصح له التفسير .

* * *

وأما الحال فلا يجوز تقديمها على العامل اذا كان معنى ،فلا تقول في قولك: هذا زيدٌ ضاحكاً : ضاحكاً هذا زيدٌ ، ولاها ضاحكاً ذا زيدٌ ، إن (٢) قدَّرتَ العامل ما في «ذا» من معنى أُشير ،فإنْ قدرت العامل ما في «ها» (٣) من معنى تَنبّه ، جاز ذلك لأنَّ ضاحكاً قد وقع بعد العامل وهو «ها» .

---

(١) ما بين القوسين سقط من ر .

(٢) ر : اذا .

(٣) ر : هذا

وكذلك أيضاً لايجوز مثل زيدٌ صاحكاً في الدارِ ، لأنَّ العامل في ضاحكاً ما في الدار من معنى الفعل ، نكأنّكَ قلت : زيدٌ ضاحكاً مستقرٌ في الدار وأنّما لم يجز ذلك في الحال لأنَّ الباب في المعاني ألا تعمل إلاّ في في المجرورات والظروف ، لأنَّ الظروف مجرورات في التقدير بنيّة«في وأما» الحال فليست كذلك ، ألا ترى أنّه ليس التقدير : زيدٌ في الدار في ضاحكٌ .

وإنّما أُعمِلتْ المعاني في الأحوال تشبيهاً بالظروف من حيث هي فضلة مثالها منتصبة بعد تمام الكلام على معنى«في»لا على تقديرها ، ألا ترى أنَّ المعنى : زيد في الدار في حال أنّه ضاحك ، فلّما كانت مشبهة بالظروف والمجرورات ليتصرفوا فيها بالتقديم على العامل إذا كان معنى كما تصرّفوا في المجرورات والظروف لأنَّ المشبه لايقوى قوّة ما شبّه به .

وأجاز أبو الحسن التقديم في الحال وجعلها في ذلك كالظروف واستدل على ذلك بقراءَة مَنْ قرأ:والسَماواتُ مَطويّاتٍ بيَمينهِ (١) ، بنصب مطويّات . ويقول الشاعر :

٢٢٤ رهطُ ابنِ كُوزٍ مُحقبِي أَدراعِهِم فيهِم ،....... البيت (٢)

ألا ترى أنّه قدَّم مطويّاتٍ وهو منصوب على الحال ، والعامل فيه ما في بيمينه من معنى الفعل . وكذلك قوله : مُحقبِي أَدراعِهِم ، العامل فيه ما في قوله : فيهم من معنى الفعل وقد تقدم عليه .

---

(١) قرا بالنصب الحسن البصري . معاني القرآن ٤٢٥/٢ ، المحتسب ٢٣٣/١ ، التوضيح ٢٠٣/١ وانظر سورة الزمر ٦٧

(٢) تمامه : ورهط ربيعة بن حذار وهو للنابغة الذبياني .
ورواية الديوان : محقبو ، بالرفع ، والنصب رواية الأصمعي ، ومعناه جاعلوها خلفهم موضع الحقائب . ورهط مرفوع على أنه خبر مبتدأ ، أي هم رهط ، وابن كوز وربيعة بن حذار من بني أسد حلفاء ذبيان .
المسلسل ٥٥ ، العقد الثمين ١٣ ، الخزانة ٦٨/٣ ، الديوان ٩٩

وهذا الذي ذهب اليه غير صحيح،لأنّه لايُحفظ منه الاّ هذا وما لا بالَ له لقلته فلا ينبغي أن يُجاوز ذلك قياساً على هذا القليل (١) .
وأيضاً فأنّه قد يتخرّج على أنّه قد يُضمر لمحقبي ولمطويّات عامل تقديره : أعني مطويات ، وأعني محقبي ، وتكون الجملة اعتراضاً بينَ المبتدأ والخبر ، لأنّ فيها تشديد الكلام وتبيانه .

* * *

ويشترط في الحال المبيّنة أن تكون نكرة أو في حكمها ، مشتقة أو في معناها ، منتقلَة أو في حكمها ، قد تمّ الكلام دونَها ، أو في حكم ذلك من معرفة / أومقاربة للمعرفة إن جاءَت بعد ذي الحال،ويقلُ وجودها [٩٥و] من نكرةٍ غير مقاربةٍ للمعرفة وهي بعد ذي الحال ، فأن تقدّمت على ذي الحال كانت من المعرفة والنكرة والمؤكدة مثل ذلك الاّ في الانتقال ، فإنّ ذلك لايشترط فيها .

فمثال مجيئها نكرة : جاءَ زيدٌ ضاحكاً ، ومثال مجيئها في حكم النكرة : أرسلَها العِراكَ(٢) وطلبتُه جَهدِي ،وكلّمتُه فاهُ إلى فِيَّ، وأمثال ذلك ممّا يُحفظ ولا يقاس عليه .

وإنّما كانت هذه في تقدير النكرة لأنّها ليستبالحال في الحقيقة، وإنّما(٣) هي قائمة مقامها ، ألا ترى أنّ الحال في الأصل انّما هي العوامل في هذه الأسماء في الحقيقة وهي نكرة ، وأنّ الأصل : كلّمتُه جاعلاً فاهُ الى فِيَّ ، وأرسلَها معتركةً العِراكَ وطلبتُه مجتهداً جَهدِي (٤).وجاعل ومعتركة ومجتهد أسماءُ نكرة ، لكن لمّا حذفناها وأقمنا هذه المعمولات مقامَها

---

(١) لابن هشام تخريج لهذه القراءة أثبته في التوضيح ٢٠٣/١ ، وانظر المحتسب ٢٣٣/١ .
(٢) أرسلها العراك يريد أرسل الأبل الى الماء وهي معتركة أي تتزاحم على ورده .
(٣) ز : بل .
(٤) نسب ابن يعيش هذا القول للكوفيين وقرر ان الناصب للحال الفعل المذكور لا عاملا مقدراً اذ لو كان كذلك لماكان من الشاذ ٦١/٢ ، وانظر ابن الشجري ١٥٤/١ ، والخزانة ٥٢٧/١ .

أعربناها بأعرابهما ، ولذلك لايجوز ذلك عندنا في الاسم الذي هو حال بنفسه ، فلا تقول : قامَ زيدٌ الضاحكُ ، خلافاً ليونس فأنّه يجيز ذلك قياساً على أرسلها العِراكَ وأمثالِه ، والفرق بينهما قد تقدم .

والمشتقة هي الأسماء التي أُخِذَت من المصادر ، وذلك نحو قولك : جاء زيدٌ ضاحكاً ، ألا ترى أنّ ضاحكاً مأخوذٌ من الضحك .

والتي في حكم المشتقّة هي التي في معنى ما أُخِذ من المصدر ، ومثال ذلك : علّمتُهُ الحسابَ باباً باباً ، ألا ترى أنّ باباً ليس بمشتق . لكن المعنى علّمته الحساب فصلا (فصلا) (١) ففصلاً مشتقٌ من التفصيل .

ومثال مجيئها منتقلةً : جاءَ زيدٌ مسرعاً ، ألا ترى أنّ الإسراع صفة غير لازمة لزيد . ومثال مجيئها في حكم المنتقلة قولك : وُلدَ زيدٌ أزرقَ ، ألا ترى أنّ الزَرقَ غيرُ منتقل ، ألا أنّه في هذا الموضع يشبه المنتقل ، لأنّه قد كان يجوز أن يولد أزرقَ وغير ذلك . ولو قلت: جاءَ زيدٌ أزرقَ ، لم يجز ، لأنّ زيداً أبداً استقرّ له الزَرقَ قبل مجيئه ، فمحال أن يجيء الا وهو ازرقُ ، وإنّما يجوز ورود ازرق(٢) وأمثاله أحوالاً بعد وُلِد أو ما في معناه .

ومن كلام العرب : خلقَ اللهُ الزرافةَ يَدَيْها أطولَ مِن رجلَيْها . فأطول حال وإن كان صفة غير منتقلة لمجيئه بعد خَلَقَ ، ومثل ذلك قول الشاعر :

٢٢٥ فجاءَت به سَبطَ العِظام كأنّما عمامَتُهُ بينَ الرِجالِ لِواء (٣)

ألا ترى أنّ معنى سبط العظام : طويلٌ ، لكنّه ساغ ذلك لأن معنى جاءت به : ولَدَته كذلك .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق . (٢) ر: الأزرق .

(٣) من أبيات نسبت لزيد بن كثوة العنبري في ابن له يدعى حنذج وهو ابن أمه . سبط الجسم : حسن القد والاستواء . البيان والتبيين ١٠٤/٣ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٢٦٩ ، الصحاح : سبط .

ومن الناس من زَعمَ أنَّ الحال لايُشترط فيها الانتقال ، واستدلَّ على ذلك بمجيء : دعوتُ اللهَ سميعاً . ألا ترى أنَّ سميعاً من صفات الله تعالى . فهي لازمة لاتنتقل وكذلك : هو الحقُّ مُصدِّقا(١). لأن التصديق للحق لازم
وهذا فاسد ، أما التصديق فغير لازم للحق . لأنَّ الحقَّ قد يؤتى به لأنّه حقٌّ في نفسه لا لأنْ يُصدِّقَ به حقٌّ آخرُ ، وقد يؤتى به لأن يُصدِّقَ به حقٌّ آخر كالمعجزات فالتصديق إذن غيرُ لازمٍ للحقِّ .
وأما دعوتُ اللّه سميعاً ، فسميعاً فيه بمعنى مُجيباً لأنَّ سمع قد يكون بمعنى أجاب ومنه : سمِعَ اللّهُ لِمَن حَمِدَهُ ، أي استجابَ / اللّهُ (٢). فمعنى دعوتُ اللـه سميعاً دعوتُهُ مُجيباً ، أي مُقدِّراً لأنْ يُجيبَني ،لأنَّ الحال قد يكون بالمستقبل فيكون تقديره نحو قولك :مررتُ برجلٍ معهُ صقرٌ صائداً به غداً ،ألا ترى أنَّ صائداً في معنى المستقبل . فلا يُتصوَّرُ مجيئه حالاً إلاّ على هذا التقدير ، كأنّك قلت : معه صقرٌ مقدِّراً الآنَ الصيد بهِ غداً
ومثال مجيئها بعد تمام الكلام دونها : جاءَ زيدٌ راكباً ، ألا ترى أنّك لوأسقطتَ راكباً من هذا الكلام فقلت : جاءَ زيدٌ ، لبقي تاماً
ومثال مجيئها في حكم ماهو بعد تمام الكلام : ضربي زيداً قاعداً ، وبابه ، أعني المصدر للمبتدأ الساد مسدّ خبره الحال .
وهذه الحال وإن كانت لازمةًلايجوز حذفهافالأصل فيها أن تكون غير لازمة قبل قيامها مقام الخبر ، الا ترى أنَّ الأصل: ضربي زيداً إذا كان قائماً . أي إذا وجد على هذه الحال ،فحُذِفَ الخبر وأُقيم الحال مقامه والخبر لازم فلزمت الحال لقيامها مقام الخبر اللازم .

---
(١) فاطر ٣١
(٢) مما جاء في هذا المعنى قول شمير بن الحارث في النوادر ١٢٤
دعوت الله حتى خفت ان لايكون الله يسمع مااقول

ومن الناس من جعل الحال لازمة في قوله :

٢٢٦ إنّما المَيْتُ مَنْ يعيشُ كئيباً .... البيت (١).

واستدلّ على ذلك بأنّك لو قلت : إنّما الميتُ من يعيشُ ، كان خُلفاً ، لكن أخذ التمام فيها بالنظر إلى اللفظ لا إلى المعنى .

وهذا الذي ذهب إليه باطل،بل لو أسقطت الحال لكان هذا الكلام تاماً على معنى ما ، ألا ترى أنّك لو قلت : هذ زمانٌ إنّما الميت فيه من يعيش، تشير بذلك إلى فساده كان كلاماً مستقلا .

ومثال مجيئها بعد معرفة : أقبلَ عبدُ اللّه باكياً ، فعبدُ الله معرفة .

والذي يُقاربُ المعرفة النكرة الموصوفة وأفعلُ مِنْ .

أما النكرة الموصوفة فوجه قربها من المعرفة اختصاصها بالصفة وأما أفعلُ مِنْ فوجه قربها من المعرفة إختصاصها ، ولذلك لم تقبل الألف واللام،ومن ذلك قوله تعالى : فيها يُفرَقُ كلُّ أمرٍ حكيمٍ ، أمراً مِنْ عِندِنا (٢).

ولا تجئْ الحال من نكرة غير مقاربة للمعرفةوهي متأخرة عنها إلا حيث سُمع ، ولا يقاس على شئ من ذلك ، والذي سُمع من ذلك : وقَعَ أمرٌ فجأةً ، ومررتُ بماءٍ قِعدَةَ رَجُلٍ (٣) .

فإن تقدمت لحال على صاحبها جازت من معرفة نحو : جاءَ ضاحكاً زيدٌ ، ومن نكرة نحو : جاءَ ضاحكاً رجلٌ ،لأنّها لا تكون صفة ، لأنّ الصفة لا تتقدم على الموصوف فلزم النصب .

---

(١) عجزه : كاسفا باله قليل الرجاء

وهو لعدي بن الرعلاء الغساتي (انظر الشاهد ١٦٣) وروى في الخزانة الرخاء.وهو لين العيش. الاصمعيات ١٧٠ ، المنصف ١٧/٢ ، معجم المرزباني ٢٥٢ ،المغنى ٥١٣، الخزانة ١٨٧/٤.

(٢) الدخان : ٤ ، ٥ .

(٣) قعدة الرجل : مقدار ما اخذ من الأرض قعوده ، والمثال حكاه سيبويه عن يونس. الكتاب ٢٧٢/١ .

باب الابتداء

الابتداء هو جعل الاسم أولَ الكلام لفظاً أو تقديراً ،مُعرًى من العوامل اللفظية لتخبر عنه .

فمثال جعله في أول الكلام لفظاً: زيدٌ قائمٌ ، ومثال جعله أولاً تقديراً : أقائمٌ زيدٌ ، فزيد وإن كان مؤخراً في اللفظ فهو مقدمٌ في التقدير. والمبتدأ هو الاسم المجعول في أول الكلام لفظاً أو نيـة .

والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة وذلك أنّك إذا قلت: زيد قائمٌ ، فإنّ المستفاد من هذه الجملة إنّما هو الإخبار عن زيد بالقيام .

والمبتدأ لايكون إلاّ معرفة ولا يكون نكرة إلاّ بشروط وهي :

أن تكون النكرة موصوفة نحوقوله تعالى: ولَعَبدٌ مؤمنٌ خيرٌ مِن مُشرِكٍ (١).

أو مقاربة / للمعرفة وهي أفعلُ مِنْ نحو : أفضلُ مِن زيدٍ ضاحكٌ ،[٦٠و] وخيرٌ من عمروٍ خارجٌ ومقاربَتُهُ للمعرفة في كونه لايقبل الألفَ واللام ،لاتقول: الأفضلُ من زيدٍ .

أو تتقدمها أداة استفهام نحو قولك :أرجلٌ في الدارِ أم امرأةٌ؟ أو أداة نفي نحو : ماأحدٌ قائمٌ . أو تكون النكرة في معنى الدعاء نحو قوله :سلامٌ على آل ياسين (٢) . أي سلامُ اللهِ على إل ياسين . أويكون في الكلام معنى التعجب نحو : ماأحسنَ زيداً ، في مذهب سيبويه ٣ ، وعجبٌ لزيد .

أو يكون الكلام بها في معنى كلام آخر وذلك لا يُحفظ إلاّ في : شرٌ أهرَّ ذا ناب ، و شيءٌ ماجاءَ بِكَ ،لأنَّ المعنى ماأهرَّ ذا نابٍ إلاّ شرٌ ،وما جاءَ بكَ إلاَّ

---

(١) البقرة ٢٢١ .

(٢) الصافات : ١٣٠ .

(٣) الكتاب ٣٧/١ ، المقتضب ١٧٣/٤ ، الانصاف م ١٥ .

شيء ،أو تكون النكرة عامّة نحو قوله تعالى: كلُّ حزبٍ بمالديهم فَرِحون(١).
أو يتقدّمها خبرها بشرطِ أن يكون ظرفاً أو مجروراً نحو قولك: في الدارِ رجلٌ،
وعندك امرأةٌ،أو تكونَ النكرة في جواب من سأل بالهمزة وأم نحو قوله:
رجلٌ ، في جوابِ من قال : أرجلٌ عندكَ أم امرأةٌ ؟ ،وذلك أنَّ الجوابَ هنا
لايكون إلا بأحد الاسمين .

وزاد أهل الكوفة في شروط الابتداء بالنكرة أن تكونخلفاً من موصوفها،
أي صفة في الأصل قد خلفت موصوفَها،نحو : مؤمنٌ خيرٌ مِن مُشركٍ،
لأنّه في معنى : عبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من عبدٍ مشركٍ .

وزادَ الأخفش في شروط الابتداءِ بالنكرة أن تكون في معنى الفعلِ نحو:
قائمٌ زيدٌ، على أن يكون قائم مبتدأ وزيد فاعل وقد سدَّ الفاعل مسدَّ الخبر.
ويكون على هذا مفرداً على كلّ حال،فتقول: قائمٌ الزيدانِ (قائم الزيدونَ) (٢)
ويستدل على ذلك بقراءة من قرأ :ودانيةٌ عليهِم ظِلالُها (٣) . برفع التاء.
فدانية عنده مبتدأ وظلالها فاعل به وقد سدَّ مسدَّ خبره :

وذلك لادليل فيه ، لاحتمال أن تكون دانية خبراً مقدماً وظلالهامبتدأ. وهو
أيضاً في القياس غير صحيح ، لأنَّ اسم الفاعل إذا ثبت أنّه أُجرِيَ مجرى
الفعل في عمله فلا يلزم أن يجرى مجرى الفعل في وقوعه أول الكلام والابتداء
بــه ، فلابد من دليل آخر يدل علي ذلك .

وأما ماأجازه أهل الكوفة منالابتداء بالنكرة اذا كانتخَلَفا فحسنٌ جداً .
وينبغي عندي أن يُزاد في شروط الابتداء بالنكرة أنيكون الموضع موضع
تفصيل نحو قولــه :

---

(١) الروم : ٣٢ .
(٢) سقط ما بين القوسين من ر .
(٣) هذه القراءة وردت في الكشاف ١٩٧/٤ ، والقرطبي ١٣٧/١٩ ، ولم يذكر من قرأ بها .
وانظر سورة الانسان : ١٤ .

٢٢٧ .... بِشِقٍّ وشِقٌّ عندنا لم يُحوَّلِ (١)

فشقّ الثاني مبتدأ ، و عندنا في موضع الخبر و«لم يحوّل» خبر ثان في معنى الأول. فإنّما جاز الابتداء بشقّ الثاني وإن كان نكرة ، للتفصيل ، لأنّه في تقدير : والشقّ الآخر عندنا. فإن قيل : فلم لا يكون شق مبتدأ وعندنا في موضع الصفة ولم يحوّل في موضع الخبر ولا يحتاج إلى إثبات الابتداء بالنكرة في موضع التفصيل ؟ فالجواب : إنّ ذلك لا يجوز لأنّ الخبر ينبغي أن يُعطِي مالا يعطيه المبتدأ، وأنتَ إذا جعلتَ و «شِقٌّ عندنا» مبتدأ كان معنى «لم يحوّل» مفهوماً منه ، ألا ترى أنّ معنى « عندنا » ومعنى لم يحوّل واحد .

كذلك ينبغي أن يزاد في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون/النكرة لا تُراد [٦٠ظ] بعينها نحو : رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ ، تريد: رجلٌ واحدٌ(٢) من هذا الجنس ، أي واحدٌ (٢) من جنس الرجال هو خيرٌ من كلٍّ واحدٍ من جنس النساء ، إلاّ أنّ معناه يؤول إلى العموم ، إلاّ أنّه يخالف العمومَ في أنّه يدلُ على كلّ واحد على جهة البدل أعني أنّه لا يتناول الجميع في دفعةٍ واحدةٍ ، و « كلُ » يتناول الجميع دفعةً واحدةً .

* * *

ولا يجوز الابتداء بالنكرة من غير شرط من هذه الشروط أصلا ولا في ضرورة ، لأنّ الابتداء بالنكرة إنّما امتنع لأنّه غير مفيد ، وهو بالإضافة إلى الكلام والشعر واحد ، وأمّا قوله :

٢٢٨ مُرسَّعةٌ بينَ أرسَاغِهِ بِهِ عَسَمٌ يبتغِي أرنبا (٣)

(١) صدره : إذا ما بكى من خلفها انصرفت له
وهو من معلقة امرىء القيس . الشق : شطر الجسم . وما اثبته المصنف رواية ابي عبيدة . شرح السبع ٤١ ، شرح العشر ١١ ، الديوان ١٢ .

(٢) ر : تريد واحدا .

(٣) لامرىء القيس بن مالك الحميري كما حققه الآمدي . المرسعة : التميمة يجعلها بعضهم في رسغه . والعسم اليبس في المرفق والرسغ .
المؤتلف والمختلف : اللسان : عسم ، العيني ٤٥٦/١ ، ديوان امرىء القيس ١٢٨ ، شرح ديوان امرىء القيس للسندوبي ٨٣ .

فإنّما جاز ذلك لأنّ النكرة ها هنا لاتراد لعينها ، ألا ترى أنّه لايريد مُرسّعة دون مُرسّعة . بخلاف قوله : رجلٌ قائم ، ألا ترى أنّ رَجُلاً ها هنا لايقع إلا على الذي يقع (١) منه القيام خاصة . وقول من قال إنّما جاز ذلك في الضرورة فاسد لأنّه ليس من أحكام الضرائر أن يجوز بسببها الكلام الذي لايفيد .

وأما سيبويه فلم يشترط في الابتداء بالنكرة أكثر من شرط واحد وهو أن يكون في الأخبار عنها فائدة ، لكن النحويين تتبعوا المواضع التي يكون الاخبار فيها عن النكرة مفيداً فوجدوا ذلك منحصراً فيما ذكرنا . (٢)

إلاّ أنّه يدخل على سيبويه إجازة مثل رجل في الدارِ ، لأنّ فائدته وفائدة: في الدارِ رجلٌ ، واحدة ، وهو مع تقديم الظرف جائزٌ فينبغي أن يجوزَ مع تأخيره ، وقد أجمعَ النحويّون قاطبة على أنّ ذلك لايجوز ، وأنّه ليس بمسموع من كلام العرب . وإنّما لم يجز ذلك وإنْ كان فيها فائدة لما علل به الكسائي من اللبس . وذلك أنّك لو قلت : رجلٌ في الدار ، لم يعلم هل المجرور صفة أو خبر ، لأنّ النكرة إذا جاء بعدها الظرف والمجرور فينبغي أن يحملا على الصفة لأنّ النكرة لإبهامها محتاجة إلى النعت .

فإن قيل : فينبغي على هذا أن لايجوز : زيدٌ القائمُ ، لئلا يؤدي إلى اللبس، لأنّه يحتمل أن يكون القائم نعتاً ، فالجواب : إنّ النكرة أحوج إلى النعت من المعرفة فلذلك كان اللبس إليها أسرع منه إلى غيرها .

وقد يجوز على هذا أن يدخل في امتناع «رجلٌ في الدار» بحث عموم قول سيبويه : إنّه لايخبر عن النكرة إلا حيث يكون في الإخبار عنها فائدة(٣)، لأنه

---

(١) ر ، وقع .

(٢) في حاشية ج ، ر : وقوله فيما ذكرنا ، قد حصر بعض المتأخرين المواضع اللاتي يفيد الابتداء بها نحو اربعين موضعاً . أهـ . وانظر الكتاب ٢٢/١ ، ١٦٥ والهمع ١٠١/١ .

(٣) الكتاب ٢٢/١ ، ١٦٥ .

إذا أدّىِ إلى اللبس صارَ غير مفيد ، لأنّه لايعلم المراد به .

• • •

وأما الخبر فينقسم قسمين : مفردٌ وجملة . فالمفرد ينقسم ثلاثة أقسام : قسم هو الأول نحو : زيدٌ قائمٌ ، فزيد هو القائمُ والقائمُ زيدٌ .

وقسم منّزل منزلة الأول نحو : زيدٌ زهيرٌ شعراً ، فزيد ليس هو بزهير ولكنه مشبه به ومُنّزل منزلته .

وقسم موضوع موضع ماهو الأول نحو : زيدٌ عندَكَ ، وزيدٌ في الدارِ . وكذلك سائر الظروف والمجرورات ، ألا ترى أنَّ عندك ليس بزيدٍ وكذلك في الدار ليس أيضاً بزيدٍ . لكنهما نُزّلا منزلة كائن ومستقر الذي هو الأول . وفي جعل الظروف والمجرورات من حيّز المفردات خلاف / فمنهم من [٦١و] ذهَبَ إلى أنّها من حيّز الجمل ،واستدلَّ على ذلك بوصل الموصولات بهما نحو : جاءني الذي عندكَ ، والذي في الدارِ ، والموصولات لاتوصل إلا بالجمل (١). ومنهم من ذهب إلى أنه يجوز فيهما أن يكونا من حيّز الجمل وأن يكونا من حيّز المفردات وجعل ذلك على حسب العامل فيهما الذي ناب منابه ،فاذا قلت : زيدٌ في الدارِ ،إن قدّرت أصل المسألة : زيدٌ مستقرٌ في الدارِ ، كان من حيّز المفردات لنيابته منابَ المفرد ، وان قدّرت أصل المسألة : زيدٌ استقرَّ في الدار كان من حيّز الجملة لنيابته مناب الجملة .

ومنهم من جعله قسماً برأسه ليس من حيّز الجمل ولا من حيّز المفردات ، وهو مذهب أبي بكر بن السراج . واستدل على ذلك بأنك تقول : إنَّ في الدارِ زيداً ولو كان بمنزلة مستقرّ أو استقرَّ لم يجز تقديمه على اسم إنَّ كما لايجوز تقديمها عليه، حكى ذلك عنه الفارسي في الشيرازيات (٢) ، والصحيح أنّه من قبيل المفردات لأنه لايحتمل الصدق والكذب .

• • •

---

(١) نقل السيوطي أن هذا مذهب الفارسي والزمخشري وابن الحاجب انظر الهمع ٩٨/١ وانظر المغني ٤٩٩.

(٢) في الأصول لابن السراج ما يخالف هذا ويوافق القول الثاني ٢٤/١ .

وأما الجمل فتنقسم قسمين : اسمية وفعلية ، فالاسمية هي جملة المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر بشرط أن يكون الناسخ للابتداء الحرف .
والفعلية هي (الجملة) (١) التي صدرها الفعل .
ويشترط في الجملة أن يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ نحو : زيدٌ أبوهُ قائمٌ ، أو تكرار المبتدأ نحو : زيدٌ قائمٌ زيدٌ ، ومنه قوله :

٢٢٩ ليتَ الغُرابَ غَداةَ يَنعبُ دائماً
كانَ الغرابُ مُقطَّعَ الأوداجِ (٢)

او اشارة إلى المبتدأ ومنه قوله تعالى : ولِباسُ التقوى ذلكَ خيرٌ (٣) . في قراءة من رفع لباسا (٤) كأنّه قال : هو خيرٌ منه . ومنه قولُه تعالى : ولِمَنْ صبرَ وغَفَرَ إنَّ ذلكَ لَمِن عَزمِ الأمورِ (٥) . أي إنَّ صبرَه .
أو تكون الجملة هي المبتدأ في المعنى نحو قولك : هِجِّيرى أبي بكرٍ لاإلَه إلاَّ اللّهُ ، فلا إلَه إلاّ اللّهُ هي الهِجِّيري ،ومنه : هو زيدٌ قائمٌ ، إذا جعلتَ الضمير ضمير الأمرِ والشأنِ .
أو تكون الجملة نِعمَ وفاعلَها وبئسَ وفاعلَها نحو :زيدٌ نِعمَ الرجلُ وزيد بئسَ الرجلُ ،وسنذكر السبب في أنْ لم يُحتَج في ذلك إلى ضميرٍ يعود على المبتدأ
وزاد أبو الحسن في الروابط أن يكون في الجملة اسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى وإن لم يكن من لفظه نحو: زيدٌ قامَ أبو عمرو ،إذا كان أبو عمرو كنية لزيد . واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى :أفَمَنْ زُيِّنَ لهُ سوءُ عَمَلِه فرآهُ حَسَناً فإنَّ اللّهَ يُضِلُّ من يَشاءُ ويهدى من يَشاءُ (٦).فإنَّ وما بعدها خبرٌ لمَنْ الأولى ولا ضمير فيها يعود عليها،والمعنى عندَه ، فإنَّ اللّهَ يُضِلُّه.

(١) زيادة من ر. (٣) الاعراف : ٢٦ .
(٢) لجرير من قصيدة في مدح الحجاج بن يوسف . الأوداج : عروق الدم في العنق . ابن الشجري ٢٤٣/١ ، الديوان ٣٣ .
(٤)قرأ بالنصب نافع وابو جعفر وابن عامر والكسائي وقرا الباقون بالرفع.التيسير ١٠٩،التقريب١١٤ .
(٥) الشورى ٤٣ . (٦) فاطر : ٨ .

وبقوله تعالى إنَّ الذين آمنوا وعمِلوا الصالحاتِ إنّا لانُضيّع أجرَ مَنْ أحسنَ عَمَلاً (١). فقوله تعالى : إنّا لانضيّعُ ،إلى آخرِ الآية جملة في موضع خبر أنَّ الأولى وليس فيها ضمير يعود على اسم إنَّ ، التقدير : إنّا لانُضيّع أجرَهم

وهذا الذي استدلَّ به لاحجة فيه . أمّا قوله تعالى : أفَمَنْ زُيِّنَ له سوء عمله.فخبره محذوف لدلالة/ ماتقدم عليه وهو قوله تعالى: إنَّ الذين كفروا[ظ ٦١] لهم عذابٌ شديدٌ ، والذين آمنوا وعمِلوا الصالحاتِ لهم مغفرةٌ وأجرٌ كبيرٌ (٢) . فكأنّه في التقدير : أفَمن زُيِّنَ لهُ سوءُ عملِه فلهُ عذابٌ شديدٌ أمّا مَنْ آمنَ وعَمِلَ صالحاً فلهُ مغفرةٌ وأجرٌ كبير ، فحذف لفهم المعنى ، ومثل ذلك في القرآن كثير ، وأما قوله تعالى : إنّا لا نُضيّع أجرَ مَن أحسنَ عَملاً ، فجملة اعتراض وما بعده هو الخبر ، لكن ينبغي أن يجوز مثل هذا الذي ذهب إليه أبو الحسن من الاستغناء عن الضمير باسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى كما جاز ذلك في الصلة ، فقد حُكَى من كلامهم : أبو سعيدٍ الذي رويتُ عَنْ الخُدْريِّ (٣) . والمعنى عنه ، ومنه :

الحَجّاجُ الذي رأيتُ ابنُ يُوسفَ ، أي الذي رأيتُهُ ، ومنه قوله :

فيارَبَّ ليلى أنتَ في كلِّ موطنٍ   وأنتَ الذي في رَحمةِ اللّهِ أطمعُ(٨٥)

أي في رحمته ، إلاّ أنَّ ذلك قليلٌ جداً .

* * *

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ هذه الجملة الواقعة موقع خبر المبتدأ يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب ، فإذا وجد في كلامهم نحو : زيد أضربْهُ ، وزيدٌ لاتضربْهُ ، حمله على إضمار القول ، تقديره : زيدٌ أقولُ لكَ اضرِبْهُ . أو أقول لكَ لا تضربه ،و إلى هذا ذهب أبو بكر بن السراج (٤).

(١) الكهف : ٣٠ .

(٢) فاطر : ٧ .   (٣) انظر الهمع ١/٩٨ .

(٤) في الأصول ١/٣٢ ما يفيد أن مجيء الخبر جملة إنشائية وارد عن العرب وهو جائز دون حاجة الى تقدير القول .

والذي حمله على ذلك أنَّ الجملة خبر للمبتدأ ، وحقيقة الخبر مااحتمل الصدق والكذب . وذلك فاسد ، لأنّا قد أجمعنا على أن خبر المبتدأ يكون مفرداً وإن لم يحتمل الصدق والكذب ، فكذلك يسوغ في الجمل التي لا تحتمل الصدق والكذب أن تقع أخباراً للمبتدأ كما وقع المفرد ولا يحتاج إلى تكلّف إضمار القول ، فالخبر إذن لفظ يقال بالاشتراك .

فإن قيل : إنَّ الخبر وإن لم يكن محتملاً للصدق فإنّما ساغ جعله خبراً لكونه إذا قُرِن بالمبتدأ صار منهما كلام يحتمل الصدقَ والكذبَ ، والأمر والنهي ليسا كذلك ، ألا ترى أنّك إذا قلت : زيدٌ قام ، فإنَّ ذلك يحتمل الصدقَ والكذب ، وليس كذلك : زيدٌ اضربهُ وزيدٌ لا تضربْهُ وأمثالهما .

والكذب ، وليس كذلك : زيدٌ اضربْهُ وزيدٌ لاتضربْهُ وأمثالهما .

فالجواب : إنَّ المفرد قد يكون خبراً وإن لم يكن منه مع المبتدأ كلام محتمل للصدق والكذب نحو : أي رجلٍ أخوك ؟ وكيفَ زيدٌ ؟ وأمثال ذلك .

وأما الظروف والمجرورات فيشترط فيها أن تكون تامة والتامة هي التي يكون في الأخبار بها فائدة .ولابد من اعطاء قانون تعرفُ به ماالسبب في ان كان بعض الظروف ناقصاً وبعضها تاماً .

فالظروف كما تقدم لاتكون أخباراً إلاّ بنيابتها مناب الخبر ، فينبغي أن تعلم أنَّ الخبر لايجرز حذفه وإقامة الظرف أو المجرور مقامه إلا إذاكان الحذف يفهم منه المحذوف ، والافلابدَّ من ذكر الخبر ، فعلى هذا يجوز أن تقول : زيدٌ في الدار إذا أردتَ : مستقرٌ في الدار ، لأنَّ «في» للوعاءِ فمعناها موافق الاستقرار ، فلو قلتَ : زيدٌ في الدارِ ، على معنى ضاحك في الدارِ لم يجز بل لابدَّ من الاتيان بضاحك لأنّه لايعلم من «في» أنَّ المحذوف ضاحك كما يعلم منها الاستقرار / [٦٢] وكذلك تقول : زيدٌ لكَ ، إذا أردتَ مملوكاً أومستحقاً لك ، لانَّ الملكَ والاستحقاق مفهوم من اللام ، ولو قلت : زيدٌ لكَ ، تريد محبٌّ لكَ لم يجز لأنَّ ذلكَ لايفهم من اللام . فاذا كان الحرف له معنى صالح مع كل شيء على السواء وليس هو

في أحد المعاني أظهر من الآخر كان المجرور به أبداً ناقصاً .وذلك نحو : زيدٌ بِكَ ، لايجوز لأنّه لايعلم هل المراد : زيدٌ واثقٌ بكَ أو مسرورٌ بكَ أوغير ذلك ، لأنّ الباء معناها الالصاق فهي صالحة مع كل محذوف لأنّها تلزقه بالمجرور :

وأما الظروف فإنّ الذي يحذف معها أبداً الاستقرار وذلك أنّ كلّ ظرف فهو على تقدير «في» بدليل أنّك تردها في ضمير الظرف فتقول : يوم الجمعةِ قمتُ فيه و «في» لايحذف معها كما تقدّم إلاّ الاستقرار أو مافي معناه ،فلذلك تقول : زيدٌ خلفَكَ ،إذا أردتَ مستقرٌ خلفَكَ ، ولو أردت ضاحكاً أو غيره لم يجز إلا أن تأتي به ، ولذلك لم تكن ظروف الزمان أخباراً عن الجثث، لأنّك لو قلت : زيدٌ اليومَ تريد مستقرٌ اليوم لم يكن مفيداً ،لأنّه معلوم أنّ كلّ موجود فإنّ اليوم يكون زماناً له لأنّ الجزء الواحد من الزمان يكون زماناً لجميع الموجودات، وليس كذلك المكان .

وكذلك لو كان الزمان مختصاً بوصف أو بغير ذلك من أنواع الاختصاص لم يقع خبراً للجثث لما ذكرنا من أنّه لافائدة فيه ،وما جاء من ذلك فمؤول ، فقد حكي من كلامهم : اليومَ خمرٌ وغداً أمرٌ(١) ،ومن كلامهم أيضاً : الجبابُ شهرين ، والثلج شهرين وقال الشاعر .

٢٣٠ أكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحوونَهُ
يُلقِحُهُ قومٌ وتَنتِجونَهُ (٢)

وقال الآخر :

---

(١) حكي هذا عن امرىء القيس بن حجر بعد ان بلغه نبأ مقتل أبيه

(٢) من رجز لقيس بن الحصين الحارثي يخاطب بني مذحج .النعم : الابل ، ونتجت الناقة وأنتجتها اذا نتجت عندك أي استولدتها . الكتاب ٦٥/١ ، مجاز القرآن ٣٦٢/١ ، الشيرازيات ٥٩ ظ. العيني ٥٢٩/١ ، الخزانة ١٩٦/١.

٢٣١ أفي كلِّ عامٍ مأتمٌ تَبعثونَهُ على مِحمَرٍ ثوَّبتموهُ وما رُضا(١)

وذلك كله على حذف مضاف تقديره : اليومَ شربُ خمرٍ ولبسُ الجبابِ شهرَينِ وشربُ الثلجِ وأفي كلّ عامٍ حدوثُ مأتمٍ ؟ وأكلَّ عامٍ أخذُ نَعَمٍ ؟ وكذلك إذا قلت : كانَ الحجّاج زمنَ ابنِ مروان ، تقديره : كانَ أمرُ الحجّاجِ زمنَ ابنِ مروان .

وإنّما جاز وقوع ظروف الزمان أخباراً عن المصادر نحو : القِتالُ اليومَ ، لأنّكَ قصدتَ أن تُخبِر بوقتِ القِتال وهو وقت وقوعها (٢) وذلك قد يكون غير معلوم ، فيكون في الأخبار به فائدة .

فإن أردت بالإخبار بظرف الزمان عن وقت وقوع الجثث فقد آل المعنى إلى الإخبار عن المصدر ، لأنّ الوقوع من المصادر .

* * *

وقد تقدم أنّ الجملة لابد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ وهو إمّا ضمير وإمّا اسم إشارة وإمّا تكرير المبتدأ بلفظه ، إلاّ أن تكون الجملة نِعمَ وفاعلها وبِئسَ وفاعلها أو تكون هي المبتدأ في المعنى .

وأمّا المفرد فلا يخلو أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك ، فإن كان ظرفاً أو مجروراً فإنّه يحتمل ضميراً مرفوعاً عائداً على المبتدأ وذلك نحو : زيدٌ عِندكَ وعمروٌ في الدار . ألا ترى أنّ التقدير كما تقدّم : عمروٌ مستقرٌ في الدار وزيدٌ /[٦٢ظ]

(١) لزيد الخيل الطائي يخاطب رهط كعب بن زهير . ورواية النوادر :
تجمعونه على محمر عود أثيب .
والمحمر : الفرس الهجين يشبه الحمار . اثيب : أعطى ثوابا .
رضا : اصله رضى بالياء وجاء على لغة طيء بقلب الياء المتحركة بعد الكسرة ألفا ، الكتاب ٦٥/١ ، ٢٩٠/٢ ، النوادر ٨٠ ، أمالي القالي ٢٤/٣ ، الشيرازيات ٥٩ ظ ، الخزانة ١٤٨/٤ ، ديوان كعب ١٣١ ، النقائض ١٥٠ ، اللسان : أتم .

(٢) كذا في ج ، ر ولعله أنث الضمير على معنى الحرب .

كائنٌ عندَكَ . وفي كائن ومستقرٌ ضميرٌ عائدٌ على المبتدأ، فلمّا أنبتَ الظرف والمجرور منابَهما تحمّلا الضمير الذي كان فيهما .
فأن كان غير ظرف ولا مجرور فلا يخلو أن يكون مشتقاً أو غير مشتق. فأن كان غيرَ مشتق لم يتحمل ضميراً نحو: هذا زيدٌ وأخوكَ عمروٌ، فزيد وعمرو ليس فيهما ضمير لأنّهما ليسا مشتقين ، فلّما كانا كذلك لم يجز أن يقدّرا عاملين في ضمير مرفوع إذ لايعمل إلاّ الفعل أو مافي معنى الفعل . وأمّا الجامد الذي لا رائحة للفعل فيه فلا ينبغي أن يعمل.
وإن كان مشتقاً كان فيه ضمير مرفوع عائد على المبتدأ نحو: زيدٌ قائم، ففي قائم ضمير مرفوع على أنّه فاعل به وهو عائدٌ على زيد، ولو أردتَ العطف عليه لقلت: زيدٌ قائمٌ هو وعمروٌ، فأكدّته بضمير الرفع المنفصل ثم عطفتَ عليه ، ولايجوز مثل ذلك في: هذا زيدٌ، ونحوه . فدلّ ذلك على أنّ الجامد لايتحمل ضميراً. والضمير الذي يكون في خبر المبتدأ لايخلو من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً. فأن كان مرفوعاً لم يجز حذفه أصلا إلاّ أن يكون مبتدأ نحو: زيدٌ هو القائم، فأنه يجوز حذفه فتقول: زيدٌ القائمُ : وتجعل القائمَ خبراً لمبتدأ مضمر إن شئت إذ لامانع من ذلك .
فأن كان منصوباً لم يجز حذفه إلاّ أن يكون العامل فيه فعلا أو ماجرى مجراه من أسماء الفاعلينَ والمفعولين فأنّه قد يجوز ذلك في الضرورة (١) نحو قوله:
٢٣٢ قَد أَصبَحت أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي عَلَيَّ ذَنباً كُلُّه لَم أَصنَعِ (٢)
يريد: لم أصنعه، فحذف الضميرَ . وإنّما لم يجز ذلك إلا في

(١) قيل هو جائز في غير الضرورة ، ونسب للكسائي والفراء ، المحتسب ٢١١/١ ، الخزانة ١٧٣/١ .

(٢) لابي النجم العجلي . ويريد بالذنب ظهور الصلع في راسه . ونقل الفراء أن بعضهم أنشده اياه بنصب كل . وفي المغني أن النصب فاسد معنى وضعيف صناعة . الكتاب ٤١/١ ، معاني القرآن ١٤٠/١، ٢٤٢ مجاز القرآن ٨٤/٢ ، الخصائص ٢٩٢/١ ، ٦١/٣ ، ابن الشجري ٨/١ ، المغني ٢٢٠، ٥٥٢، ٦٧٦، العيني ٢٢٤/٤ ، الخزانة ١٧٣/١ .

ضرورة لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ألا ترى أنّ لم أصنع مفرغ للعمل في كلّه ولم يعمل فيه.

وإن كان الضمير مخفوضاً لم يخل أن يكون خفضه بأضافة اسم إليه أو بحرف جرّ. فأن كان مخفوضاً بأضافة اسم إليه لم يجز حذفه نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ. وإن كان مخفوضاً بحرف جر لم يخل حذفه من أن يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه أو لا يؤدي إلى ذلك، فأن لم يؤد إلى ذلك جاز نحو قولك : السّمنُ مَنَوانِ (١) بدرهم، تريد مَنوانِ منهُ بدرهم، فحذفت «منه» لفهم المعنى. ومن ذلك قوله تعالى : فأما مَنْ طَغَى وآثرَ الحياة الدنيا فأنّ الجَحيمَ هي المأوى (٢). فقوله تعالى : فأنّ الجَحيمَ هي المأوى ، في موضع خبر من طَغى ، والضمير محذوف تقديره : فأنّ الجَحيمَ هي المأوى له .

وإن أدى ذلك إلى تهيئة العامل وقطعه عنه لم يجز ذلك نحو : زيدٌ مررتُ به ، لايجوز أن تقول : زيدٌ مررتُ ، لأنّ ذلك يؤدّي إلى تهيئة مررتُ إلى العمل في زيد وقطعه عنه .

* * *

والخبر ينقسم بالنظر إلى الأثبات والحذف ثلاثة أقسام : قسم يلزم فيه حذف الخبر وذلك المبتدأ الواقع بعد لولا نحو : لولا زيد لأكرمتكَ ، التقدير لولا زيدٌ حاضرٌ ، إلا أنّه لايجوز ذكر الخبر لأنّ الكلام قد طال بالجواب فالتُزم فيه الحذف تخفيفاً (٣) ولذلك لُحّنَ المعرّي في قوله :

---

(١) ج : كل منوان ، وهي زيادة . (٢) النازعات : ٣٧ – ٣٩ .

(٣) قرر ابن الشجري أن خبر المبتدأ قد ظهر بعد لولا في غير آية (النساء ٨٣، ١١٣) ونقل ابن هشام ان الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك قرروا أن الخبر بعد لولا يجب ذكره اذا كان كوناً مقيداً ولم يعلم ، انظر ابن الشجري ٢/٢١١ ، المغني ٣٠٢ ، شرح التسهيل ٤٥ ظ .

٢٣٣ ... ... لولا الغِمدُ يُمسكهُ لسالا(١)

/فأظهر خبر المبتدأ بعد لولا .

وكذلك المبتدأ اذا كان مصدرا قد سدَّ مسدَّ خبره الحال . وذلك هو : ضَرَبي زيداً قائماً ، وأكثرُ شُربي السَّويقَ ملتوتاً ، وأكثرُ ركوبيَ الفرَسَ دارعاً ، وأخطبُ مايكونُ الأميرُ قائماً ، ألاترى أنَّ الأصل : اذا كان ملتوتاً واذا كان قائماً، واذا كان دارعاً، ثم حذف الظرف الواقع خبراً وأُنيب الحال ، منابه فلا يجوز في شيءٍ من ذلك إظهار الخبر لئلا يكون جمعاً بين العوض والمعوَّض منه وذلك غير جائز .

وقسم يلزم فيه إثبات الخبر وذلك كلّ خبر لايكون له (٢) لو حذف مايدّل عليه نحو : زيدٌ قائمٌ ، ألا ترى أنّك لو قلت : زيدٌ ، وحذفت قائماً من غير دليل عليه لم يدر هل أردتَ : زيدٌ قائمٌ أو ضاحكٌ أو غير ذلك .

وكذلك خبر ما التعجبية في نحو : ماأحسنَ زيداً ، لايجوز حذفه وإن كان له مايدلُ عليه بعد الحذف لأنّه كلام جرى مجرى المثل فلم يُغيّر .

وقسم أنت في حذف خبره وإثباته بالخيار وهو ماعدا ماذكرنا «مما»(٣) له دليل لو حُذِف نحو قولك في جواب من قال مَنِ القائمُ ؟: زيدٌ ، ألا ترى أنَّ المعنى زيدٌ القائم . فحذفت القائم استغناءً ، وإن شئت أثبتَّ قائم فقلت : زيدٌ القائمٌ .

• • •

والمبتدأ ينقسم بالنظر إلى الأثبات والحذف قسمين : قسم يلزم فيه إثبات المبتدأ وهو ما التعجبية نحو : ماأحسنَ زيداً . فما مبتدأ ولا يجوز حذفها لانَّ التعجب جرى مجرى المثل كما تقدم فلا يغير ، وكذلك كل مبتدأ لو حذف لم

(١) تمامه : يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد ... ...
وهو في وصف سيف . واعتذر ابن هشام عن المعري باحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال او ان تقدر يمسكه جملة معترضة . المغني ٣٠٢ ، ٥٩٧ ، شروح سقط الزند ١/ ١٠٥ شرح الكافية الشافية ٢٤ و .

(٢) ر : دليل عليه . (٣) زيادة يقتضيها السياق

يكن عليه دليل .
وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو كل مبتدأ لو حذف كان له مايدلّ عليه نحو قولك : المسكُ ، إذا شممتَ رائحته ، تريد : هذا المسكُ ، وان شئت أظهرت المبتدأ .

* * *

والمبتدأ والخبر ينقسمان بالنظر إلى التقديم والتأخير ثلاثة أقسام : قسم يلزم فيه تقديم المبتدأ وقسم يلزم فيه تقديم الخبر ، وقسم أنت فيه بالخيار .
فالقسم الذى يلزم فيه تقديم المبتدأ أن يكون المبتدأ اسم شرط نحو : مَنْ يقمْ أقُمْ مَعَهُ ، أو أسم استفهام نحو قولك : أيُّ رجلٍ قائم ؟ أو كيفَ أو كمِ الخبرية نحو قولك : كم رجلٍ عندي ، أو ما التعجبيّة نحو قولك : ماأحسنَ زيداً ، أو يكون المبتدأ والخبر معرفتين نحو قولك : زيدٌ أخوك . أو يكون المبتدأ مشبهاً بالخبر نحو قولك : زيدٌ زهيرٌ شعراً أو يكون المبتدأ ضمير أمر وشأن نحو قولك :هو زيدٌ قائمٌ ، تريد : الأمرُ أو الشأنُ زيدٌ قائم .
أو يكون المبتدأ مخبرا عنه بفعل فاعله أو مفعوله الذى لم يُسم فاعِله مضمران نحو قولك : زيدٌ قامَ وزيدٌ ضُرِبَ .
والقسم الذى يلزم فيه تقديم الخبر أن يكون الخبر اسم استفهام نحو قولك: كيفَ زيدٌ ، أو يكون المبتدأ نكرة لامسوغ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفاً أو مجروراً متقدّمين عليها نحو : في الدارِ رجلٌ وعندكَ إمرأةٌ . أو يكون المبتدأ قد اتّصل به ضمير يعود على الخبر نحو قولك : في الدارِ ساكنُها ، أو يكون المبتدأ أنَّ واسمها / وخبرها نحو قولك:فيعلمي أنّكَ قائمٌ . [٦٣ظ]
أو يكون الخبر كم الخبرية نحو قولك : كم درهمٍ مالُكَ .
والقسم الذى أنت فيه بالخيار مابقى ،،مفرداً كان الخبر أو جملة،فمثال تقديم الخبر مفردا من كلامهم : تميمىٌ أنا ، ومشنوءٌ مَنْ يَشْنَؤكَ (١).
والأصلُ : أنا تميمىٌ ، ومَنْ يشنوءكَ مشنوءٌ . ومثال تقديمه جملة قوله :

---

(١) انظر الكتاب ١/٢٧٨ .

إلى مَلِكٍ ماأُمّهُ من محاربٍ أبوهُ ولا كانت كُليبٌ تصاهرُهُ(١)
تقديره أبوه ماأمّهُ من محاربٍ.

• • •

واذا أجتمع في هذا الباب اسمان فلا يخلو ان يكونا معرفتين أو نكرتين أو أحدهما معرفة والاخر نكرة ، فأن كانا معرفتين جعلت الذى تقدّر أنّ المخاطب يعلمه مبتدأ والذى تقدّر أنّ المخاطب يجهله خبراً ، وذلك نحو قولك: زيد أخو عمرو ، اذا قدَّرت أنَّ المخاطب يعلم زيداً ويجهل أنّهُ أخو عمرو فأن قدرت أنّ المخاطبَ يعلم أخا عمرو ويجهل أنّه مُسمى بزيد قلت : أَخو عمرو زيدٌ . وذلك أنّ المستفاد عند المخاطب إنما هو ما كان يجهله ، والخبر هو محل الفائدة ، فلذلك جعلت الخبر هو المجهول منهما .

فأن كانا نكرتين فأنّ ذلك لايتصوّر إلاّ بشرط أن يكون المبتدأ منهما له مايُسوغ الابتداء بالنكرة نحو : أرجلٌ قائمٌ ، وقد تقدَّم ذكر المسّوغات للابتداء بالنكرة (٢).

فأن كان أحدهما معرفة والاخر نكرة كان المبتدأ المعرفة والخبر نكرة نحو قولك: زيدٌ قائمٌ ، لما ذكرنا من أنّ الخبر ينبغي أن يجعل المجهول ، ولا يجوز جعل المبتدأ النكرة والخبر المعرفة الا في ضرورة شعرٍ نحو قولك : قائمٌ زيدٌ ، على أن تقدّر قائم هو المبتدأ لا خبراً مقدَّماً . وبيان ذلك بنواسخ الابتداء ، فمما جاء من ذلك قوله :

٢٣٥ قِفي قبلَ التفرّقِ يا ضُباعاً ولايكُ موقفٌ مِنكِ الوداعا(٣)

---

(١) للفرزدق من قصيدة في مدح الوليد بن عبد الملك . ورواية الديوان .
أبوها ، وعليها لا شاهد فيه . الخصائص ٣٩٤/٢ ، المغني ١٢٤ ، الديوان ٣١٢ .

(٢) انظر صفحة ٣٤٠

(٣) للقطامي . ضباعا : مرخم ضباعة وهي ابنة زفر بن الحارث الكلابي . ورواية الإخفش : ولا يك موقفاً منك الوداعا ، بنصب موقف على ارادة قفي موقفاً ولا يكن الوداعا . ومذهب الرضي وابن مالك انه جائز في الاختيار .
المقتضب ٩٤/٤ ، الأصول ٤٣ المؤتلف والمختلف ١٦٦ ، الجمل ٥٩ ، المفصل ٢٦٤ ، المغني ٥٠٥ ، الخزانة ٣٩١/١ ، ٦٤/٤ ، الديوان ٣١ .

جعل موقف وهو نكرة اسم يَكُ والوداع وهو معرفة خبر يك . ولا يكون اسم كان وأخواتها الا ما هو مبتدأ في الأصل .

وهذا عندي من قبيل القلب أنه جعل ما ينبغي أن يكون مبتدأ خبراً وما ينبغي أن يكون خبراً مبتدأ ، وذلك بالنظر الى اللفظ . وأمّا المعنى فعلى ما ذكرتُ لك من الأخبار بالنكرة عن المعرفة . ونظير ذلك – أعني ممّا قُلب فجعل فيه الخبر مخبراً عنه في اللفظ والمخبر عنه خبراً – قوله :

٢٣٦ كانت فَريضةَ ما تقـول كمـــا كانَ الزِناءُ فَريضةَ الرَجْمِ (١)

وإنّما المعنى كما كان فريضةُ الزِنا الرجمَ ، فقلب .

• • •

والمبتدأ والخبر مرفوعان ، واختلف النحويون في الرافع لهما ، ففي الرافع للمبتدأ أربعة أقوال . منهم من ذهب الى أنّ الرافع له التهمّم والاعتناء ، وتهممك واعتناؤك به هو جعلك له أولا لفظاً أو نيةً . وذلك باطل لأنَّ التهمّم معنى والمعاني لايثبت لها العمل في موضع :

ومنهم من ذهب الى أنّ الرافع له شبهه بالفاعل في أنّه مخبر عنه كالفاعل ولا يستغني عن الخبر كما لايستغنى الفاعل عن خبره وهو الفعل . وهذا باطل لأنّ الشبه معنى والمعاني كما تقدّم لم يثبت لها العمل . وأيضاً فأنّ المبتدأ والخبر أصل والفعل والفاعل فرع / وذلك أنّ اللفظ وافق المعنى في المبتدأ والخبر [٦٤و] لأنّ المبتدأ قبل الخبر وكذلك هو المعنى ، ألا ترى أنّ المخبر عنه قبل الخبر وليس كذلك الفعل والفاعل ، لأن الفعل الذي هو الخبر مقدّم على المخبر عنه وهو الفاعل ، فاللفظ ليس وافق (٢) المعنى .فأذا (٣)جعلنا المبتدأ مرفوعاً لشبهه بالفاعل كان فيه حمل الأصل على الفرع وذلك قليل جداً .

(١) نسب للنابغة الجعدي ، والزنا مقصور ، قال أبو عبيدة : وقد يمد في كلام أهل نجد ، مجاز القرآن ٣٧٨/١ ، معاني القرآن ٩٩/١ ، تأويل مشكل القرآن ١٥٣ ، الصاحبي ١٧٢ ، الانصاف ٢٠٧ ، الخزانة ٣٢/٤ .

(٢) كذا والوجه : وفق. (٣) ر : واذا .

ومنهم من ذهب إلى أنّه ارتفع بالخبر(١)، وذلك فاسد أيضاً ، لأنّ الخبر قد يرفع الفاعل نحو : زيدٌ قائم أبوه ، على أن يجعل الأب فاعلا لقائم ، ولو جعلناه مع ذلك عاملا في المبتدأ لأدّى ذلك إلى أعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للاخر وذلك لا نظير له في كلامهم . فاذا أمكن حمله على ما له نظير كان أولى .

ومنهم من ذهب إلى أنّه ارتفع لتعرّيه من العوامل اللفظية(٢). وهو الصحيح عندي ، لأنّ التعري ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المُعَرَّي قد رُكبَّ من وجه ما ، ودلك أنّ سيبويه حكى أنّهم يقولون : واحدٌ واثنان وثلاثة وأربعةٌ ، أذا عدُّوا ولم يقصدوا الاخبار بأسماء العدد ولا عنها وذلك مع التركيب بالعطف . فأن لم تعطف بعضها على بعض كانت موقوفة فقلت: واحد اثنان ثلاثه أربعه .وكذلك المبتدأ ارتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه ، إذن قد ثبت أنّ التعرّي رافع (٣) .

وما زعم ابن كيسان من ان هذا المذهب يفسده كون ذلك مؤدياً إلى أن يكون وجود العامل أضعف من عدمه إن قدّرت أنّ التعرية عن عامل نصب أو خفض ، لأنّ التعرية تعمل رفعاً ووجود العامل الذي قدّرت التعرية عنه يعمل نصباً أو خفضاً ، وعامل الرفع أقوى من عامل النصب والخفض أذ قد يعمل النصب والخفض معنى الفعل وليس كذلك الرفع ، وأن قدّرت التعرية عن عامل رفع كان وجود العامل وعدمه سواء ، وإنّما ينبغي أن يكون الشيء موجوداً أقوى منه معدوماً .

وهذا باطل لأنا لانعني بالتعرية أكثر من أن الاسم المبتدأ لا عامل له وإنّما كان يلزم ما ذكرنا لو قدّرنا أنه قد كان له عامل ثم حذف .

(١) وهو مذهب الكوفيين ، الانصاف ، مسألة ٥ .

(٢) وهو مذهب المبرد ، وسيبويه يرفع المبتدأ بالابتداء . الكتاب ٢٧٨/١. المقتضب ١٢٦/٤.

(٣) قال أبو حيان معقباً على كلام ابن عصفور : والذي ذهب إليه أن هذه الحركات ليست حركات إعراب بل مشبهة بها حدثت عند حصول التركيب العطفي . الارتشاف ١٥٠ و .

وفي الرافع أيضاً للخبر أربعة أقوال ، فمنهم من ذهب الى أنّه مرفوع بالابتداء الذي ارتفع به المبتدأ (١). وهذا لأباطل لأنّه قد تقدم إبطال اعمال الابتداء . وأيضاً فأنّه قد يؤدّي الى اعمال عاملٍ واحدٍ ، وهو الابتداء ، في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للأخر وهما المبتدأ والخبر ، وذلك لا نظير له .

ومنهم من ذهب الى أنّ المبتدأ هو الرافع للخبر(٢) .وذلك باطل بدليلين : أحدهما أنّ المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو قولك : القائم أبوهُ ضاحكٌ ،ولو كان رافعاً للخبر لأدّى ذلك الى اعمال عاملٍ واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للاخر ، وذلك لا نظير له كما تقدّم [٦٤ظ] والاخر أنّ المبتدأ قد يكون اسماً جامداً نحو زيدٍ ، والعامل اذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه ، فدلّ ذلك على أنّه غير عامل فيه . والى هذا المذهب ذهب سيبويه(٢).لكنّه عندي باطل لما ذكرت لك .

ومنهم من ذهب الى أنّ الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً(٣) .وذلك أيضاً فاسد لأنّه أيضاً يؤدّي الى منع تقديم الخبر ، لأنّه لا يتقدّم المعمول الا أذا كان العامل لفظاً متصرّفاً ، ولا يردّ على هذا المذهب بأنّه يؤدّي الى اعمال عاملين في معمولٍ واحد لأنّه لايجعل للابتداء عملاً على انفراد والمبتدأ كذلك ، بل يكونان اذا اجتمعا العاملين في الخبر ويتنزلان عنده منزلة الشيء الواحد .

ومنهم من ذهب الى أنّ الرافع له تعرّيه من العوامل اللفظية ، وهو الصحيح عندي لأنّه قد تقدّم استقرار عمل الرفع للتعري في كلامهم .

* * *

(١) قال بذلك فريق من البصريين كما في الانصاف ، مسألة ٥ .

(٢) وهو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين منهم سيبويه، الكتاب ١/٢٧٨ ، الانصاف مسالة ٥.

(٣) وهو مذهب المبرد وابن السراج ، المقتضب ٢/٤٩ ، ٤/١٢ ، ١٢٦ ، الأصول ١/١٨.

يعرض في هذا الباب كثرة المبتدآت وذلك على وجهين ، أحدهما : أن تذكر المبتدآت معرّاة من ضمير يتصل بها ، فأذا كان كذلك فأنك تخبر عن المبتدأ الأخير بخبره ، وتجعل الجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر المبتدأ الذي قبلها ، ثم تجعل هذه الجملة في موضع خبر المبتدأ الذي قبلها حتى تنتهي الى المبتدأ الأول . وقد تقدّم أنّه لابدّ في الجملة من رابط فتأتي بعد خبر المبتدأ الآخر بالروابط على عدد المبتدآت المخبر عنها بالجمل فيكون ترتيب الروابط على حسب ترتيب المبتدآت في الذكر فتجعل أوّل الروابط لآخر المبتدآت والذي يليه من الروابط للذي يلي الأقرب من المبتدآت ، وكذلك سائر الروابط يكون الأمر فيها على حسب هذا الترتيب ، وذلك نحو قولك : زيدٌ عمروٌ بكرٌ هندٌ ضاربتُهُ في دارِه من أجله . فهند مبتدأ وخبره ضاربته، وفيه ضمير يعود على هند مستتر والجملة من المبتدأ والخبر التي هي هندٌ ضاربتُهُ في موضع خبر بكر ، والضمير المنصوب في ضاربته يعود عليه وبكر وخبره في موضع خبر عمرو ، والعائد عليه الضمير الذي في داره ، وعمرو وخبره في موضع خبر زيد ، والعائد عليه الضمير في قولك : من أجله ، فكذلك جميع ما جاء من هذه المسائل ان طالت .

وتلخيص هذا النوع من المسائل لمن رام فهم معانيها أن تثبت المبتدأ الاخير وتخبر عنه بخبره ، ثم تجعل بدل كلّ مضمرٍ الظاهرَ الذي كان المضمر عائداً عليه .

فأذا قيل : ما معنى قولك : زيدٌ عمروٌ بكرٌ هندٌ ضاربتُهُ في دارِه من أجلِه ؟ قيل :

معنى ذلك : هندٌ ضاربةُ بكرٍ في دار عمرو من أجلِ زيدٍ (١)

والثاني من تكرار المبتدآت أن تضيف كل مبتدأ الى ضمير يعود على المبتدأ الذي قبله ثم تجري المبتدأ الآخر مجراه ، ويكون هو وخبره في موضع

(١) وصف ابن السراج هذه التراكيب بأنها شيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون قال : ولا أعرف له في كلام العرب نظيراً ، الأصول ١/٢٥ .

خبر ما قبله الى أن تنتهي الى المبتدأ الأول . ولا تحتاج في هذه المسائل الى ذكر ضمائر بعد الآخر لاقتران كلّ مبتدأ بضمير يعود على المبتدأ الذي قبله، وذلك نحو قولك : / زيدٌ عمه خالهُ أبوه قائم. فأبوه مبتدأ وقائم[٦٥و] خبره ، والجملة في موضع خبر الاخ، والاخ وخبره في موضع خبر الخال، والخالُ وخبرُه في موضع خبرِ العمّ ، والعمُّ وخبرُه في موضعِ خبر زيدٍ . وكلّ جملة من هذه الجمل فيها ضمير يعود على المبتدأ الذي وقعت خبراً له ، وهو الضمير المضاف اليه المبتدأ .

وتلخيص هذا النوع من المسائل أنّ تضيف المبتدأ الآخر الى الذي قبله ، والذي قبله الى الذي قبله الى أن تنتهي الى المبتدأ الأول ثم تأتي بعد ذلك بالخبر. فأن قيل لك : ما معنى : زيدٌ عمـُّه خالُهُ أخوهُ أبوهُ قائمٌ ؟ فقل : معنى ذلك :

أبو أخي خالِ عمّ زيدٍ قائمٌ. وكذلك تفعل بهذا النوع من المسائل وان طالت .

* * *

واعلم أنّ المبتدأ لا يقتضي أزيد (١) من خبر واحد الاّ بالعطف ، نحو قولك :

زيدٌ راكبٌ وضاحكٌ الاّ أن تريد أنّ الخبر مجموعهما لا كلّ واحد منهما على انفراده فيكون معنى قولك : زيدٌ ضاحكٌ راكبٌ ، جامعٌ للضحكِ والركوب في حين واحدٍ ، فلا تحتاج الى عطف لأنـّهما خبران في اللفظ وبالنظر الى المعنى خبرٌ واحد ، فمن ذلك قول العرب : حلوٌ حامِضٌ ، ألا ترى أن قولك ـ حلـــو حامِضٌ ، نائب مناب مُزّ ، حتى كأنّك قلت : هذا مزٌ (٢). ومن ذلك قوله :

---

(١) ر : أكثر .

(٢) انظر المقرب : ١٨ (٧٩م) والتوضيح ٥٤/١ .

ينام بأحدى مُقلتَيه ويتّقى   المنايـــا بأُخرى فهو يَقظان هاجعُ (٦٦)

كأنه قال : فهو خبيث متحرّز ، أي فهو جامع للنوم واليقظة في حينٍ واحدٍ .
ومن ذلك قول الآخر :

٢٣٧ مَنْ يَكُ ذا بَتٍ فهذا بَتّى   مُقيّظٌ مُصيّفٌ مُشتّـــى (١)

أي فهذا كسائي صالحٌ للقيظِ والصيفِ والشتاءِ ، وصلاحيّته لهذه الفصول في حينٍ واحد ، وكذلك قول الآخر :

٢٣٨ أترضَى بأنّا لـم تجفَّ دماؤنا   وهذا عروسٌ باليمامَةِ خالِدُ (٢)

ألا ترى أنّ المشار اليه قد جمع في حينٍ واحدٍ أنّه خالد وأنّه عروس .
فهذا النوع هو الذي لايحتاج فيه الى حرف العطف (وما عدا ذلك فلا بدّ من حرف العطف (٣) .

---

(١) نسب لرؤبة وألحق بديوانه . البت : الكساء وجعله مقيظا على السعة يريد مقيظ فيه . والصيف قيل هو عند العرب فصل الربيع آذار ونيسان وأيار ثم بعده فصل القيظ : حزيران وتموز وآب ثم الخريف ثم الشتاء . الكتاب ٢٥٨/١ ، مجاز القر آن ٢٤٧/٢ ، الأصول ١٠٥/١ ، الصحاح واللسان : قيظ ، جمهرة اللغة ٢٢/١ ، العيني ٥٦١/١ الديوان ١٨٩ .

(٢) يروي هذا الشاهد بنصب عروس على الحال من هذا ، ورفعه على أنه خبر ولم أجد من نسبه لقائل والظاهر أن الاشارة في البيت إلى موقعة اليمامة وما حدث من مقتل مالك بن نويرة اليربوعي وزواج خالد بامرأته . الأصول ١٠٤/١ ، شرح السيرافي ٤/١ ، تثقيف اللسان ١٠٣ .

(٣) سقط مابين القوسين من ر .

باب الاشتغال

الاشتغال هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه يعمل في ضميره أو في سببه ، ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول أو في موضعه .

فقولنا : فعل متصرف ، تحرز من غير المتصرف من نحو نِعمَ وبِئسَ وأفعال التعجب وما جرى مجراها في عدم التصرف .

وقولنا : وما جرى مجراه ، الذي جرى مجراه هو اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الحال والاستقبال والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل والمصدر الموضوع موضع الفعل نحو : ضَرباً تريد : إضربْ زيداً .

وقولنا: قد عمل في ضميره ، الضمير معلوم والسببي هو الاسم المضاف الى ضمير الاسم الأول مباشرة أو بواسطة. فالمباشرة: زيدٌ ضربتُ غلامَهُ، والمضاف بواسطة: زيدٌ ضربتُ غلامَ أخيهِ .والموصوف بما فيه ضمير الأول كقولك : زيدٌ ضَربتُ رجلاً يُكرِمهُ ، أو المعطوف عليه اسم قد اتصل به ضمير يعود على الأسم الأول عطف بيان نحو: زيدٌ ضربتُ عمراً / أخاهُ ،أذا كان[٦٥ظ] عمراً أخا زيدٍ .

أو المعطوف عليه اسم قد اتصل به ضمير الأول بالواو خاصة نحو : زيدٌ ضربتُ رجلاً وأخاه ، فإن عطفتَ عليه بغير واو لم تجز المسألة لأنّك إذا قلت : زيدٌ ضربتُ رجلاً ثمَّ أخاه كانت الجملة من قولك : ضربتُ رجلاً ، في موضع الخبر ولا ضمير يعود منها على المبتدأ ولا يُعتد بالضمير الذي اتصل بالآخر ، لأنّك عطفته بثم ، وثم تجعل الثاني بعد الأول بمهلة فكأنّك قلت : زيدٌ ضربتُ رجلاً ، واستقل الكلام ثم أخبرتَ بعد ذلك بضربك للأخ . فأذا قلت : زيدٌ ضربتُ رجلاً وأخاهُ ، فليس كذلك لعدم المهلة في الواو ، كأنك قلت : زيدٌ ضربتُ رجلاً مع أخيه .

وكذلك البدل لأنّه على تقدير تكرار العامل ، فأذا قلت : زيدٌ ضربتُ عمراً أخاه ، وجعلت الأخ بدلا فكأنّك قلت : زيدٌ ضربتُ رجلاً ضربتُ أخاهُ ، فتخلو الجملة التي هي في موضع الخبر من ضمير يعود على المبتدأ .
وقولنا : ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول ، مثال ذلك : زيدٌ ضربتُهُ ، وزيدٌ ضربتُ أخاهُ ، ألا ترى أنّ ضربت لو لم يعمل في الضمير ولا في الأخ لنصب زيداً ، فكنت تقول : زيداً ضربتُ .
وقولنا : أو في موضع الاسم المتقدم تحرز من : زيدٌ قامَ ، لأنّ زيداً لم يكن يرتفع هنا بالحمل على فعل مضمر لكون قام عامل في موضعه لو كان فيه ظرف أو مجرور أو حال ولو لم يعمل في موضعه لم يصح له أن يُفسِّر لأنّه لايُفسِّر إلا مايصحّ له العمل به إمّا في اللفظ ، وإمّا في الموضعِ إلا أنّ الفعل إذا عمل في موضع الاسم لم يفسّر حتى يضاف اليه أمرٌ آخر وهو أن يكون في الكلام مايطلب الفعل كأدوات الاستفهام وشبهها ، مثال ذلك قوله تعالى : وإن أحدٌ من المشركينَ استجاركَ فأَجِرهُ (١) . واذا عمل في اللفظ لم يحتج إلى شيء من ذلك .

* * *

واعلم أنّ الاسم للذي يشتغل عنه العامل لايخلو أن يتقدّمه شيء أو لا يتقدّمه ، فأن لم يتقدّمه شيء ، فلا يخلو أن يكون العامل في الضمير أو السببي رفعاً أو نصباً أو جراً ، فأن عملَ فيه رفعاً فالرفع على الابتداء ليس إلاّ ، نحو زيدٌ قام وزيدٌ قامَ أخوهُ ، وإن عملَ نصباً أو خفضاً جاز في الاسم وجهان : الرفعُ على الابتداءِ والنصبُ على إضمار فعلٍ . فالرفع على الابتداء أحسن لعدم تكلّف الأضمار والنصب في بعض هذه المسائل أقوى منه في بعض ، فزيداً ضربتُه أقوى من : زيداً ضربتُ أخاه ، وزيداً ضربتُ أخاه أحسن من : زيداً مررتُ بِهِ ، وزيداً مررتُ بهِ ، أحسنُ من :

---
(١) التوبه : ٦.

زيداً مررتُ بأخيهِ ، ألا ترى أنّ تقدير الفعل في الوجهين الأخيرين : لابستُ (زيداً مررتُ به ، وأحسنُ من هذا أن تقول : لقيتُ زيداً مررتُ به ، لأنّ المرور به أدلّ على اللقاء) (١) منه على الملابسة .

قلت : فأن قيل : فهلاّ أجزتم في الاسم إذا عَمِل في ضمير أو سببه جرّ الخفضَ كما كان منصوباً إذا عَمِل فيه النصبُ ؟

فالجواب : إنّك لو خفضت فقلت : زيدٍ مررتُ بهِ ، على تقدير مررتُ بزيدٍ مررتُ بهِ لادّى ذلك إلى إضمار الخافض / وإبقاء عمله مع أنه [٦٦و] أضعف العوامل ، وهذا لايجوز فأن قلت : فهلاّ قالوا : بزيدٍ مررتُ بهِ ، ولم يُضمر الخافض ؟

فالجواب : إنّ الخافض قد يتنزل من الفعل منزلة الجزء منه لأنّه يصل إلى معموله كما يصل بهمزة النقل ، فكما لايجوز إضمار بعض اللفظة وإبقاء بعضها فكذلك لايجوز هذا . فلما تعذّر الخفض عدلوا إلى النصب بأضمار فعل لقرب النصب من الخفض ، ألا ترى أنّهما قد اشتركا في الضمير نحو قولك : ضربتُكَ ومررتُ بكَ ، وأنّ كلّ واحد منهما فضله ، وأنّ المجرور في المعنى منصوب إذ لافرق في المعنى بين قولك : مررتُ بزيدٍ ولقيتُ زيداً . هذا مالم يدخل على العامل حرفٌ من حروف الصدور وهي ماالنافية وأدوات الاستفهام وأدوات الشرط وأدوات التحضيض وإنّ ولام الابتداء ولام القَسَم أو يقع صلةً لموصول أو صفةً لموصوف .

فأن دخل عليه شيء مما ذكرنا أو وقع في الموضعين الذين ذكرنا لم يجز إلاّ الرفع على الابتداء وذلك قولك : زيدٌ ماضربتُه ، وزيدٌ أضَربتَهُ ؟ وزيدٌ إنْ تُكرِمْهُ يُكرِمْكَ ، وزيدٌ إنّهُ يَضرِبُه عمرٌو ، وزيدٌ لَيضرِبَنّهُ عمرٌو ، وزيدٌ هلاّ ضربتَهُ ، وزيدٌ أنا رجلٌ يحبّهُ ، وأذكرٌ أنْ تَلدَ ناقتُكَ أحب إليكَ أم أنثى ؟

---

(١) سقط ما بين القوسين من ر .

جميع هذا وأشباهه مرفوعٌ أبداً على الابتداء ، وإنّما لم يجز لهذه العوامل أن تفسّر عاملاً في اسم لأنّه لايفسّر إلاّ ما يصلُح له العمل .

وكذلك الصفة والموصوف ، لانّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، فلو عملت الصفة في اسم متقدم على الموصوف لم يجز ، لأنّ ذلك يؤول إلى تقديم الصفة على الموصوف ، لانّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ، وكذلك الصلة والموصول .

فإن كان العامل في الضمير أو السببي غير خبر ، وغير الخبر هو الأمر والنهي والدعاء أو اسمٌ في هذا المعنى ، والاسم الذى في هذا المعنى المصدر الموضوع موضع الأمر كقولك : ضرباً زيداً ، تريد إضْربْ زيداً ، فأن كان كذلك فلا يخلو العامل أن يعمل في الضمير أو السببي رفعاً أو نصباً أو خفضاً ، فأن كان قد عمل فيهما رفعاً جاز في الاسم وجهان : الرفعُ بالابتداء والنصبُ بإضمار فعل . مثال ذلك : أنتَ قُمْ ، وانتَ لاتقُمْ ، وزيدٌ لِيَقُمْ أخوه ، وعمرٌو لايَقُمْ أخوهُ ، الأصل فيها ، لِيَقُمْ أخوهُ ولا يقُمْ عمرٌو ولا يَقُمْ أخوهُ ، فأضمر الفعلَ الأولَ لدلالة الثاني عليه ، إلا أنّ هذا الفعل المضمر لم تظهره العرب قط .

وإن عملَ فيهما نصباً أو خفضاً جازَ في الاسمِ وجهان : الرفعُ على الابتداء والنصبُ بإضمار فعل ، مثال ذلك : زيداً أضرِبْهُ وعمراً لاتَشْتِمْهُ ، وبكراً رحِمهُ اللهُ . وكذلك حكمه مع الاسم الذى هو في معنى الأمر أو في معنى الدعاء كقولك زيداً ضرباً إيّاهُ ، وزيداً سقياً لهُ ، تريد إضربْ زيداً ، وسقى اللهُ زيداً .

والحمل في هذا كلّه على الفعل أحسن منه على الابتداء ، لانّ الأمرَ والنهي والدعاء لايكون إلاّ بالفعل والخبر يكون بالفعل / وغيره فلذلك اختير [٦٦ظ] الحمل على إضمار فعل .

وزعم بعضهم أنّ الذى أوجب اختيار الحمل في هذا على إضمار فعل إنك اذا لم تحمل على الفعل ورفعتَ على الابتداء وقع موقع خبر المبتدأ ماليس بمحتمل للصدق والكذب ، لأنّ هذه الأشياء غير محتملة للصدق والكذب فيُضطّر في ذلك إلى الحمل على الفعل . وهذا خطأ لما تبيّن قبلَ هذا من أنّ الخبر لايُشترط فيه ذلك أعني خبر المبتدأ ، ولا يحتاجُ إلى إضمار القول في : زيدٌ إضْرِبْهُ وعمروٌ لاتَشْتمْهُ ، وبكرٌ غَفَرَ الله لهُ ، وأمثال ذلك .

والنَصب في بعض هذه المسائل أحسن منه في بعض على نحو ماتقدَّم في العامل إذا كان خبراً . وكذلك الرفع أيضاً على إضمار فعل فاعل (عمل) (١) الفعلُ في ضميره رفعاً أحسن ممّا عمل الفعل في سببه رفعاً ، فالرفع في مثل : زيدٌ ليقُمْ أَحسنُ منه في مثل : زيدٌ ليَقمْ أخوهُ ، كما كان النصب في قولك : زيداً إضْربْهُ . أحسن من النصب في قولك : زيداً إضْرِبْ أخاهُ .

فأن قيل : لأىّ شيءٍ أجزتم رفع زيد بأضمار فعل في قولك : زيدٌ ليقُمْ أخوه ، يفسره هذا الظاهر ، ولم يجيزوا ذلك في : زيدٌ قامَ ، وأمثاله؟ فالجواب : إنّه قد تقدَّم أنّ الفعل الذى يفسّر اذا كان يعمل في موضع الاسم لافي الاسم بعينه لايصحّ له التفسير إلاّ حيث يكون في الكلام مُقوٍ لجنبه الفعلية ، فلما كان الأمر والنهي والدعاء قد قوّى منه جانبَ الفعلية جاز في الاسم معها الرفع بأضمار فعل ولم يجز ذلك في الخبر لعدم المقوّي لجانب الفعلية .

وينبغي أن تعلم أنّ الضمير والسببي اذا كانا مجرورين وكان موضعهما رفعاً حكم لهما بحكم المرفوع ، وذلك قولك : زيدٌ سِيرَبهِ ، وعمروٌ دخِلَ إليه ، لايجوز في زيد وعمر الا الرفع كما لايجوز في قولك : زيدَ

(١) زيادة يقتضيها السياق .

ضُرِبَ وعمرٌو أُهينَ ، إلاّ الرفع وليس ذلك بمنزلة : زيداً مررتُ بهِ ، وزيداً دخلتُ إليهِ .

هذا حكم الاسم مالم يتقدّمه شيٌّ فأن تقدَّمه شيٌّ فلا يخلو المتقدّم من أن يكون حرف عطف أو حرفاً هو بالفعل أولى ، أوحرفاً لايليه إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً فأن تقدّمه حرفُ عطف فلا يخلو أنه يكون العطف به على جملة أسمية أو فعلية أو ذات وجهين .

فأن كان على جملة فعلية اختير في الاسم أن يكون محمولاً على إضمار فعل للمجانسة والمشاكلة . وان كان بعد حرف العطف ،،امّا،، ترك الأمر على ما كان عليه قبل دخول حرف العطف لان إمّا من حروف الصدور فكانت الجملة بعدها مستأنفة وان كان بعد حرف العطف ، اذا ، التي للمفاجأة لم يجز في الاسم الا الرفع على الابتداء ، لانّ إذا التي للمفاجأة لايقع بعدها الفعل وإنما يقع بعدها المبتدأ .

* * *

وإذا حملتَ الاسم على إضمار فعلٍ كان على حسب الضمير أو السببي ، فأن كانا مرفوعين أو في موضع رفع رفعتَ ، وإن كانا منصوبين أو مخفوضين نصبتَ ، وذلك قولك : قامَ زيدٌ وعمرٌو أكرمته ، وقام زيدٌ وعمراً مررتُ بهِ / فالرفع والنصب والاختيار النصب ، لكونه محمولا على الفعل وقام زيدٌ وعمرٌو سيرَبهِ أوضُرِبَ ، وقامَ زيدٌ وعمرٌو ضُرِبَ أخوهُ أو مرَّ بغلامهِ ، فالرفعُ على إضمار فعلٍ والرفعُ على الابتداء والرفع على إضمار فعلٍ هو المختار لما قدّمنا من المشاكلة ، فلا سبيل إلى النصب .

وإن كان العطف على جملة اسميّة كان الامر على ماكان عليه قبل أن يتقدّم الاسم شيء بل يزيد حسناً للمشاكلة .

فأن كان العطف على جملة ذات وجهين فلا يخلو أن يقدّر العطف على الجملة الاسمية أو الفعلية ، فأن قدّرت العطف على الفعلية كان الاختيار الحمل

على إضمار فعل ، فأن قدّرت العطف على الجملة الاسمية فالاختيار في الاسم أن يكون على حسبه لو لم يتقدّمْهُ شيء .

* * *

واختلف الناس في جملة الاشتغال اذا كانت معطوفة على جملة صغرى ، فمذهب السيرافي (١) أنّه لابد في الجملة في ضمير يعود على المبتدأ لأنّ الجملة الصغرى في موضع خبر المبتدأ ، فأذا عطفت عليها جملة الاشتغال كانت شريكتها في كونها خبرا للمبتدأ ، لأنّ المعطوف شريك المعطوف عليه. فلما كانت شريكتها احتيج فيها إلى رابط . لأنّ خبر المبتدأ اذا كان جملة احتيج فيها إلى رابط فلا يجوز : زيدٌ ضربتُهُ وعمراً أكرمتهُ ، على أن تقدّر عمراً أكرمته ، خبراً عن زيدٍ حتى يكون في الجملة ضميرٍ يعود على زيد يربطه بها ، فتقول : زيدٌ ضربتُه وعمراً أكرمته بسببهِ أو من أجلهِ أو في دارهِ ، وشبه ذلك .

وهذا الذي ذهب اليه ليس بشيء ، لأنّ القراء قد أجمعوا على نصب السماء من قوله عزّ اسمه: والسماءَ رفعها ووضع الميزانَ (٢) . مع أنّه ليس في رفعها ضمير يعود على النجم والشجر . فاجماعهم على النصب دليل على بطلان (قول) (٣) من قال : إنّ النصب في هذا وأمثاله ضعيف .

وغيره من أئمة النحويين حكوا أنّ الاختيار في مثل هذا النصب ولم يشترطوا ضميراً . فأن احتجّ عنه بأن قال : إنّ سيبويه لم يتعرض لاصلاح اللفظ ، ونظير هذا قول أبي القاسم : لوقلت : مررتُ بهِ الكريمِ ، على أن تجعله نعتا له لم يجز ولكن إن جعلته بدلاً جاز ، وهو لايجوز أن يكون نعتاً ولا بدلاً فلم (٤)

(١) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ،ولد بسيراف في فارس وقدم إلى بغداد فولى القضاء بها.أخذ القراءات عن ابن مجاهد واللغة عن ابن دريد والنحو عن ابن السراج وغيره . توفي ببغداد عام ٣٦٨هـ . ترجمه ابن النديم ٩٣، القفطي ٣١٣/١ ، ياقوت ٤٧/١ .

(٢) الرحمن : ٧ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) ج : فلا .

بتعرض لاصلاح اللفظ . فيقال له : هذا الذي تزعمه باطل ، اذ لو كانَ هذا لنبّه عليه سيبويه وغيره من الأئمة في موضع من الاشتغال .

ومنهم من ذهب إلى أنّ جملة الاشتغال ان كانت معطوفة بالواو لم يحتج فيها إلى ضمير لكون الواو بمعنى مع كأنك قلت في : زيدٌ ضربتهُ وعمراً أكرمته زيدٌ جمعتُ بينَ ضربهِ وإكرامِ عمروٍ . واذا كان هذا لم تحتج الجملة المعطوفة إلى رابط لتلبسها بالجملة المعطوفة عليها فكأنّهما جملة واحدة ، والجملة الواحدة يغني فيها ضمير واحد . وهذا فاسد ، لأنّ يونس وغيره من أئمة النحويين حكوا أنّ / الأمر في الواو كالأمر في غيرها من حروف العطف في اختيار النصب [٦٧ظ] وان خلت الجملة من ضمير .

وذهب الفارسي إلى أنّ النصب يختار (١) وان كان العطف على الجملة الكبرى وذلك أنّ الواو قد تقدّمها (٢) جملتان ، فأن لحظت المشاكلة بين الجملة الكبرى وجملة الاشتغال كان المختار الرفع على الابتداء ، وان لحظت المشاكلة بين الجملة الصغرى وبين جملة الاشتغال فالاختيار الحمل على اضمار فعل .

ولا يلزم أن يقع تشاكل بين الجملة الصغرى وبين جملة الاشتغال حتّى تكون معطوفة عليها بل قد تلحظ المشاكلة ولا عطف بدليل قولهم : أكلتُ السمكةَ حتّى رأسَها اكلتُه ، فقد شاكلوا بين الجملتين وليس ثمّ حرف عطف ، لأنّ حتى لاتعطف الجمل وانّما تعطف المفردات .

وهذا أسدّ المذاهب في هذه المسألة وهو الذي يعضده كلام العرب .

وان كان المتقدم حرفاً هو بالفعل أولى كان المختار الحمل على اضمار فعل .

والحروف التي هي بالفعل أولى أدواتُ الاستفهام وما ولا النافيتان .

فان قيل : فلايّ شيء كانت بالفعل أولى ؟ فنقول : لشبهها بأدوات الجزاء وذلك أنّ الفعل بعدها غير موجب كما هو بعد أدوات الجزاء .

---

(١) ر : مختار .

(٢) ر : يتقدمها .

ولأدوات الاستفهام وجهان من الشبه زائدان لما ذكر اختصت به دون ما ولا وهما أنّ الفعل بعدها غير محتمل للصدق والكذب ، وأنّها قد تضمّن معنى الضرب فتجزم الجواب فتقول : أينَ بيتُكَ أزرْكَ ؟ فلما أشبهت لأدوات الجزاء كانت أولى بطلب الفعل من طلب الاسم .

ولم يلزم بعدها الفعل كما لزم بعد أدوات الجزاء لأنّ المشبّه بالشيء لايقوى قوة ما شبّه به . فأن وقع بعدها الاسم (اختير فيه الحمل على اضمار فعل لما ذكرنا ويكون الاسم على حسب الضمير أو السببي .

فأن كان الاسم) (١) الذي اشتغل عنه الفعل اسم استفهام فلا يخلو أن يكون العامل قد عمل في الضمير أو السببي رفعاً أو نصباً . فأن كان قد عمل رفعاً فهو مرفوع على الابتداء ولا يجوز أن يكون فاعلا لأنّه لايخلو أن يكون الفعل قبل اسم الاستفهام أو بعده ، فقبله لايتصور لأنّ الاستفهام له صدر الكلام ولايجوز أن يقدّر بعده لأنّ الفاعل لايعمل فيما بعده .

وان كان قد عمل فيه نصباً أو خفضاً جاز فيه وجهان : الرفع والنصب . وفيه خلاف بين سيبويه والأخفش .

فسيبويه يختار فيه الرفع ، ويشبهه بـ «زيد ضربته»(٢) ، والأخفش يختار فيه النصب ويجريه مجرى : زيداً ضربتُه .وهذا الذي ذهب اليه أبو الحسن ليس بشيء لأنّ القياس يرد عليه ، لأنّ الاستفهام لاتتقدمه أداة تشبه الجزاء كما كان كذلك في : أزيداً ضربته ، فلا مسوغ اذن لاختيار اضمار الفعل .

وليس من أدوات الاستفهام ماإذا اجتمع بعده الاسمُ والفعلُ يلزمه الاسم في فصيح الكلام الا الهمزة ، وسبب ذلك أنّها أمّ الباب ، فلذلك اتّسع فيها .

ودليل ذلك أنها تدخل على أخواتها ولاتدخل / أخواتها عليها [٦٨و] ولايجوز أن يلي الاسمُ أداةَ استفهام (٣) ماعدا الهمزة الا في ضرورة تقول :

---

(١) سقط ما بين القوسين من د. (٢) الكتاب ٥٤/١ . (٣) ج : الاستفهام .

أزيدُ قامَ ؟ في فصيح الكلام ، ولايقال : هل زيدٌ قامَ ؟ الاّ في ضرورة (بل الفصيح : هل قام زيد ؟ (١) .

وأما ما ولا فليسا كذلك ، بل يليهما الاسم تارةً والفعل أخرى ، وسبب ذلك أنّهما لم يقويا على طلب الفعل قوّة أدوات الاستفهام لضعف شبههما بأدوات الشرط وقوّة شبه أدوات الاستفهام كما تقدم .

وهذا ما لم(٢)يفصل بين الاستفهام وما ولا والاسم الذي اشتغل عنه الفعل فاصلٌ غير ظرف ولا مجرور فأن فصل بينهما فلايجوز في الاسم الا ما كان يجوز قبل دخول ما ولا وذلك قولك : أأنت(٣)زيدٌ ضربتَهُ وما أنتَ زيدٌ ضربتَهُ ، الاختيار في المسألتين الرفع كما كان لو لم تدخل عليه الهمزة وما .

فأن كان المتقدم حرفاً لايليهِ الا الفعل ، والذي لايليهِ الا الفعل قسمان : قسم يليه الفعل أبداً ظاهراً ولايجوز غير ذلك مثل السين وسوف وقد وأشباههما ، وهذا القسم ليس له مدخل في هذا الباب . وقسم يليه الفعل ظاهراً ومضمراً مثل أدوات الجزاء وأدوات التحضيض وظرف الزمان المستقبل ، فأن الاسم بعدها لا يكون أبداً الا على اضمار فعل على حسب الضمير أو السببي نحو : انْ زيداً ضربتَهُ ضربتُكَ وهلا زيداً ضربتَهُ ، واذا زيداً ضربتهُ ضربتَكَ . وأدوات الجزاء اذا وقع بعدها الاسم والفعل فلا يليها الاسم الا في ضرورة ، قال الشاعر :

٢٣٩ صَعْدَةٌ نابتَةٌ في حائرٍ أينما الريحُ تميّلهُا تمِلْ (٤)

وقال الآخر :

---

(١) ما بين القوسين مشطوب عليه في ر .

(٢) ر : هذا . (٣) ج ، ر : انت ، وهو تحريف .

(٤) لكعب بن جعيل يصف امراة . الصعدة : القناة التي تنبت مستوية ، الحائر : المطمئن من الأرض يستقر فيه الماء فيتحير . الكتاب ١/٤٥٨ ، معاني القرآن ١/٩٧، المقتضب ٢/٧٥ ، ابن الشجري ١/٣٣٢ ، ٢/٣٤٧ ، الانصاف ٣٢٥ ، الخزانة ١/٤٥٧ .

٢٤٠ـ فمتى واغلٌ ينُبْهُمْ ... . (١)

فقدّم الاسم ضرورة .

الا في«إنْ» من بين سائرأخواتها لانها أمّ الباب .ويشترط في الفعل الواقع بعدها أن يكون ماضياً فأنّ الاسم يليها في فصيح الكلام .قال اللهُ تعالى : وان أحدٌ من المشركين استجارَكَ فأجرْهُ (٢) . فأن كان الفعل مستقبلا لم يلها الا في(٣)ضرورة كسائر أخواتها .

وفي رفع الاسم الواقع بعد اذا خلاف بين سيبويه والأخفش . وقد تقدّم في باب الابتداء . وأما أدوات التحضيض فيقع الاسم بعدها في فصيح الكلام، لأنّها لم تقو قوّة أدوات الجزاء ، لأنّ أدوات الجزاء طالبة للفعل من طريق المعنى كأدوات التحضيض ، وتزيد عليها بأنّ لها طلباً من طريق العمل . فأن كانت جملة الاشتغال جواب سؤال اختير فيها أن تكون مناسبة للسؤال جارية على حدّه ، ان كان المسؤول عنه مرفوعاً رفعت وان كانَ منصوباً نصبت وان كانَ مخفوضاً خفضت . هذا مذهب سيبويه (٤) .

ومذهب أبي الحسن : ان لاحظت الجملة الكبرى(٥) كان الجواب على حدها وان لاحظت الصغرى كان الجواب أيضاً على حدها ، وهذا ليس بشيء ، لأنّ السؤال هو عن الجملة كلها بأسرها .

• • •

واعلم أنّه لايجوز أن يتعدّى فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصّل نحو: ضربتني وضربتكَ،وزيدٌ ضربَهُ ،يعني ضربَ نفسهُ،ولافعل / الظاهر [٦٨ظ]

(١) تمامه : فمتى واغل ينبهم يحيوه وتعطف عليه كاس الساقي
وهو لعدي بنزيد العبادي . الواغل : الذي يدخل على الشرب ولم يدع ، ينبهم : ينزل بهم . الكتاب ٤٥٨/١ ، المقتضب ٧٥/٢ ، حماسة البحتري ١٤٠ ، ابن الشجري ٣٣٢/١ ، الانصاف ٣٢٥، الخزانة ٤٥٦/١ ، الديوان ١٥٦ .

(٢) التوبه : ٦.

(٣) ج : الا ضرورة

(٤) الكتاب ٤٨/١

(٥) سقطت (الكبرى) من ج .

إلى مضمره المتصل نحو : ضربَهُ زيدٌ ، يعني ضربَ نفسه ، الاّ في باب ظننتُ وفقدتُ وعدمتُ نحو ظننتُني قائماً ، وظننتكَ قائماً ، يعني ظننتُ نفسي وظننتَ نفسكَ . وزيدٌ ظنهُ قائماً ، وفقدتُني وفقدتكَ وعدمتني وعدمتكَ ، يعني فقدتُ نفسي وفقدتَ نفسك وعدمتُ نفسي وعدمت نفسكَ وزيدٌ فقدَهُ وعدمهُ فقد فقدَ نفسه وعدمها .

ولا يجوز أيضاً أن يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره في باب من الأبواب نحو : زيداً ضربَ وزيداً ظنَّ قائماً، يعني ضرب نفسَه وظنَّ نفسه قائماً والسبب في امتناع تعدّى فعل المضمر المتّصل إلى مضمره المتّصل ، وفعل الظاهر إلى مضمره المتّصل أنَّ الفاعل يصير هو المفعول في المعنى ، وذلك متناقض الا في باب الظنّ والفقد والعدم فأنّه يسوغ ، وسبب ذلك أنَّ المفعول الأول من مفعولي الظنّ وأخواته ليس بمفعول في الحقيقة ، وإنّما هو مفعول في اللفظ فقط ، وإنّما المفعول على الحقيقة مضمون الجملة ، فأن أردتَ ذلك المعنى المتقدّم قلت : ضربَ زيدٌ نفسَهُ .

وجاز هذا لأنَّ العرب تُجري النفس مجرى الاجنبي وكذلك تفعل في المضمر المنفصل أجرته مجرى الأجنبي فتقول : إيّاهُ ضربَ زيدٌ ، فجاز أن يكون الفاعل هو المفعول في باب الظنّ والفقد والعدَم ، لأنَّ الكلام في هذه الأبواب محمول على معناه ، ألا ترى أنَّ المعنى : فقدَني غيرى ، وعدمَني غيرى ، وظنّني غيرى ، ولا يتُصورَّ أن يكون هو (١) الفاقد لنفسه لأنه من حيث أن يكون مفقوداً يلزمه أن يكون معدوماً ومن حيث أنه يكون فاقدا يلزمه أن يكون موجوداً وليس كذلك : ضرَبتُني ، لأنَّ الضاربَ هو المضروب لفظاً ومعنى ، فلذلك تعذَّر ضربتُني وأشباهُه .

وامتنع تعدى فعل المضمر إلى الظاهر في جميع الأبواب لما يؤدى إليه في لزوم المفعول فيعود عليه الضمير فيخرج بذلك عن بابه لأنّه فضلة ،

---

(١) في ر : هذا ، وكذلك هو في نسخة بحاشية ج .

والفضلات لاتلزم فعلى هذا كلُّ مسألة تؤدى في الاشتغال إلى تعدّى فعل المضمر المتّصل إلى مضمره المتصل او فعل الظاهر إلى مضمره المتّصل لايجوز الا في باب الظن والفقد والعدم . وكلّ مسألة تؤدى إلى تعدّى فعل المضمر المتّصل إلى ظاهره لاتجوز في باب من الأبواب نحو : زيداً ضَرَبَهُ .

فجملة الأمر أن تقول : الفعل الذى اشتغل عن الاسم لايخلو أن يكون من الابواب المستثنيات أو من غيرها ، فأن كان من غيرها فلا يخلو الاسم الذى اشتغل عنه الفعل من أن يكون له ضميرٌ واحد أو سببيّ واحدٌ أو ضميران أو سببيّان أو ضمير وسببي .

فان كان له ضميرٌ واحد حملته عليه نحو : زيداً ضربتُ أخاهُ ، فأن كان له سببيان حملته على أيّهما شئت نحو : أَزيداً ضربَ أخوهُ أباه ، وأزيد ضربَ أخوهُ أباهُ ؟ وإن كان له ضمير وسببي فلا يخلو أن يكون الضمير متّصلا أو منفصلا ، فأن كان منفصلا حملتَ/على أيّهما شئت،نحو :[٦٩و] أزيداً إيّاه ضَربَ إيّاه أخوهُ ؟ وأزيدٌ(١)إيّاه ضَرَبَ أخوه ؛ لأنّ الضمير المنفصل (٢) يجرى مجرى السببي في جميع هذه المسائل .

وان كان الضمير متّصلاً حملتَ عليه ولا يجوز حمله على السببي ، فمثال ذلك – والضمير منصوب – أزيداً ضربَهُ أخوهُ ؟ ومثاله – والضمير مرفوع – أزيدٌ (٣) ضربَ أخاهُ ؟ وأما قول لبيد :

٢٤١ فأن أنتَ لم ينفعك علمك فانتسب لَعَلّكَ تهديكَ القرونُ الأوائل(٤)

(١) ر : ازيدا ، وهو تحريف .

(٢) ج : المتصل ، وهو تحريف ، (٣) ج ، ر : أزيدا ، وهو تحريف .

(٤) الشاهد من قصيدة في رثاء النعمان بن المنذر . ورواية الديوان :
لم تصدقك نفسك . والمعنى :ان لم تصدقك نفسك عن هذه الأخبار أخبار الذين مضوا فانتسب أي قل : أين فلان ابن فلان؟ ابيات المعاني ١٢١١ ، الشعر والشعراء ٢٧٩ ، آمالي المرتضى ١/١١٩ ، العيني ١/٢٩١ ، شواهد المغني ٥٥ ، الخزانة ١/٣٣٩ ، شواهد الكشاف ٢٢٣ ، الديوان ٢٥٥ .

فلم يحمل أنتَ على علمك ، لأنّه لو فعل ذلك لأدى إلى تعدّى فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المنفصل (١)، ألا ترى أنّك لو وضعت«أنتَ» موضع علمك لكانَ التقديرْ فأن لم ينفعْكَ .

ولا يجوز أيضاً حمله على الكاف في ينفعك لأنّه لو فعل ذلك لنصب فقال: فأن إيّاكَ ، فلم يبق إلاّ ان يكون محمولاً على إضمار فعل لفهم المعنى ، فتكون المسألة خارجة عن باب الاشتغال ، كأنّه قال : فأن ظللت لم ينفعكَ علمكَ ، فأضمر لفهم المعنى وبرز الضمير لما استتر الفعل فقال : إنْ أنتَ.

فأن كان له ضميران فلا يخلو أن يكونا متّصلين أو منفصلين أو يكون أحدهما متّصلا والاخر منفصلا ، فأن كانا متّصلين فلا تجوز المسألة لما تقدّم من أنّ فعل الضمير المتّصل لايتعدّى إلى مضمره المتّصل الا في الأبواب المذكورة ، وان كانا منفصلين حملتَ على ايّهما شئت نحو : أزيدٌ إيّاه لم يضْرِبْهُ الاّ هو .

وإن كان أحدهما متصلا والاخر منفصلا حملت على المتّصل نحو : أزيداً لم يضربْهُ الا هو وأزيدٌ لم يضْرِب عمروا إلاّ إيّاه ؟

وإن كان الفعل الذى اشتغل عن الاسم من الأفعال المستثناة فلا يخلو الاسم الذى اشتغل عنه الفعل من أن يكون له ضميرٌ واحدٌ أو سببّي واحدٌ أو ضميران ، أو سببيّان أو ضمير وسببي .

فأن كان له ضمير واحد حملتَ عليه نحو : أزيداً ظنَنتَهُ قائماً ، وان كان له سببي واحد حملت أيضاً عليه ، مثال ذلك : أزيداً ظننتَ أباهُ قائماً ، وإن كان له سببيّان حملتَ على أيّهما شئتَ نحو : أزيداً ظنّ أخاهُ أبوهُ قائماً ،وان كانَ له ضميرٌ وسببي فلا يخلو أن يكونَ الضمير متّصلا ومنفصلا. فأن كان متّصلا فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً ، فأن كان منصوباً حملت على أيّهما شئت ، مثال ذلك : أزيداً ظنّه أخوه قائماً ، وإن كان

(١) ج ، ر : المتصل ، وهو تحريف .

الضمير مرفوعاً حملتَ عليه ولا يجوز الحملَ على السببي أصلاً ، مثال ذلك: أزيداً ظنَّ أخاهُ قائماً . وإنْ كانَ منفصلا حملتَ على أيّهما شئتَ ، مثالُ ذلك : أزيداً لم يظنّ أخاهُ الا هو قائماً .

وإن كان له ضميران فلا يخلو من أن يكونا متّصلين أو منفصلين أو أحدهما متّصلا والاخر منفصلا ، فأن كانا متّصلين حملت على المرفوع ولا يجوز الحمل على المنصوب مثال ذلك : أزيداً ظنّه قائماً ، وان كانا منفصلين حملتَ على ايّهما شئت ، ، مثال ذلك : أزيداً إيّاه لم يظنّ الا هو قائماً.

وان كانأحدهما متصلا والاخر /منفصلا فلا يخلو منان يكون المتّصل[٦٩ظ] مرفوعاً أو منصوباً ، فأن كان منصوباً حملتَ أيّهما شئت ، مثال ذلك : أزيداً لم يظنّه الا هو قائماً . وان كان مرفوعاً حملتَ عليه ولا يجوز الحمل على غيره ، مثال ذلك : أزيدٌ لم يظن الا إيّاه قائماً .

وتعتبر هذه المسائل بأن تضع الاسم الذى اشتغل عنه الفعل موضع ماحملته عليه إن أمكن ، وان لم يمكن حذفتَ ماحملته عليه وتركته في موضعه ونويت به التأخير ، فأن جازت المسألة بعد ذلك فهي جائزة قبله والا فهي ممتنعة .

باب الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر

فيرتفع المبتدأ على أنه اسمها وينتصب الخبر على أنه خبرها وهي : كان وأمسى وأصبح وأضحى وظلَّ وبات وصار وآض وقعد في قولهم : شحذَ شَفرتهُ حتى قَعَدَتْ كأنها حربةٌ (١) ، وليس ومازال وما انفك وما فتيء وما برح ومادامَ وغدا وراح وجاءت في قولهم : ما جاءَت حاجتك (٢) .
وزاد بعضُ البغداديين في هذا الباب ماونيَ ، لانَّ معناها كمعنى مازال ، وذلك : ماوَنيَ زيدٌ قائماً ، أي ما فترعن القيام ، ولذلك ألحقها بها(٣).
وهذا لايلزم لأ نَّ الفعل قد يكون بمعنى فعلٍ آخر ولا يكون حكمه كحكمه. ألا ترى أنَّ ظلَّ زيدٌ قائماً معناه : أقامَ زيدٌ قائماً النهارَ كلّه. ولاتجعل (٤) العرب لأ قامَ اسماً وخبراً كما فعلت ذلك بظلَّ .
ومما يدّل على أنّها ليست من أخوات كان أنّه لايقال : ماوني زيدٌ القائمَ ، فالتزام التنكير في قائم وأمثاله دليل على انتصابه على الحال .
وزاد الكوفيون في أفعال هذا الباب مررتُ ، اذا لم ترِد بها المرور الذي هو انتقال الخطى بل تكون بمنزلة كان ، وذلك نحو قولك: مررتُ بهذا الأ مرِ صحيحاً ، أي كان هذا الأ مرُ صحيحاً عندي . (٥)
وذلك لاحجة فيه ، لأ نَّ المرور هنا متجوّز فيه كأنه قال : مرّ خاطري بهذا الأمر صحيحاً ،ويكون انتصاب صحيحاً على أنّه حال . وكذلك لايجوز تعريف المنصوب بعدها الا أن يكون من الصفات التي يجوز فيها القطع فتنصبِ اذ ذاك بفعل مضمر نحو : مررتُ بزيدٍ المسكينَ ، ومررتُ بهِ الشجاع .

(١) حكاه ابن الأعرابي ، التهذيب ٢٠١/١ ، اللسان : قعد . شرح السبع ٦٥٣
(٢) قيل أول من قالها الخوارج لابن عباس حين ارسله علي اليهم ، ويُروى برفع حاجتك . الكتاب ٢٤/١ ، همع الهوامع ١١٢/١ .
(٣) همع الهوامع ١١٢/١ . (٤) ر : ولم .
(٥) ج : عنده ، وهو تحريف .

وكذلك ألحقوا بأفعال هذا الباب الفعل المكرر نحو : لئن ضربتَهُ لتضرِبَنّهُ الكريمَ ، ولئن أكرمتَهُ لتُكرمنّه العاقلَ ، فجعلوا الكريم والعاقل وأمثالهما منتصبة على أنّها أخبار للفعل المكرر ، وذلك لاحجة فيه ، لاحتمال أن يكون الاسم المنصوب بدلا من مفعول الفعل ، فأن استدلوا بأنّه لو كان بدلا لم يلزم الاتيان به قيل لهم : ربَّ تابعٍ لازمٍ نحو : الجماءَ الغَفيرَ (١)، ألا ترى أنَّ الغفير تابع ؛الجَمّاءَ أيدا ولا تجيء إلا كذلك .

وكذلك الحقوا بأفعال هذا الباب اسم الاشارة في نحو : هذا زيدٌ قائماً وجعلوا ،،هذا،، تقريباً وزيدا اسم التقريب ،وقائماً خبر التقريب (٢) ، واستدلوا على ذلك بأنك فد تقول : هذا زيدٌ قائماً ،لمن يقطع بأنه /قد[٧٠و] علم أنَّ المشار اليه زيد ، لانَّ الخبر انما يكون مجهولا عند المخاطب ، ؛وحينئذ يكون مفيداً . (٣) ومما يبيّن ذلك قوله تعالى : هذا بَعلي شيخاً (٤) . الا ترى أنها لم ترد أن تعلم المخاطبين أنَّ المشارَ اليه بعلُها وانّما أرادت أن تنبههم على شيخوخته (٥). قالوا : فدلَّ ذلك على صحة ما قلناه .

وهذا الذى ذهبوا اليه فاسد ، لأنَّ هذا اسم فلا بد أن يكون له موضع من الأعراب ، وعلى مذهبهم لاموضع له من الاعراب .

فأن قيل : فكيف جعلتم اسمَ الاشارة ؛بتدأ وما بعده خبراً وليس المعنى على ذلك ؟ فالجواب : إنَّ الكلام إذا ذاك محمول على معناه فأنك اذا قلت : هذا زيدٌ قائماً ، فاللفظ على الأخبار عن المشار اليه بزيد والكلام محمول على معنى تنبّه لزيد وربَّ كلامٍ صوره لفظٌ(٦)على خلاف معناه نحو : غفَرَ اللهُ لزيدٍ ، فأنَّ لفظه لفظ الخبر والمعنى على الدعاء . وكذلك اتقى اللهَ امروٌ فعلَّ خيراً يُثَبْ عليهِ لفظه لفظ الخبر ومعناه معنى الأمر ،

---

(١) يقال : جاؤا الجماء الغفير ، أي بجماعتهم الشريف والوضيع .

(٢) انظر معاني القرآن ١/١٢ ، ٥٥ ، مجالس ثعلب ٤٢، ٣٥٩ .

(٣) ر : مبتدا ، وهو تحريف ، (٤) هود : ٧٢ .

(٥) ج ، ر :شيخه ، وهو تحريف . (٦) ر : لفظه .

وكذلك قوله تعالى : فليَمدُدْ له الرحمنُ مداً(١)، اللفظ لفظ الأمر ومعناه الخبر ، فكذلك : هذا زيدٌ ، لفظهُ لفظ الأخبار عن هذا بزيد ومعناه معنى الأمر بالتنبيه إلى زيد في حال ما .

ومما يدل أيضاً على أنَّ المنصوب حال التزام التنكير فيه ، ولو كان خبرا لسمع من كلامهم معرفة ، وماأجازوه من الأتيان به معرفة نحو هذا زيدٌ القائمَ ، لا يُلتفت اليه لانّهم انّما قالوه بالقياس .

فالذى يَثبُت من هذا الباب قد قدّمناه أولا وهي أفعال كلها بلاخلاف إلا ليس فأن فيها خلافاً . فمذهب الفارسي ومن أخذ بمذهبه أنّها حرف ، واستدل على ذلك بأنها لامصدر لها ولا تتصرّف ، وأنها ليست على أوزان الأفعال (٢). وذلك كلّه لاحجة فيه . أمّا كونها لاتتصرف وكونها لامصدر لها فأنّه قد وجد من الأفعال ماهو بهذه الصورة نحو التعجب في مثل : ما أحسَنَ زيداً ، ألا ترى أنّه لامصدر له وأنّه لايتصرف ، وقد سلم الخصم مع ذلك أنّه فعل لقيام الدليل عليه ، وسنذكر ذلك في موضعه .

وأمّا كونها ليست على وزن الفعل في اللفظ فأنّه يحتمل أن تكون مخففة من فَعِلَ فتكون في الأصل لَيِسَ نحو : صَيِدَ البعيــرُ (٣) ، وفَعِل قد تخفّف فيقال : فَعْلَ ، قال الشاعر :

٢٤٢ لو شَهْدَ عاداً في زمانِ عادِ لابتزّها مبارِكَ الجِـلادِ (٤)

---

(١) مريم : ٧٥ .

(٢) نسب الزجاجي هذا الراي للكوفيين ونقل احتجاج البصريين لمذهبهم وليس في ايضاح الفارسي ما يشير الى هذا الراي . اللامات ٧ .

(٣) صيد من الصيد وهو داء يكون في راس البعير .

(٤) لم أجد نسبه هذا الرجز لقائل ، واستشهد به سيبويه لترك صرف عاد على معنى القبيلة وروايته(عاد) من غير تنوين . واراد بمبارك الجلاد : وسط الحرب ومعظمها واصله من مبارك الابل . ابتزها : سلبها . يريد ان الممدوح لو شهد عاداً – على قوتها – لظهر عليها وغلبها . الكتاب ٢٧/٢ ، الخصائص ٣٣٨/٢ ، المخصص ٤٢/١٧ .

والتزم فيها التخفيف لثقل الكسرة في الياء ، ولا يمكن ان تكون فَعَلَ في الأصل لأنَّ فَعَلَ لايخفّف(١)، ولا فَعُلَ بضمّ العين ، لأنَّ فَعُلَ لايبني ممّا عليه ياء .

فأن قيل : وماالذى يدلّ على أنّها فِعْلٌ ؟ فالجواب : إنَّ الذى يدلّ على ذلك لحاق علامة التأنيث لها على حدّ ما تلحق الفعل أعني أنّها تثبُت مع المؤنث وتسقط مع المذكر نحو : ليسَ زيدٌ قائماً ، وليست هندٌ قائمةً ، كما تقول : قامَ زيدٌ وقامت هندٌ . وليس لحاقُ علامة التأنيث الحرفَ كذلك ،بل تلحق مع / المؤنّث والمذكرنحو : قام زيدٌ ثُمّتَ [٧٠ظ] عمروٌ وثُمّتَ هندٌ .

ويدلّ على ذلك أيضاً اتصال ضمائر الرفع بها نحو : ليسا (٢) أو ليسوا ولو كانت حرفاً لم يكن ذلك فيها لأنَّ الحرف انّما يتصل ضمير به الخفض أو النصب نحو : انّكَ وانّهُ وبكَ وبهِ ، فثبت أنّها فعلٌ وهو مذهب سيبويه (٣) ، وقد نصّ على ذلك في مواضع من كتابه .

* * *

وهذه الأفعال كلها داخلة على المبتدأ والخبر ، فما كان مبتدأ كان اسمها إلا اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية وأيمنُ الله في القَسَم . أما أيمُنُ اللهِ فأنّها لاتتصرف بل التزم فيها الرفع على الابتداء . وأمّا ما التعجبية واسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية فلها صدر الكلام وجعلها اسماً لهذه الأفعال يُخرِجُها عمّا وَجبَ لها من الصدرية .

وما كان خبر مبتدأ كان خبراً لها إلاّ الجملة غير المحتملة للصدق والكذب فأنّها لاتكون أخبارا لهذه الأفعال ، فلا تقول : كان زيدٌ هل ضربتَهُ ؟ ولا أصبحَ زيدٌ اضربْهُ ، ولا أصبحَ زيدٌ لعلّه قائم ، لمناقضة معناها هذه الأفعال.

(١) سياتي المثل على تخفيف «فعل» بالشواهد ٩٠٣،٩٠٤

(٢) ج : ليست ، وهو تحريف .

(٣) الكتاب ٢١/١ . وانظر احتجاج المبرد في المقتضب ٨٧/٤، ١٩٠ .

وذلك أنّ الجملة غير المحتملة للصدق والكذب مقتضاها الطلب ، والطلب واقع وقت التلفّظ بها ، وهذه الأفعال تدلّ على المُضى أو الاستقبال فلا يمكن لذلك أن تُجعل أخبارا لهذه الأفعال . فأمّا قوله :

٢٤٣ ألا يا أمّ فارِعَ لا تلومي على شيء رفعتُ به سماعي(١)
وكُوني بالمكارمِ ذكريني ودلّي دلّ ماجدةٍ صناعِ

فجعل ذكريني في موضع خبر كوني ، فأنّ ذلك من وضع الأمر موضع الخبر، كأنه قال : تذكريني ، فيكون قوله تعالى : فليمدُدْ له الرحمنُ مدّاً (٢) . أي فيمُدّ ، ولذلك قلّ مجيئه لأنّ وضع الأمر موضع الخبر لايكثر ولايُقاس عليه .

واختلف في وقوع الماضي بغير قد موقع أخبار هذه الأفعال اذا كانت ماضية فمنهم من منعه في جميع هذه الافعال إلا في ليس فأنّه يجوز ذلك فيها باتفاق (٣) اجراءاً لها مجرى ما حَكَى سيبويه ليسَ خلقَ اللهُ مثلَهُ (٤) .

واحتج صاحب هذا المذهب بأنّ الفعل الذى يقع خبراً اذا كان ماضياً لم يحتج معه إلى كان وأخواتها ، لأنّها إنّما دخلت على الجملة لتدلّ على الزمان فأذا كان الخبر يُعطي الزمانَ لم يُحتَج اليها ، وكان ذكرها فضلاً ، ألا ترى إنّك إذا قلت : زيدٌ قامَ ، كان المفهوم منه ومن : كانَ زيدٌ قامَ واحداً ، فأن جاءَ شيء من ذلك فهو عنده على إضمار قد ، لأنها تقرّب الماضي من الحال ، فأذا قلت : كانَ زيدٌ قد قامَ ، فكأنّك قلت : كانَ زيدٌ يقومُ .

---

(١) رواهما ابو زيد لرجل من بني نهشل (جاهلي) يخاطب زوجته . فارع مرخم فارعة ، شذوذاً لأن المنادى ام . الصناع : الحاذقة بعمل اليدين . الدل : قريب المعنى من الهدي وهما من السكينه والوقار في الهيأة والنظر والشمائل ، وحرفت في ج ، ر الى : كل . النوادر ٣٠، ٥٨، المغني ٦٤٧ ، الخزانة ٤/٥٧ .

(٢) مريم : ٧٥ .

(٣) نسب السيوطي هذا القول للكوفيين . الهمع ١/١١٣ .

(٤) الكتاب ١/٣٥ .

والصحيح عندي أنَّ هذه الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم يجوز ذلك فيه بأتفاق وهو ليس . وقسم يمتنع فيه وهو مازال وما انفك وما فتيء وما برح ومادام.وذلك أنَّ هذه الأفعال تعطي الدوام على النمل واتصاله بزمن الإخبار والأفعالُ الماضية تعطي الانقطاع فتدافعها.وكذلك جاءَ / وقَعَد لانّهما[٧١ظ] لايستعملانِ الا حيث سُمِعا لانّهما جريا مجرى المثل .

وما بقي فيه خلاف ، فمنهم من منع لما ذكرنا ومنهم من أجاز (١).

حجة المجيز أنّك اذا قلت : أصبحَ زيدٌ قامَ وأمس زيدٌ خرجَ أعطى من المعنى مالم يُعطِ زيدٌ قامَ وزيدٌ خرجَ ، ألا ترى أنَّ قام وخرج لايعطيان أكثر من المضي وأمسى وأصبح يعطيان المضي مع أنَّ ذلك في مساءٍ وصباحٍ وكذلك سائر أخواتها الا كان فأنّها لاتعطي معنى زائداً أكثر من التأكيد . والتأكيد في كلامهم كثير ، وهو أولى من إضمار حروف المعاني لقلّة ذلك في كلامهم .

وأيضاً فأنَّ ذلك قد كثر في كلامهم نثراً ونظماً ، قال الشاعر :

٢٤٤ وكنّا حَسبناهُم فوارس كهمس حيوا بعدَما ماتوا من الدهر أعصرا (٢)

فجعل حسبناهُم في موضع خبر كنّا . وقال زهير :

٢٤٥ وكانَ طَوى كشحاً على مُستَكنةٍ
فلا هو أبداها ولم يَتَجَمْجَمِ (٣)

---

(١) الذي أجاز ذلك البصريون والمتأخرون ومنعه الكوفيون . الهمع ١/١١٣ .

(٢) نسب لابي حزابة الوليد بن حنيفة ولمودود العنبري . وكهمس من فرسان الخوارج وهو من بني مقاعس . وكهمس من أسماء الأسد . واستشهد به سيبويه والمازني لفك الادغام في حي واسنادها الى الضمير مثل خشي .
الكتاب ٢/٣٨٧ ، المقتضب ١/١٨٢ ، الاشتقاق ٢٤٧ ، الأصول ٢/٥٥٠ ، المنصف ٢/١٩٠ ، الأغاني ١٩/١٥٦ ، شواهد الشافية ٣٦٣ .

(٣) لزهير بن ابي سلمى من معلقته . ورواية الديوان وشروح المعلقات : ولم يتقدم .
الكشح : الجنب او الخاصرة. المستكنة: الغدرة. لم يتجمجم: لم يتراجع عما أضمر. قال ثعلب هذا باضمار قد والمعنى : وكان قد طوى . شرح السبع ٢٧٥ ، شرح العشر ٦٢ ، شرح الديوان ٢٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٣٨ ، الخزانة ٢/٧٥ .

فجعل طَوى خبراً لكان . وقال النابغة :

٢٤٦ أمست خلاءً وأمسى اهلُها احتملوا

أخنى عليهـا الذي أخنـى على لُبَدِ (١)

فجعل احتملوا خبراً لأمسى ، وقـال :

٢٤٧ وكُنّا ورِثناهُ على عَهدِ تُبّـــــعٍ

طويلاً سَوارِيهِ شديداً دَعائـمُـــهْ (٢)

فجعل ورِثناه خبر كُنّا ، وحكى الكسائي عن بعض العرب : أصبَحَتْ نَظَرتْ إلى ذاتِ التَنانيرِ (٣)، يعني ناقَته ، فجعل نظرت خبر أصبحت، وقال تعالى : إن كان قميصه قُدَّ من قُبُلٍ . وإن كانَ قميصُهُ قُدَّ من دُبُرٍ(٤) . فجعل قُدَّ في الموضعين خبر كان .

ومن اعتذر عن هذا بأنْ قال : إنَّ الذي سوغ ذلك دخول أداة الشرط على كان لأنّها تخلّصه(٥) للاستقبال فكأنّه قال : إن يكُنْ قَميصُهُ قُدَّ من قُبُلٍ ، فاعتذاره باطل لأنَّ كان هنا ماضية لفظاً ومعنى ، ألا ترى أنَّ ماكانَ من ذلك قد ثبتَ واستقرَّ .

وسنبين كيف دخلت أداة الشرط على كان ولم تنقل معناها للاستقبال والخلاف الذي في ذلك في بابه إن شاء الله تعالى .

• • •

(١) روى في الديوان : أضحت قفاراً وأضحى أهلها .
قال التبريزي : اراد قد أحتملوا . الذي اخنى على لبد : كناية عن الدهر ، ولبد آخر نسور لقمان بن عاد السبعة وكان اجله قد انتهى بموت آخرهن . شرح المفضليات ٥٦٤ ، مقاييس اللغة ٢٢٢/٢ ، المخصص ١٤٥/٨ ، المستقصى ٣٧/١ ، شرح العشر ١٥٣ ، العقد الثمين ٦ ، الخزانة ٧٦/٢ ، الديوان ٥ .

(٢) للفرزدق من قصيدة في الفخر . ورواية الديوان : قديماً ورثناه ، ولا شاهد فيه . تبع : من ملوك حمير البائدين . والضمير يعود على بيت العز الذي تحدث عنه الشاعر . الكتاب ٢٣٨/١ ، الديوان ٧٦٥ .

(٣) ذات التنانير : عقبة بحذاء زبالة مما يلي المغرب منها . اللسان : تنر .

(٤) يوسف : ٢٦ ، ٢٧ . وفي الأصل وضع دبر مكان قبل وهو بسهو .

(٥) ج ، ر : تلخصه ، وهو تحريف .

وأفعال هذا الباب كلُّها تتصرف فيستعمل منها الماضي والمستقبل والأمر واسم الفاعل إلاّ ليس ومادام وقَعدَ وجاءَ .

أما قَعدَ وجاء فإنّهما لايستعملان من هذا الباب الافي الموضعين المذكورين وهما : ماجاءَت حاجتُك ، وشَحَذَ شَفْرَتَهُ حتى قَعَدَتْ كأنّها حربةٌ (١).

فجريا لذلك مجرى المثل والأمثال لاتُغيّر عما وضعَت له .

وأما قولهم : قَعَدَ زيدٌ يتهكّم بِعرضِ فلان ، فإن أَبا الفتح(٢) جعل قَعدَ فيه زائدة (٣) ، وكأنّه قال : زيدٌ يتهكّمُ بعرضِ فلانِ ، إذ لايراد هنا القعود الذي هو ضدّ القيام ، ولا يتصوّر أن يكون (قَعدَ هنا) (٤)بمعنى صار لأنّها لاتستعمل كذلك إلا في قعدت كأنّها حربةٌ وهو كالمثل فلا ينبغي أن يستعمل بذلك المعنى في غيره .

وزعم ابن مُلكُون (٥)أنّها بمعنى صار وذلك باطل لما ذكرناه من أنّ ماثبت في المثل خاصة لاينبغي أن يستعمل في غيره .

وأما ليس فإنّها لم تتصرّف لتمكّن شبه الحرف فيها حتى قال بعض النحويين إنّها حرف . ألا ترى / أنّها لا مصدر لها في موضع من المواضع [٧١ظ] وأنّها مثل ما في النفي ، وفي أنّها تدخل على المحتمل فتخلّصه للحال فتقول : ليس زيدٌ يقومُ كما تقول مازيدٌ(٦)يقوم ، فتكون في الموضعين بمعنى الحال . و «ما» لاتتصرف فكذلك ليس. وكذلك أشبهت أيضا لليت في أنّها على وزنها في اللفظ وفارقت أوزان الأفعال ، فكما أنّ ليت لا تتصرّف فكذلك ليس .

---

(١) انظر ص٣٧٦ تعليق ١، ٢ .

(٢) هو عثمان بن جني الموصلي ، أنبه تلاميذ أبي علي الفارسي . سكن بغداد ودرس بها واقرأ وكان عالماً بالصرف والنحو والقراءات واللغة . توفي ببغداد عام ٣٩٢هـ ترجمه ابن النديم ١٢٨، ياقوت ٨١/١٢ ، القفطي ٣٣٥/٢ ، ابن خلكان ٤١٠/٢ .

(٣) ر : زيادة . (٤) ر : بعدها . وهو تحريف .

(٥) هو ابراهيم بن محمد بن منذر أبو اسحاق الحضرمي ، نحوي من أهل أشبيلية مولداً ووفاة توفي عام ٥٨١هـ او ٥٨٤ . البغية ١٨٨ .

(٦) ج : متى ، وهو تحريف .

وأما مادامَ فإنّها لاتتصرَّف لأنّها في معنى مالا ينصرف ، وذلك أنّك إذا قلت : أَفعلُ هذا مادامَ زيدٌ قائماً ، كان المعنى مثل قولك : أفعلُ هذا إن دام زيدٌ قائماً . ألا ترى أنَّ الفعل المتقدم معلق على وجود الدوام في الموضعين ، فلما كانت في معنى شرط قد تقدَّم (١) مايدلّ على جوابه لم تكن إلاّ بصيغة الماضي ، لأنَّ الفعل إذا كان كذلك (إنّما تكون صيغته للماضي) (٢)تقول العرب : أنتَ ظالمٌ إن فعلتَ ، ولا تقول : أنتَ ظالمٌ إنْ لم تفعلُ .

وما بقي من الأفعال فهو متصرّف يستعمل منه الماضي والمستقبل وأسم الفاعل تقول : كانَ يكونُ فهو كائنٌ ، وأصبحَ يُصبِحُ فهو مُصبِحٌ وزالَ يزالُ فهو زائل ، وحكى الكسائي : يَزِيلُ ، في مضارع زالَ فتقول : مايَزِيلُ زيدٌ يَفعلُ كذا ، وهو قليلٌ جداً . وكذلك سائر أخواتهــــا .

• • •

واختُلِفَ في اسم المفعول من هذه الأفعال فمن الناس من أجازه ومنهم من منعه ،فممّن منعه الفارسي (فحجته أن مفعولا) (٣) لايُبني إلامن فعل يجوز رده لما لم يُسمَّ فاعله ، فلا يقال عنده : مكونٌ ، كما لايقال : كِينَ ، وامتنع عنده ماكان لما لم يُسمَّ فاعله ، لأنّك لو حذفت المرفوع كما تحذف الفاعل وتقيم مقامه الخبر المنصوب كما تقيم المفعول لأدَّى ذلك إلى بقاء ماأصلُه الخبر دون مبتدأ ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، وذلك غيرُ جائز ، لأنَّ الخبر لابد له من المخبر عنه .

وممن أجازَ ذلكَ الفراء والسيرافي وسيبويه (٤) .

---

(١) ر : تقدمه .
(٢) ر : لم يكن الا بصيغة الماضي
(٣) ر : وحجته ان المفعول
(٤) الكتاب ٢١/١

أما الفراء فأجاز ذلك لأنَّهُ يُجيز : كينَ قائمٌ ، تشبيهاً بضُرِبَ عمروٌ ، لأنَّ المرفوع كالفاعل والمنصوب في هذا الباب كالمفعول ، فعاملَ الفعلَ في هذا الباب معاملة ماأشبهه ، وقد تقدَّم الاستدلال على فساد ذلك .

وأما السيرافي فأجاز ذلك على أن يُحذَفَ الاسم ويُحذَفَ بحذفه الخبر، إذ لا يُتصوَّر حذفُ المخبر عنه لفظاً وتقديراً وابقاءُ الخبرِ ، ثم تُقيم ضمير الحدث مقام المحذوف فيقال : كِينَ . وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنَّ هذه الأفعال قد رُفض إحداثُها فليس لها إذن حدث يقوم مقام المحذوف(١).

وأما سيبويه فأجاز أن يقال : مكونٌ ، ولم يُبيّن على أيّ وجه ذلك ، لكنه يتخرَّج ذلك – عندي – على أن يُحذف المخبر عنه ويُحذف بحذفه الخبر، ثم يقام ظرف أو مجرور – إن كان في الكلام – مقامَ المحذوف فتقول على هذا : كِينَ في الدارِ ، والدار مكونٌ فيها ، أي مكونٌ فيها أمرٌ أو قصة، أي واقع .

وكذلك مابَقِيَ من الأفعال المتصرفة، أعني أنَّه يجوز بناء اسم/ المفعول [٧٢و] منها على هذا الوجه .

* * *

وفي هذه الأفعال الناقصة خلاف بين النحويين ، هل تدل على معنى الحَدَث أم لا (١) ؟ فمنهم من ذهب إلى أنَّها ليست بمأخوذة من حَدَث وإنَّما هي لمجرَّد الزمان ولذلك لم يُلفظ لها بمصدر ، لايقال : كان زيدٌ قائماً كوناً ، ولا أمسى عبدُ اللّهِ ضاحكاً إمساءً . وكذلك سائر أخواتها .

والصحيح أنَّها مشتقة من أحداثٍ لم(٢) يُنطق بها .وقد تقرَّر من كلامهم أنَّهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول .

(١) انظر ص ١٠ تعليق ٤ وهمع الهوامع ١/١١٥ .
(٢) ر : ولم .

والذي حمل على ادعاء مصادر لهذه الأفعال التي قد رفض النطق بها أنّها أفعال فينبغي أن تكون بمنزلة سائر الأفعال في أنّها مأخوذة من حدث.
ومما يدلّ على أنّ في هذه الأفعال معنى الحدث أمرهم بها وبناء اسم الفاعل منها نحو : كُنْ قائماً ، وأنا كائنٌ منطلقاً ، والأمر لايتصور بالزمان ، وكذلك لايبنى اسم الفاعل من الزمان .

فإن قيل : لاتدل على معنى الحدث إذ قد رُفض النطق به ، فالجواب : إنّ الخبر الذي عوّض منه يقوم في الدلالة على حركة الفاعل .

* * *

وهذه الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم لاتدخل عليه أداة النفي وهي : جاءَتْ وقَعدَتْ وليسَ وما دام .

أما (جاءَ وقَعَدَ)(١) فإنّهما لايستعملان إلاّ كما سُمِعا لما تقدّم من أنّ الكلام الذي استُعمِلتا فيه جرى مجرى المثل فلا يُغيّر عما وضع له .
وأما ليس فلأنّها للنفي فكرهوا لذلك دخول أداة النفي عليها .

وأما مادام فلأنّها دخلت عليها ما المصدريّة ، وما المصدرية لاتدخل عليها(٢) أداة النفي لأنّها تتقدّر مع مابعدها بالمصدر وهو مفرد وما النافية لاتدخل إلاّ على جملة لاعلى مفرد .

وقسم يلزم أداة النفي إمّا ملفوظاً بها وإمّا مقدّرة ،وهي مازال وما انفك وما فتِيءَ ، فلا تقول : زالَ زيدٌ قائمـــا ولا انفكَّ عبدُ اللّهِ خارجاً ، ولا فتِيءَ محمّدٌ ضاحكاً ، وأنت تريد الإيجاب ، فإن قدّرتَ فيه حرف نفي محذوفاً لم يجز ذلك إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله :

---

(١) ر : جاز قعد ، وهو تحريف .
(٢) ج ، ر : عليه ، وهو تحريف .

٢٤٨ لَعَمر أبي عفراءَ زالت عزيزةً
على قومِها مافتّلَ الزَنْدَ قادحُ(١)

يريد : مازالت عزيزةً . ولا يجوز حذف حرف النفي قياسا إلاّ اذا كان الفعل مضارعاً في جوابِ قَسَمٍ نحو قوله تعالى : تاللّهِ تَفتَؤُ تذكرُ يوسفَ (٢) . أي لاتفتأ . وأماّ قوله :

٢٤٩ ولا أراها تزالُ ظالمةً
تُحدِثُ لي قُرحةً وتَنكَؤُها(٣)

فأراها اعتراض بين لا وتزال ، والمعنى : ولا تزال ظالمةً فيما أرى .

وأما برَحَ فالغالب عليها أن تكون بمعنى زال ، وقد تستعمل بغير أداة نفي لا ملفوظة ولا مقدرة ، وذلك قليل جداً ، فمن كلامهم : بَرِحَ الخَفاءُ أي زالَ الخفاء . وقال الشاعر :

٢٥٠ وأبرحُ ماأدامَ اللّهُ قومي بحمدِ اللهِ مُنتَطِقاً مُجيداً (٤)

أي أزالُ عن أن أكون صاحبَ نطاقٌ وصاحبَ جواد ،أدام اللّهُ قومي. وما عدا ذلك من أفعال هذا الباب يستعمل موجباً ومنفياً.

• • •

---

(١) انشده الفراء ولم ينسبه ، وروايته : فلا وأبي دهماء ، وهو يعده مما حذفت فيه لا النافية وهي مقدرة . وابن هشام يرى أن فيه فصلا بين لا وزالت بجملة القسم . فتل الزند : أورى فيه النار . معاني القرآن ١/٥٤ ، ١٥٤ ، المغنى ٤٣٩ ، شواهد المغنى ٢٧٨ ، الخزانة٤/٤٥ .

(٢) يوسف : ٨٥ .

(٣) لابراهيم بن هرمة وهو آخر من يحتج به من الشعراء ، تنكؤها : تهيضها بعد الاندمال . والمبرد يراه استغنى بلا الاولى عن اعادتها.معاني القرآن ٢/٥٧،الكامل٢/٢٤٤،٣/٣٨٥، الأضداد لا بن الانبارى ٢٦٨ ، المغنى ٤٣٩ ، الديوان .

(٤) لخداش بن زهير (جاهلى) وابو عبيدة يرى أن (لا) محذوفة والتقدير : لا ابرح . قال البغدادى : ودعوى عدم الحذف تعسف . مجاز القرآن ١/٣١٦ ، العيني ٢/٦٤ ، الخزانة ٤/٤٨

وهذه الأفعال تنقسم بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها ثلاثة أقسام: قسم اتفق النحويون على جواز تقديم خبره عليه، وقسم اتفق النحويون على امتناع تقديم خبره عليه. وقسم فيه خلاف/فمنهم من أجاز تقديم خبره عليه، ومنهم من منع.

فالذي لايجوز تقديم خبره عليه مادامَ وقَعَدَ. أما ما دام فلأَنَّ ما مصدرية فهي من قبيل الموصولات ولاتتقدَّم الصلة على الموصول، فلايجوز أن تقول: أقومُ قائماً مادام زيدٌ، تريد: أقومُ مادامَ زيدٌ قائماً.

وأمّا قَعَدَ فلأنّها لم(١)تستعمل إلا في كلام جرى مجرى المثل فلايُغيرَّ عما استعمل عليه من تأخير الخبر وذلك: شَحذَ شَفرتَهُ حتى قَعدَتْ كأنّها حَربةٌ (٢).

والذي فيه خلاف ليس ومازال وما انفك وما فتيء وما برح. فالمانع من تقديم خبر ليس(٣)أنَّ من كان مذهبه فيها أنّها حرف استدل بأنْ معمول الحرف لم يقدم على الحرف في موضع من المواضع، وأنَّ من كان مذهبه أنّها فعل استدلَّ بأنْ الفعل إذا لم يتصرَّف في نفسه لم يتصرَّف في معموله، دليل ذلك في التعجب: ماأحسنَ زيداً، لايجوز: زيداً ماأحسَنَ، ولا ما زيداً أَحسَنَ والذي يجيز التقديم (٤) احتجَّ بالسماع ولولا ذلك لم يجز تقديمه. والذي يدل على ذلك من السماع قوله تعالى: ألا يومَ يأتيهم ليسَ مصروفاً عنهم(٥).

---

(١) ر . : لا . (٢) انظر صفحة ٣٧٦ ، تعليق ١ .

(٣) هم جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والجرجاني وابو البركات الانبارى وابن مالك واكثر المتأخرين . الانصاف م ١٨ ، الهمع ١/١١٧ .

(٤) هم سيبويه والفارسي وابن برهان والزمخشرى والشلوبين وابن عصفور ، ونسب القول به للجمهور ايضا. إيضاح الفارسي ١٠١ ، الانصاف مسألة ١٨ ، ابن الناظم ٥٣ ، الهمع ١/١١٧ .

(٥) هود : ٨

ألا ترى أنّ يومَ يأتيهم، منصوب بخبر ليس الذي هو "مصروف" وقد تقدم عليه، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ، فتقديم « يوم » يؤذن بتقديم «مصروفا» فثبت بهذا أنّ تقديم خبر ليس جائز .

والمانع من تقديم خبر مازال وما انفكّ وما فتئْ وما برِح(١) أنّها أفعال قد نُفيت بما والأفعال إذا نفيت بما لم يتقدّم معمولها عليها . والذي يجيز التقديم (١) حجته أنّها وإن كانت منفية في اللفظ فإنّها موجبة في المعنى ، فكما أنّ الفعل إذا كان موجباً يتقدّم معموله عليه فكذلك هنا. وأيضاً فإنّ حرف النفي قد تنزّل من هذه الأفعال منزلة الجزء من الكلمة ، فكأنّه قد صار حرفاً من حروف هذه الأفعال ، فكأنّك لم تدخل على الفعل شيئاً يمنع من تقديم المعمول .

وهذا كلّه لاحجة فيه، لأنّ العرب إنّما تلحظ لفظ «ما» لامعناها في معنى التقديم . ألا ترى أنّك تقول : ما ضربتُ غيرَ زيد ، ولا تقول: غيرَ زيد ما ضربتُ ، وإن كان الضرب في حقّ زيد موجباً ، وكذلك ما ضربَ زيداً إلاّ عمروٌ ، لايجوز أن تقول زيداً ماضربَ إلاّ عمروٌ ، وأما لزوم النفي لهذه الأفعال فهو مقوٍّ لمنع التقديم لأنّ المانع إذا كان غير لازم كان أضعف منه إذا كان لازماً .

فالصحيح إذن منع تقديم معمول هذه الأفعال .

والذي يجوز تقديم خبره باتفاق مابقي من الأفعال إذا لم يدخل عليه حرف من حروف المصدر (٢) نحو كانَ وأمسى وأصبح .

* * *

والأفعال التي ثبت أنّه يجوز تقديم أخبارها عليها تنقسم ثلاثة أقسام : قسم عرض له ما أوجب فيه تقديم الخبر على الفعل ، وقسم عرض له ما أوجب فيه تأخيره ، وقسم أنت فيه بالخيار .

---

(١) المانع هم البصريون والفراء ، واجازه الكوفيون وابن كيسان . الانصاف م ١٧ .

(٢) ج : الصدور ، وهو تحريف .

فالقسم الذي عرض له ماأوجب فيه تقديم الخبر هو أن يكون الخبر اسم شرط أو ما أُضيف اليه ، أو اسم استفهام أو ما أُضيف اليه أو كم الخبرية ، وذلك قولك: أيَّ رجلٍ /كنتَ(٣)؟ وغلامَ أيِّهم كنتَ(٣)؟ ومَنْ تكن أكنْ ، [٧٣و] ومثلَ مَنْ تكُنْ أكنْ ، وكم غلامٍ كانَ غلمانُكَ .

والقسم الذي عرض له ما أوجب فيه تأخير الخبر أن يكون الفعل قد دخل عليه حرف من حروف الصدور وهي أدوات الشرط كلها وأدوات الاستفهام كلها وما النافية ولام التأكيد ، وذلك نحو قولك : هل كان زيدٌ قائماً ، وما كان زيدٌ خارجاً ، وإن كانَ زيدٌ قائماً قامَ عمروٌ وليكونَنَّ زيدٌ قائماً . لايجوز أن تقول : قائماً هل كانَ زيدٌ ؟ أو خارجاً ما كانَ عمروٌ ولا قائماً إن كانَ زيدٌ قامَ عمروٌ ، ولا قائماً ليكونَنَّ زيدٌ .

أو يقع الفعل صلة لموصول أو صفة لموصوف فإنّه لايقدَّم على الموصول ولا على الموصوف وذلك نحو : يُعجِبُني أن يكون زيدٌ قائماً ، ويُعجِبُني رجلٌ يكون قائماً ، لايجوز أن تقول يُعجِبُني قائماً أن يكون زيدٌ ، ولا يُعجِبُني قائماً يكون رجلٌ ، لأنَّ الصلة والصفة لا يتقدم شيءٌ منها على الموصول ولا على الموصوف .

وأما تقديم الخبر على الفعل بينه وبين حرف الصدر أو بينه وبين حرف الموصول أو الموصوف فإنَّ ذلك يجوز إلاّ أن يكون حرف الصدر أداة شرط أو لام تأكيد أو يكون الموصول حرفاً فإنَّ ذلك لايجوز وذلك : إنْ كانَ زيدٌ قائماً قامَ عمروٌ ، وليكونَنَّ زيدٌ قائماً ، ويعجبني أن يكون زيدٌ قائماً ، لا يجوز أن تقول : إنْ قائماً كانَ زيدٌ قامَ عمروٌ ولا لَقائماً يكونَنَّ زيدٌ ، ولا يُعجِبُني أنْ قائماً يكون زيد ، لأن هذه الحروف لايليها إلاّ الفعل .

---

(١) ضرب في ر على كنت وكتب أنت ، وهو هم .

وقد يجوز ذلك في أداة الشرط في ضرورة الشعر ، وسنبين ذلك في بابه إن شـاء اللّـه تعالـى .

وكذلك أيضاً لايجوز تقديم الخبر إذا كان ضميراً متّصلاً أو مقروناً بإلاّ أو في معنى المقرون بإلاّ ، وذلك نحو : كانَكَ زيدٌ ولن يكونَ زيدٌ إلاّ قائماً ، وإنّما كان زيدٌ قائماً ، لا يجوز أن تقول : ككانَ زيدٌ ، ولا إلاّ قائماً لن يكونَ زيدٌ ، ولا قائماً إنّما كانَ زيدٌ .
وما عدا ذلك فأنت فيه بالخيار ان شئت قدمته وان شئت أخرته نحو : كان زيدٌ قائماً ، وان شئت قلت : قائماً كان زيدٌ .

* * *

والخبر ينقسم بالنظر إلى تقديمه على الاسم في هذا الباب ثلاثة أقسام : قسم يلزم تقديمه وقسم يلزم تأخيره عنه وقسم أنتَ فيه بالخيار .
فالقسم الذي يلزم تقديمه على الاسم أن يكون الخبر ضميراً متصلا والاسم ظاهرا نحو : كانَكَ زيدٌ ، أو يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً والاسم نكرة لامسوغ للاخبار عنها الا كون الظرف والمجرور متقدمين عليها أو يكون الاسم مقروناً بإلاّ نحو : ما كان قائماً إلاّ زيدٌ أو في معنى المقرون بإلاّ نحو : إنّما كانَ قائماً زيدٌ ، تريد : ما كانَ قائماً إلاّ زيدٌ .

والقسم الذي يلزم تأخيره أن يكون الخبر ضميراً متصلا والاسم كذلك نحو: كنتُكَ أي كنتُ مثلَكَ ، أو يكون الخبر مقروناً بإلاّ نحو : ماكانَ زيدٌ إلاّ قائماً . أو في معنى المقرون بإلاّ نحو : إنّما كانَ زيدٌ قائماً ، تريد ماكانَ زيدٌ إلاّ قائماً . أو لا يكون في الكلام فارق بين الاسم والخبر نحو : كانَ هذا هذا .

واختلف / في الخبر إذا كان فعلا فاعله مضمر ، هل يجوز تقديمه أو [٧٣ظ] لا نحو : كانَ يقومُ زيدٌ ، على أن يكون يقوم في موضع الخبر .
فمنهم من منع قياساً على المبتدأ والخبر فكما لا يجوز أن يقال : يقومُ زيدٌ ،

على أن يكون يقوم خبراً مقدّماً فكذلك هنا ، لأنّ أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر .

ومنهم من أجاز وحجته أنّ المانع من ذلك في باب المبتدأ والخبر كون الفعل المتقدم عاملا لفظياً والابتداء عامل معنوي ، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ، وأما كان وأخواتها فعوامل لفظية . فإذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذة الافعال لم يكن إعمالها فيه لازما لأنّ العرب إذا قدّمت عاملين لفظيين قبل معمول ربّما أعملت الأول وربما أعملت الثاني كما كان ذلك في باب الاعمال . والصحيح إذن جواز تقديم الخبر على الاسم .

والقسم الذي أنت فيه بالخيار مابقي نحو : كان زيدٌ قائماً وكان قائماً زيدٌ .

* * *

واذا كان للخبر معمول وأردت تقديمه فلا يخلو أن تُقدمّه على الاسم أو على الفعل فإن قدمته على الاسم جاز إن كان المعمول ظرفاً أو مجروراً لاتساع العرب فيهما ، فتقول : كان في الدارِ زيدٌ قائماً ، وكانَ يومَ الجمعةِ زيدٌ خارجا ، فإن كان المعمول غير ظرف أو مجرور فلا يخلو أن تقدّمه على الاسم مع الخبر أو وحدَه فإن قدّمته وحده لم يجز لأنّك تولي الفعل ماليس بمعمول له وتترك معموله . وقد تجنّبت العربُ مثل هذا في المعاني كما تجنّبته في الألفاظ ، قال الشاعر :

٢٥١ كمُرضعةٍ أولادَ أخرى وضيّعتْ
بَنى بَطنِها هذا الضّلالُ عن القصد (١)

فكما سمّت هذا النحوَ ضلالاً كذلك تجنّبته في الألفاظ ، فإن جاء من ذلك

(١) من قصيدة نسبت في الحماسة للعديل بن الفرخ العجلى (أموى) وفي حاشية شرح المرزوقي أنها لأبي الأخيل العجلى . وحكى الجاحظ أن العرب تقول : أحمق من جهيزة ، وهي عرس الذئب ، لأنها تدع ولدها وترضع ولد الضبع . الحيوان ١/١٩٧ ، شرح السبع ٢٧١ ، المستقصى ١/٧٧ شرح المرزوقي ٧٢٩ ثمار القلوب ٣٩١.

شيءٌ في الشعر كان ضرورة يحفظ ولا يقاس عليه (١) ، قال الشاعر :

٢٥٢ قنافذُ هَدّاجونَ حول بيوتِهم
بما كانَ إيّاهم عَطِيَّةُ عَوَّدا(٢)

فأولى «كان» اياهم وهو معمول عوَّد ، فإن قيل : فلعلَّ في كان ضمير الأمر والشأن وعطية مرفوع على الابتداء وعوَّدَ في موضع الخبر وقدَّمتَ معمول الخبر على المبتدأ وتكون على ذلك قد أوليتَ كان اسمها الذي هو الضمير ، فالجواب : إنَّ ذلك يؤدّي إلى مالا يجوز ، وذلك أنَّ خبر المبتدأ لايتقدَّم معموله على المبتدأ اذا كان فعلا(٣) ، وقد تقدَّم الاستدلال على ذلك في باب الاشتغال .

وإن قدَّمته مع الخبر امتنع عند بعض النحويين لأيلائك الفعل ماليس باسم له ولا خبر وذلك نحو قولك : كان طعامَكَ آكلاً زيدٌ .

والذي يجيز حجته أنَّ المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه فأنت إذاً إنّما أوليتها الخبر ، وهو الصحيح .

فإن قدَّمتَ معمول الخبر قبل هذه الأفعال فلا يخلو أن تقدّمه وحدَه أو مع الخبر ، فإن قدَّمته مع الخبر جاز في كل موضع يجوز فيه تقديم الخبر وذلك نحو : في الدارِ قائماً كان زيدٌ ، فإن قدَّمتَه وحده لم يجز كان ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك، فلا تقول : في الدار كانَ زيدٌ قائماً، ولا يومَ الجمعةِ كانَ زيدٌ منطلقاً / ولا طعامَكَ كانَ زيدٌ آكلاً (٤) لكثرة الفصل [٧٤ و] بين المعمول الذي هو صلة الخبر والعامل الذي هو الخبر .

---

(١) وهو جائز عند الكوفيين في الاختيار حيث جوزوا أن يلي كان أو إحدى أخواتها معمول خبرها غير الظرف ، الخزانة ٥٨/٤ .

(٢) للفرزدق يهجو جريرا ورهطه . الهدج : السير السريع . المقتضب ١٩١/٤ ، النقائض ٤٩٣ ، المغنى ٦٧٥ ، العينى ٢٤/٢ ، الخزانة ٥٧/٤ .

(٣) تقدير الضمير بعد كان قول البصريين واعتراض المصنف عليه رده ابن هشام بأن المانع من تقديم الفعل خشية التباس الا سمية بالفعلية وذلك مامون مع تقدم المعمول . المقتضب ١٠١/٤ ١٠١/٤ ، المغنى ٦٧٥ ، الخزانة ٥٧/٤ .

(٤) وأجاز ذلك المبرد وابن السراج . المقتضب ١٠١/٤ ، الأصول ٤٧/١ .

وأما أهل الكوفة فلا يجيزون : كان قائماً زيدٌ ، ولا قائماً كان زيد على أن يكون في قائم ضمير يعود على اسم كان المؤخر ويكون قائماً خبراً مقدماً ، لأنّ ضمير الرفع عندهم لايتقدّم على مايعود عليه أصلا . ويجوز عند أهل البصرة لأنّ المضمر مرفوع بما النية به التأخير والمضمر إذا كانت النية فيه التأخير عن الظاهر جاز تقديمه عليه ، وسنبين ذلك في بابه ان شاء الله تعالى.
ولكنهم أجازوا تقديم قائماً على زيد على أن يكون قائماً خبر كان وزيد مرفوع به واسم كان ضمير الأمر والشأن ولا يثنى قائماً لرفعه الظاهر .
هذا مذهب الكسائي ومن أخذ بمذهبه ، وهو باطل عندنا ، لأنّ ضمير الأمر والشأن لايُفسّر إلاّ بجلمة والاسم الرافع للظاهر هنا ليس بجملة .

وأجازه الفراء (١) على أن يكون قائماً خبر كان وزيد مرفوع بكان وقائم (وقائم)(٢) لايثنى عنده لرفع الظاهر مع أنّه يتقدّر بالفعل ، الا ترى أنّك تقول كان يقوم زيد وكان قيام زيد ، ليكون في معنى كان قائماً زيد .
وهذا فاسد لأنّه لايجوز إعمال عاملين في معمول واحد ، وسيقام الدليل على ذلك في باب الإعمال إن شاء اللّـــه تعالـى .

وكذلك أجاز الكسائي أن تقول : قائماً كانَ زيدٌ ، على أن يكون قائماً خبراً مقدّماً وقد رفع الظاهر ، وزيد مرفوع به وفي كان ضمير الأمر والشأن ولا يثنى قائم لرفعه الظاهر كما كان يفعل ذلك مع التوسط .
وأما الفراء فإنّ حكمه عنده مع التقديم حكمُه مع التوسط إلاّ أنّهُ يُثنّى قائماً ويجمعه لأنّه لايسوغ في محله الفعل ، فلا تقول : قامَ كانَ زيدٌ ، ولا يقومُ كان زيدٌ ، وهو فاسد عندنا لما تقدّم .

فإن جعلت قائماً وأشباهه خلفاً لموصوف جاز عندهم أن يكون خبراً مقدماً ومتوسطاً ويكون فيه إذ ذاك ضمير يعود على الموصوف وتُثَنّيه إذ ذاك

---

(١) انظر شرح السبع ٤١١ .
(٢) سقطت من الأصول .

وتجمعه فتقول : قائماً كانَ زيد وكان قائماً زيدٌ ، والتقدير : رجلا قائماً كان زيدٌ وكان رجلاً قائماً زيدٌ .
وهذا الذي ذهبوا اليه لايجوز عندنا إلاّ أن تكون الصفة خاصة ، فإنْ لم تكن خاصة لم تجز إقامتها مقام الموصوف .

فأن اتصل بالخبر معمول وقدمته على الأسم أو الفعل فلا يخلو أن يكون المعمول قبل الخبر أو بعده، فأن كان بعده نحو : قائماً في الدار كان زيد وكان قائماً في الدار زيد فأن الأمر فيه عندهم على ما كان عليه لولم يكن له معمول . فأن كان قبله نحو : في الدار قائماً كان زيد وكان في الدار قائماً زيدٌ ، فأنَّ الأمر عندهم على ما كان عليه الاّ أنّه لايجوز أن يكون خلفاً من الموصوف . لأنَّ الصفة إذا تقدمها معمولها لم يجز أن تخلف الموصوف عند الكسائي ، كان المعمول ظرفاً أو غير ظرف.
وأما الفراء فيفصّل، فأن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً أجاز/أن تكون[٧٤ظ] الصفة خلَفاً ، وان كان غير ظرف ولا مجرور لم يجز أن تكون خلفاً نحو : طعامَك آكلاً كان زيدٌ ، وكان طعامَك آكلاً زيدٌ .

والصحيح عندنا في جميع ذلك أنّه خبر مقدم لم يخلف موصوفاً يثنى ويجمع. فأن قدّمت الخبر وأخّرت معموله فقلت : آكلاً كان زيدٌ طعامك ، فأنَّ ذلك لايجوز لفصلك بين العامل الذي هو آكل والمعمول الذي هو طعامك بأجنبي أعني بما ليس بمعمول لآكل . وهذا الذي فعلوه هو مقتضى مذهب البصريين إلاّ أنْ تجعل طعامك مفعولاً بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر ، كأنك قلت بعد قولك : آكلا (كان) (١) زيدٌ : يأكلُ طعامك، فأنه يجوز على كلّ مذهب.
فأن قلت : كان كائناً زيدٌ قائماً . فأن الكسائي يجعل ،في كان ضمير أمر وشأن . وكائناً خبر كان وزيد اسم كائن وقائماً خبر كائن . والفراء يجعل كائناً خبر كان وزيد مرفوعاً بكان وكائن على أنّه اسمهما وقائماً خبر كان ويكون حكمه في التقديم والتأخير كحكم ماتقدم إلاّ أنّه لايجوز عندهم أن تقول : كائنٌ كانَ

---
(١) سقطت (كان) من ج ، ر .

زيدٌ قائماً، فتفصل بين كائن (١) وبين خبرها وهو قائم بأجني. ولايجوز حمله على فعل مضمر يدل عليه كائن كما كان ذلك في آكلاً كان زيدٌ طعامكَ، لأنّ كائناً ناقص لايتم إلاّ بخبره، وإنّما يتصوّر قطع الاسم عن العامل الأول إذا كان مما(٢) يتم دونه.

ولايجوز عند أهل الكوفة: كان يقومُ زيد، على أن يكونَ خبراً مقدماً، لأنّه لايتصوّر أن يكون خلَفاً. لأنّ الفعل لايخلف الموصوف، فيلزم إذا جُعِل خبراً أن يكون فيه ضمير يعود على الاسم، والضمير المرفوع لايتقدم عندهم على مايعود عليه فلا يجوز عندهم إلاّ على ماقدمناه من مذاهبهم، أعني كون زيد مرفوعاً بـ «كان» و«يقوم» في موضع الخبر على مذهب الفراء أو يكون زيد مرفوعاً بيقوم وفي كان ضمير الأمر والشأن ويقوم في موضع الخبر ولايجوز عندهم تقديم يقوم على الفعل فتقول: يقومُ كانَ زيدٌ، على وجه من الوجوه، لأنّ هذه الأفعال لايدخل عليها الفعل، والظرف والمجرور جاريان مجرى الفعل لكونهما لايخلفان الموصوف. فأن كان الخبر اسماً لايتحمل ضميراً جاز تقديمه وتوسيطه عندهم، نحو: كان أخاك زيدٌ وأخاك كانَ زيدٌ، إذا أردت أخوّة النسب لاأخوة الصداقة.

• • •

واعلم أنّ أفعال هذا الباب ماعدا مازال وماانفكّ ومافتيء ومابَرِحَ، إذا كان معناها النفي كليس أو دخل عليها أداة نفي نحو: ماكان وأمسى وأمثال ذلك، فأنّه يجوز دخول الاّ في خبرها إلاأن يكون الخبر لايجوز استعماله إلاّ منفياً، فأنه لايجوز دخول الاّ عليه، لأنّ إلاّ توجب الخبر فتكون قد استعملت موجباً مالايستعمل إلاّ منفياً. فلا يجوز أن تقول ماكانَ زيدٌ إلاّ زائلاً ضاحكاً، وماأصبح عبدُالله إلاّ منفكاً منطلقاً/، وماأضحى زيد إلاّ بارحاً قائماً، لأنّ بارحاً وزائلاً ومنفكاً [٧٥و] لايستعمل في الإيجاب وكذلك: ماكانَ زيدٌ إلا أحداً، لايجوز لأنّ أحداً من الألفاظ التي لاتستعمل إلا في النفي ولو قلت: ماكان زيدٌ زائلاً ضاحكاً، جاز

(١) ج، ر: كان وهو تحريف.

(٢) ج، ر: فيما، وهو تحريف.

لأنّ ماإذا دخلت على هذه الأفعال نفت أخبارها فكأنّك قلت : مازال زيدٌ ضاحكاً ولو قلت : ماأضحى زيدٌ رجلاً زائلاً ضاحكاً ،لم يجز أيضاً ،لأنّ حرف النفي لاينفي صفةالموصوف إذا دخل عليه ،ألا ترى أنّك لو قلت :مازيد العاقلُ قائماً لم يكن نافياً للعقل عن زيد ،فاذا قلت : : ماأضحى زيدٌ رجلاً زائلاً ضاحكاً، كان الزوال غير منفي وذلك غير جائز .

ويبقى الخبر بعد دخول إلاّ عليه منصوباً كما كان قبل ذلك ، ولايجوز رفعه إلاّ مع ليس فأنّه قد يرتفع اجراء لها مجرى ما فكما أن مايبطل عملها في الخبر إذا أوجبت فكذلك ليس .وحكى من كلامهم : ليسَ الطِيبُ إلاّ المِسكُ(١).

وزعم الفارسي أنّ ذلك لاحجة فيه لاحتمال أن يتخرّج على أوجه .أحدها أن يكون اسم ليس ضمير الأمر والشأن ،ويكون الطيب مبتدأ والمسك خبره، ودخلت إلاّ في غير موضعها لأنه كان ينبغي أن تدخل على الجملة التي هي :الطيب المِسكُ (٢) ، فتقول : ليس إلاّ الطِيبُ المسكُ . ونظير ذلك – أعني في دخول إلاّ في غير موضعها – قوله تعالى : إنْ نَظُنُّ إلاّ ظَنّاً (٣). وقول الشاعر

٢٥٣ أحلَّ به الشَيْبُ أثقالَهُ
وما اغترّهُ الشَيْبُ إلاّ اغترارا (٤)

ألا ترى أنّه إذا حُمِل على ظاهره كان فاسدا ، لأنّه معلوم أنّه لايُظَنُّ غيرُ الظنِ ولا يغترُّ الشَيبُ إلاّ اغتراراً .

وهذا عندي قد يتصور أن تكون إلاّ فيه في موضعها ويكون ممّا حُذفت فيه الصفة لفهم المعنى كأنّه قال : إنّ نَظنُّ إلاّ ظنّاً ضعيفاً ، وكأنه قال : وما اغترّهُ الشيبُ إلاّ اغتراراً بيّناً ، وهذا أولى لأنّه قد ثبت حذفُ الصفة لفهم المعنى ولم يثبت وضع إلاّ في غير موضعها .

(١) مجالس العلماء للزجاجي : ١ ، الأشباه والنظائر ٢٣/٣ ، ١٦٥.

(٢) ج ، ر : الطيب والمسك ، والواو زيادة .

(٣) الجاثية : ٣٢ .

(٤) للأعشى . والضمير يعود على الشاعر ، ورواية الديوانو : اعترّه ، بالعين أي عرض له والمعترّ الذي يتعرض للمسألة ولا يسأل ، المغنى ٣٢٦ ، الخزانة ٣٠/٢ ، الديوان ٤٥.

والوجه الآخر : أن يكون الطيبُ اسم ليس والخبر محذوف وإلاّ المسك بدل منه كأنّه قال : ليسَ الطيبُ في الوجودِ إلاّ المسكُ . أو يكون إلاّ المسك نعتاً والخبر محذوف كأنّه قال : ليس الطيبُ الذي هو غيرُ المسكِ طيباً في الوجود حقيقة ، وحَذفُ خبر ليس لفهم المعنى قد يجيء قليلا نحو قوله :

لَهفي عليكَ لِلَهفَةٍ من خائفٍ
يَبغي جِوارَكَ حينَ ليسَ مُجيرُ (١٢٢)

يريد ليس في الدنيا مجيرٌ .

قال : فإذا احتملت هذه الحكاية أن تتخرّج على ماذكر لم يقس عليها وهذا الذي قاله باطل ، لأن أبا عمرو (١) قد نقل أنّه ليس في الدنيا حجازى إلاّ وهو ينصب فيقول : ليس زيدٌ إلاّ قائماً ، ولا تميمى إلاّ وهو يرفع فيقال : ليسَ عمروٌ إلاّ ضاحك (٢) . فإذا كان كذلك فلا ينبغي أن يُتأوّل .

فإن كان الفعل مازال وأخواتها فإنّه لايجوز دخول إلاّ في خبرها ، فلا تقول : مازالَ زيدٌ إلاّ قائماً ، وما انفكَّ زيدٌ إلاّ ضاحكاً ، والسبب في ذلك أنّ إلاّ لإبطال النفي فكأنّك قلت: زالَ زيدٌ قائماً/ وانفكَ زيدٌ [٧٥ظ] ضاحكاً ، وهذه الأفعال لاتستعمل إلاّ في النفي ، فاما قوله :

٢٥٤ حَراجيجُ ماتَنفكُّ إلاّ مناخةً
على الخَسفِ أو نرمِي بها بلداً قَفْرا (٣)

فمناخة ليس بخبر بل هو منصوب على الحال ، وتنفك تامة فيكون المعنى : ماتنفكُّ أي مايُزال بعضُها عن بعضٍ لأنّها متّصلةٌ إما للتباري في السَيرِ

(١) هو زبان بن العلاء المازني البصرى وكنيته أبو عمرو وقيل اسمه كنيته . أحد القراء السبعة كان اعلم الناس بالقرآن والعربية والشعر ، توفي بالكوفة سنة ١٥٤ هـ ،وقيل غير ذلك. السيرافي ٢٢ ، ابن الجزرى ١/٢٩٢ .

(٢) انظر مجالس العلماء للزجاجي : ١.

(٣) لذي الرمة . حراجيج : جمع حرجوج وهي الناقة الطويلة الضامرة . وقيل : الرواية : آلا ،أي شخصا وأنث صفته لان الشخص يؤنث ويذكر . الكتاب ١/٤٢٨ ، الموشح ٢٨٦ ، أسماء الوحوش ٢١ ، المفصل ٢٦٧ ، الانصاف ٩١ ، المغني ٧٦ ،الخزانة ٤/٩٤ ، الديوان ١٧٣ .

أو لأنّها مُقَطّرةٌ مربوطةٌ بعضُها ببعضٍ . فإذا أنيخَت زالت عن الاتصال فلا تنفَكّ إلاّ في حال إناختها على الخسف وهو حبسُها على غيرِ عَلَف ، يريد أنّها تُناخ (بعد السير)(١)عليهافلا تُرسَل من أجل ذلك في المَرعى ، وأو بمعنى إلى أن ، كأنّه قال : هي في حال الإناخةِ إلى أن نرمِيَ بها بلداً قفرا وسكّن الياء ضرورة(٢).

ويحتمل أن يريد ما تنفكُّ عن تَعَبِ السيرِ إلاّ في حال إناختِها إلى أنّ نَرمِيَ بها بلداً قفراً ، فحذف الصفة لفهم المعنى .

* * *

واذا اجتمع في هذا الباب اسمان فإمّا أن يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو معرفة ونكرة، فإن كانا معرفتين جعلت الذي تُقدّرأنّ المخاطب يعلمه الاسم، والذي تقدّر أنّ المخاطب يجهله الخبر ، فتقول : كان زيدٌ أخا عمرو ، فإذا قدّرتَ أنّ مخاطبك يعلم زيداً ولا يعلم أنّه أخو عمرو ، فإن قدّرته يعلم أخا عمرو ولا يعلمأ ن اسمه زيد قلت :كان (أخو عمرو) (٣) زيـــــداً .

وزعم ابن الطّراوة (٤) أنّ الذي تريد إثباتَه تجعله الخبرَ والذي لاتريد إثباتَه تجعله الاسم ، فعلى هذا تقول : كانت عقوبتُك عَزلتَك ، إذا كنت قد عَزلتَ ولم تعاقِب ، وكانت عزلتُك عقوبتَكَ ، إذا كنت قد عوقبتَ ولم تُعزَلُ (٥) .

---

(١) ج ،ر : بعده للسير ، وهو تحريف.

(٢) الذى قال ان تنفك تامة هو الفراء كما نقل البغدادى ونقل ابن الانبارى أنه قول الكسائي رواه عنه هشام . الانصاف ٩١ ، الخزانة ٥١/٤ .

(٣) ج ، ر : أخوك ، وهو تحريف .

(٤) هو أبو الحسن بن الطراوة ويعرف بالاستاذ ، نحوي أديب شاعر من أهل الأندلس عاش نيفاً وتسعين سنة ، وتوفي قبل سنة ٥٣٠ هـ .

(٥) كذا في الاصل بالبناء للمجهول.

ومن ذلك قوله :

٢٥٥وكان مُضِلِّي مَن هُدِيتُ برُشدِهِ   فلله غاوٍ عادَ بالرُشدِ آمِرا(١)

فأثبت الهداية لنفسه . ولو قال : فكان هادِيّ من أظللتُ بِهِ لكان قد أثبتَ الاَضلال . قال : وقد غلط في هذا جُلّةُ الشعراء ، فمن ذلك قولهُ :

٢٥٦ ثيابُ كريمٍ لا يصونُ حِسانها   اذا نُشِرت كان الهِباتُ صوانَها(٢)

قال : فذمّه وهو يرى أنّه مدحه ، ألا ترى أنّه قد أثبت الصونَ ونفى عنه الهِبات كأنّه قال : الذي يقوم لها مقامَ الهِبات أن تُصان، ولو قال : كان الهِباتِ صوانُها ، فكان يَهَبُ ولا يَصون ، كأنّه قال : كان الذي يقوم لها مقام الصِوان أن توهب .

وهذا الذي قاله لايتصور الا حيثيكون الخبر عين المبتدأ بل مُنزَّل منزلته وقائم مقامه ، و ذلك : كان زيدٌ زُهَيراً ، أذا أردت تشبيه زيد بزهير فيما مضى، فأن أردت عكس هذا قلت : كان زهيرٌ زيداً .

فأما اذا كان الثانيهوالأول فأنّ المعنى على كل حال واحدنحو : كان أخو عمروٍ زيداً ، فأما قوله :

فكان مُضِلّي من هُديتُ برشدِه ... ... البيت (٢٥٥)

فإنّ المعنى واحد جعلت الخبر مُضِلّيَ أو مَنْ هُديتُ اذا أردت أنّ الهداية والأضلال وقعا فيما مضى . ألا ترى أنّك اذا قلت : كان مُضِلّي فيما مضى من وقعتالهدايةُ منه اليَّ، وكان من وقَعتْ الهدايةُ منه اليَّ مُضِلّي فيما مَضَى ، كان المعنىواحداً.وإنّما كان/ يختلف المعنى لو كان [٧٦و]

---

(١) من قصيدة لسواد بن قارب الدوسي الصحابي يذكر فيها قصته مع ربيئه من الجن وكان كاهنا فأتاه ربيئه ثلاث ليال كلها ينشده رجزا يبشره فيه برسول الله (ص) فهداه الله للاسلام بسببه . ارتشاف الضرب ١٦٨و ، الدرر اللوامع ٨٢/١ ، ٨٧ .

(٢) اول قصيدة للمتنبي في مدح سيف الدولة وكان قد أهدى اليه ثياب ديباج ورمحاً وفرساً مع مهرها . العرف الطيب ٣٤٠ .

زمنُ الخبر في الحال وزمن المُخبَر عنه فيما مضى ، ألا ترى أنّكَ اذا قلت : كان مُضلي فيما مضى من هُدِيتُ به الآن (كان) (١) عكس قولك : (٢) كان من هُدِيتَ به فيما مضى مُضِلّي الآن .

وأما قوله :

ثيابُ كريمٍ لايصونُ حِسانها اذا نُشِرَتْ كان الهباتُ صوانَها(٢٥٦)

فأنّك اذا (٣) جعلت الهِبات خلافَ الصِوان فأنّه يبطلُ المعنى المراد من المدح بجعل الصوان خبراً ، ولوجعلت الهِبات هي نفس الصوان لكان المعنى واحداً ، نصبت الصوان أو رفعته فكأنّك قلت : كان الهِباتُ صواناً لها ، وكان الصَوانُ هبةً لها .

هذا ان قدّرنا أنّ المخاطب يعلم أحدى المعرفتين ويجهل الأخرى ، فأن قدّرنا أنّ المخاطب يعلم المعرفتين الاّ أنّه يجهل نسبة احداهما الى الأخرى وذلك نحو : كان زيدٌ أخا عمرو ، أذا قدّرنا أنّ المخاطب يعلم زيداً بقلبه كعلمنا الآن مالكاً والشافعيّ وأمثالهما ممن لم نعاصره ، ويعلم أخا عمرو ولم يكن يعلم أنّ اسمه زيدٌ فعرّفته أنّ زيداً الذي كان يعلمه بقلبه هو أخو عمرو الذي كان يعلمه بعينه ، أفلا تراه هنا إنّما جهل نسبة أخي عمرو الى زيد .

فأذا كان الاسمان كذلك فلا يخلو أن يستويا في التعريف أو يكون أحدهما أعرف من الآخر ، فأن كان أحدهما أعرف من الآخر فأنّك تجعل الذي هو أعرف الاسم والذي هو أدون تعريفاً الخبر ، هذا هو المختار .

وقد يجوز عكس ذلك نحو : كان زيدٌ القائمَ ، وكان القائمُ زيداً ، دونه في الجودة .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) ج ، ر : قوله ، وهو تحريف .

(٣) ر : ان .

(٤) ج ، ر : هو ، تحريف .

وقد تقدّم ذكر مراتب التعريف ، الا ّ المشار فأنّه يُجعَل المخبَرَ عنه ويُجعَل غيرُه من المعارف الخبَرَ فنقول :هذا زيدٌ ، وهذا القائمُ ، وهذا أخوك . وذلك أنّ العرب اعتنت به لمكان التنبيه الذي فيه بالا ّشارة فقدّمته .

ولا يجوز عكس هذا الا ّ مع المضمرات فأنّها لشبهها بها قد يتقدّم بعضُها على بعض فنقول : ها أناذا ، فتقدّم المضمر. قال الشاعر :

٢٥٧ ... ... لِتَقتُلَني فها أناذا عُمارا (١)

وهو الأفصح لأنّه أعرف منه .

وقد يقدّم المشار ومنه حكى أبو الخطاب عن العرب الموثوق بهم : هذا أنا قال سيبويه : وحكى يونس تصديقاً لذلك أنّ العرب تقول : هذا أنت وهو دون الأول في الاستعمال (٢) .

فأن تساوت المعرفتان في التعريف كنت بالخيار في جعل أيّهما شئت الاسم والآخر الخبر ، وذلك نحو : كانَ زيدٌ أخا عمرو ، وكانأخو عمرو زيداً ، إلا ّ انّه قد تقدّم أنّ المُضاف الى العلم في رتبة العلم .

وينبغي أن يعلم أنّ أنْ ولن المصدريتينإذا تقدّرتا بالمصدر المعرفة عاملتهما العرب معاملة المضمر فنقـــول : كان الانتصارَ من زيدٍ أن سببتُه أو أنّني سببتُه ، لأنّ أن سببتُه وأنّي سببتُه يتقدّر بالمصدر المعرفةً ، فكأنّك قلت : كان انتصاري من زيدٍ سبّي ايّاه ، ولو قلت : كان الانتصارُ من زيدٍ أن سببتُهُ أو أنّي سببتُهُ ، كان ضعيفاً كما كان يضعف أن تجعل الضميرَ خبراً لما هو دونه في التعريف .

(١) صدره : أحولي تنفض استك مذرويها .
وهو لعنترة يخاطب عمارة بن زياد العبسي . والمذروان : جانبا الاليتين المقترنان ، أو الجانبان من كلشيء ولا واحد لهما ،وقولهم : جاء ينفضمذرويهأي جاء يتهدد أو هو مثللخفتهبالوعيد وطيشه . اصلاح المنطق ٣٩٩ ،الكامل ١٠٠/١ ،أماليالمرتضى ١٥٦/١ ،ابن الشجري ١٩/١ الخزانة ٣٦٢/٣ .
(٢) الكتاب ٣٧٩/١ .

وإنّما حكمت لها العرب بحكم المضمر من المعارف لشبهها به في أنّهما لا [٧٦ظ] ينعتان كما أنّ المضمر كذلك . ومن ذلك قوله تعالى : وما كانَ جوابَ قومِهِ الاّ أن قالوا (١) و : ما كان حُجَتَهم الاّ ان قالوا (٢) . الأفصح في جواب قومه وفي حجتهم النصب (٣) .

فإن كانا نكرتين جعلت أيّهما شئت الاسم والآخر الخبر ان كان لكل واحد منهما مسوغ للأخبار عنه نحو : أكانَ رجلٌ قائماً ، وكان قائمٌ رجلاً ، فأن كان الذي له مسوّغ أحدهما جعلته المخبر عنه وذلك نحو : كانَ كلُّ أحدٍ قائماً ولا يجرز : كان قائمٌ كلَّ أحدٍ .

فإن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة جعلت الاسم المعرفة والنكرة الخبر نحو : كان زيدٌ قائماً ، ولا يجوز عكس ذلك الاّ في الشعر .

ولا يخلو حينئذ أن يكون للنكرة مسوغ للأخبار عنها أو لا يكون ، فأن لم يكن لها مسوغ فالمسألة مقلوبة نحو : كان قائمٌ زيداً ، فزيد وان كان منصوباً هو المُخبَّر عنه وقائم وإن كان مرفوعاً هو الخبر . فأن كان للنكرة مسوغ للاخبار عنها فأنك إن بنيتَ المعنى على الاخبار عن المعرفة بالنكرة كان مقلوباً ، وأن بنيت على الاخبار بالمعرفة عن النكرة كان غيرُ مقلوب وذلك نحو : أكان قائمٌ زيداً ، إن قدَّرت أنَّ المعنى : أكان زيدٌ قائماً . كان مقلوباً ، وان قدَّرت المعنى : أكانَ قائمُ من القائمينَ يُسمّى زيداً . كان غير مقلوب . والقلب للضرورة جائز باتفاق ، وإنّما الخلاف في جوازه في الكلام ، وسنبيّن صحّة ذلك في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى .

---

(١) الاعراف : ٨٢.

(٢) الجاثية : ٢٥ .

(٣) قال الطبرسي : يجوز في قوله : جواب قومه ، الرفع الا أن الأجود النصب وعليه القراءة. وقال الزمخشري : قرىء حجتهم بالنصب والرفع . مجمع البيان ١٠٨/٨ ، الكشاف ٥١٣/٣ ، الكتاب ٢٤/١ .

ومما جاء من القلب في هذا الباب قوله :

كانت فريضة ما تقولُ كما كان الزِناءُ فريضةَ الرَجْمِ (٢٣٦)

أي كما كان الرجمُ فريضةَ الزنا .

وينبغي أن تعلم أنَّ ضمير النكرة يعامل في باب الأخبار معاملة النكرة ، وذلك أنَّ تعريفه إنّما هو لفظي ، ألا ترى أنّك اذا قلت : لقيتُ رجلاً فضربتُهُ ، عُلم أنّك تعني بالضمير الرجل المتقدم المذكور وأنَّ الملقى هو المضروب . وأما أن تُعلِمَ من هو في نفسه فلا ، فلمّا علم من تعني به كان معرفة من هذا الطريق .

وأيضا فأنّه ينوب مناب تكرار الظاهر والظاهر إذا كرّر كان بالألف واللام ، فلمّا ناب مناب معرفة بالألف واللام كان هو معرفة فأذا ثبت أنَّ تعريفه لفظي والاخبار عن النكرة كما تقدَّم في باب الابتداء إنّما امتنع من طريق معناها لا من طريق لفظها جرى ضمير النكرة مجرى النكرة . فأن جاء شيء من الأخبار بالمعرفة عن ضمير النكرة فبابه الشعر ، ومن ذلك قوله :

٢٥٨ أسكرانُ كانابنَ المَراغَةِ إذ هَجا تميماً بجوفِ الشامأم مُتساكِر(١)

فأخبر بابن المراغة عن ضمير السكران وهو من المقلوب ،الا ترى أن المعنىعلى الأخبار عن ابن المراغة بالسكران ، كأنّه قال : أكان ابنُ المَراغةِ سكرانَ ، ولم يرد : أكان سكرانُ من السكارَى يُعرفُ بابنِ المَراغةِ ومثله قوله :

---

(١) للفرزدق في هجاء جرير ، المراغة : الاتان التي لا تمتنع عن الفحول.وهو يشير إلى ان أم جرير راعية حمير . وروى البيت كما نقل سيبويه بنصب سكران ورفع ابن كما روى برفع سكران وابن على أنهما مبتدا وخبر وكان زائدة ، نقله البغدادى .الكتاب ٢٣/١ ، المقتضب ٩٣/٤ الخصائص ٣٧٥/٢ ، المغنى ٥٤٣ ، الخزانة ٦٥/٤ الديوان ٤٨١ .

٢٥٩ وانَّكَ لاتُبالي بعدَ حَولٍ   أظَبيٌ كانَ أُمَّكَ أم حمارُ(١)

فأخبر عن ضمير الظبي وهو نكرة بأُمك / وهو معرفة .   [٧٧و]

وينبغي أن يعلم أن النكرة المختصة تتنزّل من النكرة غير المختصة منزلة المعرفة من النكرة ، فلا يجوز : كان رجلاً من اِخوتِكَ غلامٌ ، كما لايجوز : كان زيداً غلامٌ ، ولذلك جعل سيبويه :

٢٦٠ وانَّ شفاءً عبرةٌ مهراقةٌ   وهل عندَ رَسمٍ دارسٍ من مُعَوَّلِ (٢)

ضرورةً ، فأخبر عن شفاء وهو نكرة غير مختصة بعبرة وهي مختصة بالوصف. ومن هذا القبيل قوله :

٢٦١ كأنَّ سبيئةً من بَيتِ رأسٍ   يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءُ (٣)

فجعل عسل وماء اسمين ليكون وهما نكرتان غير مختصتين ، وجعل مزاجها خبراً وهو مضاف إلى ضمير سبيئة والسبيئة نكرة مختصة (٤) .

وقد تبيّن أنْ ضمير النكرة يتنزّل منزلة النكرة ، فمزاجُها أخصُّ من عسل وماء . وقد جعل خبراً للضرورة.

---

(١) من أبيات نسبت في الحماسة لمروان بن فزارة العامرى (صحابي) وصف تغير الزمان واطراح مراعاة الأنساب وجعل الظبي والحمار أمين لأنه قصد الجنس ، وهو مثل لا حقيقة . وذكر ابن هشام في البيت أعاريب أخرى . الكتاب ٢٣/١ ، شرح المفضليات ٦٠٠ ، المقتضب ٩٤/٤ ، المفصل ٢٦٤ ، ابن يعيش ٩٤/٧ ، المغنى ٦٥٣ الخزانة ٢٣٠/٣ .

(٢) لامرىء القيس . ورواية الديوان وشراح المعلقات : شفائي ، ولاشاهد فيها ، قال ابن هشام هل فيه للنفى . الكتاب ٢٨٤/١ ،شرح السيرافي ١٨/٣ (التيمورية) شرح السبع ٢٥ ، شرح العشر ٥ ، المحكم ٢٥٨/٢، المغنى ٣٨٨ ، الخزانة ٦١/٤ ، الديوان ٩ .

(٣) لحسان بن ثابت . السبيئة الخمر ، سبأها : اشتراها أو اشتراها ليشربها . بيت رأس . اسم لقريتين فيهما كروم كثيرة احداهما بالبيت المقدس والأخرى من نواحي حلب . وروى برفع مزاجها على زيادة كان وهو قول العكبرى وابن السيد . الكتاب ٢٣/١ ، المقتضب ٩١/٤ الكامل ١٢٦/١ ، الأصول ٤٣ ،التوجيه ١٢ المفصل ٢٦٤ ، الروض الأنف ٢٨٠/٢ ، اللسان : سبا ، جنى ، الخزانة ٤١/٤ ، الديوان ٣ .

(٤) يريد أنها مختصة بكونها موصوفة بالجار والمجرور .

وهذا حكم النكرة مع المعرفة اذا اجتمعا في هذا الباب ما لم يكن للنكرة مسوغ للإخبار عنها ، وذلك أن تكون النكرة اسم استفهام فإنّها يجوز الاخبار عنها بالمعرفة لأنَّ اسم الاستفهام عموم ألا ترى أنّه يُسأل به عن الواحد فصاعداً ، والعموم من مسوغات الأخبار عن النكرة ، وكذلك الاستفهام ولذلك آجاز سيبويه أن تكون «أرضك» خبراً لكم في قولهم: كَم جريباً أرضُكَ ؟

ومما جاء من ذلك في هذا الباب : من كان أخاك ؟ وما جاءَت حاجَتَكَ حكاهما سيبويه (١) بنصب الأخ والحاجة وهما معرفتان قد أخبر بهما عن ضمير مَنْ وما الاستفهاميتين ، واسم الاستفهام نكرة وضمير النكرة كما تقدم من الاخبار بمنزلة النكرة .

واذا كان الخبر في هذا الباب ضميراً فالأفصح أن يجيء منفصلا فتقول : كان زيدٌ إيّاكَ ، وكنت إيّاكَ ، ومنه قوله :

٢٦٢ ليسَ إيّايَ وإيّاكِ ولا نَخشَى رَقيبا(٢)

ولم يقل : ليسَني . وكذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

٢٦٣ لئن كانَ إيّاه لقد حالَ بعدَنا عَنِ العَهدِ والإنسانُ قد يتَغيّرُ(٣)

ولم يقل : لئن كأنه ، وإنّما كان الأفصح انفصاله لأنّه في الأصل خبر المبتدأ فكما أنَّ خبر المبتدأ منفصل فكذلك هو في هذا الباب .

---

(١) الكتاب ٢٤/١ .

(٢) نسب لعمر بن أبي ربيعة وللعرجي وهو في ديوانيهما . واسم ليس ضمير يعود على عريب في البيت السابق للشاهد ، واياي خبرها بتقدير مضاف أى ليس عريب غيرى و ـك الكتاب ٣٨١/١ ، المقتضب ٩٨/٣ الأصول ٩٨/٢ ، ٢٤٣ ، المفصل ١٣٢ ، الخزانة ٢٢٤/٢ ، ديوان عمر ديوان العرجي ٦١ .

(٣) الضمير في كان يعود على الشاعر والكلام على لسان إحدى صواحبه .
حال : تغير ، والعهد يريد به هنا ما كانت تعهده فيه من شباب وجمال
المفصل ٣١ ، التوضيح ٢٤/١ ، العيني ٢٤/١ الخزانة ٢٠٩/٢ .

وقد يشبه الخبر في هذا الباب المفعول فيتّصل كما يتّصل ضمير المفعول ، وعليه قوله :

٢٦٤ فإنْ لايكُنْها أو تَكنْهُ فإنّه   أخوها غَذَتهُ أُمُّه بِلبانِها (١)

وقد حكى من كلامهم : عليهِ رجلاً ليسَني (٢) .

وزعم ابن الطراوة أنّ اتصاله هو الأفصح (٣) ، وهو مخالف لما حكاه سيبويه عن العرب .

* * *

وهذه الأفعال اذا دخلت على المبتدأ او الخبر فإنّ الخبر إذا كان جملة أو ظرفاً أو مجروراً فأنّه في موضع نصب ،وإن كان مفردا انتصب نحو : كان زيد قائماً ، ولايجوز رفعه على أنّه خبر ابتداء مضمر وتكون الجملة موضع خبر للفعل، لأنّه إضمار لافائدة في تكلفه ، فلا تقول : كنتُ قائم ، على تقدير كنت أنا قائم . وقد نص الخليل (٤) على أنّ ذلك لايجوز فأمّا قول زياد الأعجم (٥) :

٢٦٥ أمِتْها لكَ الخَيرُ أو أحيِها   كَمَنْ ليسَ غادٍ ولا رائحُ (٦)

(١) لابي الأسود الدولي يخاطب مولى له كان يحمل تجارة إلى الأهواز وكان اذا مضى اليها يتناول شيئا من الشراب فأضطرب أمر البضاعة . ويريد باخيها الزبيب او نبيذه على خلاف بين الشراح . الكتاب ٢١/١ ، المقتضب ٩٨/٣ ، اصلاح المنطق ٢٩٧ ، أدب الكاتب ٤٠٢ ، الأصول ٥٠/١ العيني ٣١٠/١ ، الخزانة ٤٢٦/٢ ، الديوان ٨٢ .

(٢) الكتاب ٣٨١/١ .

(٣) ووافقه ابن مالك وابنه بدر الدين وإليه ذهب الرماني . التوضيح ٢٤/١ .

(٤) هو ابو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي . أول من استنبط علم العروض وكان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه ، وعامة الحكاية في كتاب سيبويه عنه. ترجمة السيرافي ٣٠ ، ابن النديم ٦٣ ، الزبيدي ١٣ ، ابن الأنبارى ٥٤ ، القفطي ٣٤١/١ .

(٥) ج : الأعجمي ، وهو تحريف .

(٦) من أبيات يخاطب بها يزيد بن المهلب وصواب الرواية :

هل لك في حاجتي حاجة   أم أنت لها تارك طارح

أمتها لك الخير أم أحيها   كما يفعل الرجل الصالح

إذا قلت قد أقبلت أدبرت   كمن ليس غاد ولا رائح

الشعر والشعراء ٤٣٢ .

فرفع غادياً ورائحاً ، فلا حجة في كلامه عند أكثر / العلماء لأنه نزل [٧٧ظ] بأصطخر (١) من بلاد فارس ففسد لسانه فلذلك لُقِب بالأعجم(٢)، وكثيرا ما يوجد اللحن في شعره .

هذا مالم يكن الموضع موضع تفصيل فأما في التفصيل فيجوز ذلك، وذلك مثل ان تقول : كان الزيدان قائمٌ وقاعدٌ ، تريد : أحدُهما قائمٌ والآخرُ قاعد او منهما قاعد ومنهما قائم . فأنّما جاز ذلك لان موضع التفصيل تقوى فيه الدلالة على الأضمار لأنّ معنى التفصيل يدل على انّ المراد : أحدهما كذا والآخر كذا او ما أشبه ذلك . وقد نص سيبويه على جواز ذلك (٣)، ومما جاء من ذلك قوله :

٢٦٦ فأصبح من حيث التقينا شريدُهم طليقٌ ومكتوفُ اليدين ومُزعِفُ(٤)

يريد : منهم طليقٌ ومنهم مكتوفُ اليدينِ ومنهمُ مُزعِفٌ .

* * *

وينبغي أن تعلم أنّ كان تنقسم ثلاثة أقسام : تامة وناقصة وزائدة . فالزائدة تزاد بين الشيئين المتلازمين كالعامل والمعمول والصلة والموصول ، ولا تزاد أولاً ولا آخراً فمن ذلك قوله :

٢٦٧ سَراةُ بني أبي بكرٍ تسامَوْا على كانَ المُسوَّمةِ العِرابِ(٥)

فزاد كان بين حرف الجر والمجرور . وحُكِي من كلامهم : ولَدَتْ

(١) أصطخر مدينة من أقدم مدن فارس واشهرها . معجم البلدان ٢٩٩/١ (ط أوربا) .

(٢) انظر الشعر والشعراء ٤٣٠ والخزانة ١٩٣/٤ .

(٣) الكتاب ٢١٦/١ ، ٢٢٢ .

(٤) للفرزدق من قصيدة في الفخر والرواية : في حيث . المزعف : الذي ينزع للموت مما به من الجراحات . ويروى : مزعف وهو المقتول ، من الزعاف وهو الموت . الكتاب ٢٢٢/١ الخزانة ٢٩٩/٢ ، الديوان ٥٦٢ .

(٥) أنشده الفراء ولم ينسبه . واراد بسراتهم رؤساءهم أو خيولهم فهو يروى أيضا : تسامى. المسومة : الخيل التي وضعت عليها علامة وتركت في المرعى . وسقطت (أبى) من ج ، ر. التوجيه ٢٥٨ ، سر الصناعة ٢٩٨/١ ، المفصل ٢٦٥ ، اسرار العربية ٥٦ ، العيني ٤١/٢ الخزانة ٣٣/٤ .

فاطمةُ بنتُ الخُرشُبِ الكَملة من بني عبسٍ لم يوجد كانَ أفضلُ مِنهُم(١).

وفي كان هذه خلاف بين السيرافي والفارسي . فمذهب الفارسي أنَّ فاعلها مضمر فيها وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل الذي هو كان ، كأنك قلت : كان هو ، أي كان الكون، ويعني بالكون كون الجملة التي تزاد فيها .

ومذهب السيرافي أنها لا فاعل لها ، وحجته أنَّ الفعل اذا استعمل استعمال مالا يحتاج الى فاعل استغنى عن الفاعل ، دليل ذلك أنَّ قلّما فِعلٌ ، لكن لما استعملته العرب للنفي فقالت : قلّما يقومُ زيدٌ . في معنى : ما يقومُ زيدٌ ، لم تحتج الى فاعل كما أنَّ مالا تحتاج الى فاعل بل صارت بمنزلة الحروف التي تصحب الأفعال فتقول : قلّما يقومُ زيدٌ ، فكذلك كان ، لمّا زيدت للدلالة على الزمان الماضي صارت بمنزلة أمس ، فكما أنَّ أمس لايحتاج إلى فاعل فكذلك ما استعمل استعماله . فأن قيل : فقد حمل الخليل قوله :

٢٦٨ فكيف اِذا مررتُ بدارِ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرام (٢)

على زيادة كان ، وكان الزائدة ليس لها فاعل ،وعندمن يجعل لها فاعلا فأنما يكون ضمير المصدر كما تقدم ، وكان هذه قد اتصل بها ضمير الجيران ، فكيف يتصوّر فيها أن تكون زائدة ؟

فالجواب : انه يتصوّر ذلك على أن يكون أصل المسألة : وجيرانٍ لنا هم كرام ، على أن يكون لنا في موضع الصفة لجيران ، وهم فاعل بلنا ، على حد :

(١) قائله قيس بن غالب البدري وفاطمة زوج زياد بن عبدالله العبسي وهي من منجبات العرب واولادها هم الربيع وقيس وعمارة وأنس . انظر النقائض ٩٠ ، شرح المفضليات ٢٩ ، ٣٦٢ ، جمهرة الأنساب ٢٥٠ الخزانة ٣٥/٤ .

(٢) للفرزدق . ورواية الديوان : رأيت ديار قومي.
ومذهب الخليل وسيبويه والجمهور ان كان زائدة وخالفهم المبرد، الكتاب ٢٨٩/١، مجاز القرآن ٧/٢ ، ١٤٠ ، المقتضب ١١٦/٤ . النقائض ١٠٥ ، الجمل ٦٢ ، التوجيه ٢٥٧ ، المغنى ٣١٧ ، العيني ٤٢/٢ ، الخزانة ٣٧/٤ ، الديوان ٨٣٥ .

مررت برجلٍ معهُ صقرٌ صائداً به غداً(١)، لأنَّ سيبويه قد نص على أنَّ صقراً مرفوع بمعه لأنّه لو قُدّر المجرور خبرا لصقر لكانت النية به التأخير ، لأنَّ النية في الخبر أن يكون بعد المبتدأ، واذا كان صفة وصقر مرفوع به كان في موضع لايُنوي به(٢) التأخير واللفظ اذاأمكن أن يكون في /موضعه لم يجز أن[٧٨و] يُنوي به (٢) الوقوع في غير موضعه، ثمَّ زيدت كان بين لنا وهم ، لأنّها تزداد بين العامل والمعمول ، فصار : لنا كان هم ، ثم اتّصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه . لأنَّ الضمير قد يتصل بغير عاملة في الضرورة نحو قوله:

٢٦٩ وما علينا اذا ماكنتِ جارتنا ألاَّ يجاورَنا الاّكِ ديّار (٣)

فالأصل الا إيّاك ثم وصل الضمير بألا اضطراراً وان كانت غيرعاملة فيه، لأنَّ الاستثناء منتصب عن تمام الكلام (٤)، على مايُبيّن في موضعه ان شاءَ الله تعالى، واذااتصل الضمير بألاّ وهو حرف فالأحرى أن يتّصل بالفعل، لأن الفعل أقوى في اتصال الضمير به من الحرف .

فان قيل : وما الذي احوج الى تكلف هذا؟ اعني ان يتصل الضمير بغير عامله ، وهلا جعل «لنا» في موضع خبر كان مقدماً وتكون الجملة في موضع الصفة لجيران ؟ (٥) فالجواب: انّه لو جُعل خبر كان مقدّماً لكانت النية به التأخير وعلى ما ذكرناه من زيادة كان يكون المجرور في موضعه .

فان قيل : فلعل لنا في موضع الصفة لجيران ، و كانوا جملة من فعل وفاعل في موضع الصفة لجيران، وتكون لنا على هذافي موضعها ولا تحتاج الى ما ذكر

---

(١) الكتاب ٢٤١/١ .

(٢) ج ، ر : لاينوبه ، وهو تحريف .

(٣) انشده الفراء ولم ينسبه . ورواية البصريين : حاشاك . ديار من الأسماء المختصة بالنفى العام مثل عريب واحد وهو فيعال من الدار أو الدور ، أصله ديوار. وابن مالك يرى أن البيت ليس فيه ضرورة . الخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٩٣ . المفصل ٢٩" ، تخليص الشواهد لابن هشام : ١٠ الخزانة ٤٠٥/٢ .

(٤) قوله عن تمام الكلام ، المعروف أن الذي ينتصب عن تمام الكلام انما هو التمييز.

(٥) وإلى هذا ذهب المبرد في المقتضب ١١٧/٤ .

من التكلف . فالجواب : انّ كان اذا كانت تامة تكون بمعنى حدَثَ فاذا قلتَ : كانَ عبدُ الله ، فالمعنى على هذا : خُلِقَ عبدُ الله ، وحدَثَ عبدُالله فيكون معنى كانوا على هذا خلقوا وحدثوا فيما مضى وذلك معلوم ، فتكون هذه الجملة فضلا لامعنى لها ، واذا كان الاخلال يحتمل أن يكون في جانب اللفظ أو في جانب المعنى قدّر في جانب اللفظ لأنّ المعنى اعظم حرمة من اللفظ ، لأن اللفظ انّما هو خديمُ المعنى ولأنّه انّما أتى به من أجله .

والناقصة تنقسم قسمين : فأحدهما أن تدخل على المبتدأ والخبر فيبقيا على اعرابهما ويكون في كان اذ ذاك ضمير الأمر والشأن أو القصة ، وتكون الجملة في موضع الخبر وذلك نحو : كان زيدٌ قائمٌ ، فاسم كان ضمير الأمر والشأن ، وزيدٌ قائمٌ في موضع الخبر ، وتقول : كانت هندٌ قائمةٌ ، اذا جعلت الضمير للقصة ، فكأنك قلت : كانت القصةُ هندٌ قائمةٌ وكذلك كانت زيدٌ قائمٌ . هذا مذهب أهل البصرة ،أعني أنه يجوز أن يجعل الضمير للأمر فلا تلحق علامة التأنيث أو للقصة فتلحق علامة التأنيث كان المخبر عنه مذكراً أو مؤنثاً.

وزعم أهل الكوفة أنّ المخبر عنه اذا كان مذكراً فالضميرُ ضميرُ أمرٍ ، وان كان مؤنثاً فالضمير ضمير قصة ، فتقول : كان زيدٌ قائمٌ ، وكانت هند قائمة للمشاكلة ، ولايقال عندهم : كانت زيدٌ قائمٌ ، ولا كان هندٌ قائمةٌ .

وهذا الذي منعوه جائز في القياس ، وقد ورد به السماع أيضاً،وذلك في قراءة من قرأ : أولم تكن لهم آيةٌ أن يَعلمهُ علماءُ بني اسرائيل(١). الا ترى أنّ آية خبر مقدم لـ «أن يعلمه»وأن يعلمه في موضع اسم مبتدأ وهو مذكر ، والضمير في تكن ضمير / قصة . [٧٨ظ]

فأن قيل : فلعل آية اسم يكن وأن يعلمه في موضع الخبر . فالجواب : أنّ ذلك باطل لأنّه قد تقدم أنّ أنْ وما بعدها محكوم لها بحكم أعرف المعارف ، وهو المضمر ، فلو جعلناه خبراً ليكن لكان من قبيل ما أخبر فيه بالمعرفة عن النكرة ، وذلك من أقبح الضرائر .

(١) وهي قراءة ابن عامر كما في معاني القرآن ٢٨٣/٢ ، الاتحاف ٢٠٥ . وانظر سورة الشعراء ١٩٧

والآخر : أن تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ على أنّه اسمها(١)وتنصب الخبر على أنّه خبرها وذلك نحو : كان زيدٌ قائماً .

وهذه تنقسم قسمين : أحدهما أن تكون بمعنى صار ، قال الشاعر :

٢٧٠ بتيهاءَ قفرٍ والمَطِيُّ كأنّها قطا الحَزْنِ قد كانت فِراخاً بُيوضها(٢)

أي صارت فراخاً .

والآخر أن تكون لمجرد الدلالة على الزمان الماضي فتقول : كانَ زيدٌ قائماً ، إذا أردت أن تخبر أنّ قيامَ زيدٍ كان فيما مضى .

واختلف النحويون في كان هذه هل هي تقتضي الانقطاع أو لا تقتضيه ، فأكثرهم على أنّها تقتضي الانقطاع ، فأنّك اذا قلت : كان زيد قائماً ، فأنّ قيام زيد كان فيما مضى وليس الآن بقائم ، وهذا هو الصحيح ، بدليل أنّ العرب أذا تعجبت من صفة هي موجودة في المتعجّب منه في الحال قالت : ما أحسنَ زيداً ، فأذا قالت : ما كان أحسنَ زيداً ، كان التعجب من الحسن فيما مضى وهو الآن ليس كذلك .

وزعم بعضهم أنّها لاتعطي الانقطاع ، واستدلّ على ذلك بمثل قوله تعالى : وكان اللهُ غفوراً رحيماً(٣). أي كان وهو الآن كذلك. وقوله سبحانه(٤): ولا تقربوا الزنا أنّه كان فاحِشَةً(٥) . أي كان وهو الآن كذلك .

فالجواب : إنّ ذلك قد يُتصوّر فيه الانقطاع وذلك بأن يكون المراد به الأخبار بأنّ هذه الصفة كانت له فيما مضى ولم يتعرّض إلى خلاف ذلك ، ويكون معنى قوله :

---

(١) ر : اسم لها .

(٢) من أبيات لعمرو بن أحمر الباهلي (اسلامي مخضرم) . الحزن : ماارتفع من الأرض وقطاة الحزن أكثر عطشا لأنة قليل الماء فهي سريعه الطيران . يشبه سرعة ابلهم بسرعة القطا . شرح الحماسة للمرزوقي ٦٨ ، شرح التبريزي ١ / ٧٠ ، المفصل ٢٦٥ . اللسان : فرض ، كون ، الخزانة ٣١/٤ .

(٣) النساء : ٩٦ .

(٤) ر : تعالى . (٥) الاسراء ٣٢

إنّه كان فاحشة ، أي كان عندكم في الجاهلية فاحشة ، فيكون المراد الأخبار عن الزنا كيف كان عندهم في الجاهلية ولم يتعرض الى أكثر من ذلك .

والتامّة هي التي تكتفي بالمرفوع عن المنصوب وذلك : كان الأمرُ ، أي حَدَثَ وكان عبدُ الله، أي خُلِقَ ، ومنه قوله تعالى : (وان كانَ)(١) ذو عُسرَةٍ (٢) .

أي إن حَدَثَ ذو عُسرةٍ وذلك أنّ العسر إذا حدث على الشخص فكأنّه قد حدث في ذلك الوقتَ ،عُسرٌ .

وقد تكون التامة بمعنى حضر ، يحكى من كلامهم : أكانَ لبنٌ ؟ بمعنى أحضر شيء من هذا الجنس .

وحُكي أيضاً أنّها تكون بمعنى : غَزَلَ ، وأنّه يقال : كانَ زيدٌ الصوفَ ، بمعنى غَزَلَ زيدٌ الصوفَ ، والصوفَ مفعول بكان ، ويجوز حذفه حذف اختصار واقتصار كما يجوز حذف مفعول ضرب .

أما أمسى وأصبح وأضحى فانها تستعمل تامة فتكتفي بالمرفوع عن المنصوب وتستعمل ناقصة فتحتاج الى اسم مرفوع وخبر منصوب ، تقول في التامة : أصبح زيدٌ وأضحى عمروٌ وأمسى عبدُ اللهِ ،وتكون/للدلالة [٧٩و] على دخول الفاعلِ في الوقت الذي اشتقّت من اسمه على حسب ما تقتضيه الصيغة من مضيٍّ أو غيره ، فكأنّك قلت : دخل زيدٌ في الصباح أو في المساءِ أو في الضحى .

وقد تكون للدلالة على انقطاع الفاعل لفعله في الزمان الذي اشتُقّت من اسمه فتقول : أصبحَ زيدٌ ، تريد : فعلَ فِعلاً في الصباح ، الاّ أنّ ذلك لا يكون الاّ بقرينة ومنه قولهم: أذا سمعتَ بسُرى القَيْنِ فاعلم أنّهُ(٣)

---

(١) مابين القوسين سقط من ج ، ر وهو في حاشية ج اثبته مصححها .
(٢) البقرة : ٢٨٠ .
(٣) ر : بأنه .

مُصبحٌ(١). الا ترى أنَّ المعنى : فاعلمْ بأنّه مُقيم بالصباحِ لا داخل في الصباح، لأنّه معلوم أنَّ كلَّ شخص داخل في الصباح ، ودلَّ على الأقامة السرى .

وأما الناقصة اذا دخلت على المبتدأ والخبر كان لك فيها وجهان : أحدهما أن ترفعَ المبتدأ على أنّه اسم لها وتنصب الخبر على أنّه خبر لها فتقول : أمسى زيدٌ قائماً وأضحى زيدٌ منطلقاً وأصبح زيدٌ ضاحكاً .

والآخر ان تدخل على المبتدأ والخبر وتضمر فيها (٢) ضمير الأمر والشأن أو القصة .

ويبقى المبتدأ والخبر على اعرابهما وتكون الجملة في موضع الخبر كما كان ذلك في كان فتقول : أمسى زيدٌ قائمٌ وأصبحَ عبدُاللهِ منطلقٌ وأضحى عبدُ اللهِ ضاحكٌ .

وتكون هذه الأفعال في الوجهين للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتقت من اسمه ، فكأنّك قلت : كان قيام فلان في المساء أو في الصباح أو في الضحى ، وقد تكون بمعنى صار فلا تتعرض للزمان الذي اشتقت من إسمه أصبح فكأنّك قلت : صارَ فلانٌ قائماً أو منطلقاً أو ضاحكاً ومن ذلك قوله :

٢٧١ أصبحتُ لا أحمِلُ السلاحَ ولا املِكُ رأسَ البعير إن نَفَرا(٣)

الا ترى ان المعنى : صِرت لا أحملُ السلاحَ. ومن ذلك قوله :

---

(١) يضرب لمن عرف بالكذب حتى يرد صدقه ، وأصله أن القين (الحداد) اذا خف عنه شغله قال : اني سائر الليلة ليستصنعه أهل الماء خوف الفوت ، ثم يصبح وهو غير سار ، المستقصي ١٢٤/١.

(٢) ج ، ر : فيهما ، وهو تحريف .

(٣) من ابيات للربيع بن ضبع الفزاري وهو أحد المعمرين العرب . وروى في الكتاب : أرد راس . وبعد هذا البيت بيت آخر هو الشاهد ٥٥١ . الكتاب ٤٦/١ ، النوادر ١٥٩ المعمرين ٦ ، المستقصى ١٩٢/٢ ، امالي القالي ١٨٥/٢ ، امال المرتضى ١٨٥/١ ، التصريح ٣٦/٢.

٢٧٢ أضحى يُمزّقُ أثوابي ويَشتِمُني   ابعدَ ستّين عندي تبتغي الأدبا(١)
الا ترى انّ المعنى : صار يمزّق أثوابي .

وزعم أهل الكوفة أن أمسى وأصبح تزادان ككان ، وحكوا : ما أصبحَ ابردَها وأمسى أدفأها(٢). يعنون الدنيا ، بزيادة أمسى وأصبح بين ما التعجبية وخبرها .

وهذا اذا ثبت هو من القِلّة بحيث لايقاس عليه ، وهو مع ذلك خارج عن القياس لأنّ القياس في اللفظ أن لايزاد .

وأجاز(٣)بعض النحويين زيادة أضحى وسائر أفعال هذا الباب اذا لم تنقص المعنى . وزيادة كلّ فعل متعدٍ من غير هذا الباب(٤). واستدلّ بأنّ العرب قد زادت الأفعال في نحو قوله :

الآن قرّبتَ تهجونا وتشتِمُنا   فاذهبْ فما بِكَ والأيام منعَجَبِ(١٤٠)
ألا ترى أنّ المعنى : فما بِكَ والأيّام من عَجَبِ ، ولم ترد أن تأمره بالذهاب .

وكذلك قولهم : فلانٌ قعدَ يتهكّم بعرضِ فلان ، ألا ترى أنّ قعد هنا لا معنى لها وإنّما أراد أن يقول : فلانٌ يتهكم بعرض فلان . وكذلك قوله :

٢٧٣ على ما قامَ يَشتِمُني لئيمٌ   كخنزيرٍ تَمرَّغَ في رَمادِ(٥)
ألا ترى أنّ المعنى : على مَ يشتِمُني لئيمٌ ؟ ولا فائدة/ لقام . [٧٩ظ]

(١) من أبيات لامرأة من بني هزان يقال لها ام ثواب ، في ابن لها عقها. وروا ية الحماسة والكامل : انشأ يمزق . ولا شاهد فيه . الكامل ٢٣٩/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٧٥٦ .
(٢) الأصول ٦٤/١ .
(٣) ر: اختار . (٤) قال بهذا ابن جني في شرح مشكلات الحماسة ١٠٥. وانظر الخزانة ٣٤١/٢
(٥) من قصيدة لحسان بن ثابت يهجو فيها بني عابد بن عبدالله بن عمرو بن مخزوم . ورواية الديوان : ففيم تقول يشتمني .
ولا شاهد فيه . ويستشهد به على اثبات الف ماالاستفهامية المجرورة ضرورة ، وقيل شذوذا، وقيل اثباتها لغة . معاني القرآن ٢٩٢/٢ ، الأضداد لأبي الطيب ٥٨٤، المحتسب ٢٤٧/٢، ابن الشجرى ٢٣٣/٢، المغنى ٣٣١، العيني ٥٥٤/٤، الخزانة ٥٣٧/٢، شواهد الشافية ٢٤٤، الديوان ٧٩.

وهذا الذي ذهبوا اليه باطل ، لأنّ ما جاء مما ظاهرة الزيادة فأن يخرج على أنّه غير زائد – إن أمكن – حمل على ذلك والا قيل بزيادته حيث ثبت ذلك فيه ، ولا يقاس ذلك .

وأما غدا وراح فيستعملان تامتين وناقصتين ، فأذا استعملا تامتين دلّا على دخول الفاعل في الوقت الذي اشتُقّا من اسمه على حسب ما تقتضيه الصيغة من مضيّ أو غيره ، فتقول: غدا زيدٌ وراح، أي دخل في الغدو والرواح .

وقد يدلّان على ايقاع الفاعل مشيا في الوقت الذي اشتقا منه، يقال : غدا زيدٌ وراحَ أي مشى في الغدو والرواح .

واذا استعملا ناقصتين جاز أن يكون فيهما ضمير الأمر والشأن ، وأن لا يكون كما تقدّم في أخواتهما . ويكون حكمهما في ذلك كحكم ما تقدّم ، ويكونان اذ ذاك للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتُقّا منه ، وذلك نحو: غدا زيدٌ قائماً ، أي وقع قيامه في وقت الغدو ، وراح عبدُ اللهِ منطلقاً أي وقع انطلاقه في وقت الرواح .

وقد يكونان بمعنى صار فتقول : غدا زيدٌ منطلقاً وراح عبد الله ضاحكاً أي صارا في حال ضحك وانطلاق .

ولا يكونان زائدين على مذهب من يرى زيادة أفعال هذا الباب ، وقد تقدم الرد عليه .

وأما آض فتكون تامة وناقصة فأن كانت تامة كانت بمعنى رجع وإن كانت ناقصة جاز أن يكون فيها ضمير الأمر والشأن أو لايكون كما تقدّم في أخواتها وذلك نحو آض زيدٌ قائماً فتكون إذ ذاك بعنى صار .

واما صار فتكون أيضاً تامة وناقصة. فان كانت تامة كانت بمعني أنتقل فتتعدّى بإلى فتقول : صار زيدٌ الى موضع كذا أي انتقل ، وإن كانت ناقصة كانت لانتقال الشيء من حالةٍ الى حالة أخرى لم يكن عليها ، فتقول : صار زيدٌ عالماً ، أي انتقل عن الجهلِ إلى العلم .

وأمّا قَعدَ وجاءَ فيكونان تامّتين وناقصتين ، فأن كانتا تامتين كانت قعد بمعنى جلَسَ وجاءَ بمعنى أتى،وان كانتا ناقصتين كانتا بمعنى صار . إلا أنّهما لم (١) يستعملا كذلك الاّ في الموضع الذي (٢)سُمِعتا فيه . وقولهم : شَحذَ شَفْرتَهُ حتّى قَعدَت كأنّها حربة . أي صارت . وأمّا فلان قَعَدَ يتهكّم بعرض فلان .

فقد تقدَّمت الدلالة على انّها زائدة . وقولهم : ما جاءَت حاجَتكَ ، وروى برفع الحاجة ونصبها (٣) . فمن رفع الحاجة جعلها اسم جاءت ومن نصب الحاجة جعلها خبر جاءت وجعل في جاءت ضمير مؤنث عائداً على «ما»على معناها لأنّها واقعة على جاءت الحاجة، كأنه قال: أيّةُ الحاجةِ جاءَت حاجتك؟ اي صارت هي حاجتك.افان قيل:فهل يجوز: ماجاء حاجتك،على لفظ ما لان لفظها مذكر؟فالجواب:إنَّ هذا كلام جرى مجرى المثل،فلايُغيرَّ عما سمع عليه.
وأما ظلَّ / وباتفتكونان تامتين و ناقصتين ، فأن كانتا تامتين كانت [٨٠و] ظل تدل على إقامة الفاعل نهارَه ، وبات على إقامة الفاعل ليلَه ، وإن كانتا ناقصتين جاز ان يكونفيهما ضميرأمرٍوشأنٍ وان لايكون فيهماكما تقدم في أخواتهما وتكون ظلَّ للدلالة على وقوع مضمون الجملة في النهار وبات للدلالة على وقوع مضمون الجملة في الليل، فتقول: ظلَّ زيدٌ قائماً،أي وقع قيامه في نهار، وبات زيدٌ ضاحكاً أي وقع ضحكه في الليل .
وقد يكونان بمعنى صار ومنه قوله تعالى:ظلَّ وجهُه مسوَدّاً وهو كظيمٌ(٤). أي صار وجههُ مسْوَدّاً . وقد حمل قوله عليه السلام : فأنَّ احدكم لايدري أينَ باتَت يدُه . (٥) على ذلك ، أي صارت يدُه .

وأما مازال وما انفك وما فتيء وما برح فتستعمل تامة وناقصة ، فتكون تامة للدلالة على عدم انتقال الفاعل عن أمرٍ ما فتقول :مازالَ زيدٌ عن وطنه . ومازال عمرو عن الضحك ، وكذلك باقي اخواتها .

(١) ر : لا .
(٢) ج ،ر: التي ، وهو وهم .
(٣) انظر الكتاب ٢٤/١ .
(٤) النحل : ٥٨ .
(٥) الموطأ : كتاب الطهارة ٩ والبخارى : كتاب الوضوء ٢٦

وزعم بعض نظار النحويين أنّ ما برح تدل على نفى انتقال الفاعل عن مكانه فأذا قلت مابرحَ ، فمعناه عنده : ما انتقل زيدٌ عن المكان الذي كان فيه ، واستدلَّ على ذلك بأنّ برحَ مشتقٌ من البراح الذي هو اسم المكان ، فكأنك اذا قلت : ما برح زيد ، أردتَ مازال زيد عن البراح الذي كان فيه .

وهذا الذي ذهب اليه فاسد ، بدليل قوله تعالى : وإذ قال موسى لفتاهُ لا أبرحُ حتى أبلغَ مجمعَ البحرين (١). ألا ترى أنّ من المحال أن يريد لا أزال عن مكاني حتى أبلغ مجمع البحرين ، لأنّه معلوم أنّه مادام في مكانه لايبلغ مجمع البحرين فدلّ ذلك على أنّ برح بمعنى زال ، وأنّها غير مشتقة من البراح الذي هو المكان.

وأما مادام فتستعمل أيضاً تامة وناقصة ، فأن كانت تامة دلت على اتصال ماقبلها مدّة بقاء الفاعل : أقوم مادام زيد ، أى يتصل قيامي مدة بقاء زيد . وان كانت ناقصة فأنها قد يكون فيها ضمير الامر والشأن وقد لايكون . وتدل في الحالتين على اتصال ماقبلها مدة بقاء الصفة للموصوف ، فتقول ، أقوم مادام زيدٌ ضاحكاً ، أى مده بقاء الضحك صفة لزيد .

وأما ليس فلاتكون الا ناقصة ، وقد يكون فيها ضمير الامر والشأن وقد لا يكون وهي في الحالتين لنفي الخبر . فأن كان الخبر مختصاً بزمان نفته على حسب ما هو عليه من الاختصاص ، وإن كان محتملا للحال والاستقبال خلصته للحال فتقول : ليس زيدٌ قائماً الآن ، وليس زيدٌ قائماً غداً . وإذا قلت : ليس زيدٌ قائماً ، فأنّما نفيتَ القيام عن زيد في الحال .

* * *

واختلف الناس في الرافع لأسماء هذه الأفعال . فمنهم من ذهب إلى أنّ هذه الأفعال دخلت على المبتدأ والخبر فنصبت/ الخبرَ وبقي المبتدأ[٨٠ط] على رفعه وهو مذهب كوفي (٢) .

---

(١) الكهف: ٦٠ .
(٢) الأصول ١٧٢/١.

ومنهم من ذهب إلى أنّ كان وأخواتها دخلت على المبتدأ والخبر فرفعت ما كان مبتدأ ونصبت ما كان خبراً ،وهو مذهب أهل البصرة(١)، وهو صحيح. والذي يدلّ على ذلك اتّصال ضمير الرفع بها ، فلو كان المرفوع غير معمول للفعل لم يتصل به ضمير لأنّ الضمير لايتصل الاّ بعامله ، وأيضاً فأنّ الرافع له قبل دخول هذه الأفعال إنّما كان التعري من العوامل اللفظية كما تقدم في باب الابتداء .

والتعري قد ذهب بدخول العامل ، وأيضاً فأنّه يؤدّي الى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، أعنى بما ليس بمعمول للعامل ، ألا ترى أنّك إذا قلت : كان زيدٌ قائماً ، وقدّرت زيداً غير معمول لكان فصلتَ به وهو أجنبي بين كان ومنصوبها .

* * *

وينبغي أن تعلم أنّ المرفوع بهذه الأفعال لا يجوز حذفه اختصاراً ولا اقتصاراً وان كان مبتدأ في الأصل ، والمبتدأ يجوز حذفه لفهم المعنى . وسبب ذلك أنّه لمّا ارتفع بالفعل صار يشبه الفاعل والفاعل لايحذف فكذلك ما أشبهه وكذلك لايجوز حذف الخبر أيضاً اختصاراً ولا اقتصاراً .

فأن قيل : وما الذي يمنع من ذلك وأنت لايخلو أن تحكم له بحكم أصله أو بحكم لفظه الآن ، فأن حكمت له بحكم ما أشبهه في اللفظ فأنّه يشبه المفعول ، والمفعول يجوز حذفه ، وان حكمت له بحكم أصله فهو خبر في الأصل ، وخبر المبتدأ يجوز حذفه اختصاراً لفهم المعنى ، فكان ينبغي أن يجوز حذفه على كلّ حال .

فالجواب : إنّ الذي منع من حذفه أنّه صار عوضاً من المصدر ، فلذلك لايجوز كان زيدٌ قائماً كوناً ، كراهية الجمع بين العوض والمعوض منه ، وإنّما عوّض منه لأنّه في المعنى المصدر ، ألا ترى انّ القيام كونٌ من أكوان زيد ، فلما كان

(١)الكتاب ١/ ٢٨٠، الأصول ١/ ٤٢ .

الخبرُ المصدرَ (١) في المعنى استُغني به عنه كما استُغني بترك عن وَذَرَ ووَدَعَ لمّا كان في معناهما. ولولا أنّه عوض لصُرّح بالمصدر إذ لا فعلَ إلاّ وله مصدر أخذَ منه، وقد تقدّم الدليل على ذلك، فلمّا صار الخبر عوضاً من المصدر صار كأنه من كمال الفعل وكأنّه جزء من أجزائه فلم يحذف لذلك. وأيضاً فإنّ الأعواض لازمة لا يجوز حذفها.

وقد يحذف الخبر في الضرورة نحو قوله:

لَهفى عليكَ لِلَهفةٍ من خائفٍ
يَبغِي جِوارَكَ حينَ ليسَ مُجيرُ (١٢٢)

يريد: ليس في الدنيا مُجيرٌ. فحذف لفهم المعنى. فأمّا قوله:

٢٧٤ إني ضمِنتُ لكلِّ شَخصٍ ما جنَى
فأبى فكانَ وكنتُ غيرُ غدورِ (٢)

وقوله:

٢٧٥ رماني بأمرٍ كنتُ منه ووالدي
بريئاً ومن أجلِ الطويّ رَماني (٣)

فإنّهُ يُتصوَّر أن يجعل مما حذف فيه الخبر لفهم المعنى ضرورة، كأنّه قال: فكانَ غيرَ غدورٍ وكنتُ غيرَ غدورٍ، وكأنّه قال أيضاً: وكنتُ منه بريئاً ووالدي بريئاً. ويحتمل أن يكون ممّا وضع فيه المفرد في موضع الاثنين ضرورة فيكون نحو قوله:

(١) ج، ر: للمصدر، وهو تحريف.

(٢) للفرزدق. ورواية النقائض وابن جني: لمن أتاني. قال الفراء: ولم يقل غدورين لاتفاق المعنى يكتفي بذكر الواحد. الكتاب ٣٨/١، معاني القرآن ٤٣٤/١، ٣٦٣/٢، النقائض ٩١٠، شرح مشكلات الحماسة ٣٠٧، البيان للانبارى ١٦٤/٢.

(٣) نسب لعمرو بن احمر الباهلي ونسبه ابو عبيدة للأزرق بن طرفة الباهلي. وروى: جول الطوي والجول والجال: جانب البئر والقبر، الطوي: البئر. وابو عبيدة والفراء يريانه مما أخبر فيه عن الاثنين بخبر واحد. الكتاب ٣٨/١، مجاز القرآن ١٦١/٢، معاني القرآن ٤٥٨/١، إصلاح المنطق ٨٨، شواهد الكشاف ٣١١، اللسان: جول، جال.

٢٧٦ كأنّــه وجهُ تُركيَّيْنِ قــد غَضِبــا

(١)...........................

ويحتمل أن يكون غدوراً وبريئاً ، من الألفاظ الواقعة على المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد كما قالوا عدوّ في معنى أعداء ، قال الله تعالى : هم العدوُّ(٢). وكما قال : فريقٌ في الجنّةِ وفريقٌ / في السَّعيرِ(٣). في معنى مفترقَينِ مفترِقَيْنِ(٤).[٨١و]
قال الشــاعـــــر :

٢٧٧ ....

فَنيتّنُــا ونيتّهُــم فَريـــــقُ (٥)

أي مفترقتان ، وكذلك صديـق ، قال :

٢٧٨ ....

بأَعيُــنِ أَعــداءٍ وهُـــنَّ صَدِيــقُ (٦)

---

(١) عجزه : مستهدف لطعان غير منجحر
وهو للفرزدق من قصيدة في هجاء جرير . يسخر منه فيشبهه بهن امرأة هذه صفته . ورواية الفراء : تذبيب مكان منجحر ، والتذبيب: عدم المبالغة في الطعن والدفع . والقصيدة رائية. والفراء يجوزه في الاختيار . قال ابن الشجرى : ولا يكادون يستعملون هذا الا فى الشعر . معاني القرآن ٣٠٨/١ التوجيه ٢٧٥، المحكم ٣٤٤/١، ،ابن الشجرى ١٢/١، البيان للانبارى ٢٩١/١، الخزانة ٣٧٢/٣، الضرائر : ٩٨، الديوان ٣٧١ .

(٢) المنافقون : ٤. (٣) الشورى : ٧. (٤) ليس في ر .

(٥) صدره : أحقاً أن جيرتنا استقلوا .
وهو من قصيدة للمفضل النكرى (عامر بن معشر) وروى لعامر بن أسحم بن عدى الكندى (جاهلي) . استقلوا : نهضوا مرتفعين مرتحلين .
النية : الوجهة التي يتجهون اليها . الكتاب ٤٦٨/١، طبقات ابن سلام ٢٣٣، الاصمعيات ٥٣ ، حماسة للبحترى ٤٨، الأصول ٢١٠/١، المغنى ٨١، العيني ٢٣٥/٢، التصريح ٢٢١/١ .

(٦) صدره : دعون الهوى ثم ارتمين قلوبنا .
وهو لجرير من قصيدة في مدح الحجاج بن يوسف . وقد حرف في النسخ كما يلي : ياويحه أعداؤهن. ورواية الديوان : بأسهم أعداء. شرح مشكلات الحماسة ٣٦١، الخصائص ٤١٢/٢ ، اللسان : صدق ، الديوان ٣٩٨ .

باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف، بدليل أنَّ الأفعال كلّها عاملة، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ماأشبه الأفعال فدلَّ ذلك على أنَّ العمل كحق للاصالة إنّما هو للفعل، فما وجد على هذا من الأسماء والحروف عاملا فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعملها .

فإنَّ واخواتها من الحروف العاملة فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعملها. والذي أَوجب لها العمل عند محققي النحويين هو شبهها بالأفعال في الاختصاص. ذلك أن هذه الحروف تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها ، كما أنَّ الأفعال تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها (١) ، وكلُّ حرف مختصّ بما يدخل عليه ولا يكون كالجزء فإنّه يعمل فيما يختصّ به من اسم أو فعل . ألا ترى أنَّ عوامل الأسماء كلّها مختصة بها ولا تدخل على غيرها وكذلك عوامل الأفعال تدخل على الأفعال ولا تدخل على غيرها .

وإنّما تحرزت بقولي :ولم تكن كالجزء مما دخل عليه كقد والسين وسوف والألف واللام ،وكذلك إنَّ السين وسوف قد اختصت بالأفعال إلاّ أنّها صارت كالجزء من الفعل ، والدليل على ذلك أنّه لايجوز الفصل بين هذه الحروف وبين الأفعال بشيءٍ إلاّ قدفإنه قديجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قوله : قد واللّــه قامَ زيدٌ . ومما يدلّ على ذلك أنّك تقول :لقد قامَ زيدٌ ، لسوف يقومُ زيدٌ . فتفصل بين لام التأكيد وبين الفعل بها ، ولام التأكيد لايجوز الفصل بينها وبين الفعل بغير(٢) هذه الأشياء،فلولا أنَّ هذه الأشياء تنزّلت من الفعل منزلة الجزء(٣)بدليل أنّك تقول : مررتُ بالرجلِ ، فتفصل بها(٤)بين حرف الجرّ والمجرور ولا يجوز الفصل بينهما بشيٌ ، فلولا أنّها مع الاسم كالشئ الواحد لما جاز ذلك .

---

(١) انظر هذا التعليل في المقتضب ١٠٨/٤. (٢)ر : بشيء غير .

(٣) الواضح أن في الكلام سقطا فجواب لولا غير موجود ويمكن تقديره على هذا النحو : لعملت فيه . وكذلك الالف واللام مع الاسم فهي لاتعمل فيه لأنها كالجزء منه ، بدليل ... الخ .

(٤) ج ، ر: بينها وبين ، وهو تحريف .

فإن قيل : إنّ حروف التحضيض لايليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً، فهي مختصة به ولا تعمل مع ذلك في الأفعال، وذلك نحو: هلّا تضربُ زيداً.
فالجواب : إنّ أدوات التحضيض يجوز فيها أن يليَها الاسم في اللفظ ويضمر معها الفعل وتارة لايضمر الفعل بل يكون ظاهراً ، فصارت مثل الحروف التي لاتختص باللفظ .

ومن النحويين من ذهب إلى أنّها أشبهت الأفعال في أنّها على ثلاثة أحرف فصاعداً مثلها (١) ، وأنّها مفتوحة الأواخر كالفعل الماضي(٢) وأنّ معانيها معاني الأفعال في(٣)التأكيد والتشبيه (٤)والترجي والتمنّي ،وأنّها تلحقها نون الوقاية كما تلحق الفعل نحو : إنّني وكأنّني وليتَني ولعلّني ولكنّني ، وأنّها تتّصل بها ضمائر النصب كما تتّصل بالأفعال وأنّها تطلب اسمين طلب الفعل المتعدي لهما (١) . وهذا باطلٌ ، لأنّ ضمائر النصب إنّما اتصلت بها بعد عملها النصب،وكذلك نون الوقاية إنّما الحقت من أجل ياء المتكلم /وياء [٨١ظ] المتكلم إنّما اتصلت بها بعد العمل . وأما كونها على ثلاثة أحرف وأنّ أواخرها مفتوحة وأنّ معانيها معاني الأفعال فليس ذلك موجباً لعملها ، ألا ترى « ثمّ » على ثلاثة أحرف ومفتوحة الآخر كإنّ ومعناها العطف ، فكأنّك قلت : عطفتُ، وهي مع ذلك لاتعمل ، وأما طلبها الاسمين طلب الفعل المتعدي لهما ، فإنْ كان يراد بذلك أنّها تطلب الاسمين على الاختصاص فإنّ ذلك وحده موجب للعمل كما قدمناه .

فإن قيل : فإذا وجب لها العمل كما ذكرتم فلأيّ شيء رُفع أحد الاسمين ونُصِبَ الآخر ، وهلاّ كان الأمر بالعكس بخلاف ذلك ؟
فالجواب : إنّها أشبهت من الأفعال ضَرَبَ ، فكما أنّ ضَرَبَ ترفع أحد الاسمين وتنصب الآخر فكذلك هذه الحروف ، وأيضاً فإنّه لايمكن فيها أكثر من ذلك، وذلك أنّه لايخلو من أن ترفعهما أو تنصبهما أو ترفع أحدَهما وتنصبَ الآخرَ

(١) انظر الجمل ٦٥.
(٢)انظر الأصول ١٧٢/١ .
(٣) ر : من .
(٤) ج ر، السببية ، وهو تصحيف .

أو ترفعَ أحدَهما وتخفضَ الآخر أو تنصب أحدَهما وتخفضَ الآخرَ ، ولا يتصوَّر أكثر من ذلك ، فباطل أن ترفعهما ، لأنّه لم يوجد عامل واحد يعمل في اسمين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر .

وباطل أن تنصبهما أو تخفضهما ، لأنّه لم يوجد عامل واحد يعمل نصباً أو خفضاً من غير أن يعمل مع ذلك رفعاً .

وكذلك أيضاً يبطل أن تنصب أحدهما وتخفض الآخر ، أو ترفع أحدهما وتخفض الآخر إذ لايكون خفض إلاّ بواسطة حرف .

فلم يبقَ إلاّ أن ترفع أحدهما وتنصب الآخر .

فإن قيل : فلِمَ كان المنصوب الاسمَ والمرفوعُ الخبرَ ، وهلا كان الأمر بالعكس ؟ فالجواب : إنّه لمّا وجب رفعُ أحدهما تشبيهاً بالعمدة ونصبُ أحدهما تشبيهاً بالفضلة كان أشبههما بالعمدة الخبرَ ، لأنَّ هذه الحروف إنّما دخلت لتوكيد الخبر أو تمنّيه أو ترجّيه أو التشبيه به ، فصارت الأسماء كأنّها غير مقصودة ، فلما رفع الخبر تشبيهاً بالعمدة نصب الاسم تشبيها بالفضلات(١).

* * *

وزعم بعض النحويين أنّه يجوز فيها أن تنصب الاسم والخبر معا ، وممن ذهب إلى ذلك ابن سَلاّم(٢)في طبقات الشعراء له ، وزعم أنّها لغة(٣)واستدل على ذلك بقول عمر بن أبي ربيعة :

٢٧٩ إذا اسود جُنحُ الليلِ فَلْتأتِ ولتَكُنْ
خُطاكَ خِفافاً إنَّ حُرّاسَنا أُسدا (٤)

(١) وعلل ابن السراج ذلك بانه للتفريق بين عمل كان واخواتها وهي افعال وان واخواتها . وهي حروف . الأصول ١٧٢/١.

(٢) هو ابو عبدالله محمد بن سلام البصرى الجمحى ، أديب لغوى إخبارى راوية . قدم بغداد وهو في التسعين وتوفي عام ٢٣١هـ ببغداد وقيل بالبصرة . ترجمه ابن النديم ١٦٥، الانباري ٢١٦، السيوطي ٤٧.

(٣) طبقات الشعراء ٦٥، واستدل ابن سلام بالشاهد ٢٨٢ فقط .

(٤) استشهد به ابن هشام للغة من ينصب بان الاسم والخبر . وبعضهم يعده ضرورة . المغنى ٣٦، الضرائر ٢١٥، الدرر اللوامع ١١١/١.

فنصب الحُرّاس والأُسد بإنَّ . وكذلك قول الآخر :

٢٨٠ إنَّ العجوزَ خبّةً جَروزا
تأكلُ كلَّ ليلةٍ قفيزا (١)

فنصب «بإنَّ» العجوزَ خَبّةً جروزا ، وكذلك قول أبي (٢) نُخَيلة العُماني :

٢٨١ كأنَّ أُذنَيهِ إذا تَشوَّفا
قادمةً أو قلماً مُحرَّفا (٣)

وزعم الفراء أنَّ ذلك كلّه لايجوز إلاّ في ليت ، واستدلَّ على ذلك بقوله :

٢٨٢ ياليتَ أيّامَ الصِبا رواجِعا (٤)

فنصب أيّامَ الصِبا ورواجعا بليت . ولا حجة في شيءٍ من ذلك عندنا .

أما قوله : إنَّ حُراسنا أُسدا ، فيكون الخبر محذوفاً والتقدير : تجِدهُم أُسداً ، أو تلقاهم أُسدا ، وكذلك قوله :

ياليتَ أيّامَ الصِبا رواجِعا

كأنّه قال : أقبلَتْ رواجِعا ، وخبر هذه الحروف يجوز حذفه اذا فُهِم المعنى على تفصيل في ذلك يذكر بعد إن شاء الله تعالى ، وممّا حُذف خبره قوله :

---

(١) لم يذكر قائل هذا الرجز ، وفي الدرر : في مقعدها . الخبة : الخداعة ، الجروز : الكثيرة الأكل . والقفيز : مكيال معروف . الهمع ١/١٣٤ ، الدرر اللوامع ١/١١٢ .

(٢) ج ، ر ، ابن ، وهو تحريف .

(٣) لمحمد بن ذؤيب العماني الراجز في صفة فرس ، وهو غير ابي نخيلة الراجز قلم محرف : عدل باحد طرفيه على الآخر . وروى المبرد ان العماني أنشده بحضرة الرشيد فاصلحه الرشيد وقال له قل : تخال أذنيه . الكامل ٣/١٤١ ، الشعر والشعراء ٢/٦٠٢ ، ٧٥٥ ، الخصائص ٢/٤٣٠ ، المخصص ١/٨٢ ، المحكم ٣/٢٣٠ ، الخزانة ٤/٢٩٢ ، المغنى ٢١١ .

(٤) للعجاج ، وقدر الكسائي رواجع خبرا لكان المحذوفة لأنها تستعمل بعد ليت كثيرا واعترضه ابن هشام بان تقدم ان ولو الشرطيتين شرط لكثرة حذف كان ، الكتاب ١/٢٨٤ ، الاصول ١/١٨٨ ، المفصل ٢٨ ، ابن يعيش ٨/٨٤ ، المغنى ٣١٦ ، الخزانة ٤/٢٩٠ ، الديوان ٨٢ .

٢٨٣ فلو كنتَ ضَبيّـاً عرفتَ قرابَتي
ولكن زِنجيّاً عَظيمَ المشافِرِ (١)

/ التقدير : لايعرف قرابتي ، لدلالة ما تقدم عليه . [٨٢]

وأمّا قول أبي نخيلة فإنّ الأصمعي وأبا عمرو لحّناه بحضرة الرشيد ، ولولا أنّه غير فصيح لما جاز لهما ذلك .

وأما قول الآخر : إنّ العجوزَ خبّةً جروزا (٢٨٠)

فانتصاب « خَبّةً وجروزاً » على الذم ، والخبر تأكل .

* * *

وزعم بعض النحويين ان لعل فدتجر الاسم(٢)واستدل على ذالك بقوله :

٢٨٤ فقلتُ ادعُ أخرى وارفع الصوتَ دعوةً
لعل أبي المِغوارِ منكَ قَريبُ(٣)

فجر أبا المغوار بلعل ، وزعم أنّهم يكسرون لامهاإذا جرّوا بها ، وانشد يعقوب (٤)

---

(١) للفرزدق يهجو أيوب بن عيسى الضبي . ورواية سيبويه : زنجي ، ورواية الديوان ولكن زنجياً غلا ظاً مشافره ، الكتاب ٢٨٢/١ ، مجالس ثعلب ١٠٥ ، الاصول ١٨٦/١ التوجيه ١٣٦ ، المحتسب ١٨٢/٢ ، الانصاف ١٠٦ . المغنى ٣٢٣ ، الخزانة ٣٧٨/٤ الديوان ٤٨١ .

(٢) نسب ابن جني هذا القول لأبي زيد ، وذكر الرماني أن اختيار أبي زيد في البيت النصب بلعل وان الجر بها لغة قوم من العرب . التوجيه ٥١ ، سر الصناعة ١٤٩ (١٢٠ لغة) الخزانة ٣٧٠/٤ .

(٣) لكعب بن سعد الغنوى في رثاء أخيه أبي المغوار . ورواية جمهرة الاشعار : ابا المغوار ، ولا شاهد فيه. وقيل : الجر بلعل لغة عقيل. جمهرة الأشعار ١٣٣ ، التوجيه ٥٠ ، اللامات ١٤٨ ، سر الصناعة ١٤٩ (١٢٠ لغة) ابن الشجرى ٢٣٧/١ ، المغنى ٣١٧ . العيني ٢٤٧/٣ ، الخزانة ٣٧٠/٤ ، شواهد الكشاف ٣٣٠ .

(٤) هو ابو يوسف يعقوب بن اسحاق بن السكيت ، أديب نحوى لغوى عالم بالقرآن والشعر ، تعلم ببغداد وصحب الكسائى واخذ عن الفراء . استشهد ببغداد عام ٢٤٤هـ . ابن النديم ١٠٨ ، الخطيب البغدادى ٢٧٣/١٤ ، الانبارى ٢٣٨ ، ياقوت ٥٠/٢٠ .

٢٨٥ لعلَّ اللهِ فضَّلكم علينا
بشيءٍ أنَّ أمَّكمُ شَرِيمُ (١)

فكسر لام لعل وجرّ اسم الله . وقد يتخرج قوله لعل أبي المغوار علَى حذف حرف الجر وإبقاء عمله (٢) ، فان ذلك جائز في الشعر وفي نادر الكلام ، ومما جاء من ذلك في الكلام : خيرٍ عافاكَ اللهُ (٣) وِلاهِ أنتَ . ومما جاء من ذلك في الشعر قوله :

رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ .... (١٢٠)

أي رُبَّ رسمِ دارٍ ، فيكون التقدير : لعل لابي المِغوارِ منك قريبٌ ، أي جوابٌ قريبٌ فحُذِفَ الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، ويكون اسم لعل ضمير الأمر والشأن محذوفا في الشعر كأنه قال : لعلّه ، أي لعلَّ الأمر ، ونظير ذلك قوله :

٢٨٦ انَّ مَنْ لامَ في بَني بنتِ حسّانَ أَلُمهُ وأعْصه في الخطوبِ (٤)

أي أنه من لام في بني بنت حسان ، وانّما تُكُلِّف ذلك لان لعل قد استقر فيها نصب الاسم ورفع الخبر فلا تخرج عما استقر فيها إن أمكن وأما :

لعلِ اللهِ .... البيت (٢٨٥)

فأن لعل المكسورة اللام لم يستقر فيها نصب الاسم ورفع الخبر فيبقى (٥)

---

(١) لم اجد من نسب هذا البيت ولم يذكر مابعده ولا ماقبله . ورواه البغدادى لعا الله ، على انها لغة في لعل . الشريم والشروم : المرأة المفضاة وهي التي اتحد مسلكاها . الاقتضاب ٤٦٠ ، العيني ٢٤٧/٣ ، الخزانة ٣٦٨/٤ .

(٢) هذا تخريج الفارسي كما في المغنى ٣١٧. (٤) انظر ص١١٦ تعليق ٣.

(٣) للأعشى يمدح قيس بن معد يكرب . ورواية الديوان : من يلمني على بني ابنه . ولا شاهد فيها . الكتاب ٤٣٩/١ ، ابن الشجرى ٢٩٥/١ ، المغنى ٦٧٠ ، الخزانة ٤٦٣/٢ ، الضرائر ٧٥ ، الديوان ٦٨ .

(٥) كذا في ج ، ر .

إفيها مع الظاهر من أنّها جارة ولاتتعلق بشيء ، بل هي في ذلك بمنزلة لولا ذا جرت المضمر في مذهب سيبويه بمنزلة حروف الجر الزوائد .

* * *

وهذه الحروف داخلة على المبتدأ والخبر ، فما كان مبتدأ كان اسماً لها الاّ اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية وايمُنُ اللهِ في القسم. وسبب ذلك ان هذه الاسماء لها صدر الكلام وجعلها أسماء لهذه الحروف يخرجها عما استقر لها من الصدرية .

وما كان خبر المبتدأ كان خبرا لها الاّ اسم الاستفهام وكم الخبرية وكل جملة غير محتملة للصدق والكذب. فلا يجوز أن تقول : ان زيداً إضربْهُ ، وان عَمراً لاتضرِبْهُ ، فأن جاء ما ظاهرة وقوع الجملة غير المحتملة للصدق والكذب خبرا تُؤوِّل ، نحو قوله :

٢٨٧ إن الذين قتلتُم أمسِ سيّدَهم
لاتحسبو ليلَهم عن ليلكم ناما(١)

فأوقع لاتحسبوا موقع خبر إن وهي نهى ، وقول الآخر :

٢٨٨ فلو أصابت لقالت وهي صادقةٌ
إن الرياضةَ لاتُنصِبْكَ للشيبِ(٢)

فأوقع لاتنصبْكَ وهي نهي موقع خبر إن ، فينبغي أنْ يحمل ذلك على إضمار القولِ ، كأنه قال : أقول لكم : لاتحسبوا ليلَهم عن ليلِكم نام ، وأقول لك : لا تُنصِبْكَ للشيبِ ، وقد تقدم أن القول كثيرا مايضمر .

وانّما لم تقع الجمل غير المحتملة للصدق والكذب أخبارا لهذه الحروف لمناقضة معناها لمعاني هذه الحروف وذلك أن الجملة المحتملة للصدق والكذب

---

(١) لأبي مكعت من بني سعد بن مالك (جاهلي) يخاطب بها بني سعد بن ثعلبة . شرح المفضليات ٢٦ ، ابن الشجرى ٣٣٢/١ ، المغنى ٦٤٨ ، الخزانة ٢٩٧/٤ ، الدرر اللوامع ١١٣/١ .

(٢) للجميح الأسدى (منقذ بن الطماح) من قصيدة مفضلية يذكر فيها نشوز امراته لقلة ماله . والرياضة : تهذيب الأخلاق ، الشيب جمع أشيب . المفضليات ٣٢ ، شرح المفضليات ٢٦ ، ابن الشجرى ٣٣٢/١ ، شرح السبع . ٢٦ ، الخزانة ٢٩٦/٤ .

مقتضاها الطلب ، فأذا قلت : اضرب / فكأنك تطلب من المخاطب الضرب [٨٢ظ]
وكذلك ليت زيداً قائمٌ ولعل زيداً قائمٌ تمنّيك للقيام ورجاؤك له طلب ،
فالطلب في هذه الاشياء ثابتٌ ، والتمني والترجي انّما يكون لما لم يثبت .
وأما ما قد ثبت فلا فائدة في ترجّيه وتمنّيه ، لأن الحاصل لايطلب ، فلذلك لم
يجز أن تقع هذه الجمل خبرا لليت وللعل .

ولم تقع أيضا خبرا لأن وأن ولكن ، لأن هذه الأحرف للتأكيد ولايؤكد
الا مايُحتمل أن يكون وأن لايكون في حق المخاطب ، وأما ما قد ثبت
واستقر في حق المخاطب فلافائدة فيه ، والطلب في هذه الجمل ثابت عند المخاطب.

ولم تقع خبرا لكأن لانّها للتشبيه ، فاذا قلت : كأن زيداً أضربُه ،
يكون مشبها بزيد بطلب الضرب ولايتصور ذلك .

* * *

وانفردت إن من بين سائر أخواتها بدخول اللام في خبرها إذا كان الخبر
اسما نحو: إنّ زيدا لقائمٌ . أو فعلاً مضارعاً نحو: إن زيداً ليقوم . أو جملة
اسمية وذلك قليل نحو: ان زيداً لَوجهُه حَسَنٌ . أو فعلا غير متصرف نحو: ان
زيداً لَنِعمَ الرجُلُ . أو ظرفاً أو مجروراً نحو: إنّ زيداً لفى الدار وان زيداً
لَخلفَك . وأما الماضي المتصرف فلا تدخل عليه اللام إذا وقع (خبراً) (١)
لعلة تذكر بعدُ ان شاء الله تعالى. وذلك نحو: ان زيداً قام ولايجوز لَقام (٢).
وتدخل أيضاً فيما ذكر على معمول الخبر أذا تقدم على الخبر نحو: إن زيداً لفى الدارِ
قائمٌ . وعلى الاسم اذا وقع موقع الخبر نحو : إن في الدار لزيداً .

وأما دخولها على الخبر ومعموله معا فشرطه تقدّمه على الخبر ، فمذهب
أبي العباس المبرد إجازته ومذهب الزجاج (٣) منعه ، وذلك نحو : ان زيداً
لفى الدارِ لقائمٌ . وسنذكر دليل كل واحد منهما بعدُ إن شاء الله تعالى

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) قال ابن هشام : والذى نحفظه أن الاخفش وهشاماً أجازاها على اضمار قد . التوضيح ٩٢/١.

(٣) ج ، ر: الزجاجي ، وهو تحريف .

وأما أهل الكوفة فإنّهم جوزوا دخول اللام في خبر لكنّ حيث يجوز في خبر إنّ ، واستدلوا على ذلك بقوله :

٢٨٩ ....

ولكنّني من حُبِّها لَعميدُ (١)

فأدخل اللام في خبر لكنّ ، وهذا لادليل فيه لأنّه لم يسمع إلاّ في هذا . فيمكن أن تكون اللام زائدة كما زيدت في خبر أنّ المفتوحة في قراءة من قرأ : إلاّ أنّهم لَيأكلونَ الطعامَ (٢) . وفي خبر المبتدأ في الضرورة نحو قوله :

٢٩٠ أمُّ الحُلَيسِ لَعجوزٌ شَهْرَبَه

تَرضَى من اللحمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَه (٣)

فأدخل اللام في عجوز وهو خبر المبتدأ .

ويمكن أن تكون اللام هنا دخلت في خبر إنّ وذلك بأن يكون الأصل : ولكن إنّي من حبّها لعميد ، فنقل حركة همزة إنّي إلى نون لكن على حد نقلها في : قَدَ أفلحَ ، فصار ولكِنني ، ثم أدغم نون لكن في النون الساكنة من إني إجراءً للمنفصل مجرى المتصل كما قالوا في جعلَ لك : جعلّك ، وكقوله تعالى : لكنّا هو اللّه ربي (٤). أصله لكنْ أنا ، ثم نُقلت حركة همزة أنا إلى نون لكنْ فصار لكنَنَا ثم أدغم ، فلما أراد إدغام النون من لكن في الساكنة

---

(١) صدره يلومونني في حب ليلى عواذلي

ولم يعرف قائله ، ورواية الفراء ، لكميد ، وهو من الكمد بمعنى الحزن ، قال الفراء: اصلها (أي لكن) إن زيدت على ان لا م وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحدا.وقوله يلومونني جاء على لغة اكلوني البراغيث معاني القرآن ٤٦٥/١ ، اللامات ١٧٧، المفصل ٢٩٤، الانصاف : م٢٥، المغنى ٢٥٧، العيني ٢٤٧/٢ .

(٢) الفرقان ، ٢٠ وهذه قراءة سعيد بن جبير . الأصول ٢١١/١ ، القرطبي ١٣/١٣.

(٣) نسب هذا الرجز كما نقل العيني والبغدادي لعنترة بن عروس من موالي ثقيف ونسب للعجاج أيضاً ، الشهربة : الفانية . ومن بمعنى البدل ، وعند المازني أن اللام زائدة وليست ضرورة مجاز القرآن ٢٢٣/١ ، الاشتقاق ٥٤٤، الأصول ٢١١/١، ابن يعيش ١٣٠/٣ ، الصحاح واللسان : شهرب ، المغنى ٢٥٤ ، العيني ٥٣٥/١ ، الخزانة ٣٢٨/٤ .

(٤) الكهف ، ٣٨ .

بعدها احتاج إلى تسكين الأولى لانّه لايدغم الا الساكن في المتحرك ، فلما سكن التقى الساكنان النون من لكن /والنون الساكنة من إنّي ، فحركت الثانية لالتقاء[٨٣و] الساكنين وكانت حركتها بالفتح طلباً للخفة ثم أدغم فصار لكنّني .

وانّما لم تدخل اللام إلاّ في خبر إنّ من بين سائر أخواتها لأنّها تدخل على المبتدأ والخبر ولا تغيّر معناه ولا حكمه كسائر أخواتها ، ألا ترى أنّ ليت تُدخِل في الخبر التمني ، ولعلّ تدخل فيه الترجي ، وكأنّ تدخل فيه التشبيه ، ولكنّ تصيّر الجملة لاتستعمل إلاّ بعد تقدّم كلام وقد كانت قبل دخولها ليست كذلك ، الا ترى أنّك لاتقول : لكنّ زيداً قائمٌ ، ابتداء ، وأيضاً فإنّ الجملة قبل دخول لكنّ قد كان يسوغ وقوعها جواباً للقسم نحو : واللهِ لَزيدٌ قائمٌ ، ولا يتصور ذلك مع لكنّ .

وأما أنّ فتَصيّر مع ما بعدها في تقدير مفرد نحو : يُعجبني أنّ زيداً قائمٌ ، ألا ترى أنّها تتقدّر بالمصدر كأنّك قلت : يُعجبني قيامُ زيدٍ . وأما إنّ فلا تغير معنى الكلام ولا حكمه ، ألا ترى أنّ : إنّ زيداً قائمٌ ، وزيدٌ قائمٌ ، بمعنى واحد ، وأنّ كلّ واحد منهما يقع جواباً للقسم ، تقول (١) : واللهِ لزيدٌ قائمٌ ، واللهِ إنّ زيداً قائمٌ ، فلما لم تغيّر إنّ الحكم ولا المعنى أتَوا معها باللام المؤكدة كما يفعلون قبل ذلك .

وكان حقّها أن تدخل على اسم إنّ لأنّه هو المبتدأ في الأصل ، فلم يمكن ذلك كراهية(٢) الجمع بين حرفين مؤكدّين ، فأخروها إلى الخبر فقالوا : إنّ زيداً لَقائمٌ ، لأنّ قائماً هو زيد في المعنى . وقالوا أيضاً : إنّ زيداً ليقومُ ، لأنّ يقوم وإن لم يكن المبتدأ في المعنى يشبه قائماً فأدخلوا اللام عليه كما أدخلوها على قائم .

وقالوا أيضاً : إنّ زيداً لَوجهُهُ حسَنٌ ، وإن لم تكن الجملة هي المبتدأ في المعنى ، لأنّها تلي الاسم في اللفظ ، فأشبهت بذلك : إنّ زيداً لَقائمٌ .

---

(١) ر : فتقول . (٢) ر : لكراهية .

وقالوا أيضاً : إنَّ زيداً لَنِعمَ الرجلُ ، لأنَّ نعم لا تتصرّف ، فأشبهت الاسم فأدخلت اللام عليها كما تدخل على الخبر إذا كان اسماً .

وقالوا ايضاً : إنَّ زيداً لفي الدار ، وإنَّ زيداً لخلفَكَ ، لأنّهما نائبان مناب مستقر ، ومستقر هو المبتدأ في المعنى فعوملا لذلك معاملة مانابا منابه .

فأما : إنَّ زيداً قامَ ، وأمثاله فلا تدخل اللام فيه على الماضي لأنّه ليس المبتدأ في المعنى ولا يشبه ماهو المبتدأ في المعنى .

وقالوا أيضاً : إنَّ في الدار لزيداً قائمٌ ، لأنَّ هذه اللام كان حقها أن تدخل على الاسم وانّما منعها من ذلك كراهية الجمع بين حرفين مؤكدّين ، فلما فَصلَ الخبرُ هنا بين إنَّ واسمها جاز دخول اللام على الاسم .

وقالوا ايضاً :إنَّ زيداً لفي الدارِ قائمٌ ،لأنَّ في الدار من كمال الخبر فإذا دخلت اللام على معمول وقد تقدم على الخبر كانت اللام داخلة على الخبر بتمامه.

وأما : إنَّ زيداً لفي الدارِ لَقائمٌ ، فأجاز ذلك المبرد على أن يكون أعاد اللام توكيدا،ومنع من ذلك الزجاج وهو الصحيح، لأنَّ الحرف إذا أكد فانما يعاد مع مادخل عليه أو مع ضميره نحو قوله تعالى : وأمّا الذين سُعِدُوا ففي الجنة خالدين فيها (١) . ولايعاد من غير اعادة مادخل عليه إلاَّ في ضرورة شعر / نحو قولـه : [٨٣ ظ]

فَلا واللهِ لايُلفَى لما بِي ولا لِلمـابِهِم أبـــــداً دواءُ (١٦٦)

فإذا أُعيدت اللام توكيدا في مثل : إنَّ زيداً لفي الدارِ قائمٌ، فينبغي أن يقال: إنَّ زيداً لَفي الدارِ قائمٌ لَفي الدارِ قائمٌ ، فأما قوله تعالى : وإنَّ كُلاً لَمّا لَيُوفِينّهم ربُّكَ أعمالهم (٢) . فاللام الأولى لام إنَّ واللام الثانية جواب لِقَسَمٍ محذوف كأنه قال في التقدير : لمّا واللهِ لَيُوفِينَهّم ربك أعمالهم.

وأجاز بعض النحويين دخول اللام على إنَّ إذا أُبدل من همزتها الهاء،فتقول لَهِنّكَ قائمٌ ،وكأنَّ الذي سهل ذلك زوال لفظ إنَّ،فكأنها ليست في الكلام(٣).

قال الشاعر :

---

(١) هود : ١٠٨. (٢) هود : ١١١ .

(٣) قال بهذا ابن جني في الخصائص ٣١٥/١ وانظر الكتاب ٤٧٤/١ .

٢٩١ ألا ياسنابَرق على قُلَلِ الحِمى   لَهِنّكَ من بَرقٍ عليّ كريمُ (١)

ومنهم من ذهب إلى أنّ هذه ليست لام إنّ وانّما هي جواب لِقَسَمٍ محذوف وكأنه قال : والله لَهِنّكَ (٢) ،واستدل صاحب هذا المذهب بأنك قد تأتي بلام «إنّ» فتدخلها على الخبر نحو قوله :

٢٩٢ لَهِنّكِ من عَبسيّةٍ لَوَسيمةٌ   على هنواتٍ كاذبٍ من يقولها (٣)

فلو كانت اللام في لَهِنّك لام إنّ لم يؤت باللام بعد ذلك في الخبر ، وكذلك قول الآخر :

٢٩٣ ....   لَهِنّا لَمَقضيٌّ علينا التهاجرُ (٤)

* * *

وهذه الحروف إذا لحقتها ما كان(٥)للنحويين فيها ثلاثة مذاهب . فمنهم من ذهب إلى أنّه يجوز في جميعها الأعمال والالغاء فتقول : إنّما زيدٌ قائمٌ برفع زيد ونصبه ،وكذلك سائر أخواتها ،وهو مذهب الزجّاجي (٦) . ومنهم من ذهب إلى أنّ ليت ولعلّ وكأنّ يجوز فيها الألغاء والأعمال نحو: ليتما زيداً قائمٌ ولعلّما زيداً قائمٌ وكأنما زيداً قائمٌ ،برفع زيد ونصبه في جميع ذلك ولا يجوز فيما عداها إلاّ الألغاء ،وهو مذهب أبي بكر وأبي اسحاق (٧) . ومنهم من ذهب إلى أنّ ليت وحدها يجوز فيها الألغاء والأعمال فتقول: ليتما

---

(١) من أبيات لرجل من بني نمير يتشوق فيها إلى اهله وكان في الأسر . النوادر ٢٨، الخصائص ٣١٥/١، ١٩٥/٢، امالي القالي ٢٠٠/١ . المغنى ٢٥٤، الخزانة ٣٣٩/٤ .

(٢) نقل صاحب الصحاح عن ابي عبيد أن الكسائي قال بهذا ، الصحاح : لهن .

(٣) انشده الكسائي ولم ينسبه . يصفها بالجمال على الرغم مما ينسب اليها كذباً من المعائب . معاني القرآن ٤٦٦/١ ، الصحاح : لهن ، الانصاف ١١٦، الخزانة ٣٣٦/٤ .

(٤) صدره : أبائنة حبى ، نعم وتماضر .
قال البغدادي ولم أقف على قائله ، حبى على وزن دنيا علم امراة .
وفي اللسان (اله) سعدى . وانظر الخزانة ٣٣٢/٤ .

(٥) ر : فان .   (٦) الجمل ٢٩٥، الهمع ١٤٣/١.

(٧) همع الهوامع ١٤٤/١ .

زيداً قائمٌ وليتما زيدٌ قائمٌ ،وما عداها لايجوز فيها إلاّ الألغاء ،وهو مذهب الأخفش .وذلك أنّه لم يُسمع الألغاء والأعمال إلاّ في ليت وحدها .وقد روى بيت النابغة :

قالت ألا ليتَما هذا الحمامُ لنا إلى حَمامَتِنا ونصفُه فَقَدِ (١٥٣)

برفع الحمام ونصبه . وما عدا ذلك لم يُسمع فيه إعمال .

فأما الزجاجي ومن أخذ بمذهبه فقاس على ليت سائر أخواتها .وأما أبوبكر بن السراج وأبو اسحق ومن أخذ بمذهبهما فقاسوا على ليت أشبه أخواتها بها وهما لعلّ وكأن ،وذلكّ أنّهما غيرّا معنى الابتداء بما أحدثا في الكلام من معنى التشبيه والترجي والتمني كما أحدث ليت في الكلام معنى التمني .وأما الأخفش فحجتّه القياس والسماع ، أما السماع فأنّه لايُحفظ إلاّ في ليت باتفاق من النحويين إلاّ مايعطيه ظاهر كلام أبي القاسم في باب حروف الابتداء، فأنه قال : ومن العرب من يقول : إنّما زيداً قائمٌ ،ولعلّما بكراً قائمٌ ،فيلغي ما وينصب (١) . وكذلك سائر أخواتها .

والذي ينبغي أن يُحمل عليه ذلك أنّه لما أقتضى القياس عنده ذلك نسبه إلى العرب ، ألا ترى أنّه يجوز لك أن تقول :العرب ترفع/ كلّ فاعلٍ ،وان كنت انّما[٨٤ و] سَمعتَ الرفع في بعض الفاعلين ،لمّا اقتضى القياس عندك ذلك .

وأما القياس فأنّ هذه الحروف إنّما كان عملها بالاختصاص ،وإذ لحقها مافارقها الاختصاص ،فينبغي ألا تعمل إلاّ ليت فأنها تبقى على اختصاصها، والدليل على مفارقتها للاختصاص قوله تعالى :انّما يَخشَى اللهَ من عبادِهِ العلماءُ(٢).فأولاها الفعل .وكذلك قوله:أفَحَسِبتُم أنّما خلقناكم عبَثاً(٣). وقوله تعالى : كأنّما يُساقُونَ إلى المَوتِ (٤). وكذلك لكنّما،ولعلّما قال:

٢٩٤ ولكنّما أسعى لِمَجدٍ مؤثّلٍ .... البيت (٥)

فأولى لكنّما الفعل .وقال الآخر :

(١) في الجمل : وينصب بان ٢٩٥ . (٢) فاطر : ٢٨ .

(٣) المؤمنون : ١١٥. (٤) الأنفال : ٦.

(٥) عجزه : وقد يدرك المجد المؤثل امثالي .

وهو لامرىء القيس . المجد المؤثل : الثابت الموطد . الخزانة ١/١٥٨ ، الديوان ٣٩ .

٢٩٥ أعدْ نَظَراً ياعبدَ قَيسٍ لعلّما أضاءَتْ لكَ النارُ الحمارَ المقيّدا(١)

فأولى لعلّما الفعلَ.

وأما ليتما فلم تولِها العرب الفعل قط ،لايُحفظ من كلامهم: ليتما يقومُ زيدٌ . فقد بان اذن سداد هذا المذهب .

* * *

وهذه الحروف إذا كان اسمها ياءالمتكلم فأنّها تلحقها نون الوقاية كما تلحق الفعل فتقول : انني ولكنّني(٢) .وكذلك سائر أخواتها. وهي في ذلك تنقسم قسمين .قسم تلزمه نون الوقاية وقسم لاتلزمه . والذي تلزمه نون الوقاية ليت، تقول : ليتني ،ولا يجوز ليتي إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله :

٢٩٦ كمُنيةِ جابرٍ إذ قال ليتي أصادِفُه وأُتلِفُ بعضَ مالــي(٣)

والذي لايلزم (٤) نون الوقاية مابقي.

وإنما حذفت النون من إنّي وكأني وأنّي ولكنّي كراهية اجتماع الأمثال . وحذفت في لعلّ كراهية اجتماع المثلين مع النون المقاربة للام ، فكأنه اجتمع ثلاثة أمثال .ولم تحذف من ليتني لأنّه لم يجتمع لك أمثال ولامقاربات .

وأما الفراء فزعم أنّ ليت قوى شبهها بالفعل لكونها على مثال من أمثلة الفعل ، ألا ترى أنّها على وزن عَلْمَ المخفّف من عَلِمَ ،نحو قوله:

---

(١) للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريراً ويندد بعبد قيس وهو من على بن جندب بن العنبر، ورواية الديوان : فربما اضاءت ، ولا شاهد فيها . وفي البيت اشارة إلى ان أهل جرير اصحاب حمير وبهائم فهم رعيان ليس لهم مايفخرون به . النقائض ٤٩١، ابن الشجرى ٢٤١/٢، المفصل ٢٩٢، المغنى ٣١٨، الديوان ٢١٢.

(٢) ر : وكانني .

(٣) لزيد الخيل الطائي . وروى في المقتضب وفي نسخة بحاشية ج :جل مالي . وجابر رجل من غطفان تمنى أن يلقى زيدا فاختلفا طعنتين وهما دارعان فاندق رمح جابر ولم يغن شيئاً وانكسر ظهره ، وابن مالك يرى حذف النون نادرا وليس ضرورة . النوادر ٦٨، الكتاب ٣٨٦/١، المقتضب ٢٥٠/١، الخزانة ٤٤٦/٢، الضرائر ٧٠.

(٤) ر : تلزمه

لو شَهِدَ عاداً في زَمانِ عادِ . (٢٤٢)

يريد شَهِدَ . ولزمتها نون الوقاية كما تلزم الفعل . وأما لَكِنَّ وكأن ولعلَّ فليس شيءٌ منها على وزن الفعل ، فلذلك لم يتأكد لحاق النون لها تأكده في ليت ، فلذلك حذفت .

وهذا الذي ذهب اليه باطل ،لأنّه لو كان الأمر كذلك للزمت نونُ الوقايةن لأنها كردّ . فأنْ لم تلزم العرب نون الوقاية«أنّ»دليل على أنّ الذي حذفت له نون الوقاية هو ماذكرناه .

• • •

وهذه الحروف يجوز تخفيف مضعّفها سوى لعلّ فأنها لم يُسمع فيها التخفيف وماعدا ذلك من مضاعفها فقد سُمع فيه التخفيف .

فأما لكنّ إذا خففت لم يجز فيها إلا الألغاء ، وذلك : ماقام زيدٌ لكنْ عمروٌ قائمٌ . وإنّما لم تعمل إذا خُففّت لأنّها يزول عنها الأختصاص الذي عملت به فيجوز أن تليها(١)الأفعال . ألا ترى أنّه يجوز أن تقول : ماقام زيدٌ لكنْ قام عمروٌ .

وأما أن وكأنّ فإنّهما إذا خففا لايجوز فيها إلا الاعمال ، الا أن أسمهما لايكون إلاظاهراً أو مضمراً محذوفاً فتقول : يعجبني أن زيداً قائمٌ ، وكان زيداً قائمٌ / فأن قلت كأن زيدٌ قائمٌ او يعجبني أن زيدٌ [٤٨ظ] قائمٌ ، فأن اسم أن وكأنّ محذوف تقديره: يعجبني أنه زيدٌ قائمٌ وكأنه زيدٌ قـائـــمٌ .

وأنما التزام حذفه إذا كان مضمراً لأن المضمر يرد الاشياء إلى أُصولها،فلوظهر الاسم المضمر لوجب رد أن وكأنّ الى أُصولهما من التشديد .

فإن قيل : فما الدليل على أنّك إذا قلت : يعجبني أَنْ زيدٌ قائمٌ ، أَنّ اسم أَنْ مضمر ، وهلاّ كانت ملغاة ؟

فالجواب : إنّ الذي يدلُّ على أنّها معملة أنّ الموجب لعملها وهو الاختصاص،

---

(١) ج ، تلى ، وهو ر: تحريف .

موجود ألا ترى أنّه لايليها فعلٌ وإن وليها فالاسم مضمر نحو : تحقّقتُ أن سيقوم زيدٌ ، التقدير : أنّه سيقوم زيد ، أي أنَّ الأمرَ سيقومُ زيدٌ ، اذ لو كانت من الحروف التي يجوز فيها أن يليها الفعل لم يلتزموا الفصل بينها وبين الفعل بالسين أو سوف أو قد في الايجاب وبلا في النفي ، إلاّ أن يكون الفعل غير متصرف نحو : عسى وليس فإنّهما لايفصلان إذ ذاك ، لشبههما بالأسماء فكأنّهما لم يلها إلاّ الاسم ،نحو قوله تعالى: وأنْ ليسَ للأنسانِ إلاّ ماسَعَى (١) ونحو قوله : وأن عَسَى أن يكونَ قد اقتَرَبَ أجَلُهُم(٢) . ولا يجوز أن يليها الفعل من غير فاصل إلاّ في ضرورة شعر ، نحو قوله :

٢٩٧ أن تَقرآنِ علـى أسماءَ ويَحكُما
مِنّي السّلامَ وأنْ لاتُشعِرا أحَدا (٣)

الدليل على أن اسم كأن مضمر أنّه لايجوز إلغاؤها لأنها باقية على أختصاصها الموجب لعملها فلا بدَّ من اسمها مضمراً أو مظهراً نحو قوله :

٢٩٨ ويوماً تُوافِينا بوجهٍ مُقَسَّم
كأنْ ظبيةٌ تَسطو إلى وارقِ السَلَمْ (٤)

فإنّه يروي برفع الظبية على أن يكون الاسم محذوفاً كأنّه قال ، كأنّها ظبيةٌ ، وبنصبها على أن تكون اسم كأنَّ ، وبخفضها على زيادة أنْ .

وأما إنَّ فإنّها إذا خففت يجوز إلغاؤها وإعمالها فإذا أُعملت فإنّها بمنزلة المشددة في كلّ شئ ، إلا أن اسمها لايكون مضمراً الاّ في ضرورة فتقول:

(١) النجم : ٣٩ . (٢) الأعراف : ١٨٥.

(٣) انشده ثعلب ولم ينسبه . وروايته عنده : لا تخبرا ، ورواه ابن جني : لا تعلما ، قال ثعلب هذه لغة تشبه (ان) بما ، واليه ذهب الزمخشرى والانبارى ، ومذهب الفارسي وابن جني انها مخففة من الثقيلة . مجالس ثعلب ٣٩٠ المنصف ١ / ٢٧٨ ، المفصل ٣١٥ ، الانصاف ٢٩٧، المغنى ٢٨، ٧٧٩، الخزانة ٥٥٩/٣.

(٤) لعلباء بن ارقم اليشكرى في امرأته . مقسم : من القسمات وهي اعالي الوجه ويريد : جميل تعطو : تميل او تتناول . ونصب يوماً بالفعل (توافينا) . الكتاب ٢٨١/١ ، ٤٨١، الكامل ٨٢/١. الاصول ١٨٦/١، التوجيه ٢٥١، المفصل ٣٠٢، الخزانة ٣٦٤/٤.

إنْ زيداً لَقائمٌ ، ولا تقول : إنّكَ لَقائمٌ ،تريد : إنّكَ لَقائمٌ ، لأن المضمر كما تقدم يردُّ الأشياء إلى أُصولها ، ومن إعمالها قوله تعالى : وانْ ُكلاًّ لمّا لَيُوفيَنّهم ربُّك أعمالَهم (١) . وإذا أُلغيَت لزمتها اللام فرقاً بينها وبين النافية ، فتقول : إنْ زيدٌ لَقائمٌ ، لأنّك لو قلت : إنْ زيدٌ قائمٌ ، لاحتمل أن تريد : ما زيدٌ قائمٌ

ولا تدخل الملغاة إلا على المبتدأ والخبر أو ماأصله المبتدأ والخبر نحو : إنْ زيدٌ لَقائمٌ ،وإنْ كانَ زيدٌ لقائماً ، وإن نظنُّك لقائماً ، قال الله تعالى : وإن نظنُّك لَمِنَ الكاذِبين . وقال الله تعالى : وإن كانت لكبيرةً إلاّ على الذين هَدَى اللّهُ (٣) .

ولأجلِ أنّها لم تخرج عن الاختصاص بالجملة بل لابدَّ من دخولِها على الجملة الاسمية أو على ناسخها .

وزعم الكوفيون أنّه يجوز دخولها على الفعل غير الناسخ ، وحكوا : إنْ قَنّعتَ كاتِبَكَ لَسوطاً(٤).يريد: إنّكَ قَنّعتَ كاتِبَكَ سوطاً .واستدلوا/[٨٥و] على ذلك :

٢٩٩ شَلّتْ يَمينُكَ إنْ قتلتَ لَمُسلماً
حلّتْ عليكَ عقُوبةُ المتَعمِّدِ (٥)

فأدخلتْ اللام على مفعول قَتَلتَ وقَنّعتَ وليسا من نواسخ الابتداء .

---

(١) هود : ١١١، وقراءة التخفيف هي قراءة نافع وابن كثير ورواية ابي بكر عن عاصم. معاني القرآن ٢/٢٨، الطبرسي ١٢/٢٢٢، الاتحاف ١٥٧ .

(٢) الشعراء : ١٨٦. (٣) البقرة ١٤٣ .

(٤) ووافقهم الأخفش وقاسوا عليه : ان قام لانا وان قعد لزيد . التوضيح ١/٩٩.

(٥) لعاتكة بنت زيد العدوية تخاطب عمرو بن جرموز المجاشعي الذى اغتال زوجها الزبير بن العوام . المفصل ٢٩٨، اللامات ١٢١، الانصاف ٣٣٦، المغنى ٢١، التصريح ١/٢٣١، الخزانة ٤/٣٤٨ .

وهذا عندنا من القلّة بحيث لايقاس عليه . على أنّه قد يحتمل ن تكون أاللام زائدة ويكون اسم إنّ مضمراً لأن مجيء اسم إنّ مضمراً بابه أن يجيء في ضرائر الشعر . ومما يدل على ذلك أنّ لام التأكيد إنّما بابها أن تدخل على المبتدأ أو ماهو المبتدأ في المعنى وهو الخبر ، وأما المفعول المحض فلا سبيل إلى دخول اللام عليه ، إلاّ أن تكون زائـــدة .

* * *

وأعلم أنّه لايجوز تقديم شيءٍ من معمولات هذه الحروف عليها لضعفها في العمل لأنّها ليست بأفعالٍ ولا من لفظها ، وإنّما عملت بحق الشبه، فلا يجوز أن تقول : زيداً إنّ قائمٌ ، ولا قائمٌ إنّ زيداً، تريد : إنّ زيداً قائمٌ ، وكذلك يضاً لايجوز تقديم الخبر على الاسم فتقول: إنّ قائمٌ زيداً، لما ذكرناه من ضعفها ، إلا أن يكون الخبر ظرفاً أومجروراً ، فانه يجوز تقديمه على الاسم وذلك نحو : إنّ زيداً في الدار ، يجوز لك أنْ تقدّم في الدار فتقول: إنّ في الدارِ زيداً ، وإنّما جاز تقديم الخبر اذا كان ظرفاً لأنّ العرب اتسعت في الظروف مالم تتسع في غيرها . والسبب في اتساعها في الظروف من بين سائر المعمولات أنّ كلّ كلام لابد فيه من ظرف ملفوظ به أو مقدّر ، ألا ترى أنّك إذا قلت : قام زيدٌ ، فلابد للقيام من ظرف زمان وظرف مكان يكون فيهما ، فلما كثر استعماله اتسعوا فيه مالم يتسعوا في غيره . والمجرورات تشبه الظروف ، ألا ترى أنّ كل ظرف فهو في التقدير مجرور بفي ، ولذلك إذا أُضمر عاد إلى أصله فتقول : يومَ الجمعةِ صمتُ فيهِ . فعوملت لذلك معاملة الظروف في الاتساع .

ولا يجوز تقديم الظروف والمجرورات – إذا كانا معمولي الخبر– على الاسم فلا تقول : إنّ (١) في الدار زيداً قائمٌ ، تريد : إنّ زيداً قائمٌ في الدارِ . وإذا جاء ماظاهره ذلك فينبغي أن يجعل المجرور والظرف متعلقاً بعامل مضمر من

(١) سقطت (ان) من ج ، ر .

معنى الكلام ، ويكون من قبيل مافصل فيه بين الحرف واسمه بجملة اعتراض ، وذلك جائز ، نحو قوله :

٣٠٠ فلا تَلحَنِي فيها فإنَّ بِحُبِّها
أَخاكَ مصابُ القلبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ (١)

في رواية من رفع مصاب ، فإنَّ ظاهره أَنْ تَجعل بحبّها مُتعلّقٌ بمصاب وكأنّه قال : فإنَّ أخاك مصاب القلب بحبّها .

لكنَّ الذي ينبغي أن يحمل عليه أن تَجعلَ بحبّها متعلّقاً بعامل مضمر لا بمصاب ، كأنّه قال : أعني بحبّها ، وفصل بهذه الجملة الاعتراضية بين إنَّ واسمها ، فيكون ذلك نحو قول الآخر :

٣٠١ كأنَّ وقد أتى حولٌ كميلٌ
أَثافِيَها حماماتٌ مثُولُ (٢)

ففصل بين كأنَّ واسمها بجملة الاعتراض التي هي : وقد أتى حولٌ كميلٌ ، وانّما لم يجز عندي أن يتعلق بالخبر لأنّه قد تقرّر في كلامهم أنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل . فلو كان بحبّها متعلّقاً / بمصاب لأدّى ذلك إلى[٨٥ظ] تقديم مصاب على اسم إنَّ ، وذلك لا يجوز .

ويشترط في الظرف والمجرور الواقعين خبراً لهذه الحروف أن يكونا تامين ، وأعني بذلك أن يكون بالاخبار (٣) بهما فائدة فتقول: إنَّ زيداً في الدارِ قائماً ، على أن يكون في الدار الخبر وقائم (حال لا) (٤) على أن يكون قائم الخبر وفي الدار معمول للخبر .

---

(١) من ابيات الكتاب الخمسين . والفارسي قرر ان الظرف متعلق بالخبر كانه قال : ان أخاك مصاب القلب بحبها ، لا بمحذوف كما قرر ابن عصفور هنا . الكتاب ٢٨٠/١ ، الأصول ١٥٠/١ ، المغنى ٧٧٣ ، العيني ٣٩/٢ ، الهمع ١٣٥/١ ، الخزانة ٥٧٢/٣ .

(٢) لابي الغول الطهوى . في وصف دار مهجورة . قال ابن هشام : وقد يمكن ان تكون هذه الجملة (وقد اتى حول) حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم كان . النوادر ١٥١ ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٢ ، المغنى ٤٣٨ .

(٣) ر : في الاخبار .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

وتقول : إنَّ زيداً بكَ واثقٌ ، ولا يجوز واثقاً ، لأنَّ بك ناقص ليس في الاخبار به فائدة : ألا ترى أنّك لا تقول : إنَّ زيداً بكَ ، ويتم الكلام ، فلذلك لم يجز جعلـه خبراً .

وزعم الفراء(١)ومن أخذ بمذهبه أنّه يجوز أن تقول : إنَّ زيداً بكَ واثقاً ، على أن يكون «بك» خبراً في اللفظ وهو في الحقيقة معمول لواثق ، ويكون واثقاً منصوباً على أنه حال في اللفظ وان كان في المعنى خبراً ، فيكون الاعراب غير موافق للمعنى فيكون من قبيل القلب ، لأنه جعل المجرور الذي كان فضلة في موضع العمدة الذي هو الخبر ، وجعل الخبر وهو عمدة منصوباً على الحال فكأنه فضلـــة .

وهذا الذي ذهب اليه باطل ،لأنَّ هذا من قبيل قلب الأعراب وباب ذلك أن يجيء في الشعر لافي فصيح الكلام .واستدل على ذلك بقوله :

فلاتَلحَنِي فيها .... البيت (٣٠٠)

فأنّه رواه بنصب مصاب فيكون بحبّها خبراً لأنَّ في اللفظ وإن كان ناقصاً، ألا ترى أنّك لو قلتَ : إنَّ بحبّها أخاكَ ، لم يتم الكلام .

والجواب : إنَّ هذا – لو لم يكن فيه تأويل يحمل على ظاهره ويكون من قلب الاعراب – ضرورة ولايقاس عليه الكلام . لكنه قد يتخرج ذلك عندنا عى أن يكون الخبر محذوفاً لفهم المعنى ،فكأنه قال : فأنَّ أخاك مكلّفٌ(٢)بحبِّها ، ولكنه حذف مكلّف (٢) من غير أن يُنيب منابه المجرور ، لأنه في باب الابتداء قدتقدم أنه لايجوز إنابة المجرور مناب المحذوف حتى يكون حرف الجر مناسباً للمحذوف ويكون الدال على كلِف قوله بعد : مصابُ القَلبِ ،وماتقدم في القصيدة ممّا يدلّ على أنّه كَلِفَ بها إذْ فَهْمُ الخَبَرِ إذا فُهِمَ المعنى جائزٌ.

* * *

---

(١) الاصول ١/١٥٠ .

(٢) كذا والوجه : كلف .

ويجوز حذف أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام إذا كان في الكلام ما يدلّ عليها نحو قوله :

فلو كنت ضبّياً عرفتَ قَرابتي ولكنّ زنجيٌّ عظيُم المشافِـــــرِ (٢٨٣)

يريد : ولكنّكَ زنجيٌّ ، فحذف الاسم .ومن ذلك قوله :

٣٠٢ فليتَ دفعتِ الهَــمَّ عَنّي ساعةً فَبتنا على ماخَيّلَتْ ناعمي بالِ (١)

يريد : فليتَكِ دفعتِ الهَمَّ .إلاّ أن يكون الاسم ضمير أمرٍ أوشأنٍ فأنّه لايجوز حذفه إلاّ في ضرورة الشعر نحو قوله :

٣٠٣ إنَّ مَنْ يَدخلِ الكنيســةَ يومـــاً

يلـقَ فيها جـآذِراً وظِبــــاءَ (٢)

يريد : إنّه مَنْ يدخلْ الكنيسةَ . وكذلك قوله :

إنَّ من لامَ في بَني حسّــانَ ألُمْــهُ وأعصِــهِ فــي الخُطـوبِ (٢٨٦)

يريد : إنّه من لام في بنى بنت حسان .

وإنّما لم يُحذَف اسم هذه الحروف إذا كان ضميرَ أمرٍ أوشأن إلا في ضرورة لأنّ الجملة الواقعة خبراً لضمير الأمر والشأن هي مفسّرة له فقبح حذفه وإبقاء الجملة كما يقبح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه اذا كانت الصفة جملة.

وكذلك يجوز حذف الخبر إذا / فُهم المعنى ، وعلى ذلك قوله: [٨٦و]

فلو كنتَ ضَبيّاً عرفتَ قَرابتِي ولكنّ زنجيّاً عظيمَ المَشافِـرِ (٢٨٣)

---

(١) لعدى بن زيد ، ورواية ابن الشجرى : خيلت ، من الخيال او التخيل وهو كذلك في ر : ومعنى ماخيلت : على كل حال .
والفارسي وابن الشجرى وابن هشام يقدران اسم ليت ضمير الشأن او الحديث وحذف . للضرورة . وكذلك قدره ابن عصفور في(الضرائر) كما نقل البغدادى وجعله من قبيل مايقبح في الكلام والشعر . النوادر ٢٥، ايضاح الفارسي ١٠٦، ابن الشجرى ١/١٨٣، ٢٩٥، المغنى ٣٢١، الخزانة ٤/٣٨١، الضرائر ٧٦، الديوان ١٦٢ .

(٢) نسب للاخطل وألحق بديوانه . الجاذر كناية عن الصبيان من اولاد النصارى ، وكنى بالظباء عن نسائهم . وقيل : يحتمل أن يريد الصور التي يصورونها في الكنيسة . الجمل ٢٢١ الخزانة ١/٢١٩، ٢/٣٦٣، الضرائر ٧٤، الديوان ٣٧٦ .

في رواية من نصب الزنجي ، كأنّه قال : ولكنّ زنجيّاً عظيمَ المشافرِ لا يعرف قرابتي ، فحذف لفهم المعنى . ومثله قوله :

٣٠٤ وما كنتُ ضَفّاطاً ولكنّ طـالبـــاً
أنـاخَ وأقرَى فوقَ ظَهرِ سَبيـــلِ(١)

فكأنّه قال : ولكنّ طالباً مُنيخاً كنتُ .

وأكثر ما يكون حذف الخبر (٢) إذا كان الاسم نكرة نحو قوله :

٣٠٥ إنّ محلّاً وإنّ مـرتحـــــلا
وإنّ في السَّفْرِ إذ مَضَـوْا مَهَــلا(٣)

يريد : إنّ لنا محلّاً ، وحُكي من كلامهم : إنّ إبلاً وإن شاءً .

وانما كثر حذف الخبر إذا كان الاسم نكرة لأنّ الخبر إذ ذاك إنّما يكون ظرفاً أو مجروراً مقدّرا قبل الاسم . ولولا ذلك لم يجز الأخبار عن النكرة ، إذ لا مسوغ لذلك ، فلما لزم أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً سهل حذفه لأنّ العرب قد اتسعت في الظروف والمجرورات ما لم تتسع في غيرها ، وقد تقدّم ذكر السبب في ذلك .

وزعم أهل الكوفة أنّ أحسن ما يكون حذف الخبر أذا كان الموضع موضع تفصيل نحو قولهم : إنّ الزَّبابَةَ وإنّ الفأرةَ ، يريدون : إنّ الزَّبابةَ خلافُ

---

(١) لم ينسب لقائل . والضفاط : المحدث أى الذى يقضي حاجته من جوفه ، وهو أيضاً الذي يختلف على الحمر من قرية الى قرية ينقل الميرة . والطالب هنا طالب الابل الضالة . الكتاب ٢٨٢/١ ، التوجيه ١٣٧ ، المخصص ١٣٢/٧ .

(٢) ج ، ر : الجمل ، وهو تحريف .

(٣) للاعشى . ورواية الديوان : مامضى . المحل والمرتحل مصدران ميميان بمعنى الحلول والارتحال او اسما زمان . السفر اسم جمع مسافر . والمعنى : إن لنافي الدنياحلولا وان لنا عنها ارتحالا . الكتاب ٢٨٤/١ ، المقتضب : ١٣٠/٤ ، الأصول ١٨٧/١ ، الخصائص ٣٧٣/٢ ، المحتسب ٣٤٩/١ ، التوجيه ١٣٧ ، ابن الشجرى ٣٢٢/١ ، المفصل ٢٨ ، المغنى ٨٧ ، الخزانة ٣٨١/٤ ، الديوان ٢٣٣ .

الفأرةِ وإنَّ الفأرةَ خلافُ الزَبابةِ .والزبابةُ نوعٌ من الفأرة وهي صمّاء (١) قال الشاعر :

٣٠٦ وهم زبابٌ حائرٌ لا تسمع الآذانُ رعْدا (٢)

وأنّما حسن الحذف عندهم لقوة الدلالة على الخبر المحذوف بالتفصيل .

وهذا لا حجة فيه ، لأنَّ الحذف لا يكون الا بعد وجود دليل على المحذوف كان الموضع موضع تفصيل أو لم يكن . وانّما ينبغي أن يُحسن الحذف حيث يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً كما تقدم .

وأما حذف الاسم والخبر فلا يجوز إلا في انَّ نحو قول ابن الزبير : إنَّ وصاحبَها ، في جواب من قال له : لعنَ اللهُ ناقةً حمَلتني إليكَ (٣) . وفي ذلك خلاف بين النحويين فمنهم من ذهب إلى أنّها بمعنى نَعم كأنّه قال : نعَم وراكبها . ومنهم من ذهب إلى أنَّ الاسم والخبر محذوفان لفهم المعنى . وهذا أولى عندي ، لأنّه قد تقرر أنها تنصب الاسم وترفع الخبر ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى نعم (٤) . فأن قيل: فحذفُ الجملةِ حتى لايبقى منها الا حرفٌ واحدٌ وهو « إنَّ » إخلال بها . فالجواب : إنَّ العرب قد فعلت ذلك نحو قوله :

---

(١) نقله ابن السراج عن الفراء . الاصول ١٩٧/١.

(٢) للحارث بن حلزة اليشكرى . والزبابة فأرة صماء تضرب العرب بها المثل فتقول : أسرق من زبابة ، ويشبه بها الجاهل . والتقدير : لا تسمع الاذان منها أو منهم ، وحذف المجرور اختصاراً . أدب الكاتب ٧٢، أبيات المعاني ٦٥٦، الحيوان ٨١/٥، جمهرة اللغة ١٨٥/٣، الاقتضاب ٣٥٥، الصحاح واللسان : زيب .

(٣) قاله له الشاعر عبدالله بن الزبير الأسدى ، وقيل عبدالله بن فضالة الاسدي وكان قد وفد اليه فلم يجد عنده ما كان يأمله . انظر الخبر في الأغاني ٧١/١٢ والخزانة ١٠٠/٢ .

(٤) هذا المعنى قرره ابن هشام ل،،إن،، في المغنى ٣٦ واستشهد له وانظر مجاز القرآن ٢٢/٢.

٣٠٧ قالت بناتُ العَمِّ يا سَلمى وإنْ كان عَيِّياً مُعدَماً قالت وإن (١)

ألا ترى أن فعل الشرط وجوابه محذوفان لفهم المعنى . فأنّ التقدير : وإن كان عيياً معدماً ولكن تمنيته ، ولم يبق في الجملة الا حرف الشرط .ومثل ذلك:

أفِدَ التَرحّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لَمّا تَزُلْ برحالِنا وكأنْ قَدِ (١٤)

يريد وكأن قد زالت ، فحذف لفهم المعنى .

ومن كلامهم : قاربتُ المدينةَ ولمّا ، أي ولمّا أدخلها . وأما قوله تعالى : إنَّ هذانِ لَساحرانِ (٢) . فلا ينبغي أن تجعل فيه إنَّ بمعنى نعم ويكون هذانِ مبتدأ وساحران خبره واللام زائدة في الخبر ، لأنّه كما تقدّم لم تثبت إنَّ بمعنى نَعَمْ ، وأيضاً فأنَّ اللام لاتزاد في الخبر إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله :

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعجُوزٌ شَهرَبَهْ ترضَى من اللحم بعظم الرَقبهْ(٢٩٠)

أو في نادر كلام كقراءة من قرأ: إلاّ أنّهم /لَيأكلونَ الطعام(٣) بفتح همزة [٨٦ظ] إنَّ فاذا أمكن أن يحمل على أحسن من هذا كان أولى .

وكذلك لا ينبغي أن تجعل اللام في هذا الوجه داخلة على مبتدأ محذوف ويكون التقدير إذ ذاك: إنَّ هذانِ لهما ساحرانِ ،فتكون الجملة من قوله لهما في موضع خبر المبتدأ الذي هو هذان ، وإنَّ بمعنى نَعَمْ، لأنَّ في هذا الوجه أيضاً إثباتَ إنَّ بمعنى نَعَمْ، وذلك لم يستقر . وحذف المبتدأ وإدخال لام التأكيد، وذلك غيرجائز ،لأن التأكيد من موضع الاطالة والاسهاب، فيناقضه الحذف والاختصار .

---

(١) نسب لرؤبة قاله على لسان اعرابية . وروى في التصريح : فقيرا ، وروى فيه ايضاً : وانن بزيادة نون في الموضعين سموها تنوين الغالي . التصريح ٣٧/١ ، الخزانة ٦٣٠/٣، الديوان ١٨٦ .

(٢) طه : ٦٣. وقرأ نافع وابن عامر وابو بكر وحمزة والكسائي وابو جعفر ويعقوب بتشديد إن ، وقرأ ابن كثير بتخفيف ان وتشديد نون هذان وكذلك قرأ الخليل بن احمد كما نقل المبرد وخفف نون هذان وهي قراءة حفص أيضاً ، وقرأ أبو عمرو بتشديد نون ان ونصب هذين ، المقتضب ٣٦٤/٣ ، الاصول ١ / ١٧٦ ، البحر المحيط ٦ / ٢٥٥ ، شذور الذهب ٤٦، النشر ٣٠٨/٢ ، المغنى ٣٦ .

(٣) الفرقان ٢٠ ونسبت هذه القراءة لسعيد بن جبير . القرطبي ١٣/١٣ .

وكذلك لاينبغي أن يحمل على أن يكون اسم إنَّ ضمير الأمر والشأن محذوفاً ويكون هذان مبتدأ وساحران خبره وتكون اللام زائدة في الخبر والجملة في موضع خبر إنَّ ، لأنَّ في ذلك شيئين بابهما أن لايجوزا إلاَّ في الضرورة، وهما حذف اسم إنَّ وهو ضمير الأمر والشأن ، والآخر : زيادة اللام في الخبر . وكذلك أيضاً لايجوز في هذا الوجه جعل اللام داخله على مبتدأ محذوف لما في ذلك من المناقضة بين الحذف والتأكيد ، وقد تقدم ذلك .

فالذي ينبغي أن يحمل عليه أن يكون (هذانِ) اسم إنَّ على لغة بني الحارث ابن كعب الذين يجعلون التثنية بالألف على كل حال ، وتكون اللام لام إنَّ وساحران الخبر .

* * *

وفي لعلَّ لغات ، يقال: لَعَلَّ ،قال الله تعالى : لعلّهُ يتذكّر أو يخشى(١).

وعَلَّ ، قال الشاعر :

٣٠٨ ولا تُهِينَ الفقيرَ علّكَ أن تركعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَهْ (٢)

ولعنَّ وعَنَّ ، قال الشاعر :

٣٠٩ أغدُ لَعَنّا في الرِهانِ نُرسِلُه (٣)

ولأَنَّ ، قال امرؤ القيس :

٣١٠ عوجاً على الطَلَلِ المُحيلِ لأنّنا نَبكِي الديارَ كما بَكى ابن حذام(٤)

(١) طه ٤٤.

(٢) للا ضبط بن قريع السعدي (جاهلي). ورواية القالي : ولا تعاد الفقير ولا شاهد فيه على حذف نون التوكيد الخفيفة لا لتقاء الساكنين وهو ما يستشهد به النحاة لأجله والأصل : ولاتهينن . ورواية الجاحظ :لا تحقرن . المعمرين٨ ، البيان والتبيين ٣٤١/٣، الشعروالشعراء ٣٨٣، الكامل ١٣٨/٢،التوجيه ١٦٥ ،أمالي القالي ١٠٧/١؛ المفصل ٣٣٢، الانصاف ١٢٢، الخزانة ٥٨٨/٤.

(٣) لابي النجم العجلي، والضمير في نرسله يعود على فرس أراد الراجز أن يراهن عليه .أمالي القالي ١٣٤/٢ ،الممتع٣٩٥ ؛همع الهوامع١٣٤/١ ،اللسان: علل،وروايته: لعلنا.الدرر اللوامع١١١/١.

(٤) لامرى القيس ،ورواية ابن دريد : ابن خدام ،قال :ويروى خذام بالذال المعجمة وهوشاعر قديم لايعرف له شعر .جمهرة اللغة ٢٠٢/٢، الكشاف ٤٤/٢،الديوان ١١٤.

وأنَّ ، قال الله تعالى : وما يُشعِرُكم أنّها إذا جاءت لايؤمنونَ(١)المعنى لعلّها.
ولَغَنَّ وغَنَّ (٢) .

ولَعَلَّ مركبة من اللام وعلَّ ،والدليل على ذلك أنَّ اللام لاتخلو أن تكون أصلا أو زائدة . فباطل أن تكون أصلا بدليل سقوطها في لغة من قال : عَلَّ ، فثبت أنّها زائدة . فأما أن تكون زيادتها على أنّها حرف هجاء أو على أنّها لام للتأكيد ضمت إلى «عَلَّ». فباطل أن تكون حرف هجاء لأنَّ اللام لاتزاد إلاَّ في « ذلك »و«عبدل » فثبت أنّها لام تأكيد ضُمّت إلى«علَّ» .

فأن قيل : وهل تدخل لام التأكيد على حروف المعاني ؟ فالجواب : إنَّ ذلك قد جاءَ ، قال :

٣١١ . . فبادَ حتّى لَكأنْ لم يُسكَنِ (٣)

فأدخل لام التأكيد على كأن ، فكذلك أدخلها على علَّ .

ومعناها الترجـــي في المحبوبات نحو : لعلَّ اللهَ يرحمُني ، والتوقع في المحذورات ، نحو : لعلّ العدوَّ يأتي .

* * *

وأما كأنَّ فهي للتشبيه نحو: كأنَّ زيداً الأسدُ. وذهب بعض النحويين إلى أنَّ«كأنَّ» تكون بمنزلة إنَّ للتأكيد(٤)، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

---

(١) الأنعام ١٠٩ ،وقرأ أبي:لعلها إذا ، وقرأ ابن كثير وغيره بكسر همزة ان الكشاف ٢/٤٤ الطبرسي ٧/١٦٠ .

(٢) نقل في لعل أربع عشرة لغة .الانصاف م ٢٦ ،المخصص ١٣/٢٧٥، الخزانة ٤/٣٦٩.

(٣) استشهد به ابن جني ولم ينسبه ،قال البغدادي : وهذا البيت لم أره إلا في سر الصناعة لابن جني ولم أقف على ماقبله ولا على شيء من خبره أ ه.وروايته :يكن ،وفي ج ،ر: يشكني، وهو تصحيف . سر الصناعة ١٤٩و (١٢٠ لغة) ،اللسان :أنن ،الخزانة ٤/٣٣٢ .

(٤) نسب ابن هشام والسيوطي القول بهذا للكوفيين والزجاجي . المغني ٢٠٩ ، الهمع ١/١٣٣ .

٣١٢ فأصبحَ بطنُ مَكّةَ مُقشعِراً كأنَّ الأرضَ ليس بها هِشـام(١)

وذلك أنَّ هذا الشاعر يرثي هشاماً ، فمعلوم أنّه ليس بالأرض، والمعنى اذن : لأنَّ الأرض ليس بها هشام إذ محال أن يقول الانسان : كأنَّ الأرض ليس بها هشام على جهة التشبيه وهشام ليس بالأرض .

وهذا البيت لاحجّة فيه لاحتمال أن تكون كأنَّ فيه للتشبيه ، وذلك أنَّ هشاماً وإن كان قد مات فجسده في الأرض، فكان ينبغي لبطن مكة بسبب ذلك[٨٧و] أن لايتغيّر ، فلما تغيّر بطن مكة واقشعرَّ صارت الأرض كأنَّ هشاماً ليس بها (٢) .

وزعم أبو الحسن بن الطراوةَ أنَّ كأنَّ تكون بمعنى ظننت ، واستدلَّ على ذلك بأنّك تقول: كأنَّ زيداً قائمٌ، والقائم هو زيد والشيء لا يشبّه بنفسه(٣). فالجواب عن ذلك أنَّ الشيء قد يشبه في حال ما بنفسه في حال أخرى فتكون اذا قلت: كأنَّ زيداً قائم ، مُشبِّهاً لزيدٍ غيرَ قائم به قائماً ، أو يكون قائماً غير زيد ويكون في الكلام حذف كأنكَ قلت: كأنَّ هيأة زيدٍ قائم .

وزعم بعض النحويين أنّها تكون تقريباً وذلك في نحو : كأنّك بالشتاءِ مقبلٌ، وكأنّك بالفَرجِ آتٍ(٤). ألا ترى أنَّ المعنى على تقريب الشتاء، وتقريب إتيان الفرج ، ولا يتصوّر التشبيه اذ لايتصوّر أن يشبّه المخاطب بالشتاء ولا بالفرج اذ ليس المقصود ذلك .

والصحيح عندي أنَّ كأنَّ للتشبيه فكأنّك أردت أن تقول: كأنَّ الفرجَ آتٍ ، وكأنَّ الشتاء مقبلٌ، الاّ أنّك اردت أن تدخل الكاف للخطاب والغيثَ كأن

(١) للحارث بن خالد في رثاء هشام بن المغيرة من سادات قريش.قال المبرد :يقول هو وان كان مات فهو مدفون في الأرض فقد كان يجب من أجله أن لا ينالها جدب .وهذا التوجيه أصل ماذهب اليه ابن عصفور هنا .الكامل ١٤٢/٢، المغني ٢١٠، الهمع ١٣٣/١.

(٢) وخرجه السيوطي على أنه من باب تجاهل العارف .الهمع ١٣٣/١.

(٣) ونسب القول به أيضاً للكوفيين والزجاجي وابن السيد بشرط أن يكون الخبر مشتقاً .المغني ٢٠٩، الهمع ١٢٣/١.

(٤) هم الكوفيون كما في المغني ٢١٠ والهمع ١٣٣/١.

لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية لمّا لحقها اسم الخطاب كما أُلغيتْ لمّا لحقها«ما» في نحو كأنّما ، لزوال الاختصاص ، وكذلك تلغى إذا لحقها ضمير المتكلم في نحو : كأنّي بكَ تفعلُ ، ألا ترى أنّها اذ ذاك تدخل على الجملة الفعلية التي هي تفعل .

والباء في بالشتاء مقبل ، زائدة وكأنه قال : كأنّكَ الشتاءُ مقبلٌ ، أراد أن يقول : كأنّ الشتاءَ مقبلٌ ، فألحق الكاف للخطاب وألغى كأنّ وزاد الباء في المبتدأ كما زيدت في بِحسبِكَ زيدٌ .

وأما من زعم أنّ ذلك على حذف مضاف والتقدير : كأنّ زمانَكَ مُقبِلٌ بالشتاءِ ، وذلك أنّه لما كان الشتاء قريب الوقوع جعل الزمان الحاضر في وقت الخطاب كأنّه مقبل به ، فمذهبه باطل لأنّ ذلك لايطرد في كل موضع. ألا ترى أنّ ذلك لايتصوّر في مثل : كأنّي بك تفعلُ كذا ، ألا ترى أنّهلايتصوّر أن تقول : كأنّ زماني بك تفعل كذا . فتقرّر إذن أنّها للتشبيه .

وهي عند النحويين مركبة من إنّ وكاف التشبيه (١) . وذلك أن الأصل: إن زيداً كقائم ، فاعتنى بحرف التشبيه وقدم على أنّ ، فلمّا خرجت عن الصدر فُتِحَت فصار : كأنّ زيداً قائمٌ . ولا يتصور أن تكون الكاف دخلت على أنّ المفتوحة ، لأنّ المفتوحة مع صلتها بتقدير المصدر وليس كذلك : كأنّ زيداً قائم .

والذي حمل على ادعاء التركيب فيها أنّه قد تقرر التشبيه بالكاف في نحو : زيدٌ كعمروٍ ولم يتقرر بأن (٢) ، واذا أمكن أن يكون التشبيه بالحرف الذي تقرر ذلك فيه كان أولى .

* * *

---

(١) وهذا الرأي قال به الخليل وجمهور البصريين والفراء .وقال قوم منهم أبو حيان إنها بسيطة. الكتاب ٤٧٤/١، الأصول١٧٢/١، الخصائص ٣١٧/١، همع الهوامع ١٣٣/١.

(٢) ج ، بكأن ، ر : بمكان ،وهو تحريف.

وينبغي أن تعلم أنه لا يخلو أن تعطف في هذا الباب على الاسم أو على الخبر. فأن عطفتَ على الخبر كان المعطوف على حسب المعطوف عليه في الرفع نحو: إنّ زيداً قائمٌ وضاحكٌ، وكأنّ زيداً قاعدٌ وضاحكٌ.

وان عطفتَ على الاسم فلا يخلو أن تعطف قبل الخبر أو بعده. فأن عطفت قبل الخبر فالنصب ليس إلاّ، تقول: إنّ زيداً وعمراً قائمان/وكذلك سائر [٨٧ظ] أخوات إنّ الا فيما شذّ من ذلك فسمع فيه الرفع على الموضع(١)، فأنه يحفظ ولا يقاس عليه.

والذي سُمع من ذلك: إنّكَ وعمروٌ ذاهبان (٢). فأما قوله تعالى: إنّ الذينَ آمنوا والذينَ هادُوا والصابئونَ ... الآيةَ(٣). فأنّ من الناس من جعله من قبيل: إنّكَ وزيدٌ ذاهبان (٤). فيكون قوله: والصابئون، معطوفاً على موضع اسم إنّ قبل دخولها فيكون من قبيل ما حُمِل فيه على المعنى قبل تمام الكلام، ويكون قوله تعالى: مَنْ آمنَ منهم الى آخر الآية جملة من شرط وجزاء في موضع خبر إنّ.

فأن قيل: فكيف يقول: مَنْ آمنَ منهم، والذين آمنوا لايتصوَّر التبعيض في حقّهم لأنّهم كلّهم مؤمنون؟ فالجواب: إنّه يتخرج ذلك على أن يكون معنى قوله: من آمَنَ منهُم، من دام على الايمان، فيكون ذلك نظير قوله: وإنّي لَغَفّارٌ لِمَنْ تابَ وآمَنَ وعَمِلَ صالحاً ثم اهتدى (٥). الا ترى أن نفس الأيمان والتوبة وعمل الصالحات هو الهدى، فدل ذلك على أن المعنى: ثم دام على الهدى.

---

(١) من ذلك قراءة ابن عباس وغيره: أن الله وملائكته، برفع ملائكة. البحر المحيط ٣٤٨/٧.

(٢) انظر مجالس ثعلب ٢٦٢.

(٣) المائدة ٦٩.

(٤) هو الفراء: معاني القرآن ٣١١/١، مجالس ثعلب ٢٦٢.

(٥) سورة طه: ٨٢.

وقد يجوز في هذا الوجه أن يكون من آمن منهم بدلا من قوله : والصابئونَ والنَّصارى ، كأنّه قال : إن الذين آمنوا والذينَ هادوا ومَنْ آمنَ من الصابئينَ والنَّصارى ، أو يكون «فلهُم أجرُهم» جملة في موضع الخبر .

والصحيح أنّه لاينبغي أن تُحمَلَ الآيةُ على ذلك ما أمكن حملُها على ما هو أحسن منه ، وقد يتصور ذلك بأن يكون خبر إن محذوفاً ويكون اسم إن الذين آمنو كأنه قال : إن الذين آمنوا لهم أجرُهم عند ربّهم ، ويكون قوله : والذينَ هادوا والصابئونَ والنصارى ، معطوفات عليه وقوله : مَنْ آمَنَ منهم ، جملة في موضع الخبر . وهذا الوجه حسنٌ (٢) جداً لأنّه ليس فيه أكثر من حذف خبر إن لفهم المعنى وقد تقدم(مجيء)(١)ذلك في فصيح الكلام.

وقد يتصور فيه آخر وإن كان دون هذا الوجه في الجودة . وهو أن تجعل الصابئون مبتدأ والنصارى معطوفاً عليه والخبر محذوف ، ويكون من آمن منهم بالله، الى آخره في موضع خبر إن(٢)ويكون في هذا الوجه تقديم المعطوف على ما عطف عليه ، لأن قوله : والصابئون والنصارى ، على هذا جملة معطوفة على الجملة من ان واسمها وخبرها ، كما يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه في نحو :

جَمَعَت وفُحْشاً غَيبَةً ونَميمَةً ... ... (١٤٣)

فكذلك يجوز تقديمه على بعض المعطوف عليه الاّ ان هذا الوجه ضعيف لما فيه من الفصل بين اسم ان وخبرها .

هذا مذهب البصريين . وزعم الكسائي ومن أخذَ بمذهبه من أهل الكوفة أن هذه الحروف تنقسم قسمين . قسم لايجوز فيه إلاّ العطف على اللفظ وهو أنّ وكأنّ وليتَ ولعل . تقول : كأنّ زيداً وعمراً قائمانِ . وكأنّ زيداً وبكراً ذاهبانِ .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) وإلى هذا ذهب الخليل وسيبويه وجميع البصريين كما نقل الطبرسي ١٥٦/٦ وأنظر الكتاب ٢٨/١ والأصول ١٩٢/١ .

ولا يجوز الرفع ، ويعجبني أن زيداً وعمراً منطلقتانِ ، وليتَ زيداً وعبدَ الله خارجانِ ولعل عبدَ اللهِ وبكراً ذاهبانِ ، ولايجوز / في شيء من ذلك[٨٨و] الرفع لأن هذه الحروف قد غيرت معنى الابتداء وحكمه كما تقدم .

وقسم يجوز فيه العطف على اللفظ وعلى الموضع فتقول : إن زيداً وعمراً قائمان ، ولكنِ زيداً وعمراً ذاهبانِ ، وان شئت رفعت عمراً قياساً على قولهم: إنّكَ وعمروٌ ذاهبانِ لأنَّ لكنَّ بمنزلة إن في أنّها لم تغير معنى الخبر كليت ، ولا صيّرت الجملة بتقدير مفرد مثل أنَّ .

ومذهب الفراء كمذهب/ الكسائي في كل شيء إلاّ أنّه لايجوز عنده الرفع في العطف على اسم إنَّ ولكن الاّ اذا لم يظهر الاعراب في الاسم ، لأنّه لم يسمع من كلامهم الرفع في المعطوف الا حيث لايظهر الاعراب في المعطوف عليه وهو : إنّكَ وعمروٌ ذاهبانِ (١)

والسبب في ذلك من طريق القياس أنَّ الأول اذا لم يظهر فيه الاعراب سهل مخالفة الثاني المعطوف عليه له ، واذا كان الأول معرباً ظهر قبح المخالفة . وذلك عندنا باطل ، ظَهَرَ الإعراب أو لم يظهر ، وذلك أن الحمل على الموضع لاينقاس الا حيث يكون للموضع مجرور نحو : ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ . ألاترى أن قولك بقائم في موضع نصب بليس ، والناصب هو ليس ولم يذهب. واذا قلتَ: إن زيداً قائمٌ ، المعنى : زيدٌ قائمٌ ، إلاّ أن الرافع لزيد إنّما كان التعري وقد ذهب. وأيضاً فأن الحمل على المعنى إنّما يكون بعد تمام الكلام ، فتقول مثلا : إن زيداً قائمٌ وعمروٌ ، لأن معنى إن زيداً قائمٌ : وزيدٌ قائمٌ . وأما إن زيداً وعمروٌ قائمانِ فلا ينبغي أن يجوز لأن . «إن زيداً» لا معنى له ، فلا يتصور الحمل على المعنى قبل حصوله .

* * *

وينبغي أن تعلم أنك اذا عطفت على اسم إنَّ وأخواتها فأنهُ ينبغي أن

---

(١) معاني القرآن ٣١١/١، مجالس ثعلب ٢٦٢، الأصول ١٩٥/١.

يكون الخبر على حسب المعطوف والمعطوف عليه ، فتقول : إن زيداً وعمراً قائمانِ ، ولا يجوز : قائمٌ ، إلاّ حيث سُمع وذلك نحو قوله :

إن شرخَ الشّبابِ والشعرَ الأسودَ ما لم يُعاصَ كانَ جُنوناً (١٤٩)

يريد : ما لمْ يُعاصَيا . وكذلك قول الآخر :

٣١٣ فَمَنْ يكُ سائلاً عنّي فأنّي وجروةَ لاتَرودُ ولا تُعارُ (١)

وكان ينبغي أن يقول : لا نرودُ ولا نُعارُ ، فيكنّي بالنون عن نفسه وعنها .

وكذلك قول الآخر :

٣١٤ فمَنْ يكُ أمسى بالمدينةِ رحلُهُ فأنّي وقيّارٌ بهـا لَغَريـبُ (٢)

كان ينبغي أن يقول : لَغريبانِ .

فأكثر النحويين جعل هذا من المحذوف للدلالة ، فكأنّه قال : إن شَرخَ الشّبابِ ما لم يُعاصَ (٣) والشعرَ الأسودَ ما لم يُعاصَ (٣) ، فحذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه كأنّه قال : فأنّه لغريبٌ وقيّارٌ بها لغريبُ ، ولما كان بابُ الحذفِ أن يكون من الثاني لدلالة الأول عليه وكان هنا بالعكس لم ينقس . وكذلكَ ما جاء من هذا . وأما الفارسي فلم يَحمِل شيئاً من هذا على الحذف بل حمله على أن يكون من باب ما أخبر فيه عن الاثنين لتلازمهما إخبار الواحد . ألا ترى أن شرخَ الشباب ملازم للشعر الأسود ، وكذلك جعل نفسه مع قيّار متلازمين ، وكذلك جعل الآخر نفسه مع جروة إشارة لكثرة ملازمة/الأسفار . [٨٨ظ]

---

(١) لشداد بن معاوية العبسي والد عنترة . وجروة : فرسه . ترود : تجيء وتذهب ، يريد أنها مرتبطة بالفناء لعتقها وكرمها لا تهمل ولا تعار . الكتاب ١/١٥٢ ، مجاز القرآن ١/٢٤٣ ، ٢/٤٧ ، النقائض ٩٧ ، الأغاني ١٦/٣٢ ، ١٧/٢٠٧ ، اللسان : جرو.

(٢) لضابيء بن الحارث البرجمي من أبيات قالها وهو في حبس الخليفة عثمان في المدينة ، قيار : اسم فرسه . الرحل : المنزل ورواية سيبويه بنصب قيار . قال الفراء : وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً . وبالرفع رواه أبو عبيدة . الكتاب ١/٣٨ ، النوادر ٢٠ ، مجاز القرآن ١/١٧٢ ، معاني القرآن ١/٣١١ ، الأصمعيات ١٦ ، الشعر والشعراء ٣٥١ ، النقائض ٢٢٠ ، الكامل ١/٣٢٠ ، الأصول ١/١٩٦ ، الخزانة ٤/٣٢٣ .

(٣) ر : يعارض ، وهو تحريف .

وكأن الذي حمله على ذلك أن ما حفظه من هذا إنّما جاء في الشيئين المتلازمين فيكون من باب قوله :

فكأنَّ في العينين حبَّ قرنفلٍ أو سُنْبلاً كُحِلَتْ بهِ فانهلّتِ (١٧٩)

وقوله ... ... بها العَيْنانِ تَنهَلُّ (١٧٨)

وقوله :

ولو رضِيتْ يداىَ بها وضَنَّت لكان عليَّ للقدَرِ الخيارُ(١٧٧)

ألا ترى أن الإخبار جاء في هذه الأبيات عن اليدين والعينين كالإخبار عن الواحد لتلازمهما .

وأما أهل الكوفة فيجعلون هذا مقيساً على أن تكون الواو بمعنى مع (١) ، فاذا قلت : إنَّ زيداً وعمراً قائمٌ ، فكأنّك قلت : إن زيداً مع عمروٍ قائمٌ ، فليس ما يخبَّر عنه الا اسم واحدٌ ، ولو أردت العطف عندهم لم يجز الا أن تثنى الخبرَ فتقول : قائمانِ ، واستدلّوا على ذلك بقول الشاعر :

٣١٥ فأنّكَ والكتابَ إلى عليٍ كدابغةٍ وقد حلِمَ الأديمُ (٢)

ألا ترى أن كدابغة لايكون خبراً إلاّ عن الكاف ، فلو أخبر عن المعطوف والمعطوف عليه لقال : كدابغةٍ ودبغِها ، فيشبّه الكاتب بالدابغة والكتاب بالدبْغِ ، لكنّه لمّا لم يرد بالواو الا معنى مع لم يخبر الاّ عن الاسم الأول. وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون التقدير : كدابغةٍ ودبغِها ، فحذف حرف العطف والمعطوف فيكون كقولهم : راكبُ الناقةِ طَليحانِ(٣) ، تقديره : راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحانِ .

---

(١) معاني القرآن ٣٠٧/١ .

(٢) للوليد بن عقبة من أبيات يحض فيها معاوية على قتال الامام علي. حلم الاديم يحلم حلماً إذا كان فيه الحلمة وهي دودة في الجلد تفسده وتثقبه النوادر ٢٢٤، اصلاح المنطق ١٩٩ ، فصيح ثعلب ٣٣ ، العقد الفريد ٨٤/٢، ١٠٩/٣ ، المخصص ١٠٨/٤ المستقصي ٢١٦/٢ اللسان : حلم.

(٣) الطليح : المعي من الأبل .

والصحيح أن الواو وان كانت بمعنى مع فأنّها تعطي أن ما بعدها شريك لما قبلها في المعنى فلا فرق بينها وبين العاطفة في التشريك ، فينبغي أن يكون الخبر عن الاسمين . ويدل على أنّ واو مع في ذلك بمنزلة العاطفة ما حُكي من قول العرب : كانَ زيدٌ وعمراً كالأخوينِ . ألا ترى أن الواو هنا بمنزلة مع بدليل نصب ما بعدها ، والخبر بعد ذلك عن زيد وعمرو إذ لايتصوّر أن يكون كالاخوين خبراً لزيد وحده .

فأن عطفت على الاسم بعد الخبر فلا يخلو أن تعطف على اسم إنّ ولكنّ أو على اسم غيرهما من أخواتهما . فأن عطفت على اسم إن ولكن فأنّه يجوز في العطف عندأهل الكوفة وطائفة من أهل البصرة (١) وجهان : النصبُ عطفاً على اللفظ ، والرفع عطفاً على الموضع ، فتقول : إن زيداً قائمٌ وعمراً على لفظ زيد ، وعمروٌ ، على موضع زيد ، لأن : إنّ زيداً قائمٌ ، في معنى : زيدٌ قائمٌ ، فكما تقول : زيد قائمٌ وعمروٌ ، فكذلك يجوز : إن زيداً قائمٌ وعمروٌ ، فيكون ذلك عندهم نظير : ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً ، عطفاً على موضع قائمٍ ، فكأنّك قلت : ليسَ زيدٌ قائماً ولاقاعداً .

وقد يجوز أن ترفع على أن يكون الاسم مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه ، كأنّه من الأصل : زيدٌ قائمٌ وعمروٌ قائمٌ ، فحذف قائم من الثاني لدلالة قائم الأول عليه .

وقد يجوز أيضاً الرفع عطفاً على الضمير الذي في الخبر ان كان الخبر مما يتحمل الضمير ولا بد من تأكيد الضمير أو طول يقوم مقامه ، فتقول اذ ذاك : إن زيداً قائمٌ هو وعمروٌ وإن زيداً قائمٌ في الدارِ وعمروٌ .ولا يجوز العطف/ من غير تأكيد ولا طول الا في الضرائر .

وأما المحققّون من أهل البصرة فأنّهم يجيزون جميع ذلك الا على العطف على الموضع فأنّه لاينقاس عندهم الا حيث يكون له مجوز ، وذلك نحو : ليسَ

(١) منهم سيبويه والمبرد ،الكتاب ٢٨٥/١ ،المقتضب ١١١/٤ ،معاني القرآن ٣٠٩/١ ؛ الخزانة ٣١٨/٤.

زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً ، ألا ترى أن قوله : بقائمٍ ، في موضع نصب كأنّه قال : ليس زيدٌ قائماً ، فالذي يطلب النصب باقٍ وهو ليس. وأما اذا قلتَ : إن زيداً قائمٌ فأنّ الرافع لزيد ، وهو التعري ، قد زالَ ولم يبق للرفع مجوز ، فلذلك لم يجز العطف عندهم على الموضع هنا بقياس ، بل بابه أن يجيء في الشعر وان جاء في الكلام فنادر بحيث لايقاس عليه .

فمما جاء من العطف على الموضع من غير مجوز في الشعر قوله :

٣١٦ إن تركبوا فركوبُ الخيلِ عادتُنا أو تنزِلونَ فأنا مَعشَرٌ نُزُلُ(١)

فحمل على المعنى ، كأنّه قال : أتركبونَ أوتنزِلونَ(٢) ولولا ذلك لم يجز أن تعطف مرفوعاً على مجزوم ، فعطف على المعنى وإن لم يكن في اللفظ مايجوز الرفع ويطلبه ومما جاء من ذلك في الكلام نادراً قوله تعالى : ألم ترَ إلى الذي حاج ابراهيمَ في ربّه . ثم قال بعد: أو كالذي مرَّ على قرية (٣). كأنّه قال: أرأيتَ كالذي حاج ابراهيمَ أو كالذي مرَّ على قرية ؟ولو لاَ ذلك لم يسغ عطف ,,كالذي،، على الذي ، لأن المعنى إذ ذاك يختَلُ ، ألا ترى أن المعطوف شريك المعطوف عليه ، ولو جعلت كالذي معطوفاً على الذي لكان التقدير: ألم ترَ كالذي مرَّ على قريةٌ . فيكون في ذلك إثبات لمثل الذي مرَّ على قرية وليس المعنى على ذلك، بل المراد إنكار وجود مثله فلذلك وجب أن يعتقد فيه أنّه محمول على المعنى. فلما كان هذا النوع من العطف غير منقاس لذلك لم يجز عندنا: إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ، على أن يكون محمولاً على معنى :زيدٌ قائمٌ ، بل يكون رفع عمرو — عندنا — إمّا على الابتداء والخبر محذوف وإمّا على العطف على الضمير إذا كان هناك(٣) توكيد أو طول كما تقدم .

---

(١) للأعشى ،ورواية الديوان :قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا .
وعليها لاشاهد فيه .الكتاب ٤٢٩/١ ،شرح مشكلات الحماسة ١٣٧، شرح العشر ١٥١ ،ابن الشجري ٢/ ٣٠ ،المغني ٧٧٣، الخزانة ٦١٢/٣، الدايوان ٦٣.

(٢) هذا توجيه الخليل ،ويونس يرفعه على الابتداء بتقدير : أو أنتم تنزلون .الكتاب ٤٢٩/١.

(٣) البقرة : ٢٥٨—٢٥٩. (٣) ر : هنالك .

فإنّ كان العطف على سائر أخوات إن ولكن فإنّه لايجوز إلاّ النصبُ على اللفظ، ولا يجوز الرفع على الموضع ولا على الابتداء والخبر محذوف، باتفاق من أهل البصرة والكوفة (١) .

أما امتناع الرفع على الموضع قبل دخول الحرف فلأنّ مابقي من الحروف قد غير المعنى أو الحكم . ألا ترى أن كأن زيداً قائمٌ ، وليتَ زيداً قائمٌ ، ولعل زيداً قائمٌ ، ليس شيءٌ من ذلك في معنى : زيدٌ قائمٌ .فإذا لم يكن شيءٌ من ذلك في معنى المبتدأ والخبر فكيف يسوغ أن يعامل معاملة ماليس في معناه. وكذلك قوله : يُعجبني أن زيداً قائمٌ ، بتقدير اسم مفرد، كأنّك قلت : يُعجبني قيامُ زيدٍ ، فبطل حكم الابتداء والخبر جملة .

وأما امتناع الرفع على الابتداء والخبر محذوف فلأنّك اذا قلت : كأن زيداً قائمٌ وعمروٌ ، وقدرت عمراً مبتدأً وخبره محذوف تقديره :وعمروٌ قائمٌ ، وكانت الجملة من قولك : وعمروٌ قائم ،معطوفة على قولك: كأن زيداً قائمٌ، فلا تكون داخلة / مع الكلام الأول في التشبيه فتكون قد حذفتَ [٨٩ظ] الخبر وجعلتَ الدليل عليه ماليس في معناه .

وكذلك :ليت زيداً قائمٌ وعمروٌ ،ولعلّ زيداً قائمٌ وعمروٌ،وجميع ذلك لا يتصور حذف الخبر فيه ، لأن الخبر المثبت ليس في معنى المحذوف ، فلذلك لم يجز الرفع في شيءٍ من ذلك على الابتداء ، كما لايجوز: تبّاً له ووَيحٌ ،-على أن يكون ويح مبتدأ والخبر محذوف تقديره : وويحٌ لهُ ، وحذف لدلالة الأول عليه ، لمّا كان المحذوف والمثبت تبييناً ، فلم يوافق المثبت المحذوف فلم يجز لذلك أن يجعل دليلا عليه .

فإن رفعتَ على أن يكون الاسم معطوفاً على الضمير الذي يتحمله الخبر — ان كان الخبر مما يتحمل الضمير — جاز ذلك بشرط التأكيد أو الطول القائم مقامه كما تقدم.

* * *

---

(١) ٢٨٦/١، المقتضب ١١٤/٤.

فإن أتبَعتَ اسم إنَّ وأخواتها بتابعٍ من التوابع غير عطف النسق فلا يخلو من أن تُتبعه بعد الخبر أو قبله ،وكيفما فعلت فالإتباع عند المحققين من أهل البصرة على اللفظ نحو : إنَّ زيداً القائمَ منطلقٌ . وإن زيداً منطلقٌ القائمَ، ولا يجوز غيره إلاّ أن يسمع من ذلك شيءٌ فيحفظ ولا يقاس عليه .

وأما أهل الكوفة وبعض البصريين (١) فإنَّ الاتباع عندهم فيما عدا إنَّ ولكنَّ على اللفظ ليس إلاّ ، لأنّها حروف غيرت معنى الابتداء والخبر وحكمه، وأما إنَّ ولكنَّ فلا يخلو أن يُتبع اسمُها قبل الخبر أو بعده . فإن أتبَعتَه بعد الخبر جاز عندهم النصبُ على اللفظ والرفع على المعنى ، وإن أتبعتَه قبل الخبر ،فعلى مذهب الكسائي ، يجوز النصب على اللفظ والرفع على الموضع قياساً على ماسمع من قولهمإنّهم أجمعونَ ذاهبونَ (٢) ، بالرفع على موضع ان قبل دخولها . وعلى مذهب الفراء إن كان الاسم مبنياً جاز النصب على اللفظ والرفع على الموضع (٣) نحو : إن هذا نفسُهُ ذاهبٌ،وإن كان معرباً فالنصب على اللفظ ليس إلاّ ، فقاس على قولهم : إنّهم أجمعون ،ماهو مثله (في البناء) . (٤)

والصحيح أنه لايجوز الحمل على الموضع بعد الخبر ولا قبله ، لما ذكرنا من أنّه لايقاس الحمل على الموضع إلاّ حيث يكون له مجوّز .

---

(١) هم سيبويه والمبرد ،الكتاب ٢٨٦/١، المقتضب ١١٣/٤.
(٢) حكاه سيبويه ٢٩٠/١.
(٣) معاني القرآن ٣١١/١، مجالس ثعلب ٢٦٢.
(٤) سقط مابين القوسين من ر .

باب الفرق بين إنَّ وأنَّ

اعلم أنَّ النحويين تارة ضبطوا ذلك بحصر أماكن كسرها وتُبيّن بذلك أماكن فتحها ،وتارة ضبطوا ذلك بأن جعلوا لكل واحد من الموضعين قانوناً يفصله من غيره . والذين ضبطوا ذلك بقانون منهم من قال : كلّ موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل فإنَّ فيه مكسورة ، وكلّ موضع ينفرد بأحدهما فإنَّ فيه مفتوحة . فمثال وقوعها في موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل : إن زيداً قائمٌ ، ألا ترى «أن» إنَّ وقعت هنا صدراً ، وصدر الكلام يقع فيه الاسم تارة والفعل أخرى ، فتقول : زيدٌ قائمٌ ويقومُ زيدٌ . / [٩٠و]

ومثال وقوعها في موضع ينفرد بالاسم : بلَغَني أنَّ زيداً قائمٌ ؛ ألا ترى أنَّ «أنَّ» مع اسمها وخبرها في موضع الفاعل وتتقدر بالاسم فتقول : بلَغَني قيامُ زيدٍ ؟ ومثال وقوعها في موضع ينفرد بالفعل : لو أنَّ زيداً قائمٌ قامَ عمروٌ . ألا ترى أن لو لايقع بعدها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً فوقعت أن بعدها موقع الفعل ، ولذلك فتحت . وهذا القانون غير صحيح ، لأن إذا التي للمفاجأة لايليها إلاّ الاسم ، وإن اذا وقعت بعدها تكون مكسورة ، فينبغي على هذا أن تقول : وكلّ موضع ينفرد بأحدهما فإن فيه مفتوحة إلاّ بعد إذا التي للمفاجأة ، وحينئذ يسلم هذا القانون من الكسر .

ومنهم من قال : كلّ موضع هو للجملة فإنَّ فيه مكسورة ، وكل موضع هو للمفرد فإنَّ فيه مفتوحة . وهذا ينكسر بقولهم : لو أنَّ زيداً قائمٌ قامَ عمروٌ . ألا ترى أنَّ «أنَّ» واسمها وخبرها وقعت في موضع الجملة الفعلية التي كان ينبغي لها أن تلي لو على مذهب سيبويه (١) ، فإنّه يجعل أنَّ مباشرة للو لفظاً وتقديراً ، ويجعلها مع معمولها بتقدير اسم مبتدأ وسدّ الطول مسدّ الخبر . وأمّا غير سيبويه فأن عنده لم تباشر لو في التقدير بل الذي باشرها في التقدير

---

(١) الكتاب ١/٤٧٠، ٢/٣٠٧.

الفعل وأنَّ مابعدها في موضع فاعل (١) ، فيكون على هذا في موضع المفرد فلا يكون في ذلك كسر للقانون .

إلاّ أنَّ الصحيح مذهب سيبويه ، وذلك أنّك أي المذهبين ارتكبت كان فيه خروج لِلَو عمّا استقر فيها في غير هذا الموضع ، ألا ترى أنّها أبداً لايليها الا الفعل ظاهراً ولا يليها مضمراً إلاّ في ضرورة شعر . فإذا جعلت أن مع معمولها في موضع مبتدأ ولِيَ لو الاسمُ لفظاً وتقديراً وليس ذلك بجائز فيها في غير هذا الموضع . واذا جعلت أنَّ وما بعدها في موضع فاعل بفعل مضمر كان في ذلك أيضاً خروج عما استقرفيها (لأنـّها يضمر)(٢) بعدها الفعل في فصيح الكلام وقد تقدم أنَّ ذلك لايجوز إلاّ في الضرورة .

وإذا كان كل واحد من المذهبين يؤدي إلى الخروج عن الظاهر فلا فائدة في تكلّف الإضمار .

وضبط ذلك مفصّلا أن تقول : إن لها ثلاثة مواضع . موضع لا تكون فيه إلاّ مكسورة . وموضع لاتكون فيه إلاّ مفتوحة . وموضع يجوز فيه فتحها وكسرها . فالموضع الذي تكسر فيه : إذا وقعت مبتدأ نحو : إن زيداً قائمٌ . وإذا كان في خبرها اللام ، نحو : علِمتُ إنَّ زيداً لقائمٌ ، وبعد واو الحال نحو : جاءَ زيدٌ وإنَّ يده على رأسه . وبعد حتى نحو : مَرِضَ حتى إن الطيرَ لَتَرحَمُهُ . وبعد ألا التي للاستفتاح نحو : ألا إن زيداً لقائمٌ . وبعد القول المجرد من معنى الظن .

واختلف فيها اذا وقعت بعد القسم نحو : واللّه أَنَّ زيداً قائمٌ ، فمنهم من لم يجز الا الفتح (٣) . ومنهم من أجاز الفتح والكسر ، واختار الفتح (٤). ومنهم من أجازهما واختار الكسر . ومنهم من لم يجز الا الكسر (٥). وهو الصحيح ، لأن

---

(١) هذا مذهب المبرد والزجاج والزمخشري والكوفيين .المقتضب ٧٧/٣ ، الكامل ٢٧٨/١. التصريح ٢/ ٢٥٩

(٢) ر : لأنك تضمر .

(٣) نسبه السيوطي للفراء . الهمع ١٣٧/١.

(٤) نسبه السيوطي للكسائي والبغداديين ١٣٧/١ .

(٥) وهو مذهب البصريين المقتضب ١٠٧/٤، الهمع ١٣٧/١ .

جواب القسم إنما هو / جملة وتتعاقب فيه الجملة الفعلية والاسمية ، فينبغي أن [٩٠ظ] تكون إن فيه مكسورة كما تكون إذا وقعت صدر الكلام ، وعلى ذلك هو السماع ، قال الله تعالى : يس والقرآنِ الحكيمِ . إنَّكَ لَمِنَ المرسلينَ (١) .

والذي فتحها توهم أن كونها جواباً يخرجها عن الصدرية ، وذلك فاسد لما ذكرنا من أن الجواب بمنزلة الجملة المستأنفة ولولا ذلك لما ساغ دخول لام الابتداء في الجواب نحو قولهم : واللهِ لزيدٌ قائمٌ .

والموضع الذي تكسر فيه وتفتح بعد إذا التي للمفاجأة نحو قولك : خرجتُ فإذا أن زيداً قائمٌ . إن شئت كسرتَ فيه إنَّ وأن شئتَ فتحتها . فإنْ كسرتها لم تقدر إذا في موضع خبر فيكون الواقع بعدها جملة مستأنفة فتكسر إنَّ لذلك . وان فتحتها كانت إذا في موضع الخبر وتكون أن ومعمولاها تتقدر بمصدر مبتدأ ، فكأنك قلت : خرجتُ فإذا قيامُ زيدٍ ، وقد روى قوله :

٣١٧ وكنتُ أُرَى زيداً كما قيل سيـــداً
إذا أنَّــه عبدُ القَفَـا واللَهــازِمِ (٢)

بكسر إنَّ وفتحها .

وبعد أما نحو قولك : أما إنَّ زيداً قائمٌ . ان شئت فتحت فيه إنَّ وإن شئت كسرتها ، وذلك أيضاً على تقديرين مختلفين . فإن جعلنا أما استفتاح كلام كألا (٣) كسرتَ إن بعدها ، كما تكسرها بعد ألا فتقول : أما إنَّ زيداً قائمٌ ، وإن جعلتها بمعنى أحقاً فتحت إنَّ بعدها فتقول : أما أنك منطلق ، كما تقول : أحقاً أنك منطلق ؟ لأن إنَّ إذ ذاك مع معموليها في موضع اسم مبتدأ والخبر في قولك : أحقاً ، وفي قوله : أما الذي هو بمعنى حقاً ، ويكون انتصابهما على الظرفية كأنه قال : أفي حقٍّ أنك منطلق ، أي مما أُحقِّقهُ انطلاقُكَ .

* * *

---

(١) سورة يس ١ –٣.

(٢) من أبيات الكتاب الخمسين . اللهازم : جمع لهزمة وهي عظم ناتىء في أصل الحنك الأسفل والقفا موضع الصفع واللهزمة موضع اللكز ، يريد أنه لئيم ذليل . الكتاب ٤٧٢/١ ، المقتضب ٣٥١/٢ الأصول ٢٠٢/١ ، الخصائص ٣٩٩/٢ ، ابن يعيش ٦١/٨ ، الخزانة ٣٠٣/٤ .

(٣) في ج ، ر : كالاخف ، وهو تحريف .

الموضع الذي تفتح فيه لاغير ما بقي .

فإن قيل : فمتى يكون القول بمنزلة الظن ومتى لايكون كذلك ؟

فالجواب أن تقول : إنّ القول يجريه بنو سُليم مجرى الظن من غير شرط، وأما غير بني سليم فلا يجرونه مجرى الظن الا بأربعة شروط .

أحدها : أن يكون الفعل مضارعاً (١) . والآخر : أن يكون لِمخاطَب. والآخر : أن يكون قد تقدّمته أداةُ استفهام . والرابع : أن لايُفصَل بينه وبين أداة الاستفهام إلاّ بالظرف والمجرور فإنّه لايعتّد بهما، فكأنّه لم يقع فصل(٢) نحو : أتقولُ أنّ زيداً منطاقٌ ، فتفتح إنّ كما تفتح بعد الظن ، ومن ذلك قوله :

٣١٨ أما الرحيـلُ فدونَ بعـدَ غـــــد
فمـتى تقولُ الـدارَ تَجمعُنـــا (٣)

فنصب الدار بتقول لأنّه أجراها مجرى الظن ، وعلى اللغة السُليمية جاء قول امرئ القيس :

٣١٩ إذا ما جـرى شأوَيْـنِ وابتلّ عِطفُه
تقـولُ هَـزيزَ الريحِ مـرّتْ بأثأبِ (٤)

في رواية من رواه بنصب هزيز . وعلى هذه اللغة أيضاً قوله :

٣٢٠ إذا قلـتُ أنّـي آيبٌ أهـلَ بلـــدة
نزعتُ بها عنهُ الوليّـةَ بالهَجْـــرِ (٥)

بفتح أن .

---

(١) قال ابن هشام : وسوى به السيرافي قلت ، بالخطاب ، والكوفي قل ، التوضيح ١/١٢٧ .

(٢) هذا الشرط اشترطه سيبويه والأخفش، قال ابن مالك : وخولفا. التسهيل ١٧ ، التوضيح ١/١٢٧ .

(٣) لعمر بن أبي ربيعة . والكلام على لسان صاحبة الشاعر ، ولم ترد بالدار داراً بعينها . الكتاب ١/٦٣ ، المقتضب ٢/٣٤٩ ، شرح مشكلات الحماسة ٦٢ ، التوضيح ١/١٢٦ ، العيني ٢/٤٣٥ ، الديوان ٤٩٣ .

(٤) الشأو : السبق . العطف : الجانب من الرأس حتى الورك . الأثأب : جمع أثأبة ، نوع من الشجر. والبيت في وصف فرس والبيت العيني ٢/٤٣١ ، التصريح ١/٢٦٢ ، الديوان ٤٩ .

(٥) للحطيأة يصف بعيره . الولية : البرذعة التي توضع فوق البعير ليركب عليها الشخص . الهجر من الهاجرة وهو منتصف النهار واشتداد الحر . يريد أنه إذا قدر الوصول إلى بلدة عند الليل وصلها منتصف النهار لسرعة سير بعيره ونجابته . شرح مشكلات الحماسة ٦٢ ، التوضيح ١/١٢٦ ، العيني ٢/٤٣٢ ، التصريح ١/٢٦٢ ، الديوان ٣٦٦ .

فان قيل : فلأيّ شيءٍ لم يجز أن يجري مجرى الظن غير بني سُليم إلاّ بالشروط الأربعة المتقدمة ؟ فالجواب : إنّ الذي حمل على ذلك أنّ هذه الأشياء يقوى فيها معنى الظن لمناسبته لها ، ألاترى أنّ المستقبل لكونه لم يقع / لايكون في الغالب[٩١و] إلاّ مظنوناً وليس كذلك الماضي . وكذلك الاستفهام يناسب الظن ، لأنّ المستفهم أبداً إنّما يستفهم عما لايتحقّق .

وإذا فصل بين أداة الاستفهام والفعل بغير الظرف ولا المجرور صار الفعل كأنّه لم يتقدّمه استفهام فيضعف فيه معنى الظن لذلك ، وأما الظرف والمجرور فلا يُعتد بهما في كلام العرب ، فكأنه لم يقع بين أداة الاستفهام والمستفهم عنه فصل .

واشترط في الفعل المضارع أن يكون للمخاطب لأنّ المخاطب قد يُستفهَم عن (١) ظَنِه ولايكاد أن يُستفهم الأنسان عن ظنّ غيره ، لأنّه لايتوصّل إلى حقيقة ذلك ، فتقول للمخاطب : أتظن كذا . ولايقال : أيَظُن زيدٌ كذا ؟ فلما كانت هذه الأشياء مقوية للظن لذلك لم تستعمل العرب القول استعمال الظن الا مع الشروط المتقدمة المذكورة الا بنوسليم فأنهم يستعملون القول كلّه استعمال الظن من غير مقوّ ، لأن الأنسان قد يكون قوله (عن علمٍ وقد يكون٢) عن ظنٍ فأجرى لذلك مجرى الظن .

فأن قيل : فالقول إذا استعمل استعمال الظنّ فهل هو بمنزلة الظنّ في العمل خاصة أو في العمل والمعنى ؟

فالجواب : إن في ذلك خلافاً بين النحويين . فمنهم من ذهبَ إلى أنّه إنما يجري مجرى الظن في العمل خاصة ولم يتغيّر المعنى عما كان عليه . وإلى هذا ذهب ابنُ خروف (٣) . ومنهم من ذهب إلى أنّه يجري مجرى الظن عملاً ومعنى وإلى هذا ذهب ابن جني (٤) . والصحيح عندي أنّه يجري مجرى الظن في المعنى والعمل . و لولا ذلك

---

(١) ج ، ر : عنه ، وهو تحريف . (٢) مابين القوسين ليس في ج .

(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد الحضرمي الأشبيلي من علماء الأندلس في النحو والأدب . شرح كتاب سيبويه وجمل الزجاجي . توفي عام ٦٠٩ أو ٦١٠ هـ بحلب . ترجمة ابن خلكان ٣/ ٢٢ ، اليافعي ٤/٢١ ، السيوطي ٣٥٤ .

(٤) انظر شرح مشكلات الحماسة لابن جني ٦٢ – ٦٣ .

لم يشترط العرب فيه – غير بني سليم – الأشياءَ الأربعةَ المقوية لمعنى الظن كما تقدم. وأيضاً فأنه إذا استقريت الأماكن التي استُعمل فيها القول استعمال الظن وجدت على معنى الظن نحو قوله :

أمّا الرحيلُ فدونَ بعدَ غدٍ فمتى تقولُ الدارَ تجمعُنا (٣١٨)

ألا ترى أنّه لا يريد متى تتكلم بهذا اللفظ وإنّما يريد: متى تجمعنا الدارُ فيما تظنُّ وتقدّر؟ وكذلك قول الآخر :

٣٢١ متى تقولُ القُلُصَ الرواسِما يُدنينَ أُمَّ قاسمٍ وقاسِما (١)

لم يرد : متى تنطقُ بهذا ؟ وإنّما يريد : متى تُدني القلصُ الرواسمُ أُمَّ قاسمٍ وقاسماً فيما تَظنُّ أو تُقدِّرُ؟ فثبتَ أن المعنى إذن على الظن .

ويكون القول مجرداً من معنى الظن عند جميع العرب من غير شرط. فمما أجرى القول فيه مجرى الظن ففتحت فيه أنَّ قوله :

إذا قلتُ أنّي آيبٌ أهلَ بلدةٍ .... البيت (٣٢٠)

ومما لم يجر فيه القول مجرى الظن فكُسرَت فيه أنَّ قوله تعالى : وإذ قالت الملائكةُ يامريمُ إنَّ اللهَ اصطفاكِ وطهّركِ (٢) .

وتقول : أولُ ما أقول: إني أحمدُ اللهَ ، بفتح إنَّ وكسرها . فإذا فتحت كانت ما مصدرية كأنك قلت : أوّلُ قولي حمدُ اللهِ . والقول هو الحمد في المعنى ، كأنه قال : كلُّ قولٍ أقوله فأوّله حمدُ اللهِ تعالى . فإذا أراد المتكلم هذا المعنى أعني أنَّ كلَّ قولٍ يقوله فلابدَّ أن يتقدّمه حمدُ اللهِ ، فإنّه يفتح ولا يتصوّر أن تكون «ما» في هذا الوجه بمنزلة الذي ، وتكون واقعة على اللفظ المقول كأنه قال : أوّلُ الألفاظ التي أقولها حمدُ اللهِ ، لأنَّ حمدَ اللهِ ليسَ من قبيل

(١) لهدبة بن الخشرم العذري . ورواية العيني : أم حازم وحازماً . وأم حازم هي أخت زياد بن زيد العذري ابن عم هدبة . الرواسم جمع راسمة من الرسيم وهو نوع من سير الابل . الجمل ٣١٥ ، العيني ٢/٤٢٧ .

(٢) آل عمران : ٤٢ .

الألفاظ فكيف يتصوَّر أن يكون الخبر ليس المخبر عنه في المعنى ولا هو مُنزَّل منزلته وهو مفرد ؟

فأن كسرت فأنّه لايخلو أن تجعلها مع اسمها في موضع خبر المبتدأ الذي هوأول أو تجعلها في موضع مفعول القول . فإن جعلتها في موضع الخبر كانت ما بمنزلة الذي وتكون واقعة على اللفظ المقول فكأنّه قال: أوَّلُ الألفاظ التي أتكلّم بها إنّي أحمدُ اللّهَ ، فيكون المتكلم على هذا قد زعم أن كل كلام يتكلم به فإنَّ أوله هذا اللفظ الذي هو إنّي أحمد الله. وكأنَّ هذا المعنى بعيد لأنّه ليس من عادة الناس في مخاطبتهم أن يبدأوا بهذا اللفظ فيقولوا : إنّي أحمدُ الله، ثم يأتوا بعد ذلك من الكلام بالذي يريدونه ، ولا يبطل هذا الوجه بأن يقال : يلزم فيه فتح إنَّ لأنَّها في موضع خبر المبتدأ لأنَّ خبر المبتدأفي الأصل إنَّما ينبغي أن يكون مفرداً ، لأنّا إنّما نعني بأنَّها تفتح إذا وقعت في موضع المفرد ، أن تكون في موضع تتقدَّر فيه بالمصدر وهي هنا لا تتقدَّر به فلذلك كسِرَت ؟

وإن جعلتها في موضع معمول القول قدَّرت ما مصدريّة ولا تقدرها بمنزلة الذي لأنّها لو كانت كذلك لاحتاجت إلى ضمير يعود عليها من صلته وليس في الصلة ضمير لأنَّ مفعول القول هو : إنّي أحمَدُ اللّهَ ، وهو ظاهر فلذلك لم يمكن في هذا الوجه إلاّ أن تكون حرفاً تتقدَّر مع مابعدها بالمصدر ويكون التقدير : أوَّلُ قولي إنّي أحمدُ اللّه ثابتٌ ، وحذف الخبر والتزم فيه الحذف لأنَّ القول قد قام مقامه . ولهذا ذهب أبو علي الفارسي .

وزعم ابن الطراوة أنَّ ذلك لا يتصور ، لأنّه ألزمه على هذا المأخذ أن يكون أولُ قولي إنّي أحمدُ اللّهَ ثابتٌ ، ويكون على هذا آخره ليس بثابت . وذلك باطل ، لأنّه قد قال : إنّي أحمدُ اللّهَ ، فكيف يجعل أول هذا الكلام ثابتاً ومعلوم أنّه قد ثبت بجملته فلا فائدة في اختصاص الأولية بالثبوت دون غيرها. وأيضاً فإنّه عندما نطق بقوله : إنّي أحمدُ اللّهَ ، علم أنَّ الأول ثابت فيكون قد أخبر بشيءٍ معلوم وذلك لا يجوز لخلوّه من الفائدة .

فردّ ذلك عليه بعض المتأخرين بأن قال : ليس مذهب أبي علي أنّ هذا المبتدأ له خبر محذوف بل هو من قبيل المبتدآت التي سد الطول منها مسدّ الخبر وأغنى عنه في اللفظ والمعنى ، وذلك أنّ قوله: إنّي أحمدُ اللّهَ ، وإن كان هو معمول القول هو خبر المبتدأ في المعنى فلا يحتاج المبتدأ إلى خبر كما أنّ قول العرب : أقائمٌ زيدٌ ؟ على أنّ أقائم مبتدأ وزيدٌ سدّ مسدّ الخبر ويُغنى عنه لايحتاج إلى تقدير خبر لإجتماع الخبر والمخبر عنه في قولك : أقائمٌ زيدٌ ؟

قيل له فكيف قال أبو علي : أول ما أقول مبتدأ محذوف الخبر تقديره : أول قولي إنّي أحمدُ اللّهَ ثابتٌ أو موجودٌ ؟

فانفصل عن ذلك بأن قال: لما كان أول مبتدأ والغالب في / المبتدأ أن يكون له [٩٢و] خبر ملفوظ به قدّر له خبراً محذوفاً كأنّه قال : ثابت أو مستقر .

وهذا الذي ذهب إليه لايتصور لأنّه كذب محض أعني أن يكون أول قولي: مبتدأ محذوف الخبر وليس له خبر محذوف وأن يقول : تقديره ثابت أو موجود، وليس هناك خبر يتقدر بهذا ولا بغيره .

وقد اعتذر أيضاً عن هذا الالتزام الذي ألزمه ابن الطراوة أبا علي بأن قال : الخبر محذوف لكنه ليس ثابتاً ولا موجودا ، بل هو خبر لا يمكن تقديره فلما لم يمكن تقديره أتى بلفظ ثابت أو موجود وإن لم يكن المعنى عليهما ليُبيِّنَ أن هناك خبراً محذوفاً . وهذا أبينُ فساداً من الأول ، لأنّه أيضاً كذب أعني قوله : تقديرهُ ثابتٌ أو موجودٌ وهو لا يتقدر بشيءٍ من ذلك .

والآخر أنّه ادّعى أن الخبر محذوف ولا يمكن تقديره ، وهذا الذي ذهب إليه خُلفٌ لأنّه لا يحذف شيءٌ إلاّ أنّه مفهوم معلوم حتى كأنه ثابت ، ولو أبرز إلى اللفظ لكان المعنى صحيحاً وإن كانت العرب قد التزمت فيه الإضمار لأمرٍ لفظي . وأما محذوف لايمكن تقديره لأنّه يفسد المعنى فشيءٌ لا يتصور .

والصحيح عندي أن ماذهب إليه أبو علي مستقيم لا يتوجه عليه اعتراض بل يريد أن أولَ قولِه إنّي أحمدُ اللّهَ قد ثبتَ واستقرّ منه قبل نطقه بهذا الكلام،

كأنه قال : ليس قولي الآن إنّي أحمدُ اللّهَ بأول حمدٍ حَمِدتُه بل أولُ قولي : إنّي أحمدُ اللّهَ قد تقدمَ قبل هذا ، فليس يريد بقوله : إنّي أحمدُ اللّهَ ، هذا اللفظ الذي يلفظ به الآن ، وإنّما يريد جنس قوله الألفاظَ التي يُحمد بها الله تعالى . وحكى عن سيف الدولة أنّه أجاز أن يكون : إنّي أحمدُ اللّهَ ، معمولا لقول مضمر يدل عليه ماتقدم كأنّه قال : أولُ ما أقول قولي إنّي أحمدُ اللّهَ ، وأضمر قولي . وهذا فاسد ، لأن المصدر من قبيل الموصولات وإضمار الموصول وإبقاء صلته لايجوز الا في الشعر نحو قوله :

٣٢٢ هل تذكُرُنَّ إلى الدَّيْرَيْنِ هِجرتَكُم
ومسحَكُمْ صُلْبَكُمْ رحمنُ قُرْبانا (١)

تقديره : وقولكم : رحمنُ قرباناً ، فأضمر القول وأبقى معموله ضرورة .

---

(١) لجرير من قصيدة في هجاء الأخطل وقومه ، ورواية الديوان :
هل تتركن إلى القسين هجرتكم ومسحهم صلبهم رحمن قربانا
اعراب ثلاثين سورة ١٣ ؛ الديوان ٥٩٨ .

باب حروف الخفض

الخفض في الكلام لايكون إلا بثلاثة أشياء :حروف الجروالاضافة والاتباع.
أما الاتباع فقد تقدم حكمه عندذكر التوابع ،فيبقى حكم الاضافةوحروف الخفض.

الاضافة على ما تبين في بابها لاتكون الا على معنى اللام نحو :غلامُ زيدٍ، تريد غلاماً لزيدٍ ،وعلى معنى مِنْ نحو : ثوبُ خزٍّ، المعنى ثوبٌ من خزٍّ، فحذف حرف الجر وناب الاسم منابه فخفض كماكان الحرف يخفض.
فالخفض إذن في الأصل انما هو بحرف الخفض ، فينبغي أن يُقدم الكلام على حروف الاضافة.

حروف الاضافةهي الباء والكاف واللام التي للجر وواو القسم وتاؤه وواو رب وفاؤها/وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل في القسم والميم المكسورة [٩٢ظ] والمضمومة في القسم نحو : مِ اللهِ ومُ اللهِ ،على خلاف في ذلك هل هي حرف جر بدل من الباء كما أبدلت الواو منها أوبقية أيمُن.وسنبين الصحيح من ذلك بعدحصر حروف الاضافة ان شاء الله تعالى .

هذا جملة ماجاء من حروف الجر على حرف واحد .والذي جاء منها على حرفين :مِنْ وعَنْ وفي ومُذْ وها التنبيه في القسم وبل النائبة مناب رُبَّ على خلاف فيها ومُنْ في القسم ،على خلاف أيضاً في ذلك ، هل هي حرف جر أو بقية أيمُن ،وسنبين ذلك أيضاً عند الفراغ من حصر الحروف .

فهذا (١) جملة ماجاء منها على حرفين .

والذي جاء منها على أزيد من حرفين : عَلَى وإلى وحتّى وحاشا وخلا وعدا ورُبَّ ومُنذ ولولا مع المضمر في مذهب سيبويه(٢) .وزاد بعض النحويين فيها لَعلٍّ مكسورة اللام ومفتوحتها(٣) .وسنبين مااستدلوا به على ذلك إن شاء الله تعالى .

---

(١) ر : فهذه .
(٢) الكتاب ١/ ٣٨٩ .
(٣) أنظر الشاهد ٢٨٤ والتعليقات حوله .

والذي ذهب إلى أن الميم من مُ اللهِ ومِ اللهِ بقية أيمن استدل على ذلك أنَّ أيمُن اسم معرب قد غيَّرته العرب ضروباً من التغيير فقالوا: أيمنُ اللهِ وإيمنُ اللهِ وأيمُ اللهِ وإيْمُ اللهِ وأيْمُ اللهِ، فيمكن أن يكون قولهم: مُ اللهِ ومِ اللهِ، من جملة التغييرات.

والذى ذهب إلى أنها حرف جر استدل على ذلك أنَّ أيمنُ اسم معرب والاسم المعرب لايجوز حذفه حتى يبقى على حرف واحد الا شاذا، بل لايُحفظ من ذلك الا ماحكاه ابن مقسَم (١): شربت ماً، يريد ماءً، فبطل أن تكون الميم اسماء وأيضاً فان الاسم في القَسَم اذا حذف منه حرف الجر ولم يعوض منه شيء لم يجز فيه الا الرفع أو النصب نحو: يمينُ الله لأفعلَنَّ، برفع يمين الله ونصبه وأما الخفض فلا يجوز لانَّ اضمار الخافض وابقاء عمله لايجوز الا في ضرورة شعر أو نادر كلام على ما يبيّن بعد.

فقولهم: مِ اللهِ، بكسر الميم دليل على أنّه حرف اذ لوكان اسماً لكان مرفوعاً أو منصوباً. فأن قيل: فلعله مبني على الكسر وهو في موضع رفع أو نصب.

فالجواب: إنَّ أيمُناً معرب والمعرب اذا حذف بقى معرباً، فلو كان الميم بقية أيمنٍ لكانت معربة، واذا ثبت أنَّ الميم المكسورة حرف خفض فكذلك المضمومة لأنها بمعنى المكسورة.

والذى ذهب إلى انَّ بل قد يجعل بدلا من رب كالفاء والواو استدل على ذلك بقوله:

٣٢٣ بَل بلدٍ مِلءُ الفِجاجِ قَتَمُهْ (٢)

يريد: بل رُبَّ بلدٍ ملءُ الفِجاج. وهذا لاحجةَ فيه لاحتمال أن تكون ربَّ حذفت وأبقي عملها من غير عوض منها، ويكون مثل قول الاخر:

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم المقريء. سمع من ثعلب وأبي علي بن شاذان وكان ثقة وأحفظ الناس لنحو الكوفيين وأعرفهم بالقراءات. وله في النحو والقراءات تصانيف عدة. توفي سنة ٣٥٤ هـ. ترجمة الخطيب البغدادي ٢/ ٢٠٦، ياقوت ١٨/١٥٠، القفطي ٣/١٠٠، ابن الجزري ٢/١٢٣، السيوطي ٣٦.

(٢) لرؤبة بن العجاج. الفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع. القتم: الغبار. المخصص ١٦/ ١٠٢، المغنى ١٢٠، الضرائر ١٢٣، الديوان ١٥٠، اللسان: جهرم.

رسمِ دارٍ وقفتُ في طللِهْ   كدتُ أقضي الغداةَ مِنْ جللِه (١٢٠)

يريد: رب رسمِ دارٍ، فحذف رُبَّ ولم يعوِّض منها شيئاً، فكذلك يكون بل بلد مما حذف منه ربَّ ولم يعوَّض منها شيء وبل لمجرد/ العطف من غير[٩٣و] ان يكون عوضاً وهذا هو الصحيح، اذ لو كانت بل عوضاً من ربَّ لجاز خفض الاسم بعدها في فصيح الكلام، وهم لايقولون، بل رجلٍ أكرمتُه كما يقولون ورجلٍ أكرمتُهُ.

والذى ذهب إلى انَّ مُنْ بقية أيمنُ استدل على ذلك بأنَّ أيمنُ قد اتسعوا فيها بالحذف والتغيير ما لم يتسعوا غيرها فقالوا: أَيمنُ الله وأَيمُ الله وإيم الله، فيمكن أن تكون بقية من أيمنُ، وكان ذلك أولى عنده من جعلها حرف خفض لأنّه لم يستقر ذلك فيها في موضع من المواضع.

والذى ذهب إلى أنّها ليست بقية أيمن استدل على ذلك بأنها لو كانت بقيتها لم تستعمل الامضافة إلى الله كما أنَّ أيمناً كذلك، وهم يدخلونها على الربِّ فيقولون: مُنْ ربّي لأفعلَنَّ كذا، فدلَّ ذلك على أنها ليست تلخيص أَيمنُ وأيضاً فأنها لو كانت بقية أيمنُ لكانت معربة لأنَّ الاسم المعرب كما تقدَّم إذا حذف منه شيء بقي معرباً، فكون مُنْ مبنية على السكون دليل على أنها حرف خفض وليست بقية أيمنُ.

واستدل الذى ذهب إلى أنَّ لَعلَّ مفتوحة اللام من حروف الخفض بقوله:

فقلتُ ادع أخرى وارفع الصوت دعوة   لعلَّ أبي المغوار منك قريبُ (٢٨٤)

فأنّه يروى بخفض أبي المغوار، وهذا لاحجة فيه عندى، لأنه قد استقر في لعلَّ المفتوحة اللام أن تنصب الاسم وترفع الخبر، فأن أمكن ابقاؤه على ما استقر فيها كان أولى، وقد أمكن ذلك بأن يكون اسم لعلَّ ضمير الامر والشأن محذوفاً، يريد: لعلّه، على حد حذفه في قول الآخر:

إنَّ مَنْ لامَ في بَني بنت حسّـ   ـانَ ألمْهُ وأعصه في الخطوبِ

يريد: إنّه من لام، ويكون أبي المغوار مخفوضاً بحرف جر محذوف لفهم المعنى،

تقديره : لعلَّ لأبي المغوار ، ونظيره في ذلك قول أبي الأصبع العدواني (١) :

٣٢٤ لاهِ ابنُ عمِّكَ لاأفضلتَ في حَسَبٍ عنّي ولاأنتَ ديّاني فتَخزوني (٢)

يريد : لله ابنُ عَمِّكَ ، ويكون قريب : صفة لموصوف محذوف كأنّه قال : جوابٌ (٣) قريب فيكون التقدير : لعلّه لأبي المغوار منك جواب (٣) قريب. وحمله على هذا اولى وان كان فيه ضرورتان : حذفُ ضمير الأمر والشأن وحذف حرف الجر وابقاءُ عمله . لأنّ لعل لم يستقر الجرُّ بها (٤) .

واستدل الذى ذهب الى أن لعل المكسورة اللام حرف جر بقول الآخر :

لعلّ اللهِ فضّلكم علينا بشيءٍ أنَّ أُمّكم شريمُ (٢٨٥)

فخفض اسم الله تعالى .

وهذا عندي ينبغي أن يحمل على ظاهره ولا يتعدى ذلك فيه لأنّه لم يستقر في هذه المكسورة (الآ)(٥) نصب الاسم بها ورفع الخبر ، فيكون في جعلها جارة خروج عما استقر فيها

• • •

وأما لولا فاستدل سيبويه على جر المضمر بها ، بقول العرب : لولاكَ ولولاهُ ولولاىَ(٦). وذلك أن الكاف والهاء والياء لاتكون ضمائر رفع بل هي مترددة بين/أن تكون ضمائر نصب أو ضمائر خفض. باطلٌ أن تكون ضمائر [٩٣ظ] نصب لأن الحروف اذا اتصل بها ياء المتكلم وكانت في موضع نصب اتصل بها نون الوقاية نحو : إنني وليتني ، وان أدى ذلك الى اجتماع الامثال جاز حذف

---

(١) كذا في الأصل والصواب : ذي الأصبع العدواني .

(٢) الديان : القائم بالأمر المجازي به. خزاه : ساسه ودبر أمره . عني بمعنى علي. شرح المفضليات ٣٢٢ ، أدب الكاتب ٥١٣ ، الخصائص ٢٨٨/٢ ، الاقتضاب ٢٤٩ ، ابن الشجري ١٣/٢ ، الخزانة ٢٢٢/٣ .

(٣) ج ، ر : جوار ، وهو تحريف .

(٤) انظر الشاهد ٢٨٤ وما عليه من تعليقات .

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

(٦) الكتاب ١/ ٣٨٨ .

نون الوقاية فقلت : انّي وان لم يؤدِّ إلى ذلك لم يجز حذف نون الوقاية الا في ضرورة نحو قوله :

كُمنيةِ جابرٍ اذ قالَ ليتى أُصادِفُهُ وأُتلفُ بعضَ مالِي.(٢٩٦)

فلو كانت الياء ضمير نصب لكانَ لولاني ، فثبت أنّ الياء في موضع خفض، واذا ثبت ذلك في الياء حملت الكاف والهاء في لولاك ولولاه على ذلك .

وزعم الاخفش أن الكاف والهاء والياء مما وقع فيه ضمير الخفض المتّصل موقع ضمير الرفع المنفصل كما وقع ضمير الرفع المنفصل موقع ضمير الخفض فيما حكاه من قولهم : ماأنا كأنتَ ولاأنتَ كأنا (١).

وهذا الذي ذهب اليه الأخفش فاسد ، لأن وقوع الضمير المتصل موقع المنفصل لايجوز إلاّ في ضرورة شعر نحو قوله :

وما علينا اذا ما كنتِ جارتَنا ألاّ يجاورَنا إلاّكِ دَيّارُ (٢٦٩)

يريد: إلاّ إيّاكِ ، فأوقع ضمير النصب المتصل موقع ضمير المنفصل .

فإذا كان وضع المتصل موضع المنفصل قبيحاً مع أنهما من قبيل واحد من جهة أنّهما للنصب فالأحرى اذا كانا من بابين مختلفين وذلك بأن يكون المتصل ضمير خفض والمنفصل الذي وقع موقعه في موضع رفع .

فإن قيل: فإن لولا لم تعمل في المظهرَ شيئاً فكيف ساغ لها أن تعمل في المضمرَ ؟ فالجواب : إنّه قد يعمل العامل في بعض الأسماء دون بعض ، ألا ترى أن لَدُنْ تنصب غُدوةً ، تقول لَدُنْ غدوةً ولا يجوز ذلك فيها مع غيرها من أسماء الزمان . فإذا وجد العامل قد يعمل في بعض الظاهرات دون بعض مع أنّها من جنس واحد فالأحرى أن يعمل في المضمر ولا يعمل في المظهر ، إذ هما جنسان مختلفان .

---

(١) أنظر المقتضب ٧٣/٣ . الكامل ٣٤٥/٣ ، ووافقه الكوفيون وأبو البركات الانباري. معاني القرآن ٩٥/٢ الأصول ١٠٣/٢ ، ابن الشجري ١٨٠/١ ، ٢١٢/٢ ، الانصاف مسألة ٩٧ .

وزعم المبرّد أنّ لولا لاتجر الظاهر ولا المضمر وأنّ لولاكَ ولولايَ ولولاهُ لحنٌ (١) ، وزعم أنّ الذي حمل النحويين على إجازة ذلك قول الشاعر:

٣٢٥ وكم موطنٍ لولايَ طِحتَ كما هَوَى بأجرامِهِ من قُلَّةِ النيقِ منهوي (٢)

قال : وهذه القصيدة فيها لحنٌ كثير ومن جملتها قوله : ولولايَ ، فلاينبغي أن يُحتجَّ بها .

وهذا الذي زعم أبو العباس باطل ، بل حكى النحويّون أن ذلك لغة العرب وأنشد الفراء في ذلك :

٣٢٦ ... ... ولولاكَ لم يَعرِضْ لأحسابنا حَسَنْ (٣)

وأنسد ايضا :

٣٢٧ .. .. لولاكَ هذا العامَ لَمْ أحجُج (٤)

فدل ذلك على أن ما زعم من أنّ النحويين إنّما أخذوا ذلك من قوله:

وكم موطنٍ لولايَ ... ... البيت فاسد .

• • •

وهذه الحروف تنقسم بالنظر الى ما تجره ثلاثة أقسام .

قسم لايجرّ إلاّ المضمر وهو لولا ، وقد تقدم الاستدلال على ذلك .

---

(١) الكامل ٣/٣٤٥ ، ابن الشجري ١/١٨٠ .

(٢) ليزيد بن الحكم الثقفي . اجرام جمع جرم ، وجرم الانسان خلقه أو جسده . النيق ، أعلى الجبل . الكتاب ١/٣٨٩ ، معاني القرآن ٢/٨٥، الكامل ٣/٣٤٥ ، الخصائص ٢/٢٥٩ المنصف ١/٧٢، ابن الشجري ١/١٧٧ ، المفصل ١٣٥ ، الانصاف ٣٦٦ ، الخزانة ٢/ ٤٣٠ .

(٣) صدره : أتطمع فينا من أراق دماءنا
وهو من أبيات لعمرو بن العاص يخاطب بها معاوية . ويريد بحسن الحسن بن علي بن أبي طالب . وفي معاني القرآن : حسم ، وهو تحريف . معاني القرآن ٢/٨٥ ، الانصاف ٣٦٦ ، ابن يعيش ٣/ ١٢٠ ، العيني ٣/٢٦٠ ، اللسان : (أمالا) ٢٠/٣٥٩ .

(٤) صدره : أومت بعينيها من الهودج وهو أول شعر لعمر بن أبي ربيعة . وفك التضعيف في أحجج ، وهو جائز في غير ضرورة . ابن الشجري ١/١٨١، المفصل ١٣٦ ، الخزانة ٢/٤٢٩ شرح الشافية ٢/٢٣٩ .

وقسم لايجرّ إلاّ الظاهر / وهو هاء التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل في القسم وواو القسم وتاؤه وواو رب وفاؤها ومُنذُ ومُذْ وحتّى وكاف التشبيه .
وجميع هذه لاتجر إلاّ المظهر ولا تجرّ المضمر إلاّ الكاف وحتى فأنّهما سُمِع ذلك فيهما في ضرورة الشعر . فمما جاء من ذلك في الكاف قوله :

٣٢٨ فلا أرى بَعلاً ولا حلائلا كَهُ ولا كَهُنَّ إلاّ حاظِلا (١)

وقول الآخر :

٣٢٩ ... ... وأُمَّ أَوعالٍ كَهَا أو أقربا (٢)

ومما جاء من ذلك في حتى قوله :

٣٣٠ فلا واللهِ لايُلفى أُناسٌ فتى حتّاك يا ابن أبي يَزيدِ (٣)

فاما هاء التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل وواو القسم وتاؤه فاستغنوا عن جرها للمضمر بباء القسم نحو : بِكَ وبِهِ وبِي ، لأن الباء في معناها . وأما حتّاكَ وحتّاهُ وحتّايَ ، فاستغنوا عنها بإليه وإليكَ وإلى ، لأنّها في معناها . وأما واو رُبَّ وفاؤها ، فاستغنوا عن جرها للمضمر برُبَّ ، وكذلك مُذْ ومُنذُ لأنّهما في معنى مِنْ أو في معنى أول أو في معنى أمَد نحو : مُذ يومِنا أي في يومِنا ، ومُذْ يومُ الجمعة أي أولُ ذلك يوم الجمعةِ ، ومُذْ يومانِ ، أي أمدُ ذلكَ يومانِ .

---

(١) لرؤبة ، والرواية : ترى . الحاظل : المانع من التزويج ، وصف حمارا وحشيا يمنع أتنه من حمار آخر يريدهن . الكتاب ٣٩٢/١ ، الأصول ١٠٣/٢ ، العيني ٢٥٧/٣ ، الخزانة ٢٧٤/٤ .

(٢) قبله : خلى الذنابات شمالا كثبا وهو للعجاج يصف حمارا وحشيا هرب من الصياد . أم أوعال : هضبة في ديار بني تميم . الكثب : القرب . الكتاب ٣٩٢/١ ، الأصول ١٠٢/٢ المقاييس ٢٥/١ ، المفصل ٢٨٩ ، المخصص ١٨٥/١٣ ، العيني ٢٥٣/٣ ، الخزانة ٤/ ٢٧٧ ، الديوان ٧٤ .

(٣) لم ينسب لقائل . قال أبو حيان : وانتهاء الغاية في حتاك لا أفهمه ولا أدري ماذا عني بحتاك فلعل هذا البيت مصنوع . وقال الرضي والعيني بشذوذه . قال البغدادي : والأحسن أن يقول ضرورة . العيني ٢٦٥/٣ ، الخزانة ١٤٠/٤ ، الضرائر ١٩٧ .

وأما كَهُ وكَلَكَ وكَيَ فاستغنوا عن ذلك بمثله ومِثلِكَ ومِثلي .

وقسم يجر الظاهر والمضمر وهو ما بقى بعدُ من حروف الجر بعد إخراج (ما يجر) (١) المضمر منها خاصة وما يجر الظاهر خاصة .

والحروف التي تجر الظاهر وحده أو مع المضمر تنقسم قسمين : قسم يجرّ كل ظاهر وقسم يجرّ بعض الظاهرات دون بعض .

فالذي يجر بعض الظاهرات دون بعض : هاء التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل وتاء القسم ولامه ومُن في القسم والميم المضمومة والمكسورة ورُبَّ وواوها وفاؤها .

أما هاء التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل وتاء القسم فأنّها لا تجرّ إلاّ اسم الله تعالى ، وذلك أنّها لاتجرّ إلاّ بحق العوضية .

أما التاء فعوض من الواو المبدلة من الباء فلم تتصرّف لذلك بل اقتصروا بها على اسم الله تعالى ، وقد حكى دخولها على الرب ، قالوا : تَرَبِّ الكَعبَةِ لأفعلَن كذا ، وذلك قليلٌ جداً . وأما سائرها فأنّها بدل من باء القسم فلم تتصرف لذلك أيضاً . وأما مُنْ فلا تجرّ الا الربّ ، وكذلك الميم المضمومة والمكسورة لاتجرّانِ الا اسم الله تعالى . والسبب في ذلك أنّهما لم يتمكنا في الجر لكونهما لم يستعملا إلاّ في القسم . وأما رُب وفاؤها وواوها فلا تجرّ إلاّ النكرة . وسبب ذلك أن المفرد بعدها في معنى جميع ولا يكون المفرد في معنى جميع إلاّ نكرة . وأما إذا كان معرفة فلايجوز ذلك فيه إلاّ في ضرورة شعر (٢) نحو قوله

لاتُنكِروا الفَضلَ (٣) وقد سُبينا في حلقِكُم عَظمٌ وقد شَجينا(٧)

يريد في حلوقكم .

وما عدا ذلك من / حروف الجر تجر كل ظاهر .

* * *

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) انظر الشاهد ٧ ومابعده من تعليقات .

(٣) كذا والصواب : القتل .

وحروف الجر أيضاً تنقسم أربعة أقسام : قسم لايستعمل الا حرفا ، وقسم يستعمل حرفاً واسما . وقسم يستعمل حرفاً وفعلا . وقسم يستعمل حرفاً واسماً وفعلا .

فالذي يستعمل حرفاً واسماً مُذْ ومُنذ وعَنْ . أما مُذْ ومُنذْ فيكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما ، ويكونان حرفين اذا انجر ما بعدهما ، على ما نبين في بابهما إن شاء الله تعالى . وأمّا عن فتكون اسماً إذا دخل عليها حرف الخفض نحو قولهم : جلسَ مِن عَنْ يَمينِه . قال الشاعر :

٣٣١ فقلتُ للركب لمّا أن علا بِهِمُ   مِن عَن يَمينِ الحُبَيّا نظرة قَبلُ(١)

فدخول مِنْ على عَنْ دليل على أنّها اسم ، إذ لايجوز دخول حرف جرّ على حرف جر الا إذا كان لفظهما واحداً ومعناهما فيكون أحدهما إذ ذاك تابعاً للاخر نحو قوله :

فلا واللهِ لا يُلفَى لِما بي   ولا لِلِما بِهِم أبداً دَواءُ (١٦٦)

فأدخل اللام الأولى على الثانية توكيداً لأن لفظهما ومعناهما واحد وقول الآخر :

٣٣٢ فأصبحنَ لايسألنني عن بِما بِهِ   أصعّدَ في عُلو الهَوى أم تَصوبا(٢)

فأدخل عن على الباء تأكيداً لأنه قد يقال : سألتُ به وسألتُ في معنى واحد.

نحو قوله :

٣٣٣ فأن تسألوني بالنساءِ فأنّني   ... ... البيت (٣)

يريد : عن النساءِ ، فلما دخلت من على عن وليست بمعناها علم أنّ عن اسم لأن حرف الجر لا موضع له من الاعراب فتبيّن أنّها اسم في موضع خفض بِمنْ

(١) للقطامي . الحبيا : موضع بالشام . النظرة القبل : التي لم تتقدمها نظرة . أدب الكاتب ٤٩٩ ، الجمل ٧٣ ، المحكم ٤٩/١ ، الاقتضاب ٤٢٧ ، العيني ٢٩٧/٣ ، الديوان ٢٨ .

(٢) للأسود بن يعفر . وفي المغني : فأصبح لا يسألنه . وفي النسخ : غاوى الهوى، وهو تحريف صعد : ارتقى مشرفاً . الهوى : مقصور الهواء . التصوب : النزول . سر الصناعة ١٥٣/١ ، المغنى ٣٩٠ ، اللسان : صعد ، العيني ١٠٣/٤، الخزانة ١٦٢/٤ .

(٣) لعلقمة بن عبدة وعجزه : خبير بأدواء النساء طبيب ، شرح المفضليات ٧٧٣، أدب الكاتب ٥٠٠ ، الأضداد للانباري ٢٢٣ ، مقاييس اللغة ٤٠٧/٣ ،العيني ١٠٥/٤ ،الديوان ٢٠

وزعم أهل الكوفة أن رُب تكون اسماً(١)،واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:

٣٣٤ إنْ يقتلوكَ فأن قَتَلَكَ لم يَكُنْ   عاراً عليكَ ورُب قَتلٍ عار (٢)

فرُفعَ عار على أنه خبر رُب ورُبّ مبتدأ . وهذا لاحجة فيه ، لأن الرواية الصحيحة وبعضَ قتل عارُ . وان صحت رواية من روى: ورُب قتلٍ عارُ،لم يكن فيه حجة،لأن عار يكون خبر ابتداء مضمر كأنه قال: هو عارٌ.والجملة في موضع الصفة.

ومما يدلّ على أن عارا في هذه الرواية إنّما ينبغي أن يحمل على ما ذكرناه أنّك لو جعلت عارا خبر ربّ لم يجز إبقاء المخفوض برب بغير صفة وذلك لايجوز لما بيّن عند ذكر أحكام ربّ .

وزعم أبو الحسن الأخفش (٣) أن الكاف تكون اسماً في فصيح الكلام،وذلك عندنا باطل،ولا يجوز أن تكون اسماً الا في ضرورة شعر بدليل السماع والقياس(٤).

أما السماع فلأنه لايُحفظ ان الكاف قد جاءت في نثر موجودا فيها أحكام الأسماء بل الذي تقرر فيها الحرفية ، بدليل أنّهم يقولون : جاءَني الذي كزيد ، فيصلون الموصول بالكاف والاسم المجرور بها في فصيح الكلام كما يصلونه بسائر المجرورات . ولو كانت الكاف اسماً لم يجز ذلك إلاّ في ضرورة أو نادر كلام ، كما لايجوز : جاءَني الذي مثلُ زيد ، لأن الموصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طول لم يجز حذف المبتدأ وابقاء الخبر الاّ في/[٩٥و] ضرورة أو في شذوذ كلام نحو قراءة من قرأ: تماماً على الذي أحسنُ(٥) ،

---

(١) ووافقهم ابن الطراوة واستدلوا له بأربعة أدلة . الانصاف م ١٢١ الهمع ٢٥/٢ .

(٢) لثابت بن كعب الملقب بثابت قطنة يرثى يزيد بن المهلب.المقتضب ٦٦/٣ ، البيان والتبيين ٢٩٣/١ ، الأغاني ٢٧٩/١٤ ، ابن الشجري ٣٠١/٢ ، الانصاف م ١٢١ ، المغني ١٤٣ ، الخزانة ١٨٤/٤ ، الضرائر ٢٤٠ .

(٣) ووافقه ابن جني في سر الصناعة ٢٨٥/١ .

(٤) انظر الكتاب ٢٠٣/١ ، المقتضب ١٤٠/٤ .

(٥) الأنعام ١٥٤ وانظر ص ٢٣ و من الاصل

ومثلا ما بعوضةٌ (١) .

أي تماماً على الذي هو أحسنُ ، ومثلا الذي هو بعوضةٌ ، فكذلك لو كانت الكاف اسماً لم يكن بد من أن تقول : جاءني الذي هو كزيدٍ .

وأما القياس فلأنّ الأسماء الظاهرة لاتجيء على حرفٍ واحدٍ الاّ شذوذا لايلتفت اليه .

واستدلّ أبو الحسن على أن الكاف اسم في الكلام يقول الأعشى :

٣٣٥ أتنتهون ولن يَنهي ذَوى شَطَط كالطعنِ يذهبُ فيه الزيتُ والفُتُلُ (٢)

فاستعمل الكاف فاعلة يَنهَى ، فكذلك قول امرىء القيس :

٣٣٦ وأنّك لم يفخَرْ عليكَ كفاخرٍ ضعيفٍ ولم يغلْبكَ مثلُ مُغَلّبِ (٣)

فاستعمل الكاف فاعلة بيفخر ، وكذلك قوله :

٣٣٧ ورحنا بكابنِ الماء يجنُبُ وَسطَنا ... ... (٤)

فاستعمل الكاف مجرورة بالباء . وكذلك قول الشاعر :

٣٣٨ وزِعتُ بكا لهِرواةِ أعوَجِيٍّ إذا ونُتِ الرياحُ جرَى وِثابا (٥)

---

(١) البقرة : ٢٦ وانظر ص ٢٣ و من الاصل

(٢) رواية الديوان : هل تنتهون ولا ينهى . ورواية التبريزي : لاتنتهون . الشطط : الجور والظلم.الفتل جمع فتيلة وهي ما يوضع في الجرح من قماش ونحوه . المقتضب ٤/١٤١ ، الأصول ١/٣٥٢ ، التوجيه ١١٥ ،الخصائص ٢/٣٦٨ ، سر الصناعة ١/٢٨٥ ، شرح العشر ١٥٠ ، الخزانة ٤/١٣٢ ، ٢٦٣ ، ابن‌الشجري ٢/٢٢٩ ، ٢٨٦ ، العيني ٢/٢٨٩ الديوان ٦٣

(٣) الديوان ٤٤ ، اللسان : غلب . الأضداد لأبي الطيب ٥١٩

(٤) لامريء القيس وعجزه : تصوب فيه العين طورا وترتقي وهو في وصف فرس . ابن الماء: طائر يقال انه الغرنيق . يجنب : يقاد . تصوب : تتحدر ، ترتقي : ترتفع . أدب الكاتب ٥٠١ ، الاقتضاب ٤٢٩ ، ابن الشجري ٢/٢٢٩ ، ٢٨٦ ، الصحاح واللسان : كون. الديوان ١٧٦ .

(٥) لم ينسب لقائل ولم تذكر مناسبته . وروى في اللسان: أعوجياً . على أنه مفعول وزعت وهي بمعنى كففت . أعوجي نسبة ألى أعوج وهو فرس كريم تنسب اليه الخيل الكرام . ونت : كلت وتعبت . أدب الكاتب ٥٠٠ ، سر الصناعة ١/٢٨٧ ، الاقتضاب ٤٢٩ ، المخصص ١٤/ ٦٤ ، اللسان : وثب ، عوج .

فاستعمل الكاف مجرورة بالباء . وكذلك قول الآخر .

٣٣٩ وصُيِّروا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأكولْ (١)

فأضاف مِثْل إلى الكاف ولا تضاف الا الى الاسماء .

وهذا كله عندنا لا حجة فيه لأنّه شِعْرٌ ، والكاف عندنا قد تكون اسما في الشعر على أن الكاف قد يمكن أن تكون في جميع ما ذكر حرف ويحمل جميع ذلك على حذف الموصوف لفهم المعنى واقامة الصفة مقامه وان لم تكن مختصّة فكأنه قال : ناه كالطّعن ، وفاخرٌ كفاخرٍ ضعيف ، وبفرسٍ كابنِ الماء ، وبفرسٍ كالهِراوةِ ، ومثل شيءٍ كَعَصفٍ (٢) إلاّ أنّ ذلك أيضاً ضرورة . فلذلك تكافأ الأمران .

على أن حذف المخفوض واقامة الصفة مقامه وهي غير مختصة قبيح جداً نحو :

والله ما زيدٌ بنامَ صاحبُهْ ولا يُخالِطُ اللّيانَ جانِبُهْ (١١٥)

وهو في المرفوع أحسن لأنه عمدة فتقوى الدلالة عليه حتّى كأنك لم تحذف نحو قوله :

كأنكَ من جمالِ بني أقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خلفَ رِجلَيْهِ بِشَنِّ (١١٤)

يريد كأنّك جملٌ من جمالِ بني أُقيشٍ فحذف جَمَلاً وأقام صفته مقامه .

والذي يستعمل حرفاً وفعلا «خلا» في الاستثناء فتكون حرفاً اذا انخفض ما بعدها وتكون فعلا اذا انتصب ما بعدها .

فأن قال قائل : ما الدليل على أنّها اذا انتصب ما بعدها فعل واذا انخفض حرف؟ فالجواب أن تقول : الدليل على ذلك أنّها لايخلو أن تكون حرفاً أو اسماً أو فعلا .

(١) لحميد الأرقط ونسب لرؤبة . العصف : الزرع الذي أكل حبه وبقي تبنه . ولم يعلم المراد بالضمير في صيروا . الكتاب ٢٠٣/١ ، المقتضب ١٤١/٤ ، ٣٥٠ ، الأصول ٣٥١/١ ، سر الصناعة ٢٩٦/١ ، المحكم ٢٧٧/١ ، المغني ١٩٦ ، الخزانة ٢٧٠/٤ ، ديوان رؤبة ١٨١ .

(٢) هذا التوجيه قال به الفارسي في البغداديات ورجع عنه في البصريات كما نقل البغدادي الذي أورد كلامه في الموضعين . الخزانة ٢٦٥/٤ .

فباطل أن تكون اسماً لانتصاب الأسم بعدها، وليست من قبيل الأسماء العاملة(١).

وباطل أن تكون حرفاً بمنزلة إلاّ ، لأنّها لو كانت كذلك لجاز في الاسم بعدها الرفع والنصب في مثل : ما قامَ القومُ خلا زيداً وزيدٍ ، كما يجوز : ما قام القومُ الا زيداً والاّ زيدٌ ، وامتناع ذلك دليل على أنّها ليست بحرف استثناء فثبت أنّها فعل .

والذي يدل على أنّها - اذا انخفض ما بعدها - حرف أنّها لايخلو أن تكون اسماً أو فعلا أو حرفاً .

فباطل أن تكون فعلا لأن الفعل / لايخفض الاسم الأ بواسطة حرف الخفض [٥٩ظ]

وباطل أن تكون اسماً اذ لو كان كذلك لولى العامل كما يليه غير ، فكنت تقول : قامَ خلا زيدٍ ، كما تقول : قام غيرُ زيدٍ ، فثبت أنّها حرف .

والغالب عليها أن تنصب ما بعدها وتكون فعلا .

وكذلك حاشى عند المبرد ومن أخذ بمذهبه ينتصب الاسم بعدها وينخفض . فمن نصبه فهي عنده فعل (٢) . وحكى من ذلك : اللهم اغفر لي ولِمَنْ يَسمَعَ حاشَى الشيطانَ وأبا الأصبغ (٣) . بنصب الشيطان ونصب أبي الأصبغ ومن خفضه فهي عنده حرف والاستدلال على ذلك كالاستدلال في خلا ، إلاّ أن أبا العباس استدل أيضاً على أن حاشى فعل باستعمال المضارع منها ، قال النابغة :

٣٤٠ ... ... ولا أُحاشِي من الأقوامِ من أحدٍ (٤)

---

(١) ج ، ر : الغالبة ، وهو تحريف .

(٢) وهو أيضاً مذهب الجرمي شيخ المبرد ، ونسبه صاحب الانصاف للكوفيين ، ونسبه ابن السراج للبغداديين . المقتضب ٣٩١/٤ ، الأصول ٢٢٤/١ ، الانصاف م ٣٧ .

(٣) حكاه أبو زيد عن أعرابي . الأصول ١/ ٢٢٣ .

(٤) صدره : ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه، المقتضب ٣٩١/٤ ، الأصول ٢٢٤/١، ابن الشجري ٨٥/٢، المغني ١٢٩ ، ابن يعيش ٨٥/٢، الخزانة ٤٤/٢، الديوان ١٣ .

وهذا لا حجة فيه ، لأن أحاشي فعل مأخوذ من لفظ حاشى التي هي أداة الاستثناء كأنّه قال : ولا أقولُ حاشَى ، كما قالوا : أسوّفتُه ، إذا قلت له : سوف أفعلُ معَكَ كذا . وإنّما الكلام في حاشى التي هي بمعنى إلاّ لا التي هي بمعنى قلتُ : حاشَى فلاناً . وسيبويه رحمه الله لم يحفظ فيها إلاّ الخفض بها (١)

والذي يكون اسماً وفعلاً وحرفاً «على» فتكون اسماً اذا دخل عليها حرف خفض نحو قوله :

٣٤١ غدَتْ مِن عليه بعدَما تمَّ ظِمؤها تَصِلُ وعن قَيضٍ بزيزاءَ مَجْهَلِ (٢)

فدخول من عليها دليل على أنها اسم ، لأنّ حرف الجر كما تقدم لايدخل على حرف جر آخر حتى يكون موافقاً له في لفظه أو في معناه كما تقدم ومن ليست من لفظ على ولا في معناها .

وتكون فعلا اذا احتاجت إلى فاعل ومفعول نحو قوله :

٣٤٢... .... وعلا الخيلَ دماءٌ كالشَقِرْ(٣)

وتكون حرفاً فيما عدا ذلك .

وما بقي من الحروف لايستعمل الاّ حرفاً .

فأن قيل : فلم تجعلوا «من وفي » من قبيل ماستُعمل حرفاً وفعلا ؟ ألا ترى «منْ» قد تكون أمراً من المَيْنِ وهو الكذب ، فكذلك ، «في» قد تكون أمراً من الوفاء فيقال : في يامرأةُ ، وفِ يارجلُ ، على حد قوله :

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧٧ .

(٢) لمزاحم بن الحارث العقيلي يصف قطاة . الظمء: مابين الشربين والوردين يستعمل للابل واستعاره للقطاة . تصل : يسمع لاحشائها صليل من يبس العطش . القيض :قشر البيضة الرقيق . الزيزاء : الأرض الغليظة . الكتاب ٣١٠/٢ ، المقتضب ٥٣/٣ ،الكامل ٩٨/٣، أدب الكاتب ٥٠٠ ، الاقتضاب ٤٢٨ ، المفصل ٢٨٨ ، المغنى ١٥٦ ، الخزانة ٢٥٣/٤

(٣) لطرفة بن العبد . وصدره :وتساقى القوم كأساً مرة وفي النسخ : على الخيل ، وهي ضعيفة . الشقر : جمع شقرة وهي نورة حمراء تشبه الشقائق . أدب الكاتب ٦٩ ، الاشتقاق ١٩٧ ، جمهرة اللغة ٣٤٦/٢ ، مقاييس اللغة ٢٠٣/٣ ، اللسان : شقر ، الديوان ٦٦ .

٣٤٣ ألم يأتيكَ والأنباءُ تنمـي بما لاقـتْ لَبونُ بني زيادِ (١)

فالجواب : إنّه لم يذكر من ذلكِ الا مامعناه حرفاً وغيرَ حرفٍ سواء ، ألا ترى أن «خلا» جرّت أو نصبت معناها واحد وهو الاستثناء . وكذلك « على » كانت اسماً أو فعلا أو حرفاً معناها واحد وهو الاستعلاء والفوقية وكذلك سائر ماذكرناه من الحروف التي تخرج عن الحرفية معناها حرفاً وغيرَ حرفٍ سواء وليس كذلك « في ومن » فلذلك لم يورد من قبيل مايخرج عن الحرفية . وكذلك ينبغي أن يفعل لأن اللفظ اذا كان مستعملا في موضعين فصاعداً على معنى واحد سهل أن يُعتقد أن المستعمل حرفاً هو الذى استعمل غير حرف ، واذا كان معناهما في الموضعين مختلفاً لم يسهل ذلك فيه .

* * *

وحروف الجر / لابد لها مما تتعلّق به ظاهرا أو مضمراً ، الا [٩٦ و] حروف الجر الزوائد نحو: بحسبكَ زيدٌ ، وأمثاله . الا ترى أن الباء ليس لها ما تتعلّق به . وكذلك «منْ» في نحو : هلى من أحد قائمٌ ؟ ليس لمن ما تتعلق به . ولولا من الحروف غير الزوائد نحو : لولاك لاكرمتُ زيداً ، ألا ترى أنّها ليس لها ماتتعلّق به . فأن قيل : فلعلّها تتعلّق بالفعل الذي هو جوابها .

فالجواب : ان ذلك لايجوز لأن مابعد اللام لايعمل فيما قبلها لأنّها من حروف الصدور .

وكذلك الكاف في نحو: جاءني الذي كزيد . ألا ترى أنّ المجرور الذي هو كزيد ليس له مايتعلق به ظاهرا . ، اذ ليس في اللفظ مايمكن أن يعمل فيه ، ولامضمراً اذ لايحذف مايعمل في المجرور اذا وقع صلةً الا مايناسب الحرف نحو : جاءني الذي في الدار ، تريد : الذي استقر في الدار . لأن

(١) لقيس بن زهير العبسي . ورواية الأغاني : ألم يبلغك ، ولاشاهد فيه . والباء في بما زائدة وما فاعل يأتيك ، وقيل ليست زائدة وفاعل يأتيك محذوف تقديره : النبا . واثبات الياء في يأتيك بعد لم قيل ضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل لغة وهو مذهب الفراء والزجاجي والاعلم . الكتاب ١/١٥ ، ٢/٥١، النوادر ٢٠٣ ، معاني القرآن ١/١٦١ ، النقائض ٩٠، الأصول ٢/٧٠١ ، الجمل ٣٧٣ ، الأغاني ٦/٢٨ ،الخزانة ٣/٥٣٤.

«في» للوعاءِ والاستقرارُ مناسبٌ للوعاء ، ولو قلت: جاءني الذي في الدار ، تريد : الذي ضحكَ في الدار وأكل في الدار ، لم يجز لأنّه ليس في الكلام مايدل على ذلك فلا يمكن أن يكون المحذوف مع الكاف الا ماينا سبها وهو التشبيه وأنتَ قلتَ : جاءَ الذي أشبه كزيدٍ ، لم يجز لأن أشبه لايتعدّى بالكاف بل بنفسها .

وأيضاً فأن العرب لم تلفظ بالشبه ولابما تصرف منه مع الكاف في موضع أصلا ، فدل ذلك على أن الكاف لايتعلق بشيء كلولا .

وما بقى من حروف الجر فلابد له من عامل ظاهر أو مضمر .

* * *

وحروف الجر لايجوز اضمارها وابقاءُ عملها الا في ضرورة شعر نحو قوله :

رسم دارٍ وقفتُ في طَلَلَــهْ كدتُ أقضي الغداةَ من جَلَلهْ (١٢٠)

يريد : رُبَّ رسمِ دارٍ . وقولِ الآخر :

لاهِ ابنُ عمكَ لا أفضلتَ في حسبٍ عنّي ولا أنتَ دَيّاني فتَخزُوني (٣٢٤)

يريد : للهِ ابنُ عَمكَ ، فحذف اللام وابقى عملها .

ومما جاء من ذلك نادراً في اللام قولهم : خيرٍ عافاكَ اللهُ (١)، وقولهم : لاهِ أنتَ ، يريدون : للهِ أنتَ وبخيرٍ عافاكَ الله . ولايقاس شيء من ذلك .

وإنّما لم يجز إضمار الخافض وابقاءُ عمله كما يجوز ذلك في الناصب والرافع لأن الخافض أضعف لأنّه مختص بالأسماء فليس له تصرف الروافع والنواصب التي في الأسماء والأفعال .

والخافض أبداً لا يكون إلاّ من قبيل الحروف في اللفظ أو في النية ، لأن غلامَ زيدٍ ، في نية غلامٌ لِزيدٍ ، والحروف أضعف في العمل من الأفعال .

وأيضاً فأنَّ الحروف لاتعمل الخفض الاّ بواسطة الفعل أو ما في معناه ، ألا ترى

(١) انظر ص ١١٦ تعليق ٣

أنّك إذا قلت: مررتُ بزيدٍ ، فإنمّا خفضتَ زيداً بمررتُ بواسطة الباء . فلما احتاجت في عملها إلى غيرها كان عملها ضعيفاً فلم يُتصرّف فيها لذلك

* * *

واذ قد فرغ من ذكر حروف الخفض وأقسامها فينبغي أن تُبيّن معانيها فأما منْ فتكون زائدة ولابتداء الغاية والتبعيض . وزعم بعض النحويين أنّها تكون لانتهاء الغاية كإلى (١) .

فأما الزائدة فأنها لاتزاد عند البصريين إلاّ / بشرطين . أحدهما: أن [٩٦ ظ] يكون الاسم الذي تدخل عليه نكرة . والآخر: أن يكون الكلام نفياً نحو : ما جاء ني من أحدٍ . أو نهياً نحو : لا تَضرِبْ مِنْ رجلٍ . أو استفهاماً نحو : هل جاءَكَ من رجلٍ (٢) ؟

وزعم بعض البصريين أن الشرط يجري مجرى النفي والنهي والاستفهام (٣) ، نحو: إنْ قامَ من رجلٍ قام عمروٌ ، ويكون معنى هذه الزيادة استغراق الجنس أو تأكيد استغراقه . فمثال كونه لاستغراق الجنس : ما جاءَني مِن رجلٍ ألا ترى أنّك إذا قلت ما جاءني رجلٌ (٤) احتمل الكلامُ ثلاثة معانٍ أحدها أن تكون أردتَ أن تنفي رجلاً واحداً وكأنّك قلت : ما جاءني واحدٌ بل أكثرُ. والآخر : أن تكون أردت ما جاءَني رجلٌ في نفاذه وقوته بل جاءَ الضعفاءُ. والآخر : أن تكون أردت ما جاءني من جنس الرجال أحدٌ لا ضعيفٌ ولا قوي ولا واحدٌ ولا أكثرُ .

---

(١) نسب السيوطي القول به للكوفيين . الهمع ٣٥/٢ .

(٢) الكتاب ٣٠٧/٢ ، المقتضب ١٣٧/٤ ، ٤٢٠ ، وأنكر المبرد زيادتها في موضع من المقتضب ٤٥/١ .

(٣) منهم الفارسي واليه ذهب أبو بكر الأنباري من الكوفيين : شرح السبع ٢٩٦ ، الهمع ٣٥/٢ .

(٤) ج ، ر : من رجل ، وهو سهو .

فأذا أدخلتَ «مِنْ» زال الاحتمال وكان المعنى: ما جاءَني من جنس الرجال أحدٌ . فهي هنا لاستغراق الجنس . فأذا قلت : ما جاءني من أحدٍ ، كانت مِنْ هنا لتأكيد استغراق الجنس ، لأنَّ أحداً يقتضي الاستغراق وان لم تدخل عليه من .

وأما أهل الكوفة فلا يشترطون فيها أكثر من دخولها على النكرة وأجازوا زيادتها في الواجب وحكوا في ذلك : قد كانَ مِنْ مطرٍ ، وقد كان مِنْ حَديث فَخَلٍّ عنّي ، التقدير عندهم : قد كان مطرٌ ، وقد كان حديثٌ فخلٍّ عنّي(١) وهذا لا حجة لهم فيه ، لاحتمال أن تكون مِنْ مُبعِّضَة ويكون التقدير : قد كان كائنٌ من مطرٍ ، وقد كان كائنٌ من حديثٍ ، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وإن كانت غير مختصة . وقد تقدّم في باب النعت أن ذلك يحسن في الكلام مع مَنْ .

وأمّا الأخفش فلم يشترط في زيادتها شيئاً بل أجاز زيادتها في الواجب وغيره وفي المعارف والنكرات فأجاز : جاءني مِن زيدٍ : واستدل على ذلك بقوله تعالى : يَغفِرْ لكم من ذنوبِكم(٢). ألا ترى أنَّ المعنى يغفرْ لكم ذنوبكم لا بعضَها لأن ذلك خطاب لمن يؤمن من الكفار ، قال عليه السلام: الأيمانُ يَجُبُّ ما قبله (٣) . أيْ يُذهِبُ حكمه ويُبطِلُه ، فالمغفور اذن لمن آمنَ منهم جميعُ ذنوبِهم لابعضها .

وهذا لاحجة فيه لاحتمال أن تكون من مُبَعِّضَة ويكون ذلك ممّا حذف فيه الموصوف وقامت الصفة مقامه ، فكأنّه قال : يغفرْ لكم جُملة من ذنوبِكم وذلك أن المغفور لهم بالأيمان ما اكتسبوه من الكفر لا ما يكتسبونه في الاسلام من الذنوب وما تقدّم لهم من الذنوب في حال الكفر بعضُ ذنوبِهم .(٤)

---

(١) نسب السيوطي القول بذلك للأخفش والكسائي وهشام . واشترط أبو بكر الانباري لزيادة من ما اشترطه البصريون . شرح السبع ٢٩٦ ، الهمع ٣٥/٢ .
(٢) الأحقاف : ٣٢ . انظر الطبرسي ٢٤/٢٦ ، الكشاف ٥٢٧/٣ .
(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٢٣٤ .
(٤) إلى مثل هذا المعنى ذهب الزمخشري . الكشاف ٥٢٧/٣ .

على أن أهل البصرة قد يجيزون زيادتها في الواجب وفي المعرفة في ضرورة الشعر

نحو قوله : ٣٤٤ أمهَرْتُ مِنها جُبّةً وتَيْساً (١)

يريد : أمهرتُها . وانما يشترطون الشرطين المذكورين في فصيح الكلام . فأن قيل : فهل الشرطان الملتزمان عند أهل البصرة في زيادة مِنْ لأمرٍ أوجب ذلك أم لمجرد ورود السماع على حسب ماذكروه ؟

فالجواب :/ إن التزام الشرطين المذكورين له ما أوجبه، أمّا التزام التنكير [٩٧هـ] فلأن المفردالواقع بعد مِنْ الزائدة في معنى جميع ،لأَنّكَ اذا قلت : ماقامَ من رجُلٍ فقد نفيتَ القيامَ عن جنس الرجال والمفرد لايكون في معنى جميع (٢) الا اذا كانَ نكرة نحو قول العرب: عندي عشرونَ رجُلاً ، فرجلا واقع موقع رجال ، لأنّه نكرة ولو كان معرفة لم يجز ذلك ، فأما قوله :

في حَلقِكُم عَظـمٌ وقد شجينا (٧)

فوضع حلقكم في موضع حلوقكم وهو معرفة . وقوله :

٣٤٥بها جِيَفُ الحَسْرى فأمّا عظامُها فبيضٌ وأمّا جلدُها فصليبُ(٣)

يريد جلودها، فأوقع جلدها موقع جلودها وهو معرفة، فضرورة لايلتفت اليها(٤)

وأما التزام كون الكلام غير موجب فلأنك اذا قلت : ماجاءَ من رجلٍ ، فقد نفيت أن يجيئك رجل واحد ، وقد نفيت أيضاً أن يجيئك أكثر من واحد،

---

(١) استشهد به أبو حيان في الارتشاف ولم ينسبه . وقال ابن قتيبة : تقول : مهرت المرأة، وأمهرتها . ولم يستشهد به . أبيات المعاني ١٠٩٥ ، ارتشاف الضرب ٣٨٣ ظ .

(٢) ر : موضع ، وهو تحريف .

(٣) لعلقمة بن عبدة الفحل . الحسرى : جمع حسير وهي الناقة التي أعيت وتركها أصحابها فتنفق ، وجعل عظامها بيضاً لقدم عهدها أو لأن السباع والطير أكلت ما عليه من اللحم فبدا وضحها . الصليب: اليابس الذي لم يدبغ . وصف طريقاً بعيدة شاقة على من سلكها ، قطعها الى الممدوح طمعاً في مكافأته . الكتاب ١٠٧/١ ، المقتضب ١٧٣/٢ ، شرح المفضليات ٧٧٧ ، التوجيه ، الخزانة ٣٧٩/٣ ، الديوان ٢٦ .

(٤) انظر الشاهد ٧ وما حوله من التعليقات

ولو قلت على هذا : جاءَ مِنْ رجُلٍ ، لزمك أن يكون قولك : من رجلٍ ، على حَدِّهِ بعد النفي فتكون كأنك قلت في حينٍ واحد: جاءَني رجلٌ وحدَهُ ولم يَجئني رجلٌ وحدَهُ بل اكثر من رجل واحد ، وذلك متناقض لأنّه يلزمك اجتماع الضدين في الواجب وهو مجيء الرجل وحده مع غيره ، ولا يلزم ذلك في غير الواجب اذ قد يجوز اجتماع الأضداد فيما ليس بواجب، ألا ترى أنّك تقول : مازيدٌ أبيضَ ولاأسودَ ، ولو قلت : زيدٌ أبيضُ وأسود ، لم يتصور ذلك .

وحجة من أجاز زيادة من في الشرط في نحو : إنْ ضَربتَ مِنْ رجلٍ ضَرَبكَ ،أن الشرط غيرواجب ، الا ترى أنّكَ اذا قلت : إن ضربتَ زيداً ضَرَبَكَ ، أنَّ الضرب غير واقع كما أنّه كذلك في قوله : ماضربتُ زيداً. والصحيح أنّه لايجوز ذلك لأنك إذا قلت : إن ضربتَ زيداً ضَرَبَكَ فالضرب وان لم يكن واقعاً فهو مفروض الوقوع ولا يمكن أن يفرض الا ما لاتناقض فيه. ألا ترى أنّك لو قلت : إنْ قامَ من رجلٍ قامَ عمروٌ ، كان معناه : ان قُدِّر وقوع هذا الخبر الذى هو قامَ مِن رجلٍ . قام عمرو ، وقام من رجلٍ لايمكن وقوعه لماذكرناه من أنّه يلزمه أن يقوم الرجل وحدَه مع غيره في حينٍ واحد . فلذلك لايمكن تقديره ، وليس كذلك النفي والنهي والاستفهام ، فلذلك لم تجز زيادة من الا في الاماكن الثلاثة .

والمواضع التي تزاد فيها مِنْ : المبتدأ ، نحو : هل مِنْ أحدٍ قائمٌ ؟ والفاعل نحو : ماجاءَني مِنْ أحدٍ ، والمفعول الذى سُمّي فاعله أو لم يُسَمّ نحو : ماضربتُ مِن أحدٍ أو ماضُرِبَ من رجُلٍ . ولذلك لُحِّنَ الحسن بن هاني في قوله :

٣٤٦ كأنَّ صُغرَى وكُبرى من فواقعها حصباءُ درٍّ على ارضٍ من الذهبِ(١)

---

(١) البيت في وصف الخمرة . والرواية فقاقعها ، وهي جمع فقاعة ومعناها النفاخة التي تكون على وجه الماء . والذي لحن أبا نؤاس في هذا البيت هو الزمخشري في المفصل لأن التنكير إنما يجوز في فعلى التي لا أفعل لها نحو حبلى . المفصل ٢٣٦ ، ابن يعيش ١٠٢/٦ ، المغني ٤٢٥ ،العيني ٥٣/٤، الخزانة ٥١٦/٣ ، شواهد الكشاف ٣٤٦، الديوان ٧٢.

فزاد مِنْ في الواجب وفي غير الاماكن التي ذكرنا .
والذى حمل على ادعاء زيادة من في هذا البيت أنَّ فُعلى التي للمفاضلة لاتستعمل إلا بألالف واللام أو مضافة، فوجب أن تكون صُغرى مضافة / لفواقعها [٩٧ظ] ومن زائدة .

وأما التي تكون لابتداء الغاية فأنها لاتدخل إلا على ماعدا الزمان من مكان أو غيره . فمثال كونها لابتداء الغاية في المكان : سِرت من الكوفةِ إلى البصرةِ إذا أردتَ أن السير كان ابتداؤه من الكوفة وانتهاؤه إلى البصرة .
ومثال كونها لابتداء الغاية في غير المكان قوله : ضَربت مِنَ الصَغيرِ إلى الكبيرِ . إذا أردتَ أنّك ابتدأت بالضرب من الصغير وانتهيت به الى الكبير . ومن هذا قولهم :
زيدٌ أفضل مِنْ عمروٍ . وانّما أردت أن تُعلم أن زيداً يُبتدأ في تفضيله من عمرو ويكون الانتهاء في أدنى مَن فيه فضل . إذ العادة ان يَبتدىء التفضيل مما يقرب من الشيء ويدانيه في الصفة التي تقع فيها المفاضلة .

وزعم الكوفيون أيضاً أنّها تكون لابتداء الغاية في الزمان (١) واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : لله الأمر مِنْ قبل ومِن بعدُ(٢) . ألا ترى أن قبلُ وبعد ظرفا زمان وقد دخلت عليهما من ، ومن ذلك قوله تعالى : لَمَسجِدٌ أُسِّس على التقوى من أولِ يومٍ(٣). فأول يوم زمان وقد دخلت عليه من . ومن ذلك قول الشاعر :

٣٤٧ من الصبحِ حتّى تغربَ الشّمسُ لاترَى   من القومِ إلاّ خارجيّاً مسوّما(٤)

(١) ووافقهم الأخفش والمبرد وابن درستويه من البصريين وابن مالك وأبو حيان من المتأخرين : الانصاف م ٥٤ ، ابن يعيش ٨/١١ ، المغني ٣٥٣ ، شواهد التوضيح لابن مالك ١٢٩ ، الهمع ٣٤/٢ .   (٢) الروم : ٤ .   (٣) التوبة ١٠٨ .

(٤) للحصين بن حمام المري (جاهلي) . الخارجي : كل متناه في جنسه فائق نظراءه . وقيل : يقولون للجواد اذا برز وأبواه ليسا كذلك خارجي . الشعر والشعراء ٦٣٠ ، الاشتقاق ١٧٦ ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٣ ، شرح الحماسة المرزوقي ٣٨٨ ، شرح الحماسة للتبريزي ٣٦١/١ .

فأدخل من على الصبح وهو زمان . وكذلك قول الآخر :

٣٤٨ أتعرِفُ أم لا رسمَ دارٍ مُعَطَّلا من العامِ تلقاهُ ومن عامِ أوّلا(١)

فأدخل من على العام ، وهو زمان أيضاً . وقول الآخر :

٣٤٩ كأنّهما مِلانِ لم يَتغيّرا وقد مَرّ للدارَينِ من دارِنا عُصرُ(٢)

فأدخل من على الآن ، وقول زهير :

٣٥٠ لِمَنِ الديار بقُنّةِ الحَجْـــرِ أقوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهرِ(٣)

فأدخل من على حجج ودهر وهما اسما زمان .

ولما رأى الفارسي كثرةَ مجيء هذا ارتاب فيه فقال : ينبغي أن يُنظر فيما جاءَ من هذا ، فأن كثر قيس عليه وإن لم يكثر تُؤوّل .

والصحيح أن هذا لم يكثر كثرة توجب القياس، بل لم يجيء من ذلك إلاّ هذا الذي ذكرناه إذ لا بال له إن كان شذ فلذلك وجب تأويل جميع ذلك على حذف مضاف ، كأنه قال : من تأسيسِ أول يوم . فمن داخلة في التقدير على التأسيس وهو مصدر . وكأنه قال : من مرِّ حجج ومن مرِّ دهر . والمرّ مصدر يسوغ دخول مِن عليه . ومن طلوع الصبح ولذلك قابله بقوله : حتى تغربَ الشمس، والطلوع مصدر . ومِن تقدُّم العام ومن تقدم عامِ أوّلَ . وكأنّه قال من بناء الآن أي ممّا بُني الآن أو أحدِثَ الآن .

---

(١) القحيف العقيلي . المعطل : الخالي من السكان . ولم يصرف أول لوزن الفعل والوصفية . النوادر ٢٠٨ ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٣ ، الخزانة ٣٤١/٢ .

(٢) لأبي صخر الهذلي . والرواية : من بعدنا . وقوله : ملان ، أصله : من الآن، فحذف نون من ووصل الميم باللام من الآن فجعلهما كلمة واحدة . الخصائص ٣١٠/١، المنصف ٢٢٩/٢ ، التمام ٩٣ ، أمالي القالي ١٤٨/١ ، تثقيف اللسان ١٤٤ الخزانة ٥٥٣/١ .

(٣) مطلع قصيدة لزهير في المدح . وروى في الديوان : من شهر . الحجر بفتح الحاء قصبة اليمامة . يذكر ويؤنث ، وبكسر الحاء منازل ثمود بناحية الشام عند وادي القرى . أقوين : أقفرن . قال الرضي : (من) فيه تعليلية لا أبتدائية . الانصاف ٢٠٦ ، شرح الحماسة للتبريزي ٣٣٩/١ ، الخزانة ١٢٦/٤ ، الديوان ٨٦ .

وأما قبل وبعد فليسا بظرفين في الأصل وإنّما هما صفتان فكأنّك اذا قلت: سرت قبلَكَ أو سرت بعدَكَ، أصله: سرت زماناً قبلكَ أي قبل زمانك وسرت زماناً بعدَكَ، فلما لم يتمكنا في الظرفيّة جاز دخول من عليهما.

وأما التي للغاية فهي تدخل على ما هو محل لابتداء الفعل وانتهائه معاً. وكذلك أخذته من زيد، زيد أيضاً هو محل ابتداء الأخذ وانتهائه معاً.

وأما التي زعم النحويون أنها تكون لأنتهاء الغاية فنحو قولك: رأيتُ الهلال/من داري من خلل السحاب. وأبتداء الرؤية وقعت (١) من الدار [٩٨و] وأنتهاؤها من خلل السحاب. وكذلك قولك: شَممتُ من داري الريحانَ من الطريق. فابتداءُ شَمّ الريحان من الدار وانتهاؤه الى الطريق.

وهذا وأمثاله لاحجة لهم فيه لأنّه يحتمل أن يكون كلٌ واحد منهما لابتداء الغاية فتكون الأولى لابتداء الغاية في حق الفاعل وتكون الثانية لابتداء الغاية في حق المفعول. الا ترى أن ابتداء وقوع رؤية الهلال من الفاعل انّما كان في داره وابتداء (٢) وقوع الرؤية بالهلال انّما كان في خلل السحاب، لأن الرؤية انما وقعت بالهلال وهو في خلل السحاب. وكذلك ابتداء وقوع الشم انما كان من الدار وابتداء وقوعه بالريحان انّما كان من الطريق لأن الشّم انّما يسلّط على الريحان وهو في الطريق. ونظير ذلك ما جاء في بعض الأثر وهو كتاب أبي عبيدة بن الجراح إلى عمر بالشام الغوثَ الغوثَ (٣). وأبو عبيدة لم يكن في وقت كتبه إلى عمر بالشام بل الذي كان بالشام عمر، فقولنا: بالشام، ظرف للفعل بالنظر إلى المفعول، لأنّ الكتبَ إلى عمر انّما كان وعمر بالشام.

ومن الناس من جعل من الثانية لابتداء الغاية، الا أنّه جعل العامل فيها محذوفاً كأنه قال: رأيتُ الهلالَ من داري ظاهراً من خلل السحاب. فجعل

---

(١) كذا، والصواب: وقع.

(٢) ر وأن ابتداء.

(٣) انظر الأصول ٤١/٢.

منْ لابتداء غاية الظهور لأنّ ظهور الهلال بدا من خلل السحاب وكأنه قال أيضاً : شممتُ الريحانَ من داري كائناً من الطريق . فمن الثانية لابتداء غاية الكون . وهذا الذي ذهب اليه باطل عندي ، لأنّه قد تقدّم في باب المبتدأ والخبر أنّ المحذوف الذي يقوم المجرور مقامه انّما يكون مما(١) يناسب معناه الحرف ، ومن الابتدائية لايُفهم منها الكون ولا الظهور فلاينبغي أن يجوز حذفهما منه .

والذي زعم أنّ من لتبيين الجنس استدلّ على ذلك بقوله تعالى : فاجتنبوا الرجسَ من الأوثانِ (٢). الا ترى أنّ الأوثانَ كلّها رجس . وانّما أتيت بمنْ ليبين ما بعدها الجنس الذي قبلها ، فكأنّك قلت : اجتنبوا الرجسَ الذي هو الأوثان ، أي اجتنبوا الرجسَ الوثنيَّ .

واستدلّ أيضاً بقوله تعالى : وعدَ اللهُ الذينَ آمنوا منكم (٣) . لأنّ المعنى عنده : وعدَ اللهُ الذين آمنوا الذين هم أنتم . لأنّ الخطاب(٤) انّما هو للمؤمنين ، فلذلك لم يتصور أن تكون منْ تبعيضيّة . وكقوله : وينزّل منَ السماءِ منْ جبالٍ فيها من بَردٍ (٥) . أي من جبالٍ هي بـــردٌ لأنّ الجبالَ هي البَردُ لا بعضُها .

ولا حجة لهم في شيء من ذلك . أما قوله تعالى : فاجتنبوا الرجسَ من الأوثانِ . فهو يتخرّج على أن يكون المراد بالرجس عبادة الوثن ، فكأنّه قال : فاجتنبوا من الأوثانِ الرجسَ الذي هو العبادة (٦) ، لأنّ المحرَّم من الأوثانِ إنّما هو عبادتها .

إلاأنّه قد يتصوَّر أن يستعمل الوثن في بناء/أو غيرِ ذلك مما لم يحرّمه الشارع، [٩٨ظ]

---

(١) ج ، : ر :ما ، وهو تحريف . (٢) الحج : ٣٠ .
(٣) النور : ٥٥ . (٤) ر : الخطاب عنده .
(٥) النور : ٤٣ .
(٦) قال السيوطي : كذا قال الزمخشري ، قال الرضي : وهو بعيد لأن الأوثان نفس الرجس فلاتكون مبدأه . الهمع ٢/٣٤ .

وتكون من غاية مثلها في قوله : أخذتهُ من التابوتِ (١) . ألا ترى أن أجتناب عبادة الأوثان ابتداؤة وانتهاؤه في الوثن وكذلك قوله تعالى : وعدَ اللهُ الذينَ آمنوا منكم ، قد تكون من مُبَعِّضَة ويُقدَّر الخطاب عاما للمؤمنين وغيرهم وكذلك قوله تعالى : ويُنَزِّلُ من السماءِ من جبالٍ فيها من بَرَدٍ . قد يتصور أن تكون من فيه مُبعضة ويكون المعنى مثله اذا جعلت من لتبيين الجنس ، وذلك بأن يكون قوله تعالى: من جبال بدلاً من السماء . لأنَّ السماء مشتملة على الجبال التي فيها كأنّه قال : وينزّل من جبالٍ في السماءِ . ويكون من بَرَدٍ بدلا من الجبال بدل شيء من شيء ، كأنّه قال : ويُنزّل من بَرَد في السماءِ ، ويكون من قبيل ما أُعيد فيه العامل مع البدل مثل قوله تعالى : قال الملأُ الذينَ استكبروا من قومه للذين استُضعِفوا لِمَنْ آمَنَ منهُم (٢) . فأذا أمكن أن يُخرَّج جميع ما أوردوه على ما ثبت واستقرَّ في مِنْ كان أولى من أن يُثبَتَ لها معنى لم يستقر فيها وهو التبيين .

وأما الباء فتكون زائدة وغير زائدة. فالزائدة تنقسم قسمين : زائدة بقياس وزائدة بغير قياس ، فالزائدة بقياس هي الزائدة في خبر ليس وما ، نحو : ليس زيدٌ بقائمٍ وما زيدٌ بقائمٍ . وفي حسبُكَ إذا كان مبتدأ نحو : بِحَسبِكَ زيدٌ . أي حسبُكَ زيدٌ . وفاعل كفى ومفعوله . فمثال زيادتها في فاعل كفى قوله تعالى : كفى باللهِ شَهِيدا (٣) أي كفى اللهُ شهيدا ، ومثال زيادتها في مفعول كفى قول الشاعر :

٣٥١ فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حُبُّ النّبيِّ مُحَمّد إيّانا(٤)

أي فكفانا حبُّ النّبيِّ محمّدٍ إيانا فضلاً على مَنْ غيرُنا .

---

(١) في سورة طه : أن اقذفيه في التابوت : ٣٩ ، ولا ندري مصدر هذا الذي حكاه المصنف .

(٢) الاعراف : ٧٥ . (٣) الرعد : ٤٣ .

(٤) لكعب بن مالك الانصاري ونسب لحسان ولغيره . وفيه شاهد على مجيء من نكرة موصوفة بغير على رواية من جر "غير" ويروى برفع غير على أنها صلة من وحذف صدر الصلة والتقدير : من هم غيرنا . معاني القرآن ٢١/١ ، مجالس ثعلب ٢٧٣ ، الجمل ٣١١ ، ابن الشجري ٣١١/٢ ، المغني ١١٦ ، ٣٦٤ ، الخزانة ٥٤٥/٢ ، الديوان ٢٨٩ .

فهذه الأماكن تنقاس فيها زيادة الباء لكثرة وجود ذلك في كلامهم . وما عدا ذلك مما الباء فيه زائدة فزيادتها فيه على غير قياس نحو زيادتها في فاعل «يأتي» من قوله :

ألم يأتيك والأنباء تنمي ... بما لاقت لبونُ بني زيادِ (٤٣)

يريد ألم يأتيك مالاقت لبون بني زياد ، لقلّه ماجاء من ذلك .

إلا أنّ أحسنه أن يكون مازيدت فيه الباء قد توجّه عليه النفي في المعنى نحو قوله تعالى : أولم يروا أنّ اللهَ الذى خلقَ السموات والأرضَ ولم يَعْيَ بخلقهنّ بقادرٍ على ان يُحيي الموتى(١). فزاد الباء في خبر ان وهو قادر ، لما كان النفي متوجهاً عليه في المعنى ، لأنّ معنى الكلام أو ليس اللهُ بقادرٍ.

وغير الزائدة تكون لمجرّد الالصاق والاختلاط والاستعانة والسبب والقسم وللحال وبمعنى في وللنقل .

وزعم بعض النحويين أنها تكون للتبعيض(٢) وبمعنى عَن (٣). وذلك باطل لما يُبيّنُ بعدُ إن شاء الله تعالى .

فمثال كونها للنقل بمنزلة الهمزة: قمتُ بزيدٍ ، يريد أقمتُ زيداً ، فيصير الفاعل مفعولاً وذلك لايكون إلاّ في كلّ فعلٍ غير متعدّ . وهي عندنا بمعنى الهمزة خلافاً للمبرد فأنّه يفرق بينهما في المعنى ، فأذا قلت : أقمتُ زيداً ، فالمعنى جعلته يقوم /ولا يلزمك أن تقوم معه ، واذا قلت :[٩٩و] قمتُ بزيدٍ ، فالمعنى جعلته يقوم وقمتُ معه ، فما بعد الباء يشترك عنده مع الفاعل فعلهً . وليس كذلك المفعول المنقول بالهمزة .

ورد بعضهم عليه ذلك بقوله تعالى :ولو شاءَ اللّه لذهب بسمعهم وأبصارهم(٤).

---

(١) الأحقاف : ٣٣ . (٢) أثبت ذلك الأصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك ، قيل: والكوفيون ، المغني ١١١ ، الهمع ٢/٢١ .

(٣) قال به ابن قتيبة والزجاج ونسبه السيوطي للكوفيين بشرط اختصاصها بالسؤال. أدب الكاتب ٥٠٥ ، المخصص ١٤/ ٦٥ ، الهمع ٢/٢٢ .

(٤) البقره : ٢٠ .

ألا ترى أن الله تعالى لايوصف بأنه ذهب مع سمعهم وأبصارهم .
وهذا لايلزم أبا العباس ، لاحتمال أن يكون فاعل ذَهبَ «البرق» ، أي لذهبَ البرق مع سمعهم وأبصارهم ، ويحتمل أن يكون فاعل «ذهبَ» الله تعالى ويكون الله تعالى قد وصف نفسه على معنى يليق به سبحانه كما وصف نفسه سبحانه بالمجئ في قوله : وجاءَ ربُّكَ والمَلَكُ صفّاً صفّاً (١).
والذي يبطل ماأدعاه أبو العباس من التفرقة بين الباء والهمزة قوله :

٣٥٢ ديارَ الّتي كانت ونحن على مِنـــى
تَحِلُّ بنا لولا نَجاءُ الركائــبِ(٢)

أي تَحِلُّنا ، ألا ترى أن المعنى : تصيّرنا حلالاً محرمينَ وليست هي داخلة معهم في ذلك لأنّها لم تكن حراماً فتصير حلالاً بعد ذلك .
ولكون الباء بمعنى الهمزة لايتصوّر الجمع بينهما ، فلا تقول : أذهبتُ بزيد ولا أقمت بعمرو ، لأنّك لو فعلتَ ذلك كانَ أحد الحرفين لامعنى له ، ألاّ ترى أنّك إذا قدرت النقل لأحدهما كان الآخر غير ناقل .
فإن قيل : فكيف جاز قوله: تُنبِت بالدهنِ . في قراءَة من ضمّ التاء (٣)، وتُنبِت مضارع أَنبتَ والهمزة في أنبتَ للنقل فكيف جاز الجمع بينها وبين الباء وهي للنقل ؟ بل كان ينبغي أن يقال تُنبِت الدهنَ أو تَنبُت بالدهنِ .
فالجواب : إن ذلك يتخرج على ثلاثة أوجه (٤) . أحدهما : أن تكون الباء زائدة على غير قياس ، كأنّه قال : تُنبِت الدهنَ ، فتكون بمنزلتها في قوله:
نَضرب بالسيفِ ونرجو بالفرَجْ (٢١٠)

(١) الفجر : ٢٢ .
(٢) لقيس بن الخطيم . والرواية : كادت . ونصب ديار على القطع بفعل تقديره : أعنى . والمعنى : كادت تحل بنا ركابنا فنقيم عندها من حبنا لها . وقال السيوطي : أي تجعلنا حلالا ونحن حرام وقال ابو حاتم أراد التي كادت تنزلنا عن ركائبنا ولم يرد أنها كادت تنزل علينا . الأضداد لابي الطيب ٢٠٥، الكامل ٢٥٩/٢ ، الأصول ٧٢١/٢ ، ايضاح الفارسي ١٦٩ ، جمهرة الأشعار ٢٤٧ ، المحكم ٣٦٨/٢ ، الديوان ١١ .
(٣) المؤمنون : ٢٠ ، وقراءة الضم عن ابن كثير وأبي عمر ويعقوب عن روح . المحتسب ٨٩/٢ ، الطبرسي ١٤٣/١٨ .
(٤) نقل الطبرسي هذه الاوجه ولعلها عن الفارسي فهو ينقل عنه كثيراً . ١٤٣/١٨ .

يريد : نرجو الفرج [(١)] .

والآخر أن تكون الباء للحال ، فكأنه قال : تُنبِتُ ثَمرتَها(٢) وفيها الدُهنُ ، اى في هذه الحال ، أو وفيه الدَهنُ أى وفي الثَمرِ الدُهنُ فيكون الحال اما من ضمير الفاعل أو من المفعول المحذوف لفهم المعنى وهو الثمر (٣) .

والثالث : أن يكون أنبتَ بمعنى نَبَتَ لأنّه يقال نَبَتَ البقلُ وأنبت البقل بمعنى واحد (٤) كما يقال : تَنبُتُ بالدُهنِ ، فكذلك يقال : أنبتَتْ بالدُهنِ .

ومثال التي لمجرد الألصاق والاختلاط قوله : مسحتُ برأسي ، تريد ألصقتُ المسحَ برأسي ، من غير حائل بينهما . والألصاق هنا حقيقة لأنّ المراد بالآية (٥) اتصال المسح بالرأس من غير حائل بينهما . وقد يكون الألصاق مجازاً نحو قولك : مررت بزيدٍ ، ألا ترى أنّ المرور بزيد وانما التصق بمكان يقرب من زيد فجُعِل كأنه ملتصق بزيد مجازا .

ومثال كونها للاستعانه : كتبتُ بالقلمِ وبريتُ بالسكينِ ، وكذلك كل مايدخل على الأدوات الموصلة إلى الفعل ، ألا ترى أن مابعد الباء هو الذي وصل به الفاعل إلى ايقاع الفعل بالمفعول ، والقلم هو الذي وصل / به الفاعل[٩٩ظ] إلى ايقاع الكتابة بالقرطاس ، والسكين هو الذي وصل به الفاعل إلى ايقاع البَرىْ بالقلم .

ومثال كونها للسبب قولك : أخذتُ بزيدٍ ديناراً ، وأمثال ذلك مما دخلت فيه الباء على ماوقع الفعل بسببه .

---

(١) قال بهذا ابن قتيبة وايده بشواهد عدة وضعفه ابن جني . أدب الكاتب ٥٢٥ ، المحتسب ٨٩/٢ .

(٢) ر : ثمرها .

(٣) قال ابن جني : ويؤكد ذلك قراءة عبدالله : تخرج بالدهن ، أي تخرج من الأرض ودهنها فيها . المحتسب ٨٩/٢ .

(٤) هذا المعنى أثبته أبو عبيدة والفراء وأنكره الأصمعي . اللسان والصحاح : نبت

(٥) يريد قوله تعالى : وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين . المائدة : ٦ .

والفرق بين باء السبب وباء الأستعانة أنّ باء السببلم تدخل على شيء وصل به الفعل إلى المفعول، ألا ترى أنّك وصلت إلى اخذ الدينار بنفسك من غير واسطة إلاّ انّك أوقعت ذلك الأخذ بسبب زيد ، وباء الاستعانة كما تقدم انما تدخل على الأدوات لوصل الفعل إلى المفعول (١).

ومثال كونها للحال : جاء زيدٌ بثيابِه ، أي ملتبساً بثيابه ، وجاء زيدٌ بنفسِهِ ، أي منفرداً بنفسه . وإنّما سُمّيت باء الحال لأنها قد حذف معها الحالَ لفهم المعنى ونابت منابه ، فلنيابتها مع ما بعدها مناب الحال سُمّيت باء الحال .

ومثال كونها للقَسم : باللهِ ليقومَنّ زيدٌ . و كذلك الباء أوصلت فعل القسم إلى المُقسَمِ به ، وقد استوفى حكمها في باب القسم .

ومن جعل الباء للتبعيض استدل على ذلك بقول العرب : أخذتُ بثوبِ زيدٍ . ومعلوم أنّ الأخذ انما كان ببعض الثوب . وحمل على ذلك قوله تعالى : وأمسحوا برؤسِكم (٢) . فزعم أنّ مسح بعض الرأس يُجزي .
وهذا الذي ذهب اليه من أن الباء تعطى التبعيض فاسد ، بل التبعيض هنا مفهوم من معنى الكلام ، وانما أعطت الباء إلصاق الأخذ بالثوب ، وقد علم أنّ اليد لاتختلط بجميعِ الثوب ، كما أنك اذا قلت : شربتُ ماءَ البَحرِ ، إنّما تريد شربتُ بعضَ ماءِ البحرِ ، فكما أنّ التبعيض هنا لم يفهم من حرف فكذلك هو في قولهم : أخذتُ بثوبِه ، وإنّما يقال ان الحرف يعطى معنى اذا كان المعنى لايفهم الا من الحرف نحو قولك : قبضتُ من الدراهمِ ، ألا ترى أنّ التبعيض انما فُهم من «مِنْ» بدليل أنّك لو قلت : الدراهم ، وأسقطت من لأرتفع التبعيض وكان المقبوض جميع الدراهم ، وأنت لو قلت : أخذت الثوب ، وأسقطت الباء لعُلِم أنّ الأخذ انما كان في بعض الثوب اذ اليد لاتُحيط بجميع أجزاء الثوب .

(١) ينظر في هذه المسألة الهمع ٢/٢١ .
(٢) ج ، ر : فامسحوا ، وهو تحريف وانظر المائدة : ٦ .

وكذلك أيضاً من جعلها بمعنى عن استدل على ذلك بأنّك تقول : سألتُ بِهِ ، بمعنى سألتُ عنهُ ، قال الله تعالى : فاسألْ بهِ خبيراً(١) ، أي عنه ، وقال الشاعـر :

فإن تسألوني بالنِساءِ فإنّنـي
بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طبيبُ (٣٣٣)

أي عن النساء .

ولا حجة في شئٍ من ذلك ، لأنّه قد يتصوّر أن تكون الباء للسبب ، لأنّك إذا سألت عن شئٍ فقد أوقعتَ السؤالَ بسبب ذلك الشئِ ، فكأنه قال : فإن تسألوني بسببِ النساءِ .

فإن قيل : سألتُ بسببِ كذا ، لاتدري هل السؤال عن ذلك الشئِ الذي دخلت عليه الباء أو عن غيره بسببه ، وأنت اذا قلت : سألت عنه فإنّما السؤال عن الذي دخلت عليه عن.فالجواب:إنّهم اذا فعلوا ذلك أعني جعلوا/الباء[١٠٠و] للسبب وحذفوا المسؤول عنه فلابد من أن يكون في الكلام مايدلّ على المحذوف ، فقوله : فإن تسألوني بسبب النساءِ ، معلوم أنّ السؤال المسؤول عن النساء بدليل قوله : بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طبيبُ .

وكذلك فاسأل بهِ خبيراً ، أي فاسأل بسببه خبيراً ، لأنّ طلب السؤال منها عام فكأنّه قال : إذا سألتَ بسببه عن شئٍ فقد وقعت بسؤالك على خبيرٍ به .

وقد يتخرج ذلك على وجه آخر ، وهو أن يكون الفعلُ مضمّناً معنى فعل يصل بالباء فيعامل معاملته ، فكأنه قال : فإن تطلبوني بالنساءِ أي بأخبارِهنّ ، وكأنه قال : فاطلُبْ بهِ خبيراً ، لأنّ السؤال طلبٌ في المعنى .

فإن قيل : فكما تجوّزون أن يكون الفعل في معنى فعل آخر فهلاّ جعلتم الحرف في معنى حرف آخر فتكون الباء بمعنى عن ؟

فالجواب : إنّ التصرف في الأفعال أولى منه في الحروف ، وأيضاً فإنّك اذا

(١) الفرقان : ٥٩ ، وأنظر أدب الكاتب ٥٠٠ ، الطبرسي ١١٨/١٩ .

حكمت للفعل بحكم فعل آخر كان لذلك مسوغ وهو كون الفعلين بمعنى واحدٍ ، وأذا جعل حرف بمعنى حرف آخر لم يكن لذلك مسوغ لأنّهما لايجتمعان في معنى واحد .

وأما حتى الجارة فإنّها لانتهاء الغاية ، ولا يخلو أن يكون مابعدها جزءً مما قبلها أو لايكون ، فإن لم يكن مابعدها جزء مما قبلها فإنَّ الفعل غير متوجه عليه ، وذلك نحو قولك : سرتُ حتى الليلِ ، فالسير غير واقع في الليل ، فإنَّ الليل لم يتقدمه ما يكون جزء منه .

وان كان مابعدها جزءً مما قبلها فلا يخلو أن تقترن به قرينة تدل على أنّه داخل (مع) (١) ماقبلها في المعنى أو خارج عنه أو لا تقترن به قرينة أصلا .

فأن اقترنت به قرينة كان المعنى على حسبها . فأذا قلت : صمتُ الأيامَ حتى يومِ الفطرِ ، كان يوم الفطر غير داخل في الصوم ، لأنَّ يوم الفطر لايجوز صيامه واذا قلت صمتُ الأيامَ حتى يومِ الخميسِ صمتُه ،فقولك : صمته، يدل على انَّ يوم الخميس داخل مع ماقبله من الأيام في الصيام .

فأن لم تقترن به قرينة كان داخلا فيما قبله وذلك نحو قولك : صمتُ الأيامَ حتى يومِ الخميس ، فيوم الخميس داخل مع ماتقدمه من الأيام في الصيام .

وإنّما كان — اذا لم تقترن به قرينة — على ماذكرنا من دخول مابعدها في معنى مادخل فيه ماقبلها ، لأنّه اذا اقترنت به قرينة كان الأكثر في كلامهم أن يكون مابعدها داخلا فيما قبلها ، فحمل — اذا لم تقترن به قرينة — على الأكثر . وأيضاً فأنّهم جعلوها جارة بمنزلتها عاطفة ، فكما أنّها اذا كانت عاطفة شركت ما بعدها مع ماقبلها فكذلك يكون مابعدها اذا كانت جارة إلا أن يقترن (به) (٢) قرينة : تُبيّن انّها بخلاف ذلك ..

وأما إلى فأنّها أيضا لايخلو أن تقترن قرينة بما بعدها أو لاتقترن . فأن اقترنت

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

به قرينة تدل عه أنه داخل فيما قبلها أو خارج عنه كان على حسب القرينة .
وذلك / نحو قولك: اشتريتُ الشُقـّةَ(١) إلى طرفها . والطرف داخل [١٠٠ظ]
في الشراء لأنّ العادة قد جرت بأن لايشتري الانسان شُقَّةً من غير أن يكون
الطرف داخلا في الشراء .

وكذلك قوله : أشتريتُ الفدّانَ إلى الطريق . فالطريق غير داخل في الشراء
لأنّه معلوم أنّ الطريق ليس مما يباع .

فأن لم تقترن به قرينة فأنّ في ذلك خلافاً بين النحويين . فمنهم من ذهب إلى
انّ مابعدها داخل فيما قبلها . ومنهم من ذهب إلى انّ مابعدها غير داخل فيما
قبلها . وذلك نحو قولك : اشتريتُ هذا المكانَ إلى الشَجَرةِ .
فمنهم من ذهب إلى انّ الشجرةَ داخلة في الشراء . ومنهم من ذهب إلى انّ
الشجرةَ غير داخلة (في الشراء) (٢) .

والصحيح أنّها غير داخلة (في الشراء) (٣) وعلى ذلك أكثر المحققين من
النحويين . وذلك انّه إذا اقترنت قرينة بما بعدها فأنّ الأكثر في كلامهم أن
يكون مابعدها غير داخل فيما قبلها وقد يكون بخلاف ذلك ، فأذا عرى
مابعدها عن القرينة وجب الحمل على الأكثر .
وأيضاً فأنّها لانتهاء الغاية ، فأذا قلت : اشتريتُ المكانَ إلى الشجرةِ ، فما بعد إلى
هو الموضع الذي انتهى اليه المكان المشترى فلا يتصوّر بذلك أن تكون الشجرة
من المكان المشترى ، لأنّ الشيء لاينتهي مابقى منه شيء . فكيف يُتَصور
أن تكون الشجرة هي التي انتهى اليها المكان مع أنّها بعضه ، الاّ أن يتجوز
في ذلك فيجعل ماقرب من الانتهاء انتهاء .
فإذا لم يتصوّر أن يكون مابعدها داخلا فيما قبلها الأ مجازا وجب أن يحمل على
أنّه غير داخل فيما قبلها ، لأن الكلام لايحمل على المجاز ماأمكنت الحقيقة ،

(١) الشقة ، بكسر الشين : الشظية أو القطعة المشقوقة من لوح أو خشب أو غيره ، والشقة بضم الشين : الثياب المستطيلة ، أو هي جنس من الثياب ، أو نصف ثوب .
(٢) سقط ما بين القوسين من ر .
(٣) ر : فيه .

الا أن يكون في الكلام كما تقدم قرينة ، فتكون تلك القرينة مُرجِحَة لجانب المجاز على جانب الحقيقة .

وأمّا رُبَّ فمعناها عند المحقّقين من النحويين التقليل . فاذا قلتَ : رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ ، فكأنّك قلت : قد لقيتُ من صنفِ الرجالِ العلماءَ وليس مَنْ لقيتُهُ بالكثيرِ . ومثال ذلك قوله :

٣٥٣ ألا ربَّ مولودٍ وليسَ لــهُ أبٌ وذي وَلَدٍ لمَ يَلْدَه أبوانِ (١)

وذي شامةٍ غَرّاءَ في حُرّ وجهِهِ مجلّلةٍ لاتنـقضي لأوانَ

فالمولود الذي ليس له أبٌ عيسى عليه السلام ، والذي له ولد ولم يلده أبوان هو آدم عليه السلام ، وصاحب الشامة هو القمر ، شبه الكلف الذي يظهر فيه المسمى أرنب القمر بالشامة ، ألا ترى أنَّ رُبَّ في جميع هذا دخلت على ماهو واحد ولا ثاني له . فدلَّ ذلك على أنّها للتقليل .

وزعم بعض النحويين أنّهـا قـد تكـون للتكثير وذلك في موضع المباهـاة والافتخار . (٢) نحو قولـه :

٣٥٤ فيارُبَّ يـومٍ قـد لهـوتُ وليلـــة بآنســةٍ كأنّها خـَطُّ تِمثـــالِ (٣)

---

(١) نسب في الكتاب لرجل من أزد السراة وهي حي من اليمن . والسراة أعظم جبال العرب ورواية المبرد : عجبت لمولود ، ولا شاهد فيه على رب .وفيه شاهد على تسكين اللام في يلده للتخفيف . وروى في الخزانة : سوداء ، وهو أنسب للمعنى. وحر الوجه ما بدا من الوجنة أو ما أقبل عليك منه . الكتاب ٣٤١/١ ، الكامل ١٧٧/٣ ، الخصائص ٣٣٣/٢ ، التوجيه ٢٥٧ ، المفصل ٣٥٣ ، المخصص ٢٨/٩ ، الخزانة ٣٩٧/١ . شواهد الشافية ٢٢ .

(٢) هو راي الأعلم وابن السيد كما في الهمع ٢٥/٢ وانظر المغني ١٤٣ ومجلة المورد م٦ع١ص٨٨ ففيه تفصيل المسألة من خلال بحثنا بعنوان : ابن السيد البطليوسي .

(٣) لامرىء القيس ورواية الديوان : ويارب ، وفي الخزانة : بلى رب . خط تمثال : تمثال مصبوب ومنقوش . والعائد في صفة يوم محذوف يريد : لهوت فيه . المغني ١٤٣ ، الخزانة ٣١/١ ، الديوان ٢٩

وقولـــه :

٣٥٥ فيارُبَّ مكروبٍ كررتُ وراءَهُ
وعانٍ فككتُ الغُلَّ عنهُ فَفَدّانِي(١)

ألا ترى أنّه إنّما يريد أنّه لها أياماً وليالي كثيرة وكثر منه فكُّ الأسرى وكرهُ وراءَ المكروبين/، وهذا وأمثاله لاحجة لهم فيه،لأنَّ رُبَّ في هذه الأماكن[١٠١و] وأمثالها للمباهاة والافتخار، والمباهاة لا (تُتصوَّر إلاّ)(٢) مما يقلّ نظيره من غير المفتخِر، إذ ما يكثر من المفتخِر وغيره لا يتصوَّر الافتخار به فتكون رُبَّ في هذه الأماكن التي للمباهاة والافتخار لتقليل النظير فكأنّه قال : الأيام التي لهوتُ فيها والليالي يقل وجود مثلهـــا لغيري ، فكأنّه قال : الأسرى الذي فككت والمكروبون الذي كررتُ وراءَهم من الكثرة بحيث يقلّ فكُّ غيري لهـــم .

ويمكن أيضاً أن يريد أنَّ هذه الأشياء التي يفتخر بها هي وإن كانت قد وقعت كثيراً من المفتَخِر فإنّها بالنظر إلى شرف هذا المفتخر وجلالته قليلة .

فإن قيل : ولعلَّ هذا المقصود بربَّ إنّما هو المباهاة والافتخار وانجرّ التقليل اذ لا يتصور الافتخار إلاّ بما يقلّ نظيره كما ذكرنا ، فالجواب أنْ تقول : الذي يدل على أنَّ رُبَّ إنّما وقعت للمباهاة من حيث يكون فيها التقليل أنَّ رُبَّ إذا كانت لغير مباهاة وافتخار إنّما تكون للتقليل في كلامهم فوجب فيها إذا كانت للافتخار أن تكون على حسبها إذا كانت لغير افتخار من إرادة التقليل بهـــا .

وأيضاً فإن المفرد بعد رُبَّ يكون في معنى جمع ، ألا ترى أن قوله :

فيارب يـومٍ قدلهـوت وليلةٍ ....(٣٥٤)

(١) لامرىء القيس . المكروب: الذي أحيط به في ساحة الحرب . العاني: الأسير . فداني: قال فداك أبي وأمي . الشعر والشعراء ١٠٩ ، الخزانة ١٦٢/١ ، الديوان ٩٠ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر .

لم يرد بيوم وليلة واحداً بل المراد أيامٌ وليالٍ ، والمفرد لا يكون في معنى جمع إلا إذا اقترن به لفظ عموم نحو : كلُّ رجلٍ ، أو يقع تمييزاً في نحو : عشرينَ رجلاً ، أو في نفي نحو : ماقامَ رجلٌ ، أو في تقليل نحو : قلَّ رجلٌ يقول ذلك إلاَّ زيدٌ ، ألا ترى أن رجلاً في : قل رجـلٌ ، يراد به العموم ولولا ذلك لما ساغ الاستثناء منه ، فلولا أن رب للتقليـل لما كان المفرد بعدها في معنى جمـع .

قال أبو العباس المبرد : النحويون كالمجمعين على أنَّ رُبَّ جواب لكلام متقدم ، فإذا قلت : رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ ، هـو جواب لمن قال : هل لَقيتَ رجلاً عالماً ؟ أو من قُدِّرَ سؤاله كذلك ، فتقول له : رب رجلٍ عالمٍ لَقيت ، أي لقيت من جنسِ الرجال العلماءَ . إلا أن ذلك ليس بالكثير(١) . والدليل على أنَّ رُبَّ جواب أنَّ واو رُبَّ عاطفة نائبة عن رُبَّ ، بدليل أنّها لا يدخل عليها حرف عطف ، لاتقول : رُبَّ رجلٍ وثُم امرأةٍ . فإذا تبيّن أنّها عاطفة والعرب تستعملها وإن لم يتقدمها كلام فتقول : ورجلٍ أكرمتُه ابتداءً ، كما قال :

٣٥٦ وبلدةٍ ليسَ بِها أنيس (٢)

دليل على أن رُبَّ جواب حتى تكون الواو قد عطفت الجواب على السؤال المتقدّم المقدر ولولا أنّها كذلك لما ساغ وقوع حرف العطف أول الكلام .

---

(١) هذا القول لأبي بكر بن السراج قاله في الأصول ٣٣٣/١ مع اختلاف يسير .

(٢) لجران العود النميري (جاهلي) ورواية الديوان :

قد ندع المنزل يالميس بساً ليس به أنيس الا اليعافير والا العيس

وروى في الخزانة : ياليتني وأنت يالميس في بلد ليس به أنيس وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه . وفيه شاهد على رفع اليعافير والعيس على الاستثناء المنقطع بدلا من أنيس اتساعا ومجازا ، وذلك في لغة تميم . اليعافير جمع يعفور وهو ولد الظبية . العيس جمع عيساء وهي البقرة الوحشية . الكتـاب ١٣٣/١ ، ٣٦٥ ، مجاز القرآن ١٣٧/١ ، ٧٨/٢، ٢٣٧ ، معاني القرآن ٢٨٨/١ ، ٤٧٩، المقتضب ٤١٤/٤ ، ٣١٩/٢، ٣٤٧، مجالس ثعلب ٢٦٢ ، ٣٨٤ ، الخزانة ١٩٧/٤ ، الديوان ٥٢ .

ولابد للمخفوض بربَّ من الصفة فتقول : رَبَّ رجلٍ عالمٍ لَقيت ، فيكون عالماً صفة لرجل وربَّ ومخفوضها متعلقة بلقيت ، وذلك أنْ تحذف الفعل الذي تتعلّق به رُبّ لدلالة ما تقدم عليه / فتقول : رب رجلٍ ، وتحذف [١٠١ظ] لقيت لدلالة ماتقدم عليه لأن رَبَّ كما تقدم إنّما تكون جواباً ، فكأن قائلاً قال: هل لَقيت رجلاً عالماً ، فتقول : رب رجلٍ عالمٍ ، وتحذف لقيت لفهم المعنى .

وإنّما لزم المخفوض بها الصفة لأنّها للتقليل ، والجنس في نفسه ليس بقليل وانّما يقل بالنظر إلى صفة ما . وقد تحذف الصفة إذا تقدّم مايدلّ عليها نحو قوله :

ويارُبَّ يــوم قد لَهوتُ وليلــة بآنسـة كأنّها خـطٌّ تمثال (٣٥٤)

يريد وليلة قد لهوتُ ، فحذف قد لهوتَ لدلالة ماتقدّم عليه ، فأما قول الأعشى :

٣٥٧ ربَّ رفد هرقتُه ذلك اليـــومَ وأسرى مِنْ مَعشـرٍ أقيالِ (١)

فيحتمل ثلاثة أوجه ، احدها : ان يكون « من معشر أقيال » في موضع الصفة كأنه قال : وأسرى كائنين من معشرٍ أقيالٍ .

والآخر : أن يكون حذف الصفة لدلالة ماتقدم عليها وهو هرقته ، كأنه قال : وأسرى من معشرٍ أقيالٍ أخذتُهم ، لأنَّ هراقته للرفد أخذٌ له في المعنى .

والثالث : أن يكون من معشرٍ أقيالٍ ، متعلقاً بأسرى ويكون في ذلك من الاختصاص ما في الصفة ، لأنّهم اذا أُسِروا من معشر أقيال فهم كائنون منهم ، فيؤول المعنى إلى الصفة .

ولايخفض برُبَّ الا النكرة ، لأنَّ المفرد بعدها في معنى جمع ولايكون

---

(١) الخطاب للأسود بن المنذر اللخمي . الرفــد بفتح الراء : القدح الضخم بما فيه من القرى . وبكسرها : العطية . أقيال : جمع قيل وهو الملك ، وروى أقتال جمع قتل وهو النظر أو العدو المقاتل . واراقة الرفد كناية عن القتل . مجاز القرآن ٢٩٩/١ ، شرح المفضليات ٣٩ ، المختص ٨٣/١١ ، المفصل ٢٨٦ ، المغني ٦٤٩ ، الخزانة ١٧٦/٤ ، الديوان ١٣ ، ١٦٩ .-

المفرد في معنى جمع إلا نكرة . وقد تدخل على مالفظه لفظ المعرفة اذا كان نكرة نحو مثلك وأخواته ممّا إضافته غير محضة (١)، ومن ذلك قوله :

٣٥٨ يارُبَّ مثلِكِ في النساءِ غَريرةٍ بيضاءَ قد متّعتُها بطلاقِ (٢)

فأدخل رب على مِثْل.

وقد تدخل أيضاً على ضمير النكرة نحو : ربّهُ رجلاً ، وذلك أن ضمير النكرة من طريق المعنى نكرة ، لان الضمير هو الظاهر في المعنى ،وإنما يكون ضمير النكرة محكوماً له بحكم المعرفة من طريق نيابته مناب ماعرّف بالألف واللام إذا عاد على متقدم ألا ترى أنك إذا قلت : لقيت رجلاً فضربتُه ، أغنى ذلك عن أن تقول : وضربت الرجلَ المتقدّم الذكر ، فلما ناب مناب اسم فيه الألف واللام حكم له بحكم المعرفة لذلك ، فلما كان الضمير في باب رب مفسّراً بالنكرة بعده كان نكرة من كل وجه ، لأنّهُ إذ ذاك لاينوب مناب اسم معرف بالألف واللام ،فلذلك جاز أن تقول : ربّه رجلا ، وربه رجلين وربّهُ رجالا ، ويكون الضمير مفرداً على كلّ حال استغناءً بتثنية التمييز وجمعه عن ذلك .

ولايحفظ البصريون غير ذلك .وأجاز أهل الكوفة تثنيته وجمعه قياساً (٣) وذلك عندنا لايجوز ، لأن العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه كما استغنوا بتَرْكَ عن وَذَرَ وودَعَ .

وقد تدخل (أيضاً رُبَّ) (٤) على المضاف إلى ضمير غير النكرة العائد على ماتقدم إلاَ أنّه يشترط أن يكون مباشراً فتقول: رُبَّ رجلٍ وأخيه .

وإنما جاز ذلك لما ذكرناه من أن تعريف ضمير النكرة إنما هو لفظي وانمّا هو في الحقيقة نكرة ، فلما كان كذلك وكان غير مباشر بل الذي باشرها هو

---

(١) ج ، ر : مختصة ، وهو تحريف .

(٢) لأبي محجن الثقفي (اسلامي) الغريرة : المغترة بلين العيش الغافلة عن صروف الدهر . متعتها بطلاق : أعطيتها شيئاً تستمع به عند طلاقها . الكتاب ٢١٢/١ ، ٣٥٠ ، المقتضب ٢٨٩/٤ ابن يعيش ١٢٦/٢ .

(٣) الأصول ٣٣٨/١ ، (٤) ر : رب أيضا .

النكرة، جاز ذلك . ولو قلت : رَبَّ رجلٍ / وَرُبَّ أخيهِ ، لم يجز [١٠٢و] لمباشرته رُبَّ ولا تدخل على معرفة مختصة أصلا .

وزعم بعض النحويين أنّها تجر الاسم المعرف بالألف واللام فتقول : رُبَّ الرجلِ لقيت وأنشدوا في ذلك قوله :

٣٥٩ ربّما الجاملِ المؤبّلِ فيهم وعناجيجَ بينهنَّ المِهار(١)

فخفض الجامل (٢) . والرواية الصحيحة : الجاملُ ، بالرفع على أن تكون ما في موضع اسم نكرة مخفوض بِرُبَّ ، والجامل خبر ابتداء مضمر والجملة في موضع الصلة كأنه قال : رُبَّ شيء هو الجاملُ المؤبّل (٣) .

وان صحّت الرواية بخفض الجامل كان الجامل مخفوضا بربَّ على تقدير زيادتها (٤) كأنّه قال : ربّما جاملٍ فيكون مثل قولهم : انّي لأمرّ بالرجلِ مثالكَ فأكرمُه أي برجل مثالك .

وفي رُبَّ لغات (٥) : رُبَّ ورُبَ ، شديدة وخفيفة (قال الحُلَيس :

٣٦٠ أزُهيرَ إن يَشِب القَذالُ فأنّهُ رُبَ هَيضلٍ مَرِسٍ لَفَفتُ بهيضلِ)(٦)

وتلحقها تاء التأنيث فيقال : رُبّما ورُبَما وربّتما . فاذا لحقتها ما كانت على حكمها

---

(١) لأبي داؤد الايادي يفخر بقومه . الجامل : الجماعة من الابل لا واحد لها من لفظها . وفيه شاهد على دخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية شذوذا أو على قلة . المفصل ٢٨٧ ، المغني ١٤٦ ، ٣٤٣ ، التوضيح ٢٣٦/١ ، العيني ٣٢٨/٣ ، الخزانة ١٨٨/٤ ، الديوان .

(٢) في حاشية ج ، ر : عناجيج الخيل : خيارها واحدها عنجوج يقال ذلك للذكر والانثى .

(٣) هذا تخريج الفارسي وخرجه ابن مالك على أن الجامل مبتدأ وخبره فيهم . المغني ٣٤٣ ، الخزانة ١٨٩/٤ ،

(٤) في ر : أي الألف واللام .

(٥) أنظر في لغات رب الأصول ٣٣٤/١ ، الانصاف ٤٤٩ .

(٦) لأبي كبير الهذلي (عامر بن الحليس) زهير مرخم زهيرة وهي ابنته . والهمزة للنداء . الهيضل : الجيش وقيل الجماعة من الناس يغزى بهم . المرس : الشديد المعالجة في الحرب . وروى في المحتسب بتسكين باء رب . وما بين القوسين سقط من ر . المحتسب ٣٤٣/٢ ، الخصائص ٤٤٠/٢ ، ابن الشجري ٤/٢ ، ٣٠٢ ، الانصاف ٦٤ ، الخزانة ١٦٥/٤ ، ديوان الهذليين ٨٨/٢ .

في خفضها (١) النكرة إذا وقعت بعدها ، ولايجوز رفعها الا على أن تكون خبر ابتداء مضمر والجملة في موضع صفة لما وما نكرة . ومن ذلك قوله :

٣٦١ طالعاتٌ ببطـــنِ فَعْـــرةَ بُـــدنٌ ربّما ضاعنٌ بها ومُقيمُ (٢)

برفع ضاعن ومقيم ، كأنّه قالَ : رُبَّ شيء هو ضاعنٌ ومقيمٌ.

وقد تهيئها ما للدخول على الجملة الفعلية ، ويكون الفعل بعدها ماضيا لفظا ومعنى نحو : ربّما قامَ زيدٌ ، أو ماضياً معنى خاصة ، نحو : ربّما يقومُ زيدٌ ، تريد قام . وأمّا أن تدخل على مستقبل في اللفظ والمعنى فلا يجوز ذلك . فأما قوله تعالى : ربّما يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين (٣). فأدخل رُبَّ على مستقبل في اللفظ والمعنى لأنَّ الكفار لايودون ذلك الا في الآخرة . فأنَّ الذي سوغ ذلك أنَّ الدار الآخرة قريبة من الدنيا انّما هي هذه فهذه ، فلذلك قال عليه السلام : بُعِثتُ أنا والساعة كهاتَينِ (٤) . إشارةٍ إلى قربها . وما قرب وقوعـــــه فأنَّ العرب تعامله معاملة مااستقر وقوعه ، قال الله تعالى : أتى أمراللهفلا تَستعجِلوه (٥). يريد : يأتي ، لكن لقرب ذلك جعله كأنه قد وقع. والدليل على انَّ الاتيان هنا مستقبل قوله : فلا تستعجلوه ، والاستعجال لا يتصور إلا بالنظر لما يستقبل ، فلذلك أوقع ربَّ في قوله : ربّما يودُّ على المستقبل معاملة له معاملة الماضي لسبب ماذكرنا من القرب .

وأجاز خلف الأحمر (٦) أن يفصل بين ربَّ وما تعمل فيه بالقسم نحو : رُبَّ واللهِ رجلٍ عالمٍ لقيتُ(٧). وذلك عندنا لايجوز ، لأنَّ حرف الجر قد ينزل من

---

(١) ر : من .

(٢) لم أجد من أورد هذا البيت أو نسبه الى أحد . (٣) الحجر : ٢ .

(٤) رواه البخاري في كتاب الرقاق (٩٠) . و (٥) النحل : ١ .

(٦) هو خلف بن حيان بن محرز البصري أحد رواة الغريب والشعر واللغة . وعرف عنه أنه كان يعمل الشعر على لسان العرب وينحله إياهم لأنه من نقاده والعلماء به . ترجمة ابن النديم ٧٤ ، الزبيدي ١١٣ ، الانباري ٦٩ ،

(٧) نقل ابن السراج هذا القول عن الاخفش ، ومنعه هو ، وقال أبو حيان : ووهم ابن عصفور في نسبته جواز الفصل بين رب ومعمولها بالقسم لخلف الأحمر وغره شهرة خلف الأحمر . أه . وصحح نسبته لعلي بن المبارك الأحمر تلميذ الكسائي . ارتشاف الضرب ٢٦٢ ظ ، الأصول ٣٣٨/١ .

المجرور منزلة الحرف من الكلمة ، ألا ترى أنّ المجرور في موضع منصوب ، ولذلك قد يجوز أن يحمل على موضع الباء فتقول : مررتُ بزيدٍ وعمراً ، فتعامل زيد معاملة المنصوب فكأنك قلت : لقيتُ زيدا وعمراً ، فأن جاء الفصل بين حرف الجر / والمجرور في الشعر فضرورة ولا يقاس عليها نحو قوله: [١٠٢ظ]

٣٦٢ مُخَلّقةٌ لايُستطاع ارتقاؤهـــا وليس إلى منها النزولِ سَبيلُ(١)

يريد : وليس إلى النزولِ منها سبيل .

وربَّ من الحروف التي لها صدر الكلام فتقول : ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ، وسبب ذلك انها كما قد ذكرنا للتقليل ، فالتقليل يجري مجرى النفي فعوملت معاملة مايجعل له الصدر لذلك . وأيضاً فأنّها للمباهاة والافتخار مثل كم ،وهي للتقليل فهي لذلك نقيضة كم لأنّ كم للتكثير ، والشيء يجرى مجرى نقيضه ومجرى نظيره فعوملت لذلك معاملة كم .

وينبغي أن يعلم أنّ الاسم المخفوض بِرُبَّ هو معها بمنزلة اسم واحد يحكم على موضعها بالاعراب ، فان كان العامل الذي بعدها رافعا كانت في موضع رفع على الابتداء نحو قولك : ربَّ رجلٍ عالمٍ قامَ ، فلفظ رجل مخفوض بربَّ وموضعه رفع على الابتداء .

وان كان العامل الذي بعدها متعدّيا فلا يخلو أن يكون قد أخذ معموله أو لم يأخذه . فأن كان لم يأخذه كان الاسم الذي بعد ربَّ في موضع نصب ويكون لفظه مخفوضاً نحو : ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ .

وان كان العامل قد أخذ معموله جاز أن يحكم على موضعه بالرفع والنصب ويكون لفظة مخفوضا نحو قولك : رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُه ، لأنّ رب كأنّها زائدة في الاسم ، فكأنك قلت : رجلٌ عالمٌ لقيته (٢) .. فكما يجوز في الرجل في هذه

(١) استشهد ابن جني للفصل بين الجار والمجرور ببيت قريب من هذا

لو كنت في خلقاء أو راس شاهق وليس الى منها النزول سبيل

والخلقاء : الصخرة الملساء . الشاهق : الجبل العالي . الخصائص ٣٩٥/٢ ، ١٠٧/٣ ، المقرب ٥٧ التمام ٢١١.

(٢) ج ، ر : رب رجل ، وهو سهو .

المسألة أن يُرفعَ ويُنصبَ فكذلك يجوز في الاسم الواقع بعد ربَّ أن يحكم عليه بذلك .

فأن قال قائل : وما الدليل على أنَّ ربَّ بمنزلة حرف زائد على الاسم؟
فالجواب أن تقول : لو لم تكن كذلك لما جاز : رُبَّ رجلٍ عالمٍ ضربتُه ، لانّك لو جعلت ربَّ رجلٍ ، متعلقاً بضربت لكنت قد عدّيت الفعل إلى الاسم وإلى ضميره وذلك لايجوز . الا ترى أنّه لايجوز أن تقول : زيداً ضربتُه ، على أن يكون زيدا منصوباً بضربت هذه الملفوظ بها ، ولو جعلته متعلقاً بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر وتكون المسألة من الاشتغال لم يجز ، لأنه لايجوز في الاشتغال إضمار الفعل وإبقاء الاسم مجرورا ، لايجوز أن تقول : بزيدٍ مررتُ بهِ ، بل تقول : زيداً مررتُ به ، فدلّ ذلك على أنَّ رُبَّ كأنّها زائدة ، وكأنّك قلت: رجلٌ عالمٌ ضربتُهُ أو رجلاً عالماً ضربتُهُ ، على حسب ماتنوى ، فكذلك يجوز أن تقول : رُبَّ رجلٍ عالمٍ وغلامٍ ضربته ، بالخفض على اللفظ والرفع والنصب على الموضع على حسب ماتنوى .

ويجوز أن تقول : رُبَّ رجلٍ عالمٍ وغلامٍ ضربتُ ، بالنصب والخفض ، فالخفض على اللفظ والنصب على الموضع ، لأنك لو اسقطت رُبَّ كان الاسم منصوباً . قال امرؤ القيس :

٣٦٣ وسِنٌّ كَسُنُّيْقٍ سناءً وسنَّماً ذعرتُ بمِدلاجِ الهَجيرِ نَهوضِ (١)

بنصب سنَّماعطفاً على موضع /سِنٌّ المخفوض بواورُبَّ ،لأنَّ الواو لو لم [١٠٣و] تدخل عليه لكان الاسم منصوبا بذعرتُ . ويجوز الخفض في سُنَّمٍ على اللفظ .

---

(١) السن الثور الوحشي السنيق: الجبل .السنم البقرة الوحشية. مدلاج الهجير فرس كثير العدو في الهاجرة كثير الوثوب . وروى الخفاجي في سر الفصاحة عن الأصمعي وأبي عمرو أن البيت مصنوع . أبيات المعاني ٧٧٣ وفيه : وسنم . جمهرة اللغة ٥٢/٣، سر الفصاحة ٦٠ ، المسلسل ٥٨ ، الدرر اللوامع ٢١/٢، الديوان ٧٦ .

واما على فتكون بمعنى فوق حقيقة أو مجازا ، فمثال على بمعنى فوق حقيقة قولك : زيدٌ على الفرسِ ، وعلى القَصرِ ، أي فوقهما .

ومثال كونها بمعنى فوق مجازا قوله :

٣٦٤ قد استوَى بشرٌ علــى العــراقِ من غيرِ سَيفٍ ودم مُهراقِ (١)

وذلك أنه قد قهر العراق ودخل تحت أمره فصار قَهرُه له ارتفاعا منه عليه .

ومما يدل على أنَّ القهر علوٌّ وارتفاع على المقهور اطلاقهم «تحت» في حق المقهور فتقول: فلانٌ تحتَ قَهرِفلان وتَحتَ مُلكه ،فاذا كان المقهور يستعمل في حقه «تحت» تبيّن استعمال العلو والارتفاع في حق القاهر .

ومن ذلك أيضاً قولهم : أعطيتُ فلاناً على أنّه أساءَ إليَّ . وذلك أنَّ المسيء من شأنه أن لايُعطَى بل يمنع ويقهر . فدخلت على لما في الكلام من معنى القهر والغلبة . وكذلك قوله :

٣٦٥ ألا طَرَقَتْ من نَحوِ بثنةَ طارِقَهْ على أنّها معشو قةُ الدَلِّ عاشقَهْ (٢)

يريد : طارقةٌ عاشقةٌ على أنّها معشوقةُ الدَلِّ ، وذلك أنَّ المعشوقة من شأنها أن تمتنع ولا تقبل لقهرها لمحبها ، فدخلتْ «على» لما في الكلام من معنى القهر ، وزعم بعض النحويين أنّها تكون بمعنى عَن (٣) واستدل على ذلك بقولـــــه :

---

(١) استشهد به المرزوقي في شرح الحماسة ١٥٤١ ،وأورد صدره فقط ولم ينسبه . وانظر اللسان : سوى ، ولم ينسبه .

(٢) لعبيد الله بن قيس الرقيات . ورواية الديوان : من آل نذرة . وفي نسخة منه : من آل بيبة . قال أبن السيد : هو من باب قولهم : زرته على مرضى وأكرمته على أنه أهانني . الكامل ١٨٦/٣ ، ٣٢٠ ، الاقتضاب ٥١ ٢ الديوان ٢٦٨ .

(٣) ذهب الى ذلك ابن قتيبة في أدب الكاتب ٥٠٣ ، والمبرد في المقتضب ٣٢٠/٢ .

٣٦٦ إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بنو تَميمٍ
لَعَمرُ اللّهِ أعجبَني رِضاها(١)

معناه عندهم : رضيت عنّي .

وهذا عندنا إنّما جاز لأنّ الرضا عطف على المرضى عنه ، فكأنه قال : عطفت عَلَيَّ . وقد يتخرّج ذلك على ماخرّجه عليه الكسائي من أنّ الرضى ضدّ السخط فأُجري لذلك مجراه لأنّ الشئ يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره . فكما يقال : سَخِطَ عليهِ فكذلك يجوز أن يقال : رَضي عليه (٢)، وإنّما كان هذا أولى من جعل على بمعنى عن لأنّ التصرف في الأفعال أولى من التصرف في الحروف . وأيضاً فإنّ الفعل إذا عُدّي خلاف تعدّيه الذي له في الأصل كان لذلك مسوّغ وهو حمل الفعل على نظيره في المعنى أو نقيضه ، وليس لجعل الحرف بمعنى حرف آخر مسوّغ .

وكذلك أيضاً استدلّ على ذلك بقوله :

أرمي عليها وَهْيَ فَرعٌ أجمعُ (١٧٤)

يريد : أرمى عنها ، وهذا لاحجة فيه لأنّ السهم في وقت الرمى يعلو القوس فيتصور دخول «على» لذلك ، وقد يتصور دخول عن لأنّ السهم يجاوز القوس ويزول عنها . وكذلك ماجاءَ مما ظاهره أنّ «على» فيه بمعنى عن يتأوّل حتى تبقى على معناها من الفوقية .

وزعمت طائفة من النحويين أنّ على تكون بمعنى الباء (٣) واستدل على ذلك بقولهم : إركبْ على اسمِ اللّه ، أي باسم اللّهِ ، فتكون للاستعانة .

---

(١) للقحيف بن سليم العقيلي (اسلامي) . والرواية : بنو قشير . النوادر ١٧٦ ، ادب الكاتب ٥٠٣ ، المقتضب ٣٢٠/٢ ، الكامل ١٩٠/٢ ، الخصائص ٣١١/٢ ، المخصص ٦٥/١٤ ، الاقتضاب ٤٣٢ ، الخزانة ٢٤٧/٤ .

(٢) الخصائص ٣١١/٢ ، ٣٨٩ .

(٣) منهم ابن قتيبة والسيوطي . ادب الكاتب ٥١٩ ، الهمع ٢٨/٢ .

ولا حجة لهم في ذلك ، لأنّ على يحتمل أن تكون متعلقة بمحذوف ويكون المجرور في موضع الحال كأنه قال: إركبْ متكّلاً (١) على اسمِ اللّهِ . [١٠٣ظ] واستدل (على ذلك أيضاً) (٢) بقوله : /

٣٦٧ فكأنّهنّ رِبابَةٌ وكأنّهُ
يَسَرٌ يَفيضُ على القِداحِ ويَصدعُ (٣)

يريد : يفيضُ بالقِداحِ .

وهذا لاحجة فيه لأنّه قد يُضمّن يَفيض معنى يحمِلُ على القِداح ، وقد يُتصوّر أن يتعلق على القداح بيصدع ، لأنه قد حُكي أَنّ يصدع يكون بمعنى يَصيح ، فكأنّه قال : يصيحُ على القِداح ، ثم قدّم ضرورة .

وزعم بعض النحويين أنّها تكون أيضاً بمعنى في (٤) . واستدلّ على ذلك بقوله تعالى : واتّبَعوا ماتتلو الشياطينُ على ملكِ سُليمانَ (٥) ، المعنى : في ملكِ سليمان ، لأنّ يتلو بمعنى يقول فكأنّه قال : ماتقول الشياطينُ في ملك سليمان ، وهذا لاحجة فيه ، لأنّه يمكن أن تجعل تتلو في معنى تَتَقوّلُ ، لأنّ ماتلته باطل فهو تَقَوُّل ، وتَقَوّلَ تصل بعلى ، قال الله تعالى : ولو تَقَوَّل علينا بعضَ الأقاويل(٦). فكأنّه قال : ماتتقوّل الشياطينُ على ملك سليمان .

وأما في فتكون للوعاءِ نحو قولك : المالُ في الكيسِ ، وزيدٌ في الدار ، وزعم بعض النحويين أنّها تكون بمعنى على (٧)،واستدل على ذلك بقوله تعالى:

---

(١) ر : متوكلا . (٢) ر : أيضاً على ذلك .

(٣) لأبي ذؤيب الهذلي يصف أتنا وحمارا وحشياً . الربابة : الخرقة التي تجمع فيها قداح الميسر وأراد هنا القداح باعيانها على المجاز المرسل . اليسر: المقامر صاحب الميسر. يفيض: يدفع يصدع : يصيح بأعلى صوته هذا قدح فلان . أدب الكاتب ٢٥٠ ، المخصص ١٤ / ١٨ الاقتضاب ٢٥٤، ٤٥٠ ،اللسان: يسر ، صدع ، الارتشاف ٣٨٩ظ ، ديوان الهذليين ٦/١ .

(٤) منهم ابن قتيبة في أدب الكاتب ٥١٥ ، وابن سيده في المخصص ٦٧/١٤.

(٥) البقرة : ١٠٢ . (٦)الحاقة : ٤٤ .

(٧) أدب الكاتب ٥٠٢ ، شرح السبع ٣٥٢ ، الخصائص ٣١٢/٢ ، المخصص ٦٤/١٤ .

ولأُصَلِّبنَّكُم في جذوعِ النَّخلِ (١) . أي على جذوعِ النخل ، وكذلك قول عنترة :

٣٦٨ بَطَلٍ كأنَّ ثيابَهُ في سَرحةٍ
يُحذَى نِعالَ السِّبْتِ ليسَ بِتَوْأَمِ (٢)

أي على سرحة .

ولا حجة لهم في ذلك لأنَّ الجذوع قد صارت لهم بمعنى المكان لاستقرارهم فيها ؛ وكذلك أيضاً السَّرْحةُ بمنزلة المكان لاستقرار الثياب فيها .

وكذلك أيضاً زعم بعض النحويين أنَّها تكون بمعنى الباء (٣) ، واستدل على ذلك بقوله :

٣٦٩ وتركبُ يومَ الروعِ فينا فوارسٌ
بَصيرونَ في طَعْنِ الأَباهِرِ والكُلى (٤)

أي بصيرون بطعن الأباهر ، لأن بصير إنَّما يصل بالباء ، قال :

فإن تسألوني بالنساءِ فإنَّني
بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طبيبُ (٣٣٣)

وهذا لاحجة فيه ، لأنَّه يمكن أن يتخرج على التضمين كما تقدَّم في غير ذلك من الحروف ، فكأنَّه قال : مُتَحكِّمُون في طعنِ الأباهر والكُلى ، لأنَّه اذا

---

(١) طه : ٧١ .

(٢) السرحة : الشجرة العظيمة . النعال السبتية : المدبوغة بالقرظ وهي أجود النعال . وقوله ليس بتوأم ، يريد أنه قوى لم يزاحمه في بطن أمه أخ ، أدب الكاتب ٥٠٢ ، الكامل ٩٢/١ ، ٤٩/٤ ، شرح السبع ٣٥٢ ، الخصائص ٣١٢/٢ ، المخصص ٦٤/١٤ ، المغني ١٨٣ ، الخزانة ١٤٥/٤ ، الديوان ١٥٢ .

(٣) أدب الكاتب ٥٠٨ ، المخصص ٦٦/١٤ .

(٤) لزيد الخيل الطائي (الصحابي) الأباهر : جمع أبهر ، عرق في المتن متصل بالقلب . الكلى جمع كلية ، والأباهر والكلى مقتلان .
النوادر ٨١ ، أدب الكاتب ٥٠٨ ، المخصص ٦٦/١٤، الاقتضاب ٢٤٢، ذيل الأمالي ٢٤، المغني ١٨٣ ، الخزانة ١٤٨/٤ .

كان له تصرّفٌ في الشئ تحكمٌ فيه . (١)

وأما **عن** فتكون للمداولة (٢) . فتقول: أطعمته عن الجوع ، أي أزلت عنه الجوع . وسقيته عن العَيْمَةِ (٣) ،أي أزلت العيمة عنه . ورميتُ عن القوسِ. أي شَرَختُ (٤) بها السهمَ وقذفته عنها .

وزعم بعض النحويين أنّها تكون بمعنى الباء (٥). واستدل على ذلك بقوله:

٣٧٠ تَصدُّ وتُبدِي عن أسيلٍ وتتّقي بناظرةٍ من وحشِ وجرةَ مطفلِ (٦)

المعنى عنده تصدّ بأسيلٍ .

وهذا لاحجة فيه ،لأن قوله : عن أَسيلٍ ،متعلق بتُبدي. يقال أبدى عن كذا .

وأما **الكاف** فللتشبيه ، يقال : زيدٌ كعمروٍ ، أي مثله .

وأما **واو رُبَّ** **وفاؤها**،فبمعنى رُب ، وقد ذكرنا معنى رُبَّ .

وأما **باء القسم وواوه ومُنْ** . في القسم ، والميم المكسورة والمضمومة وها التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل فمعناها كمعنى التاء التي للقسم . لأن التاء قد يدخلها مع ذلك معنى التعجب فتقول : تاللهِ مارأيتُ كزيدٍ ،متعجباً.

---

(١) هذا توجيه ابن السيد في الأقتضاب ٢٤٢ .

(٢) كذا في النسخ والظاهر أن الصواب : المجاوزة .

(٣) العيمة : شدة العطش الى اللبن .

(٤) شرخا القوس طرفاها اللذان يقع بينهما الوتر .

(٥) ذهب الى ذلك أبو عبيدة وابن قتيبة . أدب الكاتب ٥٠٧ ، المخصص ٦٥/١٤ ، الخزانة ٢٤٤/٤ .

(٦) لامرئ القيس من معلقته . وجرة : موضع بين مكة والبصرة ، وقيل : فلاة تألفها الوحوش وهي قليلة الماء فوحشها ضامر . وفيه شاهد على تضمين تبدي معنى تكشف . أدب الكاتب ٥٠٧ ، شرح السبع ٥٩ ، شرح العشر ١٦، المخصص ٦٥/١٤، الخزانة ٢٤٤/٤ ، الديوان ١٦ .

وأما **مُذْ ومُنذ** فيكونان غاية وابتداء غاية (فيكونان غاية) (١) إذا كان مابعدهما بمعنى الحال نحو قولك : مارأيته منذ يومنا ، أو مُذ يومنا . ألا ترى أن اليومهو/الغاية التي انقطعت فيها الرؤية.أو كانمابعدهما معدوداً نحوقولك:[١٠٤و] مارأيته مُذ يومين ،فغاية انقطاع الرؤية يومان .

ويكونان لابتداء الغاية إذا كان مابعدهما معرفة غير معدود ولاحال نحو : مارأيته مُذ يوم الجمعةِ ، فيوم الجمعة هو أول زمن انقطاع الرؤية . وسنشبع القول عليهما في بابهما إن شاء الله تعالى .

وأما **اللام الجارة** فتكون للاضافة على جهة الملك نحو المال لزيد ، أوعلى جهة الاستحقاق نحو قولك : الباب للدارِ . وتكون للتعجب قسماً وغيرقسم إلاّ أنها يلزمها التعجب في القسم ولايلزمها في غير ذلك وذلك نحو قولك في القسم : لله لايَبقى أحدٌ ، إذا أردت القسم على فناء الخلق متعجباً من ذلك . ومثالها للتعجب في غير القسم : للهِ أنتَ ،تقول ذلك للمخاطب إذا تعجبت منه وتكون مقوّية لعمل العامل اذا ضعف عن عمله بتقديم معموله نحو قوله : لِزيدٍ ضربتُ ، يريد : زيداً ضربتُ ، قال الله تعالى: إن كنتم للرؤياتَعبرون (٢). أي الرؤيا تَعبُـرونَ .

ولا تدخل على المفعول إذا كان متأخراً عن عامله الا في ضرورة شعر نحو قوله :

ولمـا أنْ تواقَفْنـا قـليــــــــــلاً

أنَخْنـــا للكَلاكلِ فارتَـمينْـــا (٢٠٨) .

أي أنخنا الكلاكِلَ ، أو في نادر كلام يُحفظ ولا يُقاس عليه نحو قوله تعالى : قُــلْ عَسى أَن يكونَ رَدِفَ لكم (٣) . أي رَدِفَكم (٤) .

(١) ما بين القوسين سقط من ر .

(٢) يوسف : ٤٣ . (٣) النمل : ٧٢ .

(٤) قيل هي لغة يقال : ردفكم وردف لكم أو هي بمعنى دنا لكم ، وفي الكشاف ١٨٥/٣ أن اللام زيدت للتأكيد ، وانظر القرطبي ٢٣٠/١٣ وينبغي أن يتنبه الشارح الى أن لغة القرآن ليست من النادر الذي يحفظ ولا يقاس عليه .

وإنّما لم يقو ذاك بحرف الجر لأنّه لم (١) يضعف لتقدّم معموله عليه ، بل بقي على أصل الوضع من تقدم العامل على المعمول .

وتكون أيضاً زائدة بين المضاف والمضاف إليه في باب النداء وباب (٢) لا ؛ نحو قولهم : يا بؤسَ للحربِ (٣) ، ولا أبا لك ، فاللام من قولهم للحرب ولك زائدة بين المضاف والمضاف اليه والتقدير : يابؤسَ الحرب ، ولا أباكَ ، وسنبيّن الدليل على ذلك والسبب في أن أقحِمَت هذه اللام بين المضاف والمضاف اليه في بابه إن شاء الله تعالى .

وتكون بمعنى كي نحو : جئتُ لِيقومَ زيدٌ ، أي كي يقومَ زيد . وللجَحْدِ ، وهي التي تقدّمها حرف نفي و كانَ أو مايتصرّف منها نحو : ما كانَ زيدٌ لِيقومَ ، وإنّما سُمِيّت لام الجحد لأنّها اذا تقدمها كان أو متصرّف(٤) منها لم يكن بدٌّ من تقديم النفي ، والنفي هو الجحد ، فلا يجوز أن تقول : كان زيدٌ لِيقومَ ، بل لابدَّ من تقديم النفي على كان .

وإنّما جعلنا لام كي ولام الجحود من قبيل حروف الجرّ لأنَّ الفعل بعدها منصوب بإضمار أنْ ، وأنْ وما بعدها تتقدَّر بالمصدر ، واللام إذن في الحقيقة إنّما هي جارة لأنْ وما بعدها .

وزاد بعض النحويين في معاني لام الاضافة أن تكون للعاقبة والمآل نحو قوله تعالى : فالتَقَطَهُ آلُ فرعونَ لِيكونَ لهم عدوّاً وحَزَناً (٥) . ألا ترى أنَّ معنى كـي يضعف هنا ، لأنَّ الالتقاط لم يكن لذلك بل ليكون لهم كالولد

---

(١) ر : لا . (٢) ر : وفي باب .

(٣) من ذلك قول الشاعر : يابؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا
وانظر الخصائص ١٠٦/٣ ، المحتسب ٩٣/٢ الشاهد ٧٢٦

(٤) ر : ما تصرف

(٥) القصص : ٨ وانظر الطبرسي ٢٦٨/٢٠، ١٧٠/٨ ، القرطبي ٢٥٢/١٣ ، المخصص ٥٠/١٤ .

لكن الالتقاط كانت عاقبته (إلى) (١) أن كانَ لهم عدّواً وحَزَناً .[١٠٤ظ]
والجواب أنَّ اللام هنا لام كي ، وتكون من إقامة المُسبّب مقام السبب ، لأنَّ السبب الذي التقطوه له أن يكون لهم كالولد فكان ذلك سبباً لأن كان عدّواً ، فحُذِف السبب وأقيم المسبّب مقامه (٢) .

وأما حاشا وخلا وعدا فبمعنى إلاّ ، وذلك : قام القوم حاشى زيدٍ وخلا عمروٍ وعدا بكرٍ ، ومعنى ذلك كلّه إلاّ .

وأما لعلَّ فحرف ترجٍّ وتوقّع بمنزلة الناصبة للاسم الرافعة للخبر .

وأما لولا نحو قولهم : لولاكَ لأكرمتُ زيداً ، فحرف امتناع لوجود ، كما كانت غير جارة .

---

(١) كذا في النسخ وهي زيادة .

(٢) قال بهذا الزمخشري في الكشاف ١٦٦/٣ .

باب حتى

تنقسم حتى (١) أربعة أقسام ، أحدها : أن تكون حرف ابتداء فتقع بعدها الجمل المستأنفة وذلك نحو قولك : قامَ القومُ حتى زيدٌ قائمٌ .

والثاني : أن تكون ناصبة للفعل وهي التي تدخل على الفعل فتنصبه وتكون بمعنى إلى أنْ نحو : سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ . أي إلى أنْ تطلعَ الشمسُ ، أو بمعنى كي نحو : سرتُ حتى أدخلَ المدينةَ ، أي كي أدخُلَ المدينةَ .

والثالث : أن تكون عاطفة ، وهي التي تحمل مابعدها على ما قبلها فتصيّره في مثل حاله في الإعراب ، وذلك نحو قولك : قامَ القومُ حتى زيدٌ ، ورأيت القومَ حتى زيداً ، ومررتُ بالقومِ حتى زيدٍ .

والرابع : أن تكون جارة ، وهي التي تدخل على الاسم فتجره ويكون معناها كمعنى إلى وذلك نحو قولك : أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها ، أي إلى رأسها .

وأما العاطفة فقد تقدّم حكمها في باب العطف . وأما الناصبة فسيفرد لها باب تذكر فيه أحكامها في موضعه من الكتاب إن شاء الله تعالى .

وأمّا حرف الابتداء فليس لها حكم إلا ماذُكر من أنّها تدخل على الجمل فلا تؤثّر فيها ، وأما الجارّة فقد ذكرنا معناها فلم يبق إلاّ أن نبيّن مسائلها فنقول :

إذا وقع بعدها اسم مفرد فلا يخلو أن يكون مابعدها جزءاً مما قبلها أو لايكون ، فإن لم يكن مابعدها جزءاً ممّا قبلها لم يجز فيه إلاّ الخفض خاصة نحو قولك : سرتُ حتّى الليلِ . ولا يتوجه السير على الليل كما ذكرنا في باب حروف الخفض ، فإن كان مابعدها جزءاً مما قبلها فلا يخلو أن تقترن به قرينة تدلّ على أنّه غير داخل فيما قبلها أو لا تقترن . فإن اقترنت به قرينة تدلّ على أنّ مابعدها غير داخل فيما قبلها لم يجز في الاسم إلاّ الخفض نحو قولك : صمتُ الأيّامَ حتى يومِ الفِطرِ ، على معنى إلى يوم الفطر ولا يجوز النصب على العطف فتقول : حتى يومَ الفِطر ، لأنّها في العطف بمنزلة الواو

---

(١) ر : حتى تنقسم .

تشرك مابعدَها فيما قبلها في المعنى ، فكان يلزم من ذلك أن يكون يوم الفطر مصوماً ، ومعلوم أنّ يوم الفطر ليس مما يُصام .

وإن لم تقترن به قرينة تدل على ذلك جاز في الاسم وجهان : الخفضُ على أن تجعل حتى بمنزلة إلى ، والعطف فيكون الاسم على حسب إعراب الأول ، وذلك نحو قولك : صمتُ الأيّامَ حتى يومَ الخميسِ ، فالخفض على أن / تكون [١٠٥و] حتى بمنزلة إلى والنصب على العطف ، ويكون يوم الخميس مصوماً (١) في الوجهين .

فإذا أتيت بعد ذلك الاسم بفعل يمكن أن يقع خبراً له جاز في الاسم أربعة أوجه. أحدها : الرفع بالابتداء ، والآخر : الحمل على إضمار فعل فتكون المسألة من باب الاشتغال ، والآخر : العطف على ماتقدّم ، والآخر : أن يكون مخفوضاً بحتى وذلك نحو قولك : قامَ القومُ حتى زيدٌ قامَ ، بالرفع والخفض. فالخفض على أن تكون حتى خافضة للاسم الذي بعدها وتكون الجملة تأكيداً لا موضع لها من الإعراب ، والرفع على ثلاثة أوجه:

أحدها : الرفع على الابتداء والجملة في موضع الخبر كأنّك قلت : حتى زيدٌ قائمٌ . والثاني : أن يكون الاسم مرفوعاً بإضمار فعل فتكون المسألة من الاشتغال كأنّك قلت : حتى (قامَ) (٢) زيدٌ قامَ .

والثالث : أن يكون زيدٌ معطوفاً على ماقبلُ وتكون الجملة الواقعة بعده تأكيداً لاموضع لها من الإعراب . وذلك : ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربته ، يجوز في زيد ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والخفض ، فالخفض على أن تكون خافضة وتكون الجملة الواقعة بعد زيد تأكيداً لاموضع لها من الإعراب .

والرفع على الابتداء والجملة في موضع الخبر كأنّك قلت : حتى زيدٌ مضروبٌ. والنصب من وجهين : أحدهما : النصب بإضمار فعل فتكون المسألة من الاشتغال كأنّك قلت : حتى ضربتُ زيداً ضربتُهُ ، والآخر : أن يكون الاسم معطوفاً

(١) ج ، ر : منصوباً ، وهو تحريف .
(٢) سقطت (قام) من ج .

على ماقبله وتكون الجملة الواقعة بعده (١) تأكيداً لاموضع لها من الإعراب .
والأحسن في جميع ذلك الحمل على الاشتغال ، لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية قبلها ، ثم الرفع على الابتداء . وأما الخفض والعطف فضعيفان لتقدير الجملة تأكيداً لا موضع لها من الإعراب . والعطف أقل لأنَّ العطف يجيء أقل من الخفض بها .

وزعم بعض نحاة الأندلس أنه لا يجوز الخفض بها ولا العطف حتى يكون الفعل الواقع بعد حتى عاملاً في ضمير الاسم الذي قبلها نحو قولك : ضربتُ القومَ حتى زيدٍ ضربتُهم ، كأنك قلت : ضربتُ القومَ ضربتُهم حتى زيد . وحجته إنْ لم يكن كذلك لم يَسُغْ أن يجعل تأكيداً للفعل الذي تقدم ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربتُ القومَ حتى زيدٌ ضربتُهُ ، لايسوغ جعل ضربته تأكيداً لضربتهم ويزعم أنَّ الخفض في قول الشاعر :

٣٧١ ألقى الصحيفةَ كي يُخفِّفَ رَحْلَهُ
والزادَ حتى نَعلَهُ ألقاها (٢)

إنما جاز الخفض هنا لأنَّ الضمير عائد على الصحيفة ولو كان عائداً على النعل لم يجز الخفض عنده .

والصحيح أنه لايشترط أن يكون الضمير عائداً على ماقبل حتى ، بل قد يجوز أن يكون عائداً على الاسم الذي بعد(٣)حتى ، لأنك اذا قلت : ضربت القومَ حتى زيدٍ ، وخفضت كان زيد داخلاً مع القوم في الضرب ، لأنَّ ما بعد حتى داخل فيما قبلها ، فكأنك قلت : ضربت القومَ وزيداً ، فإذا / قلت بعد[١٠٥ظ] ذلك : ضربتُهُ ، كان تأكيداً من طريق المعنى .

---

(١) سقطت (بعده) من ج .
(٢) نسب في الكتاب لأبي مروان النحوي وفي الجمل للمتلمس . الصحيفة : الكتاب الذي كتبه عمرو بن هند الى عامله بالبحرين بقتل المتلمس موهماً إياه ان له فيه أمراً بصلة . وجوز ابن السراج الوجوه الثلاثة في النعل .
الكتاب ٥٠/١ ، الأصول ٣٣٩/١ ، الجمل ٨١ ، ابن يعيش ١٩/٨ ، المغنى ١٣٢ ، العيني ١٣٤/٤ ، الخزانة ٤٤٥/١ .
(٣) ج ، ر : قبل ، وهو سهو .

باب القسم

يُحتاج في هذا الباب إلى معرفة خمسة أشياء ، القَسَم والمُقسَم به والمُقسَم عليهِ وحروف القَسَمِ والحروف التي تُعلّق المُقسَم به بالمقسَمِ عليـه .

فأمّا القَسَم فهو جملة يؤكد بها جملة أُخرى كلتاهما خبرية .

فقولنا : القسم جملة ، يعنى في اللفظ أو في التقدير . فإما في اللفظ فقولهم : أُقسِمُ باللّـهِ ، وأما في التقدير فقولك : باللّهِ واللّه ، لأنّ هذا المجرور متعلق بفعل مضمر للدلالة عليه ، كأنّه قال : أُقسِمُ باللّـهِ .

وقولنا : يؤكد بها جملة أُخرى ، لأنّ المُقسَم عليه يكون جملة أبدا نحو قولك : باللّهِ لأَفعلَنّ ، وباللّهِ لَزيدٌ فاعلٌ .

وزعم أبو الحسن(١)أنّ جواب القسم قد يكون لام كي مع الفعل ، نحو قولك : باللهِ ليقومَ زيدٌ ، فعلى هذا يكون الجواب من قبيل المفردات ، لأنّ لام كي انـما تنصب باضمار أنْ وأنْ وما بعدها بتأويل المصدر كأنّك قلت : باللهِ القيامُ ، الا أنّ العربَ أجرت ذلك مجرى الجملة لجريان الجملة بالذكر بعد لام كي فوضعت لذلك ليفعلَ موضع ليفعلَنّ ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

٣٧٢ اذا قلتُ قدْني قالَ : باللهِ حلفَةً لتغنيَ عنّي ذا اِنائكَ أجمعا(٢)

فوضع لتغني موضع لتغنينّ عني ذا اِنائكَ .

(١) هذا القول نقله الفارسي عن الأخفش كما في المغنى ٢٣١ ، الهمع ٤١/٢ .

(٢) لحريث بن عناب الطائي . ورواية ثعلب :

اذا قال قطني قلت اليت حلفة . وروى في المغني : لتغنن ، بحذف لام الفعل المعتل عند اتصاله بالنون الثقيلة على لغة طيء ، والمعنى : لتبعد عني . وفيه شاهد على التأكيد بأجمع دون أن تسبقها كل .

مجالس ثعلب ٥٣٧ ، التوجيه للرماني ١٨٧ ، الأغاني ٩٨/١٣ ، المفصل ٩٠ ، ابن يعيش ٣/٨ ، المغني ٢٣١ ، ٤٥٧ ، الخزانة ٥٨٠/٤ .

وهذا لاحجة فيه ، لاحتمال أن يكون الجواب محذوفاً فيكون التقدير : قال : بالله حِلفةً لتشرَبَنَّ لتغنيَ عني ذا انائكَ أجمعا ، ويكون لتغني متعلّقاً بالفعلَ المضمر الذي هو : لتشرَبَنَّ . فكأنّه قال : لتَشرَبَنَّ لتكفيني باقي انائكَ(١)وكذلك أيضاً استدل بقوله تعالى : ولتصغَى اليه أفئدَةُ الذين لايؤمنونَ بالآخرة(٢) . جعل لتصغَى جواباً لقسم محذوف كأنه قال : واللهِ لتَصغى اليهِ أفئدة الذين لايؤمنونَ ، أي لتصغَيَنَّ .

والذي دعاه الى ذلك أنّه ليس معه مايعطف عليه قوله : ولتصغى ، لانّه متصل بقوله تعالى : وكذلك جعلنا لكلِّ نبيٍ عدّوا شياطينَ الأنسِ والجنِّ . الآية (٣) .وليس في ذلك فعل يمكن أن يكون ولتصغى معطوفاً عليه ، فحمله لذلك على أنّه جواب لقسم محذوف .

ولا حجة له في ذلك ، لأنّه يمكن أن يكون لتصغى متعلّقاً بفعل مضمر يدلّ عليه ما قبله ، كأنّه قال : فعلنا ذلك لتصغى اليه أفئدةُ الذين لايؤمنون بالآخرة (٤).

وقولنا : كلتاهما خبرية ، يعني أنَّ جملة القسم والجواب اذا اجتمعتا كان منهما كلام محتمل للصدق والكذب نحو : واللهِ ليقومَنَّ زيدٌ ، ألا ترى أنّه يحتمل أن يكون هذا الكلام صادقاً وأن يكون كاذباً ، فأن جاء ما صورته كصورة القسم وهو غير محتمل للصدق والكذب حمل على أنّه ليس بقسم نحو قول الشاعر :

٣٧٣ باللهِ ربّكَ انْ دخلتَ فقل لَهُ هذا ابنُ هَرمَةَ واقفاً بالبابِ(٥)

ألاترى أنّه لايحسن هنا/ (أن يقال) (٦)صدَقَ ولاكذب .وقول الآخر:[١٠٦و]

---

(١) هذا التوجيه عن الفارسي في البصريات كما في الهمع ٢/٤١ .

(٢) الأنعام : ١١٣ . (٣) الأنعام : ١١٢ .

(٤) وعلى هذا المعنى ورد التفسير ، الطبرسي ٨/١٦٩ ، الكشاف ٢/٤٥ ، القرطبي ٧/٦٩.

(٥) لابراهيم بن هرمة ، وروى في ديوانه مفردا ، والرواية فيه : لما . الشيرازيات ٢٣و، المفصل ٣٤٧ ، ابن يعيش ٩/١٠١ ، الديوان ٧٠ .

(٦) ما بين القوسين سقط من ر .

٣٧٤ بدينكَ هل ضَممتَ اليكَ ليلى وهل قبّلتَ قبلَ الصُّبحِ فاها(١)
لايحسن أيضاً أن يقال هنا : صدقَ ولا كذبَ . فلايمكن لذلك أن يكون قسماً لأنَّ القَسَمَ لايتصور الا حيث يتصور الصدق والحنثُ ، والصدق والحنث لايتصوَّر الا فيما يتصوَّر الصدق والكذب .

ومما يبيّن أنَّ هذا وأمثاله ليس بقسم أنّه لايتصور أن يكون الفعل المتعلق به المجرور أقسم ، ألا ترى أنّه لايتصور أن يقال : أُقسمُ باللهِ ربّكَ اذا دخلتَ فقل له ، ولا : أُقسمُ بدينكَ هل ضممتَ اليكَ ليلى . بل الفعل الذي يتعلق به المجرور : أسألُ ، كأنك قلت : أسألك باللهِ ان دخلتَ فقل له ، وأسألك بدينكَ (٢).

فأن قيل : مما يدلّ على أنَّ هذا وأمثاله قسم قول الشاعر :

٣٧٥ أحارِثُ ياخيرَ البريَّةِ كلّها أباللهِ هلى لي في يميني من عقْدِ(٣)
مراده قسمي قولي : باللهِ هلى لي في يميني من عقدِ .

وانّما مراده : أبالله هل لي في يميني من عقد ان حلفتُ على أنّه خير البرية.

• • •

والمقسَم به هو كل اسم لله أو لما يُعظّم من مخلوقاته نحو : باللهِ ليقومَنَّ زيدٌ ، والنّبي لاكرمَنَّ عمراً ،وأبيك لتفعلنَّ كذا ،ومنه: قد أفلحَ وأبيهِ انْ صدقَ ، لأنَّ أبا المقسم له معظّمُ عنده ، هذا اذا كان المُقسمُ يريد

---

(١) لقيس بن الملوح ، ورواية الديوان : قبيل الصبح أو قبلت فاها .
قال ابن جني : القسم جملة انشائية يؤكدها جملة أخرى . فأن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو الاستعطاف . وبه قال ابن مالك والرضي وابن هشام.
الشيرازيات ٢٣ظ ، المنصف ٢١/٣ ،الأغاني ١٧٦/١ ، المفصل ٣٤٧ ، المغني ٦٤٧ ، الخزانة ٤ /٢١٠ ، الديوان ٢٨٦ .
(٢) هذا توجيه الفارسي في الشيرازيات ٢٣ظ .
(٣) استشهد به الفارسي ولم ينسبه ، وروايته عنده : أيا خير حي في البرية ..
ووجهه بأنه في معنى : في يميني ان حلفت على أنك خير حي ، ليس على أنه جعل هذا الكلام قسماً . أهـ ونقله ابن عصفور عنه . الشيرازيات ٢٣ ظ .

تحقيق ما أقسم عليه وتبيينه . فأن كان مقصوده الحنثُ فيما أقسم عليه فأنّه لايقسم الاّ بغير مُعظّم ، وذلك نحو قوله :

٣٧٦ وحياة هجركِ غيرَ معتمد الاّ ابتغاءَ الحنثِ في الحلفِ (١)
ماأنتِ أحسنُ من رأيتُ ولاّ كلَفي بحبّكِ مُنتهى كلفَي

فأقسم بحياة هجرها وهو غير معظّم عنده رغبة في أنّ يحنث فيموت هجرها. الاّ أنّ القسم على هذه الطريق بقل فلا يلتفت اليه .

والمقسم عليه : هو كلّ جملة حلف عليها بأيجاب أو نفي نحو : واللهِ ما قامَ زيدٌ ، وواللهِ ليقومَنّ زيد ،وقد تبيّنَ أنّ الفرد لايقسم عليه .

وحروف القسم الجارة بأنفسها هي : الباءُ والتاءُ والواوُ واللام ومُن والميم المكسورة والمضمومة .

فأما الباء فتدخل على كل محلوف به من ظاهر أو مضمر نحو : باللهِ لأ فعلنّ ، وبكَ لأ فعلنّ . ومن دخول الباء على المضمر قوله :

٣٧٧ رأى برقاً فأوضع فوقَ بَكْرٍ فلابِكِ ما أسالَ ولا أغاما(٢)

أي فلا وحقّكِ (٣)لا أسالَ ولا أغامَ . وقول الآخر :

٣٧٨ ألا نادت أُميمةُ باحتمالٍ لتُحزنَني فلا بكِ ما أبالي (٥)

(١) لم أعثر على نسبة هذين البيتين لقائل ، واستشهد بهما أبو حيان في الارتشاف ونقل عبارة ابن عصفور بنصها . ارتشاف الضرب ٢٦٧ و .

(٢) من أبيات لعمرو بن يربوع بن حنظلة (جاهلي) . اوضع : اسرع في السير . البكر : الفتى من الابل . يدعو لديار أهلها بأن تسلم من أذى البرق والسيل ويقسم بحياتها أنه لن يكون مع هذا البرق غيم ولا سيل يؤذيان . النوادر ١٤٦ ، الحيوان ١٨٦/١ ، جمهرة اللغة ١٥٢/٣ ، الخصائص ١٩/٢ ، سر الصناعة ١١٧/١ ، ١٥٩ ، ايضاح الفارسي ٢٥٥ ، المخصص ٥٢/١٤ ، سمط اللالي ٧٠٣ .

(٣) الأولى : بحقك . (٤) ر : ما .

(٥) لغوية بن سلمى بن ربيعة . ورواية الحماسة والخصائص : أمامة . والاحتمال : الرحيل . قال المرزوقي : وروى : فأبك ما أبالي . قال : فيكون دعاء عليها ،ومعنى آبك : أبعدك الله . أهـ . شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٠١ ، الخصائص ١٩/٢ ، سر الصناعة ١١٨/١ ، ١٦٠ ، المفصل ٣٤٦ ، شواهد الكشاف ٥٠٨ .

أي فلا وحقّكِ (١) ما أُبالي.

وأما الواو فتدخل على كل محلوفٍ به ظاهر فتقول : وزيدٍ لأقومنّ، ووالله لأُكرمنّ (٢) .

وأما التاء فتدخل على اسم الله تعالى نحو : تالله لأفعلنّ . وحكى الأخفش دخولها على الربّ ، حكى من كلامهم : تربِّ الكعبةِ لأفعلنّ كذا .

وأما اللام فتدخل على اسم الله تعالى بشرط أن يكون في الكلام معنى التعجب نحو : للهِ لايبقى أحدٌ ، يقسم على فناء الخلق متعجّباً من ذلك.

وأما مُنْ فلا تدخل /الا على الربّ نحو: مُنْ ربّي لأ فعلنّ كذا[١٠٦ظ]. وزعم بعض النحويين أن مُنْ بقية أيمُن ، فهي على هذا اسم . وذلك باطل لأمرين : أحدهما : أنّها لاتضاف الا الى الله فيقال : أيمُنُ اللهِ ، ومُنْ لاتدخل الاّ على الرب . والآخر : أن أيمُناً معرب والاسم المعرب اذا نقص منه شيء بقي مابقي منه معرباً ، فلو كانت مُن بقية أيمنُ لكانت معربة . فبناؤها على السكون دليل على أنّها حرف .

وأما الميم المكسورة والمضمومة نحو : مُ اللهِ لأ فعلنّ ، مِ اللهِ لأ فعلنّ ، فلاتدخل الاّ على الله .وزعم بعض النحويين أنّها أيضاً بقية أيمنُ . وذلك باطل لأنّ الاسم المعرب لايحذف حتى يبقى منه حرف (٣) واحد . وأيضاً لو كانت بقية أيمُن لكانت معربة والاسم المقسم به المعرب اذا لم يدخل عليه حرف خفض لايكون الاّ مرفوعاً أو منصوباً ، فاستعمالها مكسورة دليل على أنّها مبنية وأنّها ليست بقية أيمُنٍ .

• • •

والأصل في حروف القسم الباء وذلك أنّ فعل القسم انّما هو أُقسم أو أحلِف وهما لايصلانِ الاّ بالباء ، فدلّ ذلك على أنّ الباء هي الأصل،

---

(١) الأولى : بحقك . (٢) كذا ولم يذكر مفعول أكرم .

(٣) ج : على حرف ، وهي زيادة .

ولذلك تصرفت في هذا الباب أكثر من تصرف غيرها فجرّت الظاهر والمضمر.
والواو بدل من الباء وانّما أبدلت منها لأمرين :
أحدهما : أنّ معنى الباء قريب من معنى الواو ، لأنّ الواو للجمع والباء للالصاق ، والالصاق جمع في المعنى .
والآخر : أنّها من حروف مقدم الفم .
ولما كانت الواو بدلاً من الباء لم تتصرف تصرّف الباء ، لأنّ الفرع لايتصرف تصرف الأصل فجرت الظاهر خاصة ولم تجر المضمر ، لأنّ المضمر يرد الأشياء إلى أصولها ، وقد تقدم ذلك .

والأصل هو الباء ، والتاء بدل من الواو ، وذلك أنّها لايخلو من أن تكون بدلا من الواو أو من الباء ، فلا ينبغي أن تُجعل بدلا من الباء لأنّ التاء لم يثبت ابدالها من الباء في موضع وقد ثبت ابدالها من الواو في مثل : تُراث وتُخمة وتُكأة فينبغي أن تُجعل في هذا الباب بدلا من الواو ولم تتصرّف تصرفها ، فلذلك لم تجرّ الاّ اسم الله تعالى أو الربّ .

وأما اللام فأنها أيضاً ليست أصلا في هذا الباب ، لما تقدّم من أنّ فعل القسم وهو أُقسم وأحلف لايصل باللام وانّما يصل بالباء ، لكن لما أُريد معنى التعجب والتعجب يصل باللام ضُمِّنَ فعل القسم معنى عجبت ، فيتعدّى بتعديته فقلت : للهِ لايبقى أحدٌ ، فكأنّك قلت : عجبتُ لله الذي لايبُقِي أحداً .

ولما لم تكن اللام أصلا في هذا الباب لم تتصرّف فلم تدخل الاّ على اسم الله تعالى .

وأما مُن والميم المكسورة والمضمومة ، فأنّها لم (١) تتصرّف في الخفض (فأنّها لايخفض) (٢) بها الاّ في القسم خاصة ، لذلك لم يدخلوا من الاّ على الرّبّ ، والميم / المكسورة والمضمومة الاّ على الله . [١٠٧و]

---
(١) ر : لا .
(٢) ما بين القوسين سقط من ر .

ولما كان ماعدا الباء من حروف القسم ليس مستعملا بحق الأصالة في باب القسم لم يُظهروا معه فعل القسم وأظهروه مع الباء فقالوا : أُقسم باللهِ وأحلف باللهِ .

وأجاز ابن كيسان ظهور الفعل مع الواو ، فأجاز أن يقال : أقسمُ واللهِ لأفعلنَّ كذا. وهذا لاينبغي أن يجوز كما لم يجز مع سائر حروف القسم التي(١) ليس استعمالها(٢) بحق الأصالة ، ولا يحفظه أحد من البصريين . فإن جاء شيء من ذلك فينبغي أن يتأوّل على أن يكون أُقسم كلاماً تاماً ثم أتى بعد ذلك بالقسم ولا يجعل «واللهِ» متعلقاً بأقسم .

* * *

والحروف التي تعلق المُقسم به بالمُقسَم عليه حرفان في النفي وحرفان في الايجاب . ففي الايجاب : أنَّ واللام ، وفي النفي : ماولا . وذلك أنَّ الجملة لايخلو أن تكون اسمية أو فعلية . فإن كانت اسمية فلا يخلو من أن تكون موجبة أو منفية . فإن كانت منفية نفيت بها نحو : واللهِ ما زيدٌ قائماً . وان كانت موجبة جاز لك فيها ثلاثة أوجه :

أن تدخل (إنَّ)(٣) على المبتدأ واللام على الخبر فتقول : واللهِ إنَّ زيداً لقائمٌ . أو تأتي بأنَّ وحدها أو باللام وحدها فتقول : باللهِ انَّ زيداً قائمٌ ، وواللهِ لزيدٌ قائمٌ ، ولايجوز حذفهما (٤) .

وان كانت الجملة فعلية فلا يخلو أن يكون الفعل ماضياً أو حالا أو مستقبلا. فأن كان ماضياً فلا يخلو أن يكون موجباً أو منفياً . فأن كان منفياً نفي بما فقلت : واللهِ ما قامَ(٥) زيدٌ . وان كان موجباً فلا يخلو أن يكون قريباً من الحال أو بعيداً منه . فأن كان قريباً من زمن الحال أدخلتَ عليه اللام

---

(١) ج ، ر : الذي ، وهو سهو ، (٢) ج ، ر : استعماله ، وهو سهو .

(٣) سقطت (ان) من النسخ . (٤) ج ، ر : حذف ما ، وهو تحريف.

(٥) ج : قائم ، وهو تحريف .

وقد ، فقلت : واللهِ لقد قامَ زيدٌ . فأنّ قد تقرّب من زمن الحال . وان كان بعيداً من زمن الحال أتيت باللام وحدها فقلت : واللهِ لقامَ زيدٌ. قال الشاعر :

٣٧٩ حلفتُ لها باللهِ حلفةَ فاجرٍ   لناموا فما انْ منْ حديثٍ ولاصاليْ(١)

فأدخل اللام على جواب حلفتُ وهو ناموا ، من غيرِ قد (٢) .

ومنالناسِ مَن زعمَ أنّه لابدّ من«قد» ظاهرةً أو مقدَّرةً ، فأنّه قاس ذلك على اللام الداخلة في خبر انّ ؛ فكما لاتدخل تلك اللام على الماضي فكذلك هذه اللام عنده . وذلك باطل ، لأنّ لام انّ انّما لم يجز دخولها على الماضي لأنّ قياسّها أن لاتدخل على الخبر الاّ اذا كان المبتدأ في المعنى نحو : انّ زيداً لقائمٌ . أو مشبّهاً بما هو المبتدأ في المعنى نحو : انّ زيداً ليقومُ ، فيقوم يشبه قائم لانّ هذه اللام هي لام الابتداء ، فلما تعذّر دخولها على المبتدأ دخلت على ماهو المبتدأ وليست كذلك اللام التي في جواب القسم. وأيضاً فأنّ «قد» تقرب من زمن الحال ، فأذا أردناالقسم على الماضي البعيد من زمن الحال لم يجز الأتيان بها .

فأن كان الفعل مستقبلا فلا يخلو من أن يكون موجباً أو منفياً . فأن كان منفياً نفيته بلا فقلت : واللهِ لايقومُ زيدٌ ، وان شئت حذفتَ «لا لأنّه(٣) لايلبس بالإيجاب . وان كان موجباً أتيتَ باللام والنون الشديدة أو الخفيفة فقلت : واللهِ ليقومَنّ زيدٌ . ولا يجوز حذف النون وابقاء اللام / ولا[٧٠ظ] حذف اللام وابقاء النون الاّ في الضرورة ، على مايُبيّن بعد .

وان كان حالا فمن الناس من قالَ انّه لايجوز أن يقسم عليه : لأنّ

---

(١) لامرىء القيس . الصالي : الذي يوقد النار للدفء أو الطعام . وان زائدة مؤكدة للنفي وكذلك من زائدة . المفصل ٣٢٧ ، ابن يعيش ٩٧/٩ ، المغني ١٨٨ ، ٧٠٨ ، الخزانة ٢٢١/٤ ، شواهد الكشاف ٤٨٣ ، الدرر ٤٨/٢ ، الديوان ٣٢ .

(٢) انظر تعقيب ابن هشام على رأي ابن عصفور هذا في المغني ١٨٨ .

(٣) ر : فانه .

مشاهدته أغنت عن أن يقسم عليه . وهذا باطل ، لأنّه قد يعوق عن المشاهدة عائق فيحتاج اذ ذاك إلى القسم نحو قولك : واللهِ انَّ زيداً في حال قيام ، لمن لايدرك قيام زيد . والصحيح أنّه يجوز أن يقسم عليه ، الا أنّه لايخلو أن يكون موجباً أو منفياً . فأن كان منفياً نفي بما خاصة نحو : واللهِ ما يقومُ زيدٌ ، ولايجوز حذفها .

وان كان موجباً فأنك تبني من الفعل اسم فاعل وتصيره خبراً لمبتدأ ثمَّ تقسم على الجملة الاسمية فتقول : واللهِ انَّ زيداً لَقائمٌ ، وواللهِ انَّ زيداً قائمٌ ، وواللهِ لزيدٌ قائمٌ .

وانّما لم يجز أن تُبقي الفعل على لفظه وتدخل اللام لأنّك لو قلت : واللهِ ليقومُ زيدٌ ، لأدّى ذلك إلى الالتباس في بعض المواضع ، وذلك اذا قلت : إنَّ زيداً واللّهِ لَيقوم ، لَم تدر هل «يقوم» خبرإنَّ أو جواب للقسم ، ولا يجوز إدخال النون فارقة فتقول : إنَّ زيداً واللّهِ لَيقومَنَّ ، لأنَّ النون تخلّص للاستقبال .

وقد تدخل عليه اللام وحدها ولا يُلتفت إلى اللبس ، إلاّ أنَّ ذلك قليل جدّاً بابه الشعر . قال الشاعر :

٣٨٠ تألّى أبنُ أوسٍ حِلفةً لَيَردُّني
إلى نِسوةٍ كأنّهنَّ مفائدُ (١)

إلاّ أن يكون جواب القسم لو وجوابها ، فإنَّ الحرف الذي يربط المقسم بالمقسم عليه إذ ذاكَ إنّما هو «أنْ» نحو : واللّهِ أنْ لو قامَ زيدٌ لقامَ عمروٌ ، ولا

---

(١) لزيد الفوارس بن حصين الضبي (جاهلي)
تألي : حلف ، من الألية وهي اليمين . المفائد : جمع مفأد وهو السفود . وابن أوس هو قيس بن اوس بن حارثة وقد قتله زيد في وقعة رواها التبريزي في شرح الحماسة . والمعنى أن ابن أوس حلف على أن يأسر زيداً ثم يمن عليه فيرده على نسائه . شرح الحماسة للمرزوقي ٥٤٧ ، شرح التبريزي ١٢٨/٢ ، الخزانة ٢١٨/٤ .

يجوز الإتيان باللام كراهةَ من (١) الجمع بين لام القسم ولام لو، فلا يجوز واللّـهِ لو قامَ زيدٌ قامَ عمروٌ .

* * *

وإذا اجتمع في هذا الباب القسم مع الشرط فيُبنى الجواب على الأول منهما وحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه ، فتقول : واللّهِ إن قامَ زيدٌ لَيقومَنَّ عمروٌ ، فتجعل ليقومَنَّ جواباً للقسم وتحذف جواب الشرط ويكون فعل الشرط إذ ذاك ماضياً ، لأَنّه لايجوز حذف جواب الشرط إلاّ إذا كان الفعل ماضياً لعلّةٍ تذكر في الشرط .

فالذي يقول من العرب : أنتَ ظالـمٌ إن فَعلتَ ، لايقول : أنتَ ظالمٌ إن تفعَلْ ، فإن قدَّمتَ الشرط فقلتَ : إنْ قامَ زيدٌ واللّهِ يَقُمْ عمروٌ، بنيتَ الجواب على الشرط وحذفت جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه المتقدّم في الرتبة، وإنّما لم تَبنِ الجواب على المتأخر منهما لأنّك لو فعلت ذلك لكنت قد حذفت جواب الأول لدلالة الثاني عليه والباب في المحذوفات التي يفسرها اللفظ أن لايحذف شيٌّ منها إلاّ لتقدّم الدليل عليه . فأما قوله :

٣٨١ حلفتُ لها إن يُدلِـجْ الليـلَ لايـــزل
أمـامي بيتٌ مـن بيوتِـكِ سائـرُ (٢)

فإنّما بنى على الشرط لأنه جعل حلفت غير مضمّن معنى القسم بل هو خبر محض ولو ضمنّه القسم لبنى «لايزال» عليه ، لتقدّمه ، فكأنّه قال : حلفتُ ، وتَمَّ الكلام ، ثم أراد أن يبيّن بعد ذلك ماالذي حلف عليه .

فإن تقدَّم على القسم/مايطلب خبراً أو مايطلب صلة فإنّه يجوز أن يبني [١٠٨و]

(١) كذا و من زيادة .
(٢) أنشده الفراء عن العرب وصواب انشاده :
حلفت له أن تدلج الليل لايزله أمامك بيت من بيوتي سائر
وارد بالبيت جماعة من أقاربه أو اهله يسيرون أمام المخاطب يحرسونه .
ولم ينسب البيت . معاني القرآن ٦٩/١ ، المقرب ٦١ ، الخزانة ٥٤٠/٤ .

الجواب على القسم، وقد يجوز أن يُبنى على المبتدأ والموصول فتقول : زيدٌ واللهِ يقومُ ، وإن شئت قلت : زيدٌ واللهِ لَيقومَنَّ ، ويُعجِبُني الذي واللهِ يقومُ ، وإن شئت : يُعجِبُني الذي واللهِ ليقومَنَّ .

فإن بنيت على الأول حذفت جواب القسم لدلالة ماتقدم عليه، وإن بنيتَ على القسم كان القسم وجوابه في موضع خبر المبتدأ أو صلة الموصول، ولذلك جاز في هذين الموضعين البناءُ على الثاني لأنّه لايؤدي ذلك إلى حذف مع تأخير الدليل.

* * *

ولا يجوز حذف جواب القسم إلاّ اذا توسّط بين شيئين متلازمين كما تقدم أو جاءَ عَقِيب كلام يدلّ على الجواب نحو : زيدٌ قائمٌ واللهِ ، فحذف جواب واللهِ لدلالة زيدٌ قائمٌ عليه . ولذلك جعل سيبويه «ذا» من قول العرب : لاها اللهَ ذا ، خبر ابتداء مضمر كأنه قال : لا ها اللهِ الحقُّ ذا(١) ، والجملة هي : الحقُّ ذا ، جواب القسم ولم يجعل «ذا» صلة لله تعالى كما ذهب اليه الأخفش (٢)، كأنّه قال : لاها اللهِ الحاضرِ ،فإنَّ ذلك يؤدي إلى حذف جواب القسم غير متوسط ولا عقب كلام يدل على الجواب .

وأما القسم فلا يجوز حذفه إلاّ اذا كان في الكلام مايدلّ عليه ،وذلك في موضعين :مع اللام ومع إنَّ ، لأنّهما لايكونان إلاّ على نيّة القسم وذلك قولك : ليقومَنَّ زيدٌ ، ولقد قامَ زيدٌ ،وإنَّ زيداً لقائمٌ ، جميع ذلك على نيّة قَسَمٍ محذوف، وما عدا ذلك لايجوز حذف القسم منه لأنّه ليس عليه دليل .

واذا جاء في كلام مثل : وزيدٍ وعمرٍو وخالدٍ لأَقومنَّ ، فينبغي أن تجعل الواو الأولى حرف قسم وما بعدها حرف عطف ، فيكون القسم واحداً فيحتاج إلى جواب واحد فيكون لأَقومنَّ الجواب . ولو جعلت كلَّ واو حرف قسم ولم تقدرها للعطف لكان لأَقومنَّ جواباً لقسم واحد عنها وبقي سائرها بلا

---

(١) الكتاب ١٤٥/٢ . (٢) ووافقه المبرد في المقتضب ٣٢٢/٢ .

جواب فتحتاج أن تقدِّر لكلٍّ واحد من الأقسام التالية جواباً محذوفاً . فإذا أمكن أن تحمل الكلام على أن لايكون فيه حذف كان أولى ، ومثل ذلك قوله تعالى : والشَمسِ وضَحاها والقَمرِ اذا تلاها .. الآية (١) .

• • •

وقد تُضمِّن العرب أفعال القلوب كلّها معنى القسم (٢)نحو : علِمتُ وظَنَنتُ ، قال الله تعالى: وظَنُّوا مالَهُم مِنْ مَحيصٍ (٣). وقال الشاعر :

ولقد علِمتُ لتأتِينَّ مَنيَّتي
إنَّ المنايا لاتَطيشُ سِهامُها (٥٧)

وغير ذلك من الجمل . إلا أنّه في غير أفعال القلوب موقوف على السماع ،والذي جاء من ذلك : عليَّ عهدُ اللّهِ لأقومنَّ ، وفي ذِمّتي كذا لأَفعلنَّ (٤) . قال

٣٨٢ تُساوِرُ سَوّاراً إلى المَجدِ والعُلا
وفي ذِمّتي لئِن فَعلتَ ليَفْعلا (٥)

وإذا فعلت ذلك في أفعال القلوب أو في غيرها من الجمل كان الحكم فيها كالحكم في القسم المختص في جميع ماذكر (٦) .

• • •

واذا حذفت حرف القسم فلا يخلوأن تعوّض منه شيءٌ أو لاتعوّض ،فإن عُوِّض منه شيءٌ لم يجز إلاّ الخفض لأَنَّ / العوض يجري مجرى المعوَّض منه[١٠٨ظ]

---

(١) الشمس : ١ ، ٢ .

(٢) في حاشية ج ، ر : إطلاقه القول بتضمين أفعال القلوب كلها معنى القسم خطأ فأن «عرفت وذكرت ونحوهما»من أفعال القلوب ولا يجوز فيها ذلك فينبغي أن يقول : أفعال القلوب الداخلة على المبتدأ والخبر ، على أنه لم يأت ذلك في جميعها ، كعلمت وظننت .

(٣) فصلت : ٤٨ .

(٤) انظر الكتاب ١٤٦/٢ ،المقتضب ٣٢٥/٣.

(٥) لليلى الأخيلية تخاطب النابغة الجعدي . سوار هو ابن أوفى القشيري وكان بينه وبينها مودة . تساور : تغالب . والف الاطلاق أبدلت مكان النون الخفيفة المحذوفة والأصل ليفعلن . ورواية الديوان : وأقسم حقاً إن فعلت ليفعلا . الكتاب ١٥١/٢ ،المقتضب ١١/٣ ، شرح السيرافي ٦٥٣/٤ (تيمورية) العيني ٥٦٩/١ ، الديوان ١٠١ .

(٦) ر : ذكرنا .

والعوض ها التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل . إلاّ أنّ العرب لم تجعل العوض إلاّ في اسم الله تعالى نحو : ها اللّه لأقومنّ وأفاللّه (١) ليقومَنّ زيدٌ ، وا ألله ليَخرُجنّ عمرو . فإن لم تعوض لم يجز الخفض إلاّ في اسم اللّه تعالى ، فإنّهم استجازوا ذلك فيه لكثرة استعماله في القسم فتقول : اللّه لأقومنّ . حكى ذلك الأخفش (٢) إلاّ أنّه لايقاس عليه، لأنّ إضمار الخافض وإبقاء عمله لايجوز الا حيث سمع . فإن لم يعوض جاز في الاسم وجهان : الرفع على الابتداء والنصب على إضمار فعل ، والاختيار النصب على إضمار فعل ، لأنّ القسم إذ ذاك يكون جملة فعلية كما كان قبل الحذف ، فتقول : يمينُ اللّهِ لأخرجَنّ . فمن الرفع قوله :

٣٨٣ اذا ماالخبزُ تأدِمُهُ بلَحمٍ
فذاكَ أمانةُ اللّهِ الثّريدُ (٣)

برفع أمانة ، الأصل فيه : وأمانةِ اللّهِ ، فلمّا حُذف رفع ، ومن النصب قوله :

٣٨٤ فقلتُ يمينَ اللّهِ أبرحُ قاعداً
.... البيت (٤)

(١) في الأصل : تالله ، وهو تحريف وانظر الكتاب ١٤٥/٢ ، الأصول ٣٤٦/١ .

(٢) حكاه سيبويه والمبرد وابن السراج ومنعه المبرد . الكتاب ١٤٤/٢ ، المقتضب ٣٣٦/٢ ، الأصول ٣٤٧/١ .

(٣) استشهد به سيبويه لرفع ما بعد اذا لأنها تخص وقتاً بعينه وحرف الشرط يقتضى الابهام في الأوقات وغيرها . ولم ينسب البيت وقيل مصنوع .
الكتاب ٤٣٤/١ ، ١٤٤/٢ ، الأصول ٣٤٦/١ ، المفصل ٣٤٨ ، ابن يعيش ١٠٢/٩ .

(٤) عجزه : ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي وهو لامرىء القيس . الأوصال : المفاصل . قال البغدادي: وأجاز ابنا خروف وعصفور أن ينتصب(يمين)بفعل مقدر يصل اليه بنفسه تقديره: الزم نفسي يمين الله ، ورد بأن الزم ليس بفعل قسم وتضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس ا ه . ورواية النصب أوردها الفارسي في الشيرازيات ٢٧و ، وانظر الكتاب ١٤٧/٢ ، معاني القرآن ٥٤/٢ ، المقتضب ٣٢٦/٢ ، الأصول ٣٤٨/١ ، الخصائص ٢٨٤/٢ ، ابن يعيش ١٠٤/٩ ، الخزانة ٢٠٩/٤ ، الديوان ٣٢ .

فإنّه روى برفع يمين ونصبه ، فرفعه على تقدير : قسمي يمينُ اللّهِ ، ونصبه على تقدير : ألزمُ نفسي يَمينَ اللّهِ . إلاّ أسماءَ شذّت فيها العرب فالتزموا فيها الرفع أو النصب ، والذي التزم فيها الرفع : أيمنُ اللّهِ ، ولعمرُكَ . والذي التزم فيها النصب أجدّكَ ، وإنما التزم في هذه الأسماء وجه واحد لأنها لاتتصرّف في القسم لكونها لا يظهر معها حرف القسم .

وأما عَوْضُ وجَيْرِ ،فمبنيّان يجوز أن يحكم على موضعهما بالرفع والنصب.

باب ما لم يُسمَّ فاعله

حكم مالم يُسمَّ فاعله أن يبني الفعل للمفعول ويحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه ، فيُحتاج في هذا الباب إلى معرفة ستة أشياء ، وهي : السبب الذي لأجله حذف الفاعل ، والأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول وكيفية بنائها للمفعول ، والمفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل والأولى منها بالاقامة اذا اجتمعت ، وهل فِعلُ المفعول بناءٌ برأسه أو مُغيّرٌ من فعل الفاعل .

فأمّا السبب الذي لأجله حذف الفاعل فهو إمّا للعلم به نحو قولك : أُنزِلَ المطرُ ، لأنّه عُلِم أنَّ منزله الله تعالى . وأما للجهل به نحو : ضُرِبَ زيدٌ ، اذا كنت لاتعلم الضارب ، وأمّا للتعظيم نحو قولك : ضُرِبَ اللصُّ ، تريد ضَرَبَ القاضي اللصَّ ، إلاّ أنّك لم تذكر القاضي إجلالاً له عن أن يذكر مع اللص في كلام واحد . وإما للتحقير نحو : طُعِنَ عُمَرُ ، ولا تذكر العلج الطاعن له إجلالاً لعمرَ رضي اللّهُ عنه عن أن يكون اسمه مع اسم العلج في كلام واحد ، أو للإبهام نحو : ضُرِبَ زيدٌ وأنت عالم بالضارب إلاّ أنّك قصدتَ الإبهام على السامع . وامّا للخوف منه أو عليه نحو : قُتِلَ الأميرُ ، ولا تذكر قاتله خوفاً من أن يُقتصَّ منه ، واما لاقامة الوزن أو اتفاق القوافي نحو قولـه :

٣٨٥ وأدركَ المُتبقّى من ثَميلتِـــــه
ومن ثَمائِلِهـا واستُنشِيَ الغَرَبُ (١)

ألا / ترى أنه لو ظهر لانكسر البيت ولنصب الغرب فتختلف القوافي.[١٠٩و]
وأما لتقارب الأسجاع نحو قوله: ونُبِذَتِ الصنائعُ وجُهِلَ قدرُ المَعروفِ(٢)،

(١) لذي الرمة . الثميلة : بقية الماء في الحفرة التي في الجبل ، أو هي بقية الطعام والشراب في البطن . استنشيء: شم ، والنشوة : الرائحة . الحر ويجف المرعى . اللسان : الغرب : الماء يسيل من الحوض . وصف حمارا وحشياً وأتنه في فصل الصيف حيث يشتد غرب ، نشأ : ثمل الديوان ١١ .

(٢) يريد بالسجع هنا المزاوجة .

ألا ترى أنّه لو ظهر الفاعل فقال :ونبذ الناسُ الصنائعَ ، لطال السجع فلم تكن مقاربة للسجع ، والذي بعده مثلها اذا حذف الفاعل .

• • •

وأما الأفعال فأنّها تنقسم بالنظر إلى بنائها ثلاثة أقسام . قسم اتفق النحويون على انّه لايجوز بناؤه للمفعول ، وهو كل فعل لايتصرف نحو : نعِمَ وبئس وعَسَى وفعل التعجب وليسَ وحبّذا .

وقسم فيه خلاف وهو كان وأخواتها . وقسم اتفق النحويون على جواز بنائه للمفعول وهو مابقي من الأفعال المتصرفة .

وأما الأفعال التي لاتتصرف فلم يجز بناؤها للمفعول،لأنّ في ذلك ضرباً من التصرف والعرب قد امتنعت من تصرفها فلم يجز لذلك بناؤها لها .

وأما كان وأخواتها فمذهب الفراء أنه يجوز بناؤها لما لم يسُمّ فاعله وتحذف المرفوع الذي يشبه الفاعل وتقيم المنصوب مقامه لأنه يشبه المفعول كما يقام المفعول مقام الفاعل كذلك ماأشبهه .

وهذا الذي ذهب اليه فاسد لأنّه يؤدّي إلى بقاء الخبر دون مُخبَرٍ عنه لا في اللفظ ولا في التقدير .

ومذهب السيرافي انّه يحذف الاسم فيحذف بحذفه الخبر اذ لايجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ، ويقام ضمير المصدر مقام المحذوف .

وهذا الذي ذهب فاسد لأنّ «كان» الناقصة وأخواتها لامصدر لها .

ولما رأى الفارسي انّ بناءها يؤدى إلى ماذكره الفراء وإلى ماذكره السيرافي وكلاهما فاسد منع من بنائها للمفعول .والصحيح أنّه يجوز بناؤها للمفعول، وهو مذهب سيبويه (١)، لكن لابد من أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف فتقول : كينَ في الدار ، فالأصل مثلا : كان زيدٌ

(١) الكتاب ٢١/١ ، ومنع ابن السراج بناءها للمفعول . الأصول ٤١/١ .

قائماً في الدار ، على أن يكون في الدار متعلقاً بكان (١) حُذِفَ المرفوع لشبهه بالفاعل وحذف بحذفه الخبر اذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ، ثم أقيم المجرور مقام المحذوف .

* * *

وأما المفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل فهي المفعول المطلق والظرف من الزمان والظرف من المكان او المفعول به والمجرور .

ويشترط في الظرف أن يكون تاما متصرفاً وأعني بذلك أن يجوز استعماله في موضع الرفع فتقول : قِيمَ يومُ الجُمعةِ ، ولو قلت : قيم سَحَرُ لم يجز لأنَّ سحر لايتصرف .

ويشترط في المصدر أن يكون متصرفاً ، فلا يجوز إقامة معاذ الله وريحانهُ وعمرَكَ اللهِ وأمثال ذلك مقام الفاعل ، لأنَّ العرب التزمت فيها النصب على المصدر . ويشترط فيه أيضا أن يكون مختصا في اللفظ أو في التقدير نحو قولهم : قِيم قيامٌ حَسَنٌ ، وقِيم قيامٌ ، اذا اردت قياما ما ، فحذفت الصفة وأقمت الموصوف مقامه . ولو قلت : قِيمَ قيامٌ ، ولم تصفه لافي اللفظ ولا في التقدير لم يجز لأنّه / لافائدةفيه، الاترى أنه معلوم[١٠٩ظ] أنه لايقام الا قيام .

* * *

واذا اجتمعت هذه المفعولات للفعل لم يقم منها الا المفعول به المسّرح ويترك ماعداه (٢) . فأن قيل : قد قُرِىء : وليُجزَى قوماً بما كانوا

(١) في حاشية ج ، ر : قوله على أن يكون في الدار متعلقاً بكان ، لأن القاعدة أنه لا يجوز أن يقوم مقام الفاعل الا ما يعمل فيه عامل الفاعل فلو جعلت في الدار متعلقاً بقائم لم يجز .

(٢) أجاز الكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجود مطلقاً ، وأجازه الأخفش بشرط تقدم النائب واحتجوا له بشواهد من الشعر أيضاً . معاني القرآن ٢/٢١٠ ، الخصائص ١/٣٩٧ ، التوضيح ١/١٤٥ ، الخزانة ١/١٦٣ . شرح التسهيل ٨٦ و.

يكسبونَ(١)بنصب قوم وظاهر هذا أنه أقام المجرور وهو بما كانوا،وترك المسّرح وهو قوم.فالجواب:انَّ قوما ليس بمعمول ليُجزَى بل لفعل مضمر يدل عليه يُجزى كأنه قال : جزى اللهُ قوماً . ويكون مفعول يُجزَى ضمير المصدر المفهوم منه كأنّه قال : ليُجزَى هو أو ليجزى الجزاء (٢) ونظير ذلك قوله :

٣٨٦ ليُبكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومـــــــة
ومختَبط مما تُطيحُ الطوائــــحُ (٢)

تقديره : يبكيه ضارعٌ . وكذلك قول الشاعر :

٣٨٧ ولو ولَدَتْ قُفَيَــرةُ جروَ كلبٍ
لَسُبَّ بذلك الجروِ الكلابـــا (٣)

ظاهره أنّه اقيم المجرور وهو «بذلك» وترك المفعول المسرحَ وهو الكلاب لكنّه يتخرج على أن يكون ضرورة فلا يُلتفت إليها ، أو على أن يكون الكلاب منصوباً بولدت فلا يكون لسُبَّ مايقوم مقام الفاعل إلا المجرور

---

(١) الجاثية : ١٤ وهذه القراءة قراءة أبي جعفر المدني والأعرج وشيبة.قال أبو عمرو : وهذا لحن ظاهر . الطبرسي ١٢٨/٢٥ ، الكشاف ٥١١/٣ ، القرطبي ١٦٢/١٦ ، النشر ٣٥٦/٢ .

(٢) هذا تخريج الكسائي كما نقل القرطبي ١٦٢/١٦ .

(٣) لنهشل بن حرى (اسلامي مخضرم) في رثاء يزيد بن نهشل . ونسب لغيره . الضارع : الذليل الخاضع . المختبط : الطالب للمعروف . الكتابه ١٤٥/١ ، ١٨٣ ، مجاز القرآن ٣٤٩/١ ، الشعر والشعراء ٩٩ ، المقتضب ٢٨٢/٣ الخصائص ٣٥٣/٢ ، التوجيه ٧٦ . المحكم ٣٢٨/٣ ، المفصل ٢٢ ، العيني ٤٥٤/٢ ، الخزانة ١٤٧/١ .

(٤) لجرير في هجاء الفرزدق وسقط من الديوان . قفيرة أم الفرزدق . الجرو ولد السباع ومنها الكلب . قال أبن جني هذا من اقبح الضرورة ومثله لا يعتد به أصلا . الخصائص ٣٩٧/١ ، التوجيه ٣٧ ، ابن الشجري ٢١٥/٢ ، القرطبي ١٦٢/١٦ ، الخزانة ١٦٣/١ ، الدرر ١٤٤/١ .

ويكون جرو كلب منادى محذوفا منه حرف النداء كأنّه قال : ولو ولدت قُفيرةُ الكلابَ ياجروَ كلبٍ لَسُبَّ بذلك الجرو (١) .

فأن كان للفعل من المفعول بهم السراح أزيد من واحد فأنك تقيم المسرّح في اللفظ والتقدير وتترك المسرح في اللفظ المقيدّ في التقدير . وذلك نحو قولك: أمرتُ زيداً الخيرَ ، واخترت الرجالَ زيداً ، وتقول : أُمِرَ زيدٌ الخيرَ واختيرَ زيدٌ الرجالَ . ولايجوز إقامة الخير ولا إقامة الرجال لأنّهما مقيّدان في التقدير . قال الشاعر :

٣٨٨ مِنّا الذي اختيرَ الرجالَ سَماحةً
وجوداً اذا هبَّ الرياحُ الزّعازعُ (٢)

فأقام الضمير لأنّه مسرّح لفظا وتقديرا وترك الرجال لأنّه مجرور في الأصل، ألا ترى أنّ المعنى : اختير من الرجال .

فأن كانت كلُّها مسرّحة في اللفظ والتقدير فأنّ المسألة لاتخلو أن تكون باب ظننتُ أو من باب كسوتُ أو من باب أعلمتُ .

فان كانت من باب ظننت أو من باب كسوت جاز اقامة الأول واقامة الثاني والاختيار اقامة الأول فتقول : كُسِيَ زيدٌ ثوباً وظُنَّ زيدٌ قائماً وظُنَّ قائمٌ زيداً . والأول من باب ظننت هو المبتدأ في الأصل والأول من باب كسوت هو الفاعل في المعنى فاذا قلت : كسوتُ زيداً ثوباً ، كان زيد هو المفعول الأول لأنه في المعنى فاعل ، ألا ترى أنّه لابسٌ الثوبَ وآخذ له.

وان كان من باب أعلمت لم يجز إلاّ إقامة الأول خاصة نحو :

---

(١) نقل هذا التخريج في الخزانة عن القالي ١٦٣/١ .

(٢) مطلع قصيدة للفرزدق في الفخر . الزعازع : الشديدة واحدتها زعزع . وفيه شاهد على نصب الرجال على نزع الخافض والأصل : من الرجال .
الكتاب ١٨/١ ، المقتضب ٣٣٠/٤ ، الكامل ٣٢/١ ، النقائض ٦٩٦ ، ابن الشجري ٣٦٤/١ ، المفصل ٢٩١ ، الخزانة ٦٧٢/٣ . الديوان ٥١٦ .

أعلمتُ زيداً عمراً منطلقاً ، فتقول : أعلِمَ زَيدٌ عمراً منطلقاً ، ولا يجوز خلاف ذلك (١) . وذلك أنَّ الأول من باب أعلمتُ مفعول صحيح والاثنان الباقيان ليسا كذلك بل أصلهما المبتدأ والخبر ، فلمّا اجتمع المفعول الصحيح مع غيره لم يُقم إلاّ المفعول / الصحيح . وأما في باب كسوت فكلا [١١٠و] المفعولين فيه مفعول صحيح وفي باب ظننت كلاهما غير صحيح لأن أصلهما المبتدأ والخبر . ولذلك(٢) تكافأ المفعولان في البابين أعني في باب كسوت وفي باب ظننت بخلاف باب أعلمت .

ومن الناس من أجاز إقامة كل واحد من المفعولات الثلاث . والذي ورد به السماع ويقتضيه القياس انّما هو ماذكرناه من إقامة الأول . وكانت إقامة الأول في البابين (٣) أولى لأنَّ مرتبة الأول ان يليَ الفاعل، فكان أولى أن يقام مقام الفاعل مامرتبته أن يكون بعده .

فأن اجتمع للفعل المصدر وظرف الزمان والمكان والمجرور ولم يكن له مفعول به مسرّح كنت بالخيار في اقامة أيّها شئت ، إلا أنَّ اقامة المصدر اذا كان مختصاً في اللفظ أولى من إقامة الظرف والمجرور ، قال الله تعالى : فأذا نُفِخَ في الصورِ نفخةٌ واحدةٌ(٤). فأقام المصدر وهو نفخة . ولو جاء على إقامة المجرور لجاز فكنت تنصب النفخة .

والسبب في ذلك أنَّ المصدر يصل اليه الفعل بنفسه والمجرور يصل اليه الفعل بواسطة حرف الجـــر ، وكذلك الظرف يصل اليه الفعل بتقدير في ، فلما كان تَعدى الفعل إلى المصدر أقوى كانت اقامته أولى ، وانّما ضعفت إقامته إذا لم يكن مختصاً في اللفظ لأ نّه لابدَّ من تقديـــر حــذف الصفة وحذف الصفة يقل .

• • •

(١) نقل ابن هشام جواز نيابة الثالث ان لم يلبس نحو : أعلمت زيدا كبشك سمينا . التوضيح ١٤٦/٢ .

(٢) ر : فلذلك .

(٣) يريد باب ظننت وباب كسوت .

(٤) الحاقة : ١٣ .

وأما فعل المفعول هل هو مغيرٌ من فعل الفاعل أو بناءٌ برأسه ففيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من ذهب إلى أنّه مُغَيّرٌ .ومنهم من ذهب إلى أنّه بناء برأسه غير مغيرٍ من شيءٍ،واستدلّ على ذلك بأنّه قد يوجد فعل مفعول لم يُبنَ في موضع الفاعل نحو : جُنّ وغُمّ ،ولا يقال : جنّ اللهُ زيداً ، ولا غمّ اللهُ الهلالَ ، فثبت بذلك عنده أنّه غير مغيّر من شيءٍ ، إذ لم يُسمع من كلامهم مايمكن أن يكون غُمّ وجُنّ مغيّراً منه .

وهذا الذي استدل به لاحجة فيه لأنه إذا قام الدليل على أنه مغيّر من فعل الفاعل على مايُبيّن بعد،وجب أن يقدر غُمّ وجُنّ وأشباههما من فعل فاعل لم يُنطق به ، والعرب كثيراً ماتستعمل الفرعَ وتهمل الأصول نحو كادَ زيدٌ يقومُ ، ألا ترى أنّ يقوم في موضع قائم، إذّ أنّ العربَ لم تأتِ بالاسمِ إلا في الضرورة نحو قوله :

فأبتُ إلى فَهْمٍ وما كدتُ آيباً
وكم مثلِها فارقتُها وهي تَصفِرُ (٢٧)

لولا الضرورة لكان : وما كدت أؤوبُ .

والذي ذهب إلى أنه مُغَيّر من فعل الفاعل هو الصحيح الرأي بدليلين ، أحدهما : أنّه قد تقرر من كلامهم أنّه متى اجتمع واو وياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء نحو: طَوَيتُ طَيّاً ولويتُ ليّاً ، والأصل طَوْياً ولَوْياً ، وهم مع ذلك يقولون : سُويرَ وبُويِعَ ،فلا يدغمون الواو في الياء فدلّ ذلك على أنهما مُغيّران / من ساير وبايع ، وأنّ [١١٠ظ] اجتماع الواو والياء عارض ولذلك لم يدغموا ، إذ لو كانا غير مغيّرين لكان اجتماعهما لازما فكان يجب الإدغام .

والآخر: إنّه قد تقرَّر من كلامهم أنّه إذا أدّى قياسٌ إلى أن يجتمع في أول كلمة واوان هُمِزَت الأولى منهما على اللزوم فتقول في جمع واصل، أواصِل ، وفي تصغيره أُويصِل ، والأصل : وَواصِلٌ و وُوَيْصِلٌ ،لكنه أبدل من

الواو الأولى همزة على اللزوم هروباً من ثقل الواوين وهم مع ذلك يقولون : وُورِيَ ، فلا يلتزمون الهمزة، فدلّ ذلك على أنّ وُورِيَ مغيّر من وارى وأنّ اجتماع الواوين عارض، إذ لو كان بناء أصلاً غير مغيّر من شيءٍ لكان اجتماع الواوين لازماً فكان يلزم الهمز . (١)

* * *

وأما كيفية بناء الفعل للمفعول فإنّ الفعل لايخلومن أن يكون على ثلاثه أحرف أو على أزيد ، فإن كان على ثلاثة أحرف فلايخلو أن تكون حروفه كلها صحاحا أو يكون معتل الفاء أو معتلّ العين أومعتل اللام، أو معتل الفاء واللام أو معتل العين واللام ، ولا يوجد في كلامهم أكثر من ذلك .

فإن كانت حروفه كلها صحاحا ضَمَمتَ أوله وكسرت ماقبل آخره في الماضي وفتحت ماقبل آخره في المضارع نحو: ضُرِبَ ويُضرَبُ ، إلاّ أن يكون مضّعفاً نحو: رددت ، فإنّك تفعل به ماتفعل بالصحيح. وقد يجوز نقل الكسرة من العين إلى الفاء قبلها فتقول : رِدّ ، بكسر الراء وقد قرئ : هذه بضاعتنُا رِدّت إلينا . (٢) ومن العرب من يُشِمُّ الضم في الفاء إشعاراً بأنّها قد كانت مضمومة (٣) .

وان كان معتل الفاء فاما أن تكون فاؤه واواً أوياء. فإن كانت فاؤه واوا كان حكمه حكم الصحيح ، إلا أنّك إذا(٤) شئتَ أبدلتَ من الواو همزة في الماضي فتقول : أُعِدَ يوعَدُ(٥). وان كانت فاؤه ياء كان حكمه حكم الصحيح. إلا أنّك تبدل من الواو ياء (٦) في المضارع فتقول : يُسِرَ يُوسَرُ .

(١) في حاشية ج ، ر : قال الأندلسي (ر : الأبـــــدي) في شـــــرح الجزولية : والاستدلال القوى انه مغير من فعل الفاعل أن طلب الفعل انما هو للفاعل من جهة المعنى أولا وللمفعول ثانياً فلذلك ينبغي أن تكون بنيته له أولا وللمفعول ثانياً .....

(٢) يوسف : ٦٥ وهذه القراءة قراءة علقمة في الشواذ . وقيل هي لغة بني ضبة وبعض تميم . ابن خالويه ٦٤ ، المحتسب ٣٤٥/١ ، الارتشاف ١٩٣ .

(٣) الجمل : ٨٨ .

(٤) ر : ان .

(٥) ر : ووعد يوعد ، وهو تحريف وفي ج: وعد يوعد.

(٦) كذا والصواب من الياء واوا .

فإن كان معتل العين فإنَّ فيه ثلاثة أوجه في الماضي. أحدهما أن تضمّ أوله وتكسر ثانيه ثم تستثقل الكسرة من حرف العلة فتحذف فتقول: قُولَ وبُوعَ(١) والأصل: قُوِلَ، فحذفت له الكسرة من الواو، وبُيِعَ، فحذفت له الكسرة فجاءت الياء ساكنة بعد ضمة فقلبت واوا.

والثاني: أن تستثقل الكسرة في الياء فتنقل فتقول: قِيلَ وبِيعَ، والأصل: قُوِلَ وبُيِعَ، فنقلت الكسرة إلى الفاء فجاءت الواو ساكنة بعد كسرة فقلبت ياء. والثالث: أن تفعل مثل مافعلت في هذا الوجه، إلا أنّك تشير إلى الضم الذي كان في الفاء في الأصل، ولا يضبط ذلك إلاّ بالمشافهة (٢).

فأما المضارع فيُفعل به مايفعل بالصحيح ثم تنقل الفتحة من حروف العلة إلى الساكن قبله، ويقلب حرف العلة ألفاً فتقول: يُقالُ ويُباعُ، والأصل: يُبْيَعُ ويُقْوَلُ، فنقلت الفتحة من الياء والواو إلى ماقبلها فصارا: يُقَوْلُ ويُبَيْعُ، ثم انقلبت الياء والواو ألفاً لتحرك ماقبلهما/ في اللفظ وتحركهما في [١١١ظ] الأصل.

فإنْ كان معتل اللام فأنّه إن كان من ذوات الياء فإنّك تفعل به في الماضي ماتفعل بالصحيح فتقول: رُمِيَ، وكذلك المضارع، الا أنك تقلب حرف العلة ألفاً لتحركه وانفتاح ماقبله فتقول: يُرمَى والأصل: يُرْمَيُ، فتحركت الياء وما قبلها مفتوح فانقلبت ألفاً.

وان كان من ذوات الواو فأنّك في الماضي تفعل به ماتفعل بالصحيح، إلاّ أنّك تقلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فتقول: غُزِيَ، والأصل غُزِوَ، فقلبت الواو ياء وفي المضارع تفعل به ماتفعل بالصحيح، إلاّ أنّك تقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها.

---

(١) نقل الفراء كما في اللسان (قول) أن هذه لغة بني أسد وعليها قول الشاعر:
ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شباباً بوع فاشتريت
(٢) وهو ما يسمى في القراءة بالاشمام.

والمعتل العين واللام كطَوِيتُ ولويت بمنزله المعتل اللام وحدها ، والمعتل الفاء واللام كيَدَيْتُ (١) ووَفَيْتُ يجري فيه حكم المعتل اللام والمعتل الفاء معاً .

فإن كان على أزيد من ثلاثة أحرف فلا يخلو أن تكون حروفه كلها صحاحاً أو لا تكون . فإن كانت كلها صحاحاً فإنّك تضم أوله وتفتح ماقبل آخره في المضارع نحو يُستَخرَجُ ويُدَحرَجُ . وأما في الماضي فلا يخلو أن يكون في أوله همزة وصل أو تاء زائدة أو لا يكون . فان كان في أوله همزة وصل ضممت أوله وثالثه وكسرت ماقبل آخره في الماضي فتقول : استخرج وانطُلِقَ . فان كان في أوله تاء زائدة ضممت أوله وثانيه وكسرت ماقبل آخره نحو : تُدُحرِجَ وتُقُرطِسَ ، فأن لم يكن في أوله همزة وصل ولا تاء زائدة ضممت أوله وكسرت ماقبل آخره في الماضي فتقول : دُحرِجَ وقُرطِسَ .

وان لم تكن حروفه كلها صحاحاً فإنّك تفعل به ماتفعل بالصحيح ، إلاّ أن يؤديّ ذلك إلى وقوع ألف أو ياء ساكنة بعد ضمة (٢) فإنّك تقلبها واواً فتقول في ضارب وبيطر : ضُورِبَ وبُوطِر ، أو إلى وقوع حرف علّة متحرك عيناً بعد ساكن صحيح فانك تنقل الحركة من حرف العلة إلى الساكن وتصيّره (٣) على حسب الحركة المنقولة وذلك نحو : استُقِيمَ ، أصله : استُقْوِمَ ، فنقلت الكسرة من الواو إلى القاف الساكنة ثم قلبت الواو ياء ، ونحو استُبِين أصله ، استُبْيِن ، فنقلت الكسرة من الياء إلى الساكن قبلها ، ونحو : يُستَقام ويُستَبان ، أصله : يُستَقْوَم ويُستَبْيَنُ . فنقلت الفتحة من الواو والياء إلى الساكن قبلهما ثم قُلِبَتا ألفاً .

فان كان الساكن حرف علّة فأنّك لاتنقل الحركة اليه نحو بُويِعَ ، لا يجوز نقل الكسرة من الياء إلى الواو قبلها .

---

(١) يديت الرجل : ضربت يده ، ويديت اليه : اتخذت عنده يداً أى نعمة ، ويدى فلان من يده اى ذهبت يده ويبست ، ويدى : شكا يده ، اللسان : يدى .

(٢) ج ، ر : بعدها ، وهو تحريف .

(٣) ج ، ر : نظيرة ، وهو تحريف .

أو إلى وقوع حرف العلة متحركاً بعد فتحة فأنّك تقلب الياء ألفاً وذلك نحو: يُستغزَى ويُستَدنى ، أصله : يُستَغزَيُ ويُستَدْنَيُ ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها .

* * *

وإذا كان للفعل في هذا الباب مفعولان صريحان فصاعداً فأقمت الواحدمنهما وتركت ماعداه منصوباً فإنّ في نصبه خلافاً .

فمنهم من ذهب / إلى أنّ الناصب له هو ما كان ينصبه قبل بناء الفعل للمفعول[١١١ظ] وذلك نحو قولك : أعطِيَ زيدٌ درهماً ، فدرهم عند صاحب هذا المذهب باق على النصب الذي كان فيه قبل بنائك أعطى للمفعول ،لأنّ الأصل أعطى زيدٌ عمراً درهماً(١) ، فلمّا قلت : أعطى ،رفعت عمراً لأقامتك له مقام الفاعل، ويبقى الدرهم على نصبه .

وهذا المذهب فاسد لأنّ العامل إذا ذهب لفظاً وتقديراً لم يجز ابقاء عمله وفعل الفاعل قد زال في اللفظ والتقدير ، ألا ترى أنّ المعنى ليس إلاّ على اسنادالفعل للمفعول .

ومنهم من ذهب إلى أنّه انتصب على أنّه خبر مالم يُسمّ فاعله ،وهو مذهب أبي القاسم (٢).وحجة صاحب هذا المذهب أنّه رأى النحويين يسمون المنصوب اذا وقع بعد مرفوع ليس بفاعل خبراً نحو : ما زيدٌ قائماً، فقائمامنصوب بعد مرفوع ليس بفاعل وهوزيد، فكذلك أُعطِيَ زيدٌ درهماً، درهممنصوب بعد مرفوع ليس بفاعل فسماه لذلك خبراوسمي المرفوعَ قبله اسمَمالم يُسمّ فاعله .
وهذا المذهب فاسد ، لأ نا اذا قلنا في قائم من قولك : مازيدٌ قائماً ، خبرا فأنما نعني به الخبر الذي عملت فيه«ما»وسُمّيَ خبرا لأنّه في الأصل خبر المبتدأ ولا يتصور مثل ذلك في درهم من قولك : أعطِيَ زيدٌ درهماً،لأنّه لميكن خبراًقط.

(١) كذا والصواب : أعطى عمرو زيدا درهما .

(٢) قال الزجاجي : وليس هذا من ألفاظ البصريين و لكنه تقريب على المبتدىء ، الجمل ٩٠

ومنهم من ذهب إلى ان الدرهم منصوب بفعل المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل (١) وذلك ان المفعول الذي لم يُسمّ فاعله قام مقام الفاعل ، فكما ان فعل الفاعل نصب المفعول فكذلك فعل المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل.

وإذا أقمتَ الثاني من المفعولين في باب أعطيت فقلت : أعطيَ درهمٌ زيداً، فأن بين النحويين في ذلك خلافا . فمنهم من ذهب إلى ان المعنى على ما كان عليه وقت إقامتك الأول من أن زيداً هو الذي أخذ الدرهم الا انك أقمت الثاني . ومنهم من ذهب إلى ان المعنى ينعكس ، فأذا قلت : أعطِيَ درهمٌ زيداً ، فكأنك قلت : أخذَ الدرهمُ زيداً .

وهذا باطل عندي لأنه لم يدع إلى ذلك داع . والذي حمل صاحب هذا المذهب على ماذكرته عنه أن سيبويه حكى أن قول(٢)العرب : أدخلَ فوهُ الحَجَرَ على القلب كأنك قلت : ادخِلَ فوه في الحَجَر ، وإذا قلت : أدخِلَ الحَجَرَ فاه ، كان المعنى : أدخِلَ الحجرُ في فيهِ وليس في الكلام قلب (٣) فلما رأى سيبويه قد ادعى القلب في هذه المسألة عند إقامة الثاني وهو الفم حمل كل مسألة يقام فيها الثاني على القلب .

وذلك لاحجة فيه لأن سيبويه حمله على ادعاء القلب في المسألة أمر ضروري لأن قولك : أدخلت فاه الحَجَرَ ، إذا لم يكن مقلوبا كان الحجر مفعولا مُسرَّحا لفظا وتقديراً والفم مسرّح في اللفظ مقيّد في التقدير لأن المعنى أدخِلَ الحجرُ في فيه، فلا يجوز اذا لم يرد القلب / الا اقامة الحجرالذي[١١٢و] هو مسرّح في اللفظ والتقدير لأنه قد تقدّم ان المسرّح لفظاً وتقديراً أولى من المسرّح لفظاً لاتقديراً ، فلما رأى العرب تقيم الفم وتترك الحجر فتقول أدخل فوه الحجَر ، علم أن المسألة مقلوبة وان الأصل : أدخلت فاه الحَجَر ، تريد : في الحَجَر ، حتى يكون الذي أقيم المسرّح لفظا وتقديرا وبقي المقيد ، فهذا هو الذي قاده في هذه المسألة إلى ادعاء القلب . واما اعطِيَ وأمثاله فلم يحوج إلى ادعاء القلب فيه شيء

---

(١) هذا أحد قولي الزجاجي ونسبه لسيبويه . الجمل ٩٠ ، الكتاب ١٩/١ .

(٢) ج : بأن (٣) الكتاب ٩٢/١ .

باب من مسائل ما لم يُسمَّ فاعله

هذا الباب كله جارٍ على ماقدمناه من القوانين في الباب الأ ول . فلا فائدة في الاشتغال بشرح لفظه الا ماذكره من مسألة . أعطِيَ المُعطَى فأنّه لم يوفّها حقّها من الوجوه الجارية (١) فيها ، فينبغي لذلك أن تُبيّن بأكثر مما ذكره .

فمّما يُسهّل عليك فهم هذه المسألة أن تعلم انّ أُعطيَ تحتاج إلى مفعولين : أحدهما مرفوع والآخر منصوب . وكذلك المُعطى لأنّ اسم المفعول يجرى مجرى الفعل الذي أخِذَ منه إذا بُنِي للمفعول فيجرى المُعطَى لذلك مجرى أُعطَي ويجوز حذف منصوب أُعطِي والمُعطَى اختصاراً واقتصاراً. وأَن تعلم أنّ الألف واللام اذا دخلت على اسم الفاعل واسم المفعول كانت بمعنى الذي والّتي فلا بدّ من ضميرٍ يعود عليها ولايجوز الفصل بين مادخلت عليه وبين معموله لأنّها من قبيل الموصولات ، ولايجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ، فعلى هذا اذا قلت : أعطِيَ المُعطَى دينارين ثلاثين ، فأنّ أُعطِي يحتاج إلى مرفوع ومنصوب ، والمعطى كذلك.
وفي المسألة أربعة أسماء وهي : المعطى والضمير الذي فيه والديناران والثلاثون .
ولايخلو من ان يُسرَّح المُعطى والضمير الذي فيه أو يقيّد او يسرّح أحدُهما ويقيّد الآخر .

فأن سُرِحّا فلا يخلو من أن يقام لأُعطِيَ والمُعطَى الأول من المفعولين أو الثاني ، أو يقام الأول للأول والثاني «للثاني»(٢) أو بالعكس .
فأن أقمتَ الأ ول لهما قلت : أُعطِيَ المُعَطى دينارين ثلاثين ديناراً ، فيكون المُعطى مرفوع أُعطِيَ والضمير الذي فيه مرفوع المُعطى والديناران منصوب المعطى والثلاثين منصوب أُعطِيَ ، ولايجوز أن تجعل الدينارين منصوب

---

(١) ر : الجائزة .
(٢) سقطت «الثاني» من النسخ .

أُعطِيَ والثلاثين منصوب المُعطى لأ نّك لو فعلت ذلك لفصلت بين المُعطى ومعموله وهو الثلاثون بالدينارين وهو معمول أعطِى وقد تقدّم أنه لايجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي .

وإن أقمت لهما الثاني قلت : أعطِيَ المُعطى «ديناران» ثلاثون دينارا ، فتجعل المُعطى منصوب أعطِي والضمير منصوب المُعطى والديناران مرفوع المُعطى والثلاثون مرفوع أعطِى ،ولايجوز أن تجعل الديناران مرفوع/ أعطِى [١٢ظ] والثلاثون مرفوع المُعطى ، لما في ذلك من الفصل بين الصلة والموصول كما تقدّم .

فأن اقمتَ الأ ول للأ ول والثاني للثاني قلت : اعطىَ المُعطَى ديناران ثلاثين ديناراً، فتجعل المُعطى مرفوع أعطِي والضمير منصوب المُعطى والديناران مرفوع المُعطَى والثلاثون منصوب أُعطِيَ .

وإن أقمتَ الأول للثاني والثاني للأول قلتَ : أُعطِيَ المُعطَى دينارين ثلاثون ديناراً فتجعل المُعطى منصوب أُعطِيَ والضمير المستتر في المُعطى مرفوع أعطِيَ والديناران منصوب المُعطى والثلاثون مرفوع أُعطِي ، والمُعطى في هذه المسألة قد أخذ جميع الاثنين والثلاثين .

وإن قيَّدته (١) قلت : أُعطِيَ بالمُعطَى به ديناران ثلاثون دينارا ، فتجعل الديناران مرفوع المُعطى والثلاثون مرفوع أُعطي . ولايجوز أن تجعل الدينارين مرفوع أُعطِي والثلاثين مرفوع المُعطَى لما يؤدى ذلك إليه من الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ويكون منصوب المُعطَى وأُعطِيَ محذوفاً حذف اقتصار ، أو الباء باء السبب كأنك قلت : أعطِيَ ثلاثون دينارا مَنْ شاءَ اللهُ من الناسِ بسبب المُعطَى بسببه ديناران مَنْ شاءَ اللهُ من الناسِ . فأُعطي بسبب المعطى في هذه المسألة جميع العدد ولم يأخذ منه شيئا .

ولايجوز في هذه المسألة الا رفع الدينارين والثلاثين لما تقدّم من أنه اذا أجتمع سريح ومقيّد لم يُقَم الا السَّريح وترك المقيد ، الا أن يُجعل في المُعطَى ضميرا

(١) ر : قدرته ، وهو تحريف .

آخر يعود على الالف واللام ، فأنك ان فعلت ذلك قلت : أُعطِيَ بالمُعطى به دينارين ثلاثون دينارا ، فتقيم لأُعطى الثلاثين لأنه سريح والمعطى مقيّد بالباء وتجعل مرفوع المعطى ضميرا مستترا وتجعل منصوبه الدينارين .

هذا ان أقمت الاول ،فان أقمت الثاني لأنه سريح قلت : أعطى بالمعطاهُ ديناران ثلاثون دينارا ، فتجعل الضمير منصوب المعطى والديناران مرفوع المعطى ويكون التقدير اذا جعلت في المعطى ضميراً آخر : أُعطِيَ ثلاثون دينارا من شاءَ اللهُ من الناس بسبب المعطىَ هو دينارين بسبب نفسه لابسبب غيره .

فيكون في هذه المسألة قد أخذ بسبَبِهِ ثلاثون وأخذ هو بسبب نفسه دينارين. فأن قيدتَ المعطى وسرّحت الضمير فقلت : أُعطِيَ بالمعطى دينارين ثلاثون ديناراً ، فتجعل الضمير مرفوع المعطى والدينارين منصوبه والثلاثون مرفوع أُعطي ويكون منصوب أعطي محذوفاً ويكون التقدير : أعطي ثلاثونَ ديناراً مَنْ شاءَ اللهُ من الناسِ بسبب المعطى هو دينارينِ .

وإن أقمتَ الثاني للمُعطَى قلت : أعطِي بالمعطاه ديناران ثلاثون دينارا ، فتجعل الضمير منصوب منصوب المعطى والديناران مرفوعه والثلاثون مرفوع أُعطي ، ولا يجوز في الثلاثين إلاّ الرفع لأنّهسريح وليس لأُعطِيَ غيره الاّ قولك بالمعطى ، وهو مقيد،والتقدير/أيضاً : أُعطِيَ ثلاثون [١٣و] درهماً مَن شاءَ اللهُ من الناسِ المعطاه ديناران ولا يكون المعطى في هذه المسألة قد أخذَ دينارين وأخذَ بسببه ثلاثون دينارا . فأن قيدتَ الضمير وسرّحت المعطى قلت :أُعطيَ المُعطَى به ديناران ثلاثين دينارا،فتجعل المعطى مرفوع أُعطى والديناران مرفوع المعطى والثلاثون منصوب أُعطيَ ويكون منصوب المُعطى محذوفاً ويكون التقدير : أُعطى ثلاثين ديناراً المُعطى بسببه ديناران مَن شاءَ اللهُ من الناسِ .

وان أقمتَ لأعطِيَ الثاني قلت : أُعطِيَ المُعطى به ديناران ثلاثونَ دينارا ، فتجعل المُعطَى منصوب أُعطي والديناران مرفوع المُعطَى والثلاثون مرفوع

عطِيَ ويكون منصوب المُعطَى محذوفاً ويكون التقدير : عطِيَ ثلاثونَ
ديناراً المُعطى بسببه ديناران مَنْ شاءَ اللهُ من الناس ، ويكون المُعطى
قد أخذ في هذه المسألة ثلاثين دينارا وأُخذ بسببه ديناران وليس للمعُطَى
مايُقام له إلاّ الديناران ، لأنّه سريح والضمير مقيّد ، الا ان يجعل في
المُعطَي ضميرٌ آخرُ ، فأنّك اذ ذاك إن أقمتَهُ قلتَ : أعطِيَ المُعطى
به دينارين ثلاثينَ ديناراً ، فتجعل المعطى مرفوع أعطِيَ والضمير الذى فيه
مرفوعه والدينارين منصوب المُعطى والثلاثين منصوب أعطِيَ . وان أقمت
للمُعطى الدينارين قلت : أعطي المعطاهُ به ديناران ثلاثين دينارا ، ويكون
المُعطى في هذه المسألة قد أخذ الاثنين والثلاثين دينارا .

باب اسم الفاعل

العمل أصل في الافعال فرع في الاسماء والحروف ، فما وجد من الاسماء والحروف عاملا فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعمله .

واسم الفاعل من جنس الاسماء فينبغي أن يُنظر ما الموجب لعمله . وفي ذلك خلاف بين النحويين .

فمنهم من ذهب إلى أنَّ سبب ذلك شبهه بالفعل في جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه ، لأنَّ ضارباً جار على يضرب في حركاته وسكناته وعدد حروفه (١).

ومنهم من ذهب إلى أنَّ سبب ذلك أنّه في معنى معنى الفعل ولهذا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى المضى وهو مذهب الكسائي.

ومنهم من ذهب إلى أنَّ سبب ذلك أنّه في معنى فعل قد أشبه الأسماء فعلى هذا لايعمل اسم الفاعل اذا كان بمعنى المضى (٢).

فأما الكسائي فيستدل على (إعمال)(٣) اسم الفاعل اذا كان بمعنى المضى ماحكاه عن العرب من قولهم : هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ فسوَيرٌ فرسخاً ، وبقول الله تبارك وتعالى : وكلبُهم باسِطٌ ذراعيهِ بالوَصيدِ(٤). وهذا كله لاحجة فيه.

أما هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ فسُويرٌ فرسخاً، فأنما عمل في المجرور والظرف ، هذا والمجرور والظرف يعمل فيهما معاني الافعال بخلاف المفعول به ، مثل قول الشاعر : / أنا ابـــنُ ماويّةَ اذ جَدَّ النَّقُر . (٢٥) [١١٣ظ] العامل في «اذ» ما في ابن ماويّة من رائحة الفعل، كأنه قال : أنا المشهور اذْ جَدَّ النَّقْرُ . فاذا عملت روائح الأفعال في الظروف والمجرورات فالاحرى والاولى أن يعمل فيهما مافيه من معنى الفعل ولفظه .

---

(١) قال بهذا المبرد في المقتضب ١١٩/٢ .

(٢) هذا المذهب والذي قبله يرجعان في حقيقتهما إلى مذهب واحد هو مذهب سيبويه ٨٢/١، ٨٧.

(٣) سقطت من ج ، ر .

(٤) الكهف : ١٨ .

وأما قوله تعالى : وكلبُهم باسطٌ ذراعيْه بالوَصيدِ ، فعلى حكاية الحال الماضية ، ألا ترى أنّ الواو في : وكلبُهم ، واو الحال تقديره : وكلبُهم يبسط (١). فبطل حال المذهب .

وأما من قال إنّ السبب في ذلك شبهه بالفعل في جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه فيخرج عنه اسم المفعول(٢)والأمثلة ، لأنها ليست بجارية على الفعل وقد عملت عمله .

فأن قال : أُجرِيَ اسم المفعول مجرى اسم الفاعل ، والامثلة عملت لوقوعها موقع اسم الفاعل ، قيل له : فمهما أمكنك أن يكون موجب العمل فيها واحدا كان اولى من هذا التكلف ، وقد وجدنا ذلك هو السبب .

والثالث وهو الذى ذهب اليه صاحب الكتاب(٣)وذلك أنّه عمل لأنّه في معنى فعل قد أشبه الاسماء . فأذا كان فيه الالف واللام عمل عمل فعله قولا واحدا كان ماضياً او بمعنى الحال والاقبال(٤)، وذلك أنّ الالف واللام من الموصولات ولا يوصل الموصول الا بالجمل .

فأذا قلت : هذا الضاربُ زيداً ، فهو في موضع اليَضرِبُ . والدليل على ذلك أنه قد رجع إلى الاصل في بعض الضرائر وعليه قول الشاعر :

ماأنتَ بالحكمِ الترضى حكومته ولا الاصيل ولاذى الرأى والجدلِ (١٦)

فأن لم يكن فيه الألف واللام فلا يخلو أن يكون بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى المضيّ ، فأن كان بمعنى المضيّ فأما أن يكون متعدّيا إلى واحد أو إلى أزيد من واحد . فأن كان متعدياً إلى واحد فحذف التنوين والاضافة بالاجماع ، إلاّ الكسائي . وقد تقدّم بطلان مذهبه .

---

(١) هذا التوجيه في الطبرسي ١٣٠/١٥ ، الكشاف ٤٧٥/٢ .

(٢) قال المبرد : واسم المفعول جار على الفعل المضارع الذي معناه يفعل . المقتضب ١١٩/٢ .

(٣) الكتاب ٨٢/١ ، ٨٧ .

(٤) ر : الاستقبال .

وإن كان متعدّياً إلى أزيد من واحد حذفت التنوين وخفضت الأول بالأضافة بالإجماع إلاّ الكسائي ، فأنّه يثبت التنوين وينصب ، وأما الثاني فاختلف فيه أهل البصرة ، فمنهم من ذهب إلى أنّه منصوب بفعل مضمر يدلّ عليه اسم الفاعل ، فأذا قلت : هذا مُعطِي زيدٍ درهماً أمسِ ، فعلى تقدير : أعطاهُ درهماً .

ومنهم من ذهب إلى أنّه منصوب باسم الفاعل نفسه . وهو الصحيح . ألا ترى أنّه لايسوغ إضمار في باب ظننت . ألا ترى أنّك إذا قلت : هذا ظانُّ زيدٍ قائماً أمسِ ، لايتُصوّر أن يكون قائماً محمولا على فعل مضمر ، لأن ظانّاً يطلب اسمين مما لايخلو أن يجعل الثاني محذوفاً حذف اقتصار أو حذف اختصار .

فالاقتصار لايجوز في هذا الباب ، والاختصار بمنزلة الثابت ، فصحّ إعماله في الثاني بمعنى المضي . وانما عمل لأنّه اشبه اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال في أنه طالب لاسم بعده وفيه مايقوم مقام التنوين/ وهو المضاف اليهِ .[١١٤و]

• • •

واسم الفاعل لايخلو من أن يكون فيه الألف واللام أو لايكون ، فأن كانت فيه الألف واللام فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مثنّى أو مجموعاً جمع سلامة لانّ جمع التكسير يجرى مجرى المفرد في جميع أحواله.

فأن كان مفردا فلا يخلو أن يكون في معموله الألف واللام أو مضافاً إلى مافيه الالف واللام أو لايكون . فأن كان في معموله الالف واللام أو كان مضافاً إلى مافيه الألف واللام جاز فيه وجهان الخفض والنصب . مثال ذلك: جاءني الضاربُ الرجلِ ،ورأيتُ الضاربَ غلامَ الرجلِ .

فأن لم يكن في معموله الألف واللام ولا كان مضافاً لما فيه الالف واللام لم يجز إلاّ النصب ، مثاله : جاءني الضاربُ زيداً .

فأن كان مثنى أو مجموعاً جمع سلامة فلا يخلو أن تثبت النون أو تحذفها ،

فأن أثبتها فالنصب ليس الا ، مثاله : هذانِ الضاربانِ زيداً ، وهؤلاء الضاربونَ زيداً .

فأن حذفتها فلا يخلو من أن تحذفها للطول أو للاضافة ، فأن حذفتها للطول فالنصب ليس الا ، مثال ذلك : هذان الضاربا زيداً وهولاءِ الضاربو زيداً.

فأن حذفتها للأضافة فالخفض ليس الاّ ، مثال ذلك : هذانِ الضاربا زيدٍ وهؤلاء الضاربو زيدٍ

فأن لم يكن فيه الألف واللام فلا يخلو أن يكون بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى المضيّ . فأن كان بمعنى الحال والاستقبال جاز فيه وجهان : حذف التنوين والنون والأضافة . مثال ذلك قوله : هذا ضاربُ زيدٍ ، وهذان ضاربا زيدٍ ، وهؤلاء ضاربو زيدٍ . واثباتهما والنصب ، مثال ذلك : هذا ضاربٌ زيداً وهذان ضاربانِ زيداً وهؤلاء ضاربونَ زيداً .

وان كان بمعنى المضي فلا يجوز الاّ حذف التنوين والنون والأضافة ، خلافاً للكسائي فأنّه يجيز ذلك ، وقد تقدم بطلان مذهبه .

* * *

واعلم أنّ اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على أداة نفي أو أستفهام أو يقع خبراً لذي خبر ، ومثاله : زيدٌ ضاربٌ عمراً ، أوصلة لموصول ، مثاله : هذا الضاربُ زيداً . أو صفة لموصوف مثاله : مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً . أو حالاً لذي حال ، مثاله : جاءَ زيدٌ ضارباً عمراً . أو يقع مفعولاً ثانياً لظننتُ وأخواتها أو مفعولا ثالثاً لأعلمتُ وأخواتها ، مثال ذلك قولك : ظننتُ زيداً ضارباً عمراً وأعلمتُ بكراً عمراً ضارباً زيداً .

وإنّما لم يعمل حتى يعتمد على ما ذُكر لأنّه اذا اعتمد على شيء ممّا ذكرنا قوي فيه جانب الفعلية ، خلافاً لأبي الحسن الأخفش فأنّه يعمله وان لم يعتمد(١) لأنّه في معنى فعل قد أشبهه ، فيجيز : ضاربٌ زيدٌ عمراً ، على أن يكون

(١) ووافقه في ذلك الكوفيون وابن مالك ، شرح التسهيل ٥٤و، التوضيح ١/٤٤

ضارب مبتدأ وزيد فاعل سدّ مسدّ الخبر ، ويستدل على ذلك بقوله تعالى : ودانيةٌ عليهم ظِلالُها(١). في قراءة من/قرأبرفع دانية(٢)فجعل دانية مبتدأ وعليهم[١١٤ظ] متعلقاً بدانية ، وظلالها فاعل وهو معمول لدانية .

وهذا الذي استدل به لا حجة له فيه عندنا لاحتمال أن تكون دانية خبراً مقدماً وظلالها مبتدأ تقديره : ظِلالُها دانيةٌ عليهم .

• • •

واعلم انّ اسم الفاعلَ اذا صُغّرلايعمل (٣)،لأنّ التصغيرمن خواص الأسماء، فلما دخله خاصة (من خواص الأسماء)(٤)بعد شبهه الفعلَ فضعف عن العمل، خلافاً لأهل الكوفة فأنّهم يجيزون ذلك .

• • •

واذا وصفت اسم الفاعل فلا يخلو أن تصفه قبل العمل أو بعده . فأن كانت الصفة بعد العمل عمل لأنّه لم يوصف الاّ بعدما أعمل ،مثال ذلك: هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ . فأن كانت الصفة قبل المعمول لم يجز له أن يعمل لما تقدم .

• • •

ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل على اسم الفاعل وذلك نحو قولك : هذا زيداً ضاربٌ ، ألاّ اذا وقع صلة لموصول أو صفة لموصوف ، فأنّه لايجوز تقديم معموله عليه نحو : هذا رجلٌ ضاربٌ زيداً ، لايجوز أن تقول هذا زيداً رجلٌ ضاربٌ ، لئلا يؤدي الى تقديم الصفه على الموصوف لأنّ تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل.وكذلك تقول : هذا الضاربُزيداً،لايتقدّم شيء من الصلةعلى الموصول فأما قوله تبارك وتعالى : وكانوا فيه من الزاهدين(٥) . فأنّ«فيه»متعلقة بعامل

---

(١) الانسان: ١٤ .

(٢) هذه القراءة ذكرها الزمخشرى في الكشاف ١٩٧/٤ ، والقرطبي ١٣٧/١٩ ولم يبينا من بها .

(٣) ج : لم .

(٤) سقط مابين القوسين من ر .

(٥) يوسف : ٢٠ وانظر الشاهد ٩١ وما حوله من تعليقات .

مضمر تقديره : أعني فيه من الزاهدين أو زاهدين فيه(من)(١)الزاهدين ، ثم حذف زاهدين لدلالة من الزاهدين عليه ، وهذا أولى ، لأنّه حذف مادلّ عليه دلالة .

ومنهم من أجاز ذلك مع الظرف والمجرور لأنّ العرب قد تتسع فيهما مالا تتسع في غيرهما، لكن مهما أمكن إبقاؤهما على ما استقرّ فيهما من منع التقديم كان اولى . وكذلك أيضاً قول الشاعر :

٣٨٩ تقول وصكّت وجهَهَا بيمينِها أبعلِيَ هذا بالرَّحَى المُتَقاعِسُ(٢)

اما على اضمار أعني بالرحى أو على إضمار متقاعسٌ بالرّحى ثم حذف متقاعس لدلالة المتقاعس كما تقدم .

• • •

وإذا أتبعْتَ معمولَ اسم الفاعلِ فلا يخلو من أن يكون منصوباً أو مخفوضاً . فأن كان منصوباً فتتبعه على اللفظ ، مثال ذلك : هذا ضاربٌ زيداً وعمراً ، وهذا ضاربٌ زيداً نفسهُ ، وهذا ضاربٌ زيداً أخاهُ ، وهذا ضاربٌ زيداً العاقِلَ .

وان كان مخفوضاً فلا يخلو من أن يكون التابع نعتاً أو تأكيداً أو عطفاً أو بدلا . فأن كان نعتاً أو تأكيداً فمنهم من قال : نُتبِعه على اللفظ لا غير ، ومنهم من قال : نُتبعه على اللفظ والموضع ، الاّ اذا كان اسم الفاعل بمعنى المضيّ ولم يكن فيه الألف واللام فأنّك تتبعه على اللفظ .

وإن كان التابع عطفاً أو بدلا فلا يخلو من أن يكون في اسم الفاعل الألف واللام أو لايكون . فأن كانت فيه الألف واللام / فلا يخلومن أن يكون مفرداً أو مثنى[١١٥و] أومجموعاً جمع سلامة ، لأنّ جمع التكسير يجري مجرى المفرد في جميع أحواله كماتقدّم . فأن كان مثنى أو مجموعاً جمع سلامة فالنصب والخفض . النصب على الموضع

(١) سقطت (من) ج ، ر .

(٢) لهذلول بن كعب العنبري ، ونسب للمحلم السعدي . والرواية : صدرها ، وهو من فعل النساء ، المتقاعس : الذي يخرج صدره ويدخل ظهره . الكامل ٣٩/١ ، اللامات ٤٢ ، شرح الحماسه للمرزوقي ٦٩٦، المنصف ١٣٠/١ ، الخصائص ٢٤٥/١ ، شرح الحماسة للتبريزى ٢٢٨/٢ .

والخفض على اللفظ ، مثال ذلك : هذان الضاربا زيدٍ وعمراً ، وعمرٍو ، وهذان الضاربا زيدٍ وأخيكَ ، وأخاكَ .

فأن كان مفردا فلا يخلو من أن يكون في التابع الألف واللام أو يكون مضافاً لما فيه الألف واللام أو مضافاً الى ضمير ما فيه الألف واللام ، أو لا يكون .

فأن كانت فيه الألف واللام فالنصب أيضاً والخفض . فالنصب على الموضع والخفض على اللفظ . مثال ذلك : هذا الضاربُ الرجلِ والغلامِ ، والغلامَ ، وغلامِ الرجلِ ، وغلامَ الرجلِ . وهذا ضاربُ الرجلِ والغلامِ والغلامَ (١) ، وغلامِ المرأةِ وغلامَ المرأةِ .

فأن كان مضافاً الى ضمير ما فيه الألف واللام ففيه خلاف بين سيبويه والمبرد فسيبويه يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضافِ إلى مافيه الألف واللام فيجيز النصب على الموضع والخفض على اللفظ ، وأما المبرّد فلا يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضافِ الى ما فيه الألف واللام فلا يجيز الا النصب على الموضع . (٢)

والدليل على صحة مذهب سيبويه ما روى من قول الشاعر :

٣٩٠ الواهبُ المئةِ الهِجانَ وعبدِهَا عُوذاً تُزجّى بَينَها أطفالُها (٣)

بنصب وعبدها وخفضه . (٤)

فان لم يكن في التابع الألف واللام ولا كان مضافاً الى ما فيه الألف واللام ولا إلى ضمير ما فيه الألف واللام فالنصب نحو قولك : هذا الضاربُ الرجلِ وأخاكَ ،

---

(١) هذا المثال غير متفق مع السياق لأن الحديث عن اسم الفاعل المحلى بأل .

(٢) الكتاب ٩٤/١ ،والمبرد يجيز الخفض على تقدير اعادة المضاف وخلافه مع سيبويه إنما هو في اجازة : هذا الضارب الرجل وزيد، بجر زيد فالمبرد لا يجيزه وسيبويه يجيزه. المقتضب ١٦٣/٣ .

(٣) للأعشى من قصيدة في مدح قيس بن معديكرب . الهجان : البيض ، وهي أعز الابل . عوذ جمع عائذ وهي التي وضعت حديثا فيعوذ بها ولدها . الكتاب ٩٤/١ ، المقتضب ١٦٣/٤ ، الأصول ٨٨/١ ، الخزانة ١٨١/٢ ، الديوان ٢٩ .

(٤) أجاز المبرد الخفض في (عبد) بتقدير إعادة المضاف (الواهب) لابالعطف على الموضع . المقتضب ١٦٤/٤ .

وهذا الضاربُ الرجلِ وزيداً ، فأما قول الشاعر :

أنا أبنُ التاركِ البَكريِّ بشرٍ عليهِ الطَيرُ تَرقُبُهُ وُقوعا (١٩٦)

بخفض بشر ، فبشر عطف بيان وعطف البيان يجري مجرى النعت في جميع أحواله وليس بِشرٌ بدلا .

فأن لم يكـــن في اسم الفاعل الألف واللام فلا يخلو أن يكون بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى المُضى . فأن كان بمعنى الحال والاستقبال فالنصب على الموضع والخفض على اللفظ ، وذلك مثل قولك : هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً وعمروٌ ، وهذا ضاربُ زيدٍ غداً وأخاكَ وأخيكَ .

وإن كان بمعنى المضيّ فالخفض ليس الاّ ، وذلك نحو قولك : هذا ضاربُ زيدٍ أخيكَ وكذلكَ وأخيكَ . وقد يجوز النصب بأضمار فعل .

واذا اتّصل الضمير باسم الفاعل ففيه خلاف .

فمنهم من ذهب الى أنّه في موضع خفض أبداً . الاّ أن يكون قد اتصل باسم الفاعل مفرداً أو مكسّرا أو فيه الألف واللام ، فأنّه عنده في موضع نصب .

ومنهم من ذهب الى أنّه في موضع نصب أبداً الا أن يكون اسم الفاعل بمعنى/[١١٥ظ] المضيّ وليس فيه ألف ولام .

ومنهم من ذهب إلى أنّه في موضع خفضٍ ان لم يكن في اسم الفاعل الف ولام (١). وفي موضع نصب ان كان في اسم الفاعل الألف واللام أو مكسّراً(٢) أو مفرداً .

وأجازوا فيه أن يكون في موضع نصب وفي موضع خفضٍ اذا كان الفاعل مثنى أو مجموعاً جمع سلامة ، فيكون في موضع نصب مع تقدير حُذف النون للطول ، وفي موضع خفض مع تقدير حذفها للاضافة ، وهذا أسدُّ المذاهب لاجراء الضمير مجرى الظاهر .

---

(١) ر : الألف واللام .

(٢) ر : وكان مكسرا .

فأما من ذهب الى أنّه ابدا في موضع خفض الاّ في موضع الضاربكَ ، فأنّه يقول : حذف النون للأضافة أقوى من حذفها للطول فينبغي أن تحمل على الأقوى .

والجواب : انّه يجوز ماذكر على الأول ولا مانع يمنع من أنّ النون محذوفة للطول وان كان ذلك أقل من حذفها للأضافة .

وأما من يجعله في موضع نصب الا ان يكون اسم الفاعل بمعنى المضى وبغير الف ولام فحجتّه أن النون لو كانت محذوفة للطول لثبتت في بعض المواضع مع الضمير ، فثبت أنّها محذوفة للطافة الضمير ، أعني أنّه شديد الاتصال بما قبله والنون تمنع من ذلك .

وذلك باطل ، لأنّ حذف النون للأضافة والطول قد ثبت ولم يثبت حذفها للطافة الضمير . والتزم حذف النون مع الضمير ليتصل فلذلك رفضت العرب الوجه الذي يؤدي إلى استعمال النون (١).

ولا يجوز اثبات النون ولا التنوين في اسم الفاعل مع الضمير إلاّ ضرورة، كقول الشاعر :

٣٩١ وما أدري وظَنّي كلّ ظَنٍ أمسلمُني الى قَومِي شَرَاح(٢)

وقولـه :

---

(١) انظر هذا التعليل في معاني القرآن ٤٨٦/٢ .

(٢) نسب ليزيد بن مخزم الحارثي . شراح : مرخم شراحيل في غير نداء . وروى في المحتسب : شراحي ، بالياء . واتصال النون باسم الفاعل ضرورة عند الفراء وشاذ عند ابن جنى ، ورواه العيني. أيسلمني بنو البده اللقاح . ولا شاهد فيه . والبده اللقاح : السيد الذي لم يذل . معاني القرآن٤٨٦/٢ ؛المحتسب ٢٢٠/٢ ،البحر المحيط ٣٦١/٧، المغنى ٣٨٠ ، العيني ٣٨٥/١ شواهد المغنى ٢٦١ الدرر ٤٣/١ .

٣٩٢ ألا فَتَى من سَرَاةِ الناسِ يَحملُني وليس حاملُني إلاابنُ حمالِ (١)
وكان الأصل أن يقول : وليسَ حاملي ، ومُسلمي . وكذلك قوله :
٣٩٣ وليس بمُعييني وفي الناسِ ممتعٌ رفيقٌ اذا أعيَى رفيقٌ وممتِعُ (٢)
وكذلك قوله :
٣٩٤ هم القائلونَ الخيرَ والآمرونهُ اذا ما خَشُوا من مُحدَثِ الأمرِ مُعظما (٣)
وكذلك قول الآخر :
٣٩٥ ولم يرتفقْ والناسُ مُحتضرونَه جميعاً وأيدي المُعتَفينَ رواهقُهْ (٤)
فنّون ضرورة .

---

(١) نسبه المبرد لابي المحلم السعدى في مدح طلحة بن حبيب الذبياني .
وروايته : بنى ذبيان . قال : وانشد بعضهم : وليس حاملني الا ابن حمال
وهذا لا يجوز في الكلام لأنه اذا نون الاسم لم يتصل به المضمر ، الكامل ٣٦٣/١ ،
شرح السيرافي ٦٤/٢ (التيمورية) ، الأنصاف ٧٥ ، البيان للأنبارى ٣٠٥/٢ ، الخزانة ١٨٥/٢.

(٢) لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة ولم اجد من أورده أو استشهد به .

(٣) لم أعثر له على نسبه وقيل مصنوع ورده المبرد ومنعه حتى في الضرورة . المعظم : الأمر الذي يعظم دفعه . ورواية الفراء : والفاعلونه . الكتاب ٩٦/١، معاني القرآن ٣٨٦/٢ ، الكامل ٣٦٤/١ ، المفصل ٨٥ ، ابن يعيش ١٢٥/٢ ، الخزانة ١٨٧/٢ ، شواهد الكشاف ٥٣٨.

(٤) لم اعثر له على نسبه وأنكره المبرد والبغدادى . يرتفق : يتكىء على مرفقه . المعتفون السائلون . رواهق جمع راهقة من الرهق وهو التعب . يريد أن طالبي معروفه غشوه فجلس لهم جلوس متصرف متبذل ليس مشغولا عنهم . الكتاب ٩٦/١ ، الكامل ٣٦٤/١، شرح للسيافي ٢٠٦/١ ، ابن يعيش ١٥/٢ ، الخزانة ١٨٨/٢ .

باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل

وهي فَعُولٌ وفَعّالٌ ومِفْعالٌ وفَعِلٌ وفَعِيلٌ . فهذه الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل وان لم تكن أسماء فاعلين . والدليل على أنّها ليست بأسماء فاعلين أنّها للمبالغة . وفعل المبالغة والتكثير أبدا على وزن فَعّل بتضعيف العين واسم الفاعل من فَعّل مُفَعِّل ، فهذه الأمثلة اذن وقعت موقع مُفَعِّل . ولذلك فصلها النحويون من اسم الفاعل ، أعنى لأنّها ليست بأسماء فاعلين بل واقعة موقعها . ويحتمل أيضاً أن تكون فصلت عن أسماء الفاعلين لأنّها ليست بجارية على الفعل / عند من يرى أنّ اسم الفاعل انّما عمل [١١٦و] لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه .وقد تبين فيما تقدّم ما السبب الذي لأجله عمل اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال .

وهذه الامثلة تنقسم قسمين : قسم اتفق النحويون على أنّه يعمل عمل اسم الفاعل وقسم فيه خلاف .

فالقسم الذي لاخلاف في اعماله : فَعُولٌ ، ومنه قول الشاعر :

٣٩٦ ضروبٌ بنَصلِ السَّيفِ سُوقَ سمانِها   اذا عدموا زاداً فأنّكَ عاقِرُ(١)

وقولـه :

٣٩٧ هجومٌ عليها نَفْسَهُ غيرأنّه   متى يُرمَ في عينيهِ بالشّبحِ يَنْهَضِ(٢)

وفَعّال ، ومنه قولهم : أمّا العَسلَ فأنتَ شرّابٌ . وقال الشاعر :

٣٩٨ أخا الحرب لبّاساً اليها جِلالَها   وليسَ بولاّجِ الخوالِفِ أعقَلا(٣)

---

(١) لابي طالب في رثاء أبي أمية بن المغيرة المخزومي ، الكتاب ٥٧/١ ، المقتضب ١١٤/٢ ، الاشتقاق ١٥٠ ، الأصول ٧٨/١ ، ابن الشجرى ١٠٦/٢ ، المفصل ٢٢٦ ، ابن يعيش ٦٩/٦ ، الخزانة ١٧٥/٢ . الديوان ٧٩ .

(٢) لذى الرمة في وصف ظليم . والضمير في (عليها) يعود على بيضاته . الكتاب ٥٦/١ ، اللسان هجم ، الخزانة ٤٥١/٣ ، الديوان ٣٢٤ .

(٣) للقلاخ بن حزن المنقرى . الجلال : جمع جل وهو مايغطى به جسم الفرس وغيره ، وأراد به هنا لأمة الحرب . الخوالف : جمع خالفة وهي عمود في مؤخر البيت ، ويقال شقة في أسفل مؤخر البيت . الأعقل : الذي تصطك ركبتاه عند المشي خلقة أو ضعفاً . الكتاب ٥٧/١ ، المقتضب ١١٣/٢ شرح مشكلات الحماسة ٣٣ ، المفصل ٢٦٦ ، العيني ٥٣٥/٣ ، التصريح ٦٨/٢ .

فنصب جِلالَها بلبّاس .
ومِفْعال ،ومنه قولهم : انّه لمِنحارٌ بوائكَها (١).

فهذه الامثلة الثلاثة تعمل عمل اسم الفاعل باتفاق من البصريين . وأما أهل الكوفة فيزعمون أن مابعد الأمثلة الخمسة منصوب بأضمار فعل يدل عليه المثال(٢)، فاذا قلت : هذا ضروبٌ زيداً ، فتقديره عندهم : ضروبٌ يَضرِبُ زيداً . ولذلك لايجيزون تقديم المنصوب بهذه الأمثلة ، لانّ الفعل انّما أُضمر في هذا الباب لدلالة الاسم المتقدم عليه ، فأذا تقدم الاسم المنصوب لم يكن له مايدلّ عليه .

وهذا مذهب فاسد ، لأنّ الذي ادعوه من الإضمار لم يلفظ به في موضع من المواضع ، وأيضاً فأنّ ما انكروه من تقديم المفعول قد سُمع ، ومنه قوله :

٣٩٩ بكيتُ أخا لأ واء يُحمَدُ يومُهُ كريمٌ رؤوسَ الدارعينَ ضروبُ(٣)

فقدّم رؤوس الدارعين على ضروب تقديره : ضروبٌ رؤوسَ الدارعين . فدلّ ذلك على أنّه منتصب بنفس المثال .

والقسم الذي فيه خلاف بين أهل البصرة وأهل الكوفة (٤)فَعِلٌ وفَعيلٌ . فمذهب سيبويه اعمالها ومذهب المبّرد أنّه لايجوز ذلك(٥) .
استدلّ المبرّد على منع اعمالها بأنّ فعيلاً اسم فاعل من فَعُلَ وفَعُلَ لايتعدّى، فكذلك ما اشتُقّ منه . وكذلك فَعِلٌ اسم فاعل من فَعِلَ الذي لايتعدّى فهو اذن كفعله لايتعدّى .

وهذا الذي ذهب اليه من الاحتجاج فاسد . اذ الكلام لم يقع إلاّ في فَعِل وفَعيل الواقعين موقع مُفعل . فأن قال : فما الدليل على أنّ العرب قد أوقعتهما موقع مُفعل ؟ بل القياس يقتضي أن يكون كلٌ بناء على حكمه ولا يوقع موقع غيره.

(١) بوائك جمع بائكة وهي السمينة . والفعل : باك : وانظر الكتاب ٥٨/١ .
(٢) مجالس ثعلب ١٢٤ ، ١٩٦ ، التصريح ٦٨/٢ .
(٣) نسبة ابن يعيش لابي طالب وليس في ديوانه . اللأواء : الشدة والجهد . شرح السيرافي ٤٤٥/١ ، المفصل ٢٨٧ ، ابن يعيش ٧١/٦ .
(٤) قوله : وأهل الكوفة ، لا وجه له فالخلاف بين أهل البصرة فقط .
(٥) الكتاب ٥٨/١ ، المقتضب ١١٤/٢ ، الأصول ٧٩/١

فالجواب : انّ سيبويه لم يقل ذلك الآ بعد ورود السماع بأعمالها . فمن الدليل على اعمال فَعيل قوله :

٤٠٠حتى شآها كليلٌ موهناً عملٌ باتَتْ طراباً وباتَ الليلَ لم يَنَمِ (١)

فَمَوْهِنٌ منصوب بكليل . ومن الدليل على اعمال فعل قوله :

٤٠١حَذِرٌ أموراً لاتَضيرُ وآمِنٌ ماليس مُنجيَهُ مِنَ الأقدارِ(٢)

فأعمل حَذراً في أمور . وكذلك قوله :

٤٠٢أو مِسحلٌ شَنِجٌ عِضادَةَ سَمْحَجٍ بسَراته نَدَبٌ لهُ وكلومُ(٣)

فأعمل شَنجاً في عضادة .

واعمالها عند سيبويه ومن أخذ / بمذهبه قليل . وهو في فعِلٍ أقلّ منه في فعيلٍ بكثير . [١١٦ظ]

وأما المبرد فلم ير أنّ في هذا الذي استدل به سيبويه دليلا . أما قوله :

حذِرٌ أموراً لاتضيرُ وآمنٌ ....:......

فزعم المازني أنّما خبره أبو يحيي اللاحقي أنّه سأله سيبويه هل يحفظ بيتاً في إعمال فَعِل فوضع له هذا البيت . قال : فالبيت مصنوع .

---

(١) لساعدة بن جويه الهذلي يصف بقرا وحشيا ، شآها : شاقها ، وقيل : ساقها وازعجها كليل كليل : ضعيف ، وأراد به برقاً ضعيفاً لكثرة مابرق طوال الليل . الموهن : آخر الليل طرابا : مسرعة . الكتاب ٥٨/١ ، المقتضب ١١٤/٢ ، الخزانة ٤٥٠/٣ ، ديوان الهذليين ١٩٨/٣ .

(٢) قيل هذا الشاهد مصنوع . وفي ج ، ر : حذراً،وما أثبتناه ورد في نسخة بحاشية ج وهو الرواية . الكتاب ٥٨/١ ، المقتضب ١١٧/٢ ، ابن الشجرى ١٠٧/٢ ، العيني ٥٤٣/٣ الخزانة ٤٥٦/٣ .

(٣) لبيد بن ربيعة . ورواية الديوان : بسراتها ندب له .
المسحل : الحمار الوحشي . شنج : مبالغة من شانج والفعل شنج بمعنى لزم أو قبض . العضادة الناحية ، وأراد هنا قوائم الأتان . السمحج : الطويلة . السراة : اعلى الظهر ووسطه الندب : آثار الجروح . واحدتها ندبة . الكتاب ٥٧/١ ، اللسان : عضد الخزانة ٤٦٥/٣ الديوان ١٢٥ .

وهذا الذي ذكره أبو العباس المبرد لايُلتفت إليه لأنَّ سيبويه ذكر البيت ولم يذكر أنَّ اللاحقيَّ هو الذي أنشده ، وسيبويه رحمه الله أحفظُ لما يرويه من أن ينقله عن غير ثقة ، فلا يُطعن في روايته بقول من أقرَّ على نفسه بالكذب .
وأما قوله :

أو مِسحَلٌ شَنِجٌ عِضادةَ سَمحَجٍ ... ... (٤٠٢)

فعضادة عنده (١) منصوب على الظرفية كأنّه قال : في عِضادةِ سَمحج ، والظروف لايُنكر أن تعمل فيها هذه الأمثلةِ اذ قد تعمل فيها روائحُ الأفعالِ ، وأما الذي ينكر أعمالها فيه المفعول به .

وهذا الذي ذهب اليه فاسد . لأنَّ العضادةاسم للقوائم ، والأسماء ماعدااسم الزمان والمكان لاتجعل ظروفاً تقاس . وأيضاً فأنَّ المعنى يفسد . لأنّه يكون اذ ذاك قد شبه فرسه في الجري(٢) بحمارٍ منقبض في قوائم أتان ، وذلك مناقض لما يريد من وصفه بالجري ، فثبت أنَّ شَنِجاً هذا بمعنى مُشنِج ، كأنّه قال : مُشنج عِضادةَ سَمحجٍ ، فيكون اذ ذاك قد شبّه فرسه بحمارٍ يطارد أتاناً فهو يعضُها وهي تعضّه .

ومما يدلّ على اعمال فَعِل قول زيد الخيل :

٤٠٣ أتاني أنّهم مَزِقونَ عِرضِي جِحاشُ الكِرمِلَينَ لها فَدِيدُ(٤)

فعرضى منصوب بمَزِقينَ ولا يسوغ فيه غير ذلك .
وأما كليلٌ مَوْهِناً ، فموهناً عنده منصوب على الظرف بكليل ، قال : ومما يدلُّ على ذلك أنّه من كلَّ وكَلَّ لايتعدّى فكذلك ما أُخِذَ منه .

(١) أي عند المبرد .
(٢) ج : بالجرى .
(٣) قوله : فرسه ، سهو فالبيت في وصف ناقته .
(٤) مزقون : جمع مزق مبالغة في مازق . الكرملين : اسم ماء جبل طيء الفديد : الصياح والتصويت يريد أن هؤلاء الذين يتقصون منه لا يعبأ بهم ولا يكترث لهم . حاشية الكتاب ٥٨/١ المقتضب ١١٦/٢ ، التوضيح ٤٥/٢ ، العيني ٥٤٥/٣ ، التصريح ٦٨/٢ ، الخزانة ٤٥٦/٢ .

وهذا الذي ذكره فاسد ، لأنّه قد قدّمنا أنّ كليلاً – على مذهب سيبويه – إنّما يكون من كَلّل .

فأن قيل : فلعلّه كما ذكر أبو العباس من أنّ مَوْهناً منصوب على الظرف ، كأنّه قال : كليلٌ موهناً ، أي ضعيف في موهن .

فالجواب : إنّه إن حُمِلَ على ما ذهب اليه المبرد تناقض مع قوله : وبات الليلَ لم يَنَمِ ألا ترى أنّه اذا ضعف مَوْهِناً وكان عَمِلاً في وقت آخر فأنّه في الوقت الذي ضعف فيه قد نام . وكذلك أيضاً إن جُعِلَ عَمِلٌ بمعنى تَعِب كما ذهب اليه بعض الناس كان متناقضاً لأنّه اذا كان ضعيفاً تَعِبا في موهن فقد ينام في ذلك الموهن فيتناقض ذلك مع قوله : وباتَ الليلَ لم يَنَمِ ، فثبت أنّ كليلا بمعنى مُكلّ موهنا لكثرة خفقه فيه كما يُقال : أتعبتَ نهارَكَ بكثرة عملك فيه .

فأن قيل : فلأيّ شيءٍ جعله مكلّلا موهناً . وإنما هو مكلّلٌ الليلَ بدليل قوله : وباتَ الليلَ لم ينم؟ فالجواب/إنّه اوقع موهناً موقع مواهن الليل كلّها،[١١٧و] فهو من وضع المفرد موضع الجمع الجائي في ضرورة الشعر نحو قوله :

٤٠٤ كلوا في بَعضِ بطنكمُ تعفّوا ... ... البيت (١)

أي في بعض بطونكم . فثبت أذن أنّ فَعِلاً وفَعيلاً يعملان عمل اسم الفاعل قليلا.

• • •

وحكم هذه الأمثلة كحكم اسم الفاعل من التقديم والتأخير والأضافة والفصل ، وأنّ الأضافة غير محضة ، وسائر أحكام أسماء الفاعلينَ إلاّ ما ذكره ابن خروف من أنّ هذه الامثلة قد تعمل عمل اسم الفاعل بمعنى المضي ، واستدلّ على ذلك بأنّها لما فيها من معنى المبالغة ساغ ذلك فيها وأنشد دليلا على ذلك قوله :

---

(١) عجزه : فإن زمانكم زمن خميص .

وهو من أبيات الكتاب الخمسين . ورواية الفراء والمبرد : نصف بطنكم تعيشوا .

والفراء يراه جائزا في الاختيار وبه وردت بعض الآيات ووافقه ابن جنى .

الكتاب ١٠٨/١ ، معاني القرآن ٣٠٧/١ ، ١٠٢/٢ ، المقتضب ١٧٢/٢ ، الأصول ٢٤٥/١ ، المحتسب ٨٧/٢ ، ابن الشجرى ٣١١/١ ، ٢٥/٢ ، ٣٨ ، ٣٤٣ ، المخصص ٣١/١ . المفصل ٢١٣ .

بَكَيتُ أخا اللأواءِ (١) يُحمَدُ يَومُهُ ... ...البيت (٣٩٩)

ألا ترى أنّه يندب ميّتاً ، فدلّ ذلك على أنّه يريد بضروب معنى الماضي.

وهذا الذي ذهب اليه فاسد ، بل هو محمول على حكاية الحال كما تقدّم ذلك في قوله تعالى : وكلبُهم باسطٌ ذِراعَيه بالوَصِيد (٢) .

---

(١) الرواية : لأرواء ، وبها رواه قبل قليل .	(٢) الكهف . ١٨ .

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

الصفة المشبهة باسم الفاعل هي(١) كل صفة مأخوذة من فعل غير متعد لأنّها إنّما شُبّهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدّي فعملت عمله .

ووجه الشبه بينهما أنّها صفة كما أنّ اسم الفاعل كذلك . وأنّها متحملة للضمير كما أنّ اسم الفاعل متحمّل ضميراً ، وأنّها طالبة للاسم بعدها كما أنّ اسم الفاعل طالب للاسم بعده ، وأنّها تذكّر وتؤنّث وتثنّى وتجمع كما أنّ اسم الفاعل كذلك ، فتقول : مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ ، كما تقول : مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً . فلما أشبهته من هذه الوجوه عملت عمَله ، فأن نقص من هذه الوجوه شيء لم تعمل ، مثال ذلك : أفعَلُ مِنْ ، هو صفة متحملٌ ضميراً طالبٌ الاسمَ بعدَهُ تقول : زيدٌ أفضلُ من عمروٍ أباً ، ولا تقول : زيد أفضلُ من عمروٍ الأبَ لأنّه قد نقص منه التثنية والجمع والتأنيث .

* * *

والصفة المشبهة تنقسم ثلاثة أقسام . قسم اتفق النحويون على أنّه يُشبّه عموماً . وقسم اتفق النحويون على أنّه يُشبّه خصوصاً . وقسم فيه خلاف .

فالذي يُشبّه باسم الفاعل عموماً هي كل صفة لفظها ومعناها صالح للمذكر والمؤنث ، ونعني بالعموم أنّ تجري صفة المؤنث على المؤنث والمذكر على المذكر والمذكر على المؤنث والمؤنث على المذكر ، مثال ذلك : مررتُ برجُلٍ حَسنِ الوَجهِ .

والذي يشبه باسم الفاعل خصوصاً هي كل صفة لفظها ومعناها خاص بالمذكر أو بالمؤنث ، ونعني بالخصوص أن تجري صفة المذكر على المذكر والمؤنث على المؤنث : مثال ذلك :

(١) ج ، و : هو ، وهو سهو .

عذراء في المؤنث ومُلتَحٍ في المذكّر ،تقول : مررتُ برجلٍ مُلتَحِ الابنِ ، وبامرأةٍ عذراءِ البنتِ ، ولا يجوز أن تقول : مررتُ برجلٍ أعذرَ البنتِ ولا بأمراةٍ مُلتَحيةِ الابنِ ،لئلا تحدث لفظاً ليس من/ كلام العرب[١١٧] .
والذي فيه خلاف كل صفة لفظها صالح للمذكر والمؤنث ومعناها خاصّ بأحدهما مثال ذلك : حائضٌ في المؤنث وخصي في المذكر ، فتقول مررتُ برجلٍ خَصِيِّ الابنِ وبامراةٍ حائضِ البنتِ .

فأما أبو الحسن الأخفش فيُجري من هذا صفة المؤنث على المذكّر والمذكّر على المونث نحو : مررتُ برجلٍ حائضِ البنتِ وبأمرأةٍ خَصِي الزَوج . ووجه جوازه عنده أنّه لم يحدث لفظاً ليس من كلام العربِ ، لأنّ خَصِياً فَعيلٌ ، وفَعيل بمعنى مفعول يكون للمذكر والمؤنث بغير هاء ، وكذلك حائض لفظها صالح للمذكر . وهذا الذي ذهب اليه أبو الحسن غير صحيح عند جميع النحويين ، لأنَّ هذا الباب مجاز والمجاز لايقال منه الاّ ماسُمِعَ ، ولم يُسمع من كلامهم مثل : مررتُ برجلٍ حائضِ البنتِ ولا بأمرأةٍ خَصيٍّ الزوجِ . وأيضاً فأنَّ المجاز لايقال إلاّ حيثُ تسوغ الحقيقة ، والحيضُ لايكون للرجل حقيقة فلا يكون له مجازاً ، لأنَّ المجاز مشبه بالحقيقة . وكذلك الخصاء لايكون للمرأة حقيقة فلا يكون لها مجازاً .

* * *

والصفة لاتكون مشبّهة حتى تنصب أو تخفض ، لأنَّ الخفض لايكون الاّ من النصب ولا يجوز أن يكون من الرفع لئلا يؤدي إلى اضافة الشيء إلى نفسه .

وهذه الصفة اذا نصبت أو خفضت تبعت لما قبلها في أربعةٍ من عشرة ، وهي: الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع . مثل : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، وبأمرأةٍ حَسَنَةِ الوجهِ ، وبرجلين حَسنَي الاب . وأما قوله :

٤٥٠ يا ليلةً خُرْسَ الدَّجاجِ سَهِرتُها ببغدادَ ما كادت إلى الصبح تنجلي(١)
فأما أبو علي فتأول هذا البيت بأن جعل الليلة لطولها كالجمع فكأنَّ كلَّ جزء من هذه الليلة ليلة ، والعرب قد تفعل مثل هذا ،حكى من كلامهم : ثوبٌ أخلاقٌ وبُرمَةٌ أعشارٌ (٢)وضَبعٌ حَضاجرُ (٣)، للعظيم البطن (٤) .
وهذا الذي تأول به أبو علي الفارسي حسن لولا أنَّ يعقوب حكي عن الأصمعي أنَّ العرب تقول : ليلةٌ خُرُسٌ ، اذا لم يسمع فيها صوت ، والعرب قد تسكن فُعُلا فتقول في عُنُقٍ : عُنقٌ ، وفي أُذُنٍ : أذْنٌ ، وفي طُنُبٍ: طُنْبٌ(٥).
فعلى هذا لا أشكال في البيت . لأنّه من وصف المفرد بالمفرد .

وإذا رُفعت تبعت لما قبلها اثنين من خمسة ، في الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير ،وتبعت لما بعدها في لغة: أكلتني البراغيثُ في واحد من اثنين ، في التأنيث والتذكير ، وفي لغة من يقول : أكلوني البراغيثُ ، في اثنين من خمسة : في التذكير والتأنيث والأفراد والتثنية والجمع .
وهذه الصفة لا تعمل إلاّ في السببي بشرط أن يكون فيه الألف واللام مثل مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، أو مضافاً الى ما فيه الألف واللام مثل : مررتُ برجلٍ حسنِ غلامِ الأبِ ، أو نكرة مثل : مررت برجلٍ حَسَنٍ وجهاً، أو مضافاً إلى الضمير مثل مررت/ برجل حسنٍ وجهُهُ [١١٨و] .

---

(١) لم أعثر على نسبة لهذا الشاهد . وليلة خرس : لا يسمع فيها صوت ، ولعله أراد أنها طويلة فلا تكاد تسفر عن الصبح ، ورواية ابن جنى وغيره : طويلة .. عن الصبح . شرح المفضليات ٥٣ ، شرح مشكلات الحماسة ٤٣٣ ، التمام ١٦٥ ، المخصص ١٦٣/١٦ ، المقرب ٣٦ ، اللسان : بغدد بغدن .
(٢) البرمة : قدر من الحجارة . أعشار جمع عشر ، قطعة تنكسر من القدح أو القدر . وقيل قدر أعشار أي عظيمة كأنها لا يحملها الا عشرة .
(٣) حضاجر : اسم للذكر والأنثى من الضباع . سميت بذلك لسعة بطنها والمفرد حضجر ومعناه الوطب او السقاء الضخم . اللسان : حضجر .
(٤) الصواب : للعظيمة ، لأن الضبع مؤنث والمذكر ضبعان .
(٥) انظر أدب الكاتب : ٥٤٣ .

وأجاز بعض النحويين أن يكون السببي بمَن° واستدلّ على ذلك بقوله :

٤٠٦ ومَهْمَهٍ هالكِ مَن° تَعرَّجا(١)

وهذا لاحجة فيه، لأنّ هالكاً ليس بصفة مشبّهة وإنّما هوواقع موقع مُهلِك(٢) وفاعل قد يقع موقع مُفعِل ، وحُكِيَ من كلام العرب :أورسَ الشّجرُ فهو وارِسٌ ، وأيفعَ الغُلامُ فهو يافعٌ .

* * *

والصفة في هذا الباب مشبهة كانت أو غير مشبهة لاتخلو أن تكون معرفة أو نكرة ، فأن كانت نكرة فلا يخلو أن يكون في معمولها الألف واللام أو يكون مضافاً الى ما فيه الألف واللام (أو نكرة) (٣) ، أو مضافاً الى الضمير .

فأن كانت فيه الألف واللام أو كان مضافاً الى ما فيه الألف واللام مثل : مررتُ برجل حسنِ الوَجهِ ومررتُ برجلٍ حَسَنِ وَجهِ الأخِ ، جاز في المعمول ثلاثة أوجه ، الرفع والنصب والخفض . أجودها الخفض ثم النصب ثم الرفع .

وإن كان نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه ، أجودها النصب ثم الخفض ثم النصب على الشّبه بالمفعول به ، ثم الرفع .

وإن كان مضافاً إلى الضميرجاز فيه ثلاثة أوجه : الرفع في فصيح الكلام والنصب والخفض في ضرورة الشعر .

فأن كانت الصفة معرفة فلا يخلو أن يكون في معمولها الألف واللام أو يكون مضافاً الى ما فيه الألف واللام أو مضافاً الى الضمير أو نكرة .

فأن كان فيه الألف واللام أو مضافاً الى ما فيه الألف واللام مثل قولك : مررتُ بالرجل الحَسَنِ الوجهِ ، أو الرجُل الحَسَنِ وجهِ الأخِ ، جاز فيه ثلاثة أوجه :

(١) للعجاج . المهمه : الفلاة الواسعة . تعرج ، سلك ، المقتضب ١٨٠/٤ ، ١٨١ ، شرح المفضليات ٢١٧ ، الخصائص ٢١٠/٢ ، المخصص ١٢٧/٦ ، الاقتضاب ٤٠٣ العيني ٢٩/١ الديوان ٩ .

(٢) انظر مجاز القرآن ٣٤٨/١ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

النصبُ والرفعُ ثم الخفضُ ، أجودها النصبُ ثم الخفضُ ثم الرفع .
وإن كان مضافاً الى الضمير تُصور فيه ثلاثة أوجه : الرفعُ والنصبُ والخفضُ
الرفع في فصيح الكلام والنصبُ في ضرورة الشعرِ والخفضُ ممتنع.
وان كان نكرة تصور فيه ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والخفض . النصب
في فصيح الكلام والرفع قليل والخفض ممتنع .

* * *

وهذه الصفة لايخلو أن يكون معمولها مرفوعاً او منصوباً أو مخفوضاً .
فان كان مخفوضاً فبالأضافة . وإن كان منصوباً فلا يخلو من أن يكون معرفة
أو نكرة . فان كان معرفة فعلى التشبيه بالمفعول وان كان نكرة جاز فيه وجهان :
أحدهما النصب على التميز وأن شئت نصبت على التشبيه بالمفعول به .
وأن كان مرفوعاً فلا يخلو أن يكون مضافاً الى الضمير أو معرفاً بالألف واللام .
فأن كان مضافاً إلى الضمير فعلى أن يكون فاعلا . وان كان معرّفاً بالألف واللام
ففيه خلاف . فمذهب سيبويه رحمه الله أنّه فاعل . وعلى مذهب أبي علي الفارسي
أنّه بدل من الضمير الذي في الصفة . والصحيح / مذهب سيبويه على [١١٨ظ]
مايُبيّنُ بعدُ ان شاءَ الله تعالى .

فعلى هذا مسائل هذا الباب المتصوَّرة فيه ثمانِ عشرةَ . ثلاثٌ في مثلِ :
مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهُ ، بالرفع والنصب والخفض . وكذلك المضاف الى
ما فيه الألف واللام نحو: مررتُ برجلٍ حسنِ وجهُ الأخ، يجوز فيه أيضاً ثلاثة
أوجه. وثلاثة في مثل قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُه، بالرفع والنصب والخفض.
وثلاثة في مثل : مررت برجلٍ حسنٍ وجهٍ بالرفع والنصب والخفض.
ومثل ذلك مع تعريف الصفة نحو : مررت بالرجل الحسنِ وجهِ الأخِ .
وثلاثة في مثل : مررتُ بالرجلِ الحَسنِ وجهُهُ ، بالرفع والنصب والخفض .
وكذلك مررت بالرجلِ الحَسنِ وجه ، بالرفع والنصب والخفض .
فجملة مسائل هذا الباب المتصورة ثمان عشرة كما تقدم . امتنع منها مسألتان :
الحسنِ وجهِه والحَسَنِ وجهٍ ،لما يذكر بعد،فبقي منه ست عشرة مسألة جائزة

ثلاث منها لاتجوز الا في ضرورة ، وهي : حسنُ وَجهَه ، بالنصب والخفض والحَسَنُ وجهَهُ ، بالنصب. والباقي منها وذلك ثلاث عشرة جائزة في الكلام الفصيح لكنّ بعضها أقوى من بعض على ما يبيّن بعدُ إن شاء الله تعالى .

(قال الأستاذ) (١):والموجب لامتناع الحسنِ وجههِ أنّه اجتمع فيه شيئان(٢) ضعيفان:أحدهما تكرار الضمير لأنّ الاضافة متى نصبت (معمولها) (٣) فلابد في الصفة من ضمير مرفوع يعود على الموصوف . والآخر الجمع بين الألف واللام والأضافة . وكل واحد منهما على انفراده ضعيف . فاما اجتمع ضعيفان لم تجز المسألة . وأيضاً فأنّ الألف واللام عوض من التعريف الذي منعت(٤)الصفة لأضافتها إلى معرفة . والألف واللام لما لم يكن من قبيل الأضافة لم يجز أن يكون عوضاً منها .

وكذلك : مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهٍ ، لم يجز لأنّه عكس الاضافة، أعني اضافة المعرفة إلى النكرة ، والباب اضافة النكرة إلى المعرفة وأيضاً فأنّ الالف واللام ليس لها ماتكون عوضاً منه .

وأما مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهَهُ ، بالخفض والنصبِ ، ومررتُ بالرجلِ الحسَنِ وجهَهُ بالنصب فلم يجز الا في الضرورة لأنّه يؤدى إلى تكرار الضمير .

وأما الخلاف الذي ذكرناه في معمول الصفة اذا كان مرفوعاً وليس فيه إضافة إلى الضمير فسببه أنّ الصفة لابدّ فيها من ضمير يعود على الموصوف فأذا قلتَ : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، فالضمير على مذهبنا محذوف لفهم المعنى ، كأنّك قلت : الحسنِ الوجهُ منهُ .

ومذهب أهل الكوفة أن الالف واللام عوض من الضمير والاصل عندهم:

---

(١) مابين القوسين سقط من ر و ج واثبته مصحح ج في حاشيتها .

(٢) في نسخة بحاشية ج : وجهان .

(٣) زيادة من حاشية ج .

(٤) كذا وهو غير متجه ، ولعله : منحته .

مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهُهُ ، فأدخلت الألف واللام على الوجه وصارت عوضاً من الضمير / وهذا فاسد ،لأنّه لاوجه لادخال الالف واللام على[١١٩و] المعرفة ، وأما على مذهبنا فأنّما أدخلناها على النكرة والاصل : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٍ منهُ ، ثم أدخلت الألف واللام وحذفت الضمير لفهم المعنى . ولما كان حذف الضمير من الصفة قليلا حمله الفارسي على أنّ الوجه بدل من الضمير الذي في الصفة حتى لاتخلو الصفة من ضمير . وهذا الذي حمل الفارسي على جعل الوجه بدلا من الضمير ينبغي أن لايلتفت اليه ، لأنّه يلزمه أن يجعل الوجه بدلا من الضمير بدل بعض من كلّ ولا بد في بدل البعض من الكل من ضمير يعود على المبدل منه ولا يجوز حذفه الا في قليل من الكلام . فأذا كان الوجهان كلاهما مفضيان إلى حذف الضمير مما لا يحذف منه الا قليلا فلا فائدة في تكلف الاضمار .

وينبغي أن يعلم ان الرفع في هذا الباب أحسن من النصب والخفض لأنّه هو الحقيقة وما عداه مجاز ، ثم يليه الخفض لأنها اذا خفضت ما بعدها كانت في اللفظ غير عاملة فقربت من الاصل ، ثم النصب الاّ أن يكون النصب على التمييز لأنّه في رتبة الرفع .

والاصل هذا مالم يؤد الرفع إلى حذف الضمير لأنّه يكون اذ ذاك دون النصب والخفض .

والأحسن في معمول هذه الصفة أن يكون معرّفاً بالاضافة إلى الضمير ، لأنّه هو الاصل مالم يؤد إلى تكرير الضمير ، ثم يليه التعريف بالألف واللام لأنّه يشبه الاصل في ان معموله معرّف، ثم التنكير .

فعلى هذه القوانين المتقدمة تعتبر مسائل هذا الباب في الجودة والرداءة فأما قول أبي القاسم الزجاجي : والوجه الحادى عشر أجازه سيبويه رحمه الله وحدَه ... الفصل (١). ففاسد من غير وجه .

---

(١) الجمل ١١١ .

أما سيبويه فلم يجز ذلك بل قال : وقد جاءَ في الشعر : حسنةُ وجهِها(١) ، فقصره على الشعر كما ترى .

وأما قول أبي القاسم :وخالفه في ذلك جميع النحويين من البصريين والكوفيين ، فباطل بل لايحفظ لأحد من النحويين خلافٌ لسيبويه في ذلك الا للمبرد فأنّه خالفه فيما ادعى سيبويه رحمه الله من مجيء ذلك في الشعر وتأول البيت على خلاف ماحمله عليه سيبويه رحمه الله ، وأنا أذكره بعدُ ان شاء الله تعالى .

وقوله : لأنّه قد أضافَ الشيء إلى نفسه ، فاسد ، لأنّ اضافة الشيء إلى نفسه في هذا الباب لاتتصور الا ان تكون الاضافة من رفع ، وما ذكره سيبويه فالإضافة فيه من نصب . فتبيّن أنّه ليس من اضافة الشيء إلى نفسه ، والدليل على ما ذكره سيبويه من أنّ الاضافة فيه من نصب قوله : وقد جاءَ في الشعر : حَسَنَةُ وجهِها ، فباطل أن تكون الاضافة هنا من رفع لأنّه لو كان كذلك لوجب أن تكون حَسَنُ وجهِها لانّ الصفة اذا رفعت الظاهر/كانت على حسبه من تذكير وتأنيث واذا رفعت المضمر كانت [١١٩ظ] على حسبه فدلّ ذلك على أنّ في «حسن» من قولك مررتُ بامرأة حسنٍ وجهُها ضميراً يعود على امرأة ، ويكون وجهُها اذ ذاك في موضع نصب . واستدلّ سيبويه رحمه الله على مجيء ذلك في الشعر بقوله :

٤٠٧ أمِنْ دِمنَتَيْنِ عرَّجَ الركبُ فيهما بحقلِ الرُخامِي قد عفا طللاهُما(٢)
أقامت على رَبْعَيهِما جارتا صفَا كميتا الأعالي جونتا مُصطلاهما

---

(١) الكتاب ١٠٢/١ .

(٢) للشماخ وروى في الخزانة والكتاب : عرس ، ومعناه نزل للمبيت ليلا . ورواية الديوان قد انى لبلاهما .

حقل الرخامى : موضع . الربع : المحل ينزل في الربيع . وأراد بجارتي صفا :أثفيتين توضعان تحت القدر ويسند من جهة إلى جانب الجبل ليكون ثالثهما . وأراد بالصفا حجر الجبل . كميت : حمراء مائلة إلى السواد ، الجون :الأسود ويطلق على الأبيض فهو من الأضداد . الكتاب ١٠٢/١ ، الأصول ٧٢٩/٢ ،الخصائص ٤٢٠/٢ ، المفصل ٢٣١. الخزانة ١٩٨/٢ ، الديوان ٨٦ .

فكميت صفة للجارتين وكذلك جونتا صفة للجارتين وفيهما ضمير يعود على الجارتين وهو مضاف الى المُصطَلَى المضاف الى ضمير الجارتين ، ولو كان المصطلى في موضع رفع لكان جون مفرداً مذكّراً ، لأنَّ الصفة اذا رفعت الظاهر كانت على حسبه من تذكير وتأنيث ، وتكون مفردة على كل حال. لقد تبيّن أنَّ الأضافة في ذلك من نصب .

وأما المبرد فزعم أنّه لا حجة في البيت لاحتمال أن يكون الضمير الذي في مصطلاهما عائداً على الأعالي ، فكأنّه قال : جونتا مُصطَلى الأعالي ، فأعاد الضمير على الأعالي على صيغة التثنية لأنّهما في المعنى أعليانِ ، فوقع الجمع موقع التثنية لأنّه من باب قطعتُ رؤوسَ الكَبشين ، فيكون نظير قول الآخر :

٤٠٨ ... . رؤوسُ كَبيرَيهنَّ يَنتَطِحانِ (١)

واذا كان على هذا لم يكن مثل مررتُ برجلٍ حسن وجهُهُ ، ألاترى أنَّ «حسنٌ وجهُهُ» وبابه يلزم فيه تكرار الضمير ، لأنَّ في حسن ضميراً يعود على الرجل والضمير في وجهه يعود على الرجل أيضاً وليس كذلك: جونتا مُصطَلاهما ، على ما أخذه سيبويه رحمه الله ، لأنَّ الضمير الذي في جونتا يعود على الجارتين والضمير الذي في مصطلاهما يعود على الأعالي .

والذي يُبطل ما ذهب إليه المبرّد فساد المعنى وضعف اللفظ ، أما ضعف اللفظ فأنَّ عود الضمير على الظاهر ينبغي أن يكون على حسبه في اللفظ ، وحمله على المعنى قليل . وأمّا فساد المعنى فأنّه يكون المعنى اذ ذاك : جونتا مصطَلى الأعالي ، والمصطلى في الحقيقة إنّما هو للجارتين لا للأعالي ، فيصير ذلك بمنزلة قولك : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهَ رأسهِ ، فتضيف الوجه الى الرأس وإنّما هو للرجل ، فكما أنَّ العرب لا تقول هذا فكذلك لا تقول ما هو بمنزلته .

وأيضاً فأنَّ أهل الكوفة قد حكوا مثل : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهَهُ ، بالنصب .

---

(١) صدره : رأت جبلا فوق الجبال اذا التقت .
وهو للفرزدق ، الخصائص ٤٢١/٢ ، الخزانة ٢٠٢/٢ ، الديوان ٨٧٢ .

وإذا ثبت النصب جاز الخفض، لأنَّ الأضافة إنَّما تكون منه، وأنشدوا على ذلك: (١)

٤٠٩ أَنعتُها إنِّيَ مِــــن نُعّاتِها   كومُ الذُرَى وادقةٌ سُرّاتِها (٢)

ففي وادقة ضمير يعود على الأرض(٣) المتقدّمة الذكر، وسُرّاتها منصوبة والضمير المتّصل بها يعود على الأرض المتقدّمة أيضاً. ومثل جونتا مصطلاهما بيت الأعشى في إحدى الروايتين (٤) أيضاً:

٤١٠ فقلتُ لهُ هذهِ هاتِهــا   بأدماءَ في حَبلِ مُقتادِهــــا(٥)

ألا ترى أنّ أدماءَ فيها ضمير الناقة وهو بعد/ذلك مضاف الى المقتاد المضاف[١٢٠و] الى ضمير الناقة، ولا تكون الإضافة من رفع، إذ لو كان كذلك لكان آدمُ مُقتادُها، لأنّ المقتاد مذكر والصفة قد تقدّم أنّها تكون من تذكير وتأنيث على حسب فاعلها.

---

(١) ر: هذا.

(٢) أنشده الفراء عن الكسائي ولم ينسبه، والرواية فيه:

أنعتهـا انـي مـن نعـاتهـا   مدارة الأخفـاف مجمراتهـا

غلـب الـذفـارى وعفـرنياتهـا   كـوم الذرى وادقـة سراتهـا

ونسبـه ابن الاعرابي لبعض الأسديين والضمير في أنعتها للإبل.

مدارة الأخفاف: مدورة الأخفاف. مجمرة: صلبة. غلب: جمع أغلب وهو الغليظ الرقبة الذفرى: موضع خلف الأذن حيث يعرق البعير. عفرنيات: جمع عفرناة وهي الناقة القوية. الذرى جمع ذروة ويريد بها السنام. كوم: جمع كوماء وهي العظيمة السنام.

وادقه: من ودق البطن أي اتسع ودنا من السمن. ويريد أن بطونها اندلقت لكثرة الشحم فدنت من الأرض، المفصل ٢٣٢، اللسان: نعت، ودق. الخزانة ٤٧٨/٣، الضرائر ٢٦٣.

(٣) كذا والصواب الابل لأنه يصفها.

(٤) الرواية الأخرى هي: الينا بأدماء مقتادها.

ورواه الفراء: فجاء بأدماء مقتادها. معاني القرآن ٣٤٧/٢.

(٥) ماأثبته ابن عصفور هنا رواية الديوان وابن قتيبة ولا شاهد فيها. والضمير في له يعود على صاحب الحانة. الأدماء: الناقة البيضاء. المقتاد: القائد. والمعنى: هات هذه الخمرة وخذ هذه الناقة بحبل قائدها. معاني القرآن ٣٤٧/٢، أدب الكاتب ٥٣ الاقتضاب ٣١١، الخزانة ٤٧٨/٣، الديوان ٦٩.

باب التعجب

التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خَفِيَ سببها وخرج بها المتعجَّبُ منه عن نظائره أو قل نظيره .

فقولنا : استعظام لأنّ التعجب لايصح الا ممّن يصحّ في حقه الاستعظام ، ولذلك لايجوز أن يرد التعجب من الله تعالى ، فأن ورد فبالنظر الى المخاطَب وذلك نحو قوله تعالى : أَسمِع بِهِم وأبصِر (١) ، ونحو قوله تعالى : فما اصبَرَهُم على النار (٢) .

وقولنا : زيادة ، لأنّ التعجب لايجوز الاّ ممّا يزيد وينقص . فأما الخِلَق الثابتة فلا يجوز التعجب منها الاّ ما شذّ وهو : ما أحسَنَهُ وما أقبَحَهُ وما أطوَلَه وما أقصَرَهُ وما أهوَجَهُ وما أنوَكَهُ وما أحمَقَهُ وما أشنَعَهُ (٤) .

وقولنا : في وصف الفاعل ،تحرز من وصف المفعول لأنّه لايجوز التعجب من وصف المفعول ، فلا يجوز أن تقول : ما أضرَبَ زيداً . وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع به .

وأختلِف في السبب المانع (من ذلك) (٥) فمنهم من قال (إنّه)(٦) لم يجز التعجب

---

(١) مريم : ٣٨ .
(٢) البقرة : ١٧٥ .
(٣) النوك : الحمق .
(٤) في حاشية ج ،ر :قال ابن برى رحمه الله : فعل التعجب على ضربين ، فعل يقال فيه ماأفعله وهمزته همزة نقل ، وضرب يقال فيه أفعل به وهمزته همزة بناء لا نقل ، والدليل على صحة ذلك ان لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر . الا ترى انه يجوز ان يقال فيه صدق وكذب ، ومعنى أحسن بزيد تريد حسن زيد جدا ، فهذا مما يدلك على ان الهمزة فيه ليست للنقل فهي بمنزلة قول العرب : سرى وأسرى ، وما جاء من هذا الباب ، ولولا أنها كذلك ماجاء في كتاب الله : سبحان الذي أسرى بعبده ، تجمع بين الهمزة والباء حيث كان سرى بمعنى أسرى واذا كان الأمر على ذلك كان أحسن هاهنا بمعنى حسن .
(٥) زيادة من ر .
(٦) زيادة من ر .

منه لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، فهذا يجيز التعجب إذا عدم اللبس فيكون قول الرمادي :

٤١١ ولا شبلَ أحمى من غزَال كأنّه من السُمرِ والأحراس في حبسِ ضيغمِ (١)

جائزاً ، لأنّه قد عدم اللبس المانع من التعجب . والدليل من هذا البيت انّ أفعل التي للمفاضلة تجرى مجرى فعل التعجب ، فلا يُبنى الا مما بُنيِ منه .

ومنهم مَنْ ذَهَبَ إلى أنّه لايجوز التعجب من فعل المفعول لأنّه ليس للمفعول فيما أوقع به من فعل التعجب كسب فأشبه لذلك الخلق والألوان اذ ليس ذلك من كسب المُتعجّبِ منه ، فعلى هذا يكون بيت الرمادى الاول لحنا .

ولايجوز التعجب عند صاحب هذا المذهب إلاّ فيما سُمع من ذلك وهو : ماأشغَلَهُ وما أجَنّهُ وما أولَعَهُ وما أخوفَهُ عندى وما أحبّه إليّ وما أمقتَهُ عندى وما أبغَضَهُ إليّ ، والدليل على جواز ماأخوفَه عندى قول كعب بن زهير :

٤١٢ فلهو أخوفُ عندى اذْ أُكلّمُــــهُ
وقيلَ إنّكَ محبوسٌ ومقتولُ (٢)
من ضَيغَمٍ بضَراءِ الأرضِ مُخدَرُهُ
ببَطْنِ عثّرَ غيلٌ دونَها غيــلُ

وقولنا : خفى سببها ، تحرّز مما هو غير خفى السبب كالألوان فأنّه لايجوز التعجب منها أصلاً عند أهل البصرة الاّ في ضرورة شعر (٣) نحو قوله :

---

(١) لم أجد لهذا الشاهد ذكراً ولم اعرف مصدر روايته .

(٢) رواية الديوان: لذلك أهيب ... مسبور ومسؤول . وما أثبته ابن عصفور رواية في البيت. والضيغم من أسماء الأسد .مخدرة: مكانه. عثر: موضع بتبالة . الغيل: الشجر الملتف . المقرب ١٣ ، الدرر اللوامع ٢٢٣/٢ ، شرح ديوان كعب ٢١ .

(٣) انظر الانصاف مسألة ١٦ . والمبرد وابن السراج يريانه شاذا. الأصول ٦٣/١ .

٤١٣ اذا الرجالُ شتَوا واشتدَّ أكلُهم
فأنتَ أبيضُهم سربالَ طبّاخِ (١)

ونحو قوله :

٤١٤ جاريةٌ في درعها الفضفاضِ
أبيضُ من أختِ بني إباضِ (٢)

وأما أهل الكوفة فأجازوا ذلك في السواد /والبياض لأنهما أصلان للالوان [١٢٠ظ] واستدلوا على جوازه في البياض بما قدمناه أولا ، وفي السواد بما جاء في صفة جهنم من قوله صلى الله عليه وسلم : لَهِيَ أسوَدُ من القارِ (٣) . وبقول أمّ الهيثم : هو أسود من حنَكِ الغُراب(٤). وهذا من القلة بحيث لايقاس.

وقولنا : وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره ، لانّه لايجوز التعجّبِ الاّ مما كانَ من الصفات قد يزيد زيادة لايمكن أن يكون لها نظير، وأن وجد فقليل ولذلك لم يجز التعجّب من الله تعالى الاّ قليلا لأنّه لانظير له . وإذا جاء فمجاز ومشبه بما يجوز التعجب منه . ومن ذلك قول الشاعر :

٤١٥ ماأقدرَ اللهَ أن يُدنِي على شحَطٍ
مَنْ دارُهُ الحَزْنُ ممّن دارُهُ صُولُ(٥)

(١) لطرفة بن العبد في هجاء عمرو بن هند . ورواية الفراء :
أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم لؤماً وابيضهم سربال طباخ
اكلهم : بضم الهمزة القوت ، وبفتحها المأكول . معاني القرآن ١٢٨/٢ ، الجمل ١١٦ الانصاف م ١٦ ، ابن يعيش ٩٣/٦ ، الخزانة ٣٨١/٣ ، الديوان ١٥٠ .

(٢) نسب لرؤبة وليس في ديوانه . وروى على صور أخرى الا ان موضع الاستشهاد فيه ثابت. الدرع : القميص . واخت بني إباض معروفة بالبياض . وقيل : بنو اباض قوم . الأصول ٦٢/١ ، الجمل ١١٥ التمام ٩٥ ، أمالي المرتضى ٥٣/١ ، الانصاف م ١٦ ، ابن يعيش ٩٣/٦ المغنى ٦٦٠ ، اللسان : بيض ، الخزانة ٤٨١/٣ .

(٣) رواه مالك في الموطأ : كتاب جهنم ٢ .

(٤) حنك الغراب منقاره وقيل سواده . الصحاح واللسان : حنك .

(٥) لحندج بن حندج المرى . الشحط : البعد ، وحركت الحاء ضرورة. الحزن موضع ببلاد العرب، وصول ضيعة من ضياع جرجان . الانصاف ٧٥ ، ٨٦ ، العيني ٢٣٨/١ ، الدر اللوامع ٢٢٤/٢ .

وللتعجب ثلاثة ألفاظ : ماأفعَلَهُ وأفعِلْ به ولَفَعُلَ(١) . ويجرى «أفعَلُ مِنْ» مجرى التعجب وإن لم يكن تعجبا في أنّه لايبنى الا مما بنى منه فعل التعجب .

فأما ماأفعَلَهُ فلا يخلو أن تريد التعجب من مزيدٍ أو غير مزيد . فأما المزيد فلا يخلو أن يكون على وزن أفعَلَ أو على غير ذلك من الأوزان . فأن كان على غير ذلك من الأوزان فلا يجوز التعجب منه ، لأنه لايجوز التعجب من فعل حتى يصير على وزن فَعَلَ ، فأذا فُعل به ذلك أدى إلى حذف زوائد الفعل وقد كانت هذه الزوائد تعطى معانيها فتفقد بزوالها الاّ ماشذَّ من ذلك وهو قول العرب : ماأفقَرَهُ ، من افتقر ، وما أغناهُ ، من استَغْنَى وما أتقاهُ ، من اتّقى ، وما أقومَهُ ، من استقامَ .

وكأن التعجب انّما هو من فَقُر وغِنِيَ وتَقِيَ وقامَ في معنى استقامَ وان لم ينطق بشيء من ذلك . ومما يدلّ على ذلك فقير وغنّى وتقيّ ، الا ترى أنّ فعيلا لايُبنى إلاّ من فعلٍ ثلاثي نحو كريم وظَريف من كرُم وظرُف ومما يسهّل ذلك في اتقى أنّهم قد حذفوه حتى صار تَقَي ، ومنه قول الشاعر :

٤١٦ تَقُوه أيُّها الفتيانُ انّي
رأيتُ اللهَ قد غَلَبَ الجُدودا (٢)

فان كان على وزن أفعَلَ ففيه خلاف.فمنهم من منع التعجب منه في الجميع(٣) ومنهم من أجاز التعجب منه في الجميع (٤) ومنهم من فَصّل .

(١) انظر المقتضب ١٤١/٢ .

(٢) لخداش بن زهير العامرى (جاهلى) . الجدود : جمع جد وهو الحظ . النوادر ٤ ، اصلاح المنطق ٢٤ ، سر الصناعة ٢٠٩/١ . شرح المفضليات ٧٨٣ ، المسلسل ٣٠٥ المخصص ١٦١/١٤ .

(٣) وهو مذهب المبرد وابن السراج . المقتضب ١٧٨/٤ ، الأصول ٦١/١ .

(٤) وهو مذهب سيبويه . الكتاب ٣٧/١ .

أما الذي منعه في الجميع فقاسه على غيره من المزيدات . والذي أجازه في الجميع رأى همزة أفعل التي للتعجب تعقب تلك الزيادة . والذي فصّل منع ذلك إن كانت الهمزة للنقل ، لأنّها اذ ذاك حرف معنى ، وأجاز اذا كانت لغير نقل لانّها لامعنى لها .

والصحيح أنّه لايجوز التعجب منه الا فيما شذ من ذلك وهو قولهم : ماأنتَنَهُ ، من أنتَنَ ، وما أخطَاهُ ، من أخطأ ، وما أصوَبهُ من أصابَ ، وما آتاهُ للمعروفِ وما أعطاهُ للدراهم وما أولاهُ للمعروفِ وما أضيعه لكذا .

والدليل على جواز ماأضيعه لكذا قول ذى الرمة :

٤١٧ وما شنّتا خرقاء واهيــة الكُلُــى
سقَى بهما ساقٍ ولمّا تبَلّــلا(١)
بأضيَعَ من عَينيكِ للماءِ كلّمـــا
توهّمتَ رَبعاً أو تذكّرتَ مــنزلا

/ وأما غير المزيد فيه فلا يخلو أن يكون متصرّفاً أو غير متصرف [١٢١و].
فأن كان غير متصرّف لم يجز التعجب منه نحو نعمَ وبئسَ وعَسَى وأمثالها وان كان متصرّفاً فلا يخلو أن يكون من باب ظننتُ أو من باب كانَ أو لايكون .

فأن كان من باب كان لم يجز التعجب منه لأنّه اذا بنُى على فَعُلَ لم يحتج إلى اكثر من فاعل ، فتدخل عليه همزة النقل فيصير الفاعل مفعولا ، فتقول : ماأكون زيداً ، فيؤدى إلى بناءِ المبتدأ دون خبر ، ولايجوز : ماأكون زيداً لقائمٌ .

---

(١) روى في الديوان :

وما شنتا خرقا واه كلاهمـــا سقى فيهما مستعجل لم تبـــللا
بأنبع من عينيك للـــدمع كلمـــا تعرفت داراً أو توهمت منزلا

شرح مشكلات الحماسة ٢١٨ ، ٢٧١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٧٢ أمالى القالى ٢١٢/١ ، المقرب ١٣ ، الصحاح والتاج واللسان : سقى ، بلل ، الديوان ٦٧١ .

لانَّ اللام لاتدخل على خبر المبتدأ .

وأما ظننتُ فيجوز التعجب منه ومن أخواته بشرط الاقتصار على الفاعل ، فتقول ما أظنّني ، ولا تذكر المفعولين ولا أحدهما وتحذف الآخر .

أما ذِكر أحدهما فيؤدي إلى بقاء الخبر دون مبتدأ والمبتدأ دون خبر ، وباطل أن تذكر المفعولين لأنّه لابدّ من نقله إلى فَعُل وفَعُل لايتعدّى . ولا يجوز دخول اللام على المفعولين لأنه لايجوز دخول اللام على المبتدأ والخبر .

فإن لم يكن من باب ظننت ولا من باب كان فلا بد أن يكون على وزن فَعُل أو فَعِلَ أو فَعَلَ . فإن كان على وزن فعُلَ بضم العين أدخلت عليه همزة النقل وصار الفاعل مفعولاً . فإن كان مفتوح العين أو مكسورها نقلته إلى فَعُل وحينئذ يتعجب منه ، والدليل على ذلك شيئان :

أحدهما : أنّك إذا تعجبت مما يتعدى إلى مفعول واحد بقي على ماكان عليه فقلت : ماأضربَ زيداً لِعمرو ، ولو كان غير منقول لفعل لوجب تعدّيه إلى مفعولين ، لأنَّ همزة أفعل التي للتعجب للنقل ، بدليل أنّك تقول : ماأظرفَ زيداً فيصير ظَرُف يتعدّى بعد أن كان غير متعدٍّ ، فدلَّ ذلك على أنّه منقول إلى فَعُل حتى يصير غير متعد .

والآخر : أنّهم إذا أرادوا التعجب من الثلاثي قالوا : لَفَعُلَ ، نحو : لَشرُفَ زيداً ولضَرُبَت يَدَكَ ، فينقلون فَعَل وفَعِل إلى فَعُل ، ومن كلامهم : ضَرُبَت إليكَ يدُك ، أي ماأضربَها .

فإن قيل : فلأَيَ شيْءٍ بني على فَعُل ؟ فالجواب : إنَّ التعجب موضع مبالغة وفعُل من أفعال الغرائز والطبائع ، ومن المبالغة في الفعل أن يجعل كأنّه طبع في التعجّب منه . إلا ألفاظاً استغنت العرب عن التعجب منها بأشدّ وما في معناها ، وهي : قامَ وقَعَدَ ونامَ وسَكِرَ وغَضِبَ وجلَس وقالَ ، من القائلة ، فلم يقولوا : ماأقومَه ، لئلا يلتبس بأقومَه من استقام ، ولم يقولوا : ماأقعَدَه ، لئلا يلتبس بما أقعدَه من أبٍ ، ولم يقولوا : ماأجلَسَهُ ، حملا على ماأقعَد

لأنّه في معناه أو حملاً على ماأقومَه لأنّه نقيضه ، ولم يقولوا : ماأسكَرهُ ، لئلا يلتبس بقولهم : ماأسكرَ التمرَ ، إذا كان فيه السُكّر .

وأما ماأنومَهُ وما أغضَبَهُ وما أقيله فلم نقل استغنت عنها بالتعجب بأشد وما في معناها وكلّ ماذكرنا / أنّه لايجوز التعجب منه،فإنّ العرب[٢١١ظ] إذا أرادت التعجب منه أتت بفعل يجوز أن تتعجب منه ونصبت مصدر ذلك الفعل الذي قصدت التعجب منه على أنّه مفعول له فتقول : ماأشدَّ استخراجَهُ للمال ، وما أبينَ حُمرتَهُ وما أسوأَ عماهُ ، وكذلك جميع مالا يُتعجّب منه.

* * *

وفي «ما» في أفعلَهُ خلاف بينهم ، فمذهب أبي الحسن الأخفش أنّها موصولة (١) والفعل الذي بعدها صلة لها والخبر محذوف والتُزِم حذفه كما التُزم حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا ، إذ لايسوغ عنده أن تكون اسماً تاماً، لأنَّ ما لا تكون عنده اسماً تاماً إلاّ في الشرط والاستفهام أو يلزمها النعت نحو: مررتُ بما مُعجبٍ لكَ ، وهذا فاسد لأنّه إذا جعلها موصولة كانت معرفة فيناقض ذلك معنىَ التعجب لأنَّ التعجب لايكون إلا من خفيّ السبب .

فإن اعتذر بأنَّ الإبهام في حذف الخبر ، فنقول : هذا الخبر لايخلو أن يكون حذفه للدلالة عليه أو لغير دلالة ، فإن كان للدلالة عليه فهو بمنزلة الثابت فلا إبهام فيه ، وباطل أن يكون لغير دلالة لأنَّ الحذف من غير دليل غير موجود في كلام العرب ، وأيضاً فإنّه يؤديّ جعلُها اسماً تاماً والفعل الذي بعدها في موضع الخبر إلى الإبتداء بالنكرة من غير شرط (٢).

وأيضاً فإنَّ هذا المذهب يؤدي إلى ادعاء حذف مالم يلفظ به في موضع من المواضع ، ولو كانت بمنزلة الذي للفظ بخبرها في موضع .

---

(١) المقتضب ١٧٧/٤، الأصول ٥٩/١، ابن يعيش ١٤٩/٧.

(٢) في حاشية ج ، ر: قال ابن يعيش في شرح المفصل : إنما جاز الابتداء بالنكرة هنا لانها في معنى النفي كما في قولك : شرأهرذا ناب ، تقديره : ماحسن زيداً الا شيء ، ونقل عن الاخفش انها موصولة لا تحتاج إلى صلة وموصوفة لا تحتاج إلى صفة ، وقال ابن درستويه : ما استفهامية ، تمت وانظر ابن يعيش ١٤٦/٦.

ومذهب سيبويه رحمه الله أنّها اسم تامٌ بغير صفة ولا صلة ، وما بعدها في موضع الخبر (١) .

فإن قيل : إنّ ذلك يؤدي إلى ماذكره أبو الحسن الأخفش من الابتداء بالنكرة من غير شرط فالجواب : إنّ الذي سوغ الابتداء بالنكرة ما دخل الكلام من معنى التعجب ، فجاز لذلك كما جاز : عَجَبٌ لزيدٍ .

فإن قيل : فإنّ «ما» لم تقع تامة من غير صلة ولا صفة إلاّ في الشرط والاستفهام فالجواب : إنّ ذلك قد جاءَ قليلا ، حُكِيَ من كلامهم : غَسلتُه غَسلاً نعماً (٢) ، ولأمرٍ ماجَدَعَ قصيرٌ أَنفَهُ (٣). ألا ترى أنّ مالا يخلو أن تكون زائدة أوغير زائدة . باطل أن تكون زائدة لأنّه يؤدي إلى إخلاء الفعل وهو نعمَ من فاعل ظاهر أو مضمر ، فثبت أنّها اسم وليس لها صلة .

والصحيح إذن مذهب سيبويه رحمه الله .

* * *

وفي أفعَلَ أيضاً خلاف بين النحويين . فمنهم من ذهب إلى أنّه اسم(٤) واستدل على ذلك بأنّه قد صُغِّر والتصغير إنّما هو من خواص الأسماء كقوله :

ياما أُمَيلِحَ غزلاناً شَدَنَّ لنـا

من هؤليّائكُنَّ الضّالِ والسَمُرِ (١٨)

واستدل بأنّه لا يتصرّف ولا مصدرَ له .

وهذا لاحجة فيه ، أما تصغيره فقد يمكن أن يكون في ذلك مثل قولهم : هذا حبُّ رُمّانى ، أعنى في أنك أردت أن تضيف الحَبَّ إلى نفسك فاضفت الرمان ، فكذلك أردت/أن تُصغر ماالّتي هي سبب التعجب فصغّرت الفعل ومثل ذلك[١٢٢و]

---

(١) الكتاب ٣٧/١ .

(٢) الكتاب ٣٧/١، المقتضب ١٧٥/٤ .

(٣) قصير هو صاحب جذيمة الابرش والآخذ بثأره من الزباء في القصة المعروفة ، وهذا القول روى عنها حينما رأته يدخل المدينة وقد جدع أنفه احتيالا وتمويها . المستقصى ٢٤٠/٢،

(٤) هذا قول الكوفيين غير الكسائي . ابن الشجرى ١٣١/٢، الانصاف مسألة ١٥، أسرار العربية ١١٣.

قولهم : قامَت هندٌ ، في أنّك الحقت الفعل علامة التأنيث والمراد الفاعلة، فكذلك هذا .

وأما عدم تصرفه وأنّه لا مصدر له فقد وجد من الأفعال ماهو على هذه الصفة كعسى .

ومنهم من ذهب إلى أنّه فعل(١)واستدل على ذلك ببنائه على الفتح ، ولو كان اسماً لكان معرباً إذ لا موجب لبنائه ، واستدلَّ أيضاً بنصبه للمفعول ولو كان اسماً لم يجز ذلك فيه إذ ليس هو من قبيل الفاعلين والمفعولين ولا من قَبيل المصادر المقدَّرة بأنْ والفعل،ولا من قبيل الأسماء الموضوعة موضع الفعل .

• • •

ولا يجوز التعجب من صفة فيما يستقبل إلاّ أنْ يكون في الحال مايدل على أنَّ المتعجبَّ منه ينتهي إلى صفةٍ يجوز التعجب من مثلها نحو : ماأحسنَ ما تكونُ هذه الجاريةُ وما أطولَ مايكونُ هذا الزرعُ .

• • •

واختلف في زمن فعل التعجب . فمنهم من ذهب إلى نّه بمعنى الحال ، واستدلَّ بأنّك لاتقول : ماأحسنَ زيداً ، الا وهو في الحال حسن ، واذا أردت الماضي أدخلت كان فقلت : ما كانَ أحسنَ زيداً .

ومنهم من ذهب إلى أنّه بمعنى المـُضّي ،إبقاءً للصيغة على بابها ، إلاّ أنّه يدل على الماضي المتصل بزمان الحال ، فيحصل الحال بحكم الانجرار . فاذا أردت الماضي المنقطع أتيت بكان . وهذا المذهب أولى لما فيه من إبقاء اللفظ على بابه، ألا ترى أنَ أفعَلَ صيغة الماضي .

• • •

واذا أتيت بكان فلا يخلو أن تأتي بها بعد الفعل أَو قبله أو بعده وقبله . فإن أتيت بها قبل الفعل فقلت : ما كانَ أحسنَ زيداً ، ففي ذلك خلاف بين

(١) هذا قول البصريين والكسائي . الكتاب ٣٧/١، المقتضب ١٧٣/٤، ١٩٥، الأصول ٥٩/١.

النحويين . فمنهم من ذهب إلى أنّ كان زائدة وأحسَنَ في موضع الخبر .
ومنهم من ذهب إلى أنّها في موضع خبر «ما» واسمها مضمر فيها يعود على «ما»
والجملة التي هي أفعَلَ وفاعلها ومفعولها في موضع خبرها .
وهذا فاسد ، لأنّ ما التعجبية لايكون خبرها إلا على وزن افعَلَ ، إلاّ فيما
جاء من هذا محذوف الهمزة نحو قولهم : ماخَيْرَ اللبنَ للصحيح وما شَرَّهُ
للمبطونِ (١) . والذاهبون إلى أنّها زائدة اختلفوا فيها ، فمنهم من جعل لها
فاعلاً وهو مضمر المصدر وهو السيرافي(٢). ومنهم من ذهب إلى أنّه مفرغ ليس
له فاعل وهو أبو علي الفارسي (٣).

واستدل السيرافي على صحة مذهبه بأن الفعل لابد له من فاعل ، وتكون على
مذهبه تامة .

واستدل الفارسي على صحة مذهبه بأنّ زيادة المفرد أولى من زيادة الجملة وإذا
كانت مفرغة كانت من قبيل المفردات .

فإن قيل : إنّها فعل والفعل لابد له من فاعل فالجواب : إنّ الفعل اذا استعمل
استعمال مالا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل ، دليل ذلك «قلّما» فإنّها لما
استعملت استعمال «ما» في أنّ المراد بها النفي لم تحتج إلى فاعل . فكذلك
«كان» لمّا استعملت للدلالة على الزمن/الماضي ولم يُرد بها أكثر من ذلك [١٢٢ظ]
استغنت عن الفاعل كما استغنى عنه الظرف نحو أمسِ .

وإن أتيتَ بكان بعد الفعل فلا بد من إدخال ما المصدرية على كان فتقول :
ماأحسنَ ماكانَ زيدٌ ، برفع زيد على أنّه فاعل كان وما مصدرية وهي مع
مابعدها في موضع مفعول فعل التعجب كأنّه في التقدير : ما أحسَنَ كونَ زيد.
ومنهم من أجاز نصب زيد على أن تكون «ما» بمنزلة الذي وكان ناقصة واسمها

(١) قاله أعرابي لخلف الأحمر بمحضر من أبي زيد . اللسان : خير .
(٢) ابن يعيش ١٥٢/٧. (٣) وابن السراج ايضاً . الاصول ٦٤/١.

مضمر فيها يعود على «ما» وزيد خبرها (١) . وهذا فاسد من جهة المعنى ، ألا ترى أنَّ المعنى إذ ذاك : ماأحسنَ الذي كانَ زيد ، ويغنى عن ذلك : ما أحسنَ زيداً . وأيضاً فإنَّ ما المصدرية لا ينبغي أن تدخل إلاّ على ماله مصدر وهو الفعل التام .

فإن كُرِّرت «كان» كانت كل واحدة منهما على ما استقرَّ فيها قبل التكرار .

* * *

ولا يزاد في هذا الباب من الأفعال إلاّ كان عند أهل البصرة (٢) وقاس أهل الكوفة على ذلك سائر أخواتها مالم يناقض معنى الفعل المزيد فيه معنى التعجب، وحكوا من كلام العرب : ماأصبحَ أبردَها وما أَمسَى أدفأها ، يعني الدنيا (٣). ومنهم من أجاز زيادة كل فعل لا يتعدّى نحو : ماقامَ أَحسنَ زيداً ، إذا أردت ماأحسنَ قيامَ زيدٍ فيما مضى ، واستدلَّ على ذلك بقوله :

على ماقام يَشتمنُي لئيمٌ
كخنزيرٍ تَمرَّغَ في رَماد (٢٧٣)

فقام زائدة ، والمعنى : على مَ يَشتمُني لئيمٌ .
وكذلك استدل بقول الآخر :

فالآنَ قَرَّبتَ تهجُونا وتَشتمُنا
فاذهبْ فما بكَ والأيام من عَجَب(١٤٠)

فاذهب زائدة ، وحكوا من كلام العرب : فلانٌ قَعَدَ يتهكّم بعرضِ فلان . على زيادة قعد ، وحكى الكسائي : مامرأغلظَ أَصحابَ موسى ،على معنى أغلظَ مامرّوا ؛ وهذا من القلة والشذوذ بحيث لايقاس عليه .

* * *

---

(١) أجاز هذا المبرد ، قال : وهو بعيد ، وعلله بأن ما لغير العاقل . المقتضب ٤/١٨٥ .
(٢) الأصول ١/٦٤، ابن يعيش ٧/١٥١.
(٣) نقل ابن يعيش ان هذا القول حكاه الاخفش ونقله ابن السراج عن (قوم من النحويين) ولعله يريد الكوفيين . الاصول ١/٦٤ .

ولا يجوز تقديم معمول فعل التعجب على «ما» ولا على فعل التعجب نفسه. واختُلف في الفصل بينه وبين معموله بالظرف والمجرور، فمنهم من أجاز(١) ومنهم من منع (٢). فالمانع يحتج بضعف هذا الفعل وقلّة تصرفه ، والذي يجيز يحتج بأنّ ذلك قد جاء في الحرف مع أنّ الحرف أضعف من الفعل فالأَحرى أن يجوز مع الفعل وذلك نحو قولك : إنّ بكَ زيداً مأخوذٌ .

فإن قيل : إنّ الحرف قد خرج من الباب الأَضعفِ إلى الباب الأَقوى لشبهه بالفعل وفعل التعجب خرج من الباب الأَقوى وهو الفعل إلى الباب الأَضعف وهو الحرف فالجواب : إنّ فعل التعجب قوى الأصل لأنّه فعل و «إنّ» ضعيفة الأَصل لأنّها حرف فلا أقلّ من أن يكونا في رتبة واحدة .

والصحيح أنّ ذلك جائز . وحُكي من كلام العرب : ماأحسنَ بالرجُل أن يَصدُقَ(٣)ومن كلام عمرو بن معد يكرب : للّهِ درُّ بني مجاشع ، ماأكثرَ في الهيجاءِ لقاءَها وأكثرَ في اللزْبات عطاءَها (٤) .

* * *

(١) منهم الفراء والجرمي والمازني والفارسي . ابن يعيش ١٥٠/٧ .

(٢) منهم الأخفش والمبرد وابن السراج . المقتضب ١٧٨/٤ ، الاصول ٦٥/١.

(٣) المقتضب ١٨٧/٤، الاصول ٦٥/١، ابن يعيش ١٥٠/٧ .

(٤) انظر حكاية عمرو هذه ومناسبها في الدرر اللوامع ١٢١/٢، وفيها : بنى سليم مكان مجاشع .

فصـــل *

وأَفعِلْ بهِ في معنى ماأَفعَلَهُ ، ولا يجوز بناؤه إلاّ فيما بُنِيَ منه ماأَفعَلَهُ.
واختُلِفَ في المجرور ، فمنهم من جعله / في موضع رفع (١). ومنهم من جعله [١٢٣و] في موضع نصب(٢) ، فالذي جعله في موضع رفع استدل على ذلك بأنَّ أَفعِلْ فعلٌ والفعل لابدَّ له من فاعل ولا فاعلَ ملفوظ به ولا مقدَّر ، إذ لو كان مضمراً لبرز في بعض الأحوال فدلَّ ذلك على أنَّ المجرور فاعل والباء زائدة. فإن قيل : لو كانت زائدة لم تلزم كما لم تلزم في مثل : كَفَى باللّهِ شَهيدا(٣) . فالجواب : إنَّ الباء لزمت هنا إصلاحاً للفظ ، وذلك أنَّ فعل الأَمر بغير لام لا يكون فاعله مظهراً إلاّ في هذا الباب ، فدخلت الباء حتى يصير في اللفظ كأنّه مفعول ، فإن قيل : فلأيِّ شيءٍ جاء فاعله مظهراً وهو أمر ؟ فالجواب : إنّه إنّما جاء ذلك لأنّه ليس بأمر صحيح ، ألا ترى أنَّ معناه التعجب ، ونظير ذلك في أنَّ اللفظ لفظ الأمر والمعنى على غير ذلك قول الله تبارك وتعالى : قُلْ من كانَ في الضَلالةِ فليَمدُدْ له الرَحمنُ مَدّاً(٤). فمعناه : فَيَمُدُّ . وهذا الأمر من أَفعَلَ الذي معناه صارَ ذا كذا نحو: أبقلت الأَرض ، أي صارت ذاتَ (٥) بقلٍ ، وأجنى الشَجرُ ، صار ذا جَنَى ، ودليل ذلك أنَّ همزته همزة قطع ، ولو كان من فعل ثلاثي لكانت همزته همزة وصل .
ومنهم من جعل فاعله مضمراً وجعل المجرور في موضع مفعول . وهؤلاء اختلفوا فمنهم من جعل الضمير يعود على الحُسن كأنّه قال : أحسنْ ياحُسنُ زيداً ، ولذلك كان مفرداً على كلّ حال .
ومنهم من جعل الضمير عائدا على المخاطب ولم يبرز في تثنية ولاجمع لأنّه جرى مجرى المثل .وهذان المذهبان فاسدان، بدليل أنّه لو كان كذلك لم يَخل أن يكون منقولا من أَفعل المتعدية أَو من أَفعل غير المتعدية .وباطل أن يكون من أفعل

* كان موضع هذا العنوان الفرعي قبل قوله : وان أتيت بكان بعد الفعل ... في ص ٥٨٥ ونقلناه الى هنا لأن هذا موضعه المناسب.

(١) هو مذهب الجمهور ، الاصول ٦٠/١، ابن يعيش ١٤٨/٧.
(٢) حكاه ابن يعيش عن الزجاج ١٤٨/٧ .
(٣) الرعد : ٤٣ . (٤) مريم : ٧٥ .
(٥) ج ، ر : ذا ، وهو تحريف .

المتعديـة ، إذ لو كان كذلك لوجب أن يقول : أحسنْ زيداً فتوصله إلى المفعول بنفسه ،فثبت أنّه منقول من أفعل غير المتعدية .وإذا ثبت ذلك ثبت أنّ الظاهر في موضع الفاعل ،وهذا مع أنّ أحد الوجهين فاسد، بدليل عدم الظهور في التثنية والجمع ،أعني مذهب من زعم أنّ الفاعل ضمير المخاطب.

* * *

ويجوز التعجب من كلّ فعل ثلاثي تنقله إلى فَعُلَ مضموم العين ، وإذا فعلت ذلك به صار غير متعد أيضاً ،ويجوز دخول الباء على فاعله زائدة ولاتلزم فتقول : ضَرُبَ زيدٌ ،وضَرُبَ بزيد ، في معنى : ماأضربَهُ ، ولايلزم فاعله أن يكون معرّفاً بالألف واللام فتقول:لَضَرُبَتْ يدُكَ، ولَضَرُبَتْ اليدُ.
ومن زيادة الباء قوله :

٤١٨ حُبَّ بالزَّورِ الذي لايُـرى منـه إلاَّ صَفحَةٌ أو لمـامْ(١)

وإذا بنيته من فعلّ معتلّ اللام من ذوات الياء قلبت الياء واوا لانضمامما قبلها كرَمُوَ الرجلُ ،في معنى ما أرماهُ ،ومن كلام العرب: لَسَرُوَ (٢)الرجلُ ، في معنى : ماأسراهُ. ويعرض في هذا الباب اللبس بين التعجب والنفي والاستفهام مع كل فعل في آخره نون إذا اتصل به ضمير متكلم (٣)عند / من لا بَصَرَ له بكلام العرب . لكـن الذي يؤمن اللبس في ذلك أن يعلم أنّ أفعل في[١٢٣ظ] التعجب فعل ، فان اتصل به ضمير نصب للمتكلم فلابدّ من الحاق نون الوقاية في حال الأفراد ، وأفعل في الاستفهام اسم فلا يحتاج إلى نون الوقاية في حال من الأحوال ، وأفعل في النفي فعل إلا أن المتّصل به ضمير رفع فلابدّ من تسكين

(١) للطرماح . ورواية الديوان : لمحة عن لمام .
وما هنا رواية . الزور : الزائر يقال : رجل زور وقوم زور . صفحة الشيء : جانبه، اللمام جمع لمة وهي من الشعر ماجاوز شحمة الاذن وتجمع على لمم . واللمام أيضاً الزيارة لا لبث فيها . العيني ١٥/٤ ، الدرر اللوامع ١١٩/٢ ، اللسان : زور ، الديوان ٩٧ .
(٢) كذا في النسخ واللام زائدة .
(٣) في ر : وفي نسخة بحاشية ج : مخاطب .

آخر الفعل فتقول في التعجب في الإفراد : ماأحسنني ، وفي التثنية والجمع : ما أحسَنَنا ، وتقول في الاستفهام في الإفراد : ماأحسنُني ،وفي التثنية والجمع : ما أحسنُنا ، برفع أحسن . وتقول في النفي في الإفراد : ماأحسنتُ، وفي التثنية والجمع ما أحسنّا .

* * *

واعلم أنّ كلّ فعل يتصل به ضمير المتكلم المنصوب فإنه يلزمه نون الوقاية إلا فعل التعجب ،فأنّك في الحاقها بالخيار ، وسبب ذلك شبهه بالاسم وإذا كانوا قد يتركونها في مثل قوله :

٤١٩ .... يسوءُ الفاليات إذا فَلَيْنـــــي(١)

مع أنّه لم يخرج عن أصله كفعل التعجب .فأقلّ مراتب هذا أن يجوز فيه ذلك.

---

(١) صدره : تراه كالثغام يعل مسكاً
وهو لعمرو بن معد يكرب الزبيدى يخاطب امرأته . والضمير في تراه يعود على شعر رأسه . وفاعل تراه يعود على المرأة . الثغام : شجرة بيضاء الثمر والزهر يشبه الشيب بثمرها . تعل : من العلل وهو الشرب الثاني . الفاليات : جمع فالية وهي التي تفلى شعر الرأس . قال العيني : وعند سيبويه المحذوفة هي نون الاناث . وعند الفارسي أن المحذوفة نون الوقاية لانها زائدة . الكتاب ١٥٤/٢ ، معاني القرآن ٩٠/٢، شرح المفضليات ٧٨ ، الطبرسي ٣١/٤، البيان للانبارى ٣٢٦/٢ ، العيني ٣٧٩/١، الخزانة ٤٤٥/٢، الدرر اللوامع ٤٣/١ .

باب مــا

كلّ حرف يليه الاسم مرّة والفعل أُخرى فبابه أن لايعمل ، وما انفرد بأحدهما ولم يكن كالجزء منه عمل فيما انفرد به .

وتحرَّزتُ بقولي : ولم يكن كالجزء منه ، من السين وسوف وقد ولام التعريف . ألا ترى أنّ اللام تنفرد بها الأسماء ولاتعمل مع ذلك فيها لأنّها تنزّلت منزلة الجزء منها ،ولذلك لم يعتدّ بها فاصلة بين العامل في الاسم وبين الاسم في نحو: مررتُ بالرجلِ ، فلولا أنّها كالجزء من الاسم لم يجز الفصل بها بين حرف الجر والمجرور .و كذلك قد والسين وسوف ،تنزلت من الفعل منزلة حرف من حروفه بدليل دخول اللام عليها ،قال الله تعالى: ولسوفَ يُعطيكَ ربُّكَ فترضَى (١) .فلولا أنّها بمنزلة حرف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام والفعل بأنّ وأخواتها .وحروف الجر إنّما عملت في الأسماء لانفرادها بها ،والنواصب والجوازم إنّما عملت في الأفعال لانفرادها بها ،ومالم ينفرد نحو همزة الاستفهام وما أشبهها فأنّه غير عامل .

و «ما» لم تختص ،فكان القياس فيها أن لاتعمل ،إلاّ أنّها لما كان لها شبهان : شبه عام وشبه خاص عملت .

فشبهها العام شبهها بالحروف غير المختصة في كونها تليها(٢)الأسماء والأفعالُ وشبهها الخاص شبهها بليس ، وذلك أنّها للنفي كما أنّ ليس كذلك ، وداخلة على المبتدأ والخبر كما أنّ ليس كذلك ،وتخلص الفعل المحتمل للحال كما أنّ «ليس» كذلك ، تقول : مازيدٌ يقومُ ، فيكون المعنى على الحال، وكذلك ليس زيدٌ يقوم ، فمن راعى فيها الشبه العام لم يُعملْها وهم بنو تميم ، ومن راعى شبهها الخاص أعملَها وهم الحجازيون ،وذلك بشروط .

---

(١) الضحى : ٥.

(٢) ج ، ر: تلى ، وهو تحريف .

منها أن لايقع بعدها إنْ نحو قولك : ما إنْ زيدٌ قائمٌ ، فإنوقعت بعدها إن بطل عملها نحو قول الشاعر :

٤٢٠ فما إن طبُّنا جبنٌ ولكن منايانا ودولةُ آخرينا (١)

/ومنها أن لايدخل على الخبر حرف يقتضي الإيجاب نحو : مازيدٌ إلاّ قائمٌ .[١٢٤و]
ومنها أن لايتقدّم خبرها على اسمها مالم يكن ظرفاً أو مجروراً ،فإن كان ظرفاً أو مجروراً ففيه خلاف بين النحويين ، وسيُبيّن إن شاءَ اللّه تعالى ، فأما قول الشاعر .

٤٢١ وما الدهرُ إلاّ منجنوناً بأهلهِ وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعذّبا(٢)

فأعمل «ما» مع دخول حرف الإيجابِ وهو إلاّ على الخبر فيتخرّج على وجهين ، أحدهما : أن يكون منجنوناً اسماً موضوعاً موضع المصدر الموضوعِ موضع الفعل الموضوع موضع خبر ما ويكون تقديره : وما الدهرُ إلاّ يُجَنُّ جنوناً بأهله (٣)، ثم حذف يُجَنّ الذي هو خبر ما وأقام المصدر مقامه الذي هو جنون فبقي : وما الدهرُ إلاّ جنونٌ ، كما تقول : ماأنتَ إلاّ شرباً ، تريد : تشربُ شرباً . هذا في موضع الكثرة مقيس ، ثم أوقع منجنوناً موقع جنون .
والآخر أن يكون منجنوناً اسماً في موضع الحال ويكون خبر ما محذوفاً تقديره : وما الدهرُ إلاّ موجوداً على هذه الصفة ، أي مثل المنجنون وهو السانيّة ، يريد أنّه لا يستقر على حالة واحدة .

وأما قوله : وما صاحبُ الحاجاتِ إلاّ مُعذّباً ، فمُعذّباً مصدر تقديره إلا يُعذَّبُ معذّباً ، أي تعذيباً ، وذلك أنّ كلّ اسم مفعول من فعل زائد على

(١) لفروة بن مسيك المرادى (صحابي) الطب : العلة والسبب . الكتاب ٤٧٥/١، ٣٠٥/٢، الوحشيات ٢٧، المقتضب ٥١/١، ٣٦٤/٢، الكامل ٣٤١/١، الاصول ١٧٧/١، الخصائص ١٠٨/٣، المنصف ١٢٨/٣ ، الروض الانف ٣٤٤/٢، الخزانة ١٢١/٢ .

(٢) نسبه ابن جني لبعض العرب ولم يعينه . وروايته : أرى الدهر ، على زيادة الا ، ولا شاهد فيه . المغنى ٧٦، العيني ٩٢/٢ الخزانة ١٢٩/٢ .

(٣) ج ، ر : لأهله ، وهو تحريف .

ثلاثة أحرف فإنّه يكون للمفعول والمصدر والزمان على صيغة واحدة :
وأما قولـــه :

٤٢٢ فأَصبحوا قد أَعادَ اللهُ نعمتَهم   إذ هم قُريشٌ وإذ ما مثلَهم بَشَرُ(١)

فنصب « مثْل» مع تقديم الخبر على الاسم وليس بظرف ولا مجرور ففيه سبعة أقوال للنحويين ، فمنهم من جعله شاذّاً ، وهو مذهب سيبويه رحمه الله (٢) . ومنهم من قال : البيت للفرزدق فاستعمل لغة غيره فغلط لأنّه قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير ، وهذا باطل لأنّ العربي اذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته ، فيؤدي ذلك إلى فساد لغته .

ومنهم من قال : إنّما نصبه ضرورة لئلا يختلط المدح بالذم ، لأنّك اذا قلت : مامثلُك أحداً ،نفيت عنه الأحدية فاحتمل أن يكون مدحاً وذمّاً ، فأذا نصبت مثلك ورفعت أحداً كان الكلام مدحا ، فلذلك نصب مثلهم في البيت (٣) .

وهذا باطل ، لأنّ ماقبله وما بعده يدلّ على أنّه قصد المدح .

ومنهم من قال: هو منصوب على الحال والخبر محذوف وهو العامل في الحال. تقديره : وإذا مامثلهم في الوجود . (٤)

وهذا باطل لأنّ معاني الحروف لاتعمل مضمرة .

ومنهم من جعله ظرفا بمنزلة بدل وهم أهل الكوفة واستدلوا على صحة مذهبهم بقول المهلّب بن أبي صفرة : مايسّرني أن يكون لى ألف فارس

---

(١) الفرزدق ، وروى في الخزانة : دولتهم ، وفي البيت اشارة لعودة سلطان المدينة إلى آل مروان بعد ان تركها جدهم ليتولى الخلافة في دمشق . الكتاب ٢٩/١، المقتضب ١٩١/٤، المغنى ٤٠٢، العيني ٩٦/٢، شواهد المغنى ٨٤ ، الخزانة ١٣٠/٢، الديوان ٢٢٣ .

(٢) الكتاب ٢٩/١ .   (٣) هذا رأى الاعلم ، حاشية الكتاب ٢٩/١ .

(٤) هذا رأى المازني والمبرد ، المقتضب ١٩١/٣، المغنى ٤٠٢ .

مثل بَيْهَسَ لانّى لو رأيتهم يتسامَوْنَ لقلت لعلّهم يتسامَوْنَ لِواذاً .
فقالوا : مُحالٌ أن لايسرُّه أن يكون له ألف فارس كلٌّ واحد منهم مثل بَيْهَس وإنّما المعنى / أنّه لايسرُّه أن يكون له ألف فارس [١٢٤ ظ] بدل بيهس لشجاعته وإقدامه في الحروب .

وهذا الذي قاله أهل الكوفة لاحجة فيه لأنَّ العرب إذا قالت مررتُ برجالٍ مثلك ، كان لهم في ذلك وجهان: أحدهما أن يكون مررتُ برجالٍ (١) كلّهم كلٌّ واحدٍ منهم مثلك . والآخر : أن يكون المعنى مررتُ برجالٍ كلّهم أذا اجتمعوا مثلاً مثلك ، فعلى هذا يكون مايسرّني أن يكون لى ألف فارسٍ مثل بيهس ، يعني أنّه لايسرُّه أن يكون له ألف فارس كلّهم اذا اجتمعوا مثل بيهس وحده ، لأنَّ شجاعة الف فارس إذا كانت مجتمعة في فارس واحد كان أولى من افتراقها في أشخاص كثيرة ، لأنّه متى حضر كان بمنزلة ألف فارس ، وألف فارس اذا تفرقوا فقد يكون ذلك سبباً لضعفهم . ومنهم من قال : مثل منصوب على الظرف وكأنّه في الأصل صفة لظرف تقديره قبل الحذف : اذ ما مكانا مثل مكانهم بشر ، ثمّ حذف الموصوف وقامت الصفة مقامه فأعربت بأعرابه فصار : إذ مامثلَ مكانِهم بَشرٌ (٢) .

وهذا باطل لأنّه تقدَّم أنّه لايحذف الموصوف إلا اذا كانت الصفة خاصة، ومثل ليس من الصفات الخاصة ، أو يتقدَّم مايدلّ على المحذوف .

ومنهم من قال : انَّ ما هنا لم تعمل شيئا ولا شذوذ في البيت . وذلك أنّها أضيفتِ إلى مبنّى فبنُيت على الفتح بمنزلة قوله :يومَئذٍ وحينَئذٍ ، وهو الصحيح (٣).

---

(١) ج ، ر : برجل ، وهو تحريف .
(٢) نقل البغدادى هذا القول عن الكوفيين ، الخزانة ١٣٠/٢ .
(٣) ممن قال بهذا ابن هشام ، قال : وزعم ابن مالك أن ذلك (البناء) لا يكون في (مثل) لمخالفتها للمبهمات فانها تثنى وتجمع . المغنى ٥٧١ .

فأما إن كان خبر ما ظرفا أو جاراً او مجروراً ففيه خلاف . فمنهم من أجاز تقديمه على الاسم ، ومنهم من منع من ذلك .

والذين أجازوا هم البصريون قياساً على انّ التي يتقدّم خبرها على اسمها إذا كان ظرفا أو مجروراً ، والذي منع هو أبو الحسن الأخفش ، ومنع أن يقاس هذا على انّ لانّها أقوى من ما ، وذلك انّها اختصت بما دخلت عليه و«ما» ليست كذلك . والصحيح انّ ذلك يجوز بدليل قوله تبارك وتعالى : فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين (١) . فحاجزين خبر ما ، وهو منصوب فثبت أنّها حجازيةً وقد فصل بينها وبين اسمها بمجرور الذي هو منكم فأذا فصل بين ما واسمها بمجرور ليس في موضع خبرها الذي لايجوز في انّ الاّ قليلا كقول الشاعر :

فلا تَلحَنِي فيها فأنّ بِحُبِّها
أخاكَ مُصابُ القلبِ جَمٌّ بلا بِلُه (٣٠٠)

فالأحرى أن يجوز بالمجرور الذي هو في موضع الخبر الجائز في أنّ في فصيح كلام العرب نحو : انّ في الدار زيداً .

• • •

ويجوز دخول الباء على الخبر ، وفي دخولها خلاف ، فمنهم من لايدخلها الاّ مع التأخير ، وذلك حيث ينصب الخبر ، ولا يجيز دخولها مع التقديم .

ومنهم من أجاز دخولها مع التقديم والتأخير في اللغتين معا ، وهو الصحيح بدليل قول الشاعر :

٤٢٣ أما واللهِ أنْ لو كنتَ حُرّاً
وما بالحُرِّ أنتَ و لا القَمينِ (٢)

---

(١) الحاقة : ٤٧ .

(٢) أنشده الفراء عن امرأة من غني وروايته : العتيق . ورواه الفارسي :

أما والله عالم كل غيب ورب الحجر والبيت العتيق
لو أنك ياحسين خلقت حرا وما بالحر أنت ولا الخليق

معاني القرآن ٢/٤٤، المغنى ٣١، العيني ٣/٤٠٩، الخزانة ٢/١٣٣.

فأدخل الباء في الخبر مع التقديم ، فدلّ ذلك انّ الباء يجوز دخولها على الخبر.

ويجوز زيادة من في اسم ما اذا كان نكرة نحو : مامِنْ أحدٍ قائماً ، على الحجازية ، وقائمٌ ، على التميمية .

* * *

واذا عطفت / في هذا الباب فلا يخلو أنتعطف على الاسم اوعلى الخبر [١٢٥و] أو على الاسم والخبر معا . فأن عطفت على الخبر فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، فأن كان مرفوعاً فعلى اللفظ ، وإن كان منصوباً فلا يخلو أن يكون حرف العطف موجباً للخبر أو لايكون .

فأن كان موجباً للخبر رفعت مثل قولك: مازيدٌ قائماً بل قاعدٌ ، وان لم يكن موجباً نصبت مثل قولك : مازيدٌ قائماً ولا قاعداً . وحكى سيبويه رحمه الله الخفض على توهم الباء وذلك نحو قولك : مازيدٌ قائماً ولا قاعدٍ ، بخفض قاعد وذلك قبيح ،وان كان مخفوضاً فلا يخلو أن يكون حرف العطف يقتضي الايجاب او لايكون يقتضيه فأن كان يقتضي الأيجاب رفعته نحو ما زيدٌ بقائمٍ (١) بل قاعدٌ ،ولا يجوز خفض قاعد ،لأنك لو خفضته كان على نيّة الباء ، كانّك قلت : بل بقاعدٍ (٢)،والباء لاتزاد في الواجب بقياس . وان لم يكن يقتضي الايجاب جاز الخفض على اللفظ والنصب على الموضع إن قدّرت ماحجازية ، والرفع على الموضع إن قدّرت ماتميمية .

وإن عطفت على الاسم رفعت نحو : مازيدٌ قائماً و لا عمروٌ . فأن عطفت على الاسم والخبر معاً فلا يخلو الخبر أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً فأن كان الخبر مرفوعاً رفعتَ نحو : مازيدٌ قائمٌ و لا عمروٌ خارجٌ ، وان كان منصوبا فلا يخلو أن يكون حرف العطف يقتضي الأيجاب [او لايكون فأن كان يقتضي الايجاب رفعت وإن لم يكن يقتضيه فحكمه حكم ماعطف عليه نحو : مازيدٌ قائماً ولا عمروٌ خارجاً . فأن كان مخفوضاً فلا يخلو أن

---

(١) ج ، ر: قائم ، وهو تحريف . (٢) ج ، ر: قاعد ، وهو تحريف .

يكون حرف العطف موجبـــا للخبر أو لايكون فأن كان موجباً رفعت المعطوف نحو قولك : مازيدٌ بقائمٍ بل عمروٌ خارجٌ .

وان لم يكن موجبا فلا يخلو أن تعطف على اللفظ أو على الموضع . فأن عطفت على الموضع رفعتَ الاسم ونصبت الخبر في الحجازية نحو قولك : ما زيدٌ بقائمٍ و لاعمروٌ قاعداً ، وعلى اللغة التميمية ترفع الاسمين فتقول : مازيدٌ بقائمٍ ولا عمروٌ قاعدٌ .

وإذا ذكرت مع الاسم المعطوف على الخبر اسما ، فلا يخلو أن يكون من سبب اسم ما او لايكون . فأن لم يكن من سبب اسم ما فلا يخلو من أن يتقدّم على الخبر أو يتأخّر . فأن تقدّم نحو : مازيدٌ قائماً ولا عمروٌ قاعداً جاز عطف الاسمين على الاسمين المتقدّمين ، تقديره : و ماعمروٌ قاعداً. ويجوز رفعهما على المبتدأ والخبر وتكون الجملة معطوفة على الجملة الأولى. فأن تأخر فالرفع ليس إلا نحو : مازيدٌ قائماً ولا منطلَق عمرو ، فيكون منطلق خبرا مقدّما وعمرو مبتدأ والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة . وانّما لم يجز نصب منطلق لأنّك اذ ذاك لاتخلو من ان ترفع عمراً بمنطلق أو بالعطف على اسم ما ولايجوز أن يكون معطوفاً على اسم ما لأنّ/[١٢٥ظ] ذلك يؤدى إلى تقديم خبر ما الحجازية على اسمها ، ألا ترى أن التقدير : وما منطلقاً زيدٌ ، ولايجوز أن يكون مرفوعاً بمنطلق ويكون منطلق معطوفاً على خبر ما لأنّ المعطوف شريك المعطوف عليه فيلزم أن يكون خبر ما وذلك لايتصورّ هنا ، لأنّه ليس في الخبر ضمير يعود على المخبر عنه ، ألا ترى أنّ التقدير : مازيدٌ قائماً وما زيدٌ منطلقاً عمرو ، فلا يكون في منطلق ضمير يعود على زيد . ولو كان بدل ما ليس لجاز النصب ويكون الاسمان معطوفين على الاسمين المتقدمين لأنّه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها ، وذلك : ليس زيدٌ قائماً ولا منطلقاً عمروٌ ، ويكون تقديره إذ ذاك : وليس منطلقاً عمروٌ .

باب نعـــم وبئس

اعلم أنّ نعم وبئس من قَبيل الأَفعال إلاّ أنّ النحويين أفردوا لهما باباً لأنّ لهما أحكاماً ليست لغيرهما من الأفعال وسنذكرها إن شاء الله تعالى .

واختلف هل هما فعلان أم لا ، منهم من ذهب إلى أنّهما فعلان وهم أهل البصرة ، ومنهم من ذهب إلى أنّهما اسمان وهو الفراءو كثير من أهل الكوفة(١).

والذي ذهب إلى أنّهما فعلان استدلّ على ذلك برفعهما الفاعل وليسا من قَبيل الأسماء العاملة عمل الفعل ، وببنائهما على الفتح ، ولو كانا اسمين لكانا معربين اذ لا موجب لبنائهما ، وبتحمّلهما الضمير في قولك : نعمَ رجلاً زيدٌ ، بل قد حكي : نعْما رَجُلين الزيدانِ ، ونعِمُوا رجالاً الزيدونَ ، على مايُبيَّن بعدُ إن شاء اللّه تعالى ،أو بلحاق علامة التأنيث لـما على حدّ ماتلحق الأَفعال، أعني أنّها تسقط مع المذكر وتثبت مع المؤنث،نحو : نعمَ الرجلُ ونعمَت المرأةُ .

والذاهبون إلى أنّهما اسمان استدلوا على صحّة مذهبهمبكونهما لا مصدر لهما وبكونهما لا يتصرّفان ، وهذا الذي استدلوا به لاحجة فيه ،لأنّه قد وجد من الأفعال مالا يتصرف ولا مصدر له كعسى .

واستدلوا أيضاً بدخول حرف الجر عليهما وحكوا من كلام العرب : نعم السيرُ على بئسَ العيرُ . وحكي عن بعض العرب أنّه ولد له بنت قيل له : نعمَ الولد هي فقال : واللّهِ ماهي بنعمَ الولدُ ، نصرُها بكاءٌ وبِرُّها سَرِقَةٌ . وأنشدوا في دخول حرف الجر على نِعْمَ قول الشاعر :

٤٢٤ صبّحكَ اللّهُ بخيرٍ باكرٍ بِنُعَمٍ طَيرٍ وشبابٍ فاخرٍ(٢)

(١) معاني القرآن ٥٦/١، ٥٧، ٢٦٧، الأصول ٦٨/١، الانصاف م١٤

(٢) لم اجده منسوباً لقائل ، أراد : صبحك الله بكلمة نعم منسوبة إلى الطائر الميمون ورواية ابن سيدة : بنعم عين ، وهو من قولهم : يانعم عيني أي ياقرة عيني .
المحكم ١٤٠/٢، العيني ٢/٤، اللسان والتاج : نعم ، الدرر ١٠٨/٢ .

وأنشدوا أيضاً قوله :

٤٢٥ فقد بُدِّلتُ ذاكَ بنعمَ بالٍ وأيامٍ لياليها قصارْ(١)

ولا حجة لهم في شيْ من هذا .

أما قولهم : على بئسَ العَيرُ ، فيكون على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كأنّه قال : على عيرٍ بئسَ العيرُ ، وعلى ذلك يتخرّج : واللّهِ ما هي بنِعمَ الولدُ ، بولدٍ نِعمَ الولدُ ، ونظير ذلك قول الشاعر :

واللّهِ مازيدٌ بنامَ صاحبُهْ ولا مخالطِ الليانِ جانبُهْ (١١٥)

فأدخل الباء على نام وهو فعل تقديره : واللّه مازيدٌ برجلٍ نامَ صاحبُهُ ، ثم حُذف رجل وأقيم نامَ صاحبُه مقامه لأنّه صفة له .

وأما / قولهم : بنِعمَ طيرٍ وشبابٍ فاخرٍ،وبِنُعمَ بالٍ ،فإنّ نعم اسم [١٢٦و] للخير الباكرِ واسم للعافية في قوله : بنعم بال ، بدليل إضافتهما إلى ما بعدهما ولا يضاف إلاّ الاسم وكأنّهما في الأصل : نَعِمَ ، التي هي فعل فسُمّيَ بها وحكيت ولذلك فتحت الميم معها مع دخول حرف الجر عليها . ونظير ذلك : قيلَ وقال ، فإنّ العرب لما جعلتهما للقول حكيا ، وعلى ذلك جاءَ الأثر : نهى رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم عن قيلَ وقالَ وعن إضاعةِ المال (١).

فإذا تبيّنَ أنّه لاحجة فيما استدلوا (به)(٣)على أنّهما اسمان تبين أنّهما فعلان بما تقدّم من الدلالة(٤)القاطعة .

* * *

وفي نِعمَ أربع لغات(٥): نِعْمَ ، بكسر النون واسكان العين ، وهي الأفصح وكثرتها تغني عن الاستشهاد عليها . ونِعِمَ ، بكسر النون والعين وعليه قوله تعالى : إن تُبدوا الصَدَقاتِ فَنِعِمّا هي(٦). ونَعِمَ ، بفتح النون وكسر

(١) لعدي بن زيد . الزهرة ٢٧٣، المقرب ١٠، شرح المقرب ١٠و ،الديوان ١٣٣.
(٢) رواه البخاري في كتاب الاعتصام ٦٣ وكتاب الرقاق : ٦٠ .
(٣) زيادة يقتضيها السياق (٥) ر : الا دلة .
(٤) انظر لغات نعم في الكتاب ٢/٢٥٥، المقتضب ٢/١٤٠ ، الاصول ١/٦٨، ابن يعيش ٧/١٢٨. (٦) البقرة : ٢٧١ .

العين ، وعليه أنشدوا قول الشاعر :

٤٢٦ خالَتِي والنفسُ قِدْماً إنّهم نَعِمَ الساعونَ في القَومِ الشُطُرْ(١)

ونَعْمَ ، بفتح النون وتسكين العين .

وفي بئس لغتان (٢) : بَئِسَ ، بفتح الباء ، وبِئْسَ ، بكسرها .

* * *

ولا يكون فاعلهما إلاّ فيه الألف واللام نحو قولك : نِعمَ الرجلُ وبئسَ الغلامُ أو ماأُضيف إلى مافيه الألف واللام نحو : نِعمَ غلامُ الرجلِ وبئسَ غلامُ المرأةِ ،ونِعمَ فتى العَشيرة عمروٌ،أو مضمراً على شريطة التفسيروذلك نحو قولك : نِعمَ رجلاً زيدٌ ،أومضافاً إلى نكرة و ذلك قليل جداًوبابه الشعر (٣) ،

وسبب ذلك أنّهم عزموا على أن لايكون فاعلهما إلاّ الجنس أو ما يُفهم منه الجنس نحو قولك : غلامُ الرجلِ ، إذ معلوم أنّه لايكون الجنس غلامَ واحدٍ .

وانّما (لم)(٤)يجئْ فاعلهما مضافاً لنكرة إلاّ في الشعر لأنّ النكرة لا يفهم منها الجنس إلاّ في بعض المواضع ، وذلك نحو قولهم : رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ . فمثال ماجاءَ من ذلك في نِعمَ قول الشاعر :

---

(١) لطرفة بن العبد يمدح قومه . القوم الشطر : البعداء والغرباء ، وفي حاشية ج ، ر : اليوم المطر ، الامر الكبر ، وروى في المقتضب : الامر المبر ، وخالتي خبر لقوله : فداء ، في البيت السابق للشاهد . الكتاب ٤٠٨/٢ ،المقتضب ١٤٠/٢ ، ابن الشجرى ٥٥/٢ ، الخزانة ١٠١/٤ .

(٢) في حاشية ج : وقال ابن الخشاب في شرح الجمل : وفي بئس أيضاً أربع لغات : بئس ، بئس، بئس، بئس. اهـ. وانظر الكتاب ٢٥٥/٢ ، المقتضب ١٤٠/٢ .

(٣) نقل البغدادى أن الاخفش والكوفيين وابن السراج أجازوه في الاختيار ونقلوا أنه لغة لبعض العرب . انظر الاصول ٧٥/١ ، الخزانة ١١٧/٤ .

(٤) سقطت (لم) من ج ، ر .

٤٢٧ فنعمَ صاحبُ قومٍ لاسلاحَ لهم وصاحبُ الركبِ عثمان بن عفانا(١)

ومثال ماجاءَ من ذلك في بئس قوله :

٤٢٨ بئسَ قرينا يَفَنٍ هالِــــكٍ أمُّ عُبَيدٍ وأبـو مالــكِ (٢)

واختلف في من وما الموصولتين وما أُضيف إليهما ، فمنهم من أجازَ أن يكونا فاعلين لهما ، ومنهم من منع . فالمجيز استدلَّ على ذلك بالقياس والسماع .

أما القياس فأنهما في معنى مافيه الألف واللام ،ألا ترى أنّهما بمعنى الذي والتي . وأمّا السماع فقوله تعالى: فنعمّا هي(٣).وقول الشاعر :

٤٢٩ فَنعمَ مَزْكأً مَنْ ضاقتْ مذاهبُهُ ونعمَ مَنْ هوفي سرٍّ واعلانِ (٤)

وهذا الذي استدل به لاحجة فيه بل القياس أن يكون فاعل نعمَ وبئس على حسب مااستقر فيهما بالسماع ماأمكن ،وأمّا السماع فمؤوّل .

أما قوله تعالى فَنعمّا هي . فأصله : فنعمَ ماهي .وما بمنزلة شيء في موضع نصب على التمييز وهي خبر ابتداء مضمر ،وجاء التمييز بما وان كانت شديدة الأبهام لاختصاصها بالنعت وحذف اسم الممدوح وهو الأبداء لدلالة : انتُبدُوا ،

---

(١) في رثاء عثمان بن عفان واختلف في نسبتها ، فنسبت لحسان وليست في ديوانه ولأوس بن مغراء ولكثير بن عبدالله النهشلي .
وقوله : لا سلاح لهم ، اشارة إلى قول عثمان يوم الدار : من رمى سلاحه كان حرا.
الركب : ركب الحج ، ايضاح الفارسي ٨٥ ، ابن يعيش ١٣١/٧ ، المقرب ١١ ، العيني ١٧/٤ ، الخزانة ١١٧/٤ ، الدرر اللوامع ١١٣/٢.

(٢) لم أجده منسوباً لقائل . وأم عبيد : الفلاة اللماعة لا ماء فيها . او السنة الجدبة .
أبو مالك : السغب أو شدة الجوع وقيل : الكبر . اليفن : الشيخ الطاعن . المخصص ١٧٦/١٢ ، ١٨٦ ، اللسان: ملك ، الدرر اللوامع ١١٣/٢ .

(٣) البقرة : ٢٧١ .

(٤) من أبيات في مدح بشر بن مروان لم يعرف قائلها . وزكا : لجأ. المذاهب : الطرق، وضيقها كناية عن الخوف الذى يتهدد السالك فيها . وحرف في النسخ إلى : من كامن .
وكتب في حاشية ج : كاه عن الشيء نكل عنه والكيء : الضعف أه . جمهرة اللغة ٢٨٣/٣ ، ٤٨٦ ، المغنى ٣٦٦ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، اللسان : زكأ ، الخزانة ١١٥/٤ ، الدرر ٧٠/١.

عليه / كأنه قال: فنعم شيئاً هو، أي الابداء، وكذلك فنعم مَن كأ (١) مَن [١٦٢ظ] ضاقَتْ مذاهبه «مَنْ» فيه بمنزلة شيء وضاقت مذاهبه في موضع الصفة، فيكون مثل قول الآخر :

فنعمَ صاحبُ قومٍ لاسلاحَ لهَم ....(٤٢٧)

واسم الممدوح محذوف لفهم المعنى . وكذلك قوله : مَنْ هو في سرٍ وإعلانِ ، مَنْ فيه في موضع نصب على التمييز بمنزلة شيءٍ (٢) وهو في سرٍ واعلانٍ جملة في موضع الصفة واسم الممدوح محذوف لفهم المعنى .

• • •

ولابدّ لهما أن يذكر معهما اسم الممدوح أو اسم المذموم ، ولابدّ من ذكر التمييز إذا كان الفاعل مضمراً . وقد يجوز حذفهما لفهم المعنى .

فمنْ حذف اسم الممدوح لفهم المعنى قوله تعالى : نعم العبدُ إنهّ أوّاب (٣). تقديره : نعمَ العَبدُ أيّوب . فحذف أيّوب لفهم المعنى .

ومنْ حَذفِ اسم الممدوح والتمييز معاً قوله صلى الله عليه وسلم: مَنْ تَوضأ يومَ الجُمُعةِ فبِها ونِعمَتْ ومن اغتَسَلَ فالغُسلُ أفضلُ (٤) فقوله : فَبِها ، أي فبالرُخصةِ أخذَ وقوله : ونِعمَتْ (أي نعمَتْ) (٥) رخصةُ الوضوءِ . فحذف التمييز وهو رخصة واسم الممدوح وهو الوضوء لفهم المعنى .

ولايكون اسم الممدوح والمذموم أبداً الا أخص من فاعلهما . فلو كان أعمّ منه أو مساوياً له لم يَجزُ ، لأنّه ليس فيه بيان نحو : نِعَم الرجلُ زيدٌ ، فزيدٌ أخصّ من الرجل لأنّ الرجل يكون زيداً وغيره ،

---

(١) ج : ر، من كامن ، وهو تحريف .

(٢) نقل البغدادي أي هذا توجيه الفارسي وان ابن مالك رده بأمرين ، الخزانة ١١٦/٤.

(٣) سورة ص : ٤٤.

(٤) صحيح الترمذي ٢٨٢/٢ (أبواب الجمعة) سنن النسائي ٢٠٥/١.

(٥) زيادة يقتضيها السياق .

ولو قلت : نِعمَ الرجلُ إنسانٌ ، لم يجز لأنَّ الأنسان أعمّ من الرجل، لأنه يطلق على الرجل والمرأة ، فأذا قلت : نِعمَ الرجلُ ، عُلِم أنّه إنسان فلا فائدة في ذكر الأنسان بعد ذلك .

ولو قلت : نِعمَ الجملُ جَملُ ، ونِعمَ البعيرُ جَمَلُ ،على لغة من يجعل البعير لايقع الا على الجمل لم يجز أيضاً ، لأنّه ليس فيه فائدة ، وقد يجوز : نِعمَ البعيرُ جَمَلُ ، على لغة من يجعل البعير يقع على الجمل والناقة.

• • •

وإذا ذكرت اسم الممدوح أو المذموم فلا يخلو أن تقدّمه على نِعمَ وبئس أو تذكره بعدهما . فأن ذكرته بعدهما فمَنْ(١)يجعلهما اسمين يجعل نعم وبئس مبتدأين والاسم الذي بعد للممدوح أو المذموم خبرهما ، أو يجعلهما خبرين والاسم الذي بعدهما مبتدأ ، وكأنه قال : الممدوحُ زيدٌ والمذموم عمروٌ، ومن يجعلهما فعلين فإنه يجعل اسم الممدوح أو المذموم اذا تقدم مبتدأ ، ونِعمَ وبئسَ جُملتان في موضع الخبر .

فأن قيل : فكيف جاز أن تقع الجملة في موضع الخبر بغير رابط فيها وليست المبتدأ في المعنى ؟ فالجواب : إنَّ للنحويين في ذلك مذهبين :

كأنّه قال : زيدٌ هو نِعمَ الرجلُ ، وعمروٌ هو بئسَ الرجلُ ، وهو مذهب ابن السيد(٢)، وهو فاسد لأنَّ الجملة من نعم وبئس إذ ذاك تكون في موضع خبر ذلك المضمر ، فيحتاج فيها إلى رابط آخر .

ومنهم من ذهب إلى أنَّ فاعلهما لعمومه أغنى عن الضمير ، ألا ترى أنّه يراد به الجنس. ولقائلٍ أن يقول : / وما الدليلُ على ذلك ؟ [١٢٧و] أعني على أنّه يراد به الجنس فالجواب : إنَّ الذي يدل على ذلك

(١) في نسخة بحاشية ج : فعلى مذهب من .

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد المعروف بالبطليوسي . أديب نحوي لغوي من اهل الأندلس ، سكن في بلنسية وتوفي بها عام ٥٢١هـ. القفطي ٢/١٤١ ؛ ابن فرحون ١٤٠، ابن خلكان ٢٨٢/٢، البغية ٢٨٨.

شيئان : أحدهما التزامهم في الفاعل الألف واللام أو الاضافة الى مافيه الألف واللام او أن يكون مضمرا يفسره اسم الجنس، فلولا أنّه يراد به اسم الجنس لما التزمت فيه الألف واللام الدالة على الجنس أو ماهو بمنزلتهما . والآخر : إنّه يجوز في فصيح كلام العرب : نِعمَ المرأةُ ونِعمَت المرأةُ، بالحاق العلامة وحذفها ، ولايجوز : قام المرأة ، الاّ شذوذا نحو ماحكى من كلامهم : قال فلانةُ ، فلولا أنّه بمعنى الجنس لما ساغ ذلك . فيكون اذ ذاك بمنزلة : قال النساءُ ، وقالت النساءُ ، (في أنّه حمل) (١) تارة على معنى جمع ولم تلحق العلامة وتارة على معنى الجماعة فلحقت العلامة، فلا (٢) وجه لقول من قال : انّ الذي سوّغ ذلك في نعمَ وبئس كونهما لايتصرفان لأنّ ليس لايتصرف ولا (٢) يجوز : ليس المرأةُ ، فان قيل : فكيف أسند فعل المدح والذم وهما نعم وبئس إلى الجنس وانّما الممدوح بعضه وهو الاسم الذي تأتي به تبييناً لفاعلهما ؟

فالجواب : إنّ الذي يتصوّر في ذلك وجهان : أحدهما أن تريد الجنس حقيقة وكأنّك قلت : زيدٌ نِعمَ جنسُهُ الذي هو الرجالُ ، فأذا أثنيت على جنسه انجرّ له الثناء معهم ، والآخر : أن تجعل الممدوح هو جميع الجنس كلّه مبالغة ، فأذا قلت : زيدٌ نِعمَ الرجلُ ، فكأنّك قلت : زيدٌ نِعمَ زيدٌ الذي هو من جنس الرجال. والعرب قد تجعل المفرد بمنزله الجنس كله مبالغة في المدح ، من كلامهم : أكلت شاةً كلَّ شاة فجعل الشاة المأكولة هي جميع الشاة مبالغة ، ومنه قولهم : كلُّ الصيدِ في جوفِ الفَرا (٣) فجعل الفَرا الذي هو حمارالوحش بجلالته بمنزلة جنس للصيد.

---

(١) ر : لأنه . (٢) ر : ولا .

(٣) الفرا ، حمار الوحش ، وهذا مثل معناه أن حمار الوحش عظيم فكل الصيد دونه . وقد تمثل به الرسول (ص) حين أسلم أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ، يريد إن دخوله في الاسلام كان امراً عظيماً . الكامل ٣١٩/١ ، النهاية ١/ ٢٩٠ ، ٤٢٢/٣ ، جمهرة الأمثال ١٦٢/٢.

وقد صرَّح المتنبي بهذا المعنى فقال :

٤٣٠ وليسَ للهِ بمُستَنكرٍ أنْ يَجمعَ العالَمَ في واحدٍ(١)

وكذلك يفعل في اللام. وعلى هذا الوجه ينبغي أن يُحمل التثنية وجمعه في قولهم الزيدانِ نعمَ الرجلانِ والزيدون نعمَ الرجالُ، والجنس لايُثنّى ولا يُجمع وعلى هذا الوجه الآخر يجوز تثنيته وجمعه ،لأنّك تجعل كلَّ واحدٍ من التثنية أو من الجمع كأنّه جميع الجنس مجازاً ، فتسوغ التثنية والجمع .

فأن قلت : ألم تزعم أنَّ سيبويه رحمه الله لايُجيز : زيدٌ قامَ أبو عمرو ،إذا كان أبو عمرو كنية لزيد ،لأنّه ليس في الجملة ضمير للأول ولاتكراره بلفظه، وأنتم قد فعلتم ذلك في زيدٌ نعمَ الرجلُ؟

فالجواب : إنَّ الذي لأجله منع سيبويه رحمه الله زيدٌ قام أبو عمرو هو أنَّ أباعمرو لايُفهم منه أنَّ المراد به زيد، ولولا ذلك لجازت المسأله. وأما زيدٌ نعمَ الرجلُ، فليس ثَمَّ مايلتبس به زيد لأنّه للجنس كله ،والجنس لاثاني له فيلتبس به. ولما خفي وجهُ التثنية فيه والجمع مع الجنسية على ابن مُلكُون اعتقد/ أنّه[١٢٧ظ] لايراد بفاعلها الا الاسم الممدوح خاصة . وأجاز خلوَّ الجملة من رابط على مذهب أبي الحسن الأخفش في إجازته :زيدٌ قامَ أبو عمروٍ ،وأبو عمرو كنية لزيد، وقد تقدم الدليل على أنَّ المراد بفاعلهما الجنس.

فاذا تأخرَّ اسم الممدوح أو المذموم بعد نعمَ وبئس كان فيه ثلاثة أوجه، أحدهما : أن يكون خبر ابتداء مضمر ،والآخر : أن يكون مبتدأ والخبر محذوف وكأنّه في الوجهين لما قال : نعمَ أو بئس الرجلُ قيلَ له : فمَنْ هذا الممدوح أو المذموم فقال : زيدٌ ، على تقدير : هو زيدٌ ،أو على تقدير : زيدٌ الممدوح وزيدٌ المذموم .

---

(١) لابي نؤاس يستعطف الرشيد على الفضل البرمكي وليس للمتنبي كما وهم ابن عصفور ،ورواية ابن السيد : ليس على الله ، وكذا في حاشية الديوان ، الاقتضاب ٦١ ، الديوان ٤٥٤ .

والثالث : أن يكون مبتدأ ونعمَ الرجلُ جملة في موضع الخبر ،وقد تقدّم على المبتدأ فيكون أمره كأمر: زيدٌ نعمَ الرجلُ ،وخبر المبتدأ قد يتقدّم عليه وإن كان جملة كقول الشاعر :

إلى مَلِكٍ ماأمــه من مُحــارِبٍ أبوهُ ولا كانت كليبٌ تُصاهرُهْ(٢٣٤)

يريد : أبوهُ ماأمُّه من محاربٍ ،فقدَّمَ.

* * *

وإن (١) كان فاعلهما مضمراً لم يبرز في حال التثنية والجمع استغناء بتثنية التمييز وجمعه عنه في قولك : نعمَ رجلين الزيدانِ ،ونعمَ رجالاً الزيدونَ.

هذا هو كلام العرب ،وحكي أبو الحسن الاخفش أنّ من العرب من يبرز الضمير فيقول: نعما ونعموا (٢) ،حكى ذلك في كتابه عن أبي محمد وأبي صالح السليل ثم قال بعد ذلك: إنّي لا آمَنُ أن يكونا قد فُهِّما التلقين.

ولا يجوز الجمع بين فاعلهما والتمييزِ والفاعل ظاهرٌ (٣) ،فأما قوله :

٤٣١ تزوَّدْ مثلَ زادِ أبيكَ فينا فنعمَ الزادُ زادُ أبيكَ زادا(٤)

فزاداً منصوب بتزوّد ،ومثلَ منصوب على الحال وكأنّه في الأصل صفة لمثلْ (٥) فقُدِّم فانتصب على الحال لأنّ النكرة إذا تقدّمت نصبت على الحال ،تقديره: تزوّد زاداً مثلَ زاد أبيكَ فينا فنعمَ الزادُ زادُ أبيكَ.

ولا يجوز إدخال منْ على تمييزها فأمّا قول الشاعر :

---

(١) ر: وإذا . (٢) الأصول لابن السراج ٧٦/١ .

(٣) منع ذلك سيبويه والسيرافي وابن جنى وأجازه المبرد وابن السراج والفارسي والزمخشري وابن مالك الكتاب ٣٠٠/١، المقتضب ١٥٠/٢ ، الاصول ٧٣/١ ، الخصائص ٨٣/١، ٣٩٥، الخزانة ١٠٩/٤.

(٤) لجرير يمدح عمر بن عبد العزيز ، وأراد بأبيك عمر بن الخطاب وهو جده لأمه . المقتضب ١٥٠/٢، ايضاح الفارسي ٨٨، الخصائص ٨٣/١ ، ٣٩٦ ، المفصل ٢٧٣ ، العيني ٣٠/٤، الخزانة ١٠٨/٤، الديوان ١٤٣،

(٥) كذا ، وهو سهو والصواب : لزاد

٤٣٢ تَخَيَّرهُ فلم يَعدِلْ سواهُ   فنعمَ المرءُ منْ رَجُلٍ تَهامِ(١)

فمن القلة بحيث لايقاس عليه .

ولايقع تمييزاً في هذا الباب ولا في غيره من الأسماء المتوغلة في الابهم شيءٌ إلاّ أن يُخصّص بالوصف.

* * *

وفاعلهما اذا كان اسماً مذكراً لم تلحقه علامة التأنيث وان كان مؤنثاً جاز الحاق علامة التأنيث على معنى جماعة وحذفها على معنى جمع كما تقدم ، الا أن يكون مذكراً كُنّي به عن مؤنث أو مؤنثاً كُنّي به عن مذكر فإنّك تعامل الفاعل إذ ذاك معاملة ماكُنّيتَ به عنه فتقول : هذه الدارُ نِعمَتْ البلدُ ، فتُلحِق العلامة وان كان البلد مذكراً ، لأنّك أردتَ به الدار ، وتقول : هذا البلدُ نِعمَ الدارُ ، فلا تلحق العلامة وإن كانت الدار مؤنثة ، لأنّك عنيت بها البلد وهو مذكر .

ومن ذلك قول الشاعر :

٤٣٣ أو حُرّةٌ عيطلٌ ثبجاءُ مُجفرةٌ   دعائمَ الزَورِ نعمَتْ زورق البلد (٢)

/ فألحق العلامة وإن كان الزورق مذكراً لأنّه كناية عن الناقة [١٢٨و] .

* * *

وكلّ فعل ثلاثي يجوز فيه أن يبني على وزن فَعُلَ يراد به معنى المدح أو الذم ويكون حكمه اذ ذاك كحكم نِعمَ وبئس في الفاعل وفي التمييز وفي ذكر اسم الممدوح .

---

(١) نسبة ابن دريد لبجير بن عبد الله بن سلمة يرثى هشام بن المغيرة ، ونسبة العيني لابي بكر ابن الاسود ، وفاعل تخير يعود على الموت .
الاشتقاق ١٠١، ابن يعيش ١٣٢/٧، للعيني ٢٢٧/٣، الخزانة ١٠٩/٤.

(٢) لذى الرمة يصف ناقته ، الحرة : الكريمة ، العيطل : الطويلة العنق ثبجاء : ضخمة الثبج وهو الصدر ، وقيل : عظيمة السنام . المجفرة : العظيمة الجنب . الواسعة الجوف . للدعائم : القوائم، للزور : أعلى الصدر يريد أنها عظيمة القوائم ونصب دعائم على التشبيه بالمفعول به مثل الحسن للوجه . المفصل ٢٧٤، ابن يعيش ١٣٦/٧ ، الخزانة ١١٩/٤، الديوان ١٤٦ .

وزعم المبرد أنه يكون فاعله كل اسم بخلاف نعمَ فأجاز : حَبَّ زيدٌ . وذلك باطل بل العرب إذا صيّرت الفعل على وزن فَعُلَ وأرادت به معنى المدح أو الذم فمنهم من يدخله مع ذلك معنى التعجب ومنهم من لايدخله ذلك . فمن أدخله معنى التعجب جاز أن يكون فاعله كل اسم ومن لايدخله معنى التعجب كان حكمه كحكمها في جميع ماذُكر ومنه قوله تبارك وتعالى : ﴿كَبُرَ مَقْتاً عندالله أن تقولوا ما لاتفعلون﴾ (١)، وكذلك : ﴿كَبُرَتْ كلمةً تخرُجُ من أفواههم﴾(٢) . وكذلك : ساءَ مثلاً القومُ (٣) . وأشباه ذلك كثير .

والدليل على أنّه يراد به معنى التعجب قوله :

حُبَّ بالزَّوْرِ الذي لا يُرى   منه إلاّ صَفْحةٌ أو لمامْ (٤١٨)

فزاد الباء في فاعل حُبَّ لما دخل الكلام معنى أَحبِبْ بالزَّوْرِ ، الذي يُراد به معنى التعجب مراعاةً للمعنى ، فافهم .

---

(١) الصف : ٣.   (٢) الكهف : ٥.   (٣)الاعراف : ١٧٧

باب حبذا

اعلم أنَّ حبَّذا مركبة من حَبَّ وذا ، إلاّ أنَّ النحويين اختلفوا فيها فمنهم من ذهب إلى أنَّ حبَّ مع ذا لم يُجعلا كشيءٍ واحدٍ ، بل ذا عندهم فاعل حَبَّ والاسم الواقع بعد اسم الاشارة يجوز فيه على مذهب هؤلاء من الاعراب مايجوز في اسم الممدوح أو المذموم في باب نعم وبئس فيكون خبر ابتداء مضمر وكأنّه قال : هو زيدٌ ، أي المحبوبُ زيدٌ ، أو مبتدأ والخبر محذوف والتقدير : زيدٌ المحبوبُ ، فحذف الخبر ، أو يكون مبتدأ وحبّذا (١) في موضع خبره واستغنى باسم الاشارة عن الضمير كما كان ذلك في قوله تبارك وتعالى : ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ (٢) . في قراءَة من رفع لباس التقوى (٣) ، أي هو خيرٌ .

والذاهبون إلى أنَّ حبّذا ليست بمنزلة كلمةٍ واحدة منهم من زعم أنَّ إفراد العرب لها في جميع الأحوال وكونها(٤)لم تتغيّر بالنظر إلى التثنية والجمع شذوذ . فلذلك لم يقل : حبّذانِ ولا حبَّ أولاءِ بل جرى مجرى المثل ، فكما لايتغيّر المثل بل يبقى على صورة واحدة فكذلك هو ، ألا ترى أنّك تقول : الصيفَ ضيّعتِ اللبَنَ (٥) للمفرد والمثنى والمجموع والمونث والمذكر بلفظ واحد. وهذا فاسد لأنّه اذا أمكن أن يُحمل اللفظ على غير الشذوذ كان أولى .

ومنهم من زعم أنَّ «ذا» إنّما كان مفرداً مذكراً على كل حال لأنّه إشارة إلى مفرد مذكر محذوف والتقدير عنده في حبّذا زيدٌ : حبذا حسنُ زيدٍ ، وكذلك حبّذا الزيدانِ ، حبّذا حسنُ الزيدَينِ ، وكذلك حبّذا الزيدونَ ،

---

(١) ر : حب .   (٢)الأعراف : ٢٦ .

(٣) قرأ ابن عامر والكسائي واهل المدينة بالنصب والباقون بالرفع . الطبرسي ٣٥/٨، الكشاف ٧٤/٢، القرطبي ١٨٥/٧ .

(٤) ج ، ر: كونه ، وهو تحريف .

(٥) قاله عمرو بن عمرو لدختنوس بنت لقيط وكانت تحته ففركته وكان موسرا فتزوجها عمرو بن معبد وهو ابن عمها وكان فقيرا فمرت بابل عمرو فسألته اللبن فقال لها ذلك . يضرب مثلا لترك الشيء وهو ممكن وطلبه وهو متعذر، الميداني ٦٨/٢.

أي حبّذا حسنُ الزيدِينَ ، ثم حذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه ، وهو مذهب ابن كيسان ، وهو فاسد لأنّ العرب إذا حذفت المضاف وأقامت المضاف إليه / مقامه فإنّما تجعل الحكم من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع [١٢٨و] وغير ذلك على حسب الملفوظ به لا على حسب المحذوف فتقول : اجتمعت اليَمامَةُ ، ولا تقول : اجتمعَ اليَمامَةُ وان كان الأصل قبل الحذف : اجتمعَ أهلُ اليَمامَةِ .

ومنهم من ذهب إلى أنّ حبَّ مع «ذا» بمنزلة كلمة واحدة (١)، واستدلوا على ذلك بكون اسم الاشارة لا يتصرف بحسب المشار اليه ، ولو كان باقياً على بابه لتصرّف كتصرّفه في غير هذا الموضع ، وبكون العرب لا تفصل بين حبَّ و «ذا» بشيءٍ فلا تقول : حبَّ في دارِ ذا زيدٍ ، تريد حبّذا في دارِ زيدٍ ، وهو أولى من حمل ذا على الشذوذ .

والذاهبون إلى أنّهما بمنزلة شيءٍ واحد منهم من ذهب إلى أنّ حبّذا كلّه فعل ، ومنهم من ذهب إلى أنّه اسم كلُّه (١) .

والذاهب إلى أنّه فعل استدلّ على صحة مذهبه بأنّ الفعل هو الأسبق والأكثر حروفاً فينبغي أن يُغلّب على الاسم (٢) .

والذاهبون إلى أنّه اسم استدلوا على ذلك بأنّ تغليب الاسم على الفعل أولى من تغليب الفعل على الاسم ، لأنّ الأسماء أصل الأفعال والأصول أبداً تُغَلّب على الفروع اذا اجتمعت . وأيضاً فإنّه قد وجد من الأسماء ماهو مركبٌ نحو بَعلبَكَّ ورام هُرْمُز وخَمسَ عَشَرَةَ وأمثال ذلك كثير ،ولم يوجد من الأفعال ماهو مركبٌ . وأيضاً فإنّ العرب قد تُدخل عليه حرف النداء كثيراً ومن ذلك قول الشاعـــر .

---

(١) هو رأي الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج والزجاجي . الكتاب ٣٠٢/١ ، المقتضب ١٤٥/٢، الاصول ٧١/١ ، الجمل ١٢٢ ،

(٢) قال ابن يعيش : واستدلوا بتصريفه فيقال : لا يحبذه ١٤١/٧ .

٤٣٤ ياحبّذا جبلُ الرّيّان من جبَلٍ   وحبّذا ساكنُ الرّيان مَن كانا (١)

والنداءُ من خواص الأسماء .

فإن قيل : فلعلّ ذلك على حذف المنادى ، تقديره : ياقومُ حبّذا ، أو تكون «يا» تنبيهاً لاحرف نداء ، فالجواب : إنّ كثرة ذلك في حبّذا وقلّته مع غيرها من الأفعال دليل على أنّها اسم ، وهذا هو أصح هذه المذاهب في حبـــذا :

فمَن جَعلَ حبّذا كلّه فعلا جعل الاسم الواقع بعده مرفوعاً به ، ومن جعل حبّذا كلّه اسماً واحداً كان حبّذا عنده من باب المبتدأ والخبر ، فيجوز عنده أن يكون حبّذا مبتدأ وزيد خبره أو عكسه ، وكأنه قال : الممدوحُ زيدٌ . فمن جعله على ماتقدّم من كون حب ليست مع ذا كشئٍ واحد ألحقه بنعم وبئس لشبهه بنعم في أنّه فعل مدح كما أنّ نعم كذلك ،وفي أنّ فاعله لا يكون جميع الأسماء بل لايكون فاعله إلاّ «ذا» وفي أنّه لابدّ من ذكر اسم الممدوح. ويخالف نعم في أنّ فاعله لا يكون بالألف واللام ولا مضافاً إلى مافيه الألف واللام ولا مضمراً على شريطة التفسير ، وفي أنّه يجوز الجمع بين فاعل حبّذا وان كان اسماً ظاهراً وبينَ التمييز ، وفي أنّه يجوز دخول من على تمييزها في مثل قول الشاعـــر :

ياحبذا جبلُ الريّان من جبلٍ   وحبّذا ساكن الرّيانِ منْ كانا(٤٣٤)

ومن جعل حبّذا كلمة واحدة فلاتشبه نعمَ عنده إلاّ في مجرد المدح/. [١٢٩و]

والاسم المنصوب بعد حبّذا لايخلو من أن يكون مشتقاً أو غير مشتق . فإن كان غير مشتق كان تمييزاً نحو قولك : حبّذا رجلاً ، فإن كان مشتقاً ففيه خلاف بين النحويين .

منهم من زعم أنّه حال (٢) ، ومنهم من زعم أنّهتمييز ، وهو مذهب أبي عمرو ، واستدل على ذلك بجواز دخول منْ عليه فتقول في حبّذا زيدٌ راكباً:

(١) لجرير . والريان جبل في ديار طيء غزير الماء وهو اطول جبال أجأ .ابن يعيش ١٤٠/٧، اللسان : حبب ، الديوان ٥٩٦.

(٢) ذهب إلى ذلك الأخفش والزجاجي . الاصول ٧٦/١، الجمل ١٢٣.

حبّذا من راكبٍ زيدٌ . ونقيض حبّذا لا حبّذا ، كما أنّ نقيض نعم بئس وعليه قوله :

٤٣٥ لاحبّذا أنتِ ياصنعاءُ من بلدٍ ....(١)

(١) عجزه : ولا شعوب هوى مني ولا نقم .

وهو اول ابيات لزياد بن منقذ العدوى وكان نزل بصنعاء فاستوبأها وكان منزله بنجد . ونسبت في الحماسة لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة، ونسبت لغيره.شعوب ونقم موضعان باليمن شرقي صنعاء، وقيل : من قبائل اليمن .شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٩٨ شرح الحماسة للتبريزى ٣٢٤/٣ ،المنازل والديار لأسامة بن منقذ ٢٥٦، ابن يعيش ١٣٩/٧. معجم البلدان ٣٨٩/٥، الخزانة ٣٩٣/٢، الدرر ١١٧/٢.

باب الفاعلين والمفعولين الذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر

وهذا الباب يسمّيه النحويون باب الأعمال ، وهو أن يتقدّم عاملان فصاعدا ويتأخّر عنهما معمول فصاعداً كلّ واحد منهما يطلبه من جهة المعنى نحو قولك: ضربَني وضربتُ زيداً ، فزيد معمولٌ وقد تقدّم عاملان وهما ضربتُ وضَربَني ، وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى ليعمل فيه ، فضربني يطلبه على أنّه فاعل وضربت يطلبه على أنّه مفعول . وقد يكون المتقدم أزيد من عاملين وعليه قول الشاعر :

٤٣٦ سُئلتَ فلم تبخَلْ ولم تعطِ طائلاً فسيّانَ لا حمدٌ لديكَ ولا ذم(١)

فقد تقدّم في هذا البيت على الطائل ثلاثة عوامل وهي : سُئِلتَ وتَبخَلْ وتعطى ، وكل واحد منها يطلبه من جهة المعنى ويُمكن إعماله فيه .

وهذا البيت يجوز فيه إعمال الأول والثاني باتفاق من أهل البصرة والكوفة . واختلف في أيهّما أَولى بالأعمال ، فالاختيار عند أهل البصرة إعمال الثاني ، والاختيار عند أهل الكوفة اعمال الأول (٢) .

واحتج أهل الكوفة على صحة مذهبهم بأنّ المتقدم أولى بالأعمال لاعتناء العرب به وجعله في أول الكلام . ومما يقوّى مذهبهم أن يقولوا : قد وجدنا من كلام العرب أنّه متى اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى فإنّ التأثير للمتقدّم منهما .

دليل ذلك القسم والشرط إذا اجتمعا فإنّ العرب تبني الجواب على الأول منهما وتحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه تقول : إن قامَ زيدٌ واللّهِ يقُمْ عمروٌ ، واللّهِ إنْ قامَ زيدٌ لَيقومَنّ عمروٌ ، فكذلك ينبغي أن يكون الاختيار إعمال الأول .

---

(١) للحطيئة يخاطب عتيبة بن النهاس العجلى والرواية : لاذم عليك ولا حمد المفاخر ١٧٣ (ليدن) الشعر والشعراء ٣٢٥، الاغاني ١٦٨/٢، الديوان ٣٢٩ .

(٢) المقتضب ١١٢/٣، ٧٢/٤، الانصاف م ١٣، وانظر الكتاب ٣٧/١.

واحتجوا بأنّ إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر في بعض المسائل على مذهبنا أو إلى حذف الفاعل على مذهب الكسائي، على مايُبيّن بعدُ إن شاءَ اللّهُ تعالى ، واعمال الأول لايؤدي إلى شئ من ذلك ، فلذلك كانإعمال الأول أولى .

وهذا كله لا حجة فيه . أما قولهم : اذا اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب فأنّ العرب تجعل المطلوب للمتقدّم منهما ، فغير مسلّم على الأطلاق بل لايخلو أن يكونا عاملين أو غير عاملين أو كان أحدهما عاملا والآخر ليس كذلك فربما يكون الأمر على ما ذكروا.وأما اذا اجتمع طالبان/عاملان[١٢٩ظ] فأنّ المعمول للمتأخر منهما نحو : إن لم يَقُمْ زيدٌ قامَ عمروٌ ، فيقم تقدّمه عاملان : إن ولم ، والذي يعمل فيه إنّما هو المتأخر وهو لم بدليل أنّ اداة الشرطِ اذا جزمت فعل الشرط فأنّه يفتح استعمال الجواب غير مجزوم في اللفظ ، بل لايوجد ذلك الاّ في ضرورة شعر (١) وذلك نحو قوله.

٤٣٧ مَنْ يَكدُني بِسَيِّءٍ كنتُ منه كالشَّجا بَينَ حَلقِه والوَريدِ (٢)

فلو كان «يقوم» مِن : إنْ لم يقُمْ زيدٌ قامَ عمروٌ ، مجزوماً بأنْ لوجبَ أن لايجوزفي الجواب فعل ماضٍ إلاّ في الشعر أو في نادر الكلام ، وكونه من كلام العرب الفصيح دليلٌ على أن الجازم لم دون إنْ لمجاورتها له ، بل أذا كانوا قد لحظوا المجاورة مع فساد المعنى في مثل قولهم : هذا جُحرُ ضَبٍ خرِبٍ، فجروا خرباً على أنّهصفة لضب مع أنّ الخَرِب في الحقيقة إنّماهو الجُحْرُ، فالأحرى أن يلحظوا المجاورة مع صلاح المعنى.

---

(١) أجازة في الاختيار الفراء والمبرد وابن مالك وابن هشام في التوضيح ورجع عنه في المغني. معاني القرآن ٢٧٦/٢، المقتضب ٥٩/٢، شرح التسهيل ٢٢٨ظ ، التوضيح ١٧٨/٢، المغنى ٧٧٢ .

(٢) لابي زبيد الطائي . الشجا : مايعترض في الحلق كالعظم ونحوه . معاني القرآن ٢٧٦/٢ ، المقتضب ٥٩/٢ ، الجمل ٢١٩ ، شرح الكافية الشافية ١٧٧ظ، العيني ٤٢٧/٤ ، التصريح ٢٤٩/٢. الخزانة ٦٥٤/٣ الديوان ٥٢

وأما ما يؤدي اليه إعمال الثاني في بعض المسائل من الأضمار قبل الذكر على مذهبنا ، وهو الصحيح على ما يُبيّن بعدُ إن شاءَ اللهُ تعالى ، ففي مقابلته ما يؤدي إليه اعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول بجملة أجنبية في جميع المسائل ، وذلك لايجوز في باب من الأبوابِ إلاّ في هذا الباب لتداخل الجملتين واشتراكهما في المعمول .

فما يؤدي في بعض المسائلِ إلى ما يجوز في قليل من كلام العرب أولى مما يؤدي في جميع المسائل الى مالا يجوز في باب من الأبواب إلاّ في هذا الباب خاصة .
وأيضاً فأنّ أكثر السماع إنّما ورد بأعمال الثاني وعليه نزل القرآن.قال الله تعالى: آتوني أُفرِغ عليه قِطْراً(١).فقطراً منصوب بأُفرِغُ ،فلو كان منصوباً بآتوني لكان: أُفرِغْهُ عليه،وقال الله تعالى: هاؤم اقرأوا كتابيه(٢).فكتابيه منصوب باقرأوا ولو كان منصوباً بهاؤم لكان اقرأوه كتابيه .
فثبت بما ذكرنا أنّ الاختيار اعمال الثاني وأنّ أعمال الأول جائز ومنه قول الشاعر :

٤٣٨ ولم أمدَحْ لأُرضِيهُ بشعري لئيماً أن يكونَ أفادَ مالا (٣)

فلئيماً منصوب بأمدح بدليل الأضمار في قوله : لأُرضِيهُ .
وكذلك قول الآخر :

٤٣٩ قَطوبٌ فما تلقاهُ إلاّ كأنّما زَوَى وَجهَهُ أن لاكهُ فوهُ حنظلُ(٤)

فأَعمل في حنظل زَوَى ولذلك رفعه وأضمر لِلاكهُ مفعولهُ .
فأذن ثبت أنّه يجوز أعمال الأول والثاني في هذا الباب ، وان كان الاختيار أعمال الثاني كما تقدّم .

* * *

---

(١) الكهف : ٩٦ . (٢) الحاقة : ١٩.
(٣) لذي الرمة يمدح بلال بن أبي بردة التمام ٧٧ ، شرح مشكلات الحماسة ١٣٤،الديوان ٤٤١ ،
(٤) رواه ابن جني عن أبي زيد ولم ينسبه ، شرح مشكلات الحماسة ١٣٤ ،

فينبغي أن يُبيّن كيفية كل واحد منهما فأقول والله الموفّقُ للصواب بمَنّه :لايخلو أن تُعمِلَ في هذا الباب الأول أو الثاني ، فأن اعملتَ الأول أضمرتَ في الثاني كلّ ما يحتاج إليه من مرفوع أو منصوب أو مخفوض. هذا هو الاختيار عندنا .

وقد يجوز لك أن تحذف معمول الثاني اذا لم يكن مرفوعاً في ضرورة شعر كقوله :

٤٤٠ بعُكاظَ يُعشِي الناظِرينَ اذا هُمُ لمحــوا شُعاعُــهْ (١)

فشعاعه فاعل بيُعشي ، ومفعول لمحوا محذوف تقديره : اذا هم لمحوه .

وأن أعملت الثاني فلا/ يخلو (الاول من)(٢) أن يحتاج إلى مرفوع أو منصوب[١٣٠و] ومخفوض فأن احتاج إلى غير مرفوع فلا يخلو أن يكون مما يجوز حذفه أو لايكون. فأن كان مما يجوز حذفه حذفته وذلك نحو: ضربتُ وضرَبني زيدٌ، ولا يجوز اضماره قبل الذكر فتقول : ضربتُه وضرَبني زيدٌ الا في ضرورة شعر وذلك نحو قول الشاعر :

٤٤١علّموني كيــف أبـكـيـهـم اذا خفّ القـطـيـنُ(٣)

فأعمل في القطين خفّ وأضمر لابكى مفعوله قبل الذكر من غير ضرورة دعت لذلك اذ قد يجوز له حذفه .

فأن كان المنصوب لايجوز حذفه أصلا وذلك كأحد مفعولي ظننت وبابه ففيه للنحويين ثلاثة مذاهب ، منهم من قال أُضمره قبل الذكر . ومنهم من قال :

---

(١) لعاتكة بنت عبدالمطلب من ابيات تفخر فيها بقومها .وعكاظ موضع قرب مكة كانت فيه سوق في الجاهلية . شرح الحماسة للمرزوقي ٧٤٧،شرح الحماسة للتبريزى ٢/٢٥٧، المغنى ٦٧٦، العيني ٣/١١، التصريح ١/٣٢٠ .

(٢) مابين القوسين سقط من ج .

(٣) لم أعثر على نسبة هذا الشاهد لقائل . خف : رحل . القطين جمع قاطن وهو الساكن. المقرب ٧٦، الاشباه والنظائر ٣/١٢١.

أُضمره وأؤخره وأفرّق بينه وبين الفاعل في ذلك كأن الفاعل اذا أُضمر كان مع الفعل كالشيء الواحد ولذلك يُسكّن له آخر الفعل في نحو : أكرمتُ وضربتُ ، فلم يجز تأخره لذلك لئلا يفصل بينه وبين مايعمل فيه بجملة وهو العامل الثاني ، وأما المفعول فجاز تأخيره لأنّه ليس مع الفعل كالشيء الواحد، ولذلك لم يسكنوا له آخر الفعل .

ومنهم من ذهب إلى أنّه يحذف اذ الحذف في هذا الباب إنما هو حذف اختصار(١) لأنّه حذف لفهم المعنى وحذف الاختصار في باب ظننت قد تقدم الدليل على أنّه يجوز .

وهو أصح المذاهب ، اذ الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدعُ اليهما ضرورة وذلك نحو : ظنّني وظننتُ زيداً قائماً ، فعلى المذهب الاول تقول : ظنّنيه وظننتُ زيداً قائماً (وعلى الثاني : ظنّني وظننتُه زيداً قائماً إيّاه ،وعلى المذهب الثالث :ظنّني وظننتُ زيداً قائماً) (٢)وهو الاولى لما تقدم فأن احتاج الاول إلى مرفوع ففي المسألة ثلاثة مذاهب .

مذهب سيبويه رحمه الله الاضمار قبل الذكر (٣) ومذهب الكسائي حذفه فاعلا كان أو مشبهاً بالفاعل (٤) ومذهب الفراء : انّ كل مسألة يؤدي فيها اعمال الثاني إلى الأضمار قبل الذكر على مذهبنا أو إلى حذف الفاعل على مذهب الكسائي فأنّها لاتجوز ولا يوجد ذلك في كلام العرب ، فأما ماوجد من قولهم : قامَ وقعَدَ زيدٌ ، فأنّ زيد عنده مرتفع بالفعلين معاً ، فلا يجوز عنده اعمال الثاني مع احتياج الاول إلى مرفوع الا ان يتساوى العاملان في الرفع فيكون الاسم مرفوعاً بهما (٥) .

---

(١) ذهب إلى ذلك المبرد في المقتضب ١١٣/٣ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر .

(٣) الكتاب ٤٠/١ ، ابن يعيش ٧٧/١ .

(٤) الجمل ١٢٥، ابن يعيش ٧٧/١ .

(٥) معاني القرآن ٤٢٢/١، الجمل ١٢٤، ابن يعيش ٧٧/١.

وهذا فاسد لانّه قد تقرر أن كل عامل يحدث اعراباً وعلى مذهبه يكون العاملان لا يحدثان الا اعراباً واحداً . وهذا الذى قاله كسر لما اطرد في كلام العرب من أنه لابدّ لكل عامل من احداث اعراب ، وأيضاً فالسماع يرد عليه ، الا ترى قوله :

٤٤٢ وكُمتاً مُدمّاةً كأن متونها جرَى فوقَها واستشعَرَتْ لونَ مذَهبِ(١)

بنصب لون ، فأعمل الثاني وهو استشعرت مع احتياج الاول وهو جرى إلى مرفوع وليس / العاملان متفقين في العمل فيعملها في لون فلم يبق الا [١٣٠ظ] مذهب سيبويه رحمه الله أو مذهب الكسائي .

أما مذهب الكسائي رحمه الله فاستدل على صحة مذهبه في حذف الفاعل بما ورد من قول الشاعر :

٤٤٣ فأن كان لايرُضيك حتى تَردّني إلى قطرى الا إخالُكَ راضيا (٢)

فناعل يرضي محذوف . وهذا لاحجة فيه لاحتمال أن يكون أضمر لدلالة راضياً عليه كأنّه قال : لايرضيكَ مرُضٍ ، ولأ نّه قد علم على مَنْ يعود كأنّه قال : لايرضيكَ هو أي شيء .

وانّما لم يجز حذف الفاعل لأ نّه لايخلو من أمرين : أحدهما أن يُحذَف حذف اقتصار والآخر أن يُحذف حذف اختصار .

أما الاقتصار فلا يتصوّر لأ نّك لو قلت : قام ، ولم تذكر الفاعل ولا أردت أن تقدّره لكنت قد تكلمت بغير مفيد .

---

(١) لطفيل الغنوى . المدماة الشديدة الحمرة ، استشعرت : لبست الشعار وهو مايلي الجسد من الثياب ، المذهب : المموه بلون الذهب . الكتاب ٣٩/١، المقتضب ٧٥/٤، ايضاح الفارسي ٦٨ ، المحكم ٢٢٥/١ ، الانصاف ٥٨ ، ابن يعيش ٧٨/١ ، العيني ٢٤/٣، الديوان ٧ .

(٢) لسولر بن المضرب التميمي يخاطب الحجاج لما عزم عليه فيمحاربة الخوارج. قال ابن جني: معناه لا يرضيك الا ان تردني فجعل الفاعل متعلقاً على المعنى ، أهـ. وقال ابن الشجري : أراد ان كان لايرضيك شأني وما أنا عليه ، فأضمر ذلك للعلم به . اهـ. معاني القرآن ٢٣٢/١ : الكامل ١٠٢/٢، ايضاح الفارسي ١٢٦، الخصائص ٤٣٣/٢، ابن الشجرى ١٨٥/١، ابن يعيش ٨٠/١، العيني ٤٥١/٢.

وأما حذف الاختصار فلا يتصور أيضاً لأنّ العرب قد جعلته مع الفعل كالشيء الواحد ، لما ذكرنا من تسكين آخر الفعل له في مثل قولك : أكرمتُ وضربتُ .

فأن قيل : الدليل على صحة مذهب الكسائي قولُ الشاعر :

٤٤٤ لو كانَ حيّي قبلَهُنَّ ظَعائناً حيّي الحطيمُ وجوهَهُنَّ وزَمزَمُ (١)

فأعمل في الحطيم حيّي الثاني ، اذ لوأعمل الأول لأ ضمر في الثاني كل مايحتاج اليه باتفاق كما تقدّم ، فكان يقول : حيّيا ، فلما أعمل الثاني قال : حيّى، وحذف الفاعل ، وكذلك أيضاً قول النابغة :

٤٤٥ تَعفق بالأرطَى لها وأرادها رجالٌ فبَذّتْ نَبلَهم وكَليبُ (٢)

ولو أضمر الفاعل لقال : تعفّقوا ، على مذهب سيبويه رحمه الله من إعمال الثاني وكذلك قول الآخر :

٤٤٦ وهل يُرجعُ التَسليمَ أو يكشفُ العَمَى ثلاثُ الأ ثافي والرسومُ البلاقعُ(٣)

ولو أضمر فاعل الفعل الأول لقال : أو يكشِفْنَ (٤) ، اذ الفرقُ بين مذهب سيبويه رحمه الله ومذهب الكساءي إنّما يظهر بالتثنية والجمع ، فيبرز الضمير فيهما على مذهب سيبويه رحمه الله ، وأما على مذهب الكسائي فالأفراد والتثنية والجمع بمنزلة واحدة لحذف الفاعل .

---

(١) أبيات أنشدها المبرد لبعض القرشيين وهو ابن أذينة ، في وصف جماعة من النسوة يؤدين فريضة الحج . الكامل ١/٢٩٥، الأغاني ٢١/١١٠.

(٢) لعلقمة بن عبدة الفحل وليس للنابغة كما توهم المصنف . تعلق : استتر الأرطى : شجر يدبغ به واحدته أرطاة ، بذت : سبقت وفاتت . كليب : جمع كلب . يصف بقرة وحشية أفلتت من الصيادين وكلابهم لسرعتها وخفتها . النوادر ٦٩ ، شرح المفضليات ٧٧٦ ، المخصص ١٢/٨٢، المحكم ١/١٣٨، العيني٣/١٥، الديوان ٢٣ .

(٣) لذي الرمة ، ورواية المبرد : أو يدفع البكا . البلقع : الارض القفز . العمى يراد به هنا زوال الا ثار من الدار .الرسوم :الا ثار غير الشاخصة . اصلاح المنطق ٣٠٣، المقتضب ٢/١٧٦، ٤/١٤٤، المخصص ١٧/١٠٠، الديوان ٣٣٢.

(٤) كذا والصواب : يرجعن ، لأنه هو الفعل الأول .

فالجواب : إنَّ الذي يدلُّ على صحة مذهب سيبويه أنَّه قد حُكي من كلام العرب : ضربوني وضربتُ قومَكَ(١) وضرباني وضربتُ الزيدَينِ ، وهذا لا يخرَّج إلاَّ على مذهب سيبويه رحمه الله .

وأما هذه الأبيات فقد تتخرَّج على أن يكون الضمير فيها عائداً على الجمع أو التثنية بلفظ المفرد ، فاستتر كما يستتر في حال الأفراد ، والدليل من كلام العرب على جواز عود الضمير على المثنى والمجموع على حد عوده على المفرد ما حُكِيَ من كلام العرب هو أحسنُ الفتيانِ وأجملهُ ، وأحسنُ بني أبيه وأنبلُه ، (٢) وقد كان ينبغي أن يقول : وأجملُهُم وأنبلُهُم ، فأجرى ذلك مجرى المفرد .

ومنه قوله تبارك وتعالى : وإنَّ لكم في الأنعام لَعِبرةً نسقيكم مما في بُطونه(٣) ولم يقل : في بطونها ، وكذلك أنشدوا قول الشاعر :

٤٤٧ ألبانُ إبْلِ تَعِلَّةَ بنِ مُسافرٍ ما دامَ يَملكُها عليَّ حَـرامُ(٤)
وطعامُ عِمرانَ بنِ أوفى مِثلُهُ ما دامَ يُسلَكُ في البطونِ طَعامُ[١٣١و]

فقال : مثله ، ولم يقل مثلها . وكذلك قول الآخر :

٤٤٨ مثلُ القَطا قد نَتقَتْ حواصِلُه(٥)

---

(١) الكتاب ١/٤٠ ، ٤١ وهذه الامثلة مقيسة كما يظهر وليست مسموعة .

(٢) الكتاب ١/٤١ ، معاني القرآن ١/١٢٩ .

(٣) النحل : ٦٦ وانظر معاني القرآن ١/١٢٩ .

(٤) رواه المبرد لرجل من تميم وروايته : مثلها وكذلك رواه ابن الشجري ولا شاهد فيه . قال الاخفش الصغير في تعليقاته على الكامل : وروى أيضاً : مثله ، لأن الالبان تجرى مجرى اللبن فحمل على المعنى ، وقد يجوز ان تجعل الألبان جمعاً فتذكر لتذكير الجمع . أهـ . الكامل ١/٥٩ ، ابن الشجرى ١/٣٢٩ .

(٥) انشده الفراء ولم ينسبه وروايته : مثل الفراخ ، وهي رواية الفارسي ايضاً .
نتقت : سمنت . قال الفراء : الفراخ جمع لم يبن على واحده فجاز ان يذهب بالجمع إلى الواحد . معاني القرآن ١/١٣٠ ، ٢/١٠٩ ، الشيرازيات ٨٢و ، ١١٥ظ التوجيه ٩٦ ، رسالة الغفران ٤١٦ .

ولم يقل حواصلها ، وكذلك أيضاً أنشدوا قوله :

٤٤٩ فيها خطوطٌ من سوادٍ وبَلَقْ كأنّه في الجلدِ توليعُ الوَهَقْ(١)

ولم يقل كأنّها . ومنه الأثر : خيرُ النساء صوالحُ نساء قريشٍ ، أحناهُ على ولدِهِ وأرعاه على زوجِهِ في ذاتِ يَدِهِ(٢). ولم يقل أحناهُنَّ ولا أرعاهنَّ .

ومثال عوده مفرداً على المثنّى قول الشاعر :

فكأنَّ في العَيْنينِ حبَّ قَرَنفُلٍ أو سُنبُلاً كُحِلَتْ به فانهلّتِ(١٧٩)

ولم يقل كُحِلتا به . وكذلك أنشدوا أيضاً قول النابغة الجعدي :

لِمَنْ زُحلوقَــــةٌ زُلٌّ بها العينانِ تَـــنــهَلُّ (١٧٨)

ولم يقل : تنهلانِ وكذلك قول الآخر :

ولو رضِيَتْ يداي بها وضنّت لكانَ عليَّ للقَدَرِ الخِيارُ (١٧٧)

ولم يقل : وظنّتا .

فتخرَّج الأبيات على هذا ، وأمثال ذلك قليل ، بل الفصيح من كلامهم : ضربوني وضربتُ قومَكَ .

* * *

وقد يعود الضمير في هذا الباب على اللفظ لا على المعنى ، وذلك نحو : ظننت وظُننتُ زيداً قائماً، المعنى : وظنّنى قائماً ، فعاد الضمير على قائم الأول لفظاً لا معنى ، ألا ترى أنّه لا يريد : وظنّنى ذلك القائم المذكور لأنَّ القائم المذكور هو زيد ، فلو كان الضمير عائداً عليه لفظاً.ومعنى لكان المعنى : وظنّنى زيدٌ نفسَهُ ، وذلك لايتصور .

---

(١) لرؤبة يصف حمراً وحشية . البلق : سواد مع البياض . الوهق : بياض في الجلد وهو داء . التوليع : استطالة البهق . قال أبو عبيدة : فقلت لرؤبة انه كانت خطوطاً فقل كأنها وان كان سواد وبلق فقل كانهما. فقال : كأن ذاك – ويلك – توليع البهق . مجاز القرآن ٤٣/١، ١٢٣/٢، مجالس ثعلب ٣٧٥، التنبيه ٢٩، المغنى ٧٥٥، الديوان ١٠٤.

(٢) النهاية في غريب الحديث والاثر ٤٥٤/١، ٢٣٦/٢ .

ولما خَفِيَ هذا الوجه على أبي الحسن بن الطراوة منع هذه المسألة لفساد معناها ، والدليل على أنَّ الضمير يعود على الظاهر في اللفظ لا في المعنى قول الشاعر :

٤٥٠أرى كُلَّ قومٍ قاربوا قَيدَ فحلهم ونحنُ خلعنا قَيدَهُ فهو ساربُ (١)

أراد ونحن خلعنا فحلنا فهو سارب فعاد الضمير على الفحل المتقدم الذكر والمراد انّما هو غيره . ومنه قول النابغة :

ألا ليتما هذا الحمامُ لنــا إلى حمامتنا ونصفُه فَقَدِ (١٥٣)

أراد ونصف حمامٍ آخر مثل هذا الحمام ، لأنّه قد كان تمنى الحمام كلّه، فمحال أن يتمنى بعد ذلك نصفه ، فثبت أنّه أعاد الضمير على اللفظ وهو يريد غيره لموافقته له في اللفظ ، ومثل ذلك كثير . وقد أوضحت ذلك وبيّنته بأكثر من هذا البيان في الباب الذي بعد هذا ، فعلى ماذكرنا من القوانين يكون اجراء مسائل هذا الباب ان شاء الله تعالى .

• • •

ومما ذكرناه في أول الباب في حدّ الإعمال يتبيّن اذن فساد من الحق قول امرئ القيس :

٤٥١فلو أنَّ ما أسعى لأدنَى معيشةٍ كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ (٢)

بالإعمال ، لأنَّ كفاني يطلب « قليلا » و لم أطلب يطلب الملك ، كأنّه قال: ولم أطلب الملك ، لأنَّ حقيقة الإعمال أن يتقدّم عاملان كل واحد منهما طالب للمعمول ، ولم أطلب لايتسلّط هنا على القليل ، ألاترى أنّه لايصح:

---

(١) الأخنس بن شهاب التغلبي . سرب الفحل: توجه للرعي. وقيل المراد بالفحل هنا السيد وقيل اراد به فحل الابل . اصلاح المنطق ٢٠١ ، المفضليات ٢٠٨ ، شرح المفضليات ٤٢١ ، ٢١٠ ، المحكم ٧٥/١.

(٢) ذكر الانباري أن الكوفيين هم الذين استشهدوا بهذا البيت على اعمال الاول وعدوه من التنازع. الكتاب ٤١/١ ، المقتضب ٧٦/٤، ايضاح الفارسي ٦٧، الخصائص ٣٨٧/٢ ، الانصاف ٥٧، ابن يعيش ٧٩/١، المغنى ٥٦٢ ، الخزانة ١٥٨/١، الديوان ٣٩.

لو أنّ سعيي لأدنى معيشةٍ لم أطلب قليلاً من المال ، لأنّه اذا لم يَسعَ لأدنى معيشة فأنّما يطلب الكثير ، فكان حقه أن يقول : لطلبتُ القليلَ ، فهو غير [١٣١ظ] متسلّطٍ عليه ، فلهذا قلنا انّه ليس من باب الأعمال ، والعامل انّما هو كفاني .

فإن قيل : لأيّ شيءٍ جعلت و«لم أطلب» جواباً للو وعطفت على كفاني حتّى لزم هذا ؟ وهلاّ جعلت الجملة في قوله : ولم أطلب ، معطوفة على قوله : فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني . وكأنّه قال : وأنا لم أطلب قليلاً ، فيتصور توجيهه عليه فيكون من باب الأعمال .

فالجواب : انّ هذا لايتصور ، وقد كان الاستاذ أبو على الشلوبيني يجعله من الاعمال بهذا الطريق ، ووجه بطلان أنّ العاملين في هذا الباب لابد ان يشتركا وأدنى ذلك بحرف العطف حتى لايكون الفصل معتبراً أو يكون الفعل الثاني معمولا للاول وذلك نحو قولك : جاءني يضحكُ زيدٌ ، فتجعل في جاءني ضميرا أو في يضحك حتى لايكون هذا الفعل فاعلا ، وأقل ذلك حرف العطف حتى تكون الجملتان قد اشتركتا أدنى اشتراك فيسهل الفصل .

وأما اذا جعلت : ولم أطلب ، معطوفاً على فلو أنّ ما اسعى ، فأنك تفصل بجملة أجنبية ليست محمولة على الفعل الاول ، فتكون اذ ذاك بمنزلة : أكرمتُ وأهنتُ زيداً ، والعرب لاتتكلّم بهذا أصلا .

وسيبويه رحمه الله لم يجيء به على الاعمال بل جاء به على أنّه من غير الاعمال ألا ترى إلى قوله : فأنها رفع لأنّه لم يجعل القليل مطلوباً وأنما المطلوب عنده الملك (١) فأطلب لايتوجه على القليل الا تراه يقول : ولو لم يُرِدْ ذلك ونصبَ لفَسدَ المعنى .

فأن قيل : فكيف جاء به الفارسى على الاعمال (٢) .

فالجواب : إنّه أراد بقوله من الاعمال أنّه شبه للاعمال لتداخل الجملتين في العطف ونظير هذا ما أنشده في الذكرة على أنّه من شبه الاعمال لكثير عزّة :

---

(١) الكتاب ٤١/١ . (٢) الايضاح ٦٧ .

٤٥٢ وأني وان صدّت لمُثْنٍ وقائل عليها بما كانت الينا أزلّت (١)

فما أنا بالداعي لعـزة بـالردى ولا شامتٌ ان نعلُ عَزَّةَ زلّتِ

لأنّه لما عطف فصل بين العامل ومعموله، وذلك أنّ معمول مُثْنٍ إنما هو «عليها» وقد فصل بينهما بقوله : وقائلٌ ومعمول قائل انما هو : فما أنا بالداعي لعزّة بالردى، أو فصل بينهما بمعمول مُثْنٍ ، فاذن قد جعل هذا يشبه الاعمال لتداخل الجملتين بالعطف حتى يسوغ ذلك الفصل . كذلك يكون مذهبه في بيت امرىء القيس، فأن قيل: اذا لم يكن من الاعمال فكيف أجزتم الفصل بجملة أجنبية ؟ فالجواب: إنها غير أجنبية، لأنا انما جعلناها معمول لم أطلب الملك، فأذا كانت كذلك كانت مشتركة لأنها في معنى: كفاني القليل، الا ترى أن لم أطلب الملك يكون جواباً لو وماذاك الا لأنّ المعنى واحد .

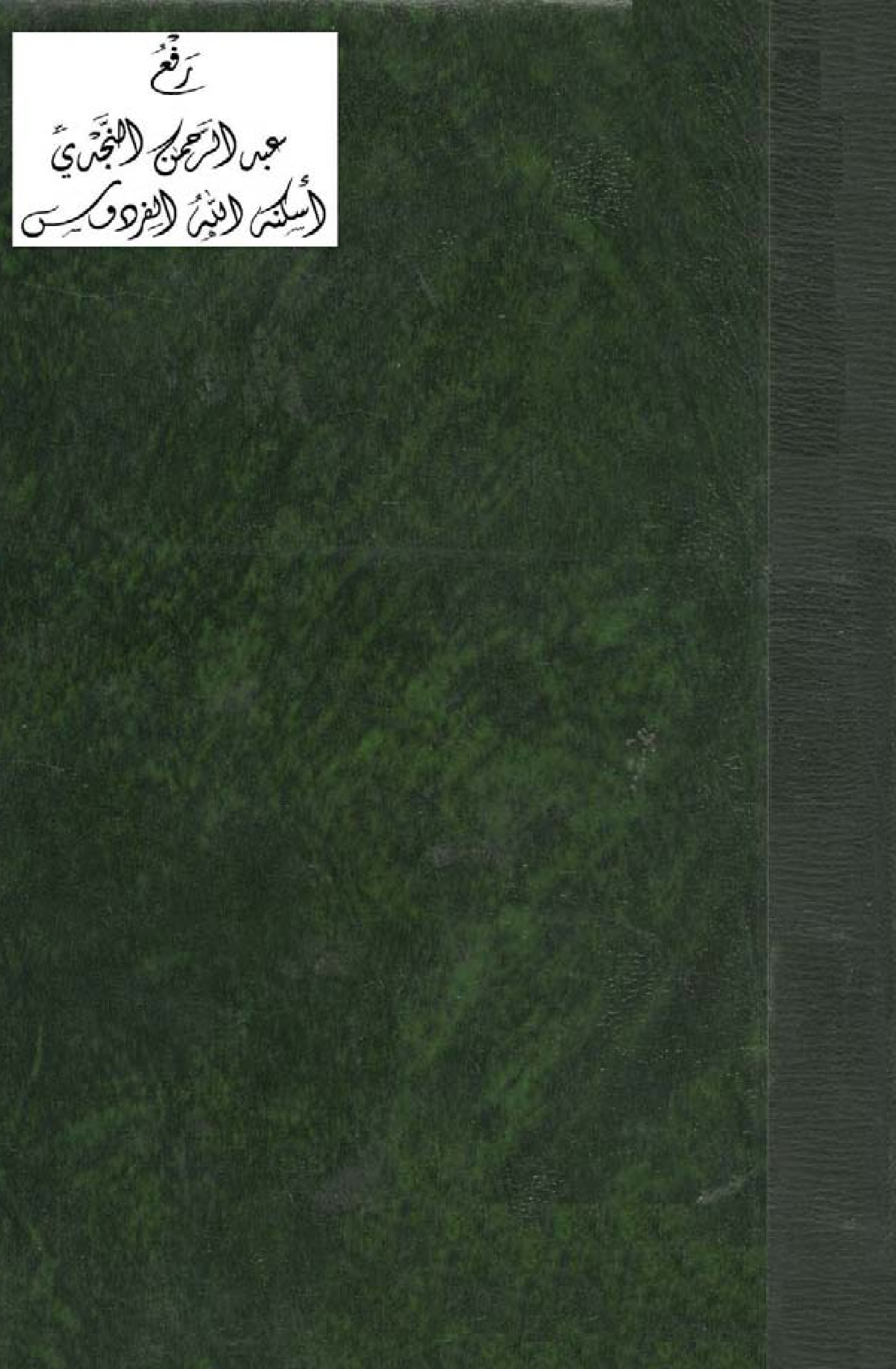
فهذا نهاية الكلام في هذا البيت .

---

(١) أمالي القالي ١٠٩/٢ ، الخزانة ٣٧٩/٢ الديوان ٤٦/٢

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

محتويات الجزء الاول


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شرح جمل الزجاجي

لابن عصفور الإشبيلي

٥٩٧ - ٦٦٩ هـ

الشرح الكبير

الجزء الثاني

رفع

عبد الرحمن النجدي

أسكنه الله الفردوس

شرح جمل الزجاجي

لابن عصفور الإشبيلي

شرح جمل الزجاجي

لابن عصفور الإشبيلي

٥٩٧ - ٦٦٩ هـ

الشرح الكبير

الجزء الثاني

تحقيق

د. صاحب أبو جناح

بسم الله الرحمن الرحيم

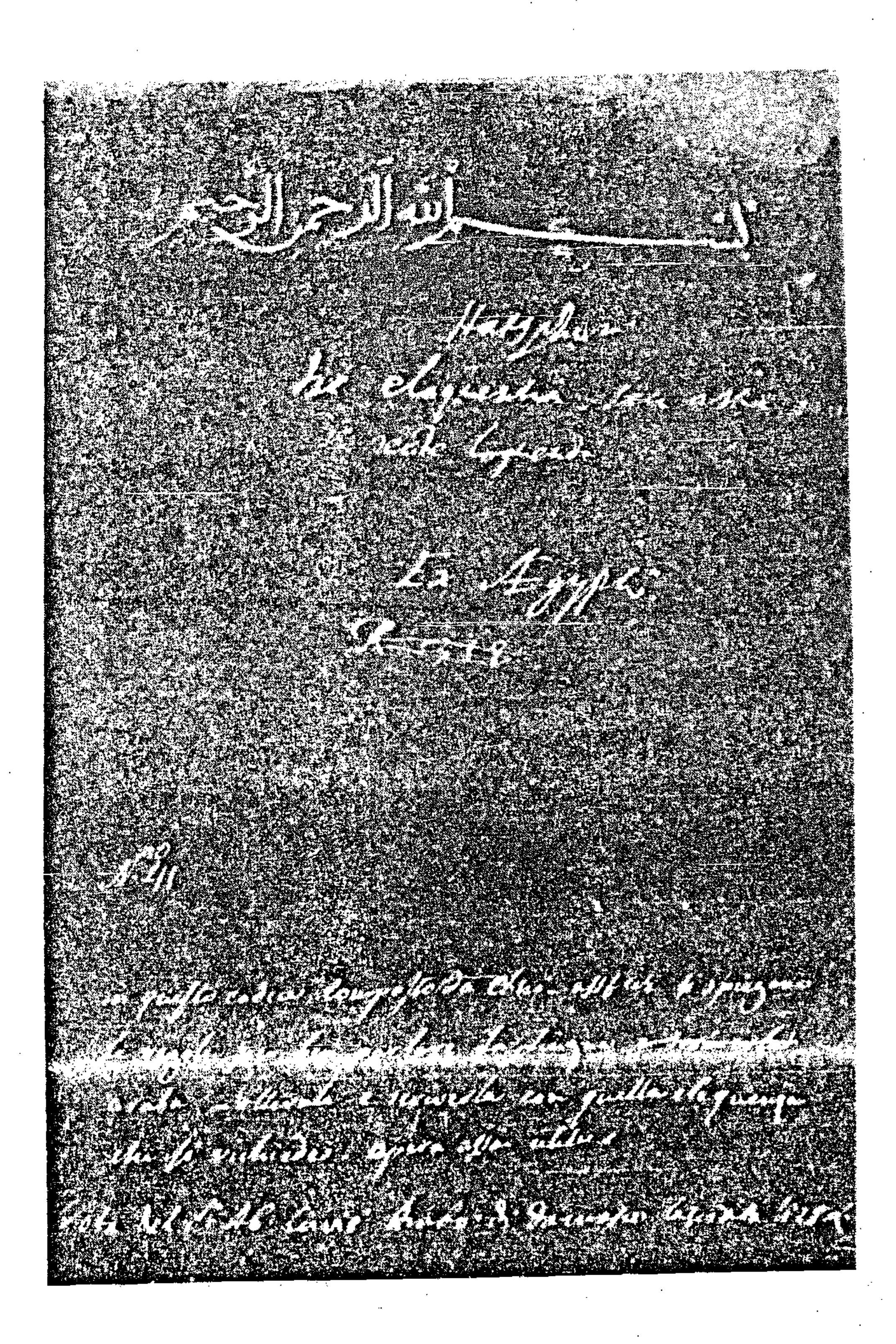
رفع

عبد الرحمن النجدي

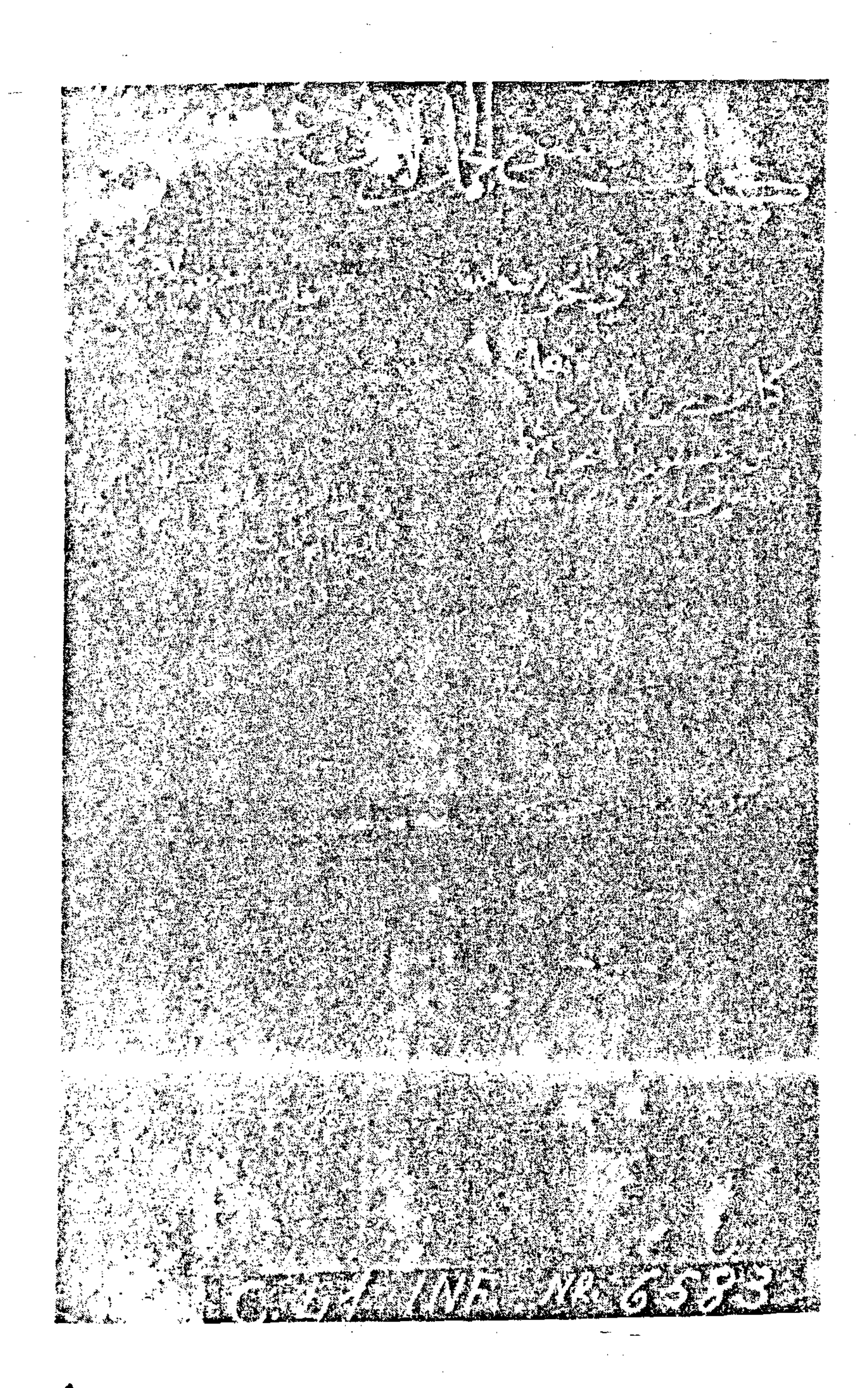
أسكنه الله الفردوس

الصفحة الاولى من نسخة امبروزيانا .

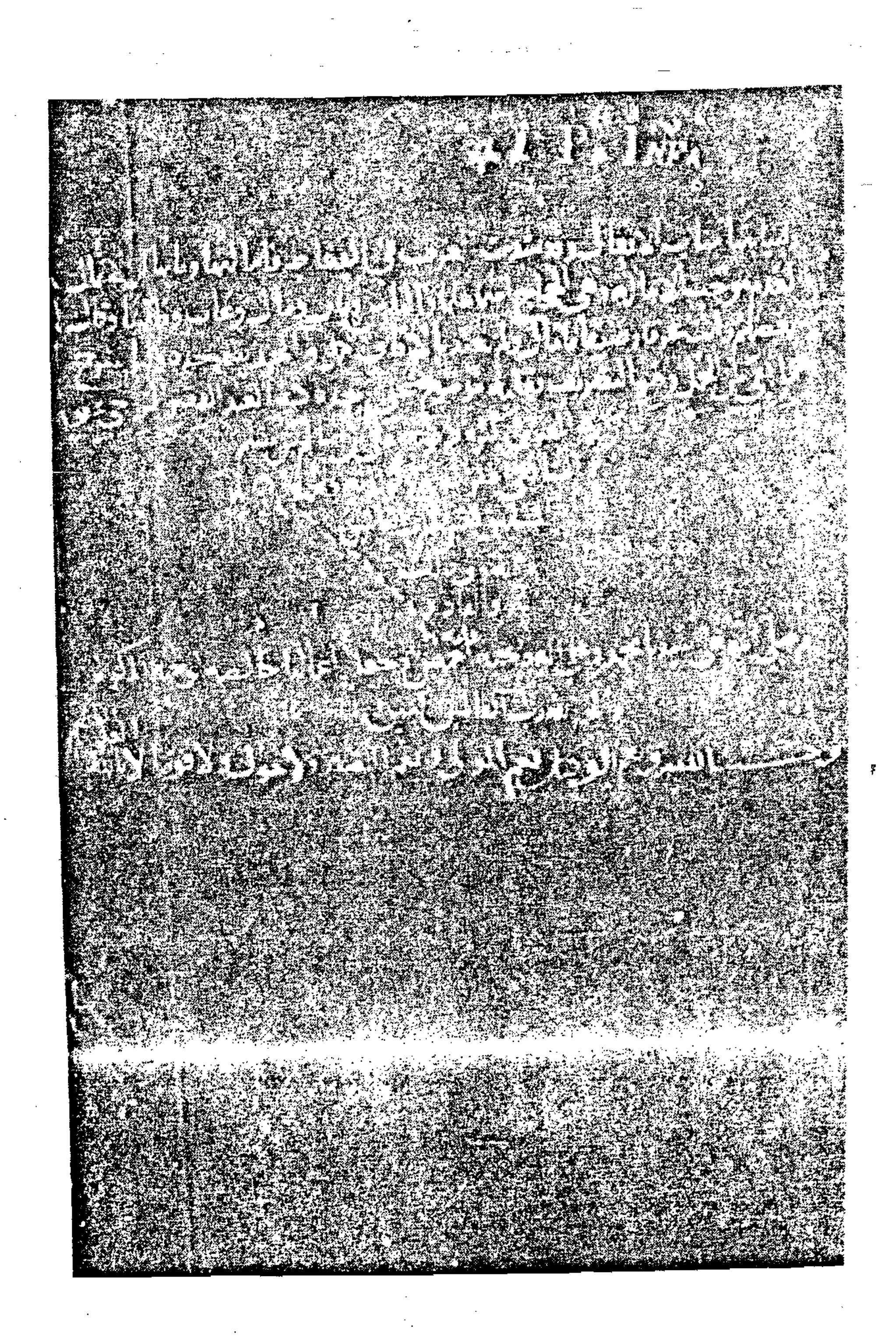
و [illegible] والمراد التي يتألف منها الكلام [illegible]
[illegible] على ما يصدق عليه اسم [illegible] وهو الكلم لا يصدق
على الاسم ولا على الفعل ولا على الحرف [illegible] قوله اقسام الكلم ثلاثة
اسم [illegible] الدليل على [illegible]
فالاسم وفعل وحرف فالمرد وانما [illegible] الكلمة الى الاسماء والافعال والحروف
[illegible] معنى الحرف والاسم والفعل [illegible]
عن الاول [illegible] لا يخلو [illegible]
او لا [illegible]
ان دل على معنى في نفسه او في غيره فان دل على معنى في غيره فهو حرف
وان دل على معنى في نفسه فلا يخلو اما ان يتعرض ببنيته لزمان او لا يتعرض
فان تعرض فهو الفعل وان لم يتعرض فهو الاسم والجواب عن الثاني انه
[illegible] الاسم [illegible] والفعل [illegible] ولا الحرف [illegible] على احدهما
[illegible]
[illegible]
[illegible] ولا [illegible] على [illegible]
[illegible]
[illegible] والجواب عن [illegible] الحرف [illegible] حرف [illegible]
[illegible]
[illegible] الحرف [illegible] هو الحرف فاما
الاسم [illegible] الاسم يدل على [illegible]
[illegible]
الاسم وذلك الفعل يدل على حدث [illegible] زمان [illegible]
عنه [illegible] واما الحرف فلا [illegible]
حرف [illegible]
[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم



صفحة العنوان من نسخة امبروزيانا بايطاليا ورمزها (ر) .



صورة الصفحة الاخيرة من نسخة امبروزيانا .

باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز

لابدَّ في هذا الباب من معرفة الضمائر وأحكامها في التفسير/ومعرفة(١) [١٣٢و] مراتب الأسماء حتى يُعلَمَ مايجوز تقديمه من المضمر على الظاهر ومالايجوز:

فأمّا الضمائر فبُيِّنَتْ في باب النعت بما أغنَى عن إعادتها هاهنا، وهي تنقسم ثلاثة أقسام: ضمير متكلم وضمير مخاطب وضمير غائب.

فضمير المتكلم والمخاطب لايحتاجانِ إلى تفسير، لأنَّ المشاهدة تُفسِّرهما. وأمّا ضمير الغيبة فينقسم قسمين: قسم يحتاج إلى تفسير وقسم لايحتاج إلى تفسير. فالذي لايحتاج إلى تفسير الضمير الذى يفسرّه مايُفهم من سياق الكلام، لأنَّه قد علم مايغنى عنه، وذلك نحو قوله تعالى: حتى تَوارَتْ بالحِجابِ (٢). يعنى الشمسَ، وكذلك قوله تعالى: ماتَرَكَ على ظَهرِها مِن دابةٍ (٣). يعنى على ظهر الأرض، وكذلك: إنّا أنزلناهُ في لَيلةِ القَدْرِ (٤). يعنى القرآنَ.

وما بقى فلابدَّ له من مفسّر، وينقسم قسمين: قسم يفسّره ماقبله وقسم يفسّره مابعده، فالذى يفسّره مابعده ينقسم ايضاً قسمين. قسم يفسّره المفرد وقسم تفسّره الجملة. فالذى تفسره الجملة ضميرُ الأمرِ والشأنِ والقصةِ وذلك نحو قول الله تبارك وتعالى: قُلْ هوَ اللهُ أحدٌ (٥). أيَ الأمرُ اللهُ أحدٌ. وكذلك قوله تعالى: إنَّه من يأتِ ربَّهُ مجرماً فإنَّ له جهنَّم (٦). أي إنَّ الأمرَ من يأتِ ربَّه مجرماً فإنَّ له جهنَّمَ. وكذلك قوله

(١) سقطت (معرفة) من ج.
(٢) سورة ص: ٣٢.
(٣) فاطر: ٤٥.
(٤) القدر: ١.
(٥) التوحيد: ١.
(٦) طه: ٧٤.

تعالى : فإنّها لاتعمَى الأبصارُ (١) . أى فإنّ القصة .

والذي يفسّره المفرد : الضمير في (٢) نعم وبئس وفي رُبَّ وفي باب الإعمال إذا أعملتَ الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع ، فاعلا كان أو مشبّها به ، على مذهب أهل البصرة .

وفي باب البدل خلاف ، هل يعود الضمير فيه على مابعده أولا يعود عليه ؟ فمنهم من أجاز أن يعود الضمير فيه على البدل وإن كان مؤخّراً عنه لفظا وتقديراً وهو الأخفش (٣) . ومنهم من منع.

والصحيح أنّه يجوز ، وقد حُكي عن العرب ، ومنه أنشدوا قول الشاعر :

٤٥٣ قد أصبَحَتْ بقَرْ قَرَى كوانِسا

فلا تَلُمْهُ أن ينامَ البائسا (٤)

فالهاء في تلمه عائدة على البائس ، والبائس بدل منها . وكذلك أيضا قول الآخر :

٤٥٤ وقد مات خَيراهم فلم يُهلكاهُم

عشيّةَ بانا رهطِ كعبٍ وحاتِمِ (٥)

فالضمير في خيراهم عائد على رهط . ورهط بدل منه .

والذي يفسّره ماقبله ينقسم ثلاثة أقسام : قسم يفسّره ماقبله لفظا لامعنى. وذلك نحو قولك : عندي درهمٌ ونصفُهُ ، فالهاء في اللفظ عائدة على الدرهم المتقدم الذكر وان كان المراد درهما آخر ، لأنّه معلوم اذا كان عنده درهم فإنّ نصف ذلك الدرهم المذكور عنده ، فلو عاد الضمير عليه لفظا ومعنى لكان عيبّا . ومنه قول النابغة :

---

(١) الحج : ٤٦ .

(٢) ر : الذي في .

(٣) قال ابن كيسان – فيما نقل عنه ابن مالك – هو جائز بإجماع . المغنى ٥٤٤ .

(٤) من شواهد الكتاب الخمسين . قرقرى : اسم موضع مخصب باليمامة .
كوانس جمع كانس وهو اسم فاعل من كنس الظبي اى دخل كناسه وهو بيته أو مأواه واستعمله هنا للابل . وصف راعيا نام عن ابله بعد أن بركت بعد الشبع . والكسائي والرماني يريانه من باب نعت الضمير نعت ترحم . الكتاب ١/٢٥٥، التوجيه ١٦٧ ، المغنى ٥٠٧، ٥٤٥ ، الدرر اللوامع ١/٤٥ .

(٥) للفرزدق يرثى ابنيه . والا شارة إلى كعب بن مامة الإيادى وحاتم الطائي . الديوان ٧٦٤ .

قالت ألا ليتَما هذا الحمامُ لنا

إلى حمامتِنا ونصفُهُ فَقَدِ (١٥٣)

أي ونصفَ حمامٍ آخَرَ مثلِهِ . وكذلك قوله :

أرى كلَّ قومٍ قاربوا قيدَ فَحلِهم

ونحنُ خلعنا قيدَهُ فهو ساربُ(٤٥٠)

/أي قيد فحلنا . [١٣٢ظ]

وقسم قد تقدَّمه مايعود عليه الضمير (معنى لا لفظا)(١) نحو قوله تعالى: اعدلوا هو أقربُ للتقوى (٢). اى العدلُ أقربُ للتقوى ، فعاد الضمير على المصدر لدلالة الفعل المتقدم عليه . ومنه قولهم : مَنْ كذبَ كانَ شرّاً له ، اى كان الكذب شرّاً له ، فأضمروه لدلالة كذب عليه . ومنه قول الشاعر :

إذا اكتحلتْ عَيني بعينِك مسَّها

بخَيرٍ وجلَّى غَمرةً مِنْ فؤاديا(٥٦)

أي مسَّها الاكتحالُ ، فأضمره لدلالة اكتحل عليه .

وقسم تقدَّمه مايعود الضمير عليه لفظا ومعنى . وينقسم ثلاثة أقسام : فسم قد تقدَّمه باللفظ والمرتبة نحو : ضربَ زيدٌ غلامَهُ ، فالضمير عائد على زيد وهو متقدِّم عليه في اللفظ والمرتبة ، لأنَّ مرتبة الفاعل أن يتقدَّم على المفعول .

وقسم يتقدَّمه (٣) باللفظ دون المرتبة وذلك نحو قولك: ضَربَ زيداً غلامُهُ ، فزيد متقدِّم على الغلام في اللفظِ والنيّةُ به التأخير لأنَّه مفعول .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) المائدة : ٨.

(٣) ر : تقدمه .

وقسم تقدّمه بالمرتبة دون اللفظ وذلك قوله (١) : ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ، لأنّه فاعل وان كان مؤخراً في اللفظ .

فأمّا : ضَرَبَ (٢) غلامُهُ زيداً ، فلا يجوز أصلاً لئلا يتقدّم الضمير على مايعود عليه في اللفظ والمرتبة ، وليس من باب مايفسّره فيه مابعده . فأما قوله :

٤٥٥ جَزَى ربُّـــهُ عَنِّـــي عَـدِيَّ بنَ حاتِمٍ
جَزاءَ الكِلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ (٣)

فمنهم من حملة على أنّه ضرورة ، ومنهم من جعل الضمير عائداً على الجزاء الذي يدلّ عليه جَزَى فيكون من باب قولهم : من كَذَبَ كان شَرّاً له، أى كان الكذب شرّاً له ، وكذلك قوله:

٤٥٦ لمـّا عَصَى أصحابُــهُ مُصعَبَــا
أدّى اليهِ الكَيْلَ صاعاً بِصاعْ (٤)

إنْ ثبتت هذه الروا ية فهي محمولة على الضرورة (٥) ، ولايجوز أن يعود الضمير على العصيان لأنّ التقديم يكون إذ ذاك : لما عَصَى أصحابُ العِصيانِ

---

(١) ر قولك.

(٢) ج ، ر : ضربه ، وهو تحريف . وانظر المقتضب ٢/٦٩ ، ٤/١٠٢ ، الخصائص ١/٢٩٤ .

(٣) نسب لأبي الأسود الدؤلي ، ونسبه ابن جنّي للنابغة وقيل هو مولد مصنوع وتقديم الضمير هنا أجازه الأخفش والطوال وابن جني وابن مالك . الخصائص ١/٢٩٤ ، ابن الشجرى ١/١٠٢ ، ابن يعيش ١/٧٦ ، العيني ٢/٤٨٧ ، الخزانة ١/١٣٤ ، الضرائر ١٨٦ ، ديوان أبي الأسود ١٢٤ .

(٤) للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعي في رثاء يحيى بن شداد بن ثعلبة وكان مع مصعب حتّى قتل معه وفاء له . ورواية شرح المفضليات :
لما جلا الخلان عن مصعب .و لا شاهد فيها . شرح المفضليات ٦٣٠، الخزانة ١/١٤٠ .

(٥) في حاشية ج ، ر : أنشده المازني عن ابي عبيدة وأنكر الأصمعي رواية أبي عبيدة وزعم ان الرواية : لما عصى المصعب اصحابه .

مُصعباً ، وليس للعصيان أصحاب مختصون به معروفون كما للجزاءِ رَبٌّ يختص به (١) ؛ والرواية الصحيحة عند أهل البصرة :

لما عَصَى المصْعَبَ أصحابُهُ أدّى إليه الكيلَ صاعاً بصاعْ (٤٥٦)

فإذن قد يعود الضمير على متقدّم بالرتبة (٢) دون اللفظ . فلا بدّ من معرفة مراتب الأسماء .

• • •

فلا يخلو الاسمان من أن يكونا مرفوعين أو منصوبين أو مخفوضين . أو يكونا مختلفي الاعراب ، فإن كانا مرفوعين لم يكن بدٌّ من أن يكون أحدهمامتبوعاوالآخر تابعا والمبتدأ متقدّم على الخبر و المتبوع أيضا مقدم على التابع . وإن كانا مخفوضين فمرتبة كل واحد منهما حيث وقع ، ولايقال مرتبة أحدهما قبل الآخر إلاّ أن يكون أحدهما في موضع رفع والآخر ليس كذلك. وإن كانا منصوبين فصاعداً فلا يخلو أن يكونا من باب ظننت أو من باب أعطيت أو من باب أعلمت . فإن كانا من باب ظننت فالذي هو مبتدأ في الأصل مقدّم على الذي هو خبر في الأصل .

وإن كانا / من باب أعطيت فالذي هو فاعل في المعنى مُقدّم على ماهو [١٣٣و] ليس كذلك . وإن كانا من باب أعلمت فالذي هو فاعل في المعنى مقدّم على المفعولين الذين هما مبتدأ وخبر في الأصل ؛ أومّا المفعولان الثانيان فالذي هو منهما مبتدأ في الأصل مقدّم في الرتبة على الآخر .

وإن كانا مختلفي الإعراب فالمرفوع أبداً مقدّم على المنصوب والمخفوض . والمنصوب أبداً مقدّم على المخفوض .

فعلى هذا القانون تجرى المسائل وبه يعلم مايتقدّم من المضمر على الظاهر وما لا يجوز أن يتقدّم ، فتقول على هذا : ضربَ غلامَهُ زيدٌ ، لأنّ زيداً مرفوع والغلام منصوب ، فزيد مقدّم في الرتبة ، ولذلك جاز .

---

(١) في حاشية ج ، ر : قال الأستاذ رحمه الله في شرح المقرب : وكذلك أيضا قد يتأول : لما عصى اصحابه مصعباً .

على أن يكون الضمير عائدا على المصدر المفهوم من عصى .

(٢) ر : بالمرتبة .

وكذلك : رأيتَ في دارِه زيداً ، جائز لأنّ مرتبة المنصوب قبل المخفوض.
وكذلك يجوز : في دارِه زيدٌ ، لأنّ المجرور في موضع الخبر ورتبة المبتدأ قبل الخبر.

وكذلك أيضا يجوز : أعطيتُ درهمَهُ زيداً ، لأنّ زيداً فاعل في المعنى لأنّه آخذ للدرهم فرتبته أن يتقدّم على الدرهم .

كذلك : ظننتُ في دارِه زيداً ، لأنّ في داره في موضع المفعول الذي هو خبر في الأصل ، فزيد مقدّم عليه في الرتبة .

وكذلك كل ماجاءك من المسائل قد تقدّم فيها المضمر على الظاهر يعتبر الجائز فيها من غير الجائز بما تقدم لك .

• • •

ومما ينبغي أن يُبيَّن في هذا الباب الموضع الذي يكون فيه المضمر (متّصلا) (١) من الموضع الذي يكون فيه منفصلا ، لأنّ أبا القاسم لم يجعل لذلك بابا، فينبغي أن يُلحق بهذا الباب ، فنقول والله الموفق للصواب :

الضمائر تنقسم ثلاثة أقسام : مرفوعات ومنصوبات ومخفوضات . أمّا المخفوضات فهي كلُّها متصلة إلاّ ما شذّ من قولهم: ماأنا كأنتَ ولا أنتَ كأنا (٢)، أو ماجرى تأكيداً على المخفوض نحو: مررتُ بكَ أنتَ . وأما المرفوع فمتّصل كلُّه إلاّ أن تفصل بينه وبين العامل (٣) بإلاّ نحو : ماضَربَ زيداً إلاّ أنا ، ومنه قوله :

٤٥٧ قد عَلِمَتْ سلمَــى وجاراتُهــا
مــا قَطَّرَ الفارسَ إلاّ أنــا (٤)

---

(١) سقطت من ج ، ر (متصلا) .
(٢) حكاه الأخفش وانظر ٣٢٩/١ تعليق ٥ .
(٣) ج : العائد ، وهو تحريف .
(٤) لعمرو بن معدى كرب . قطر الفارس : صرعه على أحد قطريه . والقطر الجانب . الكتاب ٣٧٩/١ ، المفصل ٢٩ ، المغنى ٣٤٢ .

أو بحرف عطف وذلك نحو قولك : قام زيدٌ فأنا ، أو يكون في معنى المفصول بينه وبين عامله بإلاّ ، وذلك نحو قول الشاعر :

٤٥٨ . . . . وإنَّمـا
يُدافِـعُ عن أحسابِهم أنا أومِثْلِي(١)

كأنَّه قال : مايُدافِـع عن أحسابهم إلاّ أنا أو مثلي ، على خلاف في هذا . فإنَّ سيبويه رحمه الله يجعل مايرد من مثل هذا ضرورة ولم يلتفت للمعنى (٢) والزجاجي (٣) ذهب إلى أنَّه غير ضرورة ، لما ذكرناه من معنى إلاّ .

والصحيح أنَّ الفصل ضرورة إذ لو كان هذا الموضع موضع فصل للضمير (٤) لوجب أنْ لا يؤتى به متَّصلاً كما لايجوز ذلك مع إلاّ ، فقول العرب : إنَّما أَدفعُ عن أحسابهم ، وأمثاله / دليل على أنَّه من مواضع الاتصال [١٣٣ظ] وأنَّ الانفصال فيه ضرورة .

أو يكون المرفوع مبتدأ نحو قولك : أنا زيدٌ ، أو خبراً لمبتدأ وذلك نحو قولهم : القَائمُ أنتَ ، أو اسم «ما» وذلك نحو قولهم : ماأنتَ قائماً ، أو خبر إنَّ نحو قولك : إنَّ القائمَ أنتَ ، أو يكون العامل فيه صفة جارية على غير من هي له وذلك نحو قولك : زيدٌ هندٌ ضاربُها هو ، أو مصدراً مضافاً إلى المفعول نحو قولك: زيدٌ عجبتُ من ضربِكَ هُوَ، تريد من أنْ ضَرَبَكَ هو.
وما عدا ذلك فمتصل .

والمنصوب كلّه متّصل إلاّ أن تفصل بينه وبين عامله إلاّ أو حرف عطف

---

(١) للفرزدق وتمامه : أنا الذائد الحامي الذمار وانما
وروواية الديوان : أنا الضامن الراعي عليهم
النقائض ١٢٨، الشيرازيات ٦٧ ظ، الاقتضاب ١٨ ،البيان للأنبارى ١/١٣٧، المغنى ٣٤٢ ، الديوان ٧١٢ .
(٢) الكتاب ١/٣٧٧ ، ٣٧٩ .
(٣) الصواب الزجاج وسيأتي كذلك .
(٤) ر : للمضمر .

نحو قولك : ماضَربَ زيدٌ إلاّ إيّاك . وضربتُ زيداً فإيّاكَ ، ولا يجوز أن تقول : ما ضربتُ إلاّكَ ، إلاّ في ضرورة كقول الشاعر :

.... أَلاّ يجاورَنا إلاكِ دَيّارُ (٢٦٩)

وفي ماهو مفصول بينه وبين عامله بإلاّ في المعنى من الخلاف مثل ما في المرفوع ، وذلك نحو قول الشاعر :

٤٥٩ كأنّا يومَ قُرَّى إنّما نَقتُلُ إيّانا (١)

فسيبويه رحمه الله جعله ضرورة (٢) والزجاج ذهب إلى أنّهُ غير ضرورة ، وقد بيّنت لك الصحيح من المذهبين .

أو يكون المنصوب خبر ما نحو : ما زيدٌ إيّاكَ ، أو يكون العامل فيه مصدراً مضافاً إلى الفاعل نحو : عَجبتُ من ضربِ زيدٍ إيّاكَ ، أو يكون مفعولاً ثانياً أو ثالثاً لباب أعلمتُ . فهذه الأماكن لايكون فيها إلاّ منفصلا .

والمواضع التي يجوز فيها الإتّصال والانفصال هو أن يكون الضمير مفعولاً ثانياً لباب أعطيتُ ، والاتّصال فيه أحسن من الانفصال ، أو يكون مفعولا ثانياً لباب ظننتُ ، أو ثالثاً(٣) لباب أعلمتُ ، أو خبراً لكانَ ، أو مصدراً مضافاً إلى مضمر فاعل نحو قولك : زيدٌ عجبتُ من ضربِكَهُ ومن ضربِكَ إيّاهُ .

والانفصال في جميع هذا أحسن من الاتصال لعِلّة استحكامها في الضمائر.

فمثال فصله في باب كان قول الشاعر :

لَيتَ هذا الليلَ شَهرٌ ... لانَرَى فيهِ عَريبا [٢٦٢]

ليسَ إيّايَ وإيّاكَ ... ولا نَخشَى رقيبا

---

(١) لذى الاصبع العدواني. قرى : موضع في بلاد بني الحارث بن كعب . يريد تشبيه القتلى من اعدائهم بقومه في الحسن والسيادة . الكتاب ٢٧١/١ ، ٣٨٣ ، اعراب ثلاثين سورة ٢٥ ، الخصائص ١٩٤/٢ ، تهذيب الألفاظ ٢١٠ ، ابن الشجرى ٣٩/١ ، الخزانة ٤٠٦/٢ .

(٢) الكتاب ٣٨٢/١ . (٣) ر : ثانيا.

وكذلك أيضاً قول عمر بن أبي ربيعة .

لئن كانَ إيَّاهُ لقد حالَ دونَنا (١)

عن العَهدِ والإنسانُ قد يتغيَّرُ (٢٦٣)

ومثال اتّصاله قول الشاعر :

٤٦٠ قد ذَهبَ القَومُ الكرامُ لَيْسِي (٢)

ومن كلامهم : عليهِ رجُلاً ليسَنى (٣) ، ومنه قول الشاعر :

فإنْ لايكُنْها أو تكُنْهُ فإنّه

أخوها غَذَتهُ أمُّه بِلبانِها (٢٦٤)

ومثال اتصاله بالمصدر قول الشاعر :

٤٦١ وقد جعَلَت نَفسِي تَطيبُ لِضَغْمَةٍ

بِضَغْمِهِماها يَقْرعُ العظمَ نابُها (٤)

وما عدا ذلك فمتصل ولا يجوز انفصاله إلاّ في ضرورة كقوله :

٤٦٢ إليكَ حتّى بَلَغتْ إيّاكا (٥)

• • •

---

(١) رواه سابقا : بعدنا .

(٢) ينسب لرؤبة ، والرواية : اذ ذهب . وسقطت نون الوقاية في ليمي ضرورة . و (ليسي) هنا للاستثناء . المغنى ١٨٥ ، الخزانة ٢٤٥/٢ ، الديوان ١٧٥ .

(٣) الكتاب ١٢٦/١ ، المقتضب ٢٨٠/٢ .

(٤) لمغلس بن لقيط الأسدى (جاهلى) يهجو أخويه مرة ومدركا . وقيل غير ذلك . جعل : أفعال الشروع مثل طفق . الضغمة : العضة . والضمير (هما) يعود على المهجوين و (ها) يعود على الضغمة واللام في لضغمهماها (وهي رواية في البيت) متعلقة بيقرع اى يقرع عظمها نابي لضغمى اياهما . وأضاف الناب إلى الضغمة على السعة.
الكتاب ٣٨٤/١ ، ايضاح الفارسي ٣٩ ، المخصص ٦٢/٨ ، ابن الشجرى ٨٩/١ ، ٢٠١/٢ المفصل ١٣٠ ، اللسان : ضغم ، الخزانة ٤١٥/٢ .

(٥) لحميد الأرقط وقبله : اتتك عنس تقطع الأراكا .
والعنس الناقة الشديدة . والأراك شجر تتخذ منه المساويك .
والزمخشري يعده من الشاذ . الكتاب ٣٨٣/١ ، الاصول ١٠٠/٢ ، الخصائص ٣٠٧/١ ، ابن الشجرى ٤٠/١ ، المفصل ١٢٧ . الخزانة ٤٠٦/٢ .

وفي هذه الضمائر خلاف في أماكن فينبغي أن يبين .

فمن ذلك / أنّهم اختلفوا في الياء من تفعلين ، فمنهم من ذهب إلى [١٣٤ و] أنّها ضمير وهو مذهب سيبويه رحمه الله (١) ، ومنهم من ذهب إلى أنّها علامة تأنيث، وهو الأخفش (٢) .

استدلّ أبو الحسن الأخفش على فساد مذهب من ذهب إلى أنّها ضمير بأنّ فاعل الفعل المضارع إذا كان مفرداً لايجوز إظهاره ، فإذا ثبت بذلك أنّها ليست ضميراً كما ذكر تبيّن أنّها حرف ، إذ لاموضع لها من الإعراب وجعلها حرف تأنيث لأنّ التأنيث مفهوم منها .

ومما يؤكد عنده أنّها للتأنيث أنّ التأنيث قد جاء بالكسرة وهي مجانسة للتاء في نحو ضَرَبتِ ، في خطاب المؤنّث .

واستدلّ من ذهب إلى أنّها ضمير بأشياء منها أنّ الياء لم تثبت بنفسها من علامات التأنيث في موضع من المواضع غير هذا الموضع وقد ثبتت ضميراً باتفاق في نحو : ضَرَبَني .

ومنها أنّ علامة التأنيث لم تلحق الفعل المضارع في موضع من آخره .

ومنها أنّ علامة التأنيث ثبتت في التثنية في نحو : قامتا ، والهندانِ تَقومانِ ، فلو كانت الياء حرف تأنيث لثبتت في التثنية .

ومنها أنّه لم يرفع من الأفعال المضارعة بالنون إلاّ مااتّصل به ضمير نحو: يقومانِ ويقومونَ .

فإن قيل : فما العذرُ عن بروز الضمير في حال الإفراد ؟

---

(١) الكتاب ١/٥ .

(٢) ابن يعيش ٧/٧ ، التصريح ١/٩٩ ، المع ١/٥٧ .

فالجواب : إنّ الذي أوجب بروزه في التثنية والجمع موجود هنا وهو خوف اللبس. ألا ترى أنّ الضمير في التثنية والجمع لو لم يبرز لالتبس بفعل المفرد وكذلك هنا لو لم يبرز الضمير لالتبس بفعل المذكّر ، لأنك تقول : تَفعَلُ ، في خطاب المذكّر .

ومن ذلك أنّهم اختلفوا في الذي هو الضمير من «إيّاك» فمنهم من ذهب إلى أنّه بجملته ضمير (١) .

ومنهم من ذهب إلى أنّ الضمير منه «إيّا» والكاف حرف خطاب (٢) .

ومنهم من ذهب إلى أنّ الضمير (٣) الكاف وإيّا عمدة للكاف أعنى زيادة ليتصل به الكاف (٤) .

ومنهم من ذهب إلى أنّ «إيّا» اسم ظاهر والكاف ضمير مضاف إليه إيّا وهو صيغة خفض . وهذا المذهب الأخير ذهب إليه الخليل رحمه الله (٥) ، واستدلّ على صحة مذهبه بقولهم : إذا بلغ الرجلُ الستّينَ فإيّاهُ وإيّا الشوابّ .

وهذا من الشذوذ والقلّة بحيث لايقاس عليه ، بل لنا أن نقول : هذه المضافة إلى الظاهر ليست بإيّا من إيّاك ، وإنْ اتفقتا في اللفظ بل هي اسم مظهر لأنّ المضمر لايضاف لأنّه لايفارقه التعريف ولا يضاف إلاّ إلى مايتنكّر .

ومن زعم أنّ الكاف هو الضمير وإيّا عمدة استدل على صحة ذلك بأنّ الكاف هي الّتي ثبتت ضميراً في غير هذا الموضع ، وأيضاً فإنّها تختلف باختلاف أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث .

وهذا فاسد ، لأنّه لايسوغ أن يكون الإسم عمدة .

---

(١) نسب القول به للكوفيين . الهمع ٦١/١ .

(٢) وهو مذهب البصريين . الكتاب ٣٨٠/١ ، المقتضب ٢٧٩/٤ ؛ الانصاف م ٩٨.

(٣) سقط ما بين القوسين من ر بسبب انتقال النظر .

(٤) وهو مذهب الكوفيين وابن كيسان . الانصاف م ٩٨ ، الهمع ٦١/١.

(٥) الكتاب ١٤١/١ ، الانصاف مسألة ٩٨ .

ومن ذهب إلى أنّه كلّه اسم مضمر مذهب فاسد ، لأنّ الاسم المضمر لايتغيّر بعضه بتغيّر أحوال المراد به من غيبة وتكلم وخطاب .

فالصحيح إذن أنّ «إيّا» اسم مضمر والكاف والهاء والياء من إيّاك وإيّاي وإيّاه حروف لاحقة تفصل مابين المتكلم / والمخاطَب والغائب . [١٣٤ظ]

وكذلك أيضاً اختلفوا في الذي هو اسم من «أنا». فمذهب البصريين أنّ الاسمَ الهمزةُ والنونُ والألفُ زائدةٌ ، بدليل حذفها في الوصل إذا قلت : أناَ فعلتُ (١). ومذهب أهل الكوفة أنّه كلّه اسم (٢) ؛ واستدلوا على صحة مذهبهم بإثبات الألف في قول حُمَيْد :

أنا سيفُ العَشيرةِ فاعرفوني
حُمَيْداً قد تذريتُ السّناما (١٩٢)

وذلك ضرورة لايُلتفت إليها .

وفيه لغات أفصحها : أنا ، بإثبات الألف في الوقف وحذفها في الوصل. والآخر : آنَ ، بإدخال الهمزة بين الألف والنون . والآخر : أنْ ، بغير ألف بتسكين النون . والآخر : ابدال الألف من أنا في الوقف هاء فتقول : أنَهْ ؛ وحُكِيَ من كلامهم : هذا فَصْدِي أنَهْ (٣) .

* * *

واختلف في الاسم من «هو» ، فمذهب البصريين أنّه بجملته اسم لثباته في جميع الأحوال على صورته (٤) .

ومذهب أهل الكوفة أنّ الاسم الهاء (٥) والواو زائدة ؛ واستدلوا على صحة

(١) الهمع ١/٦٠ .
(٢) الهمع ١/٦٠ .
(٣) حكى هذا عن حاتم الطائي وكان أسيراً في حي من العرب فطلب منه ان يفصد بعيراً فنحره فقيل له : لم فعلت هذا ؟ قال : هذا فصدي أنه . شرح السيرافي ٥/١٥٠ ظ ، مقدمة ديوان حاتم : ١٨ .
(٤) الانصاف : مسألة ٩٦ ، الهمع ١/٦٠ .
(٥) ووافقهم ابن كيسان والزجاج والسيوطي . الانصاف م ٩٦ ، الهمع ١/٦٠ .

مذهبهم بحذفها في قول الشاعر :

٤٦٣ فبيناهُ يشرى رحلَـهُ قال قـائـــلٌ
لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجِيبُ(١)

واختلفوا في ياء «هيَ» هل هي من الاسم أم لا . والصحيح أنّها من الاسم ولا يلتفت إلى قوله :

٤٦٤ دارٌ لِسُعدَى إذهِ مِنْ هَواكـا (٢)

لأنّه ضرورة .

وأمّا أنتَ وأنتِ فالاسم منهما الهمزةُ والنونُ والتاء حرف تدل على الخطاب لثباتها اسماً في ضمير المتكلم واختلاف التاء باختلاف أحوال المخاطب . وأما أنتما وأنتم وأنتُنّ فالتاء والميم والألف والواو والنون المشدّدة زوائد ، والاسم الهمزة والنون .

وكذلك هما وهم وهنّ الاسم منها إنّما هو الهاء والواو المحذوفة من هما وهم ، والهاء والياء المحذوفة من هما وهنّ (وهي هما للاسم) (٣) وانّما حذفتا لاستثقالهما ، والدليل على ذلك ثبات هو وهي اسمين قبل ذلك واختلاف أحوال الياء باختلاف أحوال المراد بالاسم من تثنية وجمع وتذكير وتأنيث.

---

(١) ورد هذا الشاهد في شعرين أحدهما للمخلب الهلالي والثاني للمجير السلولي وكلاهما جاهليان. والرواية : ذلول ، والقصيدتان لاميتان.
يشرى: يبيع، من الأضداد، الملاط: الجنب وقيل ماولى العضد من الجنب. الكتاب ١/١٤، الأصول٢/٦٩٧، الحجة ١/١٠٠. الخصائص١/٦٩، ابن الشجرى٢/٢٠٨، الخزانة٢/٣٩٦.

(٢) قبله : هل تعرف الدار على تبراكا
وهو من أبيات الكتاب الخمسين . تبراك : موضع في ديار بني فقعس .
قال ابن جني : الذي قال : اذه من هواك ، هو الذي يقول في الوصل : هي قامت ، فيسكن الياء وهي لغة معروفة فإذا حذفها في الوصل اضطرارا واحتاج إلى الوقف ردها حينئذ فقال : هي . الكتاب ١/٩ ، الأصول٢/٧١٦ ، الحجة ١/١٠٠ ، الخصائص ١/٨٩ ابن الشجرى٢/٢٠٨ ، الانصاف٣٥٨ ، الخزانة١/٢٢٧، ٢/٣٩٩ ، شواهد الشافية٢٩٠.

(٣) مابين القوسين لا معنى له وهو غير متفق مع السياق .

باب إضافة المصدر إلى ما بَعْدَهُ

اعلم أنَّ المصدر ينقسم ثلاثة أقسام. مصدر مؤكِّد لفعله ، أو مُبيِّن نحو: ضُرِبتُ ضرباً ، وضُرِبتُ ضَربَ شُرطيٍّ ، ومصدر مقدَّر بأنْ والفعل ومثاله: يُعجِبُني ضربُ زيد عمراً ، يريد: أنْ ضَربَ زيدٌ عمراً. ومصدر موضوع موضع الفعل نحو: ضرباً زيداً ، أي اضربْ زيداً ضرباً ، فحذف اضرب ووضع ضرباً موضعه. قال الله تعالى: فإذا لقِيتُم الذين كفروا فضربُ الرقابِ(١). أي فاضربوا الرقابَ.
ومثله قول الشاعر المرار الفقعسي:

أَعلاقةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعدما ... أفنانُ رأسِكَ كالثغامِ المُخلِسِ(٨٤)

فأوقع عَلاقةً موضع تَعَلُّقُ.

فأما المصدر المؤكِّد والمُبيِّن فلا يعملان أصلاً. وأما المصدر المقدَّر بأنْ والفعل والموضوع موضع الفعل فيعملان عمل الفعل.
والذي نتكلم فيه في هذا الباب إنما هو المصدر المقدَّر بأنْ والفعل. وينقسم ثلاثة أقسام: مصدر منوَّن ومصدر مضاف ومصدر معرَّف بالألف واللام.
فأما إذا كان المصدر منوناً فإنَّك ترفع به الفاعل وتنصب المفعول وذلك نحو قولك: يُعجِبُني ضربٌ زيدٌ عمراً ، ويجوز لك أن تحذف الفاعل / إذا كان [١٣٥و] في الكلام ما يدل عليه وذلك نحو قول الله تبارك وتعالى: أَو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسغبة يتيماً (٢).
التقدير: أَو أَنْ يُطعِمَ أحدُكم يتيماً. وكذلك قوله:

٤٦٥ بِضَربٍ بالسيوفِ رؤوسَ قَومٍ ... أزلنا هامَهُنَّ عن المَقيلِ(٣)

---

(١) سورة محمد: ٤.
(٢) البلد: ١٤ – ١٥.
(٣) للمرار بن منقذ التميمي. المقيل: الأعناق، لأنها مقيل الرؤوس وموضع مستقرها. هام: جمع هامة وهي الرأس، والضمير يرجع إلى الرؤوس وهو من باب اضافة الشي إلى نفسه لاختلاف اللفظين.
الكتاب ٦٠/١ ، ٩٧ ، العيني ٤٩٩/٣ .

وكذلك قوله :

٤٦٦ أخذتُ بِسَجِلِهم فنَفَحتُ فيـــه
محافظةً لَهُنَّ إخا الذمـــامِ (١)

وزعم الفراء أنّه لايجوز أن يلفظ بالفاعل مع المصدر المنوّن ، والذي حمله على ذلك أنّه لم يحفظ في كلامهم، وذلك باطل بدليل قوله :

٤٦٧ حربٌ تـردَّدُ بينهـــم بتشـاجـرٍ
قــد كفّرت آباؤهـــا أبناؤها (٢)

تقديره : بتشاجرِ أبناؤها قد كفّرت آباؤها ، أي لبست الدروع.

ويجوز لك أن تحذف المفعول وترفع الفاعل فتقول : عجبتُ من ضَربٍ زيدٌ .فإذا كان المصدر مضافاً فلا يخلو من أن تضيفه إلى الفاعل أوإلى المفعول . فإن أضفته إلى الفاعل نصبت المفعول وذلك نحو قول الشاعر :

٤٦٨ وهُـــنَّ وقـوفٌ ينتظرنَ قضاءَهُ
بضاحي عَذاةٍ أمرَهُ وهـو ضامِزُ (٣)

يريد قضاءَه أمرَهُ (٤) .

---

(١) من شواهد الكتاب الخمسين ، السجل : الدلو ملأى . وهي في البيت كناية عن العطاء والحظ لان العيش يكون بالماء . الكتاب ٩٧/١ .

(٢) قبله : هيهات قد سفهت أمية رايها فاستجهلت حلماؤها سفهاؤها
وهما الفرزدق وانشدهما المصنف في باب الضرائر . قال ثعلب : استخفت السفهاء حتى جهلت الحلماء . وعند الرماني ان (سفهاؤها حلماؤها) مبتدأ وخبر وكذلك البيت الثاني (آباؤها أبناؤها) مبتدأ وخبر وهو مايخالف قول ثعلب وابن عصفور. مجالس ثعلب ٧٢ ، التوجيه للرماني ٢٥ ، شرح السيرافي ٢٤٩/١ ، الاغاني ١٥/١٩ ، المقرب ٣٣ .

(٣) للشماخ يصف حمارا وحشيا وأتنه . الضاحي من الأرض : الظاهر البارز . العذاة : الأرض الطيبة التربة الكريمة النبت . الضامز : الرجل الساكت ، واستعاره للحمار لإمساكه عن النهيق . وفي البيت فصل بين المصدر ومعموله بالظرف . المقتضب ١٥/١ ، جمهرة اللغة ٤٩٨/٣ ، الشيرازيات ٦٤ و ، ابن الشجري ١٩١/١ ، الديوان ٤٤ ، المغني ٥٩٥.

(٤) في حاشية ج ، ر : وقوف مصدر على حذف مضاف اى ذات وقوف ، ويجوز ان يكون جمع واقفة على حذف التاء لأن فاعل يجمع على فعول .

وان أضفته إلى المفعول رفعتَ الفاعل كقوله :

٤٦٩ أفنَى تِلادِي وما جمّعْتُ مِن نَشَبِ
قرعُ القَواقيزِ أفواهُ الأباريـقِ(١)

برواية من رواه برفع الأفواه،ومن رواه بالنصب فهو على إضافته إلى الفاعل.
ويجوز أن تضيفه إلى المفعول وتحذف الفاعل مثل قوله تعالى :لايسأمُ الإنسانُ من دعاءِ الخير(٢) . أي من أنْ يَدعوَ الخيرَ.ويجوز أن تُضيفَهُ إلى الفاعل وتحذف المفعول وقد جاءَ في الحديث: مَطلُ الغَنيِّ ظُلمٌ (٣)، معناه:أن يَمطِلَ الغَنيُّ ظلمٌ.

وأمّا المصدر المعرّف بالألف واللام فحكمه حكم المصدر المنوّن يرفع الفاعل وينصب المفعول فتقول : يُعجِبُني الضربُ زيدٌ عمراً .
وزعم بعضهم أنّه لايجوز أن يعمل المصدر المعرّف بالألف واللام .وحجته أن قال : إنّ المصدر لايعمل إلا بالحمل على الفعل والفعل نكرة فلما عرّف زال شبهه بالفعل . وأيضاً فإنّه لم يوجد(٤) .
وهذا خطأ محض لأنّه يلزمه على هذا أن لايعمل المصدر المضاف .فإن قيل: الإضافة قد تكون منفصلة ،فالجواب أن يقال له : لايخلو أن تقدّر الإضافة في هذا الباب محضة أو غير محضة، وباطل أن تكون غير محضة لأنّ الإضافة في هذا الباب يتعرّف بها المضاف ،فثبت أنّها محضة .
وأما قوله إنّه لم يوجد فباطل ،لأنّ السماع ورد به في قوله :

---

(١) الأقيشر الأسدي (المغيرة بن الأسود) اسلامي مخضرم.
القواقيز : الكؤوس الصغيرة جمع قاقوزة . وروى : القوازير . التلاد : المال القديم من تراث وغيره . وهو يكني بذلك عن ولعه بالشراب .
اصلاح المنطق ٣٣٨ ، المقتضب ٢١/١ ، الجمل ١٣٤ ، المغنى ٥٩١ ، العيني ٣/٥٠٨ ، التصريح ٦٤/٢ ، الخزانة ٢٨٢/٢ .
(٢) فصلت : ٤٩ (٣) البخاري (كتاب الحوالات ١، ٢) المستقصى ٣٤٥/٢ .
(٤) نسب هذا القول للمبرد وفي المقتضب ١٥/١ مايخالفه . وانظر الخزانة ٣٣٩/٣ .

٤٧٠ ضعيفُ النكايةِ أعداءَهُ يَخالُ الفِرارَ يُراخي الأجَلْ (١)

• • •

وهذا الذي ذكر من إعمال المصدر في هذا الباب إنّما يجوز في المصدر الجاري وأما الاسم الذي في معنى المصدر فلا يعمل إلاّ حيث سُمِعَ وذلك في مثل قول الشاعر :

٤٧١ أكفراً بعد ردِّ الموتَ عنّي وبعدَ عطائكَ المئةَ الرِتاعا (٢)

لأنّ العطاء في معنى الإعطاء . وكذلك قوله :

٤٧٢ أظلومُ إنَّ مُصابَكُم رجلاً
أهدى السلامَ تحيةً ظُلمُ (٣)

يريد : إنّ إصابتَكُم. وأهل الكوفة يجيزون ذلك ويجعلونه مقيساً (٤) . وهذا خطأ لأنّه لم يكثر / كثرة توجب القياس . [١٣٥ظ]

وأجاز أهل الكوفة إعمال ضمير المصدر في مثل : ضَربي زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ (٥) . واستدلوا على ذلك بقوله :

---

(١) من أبيات الكتاب الخمسين . النكاية مصدر نكيت في العدو اذا اثرت فيه وجاء متعديا بنفسه . يراخي : يباعد . الكتاب ٩٩/١ ، ايضاح الفارسي ١٦٠ ؛ العيني ٥٠٠/٣ ، التصريح ٦٣/٢ ، الخزانة ٤٣٩/٣ .

(٢) للقطامي يمدح زفر بن الحارث الكلابي . والاستفهام للانكار . الأصول ٩٣/١ ، التوجيه ١٠٩ ، ٢٥٩ ، الخصائص ٢٢١/٢ المخصص ٢٢٦/١٢ ، ٢١/١٦ الاقتضاب ٥٥ ، ابن الشجري ١٤٢/٢ ، الخزانة ٤٤٣/٣ ، الديوان ٣٧ .

(٣) للحارث بن خالد المخزومي ونسب للعرجي . ورواية السيرافي : أظليم ، أخبار النحويين البصريين ٥٧ ، الأصول ٩٢/١ ، مجالس ثعلب ٢٢٤ ، الفاخر ١٧٦ ، ابن الشجري ١٠٧/١ ، المغنى ٥٩٣ ، الخزانة ٢١٨/١ .

(٤) الأصول ٩٢/١ ، الهمع ٩٥/٢ .

(٥) واجازه ابن جني وشيخه الفارسي على ان يكون المعمول ظرفا ووافقهم الرماني - الخصائص ١٩/٢ ، حاشية الايضاح ٢٠١ ،التصريح ٦٣/٢ .

٤٧٣ وما الحربُ إلاّ ما علِمتُم وذقتُمُ
وما هو عنها بالحديثِ المُرجَّمِ (١)

يريد : وما الحديثُ عنها بالحديثِ المرجّم . فعنها يتعلّق بهو الذي يراد به الحديث عندهم . وهذا لاحجة فيه ، لأنّه يمكن أن يكون متعلقاً بالمُرجّم وجاز تقديمه عليه وإنْ كان في معنى الموصول ضرورة ويجوز أن يكون متعلّقاً بإضمار فعل كأنّه قال : أعني عنها ، أو يكون التقدير :وما هو عنها مرجّماً بالحديث المرجّم وحذفَ مرجّماً الأول لدلالة الثاني عليه .

• • •

واعلم أنّ هذا الباب خالف باب اسم الفاعل في أشياء منها أنّه لايجوز أن يتقدّم معموله عليه ،وسبب ذلك أنّه مقدّر بأنْ والفعل ، وأنْ من الموصلات ولا يتقدّم على الموصول من صلته شيء .

وخالفه أيضاً في أنّه يعمل بمعنى الحال والاستقبال وبمعنى المضيّ وفي أنّ الإضافة فيه محضة بخلاف اسم الفاعل .

وإذا اتبعتَ المخفوضَ في هذا الباب فلا يخلو من أن تتبعه على اللفظ أوعلى الموضع . فإن أتبعتَهُ على اللفظ فالخفض ليس إلاّ نحو : يُعجِبُني ضربُ زيدٍ عمراً ومحمدٍ .وإن أتبعته على الموضع فإن كان الموضع موضع رفع أتبعته بالرفع وإن كان موضع نسب أتبعته بالنصب.

---

(١) لزهير بن أبي سلمى . المرجم : الذي يرمى فيه بالظن . شرح السبع ٢٦٧ ، شرح العشر ٦٠ ، الخزانة ٣/٤٣٥ ، الديوان ١٨.

باب العدد

العدد على أربعة أنواع : مفرد ومضاف ومركّب ومعطوف.
فأمّا المفرد فإنّك تقول في المذكّر منه : واحدٌ ، اثنانِ ،وفي المؤنّث: واحدةٌ واثنتانِ وثنتانِ ، والعشرون والثلاثون وسائر العقود .
والمضاف من ثلاثة إلى عشرة ومائة وألف .والمركّب من أحدَ عشر إلى تسعةَ عشر. والمعطوف العقود المعطوفة على النّيف من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين. فأمّا الواحد والاثنان والواحدة والثنتان والاثنتان فلا يجوز فيهما الإضافة أصلاً ، وإنّما لم يجز فيها ذلك لأنَّ ذكر المعدود يغني عن ذكر العدد . فلو ذكرته مع المعدود لكان عيّاً ، ألا ترى أنّك إذا قلت : رجل ، عُلِمَ أنّه واحد ،وإذا قلت : امرأة ،علم أنّها واحدة ، وإذا قلت: رجلان ، عُلِمَ أنّهما اثنان ، وإذا قلت: امرأتانِ ، عُلِمَ أنّهما اثنتان، فلذلك لم تجز إضافتهما إلى المعدود إلاّ ضرورة كقوله:

ظرفُ عجوزٍ فيه ثِنتا حَنظلِ (٤٣)

وكان ينبغي أن يقال حنظلتان، إلاّ أنّهلمّا اضطُرَّ جمع بين العدد والمعَدود وأتى بالمعدود غير مثنى ليكون للعدد فائدة .
هذا حكم المفرد وأما المضاف من ثلاثة إلى عشرة فلا يخلو أن تريد بالعدد المعدود أو العدد مجرداً من المعدود . فإن أردت العدد مجرداً من المعدود كان كلّه بالتاء كقوله: ستةٌ نصفُ اثني عشر، وثلاثةٌ نصفُ ستة ، فهذا لم تُردبه إلاّ العدد خاصة . وسبب ذلك أنَّ العدد كله مؤنّث وأصّل المؤنث أن يكون بالتاء / فجاءَ هذا على أصله . [١٣٦و]
فإن أردت بالعدد المعدود فلا يخلو من أن تَذكُره أو لاتَذكُره .فإنذكرتَه كان بالتاء مع المذكّر وحذفها مع المؤنث.

واختلف في سبب ذلك فمنهم من قال : العدد كلّه مؤنّث فما كان منه بالتاء التي للتأنيث فهو بمنزلة مؤنّث فيه علامة التأنيث ، وما كان منه بغير تاء فهو بمنزلة مؤنّث لاعلامة فيه للتأنيث ، ،وهذا مذهب أبي القاسم (١).

ومنهم من قال : إنّ العدد من ثلاثة إلى عشرة في المعنى جمع وقد وجد في الجموع ماهو مذكّر ويجمع بتاء التأنيث وما هو مؤنّث ويجمع بغير تاء التأنيث نحو عُقاب وأعقُب ويقولون في جمع غُراب وهو مذكّر : أغرِبَة ، ومَنْ لغته تذكير اللسان يقول : ثلاثةُ ألسُنٍ ، ومَنْ لغته تأنيثُها يقول : ثلاثُ ألسِنةٍ ، فكذلك هذا .

ومنهم مَنْ قال : إنّما كان عدد المذكر بالتاء لأنّه لوكان بغير تاء لأوهم أنّه مذكّر لأنّه مضاف إلى مذكّر ولفظه المذكر ، والعدد هو المعدود في المعنى وهم قد جعلوا العدد مؤنّثاً فأدخلوا فيه التاء ليرتفع الإبهام .

ومنهم من قال : إنّ العدد كلّه مؤنث فجعلت تاء التأنيث في المذكّر منه لأنّه أخف مع المؤنث ولم يجعلوها في المؤنث لئلا ينضاف ثقل العلامة إلى ثقل التأنيث . وجميع هذه التعليلات حسنة جداً .

فإن لم تَذْكر المعدود في اللفظ فالفصيح أن يبقى الأمر على ماكان عليه لو ذكرت المعدود . ويجوز أن يحذف منه كله تاء التأنيث ، وحكى الكسائي عن أبي الجراح : صمنا من الشّهرِ خَمساً . ومعلوم أنّ الذي يُصام إنّما هو الأيام والأيام مذكّرة .

وكذلك قوله :

٤٧٤ وإلاّ فَسيري حيثُما سارَ راكِبٌ تيمّمَ خَمساً ليس في سيرهِ تَيمُ (٢)

يريد خمسة أيام .

• • •

---

(١) الجمل ١٣٨ .

(٢) لم أجد هذا الشاهد ذكراً فيما رجعت اليه من المظان.

والمعدود لايخلو من أن يكون له جمع قلّة خاصة أو جمع كثرة خاصة أو الجمعان معاً . فإنْ كان له أحدهما أضفته إليه بالضرورة . وإنْ كان له جمعان فالأحسن أنْ تُضيفه إلى جمع القلة ، وذلك أنّ جموع القِلّة إنّما هي من ثلاثة إلى عشرة فنوسب بين العدد والمعدود .

وجموع القِلّة مما كان منها على وزن أفعُل وأفعال وأفعِلة وفِعْلَة ويجمعها قول الشاعر :

٤٧٥ بأفعُلٍ وبأفعالٍ وأفعِلَةٍ
وفِعْلَةٍ يُعرَفُ الأدنَى من العَدَدِ (١)

وجموع السلامة كلها جموع قِلّة .

• • •

والمضاف إليه العدد لايخلو من أن يكون جمعاً أو اسم جمع أو اسم جنس.
فإن كان جمعاً فإنّك تعتبر واحده . فإن كان مذكّراً ألحقت العدد علامة تأنيث وإن كان مؤنثاً لم تلحقها. وأهل بغداد يعتبرون المفرد إلاّ أن يكون الجمع مؤنث اللفظ فإنّ المُعتَبر عندهم لفظ المضاف إليه العدد فيقولون: ثلاثُ حمّاماتٍ ، ونحن لانقول إلاّ : ثلاثةُ حمّاماتٍ ، بإدخال التاء في ثلاثة لأنّ واحدهُ حمّام وهو مذكرٌ . وإن كان اسم جمع فلا يخلو أن يكون لمن / يعقل أو لما لا يعقل . فإن كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكّر [١٣٦ظ] وإن كان لما لايعقل فحكمه حكم المؤنّث .

وإن كان اسم جنس جاز فيه التذكير والتأنيث ، والغالب عليه التأنيث قال الله تعالى : أعجازُ نخلٍ خاوية (٢) . وقال في موضع آخر : أعجازُ نَخلٍ مُنقَعِرٍ (٣). إلاّ ألفاظاً استعملت مذكّرة من اسم الجنس وهي : عِنَبٌ وجَوْزٌ وسِدْرٌ.

• • •

(١) بعده : وسالم الجمع ايضا داخل معها فهذه الخمس فاحفظها ولا تزد
والبيتان لأبي الحسن الدباج شيخ ابن عصفور . الخزانة ٣/٤٣٠ .

(٢) الحاقة : ٧.

(٣) القمر : ٢٠.

ولا يخلو أن يكون المعدود (١) صفة أو جامداً . فإن كان جامداً فالأحسنُ فيه الإضافة نحو ثلاثةُ بغالٍ ، ثم الفصل بمن نحو : ثلاثةٌ من البغالِ ، ثم النصب على التمييز نحو ثلاثةٌ رجالاً .

فإن كان صفة فالأحسن فيه الإتباع نحو : ثلاثةٌ قُرَشيّونَ ، ثم يليه النصب على الحال نحو ثلاثةٌ قُرَشيّينَ ، ثم الإضافة نحو : ثلاثةُ قُرَشيّينَ ، وهو أضعفها .

وسبب ضعفه أنّه يجيء مستعملاً استعمال الأسماء ، أعني أنّه يلي العامل ولاتستعمل الصفة استعمال الأسماء بقياس .

• • •

فإذا زاد على العشرة فإنّك تبقي النيّف على أصله من التذكير والتأنيث إلاّ أنّك تبدل من واحد أحداً ومن واحدة إحدى ، ويجوز واحد وواحدة لكنه قليل جداً . وأما العشرة فإنّهاتكون بتاء التأنيث مع المؤنث وبحذفها مع المذكّر وتسكين الشين مع المؤنّث ويجوز كسرها فتقول : إحدى عَشْرةَ ، بتسكين الشين ، وإحدى عَشِرةَ : بكسرها ، وتفتح الشين مع المذكّر .

وسبب ذلك (أي) (٢) أنْ حُذفت التاء مع المذكر وأُثبتت مع المؤنّث أنّها لو ثبتت مع المذكر لاجتمع في الكلمة تأنيثان .

فإن قيل : إنّك إذا قلت : ثِنتا عَشرةَ ، في المؤنّث فإنّكَ قد جمعت بين تأنيثين ، فالجواب : إنّ التاء في ثِنتا للإلحاق وليست للتأنيث ، والدليل على ذلك أنّ علامة التأنيث لايكون ماقبلها إلاّ متحركاً وهذه قبلها ساكن فدلّ على أنّها ليست للتأنيث .

---

(١) ج ، ر : العدد ، وهو تحريف .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

فإن قيل: إنَّ إحدى عَشرةَ قد جُمِع فيها بين علامَتي تأنيث، فالجواب: إنَّ التأنيث مخالف في اللفظ فلذلك جُمِع بينهما .

* * *

والنَّيف مبنيٌّ مع العقد لتضمّنه معنى الحرف، فإذا قلت: خَمسةَ عَشرَ فكأنك قلت: خمسةٌ وعشرةٌ، فلما تضمّنت معنى الحرف بُنيت، إلاَّ اثني عشر فإنّه معرب، فإن قيل : فلأيّ شيءٍ لم يُبنَ ؟ فالجواب : إنّه اسم مثنّى والأسماء المثنّيات لاتوجد مبنيّة بعد العوامل في موضع أصلاً.

فإن لم يسند إليه شيءٌ بني نحو : اثنين في العدد إذا قلت :واحدٌ اثنانِ ،وقصدت به مجرد العدد من غير إخبار ، وهو مع ذلك عزيز الوجود .

فإن قيل : فلأي شيءٍ بُني عشر من قولك: اثني عَشرَ؟ فالجواب: إنّه وقع موقع النون من اثنين .

وأجاز أهل الكوفة ن تضيف النّيف إلى العدد فتقول هذا أحَدَ عَشرِ (١).

واستدلوا على ذلك بقوله : / [١٣٧و]

٤٧٦ عُلّقَ مِن عنائِهِ وشِقْوَتِهْ
بِنتَ ثماني عَشْرةٍ من حِجّتِهْ(٢)

وهذا من الشذوذ بحيث لايُقاس ،وهو مشبه ببعلبك ضرورة .

ويجوز أن تضيف النيّف والعقد إلى اسم ،وإذا أضفته جاز لك فيه وجهان أحدهما : أن يبقى على بنائه ، والآخر أن يعرب ويجعل إعرابه في آخر الاسم المركب فتقول : هذا أحدَ عَشرَكَ وعَشرِكَ .

---

(١) أجازه الفراء في ضرورة الشعر . معاني القرآن ٣٤/٢.

(٢) انشده الفراء عن أبي ثروان العكلي وانشده الجاحظ عن ابي الرديني الدليم بن شهاب من عكل أيضا . والرواية عندهما : كلف . معاني القرآن ٣٤/٢ ، ٢٤٢، المخصص ٩٢/١٤ ، ١٠٢/١٧ ؛ الانصاف م ٤٢ ؛ التوضيح ٢٠٠/٢ ، العيني ٤٨٨/٤ ؛ الخزانة ١٠٥/٣.

وأجاز الفراء أن تضيف النّيف إلى العقد والعقد إلى الاسم فتقول : هذا أحدُ عَشرِكَ ، بشرط أن يكون العقد مضافا إلى الاسم . وهذا باطل لأنّه لم يسمع من كلامهم (١) .

ولايجوز إضافة اثني عشر إلى الاسم، لأنّه لايخلو أن تحذف عشراً أو تثبته. فإن أثبتّه كنت كمن جمع بين التنوين والإضافة لأنَّ عشرا إنّما بُني لوقوعه موقع النون وإن حذفت التبس بإضافة اثنين فلذلك لايجوز إضافته إلى الاسم. هذا حكم النيّف إلاّ (٢) ثمانية عشر فإنّك تقول للمؤنث: ثَمانيْ عَشَرةَ ، بالياء الساكنة ، وإن شئت حركتها بالفتح فتقول : ثَمانيَ عَشرةَ . ويجوز حذف الياء وفتح النون فتقول ثمانَ عَشرةَ ، ومنه قول الشاعر:

٤٧٧ ولقد شَرِبتُ ثَمانيـاً وثَمانيـاً
وثمانَ عَشرةَ واثْنَتَيْنِ وأربعًا (٣)

ويجوز تسكين العين في المركب اذا أردت المذكر فتقول : أحدَ عْشَرَ ، كراهة توالى الحركات ، وقد قُرِيء : أحدَ عْشَرَ كوكباً (٤).إلاّ في اثني عشر فإنّه لايجوز لأنّه يؤدي إلى الجمع بين ساكنين .

• • •

ويكون التمييز في المركب مفرداً منصوبا ولايجوز أن يكون جمعا فأمّا قوله تعالى: اثنَتي عَشرةَ اسباطاً أُمَماً(٥).فأسباطاً ليس بتمييز.والدليل على ذلك

(١) قال الفراء : سمعتها من أبي فقعس الأسدي وابي الهيثم العقيلي: ما فعلت خمسة عشرك. المعاني ٣٤/٢ ، وقال ابو حيان : وقول ابن عصفور انه لم يسمع من كلامهم ليس بشيء اذ قد سمعه الفراء . الارتشاف ٩٣ ظ .
(٢) ر : وأما .
(٣) نسبه ابن قتيبة للأعشى وروايته: فلأشربن، ونسبه ابن السيد لأعشى بكر . الشعر والشعراء ٢٥٨ ، أدب الكاتب ٢٤٢ ، ٢٦٢ ، نوادر الاعرابي ٣٧٣ ، الاقتضاب ٣٦٥ ، ابيات المعاني ٤٦٨ .
(٤) هي قراءة ابي جعفر كأنه نبه بذلك على ان الاسمين جعلا اسما واحدا . الاتحاف ١٥٨ .
(٥) الاعراف ١٦٠ .

أنّ واحده سبط والسبط ذكر فكان ينبغي أن يقول : اثني عشر أسباطاً فقوله : عشرة ، بتاء التأنيث دليل على أنّه ليس بتمييز وانّما التمييز محذوف فكأنّه قال : اثنتي عشرة فرقة (١) أسباطاً ، وأسباطاً بدل من اثنتي عشرة.

ولايجوز الفصل بين التمييز والعدد إلّا في ضرورة شعر كقوله :

٤٧٨ في خَمسَ عَشرةَ من جُمادَى ليلةً
لاأستطيعُ على الفراشِ رُقادِي (٢)

وكذلك قوله :

٤٧٩ على أنّني بَعدَما قَدْ مَضَى
ثلاثونَ للهَجرِ حَوْلاً كَميلا (٣)

فهذا هو حكم المركب .

• • •

فإذا انتهت إلى العشرين استوى المذكّر والمؤنّث في لفظ العشرين فتقول للمذكّر والمؤنث : عشرون ، وكذلك سائر أسماء العقود كلّها . ويكون التمييز منصوباً إلاّ في المائة والألف ، وسنذكر حكم تمييزها إن شاءَ الله تعالى .

والنّيف على العشرين حكمه حكم ماكان عليه في حال إفراده (٤) ، ويكون تمييزه بعد عطف النيّف عليه منصوباً .

وأما المائة والألف فيكون تمييزهما مخفوضاً مفرداً (وإنّما كان مفرداً لأنّه عقد من العقود وتمييز العقود مفرد، وكان مخفوضاً) (٥) لأنّهما

(١) ج ، : قرية وهو تحريف وانظر التوضيح ١٩٩/٢ .

(٢) لجرير ، ورواية الديوان : لى . المقتضب ٥٦/٣ ، شرح السيرافي ٢٠/٣ ظ . الديوان ١٢٢ .

(٣) ينسب للعباس بن مرداس وألحق بديوانه . الكميل : الكامل . الكتاب ٢٩٢/١ ، المقتضب ٥٥/٣، الاصول ٢٤٦/١ ، مجالس ثعلب ٤٢٤ ، المغنى ٦٣٣ ، العيني ٤٨٩/٤ ، الخزانة ٥٧٣/١ ، الضرائر ٢٢٣ ، الديوان ١٣٦ .

(٤) ر : الإفراد .

(٥) مابين القوسين ورد في ر في نهاية الفقرة وكذلك هو في ج لكن مصححها ضرب عليه بالقلم ونقله إلى هذا الموضع فأثبته في الحاشية .

أشبها عشرة في أنَّهما عقد كما أنَّها عقد ، وعشرة أيضاً تعشير الآحاد كما أنَّ مائة تعشير العشرات وألف تعشير المئين . فلذلك كان مخفوضاً .

وحكم تثنيتهما كحكمهما في الإفراد والتمييز وخفضه فتقول: مائتا / [١٣٧ظ] رجلٍ وألفا ثوبٍ. ولايجوز إثبات النون ونصب التمييز إلاّ ضرورةً كقوله:

٤٨٠ إذا عاشَ الفتـى مائتيـنِ عـامـــاً
فقد ذَهَـبَ المسـرّةُ والفتـــاءُ (١)

فإذا زادَ على المائة والألف نيِّفٌ كان حكم النيِّف باقياً على ماكان عليه من إسقاط علامة التأنيث منه مع المائة لأنَّها مؤنثة وإدخالها فيه مع الألف لتذكيره.

ويجوز أن تقول : ثلاثُمائةٍ ومِئِينَ ، فَمَنْ قال: مائة ، راعى معناها من الجمعية ومن قال مئين لم يراع المعنى وراعى لفظها من الإفراد فاحتاج إلى الجمع ومنه قوله :

٤٨١ ثلاثُ مئِينٍ للملـوكِ وَفَـى بـهـــا
رِدائي وجلّـت عن ملوكِ الأعاجِمِ (٢)

وأما الألف فلم يراع إلاّ اللفظ خاصة .

(١) الربيع بن ضبع الفزارى وهو احد المعمرين العرب . الكتاب ١٠٦/١ ، ٢٩٣ ، أدب الكاتب ٢٩٥ المعمرين ٧ ،المقتضب ١٦٩/٢ ، مجالس ثعلب ٣٣٢ ، الأصول ٢٤٤/١، المخصص ٣٨/١ ، الخزانة ٣٠٦/٣ .

(٢) للفرزدق ــ وزواية النقائض والديوان .

فدى لسيوف من تميم وفي بها ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم

وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه . جلت: كشفت. الأهاتم اراد بهم بني الأهتم بن سنان المنقرى التميمي . وكان الشاعر قد غرم ثلاث ديات فرهن بها رداءه وكانت الدية مائة من الابل . المقتضب ١٧٠/٢ ؛ النقائض ٣٦٦، ٣٧١ ، ابن الشجرى ٢٤/٢ ، ٦٤/٢ ، المفصل ٢١٣ العيني ٤٨٠/٤ ، الخزانة ٣٠٢/٣ ، الديوان ٨٥١ .

باب تعريف العدد

العدد ينقسم أربعة أقسام : مفرد ومضاف ومركّب ومعطوف . فالمفردُ إذا أردتَ أن تعرّفه أدخلتَ عليه الألف واللام فقلت : الثلاثةُ والأربعةُ والخمسةُ . والمفرد هو من واحد إلى عشرة . فيتصوَّر في تعريفه ثلاثة أوجه، فتقول : الثلاثةُ الرجالِ ، والثلاثةُ رجالٍ وثلاثةُ الرجالِ .

فأما الوجه الأول فأهل البصرة لايجيزون ذلك ، وأهل الكوفة يجيزونه قياساً على الحسنِ الوجهِ (١) . وهذا خطأ لأنّه إنّما جاز الجمع بين الألف واللام والاضافة في باب الحسن الوجهِ لأنّ الإضافة فيه غير محضة والإضافة هنا محضة فلا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام أصلاً .

وأما الوجه الثاني وهو : الثلاثةُ رجالٍ ، بدخول الألف واللام على الأول وإضافته إلى الثاني فلا يجوز بإجماع من أهل البصرة والكوفة ؛ لأنّه على غير طريق الإضافة ، وهو إضافة المعرفة إلى النكرة .

فأما الوجه الثالث وهو أن تدخل الألف واللام على الثاني وتُعرّف به الأول نحو قولك : ثلاثةُ الرجالِ ، فهو جائز بإجماع من (٢) أهل البصرة والكوفة (٣) وعليه أنشدوا قول الشاعر :

وهل يُرجِعُ التسليمَ أو يَكشِفُ العَمَى
ثلاثُ الأثافي والرسومُ البلاقِعُ (٤٤٦)

واختُلف في تعريف المركّب من أحدَ عَشرَ إلى تِسعةَ عَشرَ ، فأهلُ الكوفة يدخلون الألف واللام في الأول والثاني فيقولون : عندي الأحدَ العَشرَ درهماً ، وأهل البصرة لايجيزون إلاّ إدخال الألف واللام في الأول خاصة فيقولون : عندي الأحدَ عَشرَ درهماً (٤) .

(١) إصلاح المنطق ٣٠٢ ، مجالس ثعلب ٥٩٠ ، المقتضب ٢/١٧٥ ، المخصص ١٧/١٢٥ .
(٢) ليس في ر .
(٣) الكتاب ١/١٠٥ ؛ اصلاح المنطق ٣٠٢ ؛ المقتضب ٢/١٧٥ .
(٤) وحكاه الفارسي عن الاخفش. الشيرازيات ٦٢و ، وانظر معاني القرآن ٢/٣٣ ، مجالس ثعلب ٥٩٠ ، المقتضب ٢/١٧٥ ، ١٨٠ ، الانصاف م ٤٣ .

وسبب ذلك عندهم أنّ المركب مبني فصار كالاسم الواحد ، فلا يُعرَّف إلاّ مثل مايعرّف به الاسم الواحد . والاسم الواحد لايتعرّف إلاّ بأن تدخل الألف واللام في أوله خاصة ، ولا يعرّف بأن تدخل الألف واللام في الوسط منه (١) ، فكذلك يكون (العدد) (٢) .

وحكى أبو زيد رحمه الله عن العرب : الأحدَ العَشرَ الدرهم (٣) بإدخال الألف واللام على الأول / والثاني وعلى التمييز ، وذلك شاذّ جدّاً ، وهو [١٣٨و] عندنا يتخرج على زيادة الألف واللام في التمييز ، لأنّ التمييز لايكون أبداً إلاّ نكرة . وأجاز بعض النحويين إدخال الألف واللام في النّيف والعقد والتمييز ، وهذا خطأ لما قدمناه أولاً .

والمعطوف هو من أحد وعشرين إلى تسعة وتسعين ، تعريفه عندنا أن تدخل الألف واللام على الأول والثاني فتقول : عندي الواحدُ والعشرون درهماً ، وهو جائز بإجماع من جميع النحويين .

وأجاز بعض النحويين أن تدخل الألف واللام في النّيف وترك إدخاله في العقد فأجاز أن تقول : عندي الأحدُ وعشرون درهماً . وهذا المذهب فاسد جدّاً ، لأنّه لايتعرف الثاني بإدخال الألف واللام على الأول لأنّه ليس معه كالشيء الواحد ، فلا بدّ إذا أردت تعريف الثاني من أن تدخل الألف واللام عليه .

---

(١) انظر هذا التعليل في المقتضب ٧٦/٢ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) وأجازه الكسائي والفراء ، قال المبرد : وهذا كله خطأ فاحش. المقتضب ١٧٥/٢ ، وانظر معاني القرآن ٣٣/٢ ، اصلاح المنطق ٣٠٢ ، المخصص ١٢٦/١٧.

باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة

هذا هو باب اسم الفاعل المشتق واستعماله من ثاني اثنين إلى تاسع تسعة عشر . وقد حُكِي : عاشر عشرين (١) . وما عدا هذا فلم يسمع منه شيء . فنبدأ بالكلام من واحد إلى عشرة .

فإذا بنيت اسم الفاعل من الواحد إلى العشرة كان للمذكّر بغير تاء وللمؤنّث بالتاء ، وذلك نحو قولك واحدٌ وواحدةٌ وثانٍ وثانيةٌ وثالثٌ وثالثةٌ ورابعٌ ورابعةٌ وخامسٌ وخامسةٌ وخامٍ وخاميَةٌ (٢) ومنه أنشدوا قول الشاعر :

٤٨٢ مضت ثلاثُ سنينٍ منذ حُلَّ بها
وعام حُلّتْ وهذا التابعُ الخامي (٣)

يعني الخامس . وسادسٌ وساتٌّ وسادٍ للمذكر ، ومنه قول الشاعر :

٤٨٣ بُوَيزلُ عامٍ قد أذاعت بِخَمْسة
وتعتدُّني إنْ لم يَقِ اللهُ ساديا (٤)

---

(١) حكاه الكسائي : المخصص ١١١/١٧

(٢) في حاشية ج قال يعقوب : جاء فلان خامساً وخامياً وسادساً وسادياً وأنشد للحادرة :
مضى ثلاث سنين .... البيت
ومثله : إذا ما عد أربعة فسال فزوجك خامس وحموك سادي
اهـ. وانظر اصلاح المنطق ٣٠١، المخصص ١١٢/١٧ .

(٣) رواه ابن السكيت : مضى ثلاث، وهي أيضاً رواية ابن سيدة وابن جني. وبعضهم يعده من الضرائر . أصلاح المنطق ٣٠١ ، سر الصناعة ٦٨٣ ، المخصص ١١٢/١٧ ، المقرب ٩٨ ، شواهد الشافية ٤٤٧.

(٤) أنشده ابن جني في سر الصناعة وروايته عنده : بويزل أعوام أذاعت....
وتفسيره أن رجلا كانت له امرأة تقارعه ويقارعها أيهما يموت قبل وكان تزوج نساء قبلها فمتن وتزوجت هي أزواجا قبله فماتوا فقال هذا.سر الصناعة ٦٨٣/٢ ، المخصص ١١٢/١٧ ، المقرب ٩٨، شواهد الشافية ٤٤٧، الضرائر ١٥١، وانظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢٥٤ .

وسادسةٌ وساتِتَةٌ وسادِيَةٌ وسابِعٌ وسابِعَةٌ وثامِنٌ وثامِنَةٌ وتاسِعٌ وتاسِعَةٌ وعاشِرٌ وعاشِرةٌ .

فأمَّا واحد فلا يجوز إضافته أصلاً ، وماعداه يجوز إضافته إلى العدد الذي أخذ منه إلاّ ثانياً فإنّه لاتجوز إضافته إلى واحد أصلاً بإجماع . فلا يجوز أن تقول : عندي ثاني واحدٍ(١) ، وقد أجاز ذلك بعض النحويين قياساً ، والصحيح أنّ هذا الباب موقوف على السماع .

فإنْ كان مضافاً إلى العدد الذي أخذ منه لم يجز فيه إلاّ الإضافة نحو : هذا ثاني اثنين وثالثُ ثلاثةٍ وكذلك إلى عشرةٍ ، فلا يجوز فيه العمل فتقول : ثالثُ ثلاثةٍ ورابعُ أربعةٍ وخامسُ خمسةٍ .

وزعم أبو العباس ثعلب أنّه يعمل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال وأجازه(٢) ، وهو خطأ . ووجه فساده أنّه ليس له فعل يحمل عليه في العمل ، ألا ترى أنّه لايجوز لك أن تقول : ثَلَثْتُ الثلاثةَ ، فأما قوله : يجوز ذلك على تقدير مُتمِّمٌ ثلاثةً ومكمِّلٌ أربعةً ، فخطأ لأنّه إذا كان التقدير متمّمٌ ثلاثةً فكأنّه قال : متمِّمٌ نفسَهُ ، لأنّه من الثلاثة فيلزمه في هذا تعدّى فعل المضمر إلى الظاهر / نحو : زيداً ضَرَبَ ، إذا أردتَ أنّه ضربَ نفسَهُ ، [١٣٨ظ] وذلك لايجوز أصلا (٣) .

فإن أضفتَهُ إلى العدد الذي ليس هو مشتّقاً منه نحو ثالثُ اثنينِ ، فهذا مسموع (٤) ، ورابعُ ثلاثةٍ وخامسُ أربعةٍ ، إلى عاشرِ تسعةٍ ، فلا يخلو أن يكون بمعنى المُضيّ أو بمعنى الحال والاستقبال .

فإن كان بمعنى المضي فلا يجوز فيه إلاّ الإضافة ، وان كان بمعنى الحال والاستقبال فيجوز فيه الوجهان : الإضافة والعمل . فمثال الإضافة : ثالثُ

(١) الكتاب ٢/ ١٧٢.
(٢) حكى ذلك عنه ابن كيسان. المخصص ١٧ / ١٠٩.
(٣) انظر هذا الاحتجاج في المخصص ١٧ / ١٠٩.
(٤) الكتاب ٢ / ١٧٢ ، المقتضب ٢/ ١٨١ ، المخصص ١٧/ ١١٠.

اثنين ورابعُ ثلاثةٍ .ومثال الإعمال : ثالثٌ اثنينِ ورابعٌ ثلاثةً ، بالتنوين والنصب.
وهذا يعمل عملَ فعله لأنّه قد سُمِع استعمال الفعل من ثلاثة، حُكِيَ من كلامهم : ثلَثتُ الرجُلين وربَعتُ الثلاثةَ ،وكذلك تفعل إلى قولك : عشّرتُ التسعةَ .
وأما من أحدَ عَشرَ إلى تسعةَ عَشرَ فلا يخلو اسم الفاعل من أن يكون مفرداً أو مضافاً .فإن كان مفرداً قلت :حاديَ عَشرَ ،ثانيَ عَشرَ ،ثالثَ عشرَ ، رابعَ عشرَ، إلى تاسع عشرَ، فتشتق اسم الفاعل من النيِّف إلى العشرة وتبنيه مع العشرة ويكون بغير تاء إذا أردت المذكّر وبالتاء إذا أردت المؤنّث.

فإن استعملته مضافاً فلا يخلو أن تضيفه لعدده الذي اشتُقّ منه أو لغيره، فإن كان مضافاً لعدده الذي اشتُقّ منه جاز فيه ثلاثة أوجه : أحدها أن تقول: حاديَ عَشرَ أحدَ عشرَ(١)، ويجوز أن تحذف عشر من الأول لدلالة الثاني عليه فتقول: حادي أحدَ عشرَ، فحادي مُعرَب لأنّ الذي كان أوجب بناءه قد زال، وأحد عشر باق على بنائه لما قدمناه .
ويجوز أن تقول : حاديَ عَشرَ ، فتحذف عشر من الأول وتحذف أحداً من الثاني وتعربهما لأنّ الذي أوجبَ بناءهما قد زال .
وحكى الكسائي إعرابَ الأول وبناء الثاني(٢) . وحُكِيَ من كلامهم : أليسوا ثالثَ عَشرَ ،بإعراب ثالث وبناء عشر. ووجهه أنّه جعل الثلاثة المحذوفة من قوله : ثلاثةَ عَشرَ ، مُرادةً فبنى عَشَراً من أجل ذلك وحذف (٣) عَشراً من الأول وهو لا يريده ، فأعرب ثالثاً لذلك . وهذا من الشذوذ والقِلّة بحيث لا يقاس عليه .
وزعم بعضهم أنّه يجوز بناء كلّ واحد من الاسمين لحلوله محل المحذوف من صاحبه .وهذا باطل، لأنّه يحتمل أن يكون ماورد من قولهم: ثالثَ عَشرَ مفرداً ، فمن أين نعلم أنّه قد حذف منه أحدعشر .وأما إذا أعرب ففيه

(١) نقل صاحب الانصاف أن الكوفيين لا يجيزونه بل يجيزون : حادى أحد عشر . مسألة ٤٤ وانظر الكتاب ٢/ ١٧٢، المقتضب ٢/ ١٨٢.
(٢) المخصص ١٧/ ١١١.
(٣) قبله في ج، ر : وحذف عشرا من أجل ذلك، وهي زيادة من الناسخ .

دليل على أنّه لو كان غير محذوف لم يجز فيه الإعراب لما ذكرناه من تضمّنه معنى الحرف .

وأما إذا كان مضافاً لغير العدد الذي اشتُقّ منه فلا يجوز فيه إلاّ الإضافة نحو قولك: هذا ثاني عَشرَ أحدَ عَشرَ (١) . وان شئت حذفتَ عَشراً من الأول لدلالة الثاني عليه فقلت : ثاني أحدَ عَشرَ، ولا يجوز أن تحذف أحداً من الثاني لئلا يلتبس بالعدد / الموافق . [١٣٩و]

وإنّما لم يجز هنا العمل لأنّه ليس له فعل يحمل عليه ، ألا ترى أنّ فعله الذي كان يكون محمولاعليه يلزم أن يكون مركّباً مثله، وذلك غير موجود في الأفعال.

وأمّا المعطوف على العشرين وما بعدها من أسماء العقود فعلى حكمه من واحد إلى عشرين . وأما العقود من نحو العشرين والثلاثين فمنهم من يقول: مُتَمِّمٌ عشرين ومُكمِّلٌ ثلاثين ، وهذا باطل، لأنّه يلزمه أن يُكمّل نفسَهُ ويُتمِّم نفسَهُ، كما تقدم في الرد على ثعلب في إجازته: هذا ثالثٌ ثلاثةٌ.

والصحيح أن يقول : هو كمالُ العشرين وتمام الثلاثين أو يأتي بأسماء العقود كما هي فيقول : العشرونَ والثلاثونَ إلى تمام العقود .

(١) ونقل المبرد جواز الإعمال فيه بالنصب ومنعه الأخفش . المقتضب ٢ / ١٨٣ ، وانظر الكتاب ٢/ ١٧٣.

باب مايحمل من العدد على اللفظ لاعلى المعنى

ظاهر كلام أبي القاسم أنّ العدد بابه أن يحمل على المعنى ، إلاّ ماذكر فإنّه يحمل على اللفظ .وهذا المذهب فاسد بل العدد كله يحمل على اللفظ إلاّ ثلاثة ألفاظ شذّت وسأذكرها ان شاء الله تعالى.

وأعني بقولي : إنّ العدد محمول على اللفظ ، أنّه لايعتبر في العدد هل المعدود واقع على مؤنث في المعنى أو على مذكر ، بل المعتبر اللفظ . فإن كانت العرب قد أخبرت عنه إخبار المؤنث كان العدد عدد مؤنث وإن كان واقعاً على مذكّر ، وإنْ كانت العرب قد أخبرت عنه إخبار المذكّر كان العدد عدد مذكّر وإنْ كان واقعاً على مؤنث .

والمعتبر من الجموع مفردها لالفظها فتقول: عندي ثلاثةُ حمّامات،لأنّ الواحد حمّام وهو مذكّر ، خلافاً لأهل بغداد فإنّهم يعتبرون الجمع إذا كان لفظه مؤنثاً نحو حمّامات ، فتقول : عندي ثلاثُ حمّاماتٍ . والصحيح أنّه لايعتبر إلاّ المفرد.

والمعتبر من أسماء الجموع لفظها ، فما كان منها لمن يعقل فحكمه حكم المذكر ، لأنّ الإخبار عنه إخبار المذكر ، قال الله تعالى : وكان في المدينةِ تِسعةُ رَهطٍ يُفسِدونَ (١) . فعلى هذا القول ، ثلاثةُ قومٍ .

وما كان منها لما لايعقل فحكمه حكم المؤنّث لأنّ الإخبار عنه إخبار المؤنّث فتقول : عندي ثلاثُ إبلٍ وثلاثُ ذودٍ ، ومنه قول الشاعر :

٤٨٤ ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذودٍ
لقد جارَ الزمانُ على عِيالي(٢)

---

(١) النمل : ٤٨.

(٢) ينسب للحطيأة ورواية الديوان : ونحن ثلاثة وثلاث ذود . ويريد بالثلاثة نفسه وامرأته وابنته، والذود من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر. وفيه شاهد على تذكير أنفس على معنى أناسي أو رجال. الكتاب ٢/ ١٧٥، مجالس ثعلب ٢٤٢ ، الخصائص ٢/ ٤١٤، المخصص ١٧/ ١١٤، الإنصاف ٤١١، الخزانة ٣/ ٣٠١، الديوان ٣٩٥.

وشذَّ من ذلك «أشياء» لأنّهم يقولون: ثلاثةُ أشياء، فيبنون العدد على مفرد وهو شيء ،وكان القياس أن يبنى العدد عليه لأنّه اسم جمع على وزن فَعْلاء كالطرفاء (١).

واسم الجنس(٢)إذا كان لمايعقل فهو مؤنث والمعتبر من أسماء الجنس لفظها. وهي جائز فيها التذكير والتأنيث، والغالب عليها التذكير فتقول : له عندي ثلاثُ نخلٍ وثلاثةُ نخلٍ ، قال الله تعالى: أعجازُ نخلٍ خاويةٍ(٣). وقال: أعجازُ نخلٍ مُنقعرٍ(٤). فوصف به المذكر.

وقوله : عندي ثلاثٌ من البطِّ ذكورٌ. من حمله على حكم العدد كما تقدم لأنّه من أسماء الجنس يجيز في عدده التذكير والتأنيث .فإذا قدَّمت الذكور قلت : ثلاثة ، لأنَّ الذكور جمع ذكر والمعتبر/ واحده. ولو قلت[١٣٩و] ثلاث ولم تلحظ الذكور ولحظت البطَّ جاز ، لكن الأولى أن تلحظ المقدّم.

وثلاثة الألفاظ التي شذّت : نفس وعين ودابّة، فكان ينبغي أن يقول: عندي ثلاثُ أنفسٍ (٥). وان أردتَ بالأنفس ذكوراً لأنَّ الواحد نفس وهو يخبر عنه إخبار المؤنث وإنْ كان واقعاً على مذكَّر .لكن كلام العرب: عندي ثلاثةُ أنفسٍ إذا أردت ذكوراً أو إناثاً ،حملاً على المعنى ومنه قوله :

ثلاثـــةُ أنفُـــسٍ وثـــلاثُ ذودٍ
لقـد جـارَ الزمانُ على عيالي (٤٨٤)

فإن قيل: ولعل هذا على لغة من ذكّر النفس وذلك قليل، قال الله تعالى :أن تقولَ نَفسٌ (٦) فأخبر عنها إخبار المؤنث ثم قال بعد ذلك : بلى قد جاءتك آياتي فكذَّبتَ بها(٧). فخاطبها خطاب المذكّر. فالجواب: إنَّ تذكير النفس

---

(١) مذهب الأخفش والكوفيين أن وزن أشياء أفعء والأصل أفعلاء. الانصاف م ١١٨.
(٢) ج، ر : الجمع، وهو سهو.
(٣) الحاقة : ٧.
(٤) القمر : ٢٠.
(٥) حكى يونس عن رؤبة أنه قال : ثلاث أنفس، على تأنيث النفس. الكتاب ٢/ ١٧٤.
(٦) الزمر : ٥٦.
(٧) الزمر ٥٩.

في الآية من الحمل على المعنى ، وذلك قليل لالغة. فالذي يقول : ثلاثةُ أنفسٍ ، إنّما يقوله على معنى شخص والشخص مذكرّ .

واللفظة الثانية العين التي يراد بها الربيئة مؤنّثة ،تقول :جاءت عينُ القومِ وتقول في العدد : عندي ثلاثةُ أعينٍ ، فيكون حكم عدده حكم المذكر حملا على المعنى لأنّ الربيئة وإنْ كانت مؤنّثة فإنّها واقعة على رجل وهو مذكرّ .

واللفظة الثالثة دابّة فإنّها مؤنثة تقول : هذه دابّة ، وقعت على مذكّر أو مؤنّث ، إلاّ أنّك تقول في العدد : ثلاثةُ دوابّ ، فتلحق التاء على معنى أشخاص ، ويقوى ذلك أنّ دابة صفة فكأنّ الأصل : ثلاثة أشخاص دواب ، فحُذِف الموصوف وهو أشخاص وأقيمت صفته مقامه وبقى لفظ العدد على ماكان عليه قبل حذف الموصوف.

باب كم

كم كناية عن عدد ولذلك أتى بها عُقَيب أبواب العدد . وهي تنقسم قسمين : استفهامية وخبرية .

فالاستفهامية هي التي تستدعي جواباً ، والخبرية هي التي لاتستدعي جواباً ، وكلاهما مبنّي . فالاستفهامية بُنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام وهي الهمزة ، وأما الخبرية فبُنيت لشبهها برُبَّ ، لأنَّ رُبَّ للمباهاة والافتخار كما أنَّ كم كذلك ، وذلك نحو قولك : كم غلامٍ ملكتُ ، وإنّما تريد : كثيراً من الغلمانِ ملكتُ .

وذهب الفراء إلى أنَّ كم مركّبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية ، فالأصل عنده فيها كَمَ ، لأنَّ حرف الجر إذا دخل على ما الاسفهامية حذف منها الألف ، وسكن ميم كم لكثرة الاستعمال كما قالوا : فِيمْ ولِمْ في فِيمَ ولِمَ (١) .

فإذا قلت : كم رجلاً عندكَ ؟ فالمعنى عنده : كأيَّ شيءٍ من الرجالِ عندكَ ، وكنّيتَ بأيّ عن عدد ، ورأى أنَّ هذا أولى من أن يثبت في أسماء الاستنهام مالم يستقر فيها . وحكى هذا المذهب عنه ابن كيسان .

وهو باطل لأنّها يدخل عليها حرف الجر وحرف الجر لايدخل على مثله .

وكم اسم مبهم فلابدَّ لها من تمييز . وتمييز الاستفهامية / مفرد [١٤٠و] منصوب وتمييز الخبرية مخفوض ، ويكون مفرداً وجمعاً .

فإن قيل : ولأيّ شيءٍ خفض تمييز الخبرية ؟ فالجواب أن تقول : إنّما خفض تمييز الخبرية لأنّها للتكثير أبداً ، والعرب أبداً إنّما تُكثِّر بالمائة والألف والدليل على ذلك قول امرىء القيس :

---

(١) معاني القرآن ١/ ٤٦٦.

٤٨٥ هو المُنزِلُ الآلافَ من جَوِّ ناعِطٍ
بني أسدٍ حَزْناً مِنَ الأرضِ أوعَرَا (١)

وكذلك قوله :

٤٨٦ حَيدَةُ خالِي ولَقيطٌ وعَلِي
وحاتمُ الطائي وَهّابُ المِئِي (٢)

وكذلك قول النابغة :

٤٨٧ الواهبُ المائةَ المِعكاءَ زينَها
سَعْدانُ تُوضِحَ في أوبارِها اللِبَدِ(٣)

وكذلك قوله :

٤٨٨ أعطَوا هُنَيْدَةَ يحدوها ثمانيةٌ
ما في عطائهمُ مَنٌّ ولا سَرَفُ (٤)

وهنيدة اسم للمائة من الإبل ، فلما كانت تكثّر بالمائة والألف وتمييز المائة والألف مخفوض فكذلك كان تمييز الخبرية مخفوضاً .

فلما لزم الخفض للخبرية لم يبق للاستفهامية إلاّ النصب .

ويكون تمييز الخبرية جمعاً ، فإن قيل : ولأيّ شيء يكون جمعاً ؟ قيل : لما أشبهت كم الخبرية العدد الذي يخفض ما بعده والعدد الذي يخْفض مابعده

(١) الضمير في البيت يعود على الشاعر نفسه ، ورواية الديوان : الألاف جمع آلف وهم القصاد الذين يؤمون طلباً للمعروف . ناعط : جبل باليمن. ونصب بني على النداء كأنه يقول: عليكم يا بني أسد بالنزول بالارض الغليظة، وهو وعيد وتهديد لهم. الديوان ٦٥.

(٢) من رجز لامرأة من عقيل تفخر فيه بأخوالها من اليمن. النوادر ٩١ ، الأصول ٢/ ٦١٣، المنصف ٢/ ٦٨، ابن الشجري ١/ ٢٨٣، الانصاف ٣٥٠، الخزانة ٣/ ٣٠٤، شواهد الشافية ١٦٣.

(٣) الضمير يعود على النعمان بن المنذر. توضح من قرى اليمامة . اللبد : ما تلبد من الوبر واحدته لبدة، المعكاء : الغلاظ الشداد. الكامل ١/ ٨، التهذيب ٣/ ٨٨، المحكم ١/ ٢٩٢، ٢/ ٢٠٠، شرح العشر ١٥٦، اللسان : وضح، الديوان ١٧.

(٤) لجرير، وكان عبد الملك قد وهب الشاعر مائة من الإبل ومعها ثمانية رعيان ، وهنيدة لا تنون ولا يدخل عليها الألف واللام. السرف : قيل معناه الخطأ أي لا يخطئون فيضعون النعمة في غير موضعها. إصلاح المنطق ١٩٢، ٣٣٦، الشعر والشعراء ٤٦٨، شرح المفضليات ٥٢٤، المخصص ٣/ ٣٥ ، الاقتضاب ٣٥٠، اللسان : هند، الديوان ٣٨٩ .

منه ما يكون تمييزه مفرداً ومنه مايكون تمييزه جمعاً ، فكذلك كان تمييز الخبرية مفرداً وجمعاً . ومثاله جمعاً قول الشاعر :

٤٨٩ كـم ملـوكٍ بادَ مُلكُهُـم
ونعيـمٍ سوقـةٍ بـادوا (١)

وكذلك قول الآخر :

٤٩٠ كـم دونَ سَلمى فلَـوات بيـد
مُنْضِيَـةٍ للبـازلِ القَيـودِ

والإفراد فيه أحسن من الجمع :

وتمييز الاستفهامية لايكون إلاّ مفرداً ، وسبب ذلك أنّه مشبّه من العدد بما ينصِبُ مابعده ، والذي يَنصِبُ مابعده من العدد لايكون تمييزه إلاّ مفرداً . ويجوز حمل الاستفهامية على الخبرية فينخفض تميزها ولا يجوز ذلك إلاّ إذا فهم المعنى . ولا يحمل فيما عدا ذلك . وأما الإفراد والجمع فعلى ماكان عليه قبل الحمل .

فمثال حمل الخبرية على الاستفهامية (٢) كم غلامٍ(٣) ملكتَ، هذا مالم تفصِل ، فإن فصَلتَ لزم الحمل على الاستفهامية .

ولا يجوز خفض تمييز الاستفهامية إلاّ في ضرورة شعر أو نادر كلام ، ومنه قول الشاعر :

٤٩١ كم بجودٍ مقرفٍ نالَ العُـلا
وكريـمٍ بُخلُهُ قـد وَضَعَـهْ (٤)

في رواية من رواه بخفض مقرف .

---

(١) نسبه أبو عبيدة لعدي بن زيد والرواية عنده : بار . السوقة : مادون الملك . مجاز القرآن ٢/ ١٥٣، العيني ٤/ ٤٩٥، ديوان عدي ١٣١.

(٢) كذا والعكس هو الصواب.

(٣) ر : غلاما.

(٤) من أبيات نسبها صاحب الأغاني لأنس بن زنيم (صحابي) في عبيد الله بن زياد ونسبت لعبد الله بن كرير ولأبي الأسود الدؤلي. المقرف : الذي أمه كريمة وأبوه ليس كذلك. واستشهد به سيبويه والزجاجي لجواز الرفع والنصب والجر في مقرف. ويونس والكوفيون يجيزون الفصل بين كم الخبرية ومميزها بالظرف في الاختيار.
الكتاب ١/ ٢٩٦ ، المقتضب ٣/ ٦١ ، الجمل ١٤٧ ، تثقيف اللسان ٢٠١ ، الانصاف مسألة ٤١، ابن يعيش ٤/ ١٣٢، العيني ٤/ ٤٩٣، الخزانة ٣/ ١١٩.

وسبب ذلك أنّه لايجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلاّ في الضرورة .
ويكون جمعاً نحو قولك : كم غلماناً ملكتَ .

ومثال حمل الاستفهامية على الخبرية قولك : كم غلامٍ ملكتَ . ولا يجوز في هذا التمييز إلاّ على الافراد .

وزعم الزّجّاجي أنّه لايجوز حمل الاستفهامية على الخبرية ولا حمل الخبرية على الاستفهامية ، وأجاز الخفض في تمييز الاستفهامية على إضمار مِنْ (١) بشرط أن يتقدم على كم حرف جر نحو قولك: بكم درهمٍ / اشتريتَ [١٤٠ظ] ثوبَكَ ، وجعل حرف الجر ينوب مناب مِنْ .

وهذا الذي قال يمكن لأنّ العوض قد لايقع موقع ماعُوِّض منه نحو التاء في زنادقة لأنها عوض من الياء في زناديق ، ولم تقع موقعها . فقوله في الاستفهامية صحيح وأما الخبرية فمذهبه فيها فاسد . لأنّ سيبويه رحمه الله حكى نصب تمييز كم الخبرية من غير فصل حملاً على الاستفهامية (٢) . وعلى ذلك قول الشاعر :

٤٩٢ كمْ عمةٍ لكَ ياجريرُ وخالــــة
فدعاءَ قد حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشاري(٣)

ويجوز الفصل بين تمييز كم الاستفهامية وكم بالظروف والمجرور نحو قولك: كم في الدارِ رجلاً. ولا يجوز الفصل بين تمييز كم الخبرية وبين كم إلاّ في ضرورة

(١) الجمل ١٤٦.
(٢) الكتاب ١/ ٢٩٣، ٢٥٣ .
(٣) للفرزدق . الفدعاء : التي خرج مفصل ابهامها مع ميل في قدمها قليل ، وقيل : الفدع اعوجاج في أصابع اليد إشارة لكثرة حلبها النوق وهو من أعمال الراعيات، عشار جمع عشراء وهي الناقة التي أتى على حملها عشرة أشهر وبعد أن تلد يظل الاسم عالقاً بها ، وقوله علي : يريد على كره مني لأنه يترفع عن أن يخدعه هؤلاء النسوة . ويروى البيت برفع عمة ونصبها وجرها . الكتاب ١/ ٢٩٣، ٢٥٣، معاني القرآن ١/ ١٦٩، المقتضب ٣/ ٥٨، النقائض ٣٣٢ ، الجمل ١٤٨، المفصل ١٨٢، المغنى ٢٠٢، الخزانة ٣/١٢٦، الديوان ٤٤٨.

شعر كقول الشاعر :

كـم دونَ سَلمى فلـواتٍ بيـدِ (٤٩٠)

وزعم يونس أنّه لايجوز الفصل في الشعر إلاّ بشرط أن يكون الظرف والمجرور ناقصين واستدلّ على ذلك بأن قال : إذا فصلتَ بالظرف التام يكون خبراً فكأنك قد فصلت بالخبر وذلك لايجوز .

وهذا باطل لأنّ العرب لاتفرّق بين الظرف التام والناقص في الفصل .

وكم أبداً تلزم الصدر ، وأما الاستفهامية فأمرها بيّنٌ لأنّ الاستفهام له صدر الكلام ، وأما الخبرية فلزمت الصدر حملا على رُبَّ لأنّ رُبَّ تلزم الصدر بالإجماع .

وزعم الأخفش أنّها لاتلزم الصدر لأنّها في معنى كثير وهو لايلزم الصدر لأنك إذا قلت : كم غلامٍ ملكتُ ، فمعناه كثيرٌ من الغلمان ملكتُ ، وكثير لاتلزم الصدر فكذلك ما في معناه ، فيجيز : وأنتَ كم غلامٍ ملكتَ .

وهذا فاسد ، لأنّ العرب لم يسمع منها إلاّ أن يُجعَلَ صدراً فيمكن إن لحظتَ في ذلك الحمل على رُبَّ كما قالوا ، لأنّها تلزم الصدر بإجماع .

واعلم أنّه لايكون تمييزكم مااختص بالنفي مثل عَرِيب وكنَيِم وطُورِيّ(١) ولا ماقُرِن بلا نحو : كم لا رجلٍ في الدارِ ، ولا المعرفة ولا ماتوغل من الأسماء في البناء نحو مَنْ وما ، ولا ماتوغل في الإبهام نحو شيء .

وكم لابدّ لها من جواب ، وجوابها على حسب إعرابها . فينبغي أن يُبيَّن إعرابها .

فكم لايخلو أن يكون قبلها حرف أو لايكون . فإن تقدّم عليها حرف جر فهي في موضع خفض به ، وإن لم يتقدّم عليها حرف جر فلا يخلو أن تكون كناية عن ظرف زمان أو ظرف مكان أو لاتكون كناية عن شيء من ذلك .

(١) الاسماء المختصة بالنفي واحد وعشرون اسماً أنظرها في الخزانة ٣/ ٢٩٥.

فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف زمان أو ظرف مكان فهي في موضع نصب . وإن لم تكن كناية عن شيءٍ من ذلك فلا يخلو أن يكون بعدها فعل أو لايكون .

فإن لم يكن بعدها فعل فهي في موضع رفع نحو : كم رجلٍ في الدارِ . وإن كان بعدها فعل فلا يخلو من أن يكون متعدّياً أو غير متعدٍّ .

فإن كان بعدها فعل غير متعدٍّ فهي مبتدأ وإن كان بعدها فعل متعدٍّ فلا يخلو أن يكون / الفعل الذي بعدها مسنداً إلى ضمير يعود على كم أو لايكون . [١٤١و]
فإن كان الفعل الذي بعدها مسنداً إلى ضمير يعود على كم فهي مبتدأ نحو : كم غلامٍ جاءَكَ. وإن لم يكن فلا يخلو أن يكون الفعل قد أخذَ معمولَ، أو لايكون قد أخذه . فإن لم يكن قد أخذ معموله فهي مَعمولُه . وإن كان الفعل قد أخذ معمولَه فيجوز فيه وجهان : الرفعُ على الابتداء والنصبُ على الاشتغال .
فعلى هذا يكون الجواب على حسب مايحكم به على كم .
وقد يجوز أن يكون الجواب مرفوعاً سواء كانت كم في موضع رفع أو نصب أو خفض .

ويجوز أن تحذف تمييزكم إذا كان في الموضع مايدل عليه نحو قولك : كم مالُكَ ؟ وكم درهمُكَ ؟ تريد كم حبةٌ درهمُكَ ، وكم درهماً مالُكَ . ويحسن هذا اذا كان تمييزكم ظرفاً كقوله :

كم عمةٌ لكَ ياجريرُ وخالةٌ
فدعاءُ قد حَلبَتْ عليَّ عِشاري (٤٩٢)

في رواية من رفع العمة .

• • •

ومما يجري مجرى كم في الخبر كأيِّنْ، ويلزم تمييزها «مِنْ» ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالجمل فتقول : كأيِّن جاءَكَ مِنْ رجلٍ . تريد:

كم من رجلٍ جاءكَ . وفيها لغات : كأيِّن (١) ، بياء مشددة مكسورة بعد الهمزة ، وكائن بهمزة بعد الألف على وزن فاعل ، وكَئِنْ ، بهمزة بين الكاف والنون ، وكَيْئِنْ ، بهمزة مكسورة بين الياء والنون .

ومما جرى مجرى كم في أنّه كناية عن العدد «كذا» فتقول إذا كنيّت عن الثلاثةِ إلى العشرة : له كذا من الدراهمِ . وان كنّيت عن أحدَ عَشرَ الى تِسعةَ عَشرَ قلت : له كذا كذا درهماً . فإن كنيّت عن العقود من عشرين الى تسعين قلت : له كذا درهماً . فإن كنيّتَ عَن المعطوفات من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين قلت : له كذا وكذا درهماً .

وتكنّي عن المائة والألف كما (٢) يُكنّى عن الثلاثة الى العشرة .

وأهل الكوفة يقولون في الثلاثة الى العشرة : له كذا دراهمَ (٣) ، وفي المائة والألف : له كذا درهمٍ . وذلك فاسد عندنا لأنّ اسم الاشارة لا يضاف أصلا .

(١) كذا والأولى : كأي، وأنظر الصحاح واللسان : كون، كين.
(٢) ر : بما.
(٣) ج، ر : درهم، وهو تحريف.

باب مذ ومنذ

مُذْ ومُنذُ يكونان اسمين اذا ارتفع ما بعدهما ويكونان حرفين إذا انجرّ ما بعدهما ، فإن قيل : وما الدليل على أنّهما يكونان اسمين اذا ارتفع ما بعدهما وعلى أنّهما حرفان اذا انجرَّ ما بعدهما ؟

فالجواب: إنّ مذ مع الاسم الذي يرتفع بعدها تكون منتهى كلام، تقول لمن قال لك : كم لكَ لم ترَ زيداً ؟ مُنذُ يومان. فمحال أن يكون حرفاً واسماً ؛ لأنَّ الحرف والاسم لا يأتلف منهما كلام ، خلافاً للفارسي حيث ذهب إلى أنَّ الحرف والاسم يأتلف منهما كلام في النداء ، ألا ترى أنَّ المنادى منصوب بإضمار فعل .

فإنّما . ياعبدَ اللهِ ؛ عندنا مؤلف من الاسم والفعل والحرف .

فإذا لم يمكن أن يكون منذ يومان حرفاً واسماً تعيّن أنّ منذ اسم .

فإن قيل : لعلّهما حرف والفعل مضمر بعدها كأنّه قال : مُذْ تقدَّمَ أو مُذْ مضى يومان / . فالجواب: إنّها لو كان الاسم بعدها على إضمار [١٤١ظ] الفعل لكانت من الحروف الطالبة للفعل كقد والسين وسوف ، وكلّ ما كان طالباً من الحروف للفعل لم يجز أن يليه الاسم الاّ في ضرورة شعر . وهذا فصيح فدلّ على أنّ ليس بعدها فعل مضمر . وأيضاً فإنّ الفعل لايضمر إلاّ أن يكون أمراً أو نهياً أو ما جرى مجراهما .

فلا يضمر في الخبر إلاّ أن يكون ثَمّ ما يدل عليه .

ولا يمكن أن تكون مُنذُ فعلاً . والدليل على أنّهما — اذا انجرَّ ما بعدهما — حرفان ما استدل به الأخفش من أنّهما لو كانا اسمين ظرفين لثبات الاسمية لهما (١) إذا ارتفع ما بعدهما لوجب إذا نفي الفعل أو أوجب أن ينفى عنهما خاصة لأنّ الظرف لاينفى الفعل عن غيره إذا نُفي في نفسه . ألا ترى أنّك إذا قلت : قمتُ يومَ الجمعةِ ، فالقيام في يوم الجمعة ، وإذا

---

(١) ر : فيهما.

قلت : ما قمتُ يومَ الجمعةِ ، فإنما انتفى القيام عن يوم الجمعة خاصة . فينبغي أن يكون الأمر في مذ ومنذ على هذا التحديد .

وأنت تقول : ما رأيتُه مُذ يوم الجُمعةِ ، فالرؤية منتفية عن يوم الجمعة وعما بعدُ إلى زمن الإخبار . فدلَّ ذلك على أنّها ليست بظرف وأنّها حرف وانتفى الفعل عما بعدها ، وكذلك حال الحروف . ألا ترى أنّه يقول : ما رأيتُهُ مِنَ الكوفةِ وما رأيته مِنَ البصرةِ ، فانتفت الرؤية عن الكوفة وما بعدها وعن البصرة وما بعدها . وكذلك : ما سرت من بغدادَ ، فنفي السير من بغداد إلى المكان الذي أنت فيه إلى زمن الإخبار .

فثبت أنّهما اذا ارتفع ما بعدهما اسمان ، واذا انجرّ ما بعدهما حرفان . إلاّ أنّ الغالب على مُذْ الاسمية والغالب على مُنذُ الحرفية .

وانّما كان الغالب على مذ أن تكون اسماً لأنّها محذوفة من مُنذُ ، والحذف تَصرُّف والتصرُّف بابه الأسماءُ لا الحروف (١) .

وكيفية غلبه الاسمية على هذه والحرفية على هذه أنّ مُذْ ومُنذُ لايدخلان إلاّ على الزمان ولايدخلان منه على مستقبل لمايُبيَّنُ بعدُ إن شاءَ الله تعالى. وإنما يدخلان منه على الحال والماضي ، فالحال أبداً يكون بعدها مخفوضاً.

والحال « الآن » وما في معناها كالساعة والحين واليوم والليلة وكل اسم زمان أضفته إلى نفسك قرب أو بعد نحو يومنا وشهرنا وعامنا ، وكل اسم أشرتَ إليه نحو هذا العام وهذا الشهر وهذه الأيام الثلاثة ، لأنّك لم تشر إليه إلاّ وأنت قد قدّرته حاضراً ولم تضفه إلى نفسك إلاّ على هذا المعنى . فهذا هو الحال .

ولا يكون أبداً إلاّ مخفوضاً لأنّه لا يمكن أن يتقدّر بخلاف «في» (٢) فلهذا ألزم الجر .

وأما الماضي فلا يخلو من أن تدخل (عليه) (٣) مُذ أو مُنذُ ، فإن دخلت عليه منذ جاز الرفع والجر ، والجرّ أفصح . وان دخلت عليه مذ لم يجز إلاّ الرفع في لغة بعض الحجاز .

---

(١) أنظر في هذا المقتضب ٣/ ٣١.

(٢) يريد : بدون في.

(٣) سقطت (عليه) من النسخ.

ومن الناس من أنكر الجر، ومنهم من زعم أنه يكون نادراً . فمذ الغالب عليها / [١٤٢و] أن يرفع ما بعدها ، لأنّ الحال وان انجرّ بعدها فهو لفظ قليل محصور فيما ذكرنا. والحال الآن وما في معناها ، والماضي لاينضبط ، ومنذ الغالب عليها الحرفية لأنّها جارة للحاضر والماضي ، فتبيّن أنّ الغالب على مذ الاسمية وأنّ الغالب على مُنذُ الحرفية كما قلنا .

وإذا دخلتا على الحال كانتا للغاية بمنزلة من في قولك: أخذتُه من التابوت(١) ، ألا ترى أنّ الأخذ كان ابتداؤه وانتهاؤه من الزمان ، فما رأيته مُنذ عامنا ، الرؤية منقطعة في جملة العام .

واذا دخلت على الماضي فاما أن يكون معدوداً أو لا يكون ، فإن كان معدوداً فقلت : ما رأيتُه منذُ يومنا ومُنذُ ثلاثةِ أيامٍ ، فهي أيضاً للغاية. وان دخلت على معرفة ليس بمعدود كانت لابتداء الغاية تقول : ما رأيتُهُ منذُ يوم الجمعةِ ، فهي لابتداء الغاية في يوم الجمعة، فلم يمكن أن ينتهي(٢) عدم الرؤية في يوم الجمعة .

* * *

واذا وقع بعدها عدد فإنّ العرب تختلف في ذلك ، فمنهم من لايعتدّ بالناقص أصلا وانّما يعتدّ بالكامل ، فإذا قال : ما رأيتُهُ منذُ ثلاثة أيام ، فلابدّ أن تكون الثلاثة بجملتها لم يره فيها .

ومنهم من يعتدّ بالناقص الأول ، فإذا رأى شخصاً ظُهْرَ يومِ الجمعة ثم انقطعت الرؤية إلى ظهر يوم الاثنين قال : ما رأيتُه منذُ ثلاثةِ أيام ، ولم يعتد بالناقص الثاني . ومنهم من يعتد بالناقص الثاني ولايعتد بالأول فيكون اللفظ واحداً ، ومنهم من يعتد بالناقصين الأول والثاني فيقول في هذه المسألة : ما رأيتُهُ منذُ أربعةِ أيام . والأقيس الأول ، لأنّ تسمية الناقص يوماً مجاز .

(١) كذا ولم يتضح المقصود.
(٢) ر : ينتفي.

ومن يعتد بالناقص لايفعل ذلك إلاّ إذا كان ثمّ يوم كامل . فإن لم يكن ثمّ يوم كامل لم يجزْ ، لأنّ الكلام كله مجاز .

فلو رأيت شخصاً ظُهرَ يوم الجمعة ثم انقطعت الرؤية إلى ظهر يوم السبت لم يجز في هذا أن يقال : ما رأيتهُ منذُ يومانِ ، ولا مُذ يومٌ ، لأنّه ليس معك يوم كامل ، فإنّما يكون المجاز اذا اختلط بالحقيقة .

* * *

وإذا تَبيَّنَ أنّ مذ الغالب عليها الاسمية وأنّ منذ الغالب عليها الحرفية فينبغي أن تُبيّن نسبة اللغات .

فجميع العرب تتكلم بمذ المحذوفة من منذ ولايتكلم بمنذ إلاّ أهلُ الحجاز خاصة . فأهل الحجاز يتكلمون بمذ ومنذُ وغيرهم لايعرفون منذ .

فمذ في جميع لغات العرب تجرّ الحال ، وبنو تميم يرفعون بها الماضي ولايجيزون فيها الجر ، وأهل الحجاز يجرون بها الماضي وبعضهم يرفع بها الماضي .

ومنذ لايتكلم بها إلاّ الحجازيون خاصة فهي عندهم تجر الحال والماضي عندهم مجرور ، وبعضهم يرفعه ، فحصل بهذا أنّ مذ الغالب عليها الاسمية ، لأنّ بني تميم لايجيزون في الماضي معها/إلاّ الرفع وبعض الحجازيين يرفع [١٤٢ظ] بها . فالغالب فيها الاسمية .

ومنذ لايتكلّم بها إلاّ الحجازيون ، وهي جارة للحال أبداً ، وتجرّ الماضي عند أكثرهم ، والأقل هو الذي يرفع بها الماضي ، فقد ثبت ما قلنا .

* * *

واعلم أنّهما لايخلو أن يقع قبلهما الفعل المنفي أو غيره . فإن كان المنفي فلا تفصيل فيه ، وكل منفي جائز أن يقع قبلهما فتقول : ما رأيتُهُ منذ يومنا أو منذ ثلاثة أيام أو منذ يوم الجمعة . وان وقع قبلهما غير المنفي فلا بدّ أن يكون ذلك الفعل متطاولا ممتداً والاّ لم يجز . فتقول : سرتُ مذ يوم

الجمعة ، لأنَّ السير متّصل إلى حين الإخبار ، ولو قلت : قتلتُ عمراً منذُ يوم الجمعة ، لم يجز لأنَّ القتل لايمتد إلى حين الإخبار ، فإن أردت أنَّ هذا القتل نوع مما يمتدّ جازَ .

وكذلك فيما هو الحال لايجوز ، فلا يجوز أن تقول : قتلتُهُ مذ يومنا ، لأنَّ معناه في يومنا والقتل لايمتد في اليوم أجمع وإنَّما يكون في جزء منه .

وسبب ذلك أنَّ مذ إنّما تكون أبداً داخلة على ماض أو حال. فالحال يكون فيهبمنزلة « في » فيقول : ما رأيتُهُ في يومِنا ، فهو لم يره في جزء من اليوم. وإذا قلت : سرتُ مذ يومنا ، فالسير في جملة اليوم بخلاف قولك : سرت في اليومِ .

فهي مع المنفى توافق سائر الظروف من أنَّ الفعل لم يقع في جزء من اليوم ومع الموجب تخالف ، لأنّك اذا قلت : سرت اليومَ ، أمكن أن يكون السير في بعض اليوم ، بخلاف منذ ، لأنَّها لايكون السير الموجب إلاّ في جميع اليوم . وكذلك فعلت العرب .

فمحالٌ أن يقع قبلها موجب لايتطاول ، لأنَّه يكون كذبا والمنفى يقع لانقطاع الشيء معقول دوامه .

وأما الماضي فالمعدود منه يكون فيه بمنزلة « في» على التفصيل الذي في ذلك من الاعتداد بالناقص وعدم الاعتداد به .

فإن كان معرفة غير معدودة فهي فيه لابتداء الغاية ، فلو قلت : رأيته منذ يوم الجمعة ، اقتضى هذا أنَّ الرؤية دامت إلى زمن الإخبار وذلك لايتصوّر إلاّ أن تريد ذلك بالفعل غير المتطاول فيقدّر مع مذ على كل حال ، والمنفى يتصل انقطاعه فهو سائغ في الجميع . فقد ثبت أنّها لاتدخل إلاّ على الزمان.

• • •

فإن عطفت على الزمان الذي تدخل عليه فلا يخلو أن تعطف حالا على حال أو ماضيا على ماض أو حالا على ماض أو ماضياً على حال.

فعطف الحال على الحال يتصوَّر فتقول : ما رأيتُهُ مذ يومنا وليلتنا ومذ شهرنا وعامنا . ويكون في بعض هذه المسألة مافي قوله تعالى : فيهما فاكهَةٌ ونَخْلٌ ورُمّان (١) . وقوله : من كان عدوّاً لله ِ وملائكتِه ِ ورسلِه ِ وجِبريلَ وميكائيلَ (٢). من تكرار ما يدخل تحت عموم ما قبلها.

فإن عطفت ماضيا على ماض لم يجز ، قدَّمتَ المتقدّم في / الزمان [١٤٣و] أو أخَّرته فلا يجوز : ما رأيتُهُ مذ يوم الخمس ويوم الجمعة ، لأنَّ قولك : مذ يوم الخميس يقتضي أنّك لم تره في يوم الجمعة وقولك : ويوم الجمعة يقتضي أنَّك رأيته في أوله ، لأنَّ مذ إذا دخلت على الماضي المعرفة كانت لابتداء الغاية ، والفعل واقع في أول ذلك الزمان ثم يتصل انقطاعه ، فلما كان التناقض والكذب لم يجز . وكذلك لو قدمت يوم الجمعة فقلت : ما رأيتُهُ مذ يوم الجمعة ويوم الخميس لم يجز لأنَّ يوم الخميس يقتضي أنَّك رأيته في أوله ثم انقطعت الرؤية فيما بعد ، وقولك : يوم الجمعة يقتضي أنّك رأيته في أوله وذلك تناقض .

فإن قيل : هل يجوز النصب على إضمار فعل ؟ فالجواب أن تقول : إنَّك إن بدأتَ بالمتأخر جاز فقلت : ما رأيته مُذ يومَ الخَميس ويومَ الأربعاء ، لأنَّ الرؤية انقطعت عن ما بعديوم الخميس ثم أخبرت أنّك لم تره يوم الأربعاء، ولو عكست فبدأت بالمتقدّم لم يجز وكان عيبّاً . لأنَّك إذا قلت : ما رأيته مذ يومَ الخميسِ ويومَ الجُمُعةِ ، اقتضى يوم الخميس أنَّك لم ترد يوم الجمعة ، فلا فائدة في قولك بعدُ يوم الجمعة .

وان عطفت ماضياً على حال لم يجز فلا تقول : ما رأيته مُذ يومنا ويومَ الجمعة ولا عكسه ، لأنَّ مذ إذا دخلت على الحال كانت بمعنى في واذا دخلت على الماضي كانت بمعنى مِنْ لابتداء الغاية ، فلما اختلفا لم يجز عطف ما بعدهما على ما قبلهما لأنَّ الواحد مجرور على أنَّ العمل في جميعه أو منفى

(١) الرحمن : ٦٨ .

(٢) البقرة : ٩٨.

عن جميعه ، والآخر يكون نفى العمل عن بعضه ، فلما اختلفا لم يسغ عطفهما .

فإن قيل : فهل يجوز النصب على إضمار فعل ؟

فالجواب أن تقول : إن تقدَّم الحال جاز وإن تقدَّم الماضي لم يجز ، ألا ترى أنَّه سائغ أن تقول : ما رأيتُهُ مذ يومَنا ويومَ الجمعة ، على تقدير : وما رأيته يومَ الجمعةِ ، ولايسوغ أن تقول : ما رأيتُهُ مذ يومَ الجمعة ويومنا ، لأنَّ قولك : مذ يوم الجمعة ، يقتضي أنَّك رأيته في أوله وانقطعت الرؤية الى زمن الإخبار فلا فائدة في قولك : ويومنا ، إلاّ أن يكون من قوله تعالى : فيهما فاكهة ونخل ورمان (١) .

• • •

فمذ ومنذ لاتدخلانِ إلاَّ على الزمان ، فإن دخلا على غيره فمؤوَّل . ولا تدخلان منه إلاَّ على المعدود أو معرفة ، فلا يجوز : ما رأيتهُ مُذ حينٍ ولا مذ زمانٍ ولا مذ وقتٍ . وتقول : ما رأيته مذ الليلةِ ومُذ اليومِ ، ولا يجوز مذ الليلُ ولا مذ النهارُ ، لأنَّ النهار عبارة عن الضياء والليل عبارة عن الظلام وذلك لايحصل شيئاً شيئاً ، فلذلك لم ندخل عليهما مذ . نقل الأخفس أنَّ النهار عندهم الضياء والليل الظلام . فإن قيل : ألم يُجِز سيبويه رحمه الله: سرتُ الليلَ (٢) ، تريد ليلَ ليلتِكَ ، والنهارَ ، تريد نهارَ نهارِكَ ، فهلا أجزتم مذ الليلُ ومذ / النهارُ ، على هذا المعنى ؟[١٤٣ ظ] فالجَواب : إنَّ ذلك لايتصوَّر (٣) ومذ توجب التصرفَ لما تدخل عليه لأنَّها ترفعه أو تجره ، ولما كان الزمان يقع بعدها لذلك لم يدخل العرب واحدة منهما على الصباح والمساء إلاّ قليلا ـ لأنَّه في الأصل اسم في موضع المصدر بمنزلة العطاء . فالأصل : أمسى إمساءً وأصبحَ إصباحاً ، ثم وضع

(١) الرحمن : ٦٨.
(٢) الكتاب ١/ ١١٠
(٣) ر : يتصرف.

الصباح والمساء في موضع المصدر ، فلما استعملا في الزمان ولم يكن الأصل فيهما ذلك لم يجز أن تجرهما مذ ومنذ ، ولا أن يرتفعا بعدهما .

ومن راعى أنّها قد كانت تكون في الزمان أدخلهما في جملة الأزمنة فجرهما بمذ ومنذ ورفعهما .

وإن وقع ما ليس بزمان بعدهما يؤوّل (١) ، فإن قلت : ما رأيتُهُ مذ زيدٌ قائمٌ ومُذْ الحجّاجُ أميرٌ ، كأن الزمان محذوفاً والجملة مضافة له. وأسماء الزمان تعلّق عما تخفضه باتفاق ، ومن غيرها (٢) ولا يتعلق خافض سوى ما ذكر . واذا قلت : ما رأيته مذ أنَّ اللهَ خلقني ، فالزمان عند الفارسي محذوف لأنَّ أنَّ ليست زمانا .

ومن الناس من لم يحذف مضافا وجعل أنَّ مصدراً يراد به الزمان بمنزلة : خُفوقَ النجمِ ومَقدمَ الحاجِّ . والقول الأول أحبُّ إليَّ لأنّهم لايقولون : مذ الصباح . إلاّ قليلا فالأحرى أن لايجيزوا بها أنَّ التي تتقدر بالمصدر ثم يكون ذلك المصدر زمانا .

* * *

واذا قلت : ما رأيته مذ يومان ، فالناس مختلفون في الرافع لما بعد مذ . فمنهم من ذهب إلى أنّه ارتفع بفعل مضمر وهو الكسائي . وذلك باطلٌ لما تقدّم في أول الباب ، وأيضاً فإنّهم يقولون :ما رأيته مذ أن اللهَ خلقني ، والجملة لاتكون فاعلة ،وكذلك قولهم :ما رأيتُهُ مذ زيدٌ قائمٌ ،فهذا المذهب فاسد. ومنهم من قال : إنّه ارتفع على الابتداء ، ومذ خبر مقدّم ظرف التقدير : بيني وبين لقائه يومان . وهو أبو القاسم (٣)

وزعم الفارسي وأبو بكر أنه خبر مبتدأ وأنَّ التقدير : مُدّة (٤) ذلك يومان (٥).

(١) ج : مؤول.
(٢) بياض في ج، ر.
(٣) الجمل ١٥١.
(٤) ج، ر : مذ وهو تحريف وانظر المقتضب ٣/ ٣٠.
(٥) وهو أيضاً رأي المبرد ٣/ ٣٠.

وهذا أولى ، لأنَّه يطرد ولاينكسر أصلا ومذهب أبي القاسم ينكسر ، ألا ترى أنَّه لايسوغَ في «ما رأيته مذ يومُ الجمعة » هذا التقدير لأنَّك إن قلتَ : بيني وبين لقائه يومُ الجمعة كنتَ كاذباً ، لأنَّ بينك وبين لقائه أكثر من ذلك وهو ما بعد يوم الجمعة . وإذا قت : أول ذلك يوم الجمعة ، جاز لأنَّك أخبرتَ بأول الانقطاع أنَّه كان في يوم الجمعة ثم اتصل .

فمذهب أبي علي الفارسي أولى لاطراده .

• • •

واعلم أنَّ « مذ ومنذ» إذا وقع بعدهما الزمان ووقع بعدهما الفعل فلا بدَّ أن يكون ذلك الفعل ماضيا ، وان كان مضارعا فلا يجوز إعماله في ظرف ماض ولا مستقبل ، فلا تقول : ما رأيته مذ زمنٍ يقوم أمس ، لتنافر مابين يقوم وأمس . وكذلك لايجوز : ما رأيته مذ زمنٌ يقومِ غداً ، لأنَّ معناه الماضي ولا يقع المضارع موقع الماضي إلاَّ في مواضع محفوظة(١). فان جئت/بفعل[٤٤١و] مضارع فإنّما يكون وحده غير مُعمَل في شيء ويكون على حكاية الحال فتقول : ما رأيتُه مذ زمنُ يقوم ، تريد : منذ زمن كان فيه يقوم .

واعلم أنَّ مذ ومنذ إذا دخلت واحدة منهما على الفعل فلا بدَّ من أن تكون الصيغة ماضية فتقول : ما رأيته مُذْ قامَ زيدٌ ، ولايجوز : مذْ يقومُ زيدٌ . وعلة ذلك أنَّ الفعل إذا وقع بعدهما فلأنَّه على تقدير زمن محذوف فهو هنا مجاز ، فكرهوا أن يكون ثمَّ مجازان حذف الزمان وحكاية الحال .

واعلم أنَّك إذا أوقعتَ بعدهما الليالي فإنَّ الأيام داخلة معهما ، فإذا قلت : ما رأيتُهُ مذ ليلتان . كنت فاقداً له ليلتين ويومين ، فهو انقطعت رؤيته مثلا في عَشِيَّةَ يوم الجمعة ثم اتصل ذلك إلى عشية يوم الأحد ، ولا يجوز أن يكون ذلك اتصل الى غدوة الأحد إلاّ قليلاً ، لأنَّ العرب كنَّت بالليالي عن الأيام ولم تفعل ذلك بالأيام . فإذا قلت : ما رأيته مذ ثلاثة أيام ،

---

(١) ر : مخصوصة.

أمكن أن يكون انقطاع الرؤية من ليلتين ، لأنَّها لم تُكنْ عن الأيام إلاّ بالبياض .

• • •

واعلم أنّ مذ ومنذ إذا دخلا على أسماء الاستفهام فلا بدّ أن يكون ما دخلا عليه يستعمل ظرفاً واسماً ، فيقول : ما رأيته مذ ثلاثة أيام ، وأنتَ لم تدر العدد فتقول : مذ كم ؟ ويقول : ما رأيته مذ يومُ الجمعة ، فلم تدر ابتداء الغاية فتقول : مذ متى ؟ ومذ أي وقت ؟ ولا يجوز : مُذ مَهْ (١) ؛ لأنّ مالا تكون ظرفاً ومتى وكم يستعملان ظرفين .

ومن النحويين من أجاز : مُذ مَهْ ؟ لأنَّها قد تشبَّه (٢) بالظرف ، ألا ترى أنَّها تكون مع الفعل بمنزلة مصدر وذلك المصدر يكون ظرفاً نحو قول العرب : سبحانَ ما سبَّح الرعدُ بحمده (٣). وكذلك سائر أسماء الزمان ، بشرط أن تكون متصرفة فتقول : ما رأيته مذ الشتاءُ والصيفُ ، ولا يجوز : مذ سَحَر ، لأنَّه لم يتمكن . ومذ توجب له الجر والرفع . وقد تقدَّم العطف على مادخلتا عليه .

فإن أبدلت من الاسم الذي يدخلان عليه فلا يخلو من أن يكون ماضياً أو حالا ، فإن كان ماضيا جاز نحو : ما رأيته مذ يومُ الجمعة أولُه ، تريد : مذ أولُ يوم الجمعة .

فإن قيل : هل يجوز النصب بإضمار فعل فتقول : أوّلَه ، على تقدير : مارأيتُهُ أولَه ؟ فالجواب : إنّه يجوز إذا كنت قد فارقته (٤) صدر النهار وآخره ورأيته وسطه . فإن كان الزمان حالاً فقلت : مارأيتُهُ مذ يومُنا أولُه ، ومذ الليلةُ

---

(١) ج : ما.

(٢) ر : تشبه، وفي نسخة في حاشية ج : تشبهت.

(٣) المقتضب ٢/ ٢٩٦.

(٤) ج : قدمته، وهو تحريف وفي ر : قدته.

أولـها فالجر عندنا غير جائز ،لأنّ الحال لم تجعله العرب إلاّ ما أضيف (إلى النفس)(١) أو ماعُرّف فأُشير اليه . وأمّا ماأضيف إلى (غير) (٢) ذلك فلا .

ومن الناس من أجاز البدل هنا وذلك قليل جداً ، والنصب لايجوز لأنّ ذلك عيٌّ،لأنّكَ إذا قلت: مارأيتهُ مذ يومُنا أو مذ اليوم ، فأنت فاقد له في اليوم بجملته، فلا فائدة في قولك بعده أنك لم تره في أول يوم . ومن الناس من أنكر (أن يكون) / (٣) الحال ما أضفته إلى نفسك بل لابدّ فيه عنده[١٤٤ظ] من الإشارة فتقول: مارأيته مذ يومنا هذا ومذ شهرنا هذا.

والعرب لاتقول (٤) : أراه منذ كذا ، ولم تُعمل فيه قطّ إلاّ الفعل الماضي.

---

(١) زيادة تقتضيها صحة المعنى وأنظر ص ٢/ ٣٩.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) سقط ما بين القوسين من ر.

(٤) ر : لم تقل.

باب الجمع بين إنَّ وكان

قصده في هذا الباب أن يبيّن أنّه لايجوز فيه الإعمال لأنّه لايجوز ذلك إلاّ في الفعلين خاصة أو ما جرى مجراهما، وأما إذا كان العامل الواحد فعلا والآخر حرفاً فلا يجوز ذلك، لأنّه لايجوز الإضمار في الحرف . والإعمال قد يؤدي في بعض المسائل إلى الإضمار فامتنع الإعمال في هذا الباب. لذلك فلم يكن بد من تقديم إنّ لأنّ لها صدر الكلام ونصب الاسم بعدها وجعل كان وما بعدها في موضع خبر .

ويجوز في مسألة أبي القاسم وهي : إنّ القائمَ أبوه كان منطلقةً جاريتُه (١). تثنية القائم ومنطلقة وجمعهما على لغة من قال: أكلوني البراغيث، لأنّ اسم الفاعل إذا رفع الظاهر كان حكمه حكم الفعل إذا رفع فتقول: إنّ القائمَيْن أبوهما (٢) كانا منطلقين جاريتاهما ، وأنّ القائمينَ أبوهم كانوا منطلقاتٌ جواريهم. وما عدا ذلك من زيادة «كان» فأمرها واضح وقد تقدم الكلام عليه في باب كان .

(١) الجمل ١٥٢.
(٢) كذا ولعله : أبواهما.

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب الفصل ويسميه الكوفيون العماد

الفصل هو وضع ضمائر الرفع المنفصلة بين المبتدإ والخبر بشرط أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين أو يكونا مقاربين للمعرفتين .

والذي يقارب المعرفة : أفضلُ مِن ، ونحوه مما لايقبل الألف واللام ويسميه أهل البصرة فصلاً وأهل الكوفة عماداً ،وإنّما يسميه أهل الكوفة عماداً لأنه يعتمد عليه في الفائدة ،وذلك أنّه يتبيّن أنّ الثاني ليس بتابع للأول .
فإن قيل : إنّك إذا قلت : أنتَ القائمُ ، معلوم أنّ الثاني ليس بصفة للأول.
فالجواب: إنّه لما(١) اضطر إليه في موضع من المواضع يحمل سائر الباب عليه كما أنّ العرب لما حذفت الواو من «يعد» لعلة حملوا « أعد ونعد » عليه وإنْ لم تكن فيه تلك العلة .

وتسمية أهل البصرة له فصلاً خلافاً لما سماه أهل الكوفة لأنّ الفصل عندنا هو البيان أو لأنّه قد فصل بين المبتدأ والخبر. ولا يحتاج على هذا أنْ تقول: إنّ بعض هذا الباب محمول على بعض
وأيضاً فإنّهم يستغنون عنه بالبدل والتأكيد فاستغناؤهم عنه بالتأكيد دليل على أنّه أريد به التأكيد مع تبيّن أنّ الثاني ليس بتابع للأول .

• • •

واختلف النحويون في هذه الضمائر فأكثرهم على أنّها حروف في معنى الضمائر تخلصت للحرفية كما أنّهم يخلّصون الكاف التي في نحو ضَرَبَك ، للخطاب مع أسماء الإشارة في نحو ذلك ، فتصير حرفاً(٢) .
وزعم الخليل رحمه الله أنّها اسماء لاتنتقل عن الاسمية ولاموضع لها من الإعراب.والصحيح أنها حروف لأنّ اسماءً لا موضع لها من الإعراب لم [١٤٥و] توجد في كلامهم .

---

(١) ج : كما.
(٢) الكتاب ١/ ٣٩٤، المقتضب ٤/ ١٠٣، الانصاف م ١٠٠.

ومن النحويين من زعم أنّها أسماء ولها موضع من الإعراب (١) . وذلك فاسد لما يُبَيَّن بعدُ إن شاء الله تعالى .

* * *

واعلم أنّ الضمائر المنفصلة(٢) لايخلو أن تقع بعدها الأسماء في هذا الباب أو في غيره . فإن وقعت في غير هذا الباب فلا يخلو أن يكون الأول ظاهراً أو مضمراً. فإن كان مضمراً لم يجز في الضمير عندنا إلاّ أن يكون بدلا إن كان على حسب إعراب الأول . فإن كان تأكيداً كان الضمير(٣) على صيغة المرفوع أبداً ولم يتغيّر بحسب مايكون تأكيداً له . وإنّما كان البدل على حسب إعراب الأول لأنّه في تقدير أن يلي العامل ؛ لأنّ الضمير إذا ولى العامل اختلفت صيغته بالنظر إلى الرفع والنصب والخفض . وأما التأكيد فاختاروا فيه تغيير صيغة المؤكّد عن تغيير صيغته في نفسه لأنّ التأكيد من كمال الكلام الذي يكون فيه ،ولم يفعلوا ذلك في البدل لأنه على تقدير استئناف عامل آخر، فليس هو إذن من كمال الكلام الذي يكون فيه فتغيّرت صيغته اذا لم يكن له مايقوم مقام ذلك .

فإن كان مظهراً لم يجز إلاّ البدل ويكون على حسب إعراب الأول ، ولايجوز التأكيد لأنّه اعرف من الأول فلا يتبعه (على طريقة) (٤) التأكيد ، لأنّ التأكيد يشبه النعت وقد تقدم فيما يشبهه (٥) .

وأيضاً فإنّه لايتصور فيه أن يكون تأكيداً لفظيا ولامعنويا ، لأنّ لفظ المضمر مخالف للفظ المظهر ، ولأنّ التأكيد المعنوي بألفاظ محصورة .

فإن وقع المضمر بعد الاسم في هذا الباب فلا يخلو من أن يكون الاسم

(١) نسبه صاحب الانصاف للكوفيين : مسألة ١٠٠.
(٢) ج : المتصلة، وهو تحريف.
(٣) ر : المضمر.
(٤) ج : في ظرفية، وهو تحريف.
(٥) كذا في ج، ر وهو غير متجه.

ظاهراً أو مضمراً . فإن كان مضمراً فإن حكمه حكم المضمر في غير هذا الباب ، ويجوز أن يكون فصلا .

والضمير لايخلو من أن يكون بين المبتدأ والخبر أو بين ماأصله المبتدأ والخبر.
فإن وقع بين المبتدأ والخبر فلا يخلو أن يكون المبتدأ اسما ظاهراً او مضمراً
فإن كان المبتدأ مضمراً جاز في الضمير أربعة أوجه ، وذلك نحو قولك : أنتَ أنتَ القائمُ ، يجوز لك أن تجعل الثاني مبتدأ أو تأكيداً أو بدلا او فصلا.
فإن كان المبتدأ اسما ظاهراً نحو قولك : زيدٌ هو القائمُ ، فيجوز فيه أن يكون بدلاً أو مبتدأً أو فصلاً .
فإن وقع بعد ماأصله المبتدأ والخبر فلا يخلو من أن يكون في باب كان أو في باب إنَّ أو في باب ظننتُ . فإن كان في باب كان فلا يخلو من أن يكون اسم كان ظاهراً أو مضمراً ، فإن كان ظاهراً فلا يخلو من أن يكون مابعده مرفوعا أو منصوبا . فإن كان مابعده مرفوعا فالضمير مبتدأ وما بعده خبره والجملة في موضع خبر كان . فإن كان مابعده منصوباً فلا يجوز فيه إلاّ البدل والفصل خاصة .
فإن كان. اسم كان مضمراً فلا يخلو أن يكون مابعده مرفوعاً او منصوباً .
فإن كان مابعده مرفوعاً فالضمير مبتدأ وما بعده خبره / والجملة في موضع[١٤٥ظ] خبر كان. فإن كان مابعد الضمير منصوباً فلا يجوز إلاّ البدل والفصل خاصة، ولايجوز الرفع على الابتداء ، لأنّه ليس له خبر .

فإن كان في باب إنَّ فلا يخلومن أن يكون اسم إنَّ ظاهراً او مضمراً .
فإن كان ظاهراً فيجوز في الضمير الرفع على الابتداء وما بعده خبره والجملة في موضع الخبر لأ نَّ .ويجوز أن يكون فصلا خاصة ولايجوز أن يكون بدلاً لأنَّ البدل على حسب إعراب الأول ، ولايجوز أن يكون تأكيداً لأنَّ الظاهر لايؤكد بالضمير .

فإن كان الاسم مضمراً فيجوز في الضمير الرفع على الابتداء وما بعده خبره والجملة في موضع الخبر لأنَّ ، ويجوز ان يكون تأكيداً ، ويجوز أيضاً ان يكون فصلا ولايجوز ان يكون بدلا ، لأنه ليس على حسب اعراب الأول.

فإن كان في بابه ظننت فلا يخلو من أن يكون المفعول الأول ظاهراً أو مضمراً. فإن كان مضمراً فلا يخلو من أن يكون مابعد الضمير مرفوعاً أو منصوباً. فإن كان مابعده منصوباً فيجوز في الضمير الفصل والتأكيد خاصة، ولا يجوز أن يكون مبتدأ لأنّه ليس له خبر ، ولا يجوز أن يكون بدلاً لأنّه ليس على حسب إعراب الأول .

فإن كان المفعول الأول ظاهراً فلا بدّ من أن يكون مابعد الضمير مرفوعا أو منصوباً . فإن كان مرفوعاً فالضمير مرفوع على الابتداء وما بعده خبره والجملة في موضع المفعول الثاني لظننت . فإن كان مابعده منصوبا فلا يجوز إلاّ الفصل خاصة . وهنا تتبيّن الفصلية . ولايجوز الرفع على الابتداء لأنّه ليس له خبر ، ولايجوز البدل لأنّ البدل على حسب إعراب الأول ، ولايجوز التأكيد لكون الظاهر لايؤكّد بالمضمر ، لأنّه يخرج عن قياس التأكيد فلا بدّ من الفصلية .

• • • •

وينبغي أن يكون الضمير في الفصل على حسب الأول من غيبة أو خطاب أو تكلم ، فإنّ (١) فيه ضرباً من التأكيد كما تقدم ، ولذلك استغنى به عنه، فأمّا قوله:

٤٩٣ وكائــن بالأباطحِ مــن صــديقٍ
يراني لو أُصِبْتُ هُوَ المصابا (٢)

(١) ر : لأن.

(٢) لجرير ، كائن : خبرية لافادة التكثير و « من صديق » تميز الكائن. الأباطح جمع أبطح ويطلق على أماكن في بلاد العرب منها مكة. قال ابن هشام في المغنى : ويروى : يراه ، أي يرى نفسه. وتراه بالخطاب ، ولا إشكال حينئذ ولا تقدير. ا هـ. ايضاح الفارسي ٢٢٥ ، ابن يعيش ٣/ ١١٠ ، المغنى ٥٤٨ ، الخزانة ٢/ ٤٥٤ ، الديوان ١٧.

ففصل بين المفعول الأول من يراني وهو ضمير المتكلم وبين المفعول الثاني وهو المصاب بـ«هو»وهو ضمير غائب وليس من جنس ضمير المتكلم فيتخرّج على حذف مضاف (١) كأنّه في الأصل : يرى مُصابي هو المصابُ ، ثم حذف المضاف وهو « مصاب » الأول وأقام المضاف اليه مقامه وهو ضمير المتكلم فقال : يراني ، ثم حكم الضمير المتكلّم بحكم ماقام فعامله معاملة الغائب كما قال الله تبارك وتعالى : وكم من قريةٍ أهلكناها فجاءها بأسُنا بَياتاً أو هم قائلونَ (٢) . فأعاد الضمير الذي للجمع وهو هم ، على قرية لقيامها مقام الأهل لأنّه في الأصل : وكم مِنْ أهلِ قريةٍ . ثم حُذِف المضاف وهو الأهل وأقيم المضاف إليه مقامه وهو القرية ثم حُكم له بحكم ماقام مقامه/ . [١٤٦و]

(١) هذا تخريج الفارسي كما في الخزانة ٢/ ٤٥٥.

(٢) الأعراف : ٤.

باب الاضافة

اعلم أنَّ الخفض لايكون إلاّ بحروف الجر ، وقد تقدّم ذكرها ، أوبتبع مخفوضٍ وقد تقدّم ذلك في باب مايتبع الاسم في إعرابه ، أو بإضافة وهي تنقسم قسمين : محضة وغير محضة .

فغير المحضة هي التي لايكتسب (١) المضاف بها من المضافِ اليه تعريفاً إن أضيف إلى معرفة ولا تخصّصاً إن أضيف إلى نكرة.

والمحضة هي عكس ذلك .

فغير المحضة محصورة في أبواب منها اسم الفاعل والمفعول والأمثلة إذا أضيفت إلى المفعول وهي بمعنى الحال والاستقبال. وإنّما قلنا : بشرط أن تكون مضافة إلى المفعول ،تحرّزاً من اضافتها إلى غير مفعولها نحو: ضاربُ القاضِي،لأنَّ هذا أيضاً إضافته محضة، لأنّك لاتريد بها الذي ضَرَبَ القاضِي بل الذي يَضرِبُ للقاضي(٢)لايضربه نفسه، وكذلك قوله:

٤٩٤ أَلقيتَ كاسِبَهم في قَعرِ مُظلِمَةٍ
فاعفُ عليكَ سلامُ اللهِ ياعُمَرُ(٣)

كأنّه قال : أَلقيتَ الذي يكسبُ لهم لا الذي يَكسِبُهم.

والصفة المشبهة باسم الفاعل وغيرُكَ وشِبْهُكَ ومِثلُكَ وخِدْنُكَ وتِربُكَ وهَدْكَ وكِفؤُكَ ، وفيه لغات يقال: كُفؤ وكُفُو وكِفاء، وحسبُكَ وشرعُكَ وقَدْكَ وناهيكَ من رجلٍ وقيدُ الأوابد (٤) وعُبرُ الهواجر (٥) وواحدُ أُمّهِ وعبدُ بطنِهِ.

(١) ج ، ر : يكتسي ، وهو تحريف .

(٢) ج : القاضي ، وهو تحريف .

(٣) للحطيأة يستعطف الخليفة عمر بن الخطاب حين حبسه . والضمير في كاسبهم يعود على أولاده. الأغاني ١٨٦/٢ ، العيني ٥٢٤/٤ ، الديوان ٢٠٨ .

(٤) الأوابد جمع آبدة وهي الحيوان الوحشي وحصان قيد الأوابد : سريع .

(٥) الهواجر : جمع هاجرة وهي الظهيرة ، وعبر الهواجر : أي ناقة تقطع الهواجر . وانظر الكتاب ٢١٠/١ ، المقتضب ٢٨٨/٤ ، ابن يعيش ٥٠/٣ .

وهذا كله لاخلاف أنَّ إضافته غير محضة. والذي فيه خلاف إضافة الموصوف إلى صفته مثل مسجدُ الجامع وصلاةُ الأُولى ودارُ الآخرة وإضافة الصفة إلى موصوفها نحو قوله تعالى: جَدُّ ربِّنا(١). أي ربُّنا الجَدُّ أَي العظيم، فقدمت الصفة وأضيفت إلى موصوفها ومنه قول الشاعر:

ياقُرَّ إنَّ أبــاكَ حَــيُّ خُويــلـدِ .... (١٠٥)

أراد: خويلدٌ الحيّ، فقدَّم الصفة وأضافها إلى موصوفها. وإضافة أفعلُ. فمنهم من قال: إضافة هذا غير محضة واستدلَّ بأنَّ فيه إضافة الشيء إلى نفسه، وإضافة الشيء إلى نفسه لاتعرف ولاتخصص، وهذا عندنا ليس من إضافة الشيء إلى نفسه لأنَّه يتخرج على أن يكون قولك: صلاةُ الأولى، معناه صلاةُ الساعةِ الأولى، وكذلك مسجدُ الجامعِ معناه مسجدُ الوقتِ الجامعِ، وكذلك دارُ الآخرةِ معناه دارُ الإقامةِ الآخرةِ فحُذِفَ الموصوفُ وأُقيمت الصفة مقامه في ذلك كله.

وأما اضافة الصفة إلى موصوفها فيتخرَّج على أن لايكون فيه إضافةُ الشيء إلى نفسه بل يجعل الاسم مضافاً إلى المسمى فكأنَّ قوله تعالى: جَدُّ ربِّنا. عظيمٌ هذا اللفظُ الذي هو ربُّنا كما قالوا: هو ذو زيدٍ، أي صاحبُ زيدٍ الذي هو هذا اللفظ. وكذلك يتخرجُّ قوله: إنَّ أباكَ حيُّ خويلدٍ، إنَّ أَباكَ صاحب هذا اللفظ الذي هو خويلد.

وأما أفعل التي للمفاضلة فاستدلَّ الذي زعم أنَّ إضافتها غير محضة بأنَّكَ إذا قلت: مررتُ برجلٍ أفضلِ القومِ، تصف بها النكرة فنعت رجل بأفضل القوم دليل على أنَّ إضافتها غير محضة إذ لو كانت معرفة / لم يجز ذلك.[١٤٦ظ] والذي زعم أنَّ إضافتها محضة خرَّج ذلك على البدل، فيكون من بدل المعرفة بالنكرة وذلك باطل، لأنَّ البدل بالمشتق يقل وذلك أنَّ البدل في نية استئناف

---

(١) الجن: ٣.

عامل فهو في التقدير يلي العامل ، والصفة المشبهة لاتلى العامل إلا بشروط وليس هذا مما فيه الشروط .

وكون العرب تقول : مررتُ برجلٍ أفضلِ القومِ ، كثيراً دليل على أنّهُ نعت وليس ببدل إذ لو كان بدلا لما كان ذلك كثيراً ، فثبت أنّ إضافتها غير محضة وهو مذهب سيبويه (١) رحمه الله .

وأما اسم الفاعل واسم المفعول والأمثلة والصفة المشبهة فلم تتعرّف بالإضافة لأنها إضافة من نصب والنية بها الانفصال .

ولم يتعرّف واحدُ أُمّه وعبدُ بطنه لأنّهما في معنى واحد تم بطنه وتارك أمّه(٢) ولم يتعرّف أفعل التي للمفاضلة لأنّها تتقدر بالفعل والمصدر وكلاهما نكرة . ولم يتعرّف قَيدُ الأوابد وعُبرُ الهَواجر لأنّهما من قبيل أسماء الفاعلين ، بمعنى الحال والاستقبال ، لأنّ معنى عُبُر الهواجر عابرةِ الهواجر ومعنى قيد الأوابد مُقَيِّد الأوابد .

وأمّا غيرُك وشبهُك ومثلك وأخواتها ففيها خلاف . فزعم الأخفش أنّ الذي أوجب لها ان لاتتعرّف أنّ الاسماء في أول أحوالها نكرات ثم يدخلها بعد ذلك التعريف بالألف واللام نحو الرجل والفرس ، أو بالإضافة نحو غلام الرجل ، أو بالعَلَمية نحو زيد وعمرو فإنّهما كانا قبل أن يسمّى بهما نكرات ثم تعرف بعد ذلك بالعلمية ، وغيرك وأخواته استعملت في أول أحوالها مضافات (وكانت لذلك نكرات ،والدليل على أنّها استعملت في أول أحوالها مضافات) (٣) أنّه لايجوز مثلٌ لكَ ولاغيرٌ لكَ ولاشبهٌ ، وكذلك سائرها .

فأمّا شبيهك فمعرفة وحده لأ نّه لم يستعمل في أول أحواله مضافا . والدليل على ذلك أنّهم يقولون : شبيهٌ بكَ ، وهذا حسنٌ جداً .

وزعم المبرّد أنّ الذي منع من تعريفها بالإضافة إلى المعرفة أنّها بمعنى اسم

(١) الكتاب : ٢١٠/١ .
(٢) كذا في الأصل ونقل أبو حيان في تفسيرها: مفرد أمه وخادم بطنه. الارتشاف ٢٧٤و.
(٣) سقط مابين القوسين من ر .

الفاعل بمعنى الحال والاستقبال ، ألا ترى أنّ غيرك بمعنى مغايرك ومثلك بمعنى مماثلك وشبهك بمعنى مشابهك ، فكما أنّ اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لايتعرّف بالإضافة فكذلك مافي معناه . وأما شبيهك فيتعرّف عنده بالإضافة ، لأنّ فَعِيلك للمبالغة فدخله لذلك معنى الذي عُرِفَ بشبيهك ، لأنّه اذا كثر شبه شخص بآخر صار معروفاً بذلك فلما دخله معنى المضيّ تعرّف بالإضافة ، لأنّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضيّ يتعرّف بالإضافة(١). وهذا التعليل حسن جداً .

وزعم أبو بكر بن السراج أنّ هذه الأسماء لاتكون نكرة أبداً بل تكون حسب المعنى ، فإن كان المغاير أو المماثل أكثر من شخص واحد كانت نكرة نحو : مررتُ برجلٍ /مثلكَ وغيرِكَ وشبهِكَ . ألا ترى أنّ غيرك [١٤٧و] وشبهك ومثلك لاينحصر كثيره .

وان كان المغاير أو المماثل أو المشابه واحداً كانت معرفة نحو : الساكنُ غيرُ المُتَحَرِّكِ ، ألا ترى أنّ غير المتحرك شيء واحد وهو الساكن . ومن ذلك قوله تبارك وتعالى : صراطَ الذين أنعمتَ عليهم غيرِ المَغضُوبِ (٢) . فغيرِ المغضوب عنده معرفة لأنّه نعت للذين وهو معرفة ، وصار معرفة عنده لأنّ غير المغضوب عليهم صنف واحد وهم الذين أنعمَ اللهُ عليهم (٣). وهذا الذي استدلّ به لاحجة فيه لأنّه يحتمل أن يكون غير المغضوب عليهم نكرة بدلا من الذين . وهذا ايضاً فاسد من طريق القياس لأنّه لايلزم من كون المماثل والمغاير أكثر من واحد أن يكون غيُركَ ومِثلُكَ نكرة بل كان ينبغي أن لايقع إلا مغايراً أو مماثلا لواحد معهود من بينهم ، فإن

---

(١) أنظر المقتضب ٢٨٧/٤ ، ابن يعيش ١٢٦/٢ .

(٢) الفاتحة : ٧ .

(٣) وكذلك قال المبرد في المقتضب ٢٨٨/٤ ، ٤٢٣ .

أردت مماثلا أو مغايراً أو مشابها غير معهود قلت: غيرٌ لكَ أو مثلٌ لكَ أو شبهٌ لكَ ، ألا ترى أنّك اذا قلت : جاءني غلامُ زيدٍ وكان لزيد غلمان كثيرة لم يتناول منهم قولك غلامِ زيدٍ إلاّ واحداً معهوداً عند المخاطب ، فإن أردت غلاماً واحداً من غلمان زيدٍ غير معهود قلت : جاءني غلامٌ لزيدٍ ، فكذلك ينبغي أن يكون غيرك ومثلك .

وكذلك أيضا لايلزم من كون المماثل أو المغاير واحداً أن يكون معرفة ، ألا ترى أنّ الشمس واحدة في الوجود وكذلك القمر وانتَ اذا قلت : شمسٌ وقمرٌ ، كانا نكرتين ، فدلّ ذلك على انّ كون الشيء مفرداً في الوجود لايلزم منه (أن يكون) (١) اللفظ الواقع عليه معرفة .

وما عدا هذا فإضافته محضة وهي مع ذلك تنقسم قسمين : إضافة بمعنى اللام وإضافة بمعنى مِنْ . وزاد أهل الكوفة قسماً ثالثاً وهي إضافة بمعنى عند ، واستدلوا على صحة مذهبهم بقول العرب : ناقةٌ رَقودُ الحَلبِ ، قالوا : معناه رَقودٌ عندَ الحَلبِ . وهذا باطل ؛ لأنّه يمكن أن يكون ذلك من باب الصفة المشبّهة باسم الفاعل وكأنّه قال أولا : رقودُ الحَلبِ ، مثل حسنُ الوجهِ فيكون في اللفظ للأول وفي المعنى للثاني وكأنّ أصلها : هذه ناقةٌ رقودٌ حلبُها ، وإنّما وصف الحالب بأنّه رقود لما كان الرُّقاد عِنْدهُ ،فجعل رقوداً مبالغة، قال الله تعالى : بل مكرُ الليلِ والنّهارِ (٢) . والليلُ والنهارُ لايَمكُران وانّما يُمكَرُ فيهما فجُعِلا ماكِرَيْنِ لذلك مبالغة ، وهذا كثيرٌ في كلام العرب .

فالإضافة بمعنى مِن هي إضافة البعض إلى الكلّ بشرط أن يصدق على البعض اسم الكلّ نحو خاتمُ حديدٍ . ألا ترى أنّ الخاتم يصدق عليه ا سم الحديد. وقوله : بشرط أن يصدق على البعض اسم الكل ، تحرز من مثل: يدُ زيدٍ ،

---

(١) سقط مابين القوسين من ج .
(٢) سبأ : ٣٣ .

لأنها إضافة بعض إلى كلّ ولايصدق على اليد زيد ، فهي بمعنى اللام والإضافة بمعنى اللام ماعدا ذلك .

• • •

ويحذف التنوين من / الإضافة المحضة وغير المحضة ،لأنّ التنوين [١٤٧ظ] يدل على انفصال الاسم وكماله والاضافة تدلّ على اتصال الاسم فتناقض معناهما. ويُحذَفُ من الإضافة المحضة التنوينُ من الأولواللامُ أو مِنْ مِنَ الثاني، ويُخفف التنوين كما ذكرت لك،وتحذف اللام أو مِنْ مِنَ الثاني لأنّ المضاف مع المضاف إليه كالشيء الواحد فلو بقي العامل لبقى حشواً بين ماهو كالكلمة الواحدة ،والعامل لايقع حشوَ كلمةٍ أبداً .

• • •

وفي الاسم المضافِ إليه إذا حُذف حرف الجر خلاف بِمَ انخفض . فمنهم من زعم أنّه مخفوض بذلك الحرف المحذوف المقدّر. وذلك باطل(لأنّ ذلك)(١) يؤدي إلى حذف حرف الجر وابقاء عمله وذلك لايجوز إلاّ في ضرورة أو نادر كلام .
ومنهم من زعم أنّه مخفوض بالمضاف لنيابته مناب حرف الجرّ المحذوف(٢) وهو الصحيح .

• • •

واعلم أنّه يجوز الانفصال في جميعها إلاّ في غيرك وأخواته وما استثنى أبو القاسم في حروف الخفض (٣).
ويجوز في الاضافة بمعنى مِنْ أربعةُ أوجه : الإضافةُ والفصلُ والنصبُ على

---

(١) ر : لأنه .
(٢) الكتاب ٢٠٩/١ .
(٣) الجمل : ٧٤ .

الحال والتمييز والإتباعُ أقلُّها ، لأنَّ الإتباع لايكون في معنى المشتق إلاّ قليلا ، والحال يكثر فيه ذلك .

وإنّما لم يجمع بين الألف واللام والإضافة لئلا يجمع على الاسم تعريفان مثل الغلامُ زيد . ولم يجمع بين الإضافة إلى النكرة وبين الألف واللام لئلا يكون الاسم معرّفاً منكراً في حال واحد، لأنّه يكتسب (١) من المضاف إلى النكرة تخصيصاً ومن الألف واللام تعريفاً .وان شئت قلت : لم يُجمع بين الألف واللام والإضافة لأنّ الألف واللام يعاقبان التنوين والإضافة فكذا لايجمع بين الألف واللام والإضافة .

(١) ج ، ر : يكتسي ، وهو تحريف .

باب التأريخ

التأريخ ذكر مابينك وبين شيء متقدم عليك أو متأخر عنك من عدد الليالي والأيام ، وذلك أنك إذا أتيت بعدد واقع على ليال أو أيام فلا يخلو من أن تقصد بذلك إعلام قدر مابينك وبين شيء متقدم عليك أو متأخر أو لاتقصد ذلك . (فإن لم تقصد ذلك) (١) فلابدّ من ذكر مفسر المعدود فتقول : قمتُ ثلاثَ ليالٍ أو ثلاثةَ أيامٍ ، ويكون العدد على حسب التمييز من تذكير أو تأنيث ، ولايجوز حذف التمييز إلاّ إذا كان مايدل عليه .

وان قصدت بذلك تعريف مابينك وبين شيء متقدم عليك أو متأخر عنك من الزمان فلا يخلو من أن تؤرّخ بالنظر إلى أول سنة أو شهر أو بالنظر إلى الليالي والأيام. فإن أرّخت بالنظر إلى الليالي والأيام فلابدّ من ذكر المعدود، إلاّ أن تحذفه إذا كان معك مايدلّ عليه ويكون العدد على حسب التمييز من تذكير أو تأنيث فتقول : فعلتُ هذا لثلاثِ ليالٍ خَلَتْ، ولثلاثةِ أيامٍ مَضَتْ. فإن أرّخت بالنظر إلى شهر أو سنة فلا يخلو من أن تذكر تمييز العدد أو لاتذكر . فإن ذكرت التمييز كان / العدد على حسبه من تذكير أو تأنيث فتقول :[١٤٨و] فعلتُ هذا لثلاثةِ أيامٍ مَضَتْ ،ولثلاثِ ليالٍ خَلَتْ من الشهرِ كذا أومن سنة كذا . فإن لم تذكر التمييز وأتيت بالعدد خاصةً فإنكَ تبنيه على الليالي دون الأيام فتقول : فعلتُ هذا لثلاثٍ خَلَتَ أو بَقِيَتْ، فتحذف منها تاء التأنيث.

واختُلِفَ في السبب الموجب لذلك فمنهم من قال : إنّما كان ذلك لأنّ أوّل الشهر العربي ليلة فلو بقي التاريخ على الأيام دون الليالى لسقطت من الشهر ليلة ، فلذلك بني التأريخ على الليالى دون الأيام، وغُلّبَ المؤنّث على المذكّر(٢) .

---

(١) سقط مابين القوسين من ج .

(٢) نقل ابن سيدة هذا الرأي عن الفارسي . المخصص ١١٥/١٧ وانظر الأزمنة والأمكنة للمرزوقي ٢٧٤/٢ .

وهذا المذهب فاسد ، لأنك إذا أرّخت بالنظر إلى ماتقدّم من الشهر أو من السنة وقد عُلِمَ أنّ أول الشهر ليلة لم يسقط بذلك (١) الليلة الأولى ببنائنا التأريخ على الأيام ، وكما أنّك إذا بنيت التأريخ على الليالي فمعلوم أنّ مع كل ليلة يوما فكذلك إنْ بنيتَ التاريخ على الأيام لكان معلوما أنّ مع كلّ يوم ليلة ، لأنّك لاتريد أن تعرف القدر الذي بينك وبين المؤرخ بالنظر إلى أول الشهر أو السنة من الليالي والأيام وانّما بنى التأريخ على أحدهما فالآخر تابع له .

وليس بناؤهم التأريخ على الليالي من قبيل تغليب المؤنث على المذكر ، لأنّ التغليب إنّما هو أن يجتمع المذكَّر والمؤنَّث فيُغلّب أحدهما على الآخر وانّما هذا من باب الاستغناء بالمؤنَّث عن المذكَّر .

ومنهم من قال إنّما غُلّب المؤنّث على المذكَّر لأنّ المؤنَّث في التأريخ قبل المذكر ، لأنّ أول الشهر العربي ليلة وانّما غلّب المذكر على المؤنّث (٢) لأنّه أسبق منه ، فلما كان المؤنث في هذا الباب قبل المذكر غُلّب عليه .
وهذا فاسد ، لأنّه قد تقدم أنّ هذا ليس من باب التغليب وانّما هو من باب الاستغناء بالمؤنَّث عن المذكَّر .

ومنهم من قال : انّما بنى التأريخ على الليالي دون الأيام لأنّ أول الشهر ليلة كما تقدم ، فاذا أرخّت ولم يمضِ من الشهر إلاّ ليلة أرخت بها فلما ثُبّتَ التاريخ بالليلة الأولى بُنى التاريخ فيما بقي على الليالي دون الأيام ليكون التأريخ عن جهة واحدة . وهذا حسنٌ جداً .

وقد يتصور أن يكون التاريخ إنّما بنى على الليالي دون الأيام لأنّ عدد المؤنَّث أخفّ من عدد المذكَّر ،لأنّ عدد المؤنّث لاعلامة فيه للتأنيث وعدد المذكر لابدّ فيه من علامة ،فلما كان عدد المؤنّث أخفّ بنى التاريخ عليه .

---

(١) ر : تلك .
(٢) كذا في الأصل والعكس هو الصواب .

فإذا زاد العدد على عشرة استوى المذكَّر والمؤنَّث فبنى التأريخ على الليالى إذ كان قد بُني عليها فيما دون العشرة للعلَّة التي ذكرتُ لك .

وأعني بقولي : استوى عدد المذكّر والمؤنَّث ، أن تقع علامة التأنيث في آخر العدد المركَّب إن بنيتَ على التأنيث فتقول : ثلاثَ عَشرةَ ، وتقع في آخر الاسم الاول إن بنيتَ على التذكير فتقول : ثلاثةَ عَشَرَ ، فلما استوى في الثقل بنى على التأنيث لما كان قد حمل فيما دون العشرة عليه .

وأما قول العرب : سار خَمسَ عَشرةَ بين يومٍ وليلةٍ (١) فيتصوَّر فيه وجهان :

/ أحدهما أن يريد أنَّ الخمس عشرة فيها ليالٍ وأيام فيكون من باب [١٤٨ظ] التغليب . والآخر أنَّ الخمس عشرةَ ليالٍ كلها لكن يتبعها من الأيام عدَّتُها فيكون قولهم بين يوم وليلة تأكيداً من طريق المعنى ، أو يكون أوقع العدد على المدَّة فجعل اليوم والليلة مدَّة فقال : خَمسَ عَشرَةَ مدة ثم فسَّر فقال : من بينِ يومٍ وليلةٍ ، فيكون هذا من باب الاستغناء .

• • •

واذا ذكرت تمييز العدد فلا يخلو منْ أن يكون مفرداً او مجموعا (٢) . فإن كان مفرداً فالأولى ان تقول : خَلَتْ أو بَقيَتْ ، حملاً على لفظ التمييز ، ويجوز خلونَ وَبَقينَ على المعنى كما قال الشاعر :

٤٩٥ فيهـــا اثنتانِ وأربعونَ حَلوبَـــةً
سوداً كخافيةِ الغُرابِ الأسحَمِ (٣)

فحمل سودا على المعنى .

(١) المخصص ١١٥/١٧ .
(٢) ر : جمعاً .
(٣) لعنترة من معلقته . الحلوبة تستعمل في الواحد والجمع على لفظ واحد . يقال : ناقة حلوبة وإبل حلوبة ، وقيل : هي بمعنى محلوب وفعول إذا كن بمعنى مفعول جاز أن تلحقه التاء . الاسحم : الأسود . معاني القرآن ١٣٠/١ ، شرح السبع ٣٠٥ ، شرح العشر ٩٣ ، المخصص ٣٦/٧ ، العيني ٤٨٧/٤ ، الخزانة ٣١٠/٣ .

وكذلك: كتبت هذا الكتاب لعشرينَ يوماً خلا ، حملاً على اللفظ ، ويجوز: خلون قليلا ، وخلَتْ ، كثيراً ، فيكون حملا على المعنى .

وان كان جمعاً جاز فيه وجهان : أحدهما أن تخبر عنه إخبار الواحدة المؤنثة وذلك قليل جداً، فتقول : لثلاثٍ ليالٍ خلَتْ وبقيت.
والآخر أن تخبر عنه إخبار جماعة المؤنث وهو الأحسن، لأنَّ النون تعطي التقليل فتناسب العدد من الثلاثة إلى العشرة، قال الشاعر:

٤٩٦ خُطَّ هذا الكُتَّابُ في يوم سَبْت
لثلاثٍ خلَوْنَ من رَمَضانِ (١)

• • •

واعلم أنَّ الكُتَّاب اختلفوا في التأريخ . فمنهم من يؤرخ أبداً بما مضى قَلَّ أو كثُرُ فيقول: كتبتُ لعشرينَ ليلةً خلَتْ من شهر كذا، ولثمان وعشرين ليلةً خلت من كذا ، ولا يؤرخ بما بقي لأنَّه مجهول ، ألا ترى أن الشهر لايتحقّق كمالُه .
ومنهم من يؤرخ بالأقلّ ممّا بقي أو ممّا مضى ، فإن كان الأقل ما مضى أرَّخ به وإن كان الأقل مابقي أرخ به ،فإن تساوى الماضي والباقي جاز التأريخ بأيهما شئت . ومنهم من يؤرخ بالأقل ممّا مضى أو مما بقي ،فإذا تساويا أرَّخ بالماضي (٢) . والأحسن مابدأنا به أولا .
والذي يُجيز التاريخ مما بقي منهم من يبني على الكمال فيقول : كتبتُ هذا لثلاثٍ بقيت أو بقينَ. ومنهم من يذهب مذهب التحقيق فيقول : إنْ بَقِيَتْ .

• • •

والغُرَّةُ تستعمل في الثلاث الأُول من الشهر فتقول: كتبتُ في غُرَّةِ شهر كذا ، تريد في الثلاث الأول وتفتتح في أول يوم منه .

(١) لم أعثر على هذا الشاهد فيما رجعت إليه والظاهر فيه أنه مولد .
(٢) ذيل الفصيح ٣ ، المخصص ١٧/١٢٨ .

وهلالٌ فيه خلاف، فمنهم من يجعله مثل الغُرَّة ومنهم من يجعله في أوَّل يوم فإن خفي ففي الثاني، وهو الصحيح ، لأنَّه من لفظ استهلَّ ولايستهل بالهلال إلاَّ في أول يومٍ منه ، فإن خَفِيَ ففي الثاني .

ولايُسمَّى هلالاً في هلوك الشهر (١) إلاَّ مجازاً كقوله :

٤٩٧ أرى مرَّ السنين أخـــذنَ منّـــي
كمـا أخذَ الســرارُ مـن الهِـلالِ (٢)

والمُنسَلخ آخر يوم من الشهر ، والداديُّ الثلاث الأخيرة من الشهر (٣) واحدها دأداء والعَقِبُ يقع على مايقع عليه الغرَّة فتقول / جئتُ في [١٤٩و] عَقِبِ الشهر إذا جئت بعدما يمضي. والمنتصف في وسطه . وعقب في الثلاث الأواخر من الشهر فما دونها .

---

(١) هلوك الشهر انقضاؤه .

(٢) لجرير ، ورواية الديوان : رأت . السرار : الليلة التي يستتر فيها القمر . وفيه شاهد على تأنيث أخذن مع أنه يعود على مر وهو مذكر .
مجاز القرآن ٩٨/١ ، ٨٣/٢ ، معاني القرآن ٣٧/٢ ، المقتضب ٢٠٠/٤ ، الأصول ٧٣١/٢ ، الصاحبي ٢١٣ ، الأزمنة والأمكنة ٥٤/٢ .

(٣) عند المرزوقي أن الدادي التسع البواقي من الشهر . الأزمنة والأمكنة ٥٩/٢.

باب النـــداء

النداء دعاءُ المخاطب ليُصغِي إليك. وحروف النداء: يا وأيا وهيّا وأيْ والهمزة نحـو : أزيدُ ، ووا ، وزاد أبو الحسن الأخفش آ ممدودة(١)، وآيْ كذلك ،وأما الهمزة فللقريب ولاتستعمل في غيره أصلا .

وزعم أبو موسى الجزّولي (٢) أنّ أيْ تكون للقريب خاصة، وذلك باطل لأنّ سيبويه رحمه الله حكى خلافَ ذلك (٣). وماعداها للبعيد مسافة أوحكما كالنائم والساهي وأمثالهما . وقد يجوز أن تستعمل للقريب تأكيداً وذلك قولهم: ياألله لأنّ اللهَ تبارك وتعالى ليس ببعيد .

وأمّ هذا الباب «يا»والدليل على ذلك أنّها تستعمل في جميع ضروب النداء وما عداها لايستعمل إلاّ في النداء الخالص الذي لا يدخلـه معنـى التعجب ولا الندبة ولا الاستغاثة ، إلاّ « وا » فإنّها لاتستعمل إلاّ في الندبة .

• • •

والاسم المنادى لايخلو من أن يكون معرباً أو مبنياً . فإن كان مبنّياً فحكمه بعد النداء كحكمه قبله نحو : ياهذا ، ويا هؤلاء .

وإن كان معربا فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مضافاً أو مشبّها بالمضاف ، وهو المُطوَّل . وسمي مُطوَّلاً لأنّه قد طال بمعموله نحو : ضارباً زيداً .
فإن كان مضافا أو مطوّلاً كان منصوباً بإضمار فعل ولا يجوز إظهاره ، ولا يجوز بناؤه . وزعـم بعض النحويين أنّ النكرة قـد تطول بصفتهـا . وذلك باطل لأنّه لو كـان الأمـر كذلك للزم أن لاتُبنى المعرفـة إذا وصفت .

---

(١) قال ابن هشام :آ بالمد حرف لنداء البعيد وهو مسموع لم يذكره سيبويه وذكره غيره . المغني ١٤ ، وانظر الكتاب ٣٢٥/١ ، المقتضب ٢٣٣/٤ .

(٢) هو عيسى بن عبد العزيز المراكشي البربري كان إماما في النحو واللغة والقراءات ، أخذ عن ابن بري اللغة وتوفي بأزمور في مراكش عام ٦١٠ هـ وقيل ٦٠٦ هـ . ترجمه ابن خلكان ١٥٧/٣ ، اليافعي ١٩/٤ ، السيوطي ٣٦٩ .

(٣) الكتاب ٣٢٥/١ .

وإن كان غير مطوّل فلا يخلو من أن يكون معرفة أو نكرة . فإن كان معرفة بني على الضم وكان في موضع نصب بإضمار فعل لايجوز إظهاره . وإنْ كان نكرة فلا تخلو من أن تكون مُقْبَلاً عليها أو غير مُقْبَل . فإن كنت(١) مقبلا عليها فهي مبنية على الضم كالعلم نحو : يا رجلُ ويا فرسُ . وإن كنت (١) غير مُقبلٍ عليها فحكمها حكم المضاف .

ومن النحويين من أنكر نداء النكرة غير المقبَل عليها ، وزعم أنّه لايتصوّر نداء إلاّ مع إقبال ، وتأول جميع ما استشهد به النحويون على صحة ذلك (٢)، فجعل قول الشاعر :

٤٩٨ لعلّكَ يا تيساً نزا في مريرةٍ
مُعذَّبُ ليلى أن تراني أزورُها (٣)

من نداء النكرة المقبَل عليها لأنَّه يريد شخصاً بعينه ، وإنّما نصب لأنّه نوّن في ضرورة الشعر فردَّه إلى أصله . وكذلك جعل قول الآخر :

٤٩٩ أداراً بحُزوى هِجْتِ للعين عَبرةً
فماءُ الهَوى يرفضُّ أو يترقرقُ (٤)

لأنّه لا يهيج عبرتَه دارٌ لا يعرفها ، لكنّه نوّن في ضرورة الشعر فردَّهُ إلى أصله نحو قول الشاعر :

(١) ر : كانت .
(٢) عزاه البغدادي للكسائي والفراء . الخزانة ٣١٣/١ .
(٣) لتوبة بن الحمير يخاطب زوج ليلى الأخيلية . ورواية الديوان : معاقب . المريرة : الحبل المفتول . الكتاب ٣١٢/١ ، النوادر ٧٢ ، شرح السيرافي ١٠٦/٣ (التيمورية) ، الديوان ٣٧ .
(٤) لذي الرمة . حزوى : موضع بنجد في ديار تميم ، وقيل من جبال الدهناء . يرفض : يسيل بعضه إثر بعض . يترقرق : يبقى في العين متحيراً . الكتاب ٣١١/١ ، المقتضب ٢٠٣/٤ ، الجمل ١٦٠ ، معجم البلدان ٢٥٥/٢ ، العيني ٢٣٦/٣ ، الخزانة ٣١١/١ ، الديوان ٣٨٩ .

٥٠٠ ضَرَبتْ صدرَها إليَّ وقالت

يا عَدِيّاً لقد وقتكَ الأواقِي (١)

وكذلك قول الآخر :

ألا يا نخلةً من ذاتِ عِرقٍ

عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ (١٤٤)

لأنَّه يريد بالنخلة محبوبته وهي معروفة / عنده ، لكنه نصب في ضرورة [١٤٩ظ] الشعر كما تقدَّم . فأمَّا قول الشاعر :

٥٠١ فيا راكباً إمَّا عرَضتَ فبَلِّغَنْ

نَدامايَ مِن نجرانَ أن لا تلاقيا (٢)

فزعم الأصمعي أنَّ الرواية الصحيحة فيه : فيا راكبا ، من غير تنوين (٣) . فعلى هذا لا حجَّة فيه لأنَّه يجوز أن يكون من نداء النكرة المقبَل عليها ثم أُجرى مجرى المندوب لأنَّ العرب قد تُلحِق ذلك في المنادي أعني أنَّها تلحق آخره ما تلحق آخر المندوب ، وعلى تقدير صحة رواية من روى بالتنوين لا حجة فيه ، لأنَّه قد يجوز أن يحمل على ما حُمِلت عليه هذه الأبيات التي قبله.

وكذلك ما جاء من قولهم : يا عجباً ، لا حجة فيه على نداء النكرة ، لأنَّه يجوز أن تكون « يا » فيه تنبيها لا حرف نداء كـ « ها » من هذا ويكون عجباً مصدراً منصوباً بإضمار فعل ولا (٤) يجوز أن تكون « يا » فيه حرف

(١) لمهلهل بن ربيعة واسمه عدى . وروى المبرد والزجاجي في عدي الرفع على أنه بمنزلة مرفوع لاينصرف فلحقه التنوين على لفظه . قال المبرد : والأحسن عندى النصب . المقتضب ٢١٤/٤ ، الجمل ١٦٧ ، المنصف ٢١٨/١ ، المفصل ٣٦١ ، ابن الشجرى ٩/٢ ، الخزانة ٣٠٠/١.

(٢) لعبد يغوث بن وقاص الحارثي . عرض : أتى العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما ، وقيل : عرضت بمعنى تعرضت وظهرت . الكتاب ٣١٢/١ ، المقتضب ٢٠٤/٤ ، المفضليات ١٥٥ ، الجمل ١٥٨ ، معجم البلدان ٢٦٦/٥ ، المفصل ٣٦ ، الخزانة ٣١٣/١ .

(٣) شرح المفضليات للانباري ٣١٥ .

(٤) ر : وقد .

نداء والمنادى محذوف ، وهو منصوب على إضمار فعل كأنّه قال : يا قومُ اعجبوا عجباً .

قال : فإذا أمكن حمل هذه الأبيات على ما ذكرنا فلا حجة فيها .

وهذا كلّه من (١) نداء النكرة غير المقبل عليها ، إذ لا يستحيل النداء من غير إقبال على شخص بعينه كما يقول الأعمى: يا رجلاً خُذ بيدي، ولا من يقصد من الناس أحداً بل مَنْ أجابه فهو مُرادُه.

وإذا لم يستحل نداء النكـــرة فإنّ (٢) حمل هذه الأبيـــات عليها أولى حملها على الضرورة، والدليل على جواز نداء النكرة غير المقبل عليها قول العرب : يا رجلاً عاقلاً، ووصفهم له بالنكرة، ولو كان مُقبَلاً عليها لكان معرفة فيجب أن يوصف بمعرفة كما قالوا : يا فاسقُ الخبيثُ، فوصفوه بالمعرفة.

فإن قلت : إنّما يريد الشاعر بقوله :

أداراً بحُزوى هِجتِ للعينِ عَبرةً .... (٤٩٩)

داراً بعينها، بدليل قوله: هجتِ للعينِ عبرةً،فالجواب: إنّ الأبلغ من طريق المعنى أن لا يريد داراً معيّنة من ديار حُزَوى بل مأوى من ديار حُزوَى هاج عبرته ، أيَّ دارٍ كانت، وكذلك قول الآخر :

لعلّكَ ياتيساً نزا في مريرةٍ .... (٤٩٨)

وإن كان قد كنّي بالتيسِ عن معلوم عنده فهو مجهول عند المخاطب أيضاً، فهما نكرتان لأنّ الاسم إنّما يكون معرفة إذا كان معلوماً عند المخاطب كما هو عند المتكلم.وأما إذا كان معلوماً عند المتكلم مجهولاً عند المخاطب فهو نكرة. وأيضاً فإنّ الشاعر وإنْ كان قد كنّى بالتيس عن معلوم عنده وكنّى الآخر بالنخلة عن معلومة عنده فإنّ المكنيَّ به مجهول عندهما،ألا ترى أنّ النخلة التي

(١) ر : على .
(٢) ر : كان .

كنّى بها لا تخصُّ نخلةً دون نخلةٍ وكذلك التيس لا يخصُّ تيساً دون تيسٍ، فأمّا قول الصلتان :

٥٠٢ فيــا شاعــراً لا شاعِــرَ اليومَ مثلُهُ
جريرٌ ولكن في كُلَيْبٍ تواضعُ (١)

فنصب شاعراً وهو إنّما يريد جريراً خاصة، فكان ينبغي أن يكون مبنياً على الضم، فخرجه سيبويه رحمه الله على أن يكون المنادى محذوفاً ، وشاعراً منصوب على الإغراء كأنه قال : يا قومُ عليكم شاعراً . / [١٥٠ و]

• • •

واختلف النحويون في السبب الذي لأجله بُني العلم في النداء والنكرة المُقبَل عليها، فمنهم من زعم أنّهما بنيا لوقوعهما موقع الضمير ولشبههما به في الإفراد والتعريف (٢) .

أما شبههما به في التعريف فبيّنٌ جداً. وأمّا وقوعهما موقع الضمير فإنّهما مقبل عليهما مخاطبان، والخطاب إنّما ينبغي أن يكون بضمائرهِ المختصة به، ألا ترى أنّك تقول للمخاطب : قمتَ، ولا تقول له : قامَ زيدٌ ، إذا كان اسمه زيداً.

والدليل على أنّ الوضع في الأصل إنّما هو للضمير مجيئه على ذلك في ضرورة الشعر. قال الشاعر :

---

(١) قاله الشاعر في التحكيم بين جرير والفرزدق فحكم للفرزدق ورهطه بالفضل والشرف ولجرير بالشاعرية . ونقل البغدادي عن ثعلب أن شاعراً منصوب بالنداء وفيه معنى التعجب والعرب تنادي بالمدح والذم وتنصب بالنداء وهو مخالف لمذهب البصريين بنصبه بإضمار فعل على معنى الاختصاص والتعجب . الكتاب ٣٢٨/١، الشعر والشعراء ٥٠٠ ، المقتضب ٢١٥/٤ ، الكامل ٣٥٧/٣ ، أمالي القالي ١٤١/٢ ، الخزانة ٣٠٤/١ .

(٢) المقتضب ٢٠٤/٤ ، الانصاف : مسألة ٤٥ .

٥٠٣ يـا أقـرعُ بنَ حـابسٍ يا أنـتـا

أنتَ الذي طلّقتَ عـامَ جُعتا (١)

قد أحسنَ اللهُ وقد أسأتـــا

ومع أنَّ الضمير للمخاطب فلا يجوز نداء المخاطب إلاّ في ضرورة شعر، لأنَّ المنادى إنّما تناديه إذا كان معرضاً عنك، وإذا أتيت بالمضمر لم يعلم هل المقصود هو أو غيره فيكون سبباً للبس، وإذا أتيت بظاهر عُلم أنّه المراد دون غيره. ولم يبن المُطوَّل ولا المضاف لأنّهما قد نقص شبههما عن المضمر لأنَّ المضمر مفرد والمضاف والمطوَّل ليسا كذلك، ولم تُبنَ النكرة لأنّها قد نقص شبهها عن المضمر من جهة أنَّها نكرة والمضمر إنّما هو معرفة، فلما كان أشبه المناديات بضمير المخاطب العلم والنكرة المقبل عليها بنيا، وكان بناؤهما على حركة لأنَّ لهما أصلا في التمكن.

وكانت الحركة ضمة لشبهها بقبل وبعد، ووجه الشبه بينهما أنَّ قبل وبعد يبنيان في حال الإفراد ويعربان في حال الإضافة، وكذلك المنادى يبنى في حال الإفراد ويعرب في حال الإضافة، فلذلك بني على ما بنى عليه قبل وبعد، وهو الضم (٢).

ومنهم من قال : إنّه لما اختلط بالصوت وصار معه كالشيء الواحد وصار مع النداء لتحريك المنادى فأشبه جَوْتَ وعَدَس (٣) وما أشبههما من الأصوات التي يقصد بها تحريك شيء معين من البهائم، والأصوات مبنية فبنيت هي لأنّها صارت كأنّها بعض الصوت.

---

(١) من أرجوزة لسالم بن دارة (اسلامي مخضرم) يهجو بها مرة بن واقع الفزاري وكان قد طلق امرأته حينما أسنت . وصواب الرواية كما حققها البغدادي : يامر ياابن واقع يا أنتا وهي رواية الإنصاف . وقوله : طلقت ، القياس أن يقول : طلق، ليعود إلى الموصول ضمير الغائب . الانصاف ١٨٢ ، ابن يعيش ١/١٢٧، شرح الحماسة للتبريزي ١/٣٦٧ ، الخزانة ١/٢٩٠ .

(٢) الكتاب ١/٣٠٣ ، المقتضب ٤/٢٠٥ .

(٣) جوت : دعاء للابل إلى الماء وعدس صوت زجر للبغل . الخزانة ٣/٨٦ .

ولم تُبنَ النكرة غير المقبل عليها لأنّها لم تختلط بالصوت ، لأنّك لم تقبل عليها بالنداء، ولم يُبنَ المضاف لأنه قد تمكن في الإضافة ، ولا المطوّل لشبهه بالمضاف، وأيضاً فإنّه يضعف جعلهما مع حرف النداء كالشيء الواحد. وكلاهما وجه وحسن جداً .

• • •

ويجوز حذف حرف النداء من المنادى المفرد العلم لدلالة الإقبال عليه نحو قوله تعالى : يوسفُ أعرِضْ عن هذا (١) .

ولا يجوز حذفه من النكرة غير المقبل عليها، لأنّه ليس في الكلام إقبال يقوم مقامه. ولا مما يصلح من المناديات أن يكون صفة لأيّ، وذلك مثل النكرة المقبل عليها، وأسماء الإشارة، فلا تقول في يا رجلُ : رجلُ، إلاّ في ضرورة شعر كقوله :

٥٠٤ يقولون نوّرْ صُبحُ والليلُ عاتمُ (٢)

يريد : يا صبحُ، ونحو قولهم : افتَدِ مَخنوقُ (٣) ، وأطرِق كَرا (٤)، يريد : افتدِ يا مخنوقُ وأطرِقْ ياكَرا .

وإنّما لم يحذف حرف النداء لئلا يكثر الحذف ، لأنّه في / الأصل : [١٥٠ظ] يا أيُّها الرجلُ ، فحذفت أياً وصلتها والألف واللام ، فلو حذفت « يا» لتوالي الحذف فلم يجز لذلك حذفها .

وكذلك لايجوز : هذا ، وأنت تريد ياهذا ، لأنّه الأصل : يا أيهذا الرجلُ ، فلو حذفت حرف النداء لتوالى الحذف أيضا ، ولايجوز هذا في ضرورة شعر

---

(١) يوسف : ٢٩ .

(٢) في الأصول : نور الصبح ، وهو تحريف . وهو عجز بيت للأعشى وصدره :
وحوْ يبيت القوم في الصف ليلة . الديوان ١١٢ .

(٣) قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال : افتد مخنوق . يضرب لكل مشفق عليه مضطر ، الميداني ٧٨/٢ .

(٤) رقية يصيدون بها الكروان ، يقولون : أطرق كرا إن النعام في القرى ماإن أرى هنا كرا ، فيسكن ويطرق حتى يصاد ، والمعنى إن النعام الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحمل إلى القرى . الميداني ٤٣١/١.

لأنّ فيه ابهاماً يمنع من ذلك ، لأنّك إذا قلت : هذا ، ففيه من الإبهام ما أشبه به النكرة فلذلك لُحِّن أبو الطيّب في قوله :

٥٠٥ هذي برزتِ لنا فهجْتِ رَسيسا ... ... (١)

• • •

واختُلف في المنادى الذي كان قبل النداء معرفة بماذا تعرّف . فمنهم من زعم أنّه معرفة بالنداء وأنّ تعريف العلمية قد زال عنه .

واستدلّ على صحة مذهبه بأنّ النداء قدعرّف المنادى الذي هو النكرة المُقَبل عليها ، فمحال أن يدخل على المعرفة وهي باقية على تعريفها لئلا يجتمع على الاسم تعريفان .

ومنهم من زعم أنّه باق على تعريفه . واستدل بأنّ من الأسماء مالا يسوغ تنكيره كأسماء الإشارة ، ألا ترى أنّ المعنى الذي تعرفت به وهو الإشارة باق فيها وإن ناديّتها .

وهذا المذهب هو الصحيح ، لأنّ النداء لاينبغي أن يعرف من حيث هو خطاب ، ألا ترى أنّك إذا قلت : أنت رجلٌ قائمٌ ، فخاطبت فإنّ الرجل لا (٢) يتعرف بخطابك إيّاه بل بقي على تنكيره ، وإنّما تعرّفت به النكرة المقبل عليها من حيث ناب مناب الألف واللام ، فإذا قلت: يارجلُ ، فأصله : يا أيُّها الرجل ، فلذلك لم تحذف حرف النداء منه ، لأنّه عوض من الألف واللام ولئلا يكثر الحذف ، وقد تقدّم ذلك .

---

(١) عجزه : ثم انثنيت وما شفيت نسيسا

الرسيس : ابتداء الحب ، النسيس : بقية الروح ، يريد أنها ظهرت لهم فأثارت في نفوسهم هياماً بها ثم تركتهم دون أن تشفى مابهم من لوعة . قال ابن هشام : وأجيب بأن هذي مفعول مطلق أي برزت هذه البرزة .

المغنى ٧١٤ ، المقرب ٥٠ ، العيني ٢٣٣/٤ ، شرح الديوان ٢٨٢/١ .

(٢) ر : لم .

ولم يجمع بين حرف النداء والألف واللام لئلا يكون كالجمع بين العوض، والمعوض إلاّ في ضرورة (١) كقوله :

٥٠٦ فيمـا الغلامـان اللّـذان فـرّا
إيّاكما أن تُكسبانى شرّا (٢)

وكذلك أيضاً قوله :

٥٠٧ مـن أجلكِ يـا التي تيّمـت قلبي
وأنتِ بخيلةٌ بالـودّ عنّي (٣)

وإذا كان تعريفها الاسم في : يا رجلُ، من حيث هو عوض من الألف واللام لا بحق الأصل ثبت إذن أنّ زيداً من يا زيد وأمثاله باق على تعريفه. فأمّا قولهم: يا اللهُ، فإنّما جمعوا بين حرف النداء والألف واللام فيه لأنّهما عوض من همزة إله (٤) ، كما يجوز أن يقال : يا إله فكذلك يا أللهُ. والدليل على أنّهما عوض منها أنه لا يجمع بينهما فلا يقال : يا الإله، ويبقى على ما كان عليه من المعنى ، بدليل أنّ الله تبارك وتعالى لا يقع إلاّ على المعبود حقيقة وأمّا الإله فيقع على كلّ معبود بحق أو باطل، فلما كانت الألف واللام عوضًا مع كثرة استعمال الاسم، لأنّ الداعية إلى نداء الله تعالى آكيد، مع إجرائه مجرى العلم، نودى كما ينادى العلم ولذلك لم يقل : يا الناسُ، وإن كانت الألف واللام فيه عوضا من الهمزة، بدليل أنّه لا يقال الأُناس إلاّ في ضرورة الشعر وذلك نحو قول الشاعر :

---

(١) وأجازه الكوفيون في غير الضرورة . الانصاف مسألة ٤٦ .

(٢) لم يذكر قائله . قال المبرد : وانما صوابه : فياغلامان اللذان فرا كما تقول : يارجل العاقل أقبل . وقال الأنباري : التقدير فيه : فيا أيها الغلامان ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه . المقتضب ٢٤٣/٤ ، اللامات ٣٤ ، الانصاف : مسألة ٤٦ ، أسرار العربية ٩٣ ، ابن يعيش ٩/٢ ، العيني ٢١٥/٤ ، الخزانة ٣٥٨/١ ، الضرائر ١٨١.

(٣) من أبيات الكتاب الخمسين . وقوله : عنى ، أراد على . الكتاب ٣١٥/١ ، المقتضب ٢٤١/٤ ، اللامات ٣٤ ، المفصل ٤٢ ، الانصاف م ٤٦ ، ابن يعيش ٨/٢ ، الخزانة ٣٥٨/١

(٤) هذا أحد رأيي سيبويه والآخر أن أصله لاه . الكتاب ٣٠٩/١ ، ١٤٤/٢ .

٥٠٨ إنَّ المنايا يطّلِعنَ على الأُناسِ الآمنينا (١)

لأنّه لم يكثر استعماله ولا جرى مجرى العلم فافهم ذلك.

• • •

وإذا اتبعت المنادى فلا يخلو من / أن يكون معربا أو مبنيا ، فإن كان [١٥١و] معرباً فلا يخلو من أن تتبعه ببدل أو عطف نسق أو غير ذلك من التوابع . فإن أتبعته ببدل أو عطف نسق كان حكم الاسم التابع كحكمه لو باشر العامل الذي هو حرف النداء فيكون مبنياً على الضم إن كان معرفة أو منصوباً إن كان نكرة أو مضافا . لأنّ حرف العطف ناب مناب العامل ، والبدل أيضاً في نية استئناف « يا» .

فإن كان غير ذلك أتبعته على لفظه فتقول : ياعبدَ الله العاقلَ ، وياعبدَ اللهِ نفسَهُ ، ويا عبدَ الله زيداً ، وياعبادَ اللهِ أجمعينَ ، لأنّه منصوب اللفظ والموضع .

فإن كان المنادى مبنيا فلا يخلو التابع من أن يكون بدلا أوعطف نسق أو لا يكون . فإن لم يكن فلا يخلو من أن يكون مضافا أو لايكون .

فإن كان مضافا كان منصوبا أبداً فتقول فيه : يازيدُ نفسَهُ ، ويازيدُ صاحبَ عمروٍ . وإن كان الاتباع هنا على الموضع ، لانّ المبنيان إنّما تتبع على مواضعها فلا سؤال فيها .

فإن كانت الإضافة غير محضة جاز الرفع والنصب ، مثال ذلك قول الشاعر :

(١) لذي جدن الحميري . ومذهب الفارسي أن أل ليست عوضاً من همزة أناس لأن العوض والمعوض لا يجتمعان وقد اجتمعا في البيت الشاهد . المعمرين ٣٤ ، مجالس العلماء ٧٠ ، الخصائص ١٥١/٣ ، المخصص ١٤٠/١٧ ، ١٤٥ ، ابن الشجرى ١٢٤/١ ، ١٢/٢ ، الخزانة ٣٥١/١ .

٥٠٩ يا صاح ياذا الضامرَ العنسِ (١)

يجوز الرفع والنصب في الضامر ، لأنّه بمنزلة الحسن الوجه .

وإنّما فرقوا بين الإضافة المحضة وغير المحضة من جهة أنّ المضاف الذي تكون إضافته غير محضة يشبه المفرد من حيث أنّ معموله ليس من تمامه ، ألا ترى أنّه يفصل بين العامل و المعمول نيّه التنوين لأنّ هذه الإضافة في نية الانفصال ، ولا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فلما كان عندهم قريباً من المفردات جاز فيه الرفع والنصب .

فإن كان التابع مفرداً جاز (فيه) (٢) الحمل على اللفظ وعلى الموضع ، فأمّا الموضع فلا سؤال فيه وأمّا اللفظ فلأنّ هذا المبنى أشبه المعرب من حيث أنّ الاسم لم يكن مبنيا إلاّ بعديا فصارت كأنّها معرّبة .

فإن قلت : لِمَ خصّوا التابع إذا كان مفرداً بهذا ولم يفعلوا ذلك بالمضاف؟ (قيل) (٣) لأنّ التّابع منادى في المعنى ولو نودى المضاف لم يكن إلاّ نصباً، وغير المضاف إذا كان منادى يكون مرفوعاً ، فإذا قلت : يازيدُ العاقلُ ، فكأنك قلت ياالعاقلُ ولو ناديت (٤) العاقل لكان رفعا ، فكذلك يازيدُ وعمروُ ،لأنك إذا ألحقت المنادى التنوين فمذهب سيبويه رحمه الله رفعه،خلافا لأبي عمرو بن العلاء (٥) .

---

(١) عجزه : والرحـل ذي الاقتـاب والحلـس

وهو لخزز بن لوذان السدوسي (جاهلي) ونسب لغيره . الاقتاب : جمع قتب وهو رحل صغير على قدر السنام . الحلس :كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله . والكوفيون والزجاج يروونه بجر الضامر على الاضافة . الكتاب ١/٣٠٦ ، المقتضب ٤/٢٢٣ ، مجالس ثعلب ٢٧٥ ، ٤٤٥ ، الخصائص ٣/٣٠٢ ، ابن الشجري ٢/٣٢٠ ، المفصل ٤٠ ، الخزانة ١/٣٢٩ .

(٢) ليس في ج .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) ج ، ر : كانت ، وهو تحريف .

(٥) اختيار النصب مذهب عيسى بن عمر كما في الكتاب ١/٣١٢ ، وفي المقتضب ٤/٢١٣ أنه اختيار أبي عمرو وعيسى ويونس والجرمى ورجحه المبرد .

فإن كان التابع بدلاً أو معطوفاً بحرف نسق كان حكمه كحكمه لو باشر «يا» إلاّ أن يكون المعطوف بالواو فيه الألف واللام، فللنحويين فيه أربعة أقوال. فسيبويه رحمه الله يجيز الرفع والنصب في : يازيدُ والغلامُ ، ويختار الرفع. وأبو عمرو يجيز الرفع والنصب ويختار النصب . والمبرّد مذهبه كمذهب أبي عمرو (١)، إلاّ أن تكون الألف واللام للمح الصفة ، فإنّه يختار مذهب سيبويه رحمه الله (٢)إلاّ / أن يكون المنادى نكرة مُقبَلاً عليها، فإنّه لايجيز إلاّ [١٥١ظ] الرفع فتقول : يارجلُ والغلامُ أقبِلا .

أمّا أبو عمرو فيحتج على صحة مذهبه بأنّه في المعنى منادى لنيابة حرف العطف مناب «يا» والمنادى إذا كان معربا كان منصوباً فكذلك هذا، وأجاز وأجاز الرفع تشبيها له بسائر التوابع . هذا خطأ ، لأنّه إنّما كان يحكم له بحكم المعرب لو صحت مباشرته لـ«يا» . وأمّا الالف واللام فتمنع من ذلك فلما تعذّرت المباشرة لم تكن بمنزلة المباشر فصار كسائر التوابع .

وأمّا المبرّد فيبطل مذهبه بالذي بطل (به) (٣) مذهب أبي عمرو ، وتفريقه بين يازيدُ والرجلُ ويازيدُ والعبّاسُ، أنّ العباس علم فهو بمنزلة عباس، فكما أنّ عباساً لو كان هنا لكان مرفوعا فقلت : يازيدُ وعباسُ ، فكذلك مع الألف واللام . ويجيز النصب وعياً للفظ لأنّه بمنزلـة : والرجل .

وأمّا الأخفش فمذهبه في يارجلُ أنّه معرب لانّه بنيّة : ياأيُّها الرجلُ. وناب (يا) (٤) مناب الألف واللام فلهذا أُسقط التنوين ، فإن صحّ أنّه معرب فالقول قوله لأنّ المعرب(٥) لايُتبع إلاّ على لفظه ، وإنْ ثبت أنّه مبنى بطل قوله ، والسماع يرد عليه لأنّهم قالوا : ياحَسَنُ الحَبيبَ (٦).

(١) الكتاب ٣٠٥/١ ، المقتضب ٢١٢/٤ .
(٢) نسب هذا الرأى للمبرد في ابن يعيش ٣/٢ والرضى ١٢٧/١ والتوضيح ١٢١/٢ ، وليس في المقتضب .ما يدل عليه ٢١٣/٤ .
(٣) زيادة يقتضيها السياق .
(٤) زيادة يقتضيها المعنى .
(٥) ج ، ر : العرب ، وهو تصحيف .
(٦) الكتاب ٣٠٣/١ ، المقتضب ٢٠٧/٤ .

واعلم أنك إذا أتبعت التابع فإن ذلك التابع يكون على حسب التابع الأول، ولا ينكسر ذلك أصلا ، فتقول على هذا : يازيدُ العاقلُ ذو الجُمَّة وذا الجُمَّة ، بالنصب إن جعلته نعتا للمنادى ، والرفع إن جعلته نعتا للعاقل.
وإنّما أتبع المنادى المبني على لفظه وعلى موضعه وسائر المبنيات إنّما تتبع على مواضعها خاصة ماعدا المبني في باب «لا» فإنّه كالمنادى المبني في أنّه يتبع على اللفظ وعلى الموضع - لأنّ البناء في هذين البابين أشبه الإعراب لأنّه بناء حدث (١) عند اقترانه بحرف فصار كأنّ الحرف أحدثه ، ألا ترى أنّ النكرات إنّما بنيت عند اقترانها بلا ، وكذلك المنادى إنّما بُني عند اقترانه بحرف النداء فصار بمنزلة الإعراب يحدث في المعرب عند اقتران العامل به، لكنّ الفرق بينه وبين البناء في هذين البابين أنّه يحدث بالعامل وليس كذلك (البناء) (٢) في باب «لا» ولا في باب النداء .

وما عدا ذلك من المبنيات فلا يشبه الإعراب لأنّه لم يحدث بعد شيء ما فيجعل ذلك الشيء كأنّه فيه ، ألا ترى أنّ «هؤلاء» مبني بعد عامل الرفع والنصب والخفض ، فلما لم تشبه المعرب لم تتبع إلاّ على لفظه (٣) خاصة .
فإن قيل : كيف جاز :ياهذا العاقلُ والعاقلَ ، بالرفع والنصب وإنّما جاز الرفع في : يازيدُ العاقلُ ، على اللفظ وهذا ليس لفظه كلفظ المرفوع فيحمل عليه النصب ؟ فالجواب : إنّ زيداً لما أشبه لفظ المرفوع في النداء وأنت إذا أشرت الى زيد ، وهو في موضع رفع كان حكمه كحكم المرفوع ، فكذلك إذا أشرت اليه وهو في موضع مايشبه المرفوع وهو النداء .

• • •

فإذا نون المنادى للضرورة كما ينون مالاينصرف فاختيار سيبويه رحمه الله الرفع / واختيار أبي عمرو بن العلاء النصب (٤). [١٥٢ظ]

---

(١) ج ، ر : حذف ، وهو تحريف .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) كذا والصواب : موقعه .
(٤) الكتاب ٣١٣/١ ، المقتضب ٢١٣/٤ .

وحجة أبي عمرو أنّ المنادى بمنزلة مالا ينصرف في موضع الخفض في أنّه مضموم في اللفظ وموضعه نصب كما أنّ مالا ينصرف في موضع الخفض مفتوح وهو في موضع خفض . فكما أنّ التنوين يردّ ما لاينصرف إلى أصله من الخفض فكذلك يَردّ المنادى إلى أصله .

وحجة سيبويه رحمه الله أنّ هذا المضموم قد عومل معاملة المرفوع كما أنّ المرفوع مما لاينصرف إذا نوّن بقي على لفظه فكذلك المنادى . وأيضاً فإنّ الموجب لبناء المنادى باق ، وإنّما اضطُررت إلى التنوين خاصة فينبغي أن يلحقه ولا يُغيّر كما يلحق التنوين «أيّة» وغيره من المبنيات ولايغير.

• • •

ولايجوز في باب النداء عطف نكرة مُقبَل عليها على غيرها من الأسماء لأنّك إذا قلت : يازيدُ ورجلُ ، لم يبق ماهو عوض من الألف واللام.

ولايجوز عطف النكرة غير المقبل عليها على منادى نكرة مقبل عليها ، لأنّ حرف العطف ينوب مناب حرف النداء ، والنداء فيهما مختلف أعني أنّ النداء في النكرة (الثانية) (١) من غير إقبال عليها وفي النكرة (الأولى) (١) مقصود به الإقبال فلا يجوز لذلك .

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

باب الاسمين الذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما

إذا تكرر الاسم المنادى للفظه فلا يخلو من أن ترفع الأول أو تنصبه . فإن رفعته فيجوز فيما بعده ، ثلاثة أوجه . وذلك قولك: يازيدُ زيدَ عمروٍ . أحدها : أن يكون بدلا ، والثاني عطف بيان ، والثالث أن يكون منادى مستأنفاً محذوفاً منه حرف النداء .

فإن نصبت الأول فيكون نصبه على وجهين . إمّا أن يكون أصله : يازيدُ زيدَ عمروٍ، فأتبعت حركة الدال من زيد الأول حركة الدال من زيد الثاني ويكون الثاني عطف بيان .وإمّا أن يكون أصله:يازيدَ عمروٍ زيدَ عمروٍ، وفيه خلاف بين سيبويه رحمه الله وابي العباس المبرّد .

سيبويه رحمه الله يقدر الأصل : يازيدَ عمروٍ زيدَ عمروٍ ، ثم حذف عمرو الثاني لدلالة الأول عليه فبقي : يازيدَ عمروٍ زيدَ ، ثم قدم زيد وأقحم بين المضاف والمضاف إليه (١) .

وأما المبرد فيقدر الأصل : يازيدَ عمروٍ زيدَ عمروٍ ، فحذف عمرو من الأول لدلالة الثاني علية (٢) . واستدل المبرد على صحة ماذهب إليه بأنّ في كلا المذهبين حذفاً وفي مذهب سيبويه رحمه الله تقديم وإقحام ، فما ذهبنا إليه أولى .

وهذا الذي قال ليس بصحيح، لأنّ المضاف إليه إذا حذف عاد التنوين نحو: أعطيتُه بعضَ الدراهمِ ، فإذا حذفت قلت : بعضاً ، إلاّ أن يكون في اللفظ كالمضاف وذلك نحو قول الشاعر :

---

(١) انظر حاشية الأعلم على الكتاب ٣١٥/١ وتعليق السيرافي .

(٢) قدر المبرد فيه أيضاً وجهاً آخر وهو أن الثاني أقحم لتوكيد الأول . الكامل ٢١٧/٣ ، المقتضب ٢٢٧/٤ .

٥١٠ إلاَّ عُلالَــةَ أو بُداهة قارحٍ نَهْــدِ الجُزارَهْ (١)

فحذف التنوين من بداهة لأنَّه في اللفظ كالمضاف ، وحذف من علالة لأنَّه المضاف حقيقة .

وأيضا فإنَّ مذهب أبي العباس المبرِّد على غير طريقة الحذف لأنَّه لايحذف الأول لدلالة الثاني عليه وإنَّما يحذف/ الثاني لدلالة الأول عليه(٢). [١٥٢ظ]

والدليل على فساد مذهبه أنَّه لايخلو أن تقدِّر إلاَّ عُلالةَ قارح أو بُداهةَ قارحٍ أو تُقدِّر أو بُداهتِهِ ، فإن قُدِّر أو بُداهةَ قارح فلا يجوز إعادة الأول بلفظه إلاَّ قليلا . فلم يبق إلاَّ أن تُقدِّر أو بداهته ، فإذا حذف قارح الأول لم يبق للضمير ما يعود عليه . وسيبويه رحمه الله فيحذف الضمير من بداهة ، وأقحم أو بداهة بين المضاف والمضاف اليه،ومنه قول الشاعر :

٥١١ يامَــنْ رأى عارضــاً يُسَرُّ بــه
بينَ ذِراعَيْ وجَبهــةِ الأَسَــدِ (٣)

• • •

فإذا قلت : يازيدُ بنَ عمروٍ ، فلا يخلو أن ترفع زيداً أو تنصبه. فإن رفعته فيجوز لك فيما بعده أربعةَ أوجه . أحدها أن يكون بدلا ، والثاني أن

---

(١) للأعشى من قصيدة في الفخر . العلالة : آخر جرى الفرس . البداهة : أول جريه . القارح من الخيل الذي بلغ أقصى أسنانه . النهد : الغليظ ، الجزارة : القوائم والرأس . الكتاب ٩١/١ ، ٢٩٥ ، معاني القرآن ٣٢١/٢ ، المقتضب ٢٢٨/٤ ، الخصائص ٤٠٧/٤ ، الخزانة ٨٣/١ ، ٢٤٦/٢ ، ١٣١/٣ ، العيني ٤٥٣/٣ ، الديوان ١٥٣ .

(٢) قال في المقتضب : فحذف الأول لبيان ذلك في الثاني ٢٢٨/٤ .

(٣) نسب للفرزدق وهو في فوائت الديوان . العارض : السحاب الذي يعترض الأفق . الذراعان والجبهة من منازل القمر الثمانية والعشرين . الكتاب ٩٢/١ ، معاني القرآن ٣٢٢/٢ ، المقتضب ٢٢٩/٤ ، الخصائص ٤٠٧/٢ ، ابن يعيش ٢١/٣ ، العيني ٤٥١/٣ ، الخزانة ٣٦٩/١ ، ٢٤٦/٢ ، الديوان ٢١٥ .

يكون نعتا،والثالث أن يكون عطف بيان ، والرابع أن يكون منادى محذوفا منه حرف النداء .

فإن كان الأول منصوباً كان مابعده نعتا ، ويكون أصله: يازيدُ بنَ عمرو وأتبعت حركة الدال حركة مابعده . فمن لغته أنْ يقول : جاءَني زيدُ بنُ عمرو ، يحذف التنوين لالتقاء الساكنين فيقول هنا يازيدُ بن عمرو. وأما مازعم أبو العباس المبرد من أنّ ابن عمرو مقحم فباطل (١) ، لأنّ المقحم إذا حذف لم يختل المعنى بحذفه ، وأنت لو قلت: يازيدُ عمرو ، لكان معناه مخالفا لمعنى يازيدُ بنَ عمرو .

(١) قال المبرد : جعلت زيداً وابناً بمنزلة اسم واحد وأضفته إلى مابعده . المقتضب ٢٣١/٤ ، الكامل ٥٩/٢ .

باب إضافة المنادى إلى ياء المتكلم

إذا أضفتَ المنادى إلى نفسك فيه لغات. أجراها (١) أن تقول: ياغُلاميَ ، وهوالأصل (٢) . والثانية : ياغلامِي ، وفيها قولان :أحدهما أنَّه ياغلامِيَ، ثم سُكِّن تخفيفا والأصل الحركة ، لأنَّ ماكان من المبنيات على حرف واحد لايُبنَى إلاّ على حركة .

والآخر : أنَّ التسكين هو الأصل ، لأنَّ الذي بني على حركة إنَّما كان لتعذّر الابتداء به ، وأمَّا إذا كان متصلا بغيره فلا بدَّ أن يكون ساكنا كالتنوين وهاء السكت .

والثالثة : ياغلامِ ، فتحذف الياء ونجتزىء بالكسرة عنها . وعلّة ذلك أنَّ الياء معاقبة للتنوين ، وكما يحذف التنوين من المنادى المقصود كذلك ماعاقبه مع أنَّ الياء حرف ساكن ، وقبله دليل عليه (٣) .

ولايجوز على هذا حذف الكاف من غلامكَ وإن كانت معاقبة للتنوين وعلى حرف واحد ، لأنَّه لادليل عليها إذا حذفت . فلمجموع هذه العلل التي ذكرت لك حذفتها العرب .

واللغة الرابعة أن تقول : ياغُلاما ، وذلك أنَّه كره حذف حرف لمعنى ، وكره الثقل وهو الكسرة مع الياء (٤) . وقد كان في لغة طيىء فاشيا قلب كل ياء قبلها كسرة ألفاً فتقول (٥) في الناصية : الناصاة ، وفي الأدوية : الأدواة ، وفي رُضِيَ رُضا (٦) ، فعزموا هنا على القلب .

---

(١) ر : احداها .
(٢) قال المبرد : أجودها حرف الياء ٤/٢٤٥ .
(٣) الكتاب ١/٣١٦ ، المقتضب ٤/٢٤٦ .
(٤) المقتضب ٤/٢٥٢ .
(٥) ر : فيقولون .
(٦) النوادر ٨٠ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١٦٦ ، الخزانة ٤/٤٨ .

واللغة الخامسة : ياغلامُ (١) ، ووجه هذا — والله أعلم — أنّه لما حُذف المعاقب فلتنوين بُني على الضم كما يُبنى الذي ليس مضاف اذا حُذف تنوينه.
فهذه خمس لغات . وزعم أبو الحسن الأخفش أنّه يجوز: ياغُلامَ ، تجتزىء بالفتحة عن الألف . وهذا خارج عن القياس، ألا ترى أنّ الذي قال: ياغُلاما / إنّما آثر ألاّ يحذف فإذا حذف فقد تناقض، مع أنّ الألف [١٥٣و] فيها من الخفة بحيث لاتحذف ، وإنما يكون ذلك في الكسرة والياء .
والذي غرّ — في هذا — الأخفش قول الشاعر :

٥١٢ فلستُ براجعٍ ما فاتَ منّي
بلَيْتَ ولا بلَهْفَ ولا لوانّي(٢)

قال : فهو قد حكى قوله : يالهفَ ، ولو لم يكن على الحكاية لقال : بلهفِ . فهو قد حكي قوله قبل هذا على أنّه قال : يالهفَ ، وإلاّ فما الذي حكى ؟ وهذا غيرُ مَرضيّ ، لأنّ ماذكرنا من القياس يدفعه ، ولا يُخفظ إلاّ في هذا خاصة مع أنّه لادليل فيه ، ألا ترى أنّه يمكن أنْ يكون قد حذف الألف ضرورة كما قال الشاعر :

٥١٣ أقبلَ سيلٌ جاءَ من عندِ الله (٣)

فالصحيح أنّه ليس فيه إلاّ خمس لغات كما ذكرت لك .

• • •

وهل يجوز هذا في غير النداء أو لا ، مسألة خلافية .
أما غُلامِ وغُلاما وغلامُ فجائزات كلّها فتقول: جاءَ غلامِ ، وتجتزىء

(١) الكتاب ٣١٧/١ ، المقتضب ٢٦٣/٤ ، النشر ٣٢٥/٢ .
(٢) أنشده الأخفش وابن الاعرابي ولم ينسب لقائل . اللهف :الأسى والحزن وقيل الأسى على شيء يفوتك بعدما تشرف عليه . الشيرازيات ٤٥ ظ ، الخصائص ١٣٥/٣ ، المحتسب ٢٧٧/١ ، ٣٢٣ ، اللسان : لهف ، العيني ٢٤٨/٤ ، الخزانة ٦٣/١ .
(٣) نسب هذا الرجز لقطري أو لقطرب ولحسان بن ثابت ولغيره . إصلاح المنطق ٤٧ ، ٢٦٦، شرح المفضليات ٢٧ ، الكامل ٥٢/١ ، ٨٦/٢ ، أمالي القالي ٧/١ ، ابن الشجري ١٦/٢ ، الضرائر ٧٣ ، اللسان : حرد .

بالكسرة لكن قليلا، وتقول (أو نقول)(١) : جاءني غلامُ، (فيجوز أيضا)(٢) على قلّة وأنشدوا قوله :

١٥٤ ذَرِيني إنّما خَطَئي وَصوبِي
على وإنّما أنفقتُ مالُ(٣)

فهذا عند أبي عمرو جائز ، والمعنى عنده : وإنّما أهلكتُ (٤)مالى. وردّه أبو زيد الأنصارى وقال : معناه : إنّ الذي أهلكت مالٌ لاعرضٌ .

والقول الأول أحبُّ إليّ ، وسبب ذلك أنّه يكون مطابقاً للصدر لأنه يقول لها :اتركيني فإنّ خطأى وصوابي عليّ وإنّما أهلكت مالى فلا تلوميني .

وإذا قلت : وإنّ الذي أهلكت مالٌ لاعرضٌ ، فهو يعتذر لها وليس في صدر البيت اعتذار بل زجر لها .

ويجوز أيضاً : قام غلاماً ، وأنشد :

١٥٥ أُطوّفُ ماأطوّفُ ثم آوي
إلى أمّا ويُرويني النقيعُ (٥)

فهذا مايجوز في غير النداء .

ولقائل أن يقول : لم زعمتم أنّ ياغلامُ مضاف ، وهلا قلتم أنّه منادى مُقبَلٌ عليه ، وهذا هو الظاهر ؟

---

(١) سقط مابين القوسين من ز .

(٢) سقط مابين القوسين من ر .

(٣) لأوس بن غلفاء التميمي (جاهلي) يخاطب زوجته . قال ابن قتيبة : يريد أن ما أنفقت مال والمال يستخلف ولم أتلف عرضا ، وبعض أصحاب الاعراب يرى أنه أراد إنما انفقت مالي فرفع ويحتج لذلك بما ليس فيه حجة . اهـ . وأراد بذلك أبا عبيدة وأبا زيد . مجاز القرآن ٢٤١/١ ، ٣٧٦ ، النوادر ٤٦ ، جمهرة اللغة ٣٠٠/١ ، ٤٤٨/٤ ، الخزانة ٥١٥/٣ ، التوجيه ٢٣٣ ، مقاييس اللغة ٣١٨/٣ ، المسلسل ٢٢٤ .

(٤) هذا على رواية من رواه : وانما اهلكت .

(٥) نسبه أبو زيد لنفيع بن جرموز بن عبد شمس (جاهلي) ورواية ابن برى إلى أمي . النقيع والنقيعة : المحض من اللبن يبرد . قال الفراء : والعرب تقول يأبا وأما يريدون بأبي وأمي. معاني القرآن ١٧٦/٢ ، النوادر ١٨ ، الشيرازيات ٥٤ظ ، شرح مشكلات الحماسة٦٠، العيني ٢٤٧/٤ .

والعذرُ عنه أنّه إنّما زعمنا أنّه مضاف لأنّ العرب تحذف منه «يا» ولو كان مقبلا عليه لم يجز ذلك لأنّ «يا» لاتحذف إلاّ في العلم أو في المضاف كقول الشاعر :

٥١٦ خليليَّ مُـــرّا بي على أمّ جُندَبِ .... (١)

وهم يحذفون هذا فيقولون : قُلْ رَبِّ احكُم (٢) ، وغلامُ أقبِلْ ، فدلّ على أنّه ليس بمقبَلٍ عليه ، وإنّما هو مضاف .

واعتذر أبو على الفارسي لهذا بأنّ الاسم الذي يستعمل في الحنان والرحمة إنّما يكون مضافا نحو : ياأخيّ ويابنيّ ويا أبي وياعبادِي ، وهذا مستعمل في الحنان والرحمة ، فهو على نيّة الإضافة.

• • •

وهذه اللغات المتقدمة على مراتب في الفصاحة . فأفصحها : ياغلامِ (٣) ؛ لأنّ المنادى كثير الاستعمال فهو في موضع الحذف ، وهذه الياء أيضاً معاقبة للتنوين فجاز حذفها مع أنّ ثَمّ مايدلّ عليها .

ويليه في الفصاحة : ياغلامِيْ (٤) لأنّه متوسط ، ألا ترى أنّه قد خفّف مايستثقل لدوره ولم يحذف شيئاً .

ثم يليه : ياغُلاما وياغُلامِيَ . وأقلّها : ياغلامُ ، لأنّه ليس على الياء دليل.
فهذا حكم إضافة / المنادى إلى المتكلم . [١٥٣ ظ]

• • •

(١) عجزه : لنقضي لبانات الفؤاد المعذب
وهو لامرىء القيس . اللبانات : حاجات النفس ومطالبها . شرح السبع ١٦ ، الديوان ٤١ .

(٢) الأنبياء ١١٢ . وقراءة حفص : قال ، وقرأ الباقون : قل . وقرأ بضم رب أبو جعفر وهي لغة معروفة كما في النشر ٢/٣٢٥ ، وقرأ زيد عن يعقوب وابن عباس وعكرمة والجحدري وابن محيصن : ربي ، وقرأ الباقون : رب ، بدون ياء . الطبرسي ١٧/٦٤ ، البحر المحيط ٦/٣٤٥ ، وانظر المقتضب ٤/٢٦٣ .

(٣) المقتضب ٤/٢٤٥ ، ابن يعيش ٢/١١ .

(٤) ج ، ز : غلاما ، وهو تحريف .

وقد عوضوا تاء التأنيث من ياء الإضافة في هذا الباب في الأب والأم فقالوا : ياأبتِ ويا أُمّتِ (١) . ولا يجوز الجمع بين ياء الإضافة وهذه التاء كما لا يجوز الجمع بين التاء من زنادقة والياء التي تكون في زناديق .

ويجوز أن تقول : ياأبتا ، ويا أُمّتا ، فتجمع بين التاء والألف التي هي عوض من ياء الإضافة .

فإن قيل : فكيف جاز الجمع بينهما وهذه الألف عوض من الياء وأنتَ لاتجمع بين الياء والتاء ؟ فالجواب : إنّه لمّا لم يكن يُلفظ ما التاء عوض منه استجازوا ذلك . ومن أجاز : ياغلامَ ، بحذف الألف فإنّه يُجيز أن تقول : ياأبتَ ويا أُمّتَ ، ويجوز في يا أُمّت وحده أن تقول : ياأُمَّ ، وذلك أنهم جعلوه بمنزلة طلحة كما تقول في ترخيم طلحة : ياطلحَ ، وكذلك تقول : ياأُمُّ ، ولم يفعلوا ذلك في بابه .

• • •

وتلحق الهاء الألف في هذا الباب في الوقف ، فإن وصلت حذفت الهاء . واختُلف في الوقف على الهاء من يا أبتِ ويا أُمّتِ . فذهب الفراء إلى أنّ الوقف عليها بالتاء لأنّها قد صدرت عوضاً فعوملت معاملة ماعُوّضت منه ، فكما لايجوز قلب الهاء إلى التاء فكذلك هذه (٢) .

ومذهب غيره من النحويين أنّ الوقف عليها بالهاء لأنّها علامة تأنيث على كل حال وإن كانت عوضاً (٣) . وهو الصحيح . ألا ترى أنّه لاخلاف في الوقف على التاء من زنادقة بالهاء مع أنها عوض من التاء ، فكذلك هذه التاء .

---

(١) الكتاب ٣١٧/١ ، المقتضب ١٦٩/٣ ، ٢٦٢/٤ .
(٢) الجمل : ١٧٨ .
(٣) الكتاب ٣١٧/١ ، ابن يعيش ١١/٢ .

باب مالا يجوز فيه إلاّ إثبات الياء

اعلم أنّ هذا المضاف إلى الياء ليس منادى فيقع في محل التغيير. فإذا لم يكن منادى فلا سبيل له إلى الحذف ، بل يترك على الأصل فتقول : ياابنَ أخي وياصاحبَ غُلامي . هذا هو الحكم في هذا ولم يخرج عنه إلا لفظان وهما : يابنَ أمّ ويابنَ عمّ ، فأجازوا فيهما بعد الأصل ثلاثة أوجه : حذف الياء . فتقول : ياابنَ أمِّ ، كما تقول : ياغلامِ .

وياابنَ أمَّ ، كما تقول : بعلَبكَّ . ويا ابنَ أمّا ، كما تقول : ياغُلاما . وهذا لما كثر استعماله في كلامهم وصار ياابنَ أمّ شيئاً يُعرف به هذا المسمى فصار كالشيء الواحد حذفوا ياءه تارة وخففوه أخرى بقلبها ألفاً وبقلب الكسرة فتحة وجعلوا الاسمين بمنزلة بَعلَبَكّ وسلبوا لكل (١) واحدٍ منهما معناه فبنوه على الفتح وفتحوا آخر الاسم الأول (٢) .

هذا وجه ياابنَ أمَّ لا مايقول الأخفش في ياغلامَ من حذف الألف ، لأنا لانجيزه ولا مستند له إلاّ قوله : بلهفَ ، وقد تأوّلناهُ (٣).

وإذا قلت : ياابنَ أمّ ، فتحتمل هذه الإضافة معنيين: أحدهما أنّك أردت إضافة الأمِّ إليك لاإضافة الابن. والثاني أن تريد إضافة الابن إليك فأضفتَ الأم لأنّها صارت آخر الاسم ، فإذا قلت : ياابنَ أمّ ، على هذا المعنى فكأنّك قلت : ياابنَ الأمّ الذي هولي ، كما تقول : هذا حَبُّ رُمّاني ، وليس لك الرمان وإنّما لك الحبُّ خاصة. وإذا أردت إضافة الرّمان إليك قلت: حبُّ رُمّاني ، أي حب الأصول التي هي لي ، فهما معنيان متباينان فتفهّمهما

(١) كذا في ج ، ر ولعله : من كل .
(٢) الكتاب ٣١٨/١ ، المقتضب ٢٥١/٤ .
(٣) انظر صفحة ٧٥/٢ .

باب مالا يقع إلاّ في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره

الذي لايستعمل إلاّ في النداء خاصة ينقسم قسمين، مقيس ومسموع.
فالمقيس هو كل ماعُدل في النداء على فَعال أو فُعَل أو مَفْعَلان.
والمسموع : ياهَناهُ ويافُلُ واللهمَّ.

فأمّا ياهناهُ فكناية عن النكرات. واختلف النحويون في الهاء، فمنهم من قال إنّها زائدة للوقف. ومنهم من قال إنّها من نفس الكلمة، وحجّته أن قال: لو كانت زائدة لكانت ساكنة ولحذفت في الوصل (١).

وقوله لايلزم، لأنّه قد يجري الوصل مجرى الوقف، ومثل ذلك قول الشاعر :

٥١٧ يامَـــرحباهُ بحمــــارِ ناجِيَـــهْ
إذا دَنــا قــرَّبتُــهُ للسانِيَـــهْ (٢)

والذي قال إنّها من نفس الكلمة يقال له : لابدَّ أن تجعلها زائدة أو أصلية. فإن جعلتها زائدة فلا تزاد الهاء بعد الألف إلاّ في الوقف خاصة، وإن جعلتها أصلية تكون الكلمة من باب سَلِسَ وقَلِقَ، لكون الفاء واللام من جنس واحد ،وهذا الباب قليل جداً.

وأيضاً فإنَّ الذي جعلها من نفس الكلمة يُثبِت تركيباً لم يَثْبُت، وهو تركيب ه ن ا ه وذلك لم يثبت. فهو إذن عندنا هَنٌ كناية عن الفرج ثم استعمل كنايةً عن الرجل عند الجَفاء، فإذا قلت : ياهناهُ ، فكأنك قلتَ : ياجافي .

وتقول للمذكر: ياهناهُ وللمؤنث: ياهنتاهِ،وتقول في تثنية المذكر على مذهب من جعلها من نفس الكلمة: ياهناهانِ، وإن شئت ألحقت الألف والهاء (٣). وللمؤنث: ياهنتانِ، كما تقدّم. وفي الجمع للمذكر: ياهناهونَ

---

(١) انظر الخلاف في هذه المسألة وآراء النحاة فيها في ابن الشجرى ١٠١/١، واللسان : هنو .
(٢) لم ينسب هذا الرجز لقائل . السانية : الدلو العظيمة وأداتها . المنصف ١٤٢/٣ ، الخصائص ٣٥٨/٢ ، المفصل ٣٢٣ ، الخزانة ٤٠٠/١ .
(٣) فتقول : ياهناهاه ، وانظر حاشية المقتضب ٢٣٦/٤ .

وإن شئت الحقت الألف والهاء في المؤنث: ياهنتاهات، وإن شئت ألحقت الألف والهاء .

وأمّا على مذهب من هي عنده زائدة للوقف فيقول في تثنية المذكر: ياهنانِ ، وإن شئت قلت : ياهَنانيه، وفي المؤنث : ياهنتانِ ، وإن شئت قلت : ياهَنتانيه، وفي جمع المذكر : ياهنونَ ،وإن شئت: ياهَنوناه ، وفي جمع المؤنّث: ياهناتُ، وإن شئت قلت : ياهناتاه .

وأمّا فُلُ فهو كناية عن علم ولا يستعمل أبداً إلاّ في النداء إلاّ في ضرورة شعر كقوله :

٥١٨ في لَجّةٍ أمسِكْ فُلاناً عن فُلِ (١)

وتقول للمؤنّث : يافُلَةُ.

واختلف فيه النحويون، فمذهب الفراء أنّه مرخم من فلان، ومذهب سيبويه رحمه الله أنه غير مرخم وإنّما هو اسم مختص بالنداء(٢). وهو الصحيح .

ومذهب الفراء باطل لأنّه أقلُّ مايبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف ، وسيقوم الدليل على ذلك في بابه إن شاء الله تعالى . فلو كان ترخيم فلان لقالوا : يافُلا ، ولجاء على الأصل في بعض المواضع فيقال : يافلانُ ، فدلّ ذلك على أنّه ليس بمرخّم .

وأما اللهمّ ففيه خلاف بين الخليل والفراء (٣) . فمذهب الخليل رحمه الله أنّ الميم المشدّدة التي في آخره عوض من حرف النداء ، وكانت مشدّدة ليكون

(١) لأبي النجم العجلي . اللجة : اختلاط الأصوات . وصف تدافع الابل نحو الماء وتزاحمها عليه فشبهها بشيوخ يدفع بعضهم بعضاً في لجة وشر فيقال : أمسك فلانا عن فلان .
قال ابن هشام : والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة.
الكتاب ٣٣٣/١ ، الجمهرة ٢٥/٢ ، المقتضب ٢٣٨/٤ ، الأصول ٢٧٧/١ ، الجمل ١٧٦ ، المنصف ٢٢٥/٢ ، التوضيح ١٢٥/٢ ، العيني ٢٢٨/٤ ، الخزانة ٤٠١/١.
(٢) الكتاب ٣٣٣/١ ، المقتضب ٢٣٧/٤ .
(٣) الكتاب ٣١٠/١ ، معاني القرآن ١٠٣/١ ، الانصاف : مسألة ٤٧ .

عدّة حروفه / على عدّة حروف المحذوف . والدليل على أنّها عوض أنّه [١٥٤ظ]
لايجوز الجمع بينهما إلاّ في ضرورة شعر وذلك نحو قول الشاعر :

٥١٩ وما عليكِ أن تقولي كُلّما
هللّتِ أو سبّحتِ يااللهمّ ما(١)
اردُدْ علينا شَيخَنا مُسلّما

ومذهب الفراء أنّ أصله : يااللّهُ أُمّنا بخير ، ثم حذف المجرور والمفعول
وحذفت الهمزة تخفيفاً كقوله :

٥٢٠ قلتُ لشيطاني وشَيطاناتي
لاتقربوني ونا في الصلاة

يريد فأنا في صلاة
ومذهب الفراء فاسد ، لأنّ الشرط إذا تقدمه الأمر استغنى بالأمر عن جواب
الشرط فتقول : إضرب زيداً إنْ قامَ ، ولا تقول : إضربِ زيداً إن قامَ
فاضربْهُ . وقد جاء في كتاب الله تعالى : وإذ قالوا اللهمّ إن كان هذا هو
الحقّ من عندك فأمطِر علينا حجارةً من السماءِ (٢). فلو كان على ماذكرلم
يأتِ بعد ذلك بأمطِر علينا ، لتقديم الشرط (٣) .
وأيضاً فإنّه لايتصوّر أن يتقدّر هنا : يااللّهُ أُمّنا بخيرٍ إن كان هذا هو الحق
من عندك فأمطِر علينا حجارةً من السماءِ ، لأنّ ذلك تناقض ، فدلّ ذلك
على بطلان مازعم .
والمقيس في الباب هو ماعدل في النداء عن فَعالِ أو فُعَلَ أو مَفْعَلان .
وإنّما عدل في النداء لأنّ العدل لايكون إلاّ في المعرفة ، وهذه الأسماء لاتكون
معرفة إلاّ في النداء خاصة .

---

(١) أنشده الفراء ولم ينسب لقائل : هللت : قلت لا اله الا الله . الشيخ هنا الأب أو الزوج .
معاني القرآن ٢٠٣/١ ، الشيرازيات ٥٢ و ، اللامات ٨٦ ، الجمل ١٧٧ ، الانصاف
م ٤٧ ، الخزانة ٣٥٩/١ .
(٢) الانفال : ٣٢ .
(٣) كذا وهو يريد : الأمر .

فأما فُعَل فهو مختص بالنداء ولا يستعمل في غيره . وقد جاء في الحديث : لاتقوم الساعةُ حتى يَليَ أمرَ الناسِ لُكَعُ بنُ لُكَعٍ (١) . ولكم هذا ليس هو الذي اختص بالنداء وإنّما هو صفة مثل حُطَم ولُبَد ، فيكون غير فُعَلَ الذي اختص بالنداء . وكذلك لَكاعِ أيضاً لايستعص في غير النداء إلاّ في ضرورة كقوله :

أطــوّفُ مــا أطــوّفُ ثـــم آوى
إلى بيــتٍ قعيدتُــه لَكَـــاعِ (٧٧)

وأما مَفْعَلان فزعم أبو القاسم أنّه مما اختص بالنداء (٢). وحكى أبو حاتم السجستاني (٣) أنّه قد جاء في غير النداء علماً صفة وحكى من كلامهم : هذا زيدٌ ملأمانُ ، وهذه هندٌ ملأمانةُ ، ولذلك امتنع الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون .

فإن قيل : إنّما امتنع الصرف للصفة وزيادة الألف والنون ، فالجواب : إنْ الصفة وزيادة الألف والنون لاتمنع الصرف إلاّ بشرط أن لاتكون الصفة مؤنثة بالتاء ، فدلّ ذلك على أنّه علم ، والعلم لايوصف به .
ويمكن أن يكون هذا بدلا . فإن قيل : إنْ العرب لم تستعمله قطُ إلاّ تابعاً فالجواب : إنّه تابع على طريق البدلية ، وأمّا أن يكون صفة فلا يجوز ، لأنْ الصفة لاتكون إلاّ بالمشتق ، والعلمية تُذهب منه معنى الاشتقاق ، فحصل من هذا أنّه قد استُعمل في غير النداء عَلَماً .

---

(١) في النهاية لابن الأثير ٢٦٨/٤ يأتي على الناس زمان يكون أسعد الناس في الدنيا لكع بن لكع. ا هـ . واللكع عند العرب العبد ثم استعمل في الحمق والذم . انظر الروض الأنف ١٤٠/٢ ، اللسان : لكع .

(٢) وعده الزمخشري مما لا يكاد يقع في النداء . الفائق ٤٧٥/٢ .

(٣) هو سهل بن محمد بن عثمان الجشمي البصري . كان عالماً باللغة والشعر ، أخذ عن الأخفش الأوسط وأبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي وعنه أخذ المبرد وابن دريد ، توفي بالبصرة عام ٢٥٥ هـ ترجمه ابن النديم ٨٦ ، القفطي ٥٨/٢ ، ياقوت ٢٦٣/١١ ، ابن خلكان ١٥٠/٢ ، ابن الجزري ٣٢٠/١ .

باب الاستغاثـــة

إذا ناديت الاسم على جهة الاستغاثة أو التعجب فيجب فتح لامِـه. واختلف النحويون فيما تتعلق به هذه اللام . فمنهم من قال : إنّها متعلّقة بما في« يا » من معنى الفعل ، وهو ابن جني . ومنهم من قال : إنّها زائدة .

أمّا مذهب ابن جني ففاسد ، لأنّ معاني الحروف لاتعمل في المجرورات ولا في الظروف . وأمّا من / ذهب إلى أنّها زائدة فباطل،لأنّه مهما [١٥٥و] قدر أنْ لايزاد الحرف كان أولى ، لأنّ الزيادة ليست بقياس ، فلم يبقَ إلاّ أن تكون متعلّقة بالفعل الذي ينصب المنادى .

فإن قيل : إنّ الذي ينصب المنادى يصل بنفسه وهذا لايصل بنفسه .

فالجواب : إنّ الفعل المتعدي إلى مفعول يجوز أن يتعدّى بنفسه وبحرف جر نحو : ضربتُ زيداً ، وضربتُ لزيدٍ . قال الله تعالى : قل عَسَى أن يكون رَدِفَ لكم (١) . وهذا قليل مع ظهور الفعل ، فإذا كان الفعل مضمراً كان أقـوى .

وأمّا لام المستغاث من أجله فمتعلقة بفعل مضمر قولاً واحداً تقديره: أدعوكَ لـزيــدٍ .

واختلف في السبب الموجب لفتح لام المستغاث به ، فمنهم من قال : إنّـها فتحت تفرقة بينها وبين لام المستغاث من أجله (٢) ، واستدلّ على ذلك بأنّك إذا عطفت على المستغاث به نحو : يالزيدٍ ولِبكرٍ (٣) ، كسرت لام المعطوف لأنّه قد زال اللبس . ومن ذلك قول الشاعر :

---

(١) النمل : ٧٢ . وانظر ٣٦٧/١ تعليق ٣ .

(٢) هذا رأى المبرد ، المقتضب ٢٥٥/٤ ، الكامل ٢٧٠/٣ .

(٣) ر : لعمر ولبكر .

٥٢١ يَبكيكَ نـاءٍ بعيدُ الدارِ مغتـــربٌ
يالَلكهول ولِلشُبّانِ للعَـجَـبِ (١)

بكسر لام وللشبان .

ومنهم من قال : إنما فتحت اللام مع المستغاث به لأنّه قد وقع موقع المضمر ، فكما أنّ المضمر إذا دخلت عليه اللام فتحت معه نحو : لكَ ولَهُ ، فكذلك هذا . فإن قيل : فلأيّ شيء إذا عطفتَ على المستغاث به تكسر اللام ؟ فالجواب : إنّه يجوز في المعطوف مالا يجوز في المعطوف عليه ، بدليل أنّهم يقولون : يازيدُ والرجلُ ، فتعطف مافيه الألف واللام وإن كان لاينادى إلاّ ضرورة .

فإن قيل : فلم لم تكن لام المستغاث به مكسورة ولام المستغاث من أجله مفتوحة فيكون الأمر بالعكس ؟ فالجواب : إنّ المستغاث من أجله لم يقع موقع المضمر .

ولا يكون المنادى في هذا الباب إلاّ بيا من بين سائر حروف النداء لأنّها أم الباب (٢) ولا يجوز حذفها ، لأنّ الاستغاثة موضع تكثير الصوت وأنت لو حذفتها لكان ذلك تناقضاً .

ولا يجوز الترخيم في هذا الباب للعلة التي تقدمت في امتناع حذف يا ويجري مجرى الاستغاثة التعجب ، وذلك نحو قال الشاعر :

٥٢٢ لَخُطّابُ ليلى يالَبُرثُنُ منكم
أدلُّ وأمضَى من سُلَيكِ المَقانبِ (٣)

(١) لم ينسب هذا الشاهد لقائل . والمعنى : يبكي عليك الغريب ويسر لموتك القريب وهو من الأعاجيب . المقتضب ٢٥٦/٤ ، الكامل ٧٢/٣ ، الأصول ٢٧٩/١ ، الجمل ١٨٠ ، العيني ٢٥٧/٤ ، الخزانة ٢٩٦/١ .

(٢) الكتاب ٣١٨/١ .

(٣) نسب في الكتاب للفرار الأسدي ، وهو في ديوان المجنون . وسليك المقانب هو سليك ابن السلكة أحد عداني العرب وصعاليكهم . المقانب جمع مقنب وهي جماعات الخيل . وصف أنهم كانوا قد داخلوا امرأته وأفسدوها عليه . الكتاب ٣١٩/١ ، الأصول ٢٨٠/١ . ابن يعيش ١٣١/١ ، ديوان المجنون : ٧٦ .

وكذلك المنادى (١) إذا كان في غاية من البعد يجري مجرى الاستغاثة ، تقول : يالزَّيدِ ، وأنت تريد : يازيدُ .

ويجوز أن تستغيث وتحذف المستغاث به فتقول : يالِزيدٍ ، بكسر اللام ويحذف المستغاث به لفهم المعنى ، ومن ذلك قول الشاعر :

٥٢٣ ياعجبا لهذهِ الفليقَهْ

هل تُذهِبَنَّ القُوَباءَ الرِيقَهْ (٢)

يريد : ياقومِ عجباً ، ونظيره في حذف المنادى قول الشاعر :

٥٢٤ يالعنةُ اللهِ والأقوامِ كلِّهمُ

والصالحينَ على سمعانَ من جارِ (٣)

فلو كانت لعنة الله منادى لكانت مفتوحة لأنَّها مضافة .

وإذا ذكرت المستغاث به وحده فتحت لام نحو ماجاء في الحديث لَمّا طَعَنَ العِلجُ عُمرَ رضي اللهُ عنه ورحمه صاح : يالَلّهِ يالَلمسلمينَ (٤).[١٥٥ظ]

فإذا ذكرتهما فتحت لام المستغاث به وكسرت لام المستغاث من أجله نحو قول قيس بن ذريح العامري :

---

(١) ج ، ر : المبتدأ ، وهو تحريف .

(٢) لابن قنان الراجز . الفليقة : الداهية . القوباء : داء جلدي يتقشر منه الجلد . الريقة : القطعة من الريق . إصلاح المنطق ٣٤٤ ، ٣٥٣ ، الجمل ١٧٩ ، اللامات ٨٢ ، المنصف ٦١/٣ ، المغنى ٧٠٠ ، شواهد الشافية ٣٩٩ ، اللسان : قوب .

(٣) من شواهد الكتاب الخمسين، قال ابن هشام : وإذا ولي «يا» ماليس بمنادي كالفعل والجملة الاسمية كقوله : يالعنة الله ..... فقيل هي للنداء والمنادى محذوف ، وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها ، وقال ابن مالك : إن وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو ألا يا اسجدوا فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما . ا هـ .المغنى ٤١٤ ، وانظر الكتاب ٣٢٠/١ ، الكامل ٢٧١/٣ ، الأصول ٢٨٠/١ ، ابن الشجري ٣٢٥/١ ، ١٥٤/٢ ، المفصل ٤٨ ، العيني ٢٦١/٤ .

(٤) في المقتضب : ياالله للمسلمين ، على أن المسلمين مستغاث من أجله ٢٥٤/٤ ، وفي الكامل والجمل : ياالله ياللمسلمين . الكامل ٢٧١/٣ ، الجمل ١٨٠ ، اللامات ٨٢ .

٥٢٥ تكنفني الوشاةُ وواعَدُوني
فيا للنّاسِ لِلواشي المُطاعِ (١)

ولا يجوز أن يجمع بين الألف والهاء وبين لام الاستغاثة ، لأنّها عاقبتها فكرهوا الجمع بينهما فافهم .

(١) قاله في فراق زوجته لبنى ، والرواية : فأزعجوني . وقيل : يعني بالوشاة أبويه لأنهما أمراه بتطليق زوجته . الكتاب ٣١٩/١ ، الكامل ٢٧١/٣ ، الأصول ٢٧٨/١ ، الجمل ١٧٩ ، اللامات ٨٢ ، ابن يعيش ١٣١/١ ، العيني ٢٥٩/٤ .

باب الترخيـــم

الترخيم في اللغة هو التسهيل والتليين ، وهو في اصطلاح النحويين حذف أواخر الأسماء في النداء .

وهذه التسمية التي أوقعوها على هذا المعنى مناسبة للوضع اللغوي ، ألا ترى أنْ حذف الآخر من الكلمة تسهيل للنطق بها وتليين له ، ولا يكون هذا الحذف إلاّ في النداء .

فإن قيل : ولمَ لايكون إلاّ في النداء ؟ فالجواب إنّه كثير الاستعمال وقد تقدَّم ذلك ، فلما كثر استعماله خفّفوا اللفظ لأنَّ مادار على الألسنة جدير بأنْ يخفف .

ولا يكون في باب النداء إلاّ في الأسماء التي نقلها من الإعراب إلى البناء ، في هذا النوع يوجد ، هل في البعض أو في الكل ؟ لم يتعرَّض له (١) .

فإن قيل : ولمَ كان فيما يتغير في النداء ؟ فالجواب : إنَّ التغير يأنس بالتغيّر . فإن قلت : هلا كان في غير الأعلام ، لأنَّ النكرة المقبل عليها قد نقلها النداء من الإعراب إلى البناء ، فلم اختصوه بالأعلام ؟

فالجواب: إنَّ الأعلام أكثر تغيّراً ، ألا ترى أنَّ الأعلام منقولة لاارتجال فيها إلاّ قليلا ، في مذهب ، وإلاّ فمنهم من أنكر فيها الارتجال جملة .

فلما كانت أشدَّ تغيّراً كان الحذف إليها أسرع ، لأنَّ التغيير يأنس بالتغيير ، فقد بانَ أين يكون الترخيم .

• • •

وإذا أردت أن ترخّم الاسم نظرت إليه ، هل هو ثلاثي أو أزيد . فإن كان ثلاثياً لم ترخمّه أصلا ، لأنّهم كرهوا أن يُذهبوا من أقلّ الأصول وأن تنهكه الغاية في القلة .

---

(١) الاشارة للزجاجي .

هذا مذهبنا ، وأمّا الفراء ففصّل فقال : لايخلو الثلاثي من أن يكون ساكن الوسط أو متحرّكه . فإن كان ساكن الوسط لم يجز ترخيمه نحو : زيد وعمرو وأمثالهما . فإن كان متحرّك الوسط جاز ترخيمه ، عنده على اللغتين معاً (١) .
وإنّما لم يرخم الثلاثي الساكن الوسط لأنّه إن حُذف بقي على حرفين الثاني منهما ساكن فأشبه الأدوات نحو من وعن وأمثالهما .
والمتحرّك الوسط يقول في ترخيمه : ياحَكَ وياحَكُ (٢) وياعُمُ وياعُمَ .
وهذا لم يسمع والقياس يدفعه لما قلنا ، فهذا تغيّر لايُحتاج إليه لأنّ الترخيم أولا غير جائز .

فإن كان الاسم الذي تريد أن ترخّمه في آخره تاء التأنيث تحذفها قلّت حروفه أو كثرت ، فتقول في ثُبَة وعِدَة وأمثالهما : ياثُبَ وياعِدَ .
وسبب ذلك أن تاء التأنيث غير معتد بها في البناء فسهل حذفها في هذا الباب لأنّه مبني على التخفيف .

فإن كان الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون في آخره زيادتان زيدتا معاً أو يكون في آخره تاء التأنيث أو يكون / قبل آخره [١٥٦ و] حرف مدّ ولين أولا يكون فيه شيء من ذلك .
فإن كان في آخره زيادتان زيدتا معاً فإنّك تحذفهما معاً فتقول في سليمان وعِمرانَ ومَروانَ : ياسَلْمَ ويا عِمْرَ ويامَرْوَ .
وإن كانت فيه تاء التأنيث لم تحذف غيرها فتقول في مَرجانَة : يامَرجانَ .
وإن كان قبل آخره حرف مد ولين حذفته مع الآخر (٣) إلاّ أن يؤدي إلى بقاء الاسم على حرفين فإنّك حينئذٍ لاتحذف الممدود فتقول في مثل : منصُور وعَمّار وفي رجل اسمه مِحضِير : يامَنص وياعَمّ ويامِحض ، وفي سعيد وثمود وزياد : ياثَمُو وياسَعِي ويا زيا .

(١) نقل صاحب الانصاف أن هذا مذهب الكوفيين غير الكسائي . م ٤٩ .
(٢) ج ، ر : ياحكم .
(٣) الكتاب ٣٣٨/١ .

فإن لم يكن ثَمّ شيء من هذا حذفت آخر حرف منه وأبقيته على ماكان عليه فتقول في فرزدق : يافَرَزْدَ ، وإنْ شئت ضممت على لغة من لم ينو . وكذلك : ياجعفَ في جَعَفَر .

وفصل الفراء (١) هذا فقال : لايخلو من أنْ يكون الحرف الذي قبل الآخر ساكناً أو متحركاً، فإن كان متحركاً وافقَنا ، وإن كان ساكناً مثل هِرَقْل فلا يخلو أن ترخّمه على لغة من نوى أو على لغة من لم ينو .

فإن رخّمته على لغة من لم ينو قلت: ياهِرَقُ ، وإنْ رخّمته على لغة من نوى قلت : ياهِرَ (٢) ، لأنّه يبقى على ثلاثة أحرف آخرها ساكن يشبه الأدوات.

وهذا فاسد من غير وجه ، لأنّ فيه ردّ الاسم إلى حرفين وذلك لم يسمع من كلام العرب . وأيضاً فإنّه قد وقع فيما فرّ منه ، ألا ترى أنّه حين رخّم ثموداً قال : ياثَمُو ، وهذا بلا شك اسم قد بقي على ثلاثة أحرف والآخر ساكن فينبغي له أن يحذف ويقول : ياثَمُ ، وإلاّ فإنّ عمله ليس له وجه .

• • •

واعلم أنّ هذه الأسماء التي يجوز ترخيمها ترخّم على اللغتين معاً على لغة من نوى وعلى لغة من لم ينو .

ولغة من نوى هي أن يترك الاسم على ماكان عليه من حركة أو سكون وكأنّه لم يحذف منه شيئاً ، لأنّه ينوي ذلك المحذوف .

ولغة من لم ينو هي أن يقدر الاسم بعد الحذف كأنّه كامل .

واللغتان مطردتان في جميع الأسماء المرخمة ، إلاّ أن تكون صفة فيها تاء التأنيث فإنّها لاترخم إلاّ على لغة من نوى خاصة فتقول إذا رخّمت ضاربة :

(١) الانصاف : مسألة ٥٠ .
(٢) ج ، ر : ياهرق .

ياضارِبَ . ولا يجوز أنْ تقول : ياضاربُ ، لئلا يلتبس بنداء النكرة المقبل عليها .

وإذا رخمت الاسم على اللغتين فلا يخلو الترخيم من أن يؤدي إلى بقاء ياء أو واو بعد ألف زائدة ، أو إلى تحريك حرف علة وما قبله مفتوح ، أو إلى وقوع واو قبلها ضمة ، أو لا يؤدي إلى شيء من ذلك .

فإنْ أدّى إلى شيء من ذلك فلغة من لم ينو – من حيث يقدّر مابقي كاملا ولا يردّ شيئاً – أن يُجرِي عليه أحكام الأسماء فيقول إذا رخم طُفاوَة (١) : ياطُفاءُ ، على هذه اللغة لأنَّ هذا قد وقعت في آخره واو قبلها ألف زائدة ، فلذلك قلبت همزة ، وكذلك تفعل لو (٢) كان اسمه قَفايَة فتقول : ياقَفاءُ ، وتقول في كرَوان ، اسم رجل ، ياكَرا أقبِلْ بقلب الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ماقبلها ، وتقول في ثَمُود : ياثَمِي ، لأنَّ في آخره واو قبلها/[١٥٦ظ] ضمة .

وأمّا من لايقدر الاسم بعد الترخيم كاملا وينوي المحذوف فإنّه يترك الاسم على حاله فيقول : ياطُفاوَ وياكَرَوا وياثَمَو (٣) . هذا هو الجاري عندهم ولا ينكر ذلك عندهم إلاّ في مواضع أُبيّنها إن شاء الله تعالى .

ومن ذلك قاضُون اسم رجل ،إذا رخمته على اللغتين قلت: ياقاضيَ، بلا خلاف . أمّا من لم ينو فأمره بيِّن لأنَّه إذا كان السبب في حذف الياء (٤) إلحاق الواو ، والسَّبب في ضم الضاد لحاق الواو أيضاً فعندما زال ذلك عادت الياء .

---

(١) أراد به اسم رجل ، ومن معانيها دارة الشمس وما يطفو من زبد القدر ودسمها .

(٢) ر : إذا .

(٣) الكتاب ١/٣٣٤ .

(٤) يريد الياء التي في قاضيون وهي أصل قاضون جمع قاض .

وأمّا من نوى فالذي يظهر أن يقول : قاضُ ، ولا يردّ الياء لانّ الواو في نيته (١) ا لايقلب الواو في طُفاوة لأنّ التاء في نيته

• • •

ومن المسائل أن نرخم راداً فقياس من نوى ياراد بسكون الدال وصلاً ، لأنّ الحرف المدغم في نية التثبيت بالحركة فلم يجمع بين ساكنين إلاّ على الشرط لكن قال النحويون : إنّك تقول : ياراد ِ، وتكسر على هذه اللغة . وإنّما تكسر لأنّها حركة للأصل (٢) .

وكذلك لو رخمت مُضارّاً لقلت : يامُضارُ ، لأنّ أصلها الضم ،فعندما تضطر إلى التحريك حركت بالحركة التي هي أصل للحرف . فإن لم يكن له أصل في الحركة رجعت إلى الفتح مثل : أسحار ، تقول : يا أسحارَ (٣) .

ومن هنا أخذ الاستاذ أبو علي الشلوبين ان حركة التقاء الساكنين مع الألف أصلها الفتح ، واستدل على صحة مذهبه بأنّ سيبويه رحمه الله قد قال : إذا رخّمت أسحارّ على لغة من نوى قلت : يا أسحارَ (٣) ، فلو كانت حركة التقاء الساكنين مع الألف لم تقل يا سحارَ ، بالفتح .

واستدل أيضاً بأن سيبويه رحمه الله لمّا علل بناء حَذام ِ وبابه على الكسر علله بأنّ الكسر مناسب للتأنيث (٤) ولو كان أصل حركة التقاء السا كنين مع الألف الكسر لما علّل بهذا .

وهذا كلّه لا دليل فيه . أمّا قوله : يا أسحارَ، فإنّما عدل سيبويه رحمه الله عن حركة الأصل فيه لأنّه لو كسره على الأصل لالتبس بالمضاف إلى المتكلم فلم يبق إلاّ الفتح أو الضم ، ولا سبيل إلى الضم لئلا تلتبس

(١) يريد في نية المتكلم أن ينطق بها .
(٢) الكتاب ١/٣٤٠ .
(٣) وعليه رأي سيبويه ١/٣٤٠ .
(٤) الكتاب ٢/٣٨ .

لغة من نوى بلغة من لم ينو ، فلم يبق له إلاّ الفتح (١) . ومهما أمكن الفرار من اللبس كان أولى .

وأمّا تعليله في باب حَذامِ فلا دليل فيه ، لأنّ ذلك معلل بمجموع العلتين ، ومهما عُلّل بالعلة الواحدة لم يُعلّل بالأخرى ، فاعتلّ سيبويه رحمه الله بالعلة التي قد تخفى وترك العلة بحركة الأصل لبيانها .

فالصحيح إذن أنّ حركة التقاء الساكنين معِ الألف أصلها الكسر بمنزلتها مع غيرها من الحروف ، ولا يُخرَج عن ذلك إلاّ بدليل .

• • •

ومن المسائل أيضاً أن ترخّم خَمسةَ عَشَرَ ، فإنّك ولا بدّ تحذف العجز فتصير ياخمسةُ . فقياس من نوى أن يقول اذا وقف : يا خمسةَ ، بالتاء المفتوحة لأنّه في نية الوصل، لكن اتفقوا على أنّك تقول: ياخمسهْ بالهاء الساكنة (٢) ، فلا بدّ من تبيين هذه المسائل الثلاث .

ولولا إطباقهم / عليها لأخذتُ بالظاهر فيها فكنت أقول: ياقاضُ [١٥٧و] ويارادْ ويا خمسةَ ، وقفاً.لكن ينبغي للإنسان أن يتّهم نفسه ويجعل التقصير في حقه .

فالذي لاح بعد المطالبة الكثيرة أنّ باب التّرخيم كلّه محمول على غيره لأنّه لم يستقر فيه حكم فيحمل غيره عليه ، ألا ترى أنّ قولهم : ياطفاءُ وياكرا، إنّما هو مقيس على أبواب التصريف ، فليقس كل لفظ على ما يشبهه من غير باب التّرخيم .

فيا قاضِيَ ، إنّما يقاس على التقاء الساكنين وموجب رفض التقاء الساكنين إنّما كان اضطراراً لتعذّر النطق به . فلما زال ما كانت الياء ذهبت لأجله

---

(١) علل سيبويه التحريك بالفتح بأن الراء يلي الحرف الذي منه الفتحة وهو الألف ١/٢٤٠ .

(٢) الكتاب ٣٤٢/١ .

زوالاً غير عارض لأنّه زالت الواو وصلا ووقفاً نظرنا فوجدناهم متى زال الموجب لأمرٍ ما وصلاً ووقفاً ردّوا ذلك المحذوف فقالوا : لم يخافا، وردوا الألف التي كانت إنّما ذهبت لالتقائها مع الفاء الساكنة في لم يَخَفْ ، لأنّ حركة الفاء في لم يخافا لازمة وصلاً ووقفاً .

فكذلك يقاس الترخيم على غيره إذ مسائل الترخيم كلّها محمولة على غير الترخيم.

ونهاية الاعتراض ها هنا أن يقال : نيّة المحذوف هو رعيه ، فكيف أثبتّم الياء مع رعي المحذوف ؟

فكان الانفصال عن هذا أنّ المحذوف في الترخيم عارض والعارض قد يراعي تارة ولا يراعي تارة أخرى فيقال : الحذف هو القياس . فكان القياس هنا ما دام الحذف عارضاً إن لا يعتّدوا به وتبقى الياء محذوفة لكن اعتدّوا بالعارض ليبقوا على ما استقرّ في كلامهم من ردّ المحذوف إذا زال موجب حذفه وصلاً ووقفاً .

وهذا لم يثبت غيره في موضع من المواضع ، فالأولى أن لا يخالف ويرتكب معه الوجه الأول في رعي المحذوف لأنّهم يرعونه كيفما كان .

وكذلك ياراد ، وحملهم على الكسر أنّه لم يستقر في كلامهم الجمع بين ساكنين بهذا الشرط وهو نية التشبث بالحركة ، فالأولى أن لا ينكسر هذا وأن يرتكب أنّ ذلك المنويّ لا يراعي ، لأنّ من كلام العرب عدم الرعي كما ذكرت لك .

ومما يقوّى ذلك قوله تعالى : ماليهْ هَلَكَ (١) بثبات الهاء .

وإنْ كانوا لا يرعون هذا الوصل الملفوظ به فالأحرى والأولى أن لا يرعى ما هو غير ملفوظ به . فهذا وجه الانفصال عما اعترضنا به أولا .

وأمّا يا خَمسهْ ، عند الوقف فإنّك كيفما كنت واقفهٌ ولا بدّ ، والعرب لا تقف على اللغة الشُهرى بالتاء ولا تقف بالحركة وصلا ، فلهذا لم تراع

---

(١) يريد قوله تعالى : ماأغنى عني ماليه هلك عني سلطانيه . الحاقة ٢٨ - ٢٩ .

المحذوف لأنهم قد لا يراعون الملفوظ به كما قلنا ، فالأحرى هذا إذا أدّى رعيه إلى الخروج عن مَهيع (١) كلام العرب .

فإن قيل : هلاّ من لغته أن ينوي في ثمود : ياثَمِي ، لأنّ يا ثُمو خرج عن كلامهم فلا ينبغي أن يراعي في ذلك المحذوف لأنّه يؤدي إلى ما لم يوجد ؟

فالجواب : إنّ الواو المتطرفة المضموم ما قبلها لم تمتنع لذاتها وإنما امتنعت لما يؤدي إليه ذلك من مخافة لحاقه بالإضافة / وياءي النسب فيكثر الترخيم [١٥٧ظ] وأنت في حال الترخيم قد أخذت من ذلك فلا يعبأ بها فرعى المحذوف إذن هاهنا ممكن.
وكذلك أيضاً يمكن في كَرَوان وطُفاوة رعيُ المحذوف ولا يؤدّي الى مثل المسائل الأولى لأنّ تحريك الواو وانفتاح ما قبلها عارض ، فصار بمنزلة لا يلتفت إلى العارض فيها ، فلذلك لم يلتفت هنا إلى حذف الألف والنون ، فحملت الشيء على نظيره .

وكذلك طفاوة ، لأنّ هذا الاعلال عارض ، فلا ينبغي أن يُلتفت إليه أصلاً ، فاحتملت الواو طرفاً .

وكل مرخَّم يجوز ترخيمه على اللغتين معاً ، إلاّ ما ذكرنا من الصفات فإنّها لا ترخّم إلاّ على لغة من نوى خاصة ، لأنّه يلتبس بما ليس بمرخَّم .
وكذلك إذا رخَّمت يا حُبلَويّ ، فإنّك تقول : ياحُبْلَو ، ولا تقول : يا حُبلَى ، لما يؤدي إليه من أن يكون ألف التأنيث منقلبة ، ولا يجوز أن تكون ألف التأنيث منقلبة أصلاً (٢) .
وأيضاً فالترخيم في كل اسم جار على اللغتين ، إلاّ في هذين الموضعين. ومِمّا فيه خلافٌ طيلسان ، فهل تقول : ياطيلسُ أقبل ؟ ففيه خلاف .

---

(١) المهيع : الطريق الواضح الواسع والجمع مهايع .
(٢) منع النحويون ترخيم حبلوي على لغة من لا ينتظر لئلا يصير حبلى فيلتبس بالمؤنث الذي ألفه ليست منقلبة ، وأجازه الأخفش والسيرافي لأن هذا الوزن عارض . المقتضب ٤/٤٠، ابن الشجرى ٢/٩٨ .

قال أبو عمرو : سألت أبا عثمان كيف ترخم طيلساناً على لغة من لم ينو ؟ فقال : أقول : ياطيلسُ أقبل ، فقلت له : ألم تزعم أنه لايكون فَيْعَلُ في الصحيح ؟ فقال لي : قد علمتُ أنني أخطأتُ إنّما أقول : ياطيلسُ .

والصحيح أن يجوز ، لأنَّ الأوزان لا تراعى في الترخيم ، ألا ترى أن حارِ إنّما هو فاعٍ وذلك لايوجد .

وقد كنا ذكرنا ترخيم المدغم الذي قبل آخره حرف مد ولين ، فإن لم يكن قبل آخره حرف مد ولين مثل محمرّ ومفرّ، فقياس من نوى أن يقول : يامُحَمرِ ، لأنَّ الموجب لسكون الراء قد زال، ويا مَفَرَ، لأنَّ الموجب لفتح الفاء قد زال ، لكنهم يقولون : يا مُحَمرُ ويامَفرُ، وعِلَّة ذلك أنَّ هذا الأصل لم ينطقْ به قط في موضع فصار مماتاً ، فلذلك لم يرجعوا اليه .

وأمّا من لم ينو فإنّه يقول: يا مَفَرْ ويا مُحمَرْ ، ونهايته أن يضم خاصة ، ولا يرد إلى الأصل لأنَّ الأصل قد رفض .

ومن مسائل هذا الباب سُفَيرج ، إذا سمَّيت به ثم رخمته بعد ذلك . يزعم أبو الحسن الأخفش أنك إذا رخمته قلت : ياسُفَيرِلُ ، فرددت اللام لأنَّك إنّما حذفتها لئلا تخرج عن مثال التصغير ، فإذا حذفت الجيم عادت لأنّه لا يخرج بها الاسم عن مثال التصغير أصلا .

ورد عليه أبو العباس المبرد فقال : سُفيرِج، إذا رخّمته لا أقول فيه إلاّ يا سُفَيرُ ، لأنَّ هذا اسم رجل فلم ترد فيه قط اللام ، لأنّه إنّما سمّى سفيرج ، فاسم الرجل لا يراعى فيه لام لأنّها لم تكن فيه قطّ .

فهذا غير مخالف للأخفش وإنّما خالف في نفس الاطلاق خاصة .

ألا ترى أنّك إذا سميت بسفرجل ثم صغّرته ثم رخّمته لقلت: ياسُفَيرِلُ ، لأنَّ في هذا كانت اللام، وإنّما لم ترد هنالك لأنّك لم تُسمّ إلاّ بالمصغّر [١٥٨و] وتلك لم تراع فيها اللام إلاّ حين قصدت به أنّه تصغير سفرجل . وأما حين كان

اسماً فلا لام فيه . فالصحيح إذن ماقال الأخفش إلاّ أنّه أساءَ في نفس الاطلاق خاصة ، فكان ينبغي أن يحدد اللفظ فيقول : إذا سمّيت به رجلا وقد كان مكبّراً اسما لشخص .

ولم ترخّم من الصفات في هذا الباب إلاّ صاحِ خاصة ،وعِلّته كثرة الاستعمال أيضاً .

• • •

واعلم أنّك اذا وصفت المرخم فقلت : يامالُ بنَ فلانٍ ، فمنهم من زعم أنّه على نيّة النداء، ولا يجوز عنده أن يوصف المرخّم لأنّك لم تحذف إلاّ وقد علم من تعنى به ، والوصف إنّما يجيء للبيان فيصير جامعاً بين ما يقتضي البيان والإبهام ، وذلك تناقض .

وهذا خُلف ، لأنّ المخاطب إنّما يكون يعلم أنّ الاسم حارث أو مالك ، فإذا علم اللفظ حذفت ، إلاّ أنّ ذلك اللفظ لا يعرف ابن من هو ، فلا بدّ فيه من الوصف ، فالحذف إنّما ورد على غير ما ورد عليه الوصف ، فهو معلوم من وجه مجهول من وجه آخر .

• • •

وعدم الترخيم في جميع الأسماء أحسن من الترخيم إلاّ أنْ يكون الاسم علماً فيه تاء التأنيث فإنّ الترخيم فيه أحسن لأنّها زائدة ، والنداء موضع تخفيف فأرادوا أن يحذفوا هذا الزائد : ولهذا قيل من كلامهم : ياعائشَ .
فالترخيم في حارث ومالك وعائش أحسن منه فيما عدا ذلك ، وعدم الترخيم فيها أحسن . ولغة من ينوى أحسن من لغة من لاينوى .

• • •

وبقي في هذا الباب مافي آخره ثلاث زوائد نحو : بَرْدَرايا، وحَوْلايا (١) فمذهبنا أن لايحذف منه شيء غيرِ الزائدة الأخيرة فتقول : يابردرايَ .

(١) الكتاب ١/٣٣٩ ، الهمع ١/١٨٤ .

وزعم الكوفيون أنّ الزوائد أجمع تحذف فتقول: يابرَدَ(١). وهذا ليس بشيء لأنّ العرب لاتحذف إلاّ حرفاً واحداً ، وإنّما حذفت الألف والنون وألفي التأنيث وياءَي النسب لأنّهما زائدتان زيدتا معاً ، فلم يمكن إبقاء واحدة منهما لأنّها لا توجد قط وحدها ، فلم يمكن أن تبقى وحدها .

وإنّما حذفوا الزائدة في مثل منصور لأنّها ساكنة ولم يمكن حذف الراء الأصلية وابقاء الواو الزائدة . ولا يمكن أيضاً حذف الواو خاصة لأنّ الحذف إنّما يكون في الأواخر لا في الوسط فحذفوا الواولسكونها حتى إنّها لو تحركت لم تحذف ، ألا ترى أنّهم لو رخّموا كَنَهْوراً لقالوا : ياكَنَهْوَ (٢) ، ولم يحذفوا الواو .

وربّما يرد على أهل الكوفة بأنّهم قد اتفقوا معنا على أن مُرجانة لا يحذف منها سوى التاء فكذلك هذا ، وإنّما قال الفراء : ياثَمُو ويا سَعِي ويا زِيا، ولم يقل : يا هِرَق ، لأنّ زيا موجود ماهو مثله نحو: رِبا ومثل سَعِي عَمِي. ولا يجوز ترخيم ثمود على لغة من ينوي لأنه ليس ثم ما يشبهه فإنّما تقول فيه: يا ثَمِي خاصة . وأما هِرَقْ فلم يوجد مثله أصلا، وهذا فرق غير مؤثر . / [١٥٨ ظ]

وقد تبيّن الرّد على الفراء بأنّ العرب لم تنته بالحذف في الاسم إلى حرفين .

ولم يبق من أحكام الترخيم إلاّ ما آخره التاء نحو عائشه فتقول فيه إذا رخّمته : يا عائشَ أقبلي ، فإن وقفت قلت : ياعائشهْ . ولابد من الهاء لأنّهم عزموا على حذف التاء وهي حرف معنى فكرهوا أن تذهب بالجملة ، فأرادوا أن يكون في الوقت معوّضاً منها ، ولا يجوز عدم التعويض إلاّ في ضرورة شعر. سمع سيبويه رحمه الله من يقول في حَرَمَلَة : ياحَرْمَلُ (٣)، ولا يجوز أن يعوّض منها الألف إلاّ في القوافي كقوله :

(١) الهمع ١٨٤/١ .

(٢) الكتاب ٣٢٨/١ ، وفيه :قنور مكان كنهور .

(٣) الكتاب ٣٣١/١ .

٥٢٦ ... ...

وما عهدٌ كعهدِكِ يا أماما (١)

وكذلك قول الآخر :

قِفي قبلَ التفرُّقِ يا ضُباعا
ولايكُ موقفٌ منكِ الوداعا (٢٣٥)

(١) صدره : أصبح وصل حبكم رماما
وروى في الكتاب: ألا أضحت حبالكم رماما
وأضحت منك شاسعة أماما
وهو مطلع قصيدة لجرير في المديح . والنحاة يروونه كما رواه سيبويه على أنه من الترخيم الوارد في غير النداء اضطراراً . وسيرويه المصنف في باب الضرائر كما رواه سيبويه . والرواية الأولى رواية المبرد عن عمارة بن عقيل حفيد جرير ، وهي رواية الديوان أيضاً. الكتاب ٣٤٣/١ ، التوجيه ٢٦٧ ، ابن الشجرى ١٢٦/١ ، شرح مشكلات الحماسة ١٣١ ، العيني ٢٨٣/٤ ، الانصاف ١٩٥ ، الديوان ٥٠٢ .

باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطراراً

فيه خلاف بين سيبويه رحمه الله والمبرِّد. فأمّا سيبويه فرخّم على اللغتين على لغة من نوى وعلى لغة من لم ينو، وأما المبرِّد فلا يرخم إلاّ على لغة من لم ينو خاصة (١). ويستدل على ذلك بأنَّ هذا حذف في غير النداء فصار بمنزلة ما حذف من الأسماء على غير قياس نحو يَدٍ ودمٍ، وهذا النوع إنّما يكون إعرابه في الحرف الذي يلي المحذوف ولا ينتظر غيره.

وأمّا سيبويه فالذي يُحتج له به أنَّ هذا الحذف وإنْ كان في غير النداء فهو مشبه به جاز فيه ما جاز في النداء.

والدليل على أنّه مشبّه به أنّه يكون فيما كان الترخيم فيه. ولو كان على حد الحذف من «يدٍ» لم يكن مقتصراً به على ماعدا الثلاثي، فكونهم في النداء لا يرخّمون إلاّ مازاد على الثلاثي دليل على أنّه مشبه بذلك، إذ لو لم يكن كذلك لجاءَ من كلامهم: مررتُ بعمرٍ، يريدون: بعَمروٍ، وهم لايقولون ذلك. فثبت أنّه وإن كان حذفاً في غير النداء فهو مشبّه بالترخيم في النداء مع أنَّ السماع القاطع قد ورد بذلك، ومنه قول الشاعر:

٥٢٧ إنَّ ابنَ حارِثَ إنْ أشتَقْ لرؤيتِه
أو أمتدحْهُ فإنَّ الناسَ قد علِمُوا (٢)

فهذا على لغة من نَوى، وإلاّ فكان يلزم على مذهب المبرّد أنْ يكون ابنَ حارثٍ كما قال:

---

(١) الكتاب ١/٣٣٣، ٣٣٦، ٣٤٢ وانظر الأعلم على حاشية الكتاب ١/٣٣٦، ٣٤٣ وليس في المقتضب مايفصح عن مذهب المبرد سوى اشارة بسيطة. ٤/٢٥٢.

(٢) لأوس بن حبناء التميمي في مدح حارثة بن بدر الغداني التميمي.
الكتاب ١/٣٤٣، الأصول ٢/٧١٤، ابن الشجري ١/١٢٦، الانصاف ١٩٦، العيني ٤/٢٨٣، التصريح ٢/١٩٠.

...... أمالِ بـــنَ حَنظَـــلِ (١)

فهذا على مذهب أبي العباس .

فقد ثبت الصحيح من المذهبين قياساً وسماعاً . وأما قوله :

٥٢٩ أودى ابنُ جُلُهم عبَّادٌ بِصَرمَتِه

إنَّ ابنَ جُلهُمَ أَضحى حيّةَ الوادِي (٢)

فلا حجة فيه لأنّه ليس بترخيم ، لأنّهم يُسمّون المرأة جُلهُمَ والرجل جُلهُم (٣) فدلَّ ذلك على أنّه ليس بترخيم . وكذلك قول الآخر :

٥٣٠ ديارَ مَيّةَ إذ مــــيٌّ تُساعِفُنا

ولا يُرى مِثلَها عُربٌ ولا عَجَمُ (٤)

لا حجة فيه لأنّه كان يُسمّيها مرّة ميّاً ومرّة ميّةَ (٥) ، فافهم .

---

(١) هذه قطعة من بيت الأسود بن يعفر وتمامه :

وهــذا ردائــي عنــده يستعيــره ليسلبني نفسي أمالِ بن حنظل

والضمير في عنده يعود على الدهر . وأراد بالرداء الشباب ونادى قومه بني مالك بن حنظلة مستغيثا بهم ورخم مالكاً على لغة من ينوي إعادة الحرف . والهمزة للنداء . الكتاب ٣٣٢/١ ، الجمل ١٨٩ .

(٢) للأسود بن يعفر . الصرمة : القطعة من الابل ما بين الثلاثين الى الأربعين وقوله : أضحى حية الوادي : أي يحمي ناحيته ويتقى منه . وعند ابن السراج أن مرخم جلهمة في غير النداء للضرورة. الكتاب ٣٤٤/١، شرح المفضليات ٤٤٥، الأصول ٢٩٠/١ ، الإنصاف ١٩٥ ، اللسان : جلهم ، الخزانة ٣٧٤/١ .

(٣) في الكتاب ٣٤٤/١ : جلهمة .

(٤) لذي الرمة والرواية : عجم ولا عرب . تساعفنا : تواتينا على ما نريد وتساعدنا . الكتاب ١٤١/١ ، ١٣٣ ، الكامل ٤١/٣ ، الخزانة ٣٧٨/١ ، الهمع ١٤٥/٣ ، الديوان ٣ .

(٥) هذا قول يونس نقله سيبويه ٣٣٣/١ .

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب الندبة

الندبة نداء الميت بما هو منه بسبب. فمثال نداء الميت: يا زيدُ، وواعمرو، ومثال ما هو منه بسبب قول الشاعر: [١٥٩ و]

٥٣١ ....

وتقولُ سَلمَى يا رزيّتيَه (١)

فالرزية ليست ممّا يموت ولكن نداؤها هنا على معنى أنّ هذا موطنك وأوانك فتعالى .

وفيه لغتان : يازيدُ ، ويا زيداه . وزعم الأخفشُ أنّ لحاق هذه العلامة ليست من كلام الرجال وإنّما تتكلّم بها النساء مع أنّ النساء يقلن : يازيداه ويا زيدُ ، فحصل من هذا أنّ عدم اللحاق الرجال لايلحقونها .

• • •

وحروف هذا الباب «يا» و«وا» . والمختص منها «وا» لا يكون في غير الندبة . وسائر الحروف ماعدا «يا» تكون في كلِ منادى غير مندوب ولا مستغاث به وتكون «يا» في الجميع .

وإنّما كانت كذلك لأنّها أم الباب ، ألا ترى أنّ «أيا» هي «يا» دخلت عليها الهمزة ، وَهَيا هي أيا أبدلت منها الهاء كما قالوا : إيّاك وهيّاك وإنّك وهِنّك .

ومنهم من قال : إنّما «هَيَا» هايا ، و«ها» للتنبيه حذفت ألفها لمّا رُكّبت.

وأما وا فمختصة بالندبة . وأما الهمزة فهي للقريب . وأما أيْ فهي لم تكثر كثرة يا ، فلما كانت للأصل استعملت في كل موضع .

• • •

(١) صدره : تبكيهم أسماء معولة

وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات يرثي به قوماً من قريش قتلوا بالمدينة يوم الحرة .

الحجة ١/١٥٨ ، العيني ٤/٢٧٤ ، الديوان ١٨٨ .

واعلم أنّك لاتندب النكرة لأنّ المقصود بالندبة ذكر المندوب بأشهر أسمائه ليكون عذراً للمتفجّع عليه (١) ،فإذا قلت : يا أبتاه وبا أخياه، فقد علم أنّك تفجّعت على من هو منك مناسب بسبب ، وإذا قلت : يا رجلاه ، لم يعلم مَنْ المتفجّع عليه فصرت كمن قال : يا مَنْ لا يَعنيني أمرُه ، وكذلك زعم سيبويه رحمه الله (٢) .

ولا يجوز أن تندُبَ مضمراً لأنّه لا يخلو من أن يكون غائباً أو متكلماً أو مخاطباً .

أما الغائب فقد عزموا على عدم ندائه لمناقضته النداء ، ألا ترى أنّ النداء خطاب .

وأما ضمير المتكلم فلا يتصوّر لأنّ المتكلم حيّ والمندوب ميت .
وأما المخاطب فهو في غير هذا الموضع عزيز النداء لايجوز أن يُنادى إلاّ في ضرورة الشعر أو نادر كلام كقوله :

يا أقرعُ بنُ حابسٍ يا أنتا
أنتَ الذي طلّقت عام جُعتا (٥٠٣)

فكما كان نداء الخاطب لا يجوز إلاّ قليلا فكذلك هذا .
فقد تبيّن ما معنى الندبة ومن يُندَب ومن لا يُندَب وحروف الندبة .

• • •

واعلم أنّه لايجوز حذف حرف الندبة كما لايجوز حذف حرف الجرّ من المستغاث به ، لأنّ المقصود تكثير الصوت ، لأنّ المتفجّع يصيبه طَرَبٌ لشدّة جزعه فيكثّر الصوت لذلك ، وحذف حرف الندبة يناقض ذلك .

(١) أجاز الكوفيون ندبة النكرة والاسم الموصول كما في الانصاف م ٥١ .
(٢) الكتاب ٣٢٤/١ ، المقتضب ٢٦٨/٤ ، الجمل ١٩١ .

واعلم أنّ علامة الندبة لا تلحق إلاّ آخر الاسم المندوب نحو : يازيداه ، أو آخر المضاف إليه المندوب نحو : ياغلامَ زيداه ، أوآخر صلة الموصول نحو : يا مَنْ حَفَرَ بئرَ زمزماه .

تلحق آخر الصفةعلى رأي يونس رحمه الله فتقول على مذهبه : وازيدُ البطلاه (١) ، ويا زيدُ الكريماه (٢) . ومستنده في ذلك ما سمع من كلامهم: واجُمجُمَتَيِ(٣) الشاميتَيْناه .

وهذا الذي قال خطأ ، لأنّ قولهم ياغلامَ زَيداه إنّما جاز لأنّ المضاف شديد الاتصال بما أُضيف اليه . ألا ترى أنّهم لايحتملون الفصل بينهما ، وليس الصفة مع موصوفها كذلك ، ألا ترى أنّهم يفصلون بموصوف آخر ، وقد تقرّر أنّ المضاف يُحكَم في هذا الباب بحكم التنوين فيقولون: ياغلامِ ، ويحذفون / المضاف اليه كما يحذفون التنوين ، ولما اشتد اتصاله [١٥٩ظ] لحق آخره ما يلحق آخر غير المضاف إليه .

وأما قولهم واجُمجُمَتَيَّ(٤) الشاميتَيْناه ، فهو على غير ما يزعم ، ألا ترى أنّهم يلحقون هذه الصورة ما ليس بمندوب ولا بمنادى ، ألا ترى أنَّ منهم من يقول: قام زيداه، يريد: قام زيد، ومنه قول الشاعر :

٥٣٢ ألا ياعمروُ عمراهُ وعمرو بنُ الزُبيراهُ (٥)

فألحق الألف المضاف لمّا أُضيف إلى عمرو، فهذا أبعد مما حكى يونس . وزعم خلف الأحمر أنّه يجوز لديه صفة أيّ ، فيجيز : يا أيُّها الرجلاه ،

---

(١) ر : يازيد .

(٢) ووافقه الكوفيون وابن كيسان الكتاب ٣٢٣/١، الانصاف م ٥٢.

(٣) ج ، ر : واجمجمتين ، وهو تحريف ، وهما قدحان ضاعا من بعض العرب فندبهما . الكتاب ٣٢٤/١ .

(٤) ج، ر : واجمجمتين . وهو تحريف . وانظر الصفحة ذاتها تعليق ٣ .

(٥) لم ينسب لقائل ، وعمرو هنا هو عمرو بن الزبير بن العوام ، وقوله : عمرو بن الزبيراه ، عطف عليه . المقرب ٥٢، العيني ٢٧٣/٤ .

ولا يجيز : يا زيدُ العاقلاه . قال : وذلكَ أنَّكَ إذا قلتَ : يا أيُّها الرجلاه ، فهو غير مقصود وإنَّما جئت بأيِّ ليتوصَّل به إلى نداء ما فيه الألف واللام وإذا قلت : يازيدُ العاقلاه ، فالمقصود بالندبة إنَّما هو العاقل . وهذا خُلفٌ لأنَّه لا فرق بينهما ، ألا ترى أنَّ رجلا من قولك : يا أيُّها الرجلاه ، قد صار صفة لأيِّ ، فحكمه حكم الصفة .

• • •

وألف الندبة عندنا إذا وقف عليها لحقتها الهاء . فإن وصلت حذفت الهاءوثبتت الألف ولم يجزحذفها أصلا إلاَّ أن يلقاها ساكن فتحذف اذذاك.

وزعم الكوفيون أنَّها ثبتت وصلا فتقول : وازيداهُ وعمراهُ ، وتثبت الهاء الأولى وكأنَّها عندهم وقفة خفيفة ، وأنشدوا من ذلك قوله :

ألا يا عمرو عمراهُ وعمرو بنُ الزُّبَيْراهُ

فإنَّهم أنشدوه موصولا بقوله : وعمرو بن الزبيراه .

وهذا إن صَحَّ فيكون من إجراء الوصل مجرى الوقف الذي لا يجوز إلاَّ في الضرورة ، وهم يجيزونه في الكلام ، وليس بشيء .

وزعموا أنَّ من علامات الندبة التنوين في الكلام ، فيقول : وازيدا ، واعمرا ، إذا وصلوا . قالوا : وسبب ذلك أنَّه يشبه المنصوب الموقوف عليه ، نحوقولك : رأيت زيدا ، فكما أنَّ هذا إذا وصل نون فكذلك المندوب. وهذا إذا صحَّ فيكون المُحسِّن له تشبيههم إيَّاه بالمنصوب الموقوف عليه ، وأنشدوا من ذلك قول الشاعر :

٥٣٣ يا فقعسا وأينَ منى فقعَسُ (١)

---

(١) أنشده ثعلب عن الفراء ولم ينسبه . ونسبه العيني لرجل من بني أسد .
وبعده : أإبلي يأكلها الكروس .
وفقعس حي من بني أسد . والكروس : الشديد الرأس . مجالس ثعلب ٤٧٤ ، المبهج ٤٩ ، المقرب ٥٢ ، العيني ٢٧٢/٤ ، التصريح ١٨٣/٢ ، الدرر اللوامع ١٤٨/١ .

فلولا أنهم حكوه في الكلام فقلنا إنّ هذا مندوب بغير علامة ولحقه التنوين ضرورة فعاد إلى أصلـه .
ففي المندوب إذن ثلاث لغات هي : وازيدُ ، وازيداه ، ووازيدا .

• • •

واعلم أنّ الاسم الذي تلحقه علامة الندبة لايخلو من ن يكون ساكنا أو متحركا ، فإن كان متحركاً لحقت علامة الندبة وكانت الحركة التي في الآخر تابعاً لها ، إلاّ أن تخاف لبسا فتجعل إذ ذاك ألف الندبة تابعة لما قبلها فتقول : واغلامَ أحمراه ، وواغلامَ الرجلاه ويارجُلاه ، بقلب الضمة والكسرة في : يارجلُ وغلامَ الرجلِ ، حركة من جنس الألف وتترك الفتحة على ماهي .
وإن خفتَ لبسا جعلتَ إلف الندبة تابعة لها فتقول: واغلامِكِيه ، واغلامَكاه .
وهذا الذي يخاف التباسه وافقنا عليه أهلُ الكوفة ، وأما الأول فلم يوافقون /عليه ، وأجازوا فيه أن تكون علامة الندبة تابعة فتقول: واغلامُ [١٦٠ و] الرجُليه ، وحكوا من كلامهم : واهلاكَ الغَربيبيه ، يريد : الغربيباه .

فإن كان الآخر ساكنا فإمّا أن يكون حرفا صحيحاً أو معتلا. فإن كان معتلا فإمّا أن يكون له أصل في الحركة أو لايكون . فإن كان له أصل في الحركة رددته إلى أصله . فإن كان ياء أو واواً فتقول : يامَنْ يَغدُواه ، ويا مَنْ يَرمِياه ، وتحرّك بحركة من جنس ألف الندبة .
وأمّا عند أهل الكوفة فالحذف في هذا كله ، إلاّ أن يكون ثَمّ لبس فيحركون ولا يحذفون فيقولون على هذا : واقاضاه ، في قاضٍ ، ونحن نقول : واقاضِياه ، لاغير .
والمسموع من هذا التحريك .
وأجازوا الحذف بالقياس (١) فيقولون : يامَنْ يَغزُواه ويامَنْ يَرمِياه لاغير ، لأنّه لو حذف فقال : يَرماه ويَغزاه ، لالتبس يَفعُل ويَفعِل بيَفعَل .

---

(١) كذا والعبارة مشكلة ، والوجه أن يقول : ومنعوا الحذف عند الالتباس .

فإن كان الساكن ألفا فمذهب أهل الكوفة أنّه لايحذف وأنّ العرب اجتزأت به عن علامة الندبة وكأنّهم لما رأوا العرب لم تغيّره بقلب إلى واو ولا إلى ياء استقروا (١) من ذلك أنّها عزمت على بقائه ، فإذا قلت : يامُثَنّاه وياحُبلاه ويافُعْلا ، فإنّ هذه الألف لها أصل في الحركة ، إلاّ أنّها في محلٍّ ، فالتي حذفت هي علامة الندبة ، وهذه ألف الكلمة .

وهذا خُلف ، لأنّ حرف المعنى ينبغي أن يثبت ويحذف غيره كما فعلنا ذلك بسائر الحروف .

وأجازوا قياسا قلب الألف قالوا : يامُثنّياه ويافُعلَياه ، وهو عندنا غير جائز لما يذكر في آخر الباب .

فإن لم يكن له أصل في الحركة حذفت ثم جعلت علامة الندبة تابعة ان خفت لبساً أو متبوعة ان لم تخف لبسا كما تندبه فتقول في غلامه : واغلامَهوه ، وفي غلامها : واغلامَهاه ، لأن هذه المدة التي بعد الألف لها أصل في الحركة وكذلك من قال : ياغلامِيْ ، تقول فيه : واغلاماه ، لأنه لا أصل له في الحركة. ومن قال : ياغُلامِيَ ، قال : ياغلامِياه .

فإن كان الساكن حرفا صحيحاً فإما أن يكون التنوين أو غيره . فإن كان غيره حركته فتقول إذا سميت رجلا باضرب وفيه الضمير حين يكون محكيا فيبقى على سكونه : وا إضرباه. وان كان الساكن التنوين فإنّ البصريين يحذفونه فيقولون: واغلامَ زيداه، في غلام زيد . وزعم أهل الكوفة أنه يحرك فتقول : واغلامَ زيدِناه .

وما في آخره همزة عندنا بمنزلة مافي آخره حرف صحيح، فتقول في حمراء: واحمراءاه . وزعم أهل الكوفة أنّ العرب تحذف همزة هذا وألفه التي قبلها فيصير حكمه كحكم حُبلى ، فكما تقول : واحبلاه ، وتحذف الألف

---

(١) كذا والمراد : استنتجوا .

فكذلك تقول : واحَمراه ،لأنَّهم عزموا على أن لايتوالى عندهم الأمثال، وذلك همزة بين ألفين . وأنشدوا في ذلك :

٥٣٤ سادَ تميماً جَمْعا

مَنْ شاءَ منهم أو أباه

/ يريد : ساد تميماً جمعاءَ ،فحذف الألف والهمزة وألحق ألفاً تشبه ألف [١٦٠ظ] الندبة. وهذا عندنا مما يحذف آخره ضرورة.

باب المعرفة والنكرة

النكرة كل ما عُلّق في أول أحواله على الشياع في مدلوله . والمعرفة كل ما عُلّق في أول أحواله على أن يخصّ مسماه.

وقول أبي القاسم : « إنّ أنكر النكرات شيء ثم جوهر ثم جسم ثم حيوان ثم إنسان ثم رجل» (١) .

الذي يعلم به أنّ الشيء أخص من غيره هو أن يكون داخلا تحت غيره ولا يدخل غيره تحته ، فقوله : إنّ شيئاً هو أنكر من جوهر ، صحيح، لأنّ كل جوهر شيء وليس كلّ شيء جوهراً ، وأما قوله : إنّ جوهراً أعمّ من جسم فباطل ، لأنه لا يخلو من أن يريد بالجوهر الفرد أو غير الفرد ، فإن أراد به الفرد فلا يدخل أحدهما تحت الآخر ، فلا يقال في الجوهر أنّه أعم من الجسم ، ولا أنّ الجسم أعم من الجوهر ، لأنّ أحدهما ليس بداخل تحت الآخر .

وإن أراد بالجوهر غير الفرد فهو بمنزلة الجسم وواقع على ما يقع عليه، فذكره الجسم بعد الجوهر فاسد .

وقوله : ثُمّ حيوان، صحيح لأنّ جسماً أعم من حيوان، تقول : كلّ حيوان جسم وليس كل جسم حيوانا .

وقوله : ثم انسان ، صحيح، لأنك تقول : كل إنسان حيوان وليس كل حيوان انساناً، ثم رجل صحيح ، لأنك تقول : كل رجل انسان وليس كل انسان رجلا .

وقول أبي القاسم: وأنكر النكرات شيء ثم جوهر ثم جسم ثم حيوان ثم انسان ثم رجل» يريد هذه الأسماء أو ما في مرتبة كل واحد منها .

فأمّا شيء فليس له ما هو في مرتبته ، لأنه أعمّ النكرات . وأمّا جوهر ففي مرتبته معنى ، وجسم كذلك . وأما حيوان ففي مرتبته جماد ، وأما إنسان ففي مرتبته بهيمة وأما رجل ففي مرتبته امرأة .

---

(١) الجمل ١٩٢ وانظر المقتضب ٤/٢٨٠ .

وهذا التدريج الذي درج أبو القاسم غير صحيح ، لأنّ الحيوان لا يلي الجسم ألا ترى أنه يجوز أن يُقسّم أولا إلى نامٍ وغير نامٍ ، وينقسم النامي إلى حيوان وإلى نبات ، وكذلك الإنسان ليس يلي الحيوان لأنّه يجوز أن يقسم الحيوان الى الماشي والسابح والطائر ، ثم ينقسم الماشي إلى ذي رجلين وغيره ، ثم ينقسم ذوالرجلين إلى عاقل وإلى غيره ، فثبت أنّ هذا التدريج ليس بصحيح .

والصحيح أن تقول : كل نكرة يدخل غيرها تحتها ولا تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر النكرات (١) . فإن دخلت تحت غيرها ودخل غيرها تحتها فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعمّ ، وبالإضافة الى ما يدخل تحت غيرها أخص .

• • •

وأما المعارف فخمسة أقسام : مضمرات وأعلام ومشارات ومعرّفات بالألف واللام وما أُضيف إلى واحد منها .

وأما الموصولات ففي تعريفها خلاف فمذهب أبي علي الفارسي أنها تعرفت بالعهد الذي في الصلة (٢) ، ومذهب أبي الحسن الأخفش أنها تعرفت بالألف واللام .

واستدل الفارسي على أنّها انما تعرفت بالعهد / الذي في الصلة ولم تتعرف [١٦١و] بالألف واللام بأن من الموصولات ماليس فيه ألف ولام نحو : مَنْ ، وما ، واستدل الأخفش على أنها تعرفت بالألف واللام بأنّ التعريف لم يثبت إلاّ بالألف واللام أو بالإضافة ، ولم يثبت بغير هذين الشيئين تعريف .

و أما قوله: إنّ من الموصولات ما ليس فيه ألف ولام مثل مَنْ وما، فهي عندنا في معنى ما فيه الألف واللام مثل سَحَرَ ، إذا أردت به اليوم بعينه ، إلاّ ترى أنه معرفة بدليل امتناعه من الصرف ، وليس فيه الألف واللام إلاّ أنّه معدول عنهما .

(١) انظر كليات أبي البقاء ٣٥٨ .
(٢) وهو ما يفهم أيضاً من كلام المبرد في المقتضب ١٩٧/٣ .

فإن قال أبو علي : إنّ من الموصولات ما هو مضاف ولا يتصوّر أن يكون تعريفه بالألف واللام ولا بنية الألف واللام لأنّه لايجمع بينهما وبين الإضافة ، فلا حجة له في ذلك ، لأنّ هذه الموصولات ما فيه الألف واللام منها فهي معرفة ، وما ليس فيه الألف واللام منها فهي على نيّتها ، وما هو مضاف فإنّه يعرّف بالإضافة ولا يراعى التعريف من هذين الطريقين ، لأنّه لم يثبت التعريف منهما ، فثبت أنّها تعرفت بالألف واللام فهي من جنسه .

• • •

وأعرف هذه المعارف المضمر ثم العلم ثم المشار إليه ثم ماعرف بالألف واللام ثم ماأضيف إلى واحد من هذه المعارف (١) .
هذا مذهب سيبويه رحمه الله ، وأما الفراء فالمشار عنده أعرف من العلم(٢) . ويستدل بأنّ المشار يعرف بالقلب والعين ، والعلم إنّما يعرف من جهة القلب خاصة ،وما يعرف من جهتين أعرف مما يعرف من جهة واحدة . وأيضا فإنه إذا اجتمع المُشار والعلم فالعرب تقدّم المشار على العلم فتقول: هذا زيدٌ ، ولاتقول : زيدٌ هذا . وهذا باطل . أما قوله : إنّ مايعرف من جهتين أعرف مما يعرف من جهة واحدة فغير صحيح ، لأنّ التعرف لايزيد ، وإنما نعني بقولنا : هذا أعرف من هذا ، أى ألزم للتعريف ،إذ التعريف لايتزايد، فاستدلاله إذا اجتمع المشار والعلم قدّم المشار على العلم في الإخبار لاحجة فيه . وإنّما فعلت العرب ذلك لأنّهم يغلّبون في الإخبار القريب على البعيد فتقول : أنا وأنتَ قُمنا ، ولايقولون : قُمتُما ، ويقولون : أنت وزيدٌ قُمتُما ، ولايقولون : قاما .
وما أُضيف إلى واحد من هذه المعارف فهو بمنزلة ماأضيف إليه ، إلاّ المضاف إلى المضمر فإنّه في رتبة العلم ، هذا مذهب سيبويه رحمه‌الله ، والمبرِّد يقول: ماأضيف إلى واحد من هذه المعارف فهو أقل منه تعريفا قياسا على المضمر .

---

(١) تقدم الكلام في هذه المسألة في الجزء الأول ، ص٩٩ .
(٢) الكتاب ٢١٩/١ ، الجمل ١٩٢ ، الانصاف م ١٠١ ابن يعيش ٥٦/٣ ، ٨٧/٥ .

وذلك فاسد ، لأنّا قد وجدنا هم يصفون المضاف إلى مافيه الألف واللام بما فيه الألف واللام كقوله :

....

يمرُّ كخُذروفِ الوليدِ المُثقَّبِ (١٠٦)

ولا يكون النعتِ إلاّ مساوياً للمنعوت في التعريف أو أقلّ منه تعريفاً فلو كان ماأضيف إلى مافيه الألف واللام / دون مافيه الألف واللام لما جاز هذا.[١٦١ظ]

وكذلك قوله :

كتيسِ الظِباءِ الأعفرِ انضَرَجَتْ لهُ

.... (١٠٧)

فنعت المضاف إلى مافيه الألف واللام بالألف واللام .

وإنّما كان المضاف إلى المضمر بمنزلة العلم لأنّه قد باين ماأضيف إليه لأنّه ظاهر وما بعده مضمر ، وما عدا ذلك من المضافات فهو ظاهر إلى ظاهر.

وأعرف الضمائر المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب .

وأعرف الأعلام أسماء الأماكن والبلاد كمكّةَ وعُمان و ما أشبههما ، ثم أسماء الأناسيّ كزيد (١) وعمرو ثم أسماء الأجناس كابن قترة (٢) وابن آوى .

وأعرّف المشارات ماكان للقريب ثم ماكان للوسط ثم ماكان للبعيد .

وأعرف ماعُرِّف بالألف واللام ماكانتا فيه للحضور ثم ماكانتا فيه للعهد في شخص ثم للعهد في جنس .

وأسماء الأجناس لايعرف تعريفها من تنكيرها إلاّ بالاستقراء . وذلك أنّها تقع على أشياء مفردة فلا يقع فيها لبس من طريق المعنى ، ألا ترى أنّ الجنس ليس له مايلتبس به ، فما وجد منه لايتعرّف أو لايقبل الألف واللام أو يجيء

(١) ج، ر : ثم زيد ، وهو وهم .
(٢) ابن قترة ضرب من الحيات .

الحال منه في فصيح الكلام فهو معرفة ، وما وصف بالنكرة (١) أو قبل الألف واللام فهو نكرة ، مثال ذلك ابن آوى ، فهو معرفة بدليل منع صرفه ، وكذلك ابن قترة ، وأما ابن لبون وابن مخاض فنكرتان (٢) بدليل قبولهما الألف واللام في قوله :

٥٣٥ وابنُ اللبونِ اذا ما لُزَّ في قَـــرَنٍ

.... (٣)

ومثال ابن مَخاضٍ في قول الآخر أيضا :

٥٣٦ . . . . كفضلِ ابنِ المَخاضِ على الفَصيلِ (٤)

وأما ابنُ عِرضٍ فيجوز فيه وجهان : التعريف والتنكير ، لأنَّك تقول : هذا ابن عرضٍ مقبلاً ومقبلٌ ، مسموعان .

وأما ابن أوبر ففيه خلاف ، فمذهب سيبويه (٥) أنّه معرفة ، واستدل

---

(١) ج ، ر : به النكرة ، وهو تحريف .

(٢) علة ذلك أنها مما يتخذه الناس ويقيم بينهم فيعرفونها لحاجتهم الى الفصل بين بعضها وبعض . المقتضب ٤/٤٥ ، ٣٢٠ .

(٣) عجزه : لم يستطع صولة البزل القناعيس

وهو لجرير . ابن اللبون : ماله ثلاث سنين من الابل . لز : شد . القرن حبل يشد به البعيران فيقرنان معا . الصولة : الوثوب . القناعيس جمع قنعاس وهو الشديد . ضرب هذا مثلا لنفسه ولمن أراد التصدي له من الشعراء وجعلهم بالنسبة له كالبعير الصغير بالقياس الى كبار الابل في القوة . الكتاب ٢٦٥/١ المقتضب ٤٦/٤ ، ٣٢٠ ، المغني ٥٣ ، السيوطي ٦١ ، الديوان ٣٢١ .

(٤) صدره : وجدنا نهشلا فضلت نقيماً

ونسب في الكتاب للفرزدق وهو في ديوانه أول أبيات ثلاثة ، قال لأعلم : وهو لغيره لأن نهشلا أعمامه وهو يفخر بنهشل كما يفخر بمجاشع . اه .

ابن المخاض : الذي حملت أمه . الفصيل ما كان في الحول وما اتصل به .

هجا نهشلا وفقيما . الكتاب ٢٦٦/١ ، المقتضب ٤٦/٤ ، ٣٢٠ ، اللسان : مخض ، ديوان الفرزدق ٦٥٢ .

(٥) الكتاب ٢٦٤/١ .

بامتناعه الصرف . وزعم أبو العباس أنّه نكرة (١) ، واستدلّ على صحة مذهبه بدخول الألف واللام عليه في قوله :

٥٣٧ ولقد جنيتُكَ أكمؤاً و عساقـــلاً
ولقد نهيتُكَ عن بناتِ الأوبَرِ (٢)

وهذا يتخرّج على زيادة الألف واللام في العلم ضرورة كما زيدت في قوله :

٥٣٨ رأيتُ اليزيد بنَ الوليد مباركاً
شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهلُهْ (٣)

ولم يجيء دخول الألف واللام على ابن الأوبر إلاّ في ذلك البيت خاصة فدلّ على أنها زائدة .

• • •

وما أضيف إلى معرفة فهو معرفة مثله، إلاّ في مواضع منها غيرك وأخواته(٤) واسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال واسم المفعول والصفة المشبهة والصفة المضافة إلى الموصوف والموصوف المضاف إلى الصفة واسم الزمان المضاف إلى الجملة وأفعلَ مِنْ ، فإنّ الإضافة فيها غير محضة وقد تقدّم الكلام على ذلك في باب النعت بما فيه من الخلاف والاتفاق .

(١) قرر المبرد أنه علم جنس والألف واللام للمح الأصل أو للتعريف بعد التنكير . وانظر حاشية المقتضب ٤٨/٤ ، ٣١٩/٤ .

(٢) لم ينسب لقائل . جنيتك: أصله جنيت لك بمعنى أعطيتك . الأكمؤ : جمع كمؤ وهو واحد الكمأة . والعساقل جمع عسقول نوع من الكمأة كبار بيض والأصل عساقيل، حذف منه الياء للضرورة . بنات الأوبر: كمأة صغار مزغبة في لون التراب . المقتضب ٤٨/٤ ، مجالس ثعلب ٥٥٦ ، الخصائص ٥٨/٣ ، المخصص ١٦٨/١ ، ١٢٦/١١ ، المحكم ٤٩/٣ ، اللسان : جنى ، وبر ، المغنى ٥٣ ، العيني ٤٩٨/١ .

(٣) لابن ميادة في مدح الوليد بن يزيد الأموي . والرواية : رأيت الوليد بن اليزيد . معاني القرآن ٣٤٢/١ ، ٤٠٨/٢ ، المغنى ٥٢ ، الخزانة ٣٢٧/١ ، شواهد الشافية ١٢ .

(٤) انظر مبحث غيرك وأخوته في باب الإضافة .

باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة

قوله : « الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة » فيه مجاز ، لأنَّ هذه الحروف منهاما ينصب بنفسه / ومنها ماينصب بإضمار أنْ ، لكن لما كان النصب[١٦٢و] بعدها أُسند إليها مجازاً .

وهذه الحروف قد تبيَّن حكمها في اول الكتاب على مذهب أهل البصرة (١) . وذلك أنَّ هذه الحروف تنقسم قسمين : ناصب بنفسه وناصب بإضمار أنْ بعده . فالناصب بنفسه عند أهل البصرة : أنْ ولن وإذن ولكي وكي في أحد قسميها (٢) .

والناصب بإضمار«أنْ» مابقي وينقسم قسمين :قسم ينصبه بإضمار أنْ ويجوز إظهارها بعده . وقسم ينصب بإضمار أنْ ولايجوز إظهارها بعده . فالناصب بإضمار بأن ويجوز إظهارها بعده لام كى إذا لم يكن بعدها لا . وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ فيه نحو قوله :

لَلُبسُ عباءةٍ وتَـــقـــرَّ عَيْنِي

(٢٨) ....

فإن كان بعدها « لا » لزم إظهارها هروباً من اجتماع المثلين .
والذي ينصب بإضمار أن ولا يجوز إظهارها بعده مابقي ، وهو لام الجحود والجواب بالفاء والواو وأو وحتّى وكي .

والدليل على أنَّ أنْ ولن ولكي وكي واذن تنصب بنفسها وما عداها بإضمار أنْ أنَّ أنْ وأخواتها وجد النصب بعدها ولم يقم دليل على النصب بإضمار ،فنسب النصب إليها ، وما بقي إمّا حرف عطف وإمّا حرف جر ، وكلاهما لاينصب،فلذلك ادعينا أنَّ النصب بعدها بإضمارٍ .

(١) أنظر الجزء الأول ص: ٣٧ .
(٢) يريد به القسم الذي تكون فيه بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا والقسم الآخر تكون فيه حرف جر وهي الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم : كيمه بمعنى لمه ؟ المغني ١٩٨ ، الانصاف ٧٨ .

وإنّما ادعينا أنّ المضمر أنْ لأنّها قد ظهرت في بعض المواضع .

ومذهب أهل الكوفة أنّ الناصب بنفسه أن ولن وإذَنْ وحتّى ولام الجحود، والناصب بإضمار أن – ويجوز إظهارها بعده – هو كي ولكي وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ به . وما بقي ينصب عندهم بالمخالفة لا بإضمار أن (١) .

واستدلوا بأنّ حتى ولام الجحود ينصبان بأنفسهما أنّهما لم يظهر قط بعدهما أن ، واستدلوا على أنّ لام الجحود تنصب بنفسها أنه قد سمع تقديم معمولها عليها كقوله :

٥٣٩ لقد عَذَلَتْني أمُّ عمروٍ ولم أكنْ
مقالتَها مادمتُ حيّاً لأسمَعَـــــا (٢)

كأنه قال : ولم أكن لأسمعَ مقالتَها مادمت حيّاً ، فمقالتها معمول لأسمع وقد تقدم على الكلام . فلو كان النصب بإضمار أن لم يجز التقديم .
وهذا باطل ، أما قولهم : إنّ لام الجحود لو كانت تنصب بإضمار أنْ لم يجز تقديم معمولها عليها كما ذكروا فصحيح ، لكنهم قد حكوا تقديم المعمول على أنْ ضرورة كقوله :

٥٤٠ ....
وشِفاءُ غَيِّكَ خابراً أنْ تسألي (٣)

---

(١) الانصاف : مسألة ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ .
(٢) قال البغدادي : لم أقف على تتمته ولا على قائله .. وعند البصريين منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور . والتقدير : ما كنت أسمع مقالتها .
الانصاف : مسألة ٨٢ ، التصريح ٢٣٦/٢ ، الخزانة ٦٢٢/٣ .
(٣) صدره : هلا سألت وخبر قوم عندهم
وهو من قصيدة لربيعة بن مقروم الضبي (اسلامي مخضرم) في الفخر بقومه .
وروى مثله لامرأة من بني سليم : هلا سألت خبير قوم عنهم ......
الخابر : من خبرته أخبره خبراً أي علمته . ونقل ابن السراج أن الفراء لايجيز تقديم المعمول على العامل هنا وأجازه الكسائي . الأصول ١٥٨/٢ ، الأغاني ٩٠/١٩ ، الخزانة ٦٥٤/٣.

فأحرى إذا كانت أنْ مضمرة .

وإنْ شئت جعلت مقالتها منصوباً بإضمار فعل كأنّه قال: ولم أكن لأسمعَ مقالتها مادمت حياً لأسمع.

وأما قولهم : لو كانت ناصبة بإضمار أنْ لظهرت أنْ في بعض المواضع فلا يلزم هذا ، لأنَّ من المضمرات مالا يظهر مثل الفعل المضمر (١) في باب الاشتغال.فلا حجة لهم في شيء من ذلك . وأيضاً فإنَّ لام الجحود جارة ولم يثبت لها النصب ، فالأولى أنْ تبقى على بابها .

و كذلك حتّى لم يثبت لها إلاّ / العطف أو الخفض ولم يثبت لها النصب ، [١٦٢ظ] فلذلك كان النصب بعدها بإضمار أنْ .

وأمّا كي عندهم فتنصب بإضمار أنْ على كل حال ، وإن شئت أظهرتها . واستدلوا (٢) بظهور أن بعدها في قوله :

٥٤١ فقالت أكلَّ الناسِ أصبحتَ مانحاً

لسانَكَ كيما أنْ تَغُرَّ وتَخدَعا(٣)

فقالوا : لو كانت ناصبة بنفسها لم يجز إظهار أنْ بعدها .

وهذا لاحجة فيه ، لأنَّ هذه الرواية لم تثبت ، والرواية الصحيحة :

.... لسانَكَ هذا أنْ تَغُرَّ وتَخدَعا

إنْ ثبتت تلك الرواية فتكون أنْ زائدة للتوكيد بمنزلتها في :لمّا أنْ قامَ زيدٌ. وكذلك زعموا أنَّ لكي تنصب بإضمار أنْ ، وهذا باطل ، لأنّه يلزم من ذلك دخول حرف الجر على مثله ، وذلك لايجوز إلاّ ضرورة .

---

(١) ليس في ج (المضمر) . (٢) ر : ويستدلون على ذلك .

(٣) لجميل بثينة . ورواية الديوان : هذا أن تغر . المفصل ٣٢٥ ، الانصاف م ٨٠ ، المغني ١٩٩ ، العيني ٢٤٤/٣ ، ٣٧٩/٤، التصريح ٢٣١/٢ ، الخزانة ٥٨٤/٣ ، الديوان ١٢٥ .

وزعم أهل الكوفة أنّ أنْ تضمر في غير ما ذكرنا وحكوا : مُرهُ يَحفُرَها ، ولابدَّ من أن تَتبَعها ، يريد : مُرهُ أن يَحفُرها ، ولابدَّ من أن تَتبعَها (١) .

وهذا غير جائز ، وما حكوه من الشذوذ بحيث لايقاس عليه ، وإنّما هو على إضمار إن من غير عوض كقوله :

ألا أيُّهــــذا الزاجرى أحضر الوغى

...........................(٣٠)

يريد : أن أحضرَ ، فأضمر أنْ وأبقى عملها .

وأمّا الجواب بالفاء ففيه خلاف ، فمذهب سيبويه رحمه الله أنّ النصب بإضمار أنْ ، ومذهب أهل الكوفة أنّ النصب بعدها بالخلاف ،ومذهب الجرمى أنّ النصب بنفس الفاء (٢) واستدل بأنّه وجد الفعل بعدها منصوباً ولم يقم دليل على أنّ النصب بإضمار أنْ ، فجعل النصب بها .

وهذا فاسد ، لأنّ الفاء قد ثبت لها العطف في غير هذا الموضع فينبغي أنْ تحمل على ماثبت لها من العطفية ، وإذا كانت حرف عطف فالنصب بعدها لايجوز إلاّ بإضمار أنْ ، لأنّ حروف العطف لاتنصب .

واستدل أهل الكوفة على أنّ النصب بالخلاف بأن قالوا : لو كان الثاني داخلا في معنى الأول من (٣)نهى أو نفي أو غير ذلك لكان معطوفا عليه بلا خلاف ، فلما كان الثاني مخالفا للأول نصب بالخلاف .

وهذا فاسد ، لأنّه لو كان الخلاف ناصباً لقلت : ماقامَ زيدٌ بل عمراً، فتنصب لمخالفة الثاني الأول .

وأيضا فإنّه ليس الثاني لمخالفة الأول بأولى من نصب الأول لمخالفة الثاني فيقال لهم : فلما انتصب الثاني ولم ينتصب الأول دلّ هذا على فساد مذهبكم،

(١) انظر الجزء الأول ص٣٨ تعليق ٣.

(٢) الكتاب ٤١٨/١ ، الانصاف : مسألة ٧٦ .

(٣) ج، ر : في ، وهو تصحيف .

وأنّ النصب بإضمار «أنْ» لما تعذّر عطف الثاني على الأول للمخالفة التي بينهما ، فعدل عن عطف الفعل على الفعل إلى عطف الاسم على المصدر المتوهم فنصب الفعل بإضمار «أنْ» ، وأنْ وما بعدها في تأويل المصدر ، وعطف هذا الاسم على المصدر المتوهم الدال عليه الفعل المتقدم .

• • •

فإذا قلت : ماتأتينا فتُحدّثُنا (١) فكأنك قلت : لايكون منك إتيان فحديثٌ . وتنصب الفعل الذي بعد الفاء إذا كان مخالفاً لما قبله وكان ماقبله أمراً أو نهياً أو استفهاماً أوتحضيضاً / أو عرضاً أو دعاء أو نفياً . [١٦٣و] فإن كان ماقبله خبراً لم يجز النصب بعدها إلاّ في ضرورة شعر أو نادر كلام نحو قول الشاعر :

٥٤٢ سأتركُ منزلي لبني تميم
وألحقُ بالحجازِ فأستريحا(٢)

فنصب استريح وماقبله واجب .

وإنّما لم ينصب مابعد الفاء إذا كان ماقبلها واجباً لأنّ العطف سائغ لأنّ الثاني غير مخالف للأول ، فلا موجب لتكلف الإضمار .

فعلى هذا لايخلو أن يكون الكلام المنفي قبل جملة اسمية أو جملة فعلية . فإن كان قبل جملة فعلية جاز في الفعل الذي بعد الفاء الرفع والنصب .فالرفع له معنيان : أحدهما أن يكون مابعد الفاء شريكاً لما قبلها في المنفي إذا جعلت مابعد الفاء معطوفاً على ماقبلها ،وذلك نحو : ماتأتينا فتُحدّثُنا ، كأنك قلت: ماتأتينا فما تُحدّثُنا ، فنفيت الإتيانَ والحديث .

---

(١) عرض لهذه المسألة سيبويه ٤١٩/١ والمبرد في المقتضب ١٦/٢ .

(٢) نسبه العيني والسيوطي للمغيرة بن حبناء الحنظلي (أموي) ولم يجده البغدادي في ديوانه . ويروى كما نقل الأعلم : لاستريحا ، ولا شاهد فيه .
الكتاب ٤٢٣/١، المقتضب ٢٤/٢ ، ابن الشجري ٢٧٩/١، المغني ١٩٠ ، العيني ٣٩٠/٤ ، شواهد المغنى ١٦٩، الخزانة ٦٠٠/٣ .

والآخر أن يكون مابعد الفاء مقطوعاً (١) مما قبلها فتقول : ماتأتينا فتُحدِّثُنا ، فنفيت الإتيان ثم أوجبت الحديث كأنك قلت: ماتأتينا فأنت الآن تُحدِّثُنا ، وعليه قول الشاعر :

٥٤٣ غير أنّا لم تأتِنا بيقينٍ
فنُرجِّي ونُكثِرُ التأميلا(٢)

أي فنحنُ نرجّي .

وإذا نصبت أيضاً كان له معنيان : أحدهما أن يكون نفي الإتيان فانتفى من أجله الحديث فكأنه قال : ماتأتينا فكيف تحدّثُنا ، أي إنّ الذي يكون سبباً للحديث إنّما هو الإتيان وأنت لم تأت فكيف تحدّث ؟
والثاني أن يكون أوجب الإتيان ونفى الحديث كأنّه قال : ما تأتينا محدّثاً بل تأتي غير مُحدّثٍ .

وإن كانت الجملة المنفية التي قبل الفاء جملة اسمية جاز فيه بعد الفاء وجهان: الرفع والنصب ، فالرفع على معنى واحد من المعنيين وهو القطع ولا يجوز العطف لأنه لم يتقدم فعل فتعطف عليه ، والنصبُ على المعنيين المتقدمين نحو : ماأنتَ أخونا فنُكرِمُكَ .

فإن تقدم على الفاء جملة استفهام فلا يخلو من أن تكون فعلية أو اسمية. فإن كانت فعلية جاز فيها وجهان : الرفعُ والنصبُ ،فالرفع على العطف وعلى الاستئناف كما تقدّم ، والنصب على معنى واحد وهو أن تقدّر الفعل الأول سبباً للثاني .
فإذا قلت : هل تأتينا فتحدّثُنا ؟ فرفعته فأحد المعنيين : هل تأتينا فهل تُحدّثُنا؟ والمعنى الثاني الاستفهام عن الإتيان وإيجاب الحديث فكأنّك قلت: هل تأتينا، ثم قلت : فأنت الآن تحدّثُنا.

---

(١) ج، ر : معطوفاً ، وهو تحريف .

(٢) من أبيات الكتاب الخمسين . التأميل مصدر أملته اذا رجوته . وأجاز الأعلم النصب في نرجي على الجواب ومنعه الفارسي وابن هشام .
الكتاب ٤١٩/١، المغني ٥٣٣، الخزانة ٦٠٦/٣ .

فإذا قلت : فتحدّثنا ، بالنصب فكأنّك قلت : هل يكون منك إتيان فيكون سبباً للحديث ؟

فإن كانت الجملة الاستفهامية اسمية جاز فيما بعد الفاء أيضاً وجهان : الرفع والنصب ، فالرفع على القطع خاصة :لأنّه لم يتقدم فعل فتعطف عليه ، والنصب على أن يكون سبباً للثاني ،وذلك نحو قولك : أينَ بيتُك فأزورُكَ . بالرفع والنصب. فالرفع على الاستئناف كأنّهاستفهم عن مكان البيت ثم استأنف فقال : فأنا أزورُك ./ والنصب على السببية كأنه قال : إن يكن منّي معرفةُ [١٦٣ظ] بيتِكَ يكن منّي زيارةٌ لك .

وكذلك جملةَ التمني لايخلو من أن يكون فيها فعل أو لايكون . فإن كان فيها فعل جاز فيما بعد الفاء وجهان : الرفع والنصب .

والرفع له معنيان : العطف والاستئناف كما تقدم ، والنصب له معنى واحد وهو السببية ،وذلك نحو : ليتني أجدُ مالاً فأُنفِقُ منه .

فالرفع على القطع (١)، كأنك تمنيت أن تجد المال وتنفق منه . والقطع كأنّك تمنيت وجدان المال ثمّ أخبرت أنّك تنفق منه إذا وجدته .

والنصب على السببية كأنك قلت : إن يكن مني وجدان المال يكن منّي إنفاقٌ منه .

فإن كانت اسمية لم يذكر فيها فعل فالرفع والنصب . فالرفع على القطع ولا يجوز العطف كما تقدّم ،والنصب على السببية .

فإن كانت الجملة تحضيضاً أو عرضاً أو نهياً أو دعاء فإنّها لاتكون إلاّ فعلية ويجوز فيما بعد الفاء الرفع والنصب ، فالرفع على القطع أو الاستئناف ، والنصب على السببية كما تقدم .

فمثاله في العرض : ألا تنزلُ عندنا فتتحدّثُ ، بالرفع والنصب .
ومثاله في التحضيض : هلاّ نزلتَ عندنا فنكرمُك، بالرفع والنصب أيضاً .
ومثاله في الدعاء : غفرَ الله لزيدٍ فيدخلُهُ الجنة ،بالرفع والنصب .
فأمّاالنهي نحو : لاتضربْ زيداً فتندمَ ، فيجوز فيه ثلاثة أوجه : الرفع على الاستئناف والجزم على العطف والنصب على السببية .

---

(١) كذا والصواب : العطف .

وأمّا الأمر فلا يخلو من أن يكون باللام أو بغير اللام ، فإن كان باللام جاز فيه ثلاثة أوجه كالنهي : الرفع على الاستئناف ، والجزم على العطف ، والنصب على السببية نحو : لتكرِمْ زيداً فيكرِمُكَ .

فإن كان بغير اللام فلا يجوز فيما بعد الفاء إلاّ وجهان : الرفع والنصب . فالرفع على القطع والنصب على السببية، ولايجوز الجزم (١) على العطف ، لأن «اضرب»(٢) لاموضع له من الإعراب وقد يجوز الجزم عطفاً على المعنى ضرورة كقوله:

٥٤٤ على مثلِ أصحابِ البَعوضةِ فاخمشي
لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يَبكِ من بكى (٣)

فعطف أو يبك على معنى فاخمشي ، كأنه قال : لِتَخمِشي أو يبكِ (٤).
ومثال ذلك : أكرم زيداً فيكرِمُكَ ، بالأوجه الثلاثة .

---

(١) ج، ر: الجمع ، وهو تحريف . (٢) كذا وهو يريد (أكرم) .
(٣) لمتمم بن نويرة . البعوضة : ماء لبني أسد بنجد قتل فيه مالك بن نويرة .
حر الوجه : ما بدا من الوجنة . الكتاب ١/٤٠٩ ، المقتضب ٢/١٣٢ ، الأصول ٢/١٢٦ ، المحكم ١/٢٥٦ ، معجم البلدان ٢/٢٢٩ ، ابن الشجري ١/٣٧٥ ، الانصاف ٢٧٦ ، المغني ٤١١ ، الخزانة ٣/٦٢٩ .
(٤) ما قرره الشارح هنا مذهب المبرد، ومذهب سيبويه أنه مجزوم بلام مضمرة كأنه أراد: ليبك . الكتاب ١/٤٠٩ ، المقتضب ٢/١٣٢ .

باب الجواب بالفاء

قد تقدَّم الخلاف في الفعل الذي بعدها بِمَ انتصب .هل بها نفسها وهو مذهب الجرمي ، أو بالخلاف وهو مذهب أهل الكوفة ، أو بإضمار أنْ وهو مذهبنا ،وهو الصحيح على ما استقر .

وإنما تنصب في الأجوبة الثابتة ،وعلّة ذلك انَّها لايكون مابعدها مخالفاً لما قبلها إلاّ في الأجوبة . وأمَّا الإيجاب نفسه فلا يتصور فيه الخلاف ، فلهذا يكون مابعدها أبداً محمولاً على ماقبلها نحو أن تقول : يقومُ زيدٌ فيقعدُ ، ألا ترى أنك لو نصبت لكان المعنى مع الرفع واحداً :لأنك إذا قلت : يكون قيامٌ فقعودٌ ، كان معناه معنى يقومُ فيقعدُ ، فلما استوى/ المعنيان وكان في [١٦٤و] أحدهما الحمل والعطف على التوهم لم يجز .

ألا ترى أنّهم يحملون على الأول لمشاكلتهما في اللفظ مع فساد المعنى ،فالأحرى أن يحملوا عليه مع أنّه يكون في تركه (١) الفساد من الطريقين وهما العطف على التوهم وترك اللفظ (٢).

فأمَّاإذا لم يكن اللفظ واجباً فإنَّك إذا حملت على الأول كان للكلام معنى ،وإذا لم تحمل وعدلت كان للكلام معنى آخر ،فلهذا تصور النصب حتّى يكون لذلك المعنى لفظ يعبر به عنه فلايكون النصب إلاّ بالخلاف ، أي حيث يكون الخلاف.
فنزعم نحن أنّ النصب حيث يكون ،وهم يزعمون أنّه يكون بنفس الخلاف.
فلنأخذ الأجوبة واحداً واحداً .

وأمَّا النهي فلا يكون إلاّ بالفعل فتقول : لاتضربْ زيداً فتُهينه، فما بعد الفاء يتصوَّر فيه ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والجزم .

فإن جزمت فإنه يكون شريكاً للأول فيكون المعنى : لاتضربْ زيداً ولا تُهِنْهُ.

(١) كذا والصواب : فيه ترك .
(٢) كذا وفيه اشكال.

وإنْ نصبت كان الفعل منصوباً بإضمار أنْ فيكون معطوفاً على مصدر الفعل الأول فتقول : لايكن منك ضربٌ فيكون بسببه إهانة، فهذا يفارق معنى العطف والجزم ،لأنك في الجزم تنهاه عن الإثنين ابتداء، وأنت في النصب نهيته عن أن يكون الفعل سبباً للثاني، فهذان معنيان مُتصوَّران.

والرفع يكون على الاستئناف ، فكأنَّك لما قلت : لاتضرب زيداً ، قلت مخبراً : فأنت تُكرمه (١) ، فهذا معنى ثالث مفارق لما تقدم .

وأما الأمر فلا بد أن يكون بفعل أو باسم في معنى الفعل . فإن كان بفعل فإمّا أن يكون معربا أو مبنيا . فإن كان معرباً تُصُوِّر فيها بعد الفاء ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والجزم ، فتقول : لتكرمْ زيداً فتحسنْ إليه .

فإن جزمت كان شريك الأول وكان المعنى : لتكرمْ زيداً ولتُحسِنْ اليه. ومعنى الرفع بيّن وهو الاستئناف كأنّه قال بعد فراغه: فأنتَ محسنٌ إليه. والنصب على العطف على المصدر المتوهم وكأنّه قال : ليكن إكرامٌ فيكونَ بسببه إحسانٌ ، فأنت أمرتَهُ بالإكرام الذي يكون بسببه الإحسان ، بخلاف جزم الفعلين فإنّه يكون أمراً بكلّ واحد منهما ابتداء من غير تقييد .

فإن كان الفعل مبنيا مثل : قُمْ فنكرمُ زيداً ، فإنّ العطف لايتصوَّر لأنّه ليس معك ماتعطف عليه ، ألا ترى أنّ الأول مبني ولايتصوَّر إلاّ على مذهب أهل الكوفة حيث يزعمون أنه معرب (٢) .

فإن قلت : أجزمه بإضمار اللام ، فالجواب : إنّه لايضمر الجازم إلاّ في ضرورة مثل قوله :

٥٤٥ مُحَمّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نَفْسٍ
إذا ماخِفتَ من شيءٍ تَبالا (٣)

---

(١) الصواب : نهيته .
(٢) معاني القرآن ٤٦٩/١ ، المقتضب ٣/٢ ، الانصاف مسألة ٧٢ .
(٣) نسب لحسان بن ثابت ولأبي طالب وللأعشى . قال المبرد ليس بمعروف .
التبادل: سوء العاقبة وهو بمعنى الوبال، وقيل الفساد. ونقل الأعلم أن بعضهم يرى =

فإن قيل : يكون حرف العطف قد ناب مناب تكريره ، فالجواب : إنَّهُ لاينوب حرف العطف إلاّ أنْ يقدَّم العامل نحو : قام زيد وعمروٌ ، وأنت لم تقدم في : قم عاملا ، فلم يبق إلا النصب أوّ الرفع على المعنيين المتقدمين.

فإن كان الأمر/باسم فلا يخلو من أن يكون مشتقاً من فعل أو [١٦٤ظ] لا يكون. فإن لم يكن فإنَّ النصب لا يتصوَّر أصلا، لأنّه ليس ثمَّ ما يدل على المصدر المتوهم، وذلك : عليك زيداً فيحسنُ إليكَ، فإنَّما يكون في هذا الرفع خاصة. فإن كان مشتقاً فمنهم من شبّهه بهذا ومنع النصب، لأنّه ليس فعل يدل على المصدر.

ومنهم من أجاز النصب وهو الصحيح (١) لأنَّ لفظه لفظ الفعل ، وذلك : نزالِ فأكرمَكَ. والجزم لا يتصور على حال.

وأما الاستفهام فلا يخلو من أن يدخل على اسم أو على فعل، فإن دخل على فعل مثل : أتقومُ فنكرمُكَ، جاز الرفع على المعنين : الاستئناف والقطع ، والنصب على ما ثبت.

فإن دخل على اسم فاما أن يكون ذلك الاسم ظرفاً أو مجروراً. فإن لم يكن لم يجز النصب نحو : أينَ زيدٌ وهل أخوكَ زيدٌ فنكرمُهُ ؟ لأنه ليس ثم ما يدل على المصدر، فلم يبق الا أن يكون مرفوعاً.

فإن كان ثم مجرور أو ظرف نحو : أين بيتُكَ أفي الدار زيدٌ ؟ تُصُوِّر النصب، لأنَّ هذا المجرور قد ناب مناب الفعل ولم يعمل العامل فيه ، ألا ترى أنّه يتصور اللفظ به فتقول : أفي الدارِ استقرَّ زيدٌ.

= أن «تفد» مرفوع وحذفت ياؤه للضرورة ومثله قال ابن الانباري في الانصاف . الكتاب ٤٠٨/١ ، المقتضب ١٣٢/٢ ، اللامات ٩٤ ، المخصص ١٤٧/١٧ ، المفصل ٣٢٧، ابن الشجري ٣٧٥/١ ، الانصاف ٢٧٦، ٢٨٣، المغني ٤٠٩، العيني ٤١٨/٤، الخزانة ٦٢٩/٣ .

(١) وهو مذهب ابن جني ، همع الهوامع ١١/٢ .

فلما كان ثمَّ ما يدل عليه ولم يكن منسوخاً حمل عليه، بخلاف : عليك زيداً، إذ لا يلفظ بهذا الفعل هنا أصلاً، فلما صار لا يلفظ به لم يجز معاملته فيحمل عليه، فيجوز هنا الرفع والنصب.

وأمَّا العرض فلا يكون إلاّ بالفعل فيتصوَّر فيما بعد الفاء الرفع والنصب فتقول : ألا تنزِلُ عندنا فتتحدَّثُ. فالرفع على معنيين : الاستئناف والعطف فيكون معنى العطف : ألا تتحدَّثُ؟ ومعنى الاستئناف : فنحن نتحدَّثُ. وأما النصب فمعناه : ألا يكون نزولٌ فيكونَ بسببه حديثٌ.

وأما التحضيض فلا يكون إلاّ بالفعل وهو العرض نفسه وليس بينهما فرق بأكثر من أنَّ العرض ليس فيه طلب إنَّما هو أن تعرض الفعل وكأنك قلت : آثِرْ فعلَ هذا إن رأيتَ فِعلَهُ، وحين حضضت فالمعنى : إفعلْهُ، لأنَّك تطلبه، فالمسألة واحدة (١) .

وأمَّا التمني فيتصوَّر فيه الرفع والنصب على ما تقدم، فتقول : ليت زيداً يقوم فأكرمهُ، فترفع امَّا على العطف أو الاستئناف، أو تنصبه على ما تقدم، إلاّ أن يكون الكلام دون فعل فلا يتصوَّر النصب نحو : ليت زيداً أخوكَ.

فإن كان خبر ليت ظرفاً أو مجروراً جاز النصب كما كان ذلك في الاستفهام نحو : ليت لي مالا، وليت زيداً عندك. لأنَّ الظرف والمجرور يدلاّن على العامل فيهما، ومع ذلك فهو غير مرفوض.

وأما الدعاء، فلابدَّ أن يكون بجملة اسمية أو فعلية، فإن كان بجملة فعلية فلا يخلو من أن يكون الفعل معرباً أو مبنياً. فإن كان معرباً فحكمه حكم المعرب من الأمر والنهي فيجوز ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والجزم. فتقول : ليَغفرْ اللهُ لزيد فيدخل الجنة، ولا يغفرُ اللهُ له فيدخل النار. فان كان مبنياً مثل : غَفَرَ اللهُ لزيد، تُصوّر فيما بعد الفاء / النصب[١٦٥و] وكأنّه قال : ليكن غفرانٌ فتكونَ بسببه كذا، ويتصور الرفع على العطف

(١) العرض طلب بلين والتحضيض طلب بحث كما يقول ابن هشام في المغنى .

خاصة إذا كانت الجملة تفهم الدعاء، فتقول: غَفَرَ اللهُ لزيدٍ فيدخله الجنة، لأنَّ هذا لا يتصور فيه إلاّ الدعاء ولا يتصوَّر الخبر لأنَّا نعلم ذلك، فإذن ثبت أنّها كانت محمولة على ما قبلها وشريكتها في المعنى.

وإن كانت الجملة لا تعطى الدعاء لم يتصور الرفع إلاّ على الاستئناف ولا يتصور العطف لأنّه لا يكون الفعل الذي ظاهره الخبر دعاء أصلا، ألا ترى أنّك لا تقول في : قام زيدٌ، أنّه دعاء. وإنّما قلنا ذلك في غَفَرَ اللهُ لزيدٍ ، لما دل عليه الدليل إذ امتنع فيه الخبر ، لأنّه يكون كذباً إن جعل خبراً.

وأما النفي فلا يخلو من أن يكون معه فعل أو لا يكون، فإن لم يكن معه فعل لم يجز النصب نحو : ما زيدٌ أخوكَ فيأتينا ، إلاّ أن يكون ثَم ظرف أو مجرور فإنَّ النصب يُتصوَّر، مثاله : ماليْ مالٌ فأُنفقَ منه.

فإنَّما يكون – إذا لم يكن ظرفاً ولا مجروراً – مرفوعاً على الاستئناف أو على العطف عطف جملة فعلية على اسمية أو اسمية على فعلية.

فإن لم يكن ثَمَّ فعل تصور الرفع والنصب. فالرفع إما على الاستئناف وإما على العطف . فإن استأنفت كان المعنى : ما تأتينا فأنتَ تحدّثُنا. وإنْ عطفتَ كان شريكاً للأول في النفي فيكون المعنى : ما تأتينا وما تحدّثُنا.

وإنْ نصبت فإنَّما تنصب على إضمار « أن » فتعطف مصدراً على مثله، فالمعنى إذا نصبت : ما يكون إتيانٌ فحديثٌ، وعلى هذا المعنى تنصب. وهذا الكلام يقال على معنيين، اما :ما يكونَ إتيانٌ فيكونَ بسببه حديثٌ ، أي ما تأتي فكيف تحدّثُ، أي أنَّ الحديث كان يكون لو أتيتَ وأنت لا تأتي فكيف تُحدّثُ، فهو ينفي الحديث والإتيان.

فإن قيل : هذا أحد معنيي الرفع، قلت : لابل نفيتهما في الرفع ابتداء ، ونفيت هنا الحديث الذي يكون سبباً للإتيان (١) .

---

(١) كذا والصواب : سببه الاتيان .

والمعنى الثاني : ما يكون إتيانٌ فحديثٌ، أي ما يكون معه حديث إنما يأتي ولا يحدث فقوله : ما يكون إتيانٌ فحديثٌ، اقتضى هذين المعنيين ، فكان النصب يعطيهما.

وأنت إذا قلت : لم يقم زيدٌ فعمروٌ، احتمل معنيين : أحدهما لم يقم هذا ولا هذا، والآخر : لم يقوما إنّما قام أحدهما، فالنفي اقتضى هذين المعنيين في النصب بخلاف ما تقدّم ، لأنّه لم يقتض النصب إلاّ معنى واحداً. والرفع اما بالعطف أو بالاستئناف. هذا إن كان الأول مرفوعاً فإن كان منصوباً حملت عليه منصوباً مثله، وكذلك إن كان مجزوماً جزمتَ ما يُحمل عَليه نحو : لم تأتنا فتُحَدِّثْنا ولن تأتِينَا فتُحدِّثَنا.

فهذا جملة ما في الفاء .

واعلم أنّه لو (١) كان لفظ ما قبلها نفياً والمعنى على الإيجاب فإنّ النصب لا يجوز، فمن ذلك : ما زالَ زيدٌ قائماً فتكرمُهُ ، لأنّ المعنى ثبت على القيام، فإنّما يكون ما بعدها مرفوعاً على جهة الاستئناف.

/ ومما خالفنا فيه بعض الكوفية (٢) «لعلّ» اذا كانت استفهاماً [١٦٥ ظ] فأجازوا النصب بعدها وذلك : لعلك تحجُّ فأحجَّ معك ، أي هل تحجُّ فأحجَّ معكَ ؟ فكما يكون النصب في الاستفهام فكذلك يكون هنا (٣) .

ومما خالفونا فيه «كأنّ» إذا خرجت عن التشبيه وأريد بها خلاف معنى التشبيه وذلك : كأنّي بزيدٍ يأتي فنُكرِمَهُ ، فهذا معناه : ما هو إلاّ يأتي فنُكرِمَهُ (٤) وهذا لايحفظه أهل البصرة ، فإن ثبت قُلنا به .

ومما خالفونا فيه أيضاً «إنّما» وذلك : إنّما هي ضربةٌ من الأسدِ فتُحطِمَهُ، والنصب عندنا لايجوز ، لأنّ الكلام موجب، ألا ترى أنّ لا قد دخلت (٥).

• • •

---

(١) ر : اذا .

(٢) ر : الكوفيين ، (٣) ووافقهم ابن مالك الهمع ٢/١٢ .

(٣) كذا في ج ، ر : والعبارة مضطربة .

واعلم أنّ الفاء إذا دخلت على الفعل وكان فيه ضمير يعود على ما قبلها فلا يخلو أن يرجع الضمير إلى ما نفي الفعل في حقه أو إلى ما أوجب في حقه. فإن رجع إلى ما نفي عنه الفعل نصبته وإلاّ رفعت ، مثاله : ما جاءَني أحدٌ إلاّ زيدٌ فأكرمَهُ ، إن جعلت الهاء لأحد نصبته، كأنه قال : ما جاءني أحدٌ فأكرمَهُ .

وإن جعلتها لزيد لم تنصب ، لأن المعنى : جاء زيدٌ فأكرمُهُ ، وذلك لا يجوز

• • •

واعلم أنّ ما قبل الفاء إذا كان له معمول وأخّرته إلى ما بعد الفاء نحو : ما ضربتُ فأهنته (١) زيداً ، ففيه خلاف .

فمنهم من أجاز ذلك ومنهم من منع (٢) . فالمجيز يقول : انك لم تفصل إلا بمعطوف على الفعل بخلاف : إنْ تضربْ فهو مكرمٌ زيداً، هذا لا يجوز باتفاق ، لأنّكَ فصلت بما ليس بمعمول للفعل الأول ولا معطوف عليه . لأنّ الجواب (٣) ليس محمولا على الشرط ، ولو كان معطوفاً عليه لشركه في المعنى .

والمانع يقول : إنّ الفعل الذي قبل الفاء في تأويل المصدر ولهذا صحّ النصب ، والمصدر لايفصل بينه وبين معموله بشيء. والصحيح أن لا تجيز هذا بإزالة شيء عن موضعه (٤) ،لأنّ لمنع النصب لحظة ولإجازته لحظة ، فلو كان القياس لا يقبل مع النصب لأخرّناه ، لكن لا نقول به إلاّ أن سمع ، وهذا حسن جداً .

---

(١) كذا ولعله : فأهينه .

(٢) في الهمع ١٢/٢ أن الذي أجازه هم الكوفيون والذي منعه هم البصريون وأكثر النحويين .

(٣) ج، ر : الجواز ، وهو تحريف .

(٤) كذا ولعل فيه سقطا فالعبارة مضطربة .

واعلم أنّ الدعاء إذا كان على صيغة الأمر والنهي فقد قلنا ان حكمه كحكم الأمر ، ولكن ذلك ليس على الاطلاق بل نزيد فيه قيداً، وهو أن نقول : إلاّ أن يكون الأول دعاء عليه والثاني دعاء له أو بالعكس ، فإنّ النصب هناك لايجوز ،وذلك :ليَغفرْ اللهُ لزيدٍ ويَقطعْ يدَهُ ، لايجوز، لأنّ اللام الأولى على معنى الدعاء له والثانية تجزم على معنى الدعاء عليه ، فلم يجز النصب ولا الجزم فإنّما يكون مقتطعاً ونعلم أنّه دعاء بقرينة وهو أنّه لايمكن أن يكون خبراً (١) .

* * *

وخالف أهل الكوفة في«غير» فأجازوا النصب بعدها ، لأنّ معناها النفي وذلك : أنا غيرُ آتٍ فأكرمَكَ (٢) . وهذا لايجوز لأنّ غيراً مع المضاف إليه اسم واحد فلا يسوغ أن تقدّر بعدها وما أضيفت اليه مصدراً ، لأنّها لايصح لها معنى إذ ذاك بخلاف لام الأمر وما ، لأنّك / تقدر بعدها[١٦٦ و] المصدر فتقول : ليكن كذلك وما يكون كذا ، وغير لا يتصوّر فيها ذلك ، لأنّها مع ما بعدها اسم فلا يفصل بينهما بشيءٍ آخر لأنّ ذلك إبطالاً لوضعها .

* * *

ومما ينتصب بعد الفاء الفعل إذا كان بعد أفعال الظن وذلك : حسبتُهُ شتَمنى فأثِبَ عليه ، لأنّ الفعل هناك لم يثبت فالنصب جائز ..

(١) كذا ولعل فيه سقطا فالعبارة مضطربة .

(٢) نقله عنهم الصفار في شرح الكتاب ، كما في الهمع ١٢/٢ .

باب أو

اعلم أنّ «أو» لا تنصب من الكلام إلاّ في موضعين ، أحدهما : أن يكون قبلها اسم ملفوظ به ويكون بعدها فعل فلا يجوز عطف الفعل على الاسم فتنصب الفعل بعدها بإضمار «أنْ» وتكون «أنْ» وما بعدها في تقدير اسم فتجيء عاطفة على اسم ، ونظيره :

ولولا رجالٌ من رزامِ أعزّةٌ وآلُ سُبيعٍ أو أسوءَكَ علقما (٢٩)

فكأنّه قال : أو أساءتك .

والآخر : أن يقع بعدها الفعل ويكون معناها معنى كي أو إلى أنْ (١) نحو : لألزمنّك أو تقضيَني حقّي . تريد : كي تقضيَني حقي .

ومثالها بمعنى إلى أن قوله :

٥٤٦ فقلتُ له لا تبكِ عينُكَ إنّما نحاولُ مُلكاً أو نموتَ فنُعذَرا (٢)

يريد إلى أنْ نموتَ فنعذرَ ، ولا يتصور أن تكون هنا بمعنى كي ، لأنّه لا يطلب الملك كي يموت .

ولا تنصب في غير ما ذكرنا إلاّ ضرورة كقوله :

٥٤٧ فسرْ في بلادِ الله والتمسِ الغِنى تَعِشْ ذا يَسارٍ أوتَموتَ فتُعذَرا (٣)

ألا ترى أنّه لايتصور أن تكون بمعنى كي ، لأنه لايلتمس الغنى كي يموت . ولا يلزم إذا التمس الغنى أن يعيشَ ذا يسارٍ إلى أن يموت ، فلذلك جعلنا النصب بعدها ضرورة .

وهذا نهاية الكلام في «أو» .

---

(١) هذا قول الزجاجي في الجمل وهو يفيد الغاية ، وقول سيبويه : الا أن ، وهي تفيد الاستثناء وهو قول عامة النحويين وأثبت ابن هشام المعنيين في المغني ٦٩، الكتاب ٤٢٧/١ ، الجمل ١٩٧ .

(٢) لامرىء القيس من قصيدة في رحلته الى قيصر ، والضمير يعود عل رفيقه عمر بن قميئة الذي جزع لفراق أهله ودياره . الكتاب ٤٢٧/١ ، الشعر والشعراء ١١٨ ، المقتضب ٢٨/٢ ، الجمل ١٩٧ ، اللامات ٥٦ ، الخصائص ٢٦٣/١ ، ابن الشجري ٣١٩/٢ ، الخزانة ٦٠٩/٣ ، الديوان ٦٦ .

(٣) أنشده الرماني عن الرياشي ولم ينسبه ، قال : كان الوجه في هذا وحد الكلام أن يقول : تعش ذا يسار أو تمت ، اي يكون أحد الأمرين . التوجيه ١١٠ .

باب الواو

اعلم أنّ الواو تنصب في موضعين : أحدهما أن تعطف فعلا على اسم ملفوظ به فلا يمكن ذلك فتنصب الفعل بإضمار أنْ فتكون أو وما بعدها بتأويل المصدر فتكون قد عطفت اسماً على اسم كقوله :

للبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني .... (٢٨)

بعطف وتقر على اللبس . كأنه قال : وقرور عيني .

والموضع الآخر : أن يتعذر العطف لمخالفة الفعل الذي بعدها للفعل الذي قبلها في المعنى نحو لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ ، اذا أردت النهي عن الجمع بينهما ولم ترد النهي عنهما على كل حال ، فلما خالف ما بعدها لما قبلها نصب الفعل بإضمار أنْ وكانت أنْ وما بعدها بتأويل المصدر ، ويكون المصدر معطوفاً على مصدر متوهم للفعل المتقدِّم ، فكأنك قلت : لايكن منكَ أكلٌ للسمك مع شربِ اللبنِ ، إلاَّ أنَّ ذلك لايكون إلاَّ بعد أمر أو نهي أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو دعاء أو نفي أو تمنٍّ .

ومسائل هذا الباب تجرى على ماذكرنا في مسائل الفاء . فإن قيل : فكيف قال الشاعر :

٥٤٨ فما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويَغضبَ منه صاحبي بِقؤولِ (١)

فنصب بعد الواو وليس قبلها فعل يدل على المصدر ؟

فالجواب عن هذا شيئان : أَحدُهما أنَّ اسم الفاعل الذي هو نافعي دليل على المصدر وكأنّه قال : ليس فيه نفعٌ مع غضب صاحبي / منه . [١٦٦ ظ]

والآخر أن تكون «ليس» دليلا على المصدر بمعناها كأنه قال : الذي فيه عدم نفعي مع غضب صاحبي منه . والدليل على أنَّ ليس تجرى مجرى الفعل التام قوله :

٥٤٩ .... بما لستما أهلَ الخيانةِ والغَدرِ (٢)

(١) لكعب بن سعد الغنوي (اسلامي) . الكتاب ٤٢٦/١، الاصمعيات ٧١، المقتضب ١٩/٢، أمالي القالي ١٥٣/٢ ، المفصل ٢٤٩، الخزانة ٦١٩/٣.

(٢) صدره : أليس أميري في الأمور بأنتما . ولا يعرف قائله . والباء في أنتما زائدة والتقدير : أليس أنتما أميري. المغني ٣٣٩، العيني ٤٢٢/١ .

فأدخل ما المصدرية على ليس وهي لا تدخل إلاّ على الفعل ، وفي هذا أدلّ دليل على أنّها فعل . وقوله :

٥٥٠ لاتنهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَهُ .... (١)

ويروى بنصب الياء من وتأتي وتسكينها . فمن نصبها فعلى أنه قصد النهي عن الجمع بينهما ، كأنه قال: لايكن (٢) منك نهيٌ مع اتيانِ مثلَ ما تَنهى عنه .

ومن سكنها فيحتمل وجهين : أحدهما أن يكون من تسكين المنصوب ضرورة ، فتكون هذه الرواية كرواية من نصب . والآخر أن يكون الفعل مرفوعاً والواو للحال كأنه قال : لاتنه عن خلق في حال إتيانِكَ مثله ، فيكون معناه كمعنى المنصوب . وفي هذا الوجه ضعف ، لأنّ واو الحال لاتدخل إلاّ على الجمل الاسمية ولاتدخل على الفعلية إلاّ شاذاً نحو ما حُكي من دخولها على الفعل المضارع ، وذلك قليل نحو : قمتُ وأصكُّ عينَهُ .

---

(١) عجزه : عار عليك اذا فعلت عظيم. وهو منسوب في الكتاب للأخطل ، وجاء في قصيدة لأبي الأسود الدؤلي ، ونسب لغيره أيضاً . قال الفراء : والجزم في هذا البيت جائز ، أي لا تفعل واحداً من هذين . وقال المبرد : ولو جزم كان المعنى فاسداً . الكتاب ٤٢٤/١، معاني القرآن ٣٤/١، ١١٥، المقتضب ٢٦/٢، الجمل ١٩٨، حماسة البحتري ١٧٤ ، المؤتلف والمختلف ١٧٩ ، الخزانة ٦١٧/٣.

(٢) ج ، ر : ليكن ، وهو تحريف .

بابُ وَحْــدَهُ

اختلف النحويون في «وحده» فمنهم من زعم أنّه انتصب انتصاب الظرف وهو يونس . ويقول : إنّك إذا قلت : جاءَ زيدٌ وحدَهُ . فالمعنى جاءَ زيدٌ على انفرادِهِ (١) ، فكأنَّ أصله: جاءَ زيدٌ على وحده ، ثم حذف حرف الجر (٢) .

ومنهم من قال : إنّه مصدر وضع موضع الحال ، والذي يقول هذا على قسمين : منهم من يقول انّه مصدر لم يلفظ له بفعل مثل الأبوة .

فالذي قال إنّه مصدر على حذف الزيادة (٣) قال: وجدنا مصدر أَفعلَ يأتي على وزن مصدر فَعَلَ ، ومصدر تفعّل يأتي على وزن مصدر فَعّلَ . فمثال الأول : واللهُ أنبتكم من الأرضِ نباتا (٤) . ومثال الثاني : وتبتّل إليه تبتيلا (٥) .

وهذه المذاهب الثلاثة فاسدة (٦) .

أما يونس فيدل على فساد مذهبه أنَّ ما ليس بزمانٍ ولا مكان لاينبغي أن يجعل ظرفاً بقياس .

فإن قيل : قد حكى ابن الاعرابي : جلسَ على وحدِهِ ، وجلسا على وحدَيْهما وجلسوا على وحدِهِم (٧) ، فالجواب : انهذالايقطع بمذهب سيبويه(٨) على ما بيّن ، لأنَّ هذا يجعل من التصرف القليل الذي جاء مثله في جُحَيشُ وحدِهِ وتَسيجُ وحدِهِ (٩) . فهذا الذي حكى ابن الأعرابي لا حجة فيه .

(١) ر : انفراد . (٢) الكتاب ١/١٨٩ .
(٣) الواضح أن قبل هذا سقطا . (٤) نوح : ١٧ .
(٥) المزمل : ٨.
(٦) انظر المخصص ١٧/٩٨، ابن يعيش ٢/٦٣، الاشباه والنظائر ٤/٦٣ .
(٧) تهذيب اللغة ٥/١٩٩، اللسان : وحد .
(٨) كذا وهو يريد يونس .
(٩) الكتاب ١/١٨٩ وانظر ٢/١٢٦ تعليق ٣ .

وأمّا سيبويه رحمه الله فذهب إلى أنّه اسم موضوع المصدر الموضوع موضع الحال ، ولم يجعلها مصادر ، أعني : وَحدَهُ وقضّهم (١) وثلاثتهم إلى العشرة ، لأنّها لم تحفظ لها أفعال تعم معانيها معاني المصدر ، فلو سميناها مصادر لكان على حدّ تسميتها ويحاً وويلاً مصادر ، لكن الحق أنّها ليست مصادر .

فإنْ قيل : قد حُكِي : وحَدَهُ يَحِدهُ يَحِدُه وَحْداً ، إذا مرّ به منفرداً ، ووحد الرجل يتوحّد وِحادةً وَوَحْدا ، إذا كان منفرداً . وقد حكي أيضاً لِقضّهم فعل /وذلك قَضضتُ عليهم الخيلَ (٢) ، اذا جمعتها عليهم ،[١٦٧و] وأما ثلّثتُهم فيقال : ثلّثتُ وربّعتُ إلى العشرة .

فالجواب : إنّ الذي حكى في وحده وقضّه مما انفرد به كتاب العين ، وكثيراً ما يوجد فيه أمور منكرات ، لأنّه لا واضع له .

وأما ثلّثتُ القوم وربعتهم فهي أفعال مأخوذة من الأسماء على حد : تَرِبَ ، من التراب ، ولو كانت مصادر لجاءت على أبنية المصادر ، ألا ترى أنّ ثمانية وأربعة لم يجيء قط مصدر على بنائهما فدلّ ذلك على أنّها ليست بمصادر .

ومما يدل على أنّ وحدَهُ ليس بمصدر ، ولا وَحْدَ ، على حذف الزيادة أنّه لو كان مصدراً لتصرّف فكان يكون فاعلا ومفعولا كما يكون : قتلهُ صبراً ، وبابه .

فلولا أنّه اسم موضوع موضع المصدر لما امتنع من التصرف ، لأنّ المصادر التي لها أفعال لاتمتنع من التصرف ، اللهم إلاّ أن تكون مما لم يستعمل لها فعل كسبحان الله ، فإنّها إذ ذاك لاتتصرّف ، .

ومما يرد به على يونس مجيئه في موضع الجمع مفرداً فتقول : يالقومِ وحدَهُم ، فلا عذر لهم عن مجيئه في موضع الجمع مفرداً ، ولنا العذر عن

(١) يريد قولهم : جاءوا قضهم بقضيضهم أي جميعاً ، وهو مأخوذ من القض وهو الكسر لأن مع الاجتماع والازدحام كاسرا ومكسوراً . ابن يعيش ٦٣/٢ ، الخزانة ٥٢٥/١ .

(٢) انظر اللسان : قض .

مجيئه مثنى وهو أنَّ المصدر إذا اختلفت أنواعه ثُنّي وجمع .
فقد تقرر صحة مذهب سيبويه رحمه الله . فإذا قلت : مررت به وحدَهُ ، فمعناه عند الخليل : أفردتُه إفراداً (١) .

وزعم المبرد أنَّه في معنى مفرد (٢)، وهذا أولى من مذهب الخليل لاطراده ألا ترى أنَّك إذا قلت : لا إله الا الله وحدَهُ ، لم يصح أن تقدّر أفردته بذلك ، لأنَّك لاتفرده ، بل هو الذي انفرد سبحانه ، وكذلك قوله :
٥٥١ والذئبَ أخشاهُ إنْ مَرَرْتُ بهِ وَحدِي........... (٣)
يريد منفرداً .

وأمَّا ثلاثتهم وأربعتهم ، فزعم الخليل رحمه الله (٤) ،أنَّك إذا نصبت قلت : مررت بالقومِ ثَلاثَتَهُمْ ، فالمعنى : مررتُ بهؤلاءِ فقط لم تجاوزْهُم، ومُرادكَ بذلك أنَّك لم تمر بغيرهم وقت مرورك بهم .
وإذا جررت فلم تتعرض لأنك لم تمر بغيرهم بل يحتمل أنك مررت بهم ولم يكن معهم غيرهم ؛ ويحتمل أن يكون معهم غيرهم . فمقتضى الخبر أنَّهم كانوا ثلاثة ومررت بهم
وهل كان معهم غيرهم أولا ، ليس في اللفظ تعرض لذلك على ما بيَّن .
وذلك أنك أذا نصبت فإنَّما تنصب على الحال ، وكأنك قلت : مررتُ بهم في حال أنَّهم ثلاثة ، فمحال أن يكون معهم غيرهم ولا يكون الكلام كذبا ، فالحال اقتضت هذا المعنى .

وأما الجر فعلى أنَّك مررت بالقوم كلهم ، ولا ينقض هذا أن يكون معهم غيرهم ، لأنَّه إذا كان معهم غيرهم صحَّ أن تقول: مررتُ بالثلاثة كلَّهم ،

(١) الكتاب ١٨٧/١ .
(٢) الذي في المقتضب ٢٣٩/٣ موافق لقول الخليل .
(٣) تمامه : وأخشى الرياح والمطرا . وانظر الشاهد ٢٧١ .
(٤) الكتاب ١٨٧/١، المقتضب ٢٣٩/٣، الجمل ٢٠٠ .

ولا يكون الكلام كذباً ، فلهذا فرّق النحويون بين النصب والجر (١) .

• • •

وتَعرِضُ في هذا الباب مسألةٌ مشكلةٌ ، وهي أنَّ النحويين اتفقوا على أنَّ قولك : مررت بالقومِ ثلاثتِهم ، تأكيد ولا يُحفظ عنهم خلاف في ذلك . ويسبق الى الخاطر جواز البدل أكثر من سبق /التأكيد . [١٦٧ ظ] فالذي حملهم على هذا – والله أعلم – أنَّه يقال في معنى أنَّ القومَ ثلاثة .

وكذلك إذا قلت : مررت بالقوم أربعتِهم ، فالمعنى أنَّ القوم أربعة . فإذا ثبت هذا فاعلم أنَّه إذا قلنا فيه بدل فإنَّه يكون إذ ذاك بدل شيء من شيء .

فإذا قلت : مررتُ بالقومِ ثلاثتِهم ، فالضمير المتصل الثلاثة هم القوم والثلاثة هم القوم ، فيكون فيه إضافة الشيء الى نفسه .

فإن قيل : وكذلك يلزم في التأكيد ، فالجواب : إنَّ ذلك محتمل في التأكيد لأنَّه في معنى كلّهم . وقد استشهد (٢) في «كل» إضافتها إلى ما هو هي فيقولون : كلُّ القومِ لأنَّها محمولة على بعض وهي نقيضتها ، فكما يقال بعضهم فكذلك يقال كلّهم .

فإذا قلت : ضربتُ زيداً وحدَهُ ، ففيه خلاف . فسيبويه رحمه الله لايجعله حالا إلاّ من الفاعل (٣) ، أي أفردتهُ بالضرب فكأنَّك مفرد له ، وأبو العباس يجيز أن يكون حالا من المفعول(٤) فإذا قلت : ضربت زيداً وحدَهُ ، فمعناه : ضربتُ زيداً في حال أنّه مفرد بالضرب .

---

(١) النصب لغة الحجاز والجر لغة تميم حيث يجعلون ثلاثة ونحوه توابع لما قبلها . الكتاب ١٨٧/١ . (٢) كذا والصواب اشتهر .

(٣) كل ما فسر به سيبويه هذه الصيغ قال فيه : أنه تمثيل ولم يتكلم به ١٨٧/١ .

(٤) المقتضب ٢٤٠/٤ .

ومذهب سيبويه أولى لأنّ وضع المصادر موضع اسم الفاعل أكثر من وضعها موضع المفعول .

ولا يجوز في وحده الرفع (١) إلاّ ما شذّ ، ولا يقاس عليه ، وهو : عُوَيْرُ وحدِهِ ، وجُحَيْشُ وحدِهِ ونسيجُ وَحدِهِ (٢) .

(١) كذا والصواب : الجر.

(٢) عوير مصغر عير وهو حمار الوحش والحمار الأليف ،وجحيش مصغر جحش وهوولد الحمار وهذا يقال في ذم الرجل المعجب برأيه لا يخالط أحداً في رأي. ونسيج وحده يقال في مدح الرجل وأصله أن الثوب إذا كان رفيعاً فلا ينسج على منواله معه غيره فكأنه قال : نسيج افراده .وانظر الميداني ١٣/٢ ،المقتضب ٢٤٢/٣ ،الجمل ٢٠٠ ،ابن يعيش ٦٣/٢ .

باب من مسائل حتى في الأفعال

«حتّى» لايخلو ما بعدها أن يكون حالا أو استقبالا (١) أو ماضياً .

فإن كان حالا أو ماضياً فالرفع ليس إلاّ ، وإن كان مستقبلا فالنصب ليس إلاّ .

ولذلك كله أسباب أوجبت ما ذكرنا .

وعلى الجملة فلا يخلو أن يكون ما قبلها سبباً أو لا يكون ، فإن لم يكن فالنصب ليس إلاّ نحو : سرتُ حتّى تطلعَ الشمسُ ، لأنَّ السبب هنا لايعقل ، فلم يكن لها أكثر من الغاية هنا وهو إلى أنْ ، فلذلك انتصب .

فإذا كان ما قبلها سبباً فلا يخلو أن يكون الفعل الذي بعدها حالا أو مستقبلا أو ماضياً .

فإن كان حالا أو ماضياً فالرفع ، لأنّها تكون سبباً بمنزلة الفاء والفاء لاتنصب فارتفع فتقول : سرت حتّى أدخلُها ، تريد: دخلتُ (٢) لأنّي سرتُ ، فأنا داخلٌ لأنّي سرتُ .

فإن كان مستقبلا فامّا أن تلحظ السببية أو تلحظها ، فإن لحظتها فحرف السبب الذي يعطي الاستقبال إنّما هو كي ، فتقول : سرت حتّى أدخلَها ، أي كان سيرى حتّى أدخل . وإن لم تلحظ السبب وقصدت مجرد الغاية نصبت على معنى الغاية وكان المعنى : سرتُ إلى هذه الغاية ، لأنَّ الذي كان لأجل الدخول هو السير .

فالنصب على معنيين والرفع على معنيين أيضاً . وقد تبيَّن لِمَ يَرفع إذا كان حالا أو ماضياً ، لأنّه لابد من السبب ، وليس ثَمَّ حرف/ يعطيه من [١٦٨و] ذلك الزمان إلاّ الفاء فلم تعمل .

فإذا نصبت فعلى المعنيين كما قلنا ، هذا ما لم يقع قبل الفعل الذي يكون سبباً

---

(١) ر : مستقبلا.
(٢) ر : قد دخلت.

حرف النفي أو يقل أو يكثر ، فإن وقع قبـل الفعل حرف النفي فقلت :
ما سرتُ حتى أدخلَ المدينةَ فالنصب لم يذكر سيبويه رحمه الله غيره ، قال :
لأنّ الرفع إنّما يكون عـلى معنى السبب ، وعدم السير لا يكون موجباً
للدخول إذ لا يتصوّر : ما سرتُ فكان عدمُ السير مؤدّياً إلى أن دخلت
أو إلى أني داخل الآن (١) .

وزعم الأخفش أنّ الرفع جائز ، لا على أن يكون عدم السير سبباً للدخول.
هذا مالا يقوله أحد ، وإنما يكون عـلى نفي معنى السير والدخول فيكون
أبداً واجباً ، فإذا قال قائل : قد سرتُ فدخلتُ ، قلت له : ما سرتَ فدخلتَ .
فإذا قال : قد سرتَ فأنتَ داخل ،قلت له : ما سرتُ فأنا داخلٌ الآن ،
وهذا حسنٌ جداً .

وينبغي أن لا يعد هذا خلافاً بين الأخفش وسيبويه ، لأنّ سيبويه رحمه
الله إنّما منع الرفع بتقدير أنّ السير يكون عدمه سبباً للدخول ولم يتكلم
في هذ. فهذا أولى أن يُلتمس لهما .

• • •

فإن قلّلت الفعل أو كثّرته فقلت : قلّما سرتُ أوكثرما سرتُ حتى أدخلُ ،
كان الرفع مع التكثير أحسن من النصب ، لأنّك قد قويت السبب ، والرفع
أبداً إنّما يكون على السببية .

وإن قلّلت كان النصب أحسن ، لأنّه يكون على غير معنى السببية ، فحيث
يكثر السبب يقوى الرفع . وحيث يضعف السبب ويقل يضعف الرفع . فهذا
معنى حتى وعملها بالنظر لمذهب أهل البصرة .

• • •

وينبغي أن يعلم أنّ السببي هو أن يكون فاعل الفعل الذى بعد حتى فاعل
الفعل الذى قبلها ، نحو : سرتُ حتى أدخلَ ، فإن لم يكن كذلك لم يكن

---

(١) الكتاب ١/

سبباً إلاَّ أن يكون اللفظ مشعراً فتقول : سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ ، فهذا ليس بسببي وتقول : سرتُ حتى تدخل راحلتي تكلَّ مطيَّتي .
فإن قلت : سرتُ حتى يدخلَ عبدُالله ، لم يكن سبباً إلاَّ إن أردت ذلك فيكون حكم ذلك حكم السببي ، إن كان الفعل ماضياً أو حالا فالرفع وإن لم يكن فالنصب .

واعلمْ أنَّ التقليل والتكثير في السببي ليس مقصوراً على قلَّما وكثُر بل يجرى مجرى التكثير : سرتُ سيراً كثيراً وسرتُ سيراً شديداً، ومجرى التقليل : سرتُ سيراً قليلا وضعيفاً .

ومما يجرى مجرى تقليل السبب ، إنمَّا في أحد وجهيها ، لأنَّها تكون للحصرِ فتقول : إنمَّا ضربتُ عبدَالله ، أى ماضربت إلاَّ إيّاه ، وتقول: إنَّما سرتُ حتى أدخلَها ، أى سيرى إنَّما لم يكن إلاَّ لهذه الغاية ، فهو قليل يجرى مجرى تقليل السبب في هذا الوجه ، فيكون الرفع معها قوياً والنصب ضعيفاً .

فإن أدخلتَ في الكلام أرى أو حسبتُ أو ظننتُ فلا يخلو أن تدخلها قبل حتى أو بعدها . فإنْ أدخلتها بعدها فحكمها ماتقدم وإنْ كان الفعل القبلى سبباً فالرفع إنْ كان ماضياً أو حالا والنصب إنْ كان مستقبلا .

وإنْ / لم يكن الفعل القبلى سبباً فالنصب على معنى إلى أن وكي [١٦٨ظ] فتقول : سرتُ حتى أدخلُها أرى أو أظنُ أو أحسَبُ ، بالرفع والنصب على حسب المعنى .
فإنْ أدخلتها قبل حتى فقلت : سرت أرى حتى أدخلَ المدينة ، لم يتصوَّر الرفع ، لأنَّك لم تثبت سيراً يكون سبباً إنَّما جعلته فيما ترى وأنت في تأخيره(١) وقد بنيت الكلام على اليقين في مضى الحرف معملا .

---

(١) كذا في ج ، ر وهو مشكل .

وكل ماذكرنا من الأحكام إنمَّا يكون مالم تقع حتى خبراً فيكون لها موضع من الإعراب . فإن لم يكن الأمر على هذا وكانت حتى خبراً لم يجز الرفع فتقول : كان سيرى حتى أدخلَ المدينةَ .

وإنَّما لم يجز الرفع لأنَّها إذ ذاك بمنزلة الفاء عاطفة وخبر لمبتدأ لايكون معطوفاً ، لايجوز : زيدٌ فقائمٌ ،ولا زيد فقامَ ،ولا زيدٌ فقام أبوهُ .فإنَّما يكون إذ ذاك بمنزلة إلى ، وإلى تقع خبراً لمبتدأ فتقول : كان سيرى إلى هذه الغاية .

• • •

وخالفنا أهلُ الكوفة في مسألتين ممـا تقدم ، فمذهبنا أنَّ الفعل الذى قبل حتى إذا لم يكن سبباً لما بعدها فليس إلاّ النصب نحو : سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ ، وزعم أهلُ الكوفة أنَّ الرفع جائز ، حكوا من كلامهم : سرتُ حتى تطلعُ الشمسُ بعرَفَةَ .

وهذا من أسوأ ماسُمِعَ عنهم ، ألا ترى أنَّ هذا سبب ، لأنَّ طلوعَ الشمس بهذه البقعة يكون سبب جِدّ السيرِ لو ضُعف ، فهم قد أخذوا سبباً وغلطوا فيه وجعلوه غير سبب وكسروا القانون بناء على فهمهم الشيء .

وخالف الفراء فيما لايتطاول من الأفعال فمنع فيه النصب . والذي لا يتطاول هو الذى لايمتد نحو : قمتُ حتى آخذُ بحلقهِ ، لايجوز هنا عنده النصب ، لأنَّ هذا الفعل لايمتد ، فليس له غاية ينتهى إليها وإنَّما أردت قمتُ فأخذتُ ، ولم يتمادَ القيام حتى لزم أن يكون قمت إلى هذه الغاية .

وهذا فاسد ، لأنَّه ينتصب على معنى كي كأنَّه قال : قمت كي آخذَ بحلقهِ ، وزعم أنَّه لم يسمع فيهِ إلاّ الرفع ، فإن كان ماقال حقاً فيكون عليه أنه جعله لقربه من الحال كأنَّه حال ، فلم يكن فيه إلاّ الرفع ، ولا يمتنع النصب بل يجوز بالقياس ، ولا مانع يمنع منه إذا أورد .

وهم قد خالفونا في السببي وفي غير السببي ، وخالفونا أيضاً في مسألتين آخريين من السببي وغيره .

فأمّا الكسائي فإنّه زعم أنّ الحال وإن كان ماقبله سبباً فإنّه يجوز نصبه، فأجاز النصب (١) فيما أنشده البصريون من قول الشاعر :

٥٥٢ يُغشَوْنَ حتّى ماتَهِرُّ كلابُهُم
لايسألونَ عن السّوادِ المُقبِلِ (٢)

وهو فاسد، لأنّه لم يرد به سماع ولا يقبله قياس، لأنّ النواصب تخلص الفعل للاستقبال والمعنى على الحال، فلا سبيل لما قال.

وخالفونا في غير المبني ففصّلوا الفعل الذى بعد حتى إلى ماهو جاذب وإلى ماليس كذلك. فما كان جاذباً فالنصب وذلك: سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ، لأنّ طلوع الشمس جاذب. / [١٦٩و]

فإن كان غير جاذب فالرفع وذلك: سرت حتى يعلمُ اللهُ أنّي كالٌّ. فلا يتصور هنا «إلى أن» لأنّ هذا لم يحدث عن سيرك فيكون غاية له ولا يتصور معنى «كي» لأنّ المعنى ليس عليها، فأثبتوا أن تكون عاطفة من غير سبب. وهذا غلط بيّن لأنّهم لما تحققوا أنّ علم الله ليس بحادث بقى لهم هذا الخيال هنا، وليس الأمر على مازعموا لأنّ علم الله أنّي كالٌّ حادثٌ عن سيرى، لأنّ الله تعالى لا يعلم أنّي كالٌّ في الحال إلاّ إذا كنتُ كالا في الحال. فتعلّق العلم هنا حادث وسبب سيرك بالفعل سبب، فلهذا كان مرفوعاً لالما قالوه.

وامتنع النصب على معنى «إلى أنّ» لأنّ المعني يبطل الأمر، ألا ترى أنّك إذا قلت: سرت حتى يعلمَ اللهُ أنّي (٣) كالٌّ، فهو الآن كالٌّ والله يعلم أنّه كالٌّ ولو قلت: إلى أن يعلّم الله، لكان هذا المعنى مستقبلا، فلمّا تناقض لم يكن النصب.

وليس النصب على معنى كي فيما يقصده عاملا في هذا الموضع.

فهذه جملة المواضع التي خالفونا فيها.

---

(١) همع الهوامع ٩/٢.

(٢) لحسان بن ثابت من قصيدة في مدح آل جفنة الغساسنة. يغشون: يغشاهم الناس والأضياف. السواد: الشخص. الكتاب ٤١٣/١، الشعر والشعراء ٣٠٦، المغنى ١٣٧، ٧٧٠، الديوان ١٨٠.

(٣) كذا والمناسب للسياق: أنه.

باب من مسائل الفاء

الفاء لايخلو أن يتقدَّمها في هذا الباب كلام تام أو غير تام .

فإن تقدَّمها كلام غير تام لم يجز فيما بعد الفاء النسب نحو : مازيدٌ فمحدِّثُنا قائم، لأنَّ العطف على المعنى لايجوز إلاّ بعد تمام الكلام ، وهنا لم يتم.

وزعم بعض الكوفيين أنّه يجوز النصب على التقديم والتأخير ، وذلك لايجوز عندنا لما قدّمنا .

فإذا تقدَّمها كلام تام فلا يخلو أن يتأخر – له بعد العطف بالفاء – معمول أولا يتأخر. فإنْ تأخَّر له معمول نحو : ماتأتينا فتحدّثنا اليوم ، فإنَّ تحدثنا يكون منصوباً بإضمار أنْ وهو معطوف على مصدر تأتينا المتوهم ، فكما لايجوز أن تفصل بين المصدر وبين مايعمل فيه فكذلك لايجوز الفصل بين ماتأتينا وما يعمل فيه . لأنّه في تقدير المصدر .

وزعم أكثر أهل الكوفة أنّه يجوز النصب . والصحيح أنّه لايجوز التقديم إلاّ حيث سمع لما ذكرنا .

فإن لم يتأخر له معمول فلا يخلو أن تكون الجملة اسمية أو فعلية . فإن كانت الجملة اسمية مثل قولك : مازيدٌ قائمٌ فيحدّثنا ، فالرفع على القطع عند أبي بكر و أكثر النحاة. وزعمت طائفة من النحويين أنّه يجوز النصب . وقد تقدم الصحيح من المذهبين . فإن كانت الجملة فعلية فالنصب على معنيين والرفع على معنيين وقد تقدَّم ذلك .

باب من مسائل إذن

اختلف النحويون في صورة إذن في الخط . فمذهب المازني أنّها تكتب بالألف ، ومذهب أكثر النحويين أنّها تكتب بالنون . والفراء يفصّل فيقول : لايخلو أن تكون ملغاة أو معملة . فإن كانت ملغاة كتبت بالألف لأنّها قد ضعفت وإن كانت معملة كتبت بالنون ، لأنّها قد قويت .

والصحيح أنّها تكتب بالنون لأمرين : أحدهما أنّ كل نون يوقف عليها بالألف تكتب بالألف ، وما يوقف عليه من غير تغيير يكتب على / [١٦٩ ظ] صورته ، وهذه يوقف عليها من غير تغيير فينبغي أن تكتب على صورتها بالنون. وأيضاً فإنّها ينبغي أن تكتب بالنون فرقاً بينها وبين إذا .

وإذن جواب وجزاء ، كذا قال سيبويه رحمه الله في باب عدّة مايكون الكلام (١). ففهم الاستاذ أبو علي الشلوبين هذا على أنّه شرط وجواب وأخذ الجزاء بمعنى الشرط والجواب جوابه ، فحيثما جاءت قدرها بفعلي الشرط والجزاء .

فإذا قلت لمن قال لك : أنا أزورُك ، إذن أكرمَكَ ، فمعناه : إن تَزُرْني أكرمْكَ ، فلما أخذها هذا المأخذ اضطر إلى هذا التقدير في قوله تعالى : فعلتُها إذن وأنا من الضّالّين (٢) . فلما قدّر : إن كنتُ فعلتُها فأنا ضالٌ ، جاءه (٣) إثبات الضلال لموسى عليه السلام .

قال :ولم يرد إثبات الضلال لنفسه.فأثار اشكالاً على فهمه.فكان انفصاله عن هذا بأن قال : معنى قوله (٤) : وأنتَ من الكافرين (٥) . أي بأنعُمِي ،

(١) الكتاب ٣١٢/٢.
(٢) الشعراء : ٢٠ .
(٣) كذا ولعله : جابه .
(٤) الضمير يعود على فرعون الذي جاءت الآية على لسانه .
(٥) الشعراء ١٩.

فقال له موسى عليه السلام : إن كنتُ فعلتُها كافراً بنعمتك فأنا من الضالين ، أي من الجاهلين بأنّ الوكزة تقضي على القبطي (١) .

وهذا الكلام معترض ، لأنّ فيه أنّ الكافر اذا أُطلق فإنّما يراد به المضاد للمؤمن . فإن أَرَدْتَ غير ذلك قيّدتَ ، وكذلك الضلال إنّما هو على هذا الإطلاق .

وأمّا أن يراد به جاهل بكذا فلا .

وبتسليم هذا الإطلاق فيه عكس المعنى لأنّه إذا كان فاعلاً تلك الفعلة كافراً فليس من الضالين إنّما يكون من المُضلّينَ .

وكلامه معترض في هذا بيّنٌ الاعتراض ، لأنه بنى الأمر على أنّ «إذن» شرط وجواب ، وليس كذلك بل إنّما هي جوانب بمعنى أنّها لاتقال مبتدأة. ولابد أن يتقدّمها كلام فلا تقول أبداً : إذن أزورك ، ابتداء ، فهي جوانب . وتكون جزاء (٢) ، ولا يلزم أن يكون ذلك فيها مجموعاً ، ألا ترى أنّ سيبويه قال في نَعَمْ : إنّها عِدَةٌ وتَصديقٌ (٣) . ولا يجتمع ذلك فيها بحال بل هو تصديق بالنظر إلى مامضى ، وعِدَةٌ بالنظر إلى ما يستقبل. فإذا قال : قد فعلتُ كذا ، ثم قلت : نَعَمْ ، فأنتَ قد صدّقته . وإذا قال سوفَ تفعل كذا ، وقلت له: نَعَمْ ، فأنت قد وعدتَه . وبيان ذلك — قال لك : أتفعل كذا ؟ فهي عِدَةٌ ولا بدّ في موضع وتصديق في آخر . فكذلك تكون إذن جواباً وجزاء ، فقد يجتمع فيها هذان وقد ينفرد أحدهما. فإذا قلت لمن قال لك : أنا أزورُكَ ، إذن أكرمَكَ ، فهذا جواب وجزاء . وإذا قلت له : إذن أزرْكَ ، فهي جواب خاصة.

---

(١) اشارة إلى قصة موسى حين وجد رجلين يقتتلان أحدهما من قومه والآخر من أعدائه فضرب الذي من أعدائه بعصاه فقتله ثم هرب .

(٢) ج ، ر : خبراً، وهو تحريف .

(٣) الكتاب ٢/٣١٢.

والآية على هذا لا إشكال فيها ، لأنّه يقول فيها : إذن فعلتُها وأنا جاهل، فيكون مجيباً له ويكون اعتذاره بالجهل جزاء فهي في هذا الموضع جواب وجزاء . فقد تبيّن معناها .

• • •

وأمّا حكمها فإنّها لاتخلو من أن يقع بعدها الفعل أو لايقع . فإن لم يقع لم تكن عاملة ، وذلك قوله : فعلتُها إذن وأنا من الضالّين (١) / [١٧٠ و] فإن وقع بعدها الفعل فإمّا أن يكون معرباً أو مبنياً . فإن كان مبنياً لم يظهر لها عمل ، وإن كان معرباً فلا يخلو من أن يكون حالا أو مستقبلا .

فإن كان حالا فالرفع ليس إلاّ ، لأنّ النصب يخاص للاستقبال فلهذا لايجوز النصب إذ المعنى على الحال .

فإذا كان مستقبلا فلا يخلو أن يتقدّمها حرف عطف أو لا يتقدم . فإن تقدّم جاز الإلغاء والإعمال . وإن لم يتقدم فلا يخلو أن تقع بين شيئين متلازمين أو تقع صادراً . فإن وقعت بين شيئين متلازمين فالإلغاءُ ليس إلاّ ، وإن وقعت صدراً فالإعمال ليس إلاّ وقد حكى إلغاؤها ، وذلك قليل جداً .

وإنّما جاز إلغاؤها وإعمالها بعد حرف العطف لأنّ من راعى كونها لم تتقدم ألغاها ومن رأى أنّ حرف العطف لايطلب الفعل خاصة بل يطلب الجملة لم يعتبره فلذلك أعمل .

وأمّا إذا توسطت بين شيئين متلازمين فإنّها تلغى ،لأنّ الفعل يطلب ماقبلها وهو مبني عليها (٢) فصارت إذن لغواً .

فهذه أحكامها على الكمال فافهم .

---

(١) الشعراء : ٢٠ .

(٢) كذا ولعله : عليه .

باب من مسائل أنْ الخفيفة الناصبة للفعل

«أنْ» تنقسم أربعة أقسام : زائدة ، وحرف عبارة وتفسير ، ومخففة من الثقيلة ، وناصبة للفعل .

فالزائدة تزاد بقياس بعد لما نحو : فلمّا أنْ جاءَ البشير (١) . ولا تزاد في غير هذا الموضع إلاّ ضرورة كقوله :

.... كأنْ ظَبيةٍ تَعطو إلى وارِقِ السَلَمْ(٢٩٨)

بخفض ظبية في إحدى الروايات .

والتي هي حرف عبارة وتفسير وهي الواقعة بعد القول أو ما يرجع معناه إلى معنى القول ، ويكون مابعدها تفسيراً لما قبلها ، ولا موضع لها من الإعراب. نحو : ونودوا أنْ تلكم الجنةُ (٢) . ونحو : وانطلقَ الملأُ منهم أنِ امشُوا (٣) . وانطلقَ هنا من الانطلاق في الكلام . ويقع بعدها كل جملة.

• • •

وأمّا المخفّفة من الثقيلة فمعناها معنى أنْ الناصبة للاسم والرافعة للخبر. ولا يكون اسمها إلاّ مضمراً ولا يكون ظاهراً إلاّ ضرورة .

وإنْ كان خبرها فعلا فيشترط فيها أن يُفصل بينها وبين الفعل في الإيجاب بالسين أو قد أو سوف ، وفي النفي بلا .

ومثال الفصل في الايجاب بالسين قوله تعالى : عَلِمَ أنْ سَيكونُ منكم مَرضَـــى (٤) .

ومثاله بلا في النفي قوله تعالى : أفلا يرَونَ ألا يرجعُ إليهم قولاً (٥) .

---

(١) يوسف :٩٦ .
(٢) الاعراف : ٤٣.
(٣) سورة ص : ٦.
(٤) المزمل : ٢٠ .
(٥) طه : ٨٩.

ولا يجوز أن يترك الفصل بينها وبين خبرها إلاّ إذا كان الفاصل (اسمها) (١) نحو قوله تعالى : وأن ليس للإنسانِ إلاّ ما سعى (٢) .

ولا يتقدّمها إلاّ أفعال التحقيق نحو تحققتُ وعلمتُ .

ولا يجوز أن تليها أفعالُ الشك نحو ظننتُ ،إلاّ أن تريد بذلك تحقيق الظن فكأنك قلت : ظننتُ الظنّ .

(ولا بدّ وأن) (٣) لم يلهاأفعال الشك لأنّ أنْ هنا هي أنّ فهي هنا تؤكّد (٤) ولا يؤكّد إلاّ ماثبت واستقر وأفعال الشك لم تثبت فلم تؤكّد إلاّ إذا أردتَ بذلك توكيد الظن كما قلنا . / [١٧٠ ظ]

* * *

وأمّا الناصبة للفعل فلا يخلو أن يقع بعدها الماضي أو المضارع . فإن وقع بعدها الماضي بقي على معناه من المضيّ ولا تعمل (فيه) شيئاً لأنّه مبني ، وإنْ وقع بعدها المضارع فإنّها تخلّصه للاستقبال وتنصبه .

وتتقدمها الأفعال التي لاتعطي التحقيق ولا يجوز أن تتقدّمها علمت ولا مافي معناها .

وأمّا المخففة من الثقيلة فلا يتقدّمها من الأفعال إلاّ أفعال التحقيق خاصة كعلمت ورأيت (وما) (٥) وبمعناها . فإن كان للفعل معنيان : التحقيق وغيره جاز لك أن تقدّم أنْ الناصبة للفعل إذا أردت به معنى ماليس فيه تحقيق. و أن تقدّم أنْ الخفيفة (٦) من الثقيلة إذا أردت بها معنى مافيه تحقيق.

(١) سقط من ج، ر.
(٢) النجم: ٣٩.
(٣) كذاوالوجه: وأنما.
(٤) ر : توكيد .
(٥) زيادة يقتضيها السياق .
(٦) ر: المخففة .

فظننتُ لاتتقدّم إلاّ أنْ الناصبة للفعل. فإن أردتَ بهـا معنى علمتُ لم تتقدّم
على أن إلاّ أن تكون مخففة من الثقيلة نحو : ظننتُ أن سيقوم زيد ،يزيد:
علمتُ أنّه سيقوم .

وإنّما كانت أن المخففة (١) من الثقيلة بعد أفعال التحقيق لأنّها للتأكيد ،
فهي مناسبة لها،وكانت أن الناصبة للأفعال بعد الأفعال التي ليس فيها تحقيق
لأنّها ليست للتأكيد فلم تخالف قبلها .

(١) ر : المخففة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب أفعال المقاربة

وهي عَسَى ويوشِكُ وكادَ وكرَبَ وقاربَ واخلولقَ وأخذَ وجعَل وطَفِقَ . هذه الأفعال تنقسم قسمين : قسم للأخذ في الفعل ، وهو أخذَ وجعَلَ وطفِقَ ، وقسم لمقاربة ذات الفعل وهي ما بقي .

وتنقسم قسمين : قسم لمقاربة ذات الفعل من غير تراخ وقسم لمقاربة ذات الفعل بتّراخ . فالذي هو لمقاربة ذات الفعل من غير تراخ : كاد وكرَب وقاربَ واخلولَق . والذي هو لمقاربة ذات الفعل بتّراخ : عسى ويوشِك. ويستعمل الفعل بعدهما بأن ولا يجوز حذفها إلاّ ضرورة (١) . فمثال حذفها في عسى قوله :

٥٥٣ عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيه
يكونُ وراءَهُ فرجٌ قريبُ (٢)

ومثاله في يوشِك قوله :

٥٥٤ يوشِكُ من فرَّ من منيّته
في بعض غِرّاته يوافِقُها (٣)

وأمّا كاد وكرَب فلا يستعمل الفعل بعدها بأن (٤) إلاّ ضرورة كقوله :

(١) الضرورة مذهب جمهور البصريين والفارسي ، وسيبويه يجوزه في النثر بقلة وهو رأي المبرد والزجاجي وابن هشام. الكتاب ٤٧٨/١، الكامل ١٩٦/١، الجمل ٢٠٩، المغني ١٦٤، الخزانة ٨٢/٤.

(٢) لهدبة بن خشرم العذري من قصيدة قالها في حبسه بالمدينة والخطاب لابن عمه ، والنحاة يروونه بضم التاء والصواب فتحها. الكتاب٤٧٨/١، المقتضب ٧٠/٣، الكامل١٩٦/١، الجمل ٢٠٩ ، أمالي القالي ٧١/١، المفصل ٢٧٠، التوضيح ٧٨/٢، العيني ١٨٤/٢، الخزانة ٨١/٤.

(٣) لأمية بن أبي الصلت . الغرة : الغفلة من الدهر وصروفه . الكتاب ٤٧٩/١، الكامل٧٠/١، الأصول ١٧٥/٢، ابن يعيش ١٢٦/٧، التوضيح ٧٩/١، العيني ١٨٧/٢ الديوان ٤٢ .

(٤) ج،ر : الا بأن ،وهي زيادة .

٥٥٥ قد كـادَ من طولِ البِلَى أن يَمصَحـا (١)

ومثاله في كرب قوله :

٥٥٦ ....

وقد كربَـتْ أعناقُـها أن تقطّعا (٢)

وأمّا قارب واخلولق فلا يستعمل الفعل بعدهما إلاّ بأن، ولا يجوز حذفها. وجعل أبو القاسم قارب مما الأجود فيه أن يُستعمل بأنْ لأنّها ليست من هذا الباب، لأنّـها ليست بداخلة على المبتدأ والخبر، وبدلالة مجيء مفعولها اسماً في صريح الكلام فتقول : قارب زيدٌ القيامَ، وكذلك اخلولق. وإنّما دخلا في هذا الباب لما فيهما من معنى المقاربة.

وأما طفِقَ وأخذ وجعل فلا يستعمل الفعل بعدها بأن، لأنّ الفعل الذي بعدها للحال وأنْ تخلّص للاستقبال.

• • •

وهذه الأفعال كلُّها متصرفةٌ إلاّ عسى فإنّها غير متصرفة.

وفي / عسى لغتان : عَسَى وعَسِـيَ، إذا كان فاعلها مضمراً. فإن كان[١٧١و] ظاهراً فلا يجوز إلاّ الفتح. وتستعمل استعمالين : تستعمل بمعنى قارب فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب إلاّ (أنّهما ليسا) (٣) مبتدأ وخبراً فتقول : عسى زيدٌ أن يقومَ، وتستعمل بمعنى قرب فتكتفي بالمرفوع فتقول : عسى أن يقومَ زيدٌ.

(١) نسب في الكتاب لرؤبة وألحق بديوانه. مصح : درس أو عفا أو قارب ذلك. والرجز في وصف منزل بال. الكتاب ٤٧٨/١، المقتضب ٧٥/٣، الكامل ١٩٥/١، ايضاح الفارسي ٨٠، المفصل ٢٧٠، الاقتضاب ٣٩٦، ابن يعيش ١٢١/٧، اللسان : مصح، الخزانة ٩٠/٤ الديوان ١٧٢.

(٢) صدره : سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما

وهو لابي زيد الأسلمي يهجو به ابراهيم بن هشام المخزومي خال هشام بن عبدالملك وكان والياً على المدينة. وأراد بذوي الأحلام : بني أمية. يشبههم بالإبل التي ترد الماء وهي ظماء فتمد اعناقها اليه لتشرب منه. الكامل ١٨٨/١، التوضيح ٨٠/١، العيني ١٩٣/٢.

(٣) ج، ر: انها ليست، وهو تحريف.

فإنْ قيل : فهلا جعلت بمعنى قاربَ وتكون على التقديم . فالجواب : إنّا قد وجدناها استعملت استعمال قَرُبَ بدليل قوله تعالى : عسى أن يبعثَكَ ربُّكَ مقاماً محموداً (١) . فربك هنا فاعل يبعثك ، ولا يتصوَّر أن يكون فاعلا بعسى ، لأنَّ مقاماً حال من يبعثك ، ولا يجوز أن يفصل بين العامل والمعمول بأجنبي .

وإذا استعملت عسى استعمال قارب نحو : عسى زيدٌ أن يقومَ ، فزيد اسم عسى ،وأن يقوم في موضع الخبر. عند المبرّد : زيد فاعل عسى وأن يقوم في موضع المفعول ، والدليل على ذلك أنَّ أنْ وما بعدها تتقدَّر بالمصدر والمصادر لاتكون أخباراً عن الجثث (٢) .

والصحيح أنَّ الفعل الذي بعد عسى في موضع الخبر والدليل على ذلك أنَّهم لما ردّوه إلى الأصل نطقوا باسم الفاعل ولم ينطقوا بالمصدر نحو قوله :

٥٥٧ أكثرتَ في القولِ مُلِحّاً دائماً
لاتلحَنِي إنّي عَسِيتُ صائما (٣)

وأمَّا قول أبي العباس أنّ أنْ وما بعدها تتقدَّر بالمصدر والمصادر لا تكون أخباراً عن الجثث ، فثبت أنَّ أنْ وما بعدها في موضع المفعول ، فجوابه أنَّ أنْ هنا لاتتقدَّر بالمصدر لأنَّها إنَّما أتى بها لتدل على أنَّ في الفعل ترجياً. والدليل على أنَّها في موضع الخبر مجيئها على الأصل في قوله : عسيتُ صائما ، ألا ترى أنَّ صائما خبر ؟ ونظير ذلك أعني أنَّ الناصبة للفعل لاتتقدَّر بالمصدر قولهم : لعلَّ زيداً أن يقومَ ، ومنه قوله عليه السلام : لعلَّ أحدَكُم أن يكونَ ألحنَ بحُجَّتِهِ من الآخرِ (٤) .

---

(١) الاسراء :٧٦ .

(٢) هذا مما نسب للمبرد وفي المقتضب ٣/٦٨ مايخالفه .وانظر المغنى ٢٥ .

(٣) نسب لرؤبة وألحق بديوانه . ورواية الديوان : ..العذل.. لا تكثرن. وهو مأخوذ من الحديث : فليقل اني صائم .ايضاح الفارسي ٧٧، شرح مشكلات الحماسة ٣٧، الخصائص ٩٨/١، المغنى ١٦٤، الخزانة ٧٧/٤، الديوان ١٨٥ .

(٤) النهاية لابن الأثير ٢٤١/٤، الفائق للزمخشري ٤٥٥/٢.

ومنه قوله :

٥٥٨ لعلّهما أن تبغيا لك حيلةً
وأن ترحُبا صدراً بما كنت أحصرُ(١)

وقوله أيضاً :

٥٥٩ لعلّكَ يوماً أنْ تُلِمَّ مُلِمّةٌ
عليكَ من اللاتي يدعنك أجدَعا(٢)

ألا ترى أنّ لعلّ من الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر، فلا يتصوّر أن تتقدّر أنْ مع الفعل بالمصدر ، لأنّ المصدر ليس بالشخص .

ألا ترى أنّ التقدير في الحديث : لعلّ أحدكم كان ألحنَ بحُجّته ، وكذلك البيت : لعلّهما باغيتان لكَ حيلةً ، وكذلك : لعلّك يوماً تلمّ عليكَ ملمّةٌ. وكما لاتتقدّر أن مع مابعدها بالمصدر فكذلك في عسى وأخواتها .

• • •

وهذه الأفعال التي للمقاربة لايكون فاعل الفعل الذي بعدها إلاّ ضمير الاسم الأول . فإن قيل : فكيف إذن قال الشاعر :

٥٦٠ وقد جعَلْتُ إذا ما قمتُ يُثقِلُني
ثوبي فأنهضُ نهضَ الشاربِ الثَّمِلِ(٣)

ففيه قولان :

أحدهما أن يكون على حذف المضاف ، فكأنّه قال : وقد جعل ثوبي إذا

(١) لعمر بن أبي ربيعة .أحصر من الحصر وهو الضيق في الكلام .الدرر اللوامع ١/١١٢.

(٢) لمتمم بن نويرة يخاطب المحل بن قدامة لشماتته بمصرع أخيه مالك. وكنى بالجدع هنا عن الذل والخضوع .الكتاب ١/٤٧٨، المفضليات ٢٦٥، شرح المفضليات ٥٤٤، المقتضب ٣/٧٤، الكامل ١/١٩٦، ٢/٣٨ المفصل ٣٠٣، المغنى ٣١٩، الخزانة ٤٢٣.

(٣) من أبيات لابن أحمر الباهلي. والرواية: السكر مكان الثمل. ونسبها الجاحظ لأبي حية النميري. الحيوان ٦/٤٨٣، البيان والتبيين ٣/٧٦، الموشح ١١٨، المغنى ٦٤١، العينى ٢/١٧٢، الخزانة ٤/٩٣.

ماقمتُ يُثقِلُني، والآخر : أن يكون / محمولاً على المعنى كأنّه [١٧١ ظ] قال : أُثقَلُ بثوبي ، لأنّه إذا أثقلهُ ثوبُه فقد ثقُل هو بثوبه .

• • •

وهذه الأفعال لايخلو أن يكون فاعلها ظاهراً و مضمراً : فإن كان فاعلها مضمراً فإنّه يستتر في حال الإفراد ويبرز في حال التثنية والجمع ، إلاّ عسى فإنّه يجوز فيها وجهان : أن يستتر وأن يبرز .

فمثال أن يبرز قوله تعالى : فهل عَسَيْتُم إن تولَّيتم أن تُفسِدوا (١) .

ومثال استتاره قوله تعالى : وعسى أن تكرهُوا شيئاً (٢) .

• • •

وإذا اتصل بهذه الأفعال ضمير نصب نحو : عساكَ أن تقومَ ، فالأخفش يقول : إنّ الكاف في موضع رفع و«أن تقوم» في موضع نصب كما كان في الظاهر (٣). ومذهب سيبويه أنّ الضمير في موضع نصب و«أن يقوم» في موضع المرفوع (٤) . وهو الصحيح ، لأنّه ليس فيه وضع ضمير نصب موضع ضمير رفع .

فإن قلت : إنّ الذي دعا إلى أن يقال أنّ الضمير وإن كانت صيغته صيغة المنصوب في موضع رفع أن يبقى على ماكان عليه مع الظاهر من كون الفعل مع أنْ في موضع نصب ، والظاهر منصوب (٥) ، فالجواب : إنّ الشيء قد يعمل في الظاهر خلاف عمله في المضمر ، وقد تبيّن ذلك فافهم .

---

(١) محمد : ٢٢.

(٢) البقرة : ٢١٦.

(٣) الأخفش يجوز وقوع ضمير الرفع موقع ضمير الخفض وضمير الخفض موقع ضمير الرفع ولعله هنا يجوز وقوع ضمير النصب موقع ضمير الرفع . انظر ٣٢٩/١ .

(٤) حمل سيبويه عسى على معنى لعل لشبهها بها في المغنى ٣٨٨/١، ٢٩٩/٢.

باب من المفعول المحمول على المعنى

لايجوز إلاّ حيثُ يفهم المعنى . واختلف فيه فمنهم من أجازه ضرورة ومنهم من أجازه ضرورة على التأويل ، أعني أنْ يحمل على معنى يصحُّ الإعراب عليه . ومنهم من أجازه في الكلام اتكالاً على فهم المعنى .

فمذهب من أجاز قلب الإعراب لمجرد الضرورة فاسد ، لأنّه ما من ضرورة إلاّ وهي يُحاولُ بها على وجه تصحُّ عليه .

والذي أجازه على التأويل حجته أنّه إخراج له عن أصله ، فلا ينبغي أنْ يجوز إلاّ لأجل الضرورة مع حمل الكلام على معنى يصحُّ عليه ، والذي أجازه في الكلام والشعر استدل بقوله تعالى : ماإنّ مفاتحَهُ لتَنوءُ بالعُصبةِ أولى القوَّةِ (١) . وإنّما المعنى : لتنوءُ بها العصبةُ ، لأنّ معنى ناء بكذا : نهضَ به بِثقَلٍ والمفاتيح لاتُثقَل بالعصبة وإنّما العصبةُ تُثقَلُ بها .

ومن كلام العرب : إنّ فلانَة لتنوءُ بها عجيزتُها . ومعلوم أنّ العجيزة لاتنوء بها وإنّما تنوء هي بعجيزتها .

وكذلك قولهم : عرضتُ الناقةَ على الحوضِ ، وإنّما يُعرَضُ الحوضُ على الناقة .

وكذلك قولهم : أدخلت القلنسوة في رأسي (٢) والمعنى : أدخلتُ رأسي فيها . فدلّ هذا على أنّه يجوز في الكلام .

ومن القلب قوله :

٥٦١ وتُركبُ خيلٌ لاهوادةَ بينها
وتَشقَى الرماحُ بالضياطرةِ الحُمرِ (٣)

---

(١) القصص : ٧٦.

(٢) الكتاب ١/٩٢.

(٣) لخداش بن زهير . الضياطرة : جمع ضيطار وهو الرجل الضخم الذي لاغناء عنده . قال أبو عبيدة : الخيل هاهنا الرجال وانما تشقى الضياطرة بالرماح .مجاز القرآن ٢/١١٠ ، الكامل ٢/٦٢، الاضداد لابن الأنباري ٨٥ ، الأصول ٢/٧٢٠، مقاييس اللغة ٢/١٠٢ .

ومعلوم أنّ الرماح لاتشقى بالضياطرة وإنّما تشقى الضياطرةُ بها . وأمّا قوله:

٥٦٢ مثلُ القنافذِ هدّاجونَ قد بلغتْ

نجرانَ أو بلغت سوءاتِهم هَجَرُ (١)

فالشاهد فيه نصب السوءات ورفع هجر ، وفصيح الإعراب رفع السوءات ونصب هجر لأنّ السوءات هي البالغة في الحقيقة لكن / لما اضطر [١٧٢و] رفع لأنّ القافية مرفوعة لأنّ قبله :

٥٦٣ أما كليبُ بنُ يربوعٍ فليسَ لهم

عند التفاخرِ لاوِردُ ولا صَدَرُ (١)

وفي هذا البيت روايتان : رفع هجر ونصبها ، فالذى رواه بنصبها قلب في الآخر وجعل هَجَرَ مفعولا بعد بلغت ، وفي « قد بلغت »، ضمير السوءات ، وعاد الضمير على مابعده ، لأنّه في باب الإعمال يعود على ماقبله ، وهي رواية أبي القاسم والذي رواه برفعها قلب في الأول والثاني ، وهذه الرواية أثبت وهي رواية المبرّد (٣) .

ومن مذهبه أنّ قلب الإعراب لايجوز إلاّ في الضرورة على التأويل ، فجعل بلغت محمولاً على المعنى فكأنه قال : حَمَلَتْ ، لأنّه إذا بلغت السّوءاتُ هَجَر فقد حملتها هَجَرُ ، وكذلك قوله :

٥٦٤ غَداةَ أحِلّت لابنِ أصرمَ طعنةً

حصينٍ عبيطاتُ السدائفِ والخَمرُ(٤)

---

(١) للأخطل من قصيدة في هجاء جرير وقومه. هداجون من الهدج والهدجان وهو مشي في ضعف وفيه اشارة إلى أنهم يتلصصون .الكامل ٣٧٠/١ ، مجاز القرآن ٣٩/٢، الأصول٧١٩/٢، الجمل ٢١١ ، المحتسب ١١٨/٢ ، ابن الشجري ٣٦٧/١ ، المخصص ٩٤/٨ ، الديوان ١١٠.

(٢) كليب بن يربوع هم قوم جرير وهم من تميم. وانظر الكامل ٣٧٠/١.

(٣) الكامل ٣٧٠/١ .

(٤) للفرزدق . ابن أصرم من بني ضبة وكان نذر ألا يأكل لحماً ولايشرب خمراً حتى يقتل ابن الجون الكندي فقتله في جوار بني ضبة .ورواية الديوان برفع طعنة ونصب عبيطات ورفع الخمر وهو موافق لانشاد الكسائي. السدائف جمع سديف وهو السنام. العبيطات :الطرية . الكامل ٣٣٧/١، الجمل ٢١٢، مجالس العلماء ٢١، الديوان ٢٥٤/١(بيروت).

الشاهد فيه رفع العبيطات ونصب الطعنة ، وفصيح الإعراب فيه أنْ يرفع الطعنة وينصب العبيطات ، لأنَّ الطعنة هي المُحِلَّة والعبيطات والخمر المُحلَّتان

وأما قول أبي القاسم : ومنهم من يرويه برفع الطعنة ونصب العبيطات ، فليست برواية وإنّما هو إصلاح من الكسائي ، وذلك أنَّ يونس بن حبيب سأل الكسائي عن إنشاد هذا البيت فأنشده برفع الطعنة ونصب العبيطات فقال له يونس : على مَ ترفع الخمر ؟ فقال : على الاستئناف والقطع . فقال له : ماأحسن ماقلت لولا أن الفرزدق أنشدنيه مقلوباً (١).

وبيت الفرزدق وهو قوله :

٥٦٥ وعضُّ زمانٍ يابن مروانَ لم يَدَعْ
من المالِ إلاّ مسُحتاً أو مُجلّفُ (٢)

فإنّه أنشده أبو القاسم دليلاً على رفع مابعد حرف العطف على الاستئناف والقطع نظيراً لما تقدم .

وفيه ثلاث روايات : نصب المُسحَت وفتح الدال من يدع ، وكسرها ورفع المسحت، وضم الدّال (٣)من يدع ورده إلى مالم يسم فاعله . وكأنَّ أصله يودع ، ثم حذفت الواو .

وأمّا على رفع المسحت وكسر الدال من يدع فيكون المسحت فاعلاً بيدع ، ويدع مضارع ودِعَ بمعنى بقي ، يقال : ودِعَ الرجلُ في بيته ، إذا بقي فيه ، ويكون أو مجلّفُ معطوفاً على المُسحَت . وفتح الدال من يدع فيكون المسحت مفعولاً بيدع .

وفي رفع أو مجلّف خمسة أقوال : منهم من قال : إنّه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وهو أبو القاسم ، ومذهبه فاسد ، لأنّه لايبتدأ بالنكرة من غير شرط .

---

(١) الكامل ٣٧١/١، مجالس العلماء ٢١ .

(٢) من قصيدة في مدح عبدالملك بن مروان .عظ الزمان : شدته وماكان من العظ بغير جارحة فهو بالظاء نحو عظ الزمان وعظ الحر . المسحت : المستأصل الذي لم يبق منه شيء .المجلف الذي ذهب معظمه وبقي منه شيء يسير . مجاز القرآن ٢١/٢، معاني القرآن ١٨٢/٢، الشعر والشعراء ٨٩، الجمل ٢١٣، تثقيف اللسان ٩٣، الخزانة ٣٤٧/٢، الديوان ٥٥٦.

(٣) كذا والصواب : الياء.

ومنهم من قال : إنّه فاعل بفعل مضمر كأنّه قال : أو بقي مُجلَّف .
ومنهم من قال : إنّه خبر ابتداء مضمر تقديره أو الباقي مجلّف ، وكلا هما حسن .
ومنهم من قال : إنّه معطوف على الضمير في مسُحَت وهو ضعيف من جهة اللفظ فاسد من طريق المعنى .
فأمّا ضعفه من طريق اللفظ فإنّه لايعطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد ولا طول قائم مقام التأكيد إلاّ / ضرورة . [١٧٢ ظ]
وأمّا فساده من طريق المعنى فإنّ المسحت هو المستأصل والمجلَّف هو الذي أكثره قد ذهب فلا يتصوّر أنْ يوصف المجلّف بأنّه مُسحَت .
ومنهم من قال إنّه مصدر على وزن مفعل نحو قوله تعالى : ومزّقناهم كلّ ممزّق (١). معطوف على وعضُ . كأنّه قال وعضٌ أو تجليفٌ . وهذا فاسد من طريق المعنى ، لأنّ المسحت : المستأصل ، والمجلَّف : الذي ذهب أكثره ، فلا يتصوّر أن يقال : التجليف لم يدع من المال إلاّ مُسحتاً.
وقول أبي القاسم :ومنهم من يرويه إلاّ مسحتٌ أو مجلّفُ (٢). محمول على المعنى ، لأنّه إذا قال : لميدعْ كأنّه قال لم يبقَ ، ولم يروه أحد غيره .
وأحسن من ذلك أن يكون يدع بمعنى يبقى كالمكسورة الدال ، ويدلّ على ذلك قول الاسود بن يعفر :

٥٦٦ أرّقَ الجفنَ خيالٌ لم يَدَعْ
من سُلَيمى ففؤادى مُنتزَعْ (٣)

يريد لم يبق ، وأمّا قوله :

---

(١) سبأ : ١٩.
(٢) وهي رواية أبي عبيدة في مجاز القرآن ٢١/٢ بخلاف في العبارة .
(٣) لسويد بن أبي كاهل من قصيدة مفضلية وليس للاسود كما توهم ابن عصفور .والرواية: العين مكان الجفن . وروايه أبي عبيدة: يدع، بكسر الدال بمعنى يستقر. مجاز القرآن٢١/٢ ، المفضليات ٣٨١، النقائض ٥٥٧، اللسان : ودع .

٥٦٧ قد سالمَ الحيّاتُ منهُ القَـدَمـا

الأفعـوانَ والشـجاعَ الشجعـما (١)

فإنّه أنشده أبو القاسم شاهداً على المفعول المحمول على المعنى .

ولا حجّة له فيه ، لأنّ الأفعوان منصوب بإضمار فعل يفسره سالمَ ، فكأنّه قال: سالمَ القدمُ الأفعوانَ ، لأنّ الحيّات إذا سالمت القدمَ فقد سالمها (٢).ولا يتصوّر أن يكون الأفعوان بدلا من الحيّات على المعنى ،لأنّ البدل تابع للمبدل منه على المعنى في إعرابه إلاّ فيما له لفظ وموضع فإنّه يبدل منه تارة على لفظه وتارة على موضعه ، وهذا لفظ مرفوع وموضعه مرفوع لأنّه فاعل .

ويروى هذا البيت :

قد سالمَ الحيّاتِ منه القَـدَمـا (٣)

فعلى هذا يكون القدمان فاعلا وحذف النون ضرورة كقوله :

٥٦٨ هـما خُطّتـا إمّا إسارٌ ومنّـةٌ

وإمّا دمٌ والقتـلُ بالحُـرّ أجدَرُ (٤)

وكذلك قوله :

٥٦٩ لهـا متـنـانِ خَـظاتـا كَما .... (٥)

في إحدى الروايتين .

---

(١) نسب هذا الرجز في الكتاب لعبد بني عبس ونسبه الأعلم للعجاج ونسب لغيره. الشجاع: ضرب من من الحيات . الشجعم الطويل ، وقيل : الجريء الغليظ . الأفعوان: الذكر من الحيات . الكتاب ١/١٤٥ ،المقتضب ٣/٢٨٣، جمهرة اللغة ٣/٣٢٥، الجمل ٢١٤، الخصائص ٢/٤٣٠، التوجيه ٢٤٤، الخزانة ٤/٥٧٠، ديوان العجاج٨٩.

(٢) الكتاب ١/١٤٥، المقتضب ٣/٢٨٣.

(٣) وهي رواية الكوفيين كما في الخصائص ٢/٤٣٠.

(٤) لتأبط شراً والخطاب لأعدائه من لحيان. وروى بجر اسارومنة على اضافة خطتا اليها وفصل بينهما بأما ولا شاهد فيه .ورواية الأغاني: لكم خصلة اما فداء ومنة. شرح الحماسة للمرزوقي ٧٩ ، الخصائص ٢/٤٠٥، الأغاني ٢١/١٥٩ ، المغني ٧١٥، ٧٨١، الخزانة ٣/٣٥٦، الضرائر ١١٠، شرح مشكلات الحماسة ٣٤ .

(٥) لامرئ القيس في وصف فرسه وعجزه : أكب على ساعديه النمر.

خظاتا :كثيرتا اللحم وهو مثنى خظاة . شرح الحماسة للمرزوقي ٨٠،شرح مشكلات الحماسة٣٥ ، أبيات المعاني ١٤٥ ، مقاييس اللغة ٥/٢٩٥، المخصص ٢/٨٠ ، اللسان : خظا ، الديوان١٦٤.

ومن ذلك قول العرب : قَطاقَطا ، بيضُك ثِنتا وبَيْضِي مائتا (١) .

وأمّا قوله تعالى : وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادِهم شركاؤهم (٢). في قراءة من قرأ زُيّن ، فبني الفعل للمفعول فليس من هذا الباب لأنّه يتصوّر فيه وجهان : أحدهما أن يكون شركاؤهم فاعلاً بفعل مضمر ، يدلُّ عليه ما قبله كأنه قال : زَيّنهُ شركاؤهم .

والآخر أن يكون فاعلا بقتْل ، والأول أحسن لأمرين ، أحدهما : أنّ المصدر لا يضاف إلى المفعول مع وجود الفاعل إلاّ في قليل . والآخر : أنّ الشركاء ليسوا بقاتلين وإنما هم مُزيِّنون ، وبذلك على ذلك القراءة الثانية وهي قراءة من قرأ زَيّن بفتح الزاي (٣) ، ولا يكون الشركاء قاتلين إلاّ مجازاً فافهم .

---

(١) يزعم العرب أن هذا تقوله الحجلة للقطاة. الخصائص ٢/٤٣١، شرح مشكلات الحماسة ٤٣، اللسان : حجل .

(٢) الأنعام : ١٣٧ .

(٣) وهي قراءة حفص عن عاصم وهي المثبتة في المصحف.

باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة

الجوازم تنقسم قسمين : جازمٌ لفعل واحد وجازم لفعلين .

فالجازم لفعل واحد : لم ولمّا وألم وألمّا ولام الأمر ولا في النهي .

فأمّا لم ولما (١) فهما لنفي فَعَلَ ، وهو الماضي المنقطع من زمن الحال ، تقول : عصى آدمُ ربَّهُ ولم يندم ، تريد فيما / مضى . [١٧٣ ز]

وأمّا لمّا فهي لنفي قد فعل وهو الماضي المتصل بزمن الحال نحو : عصى ابليسُ ربّه ولمّا يندم . تريد لم يندم إلى الآن .

وأمّا لا فهي للنهي نحو : لاتفعل . وأما اللام فهي للأمر نحو : لِيَفْعَلْ .

ولا يخلو الفعل الذي يقع بعد هذه الحروف من أن يكون معرباً بحركة أو بحرف ، فإن كان معرباً بحرف فجزمه بحذف ذلك الحرف منه نحو : لم يفعلا ، ولم يفعلوا ، ولم تفعلي .

وإنْ كان معرباً بحركة فلا يخلو أن يكون صحيح الآخر أو معتله أو مهموزه .

فإن كان صحيح الآخر فجزمه بسكون آخره نحو : لم يضرِبْ ولم يَخرُجْ .

وإنْ كان معتل الآخر بالياء أو بالواو أو بالألف فجزمه بحذفها من آخره . وقد يجزم بسكون آخره فيقال : لم يقضِي ولم يغزو ولم يخشَى ، وذلك قليل جداً (٢) وعليه قوله :

ألم يأتيكَ والأنباءُ تَنمِي

.... (٣٤٣)

فجزم يأتيك بسكون آخره .

---

(١) كذا والظاهر أنها ألم.

(٢) نقل الفراء في المعاني ١/ ١٦١ والزجاجي في الجمل ٣٧٣ ، والأعلم ١/ ١٥ أن ذلك لغة لبعض العرب.

واختُلف في ذلك، فمنهم من جعل ذلك على إجراء المعتل مجرى الصحيح(١) فلم يجز ذلك (إلاّ) (٢) في الياء والواو فإنّه يجوز أن تجري مجرى الصحيح فيظهر الإعراب في آخرها في الرفع فتقول : يغزو ويرمي ، ولا يجوز ذلك في الألف أصلا ، لأنّه لايظهر فيها الإعراب . وهو الصحيح ، ولذلك قلّ في الواو لأنّ ظهور الضمة في الواو أثقل منه في الياء ، وقد جاء ذلك على قلته ، قال الشاعر :

٥٧٠ هجوتَ زبّانَ ثم جئتَ معتذِراً
من هجوِ زبّانَ لم تهجو ولم تَدَعِ (٣)

ومنهم من جعل ذلك على حذف الضمة المقدرة في الياء والواو ، وأجاز ذلك في الألف ، واستدلّ بقوله تعالى : لاتَخَفْ دَرَكاً ولا تَخشَى (٤) ؛ في قراءة حمزة ويقول الشاعر :

٥٧١ إذا العجوزُ غضِبَتْ فَطلِّقِ
ولا ترضّاها ولا تملّقِ (٥)

وذلك لاحجة فيه ، لأنّ قوله : ولا تخشى ، منقطع كأنّه قال : وأنت لاتخشى . وأمّا قوله : ولا ترضّاها ، فالألف فيه إشباع وألف الأصل محذوف للجزم .

---

(١) وهو ظاهر كلام سيبويه ٢/ ٥٩.
(٢) سقطت من الأصل.
(٣) نسب لأبي عمرو بن العلاء يخاطب الفرزدق وكان هجاه ثم اعتذر إليه.
معاني القرآن ١/ ١٦٢، ٢/ ١٨٨، شرح السبع ٧٨، المنصف ٢/ ١١٥، الانصاف ٩٠، شواهد الشافية ٤٠٦، معجم الأدباء ١١/ ١٥٨.
(٤) طه : ٧٧، وبها قرأ أيضاً يحيى بن وثاب. وانظر الفراء ١/ ١٦١.
(٥) ينسب لرؤبة بن العجاج، وروى : ولا ترضها، ولا شاهد فيه.
والفارسي وابن جني يريان أن الألف بقيت في الجزم حملا لها على الياء التي قد لا تحذف في الشعر وتقدر عليها الحركة. الخصائص ١/ ٣٠٧، المنصف ٢/ ١١٥، شرح الحماسة للمرزوقي ١٧٧١، ١٨٥٢، ابن الشجري ١/ ٨٦، الخزانة ٣/ ٥٣٢، شواهد الشافية ٤٠٩، الديوان ١٧٩.

وأمّا المهموز الآخر فلا يخلو أن تُخفّف همزته أولا تخفف . فإن لم تُخفّف جرى مجرى الصحيح نحو لم يقرأ ولم يُخطِىءْ فإنّ جزمه بسكون آخره كالصحيح (١) ولا يُعتدُّ بالعارض فيه فيُجزم بحذف آخره كما يُجزم المعتل وعليه قوله :

٥٧٢ .... وإلاّ يُبدَ بالظُلم يَظلِمِ (٢)

• • •

واعلم أنه لا يجوز حذف الجازم وابقاء عمله إلاّ في لام الأمر خاصة وذلك ضرورة كقوله :

مُحمّدُ تَفدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ

إذا ما خفتَ من شيءٍ تَبالا (٥٤٥)

يريد : لتفدِ .

ولا يجوز حذف المجزوم بهذه الحروف وابقاءها إلاّ في لمّا خاصة نحو : سرتُ إلى المدينةِ ولمّا ، تريد : ولمّا أدخلها ، لكن حذفت لفهم المعنى .

وإنّما جاز ذلك في لمّا وحدها لأنّها نفي قد فَعَلَ ، فكما يجوز حذف الفعل والاكتفاء بقد نحو قوله :

.... لما تَزُل برحالِنا وكأنْ قَدِ (١٤)

أي وكأن قد زالت ، فكذلك في نفسه(٣) .

---

(١) الظاهر أن هنا سقطا تقديره : فإن خففت جرى مجرى المعتل ، وقوله : « ولا يعتد بالعارض » الصواب : ويعتد.

(٢) تمامه : جرىء متى يظلم يعاقب بظلمه سريعاً وان لا يبد ..... وهو لزهير من معلقته. يقال : بدأت بالشيء بتحقيق الهمزة وبدأت بالأمر بتليين الهمزة، وبديت على الانتقال من الهمز إلى التشبيه بقضيت ورميت . سر الصناعة ٦٨١ (١٦ ش) . شرح السبع ٢٧٩، شرح العشر ٦٣، شواهد الشافية ١٠، الديوان ٢٤.

(٣) كذا ويبدو أن فيه سقطا.

باب الأمـر والنهـي

اعلم أنَّ الأمر لايخلو أن يكون لمخاطب أو غائب أو متكلم . فإن كان لغائب كان باللام / ولايجوز أن يكون بغير اللام . وسبب ذلك ، [١٧٣ظ] أعني أنْ كان أمر المتكلم (١) باللام ، أن يلتبس بأمر المخاطب.

فإنْ كان الأمر للمخاطب فلا يخلو من أن يكون مبنيّاً للمفعول أو للفاعلِ .

فإنْ كان للمفعول فلابدَّ من اللام ولايجوز حذفها لتوالي الحذف،ألا ترى أنَّه قد حذف الفاعل وقام المفعول مقامه ،فكرهوا توالي الحذف.

فإن كان مبنيا للفاعل جاز فيه وجهان: الأمر باللام ودونها ،وهو الأفصح فتقول لِتَضرِبْ ،واضربْ .

وإن كان الأمر باللام فهو مجزوم الآخر .وان كان بغير لام فلا يخلو أن يكون مابعد حرف المضارعة متحرِّكاً في اللفظ أو في التقدير أو ساكناً .

فإن كان متحركاً في اللفظ حذفت حرف المضارعة وسكَّنت آخره فقلت في يقوم : قُمْ. وإن كان متحرِّكاً في التقدير نحو يُكرم حذفت حرف المضارعة ورددت المحذوف وسكَّنت آخره فقلت : أكرِمْ.

فإن كان مابعد حرف المضارعة ساكناً فإنَّك تجلب(٢)همزة الوصل إذا حذفت حرف المضارعة لأ نَّه لايبتدأ بساكن ، ثم تنظر ثالث الفعل فإن كان مكسوراً أو مفتوحاً كانت الهمزة مكسورة نحو : إذهَب وإضرِب ، وإن كان مضموماً ضممت نحو : أقتُل .

• • •

واختلف أهل الكوفة والبصرة في الأمر بغير لام ، فزعم أهلُ الكوفة أنَّه معرب وزعم أهل البصرة أنَّه مبنى(٣).والصحيح أنَّه مبنى لأ مور منها :

(١) كذا والصواب : الغائب.

(٢) ج، ر : تحذف، والتصحيح في حاشية ر.

(٣) معاني القرآن ١/ ٤٦٩، المقتضب ٢/ ٣، ١٣١، المحتسب ١/ ٣١٣، الإنصاف مسألة ٧٢.

أنَّ الفعل أصله البناء وإنَّما أعرب منه ماأشبه الاسم وهذا لم يشبه فبقي على أصله من البناء .

ومنها أنَّه لوكان معرباً لكان مجزوماً ومجزوم دون جازم لا يُتصَّور ، ولايجوز أن يكون الجازم مضمراً لضعفه ، ألا ترى أنَّ الجار (١) لايضمر مع أنَّه أقوى منه ، ولا يُلتفت إلى قوله :

محمَّدُ تفدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ

(٥٤٥) ....

لشذوذه (٢) .

واستدل الكوفيون على أنَّهُ معرب بأنَّ البناء لزوم الآخر سكوناً أوحركة ولم يوجد الحذف من علامات البناء ووجدناه من علامات الإعراب نحو : ليغزُ ، وهم يقولون : أغزُ وارمِ ،فدلَّ على أنَّه معرب .

ولاحجة لهم في هذا ،لأنَّ من كلام العربِ اذا أشبه شيء شيئاً عومل معاملته ، ألا ترى أنَّه لما أشبه المبنى في باب لا التي للتبرئة وفي النداء المعرب أتبعوه على لفظه وإن كان المبنى لا يجوز اتباعه إلاّ على الموضع خاصة ،فكذلك لما أشبه أغزُ لتغزُ ، في معناه وفي حروفه وأنَّه فعل أمر مثله عاملوه معاملته في الحذف ، فثبت أنَّه مبني .

---

(١) ج، ر : الجازم، وهو تحريف.

(٢) قوله : لشذوذه ، لا يتفق وقوله منذ قليل أنه ضرورة وهو رأى الجمهور وأجازه الكسائي في الكلام، والذي أنكر إضمار اللام هو المبرد، واستشهد له النحاة بجملة شواهد غير هذا البيت. الكتاب ١/ ٤٠٨، المقتضب ٢/ ١٣٢، مجالس ثعلب ٤٥٦، ابن الشجري ١/ ٣٧٥.

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب ما يجزم من الجوابات

اعلم أنَّ جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض مجزوم .

وقول أبي القاسم : والجحد(١)، غلط ، لأنَّه إنَّما جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض لشبهه بالشرط وفعله ،وذلك إذا قلت : قم ، أو لاتقم، أو ليت لي مالاً ،لم توجب شيئاً ولم تنفه ،فأشبه إنْ يَقُمْ ، في أنّك لم توجب شيئاً ولم / تنفه، وليس كذلك النفي . [١٧٤و]

• • •

واختلف في سبب جزم هذه الجمل مابعدها . فمنهم من ذهب إلى أنّها جزمت لكونها متضمنة معنى الشرط ، لأنّكَ إذا قلت : أطع الله يغفرْ لكَ ، فإنّما جزم جواب أطع الله لأنّه ضمّن معنى إن تُطِعْ .

ومنهم من ذهب إلى إنَّها إنّما جزمت لنيابتها مناب الشرط وفعله ، فالأصل عندهم في : أطعِ اللهَ يغفرْ لكَ ، إن تُطِعِ اللهَ يغفرْ لكَ ، فحُذف أطعِ اللهَ وأُقيم إن تُطعْ اللهَ (٢) مقامه .

وهذا هو الصحيح ، لأنَّ العامل لايوجد جملة في موضع ، وإذا كان التقدير في أطعِ اللهَ يغفرْ لكَ على ماذكر من حذف أداة الشرط وفعله كانت الجملة الأولى جازمة بنيابتها مناب الجازم لابحق الأصل .

• • •

واختلف أهل البصرة والكوفة متى يجزم جواب النهي . فمذهب أهل البصرة أنّه لايجوز جزم جواب النهي حتى يصوغ فيه دخول حرف الشرط عليه مع أداة النهي نحو : لاتعصِ اللهَ يَغْفِرْ لكَ ، لأنّه يسوغ أن تقول :

(١) الجمل ٢١٧.

(٢) العكس هو الصحيح.

إنْ لاتَعصِ اللهَ يغفرْ لكَ ، ولايجوز لاتعصِ اللهَ تندمْ ، لأنَّه لايسوغ أنْ تقول : إنْ لاتَعصِ اللهَ تَنْدَمْ .

ومذهب أهل الكوفة أنَّه يجوز جزم جواب النهي إذا صحَّ معنى الشرط وصحَّ وقوع الفعل المنهي عنه مع أداة النهي أو دونها بعد أداة الشرط ، فيجيزون: لاتعصِ اللهَ تَنْدَمْ ، لأنَّه قد ضُمِّنَ لاتعصِ معنى إنْ تعصِ اللهَ تندَمْ . وهذا فاسد ، لأنَّ الجملة الأولى نائبة مناب أداة الشرط وفعله ولايجوز أن تناب منابها حتّى يكون الفعل المنهي عنه موافقاً لفعل الشرط في الحرف الداخل عليه فلا يجوز : لاتعصِ اللهَ تندمْ ، لأنَّك إذا قدَّرت في الأصل : إلاّ تَعصِ اللهَ إنْ تَعصِ اللهَ تندمْ ، لم يجز أن تُقيم إلاّ تَعصِ اللهَ مقام إن تَعصِ ، لأنَّه غير موافق له في الحرف الداخل عليه.

وأمَّا ماورد في الحديث من حملهم : لاتُشرِف يُصِبكَ سَهمٌ (١) ، فإنَّه من تسكين المرفوع الذي لايجوز إلاّ ضرورة أو في قليل من الكلام نحو قول امرىء القيس :

٥٧٣ فاليومَ أشربْ غيرَ مستَحقِبٍ
إثماً مِنَ اللهِ ولا واغِلِ (٢)

فأمَّا المثال الذي أتى به أبو القاسم بجزم جواب النهي وهو : لاتقصدْ زيداً

---

(١) أخرجه البخاري في باب مناقب الأنصار ومثله في باب غزوة أحد رواه بالسكون والرفع. وانظر أمالي السهيلي ٨٥، ١١٨. وفي ج ، ر : لا تضرب يصبك بسهم. وهو تحريف .

(٢) قال هذا حين قتل أبوه ونذر أن لا يشرب الخمرة حتى يثأر به ، فلما أدرك ثأره حلت له بزعمه فلا يأثم في شربها . المستحقب : المتكسب ، وهو من حمل الشيء في الحقيبة . الواغل : الداخل على القوم في شربهم ولم يدع، ورواية الديوان والمبرد : فاليوم أسقى، ولا شاهد فيها.
الكتاب ٢/ ٢٩٧، الفاخر ٦٣ ، الشعر والشعراء ٩٨ ، اصلاح المنطق ٢٤٥ ، الكامل ١ / ٢٤٤ ، الأصول ٢/ ٣٠٨ ، الحجة ١/ ٨٦، الخصائص ١/ ٧٤، ٢/ ٣١٧، الخزانة ٣/ ٥٣٠، الديوان ١٢٢.

تندمْ (١) . فالظاهر أنَّه أخذ مذهب أهل الكوفة ، لأنه لم يرد أنْ لاتَقْصِدْ زيداً تندمْ ، وإنَّما أراد : إنْ تَقْصِدْ تندمْ .

فإن لم تُضمَّن الجملة معنى الشرط ارتفع الفعل نحو : هل أدلُّكم على تجارةٍ تُنجيكُم من عذابٍ أليمٍ ، تؤمنونَ باللهِ ورسولهِ (٢) . وكذلك قول الشاعر:

٥٧٤ كُرّوا إلى حَرَّتيكُم تَعمرونَهُما
كما تَكُرُّ إلى أوطانِها البَقَرُ (٣)

(٢) الجمل ٢١٧.

(٣) الصف ١٠.

(٤) للأخطل من قصيدة في هجاء بني سليم وهم من قيس . الحرَّة : الأرض فيها حجارة سود. وحرَّة بني سليم موضع معروف وثنّاها بحرة أخرى تجاورها . عيرَّهم بالنزول في الحرة لحصانتها ولا [illegible]اع الذليل بها . الكتاب ١/ ٤٤٢ ، شرح السيرافي ٣ / ٦٤٣ (التيمورية) المفصل ٢٥٤، ابن يعش ٧/ ٥٢، اللسان : وطن، الديوان ١٠٨.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب الجــزاء

قوله : وحروف الجزاء كذا ... إلى آخره .

سمّى أدوات الجزاء حروفاً ، ومنها ماهو اسم ومنها ماهو حرف ، لأحد أمرين : اما لأنّها قد تضمنت معنى الحروف وإما أن يكون قد أخذ الحرفَ لغةً ، والحرف لغة يقع على الاسم والفعل والحرف .

وأدوات / الجزاء هي إنْ وإذْ ما ومَنْ وما ومهما وأيّ وكيف، [١٧٤ظ] في مذهب من يُجازِي بها وهو قطرب (١) ، ومتى وأيّان وأيُّ حينٍ وإذا في الشعر وأنّى وأيُّ مكانٍ ، وحيثُ .

وهذه الأدوات تنقسم قسمين : حرف واسم ، فالحرف إنْ وإذْما . في مذهب سيبويه رحمه الله (٢) ، والاسم مابقي .

ومذهب المبرد أنّ «إذ ما» اسم (٣) ، وسبب ذلك أنّ إذ قد ثبت لها الاسمية فلا تخرج عن ذلك ما أمكن . وهذا فاسد ، لأنّ «إذ» إذا كانت ظرف زمان فهي لما مضى ، وفعل الشرط أبداً مستقبل فيناقض معناها معنى الشرط . والصحيح ماذهب إليه سيبويه من أنّها ركبت مع ما وصارت معها كالشيء الواحد وبطل معناها لأنّها صارت جزء كلمة .

واختلف في مهما فزعم بعضهم أنّها مركّبة من مه وما (٤) ، وزعم بعضهم أنّها اسم مفرد موضوع لمعنى لا أكبرُ عن صغيره فعلُك ولا أصغرُ عن كبيره . فمن قال إنّها مركبة من مه وما فلا يخلو أن يجعلهما كالشيء الواحد أو لا

---

(١) ونسب السيوطي القول به للكوفيين أيضاً، الهمع ٢/ ٥٨.

(٢) الكتاب ١/ ٤٣٢.

(٣) هذا مما نسب للمبرد وفي المقتضب ٢/ ٤٦ ما يخالفه . وانظر الهمع ٢/ ٥٨ . ونسب فيه لابن السراج والفارسي.

(٤) نقل مثله عن الفراء في شرح السبع ٤٥ وعن الخليل في الكتاب ١/ ٤٣٣.

يجعلها ، فإن لم يجعلهما كالشيء الواحد فلا يخلو الجازم من أن يكون مَهْ أو ما ، فإن كان الجازم مَهْ فلا ينبغي له أن يجزم إلا فعلاً لأنَّه بمنزلة الأمر والأمر لايطلب إلاّ جواباً خاصة وهذا قد جزم فعلين فدل ذلك على بطلان قوله.

وإنْ قال : إن الجازم ما ، فباطل ، لأنَّ العرب تقول : مهما تمرْ أمْرُرْ بهِ ، فلا تفصل بين حرف الجزم والمجزوم (١) بشيء ، فدل على بطلان قوله . ومن قال : إنَّ مَهْ مع ما كالشيء الواحد فيقال له : لايُدَّعى التركيب إلاّ بدليل ولا دليل على ذلك .

ومن قال : إنَّ مهما مركبة من ما ما ثُمَّ قلب الألف هاء هروباً من اجتماع المثلين (٢) نحو قولهم في حَبْحَبْتُ : حاحيتُ ، فممكن إلاّ أنَّه يضعف ذلك لكونه لم ينطق بهذا الأصل في موضع . فإذا ثبت فساد الوجهين لم يبق إلاّ أنْ يكون اسماً واحداً . وأمَّا قوله :

٥٧٥ أماويَّ مَهْمَنْ يَسْتَمِعْ في صديقِه
أقاويلَ هذا الناسِ ماويَّ يَنْدَمِ (٣)

فإنَّه أدخل مَهْ على مَنْ الشرطية .

وكيف ، وفيها خلاف ، فزعم قطرب أنَّه يجوز الجزاء بها بالقياس لا بسماع من العرب ، وذلك أنَّه قال : في «كيف» معنى الشرط ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : كيفَ يكنْ أكنْ ، فمعناه على أيّ حال يكون أكون عليه . وهذا باطل ، لأنَّه يلزم أن يكون على جميع أحواله وهذا يستحيل إلاَّ أنْ

(١) ج، ر : الجر والمجرور، وهو تحريف.
(٢) هذا رأي الخليل . الكتاب ١/ ٤٣٣، المقتضب ٢/ ٤٨.
(٣) لم ينسب لقائل، قال البغدادي : وهذا البيت شبيه بشعر حاتم ولكني لم أقف عليه منسوباً إليه. ماوى مرخم ماوية علم امرأة.
مهمن اسم شرط يجزم فعلين. شرح السبع ٥٤، ابن يعيش ٤/ ٨.
اللسان : مهمه، الخزانة ٣/ ٦٣١.

يقترن بالكلام قرينة تخلّص الوصف الذي التزم إلى تساويه فيه مثل كيفما يكنْ من قامَ أكُنْ .

• • •

وهذه الأدوات تنقسم ثلاثة أقسام ، قسمٌ تلزمه ما وحينئذ يُجازَى بها . وقسمٌ لاتدخله ما . وقسم أنتَ فيهِ بالخيارِ .

فالذي تلزمه ما إذْ وحيثُ ، فتلزمهما ما عوضاً من الإضافة . وفي إذ أيضا لأنّها قد رُكِبّت معها ، ولذلك انتقلت عن الاسمية. / [١٧٥و]

والذي أنت فيه بالخيار إنْ ومتى وأيّ وأينَ . فمثاله في أي قوله تعالى: أيّاً ما تدعوا (١) . ومثاله في أين : أينما تكونوا يُدرككُم الموت (٢) . ومثاله في متى قوله :

٥٧٦ ....

متى ماتَرقَ العينُ فيه تَسَهَّلِ (٣)

وماعدا هذا لاتدخله ما .

• • •

وهذه الأدوات لابدّ أن تدخل على جملتين فعليتين . فلا يخلو الفعلان أنْ يكونا ماضيين أو مستقبلين أو أحدهما ماضياً والآخر مستقبلاً .

فإنْ كانا مستقبلين فإنّك تجزمهما جميعاً إلاّ أن تدخل على الجواب الفاء فإنّك ترفعه ، ولايجوز الرفع إذا لم تدخل إلاّ ضرورة كقوله :

(١) الأسراء : ١١٠.

(٢) النساء : ٧٨.

(٣) صدره : ورحنا يكاد الطرف يقصر دونه. وهو من معلقة امرىء القيس يصف فرسه. ترق: أصله ترتقي ، حذف الألف منه للجزم، ومعناه: تنظر إلى أعلاه. تسهل: أصله تتسهل أي تنظر إلى أسفله وروى : تسفل، شرح السبع ٩٨، أبيات المعاني ١/ ٨٣، الموشح ٤٨، شرح العشر ٢٥، الديوان ٢٣.

٥٧٧ ياأقرعُ بنَ حابسٍ يا أقــــرعُ
إنّك إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْــرَعُ (١)

أراد : فتصرعُ وحذف الفاء ضرورة (٢) .

فإن كانا ماضيين فلا يظهر فيهما جزم ، وهما في موضع جزم .
وإن كان أحدهما مستقبلا والآخر ماضيا فيقدّم الماضي ويؤخر المستقبل نحو : إن قامَ زيدٌ يقُمْ عمروٌ . ولايقدّم المستقبل ويؤخر الماضي إلاّ ضرورة (٣).

• • •

ويجوز في الجواب الجزم والرفع إذا دخلت الفاء والرفع إنْ لم تدخل الفاء. فتقول : إن قامَ زيدٌ فيقم (٤) عمرو ، وإن قام زيدٌ فيقومُ عمرو ، وإن قام زيدٌ يقومُ عمرو ، على ارادة التقديم .

فإن كان الفعل الأول ماضياً أو مستقبلا وكان الجواب أمراً أو نهياً أو دعاء أو استفهاماً فلا بدّ من الفاء نحو : إن يَقُمْ زيدٌ فاضرْبهُ ، وإن لم يقم فلا تضرْبهُ ، وإن قامَ فغَفَر (٥) اللهُ له ، وإن قامَ فهل أنتَ ضاربه .
وإن كانت الجملة الأولى فعلية وكان الجواب جملة اسمية فلا بدّ من الفاء أو إذا نحو : وإنْ تصبروا وتتّقوا فإنّ ذلك من عزم الأمور (٦) . وإن تُصبْهم

(١) لعمرو بن خفارم البجلي يخاطب الأقرع بن حابس التميمي. وأراد بأخيه جريراً البجلي وكان قد نافر إلى الأقرع خالد بن أرطاة الكلبي.
الكتاب ١/ ٤٣٦، الكامل ١/ ١٣٤ ، المقتضب ٢/ ٧٢، الأصول ٢/ ١٦٢، النقائض ١٤١ ، الروض الأنف ١/ ٦٠، ٢٨٦، ابن الشجري ١/ ٨٤، المغنى ٦١، العيني ٤/ ٤٣٠ ، الخزانة ٣/ ٣٩٦.
(٢) الضرورة مذهب المبرد ، وسيبويه يراه من قبيل التقديم والتأخير. الكتاب ١/ ٤٣٦ ، المقتضب ٢/ ٧٢.
(٣) انظر ١/ ٤٥١ تعليق ١ والشاهد ٤٣٧.
(٤) ج ، ر : يقوم، والصواب ما أثبتناه.
(٥) كذا ولعله : يغفر.
(٦) آل عمران : ١٨٦.

سيئة بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون (١) . ولايجوز حذف الفاء إلاّ ضرورة وذلك كقوله :

٥٧٨ مَنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يكشُرها
والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مِثــلانِ (٢)

• • •

وإذا وقع بعد أداة الشرط اسم وفعل فالاختيار أنْ يليها الفعل ، ولا يجوز تقديم الاسم وإضمار الفعل إلاّ (في ٣) ضرورة شعر كقوله:

صعدةٌ نابتــةٌ في حــــائــرٍ
أينما الريحُ تُمَيّلْهــا تَمِــلْ (٢٣٩)

وذلك ماعدا إنْ فإنّه يجوز أن يليها الاسم ويؤخر الفعل في الكلام ، وتقديم الفعل أحسن ، قال الله تعالى : وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجِـرْهُ حتى يسمعَ كلامَ اللهِ (٤) . إلاّ أن يكون الفعل مجزوماً فلا يجوز تقديم الاسم إلاّ ضرورة نحو : إن زيدٌ يقمْ يقمْ عمروٌ .

• • •

واذا اجتمع الشرط والقسم فإنّك تبني الجواب للمتقدّم منهما فتقول : واللّهِ إن قامَ زيدٌ ليقومَنَّ عمروٌ ، فأمّا قول الشاعر :

حلفــتُ لهــا إنْ يُـدلـجِ الليــلَ لايَزَلْ
.... (٣٨١)

فإنّه لم يضمن حلفت معنى القسم ولذلك بنى الجواب على الشرط .

(١) الروم ٣٦.
(٢) نسب في الكتاب لحسان وهو لابنه عبد الرحمن ؛ وروى في ديوان كعب بن مالك . قال المبرد : لا اختلاف بين النحويين في أنه على ارادة الفاء لأن التقديم فيه لا يصلح. الكتاب ١/ ٤٣٥، النوادر ٣١، المقتضب ٢/ ٧٢، الأصول ٢/ ٧١٨، الروض الأنف ١/ ٢٨٦، المغنى ٥٨، العيني ٤/ ٤٣٣، الخزانة ٣/ ٦٤٤، ديوان كعب ٢٨٨.
(٣) زيادة يقتضيها السياق.
(٤) التوبة : ٦.

وإذا اجتمع الشرط والاستفهام فمذهب سيبويه أنْ يبنى الجواب / [١٧٥ظ] على الشرط ويدخل الاستفهام على الجملة من الشرط والجزاء بأسرها .
ومذهب يونس أنَّ الفعل يبنى على الاستفهام نحو : أإن (١) قامَ زيدٌ يقمْ عمروٌ ، ويونس يقول : يقومُ عمروٌ (٢) . والصحيح مذهب سيبويه بدليل قوله تعالى : أفإنْ متَّ فهم الخالدونَ . لأنّه لايجوز أن يكون التقدير : أفهم الخالدون فإن متَّ ، لأنَّ الذي يقول : أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ ، فيحذف الجواب لدلالة ماتقدَّم عليه لايقول : أنتَ ظالمٌ فإن فعلتَ) (٤) فإنَّ الفاءَ حرف استئناف تمنع ماقبلها ان يفسره مابعدها .

• • •

ويجوز حذف فعل الشرط والجواب وذلك إذا فُهم المعنى ، فمثال حذف فعل الشرط وابقاء الجواب قوله :

٥٧٩ فَطلِّقْها فلستَ لها بكُفءٍ
وإلاّ يَعلُ مَفرِقَكَ الحُسامُ (٥)

وقولــه :

٥٨٠ أقيموا بَني النعمانِ عنّي صدورَكُم
وإلاّ تُقيموا صاغِرينَ الرؤوسا (٦)

---

(١) ج، ر : ان، وهو تحريف.
(٢) الكتاب ١/ ٤٤٤.
(٣) الأنبياء : ٣٤.
(٤) ما بين القوسين سقط من ر.
(٥) للأحوص الأنصاري يخاطب مطراً وهو سلفه وكان شيخاً دميماً.
الأغاني ١٤/٦١، أمالي الزجاجي ٨٠، ابن الشجري ١/٣٤١، المغنى ٧٢٠، التوضيح ٢/١٨٢، العيني ٤/ ٤٣٥، الخزانة ١/ ٢٩٥.
(٦) ليزيد بن الخذاق، ورواية المفضليات : عنا .. كارهين . شرح المفضليات ٥٩٩، المنصف ١/ ١٤ ، ابن الشجري ١/ ٢٨٣، ٣٤٢، ابن يعيش ٦/ ١٢٥، اللسان : قوم.

ومثال حذفهما معاً قوله :

قالت بناتُ العم ياسلمى وإنْ
كانَ عَيِيّاً مُعدَماً قالت وإنْ(٣٠٧)

• • •

وأسماء الشرط إن تقدمها عامل بطل عملها ماعدا حرف الجر والإضافة إلى اسم الشرط.فمثال دخول حرف الجر :بِمَنْ تَمرُرْ أمرُرْ بِهِ .ومثال أن تضيف إلى اسم الشرط : غلامَ مَنْ تَضرِبْه أَضرِبْهُ .
فإن لم يدخل عليها حرف جر فلا يخلو اسم الشرط من أن يكون اسم زمان أو مكان أو غير ذلك .
فمثال ظرف الزمان : متى مايقُمْ أقُمْ . ومثال ظرف المكان : حيثما تكن أكُنْ معك . ومثال المصدر : أيَّ ضربٍ تضرِبْ أضرِبْ مثلَهُ .
فإن كان غير ذلك من الأسماء فلا يخلو الفعل الذي بعدها من أن يكون متعدّياً أو غير متعدٍّ ، فإن كان غير متعدٍّ فهي مبتدآت . وإن كان متعدّياً فلا يخلو فاعله من أن يكون ضميراً يعود على اسم الشرط أو غير ذلك .
فإن كان فاعل الفعل ضميراً يعود على اسم الشرط فهي مبتدآت . وإن كان غير ذلك فلا يخلو الفعل أن يكون قد أخذ مفعوله أو لم يأخذه . فإن كان لم يأخذه فهي مفعوله . وإن كان قد أخذ مفعوله فيجوز فيها وجهان : الرفعُ على الابتداء والنصب على الاشتغال .
واذا تقدَّم أسماء الشرط لكنْ أو أُضيف إليها ظرف زمانٍ فإنَّ الفعل يرتفع ويبطل معنى الشرط كقوله :

٥٨١ ....
ولكن متى ماأملكُ الضُرَّ أنفعُ (١)

ولا يجوز ابقاؤها على ماكانت عليه من الجزم إلاّ ضرورة كقوله :

(١) صدره : وما ذاك أن كان ابن عمي ولا أخي .
وهو للعجير السلولي (اسلامي) وقوله :ذاك ، اشارة إلى معروف صنعه مع ابن عمه.
الكتاب ١/ ٤٤٢ ،الأصول٢/١٦٤ ،شرح السيرافي٣/٦٠٩ ،(التيمورية)الخزانة ٣/٦٥٢.

٥٨٢ على حين مَنْ تَلبَثْ عليهِ ذَنُوبُهُ
يَجِدْ فَقدَها إذْ في المَقامِ تدابُرُ(١)

وكذلك قوله :

٥٨٣ ولستُ بِحَلّالِ التِلاعِ لبيتِهِ
ولكن مَتَى يسترفِدِ القومُ أرفِدِ (٢)

وزعم بعضهم أنه يجوز في الكلام والشعر ، والصحيح مابدأنا به .

• • •

وإذا عطفت في هذا الباب فلا يخلو أن تعطف على الفعل الأول أو على الجواب ، فإن عطفت على الفعل الأول لم يجز / فيها إلاّ الجزم نحو : [١٧٦و] إنْ يقُمْ زيدٌ ويخرجْ عمرو يغضَبْ (٣) بكرٌ .

فإن عطفت على الجواب فلابدّ أن تعطف بالفاء أو بغير ذلك من حروف العطف.

فإن عطفت بالفاء جاز في المعطوف ثلاثة أوجه : الجزم على العطف والرفع على الاستئناف والنصب بإضمار إنْ وهو أضعف الوجوه .

وإن عطفتَ بغير ذلك من حروف العطف لم يجز في المعطوف إلاّ الجزم نحو : إنْ يقُمْ زيدٌ يقمْ عمروٌ ويغضبْ بكرٌ (٤).

---

(١) للبيد بن ربيعة يخاطب عمه، الذنوب : الدلو فيها ماء يقارب الامتلاء.
التدابر : التقاطع. يجد فقدها : يؤلمه فقدها . يريد أنه دافع عن عمه في مجلس النعمان ابن المنذر على حين من لا يقوم بحجته.
الكتاب ١/ ٤٤١، اصلاح المنطق ٣٦١، الخزانة ٣/ ٦٤٩، الديوان ٢١٧ ،

(٢) لطرفة من معلقته، والرواية : مخافة، مكان لبيته. الكتاب ١/ ٤٤٢، شرح السبع ١٨٦، المغني ٦٧١، الخزانة ٣/ ٦٥٠، الديوان ٢٩.

(٣) ج، ر : ويغضب، والواو زيادة.

(٤) يجوز في العطف بالواو ما جاز من الأوجه في العطف بالفاء، قرىء: ويذرهم بالرفع والنصب والجزم. الأعراف ١٨٦ وانظر مشكل إعراب القرآن لمكي ١/ ٣٠٦ بغداد ١٩٧٥ .

وإذا وقع بين (١) فعل الشرط وفعل الجزاء فعل آخر فلا يخلو أن يكون في معنى الفعل الأول أو لا يكون . فإن كان في معنى الأول جاز فيه وجهان : الرفع على معنى الحال والجزم على أنه بدل نحو : من يقصِدْني يمشِ أُحسنْ إليه . ونظير ذلك قوله :

متى تأتِنا تُلمِمْ بنا في ديارِنا
تَجِدْ حطباً جزلاً وناراً تأجّجا(١٨٢)

فإن لم يكن في المعنى الأول لم يجز إلاّ الرفع على الحال كقول الحطيأة :

٥٨٤ متى تأتِهِ تعشو إلى ضوءِ نارِه
تجدْ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ مُوقِدِ (٢)

وكذلك إذا وقع بعد فعل الجزاء فعل آخر فلا يخلو أن يكون في معناه أو لا يكون. فإن لم يكن لم يجز إلاّ الرفع على المعنى الحال . فإن كان في معناه جاز فيه وجهان : الرفع على معنى الحال والجزم على البدل نحو قوله : ومَنْ يفعلْ ذلكَ يلقَ أثاماً يُضاعفُ له العذابُ (٣) .

• • •

والشاهد (٤) في قوله :

٥٨٥ ومهما تكنْ عند امرىءٍ من خَليقة
ولو خالَها تَخفَى على الناسِ تُعلَمِ (٥)

---

(١) ج، ر : بعد، وهو تحريف.

(٢) الضمير في تأته يعود على بغيض بن عامر التميمي ، الكتاب ٤٤٥/١ ، مجاز القرآن ٢٠٤/٢ ، معاني القرآن ٢٧٣/٢ ، المقتضب ٢٦٥/٢ ، مجالس ثعلب ٣٩٩ ، الجمل ٢٢٠ ، العيني ٤٣٩/٤ ، الخزانة ٦٦٠/٣ .

(٣) الفرقان : ٦٨ - ٦٩ .

(٤) هذه الشواهد أوردها الزجاجي وختم بها الباب .

(٥) لزهير من معلقته . ورواية الديوان : وان . شرح السبع ٢٨٩ ، الجمل ٢٢٢ ، شرح العشر ١٦٨ ، المغنى ٣٦٧ ، الديوان ٣٢ .

جزم لكن وتعلم «بمهما» . وكذلك الشاهد في قول الآخر :

٥٨٦ إذْ ماأتيتَ على الرسول ِ فقـلْ لـــهُ

حقاً عليكَ إذا اطمـأنَّ المجلسُ (١)

إدخال الفاء على قل وجعله جواباً لاذماً . والشاهد في قوله :

٥٨٧ فأصبحتَ أنّى تأتِـها تشتَجِرْ بِـهـا

كلا مَـركبيْهـا تحتَ رجليكَ شاجِرُ (٢)

جزم تأتها وتشتجر بأنّى . والشاهد في قول الآخر :

٥٨٨ إذا قصُرت أسيافُنـا كـان وصلُـها

خُطانا إلى أعـدائنـا فنُضارِبِ (٣)

جزم فنضارب بالعطف عليه . فافهم .

---

(١) للعباس بن مرداس . وروى في السيرة والديوان : إما . الكتاب ٤٣٢/١ ، المقتضب ٤٧/٢ ، الجمل ٢٢٢ ، الروض الأنف ٢٩٨/٢ ، شرح السبع ١٢٦ ، الخزانة ٦٣٦/٢ ، الديوان ٧٢ .

(٢) للبيد . تشتجر : من تشاجر القوم اذا اختلفوا . الشاجر : المضطرب أو الملتبس بين المركبين. والضمير في تأتها يعود على الداهية . الكتاب ٤٣٢/١ ، المقتضب ٤٨/٢ ، الخزانة ١٩٠/٣ ، الديوان ٢١٥ .

(٣) لقيس بن الخطيم . ورواية الحماسة : إلى أعدائنا لتضارب . ولا شاهد فيه . الكتاب ٤٣٤/١ ، مجاز القرآن ٢٥٩ ، المفضليات ٢٠٧ ، المقتضب ٥٧/٢ ، الجمل ٢٢٣ ، ابن الشجري ٣٣٣/١ ، الخزانة ١٦٤/٣ ، الديوان ٣٢ .

باب ماينصرف ومالا ينصرف

الاسم الذي ينصرف هو ينصرف هو الذى ينون ويخفض ، وغير المنصرف هو الذى لاينون ولا يخفض . واختلف في تسمية المنصرف منصرفاً ، فمنهم من قال : إنّما سمى منصرفاً لأنّ في آخره صريفاً وهو الصوت ، لأنّ التنوين صوت ، ومنهم من قال : إنّماسمّي منصرفاً لأ نّه انصرف عن شبه الفعل. ومنهم من جعل المنصرف مشتقاً من الصريف وهو اللبن الخالص ، فكأنّ الاسم المنصرف قد تخلص من شبه الفعل والحرف .

والأول أجود لأنه يلزم على الثاني أن يكون كل منصرف قد أشبه الفعل أولا ثم زال بعد ذلك عن شبه الفعل . وذلك باطل في جميع الأسماء المنصرفة لأنّ من الأسماء غير المنصرفة مالم يشبه الفعل فقط .

ويلزم على الثالث أن يضموا مثل : مررتُ بأحمدِكم ، منصرفاً وهم يسمونه منجراً ، فدلّ ذلك على صحة القول الأول .

والاسم الذي لاينصرف هو كل اسم / اجتمعت فيه علتان [١٧٦ظ] فرعيتان فصاعداً عن علل تسع على حسب مايذكر بعد . أو وُجِدَ فيه علّة تقوم مقام علّتين .

والعلل التسع : العدل والتعريف والصفة والعجمة والتركيب والتأنيث وزيادة الألف والنون ووزن الفعل والجمع الذي لانظير له في الآحاد . والعلة التي تقوم من هذه العلل مقام علتين ، التأنيث اللازم والجمع الذي لا نظير له في الآحاد .

والتأنيث اللازم هو ما كان بالهمزة مثل حمراء وبالألف مثل حُبلى . والجمع الذي لانظير له في الآحاد هو ماكان من الجموع على وزن مفاعِل أو مفاعيل .

وهذ العلل التي ذكرت لاتمنع الصرف على الاطلاق ، لكن تحتاج في ذلك إلى تفصيل .

فأمّا العدل فيمنع الصرف ، وكذلك الصفة ، وكذلك الجمع الذي لانظير له في الآحاد .

وأمّا التعريف الذي يمنع الصرف منه تعريف العلمية أو ما أشبه من تعريف سَحَرَ ، وذلك أنّه معدول عن الألف واللام فصار كالعلم في أنّه معرفة وليس بمضاف ولا معرّف بالألف واللام .

وأمّا وزن الفعل فيقسم ثلاثة أقسام : غالبُ ومختص ومشترك فالغالب هو الذي يوجد في الأسماء والأفعال ، وأكثر وجوده في الأفعال مثل يفعل وأفعل وتفعل .

والمختص هو الذي لايوجد إلاّ في الأفعال ولا يوجد في الأسماء إلاّ منقولا من الفعل وهو فَعّل وفُعّل المضعف العين .

وأمّا المشترك فهو الذي يوجد في الأسماء والأفعال على التساوى .

والذي يمنع الصرف من هذه الأقسام الغالب والمختص خاصة . وأمّا المشترك فلا يمنع الصرف أصلا إلاّ أن يكون المشترك منقولا من مثل فعل أن تسمى رجلا بضَرَبَ ، فزعم عيسى بن عمر أنّه يمتنع الصرف ، واستدلّ على ذلك بقوله :

٥٨٩ أنا ابنُ جلا وطلاّعُ الثنايا
متى أضع العمامةَ تعرفوني (١)

ولا دليل في هذا البيت له ، لأنّ ذلك محتمل أن يكون صفة لمحذوف فكأنّه قال : أنا ابن رجلٍ جلا، ومحتمل أن يكون في جلا ضمير وحكيت

(١) مطلع قصيدة لسحيم بن وثيل الرياحي (جاهلي) في الفخر .
الثنايا : جمع ثنية وهي الطريق في الجبل . وقوله : طلاع الثنايا كناية عن شجاعته وركوبه الصعاب . وأراد بوضع العمامة أنه متى حسر لثامه للكلام أعرب عن نفسه فعرفه الناس.
وقيل في معناه غير ذلك .
الكتاب ٧/٢ ، مجالس ثعلب ١٧٦ ، المخصص ١٤٣/١٣ ، ١٤٥ ، العيني ٣٥٦/٤ ، الخزانة ١٢٦/١ .

الجملة وهو الأولى، فكأنّه قال: أناابنُ الذي يقال له جلا، مثل تأَبّطَ شرّاً.
والدليل على فساد مذهب عيسى بن عمر ماحكاه سيبويه رحمه الله من أنَّ العرب تصرف الرجل بسمى كَعْسَباً وهو في الأصل فَعْلَلٌ من الكَعْسَبَة وهي شدّةُ العَدوِ مع تداني الخطى (١).

وأمّا التأنيث فلا يخلو أن يكون باقياً على مسماه المؤنث او منقولا إلى مذكر، فان كان باقياً على مؤنثه فلا يخلو أن يكون التأنيث تأنيثاً لازماً أو لايكون.

فإن كان التأنيث لازماً فيمتنع الصرف وإن كان غير لازم فلا يخلو أنْ يكون التأنيث بعلامة / أو بغير علامة . [١٧٧و]

فإن كان بعلامة فيمنع الصرف . وإن كان بغير علامة فلا يخلو أن يكون ثلاثياً أو أزيد فان كان أزيد فيمنع الصرف . وان كان ثلاثياً فلا يخلو أن يكون متحرك الوسط أو ساكن الوسط .

فان كان متحرك الوسط فيمنع الصرف ، وإن كان ساكن الوسط فلا يخلو أن يكون منقولا من مذكّر أولايكون . فان كان منقولا من مذكر فيمتنع الصرف مثل حِمْصَ وجُورَ . فإن انضافت اليه أزيد من علة واحدة فيجوز فيه وجهان : الصرف ومنع الصرف . فان كان الاسم المؤنّث قد سمّي به مذكّر فلا يخلو أن يكون مؤنثاً بعلامة أو لايكون . فان كان مؤنثاً بعلامة فيمنع الصرف ، وان كان مؤنثاً بغير علامة فلا يخلو ان يكون ثلاثياً أو أزيد

فان كان أزيد فيمنع الصرف الا ان يكون التأنيث تأنيث جمع فإنّه لايمنع الصرف ، مثال ذلك أن تسمى بكلاب ، فاذا سميت به انصرف إلاّ ذراعاً وكراعاً فإنّما سمي بهما المذكر وهما مع ذلك مصروفان لكثرة تسمية المذكر بهما . فإن كان ثلاثياً فإنّه لا يمنع الصرف .

---

(١) الكتاب ٧/٢ .

وأما التركيب وهو جعل الاسمين اسماً واحداً فلا يخلو أن يتضمن معنى الحرف مثل خمسة عشر أو لايتضمن ، فإن تضمّن معنى الحرف فإنّه مبنى وان كان لايتضمن معنى الحرف فيمنع الصرف مثل بعلبك .

وأما زيادة الألف والنون فـلا يخلو ان تكـون في اسم علـم أو لا تكون . فإن كانت في اسم علم منعت الصرف ، وان لم يكن علماً فلا يخلو أن يكون صفة او لايكون . فإن كان غير صفة فلا يمنع وان كان صفة فلا يخلو أن يؤنّث بالتاء أو لايؤنث . فإن أنّث بالتاء انصرف . وإن أنّث بغير التاء امتنع الصرف .

وأما العجمة فلا يخلو أن تكون شخصية أو جنسية . والجنسية هي أن تنقل الاسم من كلام العجم إلى كلام العرب في أول أحواله إلى نكرة مثل لجام ونيروز ويرندج وديباج .

والشخصية هي أن تنقل الاسم من كلام العجم في أول أحواله معرفة مثل إبراهيم واسماعيل . فان كانت العجمة جنسية فلا تمنع الصرف ، وان كانت شخصية فلا يخلو أن يكون الاسم الأعجمي على ثلاثة أحرف أو أزيد . فإن كان على أزيد من ثلاثة أحرف فيمنع الصرف . فأن كان على ثلاثة أحرف فلا يمنع الصرف عند النحويين (١) إلاّ عيسى بن عمر وابن قتيبة(٢) فيقولان : حكمه حكم المؤنث الثلاثي . وذلك فاسد لأنّه لم يسمع في مثل نوح أو هود إلاّ الصرف .

• • •

وهذ العلل لاتمنع الصرف إلاّعلى مايذكر . فالتصريف يمنع الصرف مع هذه العلل كلها إلاّ مع الصفة أو مع مايمنع وحده ، فإنّه لاأثر للتعريف

(١) الكتاب ٢٣/٢ ، المقتضب ٣٥٢/٣ .

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري . عالم نحوي لغوي . ولد ببغداد وبها نشأ وتأدب وكان ثقة ديناً فاضلا . توفي سنة ٢٧٦ هـ ترجم له الخطيب البغدادي ١٧٠/١٠ ، الزبيدي ١٢٩ ، ابن النديم ٧٧ ، الأنباري ٢٧٢ ، القفطي ١٤٣/٢ ، السيوطي ٢٩١.

فيه . فالتأنيث غير اللازم والعجمة والتركيب / لاتمنع الصرف إلاّ [١٧٧ظ] مع التعريف خاصة والعدل لايمنع الصرف إلاّ مع التعريف أو الصفة .
والجمع الذى لانظير له في الآحاد يمنع الصرف وحده . وكذلك التأنيث اللازم والصفة لاتمنع الصرف إلاّ مع وزن الفعل وزيادة الألف والنون .

• • •

والأسماء التي لاتنصرف تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم لاينصرف في معرفة ولا نكرة . وقسم لاينصرف في معرفة وينصرف في نكرة، وقسم ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة .

فالذى لاينصرف في معرفة ولا نكرة هو كل ماليس إحدى علتيه التعريف أو ماكان إحدى علتيه التعريف ، فإذا سقط التعريف خلّفته علّة أخرى.

وأمّا الذى ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة فهو كل اسم إحدى علتيه التعريف ، فإذا سقط التعريف لم تعقبه علة أخرى .

وأمّا الذى ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة فهو كل اسم معدول في النكرة ،فإذا سميت به انصرف ،لأنّه ليس فيه إلاّ التعريف ، وليس معدولاً في التسمية ولا يثبت حاله وقت إن كان معدولا ،لأنّه عدل في النكرة وهو الآن معرفة. فإذا نكّرت امتنع الصرف لأنه فيه شبه أصله وقد كان في الأصل لاينصرف .

• • •

قوله : فأمّا مالا ينصرف في معرفة ولا نكرة فذلك خمسة أجناس : منها أفعلُ التفضيلِ ..... .

أفعل لايخلو أن يكون اسماً أو صفة ، فإن كان اسماً فلا يخلو أن يكون معرفة أو نكرة . فإن كان معرفة فيمنع الصرف لوزن الفعل والتعريف . وإن كان نكرة فينصرف .

فإن كان صفة فلا يخلو أن يكون أفعلُ مِنْ مضمرة كانت معه أو مظهرة ملفوظاً بها (١) ، أو أفعل الذي مؤنثه فعلاء ، أو أفعل الذي مؤنثه فُعلى ، أو أفعل الذي مؤنثه بالتاء نحو أرمل وأرملة ، أو أفعل الذي هو في الأصل اسم فوصف به نحو أربَع ، فإنّه اسم عدد (٢) في الأصل ثم وصف به .

فإن كان أفعل الذي مؤنثه فُعلى أو أفعل الذي مؤنثه بالتاء أو أفعل الذي مؤنثه في الأصل اسم لينصرف قولا واحداً .

أمّا أفعل الذي مؤنثه بالتاء فينصرف لأنه قد زال عن شبه الفعل بدخول تاء التأنيث عليه المنقلبة في الوقف هاء ، وهي من خواص الأسماء .

وأمّا أفعل الذي هو في الأصل اسم فينصرف إمّا لأنه قد كان اسماً فلم يؤكّد (٣) في الوصفية وإمّا لأنّه قد تدخله التاء فيقال أربعة .

وأمّا أفعل الذي مؤنثه فُعلَى فلا يستعمل إلاّ بالألف واللام أو مضافاً ، وكذلك مؤنثه . ولذلك صرف ، ولذلك لُحِّن الحسن بن هاني في قوله :

كأنْ صُغْرَى وكُبْرى مِن فواقعها
حصباءُ دُرٌّ على أرضٍ من الذّهبِ (٣٤٦)

لأنه لايخلو (٤) أن يجعل / «من» زائدة وكبرى مضافة إلى فواقعها [١٧٨ و] أولا ، فإن جعلها زائدة فقد أخطأ لأنّها لاتزاد في الواجب . وان جعل «مِنْ» غير زائدة فيكون قد استعمل فُعلَى غير معرَّفة بالألف واللام ولا مضافة.

فإن سمّيتَ بأفعل الذي مؤنثه بالتاء أو أفعل الذي هو في الأصل اسم فإنّه يمنع الصرف لوزن الفعل والتعريف ، وإن نكرتّهما انصرفا قولا واحداً .

وإن سمّيت بأفعل الذي مؤنثه فُعلى صرف على كلّ حال لأجل الألف واللام أو الإضافة .

---

(١) الضمير يعود على من .
(٢) ج ، ر : علم ، وهو تحريف .
(٣) ر : يتأكد .
(٤) ر : اما أن :

فإن كان أفعل الذي مؤنثه فعلاً . فإنّه يمتنع الصرف لوزن الفعل والصفة ، فإن سمّيتَ به فإنّه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف ، فإن نكرّته ففيه خلاف .

فسيبويه لايجيز الصرف وأبو الحسن الأخفش يصرف (١) وأبو علي الفارسي يجيز فيه الوجهين فقال : إن لحظتَ فيه أنّه كان صفة فتمنعه الصرف ، وإن لحظت أنّه انتقل عن الصفة إلى الاسمية فتصرفه ، والدليل على صحة هذا أنّ العرب إذا سمّت بالصفة فتارة تحكم لها بحكم الصفة وتارة تحكم لها بحكم الأسماء . ألا ترى أنّها لما سمت بأحوص حكمت له بحكم الصفة (٢) ، وتارة تجمعه جمع الصفات ، قال :

٥٩٠ أتاني وَعيدُ الحُوصِ مِن آلِ جَعفَرٍ
فياعبدَ عمروٍ لو نَهيتَ الأحاوِصا (٣)

فأحوص صفة لكنه سُمّي به فجمعه جمع الصفات فقال : وعيدُ الحوصِ ، وجمعه جمع الأسماء فقال : أحاوص .

وهذا الذي قال ليس بصحيح ، لأنّه يُشبِه أصله قبل التسمية ، لأنّه نكرة كما كان وقت أن كان صفة ، وشبه العلّة علّةٌ في هذا الباب . وسيأتي بيان ذلك .

وأمّا أبو الحسن فقال : ليس فيه إلاّ علّة واحدة فلا يمنع الصرف (٤) . وهذا الذي قاله باطل لما تقدّم

والصحيح ماذهب إليه سيبويه . وأيضاً فإنّ أبا زيد حكى أنّ العرب تقول : عندي عشرون أحمرَ ، في رجال اسم كل واحد منهم أحمر .

---

(١) ووافقه المبرد في المقتضب ٣/٣١٢ ، ٣٧٧ ، وانظر الكتاب ٢/٤ ، وايضاح الزجاجي ١٤٢ .

(٢) كذا ولعله : الأسم .

(٣) للأعشى من شعر يهجو به علقمة بن علاثة . والحوص هم بنو الأحوص بن جعفر قوم علقمة وعبد عمرو رئيسهم . اصلاح المنطق ٤٠١ ، المبهج ٢٣ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٠١ ، المخصص ١/١٠٢ ، ١٣/٢٢٧ ، المحكم ٣/٣٦٦ ، المفصل ١٩٥ ، شواهد الشافية ١٤٤ ، الخزانة ١/٨٨ ، الديوان ١٤٩ .

(٤) المقتضب ٣/٣١٢ ، ٣٧٧ .

وأما جمعهم أحوص على حوص تارة وعلى أحاوص اخرى فمن قِبَلِ ما لُحِظ فيه معنى الوصف تارة نحو العبّاس ، ولم يلحظ أخرى نحو عبّاس .

فإن كان «أفعلُ مِنْ» فيمتنع الصرف . واختلف في سبب منعه للصرف، فمذهب أهل البصرة أنّه امتنع الصرف لوزن الفعل والصفة (١) ، وزعم أهل الكوفة أنّه امتنع الصرف للزوم مِنْ . وهذا باطل ، لأنّه يلزمهم أن يمنع الصرف من «خير» (٢) في قولهم : مررت برجلٍ خيرٍ مِنْ عمروٍ ، وهذا خيرٌ منكَ ، والعرب لم تمنعه الصرف قط ، فدل على أنّه إنّما امتنع من الصرف لوزن الفعل والصفة . فلما زال وزن الفعل صرف .

فإن سمّيتَ به فلا يخلو أن تُسمّى به مع من أو بغير من . فإن سمّيتَ به مع من فإنّه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف . فإن تركته امتنع الصرف لوزن الفعل وقوة شبهه أصله في أنّه نكرة مع مِنْ كما كان وهو /صفة . [١٧٨ظ]

فإن سمّيت بأفعل من غير مِنْ فإنّه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف(٣) . فإن نكرّته فإنّه ينصرف قولاً واحداً ، فإنّه (٤) لايشبه أصله وقت أن كان صفة ، لأنّه لايستعمل صفة إلا بمِنْ ظاهرة أو مقدّرة .

وينبغي أن يعلم أن كل اسم في أوله همزة وبعدها ثلاثة أحرف فإنّه يحكم عليها بالزيادة وعلى ماعداها بالأصالة إلاّ أن يقوم دليل على أصالتها من اشتقاق أو تصريف (٥) أو فك مدغم .

فمثال مادلّ الاشتقاق على أصالة همزته أولَقَ ، فإنّه مشتق من تألّق البرق بدلالة قولهم : أُلِقَ الرجلُ . فأثبت الهمزة وحذفت الواو.

ومثال مادلّ التصريف على أصالة همزته أرطَى (٦) عند من يقول : أديمٌ مأروطٌ ، فيثبت الهمزة .

---

(١) الكتاب ٢/٥ ، المقتضب ٣/٣١١ .

(٢) سقطت «خير» من ج ، ر .

(٣) ر : والعلمية .

(٤) ر : لأنه .

(٥) ج ، ر : تعريف ، وهو تحريف .

(٦) أرطى واحدته أرطاة ، وهو شجر يدبغ به الجلد .

ومثال مايدل الفك على أصالة همزته ماوجد في كلام العرب نحو : أبقَقَ (١)، فك الإدغام فيه دليل على الأصالة مالم يقم دليل على زيادة الهمزة أيضاً من اشتقاق أو غير ذلك ، فيكون الفك شاذاً ولا حجة فيه على أصالة الهمزة نحو قوله :

٥٩١ قد علِمَتْ ذاكَ بناتُ ألبُبِهْ (٢)

فالهمزة في ألبُبِهِ زائدة ، لأنه من اللُبِّ ، يريد بنات لُبِّه ، وألبَّ شاذ .

• • •

ومنها فَعلان ... الفصل

يقول : كل اسم في آخره ألف ونون زائدتان فلا يخلو أن يكون اسماً أو صفة. فإن كان اسماً فلا يخلو أن يكون معرفة أو نكرة . فإن كان معرفة فإنَّما يمتنع الصرف لزيادة الألف والنون ، والتعريف عند بعضهم . وإن كان نكرة انصرف .

وإن كان صفة فلا يخلو أن يؤنث بالتَّاء أو لايؤنث بها . فإن لم يؤنث بها بل يكون مؤنثه على فَعلى امتنع الصرف لزيادة الألف والنون ، والصفة عند بعضهم . وإن أنّث بها انصرف .

فمثال ماأنّث بالتاء سَيفان وسَيفانة (٣) وسُفيان وسُفيانة ، ومثال مايكون مؤنثه على فَعلى سَكران وسَكرى وعطشان وعَطْشى .

---

(١) بق المكان وأبق : كثر بقه ، وبق النبت بقوقاً : طلع ، اللسان : بقق .

(٢) روى هذا الرجز عن اعرابية تعاتب ابنها فقيل لها : مالك لا تدعين عليه ، فقالت :

تأبى له ذاك بنات ألببي

قال الجوهري : وبنات ألبب عروق في القلب تكون فيها الرقة .

الكتاب ٦١/٢ ، ٤٠٣ ، المقتضب ١٧١/١ ، ٩٩/٢ ، المنصف ٢٠٠/١ ، ٣٤/٣ ، الصحاح واللسان : لب ، الخزانة ٢٩٢/٣ .

(٣) السيفان : الطويل من الرجال .

وزعم بعض النحويين أنَّ الاسم العلم الذى في آخره ألف ونون زائدتان امتنع الصرف لشبه الألف والنون بألفي التأنيث في أنّهما زائدتان في آخر الاسم كما أنَّ ألفي التأنيث كذلك والأولى منهما ألف كما أنَّ ألفي التأنيث كذلك ، ولا تدخل عليهما تاء التأنيث كما لاتدخل على ألفي التأنيث .

وزعم (١) أن الصفة التي في آخرها ألف ونون زائدتان ومؤنثها فَعلى إنّما امتنعت الصرف لشبه الألف والنون أيضاً بألفي التأنيث في آخر الصفة (٢) الأولى منهما ألف كما أنَّ ألفي التأنيث كذلك ، ولاتدخل عليهما التاء كما لاتدخل على ألفي التأنيث .

والمؤنث من هذه الصفة بخلاف المذكّر كما كان الأمر فيما كانت فيه ألف التأنيث . هذا هو الصحيح ، بدليل أنّه لو كان مع مجرد الزيادة يمنع الصرف / لوجب أن يمنع مثل سيفان الصرف للصفة والزيادة . [١٧٩ و] ولو كان عثمان يمنع الصرف للتعريف والزيادة لوجب أن ينصرف سكران إذ لاتعريف فيه . واذن قد تبيّن أنَّ الصفة غير مؤثرة .

وزعم أبو العباس المبرِّد أنَّ الألف والنون إنّما منعتا الصرف لأنَّ النون في الأصل بدل من الهمزة، فاصل سكران عنده سكراء (٣)، واستدلَّ على ذلك بقول العرب في النسب إلى بهراء(٤) بهراني فأبدلوا النون من الهمزة. وهذا عندنا من شاذ النسب فلا تدعى من أجله النون في سكران عوضاً من الهمزة.فإن سمّيتَ بهذه الصفة التي لاتنصرف لم تنصرف أيضاً لزيادة الألف

---

(١) ر : فكذلك زعم .

(٢) سقطت من ج ، ر .

(٣) ج ، ر : سكرى ، وهو تحريف .

(٤) قبيلة من قضاعة . الكتاب ٦٩/٢ .

(٥) قال المبرد هذا في موضعين من المقتضب وقال في موضع ثالث ان النون بمنزلة الألف اللاحقة بعد ألف التأنيث في حمراء وصفراء ولم يقل أنها بدل منها . ووقع مثل هذا الاختلاف في كتاب سيبويه أيضاً . المقتضب ٦٤/١ ، ٢٢٠ ، ٣٣٥/٣ ، الكتاب ١٠/٢ ، ١٠٧ ، ٣١٤.

والنون والتعريف. فإن نكّرتَ دخله الخلاف الذي دخل في تنكير أحمر بعد التسمية ، وأيضاً فإنّه يحتمل أن تكون النون في بهراني وصنعاني بدلا من الواو المبدلة من الهمزة كأنّه قبل ابدال النون بهرواني وصنعواني (١) . وان كان ذلك أولى لأنّ النون أقرب إلى الواو منها إلى الهمزة .

• • •

وقوله : « ومنها كل ماني آخره ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة .....»
يقول : كل اسم في آخره ألفا التأنيث الممدودة أو المقصورة فإنّه يمتنع الصرف أبداً سواء كان معرفة أو نكرة ، لأنه من العلل التي تمنع وحدها الصرف لأنّها قامت مقام علتين ، لأنّ التأنيث بهما لازم .

واختلف في تسميته لازما ، فمنهم من قال : إنّما سمي تأنيثا لازما لأنّك لو حذفته لم تبق كلمة تامة بخلاف ماأنّثَ بتاء التأنيث مثل قائمة وخارجة لأنّه إذا حذفت تاء التأنيث من قائمة وخارجة تبقى كلمة تامة ، وأنّه لو حذفت الهمزة من حمراء لم تبق كلمة تامة .

وهذا باطل ، لأنّه يلزمه أن يمنع الصرف في مثل لواعية وكراهية ، لأنّه إذا حذفت التاء لم تبق كلمة تامة ولم يسمع إلاّ صرفه ، فدلّ على بطلان ما ذهب اليه . والصحيح أن تقول إنّما سمي لازما لأنّه بمنزلة حرف من نفس الكلمة ، والدليل على ذلك أنّ العرب إذا صغّرت اسما خماسياً ليس رابعه حرف مد ولين مثل سفرجل يحذفون آخر حرف منه ، وإذا صغّرت ماني آخره تاء التأنيث وكان بها على خمسة أحرف مثل دجاجة فلا تحذف آخره وإنما تعامله معاملة الرباعي ، فدلّ على أنّ تاء التأنيث عندهم بمنزله كلمة أخرى. وهذه الألف عاملوها معاملة حرف من نفس الكلمة ، دليل ذلك أنّهم يقولون في تصغير قرقَرى قُريقِر (٢) ، فيحذفون آخره فلهذا سمّوه تأنيثاً لازماً (٣) .

---

(١) كذا والوجه : بهراوي وصنعاوي .

(٢) قرقرى موضع مخصب باليمامة . معجم البلدان ٣٢٦/٤ ، وانظر الشاهد ٤٥٣ .

(٣) هذا التعليل في الكتاب ١٠٧/٢ ، المقتضب ٢٥٩/٣ .

فإن قيل : فينبغي أن لاتسموا التأنيث بالهمزة التي في حمراء تأنيثاً لازماً لأنّهم لايحذفون همزته في التصغير ، فنقول : قد ثبت أنّ الهمزة في حمراء هي (غير) (١) الألف/ التي في قرقرى ، والدليل على ذلك شيئان : أحدهما [١٧٩ظ] أنّ الألف قد ثبتت للتأنيث ، ولم يقم دليل على أنّ الهمزة للتأنيث ، وممكن أن تكون هذه الهمزة منقلبة عن ألف فلا يدعى أنّ الهمزة للتأنيث ، فإذن لم يثبت في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه .

والآخر : أنّها لو كانت غير منقلبة عن حرف لقالوا في صحراء صحارى كما يقولون في قَرْقَرَى قَرارِى ، وكونها تزول لزوال الألف دليل على أنّها حذفت من أجل الألف .

فإن قيل : فلأيّ شيء لم يحذفوها في التصغير كما حذفوا الألف فنقول: لمّا حرّكت أشبهت تاء التأنيث ، فلذلك أثبتت في التصغير كما ثبتت الياء .

• • •

قوله : ومنها كل جمع ثالث حروفه ألف وبعد الألف حرفان أو ثلاثة أحرف أو حرف مُشَدّد ... الفصل » .

هذا هو الجمع الذي لانظير له في الآحاد . واختلف في تسميته جمعا لانظير له في الآحاد ، فذهب قوم إلى أنه سُمّي جمعاً لانظير له في الآحاد لأنه ليس في الآحاد على وزنه ، ونعني بوزنه أن يكون موافقاً له في الحركات والسكنات وعدد الحروف .

فإن قيل : فإنّ في الآحاد ماهو على وزنه مثل سراويل وضبعٌ حَضاجِر ومثل ترامَى تراميِاً وتعاطَى تعاطِياً ويمانٍ وشآمٍ . فالجواب : إنّ سراويل أعجمي وبتقدير أنّه عربي هو جمع سروالة ، وقد نُطِق له بمفرده ، قال :

---

(١) سقطت (غير) من الأصول .

٥٩٣ عليـهِ من اللـؤمِ سـروالـةٌ
فليس بـرقٌ لمُستعطِـفِ (١)

وأما حَضاجِر فحَضاجِر جَمع .

فإن قيل : وكيف وصف المفرد بالجمع ؟ فتقول : جَعَلَ الضبع لعظم بطنها كأنّها ضباع ، كما يقال : بُرْمَةٌ أعشارٌ و ثوبٌ أسمالٌ (٢) .

والدليل على أنه جمع أنه قد نطق له بمفرد ، وعليه قوله :

٥٩٣ حِضَجرٌ كـأمِّ التوأمينِ توكّأت
على مرفقيها مُستَهِلّةَ عاشِـرِ (٣)

وأمّا تعاطٍ فهو مصدر تعاطَى وتعاطَى على وزن تَفاعَلَ ومصدر تَفاعَلَ تفاعُل ، وأصلَه : تعاطُي ، بضم الطاء فقلبت الضمة كسرة لتصبح الياء.

وأمّا شآمٍ ويمانٍ فالألف فيهما بدل من إحدى ياءى النسب ، والأصل فيه : يَمَنِيّ وشامِيّ ، وسيبين في بابه .

وهذا المذهب ليس بصحيح ، لأنّه يلزمه أن يسمى ماكان على وزن أفعُل نحو أكلُب وأفلُس وما كان على وزن أفعال نحو أحمال جمعا لانظير له في الآحاد ، لأنه ليس في الآحاد على وزنه ، وقد نص على هذا سيبويه رحمه الله في الكتاب (٤) .

---

(١) قيل هذا البيت مصنوع وقيل : قائله مجهول . والأخفش ينقل أن من العرب من يجعل سراويل واحداً ومنهم من يراها جمعاً واحده سروالة .
وقيل : سروالة لغة في السراويل . المقتضب ٣٤٦/٣ ، شرح السيرافي ٩٦/٤ ظ ، ابن يعيش ٦٤/١ ، العيني ٣٥٤/٤ ، اللسان : سرل ، الخزانة ١١٣/١ ، شواهد الشافية ١٠٠ .

(٢) أنظر ٤١٢/١ تعليق ١ ، ٢ .

(٣) لم ينسب لقائل ، والحضجر العظيم البطن . يصف رجلا بضخامة البطن . الكتاب ٢٥٣/١ ، أبيات المعاني ٥٢٤ ، جمهرة اللغة ٣٢٠/٣ ، شرح السيرافي ١٧٦/١ ، المخصص ٧٠/٨ ، اللسان : حضجر .

(٤) الكتاب : ١٧٥/٢ .

ومنهم من قال: إنّما سُمّي جمعا لانظير له في الآحاد لأنّ كل جمع يجمع فيصير إذا جمع مفرداً لجمعه وهذا لايُجمع ولهذا يسمى الجمع المتناهى.
وهذا ليس بصحيح، لأنّه يلزمهم على هذا أن يمنعوه الصرف إذا دخلت عليه تاء التأنيث نحو صياقِلة وجَحاجِحة، فإنّه لايجمع.
والصحيح أن تقول: سُمّي جمعاً / لانظير له في الآحاد لأنّه ليس في [١٨٠و] الآحاد على وزنه، ولا يجمع.

وهذا الجمع يمنع الصرف لأنّه يقوم مقام علّتين، فإن سمّيت به امتنع الصرف للتعريف وشبه العجمة، وأشبه العجمة لأنّه دخل في الآحاد مثلما دخل الأعجمي في كلام العرب.

فإن نكّرته كان فيه الخلاف الذي تقدم في أحمر. هذا حكم مالم يكن معتل اللام. فإن كان معتل اللام فلا يخلو أن يكون معرّفاً بالألف واللام أو بالإضافة، أو نكرة.

فإن كان معرّفاً بالألف واللام أو بالإضافة فإنّه ينصرف في حال الرفع والخفض، ويمتنع الصرف في حال النصب مثل (جوارى) وشبهه.
وإنّما صرف في حال الرفع والخفض لأنّه كان في الأصل جوارىُ، فاستثقلت الضمة في الياء مع ثقل البناء فحذفت الياء رأسا لاجتماع الأثقال، فلما حذفت الياء دخل التنوين لنقصان البناء، وليكون عوضا من المحذوف.
والدليل على أنّه كالعوض أنّك لاتحذف هذه الياء في حال الرفع والخفض مع الإضافة، ولامع الألف واللام لأنّه ليس لك ماتعوضه من الياء لذهاب التنوين.

فإن قيل: ينبغي على هذا أنْ تحذف الياء من يرمى لثقل الضمة في الياء مع ثقل الفعل، وإذا حذفت من الجمع لشبهه بالفعل فالأحْرى أن تحذف مع الفعل. فالجواب: إنّ الفعل لم تحذف منه الياء لئلا يلتبس المرفوع بالمجزوم على أنّهم قد حذفوا مع مافيه من اللبس فقالوا في يرمِي: يرمِ، وعلى ذلك قراءة من قرأ: ماكُنّا نَبغِ (١)، والليلِ إذا يَسرِ (٢).

(١) إثبات الياء في الوصل قراءة نافع وأبي عمرو والكسائي. الاتحاف ١٧٨.
(٢) إثبات الياء في الوصل قراءة نافع وأبي عمرو وأبي جعفر. الاتحاف ٢٧٠.

وأمّا في النصب فالفتحة خفيفة فلا تستثقل .

في مذهب الزجاجي أنّ التنوين جعل عوضا من الحركة المحذوفة من ياء جوارٍ في الرفع والخفض للاستثقال ثم عوض التنوين من الحركة فاجتمع ساكنان : التنوين والياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنّ التنوين حرف فينبغي أن يكون عوضاً من حرف لأنّ عوض الحرف من الحرف قد ثبت ولم يثبت عوض الحرف من الحركة ، وأيضاً فإنّه يلزمه أن يعوض تنويناً في يرمي بابه من الحركة المحذوفة.

فإن قيل : الفعل لايدخله تنوين فلذلك لم يجز تعويض التنوين منه . فالجواب: إنّ هذا الجمع بمنزلة الفعل في أنّه لايدخله التنوين لا في معرفة ولا في نكرة، وبعض العرب إذا حذف الياء صيّر الإعراب على ماقبله وعليه قوله:

٥٩٤ لهـا ثـنـايـا أربـعٌ حِـسـانُ
وأربعٌ فَثَغْرُها ثَـمـانُ (١)

وقد قرىء : وله الجوارُ المنشئاتُ (٢) ، بضم الراء .

• • •

قوله : ومنها المعدول في العدد .... الفصل .

لايُعدل في العدد إلاّ / إلى مَفعَل أو فُعال، والذي يسمع من العدل [١٨٠ظ] على مَفْعَل مَثْنَى ومَوْحَد وعليه قوله :

٥٩٥ ....
ذِئابٌ تَبغّى الناسَ مَثْنَى ومَوحَدُ (٣)

(١) أنشده ثعلب ولم ينسبه لقائل . والثنايا جمع ثنية وهي أربع من مقدم الأسنان ثنيتان من فوق وثنيتان من تحت . وأراد بالأربع الرباعيات . والثغر الفم ، والرجز في وصف أمة . اللسان : ثغر ، ثمن ، الخزانة ٣/٣٠٠ .

(٢) الرحمن : ١٢٤ .

(٣) صدره : ولكنما أهلي بـواد أنيـسـه

وهو لساعدة بن جؤية الهذلي . تبغى : أصله تتبغى أي تطلب . الكتاب ١٥/٢ ، المقتضب ٣٨١/٣ ، الاقتضاب ٤٦٧ ، المخصص ١٢١/١٧ ، ابن يعيش ٦٢/١ ، المغني ٧٢٩، العيني ٣٥٠/٤ ، ديوان الهذليين ٢٣٦/١ .

والذي يسمع من المعدول على فُعال : ثُناء (١) وثُلاث ورُباع وأحاد وعُشار ، إلاّ أنّ أحاد وعُشار قليلان .

واختُلف فيما عدا هذا المسموع من مَفعَل وفُعال هل يقاس عليه أولا ، فمنهم من قاسه ومنهم من لم يقسه ، وهو الصحيح ، لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس (٢) .

واختلف في السبب الذي أوجبَ أن يُمنع هذا العدل الصرف . فمنهم من قال : إنّما للعدل في اللفظ والمعنى . أمّا العدل في اللفظ فلأنّ مثنى معدول عن لفظ اثنين ، وأمّا العدل في المعنى فهو أنّك إذا قلت : جاء القومُ مَثْنَى ، تعني جاء القومُ اثنينِ اثنينِ (وإذا جاء القوم اثنينِ اثنينِ) (٣)فاثنين يعطي ذلك.

ومنهم من قال : إنّما منع الصرف للعدل والتعريف . ومنهم من قال : إنّما منع الصرف للعدل والصفة وهو الصحيح (٤) .

وأما قول من قال : إنما امتنع الصرف للعدل في اللفظ والمعنى ففاسد ، لأنّه لم يثبت العدل في المعنى من العلل المانعة الصرف وإنّما ثبت من هذا الباب العدل في اللفظ .

وأمّا من قال : إنّما امتنع الصرف للعدل والتعريف فباطل ، لأنّه يرد عليه بقوله تعالى : أولي أجنحةٍ مثنى وثُلاثَ ورُباعَ (٥) . فمَثْنى صفة لأجنحة وأجنحة نكرة ، فلو كان مَثْنَى معرفة لم ينعت به النكرة ، وإن قال إنّ مَثْنَى بدل فالجواب :إنّ البدل بالأسماء المشتقة يقلّ ، ويدلُّ على بطلان مذهبه قوله :

---

(١) ر : مثنى .

(٢) الظاهر من كلام المبرد في المقتضب ٣٨١/٣ وابن جني في الخصائص ١٨١/٣ أنهما يقيسانه وهو أيضاً مذهب الكوفيين والزجاج ، المخصص ١٢٠/١٧ ، الاقتضاب ٤٦٧ ، الخزانة ٨٢/١ .

(٣) سقط مابين القوسين من ج .

(٤) وهو رأى الخليل . الكتاب ١٥/٢ .

(٥) فاطر : ١ .

بمَثْنَى الزِقاقِ المُتَرعاتِ وبالجُزُر(١)

بإضافة مَثنى إلى الزِقاق ، ولو كان علماً لم يضف .

فإنْ قال : قد يضافُ العلم قليلا مثل قول الشاعر :

٥٩٧ علا زيدُنا يومَ النَقا رأسَ زيدِكم

بأبيضَ ماضِي الشَفرَتَيْنِ يَمانِي (٢)

فيقال هذا قليل ، والأولى أن يُحمل على الكثير .

ويدلُ على بطلان مذهبه أيضاً قوله تعالى : فانكحُوا ماطابَ لكم من النساء مَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ (٣) . لأنَّ مَثْنَى حال والحال لايجيء معرفة فدلَّ على بطلان مذهبه .

• • •

وكل غير منصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف انجرَّ . ومنهم من قال : انصرف . وسبب اختلافهم في هذا اختلافهم في تسمية المنصرف منصرفاً .

فالذي يقول : إنّما سمى منصرفاً لان في آخره صريفاً يجعل هذا منجراً لامنصرفاً . والذي قال : إنّه إنّما سمى منصرفاً لأنه انصرف عن شبه الفعل يجعل هذا منصرفاً . والأول هو الصحيح ، لأنه ليس فيه صريف ، لأنه لو كان المنصرف إنمّا سمى منصرفاً لانصرافه عن شبه الفعل للزم أن لايوجد اسم منصرف إلاّ وقد كان قبل ذلك قد أشبه الفعل ، وذلك باطل ، ألاترى أن زيداً منصرف ولم يشبه / الفعل في موضع . [١٨١و]

---

(١) صدره : يفاكهنا سعد ويغدو لجمعنا

وهو لامرىء القيس في مدح سعد بن الضباب الإيادي . الجزر : جمع جزور وهو البعير أو الناقة المذبوحة . الدرر ٩/١ ، الديوان ١١٣ .

(٢) لرجل من طيء . النقا : الكثيب من الرمل وأراد باليوم الوقعة .

الكامل ١٥٧/٣ ، حاشية الايضاح للفارسي ٢٢٨ ، الخزانة ٣٢٧/١ .

(٣) النساء : ٣ .

واختلف في السبب الذى أوجب انجرار الاسم إذا دخل عليه الألف واللام أو أضفته .

فمنهم من قال : إنَّ الألف واللام والإضافة من خواص الأسماء . فإذا دخلت على الاسم يضعف شبهه بالفعل .

فإن قيل : فينبغي أن يَنجرَّ إذا دخل عليه حرف الجر مثل : مررتُ بأحمدَ ، لأنَّ حروف الجر من خواص الأسماء فالجواب الصاحب هذا المذهب أن تقول : إذا دخل على الاسم الذى لاينصرف الألف اللام أو أُضيف ضعف فيه جانب الشبه بالفعل . وإذا دخل عليه حرف الجر زادت ضعفاً فانجرَّت ، بخلافها اذا دخل عليها حرف الجرُّ والشبه فيها متمكن .

وهذا المذهب مع هذا باطل ، لأنَّه ينبغي إذا صُغِّر الاسم الذى لاينصرف أو نعت ثم دخل عليه حرف الجرِّ أن يجرّوهم لايجرونه فدلَّ على بطلان مذهب هذا القائل .

ولهذا القائل أن يفرِّق بين الصفة والتصغير وبين الإضافة والألف واللام بأن يقول : الصفة والتصغير ليس اتصالهما بالموصوف كاتصال الألف واللام بالاسم ولا كاتصال المضاف بالمضاف إليه ، فلذلك لم يقو قوّتهما .

وأمَّا التصغير فقد وجد في الأفعال نحو : ما أُميلح زيداً ، بخلاف الألف واللام التي للتعريف وللإضافة ، ألا ترى أنّه لم توجد الألف واللام المعرفة داخلة على الفعل في موضع ، وكذلك لم تضف الفعل إلى غيره في موضع من المواضع . والأحسن أنْ تقول إنّما لم يجر لأنَّ الألف اللام والإضافة يعاقبان التنوين ، والاسم إذا دخله التنوين ينجرّ فكذلك إذا دخله ما يعاقبه .

• • •

قوله : «فأمَّا مالا ينصرف في المعرفة ويصرف في النكرة فذلك اثنا عشر جنساً . . . الفصل منها ، كل اسم أعجمي » .

ينبغي أن يزيد في هذا الفصل مالم تكن عجمته جنسية لكنه استغنى عن هذا بالمثال .

وقوله : وإن كان على ثلاثة أحرف انصرف فيهما .

هذا مذهب أهل البصرة وأمّا ابن قتيبة وعيسى بن عمر (١) فإنّه عندهما يجري مجرى المؤنث الثلاثي . فإن كان متحرك الوسط منع الصرف وإن كان ساكن الوسط كان فيه وجهان ، والأفصح فيه عندهما الصرف .

وذلك باطل بدليل أنّه لم يسمع في لوط ونحوه إلاّ الصرف ، وأما حِمْص وجُوروماه (٢) فامتنعت الصرف لاجتماع التعريف مع التأنيث مع العجمة ، ولو لم يضف له التأنيث لكان مصروفاً (٣) .

• • •

قوله : ومنها كل اسم على وزن الفعل المستقبل .. الفصل .

كل اسم على وزن الفعل المستقبل فلايخلو أن يكون منقولا من فعل أو لايكون . فإن كان غير منقول من فعل فإنّه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف كرجل سمي أفكَلْ / [١٨١ظ]

فإن كان منقولا من فعل فلا يخلو أن يسمّى به وفيه ضمير أو لايكون فيه ضمير . فإن سمّيتَ به وفيه ضمير فالحكاية ليس إلاّ مثل قول الشاعر :

٥٩٨ نُبِّئتُ أخوالي بني يـزيــدُ
ظُلماً علينا لهم فَـديـدُ (٤)

(١) الكتاب ١٩/٢ ، المقتضب ٣٠٢/٣ .

(٢) جور وماه اسمان لمدينتين من مدن فارس .

(٣) الكتاب ٢٣/٢ ، المقتضب ٣٠١/٣ .

(٤) نسبه العيني لرؤبة وليس في ديوانه . وبنو يزيد تجار كانوا بمكة واليهم تنسب البرود اليزيدية . الفديد : الصوت الشديد . مجالس ثعلب ١٧٦ ، مقاييس اللغة ٤٣٨/٤ ، المغنى ٦٩٤ ، الخزانة ١٣٠/١ .

فإن سميّتَ به وليس فيه ضمير فإنّه يمتنع الصرف لوزن الفعل والتعريف . فإن نكرّته بعد التسمية فإنّه ينصرف قولاً واحداً سواء كان منقولاً من فعل أو لم يكن ، لأنّه لم يبق فيه إلاّ علة واحدة وليس فيه شبه أصيل ، لأنّه في الأصل فعل وهو الآن اسم .

• • •

قوله : ومنها كل اسم في آخره ألف ونون .... إلى آخره .

وهذا صحيح إلاّ أنّه ينبغي أن يزيد فيه : ولم يجمع على فعالين ولا صُغّر على فُعَيْلين . وهذه النون تعلم زيادتها من أصالتها بالاشتقاق ، فإن قضى عليها الاشتقاق بالزيادة فهي زائدة وإن قضى عليها بالأصالة فهي أصيلة . وإن لم يعلم لها اشتقاق فالأولى أن تحمل على الزيادة لكثرة زيادتها إلاّ أن يكون اسم نبات على فُعّال مثل رُمّان ، كان فيه خلاف .

سيبويه يزعم أنّ هذه الألف والنون زائدتان لأنّهما قد كثرت زيادتهما (١) .
وأبو الحسن الأخفش يقول : قد كثر في أسماء النبات فُعّال ، فينبغي أن تُحمل النون على الأصالة .

والصحيح ماذهب إليه سيبويه لأنّ زيادة الألف والنون في فَعلان أكثر من مجيء أسماء النبات على فُعّال ، على أنّه إن ثبت ماحكي من كلامهم : أرضٌ رَمِنَةٌ ، ثبت أنّ رُمّاناً فُعّالٌ .

ومما يعلم به أصالة النون الواقعة بعد الألف إذ لايتقدم الألف إلاّ حرفان نحو قِران فإنّ نونه أصلية إذ لايتصور جعل الألف والنون زائدتين لبقاء الاسم على أقل من ثلاثة أحرف.
وكذلك أيضاً يعلم أصالة النون بأن يكون الاسم من باب جَنْجان (٢)، لأنّك إذا حملت النون على الأصالة كان الاسم من باب صَلصَلتُ وهو

(١) الكتاب ٢/١١ .
(٢) الكتاب : ٢/١١ .

كثير ، فإن(١) حملتها على الزيادة كان من باب سَلِسٍ أعني مما فاؤه ولامه من جنس واحد .

• • •

قوله : ومنها كلّ اسم مؤنث ... الفصل (٢) .

كل اسم في آخره تاء التأنيث فإنّه يمتنع الصرف للتعريف والتأنيث كفاطمة وعائشة وطلحة، فإن نكـّرته بعد التسمية به صرفته لأنّه لم يبق فيه إلاّ علّةٌ واحدة .

• • •

قوله : ومنها كل اسم مؤنث على ثلاثة أحرف ... الفصل،

المؤنث الثلاثي لايخلو أن يكون ساكن الوسط أو متحرك الوسط. فإن كان متحرك الوسط فيمتنع الصرف للتعريف والتأنيث، فإن نكرّته انصرف قولا واحداً ، لأنّه لم يبق فيه إلاّ علّةٌ واحدة فقط .

فإن كان ساكن الوسط فلا يخلو أن يكون منقولا من مذكّر أو لايكون، فإن لم يكن منقولا من مذكّر فلا يخلو أن يضاف / إليه علّةٌ [١٨٢ و] واحدة أو أزيد، فإن انضاف إليه أزيدُ من علة فيمتنع الصرف وان انضاف إليه علّةٌ واحدة فيجوز فيه وجهان: الصرف ومنعه، فمن لحظ التأنيث والتعريف منعه الصرف ، ومن لحظ خفته بسكون وسطه جعل الخفة معادلة لاحدى العلتين .

فإن كان منقولاً من مذكر امتنع الصرف لأنّ فيه التعريف والتأنيث، وخروجه عن الخفيف وهو التذكير إلى الثقيل وهو التأنيث ولا يُجوّز غير ذلك إلاّ عيسى بن عمر ، فإنّه يُجريه مجرى المؤنّث الذي لم ينقل من مذكر فيجيز فيه الصرف ومنعه (٣) .

---

(١) ر : واذا .

(٢) في الجمل : كل اسم في آخره هاء التأنيث ٢٢٧ .

(٣) ووافقه يونس والجرمي . الكتاب ٢٣/٢ ، المقتضب ٣٥٢/٣ .

وأمّا كل مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف فإنه يمتنع الصرف ، فإن نكّرته انصرف .

• • •

قوله : « ومنها كل اسم معدول عن فاعل ... الفصل » .
نقول : فُعَل ينقسم أربعة أقسام : جمع مثل غُرَر ودُرَر، واسم نكرة مفرد ليس بصفة نحو نُغَر وصُرَد، وصفة مثل حُطَم ولُبَد(١) ، واسم علم مثل عُمَر وزُفَر وقُثَم .
فأمّا الجمع واسم النكرة الذي ليس بصفة والصفة فمصروفة في المعرفة والنكرة.
وأمّا العلم فلا يخلو أن يكون له أصل في النكرات أو لا يكون . فإن كان له أصل في النكرات فإنّك تصرفه إلاّ أن يقوم دليل من سماع على منعه الصرف مثل عُمرَ فيعلم أنّه ليس بمنقول من نكرة .
وان لم يكن له أصل في النكرات فتمنعه الصرف إلاّ أن يقوم دليل من سماع على صرفه مثل ما حكي من أنّهم يقولون: فلانُ بن أُدَدٍ .

• • •

قوله : ومنها كل اسم على بناء الفعل الماضي ... الفصل » .
يقول : كل اسم مقول من الفعل الذي لا نظير له في الأسماء لايخلو أن تنقله وفيه ضمير أو خالياً من الضمير . فإن كان فيه ضمير فإنّك تحكيه مثل : تأبّط شرّاً ، وعليه قوله :

٥٥٩ على أطرِقا باليات الخيام إلاّ الثُمامُ وإلاّ العِصِيُّ (٢)

في أحد القولين .
فإن نقلته وليس فيه ضمير فإنك تمنعه الصرف ما لم يخرجه الإعلال إلى وزن من أوزان الأسماء ، فإن أخرجه الإعلال إلى ذلك فلا يخلو أن يُنطق له بأصل مثل : قيل وبيعَ ، فإنّه مصروف أبداً وعليه : ما رأيتهُ من شبَّ إلى دبَّ (٣) ، وفي الأثر : نَهى رسول اللهِ صلى الله عليه وسلم عن قيلَ

(١) صرد ونغر طائران كالعصفور ، وحطم : الرجل قليل الرحمة للماشية ، ولبد : كثير . الكتاب ٢/١٤ ، المقتضب ١/٥٥ .

(٢) لأبي ذؤيب الهذلي . أطرقا : اسم فلاة . الثمام : نبت تسد به جوانب الخيمة . المفصل ٨ ، ديوان الهذليين ١/٦٥ .

(٣) قوله : دب يريد دب على العصا وهو كناية عن الشيخوخة .

وقالَ (١) ، فإنّه قد نطق له بأصل (٢) ، مثل أن تُسمّي رجلا بضَرْبَ المخففة من ضَرَبَ مثل قوله :

٦٠٠ لو عُصرَ منه البانُ والمِسكُ انعَصرْ (٣)

فلا يخلو أن تعتد بالعارض أو لا تعتد ، فإن اعتددت العارض صرفته ، وإن لم تعتد بالعارض منعت الصرف .

فإن سكّنته بعد التسمية مثل أن تُسمّى رجلاً بضُرِبَ ثم نسكن عينه فتقول : ضُرْبَ منعته الصرف . فإن نكّرته صرفته .

• • •

قوله : ومنها كل اسمين جعلا اسماً واحداً ... الفصل» .

الصواب أن يقول بعد هذا : ولم يتضمّن معنى الحرف ، فإن تضمّن معنى الحرف بني مثل خَمسةَ عَشَرَ / إلاّ أنّه استغنى بالمثال عن ذلك .[١٨٢ ظ]

فإن لم يتضمن معنى الحرف فللعرب فيه ثلاثة أوجه :

أحدها أن تبنيه حملا على خَمسةَ عشروبابه فتقول : جاءَني حضرَموتَ وبعلَبكَ ، ورأيتُ حضرَموتَ ومررتُ ببعلَبكَ .

والآخر أن تجعل الإعراب في الأول وتضيفه إلى الثاني فتقول : جاءني حضرُموتٍ ورأيتُ حضرَموتٍ ومررت بحَضرِمَوتٍ .

والثالث أن تعربه إعراب مالا ينصرف فتقول : جاءني بعلبكُ ، ورأيت بَعلبكَ ، ومررت ببَعلبَكَ .

• • •

(١) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام ٦٣ ، كتاب الرقاق ٦٠.

(٢) الظاهر أن هنا سقطاً تقديره : أو لاينطق له بأصل.

(٣) لابي النجم العجلي من رجز في وصف جارية والضمير في منه يعود على شعرها . الكتاب ٢/٢٥٨ ، إصلاح المنطق ٣٦ ، الموشح ١٤٧ ، اللامات ١٠ ، المنصف ١/٢٤ ، الاقتضاب ٤٦٢ ، المخصص ١٤/٢٢٠ ، شواهد الشافية ١٥ .

قوله : ومنها كل اسم في آخره ألف الإلحاق ... الفصل» .

كل اسم في آخره ألف الإلحاق فإنك اذا سميت به امتنع الصرف لشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث في أنّها زائدة في آخر الاسم كما أنّ ألف التأنيث زائدة ، ولا تدخله تاء التأنيث كما أنّ ما أنّث بالألف لاتدخله تاء التأنيث .

فإن قيل : فلأيّ شيء لم يمتنع الصرف أرطي إذا كان نكرة ؟

فالجواب : إنّ ألف الإلحاق في حال التنكير لا تشبه ألف التأنيث لانها قد تلحقهاتاءالتأنيث(فتقول: أرطاة، وألفالتأنيثلاتلحقهاتاء التأنيث) (١) ، هذا إذا سمّيت بأرطَى على لغة من يقول : مأروط (٢) ، فجعل همزتهأصلية والألف زائدة ، ومن قال : مُرطَى فالألف عنده أصلية .

فإذا سمّيت به امتنع الصرف للتعريف ووزن الفعل. فإن نكّرته بعد التسمية انصرف لأنّه لم يبق فيه إلاّ علة واحدة ، وهي وزن الفعل .

• • •

قوله : ومنها كل مذكّر سميته بمؤنث ... الفصل .

تقول إذا سمّيت مذكراً باسم مؤنث فلا يخلو أن يكون فيه علم التأنيث أو لا يكون .

فإن كان فيه علم التأنيث فإنّه يمتنع الصرف ، قلّت حروفه أو كثرت .

وإن لم يكن في آخره تاء التأنيث فلا يخلو أن يكون ثلاثياً أو أزيد .

فإن كان أزيد فإنّه يمتنع الصرف للتعريف وقيام الحرف الرابع مقام تاء التأنيث .

والدليل على أنّ المؤنث الذي هو أزيد من ثلاثة أحرف وليس فيه تاء التأنيث أنّ الحرف الرابع يقوم فيه مقام تاء التأنيث أنّهم إذا صغّروا اسما ثلاثيا

---

(١) سقط مابين القوسين من ر .

(٢) أديم مأروط : مدبوغ بالأرطى .

نحو هند فإنّهم يقولون في تصغيره : هُنَيْدَة ، ويردّون تاء التأنيث . وإذا صغّروا الرباعي الذي ليس في آخره تاء التأنيث نحو زينب يقولون في تصغيره زُيَيْنِب ، ولا يلحقون تاء التأنيث ، فدل على أنّ الحرف الرابع يقوم مقام تاء التأنيث .

ما لم يكن التأنيث تأنيث جمع ، فإنّه لايعتدّ به مثل رجل سمّيته بكلاب جمع كلب ، لأنّه مصروف أبداً ، لأنّ الجمع يجوز فيه وجهان : التذكير والتأنيث . فالتذكير على معنى جمع والتأنيث على معنى جماعة فلا يلزم هذا التأنيث .

إلاّ كراعاً وذراعاً ، لكثرة تسمية المذكّر بهما صرفاً ، وبعض العرب يمنع الصرف من كراع (١) .

فإن كان الاسم أقل من ثلاثة / أحرف فإنّه مصروف أبداً . [١٨٣ و]

• • •

قوله : ومنها كل مؤنث سمّيته باسم مذكّر ... الفصل .

كل مؤنث سميته باسم مذكّر فإنّه يمتنع الصرف للتأنيث والتعريف أبداً بلاخلاف ، إلاّ أن يكون على ثلاثة أحرف فإنّ فيه خلافا .

فزعم عيسى أنّك إذا سمّيت امرأة بزيد فإنّه يجوز فيه وجهان مثل هند لأنّه صار من أسماء المؤنّث حكم له بحكم المؤنث (٢) .

وهذا الذي قال باطل ، لأنّه يزيد على المؤنث الذي لم ينقل من مذكّر بالخروج على الخفيف وهو المذكّر إلى الثقيل وهو المؤنث، وقد تقدم الكلام على ذلك .

• • •

وهذه مسائل من التسمية لم يذكرها أبو القاسم فأحببت أن أبيّن أحكامها. فمن ذلك أن تُسمّي رجلا بالفعل مع علامة التأنيث مثل ضَرَبَتْ ، فلايخلو

---

(١) وهذا هو الأصل أما الصرف فسيبويه يراه أخبث الوجهين ٢/١٩ ، المقتضب ٣/٣٦٦ .

(٢) ووافقه الجرمي ويونس . الكتاب ٢/٢٣ ، المقتضب ٣/٣٥٢ .

أن يكون فيه ضميراً أو لايكون.فإن كان فيه ضمير فالحكاية ليس إلاّ ، وإن لم يكن فيه ضمير فإنّه يمتنع الصرف للتعريف والتأنيث ، وتقف على التاء كما تقف على التاء اللاحقة للاسم فتقلبها هاء فتقول: جاءني ضَرَبَهْ ومررتُ بضَرَبَهْ.

فإن سميت رجلا بالفعل مع علامة التثنية أو علامة الجمع فلابدّ من لحاق النون لأنّ الفعل قد صار اسماً والاسم إذا كان في آخره علامة تثنية أو جمع فلابدّ من النون بعدهما ويكون حكمها حكم التسمية بالتثنية والجمع.

والاسم المثنى إذا سمي به جاز فيه وجهان : أحدهما أن تحكى التثنية فتقول : جاءني زيدانِ ورأيت زيدينَ ومررت بزيدينَ.

والآخر: أن تجعل الاعراب في الآخر فتقول: جاءني زيدانُ ورأيت زيدانَ ومررتُ بزيدانَ ، تمنعه الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون.

وكذلك الاسم المجموع إذا سمي به جاز فيه وجهان : الحكاية ، فيكون رفعه بالواو ونصبه وخفضه بالياء فتقول : هذه قِنّسرونَ ورأيت قِنّسرينَ ومررت بِقِنّسرينَ (١).

والآخر : أن تجعل الإعراب في النون وتقلب الواو ياء لأنه لم يوجد اسم معرب في آخره واو ونون زائدتان فتقول : هذا زيدينُ وأريت زيديناً ومررت بزيدينٍ.

فإن سمّيتَ بجمع المؤنث السالم فيجوز فيه وجهان : الحكاية ، فتقول : جاءني مسلماتٌ ورأيت مسلماتٍ ومررت بمسلماتٍ.

والثاني : أن تمنعه الصرف للتأنيث والتعريف فتقول : جاءني مسلماتُ ورأيت مسلماتَ ومررت بمسلماتَ.

وزعم أبو العباس المبرّد أنه يجوز : مررت بمسلماتِ ، بالكسر من غير تنوين ؛ وحذف التنوين لأنّه في مقابلة نون الجمع ، فلما زال عن الجمعية زالت النون فصارت التاء بمنزلة الياء والواو في الجمع فلا تُمنع الصرف (٢).

(١) وقنسرين اسم أعجمي لمدينة في فارس وجاء على مثال جمع المذكر السالم. وانظر المقتضب ٣٣٢/٣ ، معجم البلدان ٤٠٣/٤.

(٢) المقتضب ٣٣٣/٣ ، وهذه اللغة نقلها سيبويه عن بعض العرب ١٨/٢.

وهذا الذي قاله باطل لأنَّ التاء على كل حال تعطي / التأنيث مع [١٨٣ ظ] أنّها بمنزلة الياء والواو في الجمع فلا تمنع الاسم الصرف لاجتماع عِلّتين فيه ، ورواية من روى :

٦٠١ تَنَوَّرتُها من أذرِعــــاتِ ... . (١)

بالكسر من غير تنوين غير صحيحة .

• • •

فإن سمّيت بالحروف فلا يخلو أن يكون حرف معنى أو حرف هجاء . فإن كان حرف معنى فلا يخلو أن يكون على حرفٍ واحد أو على حرفين أو على أزيد .

فإن كان على أزيد من حرفين مثل منذ إذا جرّت ، وكذلك ثُمَّ فإنَّ حكمه حكم الاسم يكون معرباً فتقول : جاءني منذٌ ورأيت منذاً ومررت بمنذٍ . وإن كان على حرفين فلا يخلو أن يكون الثاني حرف علة أو حرفاً صحيحاً . فإن كان حرفاً صحيحاً فإنّه يجعل الإعراب عليه ويجرى مجرى الأسماء المنقوصة كيدٍ ودمٍ ، فتقول :جاءني مِنٌ ورأيتُ مِناً ومررتُ بِمِنٍ . وإنْ كان الثاني حرف علة فإنّك تزيد عليه حرف علة آخر من جنس حرف العلّة . فإن كان ياء زدتَ ياءً وإنْ كان واواً زدت واواً وأدغمتَ الياء في الياء والواو في الواو .

فلو سمّيتَ رجلا بأو لقلت : جاءني أوٌّ ورأيت أوّاً ، ومررت بأوٍّ ، وعليه قوله :

---

(١) تمامه : وأهلها بيثرب أدنى دارها نظــر عــالـــي

وهو لامرىء القيس . التنور : النظر إلى النار من بعيد . وأذرعات : بلد جنوبي الشام . يثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم . يريد أنه نظر اليها بقلبه تشوقاً إليها . الكتاب ١٨/٢ ، المقتضب ٣٣٣/٣ ، ٣٨/٤ ، الأصول ٨٩/٢ ، معجم البلدان ١٣٠/١ ، الخزانة ٣٨/٤ ، الديوان ٣١ .

٦٠٢ عُلِّقَتْ أوّاً تُرَدِّدُه   إنَّ أوّاً ذاكَ أعيانا (١)

ومثل قول الآخر :

٦٠٣ ليتَ شعري وأينَ مني ليتٌ   إنَّ ليتاً وإنَّ لوّاً عناءُ (٢)

وإنّما فعلت ذلك لأنّك لو لم تزد عليه حرفاً من جنس الثاني لأدّى ذلك إلى بقاء الاسم المعرب على حرف واحد ، وذلك أنك لو جعلت الإعراب في الحرف الثاني من غير أن تزيد عليه لوجب أن يدخله التنوين علامة على التمكن ثم تستثقل الحركة في حرف العلة فيلتقي ساكنان : حرف العلة والتنوين فيحذف حرف العلة لذلك فيبقى الاسم على حرف واحد وذلك باطل .

فإن كان حرف المعنى على حرف واحد فلا يخلو أن يكون ساكناً أو متحرّكاً. فإن كان متحركاً أشبعت الحركة حرفاً من جنسها فيصير على حرفين ثانيه حرف علة فيكون حكمه حكم « لو » اذا سميت بها .

فإن كان ساكناً حركته بالكسرة وفعلت به ما فعلت بالتسمية بالحرف المكسور. وإنّما حركته بالكسر لأنّك تضيف إليه في التسمية به حرفاً ، إذا لا يمكن أن يكون الاسم الظاهر على حرف ، وأشبع الحروف في الزيادة حروف العلة ، فتزيد حرف علة ساكناً لأنّه مهما أمكن زيادة الحرف ساكناً كان أولى من زيادته متحركاً ، فيلتقي ساكنان فتحرك لأنّه لا يمكن الابتداء بالساكن ، وأصل حركة التقاء الساكنين الكسر فتحرّكه بالكسر فلذلك يصير حكمه حكم التسمية بالحرف المكسور .

فإن سمّيت بحرف هجاء فحكمه في التسمية حكم التسمية بحرف المعنى الذي على حرف واحد .

---

(١) نسبه السيرافي وابن سيدة والسيوطي للنمر بن تولب (اسلامي) ورواية المبرد : حاولت لوّاً فقلت لها . ورواية السيرافي وابن سيدة : (لوا) في الموضعين . المقتضب ٢٣٥/١، شرح السيرافي ١١٦/١، المخصص ٥٠/١٧، ٥١ ، الاشباه والنظائر ٧٩/٣ .

(٢) لأبي زبيد الطائي . الكتاب ٣٣/٢ ، الشعر والشعراء (بيروت) ٢٢٢ ، المقتضب ٢٣٤/١، ٣٢/٤ ، الاشتقاق ٦١ ، جمهرة اللغة ١٥٢/١ ، ٢٩/٢ ، المخصص ٩٦/١٤ ، الخزانة ٢٨٢/٣ ، اللسان : أوا .

وزعم بعض النحويين أنَّك ترد حرفاً من أصول الكلمة . واختلف في ذلك فمنهم من قال : يكون للأقرب ، ومنهم من قال : يكون اللام أبداً . وزعم بعضهم أنَّك ترد جميع حروف الكلمة ، فإذا سمّيتَ بالضاد من ضَرَبَ فمنهم من يقول: ضا، وهو مذهبُنا . ومنهم من يقول : ضَرْ، / [١٨٤و] ومنهم من يقول : ضَبْ ، ومنهم من يقول : ضَرَبَ .
والصحيح الأول وما عداه فاسد ، لأنّه يلبس بالتسمية بالكلمة كلها أو بالتسمية بأكثر من حرف واحد منها .

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب أسماء القبائل والأحياء والسور والبلدان

اعلم أن أسماء القبائل لايخلو أن تكون منقولة من اسم أب أو أمّ أو غير منقولة . فمثال المنقولة من اسم أم : سَدُوس وسَلُول ، في أحد القولين ، وباهِلَة .

والدليل على أنّ سدوس منقول من اسم أمّ قوله :

٦٠٤ إذا ما كُنتَ مفتخِراً ففاخِرْ
ببيتٍ مثلِ بَيتِ بَني سدوسا (١)

ومثال المنقول من اسم أب مَعَدّ وتميم وجُذام ولَخم . وغير المنقول منها مثل قُريش وثَقِيف ويَهود ومَجُوس ونحوه .

فإن كان منقولاً من اسم أب أو أمّ فلا يخلو أن تضيف إليه ابنا أو لاتضيفه. فإن أضفتَ إليه ابناً فإنّه يبقى على ما كان عليه في الأصل لأنّه ليس باسم للقبيلة . فإن كان فيه مانع للصرف منعت منه الخفض والتنوين وإلاّ صرفته . فإن لم تضف اليه فلا يخلو أن يكون على نيّة الإضافة أو على غير نية الإضافة . فإن كان على نيّة الإضافة فحكمه حكم المضاف اليه ابن. وان كان على غير نيّة الإضافة فلا يخلو أن تقصد به قصد الحي أو قصد القبيلة .

فإن قصدت به قصد الحي صرفته إلاّ أن يكون فيه ما يوجب منع الصرف. وإن قصدت به قصد القبيلة منعته الصرف للتأنيث والتعريف .

وكذلك وإن كان منقولاً من اسم أب إلاّ أنّه لم يستعمل على إضافة ابن وابنة إليه نحو مَعدّ وكَلْب(٢) ، لأنّه لا يقال بنو معدّ ولا بنو كلب وإن كان معدّ اسم الأب وهو معدّ بن عدنان وكلب كذلك اسم الأب ، وهو كلب بن وَبْرَة .

---

(١) لامرىء القيس من أبيات يمدح بها خالد بن سدوس . وكان الشاعر قد نزل عليه فأكرمه . إصلاح الخلل ٦١ ظ ، الديوان ٣٤٤ .

(٢) ج : كليب وهو تحريف .

وقد قيل : بنو معدّ ، قليلاً . قال الشاعر :

٦٠٥ غَنِيَت دارُنا تِهامةُ في الدّهرِ وفيها بنو معدٍّ حلـــــولا (١)

• • •

وأسماء القبائل والأحياء تنقسم خمسة أقسام . قسم لايستعمل إلاّ اسما للقبيلة وذلك يهود ومجوس وآدم .

والدليل على أنّ يهود قصد به قصد القبيلة منع صرفه في قوله :

٦٠٦ فأنت أولى من يهودَ بمِدحةٍ إذا أنتَ يوماً قُلتَها لم تؤنَّبِ (٢)

والدليل على أنّ مجوس قصد به قصد القبيلة قوله :

٦٠٧ .... كنارِ مجوسَ تَستعِرُ استعارا (٣)

فمنع صرف مجوس .

والدليل على أن آدم قصد به قصد القبيلة قوله :

٦٠٨ سادوا البلاد وأصبحوا في آدمٍ بلغوا بها بيضَ الوجوهِ فُحولا (٤)

فعاد عليه الضمير مؤنثاً وصرفه لأنه جعله نكرة أو للضرورة .

---

(١) نسبه أبو عبيدة لمهلهل بن ربيعة . وفي البيت إشارة إلى تفرق معد عن البيت الحرام بعد أن كثروا وضاقت بهم مكة . مجاز القرآن ٢٢٢/١ ، شرح السبع ٢٥٨ ، شرح السيرافي ٣٠١/٤ (تيمورية) ، المخصص ٤٢/١٧ ، إصلاح الخلل ٦٢ ظ . اللسان : غنو .

(٢) لخوات بن جبير أخي بني عمرو بن عوف يخاطب العباس بن مرداس وكان قد ذكر جلاء بني النظير عن المدينة وبكاهم بقصيدة . ورواية البيت :

أولئك أحرى من يهود بمدحة تراهم وفيهم عزة المجد ترتبـــا

وأولئك إشارة إلى المسلمين . الكتاب ٢٩/٢ ، الأغاني ٣١٦/١٤ ، المخصص ١١٩/٢ ، ٤٤/١٧ ، اللسان : هود ، ديوان العباس ٣٩ .

(٣) صدره : أحـار ترى بريقاً هب وهنـا

وهو لامرىء القيس . حار : مرخم حارث . الوهن : آخر الليل . الكتاب ٢٨/٢ ، المخصص ١٠٢/١٦ ، ٤٤/١٧ ، الديوان ١٤٧ .

(٤) لم يذكر قائله ولا المقصود به . وبيض الوجوه : مشاهير الناس . والفحول هنا السادة وأصله الفحل من الابل يتخذ للضراب لكرمه وعتقه . الكتاب ٢٨/٢ ، شرح السيرافي ٣٠٢/٤ ، (التيمورية) ، المخصص ٤٣/١٧ ، الدرر اللوامع ١٠/١ .

وقسم الغالب عليه أن يستعمل استعمال أسماء الحي وهو قُريش وثقيف وَمَعَدّ وعاد ، وقد يستعمل اسما للقبيلة .
والدليل على ذلك في معدّ قوله :

٦٠٩ عَلِمَ القبائلُ من معدٍّ وغيرِها أنَّ الجوادَ محمّدُ بنُ عُطارِدِ (١)

فمنع صرفه لأنه قصد به القبيلة ، وقال آخر في منع صرف قريش :

٦١٠ غلبَ المساميحَ الوليدُ سماحةً وكفى قُريشَ المعضلاتِ وسادَها (٢)

وقال الآخر في منع صرف عاد :

لو شَهِدَ عادَ في زمانْ عادِ لابتزّها مَبارِكَ الجِلادِ (٢٤٢)

والعرب تقول/ هذه ثقيفُ بنتُ قريشَ ، فمنعته الصرف لأنّها قصدت[١٨٤ظ] به قصد القبيلة .

وقسم يتساوى فيه الأمران وهو ثمود وسبأ ، فمثال منع صرف ثمود قوله تعالى : ألا بعداً لِمَدْيَنَ كما بعُدت ثمودُ (٣) . وقال تعالى : ألا إنَّ ثموداً كفروا ربّهم (٤) . فصرفه .

ومثال منع صرف سبأ قوله تعالى في قراءة من قرأ : لسبأ (٥) ، بفتح الهمزة ومثل قول الشاعر :

٦١١ مِن سبأَ الحاضرينَ مأرِبَ إذْ يبنون من دونِ سَيلِهِ العَرِما (٦)

وقسم الغالب عليه اسماً للأب وهو تميم، وقد يقصد به القبيلة وحكى

(١) لم ينسب لقائل ، ومحمد في البيت هو محمد بن عطارد بن حاجب بن زرارة وهو من أشراف العرب وسيد بني تميم في الإسلام . الكتاب ٢٧/٢ ، المقتضب ٣٦٣/٣ ، الكامل ٣٠٨/١ ، المذكر والمؤنث للمبرد ١٣١ ، شرح السيرافي ٣٠١/٤ ، (التيمورية) ، الانصاف ٢٦٥ .

(٢) لعدي بن الرقاع العاملي في مدح الوليد بن عبد الملك . المساميح جمع سمح على غير قياس وهو من الجمع النادر . الكتاب ٢٦/٢ ، المذكر والمؤنث للمبرد ١٣١ ، الكامل ١٤١/٣ ، شرح السيرافي ٣٠١/٤ ، (التيمورية) ، المخصص ٤٢/١٧ ، الانصاف ٢٦٥ ، الخزانة ٩٨/١ .

(٣) هود : ٩٥ .

(٤) هود : ٦٨ وقراءة التنوين قرأ بها ما سوى حفص وحمزة ويعقوب. الاتحاف ١٥٥ .

(٥) سبأ : ١٥ . وبها قرأ أبو عمرو والبزي . الاتحاف ٢٢٠ .

(٦) لأمية بن أبي الصلت . العرم جمع عرمة وهي بناء يحبس به الماء . الحاضرين : جمع حاضر وهو المقيم على الماء . الكتاب ٢٨/٢ ، مجاز القرآن ١٤٧/٢ ، الكامل ٢٨٦/٣ ، جمهرة اللغة ٢٠٥/٣ ، ٣٨٨ ، الاشتقاق ٤٨٩ ، الأصول ٨٠/٢ ، المخصص ٢٣١/١٧ ، الديوان ٥٧ .

من كلامهم : هذه تميمُ بنتُ مُرّ (١) .
وما بقي الغالب عليه أن يكون اسماً للقبيلة ، فافهم .

• • •

وأمّا أسماء الأماكن فتنقسم قسمين : قسم فيه علامة تأنيث، وقسم لاعلامة تأنيث فيه . فالقسم الذي فيه علامة التأنيث ينقسم قسمين : قسم فيه ألف ولام وقسم ليس فيه ألف ولام . فالذي ليس فيه ألف ولام : مكّةُ وحُزوى(٢) وهو ممنوع الصرف. والذي فيه ألف ولام نحو : الرّقّةُ والرصافةُ والبصرةُ ، وهو مصروف .

وما ليس فيه علامة تأنيث الغالب عليه أن يكون مؤنثاً للبقعة وقد يجوز أن يذكر ويذهب به إلى المكان وهو مع ذلك ينقسم خمسة أقسام :
قسم لايستعمل إلاّ مذكّراً وذلك: بَدْرٌ وثَبِيرٌ والشامُ وفلجٌ والعراقُ والحجازُ واليمنُ ونجدٌ .
والدليل على أن بدراً مذكر قوله تعالى : لقد نصركم اللهُ ببدرٍ (٣). فصرفه
والدليل على أن ثبيراً مذكّر قوله : أشرِقْ ثَبيرُ كيما نُغيرْ (٤). ولو كان مؤنثاً لقال : أشرِقي ثَبيرُ .
والدليل على أنّ فلجاً مذكّر صرفه في قوله :

انّ الذي حانت بفلجٍ دماؤهم
هم القومُ كلُّ القوم يامَّ خالدِ (٢ ٧)

ولم يسمع قط من العرب غير مصروف .
والدليل على أنّ نجداً مذكر قوله :

---

(١) حكاه يونس عن العرب : الكتاب ٢٦/٢ ، الجمل ٢٣٠ .
(٢) حزوى : موضع بنجد ، معجم البلدان ٢٥٥/٢ ، وانظر الشاهد ٤٩٩ .
(٣) آل عمران : ١٢٣ .
(٤) أشرق أي أدخل في الشروق ياثبير كي نسرع للنحر ،قال عمر (رض) إن المشركين كانوا يقولون : أشرق ثبير كيما نغير ، وكانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس . يضرب في الإسراع والعجلة . الميداني ٣٦٢/١ .

٦١٢ فإن تدعى نجداً أدعهُ ومَنْ به
وإن تَسكُني نَجداً فيا حبّذا نَجدُ (١)

فأعاد الضمير عليه مذكراً وصرفه .

وقسم استعمل مذكراً ومؤنثاً والغالب عليه التأنيث، وهما : فارس وعُمان ، وغليه قوله :

٦١٣ لقد علمت أبناءُ فارسَ أنَّني
على عَربيّات النساء غيورُ

فمنع الصرف فارس .

وقسم استعمل مذكّراً ومؤنّثاً والغالب عليه التذكير وهو مِنَى وهجَر ودابِق وواسط وحِجْر وحُنَيْن . وقد تستعمل مؤنثات . والدليل على أن منى قد يستعمل مؤنثاً قوله :

٦١٤ ليومُنا بِمِنَى إذ نحنُ نَنزِلُها
أحبُّ من يومنا بالعَرجِ أو مالِ

والدليل على تأنيث هجر قوله :

٦١٥ منهنَّ أيامُ صِدقٍ ... ...
... ... البيت (٢)

فمنع صرف هجر .

ومنه قولهم في المثل: كجالبِ التَمرِ إلى هَجَر (٣). ومنه قولهم: سِطِي مَجَرْ

---

(١) من أبيات لشمر بن عمرو الحنفي رواها ابن فارس ، والخطاب لذلفاء التي ينسب بها . وروايته : ندعه . الصاحبي ٢٧٧ (بيروت) .

(٢) تمامه : قد عرفت بها أيام واسط والأيام من هجرا
وهو للفرزدق من قصيدة في رثاء عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي القرشي. ورواية الديوان :
.... بليت بها أيام فارس ....
الكتاب ٢٣/٢ ، معجم البلدان ٣٤٧/٥ ، المخصص ٤٧/١٧ ، اللسان : وسط ، الديوان ٢٣٥/١ (بيروت) .

(٣) الكتاب ٢٣/٢ .

تُوَطِّبْ هَجَرَ (١) . والدليل على أن دابقاً مذكَّر قوله :

٦١٦ ودابقٍ وأيــنَ مــنّي دابِقُ (٢)

وواسط الغالب عليه التذكير ، ولو قصد به قصد البقعة لكان بالتاء ، لأن واسطاً في الأصل صفة غلبت، وكان ينبغي أن تكون فيه بالألف واللام كالصفات الغالبة إلاَّ أنَّها حذفت / منها الألف واللام كما حذفت [١٨٥و] من قوله :

٦١٧ ونابغةُ الجَعديّ بالرملِ بيتُهُ عليه صفيحٌ من تراب مُصَوَّبِ (٣)

يريد النابغة .

والدليل على أنَّ حُنيناً يستعمل مؤنثاً قوله :

٦١٨ نصروا نبيَّهم وشدّوا أزرهُ بحُنَيْنَ حينَ تواكُلِ الأبطالِ (٤)

فمنعه الصرف . وقال تعالى : ويومَ حُنَينٍ (٥) . فصرفه وذهب به إلى المكان .

وقسم يستعمل مذكّراً ومؤنثاً على السواء وذلك حِراء وقُباء وبغداد. قال :

---

(١) سطي فعل أمر من وسط . مجر : مرخم مجرة وهي البياض المعترض في السماء . وهو مثل معناه : توسطي يامجرة كبد السماء فإن ذلك وقت إرطاب النخيل بهجر ، وهجر بلد معروف في البحرين . اللسان : مجر .

(٢) لغيلان بن حريث الراجز ، قال في اللسان : وقال الجوهري : هو للهدار . الكتاب ٢/٢٣، شرح السيرافي ٤/٢٩٣ ، (التيمورية) ، المخصص ١٧/٤٧ ، الصحاح واللسان : دبق.

(٣) لمسكين الدارمي . ورواية الديوان : من رخام مرصع .
والرمل موضع لبني جعدة وفيه دفن النابغة . والصفيح : الحجارة العريضة الرقيقة ، وأراد ببيته : قبره . الكتاب ٢/٢٤ ، المقتضب ٣/٣٧٣ ، ٤/٣٧٥ ، المخصص ١٧/٤٦ ، ابن الشجري ٢/١١٤ ، الخزانة ٢/١١٦ ، اللسان : نبغ .

(٤) لحسان بن ثابت يمدح الرسول والأنصار . معاني القرآن ٢/١٧٥ .

(٥) التوبة : ٢٥ .

٦١٩ ستعلمُ أيُّنا خيرٌ مكاناً   وأعظَمنا ببطنِ حِراءَ نارا (١)

فمنع حِراء الصرف . وقال آخر :

٦٢٠   وربَّ وجهٍ مِن حِراءَ مُنحنِ (٢)

فصرف . ومابقي فمؤنَّث ليس الا .

وأمّا السور فتنقسم ثلاثة أقسام : قسم مسمى بجملة وقسم مسمى بفعل وقسم مسمى باسم .

فالمسمى بجملة يحكى ، لايدخله إعراب نحو : قل أوحِيَ إليَّ (٣) . أو : أتى أمرُ الله (٤). وأشباه ذلك .

والمسمى بفعل يُعرب إعراب ما لاينصرف. وإن كان فيه ألف وصل قطعت لأنَّه قد صار من جملة الأسماء، وألف الوصل لاتكون (في الأسماء) (٥) إلا في اسماء معلومة نحو : اقتربت (٦).

والمسمى باسم ينقسم قسمين :قسم سمي باسم حرف من حروف التهجي ، وقسم سمّي بغير ذلك من الأسماء .

فالمسمى باسم ليس من حروف التهجي لايخلو أن يكون فيه ألف ولام أو لايكون . فإن كان لا ألف ولا لام فيه فيمنع الصرف للتعريف والتأنيث نحو هود ونوح ، تقول : هذه هودُ وقرأتُ هودَ وتبركت بهودَ.

فإن أضفتَ إليه سورة في اللفظ أو التقدير بقي على ما كان عليه قبل . فإن كان فيه مايوجب منع الصرف لم تصرفه وإلا صرفته ، تقول: سورةُ يونس ، فتمنع

---

(١) نسب لجرير وليس في ديوانه . ورواية الفراء وياقوت :

ألسنا أكرم الثقلين رحلا   وأعظمه ببطن حراء نارا

الكتاب ٢٤/٢ ، معاني القرآن ١٧٥/٢ ، المقتضب ٣٥٩/٣ ، النقائض ٢٣٩ ، المخصص ٤٧/١٧ ، المحكم ٣٣٤/٣ ، معجم البلدان ٢٣٣/٢ .

(٢) لرؤبة . الكتاب ٢٤/٢ ، المخصص ٤٧/١٧ ، المحكم ٣٣٤/٣ ، الديوان ١٦٣ .

(٣) الجن : ١ .

(٤) النحل : ١ .

(٥) مابين القوسين سقط من ر .

(٦) القمر : ١ ،وانظر الكتاب ٣٠/٢،المقتضب ٣٦٦/٣ .

يونس الصرف للتعريف والعجمة ، وتقول : هذه سورة نوح فتصرفه .
والمسمى باسم حرف من حروف التهجي (لايخلو أن يكون مسمى باسم واحد أو بأكثر ،فان كان مسمى باسم واحد من حروف التهجي) (١) فإن أضفت إليه سورة كان موقوفاًلا إعراب فيه ، فتقول : هذه سورةُ صاد . وانلم تضف إليه سورة في اللفظ ولا في التقدير جاز فيه ثلاثة أوجه : الوقف على الحكاية ،وان تعربه إعراب ما ينصرف إن قدرته منقولا من مذكر ،واعراب ما ينصرف ومالاينصرف إن قدّرته منقولا من مؤنث ،لأنّ أسماء الحروف يجوز فيها وجهان : التذكير على معنى الحرف والتأنيث على معنى الكلمة.
وإن كان مسمى بأكثر من اسم واحد فلا يخلو أن يكون على وزن من أوزان الأسماء الأعجمية أو لا يكون .
فإن كان على وزن من أوزان الأعجمية فلا يخلو أن تضيف إليه سورة أو لا تضيف.
فإن أضفت إليه سورة لفظاً أو تقديراً فالوقف . وإن لم تضفها إليه لا لفظاً ولا تقديراً فإعراب مالا ينصرف والوقف على الحكاية . ذلك طاسين (٢) وحاميم (٣) ، هما على وزن قابيل وهابيل (٤) .
فإن لم يكن على وزن من أوزان الأعجمية فلايخلو من أن يمكن جعله اسماً مركباً أو لا يمكن . فإن أمكن ، فإن أضفت /اليه سورة لفظاً أو تقديراً[١٨٥ظ] فالوقف و إن لم تضفها إليه لا لفظاً ولا تقديراً فثلاثة أوجه :
الوقف على الحكاية والبناء نحو خمسة عشر ، وإعراب مالا ينصرف نحو بعلبك وكذلك طاسين ميم (٥) وحاميم .
فإن لم يمكن جعله اسماً واحداً فالوقف ليس إلاّ أضفتَ إليه سورة أم لم تضفها، نحو : كهيعص (٦) ، وحم عسق (٧) .

---

(١) مابين القوسين سقط من ر .
(٢) النمل : ١ .
(٣) غافر : ١ .
(٤) انظر الكتاب : ٣١/٢ ، المقتضب ٢٣٧/١ .
(٥) الشعراء : ١ .
(٦) مريم : ١ .
(٧) الشورى : ١ ، ٢ .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب فَعالِ

فَعالِ تنقسم قسمين : معدول وغير معدول ، فالمعدول ينقسم خمسة أقسام : أحدها أن يكون اسم أمر نحو نَزالِ ، وعليه قوله :

٦٢١ ولنعمَ حشوُ الدرعِ أنتَ إذا
دُعيتَ نَزالِ ولُجَّ في الذُعرِ (١)

ودراكِ .

والثاني : أن يكون معدولاً عن مصدر معرفة نحو فَجارِ ويَسارِ ، قال الشاعر :

٦٢٢ فقلتُ امكثى حتى يَسارِ..... .... البيت (٢)

وقال الآخر :

٦٢٣ أنّا اقتسمنا خُطّتَيْنا بيننا
فحملتُ بَرَّةَ واحتملتَ فَجارِ (٣)

والثالث : أن يكون معدولاً عن صفة غالبة على وزن فاعلة مثل : حَلاقِ ، اسم للمنية ، ووَقاعِ ، للكيَّةِ في الرأس ، وعليه قوله :

---

(١) لزهير من قصيدة في مدح هرم بن سنان المرى . الكتاب ٣٧/٢ ، مجاز القرآن ٢٧/٢ ، إصلاح المنطق ٣٣٦ ، المقتضب ٣٧٠/٣ ، الكامل ٦٩/٢ ، الأصول ١١٠/٢ ، ابن الشجرى ١١٠/٢ ، الديوان ٨٩ .

(٢) تمامه : .... لعلنا نحج معاً قالت أعاماً وقابله

وهو لحميد الارقط ونسب في النقائض لحميد بن ثور ونسب أيضاً لابي الأسود . الكتاب ٣٩/٢ ، الجمل ٢٣٤ ، النقائض ٣٢٢ ، شرح السيرافي ٥٣/٤ ، (التيمورية) ، المخصص ٦٤/١٧ ، ابن الشجرى ١٣/٢ ، الدرر ٩/١ ، ابن يعيش ٥٥/٤ ، ديوان حميد بن ثور ١١٧ .

(٣) للنابغة الذبياني يخاطب زرعة بن عمرو الكلابي . برة : اسم علم لجميع البر . فجار اسم لجميع الفجور ، وجعل حملت البر واحتملت للفجور كما قال تعالى : لها ماكسبت وعليها مااكتسبت . الكتاب ٣٨/٢ ، اصلاح المنطق ٣٣٦ ، الكامل ٧٠/٢ ، مجالس ثعلب ٣٩٦ ، الخزانة ٦٥/٣ ، الديوان ٩٨ .

٦٢٤ وكنتُ إذا بُليت بخصم سوء
دلفتُ لهُ وأكويه وَقَاعِ (١)

والرابع : أن يكون اسماً علماً معدولاً عن فاعلة مثل : حَذامِ ورَقاشِ.
والخامس : أن يكون معدولاً في النداء نحو فَساقِ وخَباثِ ، وقد تقدّم ذكره في بابه (٢) .

وغير المعدول ينقسم أربعة أقسام : أحدها أن يكون اسماً مفرداً نكرة مثل جَمادٍ وجَناح .
والثاني : أن يكون مصدراً مثل ذَهاب .
والثالث : أن يكون صفة مثل جَواد .

والرابع : أن يكون جمعاً وبينه وبين واحدة حذف الهاء نحو سَحاب .
فغير المعدول مصروف إلاّ أن يُسمّى به ، فإن سمّيتَ به فلا يخلو أن تسمى به مذكراً أو مؤنثاً .

فإن سميت به مذكراً انصرف قولاً واحداً لأنه ليس فيه إلاّ علّة واحدة خاصة ، إلاّ أن يكون منقولاً من مؤنث نحو رجل سميته بعَناق ، فإن سميت به مؤنثاً امتنع الصرف للتأنيث والتعريف .

وأما فَعالِ الذي هو اسم أمر فمبني ، إمّا لوقوعه موقع المبني وهو الأمر ، لا ترى أنّ نَزالِ في معنى انزل ، أو لتضمنه معنى الحرف وهو اللام ، لأنّ نزالِ في معنى : لِتَنزِلْ
وأما فَعالِ العلم المعدول عن فاعله فبنو تميم يعربونه إعراب مالا ينصرف. وأهل الحجاز يبنون ، مالم يكن في آخره راء فإنّ بني تميم يبنونه . وذلك أنّ مذهبهم الإمالة ، والراء المكسورة توجب الإمالة ، فلذلك يبنون (٣) ، وقد لايبنون ، وعليه قول الشاعر :

---

(١) من شعر في الحماسة رواه أبو زيد لعوف بن الأحوص (جاهلي) . النوادر ١٥١ ، التهذيب ٣٨/٣ ونسبه لقيس بن زهير . المخصص ١٦٥/٦ ، ابن يعيش ٥٩/٤ .
(٢) انظر صفحة ٧٩/٢ ، ٨٢ .
(٣) الكتاب ٤٠/٢ ، المقتضب ٣٧٥/٣ .

٦٢٥ ومرّ دهرٌ علــى وَبــــارِ
فهلكــت جَهــرةً وبَــــــارُ (١)

وأمّا المعدول عن المصدر المعرفة أو فَعال المعدول عن الصفة الغالبة فهما مبنيّـان

• • •

واختلف في السبب الموجب لبناء هذه الأقسام الثلاثة من فَعالِ .
فمنهم من قال : إنّما بنيت لشبهها بفَعالِ الذي هــو اسم الأمــر ، وهــو مذهب / سيبويه وهو الصحيح (٢) . [١٨٦ و]
ووجه الشبه بينها وبينه هو تساويهما في التعريف والتأنيث والعدل والوزن .
ومنهم من قال : إنّمابنيت لتوالي العلل عليها وذلك أنّها قد كانت ممنوعة الصرف قبل العدل للتأنيث والتعريف ، فلما زاد العدل وليس بعد منع الصرف إلاّ البناء بنيت ، وهو مذهب أبي العباس المبرّد(٣) .
ومنهم من قال : إنّما بنيت لتضمّنها معنى الحرف وهو تاء التانيث ، وهو مذهب الرَّبَعــي (٤) .
وهذان الوجهان اللذان ذهب اليهما أبو العباس والربعي ليسا بصحيحين ، لأنّه لو كان الأمر على مازعم الرّبعي لم يجز في الاسم العلم المؤنّث إلاّ البناء

(١) للأعشى . وبار : اسم أمة قديمة من العرب العاربة هلكت وانقطعت . والأعشى من قيس ولكن منزله باليمامة وفيها تميم فأعرب وبار على لغتهم ، وقيل : رفعه اضطراراً لأن القوافي مرفوعة . الكتاب ٤١/٢ ، المقتضب ٥٠/٣ ، ٣٧٦ ، جمهرة الانساب ٤٦٢ ، المخصص ٦٧/١٧ ، ابن الشجرى ١١٥/٢ ، التوجيه ١٧٨ ، العيني ٣٥٩/٤ ، معجم البلدان ٣٥٦/٥ ، المفصل ١٦٠ .

(٢) الكتاب ٣٨/٢ .

(٣) المقتضب ٣٧٤/٣ ، وانظر رد ابن جني في الخصائص ١٧٩/١ وابن الشجرى ١١٥/٢.

(٤) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربعي الشيرازي ، كان عالماً في النحو واللغة ، أخذ عن السيرافي والفارسي ، وتوفي عام ٤٢٠ هـ .
ترجمه ابن خلكان ٣٣/٣ ، ياقوت ٧٨/١٤ ، القفطي ٢٩٧/٢ ، الأنباري ٤١٤ .

خاصة ، كما لم يجز في المعدول عن المصدر وعن الصفة الغالبة إلاّ البناء ، لأنّ الاسم المتضمن معنى الحرف لايجوز فيه إلاّ البناء خاصة

وباطلٌ أيضاً أن يكون موجب البناء كثرة العلل ، لأنّ هذه العلل إذا وجدت في الاسم كان الاسم بها مشبهاً للفعل ، وشبه الفعل لايوجب البناء بل الذي استقر في شبه الفعل بوجود هذه العلل فيه منع الصرف .

فإن قيل : فلأيّ شيء كان في العلم وجهان ولم يجز ذلك في المصدر ولا في الصفة الغالبة ؟

فالجواب : إنّ الاسم العلم له شبهان ، شبه بالمبني المعدول ، وقد تقدّم ، وشبه بالمعرب إعراب مالا ينصرف في أنّه اسم علم لمؤنّث كسعاد وزينب . فمَنْ لحظَ من الأوجه الأربعة (١) المتقدّمة شبهه بالمبني بناه ومن لحظ شبهه بالمعرب أعربه ، وليس كذلك المصدر ولا الصفة ، لأنّهما ليسا باسمين علمين لمؤنث .

وأمّا من ردّ على أبي العباس المبرّد بأن كثْرة العلل لاتوجب البناء (٢) ، واستدلّ على ذلك ببعلبك ، وأنك إذا سميت امرأة بسلمان فإنّك تمنع الصرف ولا يجوز البناء ، فلو كانت كثْرة العلل توجب البناء لبني ، ألا ترى أن سلمان قد اجتمع فيه زيادة الألف والنون والعلمية والتأنيث وفي بعلبك التعريف والتأنيث والتركيب ، فباطلٌ ، لأنّ أبا العباس إنّما ذهب إلى أنّ الاسم إذا كان لاينصرف فحدثت عليه علة فإنّه يُبنى ، لأنّه ليس بعد منع الصرف إلاّ البناء ، وأمّا ما دخلته علل كائنة ماكانت في أول أحواله ، ولم يثبت له منع الصرف قبل ذلك فإنّ ذلك لايوجب بناءه ، لأنّها دخلت عليه وهو مصروف فنقلته إلى منع الصرف .

فإنْ قلت : فسلمان قبل التسمية به قد كان لا ينصرف .

فالجواب : إنّه لم يستقر فيه منع وهو اسم لمؤنث فأشبه ماحدثت فيه العلل في أول أحواله ، ولم يكن قبل ذلك غير ممنوع .

• • •

(١) كذا والذي تقدم ذكره وجهان .

(٢) انظر الخصائص ١/١٨٠ .

وفَعالِ المعدولة إذا سميت بها فلا يخلو أن تسمى بها مذكراً أو مؤنثاً، فإن سميت بها مذكراً فتمنع الصرف أبداً للتأنيث والتعريف ولايجوز غير ذلك. وأما ماقال ابن باب شاذ (٢) أنها إذا سميت بها مذكراً فيجوز فيها الإعراب/والبناء حملاً على الاسم المؤنث المعدول العلم فباطل ، لأنه [١٨٦ ظ] لايشبهه ، لأن ذاك مؤنث وهذا مذكر .

فإن سميت بها مؤنثاً فيجوز فيها وجهان : البناء والإعراب إعراب مالا ينصرف ، وذلك أنها صارت اسماً علماً لمؤنث فأشبهت حَذامِ فجاز فيها ماجاز في حذام .

وزعم أبو العباس أن نزالِ إذا سُمّي بها ليس فيها إلا البناء . واستدل على ذلك بأنه يبقى على ماكان عليه من البناء لأنه نُقل من اسم إلى اسم كما أنك إذا سميت بانطلق لاتقطع الهمزة ، لأنه نقلته إلى بابه ، ولو كان المسمى به فعلا قطعت همزته لأنه قد خرج عن بابه .

وهذا الذي قال باطل ، لأن الإعراب ليس بمنزلة همزة الوصل ، ألا ترى أن الفعل إذا سمي به أعرب فإذا أعرب الفعل لأجل التسمية به مع أن بابه أن لايعرف كان إعراب هذا أولى ، لأن بابه الإعراب .

• • •

واسم الأمر يجوز أن يبنى بقياس من كل فعل ثلاثي . وأمَّا الفعل الرباعي فلا يجوز بناؤه منه ، خلافاً للمبرّد إلا فيما سمع ، وذلك لفظان : قَرقارِ وعَرعارِ ، قال الشاعر :

---

(١) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن باب شاذ المصري الجوهري ، نحوي لغوي ، كان إمام عصره في علم النحو بمصر . توفي عام ٤٦٩ هـ . ترجمه القفطي ٢/٩٥ ، ياقوت ١٢/١٧ ، الأنباري ٤٣٢ ، ابن خلكان ٢/١٩٩ ، السيوطي ١٧٢ .

٦٢٦ قالت له ريحُ الصَبا قَرْقارِ

واختلطَ المعروفُ بالإنكارِ (١)

وقال النابغة :

٦٢٧ ....

يدعو وليدُهُمُ بها عَرعارِ (٢)

فلما لم يكثر ذلك لم يقس .

(١) من أرجوزة لأبي النجم العجلي يصف فيها سحاباً . قرقار معدول عن قرقر الرباعي . والقرقرة صوت الفحل من الابل . وقيل : قرقار حكاية للصوت وليس معدولا عن الفعل لأنه غير ثلاثي . وأراد بالمعروف المعروف من صوت الرعد . وصف سحابا هبت له ريح الصبا وألقحته وهيجت رعده فكأنها قالت له : قرقر بالرعد أي صوت . الكتاب ٢/٤٠ ، الصحاح : قرقر ، المخصص ١٠٥/٩ ، ٦٥/١٧ ، المفصل ١٥٦ ، ابن يعيش ٥١/٤ ، اللسان : قرر ، الخزانة ٥٨/٣ .

(٢) صدره : متكنفي جنبي عكاظ كليهما

والضمير يعود على قوم الشاعر الذين يفخر بهم . عرعار : اسم لعبة لصبيان العرب وهي معدولة عن قولهم : عرعر ، ومعناه : اجتمعوا للعب . يريد أنهم لعزتهم ومنعتهم يقيمون آمنين وادعين لايغادرون مواطنهم . المفصل ١٥٦ ، ابن يعيش ٥٢/٤ ، الخزانة ٦٠/٣ ، العقد الثمين ١٣ ، الديوان ١٠٢ .

باب الاستثناء

الاستثناء إخراج الثاني مما دخل فيه الأول بالأدوات التي وضعتها العرب لذلك وهي: إلاّ وغير وسِوَى وحاشى وخلا وعدا وما خلا وما عدا وليس ولا يكون.

وزاد بعضهم في هذه الأدوات لاسيَّما وبَلْهَ (١). وإدخالهما في هذا الباب خطأ على مايُبيَّن بعدُ إن شاء الله تعالى.

وهذا الإخراج قد يكون مما دخل فيه الأول بعموم لفظ متقدّم أو بحكمه أو بالمعنى. فمثال إخراجك الثاني من عموم لفظ الأول: قامَ القومُ إلاّ زيداً، فزيد مخرج من القوم المتقدمي الذكر.

ومثال إخراجك الثاني من عموم حكم اللفظ الأول: ماكلّمتُ زيداً إلاّ يومَ الجمعةِ.

فقولك: ماكلّمتُ زيداً، يقتضي العموم في الزمان، فأخرجتَ يوم الجمعة مما يقتضيه حكمِ اللفظ.

ومثال إخراجك الثاني من عموم مفهوم من معنى الكلام المتقدّم: ماقامَ إلاّ زيدٌ، خرج زيد من عموم مفهوم معنى الكلام، ألا ترى أنّ المعنى ماقام أحدٌ إلاّ زيداً. إلاّ أنّ هذا النوع لايسمى استثناء إلاّ بالنظر إلى معناه.

• • •

وهذه الأدوات تنقسم أربعة أقسام: حرف واسم وفعل وما استعمل حرفاً وفعلا.

فالحرف: إلاّ وحاشا – في مذهب سيبويه (٢) – ومذهب المبرّد أنّها

---

(١) هم الأخفش والكوفيون وأبو حاتم والفارسي والنحاس وابن مضاء.
الهمع ٢/٢٣٤.

(٢) الكتاب ١/٣٧٧.

قد تكون فعلا ،واستدل على ذلك بما حكى من كلامهم : اللهمّ اغفرْلي ولمن سميعَنِي حاشى الشيطانَ وأبا الأصبع (١) . وبقول النابغة :

....

ولا أحاشِي من الأقوامِ من أحدِ (٣٤٠)

قال : فقوله : أحاشى مضارع حاشَى فدلّ ذلك على أنّها / فعل. [١٨٧و]
وهذا باطل بل أحاشى فعل مأخوذ من حاشى على حد ماتشتق الأفعال من الحروف نحو قولهم : سوّفتُه ، إذا قلتُ له : سوف أفعل كذا ، ونحو قولهم : سألتك حاجةً فلوليتَ ، أى قلت لولا كذا وكذا ، وكذلك ولا أحاشي ، معناه : ولا أقول حاشى فلانٍ ، وإنّما الدليل فيما حُكَى إن صحّ .

والاسم غير وسِوى وسُوى وسَواء، والفعل: ليس ولا يكون وعدا وما عدا ، وما خلا ، وقد حكى بما خلا الجر فتكون ماحينئذ زائدة لامصدرية وتكون خلا حرفا .

والذي استعمل فعلا وحرفا خلا ، إلاّ أنّ الغالب عليها الفعلية فتكون فعلاً إذا نصبت مابعدها ، وتكون حرفاً إذا انخفض مابعدها .

• • •

واختلف النحويون في قدر البعض المخرج . فمنهم من ذهب إلى أنّه يجوز أنْ يخرج الأكثر ويترك الأقل (١) ، واستدل على ذلك بقوله :

٦٢٨ أدُّوا التي نَقَصَتْ تسعون من مائة
ثُمّ ابعَثُوا حكماً بالحقّ قوّالا(٢)

---

(١) انظر صفحة ٣٢٧/١ ، تعليق ١ ، ٢ .

(٢) نسب السيوطي القول به لأكثر الكوفيين والسيرافي وابن خروف والشلوبين وابن مالك . الهمع ٢٢٨/١ .

ووجه الدليل من هذا البيت أنَّ الاستثناء إخراج الثاني من الأول وهذا الشاعر قد أخرج تسعينَ من مائة ، فكما ساغ له ذلك في غير الاستثناء فكذلك يجوز في الاستثناء .

وهذا الدليل فاسد ، لأنَّه إنَّما لم يجز إخراج الأكثر وترك الأقل عند من ذهب إلى ذلك لأنَّه يؤدى إلى وضع اسم الكل على الأقل . ألا ترى أنَّك إذا قلت : قام القومُ إلاّ أربعةَ أخماسِهم ، كنت قد أوقعت القوم على خمسهم وذلك غير جائز ، وإذا قلت : قام القومُ إلاّ خُمسُهم كنت قد أوقعت القوم على أكثرهم وذلك جائز . ألا ترى أنَّ العرب تقول : قام القومُ ، إذا قاموا بأجمعهم أو قام أكثرهم ، فلا يلزم في البيت شيء من ذلك فاستدلالهم به فاسد .

واستدلوا أيضا بقوله تعالى : إنَّ عبادى ليس لك عليهم سلطانٌ إلاّ من اتَّبعك من الغاوين (١) . فاستثنى الغاوين من العباد وهم أكثر من المؤمنين بدليل قوله تعالى : إلاّ الذينَ آمنوا وعملوا الصالحات وقليلٌ ماهم (٢). وهذا أيضا لاحجَّةَ لهم فيه ، لأنَّ العباد حيث أضافهم الله تعالى إلى نفسه فإنَّهم يراد بهم المؤمنون . والإضافة إضافة تقريب فكأنَّه قال : إنَّ المؤمنين ليس لك عليهم سلطان .

وقوله : إلاّ من اتَّبعك من الغاوين ، استثناء منقطع وليس مخرجاً من الأول كأنَّه قال : لكن من اتَّبعك من الغاوين فلك عليهم .

ومنهم من ذهب إلى أنَّه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دون (٣) واستدل على ذلك بقوله تعالى : قُم الليلَ إلاّ قليلا ، نصفَهُ (٤) .

ووجه الدليل في هذ الآية أنَّ القليل مستثنى من الليل والمراد به النصف،

---

(١) الحجر : ٤٢ .

(٢) سورة ص : ٢٤ ، وفي حاشية ج : ويجوز أن يكون أراد بالعباد الملائكة وبني آدم واذا كان كذلك كان الغاوون أقل .

(٣) قال السيوطي القول به لبعض الكوفيين وبعض البصريين . الهمع ٢/٢٢٨ .

(٤) المزمل : ٢ .

بدليل أنَّه قد أبدل منه النصف بدل شيء من شيء قالوا : ولايجوز أن يكون أبدل منه بدل بعض من كل حتّى كأنَّه قال : قم نصفَ القليلِ (١) ، لأنَّ القليل منهم فلا يعلم قدر نصفه .

وهذا الذي استدلّوا به لاحجة فيه ، بل النصف بدل / من القليل [١٨٧ظ] بدل بعض من كل ، ويكون القليل معيّنا بالعرف أى بالعادة أن يسمّى قليلا .

والدليل على فساد ماذهبوا إليه من أنَّ النصف بدلٌ من القليل بدل شيء من شيء أنَّ من قام الليل إلاّ نصفه لايقال فيه أنَّه قد قام الليل إلاّ قليلا.

ومنهم من ذهب إلى أنَّه لايجوز أن يكون المستثنى عقداً من العقود. واستدلَّ على ذلك بأنَّ كلام العرب مبنى على الاختصار ، فإذ اقلت : عندى مائةٌ إلاّ عشرة كان نقيض كلامهم لأنَّه أخصر من هذا أن تقول : عندى تسعون .

فإن لم يكن المستثنى عقداً جاز نحو قولك : عندى مائةٌ إلاّ ثلاثةً ، لأنه أخصر من قوله : عندى سبعةٌ وتسعونَ ، أو مثله ، فجاز لذلك .

وهذا فاسد ، لأنَّه مبنى على أنَّه يجوز الاستثناء من العدد ، وذلك فاسد لأنَّ أسماء العدد نصوص والنصوص لايجوز الاستثناء منها ، لأن الاستثناء منها يؤدى إلى إخراج النص عن نصيته ، ألاّ ترى أنّك اذا قلت : عندى ثلاثةٌ إلاّ واحداً ، كنت قد أوقعت الثلاثة على الاثنين ، وذلك لايجوز وإنّما يجوز أن تقول : قام القومُ إلاّ عشرةً . ولا يلزم فيه ماقال من عدم الاختصار .

فأمّا قوله تعالى : فلبثَ فيهم ألفَ سنة إلاّ خمسينَ عاما (١) ، فإنّما جاز الاستثناء فيه عن اسم العدد لأنّه قد يدخله اللبس ، ألا ترى أن هذا القدر

(١) ج ، ر : الليل ، وهو تحريف .
(٢) العنكبوت : ١٤ .

قد يؤتى به على جهة التكثير فيقال : أقعدُ ألفَ سنةٍ ، أي أقعدُ زمناً طويلا ، فلما كان قد يدخله الاحتمال جاز الاستثناء منه ، وتبيّن بالاستثناء أنه لم يستعمل اسم العدد للتكثير .

وكذلك ماجاء من الاستثناء من الأعداد التي يجوز أنْ تستعمل على جهة التكثير ينبغي أنْ يكون العدد فيها هذا الذي ذكرناه .

والصحيح أنّ المخرج أقلّ من النصف أبداً ، وما قلّ كان أحسن لما ذكرنا من أن العرب قد توقع لفظ العموم على الأكثر ولاتضعه على الأقل .

• • •

ويشترط في المستثنى منه ألا يكون نصا ، ولذلك لم يجز الاستثناء من أسماء الأعداد كما تقدم .

وكذلك يشترط أن لايكون المستثنى مبهما ، فلا تقول : قام قومٌ إلاّ بعضَهم ، لأنّ ذلك لافائدة فيه . ويشترط في المخرج بالاستثناء أن يكون نصاً أو ظاهراً جارياً مجرى النص .

ولايجوز إخراج ماهو مبهم في نفسه ، فلا تقول : قام القومُ إلاّ رجالاً ، لأنه قد يجوز أن يكون الرجال النصف أو أقل أو أكثر ، فلا فائد في الاستثناء إذ ذاك .

* * *

واختلف النحويون في الناصب للاسم المستثنى بإلاّ ، وفي نصب «غير» وما في معناها من الأسماء نحو سوى وسُوى وسَواء ، فمنهم من ذهب إلى أنّ الاسم الواقع بعد إلاّ انتصب بما في إلاّ من معنى الفعل (١) .

وهذا المذهب خطأ لأنّ الحرف لايعمل إذا كان مختصا باسم واحد إلاّ جرّاً . وأيضا فإنّه يبطل بغير وما في معناها من الأسماء ، ألا ترى أنّه منصوب وليس / قبله إلاّ ، فإذا ثبت أنّ الناصب في غير ليس هو إلاّ ، [١٨٨و]

(١) هذا مذهب جماعة من البصريين وهو ظاهر كلام المبرد في المقتضب ٣٩٠/٤ والكامل ٨٩/٢ ، وانظر الخصائص ٢٧٦/٢ ، الانصاف مسألة ٣٤ .

فكذلك الاسم المنصوب بعد إلاّ منصوب بما انتصبت به « غير » .
فإن قلت : إنّما انتصب بما في إلاّ من معنى الفعل ، فذلك فاسد ، لأنّ المعاني لاتعمل إلاّ في الظروف والمجرورات والأحوال، وهو مذهب المازني.

ومنهم من ذهب إلى أنّه منصوب بالفعل بواسطة الاّ ،وانتصب «غير» وما في معناه بالفعل من غير واسطة ، وهو مذهب أبي سعيد (١) وابن الباذش (٢) .
وشبهه ابن الباذش في ذلك بالظروف ، فكما أنّ الفعل يصل إلى الظرف بحرف الجر فكذلك مابعد إلاّ بمنزلته، فلا يصل الفعل اليه إلاّ بواسطتها، « وغير » لأنّها مشبهة بالظرف المبهم فكما أنّ الفعل يصل إلى الظرف المبهم بنفسه فكذلك غير وما في معناها .

وهذا المذهب أيضا خطأ لأنّه قد تنصب هذه الاسماء وان لم يتقدمها فعل نحو قولك : القومُ إخوتُك إلاّ زيداً .

ومنهم من ذهب إلى أنّه منتصب لمخالفته للأول ، ألا ترى أنّك اذا قلت : قام القومُ إلاّ زيداً ، أنّ مابعد إلاّ منفى عنه القيام ، وما قبلها موجب له القيام ، وهو مذهب الكسائي (١) .

وهذا باطل ، لأنّ الخلاف لو كان يوجبُ النصب لأوجبه في قولك : قام زيدٌ لاعمروٌ ، لأنّ ما بعد لا مخالف لما قبلها (٣) ، ولوجب النصب في مثل : ماقام زيدٌ لكن عمروٌ ، لأنّ مابعد لكن مخالف لما قبلها، وأمثال ذلك كثيرة .

ومنهم من ذهب إلى أنّ إلاّ مركبة من إنّ ولا ثم خففت نون إنّ وأدغمت في لا وجعلت كالكلمة الواحدة ، واذا نصبت مابعدها غلّبت حكم إنّ

---

(١) شرح السيرافي ٣ / ١٠٧ و .

(٢) هو أحمد بن علي بن أحمد الانصاري الغرناطي . مقرىء نحوى محدث . توفي عام ٥٤٠ هـ . ترجمه ابن الجزري ١/٨٣ ، ابن فرحون ٤٢ .

(٣) بهذا اعترض الفراء على مذهب الكسائي . شرح السيرافي ٣ /١٠٨ .

والخبر محذوف ، واذا رفعتَ غلّبتَ حكم لا فعطفت وهو مذهب الفراء (١).
وهذا القول بيّن الفساد بأدنى تأمل إذ لو كان الأمر كذلك لوجب أن لايجوز مثل : ماقام إلاّ زيدٌ ، لأنَّ هذا الموضع لاتصلح فيه لا ولا إنَّ (٢).
وأيضا فإنَّ الخبر الذي ادعى حذفه لم يظهر في موضع ، وبالجملة فهذا المذهب دعوى لادليل عليها .

ومنهم أيضاً من ذهب إلى انّه انتصب عن تمام الكلام ، وهو الصحيح وهو في ذلك بمنزلة التمييز (٣).

• • •

ولايخلو الكلام الواقع قبل إلاّ من أن يكون موجبا أو منفيا . فإن كان موجباً فلا يخلو أن يكون موجبا في اللفظ أو في اللفظ والمعنى . فإن كان الكلام موجبا في اللفظ والمعنى فلا يجوز إلاّ النصب نحو : قام القومُ الاّ زيداً، الاّ أن تجعل إلاّ وما بعدها صفة لما قبلها ، فيكون الإعراب على حسب ماتكون إلاّ وما بعدها صفه له نحو : قام القومُ إلاّ زيدٌ، يريد : غير زيد ولايجوز الوصف بإلاّ إلاّ في موضع يصلح فيه الاستثناء بإلاّ، فلا يجوز أن تقول : قام عمروٌ الاّ زيداً ، لأنَّ الاستثناء لايسوغ هنا .
ويخالف الوصف بإلاّ وما بعدها الوصف بغير ذلك من الصفات في أنّه يجوز أن يوصف بها الظاهر / والمضمر والمعرفة والنكرة . [١٨٨ظ]
ويخالف أيضا الوصف بإلاّ وما بعدها الوصف بغير في أنّه يجوز أن تقوم غير مقام موصوفها ولايجوز ذلك في إلاّ .
ولايجوز التفريغ مع الايجاب والاستثناء من محذوف اذا كان ذلك يؤدى إلى حذف عمدة لايجوز حذفها ، فلا تقول : قام إلاّ زيداً ، لأنَّ ذلك يؤدى إلى بقاء الفعل بلا فاعل ، فأما قوله :

(١) شرح السيرافي ٣/١٠٨ و ، الانصاف مسألة ٣٤ ، المع ١/٢٢٤ .
(٢) هذا رد السيرافي على مذهب الفراء .
(٣) وهو مذهب الخليل وسيبويه ١/ ٣٦٠ ، ٣٦٩ .

٦٢٩ قتلْتَ ابنَ البتولِ إلاَّ علياً

....

وقولهم: ماقام إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمراً ، فإنَّ الاستثناء من المحذوف إنَّما ساغ هنا لأنَّه لايؤدي إلى بقاء الفعل بلا فاعل .

فإذا كان الكلام الواقع قبل إلاَّ موجباً في اللفظ منفياً في المعنى جاز أن يحكم له بحكم الموجب بالنظر إلى لفظه وبحكم المنفي بالنظر إلى معناه ، وذلك إذا كان الفعل خبراً لمبتدأ قد توجه عليه حرف النفي أو موضع معمول لناسخ من نواسخ المبتدأ قد توجه عليه أيضاً حرف النفي وذلك نحو قولك : ماأحدٌ يقول ذلك إلاَّ زيداً ، على الاستثناء من الضمير في يقول لأنَّه منفي في المعنى ، وكلاهما حسن (١) . وعلى ذلك قوله :

٦٣٠ في ليلةٍ لاتَرَى بها أحداً
يحكي علينا إلاَّ كواكبُها (٢)

فأبدل كواكبها من الضمير المرفوع في يحكي . وكذلك قوله :

٦٣١ حَمَوْا حِمَى بطِعانٍ ليس يمنعه
إلاَّ طعانُهم للموتِ من حانا (٣)

فأبدل طعانهم من الضمير المرفوع في يمنعه لأنَّه خبر للضمير الذي في ليس فحمله على المعنى .

وقد يجوز أن تجعل إلاَّ أيضاً صفة كما تقدم .

---

(١) يريد الرفع والنصب في زيد .

(٢) من أبيات لأحيحة بن الجلاح (جاهلي) أثبتها الاصفهاني في الأغاني وقافيتها مرفوعة . ونسب في الكتاب لعدي بن زيد وألحق بديوانه . الكتاب ١/ ٣٦١ ، المقتضب ٤٠٢/٤ ، الأصول ٢٢٩/١ ، الأغاني ١١٥/١٣ (ساسي) ابن الشجري ٧٢/١ ، المغنى ١٥٣ ، ٦٢٢ ، الخزانة ١٨/٢ ، ديوان عدي ١٩٤ .

(٣) للفرزدق من قصيدة في مدح أسد بن عبدالله البجلي . ورواية الديوان : أحموا ... إلا رماحهم . والضمير يعود على قوم الممدوح . الديوان ٨٧٥ .

فإن كان الكلام الواقع قبل إلاّ منفياً فلا يخلو أن يكون ماقبلها مفرغ لما بعدها أو غير مفرغ (١) . فإن كان مفرغاً فيكون الاسم على حسب مايطلب العامل من رفع أو نصب أو خفض . وان كان غير مفرغ جاز فيما بعد إلاّ وجهان، أحسنهما أن يكون مبدلاً من الاسم الذي قبله على حسب اعرابه من رفع أو نصب أو خفض ، لأنّ فيه مجانسة الاسم الذي بعد إلاّ لما قبلها من الإعراب ، والمجانسةُ مما تلحظها العرب وتؤثرها .

والثاني : النصب على الاستثناء . ويجوز جعل إلاّ أيضاً صفة كما تقدم .

ومن الناس من لم يجز البدل إلاّ بشرط أن يكون المبدل منه لفظاً لايستعمل إلاّ في النفي نحو : ماقام أحدٌ إلاّ زيداً ، فأما : ماقام القومُ إلاّ زيداً ، فلا يجوز فيه عنده إلاّ النصب .

وذلك باطل بدليل قراءة من قرأ : مافعلُوهُ إلاّ قليلٌ منهم (٢) . برفع القليل على البدل من الضمير، والضمير ليس من الألفاظ المختصة بالنفي .

ويجري مجرى النفي : قَلَّ رجلٌ يقولُ ذاكَ إلاّ زيدٌ ، وقد يستعمل في مقابلة كثُر ، فإذا استعملت بمعنى النفي فإجراؤها مجراه بيّن ، وإذا استعملت في مقابلة كثر أجروها أيضاً مجرى النفي ، ووجه ذلك لحظهم فيها أنّها نفي لكثر .

فإذا قال : قلَّ رجلٌ يقول ذاك ، فكأنّه قال : لم يكثُر القائلون ذلك / [١٨٩و] من الرجال .

* * *

(١) المفرغ مثل : ماحضر الا رجل ، وغير المفرغ مثل : ما حضر أحد إلا أبوك .

(٢) قرأ ابن عامر بالنصب وباقي السبعة بالرفع . معاني القرآن ١/١٦٦ ، النشر ٢/٢٥٠ ، النساء ٦٦ .

وإذا كُررّت المستثنيات فلا يخلو أن يكون الأول هو الثاني أو لايكون.
فإن كان هو الثاني جرى الأول على حسب ماقدمنا وكان الثاني على حسب إعراب الأول مثل قوله :

٦٣٢ مالكَ من شيخكِ إلاّ عملُه
إلاّ رسيمُهُ وإلاّ رَمَلُه . (١)

فالرسيم والرمل هما عمله ، وهما ضربان من العدو .

فإذا كان الثاني غير الأول فلا يخلو أن يمكن استثناء بعضها من بعض أو لا يمكن . فإن يمكن فهي مستثنيات من الاسم الأول كلها نحو : قامَ القومُ إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ بكراً .

إلا أن يكون الاستثناء من معدود نحو قولك : لفلانٍ عندى عشرةٌ إلاّ واحداً إلاّ ثلاثاً (٢) فإنّ في ذلك خلافاً .
فمنهم من ذهب إلى أنّها مستثنيات من المعدود الأول .
ومنهم من ذهب إلى أنّ الأول مستثى من العدد الأول والآخر ليس كذلك(٣).
فعلى المذهب الأول : اذا قلت : لفلان عندي عشرةٌ إلاّ واحداً إلاّ ثلاثاً فقد أقررت بستة ، لأنّك طرحت الواحد والثلاثة من العشرة ، وعلى الثاني ، وهو قول الفراء ، تكون قد أقررت بأثني عشر ، فكأنك قلت : لفلان عندي عشرةٌ إلاّ واحداً ليسوا الثلاثة التي تقررت له عندي ، فيكون له عندي تسعةٌ وثلاثةٌ .

---

(١) لم ينسب لقائل . الرسيم : ضرب من سير الابل . الرمل : الهرولة ، وأراد بالرسيم السعي بين الصفا والمروة وبالرمل السعي في الطواف . قال الأعلم : أي لا منتفع في ولاعمل عندي أقوت به غيري الا هذا . الكتاب ٣٧٤/١ ، التوضيح ١٨٧/١ ، العيني ١١٧/٣ ، التصريح ٣٥٦/١ .

(٢) تقدم قبل صفحات أن الاستثناء من العدد لا يجوز لأن العدد نص ١٨٧ ظ.

(٣) الأول رأى الصيمري والقاضي أبي يوسف والثاني رأى البصريين والكسائي . التصريح ٣٥٨/١ .

والصحيح الأول ، لأنّه مهما أمكن أن يكون المستثنى متصلا لم يحمل على الانفصال ، وما ذهب إليه الفراء لايتصور إلاّ على الانفصال .

وإن أمكن ففي ذلك خلاف ، فمنهم من ذهب إلى أنّ بعضها مستثنى من بعض ومنهم من ذهب إلى أنّها مستثنيات من الأول ، ومنهم من ذهب إلى أنّها يجوز فيها الأمران وهوالصحيح ، إلاّ أنّ الأظهر فيه أن يكون الاستثناء من المستثنى (لأنه يجيء عليه صرف الاستثناء إلى الأقرب .

والدليل على جواز الاستثناء من المستثنى)(١) قوله تعالى: إلاّ آل لوط إنّا لَمُنَجّوهم أجمعين إلاّ امرأته (٢) ، فاستثنى آل لوط من المجرمين واستثنى المرأة من آل لوط .

فإذا قلت : قام القومُ إلاّ عشرةً إلاّ سبعةً إلاّ أربعةً إلاّ اثنين ، فالاثنان مستثنيان من الأربعة والأربعة مستثناة من السبعة والسبعة مستثناة من العشرة.

فإذا أردت معرفة قدر المستثنى فاطرح المستثنى الآخر من الذي قبله ، وما بقي فاطرحه من الذي قبله إلى أن تصل إلى الاستثناء الأول ، فما بقي فهو المستثنى.

مثاله قام القومُ إلاّ أربعةً إلاّ ثلاثةً إلاّ واحداً ، المستثنى من هذه المسألة اثنان، وذلك أنك اذا طرحت واحداً من الثلاثة فالباقي اثنان واذا أزلتها من الأربعة فالباقي اثنان ، فالمستثنى إذن اثنان .

وان شئتَ اعتبرت ذلك بأن تُسقط الاستثناء الأول من المستثنى منه ثم تضيف مابقي إلى مابعد المسقط ثم تخرج من الجميع مابعد ثم تضيف مابقي إلى مابعدَ / المسقط إلى أن تنتهى إلى الآخر ، فإذا انتهيت اليه علمت [١٨٩ظ] أنّ مابقي هو المُقرّ به وماعدا ذلك مستثنى .

مثال ذلك ماتقدم من قولنا عندي عشرةٌ إلاّ أربعةً إلاّ ثلاثةً إلاّ واحداً، فتخرج الأربعة من العشرة فيبقى ستة فتضيفها إلى مابعد الأربعة وهي ثلاثة فيكون المجموع تسعة ثم تسقط الواحد منها فيبقى ثمانية فيكون المستثنى اثنين.

---

(١) سقط مابين القوسين من ر .

(٢) الحجر : ٥٩ ، ٦٠ .

وإذا كررت المستثنيات في النفي وكان الفعل رافعا رفعت أحد المستثنيات تشغل به الفعل ونصبت الباقي على الاستثناء من المحذوف لفهم المعنى، وجاز الاستثناء من المحذوف لأنّه لايفضي هنا إلى بقاء الفعل دون فاعل وذلك ماقام الاّ زيدٌ الاّ عمراً الاّ بكراً.

• • •

وحكم إعراب «غير» في الاستثناء في جميع ماذكرناه من نفي أو ايجاب حكم الاسم الواقع بعد إلاّ.
واذا عطفت على الاسم الواقع بعد الاّ فإنّه يعطف عليه على حسبه في الاعراب.
واذا عطفت على الاسم الواقع بعد غير، فإن شئت عطفت عليه بالخفض وان شئت عطفت عليه على حسب ماكان الاسم علية من الاعراب لو كان بدل غير إلاّ فتقول: ما (١) قام القومُ غير زيدٍ وعمروٍ، على اللفظ، وعمراً على الموضع، لأنك لوقلت قام القوم إلاّ زيداً لكان نصبا.
وسِوى وسُوى وسَواء بمنزلة «غير» في المعنى، الا أنهَّا أبداً تكون في موضع نصب على الظرف، فاذا قلت، قام القوم سِواك وسُواك وسَواءك، فكأنّك قلت: قام القومُ مكانَكَ وبدَلك.
ولاتستعمل بعد عامل مفرغ فلا تقول: ماقام سواكَ، كما تقول: ماقام غيرُكُ، وكذلك لاتقول: ماضربتُ سواكَ ولامررتُ بسواكَ كما تقول: ماضربتُ غَيرك وما مررتُ بغيركَ، لأنهَّا ألزمت الظرفية كما ذكرت لك.
وأما حاشى ففيها لغتان: حاشَى وحَشَى، والدليل على ذلك قول الشاعر:

٦٣٣ حشَى رهطِ النبّي فإنَّ منهم
بحوراً لاتكدّرُها الدلاءُ (٢)

وما بعدها مخفوض أبداً على مذهب سيبويه (٣)، لأنها حرف جر كما تقدم،

(١) قد تكون ما هنا مقحمة في المثال.
(٢) لحسان بن ثابت يهجو قريشاً وأهل مكة. ويستثنى النبي صلى الله عليه وسلم ورهطه من المهاجرين. اللسان: حشا، الديوان ٣.
(٣) الكتاب ١/ ٣٧٧.

وأما ماحكى من قولهم : حاشَى الشيطانَ وأبا الأصبع (١) فإن صح فحاشى عند من يقول ذلك فعل ، ولايتصور أن تكون حرفا بمنزلة إلاّ لأنه لو كان كذلك لجاز فيما بعدها الرفع كما جاز فيما بعد إلاّ في قولك : ماقام القومُ إلاّ زيدٌ ، فكنت تقول : ماقام القومُ حاشى زيدٍ ، فذلك لايقال فدلّ ذلك على أنّها عند من نصب بها فعل.

وأما عدا في قولك : قام القومُ عدا زيداً وما عدا زيداً ، ففعلٌ ، ولو كانت حرفاً بمنزلة إلاّ لجاز فيما بعدها الرفع أيضا كما جاز فيمابعد الا، وأيضاً فان ما المصدرية قد دخلت على عدا وهي لاتدخل الا على فعل.

وأما خلاف فتستعمل فعلا وحرفا ، فمن جرّ بها فهي عنده حرف ، ولا يجوزأن تكون عنده/ اسما بمنزلة «غير» لأنّه لم يوجدفيها من أحكام [١٩٠و] الأسماء شيء وكذلك حاشى ، فمن خفض بها لاتكون اسما لما ذكر في خلا ، وهما مفترقان (٢) لما بعدهما فينبغي أن يحملا على الحرفية .

ومن نصب بخلا فهي عنده فعل ، ولا يتصور أن تكون حرفا بمنزلة الاّ لامتناع الرفع بعدها ، فمثال النصب بها قوله :

٦٣٤ خلا اللهَ ماأرجو سِواكَ وإنّني .... البيت (٣)

فإذا دخلت على خلا وعدا ما المصدرية التزم فيما بعدها النصب ، لأنّ ما المصدرية لاتدخل إلاّ على الفعل .

هذا مذهب سيبويه (٤) . وقد حكى غير سيبوبه الخفض بما خلا ، فعلى ذلك عنده «ما» زائدة لامصدرية وخلا حرف (٥) .

---

(١) انظر ص ١/٣٣٧ تعليق ١ ، ٢

(٢) عجزه : أعد عيالي شعبة من عيالكا

وهو ينسب للاعشى ، وللأعشى قصيدة في المدح على هذا البحر والروي وليس فيها البيت. شعبة : طائفة . العيني ٣/ ١٣٧ .

(٣) الكتاب ١/ ٣٧٧ .

(٤) كذا في ج ، ر ولعله : مضافتان .

(٥) نسبه السيوطي للكسائي والجرمي والفارسي وابن جني . الهمع ١/٢٣٣ .

ويكون موضع خلا وعدا وحاشى اذا كانت أفعالا النصب على الحال كأنك قلت : قام القومُ مُخالين زيداً ومعادين زيداً، أى متجاوزين زيداً ومحاشين زيداً أي تاركين زيداً

وقد يجوز أن تكون الجملة لاموضع لها من الاعراب ، بل هي جملة مستأنفة جاءت أثر جملة لتدل على الاستثناء ، فيكون ذلك نظير قوله تعالى : ومِنَ الأعراب من (يؤمنُ بالله واليوم الآخر و) (١) يتخذُ مايُنفقُ قُرُبانٍ عند الله (١) ، بعد قوله : الأعرابُ أشدُّ كفراً ونفاقاً (٢)، ألا ترىَ أنّ ذلك يغني عن أن تقول : الأعرابُ أشدُّ كفراً ونفاقاً (٣) إلاَ من يؤمنُ بالله واليومِ الآخرِ .

فإذا دخلت ما المصدرية على خلا وعداً فإن المصدر المقدر من ما مع الفعل في موضع نصب على الحال ، ولا يجوز غير ذلك .

وأما ليس ولا يكون ففعلان ، ويلزم اضمار اسميهما في هذا الباب ويكون الضمير مفرداً على كل حال لأنه يراد به البعض وهو مفرد مذكر ، وينتصب المستثنى على أنه خبر لهما ، وذلك قولك : قام القومُ ليس زيداً ، وقام القومُ لايكونُ زيداً ، كأنك قلت : قام القومُ ليس هو زيداً ، ولا يكونهو زيداً ، أي : ليس بعضهم ولا يكون بعضهم ، ويكون الضمير عائداً على الفاعل(٤) الذي ينطوي عليه الكلام المتقدم. ألاترى أنك اذا قلت أوعنيت بذلك قوماً من جملتهم زيد حصل في خلَدِ المخاطب أنّ بعض القائمين زيد ، فتقول : ليس زيداً ، تريد ليس بعضُهم زيداً أيُّها المخاطب كما توهمت من قولي: قام القوم ، وتكون الجملة التي هي ليس زيداً ، ولا يكون زيداً ، في موضع الحال أو لاموضع لها من الإعراب كما تقدم في خلا وعدا .

ولا يجوز استعمال شيء من هذه الأفعال بعد عامل مفرغ ، لأنّ الفعل لايكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا مجروراً ، فلا تقول : ماقام خلا زيداً ، ولا

---

(١) مابين القوسين سقط من النسخ ، وانظر التوبة : ٩٩ .
(٢) التوبة ٩٧ .
(٣) مابين القوسين سقط من ر .
(٤) ج ، ر : الفعل ، وهو تحريف .

ماضربتُ ليس زيداً ، ولا يكون عَمراً ، وما مررتُ بعَدا زيداً .
فإن جعلتهما صفتين لما تقدم كان الضمير على حسب الأول ، وذلك قولك : قام القوم لايكونون زيداً ، وقام النساء ليس الهندات .
وأما لاسيّمافمن النحويين من أدخلهافي هذاالباب كما ذكرنا فيما تقدم(١).
وذلك خطأ ، لأن الاستثناء / كما تقدم إخراج بعض من كل ، وأنت [١٩٠ظ] إذا قلت : قام القوم لاسيّما زيدٌ (٢) ، فزيد داخل مع القوم في القيام ، بخلاف الاسم الواقع بعد إلاّ .
والعذر لمن أدخلها في هذا الباب أنّ زيداً قد خرج به عن أن يكون على صفة القوم في القيام ألا ترى إنك إذا قلت : قام القومُ لاسيما زيدٌ ، فزيد مشارك للقوم في القيام إلاّ أنّ قيامه أكثر من قيام كل واحد منهم فلما كان فيها هذا القدر من الاخراج جعلها لذلك من هذا الباب .
وأما بَلْهَ فإدخالها في باب الاستثناء فاسد ، لأنّك إذا قلت : قام القوم بَلْهَ زيْداً ، فإنما معناه عندنا : دع زيداً ، ولا يتعرض للإخبار عنه ، وليس المعنى إلاّ زيداً ، قال الشاعر :

٦٣٥ تَذَرُ الجماجِمَ ضاحياً هاماتُها
بَلهَ الأكُفَّ كأنّها لم تُخلَقِ (٣)

ألا ترى أنّ المعنى : دع الأكفّ فهذه صفتها ، ولم يرد استثناء الأكفَّ من الجماجم .
وانفردت إلاّ وغير بجوازحذف المستثنى بعدهما فتقول : قام القوم ليس إلاّ وليس غيرُ .

---

(١) فسر الخليل قولهم : ولا سيما زيد بأنه كقولهم : دع مازيد . الكتاب ١/٣٥٠ ، وانظر ص ٢/ ١٩٨ .
(٢) ج ، ر : زيدا ، وهو وهم .
(٣) لكعب بن مالك الانصاري من قصيدة قالها يوم الخندق . والضمير في تذر يعود على السيوف التي ذكرها في بيت سابق . ورواية الديوان : فترى . ضاحيا : ظاهرا أو بارزا . بله : اسم فعل أمر بمعنى دع . ويأتي مصدرا بمعنى الترك ، واسماً مرادفا لكيف . وما بعدها منصوب على الأول ومخفوض على الثاني ومرفوع على الثالث . المفصل ١٥٥ ، المغني ١٨٣، ابن يعيش ٤/٤٨ ، الخزانة ٣/ ٢٠ ، الديوان ٢٤٥ .

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب الاستثناء المقدم

الاستثناء المقدم لايخلو ان يتقدم على المستثنى منه أوعلى صفته ، فإن تقدم على المستثنى منه فلا يجوز فيه الاّ النصب.

وزعم بعض النحويين أنّه يجوز فيه النصب على الاستثناء، وأن يكون ما بعد إلاّ مبنياً على ما قبلها ويكون المستثنى منه تابعاً للاسم الذي قبله على الصفة أوعلى البدل (١) .

وهذا الذي ذهب إليه باطل، لأنّه اذا قال : ما قام الاّ زيداً أحدٌ ، فلا يخلو أن يجعل « أحد » فاعل قام وإلاّ زيداً بدلاً منه، أو يجعل إلاّ زيداً فاعلا وأحد بدلا منه.

فإن جعل « أحد » فاعلا بقام والا زيداً، بدلا منه، فباطل، لأنّ البدل تابع و[illegible] التابع أن يكون بعد المتبوع.

فإن [illegible] فاعلا وأحداً بدلاً منه فباطل،لأنّ «أحد» أعم من زيد، فلو جعلته بدلا لكان عكس البدل لأنّه ليس من أقسام البدل بدل كلّ من بعض (٢) .

وقد يجوز ذلك على وضع العام موضع الخاص فيكون بدل الشيء من الشيء الاّ أنّه لا يجوز ذلك الا ضرورة مثل قوله :

٦٣٦ رأت إخوتي بعد الولاءِ تتابعوا
فلم يبق إلاَّ واحدٌ منهم شَفْرُ (٣)

---

(١) نسب السيوطي القول به للكوفيين والبغداديين وابن مالك . الهمع ١/ ٢٢٥ .

(٢) أثبت السيوطي مجيء بدل كل من بعض في القرآن والشعر . الهمع ٢/ ١٢٧ .

(٣) نسبه الصغاني في العباب لشمر وأنشده في اللسان عنه أيضا . شفر بفتح الشين وضمها مع سكون الفاء فيهما ، يقال مابها شفر أي مابها قليل ولا كثيروهو من شفر ، بتشديد الفاء، اذا قل . وهي من الكلمات المختصة بالنفي . ورواية اللسان والدرر : بعد الجميع تفرقوا. المقرب ٤٧ ، الهمع ٢٢٥/١ ، اللسان : شفر ، الخزانة ٣ /٢٩٨ ، الدرر ١٩٢/١ .

أي لم يبق واحدٌ منهم إلاّ واحدٌ.

ونظير ذلك من وضع العام موضع الخاص قوله :

٦٣٧ أحِبُّ ربّا ما حَيِيتُ أبدا
ولا أُحبُّ غيرَ ربّا أحدا (١)

فأبدل أبداً (٢) من ما حييت وهو أعم منه. وكذلك قول الآخر :

٦٣٨ نهاني أبي عن لذةٍ أن أنالها
فقلتُ دعِ التقييدَ ويحكَ في الخمرِ
فلستُ على ما كانَ مني براكبٍ
حراماً سواها ما حَييتُ مدى الدّهرِ

فجعل مدى الدهر بدلا من ما حييت وهو أعم منه ، فكذلك في مسألتنا جعل أحد بدلاً من إلاّ زيداً وهو أعمّ منه.

فإن تقدّم على صفة المستثنى منه فلا يجوز فيه إلاّ النصب على الاستثناء وهو مذهب المازني (٣). وأجاز يونس وغيره البدل (٤) ، لأنَّ الصفة النية بها أن تكون إلى جانب المبدل /وليس يلزم في ذلك ما يلزم في[١٩١ و] تقديمه على المستثنى منه من تقديم التابع على المتبوع ، ولا من وضع العام موضع الخاص، وهو مع ذلك ضعيف، لأنّه يؤدي إلى الفصل بين الصفة والموصوف بالبدل، وحكم البدل إذا اجتمع مع الصفة أن تكون الصفة مقدمة على البدل.

هذا هو الأكثر من كلامهم، والنصب أضعف لأنَّه يلزم فيه الفصل بين الصفة والموصوف بالاستثناء، والفصل بين الصفة والموصوف لا يجوز الاّ في ضرورة نحو قوله :

---

(١) استشهد به ابن جني ولم ينسبه ، قال : انه وضع البعض موضع الكل . شرح مشكلات الحماسة ١٥٠ ، ٢١٤.

(٢) ج ، ر : أحدا ، وهو تحريف .

(٣) مثاله : ما مررت بأحد الا زيدا خير منك . المقتضب ٣٩٩/٤ .

(٤) وهو رأي سيبويه أيضا ٣٧٢/١ والمبرد في المقتضب ٣٩٩/٤ .

أمَّــرت من الــكتّـانِ خيــطاً وأرسلت

رسولا إلى أُخرى جريّاً يُعينُها (١١٨)

ففصل بين رسول وصفته بقوله : إلى أخرى.

والشاهد في قوله (١) :

٦٣٩ ومالِيَ إلاّ اللّــــهَ ....البيت (٢)

تقديم إلاّ الله وغيرَك وهما مستثنيان على المستثنى منه وهو ناصر. وقوله :

٦٤٠ ومــالِــيَ إلاّ آلَ أحــمــدَ ... ... البيت (٣)

تقديم المستثنى وهو آلُ أحمد ومُشعبُ الحقِ على المستثنى منه وهو مشعبٌ وشيعةٌ .

• • •

فان عطفت على الاستثناء المقدم فإنه يفارق العطف على المستثنى المؤخر . فإنّه يجوز في العطف النصب على اللفظ والرفع على المعنى ، فتقول : ما قام ألاّ زيداً أحدٌ وعمراً ، على لفظ زيد ، وعمروٌ على ما كان يجوز لو تأخر ، لا ترى أنك لو قلت ما قام أحدٌ إلاّ زيد لجاز في زيد الرفع . وهذا الوجه ضعيف جداً .

وأما اذا كان المستثنى مؤخراً فإنّه لايجوز أن يكون المعطوف إلاّ على حسب إعراب المعطوف عليه .

---

(١) الشاهدان التاليان من شواهد الجمل ختم بهما الزجاجي الباب .

(٢) تمامه : ومالي الا الله لارب غيــره ومالي الا الله غيـرك ناصــر
وهو للكميت بن زيد وليس في الهاشميات . والتقدير : ومالي ناصر الا الله غيرك . الكتاب ١/ ٣٧٣، المقتضب ٤/ ٤٢٤ ، ابن يعيش ٢/ ٩٢ .

(٣) تمامه : ومالي الا آل أحــمــد شيــعــة ومالي الا مشعب الحــق مشــعــب
وهو للكميت بن زيد من قصيدة هاشمية معروفة . الشيعة : الاعوان والأحزاب . ومشعب الحق : طريقه . المقتضب ٣٩٨/٤ ، الكامل ٩٠/٢ ، مجالس ثعلب ٦٢ ، ابن يعيش ٢/ ٧٩ ، العيني ٣/ ١١١ ، الخزانة ٢/ ٢٠٧ ، الهاشميات ٣٦ .

باب الاستثناء المنقطع

الاستثناء المنقطع ينقسم قسمين: قسم يتصوَّر فيه الاتصال مجازاً وأهل الحجاز لايجيزون فيه إلاّ النصب لأنَّه فضلة بعد تمام الكلام ، ولا يجيزون فيه البدل من الأول ، لأنه ليس من جنسه فيكون بدل بعض من كل . وبنو تميم يجيزون فيه ما يجيزون في المتصل من الاستثناء والبدل لأنَّهم لما جعلوه بالمجاز كأنَّه بعض الأول ساغ لهم فيه البدل وذلك : مافي الدار أحدٌ إلاّ حماراً ، بالنصب على لغة أهل الحجاز .

ويجوز في لغة بني تميم الرفع على البدل لأنَّهم جعلوا الحمار كأنَّه أحد . ووجه المجاز في ذلك أحد أمرين : إمّا أن يقام الثاني مقام الأول ليكون المحل للأول فلما وجد فيه الثاني جعل كأنه الأول ، لحلوله محله ، وذلك نحو قوله:

٦٤١ وخيلٍ قد دلفتُ لها بخيلٍ
تحيَّةُ بينهم ضربٌ وجيعُ (١)

فجعل الضرب الوجيع التحية ، لمّا كانت العادة عند اجتماع الجموع أن يُحيّي بعضُهم بعضاً ، فلما وقع الضرب ولم تقع التحية المألوفة جعل الضرب تحية لوقوعه موقعها . وكذلك قوله :

٦٤٢ فإن تُمسِ في قبرٍ برهوةَ ثاوياً
أنيسُكَ أصداءُ القبورِ تَصيحُ (٢)

لما كان الذي يؤنس به إنّما / هو الكلام جعل الصدَى وان لم يكن كلاماً [١٩١ظ] أنيساً لقيامه مقام الأنيس .

---

(١) نسب في الكتاب وغيره لعمرو بن معدي كرب . قال البغدادي : ولم أره في شعره . دلفت : زحفت ، والدليف : مقاربة الخطو في المشي . وأراد بالخيل هنا الفرسان. الكتاب ١/ ٣٦٥، ٤٢٩ ، المقتضب ٢/ ٢٠، ٤/ ٤١٣، الخصائص ١/ ٣٦٨، الخزانة ٤/ ٥٣ .

(٢) لأبي ذؤيب الهذلي يرثى ابن عم له، رهوة : اسم مكان في مواضع عدة ، وقيل : هو شبه تل يكون في متون الأرض على رؤوس الجبال ، أو ما اطمأن من الأرض وارتفع ماحوله . الأصداء جمع صدى وهو ذكر البوم . الكتاب ١ / ٣٦٤ ، معجم البلدان ٣٤٣/٤ ،الخزانة ٣/٢ ، ديوان الهذليين ١/ ١١٦ .

فعلى هذا اذا قلت : مافي الدار أحدٌ إلاّ حماراً تجعل الحمار كأنّه أحد لقيامه مقام الأحد له ، وذلك أنّ الدار انما يتّخذُ ها من يعقل من الآدميين ، فلما لم يوجد فيها إلاّ مالا يعقل عومل معاملته لقيامه مقامه ، وعلى ذلك قوله :

وبلدةٍ ليس بها أنيسُ

إلاّ اليعافيرُ وإلاّ العيسُ (٣٥٦)

وأما أن يكون أطلق الاسم الأول على مسماه وعلى ما يلابس مسماه . فإذا قال : ما في الدار أحدٌ إلاّ حماراً ، فكأنّه قال : مافي الدارِ أحدٌ ولا مايلابسه. فأراد بالأحد الأحد ومايلابسه ، فيكون ذلك من باب تسمية الشيء باسم الشيء اذا كان مجاوراً له وكان منه بسبب .

وزعم المازني أن وجه البدل أن يكون أطلق الأحد على الأحد وغيره ، لأنّه اسمٌ لمن يعقل فلما اجتمع مع مالا يعقل ساغ وقوعه عليه ، وعلى ذلك حمل قوله :

... ... ليسَ بها أنيسُ إلاّ اليعافيرُ ... البيت

لأنّ الأنيس يقع على من يعقل فأراد به من يعقل ومالا يعقل وغلّب .

وذلك فاسد ، لأنّه غير مطرد في الاستثناء المنقطع ، ألا ترى أنّه لايسوغ له في مثل قوله :

٦٤٣ ليس بيني وبين قيسٍ عتابُ

غيرُ طعنِ الكُلَى وضَربِ الرقابِ (١)

ألا ترى أنّ عتابا لايقع على من يعقل فيسوغ فيه ماساغ في أحد .

فإن (٢) لم يتصور الاتصال على حال من الأحوال فالنصب ليس إلاَ نحو قوله

---

(١) من قصيدة لعمرو بن الأيهم أو الأهتم التغلبي يهجو بها قيساً ،وانما قال هذا لما كان بين تغلب وقيس من العداوة والحرب . والكلى جمع كلية وهي من مقاتل الانسان . الكتاب ١/ ٣٦٥، الوحشيات ٤٢، حماسة البحتري ٣٢، معجم المرزباني ٧٠ ، المقتضب ٤/ ٤١٣، ابن يعيش ٢/ ٨٠ .

(٢) في ج : فلم، وهو تحريف .

تعالى: لاعاصمَ اليومَ من أمرِ الله إلاّ مَن رَحِمَ (١) . وقوله : وما لأحدٍ عندَهُ من نعمةٍ تُجزَى إلاّ ابتغاءَ وجهِ ربّه الأعلى (٢) . وقول الشاعر:

٦٤٤ حلفتُ يميناً غيرَ ذى مَثنويّة
ولا عِلمَ إلاّ حُسنَ ظَنٍ بصاحبٍ (٣)

والظن ليس من جنس العلم ، وابتغاء وجه لله ليس من جنس جزاء النعمة، والمرحوم ليس من جنس الراحم (٤) ، ولا يتصوّر في شيء من ذلك ماذكرنا من المجاز ، فلذلك التزم فيه النصب .

---

(١) هود : ٤٣.
(٢) الليل : ١٩، ٢٠ وقرأ يحيى بن وثاب في الشواذ برفع ابتغاء. ابن خالويه ١٧٤، المقتضب ٤/ ٤١٣.
(٣) للنابغة الذبياني. ورواية الديوان : بغائب . المثنوية : .الاستثناء في اليمين أي حلفت غير مستثن في يميني حسن ظن مني بصاحبي قام عندي مقام العلم.الذي يوجب اليمين . الكتاب ١/ ٣٦٥، الشيرازيات ٢٧ و، الديوان ٥٥ .
(٤) في حاشية جـ : الصواب العاصم.

باب النفي بـلا

لا يخلو أنْ تدخل على معرفة أو نكرة. فإنْ دخلت على معرفة لم تعمل شيئاً ولزم تكرارها. وزعم أبو العباس أنه لا يلزم تكرارها (١). وهذا فاسد، بدليل أنّه لا يخلو أن تجعل : لا زيدٌ عندك، في جواب من قال: أزيدٌ عندك أم عمرو ؟

أو في جواب من قال : أزيدٌ عندك؟ فإن جعلته في جواب من قال : أزيدٌ عندك؟ فباطل، لأنَّ جوابه نعم أو لا . وإن جعلته في جواب من قال : أزيدٌ عندك أم عمرو، فجوابه إنّما هو: لا زيدٌ عندي ولا عمروٌ، فأمّا قوله :

٦٤٥ بكت جزعاً واسترجَعَتْ ثم آذنت
ركائبُها ألاّ إلينا رجوعُها (٢)

فضرورة ، لأنّه لم يكرر لا ، بل كان ينبغي أن ينفي بليس أو بغير ذلك من حروف النفي الّتي لا يلزم تكرارها.

وأمّا قول العرب: لا نولُكَ أن تفعل (٣) ، فكلام محمول على معناه، كأنّه قال : لا ينبغي لك أن تفعلَ، فكما لا تكرر لا مع الفعل فكذلك ما في معناه.

فإن قيل : فكيف جاز للا أن تعمل في معرفة في قولهم: قضيةٌ / ولا[١٩٢و] أبا حسنٍ لها (٤) وأما البصرةَ فلا بصرةَ لكَ، وقول الشاعر :

---

(١) المقتضب ٤/ ٣٦٠. وانظر ما نقله النحاس عن المبرد في الخزانة ١/ ٢٢٤.

(٢) من أبيات الكتاب الخمسين . آذنت : أشعرت . وظاهر البيت إخبار ومعناه تأسف وتحسر . الكتاب ١/ ٣٥٥، المقتضب ٤/ ٣٦١، الأصول ١/ ٣١٢ ، ابن الشجري ٢/ ٢٢٥ ، المفصل ٨١، الخزانة ٢/ ٨٨ .

(٣) في الفاخر ١٨٠ ما كان نولك ، وانظر تثقيف اللسان ٢٨٨ ، ابن الشجري ٢/ ٢٢٥ .

(٤) الكتاب ١/ ٣٥٥ ، المقتضب ٤/ ٣٦٣ .

٦٤٦ أرى الحـاجاتِ عـند أبـي خُبَيـب
نَكِدْنَ ولا أُمَيّةَ في البلادِ (١)

فعلى حذف مثل، فكأنه قال : ولا مثلَ أبي الحسن، و فلا مثلَ البصرة ، ولا مثلَ أمية، ومثل نكرة على كل حال.

فإنْ دخلت على اسم نكرة فلا يخلو أن يكون مضافاً أو مطولا أو غير ذلك.

فإن كان مضافاً أو مطولا جاز فيه وجهان : أن تعمل « لا » عمل إنّ فتنصبه وأن تعملها عمل ليس فترفعه . لأنّ « لا » نقيضة إنّ ، لأنّها للنفي وان للاثبات. والنقيض قد يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره، فحملت عليها لذلك، ومن أجراها مجرى ليس لحظ معناها لأنّها للنفي كما أنّ ليس كذلك.

فإن دخلت على غير ذلك من الأسماء فلا يخلو أن يكون مفرداً أو مثنّى أو مجموعا جمع سلامة بالواو والنون أو بالألف والتاء.

فإن كان مفرداً كان منصوباً بغير تنوين.

واختلف في الحركة هل هي حركة إعراب أو حركة بناء. فذهب الزجاجي إلى أنّها حركة إعراب وسقط التنوين تخفيفاً ، لأن لا جعلت مع ما بعدها شيئاً واحداً فطال الاسم فخُفّف بحذف التنوين (٢) .

وذلك فاسد ، لأنّها لو كانت إعراباً لم يجز نعت الاسم على اللفظ وعلى الموضع كما لم يجز ذلك في إنّ وأخواتها، فدلّ ذلك على أنّها حركة بناء.

---

(١) لعبد الله بن الزبير الأسدي من أبيات قالها في عبد الله بن الزبير بن العوام . ونسبها صاحب الأغاني لفضالة بن شريك. نكدن من النكد وهو تمرر العيش . الكتاب ١/ ٣٥٥ ، المقتضب ٤/ ٣٦٢، الأصول ١/ ٣٠٤ ، الأغاني ١٢/ ٧١ ، ابن الشجري ١/ ٢٣٩ ، المفصل ٧٧، ابن يعيش ٢/ ١٠٢، الخزانة ٢/ ١٠٠ .

(٢) نسب الرضي وابن هشام هذا الرأي للزجاج والسيرافي وليس في الجمل مايوضح رأي الزجاجي في المسألة ، ونسبه صاحب الإنصاف للكوفيين مسألة ٥٣ ، المغنى ٢٦٣، شرح الرضي ١/ ٢٣٥ .

وقد ذهب أكثر النحويين من البصريين إلى أنّها حركة بناء. واختلفوا في موجب البناء. فمنهم من قال: إنّما بني لتضمنه معنى مِنْ، كأنَّ قائلا قال: هل مِن رجلٍ في الدارِ؟ فقال مجيبه: لا رجلَ في الدارِ، لأنَّ «لا» نفي عام، فينبغي أن يكون جواباً لسؤال عام (١)، وهو الصحيح. ومنهم من قال: إنّما بنى لتركّبه، لأنّه تركب مع لا وصار كالاسم الواحد مثل خَمسةَ عَشرَ (٢).

والصحيح الأول لأنَّ ما بنى من الأسماء لتضمنه معنى الحرف أكثر مما بنى لتركيبه مع الحرف نحو قوله:

٦٤٧ أثور ما أصيدُكُم أم ثورَينْ
أم هذهِ الجَمّاءَ ذاتَ القَرنينْ (٣)

فإن قيل: كيف عملت لا وهي تدخل على الاسم والفعل والحرف، ولا تعمل عندنا إلاّ بشرط الاختصاص بما تدخل عليه؟

فنقول: هذه المعاملة مختصة بالأسماء لأنّها في جواب من قال: هل من رجلٍ، كما تقدم.

فإن دخلت على جمع السلامة بالألف والتاء مثل أذرِعات ففيها خلاف. فمن قال: إنَّ الحركة في لا رجلَ، حركة إعراب يقول في النصب هنا: لا أذرِعاتِ بالكسر. ومن قال: إنّها حركة بناء يقول: لا أذرِعاتَ، بالفتح ولا يجوز الكسر لأنَّ الحركة ليست عنده لأذرعات خاصة إنما هي لأذرعات ولا.

---

(١) وهو رأي الخليل. الكتاب ١/ ٣٤٥، المقتضب ٤/ ٣٥٧.

(٢) علل سيبويه والمبرد التنوين بأن «لا» جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد. الكتاب ١/ ٣٤٥، المقتضب ٤/ ٣٥٧.

(٣) أنشده الفارسي عن المازني ولم ينسبه وروايته: أم تلكم.
الجماء: التي لا قرن لها وهو يناقض قوله ذات القرنين، وربما حملت هذه الرواية على التهكم أو لأن قرنيها صغيران. وروى: الحماء، وهي السوداء. قال ابن جني: فتحة الراء منه فتحة تركيب ثور مع ما بعده كفتحة راء حضرموت.. الشيرازيات ١٥٠ و، الخصائص ٢/ ١٨٠.

وهذا الذي قال باطل ، وسيأتي الردّ عليه في داخل الباب .
وأيضاً فإنّه قد تقدّم أنّ الأحسن في بناء الاسم أن يكون لتضمن الحرف.
ومن قال : إنّها مبنية لتضمنها الحرف يقول في النصب : لاأذرعاتَ ، بالكسر ، وحجته أنّ المبني مع لاقد أشبه المعرب المنصوب / ولذلك [١٩٢ ظ] نعت على اللفظ ، كما أنّ الجمع بالألف والتاء في حال النصب مكسور فكذلك يكون مع لا وهو الصحيح وبه ورد السماع . قال ابن مقبل :

٦٤٨ أودى الشبابُ الذي مُجد عواقبُه
فيه نَلَذُّ ولا لذاتِ للشيب (١)

وروي بكسر التاء من لذات .
فإن كان مثنى أو مجموعاً جمع سلامة لمذكر فاختلف النحويون فيه : فمذهب سيبويه رحمه الله أنّه مبني ، ومذهب أبي العباس المبرد أنّه معرب(٢).
واستدل أبو العباس على ذلك بأن قال : لم يوجد اسم مثنى مبنياً في كلام العرب ، فأمّا هذانِ واللذانِ وأمثالهما فصيغ تثنية وليست بمثناة في الحقيقة.
وأيضاً فإنّ الاسم المثنى والمجموع قد قال بالنون والاسم المطوّل في بابه معرب (٣) .
وهذا الذي ذهب اليه أبو العباس باطل .
أما قوله : إنّه لم يوجد اسم مثنى مبنياً فباطل بدليل قولهم : اثنانِ في العدد، إذا لم يقصد به الإخبار بل مجرد العدد .
وأمّا قوله : إنّ المثنى والمجموع قد طال بالنون فباطل ، لأنّ النون هنا بمنزلة التنوين ، فكما لايطول الاسم بالتنوينِ فكذلك لايطول بهذه النون .
فالصحيح ما ذهب اليه سيبويه من أنّه مبني .

(١) لسلامة بن جندل من قصيدة مفضلية وليس لابن مقبل كما توهم المصنف. يريد : إذا حل الشيب ذكر الشباب فحمد فليس في الشيب ما ينتفع به. المفضليات ١١٩، شرح المفضليات ٢٢٦، الشعر والشعراء ٢٧٢، العيني ٢/ ٣٢٦، الخزانة ٢/ ٨٥.
(٢) الكتاب ١/ ٣٤٨، المقتضب ٤/ ٣٦٦، المغنى ٢٦٣.
(٣) قال ابن هشام : ولو صح . هذا للزم الاعراب في : يا زيدان ويا زيدون ، ولا قائل به. المغنى ٢٦٣ .

فان قيل : فكيف قلت : لا مسلمينَ ولا مُسلميَيْنِ ، والاسم في باب لا إنّما بني على الفتح ؟ فالجواب : ماتقدم من شبهالمبني في هذا الباب بالمعرب المنصوب ، فكما أنّ منصوب التثنية بالياء فكذلك يكون بعد لا .

وهذا يؤيد ما تقدم من أنّ الاسم بني لتضمّن الحرف ، إذ لو بنى لِجَعْلِ الاسم مع لا كالشيء الواحد لكانت الحركة للا مع الاسم ولوجب أن يكون المبني مبنيا على الفتح .

• • •

ولا يجوز الفصل بين لا وما تعمل فيه كانت بمنزلة إنّ أو بمنزلة ليس ، فإن فصلت بطل عملها ولزم تكرارها ، خلافا لأبي العباس ، فإنّه لا يلزم التكرار عنده (١) .

والخبر لايخلو أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك . فإن كان ظرفا أو مجروراً فلك فيه وجهان : إن شئت حذفته وان كان غير ذلك فبنو تميم يلتزمون الحذف وأهل الحجاز يجيزون الحذف والاثبات .

• • •

واختلف النحويون في العامل في خبر لاإذا كانت بمعنى إنّ ، فمنهم من قال : إنّه ارتفع بلا ، ومنهم من قال : ارتفع على أنّه خبر ابتداء ، لأنّ لا مع ما بعدها بمنزلة المبتدأ ولم تعمل فيه « لا » شيئاً (٢) وهو الصحيح . إذ لو كان العامل فيه لا لأوجب أن لايتبع الاسم الذي بعدها على موضعه لأنك إذا قلت : لا رجلَ عاقلٌ في الدار ، كنت قد حملت على الموضع قبل تمام الكلام ، وذلك لايجوز .

وأيضاً فإنّ لا قد غيّرت معنى الابتداء وهو الإيجاب ، وكل ما يُغيّر المعنى من العوامل فلا موضعَ لمعموله أصلاً نحو ليت وكأنّ ، فدلّ ذلك على أنّ لا

---

(١) نظر صفحة ٢/ ٢١٦ تمليق ١ .

(٢) هذا رأي سيبويه ١/ ٣٤٥ وانظر المغنى ٢٦٣.

جعلت مع الاسم بمنزلة اسم مبتدأ ولم تعمل في الخبر شيئاً ولذلك جاز الحَمل على الموضع لتمام الاسم / ولكون لا لاتعلق لها بالخبر . [١٩٣ و]

فإن كان الاسم الواقع بعد لاقد عمل فيه عامل ظاهر أو مضمر لم تؤثر فيه لا وبقي على حاله قبل دخولها وذلك نحو قوله : لا مرحباً ولا أهلاً ولا مرحبٌ.

فإن قيل : إنَّ قولك : لا مرحبٌ ، لا فيه بمنزلة ليس ، فالجواب : إنَّ قولك : لا مرحبٌ ، دعاء مثل قوله :

٦٤٩ ونبئتُ جَوّاباً وسَكْناً يَسبُّني

وعمرو بن عِفرَى لاسلامٌ على عَمرو(١)

الآ إذا كان بعدها الفعل الماضي . وأنّ مرحباً ليس باسم لا ، وأن لا دخلت على كلامٍ كان معناه الدعاء فتفته .

• • •

واذا أتبعتَ الاسم بعد لا في هذا الباب فلا يخلو أن يكون معرباً أو مبنياً. فإن كان معرباً فعلى لفظه، وإن أتبعت مبنيا فلا يخلو أن تتبعه بنعت أو بعطف. فإن أتبعته بنعت فلا يخلو أن يكون النعت مضافاً أو مطولا أو ليس بمضاف ولا بمطول .

فإن كان النعت مضافا أو مطولا فلا يجوز الإتباع فيه الاّ على لفظه نحو : لا رجلَ صاحبَ دابَّةٍ في الدارِ ، ولا رجلَ خيراً من زيدٍ في الوجودِ . فإن كان النعت ليس بمضاف ولا بمطول فيجوز لك أن تتبعه على اللفظ وعلى الموضع. فإذا أتبعت على الموضع فالرفع ليس إلاّ، وإذا أتبعت على اللفظ فيجوز لك وجهان : النصب والتنوين فتقول : لا رجلَ عاقلاً، والنصب بغير تنوين نحو : لا رجلَ عاقلَ، فتجعل النعت مع المنعوت كالشيء الواحد.

---

(١) لجرير من قصيدة في الهجاء . وهو في ديوان الفرزدق نسبه له صاحب الأغاني وعمرو ابن عفري راوية الفرزدق وهو من ضبة. الكتاب ١/ ٣٥٧ ، المقتضب ٤/ ٣٨١ ، المقصور والممدود لابن ولاد ٧٧، الأغاني ١٣/ ١٩، ٢١/ ١٣، ديوان جرير ٢٧٩، ديوان الفرزدق ٤٨٠.

فإن كررت النعتَ جاز لك وجهان : أن تتبعه على اللفظ وعلى الموضع . فإذا أتبعت على الموضع رفعت فتقول : لا رجلَ عاقلٌ كريمٌ، فإن أتبعت على اللفظ قلت : لا رجلَ عاقلاً (١) كريماً. ولا يجوز النصب من غير تنوين لأنّه لا يجعل ثلاثة أسماء كالاسم الواحد .

فإن أتبعتَ بعطف فلا يخلو أن تكرر لا أو لاتكررها. فإن لم تكررها فيجوز العطف على اللفظ وعلى الموضع فتقول : لا رجلَ وامرأةً، على اللفظ، وامرأةٌ، على الموضع. ولا يجوز في العطف على اللفظ النصب من غير تنوين، لأنه لا يجعل ثلاثة أشياء كالشيء الواحد.

وحكى أبو الحسن الأخفش : لا رجلَ في الدارِ وامرأةَ. ووجهه أن تكون امرأة اسم لا كأنه قال : ولا امرأةَ.

* * *

فإن كررت لا فلا يخلو أن تجعلها زائدة أو لا تجعلها زائدة. فإن جعلتها زائدة فحكم الاسم حكم ما تقدم. وإن لم تزدها فحكم لا الثانية على حكم الأولى فيجوز لكَ أن تجريها مجرى ليس ومجرى إنْ. وقول الشاعر :

لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةً
اتّسع الخُرقُ على الراقعِ (١٥٦)

وقول الآخر :

٦٥٠ هذا وجدُّكُم الصغارُ بعينه
لا أمَّ لي إنْ كانَ ذاكَ ولا أبُ (٢)

(١) سقطت (عاقلا) من ج. وأنظر الكتاب ١/ ٣٥١، المقتضب ٤/ ٣٦٧.

(٢) من شعر لضمرة بن جابر النهشلي.(جاهلي) وكان يبرأمه وهي مع ذلك تؤثر عليه أخا له يقال له جندب وكان هنا تامة وفاعلها ذاك.

الكتاب ١/ ٣٥٢، ٣٦١، الحبة ١/ ١٤١، المؤلف والمختلف ٤٥، معجم المرزباني ٢٦، اللامات ١٠٧، اللسان : حيس، الخزانة ١/ ٢٤١.

فيتصور في « لا » من ولا خلة ولا أب أن تكون زائدة فيكون الاسم معطوفاً على الموضع، ويتصورً أن تكون بمنزلة ليس.

• • •

ويجوز ذلك أن تقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه في هذا الباب / فتقول: لا أخا لكَ، تريد: لا أخاك، ولا أبا لكَ، تريد: لا [١٩٣ظ] أباك، وعليه قوله :

أخاكَ أخاكَ إنَّ من لا أخا لهُ
كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاحِ (١٦٥)

ومن كلام العرب : لا يدَيْ لكَ بها (١). ومن ذلك قوله :

٦٥١ أهدَّموا بيتَكَ لا أبا لكا
وأنا أمشي الدألَى حوالَكا (٢)

فإن قلت : وما الدليل على أنَّ اللام في قولك : لا أبا لك مقحمة؟ قيل : الدليل على أنَّها مقحمة أنَّ أباك وأخاك لا يكونان بالألف في حال النصب وبالواو في حال الرفع وبالياء في حال الخفض، إلاَّ إذا كانا مضافين، وهما بالألف، فدلَّ على أنَّهما مضافان واللام مقحمة.

وزعم ابن الطراوة أن اللام هنا ليست مقحمة، وحمل ذلك على لغة من قال : أخا، بالألف في الأحوال الثلاثة.

وهذا الذي ذهب إليه فاسد، لأنَّه لو كان كما زعم لم يقل : لا أبا لك، جميعُ العرب والعربُ قاطبة تقوله، فدلَّ على بطلان ما ذهب اليه.

وأيضاً فإنَّ العرب تقول : لا يدَيْ لكَ، بحذف النون، والنون لا تحذف الاَّ للإضافة، فدل على أن اللام زائدة وحذفت النون للاضافة.

وان قال : إنَّ النون قد تحذف للطول وعليه قولهم : قطا قطا، بيضُكِ ثنتا وبيضي مائتا (٣)، يريد ثنتان ومئتان، وكذلك قوله :

---

(١) الكتاب ١/ ٣٤٧. (٣) انظر ص ٢/ ١٤٥ تعليق ٦.

(٢) انشده سيبويه شاهداً على الافراد في حوالك والأصل حواليك ولم ينسبه.
ونقل الجرمي عن أبي عبيدة أن العرب تقول هذا يقوله الضب للحسل أيام كانت الأشياء تتكلم.
الدألى : مشية كمشية الذئب، يقال : وهو يدأل في مشيته اذا مشى كالذئب. الكتاب ١/ ١٧٦، الكامل ٢/ ١٩٨، المقصور والممدود لابن ولاد ٤٠.

لـهـا مَتْـنَتـانِ خَظَـاتـا كَـمـا
أكَبَّ على ساعِدَيْـهِ النَمِرْ (٥٦٩)

في أحد القولين (١). وكذلك قوله :

هـمـا خُطَّتـا إمـا إسـارٌ ومِـنَّـةٌ
وإمّا دمٌ والقتلُ بالحُرِّ أجدرُ (٥٦٨)

فالجواب : إنّما جاء هذا في ضرورة شعر ، وقولهم : لايَدَيْ لك بكذا ، في فصيح الكلام . وأيضاً فإنّهم قد جاءوا بذلك على الأصل ، قال الشاعر :

٦٥٢ أبالمـوتِ الـذي لابـدَّ أنـي
مـلاقٍ لا أبـاكِ تُخوّفيني (٢)

وكذلك قوله :

٦٥٣ ... ... وأيُّ كريم لاأباكِ يُخلَّدُ (٣)

فإن قيل : فلأي شيء أُقحِمت اللام ؟ فالجواب : إنّها أُقحمت لأنَّ «لا» لاتعمل في المعارف شيئاً ، وما أُضيف إلى المعرفة معرفة ، وهذه الأسماء مضافة إلى معرفة فزيدت اللام إصلاحاً للفظ حتى يصير كأنّه غير مضاف .

ويجوز في هذا الباب الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمجرور والظرف وإنْ كان ذلك لايجوز إلاّ في الشعر مثل قوله :

(١) يريد به قول من قال ان خظاتا اصله خظاتان مثنى خظاة . والقول الثاني ان خظاتا اصله خظتا اي اكتنزتا ثم مدت فتحة الظاء فصارت الفاً.

(٢) لأبي حية النميري. تخوفيني أصله : تخوفينني حذفت احدى النونين منه للوزن. مجاز القرآن ١/ ٣٥٢، الكامل ٢/ ١٤٢، ٣/ ٢١٨ ، المقتضب ٤/ ٣٧٥، الخصائص ١/ ٣٤٥، اللامات ١٠٣، ابن الشجري ١/ ٣٦٢، ابن يعيش ٢/ ١٠٥، الخزانة ٢/ ١١٨ .

(٣) صدره : فقد مات شماخ ومات مزرد
وهو لمسكين الدارمي. والرواية : بمتع. والثانية رواية النحويين.
الكتاب ١/ ٣٤٦، المقتضب ٤/ ٣٧٥، الكامل ٢/ ١٤٢، ٣/ ٢١٨، اللامات ١٠٣، ابن يعيش ٢/ ١٠٥، الخزانة ٢/ ١١٦ .

٦٥٤ كأنَّ أصواتَ من إيغالهنَّ بِنــــاء

أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريجِ (١)

وسبب ذلك كون المضاف إذا أقحمت عليه اللام في هذا الباب على ضرورة غير المضاف .

* * *

وقوله في آخر هذا الباب : قد تزاد لابين العامل والمعمول » .

هذا الذي ذكره لايكون إلاّ بين المضاف والمضاف إليه وبين حرف الجر والمجرور ، ويكون على وجهين : على أنها باقية على معناها من النفي ، أو على أنّها زائدة للتأكيد من غير إرادة معنى النفي .

فمثال زيادتها بين الجار والمجرور : جئتُ بلا زادٍ ، وغضبتُ من لاشيءٍ .

ومثال زيادتها بين المضاف والمضاف إليه قوله :

٦٥٥ حنّــت قَلوصِي حينَ لاحينَ مَحَنّ (٢)

ومثال زيادتها ولا يراد بها النفي قوله :

٦٥٦ مابالُ جهلكَ بعدَ الحِلمِ والدينِ

وقد علاكَ مَشيبٌ حينَ لاحينِ (٣)

/ يريد : حينَ حينٍ ، أي في وقته . [١٩٤و]

(١) لذي الرمة في وصف ابل. الايغال : شدة السير. الميس: شجر تتخذ منه الرحال. الفراريج: صغار الدجاج مفردها فروجة. يشبه صوت احتكاك الرحال بأصوات الدجاج. الكتاب ١/ ٩٢، ٢٩٥، ٣٤٧، المقتضب ٤/ ٣٧٦، اللامات ١٠٩، الخصائص ٢/ ٤٠٤، التوجيه ٦٥، الانصاف ٢٢٦، ابن يعيش ٣/ ٧٧، الخزانة ٢/ ١١٩، الديوان ٧١.

(٢) من أبيات الكتاب الخمسين . يريد أن ناقته حنت إلى أهلها على بعد منها ولا سبيل لها اليهم. الكتاب ١/ ٣٥٨، المقتضب ٤/ ٣٥٨، الحجة ١/ ١٢٤، ابن الشجري ١/ ٢٣٦، الخزانة ٤/ ٣٥٨.

(٣) لجرير، والخطاب لنفسه. ويريد بالجهل هنا التصابي والميل إلى دواعي الهوى. وقوله : لا حين، اراد حين لا حين جهل ولا صبا، و « لا » زائدة في اللفظ لا في المعنى كما قال الأعلم. الكتاب ١/ ٣٥٨، مجاز القرآن ١/ ٢١٢، الحجة ١/ ١٢٢، ابن الشجري ١/ ٢٣٦، الخزانة ٢/ ٩٤، الديوان ٥٨٦.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب دخول ألف الاستفهام على لا

إذا أدخلت ألـف الاستفهام على « لا » فلا يخلو أن تبقى على حالها من النفي أو يدخلها معنى التمني أو التحضيض .

فإن بقيت على بابها من النفي كانت في العمل بمنزلتها قبل دخول همزة الاستفهام عليها في جميع أحوالها ، وكان حكم الاسم إذا أتبعته كحكمه قبل دخول همزة الاستفهام على لا ، فإن دخلها معنى التحضيض بطل عملها ولزم تنوين الاسم بعدها إن كان ممّا ينون ، لأنّ حروف التحضيض لايليها إلاّ الفعل ظاهراً أو مضمراً ، فيكون الاسم بعدها معرباً على حسب مايقتضيه الفعل من الإعراب .

فإن دخلها معنى التمني ففيها وجهان : سيبويه يُبقيها على بابها من العمل ، إلاّ أنّه لايتبع الاسم بعدها إلاّ على اللفظ ، ولا يجعل لها خبراً ، ولذلك لم يجز الحمل على الموضع لأنّه لايتصوّر أن يلحظ فيها الابتداء ، إذ لايتصوّر أن يوجد مبتدأ دون خبر (١) .

والمازني يجيز الحمل على الموضع ويجعل لها خبراً ، واستدلّ على ذلك الاسم بعدها كما يبني قبل دخول الهمزة ، فكما جرت مع الهمزة مجراها قبل الهمزة في بناء الاسم بعدها فكذلك تجري مجراها في جميع الوجوه (٢). وهذا باطل سماعاً وقياساً . أمّا السماع فلم يسمع من العرب : ألا رجلَ أفضلُ من زيد ، برفع أفضل. فلو كان لها خبر لسمع ولو في بعض المواضع (٣). ولو كان للاسم بعدها موضع لرفعت صفته في بعض المواضع .

وأمّا القياس فإنّ الهمزة لايخلو أن تقدّرها داخلة على لا وحدها أو على الجملة . فإن قدرتها داخلة على الجملة لم يجز ذلك لأنّا لم نجد جملة يدخلها بجملتها

---

(١) الكتاب ١/ ٣٥٩. (٢) المقتضب ٤/ ٣٨٣، المغنى ٤٢٧.
(٣) جاء من ذلك قوله : ألا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات

معنى التمني وقد وجدنا من الحروف ماله معنى ، فإذا رِكّب كان له معنى خلاف الذي كان قبل الرّكيب نحوَ هلاّ ولولا .

فإن قدّرتها داخلة على لا وحدها وجَدتَ فيها معنى التمني لم تحتج إلى خبر ، لأنّ المراد التمني نفسه . وإذا كانت نافية لم يكن بُدٌّ من خبرٍ لأن المنفي في المعنى إنما هو الخبر ولا يتصوّر نفي الرجل . فثبت إذن ماذهب إليه سيبويه.

فأمّا قوله :

٦٥٧ ألا رجلاً جزاهُ اللهُ خيراً
يدُلُّ على مُحَصِّلةٍ تَبِيْتُ (١)

وقوله:

٦٥٨ ألا طعانَ ولا فرسانَ غاديةً
إلاّ تجشّؤكم عندَ التنانيرِ (٢)

أورده أبو القاسم على أن لا فيه للتمني . وذلك فاسد من طريق المعنى بل «لا» فيه باقية على نفيها والهمزة للاستفهام على جهة التوبيخ .

---

(١) لعمرو بن قعاس المرادي. والمحصلة : المرأة التي تحصل تراب المعدن.
الكتاب ١/ ٣٥٩، مقاييس اللغة ٢/ ٦٨، الصحاح : حصل، الخزانة ١/ ٤٥٩.

(٢) لحسان بن ثابت يهجو بني الحارث بن كعب. الكتاب ١/ ٣٥٨، الجمل ٢٤٤، المغنى ٧٢، ٣٨٦، الخزانة ٢/ ١٠٣، الديوان ٢١٥، ١٧٦.

باب التميز

التميز كل اسم نكرة منصوب مفسِّر لما انبهم من الذوات .

فقولنا: التميز كل أسم نكرة منصوب، احتراز مما عدا ذلك من المنصوبات فإنّها تكون نكرات ومعارف .

وقولنا : مفسّر لما انبهم من الذوات تحرّز من الحال / فإنّه مفسر لما [١٩٤ ظ] انبهم من الهيآت .

وزعم ابن الطراوة وبعض النحويين أنّه يكون معرفة ، وأستدل على ذلك بقول الشاعر :

٦٥٩ لـه داعٍ بمكّـة مُشْـمَعِـلٌ
وآخـرُ فـوقَ رابيـةٍ يُنادى (١)
إلى ردحٍ مـن الشيـزَي مـلاءٍ
لبابَ البُـرِّ يُلبَـكُ بالشهـادِ

فلباب تميز وهو مضاف إلى معرفة،قال: ولغةُ العرب مشهورةٌ : مافعلت الخمسةُ عشرَ الدرهمَ ، والعشرون الدرهَم (٢) .

وهذا الذي استدل به فاسد . أما قوله : إنّ لبابَ البُـر تمييز ، فباطل لأنه يحتل أن يكون مفعولا بعد إسقاط حرف الجر .

وأما قوله : ان للعرب لغة مشهورة : مافعلت العشرونَ الدرهمَ ، فباطل لأنّ هذا إنّما حكاه أبو زيد الأنصاري ولم يقل إنّها لغة للعرب ، وممكن أن يقال : إنّ الألف واللام فيها زائدة مثل قوله :

---

(١) لأمية بن أبي الصلت يرثي عبد الله بن جدعان من سادة قريش في الجاهلية.
ردح : جمع رداح وهي العظيمة وأراد بها جفانا . الشيزى : شجر تتخذ منه القصاع والجفان. يلبك : يخلط، أبيات المعاني ١/ ٣٨٠ ، جمهرة اللغة ٢/ ١٢١، ٣/ ٤٣، الاشتقاق ١٤٤ ،مقاييس اللغة ٢/ ٣١٢، أمالي القالي ٣/ ٣٨ ، المستقصى ١/ ٢٨١، الديوان ٢٧ (بيروت) .

(٢) إصلاح المنطق ٣٠٢، الفراء ٢/ ٣٢، المقتضب ٢/ ١٧٥.

٦٦٠ باعدَ أمَّ العَمـرِ من أسيرها
حُـرّاسُ أبـوابٍ عـلى قصورها (١)

ويكون شاذاً ، فلا دليل فيه .

• • •

والتمييز لايخلو أن ينتصب بعد تمام الكلام أو بعد تمام الاسم . فمثال الذي ينتصب بعد تمام الكلام : تَصبَّبَ زيدٌ عرقاً . ومثال الذي ينتصب بعد تمام الاسم عندي عشرون درهماً .

وتمام الاسم اما بالنون كما تقدم أو التنوين مثل : رطلٌ زيتاً ، أو بالإضافة مثل : مافي السماء موضعُ راحة سحاباً . أو بنيّة التنوين مثل : خمسةَ عشرَ درهماً .

والذي ينتصب بعد تمام الاسم لايكون الاّ عدداً أو مقداراً أو ما يكون بمنزلة المقدار . فمثال العدد ما تقدم . والمقادير ثلاثة : مكيلات وموزونات وممسوحات . فمثال المكيل : عندي كرٌّ شعيراً . ومثال الموزون : رطل زيتاً، ومثال الممسوح ذراعٌ ثوبا . وما جرى مجرى الممسوح : مافي السماء موضعُ راحةٍ سحابا . وكله يتقدر بمِنْ .

والذي ينتصب بعد تمام الكلام لا يخلو أن يكون منقولا أو غير منقول. فإن كان منقولا لم يجز دخول منْ عليه لأنه منقول من فاعل أو مفعول . وان كان غير منقول فلا يخلو أن يكون مشبها بالمنقول أو غير مشبه بالمنقول. فإن كان مشبها بالمنقول لم يجز دخول مِنْ عليه .

ووجه الشبه بينه وبين المنقول أنَّ قولك : امتلأ ، مطلوع لملأ ، فكأنك قلت: ملأ الاناءَ الزيتُ ، ثم صار الزيت تمييزاً بعد أن كان فاعلا لملأ .

وأما: نـعمَ رجلاً زيدٌ ، فكأنَّ الأصل : نـعمَ الرجلُ ، ثم أضمرت الرجل وصار تمييزاً بعد أن كان فاعلا ، فكأنّه نقل . وأنشدوا :

---

(١) لأبي النجم العجلي. المقتضب ٤/ ٤٩، شواهد الشافية ٥٠٦.

٦٦١ فنِعمَ الحَيُّ من حَيٍّ يَمانِ ....

فإن كان غير مشبه بالمنقول جاز دخول مِنْ عليه مثل قولهم : حبَّذا من رجلٍ زيدٌ ، وعليه قوله :

يا حبَّذا جبلُ الرّيان مِنْ جَبَلٍ ....(٤٣٤)

• • •

والتميز لا يخلو أن يكون العامل فيه فعلا أو غير فعل . فإن كان العامل فيه غير فعل لم يجز تقديمه ولا توسيطه، وذلك في كلّ ما ينتصب عن تمام الاسم .

فإن كانَ / العامل فيه فعلاً جاز توسطه بلا خلاف وعليه قوله : [١٩٥ و]

٦٦٢ ونارُنا لم يُرَ ناراً مثلُها
قد علمَتْ ذاكَ معدٌ كلُّها (١)

واختلف في تقديمه ، فذهب المازني إلى أنّه يجوز (٢) . واستدل على ذلك بقوله :

٦٦٣ أتهجرُ سلمى بالفراق حبيبَها
وما كانَ نفساً بالفراقِ يطيبُ (٣)

قال : وإذا كان العامل متصرّفاً فلا مانع له من التصرف في معموله . ومنهم من قال : لايجوز تقديمه .

(١) لم ينسب هذا الشاهد لقائل. ومعد أبو العرب وهو معد بن عدنان. العيني ٣/ ٢٣٩ ، شواهد العاملي ٢١٥.

(٢) ووافقه المبرد وبعض الكوفيين وابن مالك وابن هشام في التوضيح ١ / ٢١٥ ورجع عنه في المغنى ٥١٤. وأنظر المقتضب ٣/ ٣٦، الخصائص ٢/ ٣٨٤، الانصاف مسألة ١٢٠، التسهيل ٣٦، شرح الكافية الشافية ٧٦ ظ.

(٣) للمخبل السعدي ربيع بن ربيعة التميمي (اسلامي مخضرم) ونسب لأعشى همدان وللمجنون . ونقل ابن جني أن رواية الزجاج والزجاجي والجوهري : نفسي، ولا شاهد فيها. المقتضب ٣/ ٣٦، الأصول ١/ ١٦٧، إيضاح الفارسي ٢٠١، الجمل ٢٤٦، الخصائص ٢/ ٣٨٤، الانصاف مسألة ١٢٠، ابن يعيش ٢/ ٧٣، العيني ٣/ ٢٣٥.

واختلف في المانع من ذلك فقال أبو علي والزجاج : إنّما لم يجز لأنّه منقول من الفاعل ، فكما أنّ الفاعل لايجوز تقديمه لايجوز تقديم مانقل منه (١) . وأيضاً فإن التمييز مبيّن لما قبله كالنعت والنعت لايجوز تقديمه على المنعوت فكذلك هذا .

ولاحجة فيما ذكر أما أن التمييز منقول من الفاعل فقد يكون منقولا من المفعول كقوله تعالى : وفجّرنا الأرضَ عيونا (٢) .

وأيضاً فلوكان كما زعمنا لجاز تقديمه في الاصل فاعلا،بالنظر الى اللفظ كما جاز أكرمتُه وزيداً أكرمتُ، وإن كان في الأصل فاعلاً في كرُمَ زيدٌ .

وقولهم : إنّه تبيين كالنعت ، باطل ، لأنه لو كان كذلك لم يجز توسطه كما لم يجز توسط النعت .

والصحيح أنّ المانع من تقديمه كون العامل فيه لايكون فعلا ، فإذا كان فعلا فإنّما العامل فيه تمام الكلام ، فكما جاز في عشرين أن تنصبه فكذلك ينتصب بعد تمام الكلام (٣) .

وما استدلّ به المازني من قوله :

....

وما كانَ نفساً بالفراقِ يطيبُ (٦٦٣)

فلا حجة فيه ، لأنّ الرواية إنّما هي ، وما كان نفسِي ، وقد روى:

....

وما كانَ نفساً بالفراقِ تَطيبُ

بالتاء ، فلا يكون فيه حجة ، لأن تطيب يمكن أن يكون صفة للنفس وتكون نفساً خبراً لكان كأنه قال : وما كان حبيبُها نفساً بالفراق طيّبةً .

(١) الخصائص ٢/ ٣٨٤.

(٢) القمر : ١٢.

(٣) العبارة غير مستقيمة والمقصود : كما جاز أن تنصب تميز عشرين بعد تمام الكلام فكذلك تميز غيره ينتصب بعد تمام الكلام.

ويجوز أن يحمل على هذا الوجه في رواية من رواه بالياء على (أنّه من تذكير) (١) النفس .

• • •

ولا يكون التميز بالأسماء المختصة بالنفي ولا بالأسماء المتوغلة في الإبهام (كشيء وموجود وما أشبهها) (٢) ولا بالأسماء المتوغلة في البناء .

---

(١) ر : لغة من ذكر.
(٢) مابين القوسين ليس في ر.

باب الإغراء

الإغراء لغةً هو أن يقال : أغريتُه بكذا ، أي سهلته عليه .
وهو عند النحويين وضع الظروف والمجرورات موضع أفعال الأمر ومعاملتها معاملتها.
واختلُف في ذلك ، في قصره على السماع . فمنهم من قصره على السماع ومنهم من أجاز القياس.
وموضع السماع : عندَكَ ودونَكَ وعليكَ وإليكَ.
فأمَّا عليك وعندك فلاَ يستعملان إلاّ استعمال فعل متعدٍّ وهو خذ .وأما دونك فيستعمل مرة استعمال فعل متعد وتارة استعمال فعل غير متعد بمعنى تأخَّر.
وأمَّا إليك ففيها خلاف . فمذهب أهل البصرة أنَّها غير متعدّية .ومذهب أهل الكوفة أنَّها متعدية . واختلفوا في قوله:

٦٦٤ إذا التيّازُ ذو العضلاتِ قُلْنـا
إليكَ إليكَ ضاقَ بهِ ذراعا(١)

فتقديره عند أهل الكوفة : احبِسْ أمسِكْ، وعند أهل البصرة : تأخَّرْ تأخَّرْ. والصحيح ماذهب إليه /البصريون ، لأنه لو كان كما زعم الكوفيون[١٩٥ظ] لوجد في موضع من المواضع متعدّياً .
والذي أجاز ذلك قياساً ، وهو الكسائي ومن أخذ بمذهبه من أهل الكوفة، أجاز ذلك في جميع الظروف والمجرورات إلاّ ماكان منها على حرف واحد نحو: بك ولك. وهذا فاسد ، لأنَّ وضع الظروف موضع الفعل إخراج لها عن أصلها فلا ينبغي أن تُجاوز بها ما يُسْمَعُ.

---

(١) للقطامي. التياز : الرجل القصير الغليظ الشديد العضل. والرواية : ضاق بها ، والضمير يعود على ناقة فتية أحسن القيام عليها إلى أن قويت وسمنت وصارت بحيث لا يقدر على ركوبها لقوّتها .
قال ابن برى : ورواه أبو عمرو الشيباني : لديك لديك... وهذا أشبه بكلام العرب وقول النحويين لأن لديك بمعنى عندك وعندك في الاغراء تكون متعدية كقولك : عندك زيداً ، أي خذ زيداً. جمهرة اللغة ٣/ ٢١٥، الصحاح واللسان : تيز، المقرب ٣٥، الديوان ٤٠.

وأيضاً فإنّ هذه الظروف التي وضعت موضع الفعل ليس فيها من التراخي ما في غيرها من الظروف نحو قُدّام ووراء وخلفَكَ وقبلك، فما في هذه الظروف من التراخي يمنع من وضعها موضع الفَعل.

ألا ترى أنّك لو قلت : قُدّامَكَ زيداً، بمعنى خذه من قدامك ، لأمكن أن يكون بينك وبينه مسافة لايمكن معها أخذه ،ولذلك لايجوز إغراء غائب، لايجوز : عليه زيداً ، لأنّه لا دليل على الفعل المضمر ،إلاّ أنّه قد سمع حرف شاذ : عليه رجلاً ليسني (١)، وذلك أنّ انساناً قيل له : إنّ فلاناً أخذك بكذا فقال هذا الكلام لعلمه أنّ السامع سيبلغه إلى المُغرّى .

واختلف في تقديم معمول هذه الظروف عليها ،فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك واستدلوا بقوله تعالى : كتابَ اللهِ عليكم(٢) ، فكتاب معمول عليكم وهو مقدم عليه . وأمّا قول الشاعر :

٦٦٥ يا أيها المائحُ دَلوِي دونَكا (٣)

فهو عند الكوفيين كالآية .

ومذهب أهل البصرة منعه وهو الصحيح .

أمّا الآية فكتاب مصدر وضع موضع الفعل ،وعليكم متعلق بالمصدر كقوله:

أعلاقةً أمَّ الوُلَيّد بعدَما
أفنانُ رأسِكَ كالثغام المُخلِسِ(٨٤)

وأما قوله : دلوى دونكا ، فدلوى مفعول بفعل مضمر ودونك بمعنى تأخّر(٤) .

• • •

(١) الكتاب ١/ ١٢٦، المقتضب ٣/ ٢٨٠.

(٢) النساء ٢٤، وانظر المقتضب ٣/ ٢٠٣، ٢٣٢، الانصاف مسألة ٢٧.

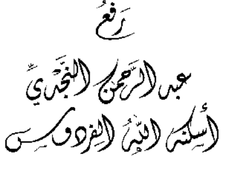
(٣) بعده : إني رأيت الناس يحمدونكا

وهو رجز أنشده الكسائي والفراء وروى في الحماسة ونسبه البغدادي لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم وله قصة نقلها في الخزانة. المائح : الذي ينزل في البئر اذا قل الماء فيملأ الدلو. معاني القرآن ١/ ٢٦٠، جمهرة اللغة ٢/ ١٩٧، شرح الحماسة للتبريزي ٢/ ١٢، أمالي القالي ٢/ ٢٤٤، الانصاف مسألة ٢٧، الخزانة ٣/ ١٥، المغني ٦٧٤.

(٤) كذا والصواب : خذ.

ولايجوز أن تجري هذه الظروف مجرى الفعل في جزم الجواب إلاّ في ضرورة ولايجوز أن تنصب الفعل بعد الفاء والواو في جوابها ، لأنّ الفعل كما تقدّم في الجواب معطوف على مصدر متوهم يدل عليه الفعل وليس هنا مايدلّ عليه(١) المصدر .

(١) كذا والصواب : على .



باب التصغير

التصغير يرد في كلام العرب على ثلاثة معانٍ : أحدهما أن يراد به تصغير شأن الشيء وتحقيره نحو قولك : رُجَيْلُ سوء.

والآخر أن يراد به تقليل كية الشيء نحو قولك: دريهمات.

والآخر أن يراد به تقريب الشيء وذلك نحو : أُخَيٍّ ، وصُدَيِّقي ، أنما يراد بذلك تقريب منزلة الأخ من أخيه والصديق من صديقه .

وزعم أهل الكوفة أنه قد يكون لتعظيم الشيء (١) واستدلوا على ذلك بقوله:

٦٦٦ فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شامخٍ لن تنالَه
بقُنَّتِه حتى تكِلَّ وتَعمَلا(٢)

قالوا : فقوله : حتى تكلّ وتعملا، دليل على عظمه. وكذلك قول الآخر :

أحارِ ترى بُرَيْقاً هبَّ وهناً
كنارِ مجوسَ تستعر استعارا (٦٠٧)

فقوله : كنار مجوس ، وقوله: تستعر استعاراً، دليل على عظم هذا البرق.

وكذلك قول الآخر :/ [١٩٦و]

٦٦٧ وكلُّ أناسٍ سوف تدخلُ بينهم
دُوَيْهِيَةٌ تصفرُّ منها الأناملُ(٣)

يريد الموت ، وهو عظيم في نفسه .قال الله تعالى .: قل هو نبأٌ عظيمٌ أنتم عنه

(١) شرح المفضليات للأنباري ٧٦٦ ..

(٢) لأوس بن حجر من أبيات في وصف قوس ورواية الديوان والسيرافي :
فريق جبيل شاهق الرأس لم تكن .... لتبلغه ....
أبيات المعاني ٨٥٩ ، شرح السيرافي ٥٢١/٤ . (التيمورية) ، ابن يعيش ١١٣/٥ ، المغنى ١٤٤ ، شواهد الشافية ٨٥ ، الديوان ٨٧ .

(٣) لبيد بن ربيعة من قصيدة في رثاء النعمان بن المنذر.. وأراد بالدويهية الموت .. وصفرة الأنامل – ويريد بها الأظفار – لاتكون الا بالموت .. شرح المفضليات ٧٦٦ ، أبيات المعاني ٨٥٩ ، المغني ١١٤ ، ٦٩٣، العيني ٥٣٥/٤ ، الخزانه ٥١٦/٢ شواهد الشافية ٨٥.

معرضون (١) . يعني الموت .

وهذا كله لاحجة فيه . أما البيت الأول فيريد به أنّ الجبل لصغره وارتفاعه يصعب على سالكه لوعورته وضيق طرقه، فلن يناله بقُنَّته حتى يكِلّ ويَعمَلَ، ولو كان كبيراً لاتسعت طرقه ولسهل على سالكه .

وأمّا البيت الآخر فيريد بالبرق المذكور فيه أنه محبوب، امّا لكونه ظهر على أثر جدب وهو دليل على المطر، وامّا لكونه لاح من أفق محبوبه، فيكون من باب أُخَيّ وصُدَيِّقي .

وأمّا الثالث فالمراد بتصغير الناهية فيه أنّها خفية لايعلم سببها، وإنْ كان فعلها عظيماً ،لأنّها تأتي على ماعظم من المخلوقات ،فصغرت بالنظر إلى خفائها.

• • •

وجميع الأسماء يجوز تحقيرها إلاّ الأسماء المتوغلة في البناء ،ماعدا أسماء الإشارة ،والذي والتي من الموصولات وأسماء الشرط والاستفهام. فإن كانت معربة نحو أيّ وغير ، والأسماء المختصة بالنفي نحو أحد وعَريب وكتّيع وأسماء الأسبوع نحو السبت والأحد والثلاثاء والأربعاء (٢) والظروف غير المتمكنة نحو بُعيدات بَيْنٍ (٣) وذاتَ مرّةٍ والأسماء المحكية والأسماء المصغرة والأسماء العاملة وجموع الكثرة وماعدا ذلك فتصغيره جائز.

أمّا الأسماء المتوغلة في البناء فأشبهت بقلة تمكنها الحرف،والحرف لا يُصغّر، وكذلك الظروف غير المتمكنة لأنّها لقلة تمكنها أشبهت الحروف. وأسماء الاستفهام والشرط لأنّها لايعلم ماتقع عليه وإنّما يصغر الشيء إذا علم أنه صغير . وأيضاً فإنها عامة وتصغيرها يخرجها عن العموم إذ لايتناول التصغير إلاّ حقيراً .

---

(١) سورة ص : ٦٧ ، ٦٨ ..

(٢) منع سيبويه تصغير أيام الأسبوع واجازه المبرد والمازني والكوفيون . الكتاب ١٣٦/٢ ، المقتضب ٢٧٦/٢ ، المخصص ١١٠/١٤ ..

(٣) معناه بعد حين وقيل : بعيد فراق . اللسان بعد .

والأسماء المختصة بالنفي وغيرُ لم تصغر ،لأنَّ تصغيرها يخرجها عن عمومها، ألا ترى أنَّ «أحداً» يتناول جميع الناس وكذلك «غير» يتناول ماعدا المضاف (اليه) (١) وأما أسماء الأسبوع فامتنعوا عن تصغيرها بتصغير يوم. وأما الأسماء المصغرة نحو كُمَيْتٍ إنَّما لم تصغر لئلا يؤدي تصغيرها إلى جمع بين حرفي معنى.

وإنما لم تصغر الأسماء العاملة لأن تصغيرها يقوى فيها جانب الاسمية ،فلايجوز أن تعمل .

وإنما لم تصغر جموع الكثرة لأنه لافائدة في تصغيرها،ألا ترى أنَّ دراهم تقع على ما فوق العشرة إلى ما لايتناهى كثرة ،فإن صغَّرتها فإنَّك تقصد تقليلها وليس لك ما يعطي ذلك لأنَّ كل عدد يقل ويكثر بالإضافة إلى غيره بخلاف جموع القلَّة لأنَّها تقع على العشرة فما دونها، فإذا قلَّلت علم أنَّ العدد أقل من عشرة، ولايتصوَّر ذلك فيما كان من الجموع للكثرة .

• • •

والاسم المصغر لايخلو من أن يكون مركباً أو غير مركب . فإن كان مركباً صغر الصدر منه نحو بعلبك تقول : بُعَيْلَبَكّ . وان لم يكن مركباً فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً .

فإن كان مجموعاً فإما جمع / سلامة أو جمع تكسير أو اسم جمع أو [١٩٦ظ] اسم جنس .

فإن لم يكن جمع تكسير صغر على لفظه .وإن كان جمع تكسير فإمَّا جمع قلَّة أو جمع كثرة .فإنْ كان جمع قلة صُغّر على لفظه نحو : أفلُس،تقول فيها : أُفَيلِس. وان كان جمع كثرة فاما أن يكون له واحد من لفظه أولا يكون .فإن لم يكن له واحدمن لفظه نحو عَباديد وشَماطيط (٢)، رُدَّ إلى

(١) زيادة تقتضيها صحة المعنى .

(٢) العباديد : الخيل المتفرقة . في ذهابها ومجيئها.. والشماطيط : القطع المتفرقة ، يقال جاءت الخيل شماطيط أي متفرقة واحدها شمطوط وشمطاط... وعن سيبويه والفراء أنه لاواحد له .

واحده على القياس فقلت: عُبَيْدِيد ، لأنَّ واحده لايخلو أن يكون عُبدوداً أو عبدِيداً أو عِبداداً، وكيفما كان فان تصغيره عُبَيْدِيد ، فلذلك حالة يثبت عليها فلم يصغر على لفظه.

وإنْ كان له واحد من لفظه فلا يخلو من أن يكون له جمع قلّة أو لايكون. فإن كان له جمع قلّة رُدَّ إليه وصُغّر جمع القلة نحو فلوس تقول فيها: أُفَيْلِس. وماليس له جمع قلة ردَّ إلى واحده وصُغّر الواحد وجمع بالألف والتاء إن كان لما لايعقل بالواو والنون إن كان لما يعقل نحو دراهم وعُمور (١) ، تقول دُرَيْهِمات وعُمَيْرون.

فإن كان مثنى فحكمه حكم المفرد . وإن كان مفرداً فإما أن يكون على حرفين أو أزيد . فإن على حرفين فإنّك ترد اليه ماحذف منه فيصير ثلاثيا نحو يدٍ ودمٍ وسَنَةٍ ، تقول في تصغيرها : يُدَيَّة ودُمَيّ وسُنَيْهَة ، ويكون حكمه حكمَ الثلاثي .

وإن كان على أزيد فإمّا أن يكون على ثلاثة أحرف أو أربعة أو أزيد . فإن كان على ثلاثة أحرف فإما أن يكون مذكراً أو مؤنثاً . فإن كان مذكراً ضممت أوله وفتحت ثانيه وألحقت ياء التصغير ثالثة وجرى الحرف الذي بعد ياء التصغير بالإعراب ، إلاّ أن يكون ثاني الاسم ياء فإنّه يجوز في أوله الضم والكسر نحو شيخ وبيت .

وإن كان مؤنثاً فحكمه حكم المذكّر إلاّ أنك تلحقه علامة التأنيث فتقول في تصغير هند هُنَيْدَة ، إلاّ أسماء شذّت وهي حرب وبؤس وناب للمُسنّ (٢) وعرس ، فإنّها مؤنثات كلها ولم تلحق تاء التأنيث .

فإن كان على أربعة أحرف فلايخلو أيضاً من ان يكون مُذكراً أو مؤنثاً . فإن كان مذكر ضممت أوله وفتحت ثانيه وألحقت ياء التصغير ثالثة وكسرت مابعدها ، إلاّ أن يكون الحرف الرابع تاء التأنيث و ألفه فإنّك لاتكسر مابعد ياء التصغير بل تبقيه على حركته .

---

(١) عمور واحدها عمرو وهي منابت الاسنان واللحم الذي بين مغارسها وأراد هنا اعلام الناس .

(٢) يريد المسن من الابل.

وإن كان مؤنثاً فعلت به ما فعلت بالمذكر ولا تلحقه تاء التأنيث إلاّ أن يحذف في التصغير حتى يصير إلى الثلاثة نحو قولهم في تصغير سماء : سُميَّة .
أو يكون ظرفاً قليل التمكن نحو قولهم في قُدّام : قُدَيْدِيمَة : ووراء: وُرَيِّئة ، وسنذكر السبب في ذلك في بابه .

وإن كان على أزيد من أربعة حرف دون تاء التأنيث وألفه الممدودة أو الألف والنون المشبهتان لها فإنَّك لاتحذفه حتى ترده إلى أربعة أحرف إن لم يكن رده إلى خمسة رابعها حرف ع'ة زائدة. فإن رددته إلى أربعة فقد تقدم حكمه.
وان / كان على اربعة (١) رابعها حرف لين زائد ضممت أوله [١٩٧و]
وفتحت ثانيه وألحقت ياء التصغير ثالثة وكسرت مابعدها وكان (٢) حرف العلة ياءً فتقول في سربال : سُرَيْبِيل ، وفي قنديل : قُنَيْدِيل ، وفي بُهْلول : بُهَيْلِيل (٣) .
إلاّ أن يكون الاسم المصغر في آخره ألف التأنيث الممدودة أو الألف والنون المشبهتان لها ، وذلك كل اسم هما فيه ولم يكسر على فعالين (٤) أو يكون الأسم المصغر جمعاً على وزن أفعال نحو أحمال ، فإنك لاتكسّر مابعد ياء التصغير بل تبقيه على حركته . فعلى هذا إذا صغّرت الاسم الذي على خمسة أحرف فلا يخلو أن تكون حروفه كلها أصولاً أو يكون فيها زائد . فإن كانت كلها أصولاً حذفت الآخر منها فتقول في سفرجل :سُفَيرج . وقد تحذف ماقبل الآخر إذا كان يشبه في مخرجه حرفاً من حروف الزيادة نحو فرزدق، قالوا في تصغيره : فُرَيزِد وفُرَيزِق ، لأن الدال تشبه التاء وهي من حروف الزيادة .

وإن شئت عوضت من المحذوف فقلت : سُفَيْريج وفُرَيزيد .

---

(١) كذا والصواب خمسة .
(٢) ج : وان كان ، وهي زيادة .
(٣) البهلول من الرجال الضحاك ، والحيي الكريم ، والعزيز الجامع لكل خير .
(٤) مثل : سكران وغضبان وشعبان ورمضان .

فإن كان فيه زائد حذفته أينما كان وتركت الأصلي فتقول في مُدَحرِج : دُحَيْرِج ، بحذف الميم .

وإن كان فيه زيادتان حذفت التي ليست للالحاق وتركت الملحقة ، فلو صغرت مثل : عثوَلّ (١) ، لحذفت اللام الواحدة وتُركت الواو لانها ملحقة فقلت : عُثَيِّل ، كما أنك لو صغرت قِرْشَبّاً (٢) حذفت اللام الأخيرة فقلت : قُرَيْشِب.

فإن كانتا للالحاق حذفت أيتهما شئت فقلت في حَبَنْطَى (٣) حُبَينِط ، إن حذفت الألف وحُبَيِّط إن حذفت النون .

وكذلك تقول في دَلَنْظَى وكَوَأْلَل (٤) ، لأنَّهما تساويا في الالحاق .

وإن كانتا لغير الالحاق حذفت الأخيرة منهما فتقول في مُحْمَرّ ومُغْتَلِم : مُحَيمِر ومُغَيلِم وإن شئت عوَّضت (٥) .

فإن فضَّلت الواحدة بالتقديم والأخرى بالحركة كنت في حذف إحداهما بالخيار نحو قلنسوة ، تقول : قُلَيْنِسَة ، إن حذفت الواو وقُلَيْسِيَة إن حذفت النون .

فإن كانت احدى الزيادتين لمعنى والأخرى ليست لمعنى حذفت أيهَّما شئت إذا تساويا ولم تفضل إحداهما الأخرى في مذهب سيبويه (٦) نحو حُبارى ، تقول : حُبَيِّر ، إن حذفت ألف التأنيث ، وأبو عمرو يعوّض منها تاء فيقول : حُبَيِّرة (٦) . وإن حذفت الأولى قلت : حُبَيْرَى .

وبعض الناس لايحذف إلاّ ماليس له معنى ، وهو القياس عندي .

وإن تساوت الزيادتان ولم تفضل إحداهما الأخرى وكان حذف إحداهما يقضي إلى أن يكون على مثال ليس من أمثلة كلامهم وحذف الآخرى يؤدي

---

(١) العثول : الكثير اللحم الرخو ويصغر أيضا على عثيل . الكتاب ١١٢/٢ .

(٢) القرشب : الضخم الطويل من الرجال أو المسن .

(٣) الحبنطى : الغليظ القصير البطن وألفه زائدة للتكثير وليست للإلحاق .

(٤) الدلنظى : الشديد الدفع ، الكوألل : القصير أو القصير مع غلظ وشدة .

(٥) فتقول : محيمير ومغيليم . الكتاب ١١٠/٢ .

(٦) الكتاب ١١٥/٢ .

إلى ذلك حذفت التي لايؤدّي حذفها إلى شيء من ذلك نحو استضراب ، تقول فيه : تُضَيْرِيب ، بحذف الألف لتحرك الأول ثم تحتاج بعد ذلك إلى حذف حرف واحد فتحذف السين فيبقى تضراب مثل سربال ولا يبقى السين لأنّه يبقى سِضراب وليس في كلامهم سِفْعال ، وفيه تِفعال نحو / [١٩٧ ظ] تِجفاف (١) .

فإن كان الخماسي رابعه حرف مد ولين لم تحذف منه شيئاً لأنّك إذا حقّرت الخماسي بعد حذفه لك أن تعوّض حرف مد ولين قبل الآخر (١). فإذا كان موجوداً في الكلمة فينبغي أن لايحذف منها إذ قد يزاد في الكلمة وإن لم يكن فيها . فلو صغّرت انطلاقاً على هذا لحذفت همزة الوصل ثم يبقى بمنزلة سربال ، فتصغيره كتصغيره فتقول : نُطَيْليق .

والمازني لايجيز في تصغيره إلا طُلَيْق ويحذف النون لأنه ليس ثَمّ نِفْعال . وهذا الذي قال لايلتفت اليه إلاّ عند ترجيح حذف إحدى الزيادتين على الأخرى ، ولو كان هذا الذي ذهب إليه صحيحاً لم يجز في افتقار : فُتَيْقير، لأنّه ليس في كلامهم فِتْعال .

وإن كان الاسم الذي تريد تصغيره على أزيد من خمسة أحرف فهو جار على هذا القياس في الحذف .

وأهل الكوفة يجيزون في تصغير الخماسي فما زاد أن لايحذف منه شيء فتقول في سَفَرْجَل : سُفَيْرِجِل ، بكسر ماقبل الآخر وفي قَبَعْثَرى : قُبَيْعَثَرى (٢) .

ومنهم من لايجيز ذلك في الخماسي إلاّ بشرط أن يسكن ماقبل الآخر فتقول:

---

(١) الكتاب ١١٤/٢ .

(٢) القبعثرى : الجمل العظيم وتصغيره : قبيعث وقبيعيث . الكتاب ١٠٦/٢.

سُفَيرِجِل ، حتى يصير على وزن قُنَيدِيل ، وذلك لايجوز عندنا أصلا ، كما لايجوز في التكسير (١) .

• • •

فهذه جملة كافية في التصغير، لم نرجع إلى ماذكره أبو القاسم من الأبواب باباً باباً إلى تمامها .

قوله : أبنية التصغير ثلاثة : فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيعيل .

أي ماكان من الأسماء على هذه الأمثلة في الحركات والسكون وعدة الحروف لافي الأصول والزوائد ، ألا ترى أن ماكان على وزن أُفَعْيِل ويُفَعْيِل أو مُفَيْعِل أو غير ذلك من الأوزان على مثال فُعَيْعِل في الحركات والسكنات . فإن قيل :وجدنا من الأسماء المصغرة على غير ذلك من الأمثلة ، وذلك أُفَيْعال نحو أُجيمال ، وفُعَيلان نحو سُكَيْران وفُعَيلى كحُبَيلى وفُعَيلاء كحُمَيراء وأمثال ذلك . فالجواب : إنَّ أفيعالاً راجع إلى فُعَيْعيل لأنّه مثله في الحركات والسكنات وعدد الحروف ، وما بقي إنّما يعتدّ منه بالصدر . وما بقي بمنزلة اسم مركب وكلها ترجع إلى فُعَيْل لأن ألفي التأنيث الممدودة والمقصورة والألف والنون الزائدتين جارية مجرى الاسم المركب. فقد تبيّن أنّ هذه الأمثلة الثلاثة عامة لجميع الأسماء المصغّرة (٢) .

---

(١) انظر مانقله سيبويه عن الخليل في هذه المسألة . الكتاب ٢/١٠٧ .

(٢) روى عن الخليل أنه قال : وضعت التصغير على ثلاثة أبنية ، على فلس ودرهم ودينار ، وعلله بأنه وجد معاملة الناس عليها . الكتاب ٢/١٠٥ ، المقتضب ٢/١٣٦ ، الجمل ٢٤٩.

باب تصغير الثلاثي

الاسم الثلاثي لايخلو أن يكون مذكراً أو مؤنثاً . فإن كان مذكراً لم يخل من ان يكون صحيحا أو معتلا . فإن كان صحيحا ضممت أوله وفتحت ثانيه وألحقت ياء التصغير ثالثة وجرى ما بعدها بالإعراب .

وان كان معتلا فلا يخلو أن يكون معتل الفاء أو العين أو اللام .

فإن كان معتل الفاء فإمَّا أن يكون بالواو أو بالياء . فان كان معتلا بالواو جرى مجرى الصحيح ، وانشئت قلبت الواو همزةنحو أُجَيْه ،في وجه/وان[١٩٨و] كان معتلا بالياء فحكمه حكم الصحيح ، تقول في يُسر : يُسَيْر .

وان كان معتل العين فإمَّا أن يكون ياء أو واواً أو ألفاً .

فإن كان واواً فحكمه حكم الصحيح نحو قول ، تقول : قُوَيل .

وان كانت ياء فحكمه حكم الصحيح ، ويجوز كسر فائه إتباعا للعين نحو بيت تقول فيه بُيَيْت .

وان كان ألفا رددتَّها الى أصلها ، فإن كان أصلها الواو رددتَّها إليها ، وكان حكمه حكم ما عينه واواً ، وإن كان أصلها الياء رددتَّها اليها وكان حكمه حكم ما عينه ياء فتقول في تصغير باب : بُويب ، وناب : نييب .

وإن كان ألفاً مجهولة الأصل ردت الى الواو .

وإن كان معتل اللام فعلتَ به ما فعلت بالصحيح ، ان كانت لامه ياء بقيت على ما كانت عليه ، وان كانت ألفا أو واواً صارت ياء .

وان كان الاسم مؤنثا كان حكمه حكم المذكر إلاّ أنك تلحق الاسم تاء التأنيث وتفتح ما قبلها الاّ ألفاظا شذت وهي ناب للمسن من الابل وحَرب وعرس وقَوس ، فإنّها مؤنثة ولا تلحقها تاء التأنيث .

فأمَّا ناب فحمل على معنى عظائم لأنّ المُسنّ من الابل انّما سمى ناباً لعظمه. وقوس محمول على معنى عود، وحرب روعى فيها أنَّها مصدر في الأصل فجرت لذلك مجرى المذكر .

فإن كان الاسم الثلاثي محذوفاً (منه) (١) صغّرته كما يصغّر غير المحذوف ولا يُردّ إليه شيء ، لأنّك لم تضطر إلى الرد فتقول في تصغير هارٍ (٢) : هُوَيْر ، وفي تصغير مَيْت : مُيَيْت ، وفي تصغير بَيْت : بُيَيْت ، وفي تصغير مال : مُوَيل من قولك : رجلٌ مالٍ .

ويونس يرد المحذوف فيقول : هُوَيْئِر ومُوَيْئِل ، لأنّ أصله هائر ومائل (٣).

(١) زيادة يقتضيها المعنى

(٢) هار : منهار .

(٣) الكتاب ١٢٥/٢ .

باب تصغير الرباعي

لايخلو أن يكون أحد حروفه معتلاً أو لايكون . فإن لم يكن كذلك ضممت أوله وفتحت ثانيه وألحقت ياء التصغير ثالثة وكسرت مابعدها وجرى الآخر بالإعراب إلاّ أن يكون رابع الاسم تاء تأنيث فإنّك تبقى ماقبل الآخر حركته فتقول في طلحة طُلَيْحَة .

فإن كان مضعفاً (١) فإمَّا مدغم أو غير مدغم ، فإن كان مدغماً فحكمه حكم الصحيح إلاّ أنّك تكسر مابعد ياء التصغير وتبقى المدغم على ما كان عليه فتقول في مُدُقّ مُدَيّق .

وإن لم يكن مدغماً فحكمه حكم الصحيح . وإن شئت زدت ياء تفرقة بين المثاين فتقول في قَرْدَد : قُرَيْدِدْ وقُرَيْدِيد (٢) .

فإنْ كان أحد حروفه حرف علة فإما أولا أو ثانياً أو ثالثاً أو رابعاً .

فإنْ كان أولا فاما ياء أو واواً ، فإن كان ياء أو واواً فحكمه حكم الصحيح ، تقول في يمين : يُمَيِّن ، وتقول في مثل وقود : وُقَيِّد . وإن شئت همزت الواو المضمومة . وإن كان ثانياً فاما ياء أو واواً أو ألفاً . فإن كان ألفاً فإنك تقلبها إلى الواو فتقول في ضارب : ضُوَيرب . وإن كان ياء أو واواً فحكمه حكم الصحيح فتقول في تصغير كوثر وصيقل : كُوَيثر وصُيَيْقِل .

وإن كان ثالثاً فإمَّا ألفاً أو واواً أو ياء. فإن كان ألفاً قلبتها ياء/[١٩٨ ظ] وأدغمت فيها ياء التصغير فتقــول في تصغير منار : مُنَيِّر . وإن كان ياء أدغمت فيها ياء التصغير فتقول في تصغير شعير : شُعَيِّر (٣) .

(١) ج ، ر : مضافا ، وهو تحريف .
(٢) القردد : الأرض الصلبة .
(٣) ر : عشير : عشير .

وإن كان واواً فإمَّا أن تكون زائدة للإلحاق أو لغير الالحاق أو أصلية.
فإن كانت زائدة لغير الالحاق قلبتها ياء وأدغمت فتقول في عجوز : عُجَيِّز .
وإن كانت زائدة للالحاق أو أصلية جاز فيها وجهان : القلب والإدغام ، وأجراؤها مجرى الصحيح فتقول :أسَيوِد وأُسَيِّد وجُهَيوِر وجُهَيِّر ، وقُسَيوِر وقُسَيِّر (١) .

وإن كان حرف العلة رابعاً فإمَّا أن يكون ياء أو ألفاً . فإن كان ياء فحكمه حكم الصحيح فتقول في تصغير قاض : قُوَيض .
وإن كان ألفاً فإمَّا للتأنيث أو لغيره . فإن كان لغير التأنيث فعلت به مافعلت بالصحيح وقلبت الألف ياء فتقول في ملهى مُلَيهٍ .
وإن كانت لتأنيث فعلتَ به مافعلتَ بالصحيح ، إلاّ أنك تترك ماقبل الآخر على حركته فتقول في حُبلى : حُبَيْلَى .

وإن كان في الاسم المصغر حرف مبدل فلا يخلو أن يكون حرف علة أو حرفاً صحيحاً أو الهمزة . فإن كان حرف علة رددته إلى أصله إذ زال بالتصغير موجب البدل فتقول في موقن : مُيَيْقِن . فترد الواو إلى الياء لزوال الموجب لبدلها وهو سكونها وانضمام ماقبلها ، فلما صغّرت تحركت فعادت لأصلها .

وإن كان همزة فإمّا طرفاً أو غير طرف. فإن لم تكن طرفاً لم ترد إلى أصلها فتقول في قائم : قُوَيئِم ، ولا تردها إلى الواو . وإن كانت طرفاً فارددها إلى أصلها فتقول في تصغير كساء : كُسَيّ ، لأنّ الهمزة فيه بدل من الواو بدليل كسوت ، فتزيد ياء التصغير ثالثة وتقلب الألف ياء وتكسرها وتقلب الواو ياء لانكسار ماقبلها فتجتمع ثلاث ياءات فتحذف احداهن وينبغي أن تكون المحذوفة المبدلة من الألف ، لأنّها زائدة لغير معنى فهي أولى بالحذف من الأصلية ومن حرف التصغير .

(١) تصغير : أسود وجهور وقسور . الكتاب ١٣٠/٢.

واذا أدى تصغير الرباعي المؤنث إلى حذف حرف منه ألحقته تاء التأنيث كالثلاثي فتقول في سماء : سُمَيَّة، وإنْ لم تحذف منه شيئاً لم تلحقه تاء التأنيث. فأما قولهم في وراء : وُرَيِّئة، فسيذكر في بابه.

فإنْ كان الحرف المبدل صحيحاً لم يرد إلى أصله، فتقول في تُخمة : تُخَيمة. وإن كان الاسم مقلوباً رددته إلى أصله فتقول في تصغير هارٍ : هُوَيئر، لأنّه مقلوب من هائر فيُردّ إليه.

باب تصغير الخماسي فما فوقه

الاسم الذي على خمسة أحرف لا يخلو من أن يكون فيه زيادة أو لا يكون فيه زيادة. فإن لم تكن فيه حذفت آخره نحو سَفَرجَل، تقول: سُفَيرِج. ولك أن تعوض فتقول: سُفَيريج، الا أن يكون ما قبل الآخر حرفاً من حروف الزيادة أوحرفاً يشبه في المخرج ما هو من حروف الزيادة نحو خَدَرْنَق(١) وفَرَزدَق /فالنون من حروف الزيادة والدال تشبه التاء،[١٩٩و] والتاء من حروف الزيادة فتقول فيها: خُدَيرق وفُرَيزِد وفُرَيزِق.

وإن شئت عوضت ياء قبل الآخر فتقول: خُدَيْرِيق وُخدَيرْيق، وفُريزِيد وفُرَيزِيق، إلا أن يكون الحرف الأخير من حروف الزيادة نحو شَمَرْدَل(٢) فإنَّك تقول في تصغيره: شُميرِد (٣)، وتحذف الألف (٤).

فإنْ كان فيه حرف واحد من حروف الزيادة حذفته، إلا أن يكون حرف علة زائداً قبل الآخر فإنّك لا تحذفه بل تبقيه إن كان ياء على لفظه، وإن كان واواً أو ألفاً قلبتها إلى الياء وذلك قِنْدِيل وبُهلول وسِربال.

فإنْ كان فيه زيادتان واحتجت إلى حذف واحدة منهما فلا يخلو من أن تكون للالحاق أو لغير الالحاق أو إحداهما للالحاق والأخرى لغير الالحاق.

فإنْ كانتا للإلحاق فلا يخلو أن تكون إحداهما من لفظ الأصل والأخرى ليست كذلك، أو يكونا من غير لفظ الأصل.

فإن كانت إحداهما من غير لفظ الأصل حذفتها فتقول في عَفَنْجَج

---

(١) الخدرنق : العنكبوت .

(٢) الشمردل : الفتى السريع من الابل .

(٣) ج ، ر : شميريد ، وهو تحريف وانظر الكتاب ١٠٦/٢ .

(٤) كذا والصواب : اللام .

عُفَيْجِج (١) وكذلك خَفَيْدَد (٢)، فتحذف النون والياء، وإن شئت عوَّضت (٣).

فإن كانت من غير لفظ الأصل حذفت أيهما شئت فتقول في كَوَأْلَل: كُوَيئل، إنْ حذفت اللام، وكذلك إن حذفت الهمزة (٤). ولك أن تعوض.

فإن كانت الواحدة لغير الالحاق حذفتها وتركت الملحقة فتقول في عِثْوَلّ: عُثَيِّل وعُثَيِّل، بحذف إحدى اللامين لأنها زائدة لغير الالحاق، وتترك الواو لأنها بمنزلة شين قِرشَبّ(٥).

إلاّ أن تكون الزيادة التي لغير الالحاق زيدت مع التي للإلحاق دفعة واحدة، ولم ترد في كلامهم بعد استقرار الملحقة، فإنّ حكمها حكم غيرالملحقة فتقول في مُقْعَنْسِس: مُقَيْعِس (٦)، بحذف إحدى السينين والنون وإن كانت السين ملحقة،وتترك الميم وان لم تكن ملحقة،ألا ترى أنّ عِثْوَلاّ كان أولاً مخفف اللام بمنزلة درهم فزدت فيه احدىاللامين بعد ذلك، ولا يتصوَّر في مقعنسس أن يكون ملحقاً دون الميم والنون.

وإن كانت لغير الإلحاق تركتُ الفاضلة وحذفت المفضولة، والتفاضل في الحروف يكون بالتقديم والتحريك وبأن يكون حذف إحداهما يُفضي إلى مثال موجود والآخر لا يُفضي إلى ذلك نحو منطلق تقول في تصغيره: مُطَيْلِق، بحذف النون، لأنّ الميم فضلتها بالتقديم، أو نحو استخراج تقول: تُخَيرِج، وتحذف السين لأن سِفعالاً ليس من كلامهم وتِفعال موجود (٧).

---

(١) العفنجج: الأخرق الجافي او الاحمق.

(٢) الخفيدد: الظليم الطويل الساقين أى السريع.

(٣) فتقول: عفيجيج وخفيديد. الكتاب ١١١/٢ ، ١١٢.

(٣) عند حذف الهمزة تقول: كويلل، ولكن الهمزة ليست زائدة بل الواو هي الزائدة فتقول عند حذفها: كؤيلل وعند التعويض كؤيليل وكويئيل وانظر الكتاب ١١٥/٢.

(٥) الواو أحق بالحذف عند المبرد. المقتضب ٢٤٧/٢.

(٦) الأقعاس نوع من الجلوس ومذهب المبرد في تصغيره: قعيس. المنصف ١٣/٣.

(٧) الكتاب ١١٤/٢.

فإن تفاضلتا حذفت أيتهما شئت فتقول في قَلَنسوة قُلَيْنِسَة وقُلَيْسِيَة، فتارة تحذف النون وتارة تحذف الواو لأنّ النون تفضل بالتقديم والواو أيضاً تفضل بالحركة.

فإنْ كان الخماسي على / وزن أفعال جمعا أو في آخره ألف [١٩٩ ظ] التأنيث الممدودة أو المقصورة أو الألف والنون المشبهتان لها فإنّك تبقى ما قبل الآخر على ما كان عليه فتقول في أجمال أُجَيمال وفي حمراء حُمَيْراء وفي سكران سُكَيران.

فإنْ كان على أزيد من خمسة أحرف حذفته حتى يرجع إلى أربعة (١) أحرف ما لم يكن رده إلى خمسة رابعها حرف مد ولين.

وحكم الحروف في الحذف حكمها في الخماسي ولا يتعدّ بألف التأنيث ولا بتائه ولا بالألف والنون المشبهتين لألفي التأنيث، بل يعتد بما عدا هذه الحروف، وقد تقدم خلاف أهل الكوفة في تصغير ما زاد على أربعة في أول هذا الباب.

(١) كذا والصواب : خمسة .

باب تصغير الظروف

وهي تنقسم قسمين : متصرف وغير متصرف. فالمتصرف تصغيره كتصغير الأسماء غير الظروف، وغير المتصرف ينقسم قسمين : قسم لم يتصرف في موضع أصلا وقسم يتصرف قليلا. فالذي لايتصرف أصلا لا يجوز تصغيره نحو : بُعيداتِ بَيْنٍ وذاتَ مرّةٍ وسبحانَ الله (١).

والذي يتصرف قليلا لا يجوز تصغيره الاّ ضرورة حيث سمع، وقياسه في التصغير كقياس الأسماء إلاّ أنّك تلحق المؤنث منه تاء التأنيث. وان كان على أزيد من ثلاثة أحرف وذلك أنه حيث قلّ تصريفه لم يكن له ما يستدل به على تأنيثه ، بخلاف الأسماء المنصرفة فإنّ الإخبار عنها والإشارة إليها تدلّ على تأنيثها فلذلك قيل في تصغير قُدّام ووراء : قُدَيْديمة ووريّئة. إذ لو لم تلحق تاء التأنيث لتُوهّم أنّهما مذكّران.

---

(١) سبحان مصدر وليس ظرفاً.

باب تصغير الأسماء المبهمة

قد تبيّن أنّ الأسماء المتوغلة في البناء لا يجوز تصغيرها إلاّ أسماء الإشارة والذي والتي من الموصولات واللاتي .

وسبب ذلك أنّ التصغير في المعنى نعت فإذا قلت : رُجَيل ، فمعناه : رجلٌ حقير ، وليس في الأسماء المتوغلة في البناء ما ينعت إلاّ هذه الأسماء فلذلك صغرت .

واذا كانت طريقتها في النعت طريقة ليس لغيرها من الأسماء كان لها طريقة في التصغير ليست لغيرها من المصغرات ، ألا ترى أنّها لا توصف إلاّ بما فيه الألف واللام .

وأما الذي والتي واللاتي فصُغّرت على قياس اسماء الاشارة لأنّها مبهمة مثلها وقياس هذه الأسماء في التصغير أن تترك أوله على حركته وتلحق ياء التصغير ثالثة وتزاد ألف في آخره ، فإن تعذّرت زيادتها في الآخر زيدت قبل الآخر فتقول في تصغير ذا : ذَيّا ، بترك الذال على حركتها وتقلب الألف ياء لأن أصلها الياء بدليل قولهم : ذي ، للمؤنث ، ثم تزيد ياء التصغير ثالثة ثم ترد اليه حرفاً ثالثاً كما تفعل ذلك في يد ودم وتدغم ياء التصغير في الياء الأخيرة وتزيد الياء في الآخر فتصير ذَيَيّا فتجتمع ثلاث ياءات فتحذف واحدة وهي الأولى ولا يمكن حذف الأخيرة لئلا تقع ياء التصغير طرفا . ولا يجوز حذف ياء التصغير لأنها حرف معنى ، فتقول: / ذَيّا . [٢٠٠ و]

وكذلك تفعل بتصغير تا ، تقلب الألف ياء لأنّها أصلها بدليل قولهم : تِي ، في معناها وتلحق ياء التصغير ثالثة وترد المحذوف وهو اللام كما فعلت في تصغير ذا حتى تردها الى تَيّا .

فإن ثنّيت حذفت الألف لالتقائها مع ألفا التثنية فتقوى : ذَيّانِ وَتَيّانِ وذَيّيْنِ وتَيّيْنِ .

ولا يثنى من أسماء الإشارة إلاّ تا أو ذى لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث ، ألا ترى أنّك لو صغرت ذي أو هذه لقلت : ذَيّا ، فيكون في اللفظ كالمذكّر(١) ،ومن قال : ذاك قال: ذَيّاك ،ومن قال : ذلك قال : ذيّالك .

واذا صغرت أولى قلت : أُوليّا ، بترك الأول على حركته ، وتزيد ياء التصغير ثالثة وتقلب الألف ياء وتدغم ياء التصغير فيها وتزيد ألفا في الآخر .

ومن قال : أولاكَ قال : أُليّاك ، ومن قال : أولاء قال : أُوليّاء، تبقى الأول على حركته وتلحق ياء التصغير ثالثة وتقلب الألف ياء وتدغم فيها ياء التصغير وتزيد ألفاً قبل الآخر .وانّما لم تزد في الآخر لئلا تخرج عن نظائرها من الأسماء المصغّرة لأنّه لم يوجد اسم مصغر على خمسة أحرف إلاّ أن يكون قبل آخره حرف مدولين ، فزيدت الألف قبل الآخر لذلك .

وكذلك تقول في تصغير الذي : اللّذَيّا ،تبقى الأول على حركته وتلحق ياء التصغير ثالثة وتدغمها في يا الذي ، وتزيد ألفا في الآخر .

وكذلك تفعل في تصغير التي فتقول : اللّتيّا .

فان ثنيت اللّذَيّا قلت: اللّذَيّانِ رفعا واللذَيّيْنِ نصبا وخفضا ، وكذلك التي فتحذف ألف اللّذيّا واللّتيّا للالتقاء مع ألف التثنية .

وتقول في جمع اللّذيّا بالواو والنون في الرفع وبالياء والنون في النصب والخفض :

اللذَيّونَ واللذَيّينَ . فتحذف الألف لالتقائها مع واو الجمع ويائه كما فعلت في مصطفَيْن ومُوسَيْنَ .

وتقول في جمع اللّتيّا بالألف والتاء اللّتيّات ، فتحذف الألف لالتقائها وتقول مع ألف الجمع . وتقول في تصغير اللاتي : اللّوَيْتا ، تبقى الأول على حركته وتقلب الألف واواً لأنَّ اللاتي بمنزلة ضارب ،

(١) قال المبرد : فإن حقرت ذه أو ذى قلت : تيا ، كراهة التباس المذكر بالمؤنث . المقتضب ٢/٢٨٨ .

فكما تقلبها في ضارب واواً كذلك تقلبها في لاتي ، وتزيد الياء ثالثة وتحذف الياء من لاتي لئلا تخرج عن نظائرها من الأسماء المصغَّرة اذا زدت في آخرها ألفاً في كونه على خمسة أحرف وليس قبل آخره حرف مدولين فكذلك تقول : اللوْيتا .

ومن العرب من يضم الأول في تصغير الأسماء الموصولة على قياس التصغير فيقول : اللُّذيّا واللُّتيّا . ولا يُصغَّر اللاتي ولا اللائي ، استغنوا عن ذلك بتصغير اللاتي لأنّها في معناها .

وقد تصغر العرب بحذف جميع زوائد الاسم فتقول في تصغير اشهيباب : شُهيّب ويسمى هذا تصغير الترخيم (١) .

(١) الكتاب ١٣٤/٢ ، المقتضب ٢٩٣/٢ .

باب النسب

اختلف النحويون في تسمية هذا / الباب فمنهم من سماه بالنسب ، [٢٠٠ ظ] ومنهم من يسميه الإضافة (١) ، وهو الصحيح ، لأنّ الإضافة أعم من النسب ، لأنّ النسب في العرف إنّما هو إضافة الانسان الى آبائه وأجداده ، يقال : فلان عالم بالأنساب . والإضافة في هذا الباب قد تكون الى غير الآباء والأجداد فلذلك كانت تسميته إضافة أجود من تسميته نسبا .

والنسب يكون إلى الأب والى الأم والى الحي والقبيلة وإلى مكانه وإلى صنعته وإلى ما يلازمه وإلى ما يملكه وإلى من يكون على مذهبه وإلى صفته ، وذلك قليل نحو أحمريّ وأشقريّ وأعجميّ ودوّاريّ وعليه قوله :

٦٨٨ أطرباً وأنت قِنَّسْرِيُّ
والدهرُ بالإنسانِ دوّاريّ (٢)

وقد تلحق ياء النسب في اللفظ ولا يكون منسوباً في المعنى وذلك نحو كُرسيّ وبُختيّ (٣) . فإذا نسبت الإنسان إلى ما يملكه نسبته بالياءين .

وقد يجيء على فاعل وذلك موقوف على السماع نحو رامح ونابل ودارع ولابن وتامر وسائف .

وإذا نسبت الى صنعته نسبت بإدخال ياء النسب على اسم الشيء الذي يحاوله ، وقد يجيء على فَعّال وذلك موقوف على السماع نحو عطّار وخيّاط وبزاز . فإذا نسبت إلى ما يلازمه نسبت أيضاً بياءي النسب . وقد يكون هنا الاسم الذي ينسب اليه على فَعِل وذلك نَهِر في قول الشاعر :

---

(١) سماه سيبويه الإضافة وجمهور النحويين النسب . الكتاب ٢/٦٩ ، المقتضب ٣/١٣٤ .

(٢) للعجاج يخاطب نفسه . وأراد بالطرب هنا الحزن لتذكر أحبته .
القنسرى : الشيخ المسن ، ولم يسمع في غير شعر العجاج . الكتاب ١/١٧٠ ، المقتضب ٢/٢٢٨ ، ٢٦٤ الخصائص ٣/١٠٤ ، المخصص ١/٤٥ ، المسلسل ١٣٥ ، الخزانة ٤/٥١١ ، الديوان ٦٦ .

(٣) جمل بختيّ وناقة بختية : جمال طوال الأعناق ويجمع على بخت وبخات .

٦٦٩ لستُ بليليّ ولكنني نَهِرْ
لا أُدلج الليلَ ولكن أبتكر (١)

وقد يجيء النسب على مِفعال كامرأة مِعطار، وعلى مِفعيل نحو ناقة مِخطير (٢) وعلى مِفعَل نحو امرأة مِدعَس (٣) وذلك قليل.

وما بقي فإنّك تنسب إليه بياءي النسب.

• • •

والاسم المنسوب لايخلو أن يتغير بالنسب أو لا يتغير. فإن لم يتغيّر فهو مقيس إلاّ ما يستثنى وهو ما قياسه أن يغير باطراد.

وإن تغيّر فلا يخلو أن يطرّد التغيير لايطرد. فإن اطرد فهو مقيس وان لم يطرد فهو ،مسموع وسنذكر جميع الشاذ بعد الفراغ من المقيس.

• • •

والاسم المنسوب لا يخلو أن يكون مفرداً أو مثنى أومجموعاً. فإن كان مجموعاً فلا يخلو من أن يكون جمع سلامة أو اسم جمع أو اسم جنس أو جمع تكسير.

فإن كان اسم جمع أو اسم جنس نسبت اليه على لفظه مثل قوم تقول في النسب: قومِيّ، وفي رهط: رَهطِيّ، وفي شجر: شَجَرِيّ، وفي تمر: تَمرِيّ.

وإن كان جمع تكسير فلا يخلو من أن يكون له واحد من لفظه أولا يكون. فإن لم يكن له واحد من لفظه نسبت إليه على لفظه نحو: عباديدي وشماطيطي. وان كان له واحد من لفظه فلا يخلو من أن يكون قد بقي على جمعيته أو كان

---

(١) لم ينسب القائل. رجل نهر: صاحب نهار أي يصلح لأعمال النهار دون الليل. ابتكر من الابتكار وهو التبكير. الكتاب ٩١/٢، مقاييس اللغة ٧٧/٢، المخصص ٥١/٩، الصحاح واللسان: نهر.

(٢) مخطير: تخطر بذنبها عند السير.

(٣) رجل مدعس وامرأة مدعس: طعان.

اسما لشيء. فان كان قد صار اسماً لشيء نسبت اليه على لفظه مثل أنمار وأنصار تقول : أنماريّ وأنصاريّ .

وان كان باقياً على جمعيته فلا يخلو من أن يكون ردّه الى المفرد / [٢٠١ و] يغيّر المعنى أو لا يكون ، فإن كان ردّه إليه بغير المعنى نسبت إليه على لفظه وذلك نحو أعراب ، تقول في النسب اليه : أعرابيّ ، ولا ترده إلى عرب لأن عرباً أعمّ من أعراب ، لأنّ الاعراب إنّما تقع على أهل البوادي خاصة وعرب يقع على البادي والحاضر ، فلو رددته إليه لأدخلت في المنسوب عموماً لم ترده (١) .

فإن كان رده إليه لايغيّر المعنى نسبت إلى مفرده فتقول في النسب الى الفرائض فَرَضِيٌّ ، وفي النسب الى القبائل قَبَلِيّ ،وفي النسب الى أبناء فارس بَنَويّ .

فإن كان جمع سلامة أو مثنى نسبت الى مفرده فتقول في النسب الى زيدِينَ : زَيدِيّ ، والى زَيدَيْنِ : زَيْدَيّ .

فإن كان مفرداً فلا يخلو أن يكون محكياً أو لا يكون. فإن كان محكياً نسبت إلى الصدر فتقول في النسب الى تأبط شرّاً : تأبطي . وقد سمع النسب الى الجملة بأسرها نحو كُنْتيّ في النسب إلى كنت . قال الشاعر :

٦٧٠ ولستُ بكُنْتيٍّ ولستُ بعاجنٍ
وشرُّ الرجالِ الكُنْتيّ وعاجِنُ (٢)

---

(١) انظر الكتاب ٨٩/٢ .

(٢) أنشده ثعلب ولم ينسبه ، وروايته عنده :

فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا
وشر خصال المرء كنت وعاجن

والكنتي الذي يقول كنت في شبابي أفعل كذا وكنت في حداثتي أفعل كذا .

والعاجن : الذي يعتمد على الأرض بجمعه اذا اراد النهوض من كبر أو بدانة . والنون زائدة في كنتي ليسلم لفظ كنت . سر الصناعة ٢٣٠/١ ، المخصص ٢٤٦/١٣ ، اسرار العربية ٣٦ ، لمع الأدلة ١١٨ ، المقرب ١٢٢ ، شواهد الشافية ١١٨ ، اللسان كون .

وقد قيل : كُونِيّ ، نسب الى الصدر ورد المحذوف لتحرك النون (١) .
فإن لم يكن محكياً فلا يخلو أن يكون مضافاً أو مركباً أو غير ذلك .

فإن كان مضافاً فلا يخلو أن يكون المضاف والمضاف إليه قد صارا بمنزلة اسم واحد لشيء أو لا يكونا . فإن لم يصيرا بمنزلة اسم واحد نسبت الى أيهما شئت نحو غلام زيد . إن أردت النسبة الى زيد نسبت أو الى الغلام نسبت .
فإن كانا بمنزلة اسم واحد فلا يخلو من أن يكون الأول يعرف بالثاني في الأصل ثم غلّب بعد ذلك فصار كالعلم ، أو يكون المضاف والمضاف إليه عُلّق في أول أحواله علماً على مسماه .

فإن كان الأول يعرف بالثاني نسبت إلى الثاني نحو : ابن كراع وابن دألان (٢) وابن عمر، ألا ترى أن أبنا في جميع ذلك أضيف إلى ما بعده ليتعرف به ثم غُلّب. وان كان عُلّق في أول أحواله على مسماه نسبت إلى الأول، إلا أن تخاف التباسا ، فإنّك تنسب إلى الثاني فتقول في امرىء القيس : امرئي، لأنك لم تخف في الأول لبسا.

فإنْ خفت لبسا نسبت إلى الثاني كما تقدم فتقول في عبد مناف : مُنافى، وفي عبد قيس : قَيسيّ.
فإنْ كان مركبا مثل بعلبك، فالصحيح أن تنسب إلى الأول فتقول : بعليّ، ومنهم من يلحق ياءى النسب في الآخر فيقول : بعلبكي، ومنهم من ينسب إلى الأول والثاني فيقول : بعليّ بكّي، وعليه قوله :

٦٧١ تزوّجتُـها راميّـةً هرمزيّـةً
بفضلِ الذي أعطى الأميرُ منَ الوُرقِ (٣)

---

(١) الكتاب ٢/٨٨ ، سر الصناعة ١/٢٣٠ .
(٢) ج ، ر : زألان ، والتصحيح من الكتاب ٢/٨٧ ، الجمل ٢٥٧ .
(٣) نقله ابن سيدة عن السجستاني ولم ينسبه . ورام هرمز في نواحي خوزستان بفارس. والرواية : الرزق . والورق جمع ورقاء وهي الناقة البيضاء . شرح السيرافي ٤/٥٨ (التيمورية) المقرب ١١٨ ، شواهد الشافية ١١٥ .

ومن العرب من ينسب إلى المضاف وإلى المركب بأن يبنى منهما اسماً واحداً فيقول في عبد شمس : عَبشَميّ، وفي عبد قيس : عَبْقَسيّ، وفي عبد الدار : عَبدَريّ، وفي حضرموت : حَضرَميّ، وفي درابجرد : دراورديّ (١)، وذلك كله موقوف على السماع (٢).

• • •

فإن كان مفرداً فلا يخلو أن يكون على حرفين أو على أزيد / فإنْ [٢٠١ظ] كان على حرفين فلا يخلو أن يكون محذوف اللام أو الفاء أو العين.

فإن كان محذوف اللام فلا يخلو أن يكون الثاني من الحرفين معتلا أو صحيحاً.

فإن كان معتلا رددت المحذوف فتقول في النسب إلى قولك : ذو مال، ذَوَويّ، وإنْ كان الحرف الثاني صحيحاً فلا يخلو أن يكون المحذوف قد رُدَّ إليه في التثنية والجمع بالألف والتاء أو لم يرد. فإن كان قد ردَّ في التثنية أو الجمع رددته في النسب فتقول في النسب إلى أخٍ : أخَوِيّ، وإلى أب : أبَوِيّ.

وإنْ كان المحذوف لم يردْ فيجوز فيه وجهان : إن شئت رددت المحذوف وإنْ شئت لم ترده فتقول في يَدٍ : يَدِيّ.

وإنْ رددت ففيه خلاف، فمذهب أبي الحسن أنك إذا رددت المحذوف ترد العين إلى أصلها من السكون فتقول في يَدٍ : يَدْيِي، وسيبويه يبقي العين على ما كانت عليه من الحركة فيقول في يدٍ : يدَوِيّ (٣).

واستدل أبو الحسن على أنّه يرد العين على ما كانت عليه من السكون أنّهم لما ردوا المحذوف في مثل غدٍ ردُّوها إلى أصها من السكون فقالوا : غَدْوٌ، ومنه قوله :

---

(١) كذا في النسخ وفي المقرب : ١٢٢، والهمع ١٩٨/٢، وفي معجم البلدان ان دارابجرد ولاية بفارس والنسبة اليها دارابجردى ٦/٤.

(٢) الكتاب ٨٨/٢، الجمل ١٥٧.

(٣) الكتاب ٧٩/٢، المقتضب ١٥٢/٣، المنصف ٦٣/١، ابن الشجرى ٣٥/٢.

٦٧٢ وما الناسُ إلاَّ كالديارِ وأهلُها
بها يومَ حَلُّوها وغَدْواً بلاقِعُ (١)

وهذا الذي ذهب إليه فاسد. لأنَّ ابن جني ذكر أنّها لغة، وانالذي يقول : غد، لا يقول : غدو (٢).

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، والدليل على صحة ذلك السماع والقياس.
فأمّا السماع فهو أنَّ العرب إذا ردَّت المحذوف في التثنية والجمع أبقت العين على ما كانت عليه من الحركة فتقول : يَدَيانِ، قال الشاعر :

يَدَيانِ بيضاوانِ عند محلَّمٍ
قد يمنعانِكَ أنْ تُضامَ وتُضهَدا(٤٠)

وقال الآخر :

فلو أنا على حجرٍ ذُبِحْنا
جَرَى الدَّميانِ بالخَبَرِ اليَقينِ (٤١)

وأمّا القياس فهو أنّك لم تردَّ اللام إلاَّ لتُقوّى الكلمة، وإذا أسكنت العين فقد أضعفت فهو تناقض (٣).

فإن كان محذوف العين لم ترد إليه شيئاً وتنسب إليه على لفظه فتقول في النسب إلى سَهٍ (٤) ومُذْ : سَهِيّ ومُذِيّ.

فإن كان محذوف الفاء فلا يخلو أن يكون الثاني حرف علة أو حرفاً صحيحاً.
فإن كان حرفا صحيحاً لم ترد إليه شيئاً فتقول في مثل عِدَة ولِدَة وزِنَة :

(١) للبيد بن ربيعة. البلاقع جمع بلقع وهو القفر. الكتاب ٨٠/٢، المنصف ٦٤/١، الصحاح : غدا، ابن الشجري ٣٥/٢.
(٢) وسيبويه ذكر أيضا انها لغة ناس من العرب ٧٩/٢، وانظر المنصف ٦٤/١.
(٣) هذا تعليل سيبويه ٨٠/٢.
(٤) ج، ر : سنة، وهو تحريف، والسه لغة في الأست وأصله سته. الكتاب ٨٢/٢.

عِدِيّ وزِنِيّ ولِدِيّ . فإنْ كان حرف علة رددت إليه المحذوف ونسبتَ إليه كما تنسب إلى فِعَلٍ فتقول : وِشَوِيّ (١) .

والأخفش يرد العين إلى أصلها من السكون ويقول : وِشْيِيّ (٢) .

وإنّما لزم الرّدُّ فيما ثانيه حرف علة لأنّك إذا أردت النسبة إلى مثل شِيَة حذفت التاء فيبقى الاسم على حرفين ثانيه حرف علة ، وذلك لا يوجد لما يؤدي إليه من بقاء الاسم على حرف واحد في التنوين ، لأنّ حرف العلة تستثقل فيه الحركة فتحذف فيبقى ساكناً والتنوين ساكن فيحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين فيبقى الاسم/على حرف واحد. واسم معرب على حرف واحد[٢٠٢و] لا يوجد فلزم الرّد لذلك (٣) ، ما لم يكن الاسم المحذوف اللام فيه تاء الالحاق أو همزة وصل .

فإن كانت فيه همزة وصل مثل ابن واسم فإنْ شئت أثبت همزة الوصل وإنْ شئت حذفتها . فإن أثبتّها فتقول في ابن : ابني وفي اسم اسمي ، فإن حذفتها رددت المحذوف فتقول : بنويّ وسمويّ .

فإنْ كانت فيه تاء الالحاق مثل : أخت وبنت ، فسيبويه يحذف هذه التاء ويرد المحذوف فيقول: أخَويّ وبَنَويّ وذلك أنّها أشبهت تاء التأنيث في أنّها تدل على التأنيث كما تدل التاء على التأنيث .

ويونس لايحذفها ويقول : بِنْتّي (٤) ، وإنْ كانت تشبه تاء التأنيث فهي للالحاق فيقول : أُختيّ .

وأبو الحسن الأخفش يحذف التاء ويبقى ما قبل تاء الالحاق على ما عليه من الحركات فيقول في النسب الى أُخت أُخْوِيّ والى بنت بِنْوِيّ .

* * *

(١) نسبة إلى شية وأصلها وشية وهي العلامة . الكتاب ٨٥/٢ .

(٢) المقتضب ١٥٦/٣ .

(٣) هذا التعليل في المقتضب ١٥٦/٣ .

(٤) الكتاب ٨١/٢ ، المخصص ١٤٨/٣.

فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف فلايخلو أنْ يكون معتل اللام أو صحيحاً .
فإن كان صحيحها فلا يخلو أن يكون على وزن فِعِل أو فَعِل أو غير ذلك من الأوزان .

فإن كان على غير ذلك من الأوزان نسبت إليه على لفظه فتقول في النسب إلى زيد : زَيدىّ ، وإلى مثل فُعُل فُعلىّ ، فتلحق ياء النسب وتكسر ما قبلها .

فإن كان على وزن فِعِل مثل إبِل نقلته إلى فِعَل ونسبت إليه فتقول في النسب إلى إبِل : إبَلىّ . وسبب ذلك أنّك لو نسبت إليه على لفظه لاجتمع ثلاث كسرات وياءي النسب فيتوالى الثقل الاّ أن يكون كسرة الفاء اشباعاً لكسرة العين نحو صِعِق ، فإنّه في الأصل صَعِق فأتبعت حركة الفاء حركة العين فكسرت ، فإنّك إذا نسبت إلى مثل هذا حوّلت (١) كسرة العين فتحة كما فعلت في إبِل وكنت في الفاء بالخيار ، إنْ شئت رددتها إلى أصلها لزوال حركة العين الذي أتبعتها حركة الفاء ، وإنْ شئت أبقيتها على الكسرة ، لأنّ فتح العين عارض فتقول : صَعَقىّ وصِعَقىّ .

فإن كان على وزن فَعِل فإنّك تنقله إلى فَعَل فتقول في مثل نَمِر : نَمَرِىّ ، وسبب ذلك ما تقدم .

فإنْ كان معتل اللام فلا يخلو أن يكون بالياء أو بالواو أو بالألف .
فان كان معتلا بالألف قلبتها واواً أبداً فتقول في النسب الى رَحَى : رَحَوِىّ ، وإلى قُبا : قُبَوِىّ .

فان كان معتلا بالواو نسبت إليه على لفظه فتقول في غزو : غَزْوِىّ ، وفي غَدٍ : غَدْوِىّ .

فإنْ كان معتلا بالياء فلا يخلو أن يكون ما قبل الياء ساكناً أو غير ساكن .
فإنْ كان ساكناً فلا يخلو من أن يكون في آخره ياء مشددة أو مخففة . فإن

(١) ع ، حركت ، وهو تحريف .

كانت مشددة نسبت اليه على لفظه فتقول في النسب إلى حَيّ : حَيِّيّ ، ولم تستثقل اجتماع هذه الياءات لكونها جرت مجرى الصحيح لظهور الاعراب.
ومنهم من يستثقل اجتماع هذه الياءات فيحرك العين بالفتح فتتحرك الياء وما قبلها مفتوح فتنقلب الفا فتصير / من باب رَحى ، وقد شذّوا [٢٠٢ ظ] في النسب الى طَيّئ فقالوا : طائي ، وسنذكره في بابه.

وإن كانت مخففة فلا يخلو أن تكون في آخره تاء تأنيث أولا تكون ، فإن لم يكن نسبت إليه على لفظه فتقول في النسب إلى ظَبي : ظَبييّ. وان كانت فيه تاء التأنيث فسيبويه يحذف تاء التأنيث وينسب الياء على لفظه، ويونس يحذف تاء التأنيث أيضاً إلاّ أنّه ينسب إلى مثل فَعْلَة أوفُعْلَة أو فِعْلَة كما ينسب اليها مكسورة العين فيقول في النسب إلى ظَبْيَة : ظَبَوِيّ، وإلى دُمْيَة : دُمَوِيّ، وإلى زِنْيَة : زِنَوِيّ (١).

* * *

فإن كان الاسم على أربعة أحرف فلا يخلو أن يكون على وزن فَعِيلة أو فَعُولة أو فُعَيْلة أو فَعِيل أو فُعَيْل أو غير ذلك من الأوزان.
فإن كان على وزن فَعِيلة حذفت منه الياء وتاء التأنيث فتقول في النسب إلى جَذِيمَة : جَذَمِيّ، وفي حَنِيفَة : حَنَفِيّ، وفي قُرَيضَة : قُرَضِيّ، إلاّ ماشذ قالوا في سَلِيقة : سَلِيقيّ، وعَميرة كلب : عَميريّ، وسَلِيمَة: سَلِيميّ ، وفي عُبَيْدَة : عُبَيْدِيّ ، وفي جَذِيمَة : جَذِيمِيّ. ما لم يكن معتل العين أو مضاعفها فإنّك لا تحذف إلاّ تاء التأنيث وتنسب إليه على لفظه فتقول في النسب إلى شَدِيدَة : شَدِيديّ، هروباً من اجتماع المثلين.

وكذلك اذا كان معتل اللام تقول في النسب إلى طَوِيلة : طَوِيليّ. وسبب ذلك أنّك لو حذفت الياء لقلت : طِوليّ، فتتحرك الواو وما قبلها مفتوح فتنقلب ألفاً فيجيء : طَاليّ فيكثر التغيير. ولو لم تحذفها لثقل الاسم.

---

(١) زنية : حي من العرب . وانظر الكتاب ٢/٧٤ – ٧٥.

فإن كان على وزن فُعَيلة مثل حُذَيفة فإنَّك تنسب إليه بحذف الياء والتاء فتقول : حُذَفِيّ، وشذ من ذلك خُرَيْبَة فقالوا : خُرَيْبِيّ.

وان كان على وزن فَعولَة فإنك تحذف الواو وتاء التأنيث وتنقله إلى فعل فتقول في حَمُولة : حَمَلِيّ،وفي رَكُوبة: رَكَبِيّ، وعلى ذلك قولهم في شَنوءَة : شَنَئِيّ.

وأبو العباس المبرد لا يحذف الواو فيقول في حُمولة : حَمُولي. واستدل بأن قال : ينبغي أن لا تجري الواو مجرى الياء كما لم تجر الضمة مجرى الكسرة فلم تنقل فَعُل إلى فَعِل في النسب.

وهذا الذي قال باطل ، لأن الواو أثقل من الضمة . وأيضاً فإنَّه يجوز مع التاء ولا يجوز مع عدمها ، ألا ترى أنَّ فَعيلاً لاتحذف ياؤه في النسب بخلاف فَعيلَة . وأما قوله : لم يسمع إلاّ في شنوءة فهو أيضاً جميع ماجاء ، فإنَّما كان ينبغي أن يحمل على الشذوذ لو نسبت العرب إلى فَعولَة بإثبات الواو إلاّ في شنوءة .

فإن كان على وزن فَعيل أو فُعَيل أو فَعول فإنَّك تلحقه ياء النسب وتنسب إليه على لفظه ولا تحذف الياء فتقول في النسب إلى تميم : تميميّ ، وإلى كُلَيب : كُلَيبيّ ، وإلى سَدوس : سَدوسيّ ،إلاّ ما شذّ ، وسنذكر الشواذ كلها بعد الفراغ من المقيس إن شاء الله تعالى .

فإن كان على غير ذلك من الأوزان فلا يخلو أن يكون في آخره ألف أو لا يكون. / فإن كان في آخره ألف فلايخلو أن تتوالى الحركات أو [٢٠٣ و] لاتتوالى ، فإن توالت فإنَّك إذا نسبت إليه حذفت الألف وقلت في جَمَزى : جَمَزيّ (١) .

فإن لم تتوال الحركات فلا يخلو أن تكون الألف منقلبة عن أصل مثل ملهى فإنَّك إذا نسبت إليه قلبت ألفه واواً فتقول : مَلهَوِيّ . وقد يجوز حذف الألف وذلك قليل فتقول : مَلهِيّ .

---

(١) الجمزى : السريع العدو .

فإن كانت ملحقة مثل مِعزَى وذِفرَى (١) وأرطى عند من قال : أديمٌ مأروطٌ فإنك تقلبها واواً فتقول في النسب إلى مِعزَى : مِعزَوِيّ وذِفرَوِيّ، وحذفها أجود من حذفها في المنقلب عن أصل .

فإن كانت للتأنيث مثل حُبلَى فالنسب إلى ذلك على ثلاثة أوجه : أن تحذفها وان تقلبها واواً فتقول في حُبلَى : (حُبليّ) (٢) : حُبلَوِيّ ، ويجوز أن تزيد ألفاً قبل الواو فتقول : حُبلاوِيّ . والأفصح حذفها .

فإن لم يكن في آخره ألف فلا يخلو أن يكون في آخره همزة أو ياء أو واو بعد ألف زائدة أو لا يكون . فإن كان في آخره همزة فلا يخلو أن تكون أصلا أو بدلا من أصل . فإن كانت أصلا جاز فيها وجهان : الإثبات نحو حِربائي وقُبائي ، والقلب قليلا .

فإن كانت بدلا من أصل فوجهان : القلبُ والإثبات نحو كسائي وردائي. فإن كان في آخره ياء جاز أن تقلب الياء همزة . فإذا قلبتها فإن شئت أبقيتها على لفظها وإن شئت قلبت الهمزة واواً نحو سِقائي في سِقايَة .

فإن كان في آخره واو بقيت على حالها لأنّ العرب قد تقلب الهمزة واواً . فإذا وجدت لم يجز فيها إلاّ الإثبات نحو شِقاوِيّ ، في شِقاوَة .

فإن لم يكن كذلك فلا يخلو من أن يكون قبل آخره كسرة أو لايكون . فإن كان قبل آخره كسرة كان لك فيها وجهان : النسب على اللفظ وقلب الكسرة فتحة فتقول في تَغلِب : تَغلِبِيّ وتَغلَبِيّ .

فإن كان مابعدالكسرة ياء فإنْ لمتقلب الكسرة حذفت الياء وإن قلبت الكسرة فتحة قلبت الياء ألفاً وقلبتها واواً فتقول في النسب إلى قاضٍ : قاضِيّ ، وقاضَوِيّ ، وعلى الأول قوله :

(١) الذفرى : موضع يعرق خلف أذن الناقة .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

٦٧٣ كأسُ عزيزٍ من الأعنابِ عتّقها
لبعضِ أربابِها حانِيّةٌ حُومُ (١)

وعلى الثاني قول الآخر :

٦٧٤ فكيفَ لنا بالشُربِ إن لم يكن لنا
دوانقُ عندَ الحانَويّ ولا نَقْدُ (٢)

وما بقي من الرباعي ينسب إليه على لفظه إلاّ أن يشذّ .

• • •

فإن كان الاسم خماسياً فصاعداً فلا يخلو من أن يكون في آخره ألف أو همزة أو ياء بعد ألف زائدة أو ياء بعد كسرة أو قبل آخره ياء مشدّدة أو لا يكون فيه شيء مما ذكرنا .

فإن كان في آخره ألف حذفتها ، وكذلك إن كان في آخره ياء قبلها كسرة. وتلحق ياء النسب وتكسر ماقبلها فتقول في النسب إلى مُرامَى : مُرامِيّ.

وإن كان في آخره همزة بعد ألف زائدة فلا يخلو أن تكون الهمزة للتأنيث أو أصلا (أو بدلاً من أصل (٣)) أو بدلا من زائد ملحق بالأصل .

فإن كانت أصلاً أثبتها وألحقت ياء النسب ، وإن شئت قلبتها واواً فتقول في النسب إلى حِرباء : حِربائيّ وحِرباوِيّ (٤) ، وإن كانت للتأنيث قلبتها واواً فتقول في النسب إلى حَمراء : حَمراوِيّ ، ليس إلاّ .

(١) لعلقمة بن عبدة . حانية : نسبة إلى حانة كأنه بناها على حانية .
الحوم : جمع حائم وهو الذي يقوم على الخمر ويحوم حولها ، واراد بالعزيز ملكاً من ملوك الاعاجم . الكتاب ٢/٧٣ ، شرح المفضليات ٨١٢ ، الشيرازيات ٥٥ظ ، المخصص ١١/٧٨ ، المحكم ٣/٢٤٢ ، الديوان ٥٦ .

(٢) ينسب للفرزدق ولذى الرمة والأعرابي . دوانق : الجميع دانق وهو عشر الدرهم او سدسه . والحانوي : الخمار ، نسبة الى الحانة وهي بيت الخمر . الكتاب ٢/٧١ ، الشيرازيات ٥٥ ظ ، المحكم ٣/٢٤٢ ، المفصل ٢٠٩.

(٣) سقط مابين القوسين من ر .

(٤) كذا ، وحرباء رباعي لا خماسي ولعله حرباء أو نحوه .

وإن كانت بدلاً من أصل أو من زائد ملحق بالأصل جاز فيها وجهان : الإثبات والقلب فتقول في النسب إلى كِساء (١) : كِسائيّ وكِساويّ ، وفي النسب إلى عِلباء : عِلبائيّ وعِلباويّ، والإثبات في كِساء أحسن . والقلب في عِلباويّ وبابه أحسن .

وإذا نسبت إلى مافي آخره ياء قبلها ألف زائدة جاز فيها قلب الياء همزة فتقول في النسب إلى دِرحايَة : دِرحائيّ (٢) ، وإن شئت قلبت الهمزة واواً فقلت : دِرحاويّ .

وإن كان ماقبل الآخر ياء مشدّدة حذفت المتحرّكة منهما فقلت في النّسب إلى أُسَيِّد : أُسَيْديّ ، إلاّ أن يكون بعد الياءين حرف مد ولين فإنّك لاتحذف فتقول في النّسب إلى مُهَيِّيم : مُهَيِّيمي ،لأنّك لو حذفت إحدى الياءين المشددتين لبقي بعد ذلك ياءان ، فكنت تحتاج إلى حذف واحدة منهما فيكثر الحذف .

فإنْ لم يكن فيه شيء من ذلك نسبت إليه على لفظه ولم تغير بأكثر من لحاق ياءي النسب في آخره وكسر ماقبلها إلاّ ما شذّ .

---

(١) كذا ، وكساء رباعي لا خماسي .

(٢) الدرحاية : الرجل الكثير اللحم القصير .

فصل في شواذ النسب (١)

هذا الفصل يحتوي على ثلاثة أنواع : نوع بابه أن يُغيّر فلم يُغَيّر . ونوع كان بابه ألاّ يُغيّر فغُيِّر .ونوع كان بابه أن يتغيّر نوعاً من التغيير فتغيّر تغيراً آخر بخلاف تغيره المعهود.

فما تغيّر وبابه أن لايتغير قولهم في هُذَيل : هُذَلِيّ ، وفي سُلَيْم: سُلَمِيّ ، قال الشاعر :

٦٧٥ إذا غُطَيفُ السُلَمِيُّ فَرّا (٢)

وفي فُقَيم :فُقَمِيّ، وفي قُريش : قُرَشِيّ،وفي مُلَيْح خُزاعَة: مُلَحِيّ(٣)، وفي بَصْرَة : بِصْرِيّ ، وفي السَهل : سُهْلِيّ . وفي الدَهر : دُهْرِيّ ، وفي بَحر: بَحراني، وفي الجُمّة : جُمّانِيّ ، وفي الرقَبَة: رَقَباني ، وفي اللحية : لِحيانيّ ،وفي أُفُق : أَفَقِيّ ، وفي خُراسان : خُرْسِيّ ، وفي الحَمْض :حَمَضِيّ (٤)،وفي الخريف : خَرْفِيّ ، وفي الربيع : رَبَعِيّ ،وفي الجَرْم : جَرمِيّ (٥) ،وفي قَفا : قَفِيّ ، وفي الشأم : شآمٍ ، وفي اليمن : يمانٍ ، وفي تِهامَة: تَهامٍ ، وفي الرُوح : رُوحانِيّ، وفي ثَقِيف : ثَقَفِيّ .

وزعموا أنّه قد قيل في الرجل العظيم الأنف : أُنافِيّ، وفي النَّسب إلى أيّار :أيّارِيّ (٦) ، وفي النَّسب إلى مَرْو : مَروزِيّ ، وإلى الرَيّ : رازِيّ(٧).

---

(١) هذا الفصل ليس في نسخة الجمل المطبوعة.

(٢) قبله : لتجدني بالأمير برا وبالقناة مدعسا مكرا

وهو رجز انشده ابو زيد والفراء ولم ينسباه. وفيه شاهد على حذف تنوين غطيف لا لتقاء الساكنين.المدعس :المطاعن . النوادر : ٩١،معاني القرآن ١/٤٣١، الأضداد ٦ ٥ ٣ ، ابن الشجرى ١/٣٨٢ .

(٣) ج ، ر : بلغ جراعة ، وهو تحريف . الكتاب ٢/٦٩ .

(٤) الحمض : شجر تأكله الابل فتهزل .

(٥) الجرم : القطع من جرمه يجرمه جرما ، قطعه .

(٦) رجل أياري : عظيم الذكر .

(٧) مرو والرى من أقاليم بلاد فارس .

ومما ترك تغييره وبابه أن يتغير قولهم في النسب إلى سَلِيقة : سَلِيقيّ ، وقولهم في النسب إلى عَمِيرة كَلْب : عَمِيريّ ، وبابه عَمَريّ ، وفي سَلِيمة : سَلِيمِيّ وبابه : سَلَمِيّ .

ومما غير خلاف تغييره الذي يجب فيه في النسب إلى زَبِينَة : زَبانِيّ ، وبابه : زَبِنِيّ . وفي النسب إلى طَيِّئ : طائِيّ ، وبابه : طَيْئِيّ ، وفي العالية : عُلْوِيّ ، وبابه : عالِيّ وعالَوِيّ ، وفي البادية : بَدَوِيّ ، وبابه بادِيّ أو بادَوِيّ ، وفي بني عَبِيدَة : عُبَدِيّ ، وبابه : عَبِيدِيّ (١) /وفي [٢٠٤و] جَذِيمَة : جَذِيمِيّ ، وبابه : جَذَمِيّ (٢) ، وفي بني الحُبْلَى من الأنصار : حُبَلِيّ ، وبابه : حُبْلِيّ أو حُبْلَوِيّ أو حُبلاوِيّ . وفي صَنعاء وبَهراء (٣) ودَسْتَواء ورَوْحاء : صَنعانِيّ وبَهرانِيّ ودَستَوانِيّ ورَوحانِيّ . والباب فيها أن يقال : بَهراوِيّ ودَسْتَواوِيّ وصَنعاوِيّ ورَوحاوِيّ .

وفي حَرُوراء وجَلُولاء : حَرُورِيّ وجَلُولِيّ ، والباب فيها : حَرُوراوِيّ وجَلولاوِيّ ، وفي أُمَيّة وطُهَيّة : أُمَوِيّ وطَهَوِيّ ، وبابهما : أُمَيِيّ وأُمَوِيّ ، وطُهَيِيّ أو طُهَوِيّ . وفي عبد قيس وعبدشمس وعبد الدار : عَبقَسِيّ وعَبشَمِيّ وعَبدَرِيّ .

وفي المركّب نحو : دراب جرد وحضر موت : دراوردي وحضرَمِيّ ، والباب أن تنسب إلى الأول منهما فتقول : حَضْرِيّ (٤) ودَرابِيّ أو ملحقهما (٥) الأول والثاني وذلك قليل .

---

(١) كذا ولعله : عبدى .

(٢) كذا والصواب : جذمي وبابه جذمي . الكتاب ٢/٦٩ .

(٣) بهراء : قبيلة من قضاعة .

(٤) ج : حضرمى ، وهو تحريف .

(٥) الضمير يعود على ياءى النسب.

باب ألف القطع وألف الوصل

إنّما سمي الهمزة ألفاً لأنّ صورتها صورة ألف . وهمزة الوصل هي التي تثبت في الابتداء وتحذف إذا وصلتَ ماقبلها بمابعدها .وهمزة القطع هي التي تثبت ابتداء ووصلا .

وإنّما سميت همزة وصل لأنّها هي التي يتوصل بهاإلى النطق بالساكن لمّا تعذّر النطق به . وهذه الهمزة اجتُلِبَتْ ساكنة ثم كسرت لالتقائهامع الساكن بعدها فحرّكت بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، ولايعدل عن الكسر إلى ضمّ أو فتح إلاّ بموجب ، على مايُبَيَّن بعدُ إن شاء الله تعالى .

ولكون همزة الوصل وَصلَةً إلى النطق بالساكن لاتوجد همزة الوصل إلاّ وبعدها ساكن لفظاً أو نية .

فمثال كون مابعدها ساكناً في النيَّة وإنْ كان متحركاً في اللفظ : الآخرة : إذا نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها .

ومن العرب من يعتدُّ بالعارض فيحذف الهمزة فيقول : لَحْمَر جاءَني(١) ، وذلك قليل .

وغرضه في هذا الباب الفصل بين همزة القطع وهمزة الوصل ،وذلك بأن تحصر همزات الوصل ، وما عداها فهمزته همزة قطع ، فتقول :همزة الوصل لايخلو أن تدخل على اسم أو فعل أو حرف .أما الحرف فلا يوجد فيه همزة وصل أصلا إلاّ لام التعريف خاصة .

وأمّا الفعل فلا يخلو أن يكون ماضياً أو أمراً بغيرلام أو في أوله إحدى الزوائد الأربع .

فإن كان ماضياً لم تدخله همزة وصل إلاّ في أمثلة محصورة وهي انفَعَلَ واستَفعَلَ وافتَعلَ وافعَلَّ وافعالَّ وافعنلَلَ وافعَوعلَ وافعوَّل وافعَنْلَى وتفعّل وتَفَيْعَلَ وتفاعَلَ ، إذا أدغمت التاء فيما بعدها .

---

(١) الشيرازيات ٩ ، المنصف ١/٧٠ .

وإن كان في أوله إحدى الزوائد الأربع لم يدخل في أوله همزة وصل أصلا.
وإن كان أمراً بغير لام لم تكن الهمزة التي في أوله همزة وصل إلاّ أن يكون من فعل ثلاثي أو من مثال من الأمثلة التي في أولها همزات الوصل .

وأمّا الاسم فلا يوجد في / أوله همزة وصل إلا أسماء معلومة وهي [٢٠٤ ظ] ابن وامرؤ وتثنيتهما وتأنيثهما واسم واست وتثنيتهما وابنم واثنان واثنتان وأيمُنُ الله في القسم ، وفي كل مصدر جاء على فعل من الأفعال التي في أولها همزة وصل ، وما عدا ذلك فهمزته همزة قطع .

ولا خلاف في شيء مما ذكرنا إلاّ في أيمُن ، وقد تقدّم في باب القسم ، وفي الهمزة الداخلة على لام التعريف فإنّ الخليل يذهب إلى أنّها همزة قطع وأنّ الهمزة واللام حرف واحد للتعريف بمنزلة «قد» إلاّ أنها حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال (١) ..

وذلك هوى لادليل عليها ، بل القياس إذا حذفت للوصل أنّها همزة وصل ولايعدل عن الظاهر إلاّ بدليل .

وهمزة الوصل مكسورة في كل موضع على أصلها كما تقدم إلاّ في موضع يعدل فيه عن الكسر إلى الفتح أو الضم لموجب.

فالموضع الذي تفتح فيه مع لام التعريف حُرِّكت فيه بالفتح طلباً للتخفيف. كما قالوا في : مِنَ الرجُلِ ، ففتحوا النون من «مِنْ» طلباً للتخفيف ، وفي أيمُن لشبهها بالحرف في أنّها لاتنصرف .

ولا تضم إلاّ في الأفعال ، وذلك في كل فعل يكون الثالث منه مضموما ضمة لازمة لفظا أو نية نحو أُقتُل وأُخرُج وأُستُفعِلَ وشبه ذلك .

وقولنا : ضمته لازمة ، تحرز من مثل ارمُوا فإنّ ضمته عارضة من أجل واو الجمع فلذلك لم تضم همزة الوصل فيه .

(١) الكتاب ٦٤/٢ ، ٢٧٣ ، المقتضب ٨٣/١ .

وقولنا : أونيَّة ، يعني في مثل أغزى ، فإنَّ همزة الوصل منه مضمومة لأنَّ هذه الكسرة إنّما هي من أجل الياء لأن أصله : اغزُوِيَ ، ثم استثقلت الكسرة في الواو فحذفت ، والتقى ساكنان الواو والياء فحذفت الواو ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء .

وإنّما ضُمّت الهمزة إذا كان الثالث مضموماً لئلا يُخرَج من كسرٍ إلى ضمّ ليس بينهما إلاّ حاجز غير حصين وهو الساكن .

وما بقي من همزات الوصل مكسور .

باب المعرب والمبني

المعرب هو مايغير آخره بدخول العوامل عليه لفظاً أو تقديراً ، والمبني هو اللفظ الذي لزم آخره حالة واحدة .

والكلم ثلاث : اسم وفعل وحرف . فأمّا الحرف فمبني ،وأمّا الفعل فينقسم ثلاثة أقسام : ماضٍ ومضارع وأمر بغير لام .

أمّا الماضي فمبني على الفتح وأمّا المضارع فمعرب لشبهه بالاسم .وشبهه بالاسم من أربع جهات وذلك أنّه وقع موقعه تقول : زيدٌ يقومُ ،كما تقول : زيدٌ قائمٌ . وأنّه مبهم مثله ، تقول : يقومُ فيحتمل الزمانين كما (١) وبدخول لام الابتداء عليه ، تقول : إنَّ زيداً ليقومُ ، فيختص بالحال كما تقول : إنَّ زيداً لَقائمٌ ، فيتخصص أيضاً بالحال (٢).

وأمّا الأمر بغير لام ففيه خلاف . فمذهب أهل البصرة أنه مبني ، ومذهب أهل الكوفة أنه معرب (٣) . احتج أهل البصرة على أنه ليس بمعرب بأدلة منها أن قالوا : إنَّ الفعل ليس أصله الإعراب وإنّما أصله البناء على مابيّن بعدُ إن شاء الله تعالى ، وإنّما أعرِبَ منه / ما أُعرِبَ لشبهه [٢٠٥و] بالاسم وهذا لم يشبهه ، فلذلك لم يعرب . ومنها أن قالوا : لو كان معرباً لكان له جازم ، والجازم لايخلو من أن يكون ظاهراً أو مضمراً ، وليس في اللفظ جازم فلم يبق إلاّ أن يكون مضمراً ، وإضمار الجازم وإبقاء عمله لايجوز إلاّ في ضرورة نحو قوله :

محمدُ تفدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ
إذا ماخِفتَ مِن أمرٍ تبالا (٥٤٥)

---

(١) بياض في الأصل .

(٢) الذي ذكره هنا ثلاث جهات ولعل فيه سقط . وانظر الانصاف م ٧٣ .

(٣) ووافقهم الأخفش . وانظر الكتاب ٤/١ ، معاني القرآن ٤٦٩/١ ، المقتضب ٢/٢ ، اللامات ٩١ ، الانصاف م ٧٢ ، اعراب ثلاثين سورة ٢٣٢ .

وإنّما لم يجز إضمار الجازم وإبقاء عمله لأنّ عوامل الجزم أضعف من عوامل الجرّ وعوامل الجرّ لايجوز إضمارها وإبقاء عملها، فالأحرى أنْ لايجوز في الجازم الذي هو أضعف منه .

واستدل أهل الكوفة على أنّه معرب بأن قالوا : إن البناء لزوم آخر الاسم سكوناً أو حركة . ولم يوجد الحذف من علامات البناء ، والعرب تقول : اغزُ وارمِ واخشَ . فتحذف آخره فدلّ ذلك على أنّه معرب وليس بمبني .

وهذا لاحجة فيه، لانّ المبني إذا أشبه المعرب عومل معاملته في غير موضع. دليل ذلك النداء، تقول : يازيدُ العاقلُ والعاقلَ ، فتنعته على اللفظ والموضع، والمبني لاينعت إلاّ على الموضع لكنه لما أشبه المعرب عومل معاملته فكذلك :اغزُ ، إنّما حذف آخره لأنّه أشبه لتَغزُ ، في معناه وحروفه فلذلك عومل معاملته فحذف آخره ، فثبت أنّه مبنى.

وأما الاسم فمعرب إلاّ ماأشبه الحرف كالمضمرات والموصولات فإنّها أشبهت الحروف في الافتقار. أو تضمّن معناه كأسماء الشرط والاستفهام، ألا ترى أنّ الأسماء الشرطية تضمنت معنى إنْ الشرطية وأسماء الاستفهام تضمنت معنى همزة الاستفهام. أو وقع موقع المبنى كالمناديات وأسماء الأفعال، فالمناديات وقعت موقع ضمائر الخطاب وهي مبنية ، وأسماء الأفعال وقعت موقع الفعل وهو مبنيّ . أو ضارع ماوقع موقع المبنى وهو كل اسم معدول لمؤنّث على وزن فَعالِ . أو أضيف إلى مبنى نحو :

على حينَ عاتبتُ المشيبَ علـــى الصبا

.........................(١١)

ونحو قوله :

لم يَمنعِ الشّربَ منها غيرَ أنْ نطقَــتْ

حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقالِ (١٠)

أو خرج على نظائره كأي من الموصولات فإنّها فارقت سائر الموصولات في أنّها إذا وصلت بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طول جاز حذف المبتدأ في فصيح الكلام نحو: جاءني أيُّهم قائم. ولا يجوز في غير أيّ إلاّ ضرورة أو في قليل من الكلام في قراءة من قرأ: تماماً على الذي أحسنُ (١).

وزعم الفارسي أنّه لايجوز أن يبنى الاسم إلاّ لشبهه بالحرف أو لتضمنه معناه، فلا يجوز عنده أن يبنى الاسم لوقوعه موقع اسم مبني. لأنّ الأسماء ليس أصلها البناء فلا يحمل عليها غيرها فيما هو فرع فيها. ولا يجوز عنده أيضا أيضا أن يبنى لوقوعه موقع فعل مبني لأنّ الأسماء إذا أشبهت الأفعال فإنّما ينبغي أن تمنع الصرف لاأن تُبنى. واعتذر عن بناء الاسم المنادى بأنّه وقع موقع ضمير الخطاب / والغالب عليه الحرفية (فكأنه مبنى لوقوعه [ص٢٠٥ظ] موقع الحرف.

والدليل على أنّ الغالب) (٢) الحرفية أنّه إذا كان فيه معنى الحرف، وقد يتجرد لمعنى الحرفية، ألا ترى أنّك تقول: ضربتَ فتكون التاء اسماً وتعطى الخطاب. وقد تتجرّد للخطاب في نحو أنتَ فتكون حرفاً.

وأمّا أسماء الأفعال نحو دَراكِ، فبنيت لتضمنها معنى لام الأمر ألا ترى أنّ دَراكِ في معنى لِتُدرِكْ.

وأمّا شتّانَ ووشكانَ وسُرعانَ فبنيت وان لم تتضمن لأنّ الغالب على أسماء الأفعال أن تكون بمعنى الأمر، ولا تجيء بمعنى الخبر إلاّ قليلا فعوملت معاملة أسماء الأفعال إذا كانت بمعنى الأمر.

وأمّا أي فله أن يأخذ بمذهب الخليل أو يونس فلا تكون عنده مبنية (٣).
وأمّا حَذامِ ويَسارِ وأمثاله فله أن يذهب فيه إلى مذهب الرّبعَي من أنّه

(١) الأنعام: ١٥٤، وانظر ٨١/١ تعليق ٤.
(٢) مابين القوسين سقط من ر.
(٣) الكتاب ٣٩٧/١.

مبني لتضمنه معنى علامة التأنيث ، لأنَّ حَذامِ معدول عن حاذِمَة ويَسارِ معدول عن ميَسَرةَ .

وهذا المذهب فاسد بدليل بناء الاسم لاضافته إلى مبنّي وان لم يشبه الحرف ولا تضمّن معناه ، وقد تقدّم . فالصحيح ماقدمناه .

• • •

واختلف أهل الكوفة وأهل البصرة في الإعراب هل هو أصل في الأسماء والأفعال أو أصل في أحدهما فرع في الآخر.

فزعم أهل البصرة أنَّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال . وزعم أهل الكوفة أنَّ الإعراب أصل في الأسماء والأفعال (١) .

استدل أهل البصرة على أنَّ الإعراب أصل في الاسماء بأنّه قد افتقر اليه فيها بدليل أنّك إذا قلت : ضربَ زيدٌ عمراً ، فلولا الاعراب لالتبس الفاعل بالمفعول ، وكذلك اذا قلت : ماأحسنَ زيد ، لولا الإعراب لم تدر هل تعجبت أو نفيت او استفهمت ، والفعل ليس كذلك ، فلما كان هذا في بعض الأسماء حمل سائرها عليها . وأما الفعل فلم يفتقر اليه .

واستدل أهل الكوفة على أنَّ الإعراب أصل فيهما بنحو مااستدلَّ به أهل البصرة على أنّه أصل في الأسماء من أنّه قد افتقر اليه في الأفعال ، ألا ترى أنّك اذا قلت : لاتأكلِ السمكَ وتشرب اللبنَ ، وحذفت الإعراب لم تدر هل نهيت عنهما على كل حال أو عن الجمع بينهما أو عن أحدهما وأبحت الآخر (٢).

وكذلك أيضا قالوا : اذا قلت : لِتَضرب زيداً ، وتسقط الإعراب لم تدر هل اللام لام كي أم لام الأمر ، وكذلك إذا قلت : لاتضرب زيداً، وتسقط الاعراب لم تدر هل «لا» للنهي أو للنفي .

---

(١) عرض الزجاجي لهذه المسألة في الايضاح ٧٧ وبين احتجاج الفريقين .

(٢) الحالة الأولى تقتضي جزم تشرب والثانية تقتضي نصبه والثالثة تقتضي رفعه .

وهذا الذي استدل به أهل الكوفة لاحجة فيه .
أما استدلالهم بلا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فلو سقط الاعراب لظهر الناصب وهو أن والجازم وهو لام الأمر(١) ، لأنَّ النصب في الثاني بإضمار أن ، والجزم على العطف ، والرفع على القطع ، فكانت هذه المعاني لاتلتبس.
وكذلك أيضا استدلالهم بلتضرب زيداً ، لاحجَّة فيه لأنَّ / الأمر لايقع [٢٠٦و] الا صدراً ولام كي لاتقع إلا بعد تقدّم كلام ، تقول : جئتُ لتضرب .
وكذلك أيضا استدلالهم بلا تضرب زيداً ، لأنّا لوحذفنا الاعراب لم يلتبس، لأنَّ للنفي حروفاً أخَر غير «لا» مثل لن ولم وما ، فكنّا نأتي بواحدٍ من هذه الحروف .
والدليل أيضاً على أنَّ الإعراب فرعٍ في الأفعال أصلٌ في الأسماء أنّها كلها معربة الا ما أشبه المبني على ماتبيّن قبل هذا ، والأفعال كلّها مبنية إلا ماأشبه المعرب فدلَّ ذلك على أنّها مبنية في الأصل إذ لو كان أصلها الاعراب لكان الماضي معرباً فدل هذا على بطلان مذهبهم .

• • •

وأصل البناء السكون ، وذلك أنَّ الإعراب ضدُّ البناء ، والإعراب بابه أن يكون بالحركات فيكون البناء بضده الذي هو السكون ، فعلى هذا فما وجد من الأفعال والحروف مبنيا على السكون فلا سؤال فيه لأنَّ أصلهما البناء وأصل البناء السكون .
وما وجد مبنيا على الحركة ففية سؤالان: لِمَ بُنِي على حركة ؟ ولِمَ خُصَّ بتلك الحركة دون غيرها ؟
وما وجد من الأسماء مبنيا على السكون ففيه سؤال واحد ، لِمَ بُنِي؟ لأن أصله الإعراب كما تقدم .
وما بني منها على حركة ففيه ثلاثة أسئلة: لِمَ بُنِي؟ ولِمَ بُنِي على حركة؟ ولِمَ خُصَّ بتلك الحركة دون غيرها ؟

(١) كذا: الصواب : لاالناهية .

فأمَّا سبب البناء في الأسماء فقد تقدم. وأما مابنُي منها على حركة فما كان من المبني قد كان متمكنا في موضع ثم طرأ عليه البناء نحو المناديات والاسم المبنى في باب لا ، وما أشبه المعرب من المبني نحو «علُ» لأنَّه ضارع من علُ النكرة لأنَّه بمعناه . إلاَّ أنَّ ذلك معرفة وهذا نكرة ، وما تعذَّر بناؤه على السكون لكونه على حرف واحد نحو واو العطف(١) أو لالتقاء الساكنين نحو أمسِ . وما عدا ذلك فمبني على السكون .

* * *

والحركة التي تكون في المبنى لايخلو أن تكون لالتقاء الساكنين أو لغير ذلك مما ذكرنا ، فإن كانت لالتقاء الساكنين فينبغي أن تكون كسرة لأنَّها لاتوهم للاعراب ، ألا ترى أنَّ الكسرة لاتكون إعراباً إلاَّ مع التنوين أو ماعاقَبهُ من الإضافة والألف واللام . وأيضا فإنَّ الكسرة نظير السكون كما أنَّ الخفض نظير الجزم ، فلما اضطررنا إلى الحركة حركناه بما يناسبه ، وما حُرِّك بغير ذلك مما ذكرنا فينبغي أن تكون حركته فتحة لأنَّها أخف الحركات. ولايعدل عن الكسرة في حركة التقاء الساكنين ولا عن الفتح فيما عدا ذلك إلاَّ لموجِب ، والموجب الاتباع نحو مُنذُ ، أو طلب التخفيف نحو أينَ أو مناسبة العمل نحو لِزيدٍ وبزيدٍ (٢) . أو لمناسبة المعنى نحو: اشتَروُا الضَّلالَةَ (٣) . فإنَّ الضمة من الواو والواو من علامات الجمع.
أو لكون الحركة لم تكن له في حال الإعراب نحو قبلُ وبعدُ فإنَّهما إذا أعُربا في الإضافةلم يكونا إلاَّ منصوبين أو مخفوضين نحو قبلَكَ ومن/[٢٠٦ظ] قبلِكَ . أو بحركة الأصل نحو مذُ اليومِ . لأنَّه مخفف من مُنـــذُ .
أو بحركة ماأشبهه نحو : لو استَطعنا ، فإنَّ واو لو مشبهة بواو سيروا ، ولذلك حركت بالضم نحو : يازيدُ . فإنَّه حرك بحركة «قبلُ» لأنَّه أشبهه في أنَّه معرب في حال الإضافة مبنى في حال الإفراد .

* * *

(١) واو العطف حرف وليست اسما.
(٢) يريد ان لام الجر وباؤه بنيا على الكسر لأن عملهما الجر .
(٣) البقرة : ١٦ .

والفعل لايخلو من أن يكون أمراً أو مضارعاً أو ماضيا . فالأمر لاسؤال فيه لأنّه مبني على السكون إلاّ أن يكون مضاعفاً فإنّه يحرّك لالتقاء الساكنين بالفتح والضم والكسر. فالفتح طلبٌ للتخفيف وقد يكون اتباعاً نحو عَضَّ. والكسر على أصل التقاء الساكنين، وقد يكون إتباعا نحو قرِّ واتباعاً نحو: مُدُّ (١).

وأمّا الماضي مبني على الفتح ، فأمّا بناؤه فلاسؤال فيه وأمّا بناؤه على حركة ففيه سؤالان ، إذ أصل البناء أن يكون على السكون .

والجواب : إنّ الفعل الماضي أشبه الاسم لوقوعه موقعه ، تقول : مررتُ برجلٍ قامَ . كما تقول: مررتُ برجلٍ قائمٍ . وأشبه أيضاً الفعل المضارع بوقوعه موقعه . تقول : إن قامَ قمتُ ، كما تقول : إن يقُمْ أقُمْ ، فلما أشبه المتمكن كانت له بذلك مزية على فعل الأمر فبني على حركة لذلك وكانت الحركة فتحة طلباً للتخفيف . فإن شئت قلت : إنّ الحركات ثلاث: فتح وضم وكسر . والكسر متعذّر لأنّه نظير الخفض ؛ فكما أنّ الخفض لايدخل الفعل فكذلك نظيره . والضم متعذّر لأنّ من العرب من يقول في الجمع : الزيدونَ قامُ ، وعلى ذلك قوله :

٦٧٦ فلــوْ أنّ الأطبــا كــانُ حولي
وكانَ مــع الأطبّاءِ الأســـاةُ(٢)

وقول الآخر :

---

(١) كذا في ج ، ر والواضح ان فيه سقطا .

(٢) أنشده الفراء ولم ينسبه وجواب لو في البيت بعده . ونقل الفراء أن حذف الواو أو الياء لغة هوازن وعليا قيس . معاني القرآن ٩١/١ ، مجالس ثعلب ٨٨ ، شرح السيرافي ٧٧/١، الكشاف ٢٥/٣ ، الانصاف ٨٤ ، ٤٠٥ ، شواهد الكشاف ٣٥٣ ، الخزانة ٣٨٥/٢، الضرائر ١٠٨ .

٦٧٧ لـو أنَّ قـومِيَ حيـنَ أدعوهم حَـمَلْ
على الجبـالِ الصُـمِّ لارَفَـضَّ الجَبَلْ(١)

وقول آخر :

٦٧٨ جزيتُ ابنَ أوفَى بالمدينةِ قرضَـهُ
وقلتُ لشُفَّـاعِ المَدينةِ أوجِفْ(٢)

يريدُ : أوجفوا ، فسكن الموقف . فلما تعذر الضم لم يبق إلاّ الفتح . وزعم الفراء أنّه حرك بالفتح حملاً على التثنية . وذلك فاسد ، لأنَّ فيه حمل المفرد وهو أصل على التثنية وهي فرع .

وأمَّا الحرف والاسم فيجريان على القانون الذى ذكرنا .

• • •

ثم نرجع إلى تتبع الألفاظ المبنية التي ذكرها أبو القاسم في هذا الباب. قوله : فالمبني منها على الضم حيثُ وقبلُ وبعدُ وقطُّ وأولُ والمنادى المفرد في الأسماء الأعلام نحو : يازيدُ (٣) » .

هذاالفصل فيه ثلاث سؤالات : لِمَ بنيت؟ ولِـمَ بنيت على حركة ؟ ولِـمَ خصت بالحركة (٤) من غيرها ؟

فالجواب عن السؤال الأول أن تقول : أما حيثُ إذا كانت شرطاً فهي مبنية لتضمنها معنى حرف الشرط ، وانْ(٥) كانت ظرفاً فإنها تبنى لشبهها بالحرف

(١) استشهد به السيرافي للغة من يقول ضرب في معنى ضربوا ، قال : أراد حملوا فحذف الواو فصار حمل ثم وقف عليه وهو يضمه في الدرج بلا واو ويقف عليه بالسكون لأن كل متحرك يلحقه السكون في الوقف. ولم ينسبه لقائل. شرح السيرافي ٧٧/١ ، ٢٢٧ ، ابن يعيش ٨٠/٩ .

(٢) لتميم بن مقبل . والرواية : ابن أروى ، ويريد به عثمان بن عفان أو الوليد بن عقبة أخاه لأمه . الوجيف : السير السريع .
الكتاب ٣٠٢/٢ ، شرح السيرافي ١٧٩/٥ و ، الغرائر ٢٩٣ .

(٣) الجمل ٢٦٢ مع اختلاف يسير في العبارة .

(٤) الصواب : بحركة .

(٥) ر : واذا .

في افتقارها ، إذ لاتستعمل إلاّ مضافة ، أو في إبهامها كما أنّ الحرف مبهم.
وأمّا قبلُ وبعدُ وأول فبنيت لشبهها بالحرف في افتقارها لما بعدها لأنّها قطعت عن الإضافة ، والمضاف مراد فالاسم من طريق المعنى مفتقر للمضاف المحذوف .

وأمّا قطُ فإنّها تكون بمعنى كافيك نحو : قَطْكَ درهمان / [٢٠٧و] كأنك قلت : كافيك درهمان، وتكون ظرفاً نحو قولك : مارأيته قَطُّ، أى فيما انقطع من عمري . فإذا كانت بمعنى كافيك فبنيت لتضمّنها معنى الحرف وهو لام الامر ، ألا ترى أنّك إذا قلت : قطكَ درهمانِ ، فإنّه في معنى (٢) ليكفِكَ درهمانِ ، وإذا كانت ظرفاً فتبنى لشبهها بالحرف في إبهامها لأنّها تقع على كل ماتقدم من الزمان ، كما أنّ من إذا أردتَ التبعيض أتيت بها في كل متبعض .

وأمّا المنادى المفرد فيبنى لوقوعه موقع ضمير الخطاب وهو مبنى فبنى لوقوعه موقعه أو لاختلاطه بالصوت فصار مع الاسم كأنه حرف يراد به تحريك المنادى .

والجواب عن الثاني أن تقول : أمّا حيثُ فبنيت في الأصل على السكون ثم حركت لالتقاء الساكنين . وأمّا قبلُ وبعدُ وأوّلُ والمنادى المفرد فبنيت على حركة لأن لها أصلا في التمكن والبناء حادث عليها .

وكذلك قَطُّ لأنّها منقولة من القط وهو القطع إلى الظرف ، ألا ترى أنّك إذا قلت : مارأيته قَطُّ فمعناه فيما انقطع من عمرى .

والجواب عن الثالث أن تقول : أمّا حيثُ ففيها ثلاث لغات : الضمّ والفتح والكسر . أمّا الضمّ فتشبيها بقبلُ وبعدُ ، لأنّها مضافة إلى الجملة والإضافة في الحقيقةِ إنّما هي إلى المفرد ، فكأنّها مقطوعة عن الإضافة .

---

(١) ر : فان .

(٢) ر : بمعنى .

وأما الفتح فطلباً للتخفيف أو اتباع . وأمَّا الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين.

وأمَّا قبلُ وبعدُ وأول فحركت بحركة لم تكن لها في حال الإعراب وهي الضمة ، ألا ترى أنَّك تقول : قبلَكَ وبعدَكَ ومن قبلِكَ ومن بعدِكَ ، ولا يجوز الرفع .

وأمَّا قطُّ إذا كانت ظرفاً فحركت بالضم تشبيهاً بقبلُ وبعدُ ، ووجه الشبه أنّها تدلّ على ماتقدَّم من الزمان كقبل .

والمنادى المفرد بني على الضم لشبهه بقبلُ وبعدُ في أنّه لايبنى إلاّ في حال الإفراد ويُعرب في حال الإضافة كقبلُ وبعدُ .

وقوله : والمبنى على الكسر من الأسماء أمسِ وهؤلاءِ وحذامِ ونزالِ وبابه ، وقوله للأمة في النداء : يالكاعِ . وبابه ... (١) » .

في هذا الفصل أيضاً ثلاث سؤالات : لِمَ بُنيت؟ ولِم بُنيت على حركة؟ ولِمَ خصت بتلك الحركة من غيرها ؟

فالجواب أنْ تقول : أمَّا أمس فبنيت لتضمنها معنى الحرف وهو الألف واللام . لأنّه معرفة بغير ألف ولام ولا إضافة .

والدليل على أنه معرفة وقوعه على اليوم الذى يليه يومك .

وأمَّا هؤلاءِ فمبنى لشبهه بالحرف في الافتقار إلى المشار أو في الإبهام لأنّ لهؤلاءِ إشارة إلى كل مشار اليه من الجموع .

وأمَّا حذامِ وبابه فقد تقدَّم الخلاف فيه في باب فَعالِ وكذلك نَزالِ .

وأمَّا جيرِ فمبنىّ اشبهه بالحرف في قلة تصرفه ، لأنّه لم يستعمل إلاّ في القسم خاصة .

وأمَّا غَدارِ فمبنىّ لوقوعه / موقف المبنى مثل المنادى المفرد . [٢٠٧ ظ]

والجواب عَن الثاني أن تقول : أما أمس فمبنى على الأصل وهو السكون ثم حرك بالكسر على أصل حركة التقاء الساكنين ، وكذلك هؤلاء وحذام وقطام وبابه وجير ونزال .

---

(١) الجمل ٢٦٣ مع اختلاف في العبارة .

فإن قيل : ولأى شيء لم تحرك جير بالفتح طلباً للتخفيف ؟
فالجواب : أنَّ ماجاء على أصله لاينبغي أن يسأل عنه. وأيضاً فإنَّه لم يكثر استعماله كَكيفَ وأينَ ، فذلك لم تكن الداعية إلى تخفيفه كالداعية إلى تخفيفهما .

وأمَّا ياغَدارِ فمبنى على حركة تشبيهاً له بالمنادى الذى استعمل في غير النداء ، وكانت الحركة فيه كسرة لأنّه أبداً — أعنى فَعالِ — لايقع إلاَّ على مؤنّث ، والكسر من علامات التأنيث .

قوله : والمبنيُّ منها على الفتح أينَ وكيفَ وحيثُ (١) .
ففيها ثلاث سؤالات : لِمَ بنيت ؟ ولِمَ بنيت على حركة ؟ ولِمَ خُصّت بالحركة من غيرها ؟
فالجواب عن الأول أن تقول : إنَّ أينَ وكيفَ وأيّانَ ، إذا كانت شرطاً فإنّها مبنيات لتضمنها معنى حرف الشرط . وإذا كانت استفهاماً فإنّها مبنيات لتضمنها معنى حرف الاستفهام .
وأمَّا حيثُ فقد تقدم الكلام في الموجب لبنائها ولم بنيت على حركة ولم خصت بالحركة من غيرها فيما تقدم .
والجواب عن الثاني أن تقول : إنّما بنى أينَ وكيف وأيّان على السكون ثم حركت لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اما طلباً للتخفيف واما اتباعاً للحركة الأولى منها .
وأمَّا ثَمَّ ففيها سؤالان : لِمَ بنيت على حركة؟ ولِمَ كانت الحركة فتحة(لأنها حرف فالبناء أصل ؟) (٢).
فالجواب عن الاول أنها بنيت على أصل البناء وهو السكون ، وإنّما حركت لالتقاء الساكنين .

(١) كذا في ج ، ر ، وهو تحريف والذي في الجمل : أين وكيف وأيان وثم الجمل ٢٦٣.
(٢) مابين القوسين زائد ، ولعله حاشية دخلت متن الكتاب.

والجواب عن الثاني كون الحركة فتحة طلباً للتخفيف .

قوله : والمبنيُّ منها على الوقف مَنْ وكَمْ وقَطْ واذْ ...

هذا الفصل فيه سؤال واحد وهو : لِمَ بنيت هذه الأسماء ؟ .

والجواب عن ذلك أن تقول : أما مَنْ فإذا كانت شرطاً فلتضمنّها معنى الشرط وإذا كانت موصولة فلشبهها بالحرف في افتقارها لما بعدها . وكذلك اذا كانت موصوفة لأنّ الصفة لازمة لها فأشبهت الصلة .

وأمّا كم فإنّها اذا كانت استفهامية فلتضمنّها معنى حرف الاستفهام ، واذا كانت خبرية فلشبهها برُبَّ في أنّها للمباهاة والافتخار ، كما أنّ كم كذلك ، ولمناقضتها لها في مذهب من يرى ذلك .

وأمّا قَطُّ فقد تقدّم الكلام عليها . وأما «إذْ» فبنيت لشبهها بالحرف في الافتقار ، ألا ترى أنّها مفتقرة لما يضاف إليه ، وأيضاً فإنّها متوغلة في الإبهام لأنّها تدل على كل ماتقدم من الزمان .

وما بقي من الباب فقد تقدّم التنبيه عليه .

باب المخاطبة

غرضه في هذا الباب أن يذكر أسماء الاشارة بالنظر إلى / [٢٠٨ و] الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث . وقد بيّن ذلك في باب النعت فلا يحتاج إليه ، وأن يذكر أيضاً اختلاف حرف الخطاب اللاحق أسماء الاشارة بالنظر إلى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهو الكاف. وحكمه في ذلك حكم الكاف التي هي ضمير ، وقد تقدّم تبيين الضمائر كلها فلا يحتاج أيضاً إلى إعادة شيء منها .

وسمّى هذا الباب باب المخاطبة ليذكر أحكام حرف الخطاب فيه . وأسماء الإشارة وهي لا تستعمل إلاّ للحضور .

وحكم هذا الباب أن يجعل اسم الإشارة على حسب المسؤول عنه من إفراد وتثنية أو جمع أوتذكير أو تأنيث ، وحرف الخطاب على حسب المسؤول. فتكون المسائل في هذا الباب ستة وثلاثين مسألة .

وذلك أنّ المسؤول عنه إمّا مثنّى أو مفرد أو مجموع ، وكلُ واحدمن هذه الثلاثة إمّا مذكّر واما مؤنّث . فالمسؤول عنه ستة أنواع ، والمسؤول على ذلك الحد ينقسم ستة أقسام . وستة مضروبة في ستة مبلغها ستة (١) وثلاثون .

بيان ذلك أنّك لاتخلو أنْ تسأل مفرداً عن مفرد ، أو مثنّى عن مثنّى ، أو جمعاً عن جمع ، أو مفرداً عن مثنّى أو مجموع ، أو مثنّى عن مفرد أو مجموع (أو جمعاً عن مفرد أو مجموع) (٢) أو جمعاً عن مفرد أو مُثنّى .

فإذا سألت (٣) المفرد عن المفرد تصور في ذلك أربعة مسائل: أن تسأل مذكّراً عن مذكر ، أو مؤنثة عن مؤنثة . أو مذكّراً عن مؤنثة ، أو مؤنثة عن مذكر .

---

(١) كذا والوجه : ست .

(٢) مابين القوسين زيادة .

(٣) ج ، ر : سأل وهو تحريف .

ومثال ذلك في سؤال الاثنين عن الاثنين والجماعة عن الجماعة فيكون اثنتى عشرة مسألة . وفي سؤال المفرد عن الاثنين والجماعة ثمانية مسائل .

أو تسأل مذكراً عن مذكَّرَيْنِ أو مذكرِينَ أو مؤنَّثَيْنِ أو مؤنَّثاتٍ .

فإن كان المسؤول المفرد مؤنثاً كان لك فيه أربعة أوجه .

فهذه ثمانية مسائل في سؤال المفرد عن الاثنين والجماعة ، وثمانية في سؤال الاثنين عن المفرد والجماعة ، ومثلها في سؤال الجماعة عن المفرد والاثنين، فيكون مبلغها أربعة وعشرين ، والاثنتي عشرة مسألة المتقدمة . فمبلغ جميع المسائل ستة وثلاثون .

وانما تبلغ هذه المسائل هذا المبلغ على أن تستعمل اسم الإشارة أو حرف الخطاب على اللغة الفصيحة فيهما .

فإن جعلت اسم الاشارة على لغة من يجعلها في كل حال كما يكون الواحد المذكر وجعلت حرف الخطاب على لغة من يجعلها على كل حال كما يجعلها للواحد المذكر . وعلى هذه اللغة ماروى من قوله :

٦٧٩ لاوأبيكَ ابنةَ العامِرِيَّ

.... البيت (١)

بفتح الكاف ، وعلى لغة من يفتح الكاف للمذكر ويكسرها للمؤنث ويفرد في جميع المسائل لم يبلغ هذا العدد بل كانت كلها على لفظ واحد أو على لفظين في لغة من يفتح الكاف للمذكَّر ويكسرها للمؤنث .

---

(١) عجزه : لا يدعى القوم أني أفر

وهو لامرىء القيس ، وينسب أيضا لربيعة بن جشم من النمر بن قاسط (جاهلي) . والرواية المشهورة بكسر الكاف من أبيك . وأفر مخفف بتشديد الراء ، خفف للضرورة ، ولا زائدة أو لتأكيد نفي جواب القسم . وابنة العامرى قيل هي فاطمة بنت عبيد بن ثعلبة العامرى ، وقيل اسمها هر . الشعر والشعراء ١٢٢ ، المخصص ١٣٥/١٧ ، المغنى ٢٧٦ ، العيني ٩٥/١ ، الخزانة ١٨٠/١ ، ٤٨٩/٤ ، الضرائر ٨٧، الديوان ١٥٤.

فإن سألتَ مفرداً عن مفردٍ في المذكّرقلت : كيف ذاكَ الرجلُ / [٢٠٨ظ] يارجلُ ؟ أو ذلِكَ أو ذانِكَ .

فإن سألتَ مفرداً عن مفردٍ في المؤنّث قلت: كيف تِلكَ المرأةُ يالمرأةُ؟ أو تيكَ أو تالِكَ .

فإن سألت مفردة مؤنثة عن مفرد مذكّر قلت: كيف ذاكِ الرجلُ يالمرأةُ؟ أو ذلِك أو ذانِك .

فإن سألتَ مفرداً مذكّراً عن (مفردةٍ مؤنّثةٍ قلت : كيفَ تِلكَ؟ أو تالِكَ أو تيكَ المرأةُ يارجلُ .

فإن سألت مفرداً مذكّراً عن) (١) مذكّرَيْنِ قلت : كيف ذانِكَ أو ذانّكَ الرجلانِ يارجلُ ؟

فإن سألت مفرداً مذكّراً عن مؤنثتينِ قلت : كيف تانِكَ أو تانّكَ المرأتان يارجلُ ؟

فإن سألت مفرداً مذكّراً عن مؤنثات قلت: كيف أولاكَ وأولائكَ النسوةُ يارجلُ ؟

فإن سألتَ مفردة مؤنثة عن مذكّرَيْنِ قلت : كيف ذانِكِ أو ذانّكِ أو ذانَيْكِ الرجلانِ (٢) يالمرأةُ ؟

فإن سألتها عن مذكرينَ قلت : كيف أولاكِ وأولئكِ وأولالِكِ الرجالُ يالمرأةُ ؟

فإن سألتها عن مؤنثتَينِ قلت : كيف تانِكِ أو تانَيْكِ المرأتانِ يالمرأةُ؟

فإن سألتها عن مؤنثات قلت : كيف أولاكِ وأولئكِ وأولالِكِ النسوةُ يالمرأةُ ؟

---

(١) مابين القوسين سقط من ر .

(٢) ج : الرجال .

فإن سألت مذكَّرَيْنِ عن مفرد قلت : كيف ذالكما الرجلُ يارجُلان ؟
فإن سألت مذكَّرَيْنِ عن مذكَّرَيْنِ قلت : كيف ذانِكما أو ذانِّكما أو ذانَيْكما الرجلان يارجلانِ ؟
فإن سألت مذكَّرَيْنِ عن مذكَرِينَ قلت: كيف أولئكما وأولالِكما الرجالُ يارجلانِ ؟
فإن سألت مذكَّرَين عن مؤنثةٍ (١) قلت :كيف ذانِكما أو ذانّكما أو ذانَيْكما ؟
فإن سألت مذكَّرَيْنِ عن مذكَرِينَ قلت : كيف أولئكما وأولالكما الرجالُ يارجلانِ ؟
وإن سألت مذكَّرَيْنِ عن مؤنثة قلت: كيف تانِكما أو تيكما(٢) أو تالِكما المرأةُ يارجلان ؟
فإن سألت مذكَّرَيْنِ عن مؤنثتين قلت : كيف تانِكما أو تانّكما أو تالِكما المرأتانِ يارجلانِ ؟
فإن سألتَ مذكَريْنِ عن مؤنثات قلت: كيف أولاكما أو أولئكما (٣) أوْ أولالكما النسوةُ يارجلانِ ؟
فإن سألت مؤنثَّتينِ عن مؤنثة قلت : كيف تلكُما أو تِيكُما أو تالِكما المرأةُ امرأتانِ ؟
فإن سألت مؤنثتين عن مؤنثتين قلت : كيف تانِكما أوتالِكما أو تانَيْكما المرأتانِ يا امرأتانِ ؟
فإن سألت مؤنثتينِ عن مؤنثاتٍ قلت : كيف أولاكما وأولئكما وأولالكما النسوةُ ياامرأتانِ ؟
فإن سألت مؤنثتين عن مذكر قلت : كيف ذاكُما أو ذالِكما أو ذانِكما الرجلُ يا امرأتانِ ؟

(١) كذا في ج ، ر ، وفي حاشية ج : قوله عن مؤنثة لايصح طباقه على المثال ، وقوله : عن مذكرين يكون مكرراً حينئذ .
(٢) ج : تانيكما ، وهو تحريف .
(٣) في ج ، ر : أولياكا ، وهو تحريف .

فإن سألت مؤنثتين عن مذكرين : كيف ذانِكما أو ذانّكما أو ذانَيْكما الرجلانِ ياامرأتانِ ؟

فإن سألتِ مؤنثتَيْنِ عن مذكرِينَ قلت : كيف أولاكما وأولئكما الرجالُ ياامرأتان؟

فإن سألت جماعة مذكرِينَ عن مفرد مذكر قلت : كيف ذاكم أو ذالكم / أو ذانكم الرجُلِ يارجالُ ؟ [٢٠٩ و]

فإن سألتهم عن مذكرَيْنِ قلت : كيف ذانكم أو ذانكم الرجلانِ يارجالُ؟

فإن سألتهم عن مثلهم قلت : كيف أولئكم وأولاكم وأولالكم الرجالُ يارجالُ ؟

فإن سألتهم عن مفردة مؤنثة قلت : كيف تيكم أو تانكم أو تاكم المرأةُ يارجالُ ؟

فإن سألتهم عن مؤنثتَينِ قلت : كيف تانكم أو تالكم أو تلكم المرأتانِ يارجالُ ؟

فإن سألتهم عن مؤنثات قلت : كيف أولاكم وأولالكم وأولئكم النسوةُ يارجالُ ؟

فإن سُألت مؤنثات عن مفرد مذكر قلت : كيف ذاكنَّ أو ذالكنَّ أو ذنكنَّ الرجلُ يانسوةُ ؟

فإن سألتهنَّ عن مذكرَيْنِ قلت : كيف ذانكنَّ أو ذالكنَّ أو ذانَيْكنَّ الرجلان يانسوةُ ؟

فإن سألتَهنَّ عن مذكرِينَ قلت : كيف أولئكنَّ وأولالكنَّ وأولاكنَّ الرجالُ يانسوةُ ؟

فإن سألتهنَّ عن مفردة مؤنثة قلت : كيف تِيكنَّ أو تالكنَّ أو تِلكنَّ المرأةُ يانسوةُ ؟

فإن سألتهنَّ عن مؤنثتين قلت : كيف تانكنَّ أو تالكنَّ أو تانيكنَّ المرأتانِ يانسوةُ ؟

فإن سألتهنَّ عن مثلهن قلت : كيف أولائكن وأولاكنَّ وأولالكنَّ النسوةُ يانساءُ ؟

باب الهجـــاء

قصده في هذا الباب أن يبيّن حكم الألف التي من نفس الكلمة المتطرفة في الخط . لايخلو أن تكون ثانية أو ثالثة أو أزيد . فإن كانت ثانية كتبتها بالألف على كل حال مثل ما و لا . وإن كانت ثالثة فلا يخلو أن تكون منقلبة عن واو أو عن ياء أو مجهولة الأصل .

فإنْ كانت منقلبة عن واو كتبت ألفاً على لفظها مثل عصا ، وإن كانت منقلبة عن ياء كتبت ياء مثل رَحَى . وإنْ كانت مجهولة الأصل فلا يخلو أن تمال أو لا تمال . فإن أميلت كتبت ياء مثل بَلَى ومتَى .

وسبب أن كتبت ياء أنّ الإمالة بابها أن تكون من الألفات فيما هو منقلب عن الياء . فإن لم تُمَل فلا يخلو أن يكون لها حالة ترجع فيها إلى الياء أو لاتكون . فإن كانت لها حالة ترجع فيها إلى الياء كتبت ياء نحو : إلى وعلَى ولدَى ، لأنك اذا أضفتها إلى المضمر قلبتها ياء نحو : عليه ولديه وإليه . فلذلك كتبت ياء .

وإنْ لم تكن لها حالة ترجع فيها إلى الياء كتبت ألفاً على كل حال مثل ألا وأما . فإن كانت قبل الألف ياء فإنك تكتبها أبداً ألفاً مثل الحيا ، هروباً من اجتماع المثلين في الخط كما يهربون من اجتماعهما في اللفظ .

فإن كانت في أزيد من ثلاثة أحرف كتبت أبداً ياء على كل حال نحو مَلهَى ومُصطَفَى ، إلاّ أن يكون ماقبلها ياء فإنك تكتبها ألفاً مثل يحيا واستحيا وأعيا . إلاّ يحيى فإنهم يكتبونه بالياء شذوذاً .

وزعم بعض النحويين أن كل ماآخره ألف قبلها ياء يكتب ألفاً إلاّ لاسم العلم ، فرقاً بين اللفظ المكتوب به مسمى به (وغير مسمى به) (١) .
وقد يجوز أن تكتب كل ماتقدم بالألف وذلك قليل جداً .

---

(١) مابين سقط من ر .

وزعم الفارسي أنّه / لايكتب كل ماتقدم ذكره إلاّ بالألف أبداً . [٢٠٩ظ]
واحتج بأن قال : قد وجدت الهمزة منقلبة عن ياء وعن واو في مثل قائم وبائع وكِساء ورداء ، ولا تكتب أبداً إلاّ صورتها ولا يفرق بين ما الهمزة فيه منقلبة عن ياء أو واو .

وهذا الذي احتج به لاحجة فيه لأن الألف إذا كانت منقلبة عن ياء فقد ترجع إلى الياء في حال من الأحوال نحو رَحَى ، يقولون : رحيان . وكذلك رَمَى يقولون : رمَيْتُ ، فلما كانت الألف قد تصير ياء في بعض المواضع جعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك ، والهمزة لاتعود إلى أصلها في موضع من المواضع .

ومذهب الكوفة مثل مذهب أهل البصرة إلاّ فيما هو على وزن فُعَل أو فِعلَ مثل هُدَى ورِضَى فإنّهم يكتونه أبداً بالياء .

وزعم الكسائي أنّه سمع من العرب في حِمَى ورِضَى الوجهان . فيقولون : حِمَيان ورِضَيان وحِمَوان ورِضَوان (١) . فمن ثناهما بالياء كتبهما بالياء ومن ثناهما بالواو كتبهما بالألف .

فإن كانت بعد هذه الألف تاء مثل قطاة وزكاة فإنّك تكتبها ألفاً على كل حال ، وكذلك ان اتصل بها ضمير نحو : رماهُ .

وتعتبر ما الألف فيه منقلبة عن ياء أو واو في الأسماء بالتثنية وبأن تبنى من الاسم فِعلا على فَعَلَ وتردّه إلى نفسك فيكون بالياء وبأن تكون العين منه ياء أو واواً فتعلم أبداً أنّ الألف منقلبة عن ياء .

ومن الفعل فيما كان منه على وزن فَعَلَ بمضارعه . ويردّ الفعل إلى نفسك . وبمجيء المصدر على فَعْل أو فَعْلَة . و ما كان على غير وزن فَعْلَة فتعتبره بمجيء المصدر على فِعلَة أو فُعلَة .

(١) انظر الجزء الأول ص ٤٦ .

والاسم الذي في آخره ياء قبلها كسرة لايخلو أن يكون معرباً أو مبنياً .
فإن كان معرباً فلا يخلو أن يكون منصرفاً أو غير منصرف . فإن كان منصرفاً فلا يخلو أن يكون فيه الألف واللام أو إضافةأو ليس كذلك .

فإن كان ليس بمضاف ولا فيه الألف واللام فلايخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً . فإن كان مرفوعاً أو مخفوضاً كتبته بغير ياء مثل قاضٍ وغازٍ وداعٍ ، ويجوز أن تكتبه بياء قليلاً جداً .

وسبب ذلك أنّ الخط محمول على الوقف . والوقف في مثل هذا يكون بغير ياء في الفصيح وبالياء قليلاً . فلذلك كان الخط بغير ياء أحسن منه بالياء .
فإن كان منصوباً فتكتبه بالياء وتبدل من التنوين ألفاً حملاً على الوقف.
فإن كان مضافاً فلا تجوز كتابته إلاّ بالياء على كل حال .

فإن كان فيه الألف واللام فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباًأو مخفوضاً.
فإن كان مرفوعاً أو مخفوضاً كتبته بالياء على لغة من يقف بالياء وبغير الياء على لغة من يقف بغير ياء فتقول : هذا القاضي ، ويعامل الألف واللام معاملة التنوين . ويجوز أن تكتبه بغير ياء . فإن كان منصوباً كتبته بالياء.
فإن كان غير منصرف فلا يخلو أن يكون مرفوعاًأو منصوباً أو مخفوضاً.
فإن كان مرفوعاً أو مخفوضاً / كتبته بغير ياء مثل جَوارٍ وغَواشٍ ، [٢١٠و] وإن كان منصوباً كتبته بالياء . فإن كان مبنياً فلا يخلو أن يكون مبنياً في باب النداء أو في غير باب النداء .

فإن كان مبنيّاً في باب النداء ففي الوقف عليه خلاف . فمنهم من يقف عليه بالياء ومنهم من يقف عليه بغير ياء . فمن مذهبه أن يقف عليه بالياء يكتبه بالياء ومن مذهبه أن يقف عليه بغير ياء يكتبه بغير ياء .

وإن كان مبنيّاً في غير النداء فإنّك تكتبه بالياء أبداً على كلّ حال .

باب آخر من الهجـاء

الهجاء ينقسم قسمين : قسم للسمع وقسم لرأى العين .فالذي هو للسمع هو خطّ العروضيين . وذلك أنّهم يكتبون مايسمعون خاصة ، لأنّ الذي يُعتدّ به في صنعة العروض إنّما هو ما لفظ به .

والهجاء يتقسم سبعة أقسام : ممدود ومقصور ومهموز ومنقوص وما زيد فيه أو نُقص منه وما كتب على لفظه .

فالمقصور هو ما في آخره ألف ، وقد تقدم ذكره . والمنقوص قد تقدم ذكره . وهو مافي آخره ياء قبلها كسرة . وأما المهموز فقد أفردنا له باباً . والممدود بعض المهموز وسيذكر .

وأمّا الذي نُقص منه فمحصور وكذلك ما زيد فيه . وما عدا هذا فهو المكتوب على لفظه .

والذي زيد فيه في الخط ينقسم قسمين : قسم زيد فيه فرقاً بين مشتبهين وقسم زيد فيه لغير فرق .

فما زيد فيه فرقا بين مشتبهين كتابتهم مائة بالألف فرقاً بينه وبين مِنهُ . وكانت الزيادة من حروف العلة لأنّها تكثُر زيادتها . وكان حرف العلة ألفاً لأنّ الألف تشبه الهمزة ، وأيضاً فإنّ الفتحة من جنس الألف .

وجعل الفرق في مائة ولم يجعل في منه لأمرين : إمّا لأنّ مائة اسم ومنه حرف ، والاسم أحمل للزيادة من الحرف . واما لأنّ المائة محذوفة اللام . دليل ذلك قولهم : أمأيتُ الدراهمَ ، فجعل الفرق في مائة بدلا من المحذوف مع كثرة الاستعمال . ولذلك لم يفصلوا بين فئة وفيه لعدم كثرة الاستعمال .

فإنْ جمعت فبإجماع أنّك لاتزيد الألف نحو مئين ومئات . وإن ثنّيت ففيه خلاف . فمنهم من يزيد الألف ومنهم من لايزيد الألف . والذي لايزيد الألف يقول : قد زال الموجب ، والذي يزيد يقول : التثنية مبنية على لفظ

الواحد أبداً ، أعني أنّها يسلم فيها بناء الواحد ، فجرت في الخط على حكم الواحد .

ومما زادوا فرقاً بين مشتبهين زيادة الواو في أولئك ، فرقاً بينه وبين إليك. وكانت الزيادة من حروف العلة لأنّ حروف العلة كما تقدم تكثر زيادتها . وكانت الزيادة الواو لأنّ الواو من جنس الضمة ، وجعل الفرق في أولئك ولم يجعل في إليك لأن أولئك اسم واليك حرف والاسم أحمل للزيادة من الحرف .

ومما زادوا فرقاً بين مشتبهين زيادتهم / الواو في عمرو فرقاً بينه وبين[٢١٠ظ] عُمَرَ ، وكانت الزيادة من حروف العلة لأنّ حروف العلة ثلاثة : الواو والألف والياء ، لم تكن الألف لئلا يلتبس المرفوع بالمنصوب ، ولم تكن الياء لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم مثل : ياعُمَرِي ،فلم يبق مايزاد إلاّ الواو . وجعلت الزيادة في عمرو ولم تجعل في عُمَرَ لأنّ عَمْراً أخفّ من عُمَرَ وذلك أنّ عَمْراً منصرف وعُمَرَ غير منصرف .

ومما زادوا فرقا بين مشتبهين فيمذهب بعض أهل الخط زيادتهم الواو في ياأُوخيَّ ، فرقا بينه وبين ياأَخِي (١). وكانت الزيادةمن حروف العلة للعلة التي تقدمت ، وكانت الواو لأنّها من جنس الضمة . وجعلت في أُوخيَّ ولم تجعل في أخِي لأنّ أُوخيَّ قد غير بالتصغير والتغيير يأنس بالتغيير ، فلذلك كان في أُوخيَّ . وأيضاً فإنّ التصغير فرع والفرع أحمل للزيادة .

ومذهب أكثرأهل الخط أنّها لا تزداد ، وسبب ذلك أنّ التصغير فرع عن التكبير وليس هو بناء أصل . وأيضا فإنّ أُوخيَّ لم يكثر استعماله .

ومما زادوا فيه فرقا زيادتهم الألف في واو الضمير . واختلفوا في ذلك فمنهم من ذهب إلى أنّ هذه الألف زيدت فارقة بين واو الضمير وواو العطف وذلك في ما كان من واوات الضمير منفصلا ، وذلك نحو : كفروا ووردوا ، ألا ترى أن كفروا لو ورد بعده فعل لالتبس بالعطف ، إذ يمكن أن يكون كفروا فعل ، ثم حملت الضمائر غير المفصولة على المفصولة .

(١) قال الزجاجي : وكتاب زماننا لا يزيدونها ويكتفون بالضمة منها . الجمل ٢٧٣ .

وهذا غير مرضي ، لأنّك إذا زدت الألف التبس بكَفَرَ وافعَل .
ومنهم من ذهب إلى أنها زيدت فارقة بين واو الضمير والواو التي من نفس الكلمة (١) .
وهؤلاء يذهبون إلى أنّه لايجوز زيادة الألف في مثل (لم) (٢) يغزوا . لأنّه لا يلتبس واوه بالواو التي من نفس الكلمة . إذ لو كانت من نفس الكلمة لأذهبها الجازم .
ومنهم من ذهب إلى أنّها فارقة بين الضمير المنفصل والضمير المتصل في مثل ضربوهم ، إذ لو كانت الهاء والميم تأكيداً للضمير وضربوهم إذا كانت مفعولة(٣). وهذا اللبس لايعرض إلاّ مع واو الضمير . فألحقت الألف لواو الضمير اذا كان بعدها ضمير منفصل . أعني ضمير الرفع وأسقطت مع ضمير النصب ، ثم زيدت بعد كل واو جمع وان لم يلحقها ضمير متّصل .

وأما الذي زيد لغير الفرق فكلّ إدغام يكون من كلمتين ، فإنّك تكتب الحرف المدغم على الأصل قبل الادغام ، فكتب : من يومين بالنون (٤) : على الأصل . ولذلك جعلوا للام التعريف المدغمة فيما بعدها صورة ، نحو : الرجل ، لأنّها من كلمة وما أدغمت فيه من كلمة أخرى ، إلاّ الموصولات فإنّ لام التعريف منها لاتثبت لها صورة نحو : الذي والتي ، لأنّها لما لزمت الموصول صارا كأنّهما كلمة واحدة ، الاّ اللذين فإنّك تكتبه بلامين .
ومنهم من ذهب إلى أنّ لام التعريف/ انما كتبت مفصولة لئلا يلتبس [٢١١ و] الخبر بالاستفهام عن النكرة ، ألا ترى أنك لو كتبت : أرجلُ فعل كذا . لالتبس بقولك : أرجلٌ فَعَلَ كذا ؟ وكذلك حكم لام التعريف إذا دخل عليها لام الجر ولام الابتداء . إلاّ أن يفضى ذلك الى اجتماع ثلاث لامات في نحو : لِلّيل ولِلِّسان . فإنك لاتثبتهما في الخط ، إلاّ أنك أثبت ألف الوصل مع لام الابتداء فرقاً بين لام الابتداء ولام الجر .

(١) وبه قال الزجاجي في الجمل ٢٧٤ .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .
(٣) الواضح ان في العبارة سقطا فالمعنى مضطرب .
(٤) سقط (بالنون) من ج .

وأمَّا أن اذا وقعت بعدها لا ففيها ثلاثة مذاهب : منهم من يكتب ان مفصولة النون من لا على ما ينبغي أن تكتب عليه كل مدغم من كلمتين .

ومنهم من يكتب نون أنْ مفصولة من لام الابتداء اذا كانت أن مخففة من الثقيلة ، لفصل الاسم المضمر بين النون وبين لا ، فإذا كانت الناصبة للفعل كتبتها متصلة على اللفظ .

ومنهم من يكتب النون مفصولة ان أدغم بغنة وغير مفصولة ان أدغم بغير غُنَّة ، لأنه اذا أدغم بغنة فكأنه قد أبقى بعض النون ، واذا أدغم بغير غُنَّة لم يبق للنون أثر ، والصحيح أن تكتب مفصولة على كل حال .

وأما ممَّا فلا يخلو أن تكون ما الداخلة عليه (١) من حرفاً أو اسماً ، فإن كانت حرفاً فإنك لا تفصل نون «من» ما لأنَّهما قد صارا كالكلمة الواحدة . فإن دخلت على ما التي هي اسم فلا يخلو أن تكون ما استفهامية أو خبرية. فإن كانت استفهامية كتبت متصلة نحو : مِمَّ ؟ وتحذف ألف ما لدخول حرف الجر عليها لأنَّها لما حذفت منها الألف صار حرف الجر كأنّه عوض منها فنزلت معه منزلة اللفظ الواحد .

وان كانت غير استفهامية كتبتها مفصولة على قياس ما هو من كلمتين .

وأما مِمَّن فلا يخلو أن تكون «من» منه استفهامية أو غير استفهامية .

فإن كانت استفهامية كتبتها متصلة إجراءً لمن مجرى ما ، لأنَّها أختها . وان كانت غير استفهامية كتبتها مفصولة على قياس ما هو من المدغمات على حرفين من كلمتين .

ومما نقص منه كل جمع على وزن مفاعل أو مفاعيل اذا كان بعد عدد نحو ثلاثة دراهم . فمنهم من يحذف الألف منه ، إلاّ أن يؤدّي الى الجمع بين مثلين نحو دنانير ، فإنّك تكتبه بالألف لئلا يؤدّي إلى اجتماع المثلين وهو النونان .

---

(١) كذا والوجه : عليها .

وقد ثبتت الألف في جميع ذلك قليلا .

ومما نقص منه الألف كل اسم أعجمي قد كثر استعماله نحو ابراهيم واسماعيل . فإن لم يكثر استعماله نحو طالوت وجالوت كتبته بالألف .

ومما نقص منه الألف كلّ اسم علم قد كثر استعماله ثانيه ألف نحو قاسم وحارث ومالك وخالد .

ومنهم من يشترط : إلاّ أن يؤدّي حذفه الى لبس مثل عامر . فإنّك لو حذفت الألف / لالتبس بعمر . وقد يكتب كلّه بالألف قليلا . [٢١١ظ]

ومما نقص منه الألف كل جمع بالألف والتاء ، وهذا الجمع لايخلو أن يكون فيه ألف سوى ألف الجمع أو لايكون . فإن كانت فيه ألف سوى ألف الجمع فيجوز في ألف الجمع الحذف والإثبات ، والحذف أحسن نحو سموات .

فإن لم يكن فيه ألف سوى ألف الجمع جاز فيه وجهان : حذفها وإثباتها . وإثباتها أحسن نحو مسلمات .

ومما حذف منه همزة الوصل : بسم الله الرحمن الرحيم ، اذا كان مبتدأ . فإن تقدمه شيء لم يحذف منه شيء .

ومنهم من قال : لم يحذف من اسم ولا في موضع وما جاء على صورة الحذف فإنّما هو على لغة من يقول : بِسْمِ اللهِ . ثم خفف كما يقولون في إبِل: إبْل (١) . وعليه قوله:

٦٨٠ بِسْمِ الَّذي في كُلِّ سُورةٍ سِمُهُ (٢)

ومما حذف منه همزة الوصل : ابن . بشرط أن يكون مفرداً مذكَّراً صفة واقعاً بين اسمين علمين أو ما يقارب العلمين وهو الكنية واللقب .

(١) انظر معاني القرآن ٢/١٢ .

(٢) لم ينسب لقائل . وقوله : بسم ، متعلق بقوله : ارسل في البيت السابق للشاهد . النوادر ١٦٦ ، اصلاح المنطق ١٣٤ ، المقتضب ١/٢٩٩ ، المنصف ١/٦٠ ، الانصاف ١٠ ، شواهد الشافية ١٧٦ .

ومما نقص منه كل مافي أوله همزة الوصل إذا تقدّمها همزة الاستفهام نحو استخرج ، فتدخل عليه همزة الاستفهام فتقول : أَستَخرَجَ ؟ إلاّ أن تكون همزة الوصل مفتوحة نحو : أألرجل ؟ فإنك تثبتها في الخط وسبب ذلك لو قلت : الرجل ، وحذفتها لالتبس الخبر بالاستفهام فذلك ثبتت في الخط فتقول : آلرجل ؟ فإن تقدّم همزة الوصل المفتوحة لام الجر حذفت نحو : لِلرجل .

ومما نقصَ منه ما يجتمع فيه ألفان نحو كساء أو رداء ويا ابراهيم ويأيُّها .

ومما نقص منه مايجتمع فيه ثلاث ألفات مثل : سماءات ، تحذف منه ألفَ واحدة فتبقى ألفان ومنهم من يحذف ألفين وتبقى واحدة . والذي يحذف واحدة يفرّ من توالي الحذف .

ومما نقص منه ماجتمع فيه واوان مثل طاووس وناووس (١) ورؤس إلاّ أن يكثر الحذف نحو اشتوى فإنّك إذا ألحقت به واو الضمير فتقول : اشتووا ، فتبقى الواو ساكنة مع الالف فتحذف الألف ، فلو حذفت الواو لكثر الحذف .

ومما حذف منه ماجتمع فيه ثلاث ياءات مثل النبييّن ، فتحذف واحدة منها فيبقى اثنتان .

ومما نقص منه أسماء الأعداد نحو ثلاثة وثمانية وثلاثة عشر وثمانية عشر إلاّ ما حذف منه فإنّه لايحذف لئلا يكثر الحذف نحو ثمانِ عشرةَ أو ثمانِ لأنّه قد حذفت الياء . فلو حذفت الألف لكثر الحذف .

ومما حذف منه الألف كلّ جمع سلامة بالواو والنون ثانيه الف ، من الصفات بشرط ان تدخل الألف واللام عليه نحو الضاربين والغانمين والكافرين ، إلاّ ان يكون جمع السلامة مدغماً أو منقوصاً . فإن كان

---

(١) كذا في النسخ كتبت بواوين والوجه حذف أحدهما .

مدغماً مثل الغادّين ، فإنك لاتحذف منه الألف لئلا يتوالى عليه الاجحاف بالحذف والإدغام .

وكذلك ان كان منقوصاً مثل القاضيين فإنّك لاتحذف منه الألف لئلا يكثر الحذف .

ومن الحذف / حذفهم الألف من أسماء الإشارة مثل [٢١٢و] أولئك ، لكثرة الاستعمال .

وما بقي فهو مكتوب على لفظه بالنظر إلى الابتداء والوقوف نحو يأتيك. يكتب بالألف نظراً إلى الابتداء ، أو قائمة تكتبها بالهاء نظيراً إلى الوقف . وينقسم قسمين : قسم كان ينبغي أن يكتب موصولا فكتب مفصولا (١) وقسم كتب على ما يجب ان يكتب عليه .

فالذي كتب موصولا وكان ينبغي أن يكتب مفصولا كتابتهم إنَّ وأخواتها إذا دخلت عليها ماالحرفية موصولة ، فرقاً بينها وبين ماالاستفهامية وكان الذى كتب موصولا ماالحرفية ، لأنَّ الحرف أشداتصالا بما قبله من الاسم. والذي كتب موصولا وكان ينبغي أن يكتب مفصولا كل كلمتين اذا كان الواحد منهما على حرف نحو: بِكَ ، تكتب الباء (على حرف)(٢) متصلة بما بعدها ، إلاّ ان تكون من الحروف التي لاتتصل، فإنّها تكتب مفصولة نحو : وزيدٌ .

وكذلك «منك» تكتب من متصلة بالضمير لأنّه على حرف واحد ، كذلك «منها ومنه» لان هذه زوائد على الضمير .

وكان ينبغي أن يبيّن حكم الخط والنقط لقوله في الباب: واعلم أنَّ هذه الحروف الثماني والعشرين لها تسع عشرة صورة ، على عدد الصور التي ثبتت في أبي جاد لأنّها إمام (٣) الكُتّاب ... الفصل .

---

(١) كذا وهو يريد العكس .

(٢) سقط مابين القوسين من ر .

(٣) ج ، ر : أم ، والتصحيح من الحمل ٢٧٢ .

السبب في أن جعلت بعض الحروف على صورة واحدة وباقيها على صور مختلفة تقاربها من المخرج أو في الصفات على حسب مانذكر في باب الإدغام ، وما ليس له مقارب فيما ذكر كتب عل صورة منفردة ليست لغيره من الحروف على أنه كان الاولى أن يجعل لكل حرف صورة حتى لايقع التباس بين الحروف أصلاً ، ولذلك دخل لسان العرب من التصحيف مالايدخل غيره من الألسنة .

فلما كانت بعض هذه الحروف على صورة واحدة احتاجوا إلى النقط للتفرقة بين الحروف .

فما كان من هذه الصور لحرفين (١) فاختلف أهل النقط فيهما . فمنهم من ينقط أحدهما ويترك الآخر . ومنهم من ينقط نقطة فوق الصورة لاحد الحرفين ونقطة تحت الصورة للحرف الآخر .

فحجة الأول أنّ نقطها لأحد الحرفين وترك نقطها للآخر مزيل للبس وهو أخصرُ . وحجة الذي نقطها للحرفين أنّه قد يمكن أن يتوهم لو تركت لأحدهما غير منقوطة لتوهم أنّه نسي نقطها .

فالذي ينقطها لأحد الحرفين يجعل النقطة بواحدة فوق الصورة ويغفلها للآخر ، وعلى ذلك أمر كل صورة بحرفين إلاّ الصورة التي للشين والسين . فإنما أغفلت السين ونقطت للشين ثلاثة لأنها لو نقطت بواحدة لأمكن أن يتوهم أنّها ثلاثة أحرف نحو بين أو نتن أو غير ذلك ، فلذلك نقطوها بثلاث / نقط لأنه لايمكن أن يتوهّم [٢١٢ظ] أنّ كلمة فاؤها وعينها ولامها من جنس واحد .

فإن كانت الصورة لثلاثة أحرف نقطت لأحدهما بواحدة من فوق وللآخر واحدة من أسفل وأهملت الثالث نحو الجيم والحاء والخاء .

فإن كانت لخمسة أحرف وهو أقصى ماجعلت له الصور نقطت لأحدهما

---

(١) ج ، ر : بحرفين ، وهو تحريف .

بنقطة من فوق وللثاني من أسفل وللثالث بنقطتين من فوق وللرابع بنقطتين من أسفل وللخامس بثلاث من فوق ، وذلك نحو النون والياء والباء والتاء والثاء .

وما كان من الصور لحرف واحد لايحتاج إلى نقط .

وأما الحركات فلما كانت بعض الحروف عملت على صورها فالضمة واو صغيرة على هذه الصورة (ُ) والفتحة الف صغيرة ممتدة على طول الحرف ، ولو لم تكن كذلك لالتبست بالألف وصورتها (َ) والكسرة ياء صغيرة وجعلت من أسفل الحرف لأنها قد يخل بها سرعة الخط فتلتبس بالفتحة وصورتها (ِ).

وأما السكون فصورته صاد صغيرة على هذه الصورة (ـص) وهي الصاد من صفر لان الصفر : الخالي . ولذلك جعلت علامة على كون الحرف صفراً من الحركة ، وذلك يطرد في كل ساكن إلا في حروف المد واللين فإنها لم تحتج إلى علامة لأنها لايتوهم أنها متحركة . ومنهم من يجعل عليها علامة .

وأما المدّ فصورته مد وهو مد خط ، ومعناه الأمر بالمد .

أما الشد فصورته كصورة الشين إلا أنها أصغر منها على هذه الصورة ـس وهي الشين من شديد ، علامة على ان الحرف شديد .

وأما الصلة فلما كانت علامة على اتصال حركة الحرف بالساكن الذي دخلت عليه همزة الوصل وكان الذي اتصل بالساكن إنما هو امتداد صوت الحركة ، جعل علامة كعلامة المد وكانت مع الحركة المضمومة في وسط ألف الوصل ومع الكسرة في أسفله ومع المفتوحة في أعلاه .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب أحكام الهمزة في الخط

الهمزة لايخلو ان تكون في موضع يجوز فيه تسهيلها أو لاتكون .
فإن كانت في موضع فيها تسهيلها كان خطها على حسب مايسهل . فينبغي
أن تبيّن المواضع التي يجوز فيها تسهيلها من المواضع التي لايجوز فيها ذلك.
فالهمزة لايخلو أن تكون أولا أو حشواً أو طرفاً . فإن كانت أولا فلا
يجوز تسهيلها فإنّها إذا سهلت تقرب من الساكن والساكن لايبتدأ به ،
وتكون صورتها ألفا . فأن كانت حشواً فلا يخلو أن تكون ساكنة أو متحركة .
فإن كانت ساكنة فلا يخلو أن يكون ماقبلها متحركاً بالضم أو بالفتح
أو بالكسر . وكيفما كان فإنّها تدبرها حركة ماقبلها .
فإن كان قبلها فتحة أبدلت ألفاً مثل كأس . وإن كان قبلها ضمة أبدلت
واواً مثل نؤمن . وإن كان قبلها كسرة أبدلت ياء مثل بئر .
وصورتها / في الخط على قياس تسهيلها . [٢١٣و]
فإن كانت الهمزة متحركة فلا يخلو أن يكون ماقبلها ساكناً أو متحركاً.
فإن كان الذي قبلها ساكناً فلا يخلو أن يكون الساكن حرف علة أو حرفاً
صحيحاً .
فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً فإنّ تسهيله يكون بأن ينقل حركة الهمزة
إلى الساكن قبلُ وتحذف الهمزة فتقول في تسهيل دِفْئِك وينْأونَ : دِفُك
ويَنَوْنَ ، ولا صورة لها في الخط لأنّها لاتثبت في التسهيل .
فإن كان الساكن حرف علة : ياء أو واو أو ألف ، فإن كان حرف العلة
ياء أو واواً فلا يخلو أن يكونا زائدين أو أصليين . فإن كانا أصليين مثل
شيئك وضوؤك فحكمه حكم الساكن قبله حرف صحيح في التسهيل والخط.
فإن كانا زائدين فإنّ تسهيله يكون بأن تقلب الهمزة مع الياء ياء ومع الواو
واواً وتدغم الياء في الياء والواو في الواو فتقول في نبيئك ووضوؤك : نبيّك
ووضوّك ، فلا تثبت لها صورة في التسهيل ؛ وكذلك لاتثبت في الخط .

فإن كان الساكن ألفاً فإن تسيهلها بينها وبين الحرف الذي منه حركتها .
فإن كانت الحركة فتحة فإنَّ تسهيلها بينها وبين الألف ، فينبغي أن تكون صورتها ألفاً فيجتمع ألفان فتحذف ، فلا تثبت لها صورة .

فإن كانت حركة الهمزة كسرة فبينها وبين الياء فتقول في سائل: سايل ، فتثبت لها صورة الياء .

فإن كانت حركتها ضمة فبينها وبين الحرف الذي منه حركتها فتكون صورتها واواً فتقول : طاؤس (١).

فإن كانت الهمزة متحركة وما قبلها متحرك فلا يخلو أن تكون متحركة بالفتح أو الضم أو الكسر . فإن كانت متحركة بالفتح فلا يخلو أن يكون ماقبلها متحركاً بالفتح مثل سأل أو بالضمّ مثل جُؤَن(٢) أو بالكسر مثل مِئَر(٣).
وكذلك إن كانت الهمزة متحركة بالضم ،لايخلو أن يكون ماقبلها متحركاً بالفتح مثل قَؤول أو بالضمّ مثل رُؤوس أو بالكسر مثل يستهزِئون .

وكذلك ان كانت الهمزة متحركة بالكسر لايخلو أن يكون ماقبلها متحركاً بالفتح مثل : سَئِمَ ، أو بالضم مثل سُئِمَ أو بالكسر مثل مِئين.

وكيفما كانت الهمزة متحركة بضم أو فتح أو كسر وكذلك كل ماقبلها (كان) (٤) حكـم تسهيلها بينها وبين الحرف الذي منه حركتها ، وكذلك صورتها في الخط ، إلاّ الهمزة المتحركة بالفتح المضموم ماقبلها مثل جُؤَن أو المكسور ماقبلها مثل مِئَر في مذهب سيبويه ،فإنّ تسهيل ذلك بأن تبدل الهمزة حرفاً من جنس ما قبلها فتقول في جُؤَن جُوَن فتبدل الهمزة واواً محضة . وكذلك تقول في مِئَر : مِير ، فتبدل الهمزة ياء محضة (٥) .

(١) طاؤس لغة في الطاووس وهو الطائر المعروف . اللسان : طيس .
(٢) جؤن جمع جؤنة بوزن جنحة ، وهي حق توضع فيه الحلى .
(٣) مئر جمع مئرة بوزن سلمة وهي العداوة والحقد .
(٤) زيادة يقتضيها السياق .
(٥) الكتاب ٢ / ١٦٤ .

وما بقي عند سيبويه بينَ بينَ الحرف الذي منه حركته على ماتقدَّمَ(١) إلاّ أبا الحسن الأخفش والكوفيين (٢) فإنّه زاد على مااستثنى سيبويه الهمزة المضمومة المكسور ماقبلها مثل يستهزئون، والهمزة المكسورة المضموم ماقبلها مثل سُئِمَ ودُئِلَ فإنّه يسهلها/بإبدال الهمزة حرفاً من جنس حركة الحرف [٢١٣ظ] الذي قبــــل الهمزة فتقول في مثل يستهزئون : يستهزيون ، بإبدال الهمزة ياء محضة ، وتقول في تسهيل سُئِلَ : سُول، بإبدال الهمزة واواً محضة.

والصحيح في القياس أن تسهّل بينها وبين الحرف الذي منه حركتها قياساً على نظائرها من الهمزات المتحركة ماقبلها .

وكذلك ينبغي أن تفعل بالمفتوحة المكسور ماقبلها أو المضموم لولا السماع ، على أنَّ موجب البدل في المفتوحة المضموم ماقبلها أو المكسور أقوى من الموجب لذلك في المضمومة المكسور ماقبلها والمكسورة المضموم ماقبلها . ألا ترى أنّه لايمكن أنْ يكون ماقبل الألف مكسوراً ولا مضموماً ، وقد يمكن أن يكون ماقبل الواو الساكنة كسرة وما قبل الياء الساكنة ضمّة وإن لم تتكلم العرب بذلك (٣).

فإن كانت الهمزة طرفاً فلا يخلو أن تكون ساكنة أو متحركة . فإن كانت ساكنة فإنّه يديرها بحركة ماقبلها. فإن كان ماقبلها مكسوراً سهّلت بإبدالها ياء . فإن كان ماقبلها مضموماً سهّلت بإبدالها واواً وإن كان ماقبلها مفتوحاً بإبدالها سهّلت ألفاً ، ويكون الخطُّ على ذلك.

وإن كانت متحركة فلا يخلو أن يكون ماقبلها ساكنا أو متحركاً . فإن كان ساكنا فلا يخلو أن يكون حرفاً صحيحاً أو معتلا . فإن كان حرفاً صحيحاً فقياس تسهيله بحذف الهمزة والقاء حركتها على الساكن قبلها ولاصورة لها في الخط .

---

(١) الكتاب ١٦٤/٢ .

(٢) المقتضب ١٥٧/١ ، الجمل ٢٧٩ .

(٣) الواضح ان ذلك جاء في مثل قولهم : ييجى وييئع .

وإنْ كان الساكن حرف علة فلا يخلو أن يكون ياء أو واواً أو ألفا.

فإن كان ياء أو واواً فلا يخلو أن يكونا زائدين أو غير زائدين . فإن كانا غير زائدين فقياس تسهيلها على قياس ماذكر في الحشو وكذلك خطّها.

وكذلك أيضاً إن كانا زائدين فقياس تسهيل الهمزة وخطها على قياسها حشواً.

وإن كان الساكن ألفاًفإنك تكتبها على قياس الوقف ، وأنت لو وقفت لكانت ساكنة في حال الرفع والخفض ولايمكن إبدالها لأنّ ماقبلها ساكن ولا إدغامها لأنّ الألف لا تدغم ولا يدغم فيها ، فلما لم يمكن تسهيلها كتبت ألفا على قياس الهمزة التي لايجوز تسهيلها.

وأمّا في حال النصب فقياس خطّها أن تكتب ألفاً على قياس تسهيلها إلاّ أنّه يجتمع ألفان فتحذف الواحدة منهما في الخطّ .

فإن كان ماقبلها متحركاً فإنّها تكتب على قياس تسهيلها في الوقف ألفاً على كلّ حال .

باب المقصور والممدود

اختلف النحويون في سبب تسمية الأسماء التي في آخرها ألف مقصورة . فمنهم من زعم أنّه سمي مقصوراً لأنّه قُصِرَ عن الإعراب أي منع منه ومنه قوله تعالى : حورٌ مقصوراتٌ في الخيام (١) . أي ممنوعات . ومنهم / من ذهب إلى أنّه سمّي مقصوراً لأنّه قصر عن الغاية التي للمد ،[٢١٤و] ألا ترى أن الالف أطول ماتكون مدّاً اذا كان بعدها همزة ، فإذا لم يكن بعدها همزة قصرت عن الغاية التي كانت لها من المد مع الهمزة . وهذا المذهب الأخير عندي أحسن وان كان سيبويه ذهب إلى الاول (٢)؛ لتسميتهم مثل حمراء ممدوداً لجعلهم الممدود في مقابلة المقصور ، دليل على أنّ المراد بتسميتها مقصورة أنّها قد قصرت عن رتبة الممدود .

• • •

وهذا الباب ينقسم قسمين : مقيس ومسموع . فالمقيس كل ماله قياس يوجب قصره أو مده . والمسموع : مالا يعرف مده وقصره إلاّ بطريق السماع .

فالمقيس من المقصور كلّ مصدر لفعل غير متعدٍّ معتل اللام على فَعِلَ واسم الفاعل منه على وزن فَعِل أو أفعَل (٣) أو فعلان ، فإنّه مقصور على وزن فَعَل نحو : عَمِيَ عَمَىً فهو أعمى ، وصَدِيَ صَدَىً فهو صدٍ وطوِيَ طوًى فهو طيّان . وشذّ من ذلك الغِراء ، يقال : غرِيَ يغرَى فهو غَرٍ والمصدر الغِراء ، قال الشاعر :

(١) الرحمن : ٧٢ .

(٢) الكتاب ١٦١/٢ .

(٣) ج ، ر : فعل ، وهو تحريف .

٦٨١ إذا قلتُ مهلاً غارتِ العينُ بالبُكا
غِراءً ومدَّتها مدامعُ حُفَّلُ (١)

وكل جمع لِفِعلَة أو فُعلَة المعتلَّتي اللام فإنّه مقصور ويكون على وزن فِعَل مع فِعلَة وعلى وزن فُعَل مع فُعلَة نحو دُمية ودُمًى وكِسوة وكِسًى ومِشيَة ومِشًى وفِريَة وفِرًى .

وكل جمع لفَعِيل على معنى مفعول على وزن فَعْلَى فهو مقصور نحو جَريح وجَرْحَى وصَريع وصَرعَى .

وكلّ ما كان على وزن فِعِّيلى فهو مقصور نحو القِبِّيلى ، إلاّ ما شذّ كالخِصِّيصاء والخِلِّيفاء .

وكل جمع لأفعل مما هو آفة أو عاهة على وزن فَعْلَى فهو مقصور نحو أحمق وحَمْقَى وأنوك ونَوْكَى.

وكلّ جمع على وزن فُعالى أو فَعالى نحو سُكارى وأسارى فهو مقصور .

وكلّ ما كان من أسماء المعنى في آخره ألف فهو مقصور نحو الخَوْزَلى والهَيْدَبى (٢) .

وكلّ ما كان على وزن فَعَلى فهو مقصور نحو البَشَكى والمَرطَى (٣) وجَمَزَى .

---

(١) لكثير عزة . ورواية الديوان : أسلو . ورواية السيرافي : فاضت ... نهل . غارت من غار الغيث الأرض يغيرها اذا سقاها . حفل : ممتلئة . قال ابن هشام في التوضيح : قال ابن عصفور وغيره : وشذ الغراء بالمد مصدر غرى ... وفيما قالوه نظر ، لأن أبا عبيد حكى غاريت بين الشيئين غراء أي واليت ثم أنشده ، وعلى هذا فالمد قياسي ، لأن غاريت غراء مثل قاتلت قتالا ، غاريت فاعلت من غريت به . اهـ .

التوضيح ٢/ ٢١٢، وانظر المخصص ١٢/١٣٦٨/ ١٢، ١٥٤، ١٤/١٠٣ ، شرح المفضليات ٧٦٧، شرح السيرافي ٥/ه (التيمورية) ، الصحاح : غرا ، ابن يعيش ٦/٣٩، العيني ٤/٥٠٩ ، الديوان ٢/٣٠ .

(٢) الخوزلى : مشية فيها تثاقل وتراجع .

(٣) ناقة بشكى : خفيفة المشي سريعة . وفرس مرطى : سريعة ، والمروط : سرعة المشي والعدو .

وكل اسم في آخره ألف بعدها تاء تأنيث واذا جمع تحذف منه التاء فهو مقصور نحو قَطاة وقَطا ونَواة ونوى .

وكل صفة على وزن فَعْلاء لامها حرف علة فالصفة منها للمذكَّر على وزن أفعل مقصور نحو قَنواء أو أقنى (١) وعشواء أو أعشى .

وكل صفة على وزن فُعلَى لامها حرف علة والمذكر منها الأفعل فجمعها على وزن فُعا (٢) مقصور نحو الدُنيا والدُنا والعليا والعُلَى . وتقول في المذكَّر الأدنى والأعلى . وكل صفة على وزن أفعل للمفاضلة ولم تستعمل بمِنْ فالمؤنث منها على وزن فُعلَى مقصور نحو الأفضل والفُضلَى والأكبر والكُبرَى.

وكل مصدر لفعل معتلّ اللام في أوله ميم زائدة فهو مقصور نحو مَدْعَى ومَرْعَى ومَسْعَى ومَغْزَى.

وكل اسم مفعول من فعل معتل اللام زائدة على ثلاثة أحرف فهو مقصور نحو أعطيته فهو مُعْطَى ورامِيته فهو مُرامَى.

وكل فعل في/ آخره حرف علة وقبل حرف العلة منه فتحة فهو مقصور [٢١٤ظ] نحو أَعْطَى وساهَى ورامَى.

والمقيس من الممدود كل مصدر من فعل معتل اللام قبل آخره ألف فهو ممدود نحو إعطاء واستدناء ورِماء.

وكل اسم لصوت على وزن فُعال أو فِعال فهو ممدود مثل الثُغاء والدُعاء والرُغاء والنِداء.

وأما البكاء فيمدّ ويقصر، فمن ذهب به إلى الصوت مدّهُ ومن ذهب إلى الحُزن قصره (٣)، قال الشاعر :

---

(١) الأقنى الذي في انفه احديداب .

(٢) في ج ، ر : فعلا ، وهو سهو .

(٣) الكتاب ٢/ ١٦٣ ، الكامل ١/ ٢٢٢، المقصور والممدود لابن ولاد ١٥.

٦٨٢ بكت عيني وحُقّ لها بُكاها
وما يُغنى البكاءُ ولا العويلُ (١)

فقصر الأول لأنه ذهب به إلى الحزن، ومدّ الثاني لأنه ذهب به إلى الصوت.

وكل جمع على وزن أفعِلاء وفُعَلاء فهو ممدود نحو أنبياء أو خُلَفاء.

وكل اسم جمع على وزن فَعْلاء نحو الحَلْفاء والقَصْباء والطَرْفاء فهو ممدود (٢).

وكل أفعل صفة يكون المؤنث منه ممدوداً على وزن فَعْلاء نحو أحمر وحمراء وأصفر وصفراء.

وكل اسم على وزن فُعَلاء فالغالب عليه المد نحو عُشَراء (٣) ونُفَساء. وقد يجيء مقصوراً نحو شُعَبي، اسم أرض، وأَرَبي، اسم للداهية.

وكل اسم في آخره تاء تأنيث قبلها ياء أو واو بعد ألف زائدة وأنك إذا جمعته تحذف الياء فهو ممدود نحو عَظَايَة وصَلايَة (٤) وسَماوَة، تقول في جمعها عِظاء وصِلاء وسَماء.

وكل جمع على وزن أفعِلَة فالمفرد منه ممدود نحو أرشِيَة واحدها رِشاء (٥) وأكسِيَة واحدها كِساء، إلاّ أندية فإنّه شاذّ، والوجه منه: نِداء، قال:

٦٨٣ في ليلةٍ من جمادَى ذاتِ أندية
لايُبصِرُ الكلبُ من ظلمائها الطُنُبا(٦)

---

(١) لحسان من شعر في رثاء الحمزة بن عبد المطلب، وورد في ديوان كعب بن مالك. ومفعول يغنى محذوف تقديره: شيئاً. الكتاب ٢/ ١٦٣، المقتضب ٣/ ٨٦، الكامل ١/ ٢٢١، شرح السبع ١٨، المقصور والممدود لابن ولاد ١٥، الروض الأنف ٢/ ١٦٥، شواهد الشافية ٦٦، ديوان كعب بن مالك ٢٥٢، المخصص ١٦/ ١٨.

(٢) الحلفاء والقصباء والطرفاء اسماء لأنواع من النبات. المذكر والمؤنث ١٢٣.

(٣) العشراء: الناقة التي اتى عليها عشرة أشهر من وقت لقاحها.

(٤) العضاءة: دويبة اكبر من الوزغة، والصلاية كل حجر عريض يدق به.

(٥) الرشاء: الحبل الذي يربط به الدلو.

(٦) لمرة بن محكان. الطنب جمع طنب وهو الحبل الذي تشد به الخيمة. وجمادى عند العرب الشتاء كله، في جمادى كان أو في غيرها. والكلب يضرب به المثل في حدة الرؤية. ابيات المعاني ٢٣٣، المقتضب ٣/ ٨١، الخصائص ٣/ ٥٢، ٢٣٧، شرح مشكلات الحماسة ٤٤٤، شرح الحماسة للمرزوقي ١٥٦٣، المخصص ٢/ ٥٥، ١٥/ ١٠٩، شواهد الشافية ٢٧٧.

وزعم أبو العباس أن أندية جمع نِداء الذي هو جمع نَدَى ، لأن فَعَلاً جمع على فِعال نحو جَمَل وجِمال (١).

وهذا الذي قال يجوز قياساً إلا أنّه لم يسمع نِداء في جمع نَدَى.

وكل اسم على فعلة معتل اللام فإنّه يجمع على وزن فُعال فيكون ممدوداً نحو رَكْوَة ورُكاء (٢)، وفَسوَة وفُساء . وشذَّ من ذلك قرية وقُرَى وكوّة وكُوى.

وكل اسم على فَعْل معتل اللام فجمعه على وزن فِعال ممدود نحو ظَبْي وظِباء ودَلْو ودِلاء .

وكل اسم على فَعَل أو فِعْل معتل اللام فجمعه على وزن أفعال نحو صَدَى وأصداء وقَفا وأقفاء ونِضْو وأنضاء وشِلْو وأشلاء.

وكل اسم على وزن فَعْلَلاء نحو عَقْرَباء وحَرْمَلاء(٣) . أو على وزن فاعِلاء نحو السابياء (٤) والقاصِعاء(٥) . ، أو على وزن فاعولاء نحو عاشوراء أو فَعالاء نحو عَجاساء (٦) وبَراكاء (٧) فهو ممدود.

فهذا جميع مايدرك من المقصور والممدود قياساً . وألحق بعض النحويين بمقيس الممدود والمقصور كل مقصور أو ممدود له من الصحيح ماهو على وزنه ومعناه وذلك نحو السَنا ، إذا أردت اللهب أو النبات فإنّه مقصور لأنّ نظيره في اللفظ والمعنى إذا أريد به الضوء اللهب وإذا أريد به النبات شَجَر . وإذا أُريد به الشرف / فهو ممدود، تقول: السَناءُ، لأنّ نظيره من الصحيح [٢١٥و] في الوزن والمعنى الجَلالُ .

(١) هذا التوجيه للأخفش كما ذكر ابن جني، وللمبرد توجيه آخر للمسألة في المقتضب ٣/ ٨٢ ، وانظر الخصائص ٣/ ٢٣٧، وشرح مشكلات الحماسة ٤٤٤ وفيه : كحبل وحبال.

(٢) الركوة : اناء من جلد يشرب فيه الماء.

(٣) حرملاء : اسم موضع.

(٤) السابياء : المواشي الكثيرة، والتراب الرقيق الذي يخرجه اليربوع من جحره.

(٥) القاصعاء : جحر اليربوع أو فم الجحر.

(٦) العجاساء : الإبل العظام السمان.

(٧) البراكاء : الثبات في الحرب. والجد: ساحة القتال.

وهذا فاسد ، لأنّه من حيث كان له من الصحيح الذي في معناه ماهو وزنه لايلزم أن يكون مقصوراً ولا ممدوداً ، ألا ترى أنه لو لزم أن يقصر السنالأنّ نظيره اللهب للزم أيضاً أن يقال سَنْو لأنّ نظيره ضَوْء . ولو لزم أن يمدالسّنا لأنّ نظيره الجلال للزم أيضاً أن يقصر لأنّ نظيره الشَرَف فدلّ ذلك على فساد إلحاق مثل هذا بالمقيس .

• • •

وما بقي من المقصور والممدود فلا يدرك، إلاّ أن النحويين ذكروا منه ما يكثر دوره في الكلام وهو ينقسم ثلاثة أقسام .

قسم لايجوز فيه إلاّ المد أو القصر . وقسم يمدّ ويقصر بمعنيين ، وقسم يمد ويقصر بمعنى .

فالذي يُمدّ ويقصر بمعنيين : الفتَى ، إذا أردتَ به واحد الفتيان كان مقصوراً وإن أردت به معنى الفتوّة كان ممدوداً .

والسنا مقصور إذا أردت به الضوء أو النبات المعلوم ، وإن أردت به الشرف فهو ممدود .

والحَيا إذا أردتَ به المطر فهو مقصور وإن أردتَ به فرج الناقة أو الاستحياء كان ممدوداً .

والنَّسا إذا أردتَ به العِرْق الذي يكون في الفخذ ويجري إلى الساق كان مقصوراً ، وإذا أردت به التأخير كان ممدوداً . قال عليه السلام : من سرّه النَّساءُ في الأجل والسَّعَةُ في الرزق فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ (١).

واللّوى إذا أردت به الرمل كان مقصوراً وإن أردت به الراية كان ممدوداً . وعليه قوله :

فجاءت به سَبطَ العظام كأنّما
عمامتهُ بين الرجال لِواءُ (٢٢٥)

---

(١) رواه البخاري : من سره ان يبسط له رزقه أو ينسأ له في أثره.....كتاب البيوع ١٩.

والذي يمدّ ويقصر بمعنى : الحِمَى المكان المحمّى يمدُّ ويُقْصر والهيجاء : الحرب تمدُّ وتُقْصَرُ ، قال الشاعر :

أخـاكَ أخـاكَ إنَّ مَـنْ لا أخـا لَهُ
كساعٍ إلى الهَيْجا بغيرِ سلاحِ(١٦٥)

فقصر . وقال الآخر :

٦٨٤ إذا كانت الهيجاءُ وانشقَّت العَصا
فحسبُكَ والضحّاكَ سيفٌ مُهنَّدُ (١)

والفَحوى الذي تعنى به معنى الكلام يُمدّ ويُقصر . وفَيضوضاء بمعنى مختلط يمدّ ويقصر . والسِيماء بمعنى العلامة يمدّ ويقصر . وأما البكاء فقد تقدم أنّ من قصره أراد به خلاف المعنى الذي يريد به إذا مده ، وكذلك الزنا إذا أردت به المصدر من زنى كان مقصوراً ويكون واقعاً على فعل الواحد ، وإن أريد به مصدر زانى فهو ممدود ، ويقع على فعل الاثنين .

وأمّا السَرَى (٢) فيمدّ ويقصر بمعنى واحد ، وأنكر الأصمعي مدَّه بين يدي الرشيد ، وخالف في ذلك اليزيدي . واستدل على مده بالمثل السائر : لاتنظر إلى الحُرَّة عام هِدائها ولا إلى الأمَة عام سَرائها (٣).

ومما بقي مما يمدّ ولا يجوز فيه القصر ويقصر ولا يجوز فيه المد فقد ذكر أبو القاسم منه جملة كافية إلاّ أنّه ذكر من المسموع أشياء تدرك قياساً فمنها التَوى : الهلاك ، وهو من المقيس لأنّه يقال : تَوِىَ يَتوَى تَوىً وطَوى يطوِي طَوىً ، وقد تقدم في المقيس .

---

(١) نسبه القالي لجرير وليس في ديوانه، وانشده الفراء شاهداً على نصب الضحاك على أنه مفعول معه والعامل فيه معنى الفعل في حسبك. وكان تامة. معاني القرآن ١/ ٤٢٧، شرح المفضليات ٢٣٦، ذيل الأمالي ١٤٠، شرح السيرافي ٢/ ٢٧٤ (التيمورية) ،المخصص ١٦/ ١٤، ٩١، المفصل ٥٧، المغنى ٦٢٢، السمط ٨٩٩.

(٢) السرى مصدر تسرى الجارية اي اتخذها سرية أصله تسرر من السرور.

(٣) في الفاخر : ٢٠٣ (ليبزج) لا تحمدن أمة عام شرائها ولا حرة عام هدائها. والهداء مصدر هدى العروس إلى بعلها، والهدى والهدية : العروس.

ومنه الدُمى وهو من المقيس ، يقال : دُمية وَدُمَى كما يقال عُروَة وعُرَى.
ومنها الجلَى/وهو انحسار الشعر عن مقدم الرأس وهو من المقيس لأنه [٢١٥ظ]
يقال : جلَى يَجْلَى جلَى فهو أجلى ، وامرأةٌ جلواء.
وذكر فيه النَوى جمع نَواة وهو مثل حَصَى جمع حصاة . وذكر الغَوى :
بشم الفصيل . وهو مقيس يقال : غَوِي يَغْوَى غَوىً فهو غوٍ ، وذكر
اللَوي في البطن والغَبَى : الجهل . وهذا من المقيس يقال : لَوَى يَلوَى
لوىً وغَبِيَ يَغبَى غَبَى .
وذكر الكُسى جمع كُسوَة مثل عُروَة وعُرَى . وذكر الرُقى جمع رُقية .
وذكر الفَجَى : الفَحَج (١) ، وهو مقيس يقال : فَجَى يفجَى فَجىً فهو
فَجٍ . وذكر القَنَى : أحديداب في الأنف وهو مقيس . يقال : قَنِيَ يقنَى
قَنى ورجل أقنى وامرأةٌ قنواء ، قال سلامة بن جندل :
٦٨٥ ليس بأقنَــــى ولا أسفَــــى ولا سَغِلٍ
............................(٢)
وذكر الضَوى : الهُزال ، والقُوى : جمع قوَّة ، والقَذَى : قَذَى العين .
والقَطا : جمع قَطاة . والفَلا : جمع فلاة . والكرَى : من النوم ،والكُلَى :
جمع كُلية ،واللُثى : جمع لثَة . ومُنَى : جمع مُنيَة من التمنّي .
ومما أُدخله في الممدود المسموع وهو مقيس : الدُعاء والرُغاء والثُغاء
والمُكاء : الصفير ، والغِناء . لأنّها أسماء أصوات فبابها المدّ .

---

(١) الفحج : تباعد ما بين اوساط الساقين في الإنسان والدابة أو تباعد ما بين الفخذين. والفجى من فجا الشيء : فتحه، والفجا تباعد ما بين الفخذين.

(٢) عجزه : يسقى دواء قفى السكن مربوب
وهو في وصف فرس. والقنى مكروه في الخيل لأنه يضيق المنخر.
الأسفى : الخفيف الناصية او الذي تعتريه شعرة من غير شيته الغالبة عليه. السغل : المهزول أو السيء الغذاء. الدواء : ما يداوى به الفرس ليضمر او اللبن. القفى : الطعام يؤثر به رب المنزل أو الضيف وهو القفية. السكن : أهل المنزل. المربوب : المعتنى به.
المفضليات ١١٩، شرح المفضليات ٢٣٠، اصلاح المنطق ٥٥، أبيات المعاني ١١٦، المخصص ١٥/ ١٢٦، الاقتضاب ٣٢٣.

ومن الغالب عليه المد قَطَوْاء (١) وزنه فَعْلاء ، وقد تقدم أن الغالب على فَعْلاء المد ، ومنها الهِداء : هداءُ العروس إلى زوجها ، لأنّه من المصادر التي قبل آخرها ألف وفعلها معتل اللام .

---

(١) القطوان : الذي يقارب المشي من كل شيء.

باب المذكَّر والمؤنَّث

قد تقدم أن أقسام الكلام ثلاثة ، إذ لا يمكن أن تكون أزيد بالدليل الذي تقدمَ .

فأمَّا الأفعال فمذكرة كلها لأمرين : أحدهما أنَّ الفعل مدلوله الجنس والجنس مذكّر فكذلك الفعل . والآخر : أنَّ العرب إذا سمت بالفعل الزائد على ثلاثة أحرف الذي وزنه مشترك صرفته .

قال سيبويه : سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكَعْسَب وهو فَعْلَلٌ من الكَعْسَبَة وهي شدة المشي مع تداني الخُطَى (١) . ولو كان مؤنثاً لامتنع الصرف للتعريف والتأنيث .

فإن قيل : ولعل الفعل مؤنث بدليل لحاق علامة التأنيث له بدليل قولهم : قامت هندُ . فالجواب : إنَّ هذه التاء إنَّما لحقت لتأنيث الفاعل لا لتأنث الفعل بدليل أنَّها تثبت مع المؤنث وتسقط مع المذكر . ولو كانت لتأنيث الفعل لثبتت في كل موضع سواء كان الفاعل مذكراً أو مؤنثاً .

فإنْ قيل : وكيف تلحق علامة التأنيث الفعل والمراد بها الاسم؟

فالجواب : إنَّ العرب قد فعلت مثل ذلك في قولهم : هذا حبُّ رُمَّانِي ، وهذا جحرُ ضَبٍّ خرب ، والمعنى إنَّما للجُحر والحَبَّ .

وأمَّا الحروف فتذكر وتؤنث . فإن ذهبت بها إلى الحرف ذكَّرتَ وإن ذهبت بها إلى الكلمة أنَّثتَ ، والغالب عليها التأنيث .

وأما الأسماء فتذكر وتؤنَّث . فالمؤنَّث ينقسم قسمين : قسم لاعلامة فيه للتأنيث ، وقسم يؤنث بعلامة .

وعلامة التأنيث / الألف والتاء ، وأمَّا الهمزة فمنقلبة عن الألف ، [٢١٦و] وذلك أنَّه اجتمع في مثل صحراء ألفان ، قلبت إحداهما همزة بدليل جمعهم

(١) الكتاب ٢/ ٧.

لها صحارى ، ولو كانت غير منقلبة لم تحذف ولقالوا : صحارِىء كما قالوا في جمع قَرّاء : قرارىء . فإن قيل : فلعلها منقلبة عن ياء أو واو وليست منقلبة عن الألف ، فالجواب : إنّ الألف قد ثبتت علامة للتأنيث ولم تثبت الياء ولا الواو فالأولى أن يدعى مايثبت .

• • •

وأمّا المؤنث فينقسم سبعة أقسام : قسم يدخل فيه تاء التأنيث فارقة بين المذكر والمؤنث ، وذلك في الصفة الجارية نحو قائم وقائمة .

وقسم تدخل فيه تاء التأنيث ، وينقسم هذا قسمين : قسم ليس له مذكر يلتبس به مثل بلدة ومدينة (١) . وقسم له مذكّر إلاّ أنه من غير لفظه مثل شيخ وعجوز .

وقسم يدخل فيه التأنيث فرقاً بين المفرد والجمع وذلك في الجمع الذي بينه وبين واحده حرف التاء مثل تَمرة وتَمرُ وشَعيرة وشَعير وبَقَرة وبَقَر ، وليس له مفرد مذكر وإنّما المفرد مثل المفرد المؤنث .

وأجاز أهل الكوفة أن تكون ألفاظ الجموع من هذا المفرد المذكر فيقولون بقر للواحد المذكَّر ، وحكوا من كلام العرب : رأيت عقوباً على عقربة ، ورأيت حماماً على حمامةٍ ، إلاّ في حيّة فإنّهم يقولون : حيّة ، للمذكر والمؤنث .

وسبب ذلك أنّهم لم يجمعوه بحذف التاء لئلا يلتبس بالحَيّ الذي هو ضد الميت ، فلما لم يجمعوه لم يكن للمذكَّر مايقع عليه هذا .

وهذا شذوذ لايقاس عليه لأنّه لم يكثر ، بل المذكّر من هذا والمؤنث بالتاء نحو حمامة وعقربة ولم يكن بغير التاء لئلا يلتبس بالجمع .

وقسم تدخل فيه تاء التأنيث للمبالغة وتدخل في المؤنث والمذكر مثل علاّمة ومِطْرابة .

---

(١) لم يذكر المصنف القسم الذي له مذكر يلتبس به.

واختلف في سبب دخولها في المذكر ، فزعم ثعلب أنّهم كأنّهم أرادوا به في صفات المدح داهية وفي صفات الذم بهيمة ، وداهية وبهيمة مؤنثتان فلذلك دخلت فيه . وهذا الذى ذهب إليه فاسد ، لأنّ هذا التقدير لايصح في كل صفة للمبالغة ألا ترى أنّ مِطْرابَة لايقال فيه داهية ولا بهيمة . والصحيح أن تقول : دخلت في المذكر من هذا الجنس تاء التأنيث لأنّهم أرادوا به في صفة المدح وصفة الذم «غاية» وغاية مؤنثة ، فلذلك دخلت تاء التأنيث .

وقسم تدخل فيه في المذكر والمؤنث بغير مبالغة مثل امرأة رَبْعَة ورجل رَبْعَة ، كأنّهم أرادوا نفساً ربعة .

وقسم تدخل فيه تاء التأنيث إمّا عوضاً أو للدلالة على العُجمة أو على النسب وذلك في كل جمع على وزن مفاعِل أو مفاعيل ، فمثال مادخلت فيه عوضاً : زنادقة ، التاء عوض من الياء في زنادبق فلم يجمع بينهما. ومثال مادخلت فيه للدلالة على العجمة مَوازِجَة وسَبابِجَة (١).
ومثال مادخلت فيه عوضاً من ياءى النسب مهالبةَ وأشاعِثَة .

وقد يجتمع النسب والعجمة مثل البرابرة / فلا تدخل تاء التأنيث [٢١٦ظ] على كان من الجموع على مثلَ مَفاعـل أو مِفاعيل إلاّ أن يكون مما ذكرنا. وانما دخلت تاء التأنيث على العجمة لأنّها تناسبها لأنّهما معاً من العلل المانعة للصرف وعوضت من ياء النسب لأنّها تناسبهما ، ألا ترى أنّها يفرد بها الواحد من الجمع كما يفرد بتاء التأنيث ، تقول : رومى وروم ، كما تقول : شجرة وشجر .

وأمّا ألف التأنيث فتعرف كونها للتأنيث بأن يكون الاسم التي هي فيه غير منون وليس فيه مانع يمنع صرفه إلاّ الألف . وما عدا ذلك لايعلم أنّ ألفه للتأنيث إلاّ في أوزان معلومة ،وهي ماكان من الأسماء على وزن فَعْلاء وفَعَالى أو فَعْلَى الذى مؤنثه فَعْلان .

---

(١) الموازجة جمع موزج وهو الخف، فارسي معرب. والسابجة : قوم من السند والهند يكونون مع رئيس السفينة البحرية يحرسونها. المعرب : ٣١١. المذكر والمؤنث للمبرد ٨٩ .

وكذلك الهمزة يعلم أنّها منقلبة من ألف التأنيث بأن يكون الاسم الذي هي فيه ممنوع الصرف ، ولا مانع له منه إلاّ الهمزة ، وماعدا ذلك لايعلم إلاّ بأن يكون الاسم على وزن فَعْلاء غير مضاعف مثل غَوْضاء أو فُعَلاء أو أفعِلاء أو فَعالاء أو فَعُولاء نحو دَبُوقاء (١) أو فَعْلَلاء نحو عقْرَباء أو ما ألحق فَعْلَلاء أو فَعُولاء أو فعلَيلاء نحو: قَرقَنيساء .

(١) الدبوقاء : العذرة، وهي فضلات الحيوان.

باب مايؤنث من جسد الإنسان ولا يجوز تذكيره

المؤنث بغير علامة يعلم تأنيثه بأشياء . إمّا بالإشارة إليه أو بالإخبار عنه أو بإضماره أو بجمعه أو بتأنيثه أو بتصغيره إن كان على ثلاثة أحرف. فإن كان على أزيد لم يتغيّر بالتصغير إلاّ قُدّام ووراء ، قالوا : قُدَيدِيمَة وَوُرَيِّئة . أما العين فمؤنثة ولا يجوز تذكيرها ، بدليل قولهم في تصغيرها : عُيَيْنَة . وبإلحاقهم التاء لوصفها مثل قول امرىء القيس :

٦٨٦ وعينٌ لها حَدْرةٌ بَدْرَةٌ

... ... البيت(١)

وإخبارهم عنها إخبار المؤنث مثل قوله :

٦٨٧ إجتمع الناسُ وقالوا : عِرسُ
فَفُقِئَتْ عينٌ وفاضَتْ نفسُ(٢)

فأمّا قوله :

٦٨٨ إذْ هي أحوى من الربعيّ حاجبُه
والعينُ بالإثمدِ الحاريّ مكحولُ(٣)

---

(١) عجزه : شقت مآقيهما من أخر
وهو في وصف فرسه. حدرة : مكتنزة صلبة. بدرة : تبدر بالنظر. أخر : آخرهما. وأعاد ضمير الاثنين على العين وهي مفردة وهو جائز فيما كان كذلك من أعضاء الانسان. جمهرة اللغة ٢/ ١٢٠، المنصف ١/ ٦٨، المخصص ١٦/ ١٨٥، الخزانة ١/ ١٨٠، الديوان ١٦٦.

(٢) لدكين الراجز. وأنكر الأصمعي أن يقال فاضت نفسه بالضاد أو بالظاء والصحيح عنده : فاظ الرجل اذا مات ولا يقال فاظت نفسه. وروى عن أبي زيد إجازة ذلك وهي لغة لبني ضبة. الفاخر ١٢٢، جمهرة اللغة ٣/ ١٢٣، المخصص ١/ ١٤٦، ٦/ ١٢٦، الاقتضاب ٢١٨، اللسان : ضرس، فيض، فوظ.

(٣) لطفيل الغنوى من قصيدة في النسيب ، ورواية الفراء : خاذلة . والخاذلة من الظباء التي تنفرد عن بقية الظباء وتقوم على ولدها .
والأحوى من الظباء الذي في ظهره وفي جنبي أنفه سواد . الربعي : المولود في الربيع من الظباء . الإثمد : حجر الكحل .
الحاري : نسبة إلى الحيرة . الكتاب ١/ ٢٤٠، معاني القرآن ١/ ١٢٧، المخصص ١٦/ ٨٠، اللسان : صرخد ، الديوان ٢٩.

فالجواب : إنّ هذا ضرورة ، وقد يحتمل أن يكون مكحول من صفة حاجب والعين معطوفة على الضمير في مكحول كأنّه قال : مكحولٌ هو والعين ، وهذا أولى وقدم المعطوف على المعطوف عليه وذلك سائغ .
ومنهم من حمله على الترخيم ضرورة ، وهذا فاسد ، لأن الترخيم في غير(١) الشعر لايجوز إلاّ حيث يجوز في الكلام والصفة لاترخَّم .
وبأن يكون المؤنَّث له مذكَّر من غير لفظه نحو : اثنان .

وأمّا الأذن فمؤنثة بدليل قولهم في تصغيرها : أُذَينة ، وإخبارهم عنها إخبار المؤنَّث ووصفهم لها بالمؤنث . قال الله تعالى : أُذُنٌ واعيةٌ (٢) فأخبر عنها إخبار المؤنث ، وقال تعالى : وتَعِيها (٢).
وفيها لغتان : إسكان الذال وضمُّها .

وأما الكَبِد فمؤنثة بدليل الإخبار عنها ، تقول : هي الكَبِدُ ، بدليل تصغيرها كُبَيدَة . وفيها ثلاث لغات : كَبِدٌ وكبْدٌ وكِبْدٌ : على مثال : فَعِلٌ وفِعْل وفَعْلٍ .

وأما الكَرِشُ / فمؤنّثة ، تقول : هي الكرِشُ وفيها لغتان : كَرِشٌ [٢١٧و] وكِرْشٌ . وأما الوَرْك فمؤنثة . تقول : هذه وَركٌ وَهي الوَركُ . وتوصف بالمؤنثَ ، وتقول : هذه وركٌ مَوْرِيّة ، أي غليظة . وفيها لغتان: ورِك وَورْك .

وكذلك الفَخِذ مؤنثة ، لإخبارهم عنها إخبار المؤنث . تقول : انكسرت فَخِذُه . وفيها ثلاث لغات مثل كَبِد .

وكذلك الساق أيضاً مؤنثة بدليل تصغيرها : سُوَيقة ، وإخبارهم عنها إخبار المؤنث وكذلك القدم أيضاً مؤنّثة لإخبارهم عنها إخبار المؤنث ، قال الله تعالى : فتزلَّ قدمٌ بعدَ ثبوتِها(٣). فأعاد الضمير عليها مؤنثاً. قال الشاعر :

---

(١) كذا وهي زيادة لا لزوم لها .
(٢) الحاقة : ١٢ .
(٣) النحل : ٩٤.

٦٨٩ للفتى عقلٌ يعيش بِـــــــه
حيثُ تَهدي ساقَهُ قَدَمُهْ (١)

وأمّا العَقِبُ فمؤنثة بدليل قولهم: هذه عقِبٌ.

كذلك العَضُد مؤنثة لإخبارهم عنها إخبار المؤنث. قال الشاعر :

أَبَنَى لُبَيْنَى لستم بيـــد
إلاَّ يداً ليست لها عَضُدُ(١٩٥)

وفيها لغات : عَضُد وتخفيفه، وعُضُد وتخفيفه وعَضِد، وتخفيف العين منه قياساً.

وأما الإصبِعُ فمؤنثة . قال :

٦٩٠ هل أنتِ إلاَّ إصبَعٌ دَميتِ
وفي سبيلِ اللهِ مالقيـتِ(٢)

فأخبر عنها إخبار المؤنث.

ومن كلام بعض الفصحاء: أَنت عندي كالإصبع الزائدة إن تُركت شانَتْ وإن قُطِعَتْ أمّت. وفيها لغات : إما مع كسر الهمزة ففتح الباء وضمها وكسرها . وأما مع ضمها فضم الباء وكسرها. وأما مع فتحها ففتح الباء وضمها .

وأنكر الفراء ضم الباء مع كسر الهمزة (٣).

وأما الضِلع فمؤنثة. دليل ذلك ماورد في الأثر قوله عليه السلام: إنَّ المرأةَ خُلقت من ضِلعٍ عوجاء. فوصفها بالمؤنث وهو عوجاء .

وكذلك اليد مؤنثة ، قال النابغة :

---

(١) لطرفة بن العبد .وتهدي : تتقدم .وفيه شاهد على استعمال حيث ظرف زمان بمعنى حين.
الأضداد للأنباري ٩٢، المسلسل ١٠١ ابن الشجري ٢٦٢/٢، الخزانة ١٦٢/٣، الديوان١٩.

(٢) روى أن رسول الله (ص) دميت إصبعه في حفر الخندق فقال هذا ، الرجز .
البلغة للأنباري ٦٩، البخاري :كتاب الجهاد ،اللسان : صبع، رجز .

(٣) المخصص ١٨٧/١٦.

إذن فلا رفعت سوطي إليّ يدي(١)

فأخبر عنها إخبار المؤنث . ومن أمثالهم: يداكَ أوكتا وفوكَ نفخ (٢) .
فقال أوكتا .

وكذلك الرجل مؤنثة لوصفها بالمؤنث. قال الشاعر :

وكنتُ كذي رجلين رجلٍ صحيحــــة

ورجلٍ رمى فيها الزمانُ فشلَّتِ (١٨٥)

وأمّا الكَفُّ فمؤنثة بدليل قولهم : كفٌّ مخضوبة. وزعم بعض النحويين
أنهَ يجوز تذكير الكفّ ، واستدل على ذلك بقول الأعشى :

٦٩٢ أرى رجلاً منهم أسيفاً كــأنّمــا

يضمُّ إلى كشحيهِ كفّاً مُخَضّبا(٣)

فوصفها بالمذكر وهو مخضّبا . وهذا لاحجة فيه لأنه ممكن أن يقال :جاءَ
فلانةُ ، على تذكير المؤنث ضرورة ، كأنه ذهب بها مذهب عُضو(٤) .
ويمكن أيضاً فيه التأويل على أن يكون مخضباً صفة لأسيفا.

وأما العَجُزُ فأُنثى ، تقول : هي العَجُزُ . وفيها لغتان :عَجْزٌ وعَجُزٌ .
وأما الكُراع والذِراع فمؤنثتان في مذهب سيبويه (٥) . وزعم بعض النحويين
أنّهما مذكران ، واستدل على ذلك أنه إذا سمي بهما مذكر لم يمنع الاسم

---

(١) صدره : ما ان أتيت بشيء أنت تكرهه
وهو من قصيدة اعتذارية والخطاب للنعمان بن المنذر .ان مؤكدة للنفي زائدة .المغنى ٢١ ،الخزانة ٣١٥/٢ ، ٥٧١/٣ ، الديوان ٢٠ .

(٢) يضرب لمن يوقع نفسه في مكروه . والوكاء : الخيط الذي يشد به رأس السقاء. جمهرة الأمثال ٤٣٠/٢ .

(٣) رواية الديوان : فيكم .الأسيف : الأسير أو الأجير أو الحزين .أي كأنه قد قطعت يده فهو يحزن عليها .الكشح :الجانب :وهو موضع الخاصرة .معاني القرآن ١٢٧/١ ، الكامل ٢٥/١ ، مجالس ثعلب ٣٨ ، جمهرة اللغة ٢٣٦/١ ، ابن الشجري ١٥٨/١ ، المخصص ١٨٥/١٦ ، البلغة ٧٠ ، الخزانة ١٥٦/٣ ، الديوان ١١٥ .

(٤) ج ، ر : عضد ،وهو تحريف .وانظر المخصص ١٨٧/١٦ .

(٥) الكتاب ١٩/٢ .

الصرف والمذكَّر إذا سمي بمؤنث على أزيد من ثلاثة أحرف منع الصرف مثل أن سمَّيتَ رجلا بزينب لمنعت الصرف.

والصحيح / أنَّهما مؤنثتان. وسبب ذلك أنَّ صرف المسمى بذراع أو كراع [٢١٧ظ] كثرة الاستعمال فكأنَّهما اسمان لهما. والدليل على أنَّ الذراع مؤنثة قوله:

وهي ثلاثُ أذرعٍ وأصبَعُ (١٧٤)

فيكون عددها بغير التأنيث دليل على أنها مؤنثة.

وكذلك أيضاً جمعها على أفعُل إذا كان للمذكَّر جُمع على أفعلَة في القليل، وإذا كان للمؤنث جمع على أفعُل، كذلك أيضاً في كراع أكرُع دليل على تأنيثه، وعليه قوله:

٦٩٣ أشكو إلى مولايَ من مولاتي
تربِطُ بالحبلِ أكيرِعاتي (١)

فأكيرع تصغير أكرع.

والقتَب مؤنثة بدليل تصغيرها قُتَيبة. وكذلك اليمين والشمال، تقول: هذه يميني وهذه شمالي.

وأسقطه أبو القاسم من هذا الباب وهو مما يؤنَّث في مذهب سيبويه (٢).

---

(١) لم ينسب هذا الرجز لقائل وفي ج، ر: ر: لمولاي إلى، وهو تحريف.
شرح مشكلات الحماسة ١٨٣، الحروف لابن السكيت الخزانة ٤٠٨/٣.
(٢) اثبت الزجاجي اليمين والشمال في الجمل ٢٨٨.

باب ما يؤنث من غير أعضاء الحيون ولا يجوز تذكيره

العين في كلام العرب مؤنثة على كل معنى يراد بها إلاّ مصدر عابنه عيناً إذا أخذه بالعين فإنّه مذكر .

وكذلك الأذن مؤنثة من الحيوان وغيره . والساق أيضاً مؤنثة . قال الله تعالى: والتفَّتِ الساقُ بالساقِ (١) . وساقُ الشجرة مثل الساق ، تقول : غلُظَتْ ساقُ هذه الشجرة .

وكذلك اليد من النعمة مؤنثَة ، والدليل على تأنيثها قوله تعالى : يدُ اللّهِ مغلولةٌ (٢) . لأنّ اليد في هذه الآية النعمة ، بدليل قوله تعالى بعد ذلك : بل يداهُ مبسوطتانِ يُنفِقُ كيفَ يشاءُ . فكأنّهم قالوا : نِعَمُ اللّهِ مقبوضةٌ .
وكذلك الرِجْل التي يراد بها القطعة من الجراد بمنزلة الرِجْل التي يراد بها الجارحة ، فتقول : هذه رجلُ جرادٍ .
والقِدر أيضاً مؤنثة بدليل تصغيرها قُدَيْرة ، وبدليل قوله :

٦٩٤ وقِدرٍ ككَفِّ القِردِ لامستعيرُها
يُعار ولا مَنْ يأتِها يتدسَّمِ (٣)

وكذلك أيضاً الضَرَبُ وهو العسل الأبيض،وقد قيل مؤنث .
والضُحى وهو صدر النهار مؤنث . وزعم أهل الكوفة أنّه يقال في تصغيرها: ضُحَيّ ، ولا تلحق التاء وإن كانت مؤنثة لئلا يلتبس بتصغير ضَحْوَة .
والحرب مونثة بدليل قوله :

---

(١) القيامة : ٢٩.

(٢) المائدة : ٦٤.

(٣) نسب في الكتاب لابن مقبل يهجو قوماً ويصفهم بالبخل .الكتاب ٤٤١/١، مجالس العلماء ١١٢، الفاخر ٢٩٨، الخصائص ١٦٥/٣، المخصص ١٦/١٧.

٦٩٥ والحربُ أول ماتكون فُتَيَّةٌ

تسعى ببزّتِها لكلِّ جهولِ (١)

إلاّ أنّهم قالوا في تصغيرها : حُريب ، فلم يلحقوها الهاء لأنّها في الأصل مصدر . وكذلك القوس أنثى بدليل قوله :

٦٩٦ عارضٍ زوراءَ من نَشَم

.... (٢)

يريد قوساً زوراءَ . وأما تصغيرهم لها قويس فكأنّهم ذهبوا إلى معنى عود. وقُدّام ووراء مؤنثتان بدليل تصغيرهما : قُدَيديمة ووُرَيّئة . قال الشاعر :

٦٩٧ قُدَيديمةُ التَجريبِ والحِلمِ إنّني

.... البيت (٣)

وإنّما ألحقوا تصغيرهما التاء وان كان الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف لأنّه لما لم يتمكن لم يكن للتأنيث مايعلم به إلاّ التصغير ، فلو لم تلحق التاء في التصغير لتوهم أنّه مذكر.

والعرس أنثى (٤) بدليل لحاق وصفها تاء التأنيث / تقول : هذه عرسٌ [٢١٨و] طيبة . فأما تصغيرهم لها عُريس بغير تاء فشاذٌ ذهب به مذهب التعريس . والدار أُنثى بدليل قوله تعالى: ولدارُ الآخرة خيرٌ (٥).

---

(١) لعمرو بن معدي كرب وهو مطلع قصيدة في وصف الحرب .الكتاب ٢٠٠/١ ، المنصف ٢٥١/٣ ، التوجيه ٢٣٠ ، المحكم ٧١/١ ، الروض الأنف ١٨١/١.

(٢) لامرىء القيس وعجزه : غير باناة على وتره

وهو يصف عمرو بن المسبح الطائي وهو من رماة العرب المشهورين .
والباناة : القوس التي تباعد وترها . اراد بكائية فقلب كا قيل باداة للبادية في لغة طيء.
النشم : شجر جبلي تتخذ منه القسي .أبيات المعاني ١٠٤٨ ، الشعر والشعراء ١٢٥ ، المعمرين ٧٧ ، الاشتقاق ٣٨٨ ، المخصص ٣٩/٦ ، اللسان : نشم ، الديوان ١٢٣.

(٣) عجزه : أرى غفلات العيش قبل التجارب

وهو للقطامي في هجاء امرأة من من محارب .والمعنى ان الانسان يتلذ بالعيش أيام الغفلة وأيام الشباب ، والتجارب إنما هي في الكبر وهو وقت الزهد في اللذات. المذكر والمؤنث للمبرد ١٠٤ ، المقتضب ٢٧٣/٢ ، ٤١/٤ ، اللسان : قدم ، الخزانة ١٨٨/٣ ، الديوان ٤٤.

(٤) في المخصص ١٩/١٧ أنها مما يذكر ويؤنث .

(٥) يوسف :١٠٩ .

والنار أُنثى ،قال الله تعالى: قوا أنفسكم وهليكم ناراً أوقودُها الناسُ والحِجارةُ(١). وعروض الشعر مؤنثة، والعروض: اسم موضع، فمذكّر.
وكذلك الصّعود أُنثى وهو ماارتفع من الأرض .والهَبوط والحَدور ؛ وهو لما انحدر من الأرض.

والكؤود : عقبة صعبة المرتقى .كل ذلك مؤنث.
والكأس أُنثى بدليل قوله تعالى: بكأسٍ من معينٍ بيضاءَ (٢). وقول الشاعر:

٦٩٨ من لم يَمُت عَبطةً يمُتْ هَرِماً
الموتُ كأسٌ والمرءُ ذائقُها(٣)

وأما الموسى فالغالب عليها التأنيث وقد تذكّر، والدليل على تأنيثها قوله :

٦٩٩ فإن تكنِ الموسَى جرَتْ فوقَ بظرِها
.... البيت(٤)

والدليل على تذكيرها قول الراجز :

٧٠٠ موسَى الصناعِ مَن سَعَى بهِ (٥)

والجَزور والقلوص مؤنثتان ،والدليل على تأنيث القلوص قوله :

٧٠١ وعَطِّل قَلوصِي في الركاب فإنّها
ستَبْرُدُ أكباداً وتُبكِي بوَاكِيا(٦)

---

(١) التحريم : ٦ .
(٢) الصافات : ٤٥.
(٣) لأمية بن أبي الصلت . اعتبط فلان إذا مات شاباً من غير مرض.مجاز القرآن ١/١١١، الكامل ٧١/١، ٣٤٣، شرح المفضليات ٣١٩، أمالي القالي ٣/٣٦، أمالي المرتضى ١/٥٣٣، المخصص ١١/٨٠.
(٤) عجزه : فما ختنت إلا ومصان قاعد
ونسب لزياد الأعجم في هجاء خالد بن عتاب بن ورقاء .ولأعشى همدان في خالد بن عبدالله القسري .والضمير في ختنت يعود على أم المهجو . ومصان : فعلان من المص، اشارة إلى أنه حجام . اصلاح المنطق ٣٥٩، أدب الكاتب ٤٠١، المخصص ١٧/١٧، الاقتضاب ٣٩٠، شواهد الشافية ٢٩١.
(٥) رواه ابن سيدة : موسى الصناع مرهف شباته .
ولم ينسبه . والشباة : حد السيف أو الموسى ، المخصص ١٧/١٧.
(٦) لمالك بن الريب .أمالي القالي ١٣٨/٣، اللسان : برد ،الخزانة ١/٣١٧.

والذَّوْد أنثى، والدليل على ذلك قوله:

ثـــلاثـــةُ أنـفـسٍ وثـــلاثُ ذود
لقد جارَ الزمانُ على عِيالي (٤٨٤)

فأسقطَ الهاء من عدده. وكذلك كلّ اسم جمع لما لايعقل.

والغول أنثى بدليل قوله :

٧٠٢ فما تدومُ عــلى شيءٍ تكـــونُ بــه
كما تلوّنُ في أثوابها الغــولُ(١)

والعَناق أنثى بدليل جمعهم لها على أعنق، وأفعُل لاتكون جمعاً لفَعال المذكَّر، وأيضاً فإن لها مذكراً في مقابلها من غير لفظها وهو جَدْيٌ.

وكذلك الرَّخِل أنثى وهي الشاة، والضَبْعُ أنثى أريد به الحيوان أو السَنَةُ الجَدبةُ بدليل قوله :

٧٠٣ ....
فإنّ قومِيَ لم تأكلْهمُ الضَبُعُ (٢)

والمذكر ضِبعان .

وأما والإبل والغنم والضأن والمعز فمؤنثات لأنّها أسماء جموع مما لايعقل. وأما الأروى فاختلف فيه فقيل يقع على المذكر والأنثى أرويّة (٣)، وقد قيل: إنّه اسم جمع يتناول المؤنث والمذكر فهو مؤنث على قياس أسماء الجموع لما لايعقل وهو الصحيح (٤). والدليل على أنّها تقع على المذكر والمؤنث

---

(١) لكعب بن زهير .والضمير يعود على صاحبته .المخصص ١٧/٥، الديوان ١٩.

(٢) صدره : أبا خراشة أما انت ذا نفر

وهو للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة السلمي .الكتاب ١٤٨/١، الاشتقاق ٣١٣، الشعر والشعراء ٢٥٨، المنصف ١١٦/٣، التوجيه ٢٠١ ابن الشجري ٣٥٣/١، المغنى ٣٤ ، الخزانة ٨٠/٢، الديوان ١٢٨.

(٣) وهو مذهب الأصمعي . الاقتضاب ١٣٢.

(٤) وهو مذهب أبي زيد وابن سيدة . المخصص ٧٢/٥ ، ١١٥/١٣ .

قولهم : ما أنتَ إلا كبارحِ الأروَى قلّ مايُرى(١). ولا يخصّون مذكراً من مؤنث .

والدليل على تأنيثها قوله :

٧٠٤ فمالكِ من أروَى تعاديتِ بالعَمَى
وصادفتِ كلاّباً مُطِلاً وراميا (١)

والعُقاب أنثى بدليل قولهم :

٧٠٥ كأنّي بفتخاءِ الجناحين لِقوَةٍ
.... (٢)

يريد بعُقابٍ فتخاءِ الجناحين. وكذلك قوله :

....
عُقابٌ تدلّت من شماريخِ ثَهلان (١٠٧)

وكذلك الطير والوحش لأنّهما من أسماء جموع مالايعقل. قال :

---

(١) البارح الذي يكون في البراح وهو الفتضاء الذي لا جبل فيه ولاتل والأروى ساكنها الجبال فلا يكاد الناس يرونها بارحة الا في الدهر مرة . يضرب لمن يرى منه الإحسان في الاحايين. الميداني١/٢٥، ٦٧ .

(٢) لابن أحمر الباهلي. الأروى اسم جمع والمفرد أروية وهي الأنثى من الوعول. التعادي: تتابع الموت.الكلاب: صاحب الكلاب . قال ابن سيدة : إن الأروى إذا بالت فشمت الضأن أبوالها أو شربت ماء قد اختلط به بولها أصابها داء يقال له :الأبى، فربما هلكت منه.اه. والرواية : فيالك . جمهرة اللغة ١٧٧/١، المقصور والممدود لابن ولاد ٩، المخصص٧٢/٥، ١٥٥/١٣، الاقتضاب ١٣٢، اللسان : رأى ، عدا .

(٢) عجزه : دفوف من العقبان طأطأت شملال

وهو لامرىء القيس . و اللقوة : العقاب ، سميت بذلك لخفتها وسرعة طيرانها .فتخاء الجناحين : لينتهما .دفوف : تدنو من الأرض في طيرانها. شملال خفيفة . والبيت في وصف فرسه.شرح المفضليات ١٤٥ ،أبيات المعاني ٢٧٩ ،الخصائص ١١/١، ١٤٥/٣، الديوان ٣٨.

٧٠٦ وقـــد اغتدِي والطيـرُ في وكُنـــاتِـها

البيت(١)....................

وقال الآخر :

٧٠٧ إذا الوحشُ ضمّ الوحَش في ظُلالاتِها

.... البيت (٢)

والقَلْتُ، نُقرةٌ في الجَبلِ تُمسِكُ الماءَ، أنثى.

والدلو أنثى بدليل قولهم :

٧٠٨ وليس الرزقُ عـن طلـبٍ حثيـثٍ
ولكن ألقِ دلوكَ في الدلاءِ (٣)

تجئكَ بملئِها طـوراً وطـوراً
تجئكَ بحمْـأةٍ وقليلِ ماءِ

وجهنّم وسَقَر ولَظَى مؤنثات بدليل قوله تعالى : هذه جهنّمُ (٤).

---

(١) عجزه : بمنجرد قيد الأوابد هيكل

وهو لامرىء القيس . الوكنات : جمع وكنة وهي مأوى الطائر .
المنجرد: القليل الشعر من الخيل وهو يستحسن فيها. الأوابد: الوحوش، وقيد الأوابد السريع الذي يدرك الوحوش فيلحق بها . الهيكل : العظيم الجرم . المغني ٥١٨، الخزانة ٥٠٧/١، ١٧٩/٢ ، الديوان ١٩.

(٢) عجزه : سواقط من حر وقد كان أظهرا

وهو للنابغة الجعدي يصف الهاجرة .الظلل جمع ظلة وهي مايستظل به .
أظهر : من الظهيرة وهي منتصف النهار. وأعاد الظاهر (الوحش) مكان المضمر ضرورة والأصل : إذا الوحش ضمها .الكتاب ٣١/١، المخصص ٧٢/١٧، اللسان :سقط.

(٣) لأبي الأسود الدؤلي يخاطب ابنه أبا حرب وكان قد لزم منزل أبيه لا ينتجع أرضاً ولا يطلب رزقاً اتكالا . ورواية الأغاني :

وما طلب المعيشة بالتمني .

الحمأة : الطين الأسود. وفي الديوان : تجيء بملئها يوماً ويوماً تجيء.

مجاز القرآن ٤١٣/١، المقتضب ٢٣٨/١، الخزانة ١٣٨/١، الديوان ٨٠ .

(٤) الرحمن : ٤٣.

وما أدراكَ ماسَقرُ لاتُبقِي ولا / تَذَرُ(١).وقوله أيضاً : نزّاعةٌ [٢١٨ظ] للشوى(٢) .

وكذلك الطَسْتُ والطَسُّ والشمسُ أُنثى . قال الله تعالى : اذا الشمس كُوِّرت (٣).وكذلك الريح،بدليل: الريحُ العقيمُ ماتذرُ من شيءٍ أتت عليهِ(٤).

وكذلك سائر أسماء الرياحِ إلا الأزيب (٥) والإعصار .

والمنجنون أنثى وهي أداة السانية .

وكذلك المنجنيق . وشَعُوب اسم المنيّة أُنثى بدليل قوله :

٧٠٩ ونائحةٍ تنوحُ بقطعِ ليلٍ
على ميتٍ أهانتهُ شُعوبُ

والأفعى أُنثى . والذكر الأُفعوان ، تقول : لدغته الأفعى .

وكذلك الأرض . قال الله تعالى : والسماءِ وما بناها والأرضِ وما طحاها (٦) .

ومما يؤنّثُ ولا يجوز تذكيره من غير أعضاء الحيوان مما كثر استعماله : سراويل . قال قيس :

٧١٠ أردْتُ لكيمـا يعلـمَ النـاسُ أنّها
سراويلُ قيسٍ والوفودُ شُهـودُ(٧)

---

(١) المدثر : ٢٧–٢٨ .
(٢) المعارج : ٢٦ .
(٣) التكوير : ١ .
(٤) الذاريات : ٤١–٤٢ .
(٥) الأزيب : من اسماء الجنوب ، وليس لها فعل من لفظها .المخصص ٣/١٧ .
(٦) الشمس : ٥ – ٦ .
(٧) لقيس بن سعد بن عبادة قاله حين لامه الناس على خلعه سراويله بحضرة معاوية ليلبسها الرومي الذي بعثه قيصر إغرابا بطوله وكان قيس ضخم الجثة طويلا . الكامل ٢/١١٥ ، المخصص ١٧/١٥ ، الاقتضاب ٢٦٥ ، اصلاح الخلل ٦٧ظ .

باب ما يذكَّر ويؤنَّث من أعضاء الحيوان

العين تذكَّر وتؤنَّث . يقال : هذه عينٌ حسنةٌ وحسنٌ . واللسان يذكر ويؤنث والغالب عليه التذكير . فمن ذكره جمعه على ألسنة ومن أنث جمعه على ألسُن ، قال الله تعالى : يوم تشهد عليهم ألسنتهم (١) . وعلى التذكير جاء ماوقع منه في القرآن . وقال رؤبة :

٧١١ أو تلحج الألسنُ فينا مَلْحَجَا (٢)

وكذلك الإبط الغالب عليه التذكير ، وقد حُكى من كلامهم : رفعَ سوطَه حتى برِقَت إبطُه (٣) ، فأنَّث . وأما الذراع فمذهب سيبويه أنَّه مؤنَّث ولا يجوز تذكيره(٤). والدليل على تأنيثه :

وهي ثلاثُ أذرعٍ وأصبعُ (١٧٤)

فجمعه وحذف التاء من عدده .

ومن ذهب إلى أنَّه مذكَّر استدلَّ على ذلك بأنَّ العرب إذا سمَّت به صرفته ، فلو كان مؤنثاً لمنع الصرف . ولا حجة في ذلك . لأنَّ الموجب لصرفه أنَّه قد كثر تسمية المذكر به حتى صار كأنَّه من أسمائه في الاصل فلذلك صرف .

والمتن يذكر ويؤنث يقال : متنٌ عريضٌ ، وأما القفا فمن أهل اللغة من ذهب إلى أنَّه لايجوز فيه إلاَّ التأنيث بدليل قوله :

٧١٢ وما المولى وإن عرضت قَفَاهُ
بأحملَ للمحامدِ من حمارِ (٥)

---

(١) النور : ٢٤ .

(٢) للعجاج وليس لرؤبة . اللحج : الميل ،والتحجوا إلى كذا وكذا : مالوا والمعنى : تقول ألسن الناس فينا لتميل عن الحسن إلى القبيح.
المخصص ١١٤/١٢، اللسان : لحج ، لسن .الديوان ٩

(٣) المخصص ١٤/١٧.

(٤) الكتاب ١٩/٢.

(٥) أنشده الفراء ولم ينسب لقائل .وروى : فلاوم .قال ابن سيدة : والتذكير عليه أغلب. اصلاح المنطق ٣٦٢، المذكر والمؤنث للمبرد ١١٥، المخصص ١٣/١٧، اللسان : قفا.

والصحيح أنّه يذكَّر ويؤنَّث والغالب عليه التأنيث . والدليل على تذكيره قوله :

٧١٣ وقد علمتِ ياقُفَيَّ التتفُلَهْ (١)

فلم يلحقه التاء لما صغَّره . والضِرس يذكّر ويؤنَّث وعليه قوله :

ففقِئت عينٌ وطنَّ الضِرسُ (٢) (٦٩٢)

ويقال : ضرس طويلة .

وكذلك العاتق يذكر ويؤنث ، والدليل على تأنيثه قوله :

٧١٤ ... ... ولا

(بَينكُم) ماحَمَلت عاتِقِي(٣)

ومما يذكر ويؤنث من أعضاء الحيوان : العجُز عند بعضهم ، وقد ألحقه هو بباب مايؤنث ولا يجوز تذكيره . وكذلك أيضاً المِعَى ، ألحقه بباب مايذكر من أعضاء الحيوان ، والصحيح أنّه مما يذكّر ويؤنث ، بدليل قوله عليه السلام : المؤمن يأكل في مِعَى واحدة والكافر يأكل في سَبعة أمعاء(٤)،فإلحاق الهاء عدده دليل على تذكيره ووصفه بواحدةدليل على تأنيثه.

---

(١) رواه ابن سيدة عن الفارسي ، وروايته : وهل جهلت .
ونقل عن الأصمعي انه ارتاب في قائل هذا الرجز .قال :وأراه ذهب في ذلك إلى إنكار تأنيث القفا. أهـ. التتفل : ولد الذئب.
شرح السيرافي ١٤٨/١، ٥/٢٢٦ظ ، المخصص ١٣/١٧.

(٢) ماأورده المصنف هنا رواية الأصمعي كما نقل ابن دريد .جمهرة اللغة ١٢٣/٣، اللسان: ضرس ،فيض ،المخصص ١٤٦/١.

(٣) تمامه: لا صلح بيني فاعلموه ولا بينكم ما حملت عاتقي
سيفي وماكنا بنجد وما قرقر قمر الوادي بالشاهق
وهما لأبي عامر جد العباس بن مرداس ،وقيل :لأبي الربيص التغلبي، وقيل: : مصنوعان.
وروى: رمحي . القمر : ضرب من الحمام مفرده قمرية . الشاهق : الجبل المرتفع،وحذفت ياء الوادي في غير فاصلة ولاقافية ضرورة .اصلاح المنطق ٣٦٢، الخصائص ٢٩٢/٢، المخصص ١٥٩/١، ١٣/١٧، ابن الشجري ٧٢/٢ ، اللسان : قرر. وما بين القوسين سقط من النسخ .

(٤) في الفائق للزمخشري ٣٤/٣ واحد ،وفي المخصص ١٣/١٧ واحدة .

/باب ما يذكر من الأعضاء ولايجوز تأنيثه [٢١٩و]

الرأس مذكر،قال لله تعالى : واشتعلَ الرأسُ شيباً (١). وكذلك الجبين مذكر ،يقال: جَبينٌ صَلْتٌ (٢) . وكذلك الخَدّ مذكرٌ ،يقال :خدٌ أسيل . والفم مذكرٌ وعليه قوله:

٧١٥ فوهُ كشَقِ العَصا لأياً تُبَيِّنُهُ

.... (٣)

وكذلك الأنف مذكَّر بدليل قوله :

٧١٦ فلا يَنبسِطْ من بين عينيك ما انطَوى
ولا يُلتَقَى إلاّ وأنفُكَ راغِمُ (٤)

وكذلك المِنْخَر ، قال :

٧١٧ لها مِنْخَرٌ كوجارِ السِباع
فمنه تُريحُ إذا تَنبَهِرْ (٥)

وكذلك الثغر مذكر ، يقال : ثَغرٌ رتلٌ (٦) . وكذلك الناب الذي يراد به السنّ مذكر ، يقال : نَبتَ نابهُ ، وكذلك الناجذ . واختلف فيه فقيل : هو أقصى الأسنان ، وقيل : هو مايلي الضاحك وهو الأصحّ بدليل ماجاء في الأثر من أنّه صلى الله عليه وسلم ضَحِكَ حتى بدت نواجِذُه ، وكان عليه السلام لايضحكُ إلاّ تبسّماً .

---

(١) مريم : ٤ .

(٢) الصلت : الواضح .

(٣) لعلقمة بن عبدة في صفة ظليم .أسك: صغير الأذن وأذنه لاصقة برأسه .
المصلوم : المقطوع الأذنين. شرح المفضليات ٨٠٤، الديوان ٥٦.

(٤) للأعشى يخاطب يزيد بن مسهر الشيباني. والرواية : ماانزوى .وهو كناية من النفور وانصراف النظر والتقطيب .يدعو عليه بدوام غصته به .
الكامل ٢/٢٦٧، شرح المفضليات ٤٦، المخصص ١٢/٧٨، الديوان ٧٧.

(٥) لامرىء القيس في وصف فرسه .الوجار : جحر الضبع . تريح : تتنفس وتستروح إذا تعبت من الركض .الاقتضاب ٣٢٦، اللسان: روح ، الديوان ١٦٥.

(٦) ثغر رتل : مستوى النبات .

والذي يذهب إلى أنّ النواجذ أقصى الأسنان يحمل هذه على المبالغة ، وإن لم يكن الأمر كذلك .

وكذلك البطن والذقن ، وعليه قوله :

٧١٨ والبطنُ ذو عُكَنٍ لطيفٌ طَيُّهُ

................البيت (١)

وأما المِعَى فقد تقدم مافيه في الباب الذي قبله . وكذلك السِنُّ والباع ، يقال : سنٌّ جديدٌ وباع طويلٌ . والظُفْر مذكَّر ، يقال : ظُفرٌ طويل. وكذلك الثَّدي ، وذهب بعضهم إلى أنّها قد تؤنَّث وأنّ تصغيرها ثدية.

---

(١) عجزه : والنحر تنفجه بثدي مقعد

وهو للنابغة . والعكن : طيات البطن . اللسان : قعد ،الديوان ٣٠.

باب ما يذكر ويؤنث من غير ماذكرنا

أمَّا السبيل فالدليل على تذكيره قوله تعالى : وإن يروا سبيلَ الغَيِّ يتّخذوهُ سبيلا (١) . والدليل على تأنيثه قوله تعالى : قل هذه سبيلى (٢)
وكذلك الطريق ، يقال : طريقٌ واضحٌ وواضحةٌ ، قال الشاعر :

٧١٩ إنَّ المــروءةَ ....

.... (٣)

وكذلك الصراط ، إلاّ أنَّ الغالب عليه التذكير . قال الله تعالى : اهدنا الصراطَ المُستقيمَ(٤). وكذلك الهُدى ، يقال : هُدًى حسنةُ وحسنٌ. والسُّرى يذكر ويؤنث ، والدليل على تأنيثها قوله :

٧٢٠ إنَّ سُرَى اللّيلِ حرامٌ لاتَحِـلَ

والقَلِيب يذكَّر ويؤنث والدليل على تأنيثها قوله(٥):

على حين من تلبث عليه ذَنوبُه [٥٨٢]

....

وكذلك الحال ، يقال : حالٌ مستقيمٌ وحالٌ مستقيمةٌ . وقد يؤنث بالهاء فيقال : حالة ، وعليه قوله :

---

(١) الأعراف : ١٤٦ .
(٢) يوسف : ١٠٨.
(٣) تمامه : ان المروءة والسماحة ضمنا
قبراً بمرو على الطريق الواضح
وهو لزياد الأعجم في رثاء المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة .ومرو مدينة بفارس وهي قصبة خراسان .والوجه أن يقول : ضمنتا . معاني القرآن ١٢٨/١، الشعر والشعراء ٤٣٠، الأغاني ١٠٢/١٤، الطبرسي ٩٤/١٤ ، العيني ٥٠٢/٢.
(٤) الفاتحة : ٦ .
(٥) الواضح ان هنا سقطا فالاستشهاد لتأنيث الذنوب لا القليب .

علـى حـالـةٍ لو أنَّ في القـومِ حاتِـمـاً

.... البيت (١٩١)

ودرع الحديد أنثى يقال : درعٌ سابغَةٌ ، قال الله تعالى: أنِ اعمَلْ سابغاتٍ(١) . أي دروعاً سابغاتٍ .

وأمّا السوق فالغالب عليها التأنيث ، وقد تذكر وعلى التذكير قوله :

٧٢١ ....

بسوقٍ كثيـرٍ ريحُهُ وأعاصِرُهْ(٢)

والسلاح أنثى بدليل جمعها على أسلحة . والصاع يذكر ويؤنث ، وكذلك الصُواع ، وهما بمعنى واحد وهو للملوك ، وقد قيل : جام من فضة يشربُ بها الملوك . قال الله تعالى : نَفقِدُ صُواعَ المَلِكِ ولمن جاءَ بهِ حِملُ بعيرٍ (٣) . وقال : فبدأ بأوعيتِهم / قبل وعاءِ أخيهِ ثمّ استخرجَها(٤).[٢١٩ظ] والحانوت يذكّر ويؤنّث وهو اسم الخمر ، وقد قيل : بيتُ الخمّار . وقد قيل : إنّ المراد به الذي نرفعهُ اليوم عليه (٥) .

وكذلك المَنُون يذكر ويؤنث ، وكذلك العنكبوت ، والدليل على تأنيثها قوله تعالى : كمثَلِ العنكبوتِ اتّخذتْ بيتاً (٦) . والدليل على تذكيرها قوله :

(١) سبأ : ١١ .

(٢) صدره : ألم يعظ الفتيان ما صار لمتي

والبيت أنشده الفراء ولم ينسبه . واللمة: الشعر يلم بالمنكب . وسميت السوق سوقاً لأن الأرزاق تساق اليها ، او لقيام الناس فيهم على سوقهم . اصلاح المنطق ٣٦٢، المخصص ٢١/١٧، الاقتضاب ١١ ، اللسان : سوق .

(٣) يوسف : ٧٢ .

(٤) يوسف : ٧٦ .

(٥) كذا وهو غير واضح .

(٦) العنكبوت : ٤١ .

٧٢٢ ....

كأنَّ العنكبـوتَ هـو ابتناها(١)

وكذلك الخمر إلاّ أنَّ الغالب عليها التأنيث ، وأنكر الأصمعيُّ تذكيرها (٢).

والذي ذهب إلى تذكيرها استدلّ على ذلك بقوله :

٧٢٣ وكأنَّ الخَمْـرَ المُدامَ مِنَ الإسْفِنْطِ

ممزوجـةٌ بمـاءِ الزّلالِ (٣)

فقوله : مدام ، دليل على تذكيرها . ورواية الأصمعي :

وكأنَّ الخَمْرَ المُدامةَ مِلأسفِنْـط ....

وأما واسِط وهَجَرَ وقُبا فقد تقدم ذكرها في أسماء البلدان .

• • •

وقد تقدَّم أنَّ المؤنثبغير علامة يعلم تأنيثه أمّا بالصفة أو بالإخبار أو بالإشارة إليه أو بإضماره أو بتصغيره أو بجمعه أو بعدده أو بأن يكون الاسم واقعاً على مؤنث حقيقي .

فأمّا التصغير فقد تقدّم حكمه في بابه ، وكذلك العدد . وأمّا الجمع فسيأتي حكمه. وأما الإخبار فإذا أخبرتَ عن مؤنث فلا يخلو أن يكون مفرداً أو مثنى أو مجموعاً . فإن كان مفرداً فلا يخلو أن يكون ظاهراً أو مضمراً. فإن كان ظاهراً فلا يخلو أن يكون حيواناً أو مواتاً . فإن كان حيواناً فلا يخلو أن يكون فاعلاً أو غير فاعل .

---

(١) صدره : على هطالهم منهم بيـوت

أنشده الفراء ولم ينسبه . هطال : جبل .والظاهر أنه يهجو قومه ويصف بيوتهم بالوهن والضآلة .المخصص ١٧/١٧، اللسان : هطل .

(٢) المخصص ١٩/١٧.

(٣) للأعشى . الاسفنط : المطيب من عصير العنب .وقيل من أسماء الخمر وهو رومي. المعرب ١٨٠، المخصص ١٩/١٧ ؛ اللسان: اسفط، اصفط، سفط ، الديوان ٥.

فإن كان فاعلاً فلا يخلو أن تفصل بينه وبين الفعل أو لاتفصل. فإن لم تفصل فلا بُد من إتيان علامة التأنيث في الفعل مثل : قامت هندٌ ،ولا يجوز حذفها إلاّ حيث سمع . حكى سيبويه : قال فلانةُ ، ولا يقاس عليه .

فإن فصلت جاز حذفها نحو : قام اليومَ هندٌ ، ومن كلام العرب : حَضَرَ القاضِيَ اليومَ امرأةٌ . والإثبات أحسن . وكلما طال الفصل كان الحذف أجود ، والإثبات في هذا كله أحسن .

فإن كان غير عاقل فلا يخلو أن تفصل بينه وبين الفعل أو لاتفصل . فإن لم تفصل جاز الحذف والإثبات نحو: مشتِ الدابّةُ ومشَى الدابّةُ ، والحذف قبيح .

فإن فصلت حسن الحذف والإثبات مثل : جرتِ اليومَ الدابةُ . ومشى اليومَ الدابةُ . وكلما طال الفصل كان الحذف أجود ، والإثبات في هذا كله أحسن.

فإن كان مواتاً فلا يخلو أن تفصل أو لا تفصل . فإن لم تفصل جاز الحذف والإثبات فتقول : انكسرتِ وانكسرَ القِدرُ . والإثبات أحسن .

فإن فصلت حسن الحذف مثل قولك : انكسرت اليومَ القِدرُ ، وانكسرَ اليومَ القِدرُ . وكلما طال الفصل كان الحذف أجود ، والإثبات في هذا كله أجود من الحذف .

فإن كان فاعل الفعل في هذا كلّه مضمراً فإنّك تلحقه علامة التأنيث ولا يجوز حذفُها إلاّ في ضرورةٍ مثل قوله :

٧٢٤ فـلا مـزنـةٌ ودقَـتْ وَدْقَها
ولا أرضَ أبقـلَ إبقالَها(١)

/ يريد : ولا أرض أبقلتِ إبقالها ، فحذف ضرورة . [٢٢٠و]

(١) لعامر بن جوين الطائي. ويروى : أبقلت ابقالها، بتخفيف همزة إبقال، ولا شاهد فيه. وهي رواية الأعلم. الكتاب ١/ ٢٣٩، مجاز القرآن ٢/ ٦٧، معاني القرآن ١/ ١٢٧، المذكر والمؤنث للمبرد ١١٢، البلغة ٦٤، المخصص ١٦/ ٨٠، اللسان : بقل، الكامل ٢/ ٢٧٩، الخزانة ١/ ٢١.

فإن كان فاعل الفعل مثنى فحكمه حكم المفرد . فإن كان مجموعاً فلا يخلو أن يكون جمع سلامة أو جمع تكسير أو اسم جنس . فإن كان اسم جنس فالعرب تخبر عنه إخبار المؤنث والمذكر فتقول : انكسرتِ الشجرُ وانكسرَ الشجرُ.
فإن كان اسم جمع فلا يخلو أن يكون عاقلاً أو غير عاقل . فإن كان عاقلا فهو مذكر وليس من هــــذا الباب . وان كان لما لا يعقل فالعرب تخبر عنه إخبار المؤنث فتقول : جرت الدودُ.

فإن كان جمع تكسير فالعرب تخبر عنه إخبار المؤنث والمذكر فتقول : انكسرت الجذوع وانكسر الجذوع ، فتذكرّ إن ذهبت به مذهب جمع وتؤنّث إن ذهبت به مذهب جماعة .

فإن كان جمع سلامة ففيه خلاف. فمذهب أهل البصرة أنّ حكمه حكم المفرد ،ومذهب أهل الكوفة أنّ حكمه حكم التكسير فيذكرّ على معنى جمع ويؤنّث على معنى جماعة .

وأبو علي الفارسي يفصّل فيقول : إن وقَعَ جمعُ السلامة على مذكر فالإخبار عنه إخبار المذكر وان وقع على مؤنث فتخبر عنه إخبار المؤنث والمذكر بدليل قول الشاعر :

٧٢٥ عشيّةَ قــام النائحـــاتُ وشُقّقَـــتْ

.....................البيت (١)

وقوله عز وجل : إذا جاءَكَ المؤمناتُ (٢) .

وذلك فاسد ، لأنّه لم يكثر كثرة توجب القياس. وحمل قوله تعالى : إذا

---

(١) عجزه : جيوب بأيدي مأتم وخدود

وهو لابي عطاء السندي في رثاء يزيد بن هبيرة الفزاري. أدب الكاتب ٢٦، الشيرازيات ٥٩ ظ، الأقتضاب ٢٩٢، اللسان : أتم، الخزانة ٤/ ١٦٧ .

وانظر الأيضاح الفارسي : ورقة ٩٨/ العقد الفريد ٢/ ١٨٥ .

(٢) الممتحنة : ١٢.

جاءك المؤمناتُ، على أن يكون قد حذف منه التاء مثل قوله: قال فلانةُ(١) وكذلك قوله :

عشيّةَ قامَ النّائحاتُ .....

... ... البيت

وأمّا :

٧٢٦ قالَتْ بنو عامرٍ ....

... ... البيت (٢)

فيكون مؤنثاً على المعنى لأنّه اذا قال : قالت بنو عامر ، فكأنّه قال : قالت أولاد عامر ، مثل قوله :

٧٢٧ ... ...

ماثل بنى أسَدٍ ماهذهِ الصَوتُ(٣)

فأنّث على معنى الصيحة .

فإن كان مضمراً فلا يخلو أن يكون المضمر العائد على الجمع مفرداً أو جمعاً . فإن كان مفرداً فلا بد من التاء إلاّ في ضرورة نحو قوله :

(١) نقل ابن هشام ان بعضهم أجاب عن ذلك بأن التذكير في جاءك للفصل أو لأن الأصل : النساء المؤمنات ، او لأن أل مقدرة باللاتي. التوضيح ١/ ١٣٨. وما ذكره هنا جواب ابن مالك في شرح التسهل ٨٣ ظ .

(٢) تمامه : قالت بنو عامر خالوا بني أسد يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام

وهو للنابغة الذبياني . خالوا : تاركوا. واللام في للجهل زائدة لتوكيد الاضافة والأصل : يا بؤس الجهل. الكتاب ١/ ٣٤٦؛ الجمل ١٨٧ ، اللامات ١١١، الأصول ١/ ٢٩٤، الشعر والشعراء ٩٥، الخصائص ٣/ ١٠٦، ابن الشجري ٢/ ٨٠، الخزانة ١/ ٢٨٥ ، الديوان ٢٢٠.

(٣) صدره : يا أيها الراكب المزجي مطيته

وهو لرويشد بن كثير الطائي . وفي البيت تهكم ببني أسد لأنه هو الذي أثار عليهم ما اهتاجوا له. الخصائص ٢/ ٤١٦، شرح مشكلات الحماسة ٦٨، شرح الحماسة للمرزوقي ١٦٦، المخصص ٢/ ١٣٠، اللسان : صوت.

٧٢٨ وأمــا تَــرَىْ لِمَّـتَـي بُــدّلَـــت

فـإنَّ الحوادِثَ أودَى بِها(١)

وان كان المضمر ضمير جمع فلا يحتاج إلى علامة نحو قولك: الجذوع انكسرت.

وأمَّا الضمير فــلا يخلو أن يعود عـــلى مفرد أو مثنى أو مجموع .

فإن عاد على مفرد أو مثنى كان على حسب مايعود عليه من إفراد وتثنية وجمع ، نحو : هند ضربتُها . والهندانِ ضربتُهما .

فإن عاد على مجموع فلا يخلو أن يكون جمع سلامة أو جمع تكسير أو اسم جمع أو اسم جنس . فإن كان اسم جنس فيعود الضمير عليه مفرداً مثل قولك : الشجرُ قطعتُها والتينَ أكلتها .

فإن كان اسم جمع فلا يخلو أن يكون لمن يعقل أو لما لايعقل . فإن كان لمن يعقل فيعود الضمير عليه كما يعود على المذكر وليس من هذا الباب .

فإن كان لما لايعقل فيعود الضمير عليه كما يعود على المؤنث المفرد مثل قولك : الإبل حلبتُهــا .

فإن كان جمع تكسير فلا يخلو أن يكون لمن يعقل أو لما لايعقل . فإن/ [٢٢٠ظ] كان لمن يعقل فلا يخلو أن يكون مذكراً أو مؤنثاً .

فإن كان مذكراً فيعود الضمير عليه كما يعود على جماعة المذكرين . وقد يعود الضمير عليه كما يعود على واحد المؤنث نحو : الرجالُ والنساءُ وأعجازها.

فإن كان مؤنثا فيعود الضمير عليه كما يعود على جماعة المؤنث نحو قولك : النساءُ (قُمنَ) (٢). وقد يعود الضمير عليه كما يعود على الواحدة المؤنثة نحو قوله :

---

(١) للأعشى. ورواية الديوان : فأن تعهديني ولي لمة.

قال الفراء : ذهب به إلى معنى الحدثان. معاني القرآن ١/ ١٢٨؛ الكتاب ١/ ٢٣٩ ، المذكر والمؤنث للمبرد ١١٢، الأصول ٢/ ٣٤٩، المخصص ١٦/ ٨٢، ابن الشجري ١/ ٢٢٧ ، الخزانة ٤/ ٥٧٨، الديوان ١٧١ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

٧٢٩ تركنا الخيلَ والنَّعمَ المُنَدَّى
وقلنا للنساءِ بها أقيمي(١)

فإن كان لما لايعقل فإنَّ الضمير يعود عليه مجموعا ، وقد يعود عليه كما يعود على الواحدة المؤنثة فتقول : الجذوعُ انكسَرْنَ وانكسرت ، والأجذاعُ طِلْنَ وطالتْ ، إلاَّ أنَّ الأفصح في جمع القلة أن يعامل في الضمير معاملة الجمع ، والأفصح في جمع الكثرة أن يعامل في الضمير معاملة الواحدة من المؤنث .

وقد يعود الضمير عليه كما يعود على الواحد المذكر نحو قوله تعالى : وإنْ لكم في الأنعام لعبرةٌ نسقيكُم مما في بطونِهِ (٢) .

فإن كان جمع سلامة فلا يخلو أن يكون مذكراً أو مؤنثاً . فإن كان مذكراً فيعود عليه ضمير جماعة المذكرين . وإن كان مؤنثاً فيعود عليه ضمير جماعة المؤنثين .

وأمَّا الصفة فلا يخلو أن تكون قد عملت في ظاهرٍ أو مضمر. فإن عملت في ظاهر فحكمه حكم الفعل إذا رفع الظاهر وإن عملت في مضمر فحكمها حكم الفعل اذا رفع المضمر .

وأما الاشارة فحكمها حكم المضمر المفرد في موضع يفرد فيه ويثنى حيث يثنى ويجمع حيث يجمع .

وأمَّا المذكَّر اذا أخبرت عنه إخبار المؤنث ألحقت علامة التأنيث ولا يخبر عنه إخبار المؤنث إلاَّ في قليل على المعنى نحو قولهم : فلانٌ لغوبٌ أتتهُ

---

(١) استشهد به المصنف في المقرب ولم ينسبه. وفيه : المفدى. وانشده البطليوسي في شرح سقط الزند : طردنا الخيل. ولم ينسبه.
المندى : من ندى الإبل يندبها وهو ان يوردها الماء حتى تشرب قليلا ثم يجيء بها حتى ترعى ساعة ثم يردها إلى الماء. شروح سقط الزند ١٠٩٥، المقرب ٩٤، اللسان : ندى ٢٠/١٨٩.
(٢) النحل : ٦٦ .

كتابٌ فاحتَقَرها (١) . يريد : صحيفتي . إلاّ أن يكون المذكر مضافا إلى مؤنَّث في المعنى ويجوز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول وذلك نحو قولك : ذهبت بعضُ أصابعه (٢). والبعض مذكر وأخبر عنه إخبار المؤنث لما ذكر نحو قوله :

٧٣٠ إذا بعضُ السنينِ تعرّقَتْنا
كفى الأيتامَ فقدَ أبي اليتيمِ (٣)

فأخبر عن بعض السنين كما يخبر عن المؤنث لأنَّ بعض السنين في المعنى سنون . وكذلك : تلتقطهُ بعضُ السيّارةِ (٤) . لأنَّ بعض السيارة سيارةٌ . أو يكون المذكَّر مضافاً إلى المؤنث إلاّ أنَّه يجوز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول وذلك نحو قوله :

٧٣١ وتشرَقُ بالقولِ الذي قد أذعتَه
كما شرِقَت صدرُ القَناةِ من الدَمِ (٥)

أو يكون المذكَّر مضافاً إلى مؤنث ليس منه ولا هو في المعنى مؤنث ، إلاّ أنَّه يجوز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول وذلك نحو قولهم : اجتمعت أهلُ اليَمامةِ (٦) ، فالأهل مضاف إلى مؤنث ليس منه ولا هو في المعنى

(١) تنظر حكاية هذا القول الذي حكاه الأصمعي عن أبي عمرو عن رجل من أليمن في الخصائص ٢/ ٤١٥، شرح مشكلات الحماسة ٦٨، والمحتسب ٢/ ١٨٦ .

(٢) الكتاب ١/ ٢٥، الكامل ٢/ ١٤١، الخصائص ٢/ ٤١٥.

(٣) لجرير. تعرقتنا : أذهبت أموالنا، وهو من تعرقت اللحم إذا اذهبت ما عليه من اللحم . والبيت في مدح هشام بن عبد الملك. الكتاب ١/ ٢٥، ٣٢؛ المقتضب ٤/ ١٩٨ ، الكامل ٢/ ١٤١، الأصول ٢/ ٥٨، سر الصناعة ١/ ١٤، المخصص ١٧/ ٧٧، الخزانة ٢/ ١٦٧ ، الديوان ٥٠٦.

(٤) يوسف ١٠، وهذه قراءة الحسن البصري كما في الخصائص ٢/ ٤١٥ ، المحتسب ١/ ٢٣٧ ٢/ ١٨٦

(٥) للأعشى يهجو عمير بن عبد الله الشاعر. الكتاب ١/ ٢٥، المقتضب ٤/ ١٩٧، ١٩٩ ، الكامل ٢/ ١٤١، الأصول ٢/ ٧٣٢، الخصائص ٢/ ٤١٧، شرح المفضليات ٨١٩ ، المخصص ١٧/ ١٢، العيني ٣/ ٣٧٨، الديوان ١١٩.

(٦) الكتاب ١/ ٢٦ .

مؤنث إلاّ أنّه يجوز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول . فإن لم يجز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول نحو قولهم :

٧٣٢ مشين كما اهتزّت رماحٌ تسفّهت
أعاليَها مرُّ الرياحِ النّواسمِ (١)

/ فأنّث المرّ لأنّه لا يجوز أن تقول : تسفّهت أعاليَها الرياح وأنت [٢٢١و] تريد مرّها. وان لم يجز أن تلفظ بالثاني وأنت تريد الأول لم يجز التأنيث، ألا ترى أنك إذا قلت : قطعتُ رأس هندٍ، لا يجوز أن تقول : قطعتُ هندٍ.

---

(١) لذي الرمة. تسفهت : حركت واستخفت. الكتاب ١/ ٢٥، ٣٣، المقتضب ٤/ ١٩٧، الكامل ٢/ ١٤١، الأصول ٢/ ٥٨، ٧٣٣، الخصائص ٢/ ٤١٧، المخصص ١٧/ ٧٨، العيني ٣/ ٣٦٧، الديوان ٦١٢.

باب الأفعال المهموزة

إنّما ذكر الأفعال المهموزة وان كان ذكرها ليس من قبيل علم العربية لأنّه ليس مما يضبط بقياس . لأنّ النحويين اختلفوا فيها. فمنهم من قال : انه يبدل من الهمزة في كل موضع . ومنهم من منع ذلك في كل موضع إلاّ أن يسمع. ومنهم من فَصَّل وهو الصحيح . فقال : الهمزة من الفعل لا يخلو أن تقع فاء أو عيناً أو لاماً . فإن وقعت لاماً فالأجود إثبات الهمزة . ولغة للعرب ضعيفة يبدلون من الهمزة ياء يقولون : قَريتُ ، في قَرأْتُ. وأخطيتُ في أخطأتُ . حكى ذلك الأخفش (١) .

فإن وقعت فاء فلا تبدل إلاّ حيث سمع والذي سمع من ذلك واتيته ووامرته وواخيته، وهو من أتى وأمر ومن الأخوة. ولا يقاس على ذلك غيره. لا يقال في أخوه : وَخُوه، فأما أرَّخت وورَّخت فلغتان ، وليست الواو بدلاً من الهمزة لأنَّهما يتصرفان على السواء وليست واحدة منهما أكثر تصرفاً من الأخرى ، يقال : أرَّخت وورخت وتأريخ وتوريخ ومؤرخ ومورخ .

وان كانت عيناً لم يبدل أيضا منها شيء الاّ ما جاء من ذلك والذي جاء منه سال في سأل (٢) . فمنهم من أبدل الهمزة واواً فيقول : سِلتُ أسال ، كما يقال : خِفتُ أخاف ، وتقول : المساولة، ومنهم من يقول : المسايلة فيبدل من الهمزة في سأل ياء .

---

(١) المحتسب لابن جني ١/ ٦٧ ، ٢/ ١٧٣ .

(٢) شاهده قول حسان : سالت هذيل رسول الله فاحشة .... البيت

وانظر الكتاب ٢/ ١٧٠ ، المقتضب ١/ ١٦٧ ، شواهد الشافية ٢٣٨ ، ابن يعيش ٩/ ١١٤ .

باب أمس

إذا لم يكن معرّفاً بالألف واللام ولا بالإضافة ولا منكّراً ولا مجموعاً ولا مصغّراً فلا يخلو أن يكون ظرفاً أو غير ظرف .

فإن كان ظرفاً فهو مبني على الكسر ويكون له معينان : أحدهُما أن يريد به اليوم الذي قبل يومك ، والآخر أن تريد به ما تقدّم يومك ، وذلك لايكون إلاّ مجازاً وعليه قوله :

٧٣٣ لعمرى لقوم قد ترى أمسِ فيهم
مرابِطَ للأمهارِ والعَكَرِ الدِّثْرِ (١)

لأنّه أراد بأمسِ ما مضى مما تقدّم يومه الذي كان فيه .

فإن كان ظرف ففيه لغتان : لغة أهل الحجاز بناؤه على الكسر وعليه قوله :

٧٣٤ اليومَ أعلمُ ما يَجيءُ به
ومضى بفَصْلِ قضائه أمسِ (٢)

وبنو تميم يعربونه إعراب مالا ينصرف .

وزعم الزجاج وأبو القاسم أنّ أمسِ اذا كان ظرفاً يجوز فيه البناء على الفتح واستدلّ على ذلك بقوله :

---

(١) لامرىء القيس في مدح سعد بن الضباب الايادي. ورواية الديوان (ط السندوبي) والجمهرة واللسان : في ديارهم. ولا شاهد فيها.
العكر : جمع عكرة وهي القطعة من الابل ما بين الخمسين إلى المائة .
الدثر : المال الكثير ، لا يثنى ولا يجمع ، وكسرت الثاء ضرورة حين سكن الراء. جمهرة اللغة ٢/ ٢٨٥ ، اللسان : دثر ، الديوان ١١٢ .

(٢) من أبيات تنسب للقمقام بن المباهل من ملوك حضرموت واليمن التبابعة.
ورويت أيضاً لأسقف نجران. معجم المرزباني ٢٢٣ ، اللسان : أمس.

٧٣٥ لقد رأيتُ عجباً مُذْ أمسا (١)

وهذا لا حجة فيه ، لأنّ أمسِ ليس بظرف ، وإنّما هو اسم (٢) بدليل دخول حرف الجرّ عليه ، لأنّ دخول حرف الجر على الظرف ينقله عن الظرفية بدليل أنّ وسط إذا كان ظرفاً فهو ساكن العين /نحو : جلستُ[٢٢١ظ] وَسْطَ الدارِ ، وإذا كان اسما فهو متحرك العين نحو : هذا وَسَطُ الدارِ ، فإذا دخل حرف الجر على وسط حركت عينها فتقول : جلست في وَسَطِ الدارِ. وإذا كان غير ظرف فلا يخلو أن يكون في موضع رفع أو نصب أو خفض . فإن كان في موضع نصب أو خفض لم يجز فيه عندهما إلاّ البناء على الكسر أو الفتح . وإن كان في موضع رفع فهو عندهما يجوز فيه الوجهان : البناء والإعراب إعرابَ مالا ينصرف .

ودليلهما أنّ أمسِ إذا كان غير ظرف (٣) وكان في موضع نصب أو خفض يجوز فيه البناء على الفتح نحو قوله :

لقد رأيت عجباً مُذْ أمساً (٧٤٠)

وهذا لاحجة فيه لأنه يمكن أن يكون معرباً إعراب مالا ينصرف ، وأيضا فإنّ الدليل على أنّه ليس بمعنى على الفتح أنّه لم يأتِ الاّ في موضع خفض ولو كان مبنيا لجاء مثل : شهدتُ زيداً أمسِ .

فإن كان معرّفا بالألف أو اللام أو بالإضافة أو منكّراً أو مجموعاً أو مصغّراً فإنّه معرب أبداً على كل حال .

---

(١) بعده : عجائزا مثل السعالي خمسا يأكلن ما في رحلهن همسا

وهو من شواهد الكتاب المحسين. ونسب للعجاج. أمس هنا مجرور بالفتحة لأنه جاء على لغة تميم في منع الصرف، والالف للإطلاق.

الكتاب ٢/ ٤٤، النوادر ٥٧، الجمل ٢٩١، التوجيه ١٥٧ ، المفصل ١٣٣ ، ابن الشجري ٢/ ٢٦٠، اللسان : أمس، الخزانة ٣/ ٢١٩.

(٢) ج، ر : أمس، وهو تحريف.

(٣) كذا وهو يناقض ما تقدم والظاهر ان (غير) زائدة .

باب اسماء الفاعلين والمفعولين

قصده في هذا الباب أن يبين أسماء الفاعلين والمفعولين وال .

فأمَّا اسم الفاعل فلا يبنى إلاّ من فعل متصرف. وأما اسم المفعول فلا يُبنى الاّ من كلّ مبنيّ لما لم يسم فاعله.

واسم المفعول لا يخلو أن يكون من فعل ثلاثي أو أزيد من ثلاثة أحرف . فإن كان من فعل ثلاثي فاسم المفعول منه على وزن مفعول قياساً . فإن كان من فعل زائد على ثلاثة أحرف فيأتي أبداً على وزن الفعل المضارع المبني لما لم يسم فاعله، إلاّ أنّك تبدل من حرف المضارعة ميما مضمومة خاصة.

فاسم الفاعل لا يخلو أن يكون من فعل ثلاثي أو أزيد ، فإن كان من فعل ثلاثي فلا يخلو أن يكون على وزن فَعَلَ أو فَعُلَ أو فَعِلَ.

فإن كان من فعُل فهو أبداً على وزن فَعيل نحو : ظرُف فهو ظريف وكرُمَ فهو كريم. وان كان من فعل فلا يخلو أن يكون متعدّياً أو غير متعدّ. فإن كان متعدّياً فهو أبداً على وزن فاعل نحو : عِلمَ فهو عالِم.

وإن كان غير متعدّ فاسم الفاعل يأتي منه على وزن فَعيل نحو : عَمِيَ فهو عَم، وعلى وزن أفعل نحو : عَشِيَ فهو أعشَى، وعلى وزن فَعْلان نحو : صَدِيَ فهو صَدْيان. فإن كان من فعل زائد على ثلاثة أحرف فاسم الفاعل منه يأتي على وزن الفعل المضارع إلاّ أنّك تبدل من حرف المضارعة ميما نحو مُتغافِل من تَغافَلَ. وشذّ من ذلك : أورقَ الشجرُ فهو وارِقٌ وأورسَ فهو وارسٌ وأيفعَ الغلامُ فهو يافِعٌ، على وزن فاعل من المزيد. وشذّ منه أيضا ألقح فهو مُلقِحٌ (١).

(١) كذا والوجه أن يقول : لاقح، ومنه : ألقح الفحل الناقة والريح السحاب فهي لاقح والجمع لواقح، والأصل : ملاقح. وملقح قياسي وليس شاذا. الصحاح : لقح.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر وتسمى حروف الرفع

هذه الترجمة ظاهرها التناقض ، وذلك أنّها إذا كانت رافعة فلا يتصور أن يكون مابعدها مرفوعاً بالابتداء ، لأنّ / المبتدأ مُعرّى من العوامل اللفظية فكيف يتصور في الشيء الواحد في حين واحد أن يكون مُعرّى من العوامل اللفظية عامل فيه لفظ قبله.

وهذا الاعتراض مندفع بأن يكون فاعلُ ترفع ضمير المخاطب كأنّه قال : ترفع أيها المخاطب مابعدها بالابتداء والخبر . وقد روى : يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، فعلى هذه الرواية لاطعن فيه أصلا (١) .

وقصده في هذا الباب أن يذكر كل كلمة يجوز وقوع المبتدأ والخبر بعدها وليست الكلمة المتقدمة لازمة للكلام بل يجوز إسقاطها فيبقى مابعدها كلاما مستقلا بنفسه ، ويشترط أن تكون تلك الكلمة لا تكون الاّ مصدراً .

فإن قيل : فقد ذكر في هذا الباب حروفا وغير حروف ، والترجمة تقتضي أنّ كل ما يقع في الباب إنما هو من جنس الحروف .

فالجواب عن هذا أحد شيئين : إمّا أن يكون أخذ الحرف بمعنى الكلمة فيقع اذ ذاك على الاسم والفعل والحرف . واما أن يكون جعل أينَ وكيفَ ومَتى حروفاً مجازاً لتضمّنها معنى الحرف ، وكذلك بينما وبينا أطلق عليها لفظ الحرف لشبهها به فيما ذكرناه من وقوع المبتدأ والخبر بعده ولزوم الصدرية.

فإن قيل : لأيّ شيء لم يذكر في هذا الباب ما ولا ؟ فالجواب عن ذلك : إنّه إنّما لم يذكرهما في هذا الباب لأنّهما لم يحدثا فيما بعدهما معنى من المعاني ، فلذلك كانتا كأنّهما في الكلام وانما هما وصلة يراد بها الإبعاض ،

---

(١) يريد بالرواية هنا أنه جاء في بعض نسخ الجمل كذا.

فلا تعلق لهما بما بعدهما لا لفظاً ولا معنى ، بل هي أصوات منفردة بما بعدها وما بعدها لم يتقدمه شيء .

وأمَّا همزة الاستفهام فاستُغني عنها بهل .

وهذه الأدوات تنقسم قسمين : قسم لايقع بعده الاّ الجملة . وقسم يقع بعده المفرد والجملة . فالذي يقع بعده المفرد والجملة : متى وأين وكيف وبينا ، فإن وقع بعدها المفرد كانت في موضع الخبر نحو : كيف زيدٌ وأين عمرو ؟ ومتى القيامُ ؟ وبينا قيامُ زيدٍ قامَ عمرو .

وإن وقع بعدها الجملة كانت في موضع نصب على الظرف بما بعدها إلاّ كيف فإنَّ في إعرابها خلافاً . فعلى مذهب سيبويه تكون منتصبة على الظرف لأنَّها عنده من باب الظروف (١). فإذا قلت : كيفَ زيدٌ قائمٌ ؟ فتقديره عنده : على أيِّ حال زيدٌ قائمٌ ؟ ومذهب الأخفش أنَّها من الأسماء (٢) ، فإذا قلت : كيف زيدٌ قائمٌ ؟ فتقديره عنده : أمسرعاً زيدٌ قائمٌ أم غيرُ مسرعٍ ؟ ويكون في موضع نصب على الحال .

وذلك فاسد ، لأنَّ الحال خبر من الأخبار وكيف استفهام فلا يصح وقوعها خبراً . والصحيح ماذهب اليه سيبويه . والذي يدل على صحة مذهبة أنَّ كيف لاتتصرف أعني أنَّها لاتستعمل فاعلة ولا مفعولة ولا يدخل عليها حرف جر ، وباب الأسماء غير المتصرفة أن تكون ظروفاً . وأيضاً فإنَّها اذا جعلت ظرفاً كانت في تقدير : أصحيحٌ أم سقيمٌ أم مريضٌ أم ضعيفٌ أم غير ذلك من الأحوال التي يمكن السؤال عنها .

ومهما أمكن أن يكون اللفظ في معنى واحد كان أولى من أن يكون له (٣) مفسّراً بما لاينحصر من الألفاظ .

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٤، المغنى ٢٢٦.

(٢) ووافقه السيرافي. المغنى ٢٢٦.

(٣) كذا وهي زيادة يستقيم المعنى بحذفها .

فإن قيل : فكيف تجعل ظرفاً وهي ليست باسم زمان ولا مكان ؟ فالجواب : إنّها واقعة على الأحوال والحال قد تشبه بالظرف فيقال : زيد في حال حسنة ، فكذلك كيف .

وأمّا الذي لا يقع بعده إلاّ الجملة فما بقي ، ولا موضع له من الإعراب لأنّه حرف . وأمّا بينما ففيها خلاف ، فمنهم من جعلها من قبيل مالا يليه إلاّ الجملة . ومنهم من جعلها من قبيل ما يليه الجملة تارة والمفرد أخرى . فأجازوا : بينما قام زيدٌ قام عمرو على زيادةما. والعامل في بينما وبينا جوابُهما . ولا يعمل فيهما ما بعدهما لأنّهما مضافان إليه ، ولا يعمل المضاف إليه فيما أُضيف إليه ، ولذلك ذهب كثير من النحويين إلى زيادة إذ في مثل قوله (١) :

٧٣٦ بينما نحن بالأراكِ معاً
إذ أتى راكبٌ على جَمَلِهْ (٢)

لأنّ إذ مضافة إلى ما بعدها فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها . وهذا قد يسوغ على غير زيادة « إذ » وذلك أن تُقدِّر (قبل) (٣) بينما وبينا عاملاً يفسره ما بعده.

وقد تقدم الخلاف في الغاء إنّما وأخواتها وإعمالها والصحيح من ذلك .

وقوله :

---

(١) من ذهب إلى زيادتها هنا الأصمعي والفراء في المعاني ١/ ٤٥٩ ، وانظر شرح المرزوقي على الحماسة ١٨٨٤.

(٢) لجميل بثينة. الأراك : موضع بعرفة. معاني القرآن ١/ ٤٥٩، المغنى ٣٤٥ ، الخزانة ٤/ ١٩٩ ، الديوان ١٨٨.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

٧٣٧ بينا تعانقه الكماةُ .... البيت (١)

ويروى : تعانقه بالرفع والخفض . وزعم أبو محمد بن السيد أنّ رواية الخفض غير جائزة، لأنّ تعانقه مصدر تعانق وتفاعل لا يتعدى .

وهذا الذي ذهب إليه باطل (٢)، بل في ذلك تفصيل . وهو أنّ التاء الداخلة على فاعل لا تخلو أن تدخل عليه وهو متعدٍّ إلى واحد أو إلى اثنين . فإن كان متعدّياً إلى اثنين صار متعدّياً إلى واحد نحو : عاطيتُ زيداً الدرهمَ . وإن كان متعدّياً إلى واحد صار غير متعدٍّ نحو : ضاربَ زيدٌ عمراً ، تدخل عليه التاء فتقول : تضاربَ زيدٌ وعمروٌ ، وقد تدخل على المتعدّي إلى واحد فيبقى على تعدّيه نحو قولك : تجاوزتُ موضع كذا ، ومنه قوله :

٧٣٨ تجاوزتُ أحراساً...... ....البيت (٣)

ووجهه عندي أن لا تقدّر التاء داخلة على فاعَلَ بل أصل بنفسها فكذلك تعانق يكون من هذا القبيل ، إلاّ أنّ ذلك يكون مما يُحفظ ولا يقاس عليه .

---

(١) تمامه : بينا تعانقه الكماة وروغه يوما أتيح له جريء سلفع

وهو لأبي ذؤيب الهذلي. ورواية الخصائص : تعنقه، ومعناه دنوه من الكماة. الروغ : الميل عن الضربات. السلفع : الجسور.

وعند ابن جني أن بينا أصلها بين وأشبعت فتحة النون فصارت ألفا.

شرح مشكلات الحماسة ٣٦٦، الخصائص ١٢٢/٣، الجمل ، ٢٩٤ ، الخزانة ٣ /١٨٣، ديوان الهذليين ١٨.

(٢) قال ابن هشام : وانما ذكر ابن السيد أن تعانق لا يتعدى ولم يذكر أن تفاعل لا يكون متعدياً، وأيضاً فلم يخص الرد برواية الجر، ولا معنى لذلك. اهـ. وهو يعقب على رأي ابن عصفور هنا. المغنى ٥٧٦.

(٣) تمامه : تجاوزت أحراسا وأهوال معشر على حراص لو يشرون مقتلي

هو لامرىء القيس من معلقته. يشرون : يخفون. الاقتضاب ١٩٦، المغنى ٢٩٤، ٥٧٦، اللسان : شرر. الخزانة ٤/ ٤٩٦، الديوان ١٣، ٣٧٠.

باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه

المنصوبات تنقسم ثلاثة أقسام : قسم ينتصب بفصل ظاهر ولا يجوز إضماره وذلك كل فعل إذا أضمرته لم يكن عليه دليل لا من لفظ متقدم عليه ولا من تسلط حال . وقسم ينتصب بفعل إن شئت أظهرته وإن شئت أضمرته ، وهو كل فعل إذا أُضمر كان له ما يدلُّ عليه إمّا من لفظ متقدّم وإما من تسلط / حال. [٢٢٣ و]

وقسم ينتصب بفعل مضمر ولا يجوز إظهاره ، وهو الذي أراد أبو القاسم، وذلك يحفظ حفظاً ولا يقاس عليه . وهو المنادى والمنصوب على باب الاشتغال وإيّاك والاسم الذي بعد الواو في : إيّاك والأسدَ . والاسم الذي بعد الواو في : ويحهُ وأخاه، وأهلَكَ والليلَ، وما أنت وزيداً، وما شأنُك وزيداً ، والمصادر (١) الموضوعة موضع الأمر اذا كُرّرت نحو : ضَرباً ضَرباً ، والحذرَ الحذرَ، والنجاءَ النجاءَ. والمصادر الموضوعة موضع الدعاء وهي : سقياً ورعياً وجَدعاً وسحقاً وبُعداً وأُفّةً وتُفّةً ودَفراً وتَعساً وبُؤساً وبَهراً، وهي من الأسماء الموضوعة موضع فعل الدعاء ، وهي مؤنثة . وما استعمل من المصادر المضافة الموضوعة موضع الفعل في الخبر وهي سبحانَ الله وريحانَهُ وقعدَكَ اللهُ وعمرَكَ اللهُ ، وما وضع من الأسماء مضافاً موضع فعل الدعاء وهي ويحَهُ وويلَهُ وويسَهُ وعَوْلَهُ ، ولا تستعمل عوله إلا بعد ويله (٢).

وما وضع من المصادر المثنيات موضع الفعل وهي حنانَيْكَ وسعْديكَ ولبّيْكَ ودواليْكَ وهذا ذَيْكَ وبعتُ الشاءَ شاةً بدرهمٍ ، وأخذته

(١) ج، والمضاف، وفي ر : والمصادر والمضاف ، وكلاهما تحريف.
(٢) الكتاب ١/ ١٦٠.

بدرهم فصاعداً ، وبدرهم فزائداً . وما وضع من المصادر موضع فعل التعجب وهي : (أ) (١) كذباً وحلفاً .

وكل مصدر أو صفة بعد أمّا بشرط أن لايكون ما بعدها يعمل فيه مثل : أمّا سميناً فسمينٌ وأما عالماً فعالمٌ .

والمصادر المشبهات إذا تقدّم قبلها ما يدل على الفعل مثل : له صوتٌ صوتَ حمارٍ ، وله صراخٌ صراخَ الثكلى ، وله دقٌ دقّكَ بالمنحازِ حبَّ الفُلفُلِ (٢) ، ومَنْ أنت وزيداً ؟ وكِلَيْهما وتمراً (٣)، وهذا ولازَعماتِكَ ، ونِعْمَةَ عينٍ ونِعْمَا عَينٍ ، ونعامَ عَينٍ ، وكرامةٌ ومسرّةٌ ، ولا كيداً ولا رَغماً ولا غمّاً .

وكذلك كل صفة وضعت موضع الفعل مثال : أتميمياً مرّةً وقيسياً أخرى؟

وكل اسم ينتصب بفعل مضمر على (٤) وقد تقدّم مثل: أنتهِ أمراً قاصداً، ووراءَكَ أوسعُ لكَ ، وانتهوا خيراً لكُم .

والمصادر الموضوعة موضع الفعل في الخبر مثل : ما أنت سيراً ، وإنّما أنتَ شربَ الإبلِ ، ومرحباً وأهلاً وسهلا ، وسُبّوحاً قُدّوساً ، وإن تأتِني فأهلَ الليلِ والنهارِ ، وكلَّ شيء ولا هذا .

وكل اسم وضع موضع الفعل في الخبر مثل : أقائماً وقد قَعدَ الناسُ ؟ وعائذاً بالله .

وأمّا المناديات فإنّها تنصب بفعل مضمر ولا يجوز إظهاره . فإذا قلت : يارجلاً ، فتقديره : أُنادي رجلاً ، ثُم حذف أُنادي ونابت « يا » منابه فلذلك لم يجز إظهاره لأنّه لايجوز أن يُجمع بين العوض والمعوض منه .

وزعم بعض النحويين أنّه انتصب بما في « يا » من معنى الفعل (٥) .

---

(١) زيادة تقتضيها صحة المعنى.

(٢) المنحاز : الآلة التي يدق بها وهي الهاون. وانظر الكتاب ١/ ١٧٩.

(٣) ومعناه : اعطني اياهما كليهما واعطني معهما تمراً. وهو مثل. الكتاب ١/ ١٤٢.

(٤) بياض في ج، ر بمقدار كلمة.

(٥) انظر مذاهب النحاة في هذه المسألة في ابن يعيش ١/ ٢٢٧، شرح الرضي ١/ ١١٩.

ومنهم من ذهب إلى أنّه انتصب بنفس « يا » واستدلّ على ذلك بأن قال : الدليل على أنّه منصوب بيا وليس منصوباً بفعل / مضمر أنّه لو أظهروا [٢٢٣ظ] الفعل الذي تدّعون إضماره لغيّر المعنى ، وذلك أنّك إذا قلت : يازيدُ ، فهو نفس النداء ، وأنادي زيداً ليس بنفسِ النداء وإنّما هو إخبار بأنّه يقع منه نداء .

وهذا الذي ذهب إليه هذا الذاهب فاسد ، وذلك أنّ الحرف إذا اختص باسم واحد لايعمل فيه إلاّ جراً ، وهذا قد عمل فيه نصباً ، فدلّ على بطلان ما ذهب إليه من أنّ « يا » هي الناصبة مع أنّها لا تختص ، وذلك أن «يا» للتنبيه في الأصل فهي غير مختصة بدخولها على الاسم والفعل والحرف .

فمثال دخولها على الفعل قوله :

ألا يـا لسقيـانِي قبلَ غـارةِ سِنْجالِ .... (١٩)

ومثال دخولها على الحرف قوله :

يـا لـيـتَ زوجَـــكِ قـــد غـــدا
متقلّـداً سـيفاً ورُمـــحاً (٢٠)

وأمّا قوله : إنّ إظهار الفعل يغيّر المعنى فالجواب : إنّ الأفعال تنقسم قسمين : قسم هو كناية عن معني ، مثل : قام زيدٌ ، وقسم هو المعنى نفسه مثل قولك : أحلفُ باللهِ لأفعلنّ كذا ، ألا ترى أنّ قولهم : أحلف ، هو القسم بنفسه ، وكذلك المنادى يكون على تقدير : أنادي ، ويكون أنادي هنا المراد به نفس النداء .

وأمّا المنصوب في باب الاشتغال فهو منصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره. وإنّما لم يجز إظهاره لأنّه جعل الفعل الذي بعده كأنّه عوض منه، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه .

ومنهم من ذهب إلى أنّه منصوب بالفعل الذي بعده وهو الفراء (١) . وذلك أنّ عدم الإضمار أحسن من تكلفه . قال فإن قيل : تعدّى ضربتُ لمفعولين

---

(١) الانصاف مسألة ١٢، الهمع ٢/ ١١٤.

وإنّما يتعدى إلى مفعول واحد فالجواب : إنّه لما كان المفعول هو الضمير في المعنى ساغ أن يعمل فيه .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنَّ العرب تقول : زيداً مررتُ به ، ومررت لاتعمل نصباً ، فثبت هنا إضمار الفعل . وأيضاً فإنَّ الشيء لايقتضي مما يطلبه إلاَّ شيئاً واحداً .

فأمَّا إيّاك فهو منصوب بإضمار فعل لايجوز إظهاره ولم يستعمل إلاَّ بمعنى الأمر ، فإذا قلتَ : إيَّاك ، فتقديره : إيَّاكَ باعد . ولا تقدّره قبل إيّاك ، لأنّه لايتعدى الفعل إلى مضمر المتّصل . وإنَّما لم يظهر الفعل لأنَّ إيَّاك تتنزّل منزلته وتتحمل الضمير كما يتحمّله الفعل. والدليل على أنَّه قد يتحمل الضمير الذي يتحمله الفعل قوله :

٧٣٩ فإيَّاكَ أنتَ وعبدَ المَسيـح ... أنْ تقربَا قِبلةَ المَسجدِ(١)

فعبد المسيح معطوف على المضمر في إيَّاكَ ، وأنت تأكيد له .

وأمَّا الاسم الذي بعد الواو في : إيّاك والأسدَ ، وأمثاله تقديره : إيّاكَ باعِدْ واحذرِ الأسدَ ، إلاّ أنَّ هذا الفعل الذي ينتصب الأسد بإضماره لايظهر لأنَّ ما في إيّاك من التحذير يدل عليه . فإن حذفت الواو لم تلزم إضمار الفعل نحو قوله :

٧٤٠ إيّاكَ إيّاكَ المِراءَ فإنّه ... إلى الشرِّ دَعّاءٌ وللشرِّ جالِبُ(٢)

---

(١) لجرير من قصيدة يهجو فيها الفرزدق، يريد بعبد المسيح الأخطل التغلبي. يجوز الرفع أيضاً في عبد المسيح عطفاً على ضمير الرفع « أنت » . الكتاب ١/ ٤٠، المقتضب ٣/ ٢١٣ ، النقائض ٧٩٨، شرح السيرافي ٢/ ٢٤٠.

(٢) للفضل بن عبد الرحمن القرشي يقوله لابن القاسم بن الفضل. المراء : الجدل او الطعن في قول الخصم تزييفاً وتصغيراً لقائله. وابن هشام والرضي يريان حذف الواو شاذاً لا ضرورة كما قرر سيبويه والمبرد وابن عصفور. الكتاب ١/ ١٤١، المقتضب ٣/ ٢١٣ ، معجم المرزباني ١٧٩ ، ٢١٠ ، المغني ٧٥٦ ، الخزانة ١ / ٤٦٥ .

تقديره : دع المراءَ . ولو كان في الكلام لجاز إظهار هذا الفعل .

وأمّا أمراً ونفسَهُ ، وشأنَك والحجَّ ، ورأسَكَ والحائطَ / [٢٢٤ و] فالأول من هذه الأسماء ينتصب بإضمار دَعْ أو مافي معناه . والثاني ينتصب به بواسطة الواو على معنى مع ، تقديره : دع أمراً ونفسه ، أي مع نفسه . واترك رأسَكَ والحائطَ ، وخذ شأنَكَ والحجَّ ، وكذلك أهلَكَ والليلَ ، تقديره : بادِرْ أهلَكَ والليلَ وبادِرْ الليلَ أي بادر أهلَكَ قبلَ الليل .

وأمّا أخوه من : ويحَهُ وأخاهُ ، فينتصب على الفعل الذي ينتصب عليه ويحه وسيُبيّن . وأمّا شأنَكَ وزيداً ، وما أنتَ وزيداً ، فزيداً منصوب بإضمار الملابسة تقديره : ماشأنُكَ وملابسةَ زيدٍ ، وما أنتَ وملابسةَ زيدٍ ، ولم يظهر الفعل في جميع ذلك لجريانه مجرى المثل في كثرة الإستعمال.

وأمّا المصادر الموضوعة موضع الفعل إذا كررت نحو : ضرباً ضرباً، والحذَرَ الحذَرَ ، والنجاءَ النجاءَ ، فإنّها منصوبة بفعل أمر من لفظها لايجوز إظهاره لنيابة التكرار منابه .

وأمّا ما وضع من المصادر موضع فعل أيضاً وهو : سَقياً ورعياً وخَيبةً وجَدْعاً وعَقراً وسُحقاً وأُفّةً وتُفّةً ودَفْراً وتَعساً وبؤساً ونَتناً وبَهراً، فما كان منها له فعل من لفظه انتصب به ومالم يكن له فعل من لفظه انتصب بفعل من معناه نحو دَفْراً وأُفّةً وتُفّةً .وأما نُوعاً فلا يستعمل إلاّ تابعاً لجوع (١).

وأما تُرباً وجَندلاً ، وفاها لِفيكَ ، فأسماء منصوبة بأفعال مضمرة على معنى الدعاء تقديره : جعلَ اللهُ في فيهِ تراباً ، ووضع الله في فيه جندلاً ، أي أماتَهُ اللهُ إذ لايكون الترب والجندل في فيهِ إلاّ بعد موته ، وكذلك : فاهالفيكَ ، أي جعل اللهُ فمَ الداهيةِ لفيك . والدليل على أنّه يريد الداهية قوله :

(١) يقال : جائع نائع وجوعاً ونوعاً، قيل هو العطشان. الاتباع لابن فارس ١٥.

٧٤١ وداهيةٍ من دواهي المنو
نِ يرهبُها الناسُ لافا لَها(١)

فجعل للداهية فماً .

وأما هنيئاً مريئاً فصفتان منصوبتان بفعل مضمر على أنّهما حالان . فإذا قلت لمن هو في حال نعيم : هنيئاً لكَ ، فكأنّك قلت : أدامَ اللهُ لكَ ماأنتَ فيه من النعيم هنيئاً . وكذلك مريئاً ، إلاّ أنّه لايستعمل وحدَهُ . وكذلك لايحفظ .

وأما سبحانَ اللّه وريحانَهُ ، فإنّهما منصوبان بفعل من معناهما لأنّهما لا يستعمل فعل من لفظهما ، ألا ترى أنّه لايقال : سَبَحتُ ولا راحَ ، بمعنى استرزقَ . فأما سبّحتُ بالتشديد فمعناه : قلت : سبحانَ اللّه . ومعنى :

٧٤٢ سبّحنَ تَنزيهاً وريحانا
استرزاقاً .

وأما معاذَ اللّه ، فمنصوب بفعل من لفظه تقديره : أعوذُ بالله معاذاً .

وأما عَمرَكَ اللهُ ، فمعناه : أسألكُ ببقاء الله . وعَمْر مصدر من عَمَّر على حذف الزيادة بمعنى تعمير فتقديره : عَمرٌ من الله عمّرتُك بهِ تعميراً أي سألتُه بعَمرِ اللهِ أي ببقاءِ اللهِ ، قال الشاعر :

٧٤٣ عمّرتُكَ اللّهَ الجليلَ فإنّني
.........................(٢)

وأما قعدَكَ اللهُ فمعناه حفظك الله ، وهو منصوب بإضمار فعل من معناه .

وأما ويحَهُ / وويسَهُ وويلَهُ وعولَهُ وويبَهُ فمنصوبة بأفعال من [٢٢٤ظ]

---

(١) لعامر بن جوين الطائي. ومعنى لا فا لها : لا مدخل إلى معاناتها والتداوي منها اي هي داهية مشكلة. وفي الخزانة : يحسبها الناس. الكتاب ١/ ١٥٩ ، شرح السيرافي ٢ / ٢٧٩ (التيمورية) المخصص ١٢/ ١٨٥، ابن يعيش ١/ ١٢٢، الخزانة ١/ ٢٧٩.

(٢) عجزه : ألوى عليك لو أن ليك يهتدى .

وهو لابن أحمر الباهلي . ألوى عليك : أعطف عليك . ومعنى عمرتك الله : سألت الله تعميرك . الكتاب ١٦٣/١، المخصص ٦٤/١٧، الخزانة ٢٣٢/١ ، المحكم ١٠٦/٢.

معناها لأنّ معنى ويحه وويسه رحمةٌ له ، ومعنى ويله وويبه : حسرةٌ له .

وأما عولَهُ فإتباع لويله ولا تستعمل بغير ويلَهُ ، فكأنّه مشتق من العويل وهو صوت الباكي .

ومن الناس من ذهب إلى أنّه قد استعمل من ويح وويس وويل أفعال فهي على مذهبه منصوبة بأفعال من لفظها فتقدير ويحَهُ : واحَ ويحَهُ ، وكذلك والَ ويلَهُ وواسَ ويسَهُ وأنشد :

٧٤٤ فما والَ ولا واحَ ولا واسَ أبو هندِ (١)

وهذا البيت فيما زعموا مصنوع ولا يُعلم له قائل .

وأما حنانَيكَ ولبّيكَ وسعدَيْكَ وهذاذَيْكَ ودوالَيْكَ فمصادر منصوبة بأفعال مضمرة . فأما حنانَيْكَ وهذاذَيْكَ ودوالَيْكَ فالأفعال الناصبة لها من لفظها كأنه في التقدير : أحنُّ حنانَيكَ ، وتقدير قوله :

٧٤٥ ضرباً هذاذَيْكَ وطَعناً وخضا (٢)

ضرباً تهذُّ فيه هذاذيك ، أي ضربُك في حال أنّك تهذُّ هذاذيك .

وتقدير قوله :

٧٤٦ إذا شُقَّ بردٌ شُقَّ بالبُردِ مثلُه دوالَيكَ حتى كلُّنا غيرُ لابسِ (٣)

---

(١) قال ابن جني عن هذا الشاهد : وهذا من الشاذ وأظنه مولدا .
ومثله قال ابن خالويه عنه . وويح تقال لمن يرحم ويدعى له بالتخلص مما وقع فيه .
المنصف ١٩٨/٢، شرح مشكلات الحماسة ٣١٢، إعراب ثلاثين سورة ١٧٩، الممتع ٥٦٧.

(٢) للعجاج . الهذ: السرعة في القطع . الوخض : الطعن الذى ينزل إلى الجوف . الكتاب ١٧٥/١ ؛ مجالس ثعلب ١٣٠، جمهرة اللغة ٤٤٩/٤، المخصص ٢٣٣/١٣، العيني ٣٩٩/٣، الخزانة ٢٧٤/١ .

(٣) لسحيم عبد بني الحسحاس . ومعنى دواليك : مداولة لك ، اى أنه فعل يقع من اثنين . الكتاب ١٧٥/١، مجالس ثعلب ١٣٠، جمهرة اللغة ٤٤٩/٣، الخصائص ٤٥/٣ ، المخصص ٢٣٣/١٣، الخزانة ٢٧١/١، الديوان ١٦ .

تداولنا دواليك . ودل على تداولنا قوله :

إذا شُقَّ بردٌ شُقَّ بالبردِ مثلُه

. . . .

وأما سعديك فمعناه إجابة بعد إجابة ، فكأنّه قال : إسعاداً بعد إسعاد . أي كلما أمرتني أطعتك وساعدتك على ذلك . وكذلك لبّيك معناه : لزوماً لطاعتك . وكأنه من ألبَّ بالمكان إذا أقام به ولزم . فهي منصوبة بأفعال من معناها .

وهذه المصادر . أعني حنانيك وإخوته مثناة بلا خلاف ، إلا لبّيك فإنّ فيه خلافاً . فمذهب سيبويه أنّه تثنية لبَّ كما أنّ حنانيك تثنية حنان. ومذهب يونس أنه اسم مفرد كأنّه عنده قبل الإضافة : لبّى . وقلبت ألفه ياء لإضافتها إلى المضمر نحو لديك وعليك (١).

وهذا فاسد بدليلين : أحدهما أنّ لبّيك قد ثبتت فيه الياء مع إضافتها إلى الظاهر في مثل قوله :

٧٤٧ دعوتُ لما نابني مِسوَرا

فلبّى فلبّي يدَيْ مِسوَرِ (٢)

والآخر : انه قد سمع لبَّ ولم يسمع لبّى اسماً ، قال الشاعر :

٧٤٨ دعوني فيالبّي إذا هدرَت لهم

شقاشِقُ أقوامٍ فأسكتَها هدْرِي(٣)

---

(١) الكتاب ١٧٦/١ .

(٢) من أبيات الكتاب الخمسين . لبيك من ألب بالمكان اذا أقام فيه . الكتاب ١٧٦/١ ، المحتسب ٢٧٨/١ ، المغنى ٦٤٠ ، العيني ٣٨١/٣ ، اللسان : لبب ، التوضيح ١٥/٢ ، الخزانة ٢٦٨/١ .

(٣) لم ينسب لقائل . الشقاشق : جمع شقشقة وهي أن يكثر كلام الخطيب حتى كأنه بعير يرغو ويزبد . يريد أن المستنجدين به دعوه فلبى دعوتهم حين أرغى أعداؤهم وأزبدوا فاسكتهم بهدره وبلاغته وبيانه . المغنى ٦٤٠ .

فقال لبيْ ، فلو كان أصله لبَّى لقال : لبّايَ ، على الفتح أو لبَّيَّ على القليل.
فإن قيل : فكيف جاءت مثناة وليس المعنى على التثنية ؟ فالجواب : إنَّ التثنية قد تجيء للتكثير ولايراد بها تشفيع الواحد ، كأنَّ المعنى يجيء عليها : تحنّناً بعد تحنّن . وكذلك دواليك أي مداولة بعد مداولة ، وهذاذيك أي هذّاً بعد هذّ ، وسعديك إجابةً بعد إجابةٍ ، ولبيّك لزوماً لطاعتكَ بعد لزوم .
وكذلك الكاف المتّصلة بها ضمائر ، وحذفت نون التثنية للإضافة إلى الضمير .
وزعم الأعلم أنَّ الكاف حرف خطاب لاموضع له من الإعراب مثلها في : أبصِركَ زيداً ، يريد : أبصِر زيداً (١) وحذفت النون لشبهها بالإضافة ولأنَّ الكاف اتصلت بالاسم كاتصالها بـ«ذلك» والنون تمنعها من ذلك/ [٢٢٥و] فحذفت لذلك .
على أن جعل الكاف في دواليك وسعديك ولبيك أسماء مضاف إليها المصدر يفضي إلى إفساد المعنى لأنَّ المصدر إذا أضيف إلى غير فاعل الفعل الناصب له كان مصدراً نحو : ضربتُك ضرباً (٢) ، فيلزم أن يكون المعنى في البيت : تداولنا مداولتك ، أي مثل مداولتك ، وكذلك سعديك أي أجبتك إجابتك لغيرك كذلك . ولبيك أي ألزم طاعتك لزومَك طاعة غيرك ، وليس المعنى على شيء من ذلك فلذلك جعل الكاف حرف خطاب .
وهذا الذي ذهب إليه لايلزم . لأنّه لايسوغ أن يكون المعنى في سعديك أي أجبتك إجابتك لغيرك إذا أجبته . وكذلك لبّيك أي ألزم طاعتك لزومك طاعة غيرك إذا لزمتها ، وكذلك دواليك أي تداولنا مثل مداولتك إذا داولت كما قالوا : دققته دقّك ياطحّانُ (٣) حبَّ الفلفلِ ، والمعنى مثل دقك .
وأمّا ماذهب إليه من جعل الكاف خطاباً فليس ذلك مقيساً بالفعل حيث سمع

---

(١) الكتاب ١/١٧٥ .
(٢) كذا والعبارة فيها سقط .
(٣) ر : بالمنحاز .

وكذلك حذف النون لغير إضافة، ولم يظهر الفعل في جميع ذلك لأنّ الاسم جعل عوضاً منه .

وأمّا لك الشاءُ شاةٌ بدرهمٍ، فلم يظهر لنيابة المجرور منابه .

فإن قلت : فإنّ العرب لاتقول (لك) (١) الشاءُ الاعلى « مملوكٌ لك» فالجواب : إنّه لما اقترنت قرينة تبين هذا المقصود وهو قولك : شاةٌ بدرهم ، جاز أنتقول : الشاءُ لك على غير معنى مملوك له ، بل على معنى : مسعَّرٌ لك .

وأمّا أخذته بدرهمٍ فزائداً أو بدرهم فصاعداً ، فانتصب « فصاعداً » بفعل مضمر تقديره : فزاد الثمنُ صاعداً . على أنّه في موضع الحال .

فإن قيل : فلعلّه منتصب بأخذته فالجواب : أن تقول : إنّه لايسوغ هذا لأنّ الفاء تقطع ماقبلها مما بعدها .

وأمّا كرماً (٢) وحلفاً فمصادر انتصبت بفعل من لفظها مضمر تقديره: أكرمُ كرماً وأحلِفُ حِلفاً ، ولم يظهر الفعل لنيابة المصدر منابه وتحمله الضمير ولذلك قلنا إنه انتصب بكرُم من أبنية التعجب لأنّ أبنية التعجب ليس منها ماله مصدر إلاّ لفعل .

وأمّا كل صفة أو مصدر بعد أما بشرط أن لايكون بعدها ماتعمل فيه مثل : أما سميناً فسمينٌ وأما عِلماً فلا علم له وأما عِلماً فما أعلَمَهُ به. فأمّا قولهم : فأما سميناً فسمينٌ ، فانتصب بفعل مضمر إذ لايخلو أن يكون الناصب مافي «أما» من معنى الفعل أو سميناً . باطل أن يكون سميناً لأنّ سميناً اسم فاعل ليس بجارٍ فلايتقدّم معموله عليه فلم يبق مايعمل فيه إلاّ مافي (أما) من معنى الفعل. ولايخلو أنّه ينتصب على أنّه مفعول من أجله أو مصدر في موضع الحال أو مصدر مؤكد لما في أما من معنى الفعل لأنه مناقض(٣) ، وذلك أنّ الحروف المراد بها الاختصار ، ألا ترى أنك إذا قلت : ماقام زيدٌ ، فإنّه

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) كذا ، والأنسب : أكذبا.

(٣) هنا سقط اختل به المعني .

اختصار لقولك : أنفي قيامَ زيدٍ . والمراد بالتأكيد الطول في الكــلام فيناقض / التأكيد لما وضعت عليه الحروف من الاختصار فلم [٢٢٥ظ] يبق إلاّ أن يكون منصوباً على أنّه مصدر في موضع الحال في لغة أهل الحجاز .

ولذلك إذا دخلت الألف واللام رفعوه فيقولون : أما السِمنُ فسمينٌ.
أو مفعولا من أجله في لغة بني تميم .

وكذلك إذا عرفوه بالألف واللام بقي على نصبه فيقولون : أما السمنَ فسمينٌ وأما العِلمَ فما أعلَمَهُ به ، فلم نقل إنّه انتصب بما بعده لأنّ مابعده مصدر(١) وصلة الصدر لاتتقدم عليه .و أيضاًفإنّ مابعد لا (٢) لايتقدَّم عليها .

فإن قيل : فكيف جاء الشرط مع جوابه غير مرتبط في المعنى ؟ ألاترى أنَّك إذا قلت : أما سميناً فسمينٌ ، تقديره : مهما يكن سميناً فهو سمينٌ.فظاهر أنّه لايكون سميناً إلاّ في حال ذكره سميناً . فالجواب : إنّ الشرط قد يجيء غير مرتبط مع جوابه في المعنى في مجرد اللفظ مثل قولك:

مـن يلـكُ ذا بتٌ فهـــذا بَـتّـــــــي
مقيّـظٌ مصيّـــفٌ مُشتّــى (٢٣٧)

ألا ترى أنَّه يكون مقيّظاً مصيّفاً مشتّياً كان لغيره بتٌ أو لم يكن ، ولم يظهر الفعل لنيابة أما منابه .

وأما المصدر مثل : له صراخٌ صراخَ الثكلى ، وله صوتٌ صوتَ حمارٍ ، وله دقٌ دقّكَ بالمنحازِ حبَّ الفُلفُلِ ، فلا يخلو أن تريد بالاسم الأول الصفة أو الفعل الذي هو علامة لإخراج الصوت . فإن أردت الفعل انتصب مابعده به وليس هو من هذا الباب لأنّ عامله ملفوظ به وهو المصدر المتقدم الذكر .

---

(١) الذى بعده وصف وليس مصدراً .
(٢) كذا ولعلها : ما .

فإن أردت به الصفة فلا يخلو أن تريد بالثاني الفعل أو الصفة . فإن أردت الفعل انتصب بفعل من لفظه تقديره : بصوّتُ صوتَ حمارٍ . لأنّه إذا كان له صوتٌ فهو يصوّتٌ به تصويتَ حمار .

فإن أردت بصوت الثاني الصفة لا المصدر كان منصوباً بإضمار فعل من غير لفظه على تقدير : يُخرجه صوتَ حمارٍ أو مثل صوت حمار .وكذلك : يُخرجُ صراخَ الثكلى . ولم يظهر الفعل لأنَّ ماتقدّم من الكلام ناب منابه لدلالته عليه .

وأما من أنتَ زيداً ، فمنصوب بإضمار فعل لايجوز إظهاره.وإنّما لم يجز إظهاره لأنّه جرى مجرى المثل . وأصله أنَّ إنساناً حكى عن نفسه صفات وكنت تعرفها في زيد فأنكرها فيه فقلت له : من أنتَ زيداً ؟ كأنّه قال : من أنتَ تذكرُ زيداً ؟(١) ثم صار يستعمل لكل من ذكر في نفسه صفات فأنكرتها عليه فتقول له : من أنت زيداً . أي أنت بمنزلة الذي قيل له : من أنت زيداً .

وأما كليهما وتمراً ، فمنصوب بإضمار فعل لايجوز إظهاره . وأصله أنَّ إنساناً خُيرَ بين شيئين فطلبهما وطلب معهما تمراً ثم استعمل لمن خُيرَ بين شيئين فطلبهما جميعاً . وتقدير الفعل المضمر : أعطِني كليهما وزِدني تمراً. ولا يظهر لأنّه كلام جرى مجرى المثل والأمثال لاتُغيَّر.

وأما هذا ولازعماتك، فمنصوبٌ بفعل مضمر من لفظه كأنّك قلت : ولا أزعمُ زعماتِكَ أي هذا هو ولا أزعمُ زعماتِكَ. ولم يظهر الفعل لأنّه جرى / مجرى المثل في كثرة استعماله . [٢٢٦و]

وأما نعمةَ عينٍ وكرامةً ومَسرّةً فأسماء موضوعة موضع المصادر. منصوبات بفعل مضمر من لفظها لايجوز إظهاره . فإذا قيل لك : افعل كذا ،

---

(١) الكتاب ١/١٤٧ .

فتقول له نعماً عين، أي وأنعم به عينك إنعاماً. فوقع نعماً وأخواته موقع إنعام. وكذلك مسرة أي أسرّك به مسرّة وكرامة، أي أكرمك بفعله كرامة.

وإنّما لم تظهر هذه الأفعال لأنّها أجوبة والجواب مبني على الاختصار، ألا ترى أنّه يكون بالحروف مثل قولك لمن سألك هل قام زيد؟ فتقول له: نعم، إنْ قام، أو: لا، إنْ لم يقم. فناب لا مناب قولك لم يقم، وناب قولك نعم مناب قولك: قام زيد، فلذلك لم يجز إظهار الفعل.

وأما لا كيداً ولا رغماً ولا غماً ولا هماً فمنصوبات بفعل مضمر من لفظهما لا يجوز إظهاره. وإنّما لم يجز إظهاره لأنّ ما قبله يدل عليه مثل قولك: لا أفعلُ ولا كيداً، أي لا أفعلُه ولا أكيده كيداً، أي لا أقاربه(١). ومعلوم أنه إذا قال لا أفعل كذا أنّه قصد (٢) من الفعل وبالغ في ذلك ومن المبالغة في ذلك أن يقع منه المقاربة.

وكذلك لا غماً ولا هماً ولا رغماً أي ولا أهمّ به هماً ولا أرغمُك به رغماً ولا أغمُّك به غماً.

وأما قولك: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى، فمنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره. وأصله أنّ رجلا انتسب مرة لتميم ومرة لقيس فقيل له: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى، ثم استعمل لكل من لم يستقر على حالة.

ولم يظهر الفعل لأنّه كالمثل، ولوقوع الاسم موقعه.

وأما أعورَ وذا ناب، فمنصوب بإضمار فعل لا يجوز إظهاره تقديره: أتستقبلون أعورَ وذا ناب(٣)؟ وذلك أنّ الأعور تتطيَّر العرب به وكذلك ذو الناب وهو الكلب. فإذن أنكر الجمع بين شيئين بمجيء أعور وذا ناب. ولم يظهر الفعل لأنّه كالمثل.

---

(١) ج، ر: أفارقه. وهو تحريف.

(٢) بياض في ج، ر. ولعله: الامتناع.

(٣) الكتاب ١/١٧٢.

وأما كل اسم ينتصب بفعل مضمر على معنى الأمر فقد تقدَّم وهي : انتهِ أمراً قاصداً ، ووراءَك أوسعَ لك ، وانتهوا خيراً لكم ، فمنصوب بإضمار فعل لايجوز إظهاره لدلالة ماقبله عليه ، ألا ترى أنّك إذا قلت: انتهوا عن كذا ، علم أنّك تأمر بما هو ضدٌ لما نهيت عنه . فإذا قلت : انتهِ أمراً قاصداً ، فكأنّك قلت : وائتِ أمراً قاصداً . وكذلك وراءَكَ أوسعَ لك ، وكأنك قلت : ائت أوسعَ لك من ورائك .

وكذلك قوله تعالى : انتهوا خيراً لكم (١) . معناه : وائتوا خيراً لكم.

وأجاز الفراء في قوله تعالى : انتهوا خيراً لكم ، أن يكون خيراً صفة لمصدر محذوف تقديره : انتهاء خيراً لكم (٢) .

وهذا وجه ضعيف ، وذلك أنّ خيراً هذا لايخلو أن تريد به الصفة التي تصحبها (٣) أو الخير الذي هو ضد الشر . فإذا أردت الصفة ضعف لفظاً ومعنى .

أما اللفظ فإنّه لايجيء ذلك إلاّ بحذف «مِنْ» وحذفها قليل نحو ماجاء من قولهم : الله أكبر .

وأما من طريق المعنى فلأنّه لايلزم التقدير : انتهاء خيراً لكم من تركه أي يكون في أن تركوا الإنتهاء خير ، لأنّ أفعل يقتضي التشريك وليس كذلك، ألا ترى أنّ النهي هنا إنّما هو عن الكفر لأنّه ماتقدم من قوله تعالى : ولا تقولوا ثلاثة (١). فالكفر لاخير فيه .

وإن كان أرادَ بالخير ضدّ الشر كان اسماً من الأسماء فيقبح الوصف به، بل لايجوز ذلك بقياس أصلا . فإن ورد به السماع نحو : مررتُ برجلٍ حجرِ الرأسِ ، يحفظ ولا يُتعدّى ، فلذلك جعله سيبويه على إضمار فعل(٤).

---

(١) النساء : ١٧١ .

(٢) معاني القرآن ١/٢٩٥.

(٣) كذا والمناسب : تصف بها .

(٤) الكتاب ١/١٤٣ .

ومنها المصادر الموضوعة موضع الخبر في المبالغة نحو : ماأنتَ إلاّ سيراً، وما أنتَ إلاّ شربَ الإبل ، تريد : ماأنت إلا تسيرُ سيراً ، وما أنت إلاّ تشربُ شربَ الإبل ، فحذفت الفعل الذي هو خبر وأقمت المصدرمقامه ، ولا يجوز إظهاره لأنّ ماتريد من المبالغة في الشرب والسير يسوغ التزام الإضمار فيه في اللفظ بمنزلة إذا قلت : إنّما أنت شرب الإبل وإنّما أنتَ سير ، فرفعت وجعلت السير والشرب مبالغة .

وأما مرحباً وسهلاً وأهلاً فعلى تقدير : صادفتَ مرحباً أي رحباً وسعةً . وكذلك أهلا أي صادفت من يقوم لك مقام الأهل . وسهلا أي صادفت ليناً وخفضاً لاخوفاً .

ولما كانت هذه المصادر يكثر استعمالها لكل قادم من السفر الذي (١) ذكرنا جرت في كثرة الاستعمال مجرى المثل فالتزم إضمار الفعل لذلك .

وأما سَبّوحاً قُدّوساً ، ربُّ الملائكة والروح ، فعلى تقدير : كبَّرتُ سُبّوحا أي مبرأ منزّهاً مما ينسب إليه الملحدون .

وكذلك قدّوساً على تقدير : ذكرت أو نزّهت قدّوساً أي مقدّساً ، والمقدَّس: المطهر . وكذلك رب الملائكة والروح ، أي حافظهم .

وأما إن تأتِ فأهلَ الليلِ والنهارِ ، فعلى تقدير : تجد أهلَ الليلِ والنهارِ أي من يقوم لك مقام أهلِكَ في الليل والنهار. ولكن لم يظهر الفعل لجريانه مجرى المثل في كثرة الاستعمال ، إلاّ أنه كلام كثر استعماله في معناه من المسرّة والإلطاف للمخاطب .

وأما كلَّ شيءٍ ولا هذا ، وكلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرّ ، فعلى تقدير : ائتِ كلَّ شيءٍ ولا تقرب شتيمةَ حُرّ ، لكن لم يظهر لكثْرة الاستعمال ، ألا ترى أنّه قد كثر استعماله في كثرة التحذير عن الشيء .

---

(١) كذا والمناسب : كما .

وأما ديارَ فلانة ، منصوب على إضمار فعل تقديره : أذكُر ديارَ فلانة .
فإن قلت : وما الدليلُ على هذا الفعل ؟ فالجواب : إنّ الشعراء (كثيراً) (١) مايقدمُون في أشعارهم ذكر الديار ووصف الأطلال فإذا قال بعد ذلك : ديار فلانة فكأنه قال : ذكرت ديار فلانة . وكل ما كان فيه من وصف الديار على هذا الفعل المضمر .

وأما أقائماً وقد قعدَ الناسُ ؟ وأقاعداً وقد سار الركبُ ؟ وعائذاً بالله ، وبابه من الأسماء الموضوعة موضع الفعل في الخبر فذلك العامل فيها تقديره : أتقوم قائماً وقد قعد الناسُ ؟ وأتقعدُ قاعداً وقد سار الركبُ ؟ وأعوذُ عائذاً بالله .

ونظير ذلك من الحال المؤكدة / قوله تعالى : وأرسلناكَ للناسِ [٢٢٧ و] رسولا (٢).

فإن قلت : فهلاكان الفعل المضمر أتكون أو غيره، مما ليس من لفظ الاسم حتى تجيء الحالُ مُبيِّنة ؟

فالجواب: إنّه ليس في الكلام ما يدل على المضمر إلاّ لفظ الاسم فقدّر الفعل المضمر لذلك من لفظه.

والوجه الآخر أن تكون هذه الأسماء مصادر على وزن فاعل (٣) كالعافيَة والعاقِبَة. فأقائماً وأقاعداً وعائذاً بمنزلة : أقياماً وأقعوداً وعياذاً بالله ونابت مناب أفعالها التي من لفظها، ولم يجز إظهار الفعل الناصب لها لأنّها لما وضعت موضع الفعل وتحملت الضمير جرت فلم يدخل عليها الفعل كما لا يدخل على الفعل نفسه.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .
(٢) النساء : ٧٩ .
(٣) ج ، ر : مفاعل ، وهو تحريف .

وأدخل أبو القاسم في هذا الباب ما ليس منه. فمن ذلك حمداً وشكراً.
وغفرانَك. وسعةً ورحباً، وذلك من قبيل الأسماء المنتصبة بإضمار فعل
ويجوز إظهاره.

من ذلك كلَّمته مشافهةً ولقيتهُ فجاءةً وكفاحاً، وقتلته صبراً، ولقيته عياناً،
وأتيته ركضاً وعدواً ومشياً. وجميع ذلك ليس من هذا الباب بل هي منتصبة
بهذه الأفعال الظاهرة على الحال. وذلك أنّ ركضاً في الأصل منتصب بفعل
مضمر هو في موضع الحال تقديره : أتيته أركضُ ركضاً، ثم حذف الفعل
وأقيم المصدر مقامه فصارت منتصبة بأتيت على أنه حال لقيامه مقامه فأُعرب
بإعرابه. فمن راعى أنّ هذه المصادر منتصبة في الأصل بأفعال مضمرة
جعلها من هذا الباب، ومن راعى أن العامل في اللفظ إنّما هو الفعل لقيامه
مقام الحال لم يجعله من هذا الباب.

وفي هذا الضرب من المصادر القائمة مقام الحال خلاف بين سيبويه وأبي
العباس. فمذهب سيبويه أنّ ذلك موقف على السماع، ومذهب أبي العباس
أنّ ذلك مقيس، إذ كان الفعل دالا على المصدر نحو : أتيتُه ركضاً وعدواً
ومشياً (١)، ألا ترى أن الركض والعدو من جنس الإتيان ولا يجوز :
جاء زيد ضحكا، لأنّ الضحك ليس من قبيل المجيء.

والصحيح ماذهب اليه سيبويه ، وذلك أنّ المصادر المنتصبة بإضمار لابد
لها من تقدم ما يدل على الفعل المضمر ، إلاّ أن تكون المصادر موضوعة
موضع فعل الأمر فلا تحتاج إلى شيء من ذلك لأنّ الحال يبيّن إذ ذاك الفعل
المضمر نحو قوله : فضرب الرقابِ (٢) ، وأنت اذا قلت : جاء زيدٌ
ركضاً فركضاً ليس في موضع فعل الأمر ولا تقدم مايدل على فعل الأمر
ولا تقدم ما يدل على الفعل المضمر ، لأن المجيء قد يكون ركضاً وغير ركض ،
فإذا قلت : ركضاً ، لم يكن فيما تقدم ما يدل على الفعل المضمر ، ولا يلزم

---

(١) الكتاب ١٨٦/١، المقتضب ٢٣٤/٣، ٢٦٨، ٣١٢/٤ .

(٢) سورة محمد : ٤.

من حيث كان الركض من قبيل الإتيان أن يكون في ذكر الإتيان دلالة عليه، فلذلك كان مذهبه فاسداً ، بل ينبغي أن يكون هذا / موقوفاً على السماع[٢٢٧ظ] لخروجه عن القياس فيما ينتصب بفعل مضمر .

ويجوز أيضاً في هذه المصادر التي تقدمها فعل من جنسها أن تكون منتصبة على المصدر للأفعال المتقدمة على المعنى . فقولك : أتيتُه ركضاً بمنزلة قولك: ركضتُ ركضاً . وفي ذلك خلاف بين النحويين .

منهم من زعَم أنّه منصوب بفعل من لفظه يدل عليه الفعل المتقدم . ومنهم من زعم أنه منصوب بالفعل المتقدم (١) . وهو الصحيح ، لأنّه طالب له من جهة المعنى فلا فائدة في تكلف الإضمار .

قوله : ومنها ما جاء منصوباً توكيداً وهو قولهم : له على ألفُ درهم اعترافاً ، هو نفس الاعتراف ، فقوله بعد ذلك : اعترافاً توكيد ، فهو إذن من المصادر الموضوعة موضع الفعل لقيامه مقام اعترف (٢) الذي هو في موضع الحال . والعامل فيه ما في « له » من معنى الفعل (٣) .

فليس من هذا الباب إلاّ على ما تقدم من لحظ الأصل ، وذلك فاسد لأنّ الأصل قد رفض .

---

(١) الأول رأي الجمهور والثاني رأي المازني والمبرد والسيرافي وابن مالك وابن هشام . أنظر شرح التسهيل ٩٦و، التوضيح ١٦٨/١، التصريح ٣٢٧/١.

(٢) ج ،ر: اعتراف ، وهو تحريف .

(٣) العبارة الأخيرة ليست في نسخة الجمل المطبوعة .

باب ما يمنع من الاستفهام أن يعمل فيه ما قبله

حق العامل أن يؤثر فيما بعده إلاّ أن يمنع من ذلك مانع . فالمانع أن يكون المعمول مبنياً أو يكون محكى الآخر بمن أو يكون جملة أو يفصل بين العامل والمعمول بأن أو اللام أو يدخل على المعمول همزة الاستفهام أو يكون اسم أستفهام أو مضافاً اليه أو مستفهماً عنه في المعنى . وهذا الأخير يجوز أن يظهر الاعراب بالنظر إلى لفظه .

فلم يؤثر اذا كان مبنياً لأنّ المبنى لايدخله الإعراب لشبهه بما لايدخله الإعراب . ولم يؤثر اذا كان المعمول محكيا لئلا تبطل الحكاية . ولم يؤثر إذا كان المعمول جملة مثل تأبط شراً لئلا يؤدي إلى أن يعمل عاملان في معمول واحد . ولم يؤثرا إذا فصلت بين العامل والمعمول بأن واللام لأنّ أن واللام لهما صدر الكلام فلو عملتا فيما بعدهما لكانا غير صدرين ، ولا تقل أن واللام إلاّ بعد الأفعال الداخلة على المبتدأ .

وأما إذا دخل على المعمول همزة الاستفهام أو يكون المعمول اسم استفهام أو مضافاً إليه مستفهماً عنه في المعني فلم يؤثر العامل أيضا لأنّ ذلك كله له صدر الكلام ، ولا يقع هذا إلاّ بعد أفعال القلوب . ولم يشذ عن ذلك الاّ لفظتان وهما سل وانظر ، ألا ترى أنهم يقولون : اذهب فسل أيُّهم قائم ، وكذلك يقولون : اذهب فانظر أيُّهم ذاهب ، وانظر وسل ليس من أفعال القلوب .

وانما جاز في هاتين اللفظتين لأنّهما ليستا للعلم . الا ترى أن العلم قد يكون غير السؤال أو النظر .

وزعم أبو عثمان المازني أنّه يجوز في أي العين أبصرَ وحكى : أما ترى أيُّ برقٍ هاهُنا ، معناه قال : أما تُبصر .

وهذا فاسد ، لأنّه ممكن أن يكون ترى / هنا بمعنى تعلم ، على أنّه [٢٢٨ و] يجوز ما ذهب اليه لأنّ الابصار سبب للعلم الاّ أنّه لم يدع إلى ذلك ضرورة .

وهذه الجملة المعلق عنها العامل لا يخلو أن تقع بعد فعل متعدٍّ إلى مفعول واحد أو الى أزيد . فإن كان متعدّياً الى واحد كانت الجملة في موضع المفعولين ، فأما قول العرب : عرفت زيداً أبو من هو ، ففي الجملة التي هي أبو من هو ، خلاف بين النحويين . فذهبت طائفة إلى أنّ الجملة في موضع الحال ، وذلك فاسد ، لأنّ الجملة التي في موضع الحال من المبتدأ والخبر يجوز دخول الواو عليها نحو : جاء زيدٌ يدُهُ على رأسه . يسوغ فيه أن تقول : ويدُه على رأسه . ولو قلت : عرفتُ زيداً وأبو من هو . لم يكن معناه ومعنى عرفتُ زيداً أبو من هو ، واحد .

ومنهم من ذهب إلى أنّ الجملة في موضع المفعول الثاني على تضمّن عرفت معنى علمت . وذلك فاسد ، لأنّ التضمين بابه الشعر وما جاء منه في الكلام محفوظ ولا يقاس علية لقلته .

ومنهم من ذهب إلى أنّ الجملة بدل من المفعول الذي هو زيد ، تقديره : عرفتُ زيداً ، عرفت أبو من هو .

فالجواب : إنّ ذلك يسوغ على حذف مضاف فيكون : عرفتُ زيداً ، على تقدير : عرفت شأن زيدٍ أبو من هو ، فعلى هذا بدل الشيء من الشيء فيه سائغ .

باب الوقف

الوقف لا يخلو أن يكون على معرب أو على مبني. فإن كان على معرب فلا يخلو أن يكون مثنى أو مجموعاً بالواو والنون أو لا يكون.

فإن كان مجموعاً فلا يخلو أن يكون كالوقف على المبني، وسيأتي ذكره. فإن لم يكن مثنى ولا مجموعاً فلا يخلو أن يكون في آخره تاء التأنيث أو لا يكون. فإن كان في آخره تاء التأنيث فتقف عليه بالهاء فتقول في فاطمة: فاطمه، وقد يوقف عليها بالتاء فتقول: فاطمت، وعليه قوله:

٧٤٩ اللهُ نجّاك بكفّي مَسْلَمَتْ
من بعدِ ما وبعدِ ما وبعدِ مَتْ (١)

فإن لم يكن في آخره تاء التأنيث فلا يخلو أن يكون معتل اللام أو يكون في آخره همزة أو لا يكون.

فإن لم يكن في آخره همزة ولا يكون معتل الآخر فلا يخلو أن يكون منوّناً أو غير منون. فإن كان منوناً فلا يخلو أن يكون منصوباً أو مرفوعاً أو مخفوضاً. فإن كان منصوباً فلا يخلو أن يكون ما قبل آخره ساكناً أو متحركاً. فإن كان ما قبل آخره متحركاً جاز فيه أربعة أوجه:

أن يبدل من التنوين القائم الوقف عليه بالسكون. ثم الوقف عليه بالهمزة. ثم الوقف عليه بالتشديد، بل لا يجوز الوقف عليه بالتشديد إلاّ في ضرورة نحو قوله:

---

(١) لأبي النجم العجلي، وقوله: بعد مت، أصله: بعدما، وقف عليه فقلب الألف هاء فقال بعدمه ثم قلبها تاء لتوافق القوافي وتشبيها لها بهاء التأنيث. مجالس ثعلب ٢٧٠، الخصائص ١/٣٠٤، الهمع ٢/٢٠٩، شواهد الشافية ٢١٨، الخزانة ٢/١٤٨، الدرر ٢/١٢٤.

750 لقد خَشِيتُ أن أَرَى جَدَبًا (١)

فإن كان ما قبل آخره ساكناً فالوقف عليه كالوقف على ما قبل آخره متحرّك، الاّ التشديد فإنّه لا يجوز .

فإن كان مرفوعاً أو مخفوضاً فلا يخلو أن يكون ما قبل آخره ساكناً أو متحركاً / فإن كان ما قبل آخره متحركاً جاز في الوقف على المرفوع [٢٢٨ ظ] خمسة أوجه : الإسكان ثم الإشمام ثم الرَّوْم ثم التثقيل ثم البدل (٢) .

وفي الوقف على المخفوض يجوز لك كل ما جاز في المرفوع الاّ الإشمام فإنّه لايجوز .

فإن كان ما قبل آخره ساكناً فلا يخلو أن يكون الساكن حرف علة أو حرفاً صحيحاً . فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً فلا يخلو أن يكون (الآخر) (٣) مرفوعاً أو مخفوضاً . فإن كان مرفوعاً جاز فيه ما جاز فيما قبل آخره متحرك إلاّ التشديد فانه لايجوز هنا .

ويخلف التشديد النقل ، أعني أن تنقل حركة الإعراب إلى الساكن قبل مالم يؤد النقل إلى بناء غير موجود فإنّه يمتنع ويخلفه الإتباع ، أعنى أن يحرك الساكن بحركة مثل حركة ما قبله .

فإن كان مخفوضاً فحكمه حكم المرفوع إلاّ الإشمام .

فإن كان الساكن حرف علة جاز في مرفوعه ما جاز في المرفوع الذي قبل آخره ساكن وهو حرف علة إلاّ الإشمام .

---

(١) ينسب لرؤبة وبعده : في عامنا ذا بعدما أخصبا
الكتاب ٢/٢٨٢، المخصص ١٢/١٣٤، شرح شواهد الشافية ٢٥٤، الديوان ١٦٩.

(٢) الروم : أن تلفظ بآخر الحرف وأنت تشير إلى الحركة ليعلم أنه مضموم في الوصل والإشمام أخفى من روم الحركة وانما هو لرأى العين .
وهما يكونان في المرفوع خاصة . وانظر الجمل ٢٩٩ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

فإن كان غير منون فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً. فإنْ كان منصوباً فلا يخلو أن يكون ما قبل آخره ساكناً أو متحركاً . فان كان ما قبل آخره متحركا جاز فيه وجهان : الوقف بالسكون أو التشديد .
فإن كان ما قبل آخره ساكنا فالوقف عليه بالسكون ليس الاّ .
فإن كان مرفوعاً أو مخفوضاً فلا يخلو أن يكون ما قبل آخره ساكنا أو متحركا . فإن كان ما قبل آخره متحركاً فالوقف عليه كالوقف على ماقبل آخره متحرك من المنون الاّ البدل ، فإن كان ما قبل آخره متحركاً فلا يخلو أن يكون حرف علة أو حرفا صحيحاً .
فإن كان حرفا صحيحا فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو مخفوضاً .
فإن كان مرفوعاً جاز فيه الوقف بالسكون والاشمام والروم والنقل ، الاّ أن يؤدي النقل كما تقدم إلىبناء غير موجود. وان كانمخفوضاجاز فيه الروم والاسكان والنقلإلاّ أن يؤدي النقل أيضاً إلى بناء غير موجود فيعقبهالإتباع.
وان كان حرف علة جاز فيه ما جاز في الذي قبل آخره ساكن صحيح من مرفوع غير المنون ومخفوضه إلاّ النقل .
فإن كان معتل الآخر فلا يخلو أن يكون معتلا بالياء أو بالواو أو بالألف.
فإن كان معتلا بالألف فإنه يجوز في الوقف عليه أربعة أوجه : أحدها إبقاء الألف من غير تغيير . والآخر بإبدالها ياء والآخر إبدالها واواً ، والآخر إبدالها همزة . الاّ أنك اذا وقفت بالألف على المنون فإنّ في تلك الألف خلافا . فمنهم من ذهب إلى أنّ الألف عوض من التنوين في الأحوال الثلاثة من رفع أو نصب أو خفض وهو مذهب المازني .
وحجته أنّ التنوين في الأحوال الثلاثة قبله فتحة فأشبه زيداً في / حال [٢٢٩ و] النصب وكما أنك تبدل من التنوين في زيد المنصوب الألف فكذلك رحى وأمثاله تبدل من تنوينه الفا اذا وقفت عليه في جميع الأحوال .
ومنهم من ذهب إلى ان الألف في حال الرفع والخفض الف الأصل وفي

حال النصب تبدل من التنوين وهو مذهب سيبويه ، وحجته إجراء الفعل (١) المعتل مجرى الصحيح ، فكما أنك تحذف التنوين في الوقت على زيد في حال الرفع والخفض فكذلك تفعل برحَى (٢)، وكما أنك تبدل من التنوين الفا في حال النصب فكذلك تفعل برحى في النصب أيضا .

ومنهم من ذهب إلى أن الألف التي في آخر رَحَى اذا وقفت عليه في جميع الأحوال ألف أصل وهو مذهب الكسائي .

وحجته إن التقى ساكنان : ألف الأصل والتنوين لم يكن بد من حذف أحدهما ، وكان حذف التنوين أولى لأنه زائد ، لأنّ التنوين مما يحذف في الوقف في غير التقاء الساكنين فكيف اذا التقى مع ساكن آخر .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه . وأما مذهب الكسائي فالذي يبطله أنّ الألف لا تمال في حال النصب ولا تقع قافية ، فدلّ ذلك على أنّها ليست ألف الأصل ، اذ لو كانت أصلاً لم يمنع شيء من ذلك فيها .

وأما مذهب المازني فالذي يدل على فساده أنّ الألف تمال في حال الرفع والخفض وتقع قافية ، ألا ترى أنّ القراء قد قرأوا : مُفتَرَى وقُرى اذا كانا في موضع رفع أو خفض بالامالة اذا وقفوا ولم يفعلوا ذلك فيها في حال النصب ، ولو كانت بدلا من التنوين لم يجز ذلك فيها ، فتبين اذن أنّ الصحيح ما ذهب اليه سيبويه .

فإن قيل : فقد أوقع العجاج الألف في حال النصب قافية ، قال :

٧٥١ خالَطَ مِن سلمى خياشيمَ وفا (٣)

---

(١) كذا والصواب : الاسم .

(٢) ج ، ر: برجل ، وهو تحريف .

(٣) بعده : صهباء خرطوماً عقاراً قرقفا

الخرطوم : السلافة . العقار : الخمر وكذلك القرقف . يصف طيب نكهتها كأن فيها خمرا . اصلاح المنطق ٨٤، المقتضب ١/٢٤٠، الشيرازيات ٦و، العيني ١/١٥٢، الخزانة ٢/٦٢، ٢٦١، الديوان ٨٢.

فالجواب : إنّه انما جاز ذلك على أن تكون الألف ألف وصل ويكون التنوين محذوفاً من المنصوب في حال الوقف على لغة من قال : رأيتُ زيدْ ، بسكون الدال (١) فيكون نحو قول الشاعر :

٧٥٢ شَنِزٌجَنبي كأنّي مُهدَأٌ
جَعلَ القَينُ على الدَفِّ إبَرْ (٢)

يريد : إبَراً .

وان كان في آخره ياء فلا يخلو أن تكون مشددة أو غير مشددة . فإن كانت مشددة جاز في الوقف عليها وجهان : أحدهما أن تُبدل منها جيماً فتقول في الوقف على عليّ : علجّ . وعلى مريّ : مرجّ .

والآخر أن تقف عليهما بنفسيهما من غير بدل فتقول : على مري.

وان لم تكن مشددة فلا يخلو أن يكون ما قبلها متحركاً أو ساكنا . فان كان متحركاً فلا يخلو أن يكون الاسم منونا أو غير منون . فإن كان منونا فلا يخلو أن يكون منصوبا أو غير منصوب . فإن كان غير منصوب جاز لك في الوقف عليه وجهان : أحدهما — وهو الأفصح — أن تحذف الياء فتقول : قاضٍ وعارٍ .

والآخر أن تثبتها لأنّ التنوين قد ذهب فتقول : قاضي وعاري ، الاّ أن يؤدي إلى توالي الحذف على الاسم / فإنّه لا يجوز إلاّ إثبات الياء [٢٢٩ ظ] في الوقف : مُرِيَ، اسم فاعل من أرى يُرِي، ليس إلاّ.

فإن كان منصوباً لم يجز في الوقف عليه الاّ وجه واحد وهو أن تبدل من التنوين ألفاً فتقول : رأيت قاضياً وعارياً.

وان كان غير منون فلا يخلو أن يكون معرباً أو شبه معرب وهو المبني

---

(١) هذا توجيه الفارسي للبيت ، وهذه اللغة حكاها أبو عبيدة والأخفش وقطرب وغيرهم وهي تعرف بلغة ربيعة . الخصائص ٩٧/٢، ٢٩٣، الخزانة ٦٢/٢.

(٢) لعدي بن زيد العبادي . الشنز : القلق من هم أو مرض. مهدأ : من أهدأ الصبي اذا علله لينام . الدف : الجنب . إصلاح المنطق ١٥٦ ، الخصائص ٦٧/٢، الديوان ٥٩.

في باب النداء نحو يا قاضي . وانما ذكرناه في فصل الوقف على المعرب لشبهه بالمعرب كما تقدم. فإن كان معربا فلا يخلو أن يكون اسما أو فعلا. فإن كان اسما جاز لك في الوقف عليه في الرفع والخفض وجهان : أفصحهما إثبات الياء فتقول : القاضي .

والآخر حذفها فتقول : القاض.

فإن كان منصوباً لم يجز إلاّ إثبات الياء فتقول (١): (رأيت القاضِيَ. وان كان فعلا مرفوعاً تثبت الياء فتقول :) يَرمِـي. إلا في الفواصل والقوافي نحو : والليل اذا يسرِ (٢). وقوله :

٧٥٣ ....وبعضُ القومِ يخلُقُ ثُمَّ لا يَفرِ (٣)

الاّ لا ادرى وما أدرى فإنَّ كافة العرب حذفت منهما الياء في الوقف في غير القوافي والفواصل لكثرة استعمالهما في الكلام (٤).

وان كانت الياء من الفعل فيجوز حذفها في القوافي والفواصل وان لم تحذف في غير ذلك، فحذف الياء من الاسم في القوافي والفواصل أحسن اذ قد كانت تحذف في غير ذينك الموضعين.

واذا كان منادى نحو : يا قاضِي، جاز في الوقف عليه وجهان : أحدهما إثبات الياء والآخر حذفها وتسكين ما قبلها فتقول في الوقف على يا قاضي : يا قاضْ. وان شئت : يا قاضِـي. والاختيار عند الخليل إثباتها وعند يونس

---

(١) مابين القوسين أضفناه ليستقيم النص .

(٢) الفجر : ٤.

(٣) تمامه: ولأ نت تفرى ماخلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفرِ. وهو لزهير بن أبي سلمى . تفرى : تقطع ، من فريت الاديم اذا قطعته للصلاح . خلقت : قدرت ، من خلق الاديم اذا قدره ليقطعه . يضرب مثلا لتقدير الأمر وتدبيره ثم امضائه لتنفيذ العزم فيه . الكتاب ٢٨٩/٢، الأصول ٣٣٠/٢، الحجة ٣٠٧/١، الشعر والشعراء ١٣٩، المفصل ٣٤١، الفاخر ١٣٧، شواهد الشافية ٢٢٩ ، الديوان ٩٢.

(٤) الكتاب ٢٨٩/٢ .

وسيبويه حذفها (١). وإن كان قبل الياء ساكن نحو ظبي وغزو (٢) جاز في الوقف عليه ما جاز في نظيره من الصحيح. وإن كان في آخره واو فلا يخلو أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً.

فإن كان ساكناً فان الوقف عليه كالوقف على نظيره من الصحيح نحو غزو.

وإن كان ما قبلها متحركاً فإنّ الحركة لا تكون إلاّ ضمة، فلا يوجد ذلك إلا في الأفعال نحو يغزو. ولا يجوز في الوقف عليه إلاّ السكون خاصة.

وإن كان مهموز الآخر فإنّ الوقف عليه كالوقف على ما آخره حرف صحيح. إلاّ أنّه يخالفه في أنّ النقل يجوز هنا وان أدّى ذلك إلى مثال غير موجود في كلام العرب فتقول : البُطِيء في الخفض، والرُدُءْ (٣) في الرفع، ولا يجوز ذلك في الصحيح.

ويخالفه أيضاً في أن الاتباع يجوز هنا حيث لا يؤدي النقل إلى بناء غير موجود. ويجوز في الهمز وإن لم يؤدّ النقل إلى ذلك فيجوز أن تقول : رأيت البُطُؤ، فتتبع ولو نقلت فقلت : البُطَأ، لكان له نظير. ولا يجوز أن تقول : رأيت البُسُرْ (٤). ويخالفه أيضا في أنّه يجوز أن تبدل من الهمزة حرفاً من جنس حركتها فتقول : الوَثُو في الرفع (٥) والوَثِي في الخفض والوَثا في النصب، فتحرّك الثاء بالفتح لأنّ لألف لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحاً.

وكذلك الكاف فتقول : الكَلَوْ (٦)، في الرفع، والكَلَيْ في الخفض، والكَلاَ في النصب.

---

(١) الكتاب ٢٨٩/٢.

(٢) كذا وهو سهو.

(٣) الرده : الصاحب، وفي الكتاب ٢٨٦/٢ أن بعض بني تميم يقولون : هو الردىء، كرهوا الضمة بعد الكسرة لأنه ليس في الكلام فعل.

(٤) البسر : البلح مادام أخضر.

(٥) أصله : الوثء من الوثء والوثاءة وهو في اللحم كالكسر في العظام، والوثيء: المكسور اليد. الكتاب ٢٨٦/٢.

(٦) أصلة : الكلوء، من كلأه كلاءً وكلاءة أي حرسه.

ويخالفه أيضاً/ في أنّه لا يجوز النقل فلاتقول : الكلا ، استثقالا [٢٣٠ و] للهمزتين . هذا في لغة المحقّقين. فأما المسهّلون فإنّهم ينقلون الحركة الى ما قبل فيقولون : الوَثْ (١) . فيكون الوقف عليه كالوقف على ما في آخره صحيح، ويسهلون الهمزة في الكلا بينها وبين الحرف الذي منه حركتها فيكون الوقف عليه اذ ذاك كالوقف على ما في آخره حرف علة، وقد تقدم.

فإن كان اللفظ مبنياً أو مشبهاً بمبني، ونعني بالمشبه بالمبني ما في آخره حرف ليس فيه علامة إعراب نحو : لم يغزُ، ومسلمانِ ومسلمونَ، ألا ترى أن يغزو في نحو : لم يغزُ ومسلمانِ ومسلمونَ، الحركة التي في آخرها ليست إعراباً وان كانت هذه الألفاظ في أنفسها معربة، فلا يخلو أن يكون آخرها ساكناً أو متحركاً.

فإن كان ساكناً فلا يخلو أن يكون الساكن حرف علة أو حرفاً صحيحاً. فإن كان حرفاً صحيحاً وقفت عليه من غير تغيير ولا زيادة نحو مَنْ وهَلْ، وأمثال ذلك. وإن كان حرف علة فلا يخلو أن يكون ألفاً أو غير ألف. فإن كان ألفاً كنت في الوقف عليه بالخيار، ان شئت وقفت عليه من غير تغيير ولا زيادة، وان شئت ألحقت الهاء فتقول : ها هنا، وان شئت : ها هناه، الا أن تكون الألف للندبة فإن الهاء اذ ذاك تلزم فتقول : يا غُلاماه ، ولا يجوز في الوقف : يا غُلاما.

وان كان ياء أو واواً فلا يخلو أن يكونا صلتين للمضمر أو لا يكونا ، فإن كانا صلتين للمضمر لم يجز فيهما إلاّ الحذف نحو بهِ وضَرَبَهُ. وان لم يكونا في آخره لزم الحاق الهاء : واغلامَهُوه، وا انقطاع ظهريه.

وان لم يكونا في آخره وقفت عليهما من غير تغيير ولا زيادة نحو لو ولي، الاّ ما شذّ من ابدالهم الهاء من الياء في الوقف على : هذا لي، فإنك تقول في الوقف عليه : هذا لِهْ (٢).

---

(١) الكتاب ٢/٢٨٦ .

(٢) ج ، ر: هذه ، وهو تحريف .

وان كان الآخر متحركاً فلا يخلو أن تكون الكلمة اسما مرخماً قد حذفت منه التاء في الترخيم أو فعلا أو حرفا محذوفي الآخر.

فإن كان اسما مرخماً بحذف التاء جاز في الوقف عليه وجهان : أفصحُهما إلحاق الهاء (١) فتقول : يا فاطِمَهْ، في الوقف على يا فاطِمَ.

والآخر : الوقف بالسكون فتقول : يافاطِمْ ، وقد سمع منهم : ياحَرْمَلْ، في ترخيم يا حَرْمَلةُ (٢) .

وقد يستغنى عن الهاء في الشعر بألف الاطلاق نحو قوله :

قِفِـي قبـل التـفرُّقِ يـا ضُباعا .... (٢٣٥)

وقـولـه :

٧٥٤ عوجِي علينـا واربَعِي يا فاطِمـا (٣)

وان كان فعلا محذوفا فلا يخلو أن يكون قد حذفت منه الفاء أو لم تحذف. فإن كان قد حذفت منه الفاء لم يجز في الوقف عليه الا الحاق الهاء نحو : قِهْ ، ولم يَقِهْ . وان كان غير محذوف منه الفاء كان الأفصح في الوقف عليه أن تلحقه الهاء فتقول : ادعُهْ واغزُهْ . وقد يجوز : ادعُ واغزُ ولم يدعُ ولم يغزُ . وقد حكى : ادعِه واغزِه . بكسر العين والزاي ، على أن يكون وقفك عليها/ بعد حذف حرف العلة تشبيهاً لهما بما لم يحذف[٢٣٠ ظ] منه شيء ، ثم ألحاق الهاء ساكنة فالتقى ساكنان فكسر لالتقاء الساكنين .

وان كان حرف محذوف الآخر مثل ما اذا حذفت الفها في الاستفهام اذا اتصلت بخافض فلا يخلو أن يكون الخافض الذي دخل عليها حرف جرّ أو اسما مضافا إليها .

---

(١) ج ،ر : التاء ، وهو تحريف .

(٢) الكتاب ٣٣١/١.

(٣) من رجز لزيادة بن زيد الحارثي . ونسب في الكتاب توهما لهدبة بن خشرم . وفاطمة أخت هدبة . عوجي : من عاج يعوج اذا مال إلى القوم لينزل بهم . اربعي : انزلي في ربعنا . الكتاب ٣٣١/١، شرح المفضليات ٤٧٥، الخزانة ٨٥/٤ .

فإن كان الداخل عليها في الوقف اسماً لم يجز الوقف الاّ بالهاء أو الإسكان. والأفصح إلحاق الهاء فتقول : لِمَ ولِمَهْ وبِمَ وبِمَهْ . والوقف بغيرها فيما حرف الجر منه على أزيد من حرف واحد فتقول : على مَ وإلى مَ ، أقل منه في نحو : بمَ ولِمَ .

وان كان المبني الموقوف عليه متحرك الآخر ولم يحذف منه شيء فلا يخلو أن يكون بها ضمير قبله ساكن أو غير ذلك . فإن كان بها ضمير جاز في الوقف عليه ثلاثة أوجه : أفصحها الإسكان نحو : اضربُهْ وضربتُهْ . والثاني نقل الحركة من الضمير إلى الساكن قبله نحو : لم أضرِبُهْ ، قال الشاعر :

٧٥٥ عجِبتُ والدهرُ كثيرٌ عجَبُهْ

من عَنَزِيٍّ سبّني لم أضربُهْ(١)

والثالث كسر الساكن الأول لالتقاء الساكنين . فقد حكى من كلامهم : اضرِبهْ .وإن كان غير ذلك جاز في الوقف عليه وجهان : الإسكان والحاقُ هاء السكت نحو «أنا» يجوز في الوقف عليها : أنْ وأنَه (٢)، وقد يجوز في الوقف عليها : هو وهوه ، وعليه قوله :

٧٥٦ إذا ماترعرعَ فينا الغلامُ

فما إنْ يقالُ لهُ مَنْ هُوَه(٣)

إلاّ حيَّهل وأنا ، فإنّه يجوز في الوقف عليه ثلاثة أوجه : الإسكان فتقول: حيَّهلْ وأنْ ، والحاق الهاء فتقول : حَيَّهلَهْ وأنه ، وقد حكى من كلامهم : فهذا قَصْدي أنَهْ (٢)، وبإلحاق الألف فتقول : حَيَّهلا وأنا، إلاّ أن الوقف على أنا بالسكون لم يسمع ، بل يجوز بالقياس .

(١) لزيادة الأعجم . قال المبرد : فلما أسكن الهاء القى حركتها على الباء وكان ذلك في الباء أحسن لخفاء الهاء . الكتاب ٢٨٧/٢، الكامل ١٦٢/٢، التوجيه ٤٥، المفصل ٣٣٩، شواهد الشافية ٢٦١.

(٢) لحسان بن ثابت في الفخر . ان نافية مؤكدة لما . جمهرة اللغة ١٧٦/١، المخصص ٨٣/١٤، ابن يعيش ٨٤/٩، الضرائر ١٩٠ .

(٣) أنظر ١٢/٢ تعليق ٣.

وإنّما وقف على تاء التأنيث لأنّها زائدة فهي أحمل للتغيير . وإن شئت قلت: إنّما وقفت عليه بالتاء تفرقة بين تاء التأنيث في الاسم وبينها في الفعل نحو قامت : ومن قال :

اللهُ نجّاكَ بكفّيْ مُسلِمَتْ (٧٥٤)

تركها على أصلها .

وإنّما وقفت على المنصوب المنون الصحيح المتحرك ماقبل آخره نحو : رأيت رجلا ، بإبدال النون ألفاً لأنّهم رأوا حذف النون إخلالاً . لأنّه حرف معنى فأبدلوا منه مايشبهه وهو حرف العلة ، وكان ألفاً مناسبة للحرف المبدل منه .

ومنهم من يحذف فيقف بالسكون. ومنهم من يبدل من هذه الألف همزة، وسيأتي أنّ الألف تبدل همزة في الوقف على مافي آخره ألف ، وأمّا التشديد فلا يجوز إلاّ في الضرورة وذلك :

لقد خشيتُ أن أرَى جَدَبّا (٧٥٥)

والأصل جَدْباً ثم نقل من المنصوب فلما صار متحركاً ماقبل آخره شُدّد .

ووجه الوقف بالتشديد أنّه لو قال : رجلْ ، لالتبس أنه مبني على السكون ولم يدر أنّ هذا طرأ عليه في حال الوقف ، فإذا / شدّد علم أنّه [٢٣١و] لايجتمع ساكنان في الوصل ولهذا لم يكن أبداً التشديد فيما قبل آخره ساكن نحو عمرو ، لأنّه قد علم أن آخر هذا متحرك إذ لايجتمع ساكنان إلاّ في وقف .

وإنّما لم يكن إلاّ في الشعر لأنّ فيه إجراء الوقف مجرى الوصل ، ألا ترى أنّه اعتدّ بالألف المبدلة من التنوين فصار كالوصل له فأجرى هذا الوصل مجرى الوقف فشدد مع ذلك .

وإن كان هذا المنصوب قبل آخره ساكن فحكمه حكم ماتحرك ماقبله إلاّ أنّه يمتنع فيه التشديد للعلة التي قلنا ، وقلنا إنّ جاءني رجل يجوز في الوقف عليه خمسة أوجه : الإسكان أولا ثم الإشمام ، وكأنّ هذا رأى أن

لاتذهب الحركة لأنّها لمعنى ، فأشار إليها بضمّ شفتيه وهو لايُسمع عندنا .
وأمّا وجه الروم فهو أنه رأى إبقاء بعض الحركة فضعف صوته بها ، والأول المُشِمُّ رأى إبقاء بعضها إبقاءً لها ،وهؤلاءِ أشدُّ قراراً من الآخر (١) .
وإنما إمتنع الوقف على الحركة لأنه موضع استراحة وكلال ، فاختاروا إيراد الحرف ساكناً لايشوبه شيء .
وأمّا وجه البدل فلأنه راعى التنوين فلم يحذفه لأنه حرف معنى فأبدل منه حرفاً معتلا من جنس حركة الحرف الذي قبله . ولما كان الوقف عارضاً سهل عليه كون الاسم في آخره واو قبلها ضمة .
ووجه التثقيل ماقلناه .
ومثل مررتُ برجلٍ ، يجوز فيه ماجاز في جاءني رجل ، إلاّ الإشمام فإنّه متعذر ، وذلك أنّ الإشمام إنّما هو إشارة إلى الحركة . ولما كانت الحركة (٢) من وسط اللسان لم تكن لترى بخلاف الضمة لأنّها من الشفتين .
وكل ماجاء في « جاءني رجل » يجوز في جاءني عمرو ، إلاّ التثقيل لأنه لافائدة فيه .
ويخلف التشديد النقل ووجهه أنّه حافظ على الحركة ولم يمكن إبقاؤها في موضعها فنقلها . وإنّما تعذر النقل لما يؤدي إليه من بناء غير موجود نحو : عِدْل ، لو قلت فيه : عِدُل ، لايثبت فِعُل وذا لايكون في أبنية كلامهم .
والمخفوض من هذا حكمه إلاّ الإشمام لما قلنا .
وإن أدى فيه النقل أيضاً إلى بناء غير موجود رفض وأتبع وذلك : بُسر(٣) ، لو قلت فيه : بُسِر ، لأثبت فُعِلاً ، وذا لايكون في أبنية كلامهم .

---

(١) كذا

(٢) يريد بها الكسرة في رجل .

(٣) ج ر ، بشر ، وهو تصحيف ، وانظر الكتاب ٢/٢٨٤ .

وإذا قلت : رأيتُ الرجلَّ ، فإن الوقف هنا بالسكون ، والتشديد قليل ، لأنَّ معرفة الاسم محمولة على نكرته ، وقد كان ذلك لايجوز أعني : رأيتُ رجلا ، إلاّ في الشعر فكذلك ذا ، ولا يكون هنا بدل لأنه ليس فيه مما يبدل ، ولا روم لأن غير المنون لايرام ، لأن الأفصح فيه الوقف كالبدل فحمل هذا عليه ، والإشمام متعذر . ومثل رأيت البَكْرّ لايكون فيه إلاّ السكون ، وبطل هنا التثقيل لما قلناه .

والوقف على مثل : جاءني الرجلُ ومررتُ بالرجلِ / كالوقف على [٢٣١ظ] جاءني رجلٌ ، ولا يخالفه في شيء إلاّ في البدل ، لأنه ليس معك مما يبدل .

وأمّا مثل : جاءني البَكْرُ ، فإنَّ الوقف عليه بالسكون والروم والإشمام. ويجوز النقل إلاّ أن يؤدي إلى بناء غير موجود فإنَّ الإتباع إذ ذاك يعقبه. ومثل : مررت بالبَكْرِ ، يجوزفيه ماجاء في مرفوعه إلاّ الإشمام ، لأنَّ المخفوض لايُشَمّ.

ومثل : قولٍ وزيدٍ وعادٍ مرفوعاً كان أو مخفوضاً فحكمه حكم عمرو ، إلاّ النقل لايجوز وعلة ذلك أن الحركة تستثقل في حرف العلة . هذا حكم الصحيح في الوقف .

فإنْ قلت : ماالعلة في أن لم يوقف على التنوين فتقول : زيدُن ؟ قلت : علّة ذلك الفرق بين النون الداخلة بعد كمال الاسم وبين مالم يدخل على الاسم كاملا نحو : رَعْشَنْ ، فلذلك أبدلوا هذه النون . وإنّما أبدلت مما في آخره ألف الواو والياء والهمزة لأن الألف خفية جداً ، وعلة خفائها أنها لايعتمد بها على مخرج فيكون أكثر منها . فالذي أبدل الياء فقال حُبلِي رأى أنّ الألف أقرب الحروف إليها مما هو مثل الياء لأنّها من وسط اللسان . ومن أبدل الواو مما يقرب من الألف أبدل الواو ، وكذلك من أبدل بدل الهمزة أبدل حرفاً أجلد من الألف . والذي أبدل من الياء المشددة جيماً في عليّ فقال علجْ ، فأبدل لخفاء الياء وأبدل منها حرفاً يقرب منها في المخرج ويكون أجلد منها .

ومن تركها على لفظها فهو الأصل كما كان الأصل فيما في آخره ألف إبقاء الألف فتقول : حُبلَى .

باب لو و لولا

لو لا يليها إلاّ الفعل ظاهراً ولا يليها مضمراً إلاّ في ضرورة نحو قوله:

٧٥٧ لو غيرَكم علِقَ الزبيرُ بحبلِه
أدّى الجوارَ إلى بني العوّامِ (١)

وكذلك ماجاء في المثل من قولهم : لو ذاتُ سِوارٍ لطمتني (٢) .
فأمّا قوله :

٧٥٨ لو بغيرِ الماءِ حلقي شرِقٌ
كنتُ كالغصّانِ بالماءِ اعتصاري(٣)

فعلى إضمار فعل دل عليه شَرِق كأنه قال : لو شَرِقَ حلقي، وشَرِقٌ خبر ابتداء مضمر تقديره : هو شرِقٌ(٤).

وإذا وقع بعد لو أنّ واسمها وخبرها ففيه خلاف فمنهم من قال : إنّ أنّ واسمها وخبرها في موضع الفاعل، والفعل مضمر .

---

(١) لجرير يهجو الفرزدق وقومه . والرواية : بحبله . يعيرهم باغتيال الزبير في ديارهم. ويجوز في غير النصب والرفع . النقائض ٢٧٤ . المقتضب ٧٨/٣، الكامل ٢٧٩/١، الأصول ٢٠٦/١ ، اللامات ١٣٧، المغنى ٢٩٦، الهمع ٨١/٢، الدرر ٦٦/٢، الديوان ٥٥١ .

(٢) كذا ، وقال المبرد: والصحيح من روايتهم لو غير ذات سوار لطمتنى ،وفيه خبر لحاتم. ١٠ه. وانظر المقتضب ٧٧/٣، الميداني ١٧٤/٢، ٢٠٢/٢ ، اللامات ١٣٧، مقدمة ديوان حاتم ٢٦.

(٣) لعدى بن زيد العبادى . الاعتصار : شرب الماء قليلا لتزول الغصة . الكتاب ٤٦٢/١، مجاز القرآن ٣١٤/١، شرح المفضليات ٤١٣ ، جمهرة اللغة ١٥٤/٢، اللامات ١٣٨، شرح مشكلات الحماسة ٣٤٢، المغنى ٢٩٧، العيني ٤٥٤/٤، الخزانة ٥٩٤/٣، ٤٦٠/٤، الديوان ٩٣.

(٤) هذا تخريج الفارسي ، وخرج على أنه محمول على ظاهره وأن الجملة الاسمية وليتها شذوذاً . المغنى ٢٩٧ .

ومنهم [من قال : إنَّ أنَّ وما بعدها تتقدَّر بتقدير المبتدأ واستغنى عن الخبر لطول الصلة .

وكلا المذهبين فيه خروج للو عن موضعها. وذلك أنه إذا جعلت أنَّ ومابعدها في موضع الفاعل والفعل مضمر كان للو خروج عن بابها في أن وليها الفعل مضمراً في فصيح الكلام وهو لايجوز إلاّ في ضرورة.

ومن قال : إنَّ أنَّ وما بعدها في موضع المبتدأ ، في ذلك أيضاً خروج عن بابها لأنه قد وليها الاسم لفظاً وتقديراً. وهذا المذهب / أحسن لأنَّ في[٢٣٢و] كلا المذهبين خروجاً للو عن بابها ، فعدم الإضمار أحسن من تكلفه.

و « لو» إذا وقع لفظ الماضي بعدها فهو ماض لفظاً ومعنى ،وإذا وقع بعدها المستقبل فهو ماض معنى مستقبل لفظاً .

وقد تخرج عن بابها وتكون بمعنى (إنْ) (١) الشرطية فيكون الفعل بعدها مستقبلا لفظاً (٢) ومعنى أو معنى لالفظاً ،وعليه قوله :

٧٥٩ قـومٌ إذا حـاربوا شـدُّوا مآزِرَهـم
دونَ النساءِ ولو باتَتْ بأطهارِ(٣)

ألا ترى أنَّ المعنى على «إنْ» .

وقد تخرج عن بابها بأن تستعمل للتمني ، فإذا قلت : لو قام زيدٌ، فكأنك قلت : تمنيّتُ قيامَ زيدٍ ، وعليه قوله:

٧٦٠ لاالـدارُ غيـرَّهـا بعـدي الأنيسُ ولا
بالدارِ لو كلّمت ذا حاجةٍ صمَمُ (٤)

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) خالف بعض النحويين ابن عصفور فيما ذهب اليه هنا من مجيء لو للمستقبل وانتصر له ابن هشام في المغنى ٢٩٠ .

(٣) للاخطل في مدح بني أمية . والأطهار جمع طهر وهو انقضاء فترة الحيض. الكامل ٢٧٤/١،الاضداد لابن الانبارى ٣١،أبيات المعاني ٨٩٧،المغنى ٢٩٢،الديوان١٢٠.

(٤) لزهير بن أبي سلمى . ويجوز في الدار النصب بإضمار فعل يدل عليه حرف النفي والرفع على الابتداء . الكتاب ٧٣/١ .

لأنّه لايتصور فيه معنى الشرط ولا معنى امتناع الشيء لامتناع غيره ، ومثله : لو أنّ لنا كرة فنتبرأ منهم (١) . بدليل نصب نتبرأ .

• • •

ولولا حرف امتناع الشيء لوجود غيره ولايليها إلاّ المبتدأ ، والخبر محذوف ولا يظهر لطول الجواب فناب الجواب مناب الخبر .

وزعم ابن الطراوة أنّ الجواب في موضع الخبر ولذلك لم يظهر الخبر. وهذا باطل ، لأنّ الجملة اذا وقعت موقع الخبر لابد فيها من ضمير رابط. فإن قال : الضمير محذوف ، فالجواب أن تقول : إنّه لو كان محذوفاً لظهر ولو في موضع من المواضع .

وأيضاً إذا جعل الجواب في موضع الخبر كان خارجاً عن جميع الأدوات المحتاجة إلى جواب ، ألا ترى أنّ جميعها يربط جملة بجملة . ولو كان الأمر كما ذكر من أنّ الجملة في موضع الخبر لكان الجواب مفرداً وما تقدّمه مفرد فيكون ذلك خروجاً عن نظائرها .

ويلزم خبرها اللام ولا يجوز حذفها إلاّ في ضرورة الشعر مثل قوله :

٧٦١ لولا الحمارُ يا فَتى ... ... البيت

ومثل قول الآخر :

٧٦٢ لولا الشعاعُ أضاءَها .... (٢)

وقد تخرج لولا عن بابها فتصير للتحضيض ولا يليها إلاّ الفعل ظاهراً أو مضمراً . وزعم بعض النحويين أنه يليها المبتدأ ، واستدل على ذلك بأن أدوات التحضيض قد يليها المبتدأ في الشعر بدليل قول الشاعر :

---

(١) البقرة : ١٦٧ .

(٢) تمامه : طعنت ابن عبد القيس طعنة ثائر
لها نفذ لولا الشعاع أضاءها

وهو لقيس بن الخطيم . وابن عبد القيس رجل كان قد قتل الخطيم . أبيات المعاني ٩٧٨، مقاييس اللغة ١٦٧/٣، الأغاني ٣/٣، المحكم ٢٦/١، المخصص ٣٠/١٠ ، تثقيف اللسان ٤٩، الخزانة ١٦٨/٣ . الديوان ٣.

٦٧٣ ونُبِّئتُ ليلى أرسلَتْ بشفاعَةٍ

إليّ فهلاّ نفسُ ليلى شَفِيعُها(١)

وقد يجوز حذف جواب لولا ولو إذا فُهم المعنى ، فمثال حذف جواب لو قوله تعالى : ولو أنّ قرآنا سُيِّرت به الجبالُ ... الآية (٢).
تقديره : لكان هذا القرآن ، وكذلك قوله:

... ... لو يُسِرُّون مقتلى (٧٣٨)

أى لسروا بذلك .

ومثال حذف جواب لولا قوله تعالى : ولولا فضلُ اللهِ عليكم ورحمتُه(٣).
تقديره : لهلكتم . فإن قيل : فهلاّ ظهر الخبر لما حذف الجواب النائب منابه ؟ فالجواب : إنّ الكلام أيضاً قد طال بالمعطوفات فناب ذلك مناب الخبر.

---

(١) من أبيات رويت في الحماسة ونسبت للصمة بن عبدالله القشيرى . وينسب للمجنون ولا بن الدمينة وهو في ديوانيهما . قال ابن جني : استعمل الجملة المركبة في المبتدأ و الخبر في موضع المركبة من الفعل والفاعل وهذا في نحو هذا الموضع عزيز جدا .
وقال ابن هشام : فالتقدير : فهلا كان هو أى الشأن ، وقيل : التقدير : فهلا شفعت نفس ليلى ، لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس .
شرح مشكلات الحماسة ٣٤٢، شرح الحماسة للمرزوقي ١٢٢٠، المغنى ٧٧، ٢٩٧، ٣٤٠، ٦٤٥، العيني ٤٥٧/٤، ٤٧٨، ٤١٦/٣، الخزانة ٤٦٣/١، ديوان المجنون ١٩٥، ديوان ابن الدمينة ٢٠٦.

(٢) الرعد : ٣١ .

(٣) النور : ١٠.

باب ما جاء مثنى بمعنى الجمع

الأصل في كلام العرب أن يُدل /بلفظ المفرد على المفرد والمثنى على المثنى [٢٣٢ظ] والمجموع على المجموع. ولكن العرب قد تخرج عن هذا الأصل فتضع المفرد موضع المثنى وموضع الجمع. وتضع المثنى موضع الجمع وموضع المفرد، وتضع الجمع موضع المفرد وموضع المثنى.

فأمّا وضع المفرد موضع الجمع فمثل قوله:

لاتُنكِروا القتلَ وقد سُبِينا
في حلقِكُم عظمٌ وقد شَجِينا(٧)

يريد: في حلوقكم. وكذلك قوله:

بها جِيفُ الحَسْرَى فأمّا عِظامُها
فبِيضٌ وأمّا جِلدُها فصَلِيبُ(٣٤٥)

يريد: جلودُها. وكذلك قوله:

كُلُوا في بعضِ بطنِكُمُ تعفُّوا
فإنَّ زمانكم زَمَنٌ خَمِيصُ(٤٠٤)

يريد: بطونكم. وهذا عند سيبويه من قبيح الضرائر (١).

وحكى الأخفش من كلام العرب: دينارُكم مختلفةٌ، أي دنانيركم. وذلك شاذٌ.

وأمّا وضع المفرد موضع التثنية فقوله:

كأنّه وجهُ تركيّينِ قد غَضِبا ....(٢٧٦)

وهو موقوف على السماع.

وأما وضع الاثنين موضع الجمع فقولهم: حنانيك ودواليك وبابه، لأنه لايراد به ماشفع الواحد وإنّما يراد به حنانٌ بعد حنانٍ، وكذلك ماجاء منه.

وأمّا وضع التثنية موضع المفرد فقوله:

(١) الكتاب ١/١٠٧.

٧٦٤ أأطعمتَ العِـــــراقَ ورافِدَيْـهِ ....البيت(١)

وليس للعراق إلاّ رافدٌ واحدٌ،لكنه جعل مايقرب (٢) من الواحد رافداً(٣) فثناه . وأمَّا وضع الجمع موضع المفرد فقولهم : شابت مفارقُه ، وليس له إلاّ مفرق واحد ، ومنه قول امرىء القيس :

٧٦٥ يُطِيرُ الغلامَ الخِفَّ عَـن صَهَوَاتِـهِ

... ... البيت (٤)

وليس له إلاّ صهوة واحدة لكنه جعل كل جزء من أجزاء الصهوة صهرة فجمع ذلك . وأمَّا وضع الجمع موضع التثنية فهو على قسمين : مقيس ومسموع . فالمقيس في كل شيئين من شيئين تثنيتهما جمع كقوله : قطعت رؤوسَ الكبشين،قال الله تعالى: إن تتوبا إلى اللهِ فقد صَغَتْ قلوبُكما(٥). والمسموع الذى يحفظ ولا يقال عليه هو كل شيء من شيء واحد أو مستقلين بأنفسهما مثل قولهم : رجلٌ عظيمُ المناكبِ ، وليس له إلاّ منكبان .

• • •

---

(١) عجزه :

فـزاريـاً أحـذ يـد القميـص

وهو للفرزدق يخاطب يزيد بن عبد الملك ويهجو عمر بن هبيرة . وكان والياً على العراق . الأحذ : الخفيف وأراد به هنا نسبته السرقة . الشعر والشعراء ٨٨، أبيات المعاني ٥٩٧، إصلاح المنطق ٣٩٧، الكامل ٨٣/٣ ، المخصص ٢٢٥/١٣ ، المحكم ٣٥٩/٢ ، الديوان ٤٨٧.

(٢) ر: يفرق .

(٣) ج ، ر: واقدار ، وهو تحريف ، ولعل الصواب : رافدين والمعروف أن في العراق وهما دجلة والفرات وماقاله المصنف لاأصل له .

(٤) عجزه : ويلوى بأثواب العنيف المثقل

وهو في وصف فرسه . الخف : الحاذق بالركوب . شرح المفضليات ٦٦، شرح السبع ٨٧، شرح العشر ٢٢، الديوان ٢٠ .

(٥) التحريم : ٤.

واختلفوا في السبب الذى لأجله كان وضع الجمع موضع التثنية مقيساً في كل شيئين من شيئين . فأهل البصرة يجعلون العلة في ذلك كراهية استثقال الجمع بين شيئين مع عدم اللبس .

وزعم الفراء(١)، ومن تبعه أنّه إنّما ساغ ذلك في كلّ شيئين من شيئين لأنّ كلى عضو مفرد في الحيوان بمنزلة ماللحيوان منه عضوان ولذلك جعلت ديّة العضو الواحد من الانسان دية العضوين المتساويين ، فلذلك جمعت في موضع التثنية لأنّ العضوين إذ ذاك تنزلا منزلة أربعة أعضاء .

وهذا فاسد ، إذ لو كان كذلك لوجب أن ينزل العضو الواحد منزلة اثنين فيقال: قَطعتُ رَأس الكبشين ، وذلك غير جائز (٢). فدلّ ذلك على فساد مذهبه .

---

(١) القرآن ١/٣٠٧.

(٢) قال الفراء : ويجوز في الكلام أن تقول : ائتنى برأس شاتين .. تريد به الرأس من كل شاة . معاني القرآن ١/٣٠٨ .

/ باب ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال [٢٣٣و]

أصل التنوين أن يُكسر لالتقاء الساكنين . وان شئت لغير التقاء الساكنين ، ولا يحذف لالتقاء الساكنين إلاّ في ضرورة (١) مثل قوله :

٧٦٦ عمرو الذى هشمَ الثريدَ لقومه
ورجالُ مكّةَ مُسنِتونَ عِجافُ(٢)

يريد : عمرو الذي ، وكذلك قوله :

٧٦٧ فألفيتُهُ غيرَ مستعتب
ولا ذاكِرَ اللهَ إلاّ قليلا (٣)

بحذف التنوين من ولا ذاكر . وكذلك قوله :

٧٦٨ حميدُ الذى أمَجٌ دارُهُ
... ... (٤)

بحذف التنوين من حميد . وكذلك قوله تعالى : قل هو اللهُ أحدُ اللهُ

(١) ينظر مبحث حذف التنوين في الكتاب ١٤٧/٢ ، المقتضب ٣١٢/٢ ، ابن الشجرى ٣٨٠/١ ، المغنى ٧١٦ .

(٢) لعبد الله بن الزبعرى . وعمرو هو هاشم جد بني هاشم . وروى في الاشتقاق : عمرو العلا ، ولا شاهد فيه . الكتاب ١٤٧/٢ ، النوادر ١٦٧ ، المقتضب ٣١٢/٢ ، ٣١٦ ، الاشتقاق ١٣ ، المنصف ٢٣١/٢ .

(٣) لأبى الأسود الدؤلى من أبيات يقولها في امرأة تزوجها فوجدها على غير ماظن بها من خير . استعتب : طلب العتاب او سمعه واستجاب . الكتاب ٥٨٨/١ ، مجاز القرآن ٣٠٧/١ ، معاني القرآن ٢٠٢/٢ ، المقتضب ١٩/١ ، ٣١٣/٢ ، الاصول ٧١١/٢ ، التوجيه ٧ ، الخزانة ٥٥٤/٣ ، الديوان ١٢٣ .

(٤) عجزه : أخو الخمر ذو الشيبة الاصلع
وهو من أبيات لحميد الأمجى (أموى) يقولها في تعلقه بالخمر وإدمانه لها . ونسب لابن عمه في العقد . أمج : بلد من أعراض المدينة . وجر الاصلع على الجوار . النوادر ١١٧ ، المقتضب ٣١٣/٢ ، الكامل ٢٥٢/١ ، التوجيه ٨٢ ، العقد الفريد ٣٢٩/٤ ، ابن الشجرى ٣٨٢/١ ، ١٨٢/٢ ، الانصاف ٣٥٠ ، الخزانة ٥٥٥/٤ .

الصمدُ . في قراءة من حذف التنوين من «أحد»(١) مالم يكن الساكن باء ابن أو المتحرك باء بنت فإنّه يحذف التنوين فيه وذلك إذا وقع بين اسمين علمين أو مايقارب العلمين وهو الكنية صفة غير مصغرة ولا مثنى ولا مجموع.

وحذف التنوين على خلاف . منهم من يحذفه لكثرة الاستعمال مع جعل الصفة وموصوفها كالشيء الواحد خاصة . ولذلك تحذفه إذا لقي تاء التأنيث مثل قوله : هذه هندُ ابنةُ فلانةَ . على لغة من يصرف هنداً .

ومنهم من يحذف التنوين لما ذكر من التقاء الساكنين ويقول : هذه هندُ بنتُ فلانة .

ولا يجوز إثبات التنوين في الموصوف بابنِ إذا كان ابن على ماذكر إلاّ في ضرورة مثل قوله :

٧٦٩ جاريةٌ من قيسِ بنِ ثعلبَهْ (٢)

بتنوين قيس .

فأمَّا قوله تعالى: عُزَيْرُ بنُ اللهِ(٣) ، فإنّما حذف من عزيز لأنَّ ابن الله صفة له وعزيز خبر ابتداء مضمر . ومنهم من جعل عزيزاً مبتدأ وابن الله خبره ، وحذف التنوين من عزيز لأنّه لاينصرف للعجمة والتعريف. والصحيح ماتقدم لأنَّ الأعجمي إذا صغر صرف .

(١) هذه القراءة أوردها ابن خالويه في الشواذ ١٨٢، وعند الفراء أنها قراءة كثير من فصحاء القراء . معاني القرآن ٤٣٢/١ .

(٢) بعده :كريمة أخوالها والعصبه
وهو أول أرجوزة للأغلب العجلي ، وقيس بن ثعلبة حي من بكر بن وائل ، وثعلبة أيضاً في بني أسد وتميم وطيء وربيعة .
ووجه ابن جني التنوين على أن الراجز أراد ابدال ابن ثعلبة من قيس والبدل لا يجعل مع ما قبله كالشيء الواحد بل يبتدأ به فليس هو ضرورة .
الكتاب ١٤٨/٢ ، المحكم ٣٢٦/٢، ٣٣٩/٣ ، ابن الشجري ٣٨٢/١ ، المفصل ٣٩ ، المقتضى ٢٢٨/٢ ، اللسان : ثعب ، الخزانة ٣٣٢/١ .

(٣) التوبة : ٣٠ ، وقرأ بالتنوين عاصم والكسائي ويعقوب ، وباقي العشرة بغير تنوين . معاني القرآن ٤٣١/١ ، الإتحاف ١٤٥ .

باب أقسام المفعولين وهي خمسة

غرضه في هذا الباب أن يبين كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام اصطلح النحويون على تسميتها مفعولاً . وهي : المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول من أجله .

فالمفعول المطلق هو المصدر والمصدر هو اسم الفصل أو عدده أو ماأُضيف إليه إذا كان المضاف هو المصدر في المعنى أو بعضه.

والمفعول به كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام مبني على الفعل خاصة. والمفعول فيه هو كل ظرف زمان أو مكان حقيقة أو مجازاً أو عددهما أو ماأُضيف اليهما اياهما أو بعضهما بشرط أن يكونا منصوبين مقدرين في محلين للفعل وفاعله ومفعاله (١) ومفعوله إذا كان له مفعول .

والمفعول له كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام على تقدير اللام التي للعلة.

واختلف النحويون في تسمية المصدر مفعولاً مطلقاً . فمنهم من قال :إنّما سمي مفعولاً مطلقاً لأنه يطلق عليه لفظ مفعول ولا يُقيَّد بصفة بخلاف باقي المفعولات فإنّه لايطلق عليها لفظ مفعول إلاّ بتقييد فيقال مفعول به /[٢٣٣ظ] أو فيه أو له أو من أجله أو معه .

ومنهم من قال : إنّما سمي مفعولاً مطلقاً لأنه يصل إليه الفعل بنفسه . وماعدا ذلك من المفعولات إنّما يصل إليه بتقدير في .

فإن قيل : فإنّ المفعول به لايقيد بحرف الجر لا لفظاً ولا تقديراً ، فالجواب إنّه قد يقيد بحرف أيضاً في موضع نحو : مررتُ وليس كالمصدر الذي يصل إليه الفعل بنفسه أبداً . وكلاهما حسن .

فإن قلت : ولأي شيء قيل فيه مفعول ولم يقيد بشيء؟ فالجواب عن ذلك أنه هو المفعول في الحقيقة فلذلك وصل إليه محل فعل بنفسه .

(١) ر : ومفاعله وهما زيادة لا لزوم لها .

فإن قيل : ولأيّ شيء سمي المفعول به مفعولاً به وظرف الزمان والمكان مفعولاً فيه وكلاهما محل ؟

فالجواب عن ذلك أحد أمرين : إمّا لأنّ «في» قد ظهرت في ضمير ظرف الزمان والمكان مثل قولك : يومُ الجمعةِ خرجتُ فيه ، ومكانُك قمتُ فيه، فسمي مفعولاً فيه لظهور «في» فيه والمفعول فيه لاتظهر فيه ، فلم يبق إلاّ أن يسمى مفعولاً به لأن الباء أُخت الفاء في الوعائية .

وأما لأن «في» في الوعاء أقوى من الباء ، ألا ترى أن في لازمة للوعاء بخلاف الباء وظرف الزمان والمكان أقوى في المحلية من المفعول به ، لأنه محل الفعل وفاعله ومفعوله ان كان له مفعول ، فجعلت «في» التي هي أقوى في الوعائية لظرف المكان الذي هو أقوى في المحلية إن كان له مفعول .

واختلف النحويون في الحال فمنهم من جعلها مفعولاً فيها ، ومنهم من لم يلحقها بالمفعولات . وسبب ذلك أنها قد تكون الفاعل في المعنى إذا كانت منه ومفعولاً في المعنى إذا كانت منه ، فلم تُسمَّ مفعولاً لذلك.

ومن سماها مفعولاً فيها رأى أنها منتصبة عن تمام الكلام مقدرة بفي مقيدة للفعل فسماها مفعولاً فيه لشبهها بظرف الزمان .

والمفعول معه إنّما نصب وإن كان شريك الفاعل في المعنى لأنّ العرب لحظت فيه معنى المفعولية ، فإذا قلت : جاء البردُ والطيالسةَ ، فإنّما لحظت جاء البرد بالطيالسةِ ، واستوى الماءُ والخشبةَ ، ساوى الماءُ الخشبةَ .

وأقوى تعدّى هذه الأفعال إلى المصدر لأنّه المفعول حقيقة لأنه يدل عليه بلفظه ومعناه ثم إلى المفعول به لأنه يصل إليه بنفسه لفظاً وتقديراً وما بقي لايصل إليه إلاّ بحرف جر أو بتقديره .

وزعم أبو العباس المبرد أنّ أقوى تعدى الفعل إلى المفعول به، واستدل على ذلك بأنّ المفعولات إذا اجتمعت في باب مالم يسم فاعله فلا يقام إلاّ المفعول به. وهذا ليس بصحيح لأنه إنّما امتنع إقامة المصدر لقوة دلالة الفعل عليه . فإذا

قلت : ضُرِب ضربٌ ، لم يكن فيه فائدة ، لأنك إذا قلت : ضُرِبَ ، فمعلوم أن المضروب ضُرِبَ .

فإن قال : إذا وصف قد تكون فيه فائدة / فتقول : ضُرِبَ [٢٣٤ و] ضربٌ حسنٌ فالجواب : إن الصفة فروع ، والفروع قد تلحظ وقد لاتلحظ.
ثم إلى الظرف من الزمان لأنَّه يدل عليه بمعناه وصيغته .

ثم إلى الحال لأنه يصل إليه على معنى الحرف لا على تقديره لفظاً بخلاف ظرف المكان . ثم إلى ظرف المكان لأنه يصل إليه بتقدير الحرف ويدل عليه بمعناه.
وإنَّما كان المفعول معه والمفعول من أجله دون غيرهما من المفعولات في دلالة الفعل عليهما لأنَّهما لايلزمان الأفعال . ألا ترى أنه لايلزم أن يكون كل فعل مشروكاً في فعله ، وكذلك لايلزم أن يكون كل فاعل يفعل فعله لسبب. ودلالة الفعل على المفعول من أجله أقوى من دلالته على المفعول معه لأنه يصل إلى المفعول من أجله بتقدير اللام وإلى المفعول معه بواسطة الواو ملفوظاً بها.

وقد تقدم حكم المفعول المطلق وظرف الزمان والمكان والحال في باب الأفعال المتعدية وغير المتعدية . وقد تقدم المفعول به وأحكامه في أقسام الأفعال في التعدي . فالذي ينبغي أن يذكر هنا المفعول معه والمفعول من أجله.

• • •

أمَّا المفعول من أجله فلا يخلو أن يكون مقارناً للفعل في الزمان وفعلاً لفاعل الفعل المعلَّل أو لا يكون . فإن لم يكن فلا بد من اللام مثل قولك : أقومُ اليومَ لقيامِك أمسِ ، ومثل : قمتُ لاجلالِ بكرٍ عمراً .
فإن كان مقارناً للفعل في الزمان وفعلا لفاعل الفعل المعلل فلا يخلو من أن يكون معرفة أو نكرة . فإن كان نكرة وصل إليه بغير لام فتقول : قمت إجلالاً لك ، وإن كان معرفة جاز فيه وجهان : أن يصل إليه الفعل باللام أو بنفسه فتقول: قمتُ إجلالَكَ ، وقمتُ لإجلالِكَ. فأمَّا قوله :

مِنّا الذي اختيـر الرجالَ سماحـــةً
وجُوداً إذا هبَّ الرياحُ الزعازِعُ(٣٨٨)

فسماحة مفعول من أجله على إسقاط اللام ، وهذا ضرورة ، لأنه ليس بفعل لفاعل الفعل المعلل ، وهو الإختيار .

وإن شئت جعلته مصدراً في موضع الحال .

• • •

وأمّا المفعول معه فلا ينتصب أبداً إلاّ عن تمام الكلام تقدمه فعل أو لم يتقدمه .

وزعم الصيمرى (١) أنّه ينتصب عن تمام الاسم فأجاز : كلُّ رجل وضيعتَهُ . وهذا الذى ذهب اليه فاسد لأ نَّ المفعول معه فضلة والفضلات لاتنتصب إلاّ عن تمام الكلام .

وأصل المفعول معه أن يكون معطوفاً ، إلاّ أنّه عُـدل به إلى النصب لما لحظ فيه من معنى المفعول معه(٢). فإذا قلت: استوى الماءُ والخشبةَ فإنك لحظت معنى ساوى الماءُ الخشبةَ ، وكذلك جاء البردُ والطيالسةَ ، إنّما نصبت لما لحظت جاء البردُ بالطيالسة ، ولولا ذلك لرفعت .

ولما كان المفعول معه أصله العطف لذلك لم يسغ إلاّ حيث يسوغ العطف ولذلك لم يجز عند أبي الحسن في قوله تعالى: فاجمَعُوا أمركُم وشركاءكم(٣). أن يكون شركاءكم مفعولا/ معه لأ نه لايسوغ العطف عنده،لأ نَّ [٢٣٤و] العرب لاتستعمل أجمَعَ في المتفرق بل الذى يستعمل في ذلك جَمَعَ ، فعلى هذا إنما ينبغي أن يقال : جمعتُ ، فإذا كان كذلك فهو منصوب بإضمار فعل تقديره : وأجمَعُوا شركاءكم ، وكذلك ماجاء من مثل هذا محمول على إضمار فعل نحو قوله :

---

(١) أبو محمد عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري النحوي . قدم مصر وحفظ عنه شيء من اللغة وغيرها وصنف في النحو «التبصرة» ترجمه القفطي ١٢٣/٢ .

(٢) ر : به ، وهو أنسب .

(٣) يونس : ٧١ .

٧٧٠ علفتُهـا تبـناً ومـاءً بـارداً
... ... .البيت (١)

تقديره : وسقيتُها ماءً بارداً . وكذلك قوله :

٧٧١ فعـلا فـروعُ الأَيهـقانِ وأطـفـلـت
بالجَلْهتَينِ ظباؤهـا ونَعامُها(٢)

ألا ترى أنَّ النعام لاتطفل ، فالتقدير : وباضت نعامُها .

والصحيح أنّه يسوغ أن يكون هذا من العطف وان لم يكن الثاني شريك الأول في المعنى لأنَّ العرب قد تطلق على الشيئين إذا اختلطا في الذكر حكم أحدهما قال الله تعالى : نسيا حوتَهما (٣). وانما الناسي الفتى ، وقال تعالى : يخرُجُ منهما اللؤلؤ والمرجان (٤). وانّما يخرج اللؤلؤ من الملح، فلذلك يقال : سقيتُ الماءَ والتينَ (٥) وانّما يُسقى أحدهما. ومما يدل على ذلك قول الحطيأة :

٧٧٢ سـقَـوا جـارَكَ العيمـانَ لـمـا جفوتَهُ
وقلّصَ عن بَردِ الشرابِ مشافِـرُه(٦)

---

(١) بعده : حتى شتت همالة عيناها
وقد أنشده الفراء عن بعض بني أسد ولم يذكر اسمه . وهو في وصف فرس .
معاني القرآن ١٤/١ ، الخصائص ٤٣١/٢ ، العيني ١٠١/٣ ، الخزانة ٤٩٩/١ .

(٢) لبيد بن ربيعة من معلقته . الايهقان: نبت كالجرجير أو هو الجرجير نفسه .
الجلهتان : جانبا الوادي. أسماء الوحوش ١٣، شرح السبع ٥٢٥ ، الخصائص ٤٣٢/٢، المخصص ١٧٣/١٢ ، الاقتضاب ٦١، الديوان ٢٩٨ .

(٣) الكهف : ٦١ . (٤) الرحمن : ٢٢ . (٥) ر : اللبن ، وهو تحريف .

(٦) من قصيدة في هجاء الزبرقان بن بدر . وفي ج ، ر : الهيمان ، وهو تحريف .
والعيمان الى اللبن مثل القرم الى اللحم . والمشفر للبعير مثل الشفة للانسان واستعاره للانسان .
المحض : اللبن الخالص لم يمزج بماء .
الطائر : يريد به هنا البطن . وعند ابن قتيبة والمبرد والسيرافي وابن سيدة أن الرواية : قروا ، وهي رواية الديوان . قال المبرد : وقال قوم : بل كان السنام يذاب في المحض فيشرب ، فاذا كان كذلك فلا حجة في البيت . ا هـ .
المقتضب ٥١/٢ ، تأويل مشكل القرآن ١١٧ ،أبيات المعاني٤٠٤ ،شرح السيرافي ٢٤١/١، المخصص ١٣٦/٤ ، ١٨١/١٢ ، شرح الحماسة للتبريزي ٣٦٢/١، الديوان ١٨٤.

سناماً ومحضاً أنبتا اللحمَ فاكتَسَتْ
عظامُ امرىءٍ ماكادَ يشبعُ طائِرُهْ

فهذا لايتوجه إلاّ على ماذكرت ، ولا يقدح في هذا رواية من روى : قرّوا لأن الروايتين قد صحتا ، وكذلك أيضاً لايلتفت إلى من قال : إنَّ السنام قد يذاب فيجعل في المحض فيُشرب . وهذا فاسد لأنَّ السنام كله لايذاب . ولذا صح ماذكرناه من العطف ساغ أن تكون الواو فيه واو مع .

• • •

وهذا المفعول معه لايجوز تقديمه باتفاق ، لأن أصله العطف كما تقدم والمعطوف لايتقدم صدر الكلام ، فلا تقول : وعمراً قام زيدٌ . كما لاتقول : وعمروٌ قام زيدٌ .

فأمّا توسطه ففيه خلاف . فمن النحويين من منع ذلك . ومنهم من أجازه. وممن ذهب إلى إجازته أبو الفتح بن جني(١). واستدل على ذلك بأن ماتقدم أصله العطف والمعطوف يجوز توسطه نحو : قام وعمرو زيدٌ ، فكذلك المفعول معه فتقول على هذا : استوى والخشبةَ الماءُ .

وهذا عندى لايجوز ، لأنَّ ذلك ضعيف في المعطوف فكيف في فروعه، وهو المفعول معه .

• • •

ومسائل هذا الباب تنقسم ثلاثة أقسام :

قسم يتساوى فيه أنْ يكون مفعولاً معه ومعطوفاً .

وقسم الاختيار فيه أنْ يكون مفعولاً معه ، ويجوز فيه العطف.

وقسم لايجوز فيه إلاّ أنْ يكون مفعولا معه .

مثل : قام زيدٌ وعمراً ، بالرفع والنصب . إذ لامانع من الوجهين .

---

(١) الخصائص ٢/٣٨٣ .

ومثال الثاني : قمت وزيداً وزيدٌ ، بالرفع على العطف والنصب على المفعول معه ، والعطف قبيح لأنّ ضمير الرفع المتصل لايعطف عليه إلاّ بعد التأكيد أو مايقوم مقامه .

والثالثُ : كيف أنت وزيداً ،لايجوز هنا إذا أردت معنى الجمع إلاّ النصب، لأنك لو قلت : وزيدٌ ، لكان التقدير : كيف أنتَ وكيف زيدٌ ؟ فيكون سؤالا عن / كل واحد منهما على الانفراد فيتغير المعنى . [٢٣٥و]

وأمّا منع أبي القاسم الرفع في : استوى الماءُ والخشبةَ ، ففاسد ، وكأن الذى حمله على ذلك أنه لايسوغ : استوى الماءُ واستوت الخشبةُ .

وهذا لاحجة فيه ، لأنّه وإن لم يسمع ذلك فيه فلا يمتنع العطف كما لم يمتنع : اختصم زيدٌ وعمروٌ ، بالرفع وان لم يسغ : واختصمَ عمروٌ .

باب موضع ما وهي تسعة

«ما» تكون حرفية واسمية . فالاسمية تنقسم قسمين : تامة وغير تامة . فغير التامة هي الموصولة ، والتامة تنقسم ثلاثة أقسام : نكرة موصوفة وصفة ونكرة غير موصوفة .

فالنكرة الموصوفة مثل : مررتُ بما مُعجِبٍ لكَ . والصفة مثل قوله :

٧٧٣ عزمتُ على إقامةِ ذي صباحٍ
لأمرٍ ما يُسوَّدُ مَنْ يسودُ (١)

وقولهم : لأمرٍ ما جدعَ قصيرٌ أنفه .

والنكرة غير الموصوفة تنقسم ثلاثة أقسام : قسمان باتفاق وقسم فيه خلاف. فالقسمان المتفق عليهما أن تكون شرطاً مثل قولك : ماتفعلْ أفعلْ ، وأن تكون استفهاماً مثل قولك : ماصنعتَ ؟

والقسم الذي فيه خلاف هو أن تكون ماتعجبية ، فسيبويه يجعلها نكرة غير موصوفة والأخفش يجعلها موصولة ، وقد تقدَّم الردُّ على أبي الحسن في بابه (٢) . ولا تكون ما في غير هذه المواضع تامة غير موصوفة إلاّ حيث سُمع مثل قوله : غسلتُه غسلاً نِعمّا ، ألا ترى أن «ما» هنا لايتصور أن تكون زائدة لئلا يبقى الفعل بلا فاعل . ولا يتصور أن تكون موصولة لأنه ليس لها هنا صلة ، فثبت أنَّ ما هنا تامة وليست شرطاً ولا استفهاماً ولا تعجبية ، ولكنه موقوف على السماع .

---

(١) من أبيات لأنس بن مدركة الخثعمي(جاهلي) . ذو صباح مثل ذات مرة ، والوجه فيه أن يستعمل ظرفاً لقلة تمكنه ولكنه جره بالاضافة اتساعاً ومجازا على لغة خثعم . يريد أنه عزم على الاقامة في الصباح وتأخير الغارة على العدو الى أن يرتفع النهار ثقة منه بقوته على خصومه وظفره بهم ولهذا ساد قومه .
الكتاب ١١٦/١ ، مجاز القرآن ٢٠١/٢ ، المقتضب ٥٤٥/٢ ، الخصائص ٣٢/٣ ، المخصص ١٥٨/٢ ، المفصل ٢٦٨ ، الخزانة ٤٧٦/١ .

(٢) انظر باب التعجب ٤٣٤/١ .

والحرفية تنقسم قسمين : زائدة وغير زائدة . فغير الزائدة تنقسم قسمين : مصدرية ونافية . فالنافية تنفي الفعل الماضي والمستقبل ، وإذا دخلت على المحتمل للحال والاستقبال خلصته للحال .

والمصدرية مثل قولك : يُعجِبُني ماصنعتَ ، تريد صنعَكَ .

وزعم أبو الحسن الأخفش أن «ما» المصدرية اسم بمنزلة الذي . فإذا قلت : يُعجبني ماصنعتَ، تقديره : يعجبني الصنع الذي صنعته ، وحذفت الضمير من الصلة (١). وهذا فاسد بدليل قوله :

. . . . بما لستُما أهلَ الخيانَةِ والغَدرِ (٥٤٩)

ألا ترى أنه لايسوغ هنا تقديرها بالذي ، أعني ماالمصدرية لاتدخل على جملة أسمية أصلاً .

والزائدة تنقسم قسمين : زائدة لمعنى التأكيد خاصة وزائدة لغير معنى التأكيد.

فالزائدة للتأكيد مثل قوله تعالى : فبما رحمةٍ من اللّهِ لِنتَ لَهُم (٢) ، لأنّ المعنى فبرحمةٍ من الله .

والزائدة لغير معنى التأكيد تنقسم قسمين : إمّا كافة أو موطئة . فالكافة هي التي تدخل على الحرف ، وقد كان يعمل فتقطعه عن العمل مثل إنّما وأخواتها.

والموطئة هي التي تدخل على اللفظ فيسوغ له الدخول على خلاف ماكان يدخل عليه مثل رُبَّ .

وذلك أنّ رُبَّ لاتدخل إلاّ على / اسم فتخفضه ، فلما لحقها ماوطّأت [٢٣٥ظ] لها الدخول على الفعل في مثل قوله :

٧٧٤ رُبّما تكرهُ النفوسُ من الأمـــــرِ
له فَرْجَةٌ كحلِّ العِقـــالِ (٣)

---

(١) المقتضب ٢/٢٠٠ .

(٢) آل عمران : ١٥٩ .

(٣) لأمية بن أبي الصلت. الفرجة بفتح الفاء انفراج الأمر وبضمها الفتحة في الحائط . العقال : ما تعقل به الدابة أو نحوها من حبل .

ونسب البيت لعبيد بن الأبرص . الكتاب ١/٢٧٠، ٣٦٢ ، الفاخر ٢١٢ ، (ليبزج) المقتضب ١/٤٢، الأصول ٢/١٤١ ، ٢٧٤ ، مجالس العلماء ١٦٦ ، ابن الشجري ٢/٢٣٨ ، المغني ٣٢٨ ، الخزانة ٢/٥٤١ ، الديوان ٣٣ ، ديوان عبيد ١١٢ .

باب مواضع مَنْ

«من» لاتكون إلاّ اسماً . وتنقسم قسمين : تامة وغير تامة .

فغير التامة هي الموصولة والتامة تنقسم ثلاثة أقسام : تكون جزاء نحو : مَنْ يُكرِمْنِي أُكرِمْهُ . وتكون نكرة موصوفة مثل قولك : مررتُ بمَنْ محسنٍ لكَ ، أي بإنسانٍ محسنٍ لك ، ومنه قوله :

٧٧٥ إنّا وإيّاكِ إذ حلّتْ بأرحُلِنا
كمَنْ بواديهِ بعدَ المَحْلِ ممطورِ (١)

تقديره : كإنسانٍ ممطورٍ بعدَ المحلِ .

وتكون استفهاماً مثل قولك : من عندك ؟

وزعم أهل الكوفة أنها تكون زائدة (٢) . واستدلوا على ذلك بقوله :

٧٧٦ آلُ الزُبيرِ سنامُ المَجدِ قد علِمَتْ
ذاكَ القبائلُ والأثرَوْنَ مَنْ عَدَدا (٣)

فإنّما يريد والأثرون عدداً ، فمن زائدة ، وبقوله :

٧٧٧ ياشاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حلّتْ له
حَرُمَتْ عليَّ وليتَها لم تَحرُمِ (٤)

يريد : ياشاةَ قَنصٍ ، فمن زائدة .

---

(١) للفرزدق . ورواية الديوان : ان بلغن . يريد أن رحاله اذا بلغت الممدوح عمه كرمه . معاني القرآن ٢٤٥/١ ، ابن الشجري ٣١٢/٢ ، الديوان ٢٦٣ .

(٢) ابن الشجري ٣١٢ .

(٣) لم يعرف قائله . سنام المجد : أعلاه ، وهو مستعار من سنام الإبل . ابن الشجري ٣١٢/٢ ، المغنى ٣٦٦ ، الخزانة ٥٤٨/٢ .

(٤) لعنترة من معلقته . ورواية الديوان : ما قنص . ولا شاهد فيه. والشاة : كناية عن امرأة. وأراد بمن حلت له من قدر عليها . التوجيه ٢٥٣ ، المغنى ٣٦٦ ، الخزانة ٥٤٩/٢ ، الديوان ٢٨ .

وهذا الذي استدل به أهل الكوفة لاحجة فيه لاحتمال أن تكون مَنْ في البيت نكرة موصوفة ووصف بقنص وهو مصدر وبعدد وهو اسم موضوع موضع المصدر تقديرهما : الأثْرَوْنَ أشخاصاً معدودين (١) ، ويا شاةَ إنسانٍ قانصٍ ، فيكون على هذا من باب : رجلٌ عدلٌ ، أعني من الوصف بالمصدر ، وهذا أولى ، لأن الأسماء بابها أن لاتزاد ولم تحفظ زيادتها في موضع إلاّ في الفعل ، بخلاف في ذلك ، وقد تبيّن ذلك .

(١) هذا التوجيه نقله القالي وابن الشجري ولعله من تخريجات الفارسي ، وضعفه البغدادي بأنه ينافي وصفهم بالكثرة . ابن الشجري ٣١٢/٢، الخزانة ٥٤٨/٢ .

باب موضع أيّ

أي تنقسم قسمين : تامة وغير تامة . فغير التامة هي الموصولة ، وقد تقدم حكمها في باب الموصولات . ولا يعمل فيها إلاّ المستقبل ولا يعمل فيها الماضي وسبب ذلك أن «أيّاً» اسم مبهم والماضي يقيّد مايدخل عليه فيتناقضان فلذلك لم يعمل فيها الماضي (١) فتقول: اضرب أيّهم في الدار ، ولاتقول : ضربت أيّهم في الدار .

والتامة تنقسم ثلاثة أقسام : استفهامية مثل قولك : أيُّهم قائمٌ؟ وهي سؤال عن بعض من كل .

ولا يخلو أن تضيفها لما هي بعضه أو إلى ماتقع عليه . فإن أضفتها إلى ماهي بعضه فلا تكون إلاّ معرفة سواء أضفتها إلى مفرد أو جمع أو مثنى مثل قولك : أيُّ الرجالِ قائمٌ ؟ وأيُّ الرجلين قائمٌ ؟ وأيُّ زيدٍ أحسنُ ؟. فإن أضفتها إلى ماتقع عليه كان نكرة سواء أضفتها إلى مفرد أو مثنى أو مجموع مثل قولك: أيُّ رجلٍ عندَكَ ؟ وأيُّ رجالٍ عندكَ؟ وأيُّ رجلينِ عندَكَ ؟ وشرطية: مثل قولك: أيّهم تضربْ أضرِبْ، وقد تقدم حكمها في بابها . ولا تستعمل أي الموصولة والاستفهامية والشرطية إلاّ مضافة لفظاً أو تقديراً. وأما إذا دخلت على أي الشرطية مافهي زائدة أو تكون عوضاً من الإضافة . وصفة مثل قولك : مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ ، ولا تكون أبداً صفة إلاّ للنكرة . وسبب ذلك أن أيّاً كما تقدم إذا أُضيفت / إلى ماتقع [٢٣٦و] عليه كان نكرة وأنت إذا قلت : مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ ، فالرجل هو أي في المعنى . ولو عرّفتَ للزم أن يكون بعضاً مما يضافُ اليه ، ولا يتصور ذلك في الصفة إذ الصفة أبداً انما هي الموصوف لابعضه . وتفارق سائر الصفات في أنّه لايجوز حذف الموصوف واقامتها مقامه. لاتقول : مررت بأيِّ رجلٍ . وذلك أنّ المقصود بالوصف بأي التعظيم ، والحذف يناقض معنى التأكيد والتعظيم .

---

(١) هذا التعليل نقل عن ابن السراج . وكان الكسائي قد سئل في حلقة يونس لماذا لا يقال: ضربت أيهم قام ، فقال: أي كذا خلقت. وانظر الخصائص ٢٩٢/٣ ، التصريح ١٣٦/١ .

باب الحكايــة

الحكاية ايراد لفظ المتكلم على حسب ماأورده في كلامه. ولا يخلو أن يكون المحكى مفرداً أو جملة. فإن كان مفرداً فلايكون إلاّ في الاستثبات بمَنْ عن الأسماء الأعلام في لغة أهل الحجاز على مايذكر في بابه. أو في شذوذ من الكلام مثل قولهم: دعنا من تمرتان، وليس بقرشيّاً (١) أو في الاسم المفرد بعد القول، بخلاف (في) (٢) ذلك، وسيبيّن في بابه.

فإن كان المحكى جملة فلا يخلو أن تكون الجملة معربة أو ملحونة. فإن كانت معربة فإنك تحكيها على اللفظ وعلى المعنى بأجماع، مثل أن تسمع انسانا يقول: زيدٌ قائمٌ، فتحكيه على اللفظ فتقول: قال عمرو: زيدٌ قائمٌ. وعلى المعنى، فتقول: قال عمرو: القائمُ زيدٌ أو قائمٌ زيدٌ.

فإن كانت ملحونة فإنكَ تحكيها على المعنى بأجماع مثل أن تحكي قول من قال: قامَ زيدٍ، بخفض زيد فتقول: قال عمروٌ: قامَ زيدٌ.

واختلف في الحكاية على اللفظ هل تجوز أم لا. والصحيح أنّه لايجوز لأنّهم إذا كانوا يحكون الجملة المعربة على المعنى فينبغي أن يلتزموا حكاية الجملة الملحونة على المعنى.

---

(١) الكتاب ١/٤٠٣.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

باب القول

القول لايخلو أن يقع بعده مفرد أو جملة . فإن وقع بعده مفرد فلا يخلو أن يكون مصدراً أو غير مصدر . فإن كان مصدراً فلا تحكيه بل تنصبه بفعله مثل قولك : قال زيدٌ قولاً .

فإن كان غير مصدر فلا يخلو أن يكون اسماً لجملة أو لايكون . فإن كان اسماً لجملة نحو أن تسمع من يقول : لاإلهَ إلاّ الله، فتقول: قال زيدٌ حقاً، فإنَّك لا تحكيه.

واختلف فيه فمنهم من قال : إنَّه صفة لمصدر محذوف . فإذا قال : قال زيدٌ حقاً ، فكأنّه قال : قال قولاً حقاً . فحقاً صفة للمصدر المحذوف . وهذا باطل ، لأنَّ حقّاً ليس من الأسماء الجارية ، والوصف بالأسماء غير الجارية ليس بقياس وإنّما يقال منه ماسمع مثل قولهم : مررتُ برجل حجَرِ الرأسِ .

ومنهم من قال : إنَّه منصوب على أنَّه مفعول به ، وهو الصحيح . إذ لامانع من ذلك .

فإن كان المفرد ليس اسماً لجملة ففيه خلاف . منهم من قال : لايُحكى ومنهم من قال : يحكى .

فالذي زعم أنه لايحكى راعى فيه شبهه بالمفرد لأنه غير مفرد . والذى حكاه راعى شبهه بالجملة ، وذلك أنه أوردَ بعد القول لفظ المقول كما أن الجملة كذلك .

والصحيحُ أنه يحكى ولا يجوز فيه غير الحكاية ، لأن الحكاية إمّا أن ترجع إلى اللفظ أو إلى المعنى . وباطل أن / ترجع في مثل قولك: [٢٣٦و] قال زيدٌ : عمرو ، إلى المعنى ، لأنَّ عمراً اسم شخص والأشخاص ليست من جنس المقولات فلم يبق إلاّ أن ترجع الحكاية إلى اللفظ . وإذا

كان كذلك فينبغي أن تحافظ على لفظ المتكلم ، يريد من رفع أو نصب أو خفض .

وأيضاً فإن هذه المفردات الواقعة بعد القول إنَّما تحكى من كلام المتكلِّم بها ، وباطل أن يتكلم بالمفردات من غير أن يلفظ بها في جملة ، فإذا ثبت أنها منقطعات من جعل فينبغي أن تعامل معاملة الجمل وبذلك ورد السماع . قال امرؤ القيس :

٧٧٨ إذا ذقتُ فاها قلتُ طعمُ مُدامةٍ

... ... (١)

والنصب على تقدير : ذقتُ طعمَ مدامةٍ . فهو حكاية على الروايتين .
وعلى هذا ينبغي أن يحمل قوله تعالى : يقال له إبراهيمُ(٢). على تقدير يقال له : ياابراهيمُ . فحكى .
ومن رأى الإعراب في المفرد يحمل ابراهيم على أنه مفعول مرفوع بيقال.

فإن كانت الجملة الواقعة بعد القول اسمية جاز لك مع الحكاية وجه آخر وهو أن تعامل القول معاملة الظن فينتصب به المبتدأ أو الخبر . وذلك لايجوز إلاّ بأربعة شروط : أن يكون القول فعلا مضارعاً لمخاطب قد تقدمه أداة الاستفهام غير مفصول بينها وبينه إلاّ بظرف أو مجرور أو أحد مفعولي القول(٣) نحو قوله :

٧٧٩ أجُهّالاً تقولُ بني لؤيٍّ

لعمرُ أبيكَ أم متجاهلينا (٤)

(١) عجزه : معتقة مما تجيء به التجر
التجر أصله: التجر ونقلت حركة الراء للجيم للوقف. والتجر: التجار يريد بهم تجار الخمرة.
الدرر ١٣٨/١ ، الديوان ١١٠ .
(٢) الأنبياء : ٦٠ .
(٣) انظر صفحة ٣٢١/١ تعليق ٢٠١
(٤) للكميت يخاطب حكيم بن عياش الأعور من شعراء الشام .الكتاب ٦٣/١، المقتضب ٣٤٩/٢، شرح مشكلات الحماسة ٦٢، الخزانة ٢٣/٤ .

إلا بني سليم فإنهم يُجرون القول أجمع مجرى الظن . كانت فيه الشروط الموصوفة أو لم تكن (١) ، وعلى ذلك قوله :

.... تقولُ هزيزَ الريحِ مرَّت بأثأبِ (٣١٩)

فإنه روى بنصب هزيز .

وإذا جرى القول مجرى الظن في اللفظ فهل يجري مجراه في المعنى ؟ مسألة خلافية بين النحويين . والصحيح أنّه يجري مجرى القول لفظاً ومعنى ، بدليل قوله :

إذا قلتُ أنّى آيبٌ أهلَ بلـــــدة
نزعتُ بها عنهُ الوليّةَ بالهَجرِ (٣٢٠)

ألا ترى أنَّ المعنى إذا ظننتُ أو قدّرتُ . ولذلك فتحت همزة أنّى.

وقد يحكى بعد القول مضمراً ومنه قوله تعالى : والذين اتخذوا من دونه أولياءَ مانعبدُهم (٢) . أي يقولون : مانعبدُهم . وكذلك قوله تعالى : والملائكةُ يدخلون عليهم من كلِّ باب ، سلامٌ عليكم (٣) . أي يقولون: سلامٌ عليكم .

ويجري مجرى القول فتحكى بعده الجمل «رأيتُ وسمعتُ» وكل فعل معناه القول نحو دعوتُ وقرأتُ وناديتُ ، ومنه قوله تعالى : فدعا ربّه إنّي مغلوب (٤) . بكسر إن ، وكذلك تقول : قرأتُ بالحمدُ للّه رب العالمين ، ومنه قول الشاعر :

٧٨٠ تنادَوا بالرحيـلُ غـــــداً
وفي ترحالِـهـم نَفسِـي (٥)

ومنه البيت الذي أنشده أبو القاسم لذي الرمة :

سمعـتُ الناسُ ينتجعـونَ غـيثاً ....البيت (١٩٩)

---

(١) الكتاب ٦٣/١ . (٢) الزمر : ٣ . (٣) الرعد ٢٣ ، ٢٤ .

(٤) القمر : ١٠ ، والكسر قراءة عيسى وابن أبي اسحاق . شواذ ابن خالويه ١٤٧ .

(٥) لم ينسب هذا الشاهد لقائل . والبصريون يقدرون فعل القول : أي تنادوا بقولهم : الرحيل غداً . وما قرره المصنف هنا قول الكوفيين . الخزانة ٢٣/٤ .

باب حكاية الأسماء الأعلام بمَنْ

حكاية الاسم المفـرد لاتكون في كـلام العربِ إلاّ بمَنْ بشرط أن يكون علماً أو لقباً أو كنية .

وسبب ذلك ثلاثة أشياء: أحدها أنَّ مَنْ اسم مبني لا / يظهر فيه قبح [٢٣٧ و] الحكاية إذ ليست مَنْ في اللفظ بالمبتدأ من حيث لم يظهر فيه الرفع فلا يصح أن يجيء الخبر على صورة المنصوب .

والثاني أنَّ الأسماء الأعلام بابها التغيير لأنَّها كلها منقولة إلاّ أسماء يسيرة فلذلك كثرت الشذوذات فيها اذ التغيير يأنس بالتغيير .

والثالث : الخوف من اللبس ، وذلك أنَّه إذا قال انسان : قام زيدٌ ، ولم يحك لفظه في الاستثبات وقلت : من زيدٌ ، لتوهم السامع أنك لاتسأله عن زيد الذي ذكره . فلما اجتمعت هذه الأشياء لم يكن بد من الحكاية عند أهل الحجاز .

ولا تجوز الحكاية بمن إلاّ بشروط : منها أن لايدخل على من حرف من حروف العطف . وأن لايكون الاسم المحكى متبوعاً بتابع من التوابع ماعدا العطف . فإن دخل على من حرف عطف لم تجز الحكاية لزوال اللبس لأنَّه قد علم أن المسؤول عنه إنَّما الأول ولولا ذلك لم يسغ عطف كلامك على الكلام المتقدم .

وان كان التابع مع ماجرى عليه قد جريا لشيء واحد جازت الحكاية . وانّمالم تجز الحكاية اذا كان الاسم متبعا لأنَّ التابع يبيّنأنَّ المسؤول عنه هو الاسم المتقدم . ولذلك لم تمتنع الحكاية في العطف خلافا لصاحب الكتاب (١) لأن العطف من التوابع غير المبينة .

فإن كان الاسم نكرة فإنَّه لايجوز فيه حكاية مثل الأسماء الأعلام، وحكايته على طريقة ستبين في بابها .

(١) الكتاب ٤٠٣/١ .

وبعض العرب يحكى سائر المعارف وان لم تكن أعلاما، وذلك قليل إنّما يكون على لغة من قال : دعنا من تمرتان ، وليس بقرشيا، إلاّ أن يكون الاسم المعرفة مضمراً أو مُشاراً ، فإنّه لا تجوز حكايته .
وسبب ذلك أنّه لايدخله لبس .

وحكى عن بعض العرب أنّهم يحكون الاسم المعرفة غير العلم على حسب ما تحكى النكرات ، وسيأتي حكم حكاية النكرات في بابها .

وان اجتمع ما يحكى مع مالا يحكى فإنّه يبنى الكلام على المتقدم . فإن كان ما يحكى حكيته وأتبعته الثاني .

واذا جازت حكاية ماليس بعلم اذا انفرد – وان كان ذلك ضعيفاً – فالأحرى اذا اختلط بما يحكى فتقول على هذا لمن قال : رأيت زيداً ورجلاً ، من زيداً ورجلاً ؟ ولمن قال : رأيت رجلاً وزيداً ، من رجلٌ وزيدٌ ؟ ومن في هذا الباب خبر مقدم لأنّه نكرة والاسم العلم بعدها مبتدأ . وقد يجوز عكس ذلك لأن الاستفهام يسوغ الابتداء بالنكرة وان كان ذلك قليلا ، لأن الابتداء بالاسم المعرفة ، مع وجود النكرة ، أولى .

باب حكاية الأسماء النكرات بمَنْ

اذا استفهمت عن النكرات بمَن فإنَّه لا يجوز فيها أن تحكى مثل الأسماء الأعلام. وسبب ذلك أنَّ حكاية المفرد قليل ولا تكون إلاّ في الاسم العلم بمن لما ذكرنا في الباب الذي قبله .

وأيضاً فإنّك اذا حكيت النكرة كنت/بين أمرين. إمّا أن تُعيد النكرة[٢٣٧ ظ] معرفة بالألف واللام أو بلفظها . فإن أعدتّها بالألف واللام فليس ذلك حكاية، لأنَّ الحكاية ايراد لفظ المتكلم على ما تكلم به ، وأنت لم توردہ على حسب ما تكلم به. فإن أعدتها بلفظها كان ذلك خروجاً عن كلام العرب ، لأنَّ العرب إذا أعادت النكرة إنّما تعيدها بالألف واللام فتقول : رأيت رجلاً فضربتُ الرجلَ ، ولا تقول : فضربتُ رجلاً ، لأنّه لا يُدرى هل أردت الرجل المتقدم في الذكر أو غيره .

فأما قوله عز وجل : فإنَّ مع العُسرِ يُسراً ، إنَّ مع العُسر يُسراً (١) . فاليسر الثاني ليس الأول بدليل قوله عليه السلام : لن يغلبَ عسرٌ يُسرَين (٢). اذ لو أراد باليسر الثاني الأول لكان معرّفاً بالألف واللام .

• • •

وحكايات النكرات بمَنْ على لغتين . منهم من يلحق علامة على الإعراب خاصة وهي في الرفع واو ، وألف في حال النصب ، وياء في حال الخفض ، سواء كان مثنى أو مجموعاً أو مفرداً أو مذكراً أو مؤنثاً .

فإذا قال : قام رجلٌ ، قلت : منو ؟ واذا قال : رأيت رجلاً ، قلت : منا؟ واذا قال : رأيت رجلَيْنِ ، قلت منا ؟ واذا قال : رأيت رجالاً قلتَ : منا ؟ (واذا قال : مررتُ برجلٍ ، قلت : مَني ؟ واذا قال : مررتُ برجُلَين ، قلت : مني ؟ واذا قال : مررتُ برجالٍ ، قُلتَ : مني ؟) (٣).

---

(١) الشرح : ٦٠٥ .

(٢) النهاية ٢٣٥/٣ ، وفي الفائق ٢٢٩/٣ أن عمر قاله لأبي عبيدة :

(٣) ما بين القوسين سقط من ر .

ومنهم من يُلحِق علامة على الإعرب وهي الواو في الرفع والألف في النصب والياء في الخفض كما تقدم . ويلحق علامة على التثنية والجمع وعلامة على التأنيث .

فإذا قال : قام رجلٌ ، قلت : منو ؟ ورأيت رجلاً ، قلت : مناً ؟ ومررتُ برجلٍ ، قلت : مني ؟ واذا قال : قامت هندٌ ، قلت : مَنْةٌ ؟ واذا قال: مررت بهند قلت : بمَنْةٍ ؟ واذا قال : قامت الهندان : قلت : مَنتانِ ؟ واذا قال : رأيتُ الهندينِ ، قلت : مَنتَيْنِ ؟ واذا قال : مررتُ بالهندينِ ، قلت : بمنتَيْنِ ؟ واذا قال : قام رجالٌ ، قلت : منونَ ؟ واذا قال : رأيتُ رجالاً قلت : مَنينَ ؟ واذا قال : مررت برجالٍ ، قلت : بمَنينَ ؟ واذا قال : قامت الهنداتُ ، قلت : مناتٌ ؟ ورأيت الهنداتِ ، قلت : مناتِ ؟ ومررت بالهنداتِ ، قلت : بمناتِ ؟ وهذه العلامة التي تلحق من تحذف في الوصل في اللغتين جميعاً .

وحكى يونس أنّ بعض العرب يعرب مَنْ ويحكي بها النكرات كما يحكي بأيّ . وحكى أنّهم يقولون : أكرم منٌ مناً (١) ، فعلى هذه اللفظة (٢) يكون قوله :

٧٨١ أتَوا ناري فقلتُ منونَ أنتُم
فقالوا الجِنُ قلتُ عموا ظلاما (٣)

فأعرب من فيه فألحقها علامة الجمع كما يلحق أي.
وكما لا تحذف هذه العلامة مع أي في الوصل فكذلك لا تحذف مع من

(١) الكتاب ٤٠٢/١ .
(٢) كذا في ج ، ر ولعلها : اللغة .
(٣) من أبيات رواها أبو زيد لشمير بن الحارث (جاهلي)ونسب لجذع بن سنان ولتأبط شرا.
وقوله : عموا ظلاما ، يناسب قولهم جنا وانتشارهم بالليل .
النوادر ١٢٤، الكتاب ٤٠٢/١ ، المقتضب ٣٠٧/٢ ، الجمل ٣٢٠ ، الخصائص ١٢٩/١ ، شواهد الشافية ٢٩٥ ، الخزانة ٢/٣ .

في الوصل، وهذه اللغة نادرة حتى كان يونس يقول : لا يصدقُ كلُّ أحد. وإلى هذا ذهب أبو القاسم (١) لأنَّه قال :إنَّ هذا البيت شاذٌّ غير معمول به لأنَّه جمع من في الوصل.

وهذا أولى أن يحمل عليه هذا البيت من اجراء الوصل مجرى الوقف/ [٢٣٨ و] ضرورة ، فالأولى أن يحمل على غير الضرورة ما أمكن .

وإذا وصلت قلت : مَنَهْ ؟ فتحت النون. وسبب ذلك اجتماع ساكنين، وإذا وقفت قلت : مَنِينْ ؟ أبقيت النون على سكونها.

ومن لا تخلو أن تكون حكاية لمرفوع أو منصوب أو مخفوض. فإن كان قد لحقها علامة الجر فلابد من دخول حرف الجر عليها فتكون مجرورة به. والعامل فيه مضمر تقديره بعده لأنَّه اسم استفهام.

فإن لحقها علامة النصب فهي مفعولة بفعل مضمر وتقدّره بعده لما تقدم. فإن لحق علامة الرفع فمبتدأ والخبر محذوف لفهم المعنى. ولا يجوز أن يكون فاعلاً بفعل مضمر لأنَّ الفعل الذي يعمل فيه لا يخلو أن تقدره بعده أو قبله. فإن قدّرته قبله لم يجز لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله، فإن قدّرته بعده لا يجوز أيضاً لأنَّ الفاعل لا يتقدَّم على الفعل.

---

(١) الجمل ٣٢٠ .

باب الحكاية بأيّ

لا يحكى بأيّ إلاّ النكرات ولا يُحكى بها الأعلام لئلا تبطل الحكاية. وفي الحكاية بأيّ لغتان : منهم من يحكى بأيّ إعراب المحكى ويلحق علامة التثنية والجمع. ومنهم من يحكى إعراب المحكي خاصة، فإذا قال : رأيت رجلاً، قلت : أيّاً ؟ وقام رجلٌ، قلت : أيٌّ ؟ ومررتُ برجلٍ، قلت : بأيٍّ ؟

وهذه العلامة التي تلحق أيا تثبيت وصلا ووقفاً. وإنّما تثبت هنا في الوصل لأنّها تثنية صحيحة وجمع صحيح، لأنّ أيّاً اسم معرب فلذلك ساغ تثنيتها وجمعها.

باب حكاية الجمل

قد تقدّمت حكايات الجمل بعد القول أو الأفعال التي تجرى مجرى القول. فنذكر هنا حكاية الجمل أو ما يشبه الجمل أو المفرد الذي يجري مجرى الجملة إذا سُمّي بها.

فإذا سميت بجملة مثل تأبّطَ شرّاً. فالحكاية ليس إلاّ فتقول : جاءني تأبّطَ شرّاً، ورأيت تأبّطَ شراً، ومررت بتأبّطَ شرّاً، وعليه قولهم :

٧٨٢ إنّ لها مركّباً إرْزَبّا
كأنّه جبهةُ ذرّى حبّا (١)

ولا يجوز الإعراب لأنّه إذ ذاك يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد. ألا ترى أنّ الجملة قد عملت بعضها في بعض، فلو أعملت بعد ذلك العامل الداخل عليها فيها لاجتمع عمل عاملين على واحد(٢) .

فإن سميّت بما هو في تقدير الجملة وهو الفعل إذا كان فيه ضمير فتحكيه على لفظه أبداً فتقول : جاءني ضربَ، ورأيت ضربَ، ومررت بضَربَ، وعليه قوله :

نبئتُ أخوالي بني يزيدُ
ظلماً علينا لهم فديدُ (٥٩٨)

فإن سميت بما يشبه الجملة وهو حرف العطف والمعطوف عليه وحرف الجر والمجرور والصفة والموصوف والمضاف والمضاف إليه والمطول وكل اسم عمل بعضه في بعض أو المركب، وذلك يكون من حرفين نحو إنّما (٣)

---

(١) نسب لرجل من بني طهية . والمركب : أعلى الفرج ، ويروى : مركناً وهو من الضروع العظيم كأن له أركاناً . وفي ج ، ر : لهم ، وهو تحريف .
الارزب : الغليظ ذري حبا : اسم رجل . الكتاب ٦٤/٢ ، المقتضب ٩/٤ ، المحكم ٣٨٣/٢ ، ابن يعيش ٢٨/١ ، اللسان : حب .

(٢) ر : في معمول .

(٣) ج : اذ ، وهو تحريف .

أو من اسمين نحو بعلبك وخمسة عشر، ومن حرف واسم مثل أينما ومثلما، وأنت فإنّها مركبة من الضمير مع الخطاب، ومن اسمٍ وصوت مثل : سيبويه (١) وعَمرويه، ومن فعل واسم نحو حبّذا، ومن / فعلٍ [٢٣٨ ظ] وحرف مثل : هَلُمَّ.

فإن سميت بحرف عطف ومعطوف مثل :وزيدٌ، فإنّك تحكيه أبداً على حسب الموضع الذي نقلته منه. فإن نقلته من مرفوع أبقيته على ما كان عليه فتقول : جاءني وزيدٌ، ورأيت وزيدٌ، ومررت بوزيدٌ.
وكذلك إنْ نقلته من منصوب أو مخفوض أبقيته على ما كان عليه. وسبب ذلك أن حرف العطف ينوب مناب العامل فكأنك سميت بعامل ومعمول.
وإنْ سميت بمعطوف ومعطوف عليه مثل : زيدٌ وعمروٌ، أو بصفة وموصوف مثل : رجلٌ عاقلٌ فإنّك تحكي فيه ما كان يجوز فيه في حال الإعراب، فإن تقدَّم قبله رافع كانا مرفوعين، وكذلك إن تقدَّمه ناصب كانا منصوبين. وإنْ كان العامل خافضاً كانا مخفوضين.

فإن سمَّيت بمضاف ومضاف إليه أو مطول فإنّك تحكي فيه ما كان يجوز فيه في حال الإعراب، وهو أن يتغيّر الأول للعامل وما بعده على حال واحدة.
فإن سمَّيت بحرف جر ومجرور فلا يخلو أن يكون حرف الجر على حرف واحد أو على حرفين أو على أزيد من حرفين.

فإن كان على حرف واحد فإنّك تحكي لفظه فتقول : جاءني بزيدٍ، ورأيتُ بزيدٍ. وسبب أن حكى لفظ هذا أنّه لا يمكن جعله مضافاً ومضافاً إليه اذ لا يكون اسم معرب على حرف واحد.

فإنْ كان حرف الجر على حرفين فلا يخلو أن يكون ثانيه حرف أو حرفاً صحيحاً . فإن كان حر ب علة فإنّك تحكى اللفظ الذي سمعته فتقول : جاءني في زيدٍ ، ورأيت في زيدٍ ، ومررت بفي زيدٍ .

(١) المعروف أن سيبويه لفظ أعجمي مركب من اسمين أعجميين وهما سيب وويه ، ومعناها بالفارسية : رائحة التفاح .

فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً فإنك تحكيه فتقول : جاءني مِن زيدٍ ، ورأيت من زيدٍ ومررت بمن زيدٍ . ويجوز لك أن تعربه وتضيفه إلى الثاني فتقول : جاءني مِنُ زيدٍ ، ورأيت مِنَ زيدٍ ، ومررت بِمِنٍ زيدٍ . وذلك أنَّه أشبه المضاف والمضاف اليه في أنَّه خافض كما أنَّ المضاف خافض، وهو على أزيد من حرف واحد كما أنَّ المضاف كذلك . وإنَّما لم يسع هذا فيما ثانية حرف علة لأنَّه ليس من الأسماء ماهو على حرفين ثانيه حرف علة الا اسمين خاصة ، فلذلك لم يقس عليهما ، وهما فوك وذو مال .

فإن كان على أزيد من حرفين فلك فيه وجهان : الإعراب والحكاية نحو: جاءني منذُ اليوم ، ورأيتُ منذَ اليومِ ، ومررتُ بمنذِ اليومِ ، هذا إذا أعربت ، فإن حكيت قلت : منذُ ، على كل حال .

فإن سميت بمركب ، فإن كان المركب من حرفين مثل إنَّما وأخواتها أو من حرف واسم مثل أينما ومثلما ، أو من حرف وفعل مثل : هلمَّ ، أو من فعل واسم مثل حبَّذا ، فإنك تحكيه على اللفظ فتقول : جاءني إنَّما ورأيتُ إنَّما ومررتُ بإنَّما . وكذلك تقول : جاءني مثلَما ورأيت مثلَما ومررت بمثلَما . وجاءني هلَّم ورأيت هلَّم ومررت بهلمَّ ، وجاءني حبَّذا ورأيت حبَّذا ومررت / بحبَّذا . [٢٣٩ و]

فإن كان مركباً من اسم وصوت مثل سيبويه وعمرويه فإنَّك تحكي فيه ما كان يجوز فيه قبل أن تحكيه فيجوز البناء وأن تعربه إعراب مالا ينصرف فتقول: جاءني سيبويهِ وسيبويهُ ورأيتُ سيبويهِ وسيبويهَ ،ومررت بسيبويهِ وسيبويهَ .

فإن كان المركب من اسمين فلا يخلو أن يكونا قد تضمَّنا معنى الحرف(١) أو لايكونا كذلك . فإن كانا قد تضمنا معنى الحرف فإنك تحكي فيه ما كان

(١) يريد بالحرف هنا واو العطف ، فتقدير خمسة عشر : خمسة وعشر .

يجوز فيه وهو البناء فتقول : جاءني خَمسةَ عَشرَ ، ورأيت خَمسةَ عَشَرَ ، ومررت بخَمسةَ عَشَرَ . وان شئت أعربت لأن العدد لم يتضمن معنى الحرف إلاّ وهو عدد فلما انتقل إلى الاسمية زال ذلك منه .

فإن كان الاسمان المركبان لم يتضمنا معنى الحرف فإنّه يجوز فيه ما كان يجوز فيه قبل التسمية من أن تعربه اعراب ،مالا ينصرف وأن تجعل الاعراب في الأول وتضيفه إلى الثاني ، وأن تبنى الاسمين على الفتح .

فإن سميت بمفرد فلا يخلو من أن يكون من قبيل التثنية وجمع السلامة أو لا يكون. فإن سميت بمثنى جاز فيه وجهان : أحدهما أن تحكى التثنية فتقول : جاءني زيدانِ ورأيت زيدانَ ومررت بزيدانَ ، وأن تجعل الإعراب في الآخرْ فتقول : جاءني زيدانُ ورأيت زيدانَ ومررت بزيدانِ ، ونمنعه الصرف للتعريف وزيادة الألف والنون.

فإن سميت بجمع سلامة فلا يخلو أن يكون بالواو والنون أو بالألف والتاء. فإن كان بالواو والنون جاز فيه وجهان : الحكاية فيكون رفعه بالواو ونصبه وخفضه بالياء فتقول : هذه قِنّسرون ورأيت قِنّسرين ومررت بقِنّيسرين(١). والآخر أن تجعل الإعراب في النون فتقلب الواو ياء لأنّه اسم مفرد في آخره واو ونون زائدتان فتقول : هذه (٢) زيدينُ ورأيت زيدينَ ومررت بزيدينِ.

وحكى بعض النحويين أنّه يجوز الإعراب وأن لا تقلب الواو ياء فتقول : هذا زيدونُ ورأيت زيدوناً ومررتُ بزيدونِ.

وحكوا من كلامهم : هذا يا سمونُ البَرِّ، ورأيتَ يا سمونَ البَرِّ، ومررت بياسمون البَرِّ، وهذا شذوذ لا يقاس عليه.

وحكى أيضا أنه يحكى إعرابه الذي يكون عليه في حال النقل فتقول : هذا زيدونُ، ورأيت زيدونَ، ومررتُ بزيدونَ. وأنشدوا على ذلك :

(١) قنسرين اسم أعجمي لمدينة من مدن فارس وجاء على مثال جمع مذكر سالم .
(٢) كذا ولعله : هذا .

٧٨٣ ولـهـا بـالمـاطـرونَ إذا أكل النملُ الذي جَمَعا (١)

بفتح النون من الماطرون. وهذا أيضاً لا يعوَّل عليه لشذوذه.

وإن كان جمع السلامة بالألف والتاء فيجوز فيه وجهان : الحكاية فتقول: جاءني مسلماتٌ ورأيت مسلماتٌ ومررت بمسلماتٌ. والثاني : أن تعربه إعراب ما لا ينصرف فتقول : جاءني مسلماتُ ورأيت مسلماتَ ومررت بمسلماتَ.

وزعم أبو العباس المبرد أنَّه يجوز مررت بمسلماتِ، بالكسر من غير تنوين وحذف التنوين لأنّه في مقابلة نون/ الجمع، فإن زال عن الجمعية [٢٣٩ ظ] زالت النون فبقي على ما كان عليه (٢). وهذا الذي قال باطل، لأنَّ التاء على كل حال تعطى التأنيث مع أنّها بمنزلة الياء والواو في الجمع فيمتنع الاسم الصرف لاجتماع علتين فيه. فرواية من رواه :

تنـوَّرتُهـا مـن أذرعـاتِ..... ....البيت (٦٠١)

بالكسر من غير تنوين لا يعول عليه لضعفها.

فإن لم يكن كذلك فلا يخلو أن يكون اسم حرف من حروف الهجاء أو لا يكون كذلك. فإن كان كذلك (٣)

---

(١) ليزيد بن معاوية من أبيات يتغزل فيها براهبة في دير خراب عند الماطرون . ونسب للأخطل وللأحوص ولأبي دهبل الجمحي . والماطرون وقيل الناطرون موضع بناحية الشام ، وقوله : أكل النمل الذي جمعا كناية عن حلول الشتاء . مجاز القرآن ٧٩/٢ ، الكامل ٣٨٤/١ ، جمهرة اللغة ٢٣٨/٢ ، المخصص ٩/١١ ، التصريح ٧٦/١ ، الخزانة ٢٧٩/٣ .

(٢) المقتضب ٣٣٣/٣ . (٣) كذا في ج ، ر .

باب من الحكاية

إنّما أفرد هذا الباب مما تقدّم لأنّه يجوز فيه الحكاية وإعراب على وجهين مختلفين، وما تقدم فليس فيه إلاّ الحكاية.

فاذا قلت : رأيت في خاتمه أسداً، فلا يخلو أن يكون المرىء مكتوباً أو المسمى بهذا الاسم مصوراً.

فإن كان الذي رئى صورة أسد فالنصبُ والاعرابُ ولا وجه للحكاية، لأنّ المحكى إنّما هو اللفظ والصور ليست من قبيل الألفاظ. ولا يوصف إذ ذاك إلاّ بمصدر أو ما في معناه ولا تصفه بخبيث ولا شجاع لأنّ هذه الصفة ليست مما يدرك وتكون على حسب موصوفها من الإعراب، ويتصور في المجرور الذي هو « في فصّه » أن يكون متعلقاً برأيت أو متعلقاً بمحذوف تقديره : رأيت أمراً كائناً في فصه.

وان كان المرئي الاسم حكيت لأنه منصوب بفعل مضمر تقديره : أئتوا أسداً أو اقصدوا، ومثله قول الآخر :

٧٨٤ وأصفرَ من ضربِ دارِ المُلوكِ
تاوحُ على وجهِهِ جَعفَرُ (١)

ولو رأيت مرفوعا لحكيت لأنه أيضا في تقدير أنا أسدٌ ، اذ لافائدة في كتب الانسان على فص خاتمه إلاّ هذا القدر ،وقد تقدم في الباب الذي تقدم أنّ كل مفرد في تقدير جملة فإنّه يعامل معاملة الجملة في الحكاية ولا تصف ذلك الاّ بمكتوب أو مكتوبة أو ما في معناهما .

فإذا أنثت ذهبت إلى الجملة واذا ذكّرت ذهبت إلى الكلام .

فإذا قال قائل : المكتوب ليس بالجملة وإنّما هو مفرد منقطع من الجملة فينبغي أن يكون التذكير على معنى الاسم والتأنيث على معنى الكلمة .

---

(١) أنشده الفراء وروايته عنده : وأحمر ....جعفرا . وهو يصف ديناراً ولم ينسب لقائل.
تلوح : تبصر ، من لحت الشيء اذا أبصرته .
الخزانة ٢١٢/٣ .

فالجواب: إنّ هذا المفرد قدر يجعل كلاما وجملة لكونه بتقديرهما فإذا ثبت ذلك ثبت أنّ وصفه « مكتوب » على معنى الكلام و « مكتوبة » على معنى الجملة سائغ. ولولا أنّ الملحوظ إنّما هو التقدير لما ساغت الحكاية إذ حكاية المفرد شاذّة لايقاس عليها نحو: دعنا من تمرتان، وليس بقرشيّاً، ويكون الذي هو مكتوب أو مكتوبة منصوبة أبداً على معنى الحال، لأنّ الجملة تصير بمنزلة العلم فكأنك قلت: رأيتُ « أنا أسدٌ » مكتوبا، وأنا أسد بمنزلة المعرفة وانّما عومل معاملة المعرفة لأنه ليس له ما يلتبس به.

فإذا تبين أنّ الجملة تعامل معاملة المعرفة فما هو بمنزلة الجملة ينبغي أن يعامل / بمعاملتها ويكون المجرور الذي هو « في فصه » متعلقا برأيت [٢٤٠و] لا بمحذوف لأنه كما تقدم إنّما يحكى على معنى الجملة، ومعنى الجملة ليس بكائن في فصّه وإنّما في فصه هذا الاسم خاصة، وهو على حذف، وذلك المحذوف مقدر في النفس وليس في الفص.

باب مـــاذا

اذا كانت « ذا» مع « ما» الاستفهامية فلا يخلو أن تبقى كل واحدة منهما على بابها أو لاتبقى . فإن بقيت على بابها فلا سؤال فيها . فإن لم تبق فإنّ للعرب فيها مذهبين .

منهم من يجعل « ذا» بمنزلة الذي فيحتاج من الصلة والعائد ما يحتاج إليه الذي وتبقى ما على بابها من الاستفهام وتكون « ما» على هذا مبتدأ وذا خبراً. ومنهم من يجعل « ماذا» كلمة بمنزلة اسم واحد ويكون معنى : ماذا صنعتَ؟ على هذا حسب ما بعدها ، فإذا قلت : ماذا صنعتَ ؟ فماذا في موضع مفعول مقدم بصنعت . فإذا قلت : ماذا صنعتَهُ ؟ فإنّه بمنزلة : زيداً ضربتَهُ ، فيكون في موضع رفع على الابتداء وفي موضع نصب بإضمار فعل يفسره هذا الظاهر . والأول أحسن . و «ما» سؤال يستدعي جوابا ، فالجواب المختار فيه أن يكون موافقا الاسم المسؤول عنه به من رفع أو نصب أو خفض . هذا هو المختار . وقد يكون مرفوعاً على كل حال أو منصوباً حملا على المعنى ، إلاّ أنّ ذلك قليل جداً فتقول في جواب من قال : ماذا صنعتَ ؟ اذا جعلتها اسما واحداً ، خيراً ، لأنّهما في موضع نصب . واذا جعلت كل واحدة من ما وذا ، اسما قلت : خيرٌ فإنّهما في موضع رفع .

فإن قيل : وما الدليل على أنّ ماذا قد تكون بمنزلة اسم واحد تارة وبمنزلة مبتدأ وخبر أخرى ؟

فالجواب : إنّ الذي يدل على ذلك أنّه قد جاء في الجواب الاسم مرفوعاً ومنصوبا في فصيح الكلام ، قال الله تعالى : قل العفوُ (١). بالرفع والنصب، فلولا أنّ الوجهين جائزان لم يكن الرفع والنصب .

ومما يدلّ على أنّ « ماذا» قد تكون على تقدير اسمين قوله :

(١) قرأ بالرفع أبو عمرو والباقون بالنصب . الاتحاف ، التيسير ٨٠ . البقرة : ٢١٩ .

٧٨٥ ألا تسألانِ المرءَ ماذا يُحاوِلُ
أنحبٌ فيُقضَى أم ضلالٌ وباطِلٌ (١)

فإبداله أنحبٌ منه دليل على أنه مرفوع ، ولذلك أبدل منه مرفوع .
ومن جعل « ماذا » اسمين قوله .

٧٨٦ دعي ماذا علمتُ سأتّقيه
ولكن بالمغيَّبِ نبّئيني (٢)

فلا يتصور في « ماذا» أن تكون بتقدير اسم واحد لأنه لو كان كذلك لم يخل أن يكون منصوباً بدعى أو بعلمت أو بفعل مضمر يفسره سأتقيه . وباطل أن يكون منصوبا بدعى ، لأنَّ الاستفهام لايعمل فيه ما قبله . وباطل أن يكون منصوبا بعلمت لأنّه لايريد أن يستفهم عن معلوم (٣) . وباطلٌ أن يكون منصوبا بفعل مضمر يفسره سأتقيه ؛ لأنه لا يكون اذ ذاك لِعلمت موضع من الإعراب . فلم يبق الاّ أن يكون مبتدأ وخبراً قد علق عنه دعي كأنه قال : دعي أيُّ شيء الذي علمتَ فإني سأتّقيه ، والمضمر الذي فيه سأتقيه عائداً على ذا .

---

(١) للبيد بن ربيعة . النحب : النذر . الكتاب ٤٠٥/١ ، معاني القرآن ١٣٩/١ ، مجالس ثعلب ٤٦٢ ، اللسان : نحب ، التصريح ١٣٩/١ ، الخزانة ٥٥٦/٢ ، الديوان ٥٤ .
(٢) لأبي حية النميري . وعند سيبويه والجمهور أن ماذا اسم واحد بمنزلة الذي ، وخالف ابن عصفور الناس قاطبة كما يقول ابو حيان . ورد ابن هشام مذهب ابن عصفور في المغنى ٣٣٣ ، وانظر الكتاب ٤٠٥/١ ، مجاز القرآن ٢٥٢/١ ، اللسان : أبي ، الارتشاف ١٣٧ ، الخزانة ٥٥٤/٢ .
(٣) في المغنى ٣٣٣ والخزانة ٥٥٤/٢ : عن معلومها .

باب إنْ المكسورة الخفيفة

/ اعلم أنَّ لها أربعة مواضع : أحدها أن تكون زائدة وذلك بعد[٢٤٠ ظ] « ما » النافية باطراد نحو : ما إنْ زيدٌ قائمٌ . ويبطل من أجلها إعمالها نحو قولـــه :

فـمـا إنْ طـبـنُـا جُـبـنٌ ولكن
منايانا ودولـةُ آخـرينا (٤٢٠)

وقد تقدم ذكر السبب في إبطالها عملها في باب ما .
وقد زيدت بعد ما المصدرية قليلا تشبيها لها بما النافية لاتفاقهما في اللفظ . قال الشاعر :

٧٨٧ ورجٌ الفتَى للخَيرِ ما إن رأيتَهُ
على السِنِّ خيراً لايزالُ يَزِيدُ (١)

أي ما رأيت، ولا يجوز زيادتها في غير هذين الموضعين.

وتكون نافية فتنفي الجملة الفعلية والأسمية فتقول : إنْ قامَ زيدٌ. تريد: ما قامَ زيدٌ، قال الله تعالى : ولقد مكناهم فيما إنْ مكنّاكم فيه (٢). ويحتمل أن تكون نافية في قول النابغة :

٧٨٨ .... وإنْ خلتُ أنَّ المنتأى عنك واسِعُ (٣)

أي ما خلت.

(١) للمعلوط بن بدل القريعي . وعند سيبويه أن ما ظرف وموضعها نصب ، وعند غيره أنها مصدرية . الكتاب ٣٠٦/٢ ، الخصائص ١١٠/١ ، المغنى ٢٢ ، سمط اللالي ٤٣٤ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١١٤٨ .

(٢) الأحقاف : ٢٦ .

(٣) صدره : فإنك كالليل الذي هو مدركي . والخطاب فيه للنعمان بن المنذر يقوله له حين فر منه بعد أن أحس بتغيره عليه . الكامل ٣٣/٣ ، الشعر والشعراء ١٥٩ ، شرح المفضليات ٥٥٩ ، العقد الثمين ٢٠ ، الديوان ٥٢ .

واذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل شيئاً . ومن دخولها على الجملة الأسمية قوله تعالى : إنْ أنا إلاّ نذيرٌ مبينٌ (١).

فأمَّا رفع الاسم ونصب الخبر بها في قول الشاعر :

٧٨٩ إن هو مستوليا على أحد
إلاّ على أضعَفِ المساكينِ (٢)

فإنّه شبهها بما لاشتراكها معها في النفي ضرورة .

وتكون شرطاً نحو قوله : إنْ قام زيدٌ قامَ عَمرو .

ومخففة من الثقيلة نحو : إنْ زيداً لقائمٌ. ومنه قوله تعالى : وإنْ كُلاًّ لمّا لَيُوفينّهم ربُّك أعمالَهُمْ (٣) . وقد تقدم حكم أحكامها في بابها . وهذا جملة المواضع التي استعملت فيها .

---

(١) الشعراء : ١١٥ .

(٢) أنشده الكسائي ولم ينسبه . وفي ج ، ر : المساكين المجانين ، والثانية زيادة وبها يروى البيت في بعض المواضع . وعند المبرد أن النافية ترفع الاسم وتنصب الخبر قياساً على ما النافية لأنها تتفق معها في المعنى ، ومنع سيبويه ذلك وشبهها بما التميمية التي تنفى ولا تعمل . شرح التسهيل لابن مالك ٦١ظ ، شرح الكافية الشافية ٣٤و ، التوضيح ٧١/١ ، العيني ١١٣/٢ ، التصريح ٢٠١/١ ، الخزانة ١٤٣/٢ .

(٣) هود : ١١١ .

باب مواضع أنْ المفتوحة المخفّفة (١)

اعلم أنّها تستعمل على أربعة أقسام : تكون زائدة باطراد بعد لما نحو قوله تعالى : فلما أنْ جاءَ البَشيرُ (٢). وقد تزاد في غير ذلك ، إلاّ أنّ ما جاء من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه نحو قوله :

ويومٍ توافينا بواجهٍ مقسّمٍ
كأنْ ظبيةٍ تعطُو إلى وارقِ السَّلَمْ (٢٩٨)

في رواية من خفض الظبية .

وتكون مخفّفة من الثقيلة نحو علمتُ أن سيقومٍ ، تقديره : علمت أنّه سيقوم زيد . وقد تقدّمت أحكامُها في باب إنّ .

وتكون (مصدرية) (٣) تتقدّر مع ما تدخل عليه بالمصدر نحو يُعجِبُني أن يقوم زيدٌ . تريد : يعجبني قيامُ زيدٍ . ولا يليها أبداً إلاّ الفعل . فإن كان ماضيا بقي على مضيه نحو : يعجبني أن قامَ زيدٌ . تريد : يعجِبُني قيامُ زيدٍ فيما مضى . ويعجبني أن يقومَ زيدٌ . تريد : يعجبني قيامُه فيما يُستقبَلُ . ولذلك لاتدخل على الفعل الذي في أوله السين أو سوف فلا تقول : يعجبني أن سيقومَ زيدٌ ، وأن سوف يقومُ زيدٌ ، كراهة الجمع بين حرفين يعطيان شيئا واحداً وهو التخليص للاستقبال . فأما قوله:

٧٩٠ فإمّا تَرَيْنِي لا أُغمّضُ ساعةً
من الدهر إلاّ أن أكِبَّ فأنعَسَا (٤)

---

(١) ر : الخفيفة . (٢) يوسف : ٩٦ .
(٣) زيادة يقتضيها السياق .
(٤) لامرىء القيس من قصيدة يتوجع بها في أرض الروم . ورواية الديوان : من الليل .
أكب : أقع على وجهي ، وهي حالة تعترى عند النعاس .
الكامل /٢٨٩ ، الديوان ١٠٥ .

فليس فيه لبس ما ذكرنا وان كانت هذه الصفة أعني عدم التغميض والاكباب قد وقعت منه فيما مضى فإنّه يريد وأن تعلمى أنّي (١) بالنظر إلى ما يُستقبل على هذه الصفة من عدم التغميض والإكباب بوقوعهما مني فيما مضى ، فياربَّ مكروبٍ فعلتُ بِـه كـذا .

ولا يدخل على أنْ هذه / فعلٌ من الأفعال التي للتحقيق ، فلا [٢٤١ و] تقول : تحققتُ أن يقومَ زيدٌ ، لأنَّ أنْ تخلّصُ الفعل للاستقبال وتصيره محتملا إلى أن يقع وأن لا يقع فناقضت لذلك أفعال التحقيق بخلاف أنْ المخففة . وقد تقدمت أحكام ذلك في موضعه .

وتكون حرف عبارة وتفسير بمنزلة أي، وذلك اذا كان المراد بما بعدها تفسير ما قبلها. ولا يكون لأنْ هذه مع ما تدخل عليه موضع من الإعراب ، وذلك نحو قوله تعالى : ونودوا أنْ تلكمُ الجنّةُ أُورِثتموها (٢). ألا ترى أن قوله : تلكُمُ الجنّةُ ، تفسير للنداء أي نودوا بأنْ قيل لهم تلكم الجنةُ . ومثل ذلك : أمرتُ زيداً أن اضرِبْ عمراً، فاضرب عمراً تفسيرٌ للأمر أي كان أمري له بأن قلتُ له اضرب عمراً .

ولا تقع إلاّ بعد القول وما في معناه، ومن ذلك قوله تعالى : وانطَلَقَ الملأُ منهم أن امشُوا (٣). لأنَّ المراد بقوله : انطلقَ الملأُ منهم، انطَلَقوا في القول بأن قالوا : امشوا واصبروا.

فإن قال قائل : إذا لم يكن لأنْ هذه موضع من الإعراب فكيف قالت العرب : كتبتُ إليه بأن قُم، فأدخلت عليها حرف الجر ؟

فالجواب : إنَّ « أنْ » هذه هي المصدرية وقع فعل الأمر موقع الخبر كأنّه قال : كتبت إليه بأن يقومَ، فيكون ذلك نظير قوله : قُلْ من كانَ في الضّلالة فليَمدُدْ له الرحمنُ مدّاً (٤)، ألا ترى أنَّ فليَمدُدْ أمر ،ومعناه الخبر، لأنَّ الله تعالى لا يؤمر.

---

(١) ج ، ر : تعلمني ، وهو تحريف .

(٢) الاعراف : ٤٣ . (٣) سورة ص: ٦ . والمشهور أنها لا تسبق بصريح القول .

(٤) مريم : ٧٥ .

باب الجواب ببلى ونعم

الجوابُ لايخلو أن يكون لملفوظٍ به أو لمقدَّر . والجواب كالكلام نحو قولك لمن تقدّره مستفهماً عن قيام زيد هل وقع أم لا : قام زيدٌ ، أو لم يقم زيدٌ . ولا يجوز أن تقول : نعم ولا لا ، لأنّه لايعلم ماتعني بذلك لأنه لم يذكر ماتثبته ولا ماترده .

فإن كان الجواب لملفوظٍ به فلا يخلو أن يكون جواباً لنفي صريح أو لايكون . فإن كان جواباً لنفي صريح فإن أردت التصديق قلت : نعم ، وإن أردت التكذيب قلت : بلى ، فتقول في جواب من قال : قام زيدٌ : نعم ، إذا صدقته ، وبلى ، إذا كذبته .

وكذلك إذا دخلت أداة الإستفهام على المنفي ولم ترد التقرير بلا أبقَيت (١) الكلام على نفيه فتقول في تصديق النفي : نعم ، وفي تكذيبه : بلى ، نحو قولك : ألم يقم زيدٌ ؟ فتقول في تصديق النفي : نعم ، وفي تكذيبه: بلى . فإن لم يكن جواباً لنفي صريح فلا يخلو من أن يكون لتقرير أو لموجب قبل الإستفهام أو لموجب باق على إيجابه .

فإن كان جواباً باقياً فلا يخلو أن تريد تصديقه أو تكذيبه . فإن أردت تصديقه أثبت بنعم ، وإن أردت تكذيبه لموجب (٢) أتيت ببلى ، فتقول لمن قال : قام زيدٌ ، نعم أو بلى (٣) .

وكذلك الموجب الداخل عليه أداة الإستفهام يثبت بنعم ويردُّ بلا (٤) ، فتقول لمن قال (هل) (٥) قام زيدٌ : نعم أو لا ، إلاّ أن يكون السؤال بالهمزة وأم المتصلة فإنَّ الجواب / أحد الشيئين أو الأشياء . [٢٤١ظ]

---

(١) ليس في ر. (٢) ج : لا . وهو تحريف .

(٣) ج ، ر : ببلى ، وهو تحريف .

(٤) زيادة يقتضيها السياق (٥) ع، ر : نفيت ، وهو تحريف .

ويستوفي الكلام عليها إذ ذاك في الباب الذي يلي هذا الباب إن شاء الله تعالى.

وأمّا التقرير نحو: ألم أُعطِ درهماً ،وألم يقمْ زيدٌ، فإنّ العرب تجري ذلك مجرى النفي المحض فتقول : نَعَمْ ، إن أردتَ تصديقَ النفي ، وبلى إن أردتَ تكذيبه ، قال الله تعالى : ألستُ بربكم ، قالوا بلى (١) . قال ابن عباس : لو قالوا : نعم ، في الجواب لكفروا .

فإن قيل : فإنّ التقرير إيجاب في المعنى ، فهلا أجبتَ بما يجاب به الإيجاب ؟ ألا ترى أنّ ألم أعطِكَ درهماً ؟ بمنزلة قولك :أعطيتُكَ درهماً . فالجواب : إنّ المقرّ قد يوافقه المقرر فيما يدعيه من أنّ ماقرره عليه كان ، وقد لايوافقه. فلو قال في جواب من قال : ألم أُعطِكَ درهماً ؟ نعم . لم تدر هل أراد : نعم لم تعطِني ، فيكون مخالفاً للمقرّر ، أو نعم أعطيتني ، على المعنى فيكون موافقاً للمقرر . فلما كان ذلك يلتبس أجابوه على اللفظ ولم يلتفت للمعنى .

فإن قيل : فقد جاء في التقرير «نعم» ، قال جحدر :

٧٩١ أليسَ الليلُ يجمعُ أمّ عمرو
وإيانا فذاكَ بنا تَداني (٢)
نَعم وترى الهلالَ كما أراهُ
ويعلوها النهارُ كما علاني

فقال : نعم وترى الهلال . وكذلك قول الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلم وقد قال لهم : ألستُم ترون ذلك لكُم ، قالوا : نَعَم (٣) .

---

(١) الأعراف : ١٧٢ .

(٢) لجحدر بن مالك من قصيدة قالها في حبس الحجاج وأرسلها لليمامة .
ومثله روى في ديوان المجنون . ورواية ابن قتيبة : بلى . الشعر والشعراء ٤٤٢ ، أمالي السهيلي ٤٦ ، المقرب ٩١ ، الخزانة ٤/٤٨٠ ، ديوان المجنون ٢٧٧ .

(٣) الذي قال ذلك للرسول صلى الله عليه وسلم هم المهاجرون وليسوا الانصار ، وذلك أنهم قالوا : إن الأنصار قد آورونا وفعلوا معنا وفعلوا ، فقال : ألستم تعرفون ذلك لهم قالوا : نعم ، قال : فإن ذلك ، أي إن ذلك شكر لهم . أمالي السهيلي ٤٦ .

فالجواب : إنّ ذلك يتصور فيه وجوه . أحدها أن يكون قول جحدر : نعم جواباً لما قدره في نيته واعتقاده من أنّ الليل يجمع أم عمرو وإيّاه ، فجاء الجواب بنعم وإن لم يكن الملفوظ به لزوال اللبس ، لأنّه أجاب نفسه فعلم ماأراد . والآخر : أن يكون جواباً لقوله : أليسَ الليلُ ، وإن كان تقريراً لزوال اللبس لأنّه علم أنّه لاينكر أحدٌ أنّ الليل يجمعهما وهو أيضاً يجيب فقد علم ماأراد . والآخر: أن يكون جواباً لقوله: وترى الهلالَ ، فقدَّم .

ومنهم من زعم أنّ نعم حرف يذكر (١)لما بعدها ، وهذا لاينبغي أن يلتفت إليه مهما أمكن ابقاؤها على معناها كان أولى ، وقد أمكن ذلك حيث جاءت صدراً بأنْ تقدَّر تصديقاً لما بعدَها فقُدّمت .

وأمّا قول الأنصار : نعم ، فجاز ذلك لزوال اللبس لأنّه قد علم أنّهم يريدون : نعم نرى ذلك ، وعلى ذلك يحمل استعمال سيبويه لها في أبواب الصفات بعد التقرير .

وفي نَعَم ثلاث لغات : فتح العين وابدالها حاء وكسرها(٢). وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال:

٧٩٢ دعاني عبيدُ اللهِ نفسي فِداؤهُ
فيالَكَ من داعٍ دعاني نَعَم نَعِم

وقرأ الكسائي : نعِم بكسر العين (٣) .

---

(١) هنا موضع كلمة ساقطة .

(٢) كسر العين لغة قريش ، والحاء لغة ناس من العرب حكاها النظر بن شميل . الصحاح واللسان : نعم ، ابن يعيش ١٢٥/٨ .

(٣) آل عمران ١٣٦ وهذه القراءة ليست في الشواذ .

باب أو و أم

لما كان الجواب ببلى ونعم مطرداً (١) في كل سؤال إلاّ في أم عقب بهذا بعد ذكر الجواب ببلى ونعم وأتى بأو مع أم وإن كان الجواب فيها بنعم ليبين الفرق بين أم وأو في الجواب لتقاربهما من جهات : منها أنّهما حرفا عطف وأنّهما للشك ، وأنّهما لأحد الشيئين أو الأشياء ، أو لأنْ السؤال بأم إنّما يتركب بعد السؤال بأو على مايُبيَّن بعدُ إن شاء الله تعالى . فعلى هذا لايخلو أن يكون السؤال بأم أو بأو .

فإن كان السؤال بأو / كان الجواب نعم أو لا . وذلك أنك إذا [٢٤٢و] قلت : أقام زيدٌ أو عمرو ؟ فمعناه : أقام أحدهما ؟ فجوابه بما يجاب به . أقام أحدهما ؟ فتقول : نعم ، أو لا .

وقد يجوز الجواب بأحد الشيئين فتقول : زيدٌ أو عمروٌ ، لأنّ فيه الجواب وزيادة فكأنك قلت : نعم والقائمُ زيدٌ .

وإنْ كان السؤال بأم فالجواب بأحد الشيئين . وذلك أنّك إذا قلت : أقام زيدٌ أم عمرو ؟ فمعناه أيُّهما قام . فيجاب بما يجاب به أيهما قام .

فإن اختلط السؤال بأو مع السؤال بأم فقلت : أقام أحدُهما أم بكرٌ ؟ فلا يجوز أن تفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بأو ولا بشيءٍ مِن الأشياء فلا تقول في : أقامَ زيدٌ أم بكرٌ أو عمروٌ ، أقام أم عمروٌ زيدٌ أو بكرٌ ، لأنّ المعطوف والمعطوف عليه بأم ينزل منزلة اسم مفرد وهو أحدهما كما تقدمّ .

فإن قيل : فكيف جاء في قول ذى الرمة :

تقول عجوزٌ مَدرَجِي متروّحاً
على بيتِها من عندِ أهلِي وغادِيا (١٣٥)

---

(١) ج : مطلوبا .

أذو زوجةٍ في المصرِ أم ذو خصومة
أراكَ لها بالبصرةِ العامَ ثاويا

(فقلتُ لها : لاَ ، إنَّ أهلي جيرةٌ
لأكثُبة الدَّهنا جميعاً ومالياً) (١)

فالجواب : إنَّ السؤال بأو وأم لايكون إلاّ بعد ثبوت أحد الأمرين عند السائل، فإذا قال : أقام زيد أو عمرو ؟ فقد ثبت قيام أحدهما ، وإنما السؤال عن تعيينه . فكأن هذه العجوز قالت هذا السؤال على أنه قد استقر أحد الشيئين ، أعني ذو زوجة أم ذو خصومة ، فيكون قول ذى الرمة لما اعتقدته من وقوع أحد هذين الشيئين . فإن قيل : فإنَّ الجواب عن غير الملفوظ به لايكون إلاّ بالكلام . فالجواب أن تقول : ولذلك لم يكتف في الجواب بلا بل أتي بالكلام بعدها وهو قوله : إنّ أهلي جيرة ، وما بعده جواب عن ماقبل أم وما بعدها ، فدلَّ ذلك على أنّها متصلة .

وزاد بعض النحويين في أم قسماً ثالثاً وهو أن تكون زائدة(٢). واستدل على ذلك بقوله :

٧٩٣ يادهرُ أم ماكان مشيي رَقَصا
بل قد تكونُ مِشيَتِي تَوقُّصا (٣)

قال : فالتقدير يادهرُ أكانَ مشيي رقصاً أم كان ، فاستفهَم على جهة الإنكار وأضمر كان الأولى لدلالة الثانية عليها ، وهذا أولى من أن يجعل لها قسم آخر .

---

(١) البيت الثالث سقط من ر وفيه موضع الاستشهاد .
(٢) هو أبو زيد كما في المقتضب ٢٩٧/٣ ، ابن الشجرى ٣٣٦/٢ ، والمغنى ٤٨.
(٣) أنشده أبو زيد ولم ينسبه : الرقص : الخبب أو هو مشى شبيه بالنقزان من النشاط . التوقص : تقارب الخطو ، وقيل شدة الوطء ، وكلاهما من فعل المرم . إشارة إلى أنه أسن . المقتضب ٢٩٧/٣ ، المنصف ١١٨/٣ ، شرح السيرافي ١٥٨/٤ (التيمورية) ، ابن الشجرى ٣٣٦/٢ ، اللسان : أم ، الخزانة ٤٢١/٤ .

باب النون الثقيلة والنون الخفيفة

قصده في هذا الباب أن يبيّن مواضع النون الشديدة والنون الخفيفة ، وهل تقع كل واحدة منهما في موضع الأخرى أم لا . فنقول :

هذه النون ـ أعني الشديدة والخفيفة ـ المراد بها تخليص الفعل للإستقبال وهي لاتدخل إلاّ على فعل مستقبل لتأكيد معنى الاستقبال فيه.

فمن ذلك دخولها على فعل الأمر في قولك : اضربَنَّ زيداً ؟ وعلى الفعل المنهى عنه في قولك : لا تضرِبَنَّ خالداً . وعلى جواب القسم في قولك : والله ليقومنَّ زيدٌ ، وعلى فعل الشرط في قولك : إنْ تضربنَّ زيداً يُسيءإليك . وتدخل أيضاً على الشرط مع ما الزائدة ، ودخولها أفصح من عدم دخولها على مايُبيّن بعدُ إنْ شاء الله تعالى .

وتدخل أيضاً / على جوابه وذلك قليل جداً في قولك : إنْ تُكرِمْ [٢٤٢ ظ] زيداً يُحسِنَنَّ إليك . وتدخل أيضاً على ماالزائدة في قولك: بألمٍ ماتُختَنِنَّه(١).

فإن قيل : فلأي شيء اختصت بالدخول على الفعل المستقبل ؟ فالجواب :لو دخلت على الماضي لناقض معناه ، لأنَّ المراد بها تأكيد المستقبل ، والماضي لايصح ذلك فيه. وأمّا دخولها على الأمر فإنَّ الأمر مستقبل لأنّك طالب إيقاع الفعل فدخلت لتأكيد معنى الاستقبال .

وأمّا دخولها على الفعل المستفهم عنه فلأنَّ المستفهم طالب الإخبار كما أنَّ الآمر طالب إيقاع الفعل. ولأنّه أيضاً لايحتمل الصدق والكذب كما أنَّ الأمر كذلك .

وأمّا دخولها على الفعل المنهي عنه فلأنَّ الناهي طالب كما أنَّ الآمر كذلك . وأمّا دخولها على جواب القسم في قولك : واللهِ ليقومَنَّ زيدٌ ، ففرقاً

(١) يريد : بقليل من الألم يتم ختانك . وهو مثل معناه لا يدرك الخير ولا يفعل المعروف الا باحتمال مشقة . الميداني ١٠٧/١ ، وانظر الكتاب ١٥٣/٢ .

بين الجواب وخبر إنّ في قولك : إنّ زيداً ليقومُ . لأنك لو حذفت النون في الجواب لألبس .

وأمّا دخولها على فعل الشرط مع عدم ما فلأنّ الشرط جزء كلام فأشبه الأمر في كونه لايحتمل الصدق والكذب . ودخولها قليل وعلى ذلك قوله :

٧٩٤ مــن تَثقَفَنْ منهــم فليــس بآيــبٍ
أبداً وقتلُ بني قُتيبةَ شافِي (١)

وأحسن من هذا أن يكون في الكلام ما الزائدة. لأنّ ماتعطي التأكيد كما أنّ النون كذلك .

وأمّا دخولها على جواب الشرط فقليل أيضاً لكونه لايحتمل الصدق والكذب.

وأمّا دخولها على ما الزائدة في قولك : بألمٍ ماتُختننّه ، فقليل لأنّ المناسبة قد ضعفت .

• • •

وهي تنقسم في لزومها وعدم لزومها قسمين : قسم تلزم فيه وهو جواب القسم لأنّك لو حذفت النون لالتبس بخبر إنّ في قولك : إنّ زيداً ليقومُ .

فإن قيل : فإذا تقدم لفظ القسم فكان ينبغي أن تحذف إذ لألبس ، فالجواب : إنّه لما وقع في بعض المواضع اللبس حمل سائر المواضع عليه .

وقسم لايلزم فيه وهو ماعداه

• • •

واختلف النحويون في الحركة التي قبل النون في قولك: هل تضرِبنّ زيداً، واضربَنّ زيداً . فمنهم من قال : إنّ الحركة حركة التقاء الساكنين ،

(١) من أبيات لبنت مرة بن عاهان الحارثي قالتها لما قتلت باهلة أباها . ثقفت الرجل في الحرب: أدركته وظفرت به وأخذته . وقتيبة هنا ابن زوج باهلة وهو قتيبة بن معن بن مالك بن أعصر . ودخول النون هنا ضرورة عند سيبويه وغيره .الكتاب ١٥٢/٢ ،المقتضب ١٤/٣ ، العيني ٣٣٠/٤ ، الخزانة ٥٦٥/٤ .

وكانت فتحة طلباً للتخفيف ، لأنّ الحركة زيادة والزيادة لاتدّعى إلاّ بدليل.

ومنهم من قال : إنّ الحركة حركة بناء لأنّه أشبه المركب ، فكما أنّ المركب بني على حركة فكذلك ماأشبهه . وهو الصحيح ، بدليل أنّ حركة التقاء الساكنين حركة عارضة ، والعارض لايُعتّد به ، بدليل قولهم : قمِ الساعةَ ، فلو كانت الحركة يعتد بها لقلت : قومِ الساعة ، لأن العلة الموجبة لحذفه قد زالت وهي التقاء الساكنين ، فكان يجب ان تقول : قومِنً ، وترد المحذوف .

ومما يدل على أن العرب لاتقول ذلك قوله :

٧٩٥ فلا تقبلَنْ ضيماً مخافةَ مِيتة
ومَوتَنْ بها حُرّاً وجلدُكَ أملسُ (١)

فقال : موتَنْ ، ولم يحذف الواو ، فلو كانت حركة التقاء الساكنين لقال: مُتَنْ . ولم يسمع ذلك ، فلم يبق ألاّ ان تكون بناء كما تقدم(٢).

وسبب الخلاف بين النحويين أنّ الموجب لإعراب الفعل المضارع قد / زال وهو التخصيص بحرف من أوله كما أن الاسم كذلك . [٢٤٣و]

• • •

وهذه النون لاتخلو أن تلحق مفرداً أو مثنى أو مجموعاً ، فإن لحقت المفرد فلا يخلو أن يكون لمذكر أو لمؤنث . فإن كان لمذكر فلا يخلو أن يكون صحيح الآخر أو معتل الآخر . فإن كان صحيح الآخر لحقته النون الشديدة والخفيفة وفتح ماقبلها نحو : هل تضرِبَنّ زيداً ، وهل تضرِبَنْ عمراً .

---

(١) من أبيات في الحماسة للمتلمس خال طرفة ، وأراد بقوله : أملس : نقى من العيوب سليم من العار . شرح مشكلات الحماسة ٣١١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٦٥٨ ، شرح الحماسة للتبريزى ١٩٢/١ .

(٢) قال بهذا التوجيه ابن جنى في شرح مشكلات الحماسة ٣١١ .

فإن كان معتل الآخر فلا يخلو أن يكون معتلا بالواوأو بالياء أو بالألف .

فإن كان معتلا بالواو والياء ألحقت النون الشديدة والخفيفة وفتحت ماقبلها: هل تدعُوَنّ زيداً ؟ وهل تدعُوَنْ عمراً ؟ وهل ترمِيَنّ خالداً ؟ وهل ترمِيَنْ زيد ؟

فإن كان معتلا بالألف قلبتها ياء على كل حال كانت ، من ذوات الياء أومن ذوات الواو نحو : هل تخشَيَنّ ؟ وهل تخشَيَنْ ؟ بالنون الشديدة والخفيفة .

ومن العرب من يحذف الياء من يرمي وبابه ويلحق النون الشديدة والخفيفة ويبقى ماقبلهما على ما كان عليه من الكسر ، ويتكل على ذلك بالقرائن (١).

وعلى ذلك قوله :

٧٩٦ وابكِنَّ عيشاً تولّى بعد جدّته
طابت أصائلُهُ في ذلك البلدِ (٢)

وعلى ذلك أيضاً قوله :

٧٩٧ لاتُتْبِعَنْ لوعةً إثرى ولا هَلَعا
ولا تُقاسِنَّ بَعدِى الهمَّ والجزَعا (٣)

فكان القياس أن يثبت الياء فيقول : ابكِيَنّ ولا تقاسِيَنّ .

فإن لحقت النون لمفرد مؤنث نحو قولك : ياهندُ هل تضرِبِنّ ؟ فإنك تلحق النون الشديدة والخفيفة فيلتقي ساكنان فتحذف الياء لالتقاء الساكنين ويبقى ماقبل الياء على حركته ليدل على المحذوف نحو قولك : ياهندُ هل تضرِبِنّ ؟ هذا حكم المفرد من (٤) المذكر والمؤنث .

فإن كان مثنى نحو

---

(١) هي لغة فزارة كما في المغنى ٢٣٢ .

(٢) أنشده الفراء مع بيت آخر قبله . قال ابن الأنبارى : هذه لغة تسكن فيها الياء في نصبها كما تسكن في رفعها وخفضها ، ولم ينسب الشاهد . شرح المفضليات ١٩ ، ٣٤٨ ، المغنى ١٣٢ ، اللسان : لوم .

(٣) للأعشى قصيدة على هذا البحر والروى يمدح فيها هوذة بن علي الحنفي ويخاطب ابنته التي جزعت لفراقه ، والظاهر أن الشاهد سقط منها .

(٤) ج : مع ، وهو تحريف .

قولك : هل تضربانّ ، حذفت النون لأنها علامة إعراب وألحقت النون الشديدة خاصة ، ولا سبيل إلى إلحاق النون الخفيفة لئلا يجتمع ساكنان . وإنما جاز الجمع بينها وبين النون الشديدة لأنها متشبثة بالحركة وقبلها الألف، وهذا مما يسوغ ذلك مع الألف إلا على مذهب أهل الكوفة فإنهم يجيزون دخول النون الخفيفة ولحاق النون في التثنية للمذكر والمؤنث على حد سواء .

فإن كان مجموعاً فلا يخلو أن يكون لمذكر أو لمؤنث . فإن كان لمؤنث نحو : الهنداتُ يخرجنَ ، فإنك تلحق النون الشديدة وتفصل بين النونات لئلا يجتمعن ويكون الفاصل ألفاً لخفتها ، فتقول : الهنداتُ يضربنانّ . ولا تجتلب إلا النون الشديدة خاصة لشبهها بالحركة كما قدمنا إلا على مذهب أهل الكوفة كما تقدم .

فإن كان لمذكر حذفت النون وألحقت النون الشديدة أو الخفيفة فالتقى ساكنان فتحذف الواو لالتقائها مع النون ولم تثبت الواو لعدم الشرط وتبقى الضمة لتدل على الواو المحذوفة فتقول : الزيدونَ يقولُنّ ويقومُنْ . فافهم.

باب الإخبـــار

/ الإخبار عند النحويين هو أن تلحق الألف واللام أو الذي على [٢٤٣ظ] ما يبين بعدُ إن شاء الله تعالى .

وترفع الذي أو الاسم الذي تدخل عليه الألف واللام بالإبتداء وتؤخر الاسم الذي تريد أن تخبر عنه إلى آخر الكلام وتجعله خبراً للذي أو لما دخلت عليه الألف واللام وتجعل مكان الاسم المؤخر إلى آخر الكلام ضميراً يعود على الذي أو على الألف واللام ويكون الضمير على حسب الاسم المؤخر إلى آخر الكلام من رفع ونصب وخفض .

ولتعلم بأنَّ كل اسم يجوز الإخبار عنه فإنَّك تخبر عنه بالذي وتكون صورة الإخبار كما قدمناه .

ولا يجوز الإخبار بالألف واللام إلاَّ عما كان أوله فعلاً متصرفاً . واشترطنا أن يكون أول الاسم المخبر عنه فعلاً لأنَّا نضع الألف واللام اسماً موصولاً ، والألف واللام إذا وضعت اسماً فإنَّما توصل باسم الفاعل واسم المفعول . هذا هو الذي يطرد فيها ، فإن أخبرنا بها عما ليس أوله فعلاً متصرفاً لكنا قد وصلنا الألف واللام بغير ماوصلتها به العرب ، وهو الاسم الجامد .

واشترطنا أن يكون متصرفاً تحرّزاً من نعم وبئس وشبههما لأنَّهما ليس لهما أسماء فاعلين ولا مفعولين فتوصل بهما الألف واللام .

فثبت بهذا أنَّ الإخبار بالذي أعم من الألف واللام . فإذا ثبت هذا فلتعلم أنَّ كل اسم يجاز الإخبار عنه إلاَّ ما يستثنى من ذلك وهو أسماء الشرط وأسماء الاستفهام مالم تقدم صدر الكلام . فإن قُدِّمت جاز الإخبار عنها ، وسنبين كيفية الإخبار عنها بعدُ إن شاء الله تعالى .

والأسماءُ التي لزمت حالة واحدة ولم تتصرف كَسَحَر وبُعَيْدات بينٍ وسبحانَ الله ومعاذَ الله وأشباهها وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الأمر

والشأن وفاعل نعم وبئس ظاهراً كان أو مضمراً وكل ضمير رابط نحو الهاء من : زيدٌ ضربتُهُ ،وكل اسم ليس تحته معنى كبكر بن أبي بكر وعبدالله ابن أبي عبدالله ، وكل اسم عام والمنعوت دون النعت والنعت دون المنعوت والمضاف دون المضاف اليه والتميز والحال والاسم المخفوض بربَّ والأسماء المختصة بالنفى كأحد وعَريب وكَتيع ودَيّار وشبهها .

فأمَّا امتناع الإخبار عن أسماء الشرط فلأشياء منها أنَّ ذلك يؤدي إلى استعمالها غير ما استعملتها العرب في جعلها آخر الكلام ومحلها أبداً في كلام العرب الصدر .

ومنها أنَّ ذلك يؤدي إلى استعمالها مفردة بغير صلة بفعل ، وأسماء الشرط موصولة بفعل الشرط .

ومنها أنَّ ذلك يؤدي إلى أن يكون الضمير الذي يجعل موضعه عاملا بربَّ وذلك لم يثبت للضمائر .

فإن قيل : كان حقه أن يُجزم لأنَّه عوض عن جازم ، فالجواب : إنَّه لايصحّ أن يجزم لأنَّ الضمير الذي حل محله كان مستتراً في فعل الشرط ، ولأنَّ اسم الشرط في موضعه قبل الإخبار كان الضمير المذكور يعود على من بما فيها من معنى الاسمية خالياً من معنى الحرفية ، وأنت اذا أخبرت عن اسم الشرط وأخّرته إلى آخر الكلام وأحللت محله / ذلك الضمير بأيّ [٢٤٤و] وجه تجزم ؟ أليس هو خاليا من معنى الحرفية ؟ فلا ينبغي له أن يجزم وإنّما جزم اسم الشرط بما تضمنه من معنى الحرفية .

وأمَّا امتناع الإخبار عن أسماء الاستفهام مالم تتقدم على الذي أو الألف واللام ، فلكون العرب قد ألزمتها الصدر فلو أخبر عنها لأخرجت عما وضعتها له العرب ، فإن قدمت على الذي أو الألف واللام جاز الإخبار عنها لأنَّ ذلك يخرجها عما استقر لها من كلام العرب فتقول اذا أردت الاخبار عن أي من قولك : أيُّهم قائم ؟ قلت : أيُّهم الذي هو قائمٌ .

وأما امتناع الإخبار عن الأسماء غير المتمكنة كسحر وشبهه فإنّ ذلك يؤدي إلى اخراجها عما وضعتها له العرب ، لأنّ العرب لم ترفعها قط ولا خفضتها .

وأما امتناع الإخبار عن كم الخبرية مالم تتقدّم أول اللام في الإخبار فلأنّها تلزم الصدر ، فلو أخبرت عنها لخرجت عما استقر لها ، وأيضا فإنّها قد تحمل على أختها الاستفهامية فتنصب تميزها ، فلو أخبر عنها لأدّى ذلك إلى أن يكون الضمير الذي أحل محلها ناصباً للتميز ، وذلك لم يثبت للضمير ، أعنى العمل .
فإن قدمتها جاز الإخبار عنها وأبدلت منها ضميراً منصوباً .

وأما امتناع الاخبار عن ما التعجبية فلكونها تلزم صدر الكلام ، فلو أُخبر عنها لأُخرت . وأيضا فإنه لو أُخبر عنها لكانت غير موصولة لكونها تتأخر إلى آخر الكلام ، وهي لا تكون أبداً إلاّ موصولة .
وأيضا فإنّ التعجب عند العرب قد جرى مجرى المثل والمثل لا يُغيّر ، فلو أُخبر عنها لكان ذلك إخراجاً لها عما استقر لها .

وأما امتناع الاخبار عن ضمير الأمر والشأن فلكونه لايكون أبداً إلاّ مبتدأ والإخبار عنه يصيّره خبراً . وأيضا فإنّه يعود على ما بعده ، والإخبار يصيره عائداً على ما قبله فيكون ذلك اخراجاً له عمّا استقر له .

وأما امتناع الإخبار عن فاعل نِعمَ وبئسَ مضمراً كان أو مظهراً فلكونه يفسره أبداً ما بعده ، فلو أُخبر عنه لكان يفسره ما قبله . وأيضا فإنّه يعود على ما بعده ، فلو أُخبر عنه لعاد على ما قبله وذلك إخراجٌ له عن بابه .

واما امتناع الإخبار عن الضمير المخفوض بِرُبَّ فللعلة التي تقدمت في فاعل نعم وبئس .

وأما امتناع الاخبار عن الضمير الرابط فإنّك لو أخبرت عنه لم يخلُ من أن تجعله عائداً على الذي إن كان الإخبار عنها أو على الألف واللام ان كان الاخبار عنها أو على المبتدأ الذي كان يعود عليه .

فإن جعلته عائداً على الذي أو على الألف واللام فالمبتدأ الذي كان يعود عليه ليس له ما يربطه بالخبر وذلك لايجوز .

وإن جعلته عائداً على المبتدأ بقي الذي أو الألف واللام ليس معها مايعود عليها وذلك لايجوز .

وأمَّا إمتناع الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى كبكر بن أبي بكر، فلأنَّ ذلك يكون كذباً ، اذ ليس بكر موجوداً فتخبر عنه.

ومن النحويين من أجاز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته / معنى(١) . [٢٤٤ظ] واستدل على ذلك بقول الشاعر :

٧٩٨ ....

أو حيثُ عَلَّقَ قوسَهُ قُزَحُ(٢)

فأخبر عن قُزح من قوله : قوسُ قُزَحَ ، وقد قيل أن قُزَح أسم الشيطان، وكأنَّ العرب قد وضعت قوساً للشيطان ، ويكون هذا من أكاذيبها . وقُزَح طريق في السماء ذو ألوان ، فعلى هذا ليس لمن أجاز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى دليل في قوله :

....

أو حيثُ علَّقَ قوسَهُ قُزَحُ

لأنَّ قُزَح قد قيل إنَّه اسم الشيطان فلم يك قط في هذا البيت إخبار عما ليس تحته معنى .

وأما إمتناع الإخبار عن الاسم العامل كالمصدر وشبهه فلأنَّ ذلك يؤدي إلى أن يكون الضمير عاملاً ، وذلك لايجوز إلاَّ عند أهل الكوفة ، فإنَّهم

(١) هو المازني كما في شرح مشكلات الحماسة ٥٠١ ، وارتشاف الضرب ١٤٣ ظ والعيني ٤/١٧٩ .

(٢) صدره : فكأنما نظروا إلى قمر
وهو من أبيات لشقيق بن سليك الأسدي ، ونسبت في الحماسة لابن عبدل الأسدي . الحماسة ٢/٢٩٨ ، شرح مشكلات الحماسة ٥٠٠ ، ارتشاف الضرب ١٤٣ظ ، العيني٤/١٧٩ ، الدرر اللوامع ٢/٢٠٤ .

يجيزون : ضربى زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ ، وذلك لايجوز عندنا.
فأما امتناع الإخبار عن المضاف دون المضاف إليه فلما يؤدي من إضافة المضمر وذلك لايجوز .

وأما امتناع الإخبار عن النعت دون المنعوت فلما يؤدّي من النعت بالمضمر والمضمر لا ينعت به، لأنَّه ليس مساوياً ولا منزّلاً منزلته .

وأما امتناع الإخبار عن المنعوت دون النعت فلما يؤدّي إليه من نعت المضمر وذلك لا يجوز.

ولتعلم أنَّه يجوز الإخبار عن النعت والمنعوت معاً لكونهما كالشيء الواحد.
وأما امتناع الإخبار عن الأسماء المختصة بالنفي فلأنَّ ذلك يخرجها عما وضعت له من العموم، ويؤدي ذلك أيضاً إلى استعمال أحد في غير النفي، وذلك إخراج لها عن بابها.

وأما امتناع الإخبار عن الحال والتمييز فلأنَّ ذلك يؤدّي إلى رفعهما وذلك اخراج لهما عن بابهما. وأيضاً فإنَّ ذلك يؤدي إلى إضمارهما وجعلهما معرفتين والحال والتمييز لا يكونان أبداً إلاّ منصوبين مظهرين منكرين.
فإذا ثبت هذا فلتعلم أنَّ كل ما أخبر عنه بالألف واللام نحو : زيدٌ هندٌ الضاربتُهُ ، فإنّه لا يخلو أن تجعل الألف واللام والصفة لهند أو تجعلهما لزيد، أو تجعل الألف واللام لزيد والصفة لهند، أو تجعل الألف واللام لهند والصفة لزيد .

فإن جعلت الألف واللام والصفة لهند قلت : زيدٌ هندٌ الضاربتُهُ ، واستتر ضمير اسم الفاعل فيه لأنَّ الصفة جارية على من هي له .
وان كانت الألف واللام والصفة لزيد وكان زيد يلي اسم الفاعل كما وليته هند في التمثيل المتقدم استتر ضمير اسم الفاعل منه لأنَّ الصفة اذ ذاك جارية على من هي له . فإن كانت الألف واللام لأحدهما والصفة للآخر برز الضمير ، لأنَّ الصفة اذ ذاك جرت على غير من هي له، فتقول اذا كانت الألف

واللام لهند والصفة لزيد : زيدٌ هندٌ الضاربُها هو ، وتقدير المسألة : هندٌ التي ضربَها هو.

وإن كانت الألف واللام لزيد والصفة لهند قلت : زيدٌ هندٌ الضاربتُه هي، وتقدير المسألة : زيدٌ هند الذي ضربتُه هي، ويكون / [٢٤٥ و] إعراب الضمير البارز في هذه المسائل فاعلا.

وان جعلت الألف واللام والصفة للاسم المتقدم في نحو قولك : زيدٌ هندٌ الضاربُها، أو زيدٌ هندٌ الضاربتُه، برز الضمير وكان اعرابه مبتدأ. فيكون زيد مبتدأ وهند مبتدأ ثانياً والضاربته خبراً للضمير البارز (وهو) (١) وخبره في موضع خبر المبتدأ الثاني والثاني وخبره في موضع خبر الاول. وإنّما امتنع الضمير البارز في هذه المسألة من أن يكون فاعلا مخافة الفصل بين المبتدأ والخبر بأجنبي وهو زيد في قولك : زيدٌ هندٌ التي ضربته هي. أو هند في قولك : زيدٌ هندٌ الضاربُها هو .

فإذا ثبت هذا فلتعلم أنَّ الاسم الذي تريد الإخبار عنه لا يخلو من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً.

فإن كان مرفوعاً فلا يخلو من أن يكون مبتدأ أو خبر مبتدأ أو فاعلاً أو مشبهاً بالفاعل. والمشبه بالفاعل هو خبر إنَّ واسم كان وأخواتها واسم ما والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله والتابع من عطف أو بدل خاصة.

وأمّا النعت فلم يخبر عنه للعلة التي تقدمت. وأما التأكيد فامتناع الإخبار عنه لما يؤدي إلى التوكيد بالمضمر، والتأكيد إنّما هو بألفاظ محصورة لا تُتعدّى.

فإن كان المخبر عنه مبتدأ فلا يخلو أن يكون اسماً ظاهراً أو مضمراً . فإن كان ظاهراً فلا خلاف في الإخبار عنه . وان كان مضمراً فلا يخلو من أن يكون ضمير غائب أو متكلم أو مخاطب . فإن كان ضمير غائب فلا خلاف

(١) زيادة يقتضيها السياق .

في الإخبار عنه فتقول في الإخبار عن هو من قولك : هو قائمٌ، الذي هو قائم هو.

وان كان ضمير متكلم أو مخاطب ففيه خلاف، منهم من أجاز الإخبار عنه ومنهم من منعه. فالمانع يقول : لا يجوّز الإخبار لأنَّك إذا أخبرت عنهما أعني ضمير المتكلم وضمير المخاطب وضعت موضعهما ضمير غيبة، وضمير الغيبة أعمّ منهما، ووضع الأعم موضع الأخص لا يجوز. وهذا الذي قالوا ليس بشيء، لأنّ ذلك قد جاء في كلام العرب. فمما جاء منه قول الشاعر :

٧٩٩ فلمّا بلغنا الأُمهاتِ وجدتُمُ
بني عمّكم كانوا كرامَ المضاجِعِ (١)

فوضع بني عمكم موضع ضمير المتكلم، والتقدير : وجدتمونا كرامَ المضاجعِ.

واذا أخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب وكان معك في جملة الاخبار « الذي » نحو قولك : أنا الذي قمتُ، فإنَّه يجوز لك أن تعيد الضمير على الذي المتوسط بين أنا وقمت ضميرَ غيبةٍ وضمير متكلم. فضمير الغيبة حملا على اللفظ لأنّ الذي اسم ظاهر والاسم الظاهر إنّما يعاد عليه ضمير الغيبة، وضمير المتكلم حملا على المعنى لأنّ « الذي » هو أنا في المعنى وأنت لو أعدت على أنا لأعدت ضمير متكلم فتقول إذا أعدت على اللفظ : أنا الذي قام، واذا أعدت على المعنى : أنا الذي قمتُ.

هذا إن تقدّم ضمير المتكلم وضمير المخاطب على الذي، وإن لم يتقدّم ضمير المتكلم ولا ضمير المخاطب لم يجز إلاّ الحمل على اللفظ ولا يجوز الحمل على

---

(١) من أبيات ليزيد بن الحكم الكلابي رويت في الحماسة. وكنى بالمضاجع عن الازواج. وهو يخاطب بني عمه فيقول : نظرنا فإذا نحن وأنتم سواء في شرف الآباء ولكننا أكرم أمهات منكم. شرح الحماسة المرزوقي ٢٣٣، شرح مشكلات الحماسة ٩٩، ١٢٨، شرح الحماسة للتبريزي ٢٢٩/١.

المعنى ، لأنَّ ذلك يؤدي إلى الحمل على المعنى قبل كماله / وذلك لايجوز [٢٤٥] إلاَّ عند الكسائي ويدعي أنَّ الأمر في ذلك سواء . وهو باطل ، لأنَّه لايحفظ من كلام العرب أن يُعاد ضمير متكلم ولا ضمير خطاب على « الذي » و « الذي» لم يتقدم ضمير خطاب ولا تكلم ، ويحفظ ذلك إذا تقدَّم على « الذي» ضمير المتكلم وضمير الخطاب . فمما جاء من ذلك قوله :

أأنتَ الهلالىُ الذي كان أمرُه

(٩٧) ....

وإن كان المخبر عنه خبراً فلا يخلو من أن يكون جامداً أو مشتقاً . فإن كان جامداً جاز الإخبار عنه بلا خلاف ، وإن كان مشتقا ففيه خلاف . منهم من أجازه ومنهم من منع . فالمانع يقول : إن أُخبر عنه تغيرت حالة المبتدأ الذي يخبر عنه بهذا الخبر عما كانت عليه قبل الإخبار ، لأنه كان يخبر عنه بفعل ثم صار يخبر عنه بغير فعل ، لأنَّك إذا قلت : زيدٌ قائمٌ ، كنت قد أخبرت عن زيد بفعل فكأنك قلت : زيدٌ يقومُ .

فإن أخبرت عن قائم قلت : الذي زيدٌ هو قائمٌ ، فتكون قد أخبرت عنه بغير فعل وتغير حال الاسم بالكلية .

ومن أجاز الإخبار عنه قال: إنَّ الخبر المشتق الذي كان أُخبر به عن زيد قبل الإخبار عن قائم موجود في الكلام بعد الإخبار عن قائم (فلأيِّ شيء) (١) يمنع ذلك ؟ والصحيح أنَّ الإخبار عنه لا يجوز .

وان كان المخبر عنه فاعلا فحكمه حكم المبتدأ في الإضمار والإظهار والخلاف فيه كالخلاف في المبتدأ إذا كان ضمير تكلم أو خطاب .

• • •

وإن عطفت عليه فلا يخلو أن تعطف عليه جملة أو مفرداً . فإن عطفت عليه جملة فلا يخلو أن يكون الفاعل الأول هو الثاني أو خلافه . فإن كان خلافه فلا يخلو العطف من أن يكون بالواو أو بالألف (٢) أو بثم أو بغير ذلك

(١) ر : فلا شيء
(٢) كذا والصواب : بالفاء .

من حروف العطف . فإن كان بالواو فلا يخلو أن تقدرها بمعنى مع أو تجعلها مشتركة . فإن قدرتها بمعنى مع وكان الإخبار بالذي جاز الإخبار عن كلا الفاعلين من الجملتين اللتين تعطف إحداهما على الأخرى فقلت مخبراً عن الذباب من قولك : يطيرُ الذبابُ ويغضبُ زيدٌ ، الذي يطيرُ ويغضبُ زيدٌ الذبابُ . ففي يطير ضمير يعود على الذي ليربطه بصلته . فإن قيل : ينبغي أن لاتجوز هذه المسألة لأنك إذا جعلت ويغضب معطوفاً على يطير فينبغي أن يكون فيها ضمير يعود أيضا على الذباب ، لأنّ المعطوف شريك المعطوف عليه .
فالجواب : إنّ الجملتين كالجملة الواحدة إذا كانت الواو بمعنى مع . وكذلك إن أخبرتَ عن زيد وكان العطف بالواو التي بمعنى مع ، قلت : الذي يطيرُ الذبابُ ويغضبُ زيدٌ ، فجعلت في يغضب ضميراً يعود على الذي ولم تحتج الجملة الأولى أن يعود منها ضمير على الذي لأنّ الجملتين كالجملة الواحدة .

وان كان العطف في هذه المسألة المتقدمة بالفاء فالحكم فيها كالحكم في الواو التي كانت بمعنى مع لأنّ الفاء إذ ذاك تربط السبب بالمسبب وجملة المسبب وجملة السبب كالجملة الواحدة لأنّ احداهما / تتوقف على [٢٤٦ و] الأخرى ،وأنت لو كان معك جملةواحدة لم تحتج فيها إلاّ رابطا واحداً.

وان كان غير ذلك من حروف العطف أو كان الواو التي ليست بمعنى مع فإنّ الإخبار في المسألة الأولى لايجوز لأنّه يؤدي إلى خلو إحدى الجملتين من ضمير يعود على الذي وذلك لايجوز .

وان كان الإخبار بالألف واللام فالحكم كالحكم في الذي فيما تقدّم فتقول مخبراً بالألف واللام عن الذباب : الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ، ففي الطائر ضمير يعود على الألف واللام ولا يحتاج إلى ضمير يعود على الألف واللام من يغضب لما قدمنا .

فإن قيل : كيف تعطف فيغضب على الطائر والفعل لا يعطف على الاسم ؟

فالجواب : إنَّه قد يعطف الفعل على الاسم إذا كان اسم الفاعل. دليل ذلك قوله تعالى : ان المصّدّقينَ والمصّدّقات وأقرضُوا اللهَ قرضاً حسَناً (١). فعطف وأقرضوا على المصّدّقين والمصّدّقات لماكان بمعنى تصدّقوا. وتقول مخبراً عن زيد بالألف واللام في المسألة المتقدمة : الطائرُ الذبابُ والغاضبُ زيدٌ. ففي الغاضب ضمير يعود على الألف واللام واكتفيت بضمير واحد في الجملتين كما تقدم.

فإن عطفت على الفاعل الأول من قولك : يطيرُ فيغضبُ زيدٌ، اسم فاعل فلا يخلو الإخبار من أن يكون بالذي أو بالألف واللام. فإن كان بالذي كان اسم الفاعل منكراً ولا يجوز غيره، فتقول : الذي يطيرُ الذباب فغاضب زيد، إذا أخبرت عن زيد. فإن أخبرت عن الذباب قلت : الذي يطيرُ فغاضبٌ زيدٌ الذبابُ.

ولا يجوز إدخال الألف واللام على اسم الفاعل المعطوف لأنَّ ذلك يؤدي إلى بقاء اسم موصول ليس له ما يربطه بصلته، وذلك لا يجوز، لأنَّ الألف واللام تتقدَّر بالذي، ولا يجوز إدخالها على اسم الفاعل المعطوف في مذهب هشام (٢)، الا أن تكون زائدة، الا أنَّ ذلك لا يجوز لأنَّ زيادة الألف ليست مقيسة.

وان كان الاخبار بالألف واللام كان اسم الفاعل المعطوف أيضاً نكرة فتقول : الطائرُ فغاضبٌ زيدٌ الذبابُ، ان أخبرت عن الذباب. فإن أخبرت عن زيد قلت : الطائرُ الذبابُ فغاضبٌ زيدٌ.

ولا سبيل إلى ادخالْ الألف واللام على اسم الفاعل المعطوف لأنّها تتقدَّر بالذي وليس معنا ضمير في الكلام يعود عليها، إلاّ أن جعلت للنعت ولا تجعل بمعنى الذي فإنَّ ذلك لا يجوز.

---

(١) الحديد : ١٨ .

(٢) هو أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير الكوفي ، أخذ عن الكسائي النحو وصنف فيه. توفي عام ٢٠٩ هـ . ترجمه ابن النديم ١٠٤ ، ابن خلكان ١٣٤/٥ ، الانبارى ٢٢٢ ، ياقوت ٢٩٢/١٩ .

وقد يجوز عند هشام ادخال الألف واللام على اسم الفاعل المعطوف على أن تكون زائدة كما تقدم.

ويجوز في هذه المسائل من حروف العطف ما جاز في المسائل المتقدمة ويمتنع معها ما امتنع معها.

وان كان الفاعل الثاني هو الأول نحو : قام زيدٌ وخرجَ، جاز لك الإخبار عن زيد وعن الضمير الكائن في خرج بالذي وبالألف واللام، وجاز لك أن تعطف بما شئت من حروف العطف فتقول إذا أردت أن تخبر عن الضمير الكائن في خرج: الذي قامَ زيدٌ وخرجَ هو، وبالألف / [٢٤٦ ظ] واللام القائم زيدٌ والخارجُ هو، ولا تحتاج الى ضميرين بل يكفيك واحد لأنَّ الجملتين مفعولتين (١) لفاعل واحد وهو زيد.

وان عطفت على الفاعل مفرداً نحو : قام زيدٌ وعمروٌ، جاز لك الإخبار عن الأول وعن الثاني، فإن أخبرت عن الأول لم تستعمل من حروف العطف إلاَّ الواو خاصة، لأنَّها لا تغيّر معنى الكلام لكونها لا يتبيَّن معها المتقدم في إحداث الفعل من المتأخر، وغيرها من حروف العطف ينقل معنى الكلام عما كان عليه إلى معنى آخر لأنَّه إذا كان معنا : قام زيدٌ وعمروٌ، وأردنا الإخبار عن زيد وعطفت بالواو كان الكلام بعد الإخبار على معناه قبل الإخبار، اذ كنا قبل الإخبار لا نعلم من القائم أولا، وكذلك بعد الإخبار، وغيرها من حروف العطف ليس كذلك.

أما الفاء فلو عطفت بها كان مفهوم الكلام أنَّ الثاني بعد الأول بلا مهلة ولم يكن مفهوم الكلام قبل الإخبار هذا لأنَّه كان معطوفاً بالواو، وأما ثم فإنَّها ترتّب وذلك أحرى وأولى في نقل معنى الكلام.

وكذلك سائر حروف العطف مُغَيِّر لمعنى الكلام فتقول مخبراً عن زيد من قولك : قام زيدٌ وعمروٌ، الذي قام هو وعمروٌ زيدٌ.

ولابد من تأكيد الضمير الكائن في قام لأنَّ الضمير لا يعطف عليه إلاَّ بعد التأكيد، وكراهة أن يكون الاسم كأنَّه قد عطف على الفعل، وبالتأكيد قد ورد السماع.

(١) ج ، ر : مفعولة ، وهو تحريف .

فمما جاء منه قوله تعالى : اسكن أنتَ وزوجُكَ الجنةَ (١)، وفاذهب أنتَ وربُّك فقاتِلا (٢). فإن أخبرت عن عمرو قلت : الذي قامَ زيدٌ وهو عمروٌ.
فإن قيل : هلا قدمت ضمير عمرو على زيد وسترته في قام وأكدته ؟
فالجواب : إنّه مهما أمكن أن يؤتى بالضمير متصلا لم يؤت به منفصلا، والعلة في تأكيده قد تقدم التكلم فيها.

ولا يجوز أن تستعمل في الإخبار في هذه المسائل التي ذكرت في عطف المفرد على الفاعل من حروف العطف سوى الواو لما قدمنا من قبلها المعنى .
والاخبار بالألف واللام في هذا الفصل كالاخبار بالذي على حد سواء .
فإن أخبرت عن المشبه (٣) بالفاعل كان حكمه حكم الفاعل من اتفاق واختلاف غير أنّه كل ما رفع من الحروف أسماء وأردت أن تخبر عنه فإنَّ ذلك المرفوع لايتصل بعامله لأنَّ الحروف لاتتصل بها المرفوعات ، فتقول اذا أخبرت عن زيد من قولك : مازيدٌ قائماً . الذي ماهو قائماً زيدٌ .
وإن أخبرت عن قائم من : إنَّ زيداً قائمٌ ، قلت : الذي إنَّ زيداً هو قائمٌ ، عند من يجيز الإخبار عن المشتق ، ومن لايُجيز ذلك لايرى الإخبار عن قائم إلاّ ان كان الخبر جامداً ، فإنَّ الإخبار (جائز) (٤) باتفاق .

وحكم المفعول الذي يُسمَّ فاعله أيضا حكم الفاعل إلاّ أنَّ المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله إذا أردت الإخبار عنه بنى من الفعل اسم مفعول .

وإن أخبرت عن المبدل منه وهو زيد من قولك : قام زيدٌ أخوكَ ، ففيه خلاف . منهم / من يبدل زيد ضميراً ويؤخره إلى آخر الكلام [٢٤٧ و] ويجعل الأخ بدلا منه كما كان قبل الإخبار .

---

(١) البقرة : ٣٥ .
(٢) المائدة : ٢٤ .
(٣) ج ، ر : المسألة ، وهو تحريف .
(٤) زيادة يقتضيها السياق .

ومنهم من يخبر عن كل واحد منهما على انفراده فيقول على المذهب الأول : الذي قامَ زيدٌ أخوكَ ، ففي قام ضمير يعود على الذي وأخوك بَدل منه وزيد خبر الذي وبقي التابع تابعاً والمتبوع متبوعاً .

ويقول على المذهب الثاني اذا أخبرت عن المبدل منه : الذي قام أخوك زيدٌ ، ففي قام ضمير يعود على الذي ، وأخوك بدل منه وزيد خبر الذي .

وإذا أخبرت عن المبدل قلت : الذي قام زيدٌ هو أخوكَ ، فهو بدل من زيد وهو عائد على الذي .

فإن قيل : هذا المذهب الأخير لايجوز لأنَّ فيه إخراج البدل عن بابه وهو كونه يجعل خبراً للذي . وقد كان قبل الإخبار عنه بدلا ، فكما لايجوز الإخبار عن ضمير الأمر والشأن لكونه يخرج عن بابه بجعله خبراً وهو لا يكون في كلام العرب الاّ مبتدأ فلذلك لاينبغي أن تخبر عنه لاخراجه عن بابه .

فالجواب : إنَّ البدل ليس كضمير الأمر والشأن لأنَّ ضمير الأمر والشأن لاينتقل عن كونه مبتدأ والبدل قد ينتقل بوجه ما إلى الفاعلية . ألا تراه يلي العامل وكأنَّ التقدير في : قامَ زيدٌ أخوكَ ، قام زيدٌ قام أخوكَ ، فينبغي أن يجوز في البدل تغييره بهذا النوع من التغيير إذ قد وجدناه يتغيّر عن حالة لكونه في نيّة ولاية العامل .

والصحيح في هذا المذهب الأخير أن تخبر عن الأول الذي هو مبدل منه فتقول : الذي قام هو أخوك زيدٌ ، وتقدر هو مطروحاً وكأنه ليس في الكلام ويحل محله أخوك بعد أن تقدر أخوك هو لئلا يبقى الذي بلا عائد يعود عليه فتكون المسألة جائزة لكونها لم تخلُ من ضمير يعود على الموصول .

وان أخبرت عن الثاني الذي (هو) (١) بدل لايجوز لخلو الجملة الأولى من ضمير يعود على الموصول لأنك إذا أخبرت عنه قلت : الذي قام زيدٌ أخوك ، بقيت جملة الصلة بلاعائد فيها يعود على الموصول ، وذلك لايجوز.

(١) زيادة يقتضيها السياق .

وإن أخبرت عن المنصوب فلا يخلو من أن يكون مفعو لاً فيهأو مفعولاً معه أو مفعولا من أجله أو مفعولاً به أو مفعولا مطلقاً أو مشبهاً بها وهو خبر كان وأخواتها وخبر ما الحجازية وخبر ليس واسم أنَّ وأخواتها .

فإن كان مفعولا فيه فإن أخبرت عنه فلا يخلو أن تتسع فيه أو لا تتسع فإن لم تتسع فيه قلت مخبراً عن اليوم من قولك : صمتُ يومَ الجُمعةِ ، الذي صمتُ فيهِ يومُ الجمعة .

فإن قيل : ما الذي أحوج إلى حرف الجر وهو « فيه» وقد كان اليوم دون في ؟ فالجواب : إنّه لما لزم إضمار اليوم وقد كان منتصباً على معنى « في » لزم أن يعود « في» لأنَّ المضمر يرد الأشياء إلى أصولها .

ولايجوز حذف الضمير العائد على الموصول لأنه لايخلو / أن تحذفه[٢٤٧ ظ] وحده وحده وتترك حرف الجر أو تحذفه مع حرف الجرِّ . فإن حذفته دون حرف الجر كان ذلك خطأ لأنَّ حرف الجر يكون معلقاً على العمل ، وإن حذفته مع حرف الجر كان ذلك أيضا قبيحا لأنه ليس في الكلام ما يدل على حرف الجر المحذوف .

وأيضاً فإنّه يكثر الحذف الاّ أنه قد يجوز حذفهما معا اذا كان في الكلام حرف من جنس المحذوف كي يدل عليه .

وإن أخبرت عن اليوم في المسألة المتقدمة بالألف واللام قلت : الصائمُ أنا فيه يومُ الجُمعةِ . ولا يجوز حذف فيه لما تقدّم. وأيضاً فإنَّ إثباته مع الألف واللام أكثرمن إثباتهمع الذي لأن الذي يُحَسِّن حذف العائد في موضع حذفه إنّما هو الطول والذي يُقبّحه إنّما هو عدم الطول، والألف واللام بلا شك أقل طولا من الذي.

هذا حكم اليوم ما لم تتسع فيه، فإن اتّسعت فيه وأخبرت عنه بالذي قلت : الذي صمتُه يومُ الجمعةِ ، فقد يجوز لك حذف العائد لأنَّ المانع من حذفه اذا لم تتسع فيه ليس بموجود مع الاتساع ، وقد تقدم التكلم في المانع.

وان أخبرت بالألف واللام قلت : الصائمُهُ أنا يومُ الجمعة، ولا يجوز حذف العائد لعدم الطول. ومما جاء فيه الضمير العائد محذوفاً بعد الاتساع قوله تعالى : واتَّقوا يوماً لا تُجزَى نفسٌ عن نفسٍ شيئاً (١). فكان أولا تجزى فيه، ثم اتسع فصار تجزيه، ثم حذف فصار تُجزَى، وليس معنا دليل على حذفه بعد الاتساع الاّ القياس لأنّه ان حذف قبل الاتساع جاء في ذلك كثرة الحذف وكان في ذلك أيضاً حذف حرف ليس في الكلام ما يدل عليه، وان حذفته بعد الاتساع لم يكن فيه شيء من ذلك. وان كان المخبر عنه مفعولا معه ففيه خلاف، فأبو الحسن الأخفش يمنع الاخبار عنه وحجته لذلك أنّه يقول : الإخبار عنه بغيره عن حاله قبل الإخبار، لأنك إذا أخبرت عن الطيالسة من قولك : جاء البردُ والطيالسةَ، أحللت محلها ضميراً وأدخلت الواو عليه وأخّرت الطيالسة إلى آخر الكلام دون واو لأنّ الواو قد أدخلتها على الضمير فيكون في ذلك تغيير للمفعول معه وليس فيه (٢) لأنّ المفعول معه لا يعرف إلاّ باقترانه بالواو.
وغيره يجيز الإخبار عنه ولا يعتبر ما قال أبو الحسن. والصحيح أنّه لا يجوز الإخبار عنه.

وان كان المخبر عن المفعول من أجله ففيه خلاف، منهم من أجازه ومنهم من منعه، أعني الإخبار عنهُ. فالمانع يقول : الإخبار عنه يغيره عن حاله التي كان عليها قبل الإخبار، لأنّ المفعول من أجله إنّما يكون اسماً ظاهراً وكان منصوباً لأنّه فعل لفاعل الفعل المعلّل، فإذا أدّى الإخبار عن الشيء/[٢٤٨و] إلى تغيير حاله لم يجز الإخبار عنه.
والمجيز يقول إذا أخبر عنه لم ينتقل عن أحواله، ألا تراه إذا أُخبر عنه لزم معه شرط من شروطه وهو ثبوت اللام فتقول إذا أخبرت عن إجلال من قولك : قمت إجلالاً لك، الذي قمتُ له إجلالاً لك. ولا يجوز أن

(١) البقرة : ٤٨ .
(٢) كذا في ج ، ر .

يتقدم لك على إجلال لأنّه معمول له والمصدر لا يتقدّم عليه معموله لأنّه من صلته والصلة لا تتقدم على الموصول.

والصحيح أنّ الإخبار عن المفعول من أجله لا يجوز.

وان كان المخبر عنه مفعولا مطلقاً ففيه خلاف. منهم من أجاز الإخبار عنه ومنهم من منع . فالمانع يقول : إنّ الإخبار عنه لا يفيد، اذ الفعل يعطى ما يعطيه هو . والمجيز يجيز ذلك إذا كان في الإخبار عنه فائدة نحو أن تخبر عن ضَرْبٍ من قولك : ضربتُ زيداً ضرباً شديداً ، فتقول : الذي ضربتُه زيداً ضربٌ شديدٌ.

والصحيح أنّه يجوز الإخبار عنه إذا كان فيه فائدة.

وإن كان المخبر عنه مفعولا به فلا يخلو أن يكون الفعل متعدّياً إلى واحد أو إلى اثنين أو إلى ثلاثة. فإن كان متعدّياً إلى واحد وأردت الإخبار عن ذلك المفعول قلت : الذي ضربتُه زيدٌ . وقد يجوز لك حذف العائد .

وإن كان الإخبار عن زيد بالألف واللام قلت : الضاربُهُ أنا زيدٌ، ولا يجوز حذف العائد لقلّة الطول.

وان كان متعدياً إلى اثنين فلا يخلو أن يكون من باب أعطيت أو من ظننت فإن كان من باب أعطيت وأردت الإخبار عن الأول قلت : الذي أعطيتُهُ درهماً زيدٌ، وبالألف واللام : المُعطِيه أنا درهماً زيدٌ.

ويجوز حذف العائد مع الذي ولا يجوز مع الألف واللام للعلة التي تقدمت .

وان أخبرت عن الدرهم بالذي قلت : الذي أعطيتُه زيداً درهمٌ .

وان أخبرت بالألف واللام قلت : المُعطيه أنا زيداً درهمٌ .

ولا يجوز حذف العائد مع الألف واللام لما تقدّم . وقد يجوز لك حذف العـائد.

وإنّما قدّمت ضمير الدرهم على زيد لأنّه مهما أمكن أن يؤتى بالضمير متصلا لم يؤت به منفصلا، ولا يجوز تقديمه ووصله بالفعل إلاّ إذا عُدم اللبس نحو قولك : أعطيتُ زيداً درهماً، وكسوتُهُ جُبّةً.

فأنت إذا أخبرت عن الثاني من مثل مفعولي هذين الفعلين جاز لك أن تصل ضمير المُخبَر عنه بالفعل وتقدّمه على المفعول الأول لأنه يعلم الآخذ والمأخوذ والمكسوّ والمَكسوّ به .

وان كان في المسألة لبس لم يجز تقديمه ووصله بالفعل إذا أردت أن تخبر عن عمرو من قولك : أعطيتُ زيداً عمراً ، فإنّك إن أخبرت عنه وقدّمته على زيد ووصلته بالفعل لم تعلم المُعطَى من المُعْطى له فتقول في الإخبار عن عمرو من المثال المتقدم : الذي أعطيتُ زيداً إيّاه عمراً . ولا يجوز حذف هذا العائد لأنه جرى مجري الظاهر في عدم الاتصال .
وقد جرى مجراه في عدم الحذف إذا تقدّم / على الفعل فقلت : [٢٤٨ظ] إيّاك أكرمتُ ، فإنّه لا يحذف أبداً فكذلك عومل في الإخبار تلك، وان كان المتعدي الى اثنين من باب ظننت فلا يخلو أن يخبر عن الأول أو عن الثاني . فإن أخبرت عن الأول بالذي قلت : الذي ظننته منطلقاً زيدٌ . وقد يجوز حذف العائد كما تقدّم .

ومن الناس من منعه ، لأنّ أحد هذين المفعولين مبتدأ والآخر خبر ، ولا يجوز حذف المبتدأ وابقاء الخبر ولا حذف الخبر وابقاء المبتدأ .

هذا حجة من منع ،والصحيح أنّه يجوز حذفه لأنّه لا يُحذف الاّ للعلم به ، والمبتدأ قد يحذف للعلم به والخبر أيضاً كذلك .

فهذا الذي منع من ذلك ليس له ما يتمسّك به لأنّه قاسه على المبتدأ والمبتدأ قد يحذف للعلم به ، دليل ذلك قوله تعالى : فصبرٌ جميلٌ (١) .

والتقدير : أمري صبرٌ جميلٌ أو شأني صبرٌ جميلٌ .

فإن أخبرتَ عنه بالألف واللام قلتَ : الظانُّهُ أنا قائماً زيدٌ . وقد يجوز حذف العائد هنا مع الألف واللام قليلا لأنّ الكلام قد طال بالمفعولين .

---

(١) يوسف : ١٨.

وان أخبرت عن المفعول الثاني بالألف واللام فلا يخلو أن يكون مشتقاً أو جامداً . فإن كان مشتقاً فالخلاف فيه كالخلاف في خبر المبتدأ إذا كان مشتقاً وان كان جامداً فلا خلاف في الإخبار عنه ، فتقول إذا أخبرت عنه بالذي : الذي ظننتُهُ زيداً منطلقٌ .

ويجوز حذف العائد لأنّ في الكلام ما يدل عليه .

ولا يجوز لك أن تقدم ضمير الثاني اذا أخبرت عنه على المفعول الأول وتصله بالفعل إلاّ إذا عدم اللبس وعلم ما الخبرُ وما المخبرُ عنه . فإن وقع اللبس لم يجز نحو أن تخبر عن عمرو من قولك : ظننتُ زيداً عمراً، فإنّك إن أخبرت عنه وقدّمت ضميره على زيد ووصلته بالفعل انقلب المعنى وصار عمرو المظنون ، وقد كان قبل التقديم زيد الذي ظنّ عمراً .

وان كان الفعل متعدّياً إلى ثلاثة مفعولين فلا يخلو أن تخبر عن الأول أو عن الثاني أو عن الثالث .

فإن أخبرت عن الأول بالذي قلت : الذي أعلمتُهُ عمراً منطلقاً زيدٌ . ولا يجوز حذف هذا الضمير ، لأنّ الذي أحلّ محله هذا الضمير لا يجوز حذفه لأنّه بمنزلة الفاعل والفاعل لا يحذف .

وكذلك اذا أخبرت عنه بالألف واللام الحكم كالحكم مع الذي وإن أخبرت عن الثاني وكان الإخبار بالذي قلت : أعلمتُ زيداً إيّاه منطلقاً عمروٌ . ولا يجوز أن تقدّم إيّاه على زيد وتصله لأنّه يلبس ويصير عمرو هو الذي أُعلم بانطلاق زيد . وقد كان المعنى قبل أن تقدّمه وتصله بالفعل على أنّ زيداً هو الذي أُعلم بانطلاق عمرو .

ولا يجوز حذف هذا العائد لأنّ ذلك يلبس ، لأنّه لا يعلم هل عمرو هو الذي أُعلم بانطلاق زيد أو زيد هو الذي أُعلم بانطلاق عمرو ، ولأنّه اذا حذف لم يعلم هل كان قبل المفعول الأول أو بعده ، فإن قُدّر قبله كان مفهوم الكلام / أنّ عمراً أُعلم بانطلاق زيد ، وإن كان بعده [٢٤٩ و] كان المفهوم أيضاً أنّ زيداً هو المُعلَم بانطلاق عمرو .

فإن عُدِم اللبس جاز اتصاله بالفعل نحو أن تخبر عن هند من قولك : أعلمتُ زيداً هنداً ضاحكةً . قلت : التي (١) أعلمتُها عمراً (٢) ضاحكةً هندٌ ، ولا يجوز حذف هذا الضمير المتصل (٣) لأنّه قد أُجرى مجرى الظاهر .

فإن عُدّى إليه فعل ضميره المتصل إذا (٤) قيل : ضربتُ إيّاى ، ولا يجوز ذلك في الضمير المتصل فتقول: ضَربتُني ، إلاّ في الأبواب المعلومة. ويجوز حذفه أعنى الضمير المنفصل في قليل من الكلام بحيث لايُقاس عليه كقوله تعالى : أينَ شركاؤكم الذين كُنتم تزعمونَ (٥) . والأصل تزعمونَهُم إيّاهم ، فحذف العائد على الذي وهو الضمير المتصل بِتَزعُمونَ ثمّ ناب منابه المنفصل فحُذف لنيابته مناب المتّصل المحذوف .

فإن أخبرت عن المفعول الثالث بالذي قلت : الذي أعلمتُ زيداً عمراً إيّاهُ منطلقٌ ، ولا يجوز اتصال هذا الضمير إلاّ إذا عُدم اللبس كما تقدّم . وكذلك لايجوز حذفه للعلّة التي تقدّم ذكرها .

وإذا كان هذا المفعول الثالث مشتقاً فإنّ فيه الخلاف كما تقدم .

وكنّا أهملنا هذين القسمين من المرفوعات فلم نذكرهما عند ذكر المرفوعات فأنا الآن أذكرهما وهما اسم كان واسم ليس .

فإن أخبرت عن اسم كان فحكمه حكم المبتدأ وكذلك اسم ليس ، غير أنّك تخبر عن اسم كان بالذي وبالألف واللام ، لأنّ الذي دخل عليه فعلٌ متصرّف . ولا يخبر عن اسم ليس إلاّ بالذي خاصة ، لأنّ الذي دخل عليه فعل غير متصرّف فلا يصاغ منه اسم فاعل ولا اسم مفعول .

---

(١) ج : الذي ، وهو تحريف .
(٢) كذا في ج ، ر والصواب : زيداً .
(٣) ج ، ر : المنفصل ، وهو تحريف .
(٤) كذا ، والظاهر أن (إذا) زيادة .
(٥) الأنعام : ٢٢ .

باب الجمع المكسر

قد تقدَّم أنَّ الجموع تنقسم أربعة أقسام ، جمع سلامة وجمع تكسير واسم جنس واسم جمع .

فجمع السلامة قد تقدَّم حكمه واسم الجمع لايُدرك بالقياس وإنَّما هو محفوظات وأما جمع التكسير واسم الجنس فهو الذي نتكلم فيه في هذا الباب فنبدأ بجمع التكسير فأقول :

الاسم الذي تريد جمعه جمع تكسير لا يخلو أن يكون ثلاثياً أو رباعياً أو زائداً على ذلك ، فإن كان ثلاثيا فلا يخلو أن يكون صفة أو غير صفة فإن كان غير صفة فلا يخلو أن تكون فيه هاء التأنيث أو لاتكون . فإن لم تكن فيه هاء التأنيث فلا يخلو أن يكون مضعّفاً أو معتل العين أو اللام أو صحيحاً .

فإن كان صحيحاً فإنَّ جميع ما ورد من ذلك عشرة أبنية : فَعْلٌ وفَعَلٌ وفَعِلٌ وفِعْلٌ وفَعُلٌ وفِعِلٌ وفُعَلٌ فُعْلٌ وفِعَلٌ وسقط من جميع ما يتصور فيه بناءان : فُعِلٌ بضم الفاء وكسر العين وعكسه لاستثقالهما .

فأما فَعْلٌ فجمع في القليل على أفعُل ، قالوا : كَلْبٌ وأكلُبٌ وفَلْسٌ وأفلُسٌ وفي الكثير على فُعول وفِعال متساويين ، قالوا : فَرْخٌ وفُروخٌ وفِراخٌ وكَلبٌ وكِلابٌ .

هذا هو المقيس فيه ، وقد يُجمع في الكثير فِعلَة قالوا فَقْعٌ / [٢٤٩ ظ] وفِقَعَةٌ (١) وجَرْفٌ وجِرَفَةٌ (٢) .

قال الفراء : سألتُ أعرابيّةً ما حيود الجبل فقالت : جِرَفَتُهُ .

وقد يُجمع في الكثير على فِعْلان قالوا : رَدْءٌ ورِدْآنُ ورَألٌ ورِئلانُ (٣).

وقد يجمع في الكثير على فَعِيل ، قالوا : كَلبٌ وكَليبٌ . قال الشاعر :

(١) ج ، ر : بقع وبقعة ، وهو تحريف ، والفقع : الكمأة البيضاء . الكتاب ١٧٦/٢ .

(٢) الجرف : حافة الوادي أو النهر أي جانبه .

(٣) الردء : الصاحب أو المؤازر . والرأل : ولد النعام .

تَعفَّقَ بالأرطَى لها وأرادَها
رجالٌ فبذَّت نبلَهُم وكَليبُ (٤٤٥)

وعَبدٌ وعَبيدٌ .

وقد يجمع في الكثير على فُعْلان ، قالوا : بَطنٌ وبُطنانُ وثَغبٌ (١) وثُغبانُ . وقد يجمع في القليل على أفعال قالوا : رَأدٌ وأرآد (٢) وزَنْدٌ وأزنادُ ، وعليه قوله :

٨٠٠ وُجِدتَ اذا اصطَلحُوا خيرَهُم
وزندُكَ أثقبُ أزنادِها (٣)

قالوا : فرخٌ وأفراخٌ ، وعليه قوله :

٨٠١ ماذا تقولُ لأفراخٍ بذى مَرَخٍ
حمرُ الحَواصِيلِ لا ماءٌ ولا شَجَرُ (٤)

قالوا : أنف وآناف وعليه قولهُ :

٨٠٢ اذا روَّح الراعِي العَشيَّ مُعزِّباً
وأمسَت على آنافِها عَبراتُها (٥)

---

(١) الثغب : الغدير .

(٢) الرأد : أصل اللحين .

(٣) للأعشى من قصيدة في مدح قيس بن معدى كرب الكندي . وأراد بثقوب زنده : كثرة خيره وسعة معروفه . الكتاب ١٧٦/١ ، المقتضب ١٩٦/٢ ، العيني ٥٢٦/٤ ، الديوان ٦٩.

(٤) للحطيأة يستعطف الخليفة عمر بن الخطاب حين حبسه لهجائه الزبرقان بن بدر . وأراد بالأفراخ أولاده . ذو مرخ : موضع قريب من فدك ، وكنى بقوله حمر الحواصل عن صغرهم حيث أن صغر الطيور تكون في أول أمرها من غير ريش .
المقتضب ١٩٦/٢ ، الكامل ٦٠/١ ، ١٩٣/٢ ، الخصائص ٥٩/٣ ، معجم البلدان ٣٨/٤ ، ١٠٣/٥ ، مختارات ابن الشجرى ٨/٢ ، أسرار العربية ١٢٨ ، العيني ٥٢٤/٤ ، الديوان ١٣ ، إعراب ثلاثين سورة ١٩١ .

(٥) للأعشى وروى في الكتاب والديوان : الراعى اللقاح ، وهي جمع لقحة ، واللقحة من الابل ذات اللبن . المعزب : المبعد في المرعى . والضمير في آنافها يعود على الابل . وجوابه اذا في البيت التالي للبيت الشاهد . يصف كرمهم حين يشتد الزمان ويقسو برد الشتاء ويشح الطعام . الكتاب ١٧٦/٢ ، المخصص ١٢٨/١ ، الديوان : ٨٧ ، ابن يعيش ١٧/٥.

قالوا : ثَلْجٌ وأثلاجُ وبَرْدٌ وأبرادُ وحَمْلٌ وأحمالُ . قال الله تعالى : وأولات الأحمالِ (١) .

فأما فَعَلٌ فإنّه يجمع في القليل على أفعال ، قالوا : جَمَلٌ وأجمال . وفي الكثير على فُعُول وفِعال نحو جِمال وأُسُود وفِعال أكثر .

وقد يُجمع في الكثير على فُعْل قالوا : أَسَدٌ وأُسْدٌ ووَثَنٌ وأُثْنٌ (٢).

وقد قُرِيء : إنّما تعبدونُ (من دونِ اللهِ) أُثْناً (٣) .

وقد يُجمع في الكثير على فِعْلان قالوا وَرَلٌ (٤) ووِرْلانُ وبَرَقٌ وبِرْقانُ.

وقد يجمعُ على فُعْلان قالوا : حَمَلٌ وحُمْلانُ .

وقد يجمع في القليل على أفعُل . قالوا : زَمَنٌ وأزمُنٌ ، وعليه قوله :

٨٠٣ أمنزِلَتَيْ مَيٍّ سلامٌ عليكُما

هل الأزمنُ اللاتي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ (٥)

وقالوا : جبَل وأجبُلٌ ، وعليه قوله :

٨٠٤ إنّي لأكنِي بأجبالٍ عن أجبُلِها

وباسمِ أوديةٍ عن اسم واديها (٦)

وأما فَعِل فإنّه يجمع في الكثير والقليل على أفعال، قالوا نَمِرٌ وأنمارٌ، وقد يجمع في الكثير على فُعُل ، قالوا : نَمِرٌ ونُمُرٌ (٧) ، وعليه قوله :

---

(١) الطلاق : ٤.

(٢) كذا وفي الكتاب ١٧٧/٢ ، أنه يجمع على وثن .

(٣) العنكبوت ١٧ ، وما بين القوسين سقط من ج ، ر .

(٤) الورل دابة على خلقة الضب .

(٥) الشاهد أول قصيدة لذى الرمة ومى مرخم مية صاحبة الشاعر . الكتاب ١٧٨/٢ ، إصلاح المنطق ٣٠٣ ، المقتضب ١٧٦/٢ ، ١٤٤/٤ ، الكامل ٦٠/١ ، الديوان ٥٠ .

(٦) نسب لأعرابي لم يذكر اسمه ، والضمير في أجبلها يعود على صاحبته . المقتضب ٢٠٠/٢ ، الكامل ٦٠/١ ، الخصائص ٥٩/٣ ، ٣١٦ ، ابن الشجرى ١٠٩/١.

(٧) كذا والصوب نمر على وزن فعل وحركت العين إتباعا للفاء في الوقف .

٨٠٥ فيها عيائيلُ أسودٌ ونُمُرْ (١)

وقد يجوز أن يكون قَصَرَهُ من نُمُور ضرورةً .

وقد يجمع في الكثير على فعُول ، قالوا : نَمِرٌ ونُمُورٌ

وأما فِعَل فإنه يجمع في القليل والكثير على أفعال ، قالوا : ضِلَعٌ وأضلاعُ وقِمَعٌ وأقماعُ . وقد يجمع في القليل على أفعُل ، قالوا : ضِلَعٌ وأضلُع وذلك شاذّ وقد يجمع في الكثير على فُعُول ، قالوا : ضُلُوع ،وذلك شاذّ .

وأما فُعُل فيجمع في القليل والكثير على أفعال ، قالوا عُنُقٌ وأعناقُ ، ولا يُتجاوز ذلك .

وأما فِعِلٌ فإنّه لم يجئ منه الا لفظة واحدة وهي إبِل ويجمع على أفعال ، قالوا : آبال .

وأما فَعُلٌ فيجمع في القليل والكثير على أفعال ، قالوا : عَضُدٌ وأعضادُ وقد يجمع في الكثير على فِعال قالوا : سَبُعٌ وسِباعٌ .

وأما فُعَلُ فيجمع في القليل والكثير على فِعْلان ، قالوا صُرَدُ وصِرْدانُ ونُغَرُ ونِغْرانُ وجُعَلُ وجِعلانُ . وقد يجمع على أفعال قالوا : رُطَبُ وأرطابُ ورُبَعُ وأرباعُ ، وذلك شاذّ ، ووجه قولهم : أرطاب ، تشبيها له بتَمر فكسّر على غير فُعلان بمنزلة تَمر ،ووجه قولهم :أرباع ، تشبيههم له بجَمَل لأنّ الربُع هو ما ولد من الإبل في الربيع .

---

(١) من رجز لحكيم بن معية الربعي (اسلامى) يصف فيه قناة نبتت في موضع محفوف بالجبال والشجر ، عيائيل جمع عيال وهو الذي يتمايل في مشيته تبختّرا .
الكتاب ١٧٩/٢ ، المقتضب ٢٠٢/٢ ، المحتسب ٢٠٠/١ ، شواهد الشافية ٢٧٦ ، اللسان : نمر ، الخزانة ٣١١/٢ .

وسبب أن جُمع في القليل والكثير على فِعلان أحد شيئين ، إمّا لأنّه مختص بالحيوان في الغالب فخُص بنوع /من الجمع وإما لأنّه شُبّه [٢٥٠ و] بفعال (١) لقربه منه فجمع كما يجمع فعال .

وأمّا فِعْل فيجمع في القليل على أفعال نحو عِدْل وأعدال ، ويجمع في الكثير على فُعول وفِعال . وفُعول أكثر من فِعال نحو جِذْع وجُذوع وبئر وبئار .

وقد يجمع على فِعَلة ، قالوا : قِرْدٌ وقِرَدَةٌ وحِسْلٌ وحِسَلَةٌ (٢) .

وقد يُجمع على فِعْلان قالوا: رِئد ورِئدان (٣) .وقد يجمع على فُعلان، قالوا : ذِئبٌ وذُؤبان .

وقد يجمع على أفعُل ، قالوا : ذِئبٌ وأذؤبٌ . وقد يجمع على فَعِيل : قالوا : ضِرْسٌ وضَرِيسٌ .

وأمّا فُعْل فيجمع (في القليل) (٤) على أفعال ، جُنْدٌ وأجنادٌ ، وفي الكثير على فُعول وفِعال ، وفُعول أكثر من فِعال . قالوا : جُنْد وجُنودٌ وجِنادٌ .

وقد يجمع في القليل على أفعُل ، قالوا : رُكْنٌ وأركُنٌ ، وعليه قوله :

٨٠٦ وزَحْمُ رُكنيكَ شَديدُ الأركُنِ (٥)

• • •

هذا حكم الصحيح ، فإن كان مضعّفاً فإنّ فَعْلاً يجمع في القليل على أفعُل ، قالوا : صَكّ وأصكُك ، وفي الكثير على فِعال وفُعول لايتجاوز ، قالوا : صِكاكٌ وصُكوكٌ .

---

(١) كذا ولعله : بفعل .

(٢) الحل : ولد الضب .

(٣) الرئد : فرخ الشجرة ورئد الرجل : تربه .

(٤) مابين القوسين سقط من ج .

(٥) من ارجوزة لرؤبة بن العجاج .
الكتاب ١٨١/٢ ، اللسان : ركن .

فإن كان على وزن فَعَل فإنّه يجمع في القليل والكثير على أفعال ، قالوا: فَنَنٌ وأفنان ولَبَبٌ وألباب وطَلَلٌ وأطلال .

ويجوز الجمع على فِعال وفُعول بالقياس إلاّ أنّه لم يسمع .

فإن كان على وزن فِعِل وفُعُل وُفعَل وفِعَل وَفْعل فما جاء منه مضاعفاً فجمعه كجمع صحيحه . فإن كان على وزن فِعْل فإنّه يجمع في القليل على أفعال ، قالوا : لِصّ وألصاص ، وفي الكثير على فُعُول ، قالوا لُصوص.

فإن كان على وزن فُعْل فإنّه يجمع في القليل على أفعال ، قالوا : عِشٌ وأعشاش وفي الكثير على فِعال وفُعُول قالوا : عِشاشٌ وعُشوشٌ ، وقد يجمع على فِعَلَة قالوا : عُشٌ وعِشَشَةٌ ، وذلك قليل . وقد يجمع على فِعلان ، قالوا : عُشّ وعِشّان وذلك قليل . هذا حكم المضعّف .

• • •

فإن كان معتلّ اللام فإنّ فَعْلا يجمعُ على أفعُل في القليل قالوا : ظَبيٌ وأظْبٍ وفي الكثير على فِعال وفُعول نحو ظَبيٌ وظِباء ودَلوٌ ودُلِيٌ .

فإن كان على فَعَل فإنّه يجمع في القليل على أفعال ، قالوا : قَفا وأقفاء ودَوا وأدواء وفي الكثير على فُعول : قالوا : قُفِيّ ، وقد يجمع في القليل على أفعِل نحو عَصا وأعصٍ ، شاذّ .

فإن كان فِعْلٌ أو فُعَلُ أو فُعُلٌ أو فَعْلٌ وفَعَلٌ فإنّه إن جاءَ من هذا معتلاً فجمعه كجمع صحيحه . فإن كان فِعْل فإنّه يُجمع في القليل على أفعال ، قالوا : نِحيٌ وأنحاءُ (١) ، وفي الكثير على فُعُول قالوا (٢) : نُحِيّ .

فإن كان فُعَل فإنّه يجمع في القليل والكثير على أفعال ، قالوا : مُدًى وأمداء وظُبًى وأظباء . هذا حكم المعتلّ

• • •

(١) النحي : الزق يوضع فيه السمن .

(٢) سقطت من ج .

فإن كان فيه هاء التأنيث فلا يخلو أن يكون صحيحاً أو مضعّفاً أو معتل اللام . فإن كان صحيحاً فإنّ باب (فَعْلَة) أن يجمع في القليل بالألف والتاء ، وبفتح العين ولا يُسكّن إلاّ في ضرورة ، قال الشاعر :

٨٠٧ وحُمِّلتُ زَفْراتِ الضُحَى فأطقتُها
ومالِي بزَفْراتِ العَشِيِّ يَدانِ (١)

وفي الكثير على فِعال ، قالوا : قَصْعَةٌ وقِصاعٌ وجَفْنَةٌ وجِفانٌ . وقد يجمع على فُعُول، قالوا: مأنةٌ ومُؤُون(٢)وبَدْرَةٌ وبُدور/(٣) [٢٥٠ظ] وقد يجمع على فِعَل قالوا : هَضْبَةٌ وهِضَب . وقد يجمع في الكثير بالألف والتاء في الضرورة ، قال الشاعر :

٨٠٨ لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يلمَعْنَ بالضُحى
وأسيافُنا يَقطُرْنَ من نَجدَةٍ دَمَا (٤)

فإن كان (فَعَلَة) فإنّه في القليل بالألف والتاء ، قالوا : رَحَبَةٌ ورحَبات ورَقَبَةٌ ورَقَبَاتٌ ، وفي الكثير على فِعال ، قالوا : رِقاب ورحاب .

فإن كان (فُعْلَة) فإنّه يجمع في القليل بالألف والتاء ، ويجوزُ في عينها ثلاثة أوجه : الفتح والإتباع للفاء وسكون العين ، قالوا : رُكبة ورُكَبات ، وفي الكثير على فُعَل ، قالوا : رُكَبٌ . وقد يجمع على فِعال قالوا : جُفْرَةٌ وجِفارٌ وبُرمةٌ (٥) وبِرامٌ .

---

(١) لعروة بن حزام العذري . الزفرات : جمع زفرة وهي النفس يخرج مع أنين . ورواية القالي تحملت . أمالي القالي ١٦٠/٣ ، المقرب ١١٧ ، العيني ٥١٩/٤ ، التصريح ٢٩٨/٢. الخزانة ٣٣/٢ .

(٢) ج ، ر : مائة ومئون ، وهو تحريف والمأنة : سرة الفرس ، وانظر الكتاب ١٨١/٢.

(٣) البدرة : جلد السخلة اذا فطم .

(٤) لحسان بن ثابت . الجفنات جمع جفنة وهي الإناء الذي يوضع به الطعام لتقديمه للضيوف. الغر : جمع غراء وهي البيضاء . الكتاب ١٨١/٢ ، المقتضب ١٨٨/٢، الكامل ١٩٢/٢ ، الخصائص ٢٠٦/٢ ، المحتسب ١٨٨/١ ، المخصص ١٤٣/٧ ، العيني ٥٢٧/٤ ، الخزانة ٤٣٠/٣ ، الديوان ٢٩٦ .

(٥) البرمة : القدر من الحجارة .

فإن كان (فِعْلَة) فإنّه يجمع بالألف والتاء ويجوز في العين ثلاثة أوجه: الفتح والإتباع والسكون ، قالوا : سِدْرَةٌ وسِدرات وقد يجمع على أفعُل قالوا : نِعمَةٌ وأنعُم وفي الكثير على فِعَل قالوا : سِدْرَةٌ وسِدَرٌ .

وإن كان (فَعِلَة) فإنّه يجمع في القليل والكثير بالألف والتاء، قالوا : نَبِقَةٌ ونَبِقات،وقلّ ما يتجاوز في الكثير على فِعَل، قالوا مَعِدَة ومِعَد وخَرِبَةٌ وخِرَبٌ.

فإن كان (فُعْلَة) فإنّه يجمع في القليل بالألف والتاء، قالوا : تُخْمَة وتُخْمات وما عدا ذلك من الأوزان لا يتجاوز فيه الجمع بالألف والتاء في القليل، وفي الكثير بحذفها.

هذا حكم ما تقدم ما لم يكن مخلوقاً (١) وتوجّه خلقُ الله إليه جملة واحدة جمع في القليل بالألف والتاء، وفي الكثير بحذف التاء. وقد يجمع جمع المصنوع. وأكثر ما يكون ذلك فيما كثر استعماله أو لم يتوجه خلق الله إليه جملة واحدة نحو حِقّة وحِقاق وصَخرة وصُخور.

• • •

هذا حكمه إن كان صحيحاً، فإن كان مضاعفاً فإنّ (فَعْلَة) يجمع في القليل بالألف والتاء نحو جَنّة وجَنّات، وفي الكثير على فِعال نحو جِنان، وعلى فُعُول نحو جَنّة وجُنون.

فإن كان (فُعْلَة) جمع في القليل بالألف والتاء وفي الكثير على فُعَل نحو : غُدّة وغُدّات وغُدَد ومُدّة ومُدّات ومُدَد.

فإن كان (فِعْلَة) جُمع في القليل بالألف والتاء وفي الكثير على فِعَل نحو عِدّة وعِدَد. وقد يجمع في القليل على أفعُل نحو شِدّة وأشُدّ.

وما بقي من الأمثلة التي فيها تاء التأنيث إن وجد منه مضاعفاً فجمعه جمع صحيحه.

• • •

(١) الظاهر أن هنا سقطاً تقديره : فإن كان مخلوقا .

فإن كانَ معتلَّ اللام فإنَّ (فَعْلَة) تجمع في القليل بالألف والتاء . وفي الكثير على فِعال نحو رَكْوَةٌ ورَكَوات، وفي الكثير على فِعال نحو رَكْوَةٌ ورِكاء وقَشْوَةٌ وقَشَوات وقِشاء (١) وظَبية وظِباء. وقد شذَّ منه شيء فجاءَ على فُعَل نحو قَرية وقُرَى وكَوَّة وكُوَى.

فإن كان (فُعْلَة) فإنّه يجمع في القليل بالألف والتاء وفي الكثير على فُعَل قالوا : مُدية ومُديات ومُدَى وكُلية وكُليات وكُلَى، فلا يجوز ضم العين بل تكون ساكنة أو مفتوحة، وكذلك المعتل اللام بالواو نحو خُطوَة وخُطْوات ويجوز ضمّ العين.

وإن كانت (فِعْلَة) فإنّه يجمع في القليل بالألف والتاء وفي الكثير على فِعَل قالوا : فِرية وفِرْيَات وفِرَى، بفتح العين وتسكينها، ولا يجوز كسرها. ومِرية ومِرْيَات ومِرَى.

وما بقي من الأوزان / إن وجد شيء معتل اللام فجمعه كجمع [٢٥١ و] صحيحه، وما كان منه مخلوقاً فجمعه في القليل بالألف والتاء وفي الكثير بحذف التاء إلاّ ما أجرى منه مجرى المصنوع فجمعه كجمعه وهذا حكم جميع الأسماء الثلاثية الصحيحة والمعتلة اللام والمضاعفة.

* * *

فأمّا المعتل العين فما كان منه على وزن (فَعْل) فلا يخلو أن يكون معتل العين بالياء أو بالواو. فإن كان بالواو جمع في القليل على أفعال وفي الكثير على فِعال نحو ثَوْب وأثواب، وقد يجيء في القليل على أفعُل نحو ثوب وأثوُب وعليه قوله :

٨٠٩ لكل حالٍ قد لبستُ أثوُبا (٢)

وقوس وأقوُس شاذّ، وقد يجيء في الكثير على فُعول، قالوا : فَوجٌ وفُؤوج

(١) الركوة : اناء صغير من جلد يشرب فيه الماء ، والقشوة : قفة تجعل فيها المرأة طيبها .

(٢) بعده : حتى اكتسى الرأس قناعاً أشيبا .

ونسب لمعروف بن عبد الرحمن وحميد بن ثور . الكتاب ١٨٥/٢ ، المقتضب ٢٩/١ ، ١٣٢ ، ١٩٩/٢ ، المنصف ٢٨٤/١ ، ٤٧/٣ ، المخصص ١٢/١٤ ، اللسان : ثوب، العيني ٥٢٢/٤ ، الشيرازيات ٨٥و .

وقَوس وقؤوس. وقد يجيء على فِعلان، قالوا : ثَوْر وثيران. وقد يجيء على فِعَلة، قالوا عَوْدٌ وعِوَدة (١) وزوج وزِوَجة.

فإن كان من ذوات الياء جُمع في القليلَ على أفعال، قالوا : سَيفٌ وأسياف. وقد يُجمع على أفعُل. قالوا : عَين وأعيُن، وفي الكثير على فُعول قالوا : بيتٌ وبُيُوت. وقد يكسر أوله وقد يجيء على فُعولة، قالوا : خَيْطٌ وخُيوطة وعَيْرٌ وعُيورَة.

فإنْ كان المعتل العين على (فَعْل) فإنّه يجمع في القليل على أفعال ، قالوا : باب وأبواب ، وقد يجمع في القليل على فُعْل ، قالوا : نابٌ (٢) ونِيب وفي الكثير على فِعْلان قالوا : قاع وقِيعان ودار ودِيران . وقد يجمع على فِعال ، قالوا : دار ودِيار . وقد يجمع في القليل على أفعُل قالوا : دار وأدوُر ، وهذا مذهب سيبويه (٣) .

وزعم يونس (٤) أنَّ (فَعَلا) المعتل العين لايخلو أن يكون مذكّراً أو مؤنّثاً فإن كان مذكّراً يجمع على أفعال وإن كان مؤنّثاً جمع على أفعُل وَيرُدُّ عليه قولُ العرب : ناب وأنياب ، في المُسنّ من الإبل .

وأما (فِعْل) المعتل العين بالياء فيجمع في القليل على أفعال نحو فِيل وأفيال وكِيس وأكياس وجِيل وأجيال . وفي الكثيرعلى فعول،قالوا : جِيل وجُيول وقد يجمع على فِعَلة قالوا : دِيك ودِيَكة . ويحتمل هذا الوزن عند سيبويه أن يكون فُعْلاً وفِعْلا (٤) ، وعند الأخفش لا يكون إلاّ فِعْلا . وسنذكر ذلك في التصريف .

---

(١) العود : المسن من الا بل

(٢) الناب : الناقة المسنة .

(٣) الكتاب ١٨٧/٢ .

(٤) الكتاب ١٨٧/٢ .

فإن كان معتلاً بالواو جمع في القليل على أفعال ، قالوا : رِيح وأرواح ، وفي الكثير على فِعال ، قالوا : رِياح .

وأما فُعْل من ذوات الواو فيجمع في القليل على أفعال قالوا : حُوت وأحوات وفي الكثير على فِعْلان ،قالوا حوت وحِيتان ونون ونِيتان(١) ودود ودِيدان .

وما عدا ذلك من هذه الأوزان فجمعه كجمع صحيحه .

• • •

فإن كان هذا المعتل العين قد دخلت عليه تاء التأنيث،فإن كان على وزن (فَعْلَة) فلا يخلو أن يكون من ذوات الواو أو من ذوات الياء . فإن كان من ذوات الواو جمع في القليل بالألف والتاء وكانت العين ساكنة نحو : رَوْضَة ورَوْضات ، إلاّ بني سُلَيم فإنّهم يفتحون العين من المعتل العين بالياء والواو (٢) / وعليه أنشدوا : [٢٥١ظ]

٨١٠ أبــو بَيَضَاتٍ رائــحٌ مُـــتأوّبٌ
رفيقٌ بمَسحِ المَنكبَيْنِ سَبُوحُ (٣)

وفي الكثير على فِعال نحو رَوْضَةٌ ورِياضٌ ، وعلى فُعَل نحو دَوْلَةٌ ودُوَل وجَوْبَةٌ وجُوَب (٤) .

فإن كان من ذوات الياء فحكمه في القليل مثل المعتل بالواو وفي الكثير يجمع على فِعال نحو عَيْبَةٌ وعِياب وعَيْبات . وقد يجمع على فِعَل

(١) الكتاب ٢ / ١٨٧ .

(٢) المعروف ان هذه اللغة لغة هذيل وقد صرح بذلك في ص ٥٦/١ وانظر الخصائص ١٩١/٢، ١٨٤/٣ والمحتسب ٥٨/١ .

(٣) ينسب لأحد شعراء هذيل ولم يعين من قاله ، وهو في وصف ظليم ويريد بمسح المنكبين التحرك يمينا وشمالا وهو من عادة الطير . الخصائص ١٨٤/٣ ، المنصف ٣٤٣/١ ، المحتسب ٥٨/١ ، سر الصناعة ٧١٦ (١٦ س) ، المفصل ١٩١ ، ابن يعيش ٣٠/٥ ، العيني ٥١٧/٤ ، التصريح ٢٩٩/٢ ، الخزانة ٤٢٩/٣ ، شواهد الشافية ١٣٢ .

(٤) ج ، ر : جونة ، وهو تصحيف ، والجوبة : الفجوة مابين البيوت ، والحفرة .

نحو خَيْمةٌ وخِيَمٌ فاشتركا في الجمع بالألف والتاء وفي الجمع على وزن فِعال وهو مقيس فيها .

وانفردت ذوات الواو بفُعَل وذوات الياء بفِعَل وهو شاذٌ فيهما .
فإن كان على وزن (فَعْلَة) فإنّه يجمع بالألف والتاء في القليل نحو دَوْلةٌ ودَوْلات وفي الكثير على فُعَل نحو دُوَل .

فإن كان على وزن (فِعْلَة). فإنّه يجمع في القليل بالألف والتاء مثل دِيمَة ودِيمات وفي الكثير على فِعَل نحو دِيَم .

فإن كان على وزن (فَعْلَة) فإنّه يجمع في القليل بالألف والتاء ، قالوا : ساحة وساحات ، وقد يجمع على أفعُل قالوا : ناقَة وأينُق وفي الكثير على فُعْل قالوا : ساحة وسُوح ودارَة ودُور ولابَة ولُوب (١) ؛ وقد يجمع على فِعال ، قالوا : نِياق .

هذا ان كان الاسم المعتل الذي فيه تاء التأنيث واقعاً على مصنوع فإن كان مخلوقاً جمع بالألف والتاء في القليل وبحذفها في الكثير مثل جَوْزَة وجَوْزات وجَوْز ، إلاّ أن يشذّ من ذلك شيء فيُجمع جمع المصنوع .
وما عدا ذلك إنْ وجد فقياس جمعه أن يُجمع كجمع صحيحة .

* * *

فإن كان الاسم الثلاثي صفة فلا يخلو أن يكون على(فَعْل)أو غير ذلك من الأوزان ، فإن كان على (فَعْل) فإنّه يجمع في القليل من الآدميين بالواو والنون نحو قولك : صَعْبٌ وصَعْبُونَ ، وفي النصب والخفض : الصَعْبين ، وجَعْدٌ وجَعْدونَ وجَعْدينَ ، قال الشاعر :

(١) اللابة : الحرة وهي الأرض التي ألبستها حجارة سود.

٨١١ قـالـت سُلَيمَى لا أُحِـبُّ الجَعدِينْ
ولا السِباطَ إنّهم مَنـاتِيـنْ (١)

وقد يجمع في الكثير على فِعال نحو جِعاد وصِعاب .

فإن كان لغير الآدميين كُسِّر على فِعال في القليل والكثير نحو جَدْلٌ وجِدالٌ وقد يُجمع على فُعول قالوا : كَهْلٌ وكُهولٌ وفَسْلٌ وفسولٌ(٢)، وقد يجمع على فُعْل قالوا : ثَطٌّ وثُطٌّ وكَثٌّ وكُثٌّ وسَهم حَشْرٌ وسِهام حُشْرٌ (٣) .

وما استعمل من هذه الصفات استعمال الأسماء فقد يجمع جمعها نحو عبد قالوا في قليله أعبُد كما قالوا أكلبُ ، وقالوا : عَبِيد كما قالوا : كَلِيب ، وقالوا : عِبدان كما قالوا : رِئلان ، وقالوا : عَبْدٌ وعُبدان و وَغْدٌ ووُغدان (٤) كما قالوا : بُطنان وثُعبان . وقد جاء على فِعَلة قالوا : شيخ وشِيَخَةٌ .

فإن كانت فيه تاء التأنيث يجمع بالألف والتاء في القليل ولم تفتح عينه فرقاً بينه وبين الاسم نحو عَبْلَة وعَبْلات وضَخْمَة وضَخْمات إلاّ لفظتين شذّتا ففتحت فيهما العين وهي لَجْبَة ولَجَبات (٥) ورَبْعَةٌ ورَبَعات .

أما لَجْبَة فإنّهم يقولون : لَجْبَةٌ ولَجَبَةٌ لكن أجمعوا في الجمع على تحريك العين، وأما رَبْعَةٌ فهو اسم في الأصل فلذلك جُمِع جَمع الأسماء / ويجمع في الكثير على فِعال، قالوا: صَعْبَةٌ و صِعاب [٢٥٢و] وخَدْلَة وخِدال .

---

(١) نسب في اللسان لضب بن نمرة . والجعد ذو الشعر المجعد وبخلافه السبط ومناتين جمع منتن وهو الكريه الرائحة . الكتاب ٢/٢٠٤ ، الاقتضاب ٤١٤ ، ابن يعيش ٥ / ٢٧، اللسان : نتن ، جعد .

(٢) الفسل : الرذل أو النذل الذي لا مروءة له ولا جلد والفسل : الأحمق .

(٣) الثط من الرجال : الثقيل البطن وقيل القليل شعر اللحية وسهم حشر : مستوى قذذ الريش.

(٤) الوغد : الخفيف ، الأحمق ، الضعيف العقل .

(٥) انظر ص ١/٥٠ تعليق ٥ .

فإن كان على وزن (فَعَل) فإن كان للآدميين جمع في القليل بالواو والنون في الرفع والياء والنون في النصب والخفض نحو حَسَن وبَطَل ، قالوا : حَسَنُونَ وبَطَلُونَ ، وفي الكثير على فِعال نحو حِسان . وقَطَط وقِطاط (١) .

وقد جاء على أفعال وذلك قليل ، قالوا : عَزَبٌ وأعزابُ ، وعليه قوله :

٨١٢ تَهدِي أوائلَهنَّ كلَّ طمرَّةٍ
جرداءَ مثلِ هِراوةِ الأعزابِ (٢)

وبَطَلٌ وأبطال . ولم يقولوا : بِطال ، استغناء عنه بأبطال .

فإن كان لغير الآدميين جمع في القليل والكثير على فِعال نحو حَسَنٌ وحِسان، فإن كانت فيه تاء التأنيث جمع في القليل بالألف والتاء نحو حَسَنَةٌ وحَسَنات وبَطَلَة وبَطَلات ، وفي الكثير على فِعال نحو حِسان ، ولا يقال : بِطال ولا أبطال . أما بِطال فلأنّه لم يجيء في المذكّر وأما أبطال فلأنّه ليس يجمع ما فيه تاء التأنيث .

وأما (فَعُل) فهو قليل جدّاً ، فلذلك لم يتصرفوا في جمعه ، والتزموا فيه جمع السلامة نحو حَدُث وحَدُثونَ ونَدُس وندُسون (٣) ، إلاّ

(١) رجل قط الشعر وقططه : جعد الشعر والقطط : شعر الزنجي .

(٢) للبيد بن ربيعة من قصيدة في الفخر . والهراوة : العصا ، والاعزب جمع عزب وهو الراعي الذي يبعد عن أهله في المرعى فلا تكاد تفارقه عصاه يتخذها سلاحا يدفع بها عنه السباع وهوام الليل فتشبه بها الفرس في رشاقتها وملاستها .
والهراوة فرس الريان بن حويص بن عوف من بني عمرو وهي الفرس التي تضرب بها العرب المثل فتقول : مثل هراوة الأعزاب . والضمير في أوائلهن يعود على أسراب الخيل التي يغزون بها خصومهم . الطمرة : المشرفة أو السريعة ، أبيات المعاني ٥٠/١ ،الاشتقاق ٣٢٦ ، شرح السيرافي ٤٧/٥ و ابن يعيش ٢٥/٥ ، الديوان ٢١ .

(٣) ج ، ر : قدس ، وهو تحريف . ورجل ندس : سريع السمع فطن . الكتاب ٢٠٥/٢ .

لفظتان شذّتا كنَجُد ويقُظ فكسّرتا على أفعال فقالوا : أنجاد وأيقاظ ، وحكى أبو عمرو الشيباني (١) يَقاظ ولم يَجِيء في المؤنث منه شيء .

وأما (فُعُل) فهو أقل من فَعُل بكثير ولم يحفظ منه إلاّ رجل جُنُبٌ ورجل شُلُلٌ وهو السريع في حاجته . أما جُنُب ففيه لغتان ، أفصحهما أن يكون مفرداً في كل حال ،قال الله تعالى: وان كنتم جُنُباً فاطّهّروا(٢)، واللغة الثانية أن يجمع بالواو والنون فيقال جُنُبون ، وقد قالوا : أجناب .

وأما شُلُل فلم يُتجاوز فيه جمعه بالواو والنون ولم يجيء منه بالتاء شيء.

وأما (فُعْلٌ) فقليل جداً ولم يتجاوز فيه إن كان للآدميين جمعه بالواو والنون نحو حُلْوُونَ ومُرّونَ ، وقدجمع علىأفعال ، قالوا: مُرٌّ وأمرار . وأما مؤنثه فلا يجوز فيه إلاّ الجمع بالألف والتاء نحو حُلْوات ومُرّات .

وأما (فِعْل) فإنّه يجمع إن كان للآدميين بالواو والنون في القليل نحو رِدْء (٣) ورِدؤن ونِضْو ونِضْوون ، وفي الكثير على أفعال، قالوا : أنضاء. وقد كسّروه قليلا على أفعُل ، قالوا : جِلْفٌ وأجلُف ، ولا يُحفظ منه في المؤنّث شيء .

وأما (فَعِلٌ) فإنّه لايتجاوز فيه الجمع بالواو والنون في المذكّر من الآدميين نحو فَزِع وفَزِعون وحَذِر وحَذِرون ، ويكسّر على أفعال ، قالوا : نَكِد وأنكاد ، وقالوا : فَرِح وأفراح ، وقد كسّروه على فِعال، قالوا : فِراح قال الشاعر :

---

(١) هو اسحاق بن مرار الشيباني اللغوي ، كوفي نزل ببغداد . كان أعلم الناس باللغة ، موثقاً فيما يحكيه ، جمع أشعار العرب ودونها وكان خيراً فاضلا صدوقاً . توفي عام ٢١٠ هـ . الخطيب البغدادي ٣٢٩/٦ ، الزبيدي ١٢٤ ، ابن النديم ٦٨ ، ياقوت ٧٧/٦ ، القفطي ٢٢١/١ .

(٢) المائدة : ٦.

(٣) الرد : العون .

٨١٣ وجوهُ النَّاسِ ما عُمِّرتَ فيهم
طَلِيقاتٌ وأنفُسُهم فِراحُ (١)

وما جاءَ منه لمؤنَّث فلم يتجاوز فيه الجمع بالألف والتاء .

هذا حكم الاسم الثلاثي ، صفة وغير صفة .

• • •

فإن كان الاسم رباعياً فلا يخلو من أن يكون صفة أو غير صفة . فإن كان غير صفة فلا يخلو من أن يكون ثالثه حرف مدّ ولين أو ثانيه ألفاً أو على وزن أفعل أو على غير ذلك من / الأوزان . [ظ ٢٥٢]

فإن كان ثالثه حرف مدّ ولين فجملة ما جاء من ذلك خمسة أبنية فَعُول وفَعِيل وفِعال وفَعَال وفُعَال .

وهذه الأبنية لا تخلو أن تلحقها تاء التأنيث أو لا تلحقها ، فإن لم تلحقها تاء التأنيث فلا يخلو أن تكون لمذكَّر أو لمؤنث .

فإن كان لمذكر ففِعال منها يُجمع في القِلَّة على أفعِلَة نحو: خِمار وأخمِرَة وإزار وآزِرَة .

وفي الكثير على فُعُل نحو خُمُر ؛ ويجوز تسكين العين فتصير على فُعْل نحو خُمْر وخُمُر .

وإنْ كان مضاعفاً أو معتل اللام لم تتجاوز فيه أفعِلَة ولا يُجمع على أفعُل استثقالا للضمّ مع التضعيف أو حرف العلة.

وإنْ كان معتل العين كان حكمه حكم الصحيح، إلاّ أنّك تلتزم في فُعْل تسكين العين نحو جِران وجُرْن وسِوار وسُوْر، ولا يجوز تحريك العين إلاّ في الضرورة استثقالا للضمّة في الواو نحو قوله :

(١) استشهد به السيرافي وروايته : بيض ، مكان فيهم . ولم ينسب لقائل . شرح السيرافي ٥/٤٨ ، و ابن يعيش ٥/٣٦ .

٨١٤ عن مُبرقاتٍ بالبُرين وتَبدُو بالأكُفِّ اللامِعاتِ سُوُر (١)

وإنْ كان من ذوات الياء جاز فيه التحريك والتسكين كالصحيح نحو عِيان وعُيُن (٢) وعُيْن. والعِيان حديدة تكون في متاع الفَدّان.

وقد يُجمع على فِعْلان، وذلك شاذّ ولم يفعلوه إلاّ فيما فيه لغتان: فُعال وفِعال، بكسر الفاء وضمّها، فكأنّهم استغنوا بجمع فُعال نحو صُوار وصِيران وحُوار وحِيران (٣)، لأنّهم يقولون: حِوار وحُوار، وصِوار وصُوار.

فإن كان على وزن فَعَال جمع أيضاً في القِلّة على أفعِلة، وفي الكثير على فُعُل أو فُعْل بمنزلة فِعال نحو قَذال وأقذِلة وقُذُل، إلاّ أن يكون مضاعفاً أو معتل اللام فإنّهم يلتزمون فيه أفعِلَة أيضاً نحو جَنان وأجِنّة وسَماء وأسمِيَة.

وان كان معتل العين كان حكمه حكم المعتل العين من فِعال نحو جَوَاد وأجوِدَة وسَبال (٤) وأسبِلَة وسُبُل.

فإن كان فُعَال جمع في القليل على أفعِلة نحو غُراب وأغرِبَة وبُغاثٌ وأبغِثَة (٥)، وقد جاء على فِعْلَة قليلا، قالوا: غُلامٌ وغِلْمَةٌ، وفي الكثير على فِعْلان نحو غِلْمان وغِرْبان. وقد شذّ منه شيء فجاء على فُعْلان، قالوا: زُقاق وزُقّان وحُوار وحُوران، وربّما جاء على فُعْل قالوا: ذُبابٌ وذُبٌّ وحُوارٌ وحُوْرٌ.

---

(١) لعدى بن زيد العبادى، وقوله: عن مبرقات متعلق بقوله تصحو في البيت السابق للشاهد.
والمبرقات: من أبرقت المرأة: تحسنت وتزينت.
البرين جمع برة وهي الخلخال. سور: جمع سوار وهو ما يوضع في المعصم من حلية.
الكتاب ٣٦٩/٢، المقتضب ١١٣/١، المنصف ٣٣٨/١، المخصص ٤٦/٤، المحكم ١٣٠/٢، المفصل ٣٨٠، شواهد الشافية ١٢١، الديوان ١٢٧.

(٢) ج، ر: عيون، وهو تحريف وانظر الكتاب ١٩٢/٢.

(٣) الصور: قطيع البقر والحوار ولد الناقة.

(٤) السبال: جمع سبلة وهي الدائرة التي في وسط الشفة العليا أو هي الشاربان وما بينهما.

(٥) البغاث من الطيور: الضعيفة.

فإن كان على (فَعِيل) جُمع في القليل على أفعِلَة نحو رَغيف وأرغِفة وكَثِيب وأكثِبة وفي الكثير على فُعْلان نحو رغيف ورُغفان وقَضيب وقُضْبان وعلى فُعُل نحو رَغيف ورُغُف وكثيب وكُثُب وأميل وأُمُل (١).
وقد يجمع على فِعْلان. قالوا: ظِلْمان في جمع ظَلِيم، وهو فرخ النعام(٢).
وقد جاء على أفعِلاء، قالوا نَصيب وأنصِباء وخَميس وأخمِساء ورَبيع وأربِعاء. هذا ما لم يكن معتلّ اللام ولا مضاعفاً.

فإن كان معتل اللام جمع في القليل على أفعِلَة كالصحيح نحو قَرِيّ وأقرِية (٣)، وقد شذّ فجمع في القليل على فِعلَة، قالوا صَبِيّ وصِبْيَة (٤)، وفي الكثير على فُعلان. قالوا قُريان وسُريان.

وقد جاء على فِعْلان. قالوا: صَبِيّ وصِبيان.

فإن كان مضاعفاً جمع في القليل على أفعِلَة، قالوا: حَزِيرٌ وأحِزَّة (٥)، وفي الكثير على فُعلان نحو حُزّان. وعلى فُعُل نحو سَرِير وسُرُر. وقد يجوز فتح العين تخفيفاً فتقول: سُرَر.

فإن كان على (فَعُول) جمع في القلة على أفعِلَة، قالوا: خَرُوف وأخرِفة وعمود / وأعمِدَة، وفي الكثير على فِعْلان، قالوا: خَرُوف[٢٥٣و] وخِرْفان وعَمود وعِمْدان، وعلى فُعُل، قالوا: زَبُور وزُبُر (٦).
وربّما جاء على فعائل، قالوا قَدُوم وقَدائم.

---

(١) الأميل: حبل من الرمل يكون عرضه نحواً من ميل وطوله مسيرة يوم.
(٢) كذا والصواب: ذكر النعام.
(٣) يقال مازال على قرو واحد وقرى واحد اى طريقة واحدة ويجمع أيضاً على أقراء.
(٤) ج: ظبي وظبية، وهو تحريف.
(٥) ج، ر: جرين وأجرنة، وهو تحريف والحزيز: ما غلظ وصلب من الأرض مع إشراف. وانظر الكتاب ١٩٤/١.
(٦) كتاب مزبور: كتابه متقنة.

فإن كان معتلّ اللام جُمع على أفعال ، قالوا : عَدوّ وأعداء وفَلُوّ وأفلاء (١) ، ولا يتجاوزونه . وقد حُكي شاذاً فَعال .وفُعول، قالوا: فَلاء وفُلِيّ .

• • •

فإن كانت هذه الأمثلة الخمسة واقعة على مؤنّث جمعت في القلة على أفعُل قالوا: عَناق (٢) وأعنُق وكُراع وأكرُع وذِراع وأذرُع ويَمين وأيمُن وشِمَال وأشمُل قال الشاعر :

٨١٥ طِرْنَ انقطاعةَ أوتارٍ مُحَظْرَبةٍ
في أقوُسٍ نازعَتْها أيمنٌ شُمُلا(٣)

وقال الشاعر :

٨١٦ يأتي لها من أيمُنٍ وأشمُلِ(٤)

وقد جاء في القليل على أفعال ، قالوا : يَمين وأيمان ، شاذّ لايُقاس عليه. فأما قولهم : سماء وأسميَة ، ففيه قولان : منهم من جعلَه شاذاً في جميع المؤنّث، ومنهم من جعله مذ كّراً ، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى : والسماءُ مُنْفَطِرٌ بهِ (٥) ، ولم يقل منفطرةٌ .

---

(١) الفلو والفلو والفلو : الجحش والمهر اذا فطم.

(٢) العناق : أنثى الماعز .

(٣) للأزرق العنبري كما نسبه سيبويه ، المحظربة : المحكمة الفتل الشديدة . يصف طيراً تطير بسرعة فشبه صوت طيرانها بصوت انقطاع أوتار شديدة الفتل حين تجذب شدة فتنقطع . الكتاب ١٩٤/٢ ، المخصص ٤/٢ ، ١٩٠/١٦ الانصاف ٢٢٣ ، شواهد الشافية ١٢٣.

(٤) لأبي النجم العجلي .وضمير يأتي يعود على الراعي الذي يسوق إبله فيعارضها مرة من يمينها ومرة من شمالها ليحملها على الطريق الذي يريده . الكتاب ١١٣/١ ، ٤٧/٢ ، ١٩٥، المنصف ٦١/١ ، الخصائص ١٣٠/٢ ، ٦٨/٣ ، المخصص ١٩٠/١٦ ، ١٢/١٧، الانصاف ٢٢٣ .

(٥) المزمل : ١٨ .

والذي يجعله مؤنثاً يجعله من باب النسب نحو حائض وطامث ، ويجعل قولهم : أسمِيَة ، شاذّاً ، وسهل جمعه على أفعِلَة لما كان يلزمه من الاعتلال حتى يصير على اسم ، أو جَمَعَه على قياس جمعه . وقد جمعوا فَعالاً في الكثير على فُعُول ، قالوا : عَناق وعُنوق ، ومن أمثالِهِمْ : العُنوقُ بعدَ النوقِ (١) . وحكى : عُنُق وعُنْق على فُعُل ، بضم العين ، وفُعْل، بإسكانها . وقد جمعوا فعَالاً على فُعُل وعلى فَعائل ، قالوا : شَمال وشُمُل وشَمائل . وذلك قليل ، وماعدا ذلك التزم فيه أفعُل .

وأمَّا (فَعُول) للمؤنث فحكمه حكم المذكَّر لافرق بينهما نحو قَدُوم وقُدُم ، فإن لحقت لهذه الأمثلة تاء تأنيث .

فأمَّا (فَعيلة) فتجمع على فعائل نحو صَحيفة وصَحائف ، وعلى فُعُل شاذّاً نحو سفينة وسُفُن وصَحيفَة وصُحُف .

والمعتل اللام من هذا يجمع على فعائل خاصة إلاَّ أنَّه لابدَّ من تحويل الكسرة فتحة وقلب الياء الأخيرة ألفاً والهمزة ياءً للعلّة التي تذكر في التصريف فيه نحو مَطِيَّة ومَطايا .

فإن كان على غير ذلك من الأوزان جمع على فَعائل ولا يتجاوز ذلك نحو ذُؤابة وذَوائب ، ورِسالة ورسائل وحَلوبَة وحَلائب وحَمامة وحَمائِم. هذا إذا كانت واقعة على مصنوع (٢) ، فإن كانت لمخلوق كان جمعها بحذف التاء في الكثير ، وفي القليل بالألف والتاء . وقد يجري المخلوق مجرى المصنوع فيجمع كجمعه ، كما أنّه قد شذَّ من المصنوع شيء فجمع بحذف التاء كالمخلوقِ ، والمسموعُ من ذلك سَفينةٌ وسَفينٌ وعمامةٌ وعِمامٌ .

• • •

(١) قال الأصمعي : يراد به الأمر الصغير بعد العظيم ، وقال السكرى : معناه أبعد الحال الجليلة صغر أمركم . جمهرة الأمثال ٥٦/٢ ، جمهرة اللغة ٥١٢/٣ ، الحيوان ٤٦٢/٥ .

(٢) قوله مصنوع لا يتفق مع واقع حلوبة وحمامة ولعل حمامة محرفة عن عمامة .

فإن كانت هذه الأمثلة صفات فإنَّ (فَعيلاً) فيها يجمع على فُعَلاء نحو فَقيه وفُقَهاء وظَريف وظُرَفاء ، وعلى فِعال ، قالوا : ظَريف وظِراف وكريم وكِرام ولئيم ولِئام ، وعلى فُعُل ،قالوا : نَذِير ونُذُر ، وقد تسكَّن عينه ، وفصِيح وفُصُح ، وعليه قوله :

٨١٧ خُرسٌ بلافي كلٌ مَكرُمَـــةٍ
فُصُحٌ بِقَــول «نَعَمْ» وبالفِعلِ(١)

وقد يُجمع على فُعْلان وفِعْلان ، قالوا : شَجِيع / وشُجْعان ، [٢٥٣ظ] وذلك شاذّ ، وعلى أفعال قالوا : يَتيم وأيتام ، وذلك شاذٌ .

• • •

هذا حكم الصحيح ، فإن كان معتل العين جمع على فُعال ، قالوا : طَويل وطُوال . وقد تقلب واوه ياءً فيقال : طِيال ، قال الشاعر :

٨١٨ تبيَّــن لــي أنَّ القِماءَةَ ذِلّـــــةٌ
وأنَّ أشِـدّاءَ الرجالِ طِيالُها(٢)

فإن كان معتلَّ اللام جمع على أفعِلاء ، قالوا غَنيٌّ وأغنِياء وسَرِيّ وأسرِياء وهو الفاضل ، وقد شذَّ منه شيء فجمع على فُعَلاء : تَقِيّ وتُقَواء ، فشذّوا فيه شذوذين ، جمعوه على فُعَلاء وأبدلوا واواً من ياء ، ولا يحفظ البصريّون غيره . وحكى الفرّاء سَرِيّ وسُرَواء .

فإن كان مضاعفاً جمع على أفعِلاء ، قالوا : شديد وأشِدّاء . وقد يجمع على أفعِلَة ، قالوا : شَحيحٌ وأشِحَّةٌ ، وذلك شاذّ . وقد يجمع على فُعُل وذلك شاذّ أيضاً ، نحو لَذيذ ولُذُذٌ ، قال الشاعر :

---

(١) استشهد به السيرافي ولم ينسبه ، وفي ج ، ر وا بن يعيش : تلاق ، وهو تصحيف .
شرح السيرافي ٥/٥٠ ظ ، ابن يعيش ٥/٤٦ .

(٢) من قصيدة لأنيف بن زبان النبهاني من طيء (إسلامي) ورواية الكامل والمخصص : طوالها ، قال المبرد : وانشدني غير واحد : طيالها ، وليس هذا بالجيد . القماءة : القصر .
الكامل : ١/٩١ ، ٣/١٣٩ ، المنصف ١/٤٣٢ ، المخصص ١٦/١١ ، ابن الشجرى ١/٥٦ المفصل ٣٨١ ، العيني ٤/٥٨٨ ، شواهد الشافية ٣٨٥ .

٨١٩ لَـذُذُ بأطـرافِ الحــديــثِ إذا
ذُكِـرَ القِـرَى وتُنوزِعَ الفَخْرُ(١)

فإنْ لحقته تاء التأنيث جمع على فعائل ، نحو ظريفة وظرائف وكريمة وكرائم. وقد يُجمع على فُعَلاء ، قالوا : سَفيهةٌ وسُفَهاء ، وفَقيرةٌ وفُقَراء، ولا يُحفظ من ذلك إلاّ هذان خاصة .

وقد يجمع على فِعال نحو : ظَرِيفَةٌ وظِرافٌ ، وهو القياس . فأمّا قوله تعالى : خُلَفاء (٢) فيتصوّر فيه وجهان أحدهما : أن يكون شاذّاً في جمع خَلِيفَةٌ ، فيكون كفُقَراء وسُفَهاء ، والآخر أن يكون جمع خَلِيف، فإنّه يقال : خَلِيفَةٌ وخَلِيفٌ .

وأما (فَعُول) فإنّه يكون للمذكّر والمؤنّث بغير تاء ، فإن عنيت به مذكّراً جمع على فُعُل نحو صَبُور وصُبُر وشَكُور وشُكُر . فإن عنيت به مؤنثاً جمع على فُعُل نحو عَجُوز وعُجُز ، وقد يجمع على فعائل ، قالوا: عَجُوزٌ وعَجائزُ .

هذا وإن كان صحيحاً ، فإن كان معتلّ اللام جمع على أفعال ، قالوا : عَدُوٌّ وأعداء فإن كان فيه تاء التأنيث جمع على فعائل ، قالوا : حَلوبَةٌ وحلائب ورَكُوبَةٌ وركائب . وما كان من هذه الصفات للمذكّر ، فإنّه لايمتنع جمعه بالواو والنون إلاّ إذا كان للآدميين ، إلاّ أن تكون فيه تاء التأنيث نحو : خَلِيفةٌ ، أو يكون للمذكّر والمؤنّث بغير تاء نحو: صَبُور وشَكُور .

فأما(فَعال) فيجمع على فُعُل، قالوا: جَماد وجُمُد،والجَماد البخيل،وقد يجمع شاذّاً على فُعَلاء ، قالوا : جَبَان وجُبَناء ، هذا مالم يكن معتلّ

---

(٢) استشهد بـه السيرافي ولم ينسبه ، وروايته : لذ ...... شـرح السيرافي ٥/٥٠ ظ ، ابن يعيش ٥/٤٦ .

(٣) الاعراف : ٦٩ .

العين فإن كان معتلّ العين جُمِع على فُعْل ولزم تسكين العين نحو جَواد وجُوْد .

وقد شذّ منه شيءٌ فجاءَ على فِعال ، قالوا : جَواد وجِياد ، فالترموا قلب الواو ياء ، وإن كان لايلزم ذلك في نظيره نحو طَوِيل وطِوال وطِيال .

فأما (فِعَال)فيجمع على فُعُل نحو دِلاث ودُلُث(١) ولِكاك ولُكُك(٢) ، وقد يجمع على فِعال ، قالوا : ناقةٌ هِجانٌ ونوقٌ هِجانٌ (٣) ودِرعٌ دِلاصٌ وأدرعٌ دِلاصٌ (٤) وامرأةٌ كِنانٌ ونساءُ كِنانٌ (٥) ، فأجرى فِعال مجرى فَعِيل في ذلك ، فكما جمعوا فَعِيلاً على فعال ، كذلك فعلوا في نظيره .

واما فُعال فيجمع كجمع فَعِيل ، نحو شُجاع وطُوال .

• • •

وأما مافي آخره ألف فلا يخلو أن تكون ألفه / للتأنيث أو لا تكون ،[٢٥٤و] فإن كانت لغير التأنيث جمع على فَعال نحو ذِفرَى وذَفارٍ (٦) ، في لغة من نوّن ، ومَلهَى وملاهٍ ، وقد تُحوّل إلى فَعالَى ، وذلك شاذّ لايقاس عليه ، نحو ذِفرَى وذَفارَى ومِدْرَى ومَدارَى (٧) .

فإن كانت ألفه للتأنيث فلا يخلو من أن تكون ممدودة أو مقصورة ، فإن كانت ممدودة فلا يخلو أن يكون الاسم على فَعْلاء أو على غير ذلك من الأوزان ، فإن كان على (فَعْلاء) فلا يخلو أن يكون اسماً أو صفة ، فإن

---

(١) الدلاث : السريع من الإبل وكذلك المؤنث يقال : ناقة دلاث .

(٢) جمل لكاك وناقة لكاك : شديد اللحم .

(٣) الهجان : الابل البيض .

(٤) الدلاص : اللينة البراقة .

(٥) الكنان : وقاء كل شيء وستره وهو الكن والكنة والكنان .

(٦) الذفرى : موضع يعرق خلف اذن الناقة .

(٧) المدر : المشط .

كان اسماً جمع على فَعالٍ نحو صحراء وصحارٍ ، فتقلب الهمزة ياء وتحذف وتبدل من الألف التي قبل الهمزة ياء.وقد تدغم الياء التي هي بدل من الألف في الياء التي هي بدل من الهمزة ، فيقال صحاريّ وقد تحول إلى فَعالَى فيقال: صَحارَى .

وإن كان صفة جمع على فُعْل نحو حَمراء وحُمْر .

هذا في الكثير وإن أردت القليل في الاسم جمعته بالألف والتاء نحو صحراوات. وأمّا الصفة فالقليل والكثير بلفظ واحد ، ولا يجوز جمعها بالألف والتاء. فأمّا قوله عليه السلام: ليسَ في الخَضْروات صَدَقةٌ ، فإنّه من إجراء الصفة مجرى الاسم وهو شاذّ لايقاس عليه .

ومما سهّل استعمال هذه الصفة استعمال الأسماء أنّها غير تابعة . وقد تجمع على فِعال نحو بَطْحاء وبِطاح .

فإن كان على غير ذلك من الأوزان جمع على مثال فَعال ، إلاّ أن يكون على وزن فُعَلاء ، فإنّه يجمع على فِعال نحو عُشَراء وعِشارٍ ونُفَساء ونِفاسٍ .

فإن كانت مقصورة فلا يخلو أن تكون على وزن فُعْلَى أو على غير ذلك من الأوزان ، فإن كانت على وزن فُعْلَى فلا يخلو من أن تكون مؤنثاً لأفعَل أو لا تكون ، فإن كانت مؤنثاً لأفعَل جمع في القليل بالألف والتاء نحو: كُبْرَى وكُبْرَيات وصُغْرَى وصُغْرَيات،وفي الكثير على فُعَل نحو كُبَر وصُغَر .

وقد شذّ منه شيء فجاء على فُعال ، قالوا : شاة رُبّى ورُباب ، وهي الشاة السمينة ، وعلى فِعال أيضاً وهو شاذّ ، قالوا : رِباب .

وإن كان ليس بمؤنث لأفعل جمع على فَعالَى نحو حَبالَى ، وقد يجمع على فِعال ، قالوا : أنثَى وإناث .

فإن كان على غير ذلك من الأوزان جمع على فَعَالى في لغة من لم ينوّن إلاّ أن يكون على وزن فَعْلَى فلا يخلو أن يكون مؤنثاً لفَعْلان أو لايكون ، فإنْ لم يكن مؤنثاً لفَعْلان جمع على فَعالَى نحو عَلْقَى ، وشاةٌ حَرْمَى وحَرامَى وهي المشتهية للنكاح .

فإن كان مؤنثاً لفَعْلان جمع على فَعالَى ، وقد يجمع على فُعالَى ، قالوا: سَكرَى وَسَكارَى وسُكارَى وغَضْبَى وغَضابَى وغُضابَى ، وعَجْلَى وعَجالَى وعُجالَى .

فإن كان ثانيه ألفاً فلا يخلو أن يكون على وزن فاعِل أو فاعَل . فإن كان على وزن فاعَل جمع على فواعِل ، قالوا : طابَقٌ وطوابِقُ ، وخاتَمٌ وخواتِمُ ، وقد يجمع على فواعيل ، وذلك شاذّ . قالوا : خواتِم وخواتِيم وطوابِيق .

فإن كان على وزن فاعِل فلا يخلو أن يكون اسماً أو صفة ، فإن كان اسماً جمع على فواعِل نحو قاسِم وقواسِم وكاهِل وكواهِل .

ويجوز جمع ما / كان منه علماً بالواو والنون ، ويجمع على [٢٥٤ظ] فواعيل شاذّاً . قالوا : باطِل وبواطِيل . وزعم الفرّاء أنّها من كلام المولّدين .

وقد يُجمع على فُعلان ، قالوا : حاجِر (١) وحُجران ، وقد يجمع على فِعلان وهو أقلّ من فُعلان ، قالوا : حائِط وحِيطان وغائط وغِيطان (٢).

وقد يجمع على أفعِلَة وهو أقلّ منها ، ولم يُسمع منها إلاّ وادٍ وأودِيَة، وجازُ البيت وأجوِزَة(٣)، ونادٍ وأندية ، والنادِي مجتمع القوم .

---

(١) الحاجر مايمسك الماء من شفة الوادي .

(٢) الغائط : المتسع من الأرض مع طمأنينة.

(٣) جاز البيت : الخشبة التي تحمل خشب البيت .

فإن كان صفة فلا يخلو من أن تكون هذه الصفة قد استعملت استعمال الأسماء (أو استعملت استعمال الصفات. فإن استعملت استعمال الأسماء)(١) جمعت جمعه نحو صاحب وصواحب وصُحبان وراعٍ ورواعٍ .

وقد يجمع جمع الصفات وسنبيّن حكم جميع الصفات .

فإن لم تستعمل استعمال الأسماء فلا يخلو أن يكون فيه تاء التأنيث أو لايكون. فإن لم يكن فلا يخلو أن يكون لمذكّر أو لمؤنّث . فإن كان لمذكّر جمعت على فُعّال وفُعّل لعاقلٍ كانت الصفة أو لغير عاقل نحو ضاربٍ وضُرّاب وضُرّب .

وقد يجمع على فُعْل إن كانت لغير من يعقل نحو بازل وبُزْل وشارِفٌ وشُرْفٌ . وعلى فواعل نحو بازِلٌ وبوازِلٌ وشاهِقٌ وشواهِقُ .

فإن كان لمن يعقل جمع على فَعَلة نحو كاتب وكَتَبة وظالم وظَلَمة وفاجر وفَجَرة . وقد يجمع على فُعّال وذلك شاذّ نحو كافر وكُفّار ، قال القطامي :

٨٢٠ وشُقَّ البَحرُ عن أصحابِ مُوسَى
وغُرِّقَتِ الفراعِنةُ الكُفّارُ (٢)

وقائم وقُيّام ونائم ونُيّام .

وعلى فُعَلاء نحو شاهد وشُهَداء وجاهل وجُهَلاء وعالِم وعُلَماء .

وعلى فُعول نحو شاهِد وشُهود ، قال الشاعر :

٨٢١ بايعتُ ليلى في الخلاءِ ولم يكن
شُهودٌ على لَيلى عُدولٌ مَقانِعُ (٣)

---

(١) مابين القوسين سقط من ج ، ر وأثبت في حاشية ج .

(٢) للقطامي . وفي البيت اشارة إلى قصة موسى مع فرعون. شرح السيرافي ٤٩/٥ و ، المحكم ٣٢٨/٢ ، ابن يعيش ٥٥/٥ ، اللسان : كفر ، فرعن ، الديوان ١٤٣ .

(٣) المجنون ، ونسب في اللسان لبعيث . مقانع جمع مقنع ، وهو كقولهم : رجل عدل حيث وصفوه بالمصدر . وعدول جمع عدل . شرح السيرافي ٤٩/٥ ظ ، المحكم ١٣٢/١ ، ابن يعيش ١٣/١ ، ٥٥/٥ ، اللسان : قنع ، الديوان ١٨٦ .

وقد يجمع على فَعْلَى إذا كانت الصفة آفة أو عاهة نحو هالك وهَلْكَى ومائق ومَوْقَى ، وهو الذى غلبه الحبّ .

وقد يجمع على فواعِل للعاقل ، ولم يسمع منه في الكلام إلاّ فارسٌ وفوارسُ وهالكٌ وهوالِكُ ، إلاّ في ضرورةِ شعرٍ نحو قوله :

٨٢٢ وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتَهم
خُضُعَ الرقابِ نواكسَ الأبصارِ (١)

وكذلك حكم المضاعف منه والمعتلّ العين ، الاّ أن فُعّالا أفصح في المضاعف من فُعّل ، هروباً من اجتماع الأمثال نحو فارّ و فُرّار ونحو فُرَّر .

وإن كان معتل العين بالواو فإنّه يجوز في فُعّال قلب الواو ياءً نحو صائمٍ وصُوّام وصِيّام ، وفي فُعّل قلب الواوياء وكسر الفاء فيقال : صُوَّم وصِيّم .

وإن كان معتلّ العين جمع على فُعَلَة نحو قاضٍ وقُضاة (٢) وغازٍ وغزاة . وقد جمع على فُعّل شاذّاً ، قالوا : غاز وغُزّى .

وان كانَ مؤنثاً كان حكمه حكم مالو كان لمذكّر ، إلاّ أنّه يجوز في جمعه فواعل نحو حائض وحُيّاض وحُيّض وحَوائض فصيحاً .

فإن كان فيه تاء التأنيث جمع على فواعل نحو ضاربة وضوارب وقائمة وقوائم .

فإن كان على وزن أفعَل فلا يخلو من أن يكون اسماً أو صفة .

فإن كان اسماً جمع على أفاعِل نحو أفكل وأفاكِل وأيدع وأيادِع (٣) وأحمد وأحامِد / إلاّ أنّ ماكان علماً يجوز أن يجمع جمع السلامة. [٢٥٥و]

---

(١) للفرزدق من قصيدة في مدح آل المهلب ومنهم ابنه يزيد . خضع جمع خضوع مبالغة خاضع ويحتمل أن يكون خضع جمع أخضع وهو الذي في عنقه تطامن من خفة . نواكس جمع ناكس وهو المطأطىء رأسه . الكتاب ٢٠٦/٢ ، المقتضب ١٢١/١ ، ٢١٩/٢ ، جمهرة اللغة ٢٢٨/٢ ، الأصول ٣٨٤/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٧٥ ، الخزانة ٩٩/١، شواهد الشافية ١٤٣ ، الديوان ٧٦.

(٢) قضاة أصلها قضية ، قلبت الياء الفا لتحركها وفتح ماقبلها .

(٣) الأفكل : الرعدة ، والأيدع : الزعفران .

فإن كان صفة فلا يخلو أن يكون مؤنثه فَعْلاء أو أفعَلَة ، أويكون للمفاضلة.
فإن كان مؤنثه فعلاء جمع على فُعْل نحو أحمَر وحُمْر ، ويجمع على فُعْلان نحو أسود وسُودان وأعمَى وعُميان ، إلاّ أن يكون آفة أو عاهة فإنّه يُجمع على فَعْلى نحو أحمَق وحَمْقَى وأنوك ونَوْكى . ولا يجوز جمعه جمع سلامة ، وإن كان صفة لمن يعقل ، إلاّ في ضرورة شعر نحو قول الكميت :

فما وجَدَت نساءُ بني نزار
حلائلَ أسودينَ وأحمرينا (٥٠)

وإنْ كانت قد استعملت استعمال الأسماء جمعت تارة جمع الأسماء وتارة جمع الصفات . ومما جاء في ذلك قوله :

أتاني وعيدُ الحُوصِ من آلِ جَعْفَرٍ
فيا عبدَ عمروٍ لو نهيتَ الأحاوِصا(٥٩٠)

هذا حكم كلّ أفعل فَعْلاء إلاّ أجمع في التأكيد ، فإنّهم التزموا فيه جمع السلامة ولم يكسّروه .

وأما أفعَل الذى مؤنثه أفعَلة فإنّه يكسر على أفاعِل نحو أرمَلة وأرامِل. وعليه قول جرير :

٨٢٣ هذى الأراملُ قد قضّيتَ حاجتَها
فَمنْ لحاجةِ هذا الأرملِ الذَّكرِ (١)

فإن كان أفعَل للمفاضلة فلا يخلو أن يكون بِمنْ أوبالألف واللام أومضافاً. فإن كان بِمنْ لم تجز تثنيته ولا جمعه ، وإن كان بالألف واللام جمع على أفاعِل نحو الأفضَل والأفاضِل والأكبرَ والأكابِر . وان كان مضافاً فإن فيه وجهين : أحدُهما أن يكون مفرداً على كل حال . والآخر :

---

(٢) من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز ، ويريد بالأرمل نفسه . وقد سقط البيت من الديوان . العقد الفريد ٣/٢٩٣ ، ٤/١١ ،العيني ٢/٤٨٦ .

أن يُثنّى ويجمع ، ويكون تكسيره على وزن أفاعِل ، وعليه قوله تعالى : أكابِرَ مجرِميها (١) .

وقد وجدت اللغتان في قوله عليه السلام : ألا أنبئكم بأحبكم إليّ وأقربكم منّي مجالسَ يومِ القيامةِ ، أحاسِنُكم اخلاقاً، الموطئون أكنافاً، الذين يألفون ويؤلفون (٢).

• • •

فإن كان على غير ذلك من الأوزان فإنّه يجمع - اسماً كان أو صفة - على وزن فَعاليل نحو درهم ودراهم وهِجرَع وهَجارِع ، وهو الطويل، إلاّ أن يكون مضاعف اللام فإنّه يجمع على فعاليل : قَرْدَدٌ وقَرادِيد(٣) ، إلاّ أن يكون على وزن فَيْعِل (٤) فإنّه يجمع على أفعال نحو ميِّت وأموات وجيِّد وأجواد .

فإن كان على خمسة أحرف فصاعداً فلا يخلو أن يكون آخره بالألف والنون أو بألف التأنيث الممدودة أو المقصورة أو لايكون فيه شيء من ذلك. فإن كان الذي في آخره الألف والنون على خمسة أحرف جمع على فَعالِينَ - إن كان اسماً أو صفة - نحو سِرْحان وسَراحِين ،إلاّ أن يكون على وزن فَعْلان فيجمع على فَعالى وعلى فُعالى نحو سَكران وسَكارَى وسُكارَى وعَجْلان وعَجالَى وعُجالَى . وكذلك فعلان إذا كان صفة، قالوا: سِراح في جمع سِرحان .

فإن كان في آخره ألف التأنيث الممدودة حذفت وجمع الاسم على فَعالِل نحو : قاصِعاء وقواصِع (٥) وخُنفُساء وخَنافِس .

(١) الأنعام : ١٢٣ .
(٢) الفائق في غريب الحديث ١٦٩/٣ ، وانظر الكامل ٤/١ .
(٣) القردد : الأرض الصلبة .
(٤) ج ، ر : فعيل ، وهو تحريف .
(٥) القاصعاء : أحد حجرة اليربوع والآخر النافقاء .

فإن كانت مقصورة لم يجز تكسير الاسم بل يجمع جمع السلامة نحو جُمادَى وجُمادَيات . فإن لم يكن فيه شيء من ذلك حذفته حتى يبقى منه أربعة أحرف وكَسَّرته على مثال فَعالِل وفَعالِيل ، إن شئت تكون الياء عِوضاً من الحروف / المحذوفة إلاّ ان يكون رابعه حرف [٢٥٥ ظ] مدّ ولين ، فإنك لاتحذف منه شيئاً نحو سِرْبال وسَرابِيل وقِنْدِيل وقَنادِيل ، ويكون الحذف على حَسَبِه (١) في التصغير .

* * *

هذا حكم الجمع المبني على واحدة الملفوظ به ، وقد شذّت جموع فلم ينطق لها بواحد نحو عَبادِيد وشَماطِيط ، ألا ترى أنّه لايقال : عَبْدُود ولا شَمطُوط ، ولا لفظ بشيء يمكن أن يكون مفرداً لهذه الجموع . فإن قال قائل : ولعلها أسماء جموع كقَوْم ورَهْط ، لأنّ اسم الجمع هو الذي لم ينطق له بواحد من لفظه ، فالجواب : إنّ أسماء الجموع من قبيل الأسماء المفردة . أعني أنّها يجوز تصغيرها على لفظها كالمفرد وتَجيء أوزانها على حسب أوزان الأسماء المفردة ، ومَفاعِيل من أبنية الجمع الخاصة ، فلذلك لم يتصوّر في عَبادِيد وشَماطِيط أن يكونا اسمَي جمع .

* * *

وقد جاء أيضاً في الجموع ماهو على غير لفظ واحده المنطوق به ، وذلك محفوظ ولا يقاس عليه . والذي سُمع من ذلك مَلامِيح في جمع لَمْحَة ومَذاكِير في جمع ذَكَر وأراهِيط في جمع رَهْط وأراضٍ في جمع أرض وأحاديث في جمع حديث وأقاطِيع في جمع قَطِيع وأباطِيل في جمع باطل. وقالوا : طائر وأطيار ، وتَوْأم وتُؤام ، وباب فُعال أن يكون جمعاً لفَعْل وفِعل نحو رَخْل ورُخال وظِئْر وظُؤار ، وهو مع ذلك قليل في جمع فِعْل ،

(١) ج ، ر : خمسة ، وهو تحريف .

ومكان وأماكن وعَروض وأعاريض وأهل وأهالٍ وليلة وليالٍ وكَرَوان وكِرْوان ورَشان ووِرْشان (١) .

هذا ماشذّ من الجموع وبني على غير واحده الملفوظ به، إلاّ ما لا باب له إن كان شذّ .

وأما فَعْل في جمع فاعِل نحو طائر وطَيْر وراكب ورَكْب فاختلف النحويون فيه. فمنهم من جعله جمع تكسير وهو الأخفش (٢). ومن ذهب إلى مذهبه .

ومنهم من جعله اسم جمع وهو مذهب سيبويه (٣) ، وهو الصحيح بدليل قولـه :

٨٢٤ بَنيتُـه بِعَصْبَـةٍ مـن ماليـا
أخشَـى رُكَيْباً أو رُجَيْلاً عادِيا(٤)

فصغّر رَكْباً على لفظه ، ولو كان جمعاً لردّه إلى واحده .

* * *

وممّا شذّ فجُمع وبابه أن لايجمع الجمع ، وذلك أنّ الغرض بالجمع إنّما هو التكسير ، والجمع قد تقدّم أنّه ينقسم قسمين : قسم للقليل وقسم للكثير ، فإذا أرادوا الكثير أتوا باللفظ الموضوع له فيُغنى ذلك عن جمعه ، لكنّه قد جاء منه شيء يُحفظ ولا يقاس عليه .

فمن ذلك أيادٍ في جمع أيْدٍ وأواطب في جمع أوطُب ، وعليه قوله:

---

(١) الورشان : طائر يشبه الحمامة والأنثى ورشانة .

(٢) المنصف ٢/١٠١ ، السيرافي ٥/٥٤ ظ .

(٣) الكتاب ٢/٢٠٣ .

(٤) لأحيحة بن الجلاح (جاهلي) يتحدث عن حصن اتخذه لنفسه . وعصبة موضع بقباء . الركب : العشرة فما فوقها . رجيل : مصغر رجل جمع راجل . شرح مشكلات الحماسة ٤٩٠ ، المنصف ٢/١٠١ ، المخصص ٢/٥٥ ، ١٤/١٢٢ ، الاقتضاب ١٥٢ ، ابن يعيش ٥/٧٧ ، اللسان : رجل ، البيان للأنباري ٢/١٣٦ ، شواهد الشافية ١٥٠ .

٨٢٥ تُحلَبُ منها ستّةٌ الأواطِبِ(١)

وأسام جمع أسماء وأساوِر جمع أسوِرَة وأبابيت جمع أبيات وأناعِم جمع أنعام وأقاويل جمع أقوال ومَصارين جمع مُصران الذي هو جمع مَصير، وحَشاشين في جمع حُشّان الذي هو جمع حُشّ وهو الكَنيف ، وجمائل في جمع جِمال ، وعليه قوله :

٨٢٦ وقَرَّبْنَ بالزُرقِ الجمائلَ بعدَما
تَقَوَّبُ عن غِربانِ أوراكِها الخَطْرُ(٢)

وأعطِيات وأسقِيات (٣) وبُيوتات ومَوالِيات بني هاشم ، ودُور ودُورات وعُوذ وعوذات / وعليه قوله : [٢٥٦ و]

٨٢٧ لها بحُقَيلٍ فالنُمَيرةِ مَنزِلٌ
تَرَى الوحشَ عُوذاتٍ به ومَتاليا(٤)

وقالوا : صَواحِباتُ يوسفَ وحُمُرٌ وحُمُرات وطُرُق وطُرُقات وجُزُر وجُزُرات ، وقالوا : أنضاء وأناضٍ ، وهو مارُعي من النبات حتى أضعف، وعليه قوله :

---

(١) استشهد به سيبويه في باب جمع الجمع ولم ينسبه . الوطب : زق اللبن . الكتاب ٢/٢٠٠ ، الشيرازيات ٨٠ و ، المخصص ٤/١٠١ .

(٢) لذي الرمة يصف رواحل. الزرق: أكثبة بالدهناء. الجمائل جمع جمالة وهي جماعة الابل. تقوب : تقشر. غربان جمع غراب ويراد به هنا رأس الورك من الناقة . الخطر : أن يضرب البعير بذنبه على جانبيه يطرد الذباب ، وانما تقشرت اوراك هذه الابل لأنها تأكل الرطب فتسلح ثم تخطر بأذنابها فتضرب وركيها فيتقشران. الشيرازيات ٨٠ و ، شرح السيرافي ٥/٤٠ ظ ، المسلسل ٧٩، المخصص ٧/٢٣ ، ١٤/١١٧ ، ابن يعيش ٥/٧٦، الديوان ٢٠٩

(٣) أسقيات : جمع سقاء وهو جلد السخلة أو الشاة يكون للماء واللبن .

(٤) للراعي النميري . حقيل والنميرة: موضعان . العوذات : الحديثات النتاج التي تعوذ بها أولادها . المتالي : التي تتلوها أولادها وتسايرها لاشتدادها وقوتها ، وأصلها للإبل فاستعارها للوحش . الكتاب ٢/٢٠٠ ، المخصص ٥/١١٦، ١٤/١١٨ ، المحكم ٢/٢٤٢، ابن يعيش ٥/٧٦ ، اللسان : عوذ ، تلا .

٨٢٨ تَرعَى أَناضٍ من جَزِيزِ الحَمْضِ (١)

وقالوا : آصال في جمع أصُل الذي هو جمع أصيل .

ومن الناس من زعم أن آصالاً لايمكن أن تكون جمع أصُل ، لأنّ أفعالاً من أبنية القليل ، وفُعُل من أبنية الكثير ، فلا يتصوّر جمع ماهو للكثير على صيغة جمع القلة ، لأنّ ذلك نقيض ماأريد بجمع الجمع من التكثير ، وزعم أنّ آصالاً جمع أصُل الذي هو بمعنى أصيل ، واستدلّ على ذلك بقوله :

٨٢٩ وخِمارِ غانيةٍ شددتُ برأسِها
أصُلاً وكان مُنَشَّراً بشمالها (٢)

وهذا الذي ذهب إليه هذا الذاهب من أنّه جمع أصُل المفرد أحسن من أن يجعل جمع جمع ، إلاّ أنّ ماالترم من أنّ جمع الكثرة لايجمع على صيغة تكون لجمع القليل لأنّ ذلك تناقض ، باطلٌ ، لأنّ العرب قد جمعت بيوتاً وعوذاً ومواليَ ، وهي جموع كثرة ، جمع سلامة بالألف والتاء ، وجمع السلامة للقليل .

ووجهه أن يوضع الجمع على قطعة ثم ينزل منزلة الواحد فيجمع .

ومن جَمْعِ جَمْعِ الجَمْعِ أصائل ، ألا ترى أنه جمع آصال ، وآصال جمع أصُل على ماتقدّم ، وأصُل جمع أصيل وكان أصله أأصُل نقُاب، على أنّه قد حكي يعقوب (٣) : أصيلة في معنى أصيل ، فعلى ذلك يكون أصائل جمعه ولا يدعى فيه قلب ولا أنّه جَمْعُ جَمعٍ .

(١) لم ينسب لقائل وهو في وصف ابل . النضو : الدقيق المهزول من الحيوان ، وأراد به هنا مادق من النبت ولطف . الجزيز : ماجز وقطع . الحمض : ماملح من النبات . الكتاب ٢٠٠/٢ ، المخصص ١١٨/١٤ .

(٢) لباعث بن صريم اليشكرى . الغانية : المرأة التي تستغني بجمالها عن الحلى . يقول : رب امرأة تبرجت فبرزت من خدرها حاسرة الرأس لما استولى عليها من الخوف وهي لا تشعر أني أمنتها وحفظت على صيانة نفسها حتى لبست خمارها وأمنت مما كانت تخاف منه . الحماسة ١٤٨/١ ، أبيات المعاني ٨٨٩ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٥٣٥ .

(٣) يريد به ابن السكيت ، وقد ترجمنا له .

هذا ماجمع من الجموع في الكلام ولا يقاس عليه . وماعدا ذلك لايجوز لأحد أن يستعمله إلاّ في ضرورة ، إلاّ أن يسمع من ذلك شيء يحفظ .

ومّما جاء في الضرورة من جمعِ الجمعِ قوله :

٨٣٠ ترمِي الفِجاج والقَيافِيَ القُصَى
بأعيُناتٍ لم يُخالِطْها قَذَى(١)

وقول الآخر :

٨٣١ قد جَرَتِ الطّيرُ أيامِنينا(٢)

وقول الآخر :

أشكوا إلى مولاىَ من مولاتي
تربِطُ بالحَبْلِ أُكَيْرِعاتِي (٦٩٨)

وقول الآخر :

واذا الرجالُ رأوا يَزِيدَ رأيتَهم
خُضُعَ الرِقابِ نواكِسَ الأبصارِ(٨٢٧)

ومثل ذلك كثير في الشعر ، إلاّ الجمع المتناهي فإنّه لايجوز جمعه لافي ضرورة ولا في غيرها ، إلاّ أن يجمع سلامة خاصة مثل : أيامِنين .

• • •

هذا حكم جمع(٣) الجموع مالم يكن أعجمياً ، فإن كان أعجمياً فهو موافق للعربي في جميع ماذكرنا ، إلاّ أنّه يلزم جمع الرباعي منه تاء التأنيث

(١) أنشده الفراء والسيرافي ولم ينسباه . أعينات جمع أعين وهي جمع عين . القذى : ما يسقط في العين أو في الشراب . القصى : جمع القصوى وهي البعيدة أو النائية. شرح السيرافي ٤١/٥ و ، إعراب ثلاثين سورة ٦٨ ، المخصص ١٤ / ١١٨ ، المقرب ١٤٢ ، شواهد الشافية ١٥٥ .

(٢) أنشده ابن جني ولم ينسبه . أيامنين جمل أيامن وهو جمع يمين . الخصائص ٢٣٦/٣ ، اللسان : يمن .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

نحوسَبَنْج وسَبابِجَة ، قوم يبذرقون السفن أي يخرقونها ويأخذون مافيها(١) ، إلاّ أن يشذّ من ذلك شيء فيُحفظ ولا يُقاس عليه نحو جَوْرَب وجَوارِب وكُرفَح وكَرافِيح ، وهو البقّال .

وكذلك المنصوب يلزمه تاء التأنيث نحو مهالِبَة ومناذِرَة ومسامِعَة ، وكأنّ التاء هنا عوض من ياء النسب كما عوّضت من الياء في صياقِلَة ، إلاّ ماشذّ فاستعمل بغير تاء ، وذلك : الدّباسِم والمَعاوِل ، وهما قبيلان من العرب ، والمعاوِل من الجهاضمة من الأزد .

فأمّا قولهم : أناسِيَة في جمع إنسان فيحتمل أن يكون أصله أناسيّ فتكون الياء الأولى / عوضاً من ألف إنسان والياء الثانية بدلاً من النون ثم حذفت [٢٥٦ظ] إحدى الياءين وأبدلت منها التاء ، ويحتمل أن تكون الأولى هي الياء المردودة في تَصغير أنسان حين قالوا : أُنَيسان .

• • •

فإن كان الاسم المجموع منقوصاً كان حكم جمعه كجمعه لو كان الاسم غير منقوص نحو أخ وزنه فَعَلٌ فيجمع على أفعال ، قالوا : آخاء ، قال الشاعر :

٨٣٢ ... ...
وأيُّ بني الآخاءِ تَنْبُو مناسِبُهْ(٢)

ونحو يَدٍ فإنّ وزنه فَعْلٌ فلذلك جمع كجمع فَعْل من الصحيح فقالوا : أيد .

إلاّ أن تكون فيه تاء التأنيث فإنّه لايُكسَّر منه إلاّ ماشذّ . والذى شذّ من ذلك أَمَة وإماء وإموان وآمٍ وبُرَة (٣) وبُرًى ولُغَةٌ ولُغًى

---

(١) يبدو أن يخرقونها محرفة عن يخفرونها . والأخذ هنا النقل لا السرقة .

(٢) صدره : وجدتم بنيكم دوننا إذ نسبتم

وهو لبشر بن المهلب . الخصائص ٢٠١/١ ، ٣٣٨ ، المخصص ١٣/ ١٩٤ .

(٣) البرة : المعضد أو الدملج وهو ماتلبسه المرأة في يدها والجمع : برون .

وشَفَةٌ وشِفَاه وشاةٌ وشِياه ، بل بابه أن يجمع بالألف والتاء أو بالواو والنون نحو سَنَة وسَنَواتٍ وسِنونَ وسِنينَ ، وتكون الألف والتاء للقلة والواو والنون للكثرة .

* * *

وأما أسماء الأجناس فلا يخلو أن تكون فيها تاء التأنيث أو لاتكون . فإن لم تكن فيها علامة تأنيث فإنّك إذا أردت الواحدة أدخلت على اسم الجنس تاء التأنيث نحو تمر اسم الجنس ، وتقول في الواحدة : تَمْرَةٌ ، وليس تمر وأشباهه جمعاً لتمرة بل هو اسم جنس كما ذكرناه ، والدليل على أنّه مفرد تصغيرهم له على لفظه فتقول تُمَيْر ، ولو كان جمعاً لردّ إلى مفرده في التصغير ، ولذلك كان الباب فيه أن لا يجمع لأنّه جنس ، فإن جمع فبعد الذهاب به مذهب النوع .

وان كان في اسم الجنس علامة تأنيث لم يجز إدخال التاء إذا أردت الواحدة لأنّه لا يجمع بين علامتي تأنيث ، بل قد يكون الفارق بين الواحدة وبين الجنس الوصف ، وذلك نحو شُكاعَى (١) وشُقارَى(٢) وحَلْفاء وطَرْفاء ، تقول :هذه شُكاعَى كثيرٌ (٣)،إذا عنيت الجمع،وهذهشُكاعَى واحدة إذا عنيت الواحدة . وكذلك تفعل بسائر الباب .

فأمّا ماحكاه أبو بكر بن دريد (٤): شُقارَى وشُقارَة ، في الواحدة ، ولُصَيْقَى(٥) ولُصَيْقات فلا ينبغي أن يعوّل عليه ، لأنّ أهل الضبط كسيبويه والخليل وأبي زيد وأعلام النحويين لايعرفونه ، فإن صحّ فينبغي أن تقدر الألف زائدة لغير تأنيث .

---

(١) الشكاعى : نبت دقيق .

(٢) الشقارى : نبتة ذات زهيرة تحمد في المرعى .

(٣) ج ، ر : كثيرة ، وهو تحريف ، وانظر المقتضب ٢٠٥/٢ .

(٤) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري ، امام عصره في اللغة والأدب والأنساب . ولد بالبصرة وأخذ عن علمائها وتنقل في البلاد حتى انتهى إلى بغداد فأقام بها حتى وفاته عام ٣٢١ هـ. ترجمه ابن النديم ٩١ ، ابن خلكان ٤٤٨/٣ ، ياقوت ١٢٧/١٨ .

(٥) اللصيقي : عشبة .

باب ما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر

إختلف النحويون في الضرائر الجائزة في الشعر . فمنهم من جعل الضرورة أن يجوز للشاعر مالا يجوز في الكلام بشرط أن يُضطَرَّ إلى ذلك ولا يجد منه بُدّاً ، وأن يكون في ذلك ردُّ فرع إلى أصل أو تشبيه غير جائز بجائز. فهؤلاء لايجيزون للشاعر في شعره مالا يجوز في الكلام إلاّ بشرط أن يُضطَرَّ إلى ذلك . وهذا هو الظاهر من كلام سيبويه . وقد صرّح به في أول باب من أبواب الإشتغال .

ومنهم من لم يشترط في الضرورة أن يُضطَرَّ الشاعر إلى ذلك في شعره بل جوّزوا له في الشعر مالم يجز له في الكلام ، لكون الشعر موضعاً قد أُلِفَت فيه الضرائر ، وإلى هذا ذهب ابن جني ومن / أخذ بمذهبه(١). [٢٥٧ و]

واستدل صاحب هذا المذهب بقول الشاعر :

فلا مِزنةٌ ودَقَت وَدْقَها
ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها (٧٢٩)

ألا ترى أنه حذف التاء من أبقلت وقد كان يمكنه أن يثبت التاء وينقل حركة الهمزة فيقول : أبقلتِ ابقالَها .

واستدلَّ أيضاً بقول الآخر :

٨٣٣ رُبَّ ابنِ عمٌ لسُلَيمى مُشمَعِلْ
طبّاخِ ساعاتِ الكَرَى زادِ الكَسِلْ(٢)

---

(١) مانسبه المصنف لسيبويه هنا خلاف ماهو معروف عن مذهبه ومذهب الجمهور ومنهم ابن عصفور نفسه . وخالف ابن مالك فقال بالرأي الأول الذي نسبه المصنف لسيبويه . وانظر : الخزانة ١٩/١، الخصائص ٤٠٦/٢ ، الكتاب ١٣/١ . أوضح المسالك : تحليل ودراسة ص ٢٣٠ (رسالة ماجستير للمحقق) .

(٢) نسب للشماخ وهو لابن أخيه جبار بن جزء . المشمعل : الجاد في أمره الماضي فيه. الكتاب ٩٠/١ ، معاني القرآن ٨٠/٢ ، الكامل ١٩٩/١ ، مجالس ثعلب ١٢٦، ابن الشجري ٢٥٠/٢ ، الخزانة ١٧٢/٢ ، ديوان الشماخ ١٠٩ .

ففصل بين طباخ وبين ماأُضيف اليه وهو زاد الكسل ، وقد كان يمكنه أن لايفصل بين المضاف والمضاف إليه بل يجعل طباخ مضافاً إلى ساعات وينصب زاد الكسل بطباخ .

ولا حجة لهم في شيء من ذلك . أما قوله :

ولا أرض أبقـلَ إبقالَهـا ....

فيحتمل أن يكون الذي اضطُرَّه إلى حذف التاء أنّه ليس ممن لغته النقل،فلو قال : أبقلتِ ابقالَها ، من غير نقل على لغته لاختلّ الوزن .

وأما قوله : طباخِ ساعاتِ الكَرَى زادِ الكَسِـلْ

فالذي اضطرَّه إلى الفصل أنّه لو أضاف لكان متجوزاً فيه ويجعل الساعات كأنّها هي المطبوخة في المعنى ، إذ لايضاف إلى الظرف حتّى يتجوز فيه .فإذا فصل كان الكلام حقيقة لامجازاً ، فلما أراد الحقيقة اضطُرَّ إلى الفصل.

ومنهم من ذهب إلى أنّ الشاعر يجوز له في كلامه وشعره مالا يجوز لغير الشاعر في كلامه ، لأنّ لسانه قد اعتاد الضرائر ، فيجوز له مالا يجوز لغيره لذلك ، وهو مذهب الأخفش ، فكثيراً مايقول : جاءَ هذا على لغة الشعر ، أو يحمل على ذلك قوله تعالى : قواريراً ، قواريراً من فِضّةٍ (١)، في قراءة من قرأ بصرف الأول . وهذا لاحجة فيه لاحتمال أن يكون التنوين في قوله : قواريراً ، بدلاً من حرف الإطلاق ، فكانفي الأصل قواريرا، وحرف الإطلاق يكون في الشعر وفي الكلام المسجوع إجراء له مجرى الشعر، فأجريت رؤوس الآي مجرى الكلام المسجوع في لحاق حرف الإطلاق ، فيكون مثل قوله تعالى : وتَظُنُّون باللّهِ الظُّنونا (٢) ، وهؤلاءِ أَضلُّونا السبيلا (٣)

---

(١) قراءة التنوين قراءة ابن كثير والكسائي والمدنيين وخلف وأبي بكر ، وقرأ الباقون بغير تنوين . النشر ٣٧٨/٢ ، سورة الانسان ١٥ – ١٦ . ويذكرأن بني أسد يصرفون كل ممنوع ولغتهم صرف قوارير .

(٢) الأحزاب ١٠ .

(٣) قال تعالى : ربنا هؤلاء أضلونا فآتهم عذاباً ضعفاً من النار . الأعراف : ٣٨ ، وقال تعالى : انا اطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا . الأحزاب : ٦٧.

والصحيح مابدأنا به . فإن جاءَ في خلاف موضع الإضرار فلا يقاس عليه لشذوذه وقلته .

وإن جاء في مواضع اضطرار فإنَّه ينقسم إلى مقيس وغير مقيس ، وسنبيِّن ذلك كلَّه في موضعه إن شاء الله .

فالضرائر تنحصر في الزيادة والنقص والتقديم والتأخير والبدل . والزيادة تنحصر في زيادة حرف أو زيادة حركة . فمن زيادة الحرف التنوين المزيد في الاسم الذي لاينصرف إذا صرفته ضرورة نحو قوله :

٨٣٤ قَواطِناً مكَّةَ من وُرقِ الحَمِي (١)

فنون قواطن . ولحو قوله :

٨٣٥ فأتاها أُحَيْمِرٌ كأخِي السَهمِ بعَضْبٍ فقال كُونِي عقِيرا(٢)

فصرف أُحيمرَ . ونحو قوله :

٨٣٦ مِمَّن حَمَلْنَ بهِ وهُنَّ عواقِدٌ حُبُكَ النِطاقِ فعاشَ غَيرَ مُهَبَّلِ (٣)

---

(١) قبله : والقاطنات البيت غير الريم

وهو من أرجوزة للعجاج . ويريد بالقاطنات : حمام مكة . الريم : جمع رائم ، من رام يريم اذا برح . الحمى : أصلها الحمام فحذف الألف فصار : الحمم ثم أبدل الميم الثانية ياء فرارا من التضعيف فصار : الحمى . الكتاب ٨/١ ، الأصول ٧١٤/٢ ، مقاييس اللغة ١٣١/١ ، الخصائص ١٣٥/٣ ، الإنصاف ٢٧٠ ، العيني ١٨٥/٤ ، الضرائر ٦١ ، الديوان ٥٩.

(٢) لأمية بن أبي الصلت .وأراد بالأحيمر أحمر ثمود الذي عقر ناقة صالح . وقوله : كأخي السهم أي مثل السهم . وفي ج ، ر : أغيرا ، وهو تحريف . شرح السيرافي ٢٠٣/١ ، العيني ٣٧٧/٤ ، الديوان ٣٥ (بيروت) .

(٣) لأبي كبير الهذلي يصف تأبط شرا وكان ابنا لزوجته . حبك النطاق : مشتدة ، الواحدة حباك من حبكت الشيء اذا شددته بأحكام . . المهبل : الثقيل . يريد أنها حملت به وهي خائفة عاقدة ثيابها للهرب فشب غير مثقل . الكتاب ٥٥/١، المغني ٧٦٤ ، ديوان الهذليين ٩٢/٢ .

فنوّن عواقدَ . وذلك جائز عندنا في كلّ مالا ينصرف إلاّ فيما آخره ألف فإنّه لايصرف ، لأنّه لافائدة في صرفه ، وذلك أنّ صرف مالا ينصرف إمّا أن يكون لزيادة حرف أو لأجل حركة . فزيادة الحرف نحو ماتقدّم، والذي يجيء منه لأجل حركة نحو قوله :

٨٣٧ إذا ماغَـزَوا بالجَيْشِ حلّـقَ فوقَهم
عصائِبُ طَيرٍ تَهتَدِي بعَصائِبِ(١)

/فصرف عصائب لأنّ القافية مخفوضة ، فلو صرفنا مافي آخره ألف [٢٥٧ظ] لم يكن في صرفه فائدة ، لأنّه مُستوِي الرفع والنصب والخفض ، ولأنّه إذا زيد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين فينقص بقدر مايزيد .

وزعم أهل الكوفة أنّه لايجوز في الضرورة صرف أفعلُ مِنْ (٢).
وذلك أنّ التنوين عندهم إنّما حذف منه لأجل «مِنْ» فلا يمكن أن يجتمع معها كما لا يجتمع التنوين مع الإضافة . وصرفه عندنا جائز ، لأنّ الذى منعه من الصرف إنّما هو وزن الفعل والصفة كأحمر ، بدليل صرف خيرٌ منك وشرٌ منك ، وان كانت مِنْ باقية فيه ، لزوال الوزن .

ومن زيادة الحرف أيضاً التنوين الذى يلحق المنادى في الضرورة نحو قوله :

٨٣٨ سـلامُ اللهِ يامطرٌ عليها
... . البيت(٢)

وقول الآخر وهو مهلهل :

---

(١) للنابغة الذبياني ويريد بعصائب الطير الجوارح لأنها تأكل من يقتله هذا الجيش . أبيات المعاني ٢٨٣ ، مقاييس اللغة ٢/ ٩٩ ، شرح السيرافي ٢٠٣/١ ، الديوان ٥٧ .

(٢) الإنصاف : مسألة ٦٩ .

(٣) عجزه : وليس عليك يامطر السـلام
وهو للأحوص الانصاري يخاطب مطراً سلفه حيث كان دميما وكانت زوجته جميلة . الكتاب ٣١٣/١ ، المقتضب ٢١٤/٤ ، ٢٢٤ ، مجالس ثعلب ٩٢ ، ٥٤٢ ، الأصول ٢٧٢/١ ، أمالي الزجاجي ٥٣ ، التوجيه للرماني ٤٠ ، المحتسب ٩٣/٢ ، العيني ١٠٨/١ ، الخزانة ١/ ٢٩٤ .

ضَرَبتْ صَدرَها إليّ وقالت

ياعديُّ لقد وقَتكَ الأواقي (٥٠٠)

وقد تقدّم الخلاف في ذلك بين سيبويه وأبي عمرو .

ومن زيادة الحرف أيضاً الحروف التي تلحق القوافي المطلقة نحو قوله :

أقِلّي اللومَ عاذِلَ والعتابا

... ... (١٣)

وقول جرير :

٨٣٩ متى كان الخيامُ بذي طلوحٍ

سُقيتِ الغيثَ أيتُّها الخيامُ (١)

وقول امرىء القيس :

... ...

... بينَ الدّخولِ فحَومَلِ (١٦٢)

وكذلك التنوين المبدل منها نحو: العتاباً والخيامٌ وفَحَومَلٍ. إلاّ أنّ التنوين إنّما يبدل منها في الوصل خاصة نحو قوله :

... ...

... ... أيتها الخيامُ (٨٣٩)

بنَفسي من تَجنُّبهُ عزيزٌ

علَيّ ومن زيارتُهُ لِمامٌ

ومن أمسي وأصبحُ لاأراهُ

ويطرقُني إذا هَجَعَ النيامُ

---

(١) ذو طلوح : موضع . والخيام : البيوت ، قال أبو عبيدة : والهوادج أيضا خيام . الكتاب ٢٩٨/٢ ، مجاز القرآن ٢٤٦/٢ ، الأصول ٣٢٧/٢ ، جمهرة اللغة ١٧١/٢ ، المنصف ٢٢٤/١ ، معجم البلدان ٥٤٤/٣ ، الديوان ٤٠٨ .

فأمّا حروف الإطلاق التي هي الياء والواو والألف فإنّها تثبت وصلاً ووقفاً ، وقد أحكم ذلك في كتاب الوقف .

فأما صرف مالا ينصرف وتنوين المنادى فمن باب ردّ الفرع إلى الأصل لأنّ الأصل في المنادى والاسم الذي لاينصرف أن يكونا منوّنين .

وأما لحاق حرف الإطلاق فلتبيّن الإعراب والترنّم الذي يكون في الشعر، فهو مشبه بالحروف التي تلحق في الوقف لبيان الحركة .

ومن زيادة الحرف أيضاً ثبات الحروف التي تلحق لبيان الحركة في الوصل.

وبابه أن تلحق إلاّ في الوقف تشبيهاً للوقف بالوصل نحو قوله :

أنا سيفُ العشيرةِ فاعرفوني
حُمَيداً قد تذرّيتُ السَنَاما (١٩٢)

وقول الآخر :

٨٤٠ فكيف أنا وانتحالي القوافيَ
بعدَ المَشيبِ كفَى ذاكَ عارا(١)

فأثبت ألف أنا في الوصل . وبابها الحذف . ونحو قوله أيضاً :

يامَرحباهُ بحمارِ ناجيَهْ (٥١٧)

فأثبت الهاء في الوصل ، وإنّما بابُها أن تلحق في الوقف أيضاً .

فإن قيل :فإذا كان ذلك من الضرائر فكيف جاز لمن قرأ : وأنا أعلمُ بما أخفيتُم (٢) . وأمثاله بإثبات الألف ؟ فالجواب : إنّ ذلك جائز على نية الوقف فتَقصَرُ زمن الوقف يوهم وصلا. وعلى هذا ينبغي أن يُحمل كتابِيَهْ انّي (٣). وأمثاله .

ومن زيادة الحرف أيضاً قطع ألف الوصل في الحشو تشبيهالها في ذلك

---

(١) للأعشى . ورواية الديوان : فما أنا أم ما انتحالى القواف وعليها لاشاهد فيه . وهو يدفع عن نفسه مايتهم به عند الممدوح من أنه يسطو على شعر غيره فيتحله . الكامل ٣٧/٢ ، الأصول ٧١٠/٢ ، التهذيب ٦٥/٥ ، شرح المرزوقي ٧٠٩ ، ابن يعيش ٤٥/٥ ، الديوان ٥٣ .

(٢) الممتحنة : ١ ، وقراءة مد الألف هي قراءة نافع وأبي جعفر . الاتحاف ٢٥٦ .

(٣) الحاقة : ١٩ — ٢٠ .

الموضع بكونها مبتدأة. وأكثرمايكون ذلك في أوائل أنصاف الأبيات / [٢٥٨و]
لأنّها إذ ذاك كأنّها في ابتداء الكلام نحو قوله :

٨٤١ ولا يبادِرُ بالعشاءِ وليدُنا
القِدْرَ يُنْزِلُها بغيرِ جِعالِ (١)

وقول الآخر :

٨٤٢ لَتَسْمَعُنْ سريعاً في ديارِكُم
أَللهُ أكبرُ ياثاراتِ عثمانا (٢)

فقطع ألف الوصل في القدر وفي الله .

وذهب ابن كيسان إلى أنّ الهمزة التي مع لام التعريف همزة قطع ، إلاّ أنّها حذفت تخفيفاً . واستدلّ على ذلك بكثرة وجودها في أوائل الأنصاف . وقد تقدّم الردّ عليه في موضعه .

ومما يبيّن أنّ قطعها في أوائل الأنصاف ليس بخاص مع لام التعريف قوله:

لانسبَ اليومَ ولا خُلَّةٌ
إتسَّعَ الخَرقُ على الراقِعِ (١٥٦)

فقطع ألف اتّسع لمّا جاءت في أول النصف الثاني .

وقد تقطع في حشو البيت وذلك قليل جدّاًنحو قوله ، وهو قيسُ بن الخَطيم:

٨٤٣ إذا جاوزَ الإثنينِ سرٌّ فإنّهُ
بِبَثٍّ وتكثيرِ الوُشاةِ قَمِينُ(٣)

بقطع همزة اثنين .

---

(١) نسبه ابن عصفور في الضرائر للبيد كما نقل البغدادي . الجعال : الخرقة ينزل بها القدر . يصف ولدانهم بحسن الأدب . الكتاب ٢٧٤/٢ ، الكامل ٧٥/٣ ، الأصول ٧٠٣/٢، ابن يعيش ١٣٨/٩ ، شواهد الشافية ١٨٧.

(٢) لحسان بن ثابت من قصيدة في رثاء عثمان بن عفان . ورواية الديوان والعقد : وشيكا.. ديارهم . العقد الفريد ٧٨/٣ ، اللسان : وشك ، شواهد الشافية ١٨٣ ، الديوان ٣٣٩.

(٣) مطلع قصيدة لقيس بن الخطيم ، ونسب في الكامل لجميل بثينة . ورواية الديوان : بنشر وتكثير الحديث . النوادر ٢٠٤ ، الكامل ٣١٣/٢ ، سر الصناعة ٣٠٤ (١٦ س) ، شرح شواهد الشافية ١٨٣ ، الديوان ٢٨ .

ومن زيادة الحرف أيضاً تشديد الآخر في الوصل . وبابه أن يكون في الوقف كما تقدَّم نحو قوله :

٨٤٤ ببازلٍ وَجناءَ أو عَيْهَلّ (١)

فشدّد اللام من عَيْهلٍ مع وصل اللام بحرف الإطلاق . وكذلك قول الآخر :

في عامِنا ذا بَعدَما أخصبّا (٧٥٥)

تشبيهاً للوصل بالوقف .

وجميع هذه الزيادات التي ذكرنا مقيس في الشعر . وأما الزيادة غير المقيسة فزيادة نون مشددة بعد الآخر تشبيهاً أيضاً بالتشديد الذي يكون في الوقف، إلاّ أنّ الزيادة التي تكون في الوقف واحدة وهنا زيادتان ، فلذلك بعُد التشبيه ولم يقس ، نحو قوله :

٨٤٥ قُطُنُنَّةٍ من جَيّدِ القُطْنُنّ (٢)

يريد : القُطنِ .

وقد يلتزمون فتح ماقبل هذه النون نحو قوله :

٨٤٦ أحِبُّ منكَ موضِعَ الوِشْحَنّ

وموضِعَ الإزارِ والقَفَنّ (٣)

---

(١) لمنظور بن مرثد الأسدي . الوجناء : الناقة الشديدة . العيهل : الطويلة . وقوله : ببازل ، متعلق بقوله في البيت السابق : تسل وجد الهائم . الكتاب ٢/٢٨٢ ، النوادر ٥٣ ، الأصول ٢/٧٠٨ ، الخصائص ٢/٣٥٩ ، المنصف ١/١١ ، المحكم ١/٦٥ ، ابن الشجري ٢/ ٢٦ ، الخزانة ٢/ ٥٥١ .

(٢) نسب في اللسان (قطن) لقارب بن سالم أو لدهلب بن قريع . ورواية ابن السكيت قطنة من أعظم القطن . وفي المخصص : من أبيض ، قال : هو القطن والقطن والقطن ، الواحدة قطنة وقطنة . ا هـ. وروى قبله في الجمهرة واللسان : كأن مجرى دمعها المستن . وانظر اصلاح المنطق ١٧٠ ، جمهرة اللغة ٣/٣٥٠ ، السيرافي ١/٢٠٧ ، المخصص ٤/٦٩ ، الممتع ١٢٦ .

(٣) قبله : وأنت يا بني فاعلم أني

ورواية ابن كيسان : معقد . ونسب في اللسان لدهلب بن قريع . تلقيب القوافي ٦٣ ، شرح السيرافي ١/٢٠٧ ، اصلاح الخلل ٧٨ ظ ، اللسان : قفن ، وشح .

يريدَ الوِشَح والقَفا فحذف ألف القفا لالتقاء الساكنين وفتح ماقبل النون تشبيهاً لها بالنون الشديدة التي تلحق الفعل المضارع .

وكذلك أيضاً زيادة حرف مد ولين قبل الآخر في جمع الرباعي تشبيهاً له بجمع الخماسي ، فتقول في جمع درهم دراهيم ، قال الشاعر :

٨٤٧ تَنفي يداها الحَصَى في كلِّ هاجِرَةٍ
نَفْيَ الدراهِيمِ تنقادُ الصياريفِ(١)

فزاد في الدراهم والصيارف وهما جمع درهم وصيرف .

ومن ذلك زيادة حرف مدّ ولين إشباعاً للحركة . فممّا جاء من ذلك في الياء :

يُحبّكُ قلبي ما حييتُ فإن أمُت
يُحِبُّك عظمٌ في التُراب تَريبُ (٢٤)

أراد تَرِباً .

ومما جاء من ذلك في الألف قوله :

أعوذُ باللهِ من العَقْرابِ
الشائلاتِ عُقَدَ الأذنابِ (٢٣)

ومما جاء من ذلك في الواو قوله :

....
مِن حيثُ ما سلكوا أدنو فأنظورُ (٢٢)

ومن الزيادة ما اختلف في جوازه في الضرورة وهو مدّ المقصور . فمذهب أهل البصرة أنّه لا يجوز أصلا لأنّه لا يثبت سماعاً ولا يقبله قياس ، لأنّه ليس فيه رجوع الى أصل ولا تشبيه غير جائز بجائز .

(١) للفرزدق يصف ناقته . التنقاد : مصدر نقد وهو أن يميز جيد الدراهم من رديئها . الهاجرة : الظهيرة . وصف ناقته بسرعة السير . الكتاب ١/ ١٠ ، المقتضب ٢ / ٢٥٨ ، الكامل ٢٥٣/١ ، جمهرة اللغة ٢/ ٣٥٦ ، الأصول ٣٨١/٢ ، الخصائص ٣١٥/٢ ، ابن الشجري ١٤٢/١ ، الخزانة ٢٥٥/٢ ، الديوان ٥٧٠ .

ومذهب أهل الكوفة أنَّه يجوز ، وهو مذهب الفراء أيضاً (١) إلاّ أنَّ الفراء لم يُجزه إلاّ بشرط أن يكون المقصور ليس له قياس يوجب قصره نحو رَحَى مثلا ، فإن كان له ما يوجب قصره لم يجز مدُّه عنده نحو سَكْرَى، فإنَّه لا يجوز / لأنَّه مؤنث سكران ، وفَعلَى فَعْلان لا يكون إلاّ [٢٥٨ظ] مقصوراً .

وكلّ ذلك عندنا فاسد .

واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

٨٤٨ سَيُغْنِيني الذي أغناكَ عَــــنِّي
فلا فَقْــرٌ يـدومُ ولا غِنـاءُ(٢)

فمدَّ الغِنى ضدّ الفقر ، وهو مقصور . وكذلك قول الآخر .

٨٤٩ قـد علِمـتْ أُخـتُ بنـي السِعـلاءِ
وعلِمَــتْ ذاك مـع الجَـواءِ (٣)
أنْ نِعْمَ مأكـولاً عـلى الخَــواءِ
يالَـكَ مـن تمـرٍ ومن شِيشـاءِ
يَنشُبُ في المِسعَلِ واللَهاءِ

فمد السِعلَى والجوَى واللَّهى وهي مقصورات .

(١) ووافقهم الأخفش وابن ولاد وابن خروف . الكامل ٢١٦/١ ، المقصور والممدود لابن ولاد ١٣١ ، الموشح ٩٢ ، المخصص ١٥/ ١١١ الانصاف: مسألة ١٠٩ ، التصريح ٢٩٣/٢ .

(٢) لم ينسبه أحد من استشهدوا به . ورواية الزجاج : غناء ، بفتح الغين ، ولا ضرورة فيه. المقصور والممدود لا بن ولاد ١٣١ ، شرح السيرافي ٢٢١/١ ، المخصص ٢٧٦/١٢ ، ١٥ /١٢٦ ، العيني ٤/ ٥١٣ ، التوضيح ٢/ ٢١٥ .

(٣) لم ينسب لقائل . السعلاء هي السعلاة والسعل أي الغول . الجوى : الحزن . الخواء : الجوع . الشيشاء : الشيص ، وهو من التمر مالم يشتد نواه ، ينشب : يعلق ، المسعل : موضع السعال من الحلق، اللهى : واحده لهاة وهي اللحمة المشرفة على الحلق . الخصائص ٢٣١/٢ ، ٣١٨ ، شرح السيرافي ٢٢٢/١، المخصص ١٥٧/١،١٦/١٦ ، ١٣١/١١ ، ١٥٢/١٥، المحكم ٣٥٣/٢ ، العيني ٤/ ٥٠٧ .

وفي الجواب عندنا أنّه لا يعلم قائله فلاحجة فيه . فأما قوله :

....

فلا فقرٌ يدومُ ولا غناءُ

فيحتمل أن يكون الغِنى في الأصل ممدوداً مصدراً لِغانَى كأنه قال : فلا افتقارُ شخصٍ لشخص يدُوم ولا استغناءُ شخص عن شخص يدوم أيضاً ، فيكون هذا مصدراً لغانَى الذي تدخل عليه التاء فيقال: تَغانَى، قال الشاعر :

٨٥٠ كِلانا غَنِيٌّ عن أخيهِ حياتُهُ
ونحنُ إذا مِتْنا أشدُّ تَغانِيا (١)

ومن زيادة الحرف زيادتهم الألف واللام في الاسم العلم نحو قوله :

باعدَ أُمَّ العمرِو من أسيرِها
.... البيت (٦٦٥)

وقول الآخر :

أما ودماءٍ لا تزالُ مُراقَةً
على قُنَّةِ العُزَّى وبالنَسرِ عَنْدَما(١٥)

ومنها زيادة الكاف في نحو قوله تعالى: ليس كمثلهِ شيءٌ (٢) . ألا ترى أنّ المعنى ليس مثله شيء ، ولو كانت الكاف غير زائدة لكان في ذلك مثل الله تعالى .

وإنّما جعل ذلك من الضرائر لقلّة مجيئه في الكلام ، بل بابهُ الشعر .

وعلى مثل ذلك ينبغي عندي أن يُحمل قوله :

فصُيِّروا مثلَ كعصفٍ مأكولْ (٣٣٩)

---

(١) من أبيات أنشدها المبرد لعبد الله بن معاوية من آل أبي طالب يخاطب بها أحد أبناء عمه من آل العباس ، ونسب لغيره أيضا . الكامل ٢١٢/١ ، أمالي القالى ٧٣/٣ ، المغنى ١٢٤ ، اللسان : غنى ، شواهد المغنى ١٨٩ .

(٢) الشورى : ١١. وليس هذا من الضرائر كما ذكر المصنف .

يريد مثل عصف مأكول.

فإن قلت : فهلا جعلت الكاف غير زائدة في قوله تعالى : ليس كمثلِهِ شيءٌ. على أن تكون « مثل » يريد بها ما أُضيفت إليه إذ العربُ تقول : مثلُكَ يفعلُ كذا، تريد : أنت تفعلُ كذا، ومثله قوله :

٨٥١ مِثلِــيَ لا يُحسِــنُ قــولاً فَعفَعِي
والشاةُ لا تَمشِي مَعَ الهَملَعِ (١)

يريد : أنا لا أُحسنُ قولاً فَعفَعِي، فكأنّه قال : ليس كهُ شيءٌ، أي ليس كاللهِ شيء.

والجواب : إنّ العرب لا تقول : مثلُك يفعل كذا، وهي تعني : أنتَ تفعل كذا إلاّ على طريقة إقامة الحجة على المخاطب، كأنّه قال : مثلُكَ يفعلُ كذا فافعَلْهُ فلو حملت الآية عليه لأدّى ذلك إلى إثبات مثل للّه تعالى.

ومنها إثباتهم ضمير النصب في العامل الأول في باب الإعمال إذا أعملت الثاني تشبيهاً بالمرفوع، نحو قوله :

علّموني كيفَ أبكيهم إذا خفَّ القَطينُ (٤٤١)

ومنها زيادة مَنْ في مذهب أهل الكوفة نحو قوله :

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حلَّتْ لهُ
حرُمَت عليَّ وليتَها لم تَحرُمِ(٧٨٢)

وقوله :

آلُ الزبير سنامُ المجدِ قد علِمَتْ
ذاكَ القبائلُ والأثرَوْنَ مَنْ عَدَدا(٧٨١)

---

(١) لم يعرف قائله . الهملع : من أسماء الذئب . تمشي : من مشت الماشية وأمشت إذا كثرت. الفعفعة : زجر الغنم . والراجز طلبت منه امرأته أن يبيع إبله ويشتري غنما فقال لها : لا أحسن رعي الغنم وأنها عرضة لخطر الذئاب فهي لاتزيد ولاتنمى معها . جمهرة اللغة ٢/ ١١١، ١٥٩ ، الاتباع لأبي الطيب ١٠٩ ، أمالي القالي ٢/ ١١٨ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٦٣ ، المخصص ٨/ ١٠ ، ١٤/ ٣٨ ، المحكم ٦/ ٢٨١، اللسان : مشي ، البيان للأنباري ٢/ ٣١٣ .

وقد تقدم توجيه البيتين على غير الزيادة في باب "مَنْ".

ومن الزيادة دخول النون الخفيفة في غير الأماكن التي ينبغي أن تدخل فيها، وقد حُصِرت في بابها. فمن ذلك قوله :

٨٥٢ ربَّمـا أوفيتُ في علَمٍ
تَرْفَعَنْ ثوبي شمالاتُ (١)

ومن زيادة الحركة تحريك العين الساكنة إتباعاً لما قبلها في الشعر نحو قول الشاعر : [٢٥٩ و]

٨٥٣ إذا تجاوَبَ نَوْحٌ قامتا مَعَهُ
ضَرباً أليماً بسِبتٍ يلعَجُ الجِلِدا (٢)

يريد : الجِلْدَ، فأتبع. ومنه قول الآخر :

٨٥٤ وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُختَرَقْ
مُشتَبِهِ الأعلامِ لمّاعِ الخَفَقْ (٣)

يريد : الخَفْقِ، فأتبع. ومنه قول زهير :

(١) من أبيات لجذيمة الأبرش يصف فيها سرية أسرى بها أو انقطاعاً عرض له من جيشه في بعض مغازيه فكان ربيئة لهم ولم يكل ذلك إلى أحد أخذا بالحزم . الكتاب ١٥٣/٢ ، المقتضب ١٥/٣ ، اللامات ١١٥، ابن الشجري ٢٤٣/٢ .تاريخ الطبري ٧٥١ (ط أوربا) اللسان : شمل ، الخزانة ٥٦٧/٤ .

(٢) من قصيدة لعبد مناف بن ربع الهذلي . والضمير في قامتا يعود على أختي الشاعر . السبت : الجلد المدبوغ يتخذ منه النعال . النوح : جمع نائحة . لعجه : آلمه . يريد أنهما ستحزنان عليه وتضربان خدودهما ضربا اليما حزنا عليه وتفجعا . النوادر ٣٠ ، الكامل ١٦١/٢، الأصول ٧٠٦/٢ ، المنصف ٣٠٨/٢ ، الخصائص ٣٣٣/٢، المقاييس ٢٥٤/٥، المخصص ٨١/١ ، ٦٠/٤ ، الاقتضاب ٢٧٦ ، الخزانة ١٧٤/٣ ، ديوان الهذليين ٣٨/٢ .

(٣) لرؤبة يصف طريقا متوحشا ليس فيه ما يهدي السالك . المخترق: اسم مكان من الاختراق. الاعلام : الجبال التي يهتدي بها . الخفق : مصدر خفق السراب خفقاً وخفقانا أي تحرك . المقاييس ١٧٢/٢ ، المغنى ٣٧٨ ، ٤٠٠ ، التصريح ٣٧/١ ، شواهد المغنى ٢٥٩ ، الخزانة ٣٨/١ ، الديوان ١٠٦ .

٨٥٥ ثم استمرّوا وقالوا إنَّ مشرَبَكُم
ماءٌ بشَرقيِّ سَلمى فَيْدُ أوركَكُ (١)

يريد : رَكَّاً. قال الأصمعي : سألتُ أعرابياً بجَنَبات فَيْدٍ هل تعرِفُ رَكَكاً ؟ فقال : لا ولكنه كان هنا ماء يسمي ركّاً فذهبَ. فعلمتُ أنّ زهيراً اضطُرَّ فحرَّك (٢). ووجه جواز هذا التحريك التشبيه بالتحريك الذي يكون في الكلام إذا نقلت (٣) نحو قول الشاعر :

أنا ابنُ ماوِيَّةَ إذْ جَدَّ النَقُرْ (٢٥)

يريد : النَقْرُ، فنقل. ومثل ما تقدَّم في الضرورة قول زهير أيضاً :

٨٥٦ حتّى استغاثَ بسَيٍّ فزٍّ غَيْطَلَةٍ
خافَ العُيونَ فلَم يُنظَرْ بِهِ الحَشَكُ (٤)

يريد : الحَشْكُ، فحرّك ضرورة، والحَشْكُ امتلاء الضرع باللبن واحتفاله، مصدر حشَكَ يحشَكُ.

ومن زيادة الحركة فكّ المدغم الذي كان الأول من المثلين فيه غير متحرِّك نحو قول الشاعر :

---

(١) فيد : ماء ، وقيل موضع بالبادية قريب من أجا وسلمى . ركك وأصله رك : محلة من سلمى أحد جبل طيء . والمعنى أنهم استقاموا واجتمعت كلمتهم فساروا؟ . النوادر ٣٠ ، الشعر والشعراء ١٥٢ ، المقتضب ١/٢٠٠ ، الأصول ٢/٦٧٣، المنصف ٢/٣٠٩، الموشح ٤٨ ، معجم البلدان ٤/٢٧٩ ، الخصائص ٢/٣٣٤، الديوان ١٦٧ .

(٢) المقتضب ١/٢٠٠ ، الكامل ٢/١٦١ ، المنصف ٢/٣٠٩ .

(٣) ج ، ر : انقلب ، وهو تحريف .

(٤) من قصيدة الشاهد السابق . والرواية : كما استغاث . السي : اللبن يكون في أطراف الأخلاف قبل نزول الدرة . الفز : ولد البقرة . الغيطلة : البقرة الوحشية . يصف قطاة طاردها صقر فاستغاثت بماء ضحل ، فيشبهها بولد البقرة الذي يكتفي بالقليل من اللبن قبل أن يدر ضرع أمه وذلك خوفا من أن يراه الناس . أسماء الوحوش ١٥ ، اصلاح المنطق ٢٩ ، الشعر والشعراء ١٤٥ ، أبيات المعاني ٣٠٩ ، الخصائص ٢/٣٣٤ ، المخصص ٧/٣٩، المحكم ٣/٢١ ، الديوان ١٧٧ .

٨٥٧ الحمدُ للـهِ العلّي الأجلـلِ (١)

يريد : الأجلّ. وقوله :

٨٥٨ يَشكو الوَجَى من أظلَلٍ وأظلَلِ (٢)

يريد : من أظَلٍّ. وقول الآخر :

٨٥٩ مهلاً أعاذِلُ قد جرَّبْتِ من خُلُقِي
أنّي أجودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا (٣)

يريد : ضنّوا. وإنّما جاز ذلك لأنّه مما يردّ فيه اللفظ إلى أصله.

ومن زيادة الحركة أيضاً إجراء المعتل مجرى الصحيح فلا تستثقل الحركة فيه ويحكم له بحكمه لو كان آخره حرفاً صحيحاً فتقول في يغزو : يغزوُ، بضم الواو، وفي يرمي : يرميُ، بضم الياء، وعلى ذلك جاء قوله :

ألم يأتيك والأنباءُ تَنمِي
بما لاقتْ لبونُ بَني زيادِ(٣٤٣)

فأثبتَ الياء في يأتيك . وقوله :

هجوتَ زبّان ثمَّ جِئتَ معتذِراً
من هجوِ زبّانَ لم تَهجُو ولم تَدَعِ(٥٧٠)

فأثبت الواو في قوله : لم تَهجُو . ولا يجوز على هذا إثبات الألف في يخشَى في الجزم لأنّه لايمكن تحريكها .

---

(١) لأبي النجم العجلي . المقتضب ١٤١/١ ، الخصائص ٨٧/٣، ٩٣ ، المنصف ٣٣٩/١، الطرائف الأدبية ٥٧ ، شواهد الشافية ١٩١ ، الخزانة ٤٠١/١ . الممتع ٦٤٩ .

(٢) لأبي النجم العجلي من أرجوزة الشاهد السابق . الوجى : الحفاء ، الأظل : باطن الخف . يريد أن هذا البعير حمل عليه حتى اشتكى خفه . الكتاب ١٦١/٢ ، المقتضب ٢٥٢/١، المنصف ٣٣٩/١ ، شواهد الشافية ٤٩١ ، الديوان ٤٧. الممتع ٦٥٠ .

(٣) لقعنب بن أم صاحب (أموى) الكتاب ١١/١، ١٦١/٢ ، النوادر ٤٤ ، المقتضب ١٤٢/١ ، الأصول ٦٩٩/٢ ، اصلاح المنطق ٢١١، المنصف ٣٣٩/١ ، المخصص ٥٨/١٥، المحكم ٣٨٧/٢ ، شواهد الشافية ٤٩٠ .

ومن الناس من زعم أنّ المحذوف من يأتيك ويهجو الضّمة المقدرة في حرف العلة لا الملفوظ بها ، وأجاز إثبات الألف في لم يخش ، واستدلّ على ذلك بقراءة حمزة، لا تخَفْ دَرْكاً ولا تخشَى(١). فأثبت الألف في تخشى وهو معطوف على لاتخف المجزوم . والصحيح ما ذكرناه أولا ، وقد تقدم توجيه هذه القراءة في باب الحروف التي تجزم الأفعال المستقبلة .

وكذلك أيضا استدلّ بقول الشاعر :

إذا العجوزُ غضِبَتْ فَطَلِّقِ
ولا ترضّاها ولا تملّقِ (٥٧١)

فأثبت الألف في ترضّاها ، وهو مجزوم .

وذلك لاحجة فيه لاحتمال أن يكون في موضع رفع عطف على ما بعد الفاء لأنّ ما بعد الفاء الواقعة جواباً يجوز في الفعل المعطوف عليه الرفع على اللفظ والجزم على الموضع فتقول : إنْ يقُمْ زيدٌ فسيقومُ بكرٌ ويخرُجُ عمروٌ ، برفع يخرج وجزمه ونصبه .

ومن اجراء المعتل مجرى الصحيح قول الشاعر :

٨٦٠ أبيتُ على معارِيَ فاخراتٍ
بهِنّ مُلَوّبٌ كدمِ العبيطِ (٢)

/ وكان الوجه أن يقول : معارٍ ، على ما يُبيّن في بابه . وقول الآخر :[٢٥٩ ظ]

---

(١) سورة طه : ٧٧ وانظر معاني القرآن للفراء ١/١٦١، ٢/١٨٨ .

(٢) المتنخل الهذلي . المعاري : جمع معرى وهو الفراش . الملوب : المخلوط بالملاب ، وهو الزعفران . العباط : جمع عبيط وعبيطة وهو ما نحر من الابل لغير علة . شبه لون الفراش في حمرته بالدم الطري . الكتاب ٢/٥٨ ، الشعر والشعراء ٤٦ ، الأصول ٢/٧٠٢ ، المنصف ٢/٦٧ ، الخصائص ١/٣٣٤ ، ٣/٦١ ، جمهرة الأشعار ١١٩ ، المحكم ١/٣٤٧ ، ٢/١٦٧ ، اللسان : عبط ، ديوان الهذليين ٢/٢٠ .

٨٦١ فيوماً يُجارِينَ الهَوى غيرَ ماضِ
ويوماً تَرَى فِيهِنَّ غولاً تَغوَّلُ (١)

وكان القياس أن يقول : غير ماضٍ ، بحذف الياء . وقول الآخر :

٨٦٢ قَد عجِبَتْ مِنّي ومِنْ يُعَيلِيا
لما رأتني خَلَقاً مُقلَوليا (٢)

وكان القياس أن يقول : يُعيلٍ . وقال الفرزدق :

٨٦٣ فلو كانَ عبدُ الله مولى هجوتُهُ
ولكنَّ عبدَ اللهِ مَولى مَواليا (٣)

وكان القياس : موالٍ . وقول الآخر :

٨٦٤ ما إنْ رأيتُ ولا أرَى في مُدَّتي
كجوارِي يلعَبْنَ بالصَّحراءِ (٤)

وفيه ضرورتان: إجراء المعتل مجرى الصحيح وصرف مالا ينصرف. وقول الآخر :

---

(١) لجرير . رواية الديوان: غير ماصبا ، ولاشاهد فيها . ورواية المازني : ليس ماضياً، ولا فيها أيضاً . والمعنى أن هؤلاء النسوة تارة يوافينه وتارة يهجرنه .الكتاب ٥٩/١، المقتضب ١٤٤/١، ٣٥٤/٣، النوادر ٢٠٣، الأصول ٧٠٠/٢، الحجة ٢٤٤/١، الخصائص ١٥٩/٣ ، المنصف ٨٠/٢، المفصل ٣٨٦، ابن الشجري ٨٦/١، الديوان ٣٦٦.

(٢) لم ينسب لقائل .يعيلي : اسم شخص .المقلولي : الذي يتململ على الفراش حزناً .الخلق من الثياب : البالي . وأراد رثاثة الهيأة ودمامة الخلقة .الكتاب ٥٩/٢، المقتضب ١٤٢/١، الأصول ٧٠١/٢، الخصائص ٦/١ ، المنصف ٦٨/٢، المحكم ١٥٦/٢، العيني ٣٥٩/٤، التوضيح ١٦٢/٢، الدرر اللوامع ١١/١ ، الممتع ٥٥٧ .

(٣) قوله في هجاء عبدالله بن اسحاق الحضرمي وكان يتتبع أخطاء الشاعر ويلحنه.الكتاب ٥٨/٢، ٥٩، الشعر والشعراء ٨٩، المقتضب ١٤٣/١،الأصول ٧٠٢/٢، الموشح ١٥٠، المحكم١٦٨/٢، العيني ٣٧٥/٤، الخزانة ١١٤/١، الدرر اللوامع ١٠/١.

(٤) لم ينسب لقائل .ان زائدة مؤكدة للنفي . مدتي : عمري . ونقل الرضي وابن جني أن تحريك ياء يرمي بالضم وكذلك واو يغزو لغة قوم من العرب وليس ضرورة كما قرر الشارح هنا . أمالي الزجاجي ٨٣ ، الموشح ١٤٩ ، المفصل ٣٨٦ ، شواهد الشافية ٤٠٣ ، الخزانة ٥٢٦/٣ ، المنصف ٨١/٢.

٨٦٥ .... سماءُ الإلهِ فوقَ سبعِ سمائيا (١)

وفيه ثلاث ضرائر : إحداها جمع فَعال على فعائل وليس ذلك بقياس .
والأخرى : إجراء المعتل مجرى الصحيح ، ولولا ذلك لقال : سَماء .
والأُخرى : إنّه لم يحوّله وقياس مثله أن يحوّل إلى فَعالَى ويبدل الهمزة
ياء فيقال : سَمايا ، كما يقال خَطايا في جمع خطيئة . وسنبيّن ذلك في
التصريف إنْ شاء الله تعالى .

• • •

وأما الحذف فينقسم قسمين : قسم اختلف في جوازه ، وقسم اتفق
على جوازه . والمختلف في جوازه منع الصرف مما ينصرف .
فمذهب أهل الكوفة إجازته (٢) . واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

٨٦٦ فما كانَ حصنٌ ولا حابسٌ
يفوقانِ مِرْداسَ في مَجْمَعِ (٣)

وبقول الآخر :

٨٦٧ وقائلةٍ ما بالُ دوسرَ بَعدَنا
صحا قلبُهُ عن آلِ ليلى وعَنْ هندِ (٤)

---

(١) صدره : له مارأت عين البصير وفوقه
وهو لأمية بن أبي الصلت من قصيدة في توحيد الله .والضمير في فوقه يعود على مارأت عين البصير . الكتاب ٥٩/٢، المقتضب ١٤٤/١، الأصول ٧٠٢/٢، الحجة ٢٠٧/١، الخصائص ٢١١/١، ٣٣٣، ٣٤٨/٢، المنصف ٦٨/٢، التمام ٢١٥، الخزانة ١١٩/١، الديوان ٧٠.

(٢) ووافقهم الأخفش والفارسي .ابن برهان والأنباري وجماعة من المتأخرين منهم ابن مالك وابن هشام .الموشح ٩٢، الانصاف : مسألة ٧٠، التصريح ١٢٨/٢، الخزانة ٧١/١.

(٣) للعباس بن مرداس السلمي من أبيات قالها حين قسم الرسول (ص) غنائم حنين بين المؤلفة قلوبهم فأعطاهم أكثر مما أعطى العباس وهو صحابي. ورواية المبرد: شيخي مكان مرداس، ولا شاهد فيها. الشعر والشعراء ١٠١، الروض الأنف ٣٠٩/٢، الأصول ٩٦٥/٢، الموشح ١٤٤، التوجيه ، الانصاف : م ٧٠ ،العيني ٣٦٥/٤، الخزانة ٧١/١، الديوان ٨٣.

(٤) مطلع قصيدة لدوسر بن ذهيل القريعي رويت في الأصمعيات .ورواية البصريين: ما للقريعي. ولا شاهد فيها . الأصمعيات ١٥٠، الانصاف م ٧٠، شرح السيرافي ٢٠٥/١، العيني ٣٦٦/٤، الضرائر ١٣٤.

وبقول الآخر :

٨٦٨ ولولا انقطاعُ الوَحيِ بعدَ مُحَمَّد
فلما مُحَمَّدٌ من أبيه بديلُ (١)

وبقول الآخر :

٨٦٩ يا ربحَ من نَحوِ الشَمالِ هُبّى (٢)

وبقول الآخر :

٨٧٠ عباسُ عباسٌ إذا احتدَمَ الوغى
والفضلُ فضلٌ والربيعُ ربيعُ (٣)

وبقول الآخر :

٨٧١ يحدو ثَمانيَ مولعاً بلقاحِها
حتّى هَمَمْنَ بزَيْغَةِ الأرتاجِ (٤)

وبقول الآخر :

٨٧٢ ومِمَّنْ ولدُوا عامرُ ذو الطُولِ وذو العَرضِ (٥)

فمنع صرف مرداس ودوسر ومحمّد وربح وعباس وثمانٍ وعامرٍ ، وليس في هذه الأسماء ما يوجب منع صرفها .

---

(١) استشهد به المصنف في ضرائر الشعر ولم ينسبه ١٠٣ .

(٢) استشهد به أبو حيان في الارتشاف ولم ينسبه أيضاً ٣٥٦و .

(٣) لم أهتد إلى معرفة قائله .

(٤) لابن ميادة يصف ناقته . اللقاح : ماء الفحل في رحم الناقة . الزيغة : مصدر زاغ يزيغ أي مال . الأرتاج : مصدر أرتجت الناقة إذا أغلقت رحمها على ماء الفحل. يشبهها في سرعتها بحمار وحشي يعدو خلف أتنه ليلقحها حتى أوشكت لسرعة عدوها أن تسقط ما أرتجت عليه أرحامها من الأجنة . الكتاب ١٧/٢، الأصول ٧٥/٢، الإغراب ٤٩، الخزانة ٧٦/١ .

(٥) لذي الاصبع العدواني من قصيدة في رثاء قومه بعد أن وقع بينهم شر فتفانوا فيه. وقوله : ذو العرض ،كناية عن عظم أجسامهم وقوتها. الأصول ٦٩٦/٢، شرح مشكلات الحماسة ١٣٣، المحكم ٩٢/٢، ١٠٩، الانصاف ٢٦٥ ، ابن يعيش ٦٨/١، العيني ٢٦٤/٤ .

فالجواب : إنَّ هذه الأبيات التي أوردوا ليس فيها ما يدل على منع صرف مالا ينصرف إلاّ قوله : ما بال دوسَرَ ، وذلك أنَّ منع الصرف إنّما يبين بحذف التنوين مع كونه في موضع الخفض مفتوحاً ، وإلاَّ فممكن أن يكون من قبيل حذف النون خاصة لإجراء الاسم الذي ينصرف مجرى غير المنصرف فيكون من قبيل قول الشاعر :

٨٧٣ ... ... شلّتْ يدا وحَشيٍّ من قاتلٍ (١)

فحذف التنوين من وحشى وخففه من قبيل قوله :

٨٧٤ اضربَ عنكَ الهمومَ طارِقَها
ضربَكَ بالسَيفِ قَوْنَسَ الفرَسِ (٢)

فحذف النون من اضربَنْ للضرورة وهي بمنزلة التنوين ، ولذلك يبدل منها في الوقف . فإذا ثبت أنَّ الذي يمكن أن يُحتجَّ به قوله :

.. ... ما بالُ دوسرَ ... ... البيت

والرواية الصحيحة فيه إنّما هي : ما لِلقُريعيٍّ بعدَنا ، لم يكن لهم في جميع ما أوردوا من ذلك حجة .

وأيضا فإنَّ أكثر هذه الأبيات يمكن أن يكون ما ورد فيها من منع الصرف لموجب أو يكون الاسم مبنيا ./ أما قوله : يحدو ثمانيَ . فلأنّه [٢٦٠ و] لما كان جمعاً في المعنى وكان على وزن مساجد في اللفظ منع الصرف لذلك . وقد تقدم أن شِبْهَ العلّة علّة في باب مالا ينصرف .وأما قوله :

---

(١) صدره : مال شهيداً بين أسيافكم
وهو لحسان بن ثابت من قصيدة في رثاء حمزة بن عبد المطلب . سيرة ابن هشام ١٥٦/٢ ، أمالي السهيلي ٢٦ ، الديوان ٢٣٦ .

(٢) ينسب لطرفة وقيل هو مصنوع عليه .قونس الفرس: مابين أذنيه وسيرويه ثانية : بالسوط ، وهو أولى . النوادر ١٣ ، سر الصناعة ٩٣/١ ، الخصائص ١٢٦/١ ، شرح المفضليات ٤٨٦ ، ٥٧٢ ، المغنى ٧١٥ ، اللسان: قنس.

وممّن ولدُوا عامرُ ... ... البيت

فيحتمل أن يريد القبيلة فيكون قد منع الصرف للتأنيث والتعريف .

فإن قيل : لو أراد القبيلة لقال : ذات ، فالجواب : إنّه أراد القبيلة فمنع الصرف ثم راعى لفظ عامر لأنّه في الأصل قبل أن يجمع اسماً للقبيلة مذكّر فلذلك قالوا : ذو ، حملاً على اللفظ ، أو ذكّر حملاً على معنى الحيّ لأنّ القبيلة والحي سواء ، ومن الحمل على اللفظ تارة وعلى المعنى أخرى قوله :

٨٧٥ قامت تُبكّيه على قبرِهِ
من ليَ من بعدِكَ يا عامرُ(١)

تركتَني في الدارِ ذا غُربة
قد ذلَّ من ليسَ له ناصرُ

فقوله : قامت ، حملا على المعنى لأنّه يخبر عن مؤنثه ، وقوله بعد ذلك : ذا غربة ، على اللفظ كأنّه قال : شخصاً ذا غربةٍ ، لأنّ الشخص مذكر وإنْ كان واقعاً على مؤنث .

ومن مجرد الحمل على اللفظ قوله :

٨٧٦ وعنترةُ الفلحاءُ جاءَ مُلأمَّا
كأنّكَ فندٌ من عَمَايةَ أسودُ (٢)

فقال : الفلحاء ، لأنّ لفظ عنترة مؤنّث بالتاء وإن كان واقعاً على مذكّر.

وأمّا قوله : عباسُ عباسٌ .... البيت

(١) نسبهما في العقد الفريد لأعرابية ترثي ابناً لها . ونسبهما ابن سيدة للأعشى وليسا في ديوانه. مجاز القرآن ٧٦/٢، الأصول ٦٩٦/٢، التوجيه ١٧، البلغة ٦٥، الانصاف ٢٦٦، المحكم ١٠٨/٢، العقد الفريد ١٢/٤، ابن الشجري ١٦٠/٢.

(٢) لشريح بن بجير التغلبي يصف عنترة العبسي .وروى: كأنه . الفلحاء مؤنث الأفلح وهو المشقوق الشفة السفلى . ملأما : من اللأمة وهي السلاح . الفند: القطعة العظيمة من الجبل والجمع أفناد . عماية : جبل عظيم بنجد . معاني القرآن ٢٠٩/١، جمهرة اللغة ٢٩١/٢ ، النقائض ١٠٨، شرح المفضليات ٧٨٧، المقاييس ٢٥٠/٤، المخصص ٤٧/٣، المحكم ٢٦٦/٣، اللسان : فلح ، لأم .

فيمكن أن يكون الأول منادى كأنه قال : يا عباسُ أنت عباسٌ ، فلم ينون عباساً المنادى لأنَّه مبني .

وأمَّا قوله : لولا انقطاعُ الوحيِ .... البيت

فلا يعلم قائله . وكذلك :

....

يفوقانِ مرداسَ .... البيت

إنما الرواية الصحيحة فيه : يفوقان شَيخِيَ (١) وشَيخَيَّ بلفظ الإفراد وبلفظ التثنية وقد قُرِيء : ويومَ حُنَينَ (٢) ، بالفتح من غير تنوين ، وينبغي أن يحمل على أنَّه منع صرفه للتعريف والتأنيث لأنه ذهب به مذهب البقعة .

وقوله : ياريحَ من نحوِ الشَّمالِ ..

إن صح فلا وجه له إلاّ حذف التنوين خاصة من غير أن يجرى مجرى مالا ينصرف كما تقدم .

فإن قيل : وما الضرورة الداعية إلى فتحه وهلا قيل : ياريحُ ، بالضم على الإقبال ؟

فالجواب :إنَّ الشاعر لم يرد ذلك وإنما أراد أنْ يقول : ياريحاً كائنة من نحو الشَّمال ، فوصفها بالمجرور ولا يوصف بالمجرور إلاَّ نكرة ، ثم قال بعد ذلك : هُبِّي ، ولو جعلها معرفة لكان المجرور متعلقاً بهُبِّي لا موضع له من الإعراب ولكان المعنى خلاف المعنى المتقدم ، فلما أخذه على أنَّه المجرور من صفة المنادى اضطُرَّ الى النصب .

ومن الحذف المتفق على جوازه الترخيم في غير النداء وهو ينقسم قسمين : ترخيم على قياس الترخيم الذي يكون في النداء وقسم ليس كذلك .

واختُلف في الأول ، فمذهب سيبويه أنَّه يجوز على لغة من نَوَى وعلى لغة من لم ينو .

---

(١) هي رواية المبرد كما نقل الرماني في التوجيه ٩.

(٢) التوبة : ٢٥ .

فمذهب أبي العباس أنّه لا يجوز إلاّ على لغة من لم ينو (١). وحجته على ذلك أنّه حذف في غير النداء، والمحذوف في غير النداء يجري آخره بالإعراب كيدٍ وبابه، ويرد عليه بالسماع والقياس.

أما القياس فإنّه حذف في غير النداء / مشبه بالحذف في النداء، بدليل أنّه لا يجوز في غير علم ولا ثلاثي وإنّما يجوز حيث يجوز التّرخيم في النداء. فلما كان كذلك انبغى أن يكون موافقاً له في مجيئه على اللغتين.

وأمّا السماع فقول جرير :

ألا أضحَتْ حِبالُكُمُ رِماما
وأضحت منكَ شاسِعةً أُماما (٥٢٦)

فرخّم أُمامة على لغة من نوى. وردّ أبو العباس المبرِّد هذه الرواية وزعم أنّ الرواية :

.... وما عهدٌ كعَهدِكِ يا أُماما

فرخّم في النداء. وهذالا يُردُّ به لأنّ روايته لا تقدح في رواية سيبويه وغيره من البصريين.

ومن ذلك قول الآخر :

٨٧٧ خذُوا حظّكم يا آلَ عِكرمَ واذكروا
أواصِرَنا والرحمُ بالغيبِ تُذكَرُ (٢)

والمبّرد يجعل هذا ممنوع الصرف وقصد به القبيلة.

وهذا ممكن، لكن إذا ثبت أنّ التّرخيم في غير النداء يجيء على اللغتين لم يحتج إلى هذا التأويل. ومن ذلك قول ابن أحمر :

---

(١) أنظر ص ٢/٩٥ .

(٢) لزهير بن أبي سلمى يخاطب بني سليم ،وعكرمة بن خصفة بن قيس عيلان بن مضر .وكانآل عكرمة قد عزموا على غزو قوم زهير وهم من مضر أيضاً فذكرهم زهير بالرحمالتي بينقومه وبينهم .الكتاب ١/٣٤٣، الأصول ٢/٧١٣، ابن الشجري ١/١٢٦ ، الانصاف ١٩٣، ابن يعيش ١/٢٠، العيني ٤/٢٩٠، الخزانة ١/٣٧٣، الديوان ٢١٤.

٨٧٨ أبـو حنَـشٍ يؤرّقُـنا وطَـلْـقٌ
وعبّـادٌ وآونـةً أثـالا (١)

وزعم المبّرد أنّ أثالاً معطوف على الضمير في يؤرّقنا المنصوب ، كأنه قال : يؤرقنا ويؤرق أثالاً .

وأما السيرافي فزعم أنّ أثالا ليس على ما قاله المبرّد ولا ما قاله سيبويه ، لأنّ قول المبرد يشهد على بطلانه القصة ، وذلك أنّ البيت لابن أحمر يرثي قوماً فُقدوا من جملتهم أثالة ، فأُثالُ على هذا مؤرَّق لا مؤرِّق . ورد قول سيبويه ، لأنّ أثالة لم يوجد في كلامهم وإنّما المحفوظ أُثال ، ويجعل أُثالاً في هذا البيت مما نصب بإضمار فعل لدلالة ما تقدم عليه ، لأنّه إذا أرقه عبّادٌ وطَلْقٌ وأبو حنش فقد يذكر أُثالاً لأنّه من جملتهم ، ويجعله نظير ما ذهب إليه الخليل في قول الشاعر :

٨٧٩ اذا تغنّى الحمامُ الوُرقُ هيّجَني
ولو تعزَّبْتُ عنها أمَّ عمّارِ (٢)

ألا ترى أنّه إذا هيّجه فقد ذكّره أمّ عمّار ، كأنّه قال : ذكّرني أمّ عمّار (٣) .

وهذا ليس مثله ، لأنّه ليس في قوله :
أبو حنشٍ يؤرّقُنا وطَلْـقٌ
وعبّادٌ ... ... البيت (٨٨٣)

---

(١) من أبيات يرثي بها الشاعر قوماً من أصحابه هلكوا، وقيل فارقوه أحياء. الكتاب ٣٤٣/١، الشيرازيات ٩٨و، شرح السيرافي ٢١٨/١ ، الخصائص ٣٧٨/٢، المحكم ٧٨/٣، ابن الشجري ١٢٦/١، ٩٢/٢، الانصاف ١٩٦.

(٢) للنابغة الذبياني من قصيدة قيل إنها منحولة عليه . تعزبت : بعدت . الورق : جمع ورقاءوهي الحمامة في لونها سمرة تضرب إلى بياض .
ورواية الديوان : ذكرني . الكتاب ١٤٤/١، الأضداد لابن الانباري ٤١، الخصائص ٤٢٥/٢، ٤٢٨، شرح مشكلات الحماسة ١٩٤،٧٢، الديوان ٢٣٥.

(٣) شرح السيرافي ٢١٨/١.

مايدل على المحذوف ، لأنّه لا يلزمه اذا أرّقه هؤلاء أن يتذكّر أثالاً ، وقوله: لا يُحفظ في كلامهم أثالة اسماً لرجل ، لايلزم ، لأنّه إذا لم يحفظه فقد حفظه سيبويه .

ومن أدلّ دليل على صحة مذهب سيبويه قول الشاعر :

إنّ ابنَ حارِثَ إن أشتَقْ لرؤيتهِ
أو أمتَدِحْهُ فإنّ الناسَ قد علِمُوا (٥٢٧)

لأنّه لايحتمل التأويل .

والذي ليس كذلك (١) يُحفظ ولا يُقاس عليه ، فمن ذلك قول العجاج :

قواطِناً مكّةَ مِنْ وُرقِ الحَمِي (٨٣٩)

يريد : الحمام. واختلف في المحذوف ، فمنهم من قال : ان المحذوف منه الألف والميم فصار : الحَمَ ، ثم أجراه بالإعراب وأطلق .

ومنهم من قال : ان المحذوف منه الألف الزائدة كقول الآخر :

٨٨٠ ألا لا بارَكَ اللهُ في سُهَيلٍ
إذا ما اللهُ بارَكَ في الرجالِ (٢)

وقول الآخر :

أقبلَ سيلٌ جاءَ من أمرِ الله
يحرُدُ حَرْدَ الجنّةِ المُغِلّة (٥١٣)

فصار الحَمَمِ ، ثم أبدل من أحد المثلين ياء / وهو موجود في كلامهم [٢٦١و] في المضاعف نحو قولهم : قَضّيتُ أظفاري ، يريد : قَصّصتُ ، وكذلك تظنّيت في تظنّنتُ ، وفي المضاعفين كقول عمر بن أبي ربيعة :

(١) يريد به الترخيم في غير النداء الذي لا يأتي على قياس ترخيم النداء .

(٢) لم ينسب لقائل .وسهيل اسم رجل .والذي ذهب إلى أن المحذوف الألف الزائدة ابن جني . الخصائص ١٣٥/٣، شرح مشكلات الحماسة ١٣٢، شرح المرزوقي ٣٣١، المخصص ١٦٠/٦، ١٥٠/١٧، اللسان: أله ، الخزانة ٣٣٥/٤.

٨٨١ رأت رجلاً أيْما إذا الشمسُ عارضَتْ
فيَضحَى وأيما بالعَشيّ فيَخْصَرُ (١)

يريد : أمّا . فصار الحَمِي (٢) ، كسر ما قبل الياء لتصحّ .

ومنهم من قال : ان المحذوف منه الميم الأخيرة فصار الحَمَى فأشبه صحَارى، لأنه في المعنى جمع وفي آخره ألف كما أنّ صحَارَى كذلك ، والعرب تقول في صحارَى : صحارِى ، فحرَّك الحَمَّى الى الحَمِي .

وهذه الأوجه محكية ، والأحسن منها ما تقدم ، لأنّه ليس فيه إلاّ تغيير واحد .

ومن ذلك أيضاً قولُ الآخر :

٨٨٢ ... ... تُسرِبلُ المَنا بـرؤوس الأسَلْ (٣)

يريد : المَنايا . وقول الآخر .

٨٨٣ وكـانـت مَنـاها بـأرضٍ ليـس يبلُغُها
بصاحبِ الهَمّ إلاّ الناقةُ الأجُدُ (٤)

يريد : منازِلَها . وقول الآخر :

---

(١) من رائية عمر المشهورة . أعرضت الشمس وعارضت : صارت في عرض السماء . يضحى: يظهر في الضحى ، أو تصيبه شمس مؤذية . يخصر : يبرد ، من الخصر وهو البرد . ويعني بالرجل نفسه . والبيت كناية عن مواصلته السفر في النهار والليل . مجاز القرآن ٣٢/٢، معاني القرآن ١٩٤/٢، الكامل ٧٠/١، ٢٩٣، المحتسب ٢٨٤/١، المغني ٥٧ ، العيني ٣١٦/١، الخزانة ٤٢١/٢ .

(٢) ج ، ر : الحمايم ، وهو تحريف .

(٣) صدره : ولبس العجاجة والخافقات

وهو من قصيدة لاسحاق بن خلف البهراني من بني حنيفة يخاطب بها علي بن عيسى بن موسى ابن طلحة الأشعري. الأصل: الرماح . الكامل ١٩/٢.

(٤) للأخطل . وروى في الخصائص : أمست .....مايبلغها .. الجسرة. والضمير في أمست يعود على المرأة التي ينسب بها الشاعر . الخصائص ٨١/١، اللسان : منا ، الديوان ١٦٩.

٨٨٤ درسَ المَنـا بمُتـالـعٍ فـأبـانِ ... ... (١)

يريد : المنازِلُ . وقول علقمة :

٨٨٥ كأن إبريقَهُم ظَبيٌ عـلـى شَرَف
مفدَّمٌ بسَّبا الكتَّانِ ملثُوم (٢)

يريد : بسبائب الكتان ، فحذف . وقيل : يريد بسَبِي الكتان فحذف أيضاً وعلى هذا ينبغي أن يثبت في سبا الألف (٣) .

ومن ذلك أيضاً قول الآخر :

٨٨٦ بالخيرِ خيـراتٍ وان شـراً فَـا
ولا أريد الشـر الا أن تـا (٤)

قيل : يريد : فأصابك الشر ، فاكتفى بالهمزة والفاء، وأراد : إلاّ أن تشاء فاكتفى بالتاء والهمزة. وقيل : أراد فالشر أردت فقطع همزة الوصل واكتفى بالهمزة والفاء، وأراد : ولا أريد الشر إلاّ أن تشاء، فحذف الشين والألف من تشاء واكتفى بالتاء والهمزة.

ومن ذلك أيضاً قوله :

---

(١) عجزه : وتقادمت بالحبس فالسوبان

وهو للبيد . متالع : جبل بنجد ،أبان : جبل ، السوبان : واد معروف . تأويل مشكل القرآن ٢٣٦، تلقيب القوافي ٦٣، الموشح ٣٦٦، الخصائص ٨١/١، ٤٣٧/٢، المحكم ٣٨/٢، العيني ٢٦٤/٤، شواهد الشافية ٣٩٧، الديوان ١٣٨.

(٢) الشرف : المكان المرتفع . المفدم : الذي على فمه خرقة . السبا قيل أراد به السبائب وقيل هي لغة واحدتها سبية . الملثوم: المتلفف، من تلثم بعمامته إذا شدها على فمه . والسبيبة: الشقة البيضاء من الثوب . شرح المفضليات ٨١٥، الكامل ٤٢/٣، الخصائص ٨١/١، المقصور والممدود لابن ولاد ٥٤، الشيرازيات ٩٨و، المخصص ١٦٧/١٥، الديوان ٧٠.

(٣) كذا والعبارة غير واضحة .

(٤) قبله : ان شئت أشـرفـنـا كلانـا فدعا الله جهـرا ربـه فأسمعا

وهما للقيم بن أوس من بني أبي ربيعة (اسلامي) يخاطب امرأته وكانت قد دعت عليه بالهلاك. الكتاب ٦٢/٦، النوادر ١٢٦، الكامل ٢٠/٢، اعراب ثلاثين سورة ١٣٧، المحكم ١٩٣/٢، شواهد الشافية ٢٦٢.

٨٨٧ قـلـنا لهـا يـوماً قِفـي قـالت قـافْ

لا تَحسَبِي أنّا نَسِينا الإيجافْ (١)

يريد : أنّها اكتفت بالقاف من وقفتُ.

وقد جاء في كلامهم شيء يُحفظ ولا يُقاس عليه لندوره، وذلك قولهم : ألا تا، بلى فا، يريد : ألا تفعل ؟ فقال له المجيب : بلى فافعل (٢).

ومن المتفق على جوازه حذف النون من مثل من ولكن لالتقاء الساكنين تشبيهاً لها بالتنوين نحو قول الشاعر :

٨٨٨ فـلـستُ بآتيـهِ ولا أستـطيعُـهُ

ولاكِ اسقِني إنْ كانَ ماؤكَ ذا فَضلِ (٣)

يريد ولكن فحذف النون. وقول الآخر :

وكأنَّ الخَمرَ المُدامَ مِ الإسفِنْطِ ممزوجةٌ بماءِ الزّلالِ (٧٢٨)

يريد : مِنَ الإسفِنْطِ، فحذف.

وكذلك قول الآخر وهو أبو صخر الهذلي :

كأنّهـمُ مِ الآنَ لـم يتَغيَّروا

وقد مرَّ للدارَيْنِ من بَعدِنا عَصْرُ (٣٤٩)

يريد : مِنَ الآن، فحذف أيضاً. ووجه جواز ذلك تشبيهه بالتنوين.

---

(١) من رجز للوليد بن عقبة قاله حين كان في ركب متجه إلى المدينة فنزل يسوق بهم. الخصائص ٣٠/١، ٢٤٦،٨ ، ٣٦١/٢، الأغاني ١٣١/٥، شواهد الشافية ٢٧١.

(٢) الكتاب ٦٢/٢، النوادر ١٢٧، الخصائص ٣٠/١ ،الكامل ٢٠/٢.

(٣) للنجاشي الحارثي (قيس بن عمرو) يقوله على لسان ذئب دعاه الشاعر للصحبة فاعتذر لعوطلب أن يسقيه ان كان لديه ماء. الكتاب ٩/١، الأصول ٧١٢/٢، الخصائص ٣٠٠/١، المنصف ٢٢٩/٢، اللامات ١٧٨، ابن الشجري ٣٨٥/١، ابن يعيش ١٤٢/٩، الخزانة ٣٦٧/٤، المغني ٣٢٣.

وأما حذف التنوين لالتقاء الساكنين فمن الناس من جعله ضرورة ، ومنهم من أجازه في فصيح الكلام ، وهو الصحيح . وقد قرئ : قل هو الله أحدُ الله الصمدُ (١) ، بحذف التنوين .

وقرأ عمرو بن عقيل (٢): ولا الليلُ سابقُ النهارَ (٣). بحذف التنوين من سابق ، فسئل عن ذلك فقال : لو نوّنتُه لكان أوزن ، يريد : أثقل . وكان عمرو بن عقيل فصيحاً . وقد حمل على ذلك أبو عمرو قوله تعالى : عزيزُ ابنُ اللهِ (٤) . فجعل عزيزاً عربياً وحُذِف منه التنوين لالتقاء الساكنين .

ومما جاء في الشعر/ من ذلك قوله : [٢٦١ظ]

عمروُ الذي هشَمَ الثريدَ لقومه
ورجالُ مكّةَ مُسنِتونَ عِجافُ (٧٧١)

وقال الآخر :

فألفيتُهُ غيرَ مُستَعتِبٍ
ولا ذاكرَ اللهَ إلاّ قليلا (٧٧٢)

وقول الآخر :

٨٨٩ أو من بني زُهرَةَ الأخيارِ قد عُلِموا
أو من بني خَلَفِ الخُضرِ الجَلاعيدِ (٥)

وقول الآخر :

---

(١) الاخلاص : ١، ٢ وهذه القراءة عند الفراء فصيحة وعند ابن خالويه من الشواذ .معاني القرآن ٤٣٢/١، شواذ ابن خالويه ١٨٢.

(٢) هو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الشاعر وكان فصيحاً سمع عنه المبرد الائمة .الكامل ٢٥٣/١.

(٣) سورة يس : ٤٠ .

(٤) سورة التوبة : ٣٠ وانظر ص ٣٦١/٢ تعليق ٢ .

(٥) لحسان بن ثابت من قصيدة في هجاء مسافع بن عياض التيمي .والرواية :

أو من بني زهرة الأخيار قد علموا   أو من بني جمح البيض المناجيد
أو في السرارة من تيم رضيتبهم   أو من بني خلف الخضر الجلاعيد

وهو يهجوه بأنه ليس له شرف هؤلاء القوم ولا نسبهم .الكامل ٢٤٩/١.

حميدُ الذي أمَجٌ دارُهُ

.... (٧٧٣)

وأمثال ذلك كثير .

ومن الحذف حذف أحد الحرفين المشدَّدين في القوافي نحو قول طرفة :

٨٩٠ أصحوتَ اليومَ أم شاقتْكَ هِرّ

ومن الحُبِّ جُنونٌ مُستَعِرْ (١)

فحذف إحدى الراءين من هرّ. وقوله :

٨٩١ .... ليسَ هذا مِنكِ ماويَّ بِحُرْ (٢)

فحذف إحدى الراءين من بِحُرٍّ. وقول الآخر وهو لبيد :

٨٩٢ وقبيلٌ من لُكَيزٍ حاضِرٌ

رهطُ مرجومٍ ورهطُ ابن المُعَلْ (٣)

يريد : المُعلّى، فحذف الألف (واللام).

ومن الحذف أيضاً حذف ياء الإضافة في القوافي تشبيها بحذف حرف الإطلاق نحو قول الشاعر :

٨٩٣ إنَّ تقوى ربِّنا خيرُ نَفَلْ

وبإذنِ اللّهِ رَيْثِي وعَجَلْ (٤)

فحذف الياء تشبيهاً بحذفِها من المنادى.

---

(١) مطلع قصيدة في الفخر ، والخطاب لنفسه . هر : اسم امرأة .الكامل ٩/٤، الأصول ٧٠٥/٢، الخصائص ٢٢٨/٢، الديوان ٤٥.

(٢) صدره : لا يكن حبك داء قاتلا

وهو من قصيدة الشاهد السابق .ماوى: مرخم ماوية ، اسم امرأة . يريد : لايكن جزائي عندك الهجر والحرمان على حبي لك .الديوان ٤٦ .

(٣) سقط الشاهد من ديوان لبيد .القبيل : العريف والكفيل .لكيز أبو قبيلة من عبد القيس.شاهد: حاضر . مرجوم وابن المعلى سيدان من لكيز . وصف مقاما فاخر فيه قبائل ربيعة بقبيلته من مضر . الكتاب ٢٩١/٢، مجاز القرآن ١٦٠/٢، جمهرة اللغة ٨٥/٢، الحجة ٥٨/١ ، الخصائص ٢٩٣/٢، شواهد الشافية ٢٠٧.

(٤) مطلع قصيدة للبيد ، ومنها الشاهد السابق .النفل: العطية التي تفضل .الكامل ٤٠٦/٣،الديوان ١٧٤ .

ومن الحذف حذف الياء من قاضِي وجوارِي وبابهما في حال الإضافة والتعريف بالألف واللام تشبيهاً للألف واللام والإضافة بما عاقبتاه وهو التنوين، فكما تحذف مع التنوين كذلك حذفت معهما نحو ما أنشده سيبويه من قول الشاعر :

٨٩٤ وطـرتُ بمنُصُلِـي في يَعمَـلاتٍ
دوامِـي الأيـدِ يَخبِطْنَ السَّرِيحـا(١)

فحذف الياء من الأيدى .

وقول الآخر :

٨٩٥ كنـواحِ ريشِ حَمامةٍ نَـجديَّـةٍ
ومَسَحتُ باللِّثَتَينِ عَصفَ الإثمِـدِ (٢)

فحذف الياء وكان ينبغي أن يثبتها فيقول : كنواحِي ريشِ ، شبه المضاف إليه بالتنوين لمعاقبتهِ له فحذف الياء معه كما يحذفها مع التنوين .

ومن الحذف أيضاً حذف المضاف إذا لم يكن في الكلام مايدل عليه ، بل يدل عليهُ تقدّم خبر أو شيء ليس في اللفظ ، ومنه قول الشاعر :

٨٩٦ عشيّـةَ فـرَّ الحـارثيّـونَ بعـدَمـا
قضَـى نَحبَـهُ في مُلتَقَـى القَـومِ هوبَـرُ(٣)

---

(١) ينسب لمضرس بن ربعي الأسدي وليزيد بن الطثرية .المنصل : السيف . يعملات جمع يعملة وهي الناقة القوية على العمل .السريح : السير الذي تشد به الخدمة وهي مايشد في الرسغ،أو هي الأخفاف التي تشد بها أخفاف الابل عندما يدميها السير الكثير .الكتاب ١/٩، ٢/٢٩١، الحجة ١/١٠٢، الخصائص ٣/١٣٣، المغني ٢٤٨، شواهد الشافية ٤٨١.

(٢) لخفاف بن ندبة السلمى . الأثمد : حجر الكحل . العصف : المسحوق يريد أن لثات هذه المرأة تضرب إلى سمرة فكأنها مسحتها بمسحوق الإثمد.الكتاب ١/٩، الأصول ٢/٧١٢، الحجة ١/١٠٢، التمام ١٧٦ ، الموشح ١٤٦، الإنصاف ٢٨٣ ،المغني ١١٢.

(٣) لذى الرمة من قصيدة يذكر فيها يزيد بن هوبر . وروى : ملتقى الخيل . مجاز القرآن ٢/١٣٦، جمهرة اللغة ٣/٥٠٣، الاغاني ١٥/٧، المفصل ١٠٤، الخزانة٢/٢٣٢، الديوان ٢٣٥.

يريد : ابنُ هَوبر ، فحذف أيضاً . وقول الآخر :

٨٩٧ ... ...

... بما أعيَى النَّطاسِيَّ حِذْيَما (١)

يريد ابنَ حذيم ، فحذف ابناً ، وليس في اللفظ مايدل على شيء من ذلك. ووجه إجازته التشبيه بما في اللفظ عليه دليل .

• • •

ومن الحذف قصر الممدود. وفيه خلاف ، فمذهب سيبويه وكافة البصريين والكوفيين غير الفراء أنّه يجوز عموماً (٢) .

والفراء يفصل فيقول : الممدود لايخلو أن يكون له قياس يوجب مده مثل فَعْلاء مؤنث أفعَل أو لايكون له ذلك كالهَواء مثلا بين السماء والأرض . فإن كان له قياس يوجب مدّه فلا يجوز عنده قصره ، وإن لم يكن له قياس يوجب مده أجاز قصره (٣).

والصحيح أنّه يجوز قصره على كل حال ، لأنّه ردّ فرع إلى أصل ، لأنّ الأصل أن لايلحق الاسم زيادة على حروفه الأصول .

فمّما جاء من قصر الممدود الذى لاقياس لمدّه قول الشاعر :

---

(١) هذه قطعة من بيت لأوس بن حجر ، وتمامه :

فهل لكم فيها إلي فإنني طبيب بما أعيى النطاسي حذيما

وكان الشاعر جاور في قوم غير قومه باليمامة فاقتسموا معزاه فهجاهم وعرض عليهم أن يردوا عليه ماله فيخرجهم من مخزاة فعلتهم وأنه كفيل بذلك .وابن حذيم رجل من تيم الرباب كان أطب العرب. النطاسي : العالم الشديد النظر في الأمور .الفاخر ٩٣(ليبزج)جمهرة اللغة٣/٥٠٣، الخصائص ٢/٤٥٣، المفصل ١٠٤، الخزانة ٢/٢٣٢، الضرائر ٥٢.

(٢) الكامل ١/٢١٦، الموشح ٩٢، المخصص ١٥/١١١، الانصاف م ١٠٩.

(٣) شرح السيرافي ١/٢٢٠.

٨٩٨ وأخرجَ أمُّهُ لسواسِ سَلْمَى
لمعفورِ الضَّرا ضَرِمِ الجَنينِ (١)

والضَّراء ممدود . وقول الآخر :

٨٩٩ لابُدَّ من صَنْعا وان طالَ السَّفَرْ (٢)

فقصر صَنْعاء وهو ممدود / [٢٦٢و]

ومما جاء من قصر الممدود الذي له قياس يوجب مده قول الآخر :

٩٠٠ ولكنَّما أهدِي لقيسٍ هديَّةً
بِفِيَّ من اهداها لكَ الدَّهرَ إثلِبُ (٣)

ومصدر أفعَلَ إنَّما هو على إفعال .

ومن ذلك قول الأعشى :

٩٠١ الواهبُ العدّا وكلُّ طِمِرَّةٍ
ماإن تنالُ يدا الطَّويلِ قَذالَها (٤)

وذلك أن كل فَعَّال (٥) من معتل العين إنَّما هو ممدود .

---

(١) الطرماح في وصف رماد . الأخرج : الذي في لونه سواد وبياض. سواس سلمى :الموضع الذي بحضرة سلمى وهو أحد جبل طيء ،ويريد بأمه الشجرة التي هي أصل هذا الرماد .الضراء: مايواري الأنسان من الشجر .المعفور: الذي يسقط من النار من الزند .ضرم: مشتعل. الجنين : مالم يظهر من النار بعد .الكامل ٢١٧/١، الديوان ١٧٦.

(٢) بعده : وان تحنى كل عود ودبر
ولم ينسب لقائل . تحنى :احدودب .دبر : عقر ظهره .العود :المسن من الابل .شرح السيرافي ٢٢٠/١ ،المخصص ١١١/١٥ ، ٤٢/١٦ ، التوضيح ٢١٥/٢، العيني ٥١١/٤، اللسان: صنع ، بيد ، التصريح ٢٩٣/٢.

(٣) لشبث بن زنباع من قصيدة في الفخر .الأثلب : الحجارة أو فتات الحجارة والتراب.شرح السيرافي ٢٢٠/١، ٢٣٢، المخصص ٩١/١٠، ١١١/١٥، الانصاف ٤٠٥ ،اللسان:ثلب.

(٤) للأعشى في مدح قيس بن معدي كرب الكندي . العداء : الشديد العدو .الطمرة : الخفيفة الوثابة أو طويلة القوائم .القذال :جماع مؤخر الرأس .المخصص ١٦٥/٦، المحكم٢٢٦/٢، الانصاف ٤٠٥، الضرائر ٥٨ ، الديوان ٢٩.

(٥) ج، ر : فعل ،وهو تحريف .

وقول الآخر :

فلو أنَّ الأطِبّا كانُ حولي
وكانَ مع الأطبّاءِ الأُساةُ (٦٨١)

ولأنّه ليس في الكلام أفعِلا مقصوراً .

ومن الحذف تسكين عين فَعَل المفتوحة تشبيها لها بالعين المضمومة والمكسورة نحو عَضُد وكَتِف ، تقول فيهما : عَضْدٌ وكَتْفٌ ، بتسكين العين نحو قول الشاعر :

٩٠٢ على مَحالاتٍ عُكِسْنَ عَكْسا
إذا تسدّاها طِلاباً غَلْسا(١)

وإنّما يقال : غَلَسَ ، بالفتح . وقول الآخر :

٩٠٣

وقول الآخر :

٩٠٤ وما كلُّ مغبونٍ ولو سَلْفَ صَفْقُهُ
براجعِ ما قد فاتَهُ برَدادِ (٢)

يريد : سَلَفَ .

ومن الحذف تسكين حركة الإعراب اجراء للمنفصل مجرى المتصل نحو قول الآخر :

---

(١) أنشده السيرافي عن الأصمعي ولم ينسبه . والمحالات : جمع محالة وهي البكرة العظيمة التي يستقى بها . تسدى الأمر : علاه وقهره . عكس الشيء إلى الأرض : جذبه وضغطه ضغطاً شديداً . الغلس : ظلام آخر الليل . والظاهر أنه يصف مستقياً يبكر إلى عمله . شرح السيرافي ٢٢٨/١ . شواهد الشافية ١٨ .

(٢) للأخطل من قصيدة في الهجاء. سلف : وجب. الصفق : ايجاب البيع. الرداد : اسم من الاسترداد وهو فسخ البيع. الخصائص ٢/ ٣٣٨، المنصف ١/ ٢١، الاقتضاب ٤٦٢، شواهد الشافية ١٨، الديوان ١٣٧.

٩٠٥ إذا اعوجَجْنَ قلت صاحبْ قَوِّم
بالدَّوِّ أشباهَ السَّفينِ العُوَّمِ (١)

فسكَّن الباء من صاحب إجراء للمنفصل مجرى المتصل فجعل حِبُ قَ كفعُلَ وان لم يكن في الكلام (٢)، لأنَّه لو ورد في الكلام لجاز تسكينه لثقل الضمة.

وقول امرىء القيس:

فاليومَ أشربْ غيرَ مُستحقِبٍ
إثماً من اللهِ ولا واغِلِ (٥٧٣)

فسكب الباء من أشربُ إجراء للمنفصل مجرى المتصل فجعل: رَبُ غَ كَفَعُلَ.

وقول الآخر:

٩٠٦ رُحتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما
وقد بدا هَنْكِ مِنَ المئزَرِ (٣)

فسكن النون من هنك إجراء للمنفصل مجرى المتصل.

وقول جرير:

٩٠٧ سيروا بني العَمِّ فالأهوازُ منزِلُكم
ونهرُ تِيرَى فما تعرِفْكُم العَرَبُ(٤)

---

(١) نسب لأبي نخيلة الراجز، والضمير في اعوججن يعود على الإبل ويريد بذلك ميلهن عن الطريق. الدو: الصحراء. العوم: جمع عائمة. شبه الإبل بالسفن. الكتاب ٢/ ١٩٧، معاني القرآن ٢/ ١٢، الخصائص ١/ ٧٥، ٢/ ٣١٧.

(٢) مما جاء من ذلك في الكلام قراءة أبي السمال في الشواذ: والسماء ذات الحبك. وانظر القرطبي ١٧/ ٣٢ وسورة الذاريات ٧.

(٣) للأقيشر الأسدي يخاطب امرأته وكانت قد لامته لتبذله بعد أن سكر وكان مدمناً على الخمرة. والهن كناية عن كل ما يقبح وأراد به هنا العورة. يريد أنها لو شربت الخمرة لفقدت وعيها. الكتاب ٢/ ٢٩٧، الشعر والشعراء ١٠٠، الخصائص ١/ ٧٤، ابن الشجري ٢/ ٣٧، العيني ٤/ ٥١٦، الخزانة ٢/ ٢٧٩.

(٤) من أبيات في هجاء بني العم وكانوا أعانوا الفرزدق على جرير. نهر تيري: نهر قديم في نواحي الأهواز. ورواية الديوان: فلم، ولا شاهد فيها. شرح السيرافي ١/ ٢٢٩، الخصائص ١/ ٧٤، ٢/ ٣١٧، الأغاني ٣/ ٢٥٧، المخصص ١٥/ ١٨٨، المحكم ٢/ ٢١، الديوان ٤٨.

فسكّنَ الفاء من تعرفكم إجراء للمنفصل مجرى المتصل ، فجعل رِفُكُ كفِعُلُ وإن لم يكن في الكلام(١)، لأنّه لو ورد في الكلام لجاز تسكينه لِثقل الضمة. والمبرّد لايجيز هذا ويزعم أنّ الرواية في قوله: فاليوم أشربْ، أسقى.
وفي قول جرير : فما تعرِفُكُم ، فلم تعرِفْكم ، وفي قوله : صاحِبْ قَوّمِ ، صاحِ قَوّمِ ، وفي بداهِنَنْكِ ، بدا ذاكَ .
وهذه الروايات وإن ثبتت لايدفع بها مارواه غيره .

ومن الحذف تسكين الفتحة التي تكون في الآخر إجراء أيضاً للمنفصل مجرى المتصل وهو قبيح ، نحو قوله :

٩٠٨ تَرّاكُ أمكنَةٍ إذا لم أرضَها
أو يرتَبِطْ بعضَ النفوسِ حِمامُها(٢)

فسكن يرتبط وكان ينبغي أن يكون مفتوحاً لأنّ أو الداخلة عليه بمنزلة إلى أن .

وكذلك قول وضاح :

٩٠٩ عجِبُ الناسُ وقالوا
شِعرُ وضّاحِ اليمانِي (٣)
إنّما شِعرِيَ شَهْدٌ
قد خُلِطْ بجُلجُلانِ

---

(١) من هنا وحتى قوله : والثالث، في ص ٤٧٨ سقط من ر.
(٢) لبيد بن ربيعة . قال أبو عبيدة : البعض ها هنا الكل. مجاز القرآن ١/ ٩٤، ٢/ ٢٠٥، الشعر والشعراء ٩٨، شرح السبع ٥٧٣، الخصائص ١/ ٧٤، ٢/ ٣١٧، شواهد الشافية ٤١٥، الديوان ٣١٣.
(٣) الجلجلان : ثمرة الكزبرة، وقيل : حب السمسم، وقيل : ما في جوف التين من الحب
الشهد : العسل. وفي الارتشاف ٣٨٥ و : ضحك الناس .. .. شعري قند.
وانظر العقد الفريد ٣/ ٤٣٠، اللسان : جلجل.

فسكن الطاء من خُلِطَ إجراء للمنفصل مجرى المتصل فجعل لِطَ بِ كفِعِلٍ وسكّن المفتوح كما سكنه من المتصل للضرورة .

• • •

ومن الحذف أيضاً حذف حروف العلة للاكتفاء بالحركات منها .
فمن حذف الألف قول الشاعر :

أقبلَ سيلٌ جاءَ من أمرِ اللّهْ (٥١٣)

فحذف الألف من اللّه . ومن حذف الياء قول الآخر : / [٢٦٢ظ]

٩١٠ كفّاكَ كفٌّ ماتُليقُ درهما
جوداً وأخرَى تُعطِ بالسيف الدما (١)

فحذف الياء من تُعطي واكتفى بالكسرة عنها .
ومن حذف الواو :

فلو أنّ الأطبّا كانُ حولي
وكان مع الأطبّاءِ الأساةُ (٦٨١)

فحذف واو الضمير . وإنّما جاز ذلك لأنّ فيه رد الشيء إلى أصله ،لأنّ هذه الحروف المحذوفة زوائد (٢).
وأمّا حذف واو الضمير والياء من تعطي وإن لم تكونا زائدتين فمشبّهات بالزائدة .

ومن الحذف أيضاً حذف صلة الضمير المذكّر الغائب المنصوب إذا كان ماقبله متحركاً . وذلك أنّ العرب تصله بواو إذا كان ماقبله مضموماً أو مفتوحاً نحو : ضَرَبَهُ ويَضرِبُهُ ، وبياء إذا كان ماقبله مكسوراً نحو : بِهِ ،

(١) أنشده الفراء ولم ينسبه. تليق : تمسك. وصفه بالكرم والشجاعة. معاني القرآن ٢/ ٢٧، ١١٨، الخصائص ٣/ ٩٠، ١٣٣، اعراب ثلاثين سورة ٢١٥، ابن الشجري ٢/٧٢، اللسان : لوق، الضرائر ١٧٥.

(٢) نقل الفراء أن حذف اليا والواو الساكنتين والاجتزاء عنهما بالحركات غير مقصور على الضرورة بل يرد في الكلام وعده ابن الشجري ٢/ ٧٢ في غير الفواصل والقوافي شاذاً. معاني القرآن ٢/ ٢٧، ١١٨.

ومنهم من يصله بواو نحو : بهُ (١) . فإذا وقفت حذفت الصلة فقلت : بهْ وضَرَبَهْ ويضربُهْ . وهذا حكمه في الكلام .

ولا يجوز حذف هذه الصلات في الوصل إلاّ في ضرورة شعر ، لأن ذلك من قبيل ردّ الكلمة إلى أصلها ، لأنّ هذه الصلات زوائد ، بدليل حذفها في الوقف . فمن ذلك قول الشاعر :

٩١١ أو مُعبرُ الظَّهرِ يُنبِي عنْ وَليَّتِـه
ماحـجَّ ربُّـهُ في الدُّنيـا وما اعتمرَا (٢)

فحذف صلة الضمير في (ربُّهُ) .

ومن ذلك قول الآخر :

٩١٢ فإن يَـكُ غثّاً أو سميناً فإنَّنـي
سأجعلُ عينيهِ لنفسهِ مَقْنَعا (٣)

فحذف صلة الضمير من لنفسه .

وقد يجوز في الاضطرار حذف الصلة وحركة الضمير ، إلاّ أنّ ذلك أحسن من الأول ، ووجهه إجراء الوصل مجرى الوقف . فكما تقول : بهْ وضَرَبَهْ ويَضربُهْ ، في الوقف كذلك في الوصل . فمن ذلك قول الشاعر :

٩١٣ فَظِلْتُ لدى البيتِ العَتيقِ أُخيلُـهُ
ومِطواي مُشْتاقانِ لَهْ أرِقَـانِ (٤)

---

(١) حكى هذه اللغة الفراء في معاني القرآن ١/ ٥ ، وفي الكتاب ٢/ ٢٩٤ أنها لغة أهل الحجاز.

(٢) نسب في الكتاب لرجل من باهلة. معبر الظهر : كثير الوبر في امتلاء .
الولية : البرذعة. والأصل : ينبي عنه وليته ، وذلك لسنه وكثرة وبره . وصف لصا يتمنى سرقة بعير هذه صفته. الكتاب ١/ ١٢ ، المقتضب ١/ ٣٨ ، المخصص ٧/ ٧٦ ، المسلسل ١٨٩ ، الانصاف ٢٦٩ ، اللسان : عبر ، الضرائر ٨٢.

(٣) لمالك بن حريم أو خريم الهمداني. والضمير في عينيه يعود على الضيف.
الكتاب ١/ ١٠ ، المقتضب ١/ ٣٨ ، الوحشيات ٢٥٩ ، الاصمعيات ٥٦ ، الأصول ٢/ ٧١٥ ، الاقتضاب ٤٣٥ ، الانصاف ٢٦٩.

(٤) من أبيات ليعلى الأحول الأزدي . أخيله : أتوقع فيه مطراً. مطواى : مثنى مطو بمعنى صاحب وهي لغة أزد السراة. والبيت في وصف برق. المقتضب ١/ ٣٩ ، جمهرة اللغة ٣/ ١١٨ ، الخصائص ١/ ١٢٨ ، المنصف ٣/ ٨٤ ، المحتسب ١/ ٢٤٤ ، اللسان : مطا ، الخزانة ٢/ ٤٠١ .

فسكنْ الهاء من له . وقول الآخر :

٩١٤ وأشـربُ المـاءَ مابـي نحوهُ عطشٌ
إلاَّ لأنْ عيونَـهْ سَيلُ واديِها(١)

فسكن الهاء من عيونه .

وأمَّا حذف الصلة وابقاء الحركة فقلْ لأنَّه لم يُجرِ الوصل مجرى الوقف ولا أبقى الوصل على ماكان ينبغي أن يكون عليه .

ومن الحذف أيضاً حذف الياء من هي والواو من هو ، وهو أقبح من جميع ماتقدم . وذلك لأنَّه اجتمع فيه ضرورتان : إحداهما تسكين الياء والواو المفتوحتين حملاً عليهما إذا كانا مكسورتين أو مضمومتين نحو قول النابغة الذبياني :

٩١٥ رَدَّتْ عليـه أقاصيـهِ ولبَّـــدَهُ
........................البيت(٢)

في إحدى الروايتين.

والأُخرى تشبيه المنفصل بالمتصل . وذلك أنَّه لما سكنَّها صار بمنزلته في بهْ وضربَهْ . وهذا الضمير إذا كان ماقبله ساكناً نحو مِنهُ وعَليهِ جاز أن لايؤتى بالصلة . فكذلك ماشُبِّه به . فمن ذلك قول الشاعر :

فبيناهُ يشرى رَحلهُ قـال قائـــلٌ
لِمَنْ جملٌ رِخوٌ الملاطِ نَجيبُ (٤٦٣)

---

(١) روى عن قطرب ولم يذكر قائله. وقد اجتمعت فيه اللغتان : ضم الهاء في نحوه وهي لغة عامة العرب، واسكانها في عيونه وهي لغة أزد السراة فيما نقل الأخفش. الخصائص ١/ ٣٧١، المحتسب ١/ ٢٤٤، الخزانة ٢/ ٤٠٢، الضرائر ٨٣، الدرر اللوامع ١/ ٣٤.

(٢) عجزه : ضرب الوليدة بالمسحاة في الثأد

والتاء في ردت تعود على الأمة التي جمعت ما تفرق من تراب الحفرة لئلا يصل الماء إلى البيت. والرواية الثانية : ردت، بالبناء للمفعول، ولا شاهد فيها. أقاصيه : ما شذ منه. لبده: سكنه. الثأد : الموضع الندي التراب. الوليدة : الخادمة الشابة. شرح المفضليات ٤٨٠، شرح العشر ٣٩٥، المقتضب ٤/ ٢١، الخزانة ٢/ ٧٧، الديوان ٤.

فأجرى بينا هو بعد الإسكان مجرى رِماءُ .
وقال الآخر:

دارٌ لِسُعدَى إذْهِ مِنْ هَواكا (٤٦٤)

فأجرى إذ هيَ بعد إسكان الياء مجرى عليه فلم يأتِ بصفة لذلك .

ومن الحذف أيضاً حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، حيث لايجوز ذلك في الكلام ، وذلك في ثلاثة أماكن :

أحدها : صفة أيّ المنادى / نحو قولك : ياأيُّها الرجلُ . ولايجوز [٢٦٣و] أن تقول ياالرجلُ ، إلاّ في ضرورة . قال الشاعر :

من أجلكِ ياالتي تيّمتِ قلبي
وأنتِ بَخيلةٌ بالودِّ عنّي (٥٠٧)

يريد : ياأيّتُها التي . وقول الآخر :

فيا الغلامانِ اللذانِ فرّا
إيّاكما أن تُكسِباني شرّا (٥٠٦)

يريد : فيا أيُّها الغلامانِ .

والثاني أن تكون الصفة غير حقيقية . أعني جملة أو ظرفاً أو مجروراً نحو قولك : جاءَني يقومُ أبوهُ ، تريد : جاءني رجلٌ يقومُ أبوهُ . فإنَّ ذلك لايجوز في الكلام إلاّ في موضعين . أحدهما : مع مِنْ نحو قوله : منّا ظَعنَ ومنّا أقامَ ، تُريد منّا رجلٌ ظَعنَ ومنّا رجلٌ أقامَ . وعليه قوله :

٩١٦ وما الدهرُ إلاّ تارتانِ فمنهُما
أموتُ ومنها أبتغي العيشَ أكدحُ (١)

والآخر في : نِعمَ الرجلُ يقومُ ، يريد : نِعمَ رجلاً يقومُ ، فحذفت رجلاً لدلالة الرجل المتقدم الذكر عليه ، وحذفته مع مِنْ لأنّها تقتضي التفصيل ،

(١) لتميم بن مقبل من قصيدة في وصف القحط. الكتاب ١/ ٣٧٦، معاني القرآن ٢/ ٢٢٣، المقتضب ٢/ ١٣٨، الكامل ٣/ ١٧٩، شواهد الكشاف ٢٥٩، الخزانة ٢/ ٣٠٨.

ففيها دلالة على معنى أحدهما أو أحدهم فعل كذا والآخر كذا فحذفت لقوة الدلالة .

وما عدا ذلك فلا يجوز إلاّ في الضرورة وهو على قسمين : مقيسٌ في الضرائر ، وغير مقيس . فالمقيس أن يكون المحذوف مرفوعاً نحو قول الشاعر :

لو قلتَ مافي قومِها لم تَيْثَمِ
يفضُلُها في حَسَبٍ وميسَمِ (١١٣)

يريد : أحدٌ يفضُلها .

وغير المقيس أن يكون المحذوف ليس بمرفوع نحو قول الشاعر :

واللّهِ ما زيدٌ بنامَ صاحِبُهْ
ولا مخالِطَ الليانِ جانِبُهْ (١١٥)

يريد : برجلٍ نامَ صاحِبُهُ .

وقول الآخر :

مالكَ عندي غيرُ سَهمٍ وحَجَرْ
وغيرُ كبداءَ شديدةِ الوَتَرْ (١١٦)
تَرمِي بكَفّي كانَ مِن أرمى البَشَرْ

يريد بكفّي رجلٍ كان من أرمى البشر .

والثالث : أن يحذف الموصوف وتقام الصفة مقامه من غير أن تكون الصفة مختصة بجنس ، كمُهندس (١) ، فإنّه وصف خاص بمن يعقل . أو تكون قد استعملت استعمال الأسماء نحو الأبطح والأبرق (٢) . أو يتقدّم لفظ دال على الموصوف نحو : اعطِني ماءً ولو بارداً ، يريد : ولو ماءً بارداً، نحو قول أبي دؤاد :

---

(١) ج، ر : هندس، والمندس من أسماء الأسد ومعناه جريء.

(٢) الأبطح مسيل الماء فيه حجارة دقيقة. والابرق : أرض غليظة فيها حجارة ورمل.

وقُصرَى شَنِجِ الأنساءِ نَبّاجٍ منَ الشُعبِ (١١٧)

يريد : وقصرا ثورٍ شَنِجِ الأنساءِ ، فحذف الموصوف وليست الصفة خاصة بثور الوحش ، لأنَّ شَنِج الأنساء يوصف به أشياء كثيرة كالفرس والغزال ، ولا هي مما استعمل استعمال الأسماء ولا تقدم مايدل على الموصوف . ويجوز القياس على ذلك في الضرائر. ووجه جواز جميع ذلك التشبيه بحذف الموصوف حيث يجوز ذلك فيه .

ومن الحذف تسكين المنصوب الذي في آخره حرف علة وقبله كسرة إجراء للمنصوب مجرى المرفوع نحو قوله :

٩١٧ وكسوتَ عارِي لحمُهُ فتركتَهُ

جذلانَ يَسحَبُ ذيلَهُ ورداءَهُ(١)

وكان حقه أن يقول : وكسوت عارياً لحمُهُ ، فسكَّن .

ومن الحذف أيضاً الجزم بعد الحذف تشبيهاً بما لم يحذف منه شيء، تقول : لم يَغزْ ، فسكن الزاي بعد حذف الواو لأنَّك تُشبِّه الكلمة بعد الحذف بما لم يُحذف منه شيء ، فكما أنَّك تجزم يضرب إذا أدخلت عليه الجازم كذلك / تفعل بيغزُ ، فمن ذلك قول الشاعر : [٢٦٣ظ]

٩١٨ ومن يَتَّقْ فإنَّ اللّهَ معهُ

ورزقُ اللّهِ مؤتابٌ وغادي(٢)

فحذف الياء من يتّقي ثم حذف الحركة من القاف بعد ذلك .

ونحو من ذلك قول الآخر :

---

(١) لم ينسب لقائل. ورواية السيرافي : عاد قميصه ورداؤه، وفي نسخة منه : جاد. شرح السيرا في ٥/ ١٦٦ ظ، الممتع ٥٥٧، الدرر ١/ ٢٩.

(٢) لم ينسب لقائل. مؤتاب : من آب يؤوب بمعنى رجع. غادي : ذاهب.
الخصائص ١/ ٣٠٦، ٢/ ٣١٧، الصاحبي ١٩، شرح السيرافي ١/ ٢٣١، الصحاح واللسان : أوب، شواهد الشافية ٢٢٨.

٩١٩ قالت سُلَيْمَى اشترْلنا دَقِيقا
وهاتِ خُبزَ البُرِّ أو سَوِيقا(١)

فحذف الياء من اشتري ثم حذف حركة الراء لأنّه شبّهه بعد الحذف بما لم يُحذف منه شيء .

ومن الحذف أيضاً حذف نون اضرِبَنْ . من ذلك :

اضرِبَ عنكَ الهمومَ طارِقَها
ضربَكَ بالسَوطِ قَونَسَ الفَرَسِ (٨٧٩)

فحذفها لأنّها زائدة .

وزعم الفراء أنّ الأصل : اضرِبْ ، ثم حركت الباء لكثرة السواكن في البيت وأجرى حركتها مجرى اجتماعها في ايجاب التحريك فيكون (٢) البيت — على مذهبه — من الزيادة . وذلك فاسد ، لأنّ التحريك لكثرة السواكن لم يثبت وقد ثبت حذف التنوين الذي هو بمنزلة هذه النون لغير التقاء الساكنين في نحو قول الشاعر :

....
شُلَّت يدا وَحشيٍّ من قاتِلِ (٨٧٨)

وقد تقدّم .

ومثل ذلك عند الفراء قول الآخر :

٩٢٠ في أيِّ يومَيَّ من الموتِ أفِرْ
أيومَ لم يُقدَرَ أم يَومَ قُدِرْ (٣)

---

(١) ينسب لرجل من كندة يقال له المذافر. الحجة ١/ ٥٠، ٣١١، الخصائص ٢/ ٣٤٠، ٣/ ٩٦، شواهد الشافية ٢٦٦.

(٢) ج، ر : فتقول، وهو تحريف.

(٣) نسب في حماسة البحتري للامام علي، وفي العقد أن الامام علياً كان يردده في موقعة صفين، وذكر السيوطي أنه أول مقطوعة للحارث بن منذر الجرمي، وعند أبي زيد أنه مما حذفت فيه نون التوكيد الخفيفة والأصل : يقدرن. النوادر ١٣، حماسة البحتري ٣٧، شرح السبع ٣٤، الخصائص ٣/ ٩٤، التوجيه ١٦٤، العقد الفريد ١/ ٥٤، ٣/ ٣٨٢، الممتع ٣٢٢، المغني ٣٠٧، شواهد المغني ٢٣١، الضرائر ١٠١.

فحرك الراء مِن يُقدَرْ لكثرة السواكن .

ووجهه عندنا أنّه نقل حركة الهمزة إلى الراء الساكنة وأثبت الهمزة لكونه لم يعتدّ بالنقل ، ثم قلب الهمزة ألفاً لمجيئها ساكنة بعد فتحة ، على قياس تخفيفها ، ثم قلب الألف همزة وحركها بالفتح لأجل التقاء الساكنين (١) . وقد ثبت أنّ ذلك جائز ، فيكون من باب قولك :

خاطِمَهــا زأمّهــا أن تــذهَبــا (٩٣١)

يريد : زامّها .

ومن الحذف حذف الفاء في جواب الشرط إذا كان جملة اسمية نحو قول الشاعر :

ياأقــرعُ بنُ حابــسٍ ياأقـــرعُ

إنّك إنْ يُصرعْ أخوكَ تُصرَعُ (٥٧٧)

فحذفَ الفاء لأنّه لايُرفع الفعل المضارع إذا وقع جواباً إلاّ بعد الفاء على أنّه خبر ابتداء مضمر.

ونحو قوله :

مَــنْ يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكُرُهــا

والشرُّ بالشرِّ عندَ اللّـهِ مِثــلانِ (٥٧٨)

يريد : فاللّهُ يشكُرها ، فحذف .

وقول الآخر :

٩٢١ فقلتُ تحمّــل فوقَ طبعِكَ إنّهــا

مُطَبَّعةٌ من يأتِهــا لايَضيرُها (٢)

(١) انظر هذا التوجيه في الخصائص ٣/ ٩٤.

(٢) لأبي ذؤيب الهذلي. والرواية : فقيل... طوقك.

والطوق : الطاقة، وقربة مطبعة أي مملوءة طعاماً. الكتاب ١/ ٤٣٨، المقتضب ٢/ ٧٢، الأصول ٢/ ١٦٣، المحكم ١/ ٣٤٩، ابن يعيش ٨/ ١٥٨، الخزانة ٣/ ٦٤٧، ديوان الهذليين ١/ ١٥٤.

يريد : فلا يضيرها ، أي فهو لا يضيرها .

وقول الآخر

وقــدرٍ ككــفّ القــردِ لامستعيرُهــا
يعارُ ولا مَــنْ يأتِهــا يتدسّــمُ (٦٩٩)

يريد : فيتدسم .

ومنه حذف ضمير النصب من العامل الثاني من باب الاعمال إذا أعلمت الأول نحو قوله :

بعُكــاظَ يُعــشِــي الناظرِينَ
إذا هُــمُ لمَحُوا شُعاعُــــه (٤٤٠)

يريد : إذا هم لمحوه فحذف (الضمير) (١) تشبيهاً له متقدماً به متأخراً .

ومنه العطف على ضمير الخفض أو ضمير الرفع المتصل من غير تأكيد أو طول يقوم مقامه . فمثاله في ضمير الخفض قوله :

آبَكَ أيِّــه بِــيَ أم مُصَــــدَّرٍ
من حُمُرِ الجِلَّةِ جأْبٍ حَشْوَرِ (١٤١)

ومثاله في ضمير الرفع قوله :

ورجا الأُخيطــلُ من سفاهَــةِ نفسِه
مالم يكُن وأبٌ لــهُ لِينالا(١٣٩)

ومن الحذف حذف الحركة من تاء التأنيث بسبب قلبها هاء في الوصل اجراء للوصل مجرى الوقف / نحو قول الشاعر : [٢٦٤و]

٩٢٢ لما رأى أنْ لادَعَــهْ ولا شِبَــعْ
مالَ إلى أرطاةِ حِقفٍ فاضطَجَعْ(٢)

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) نسب لمنظور بن حبة الأسدي. وهو يصف ظبياً داهمه ذئب ففر منه.
الأرطاة : شجرة يدبغ بقرظها. الحقف : المعوج من الرمل.
الدعة : الاطمئنان. معاني القرآن ١/ ٣٨٨، إصلاح المنطق ٩٥، الخصائص ١/ ٦٣، المخصص ٨/ ٢٤، المحكم ١/ ١٧٥، الاقتضاب ٢٢٠، الممتع ٤٠٣، شواهد الشافية ٢٧٤، الضرائر ٢٧.

يريد : أن لادعةَ ، فأبدل من التاء هاء في الوصل .

وقول الآخر :

٩٢٣ لستُ إذنْ لِزَعبَلَهْ إنْ لم أُغيِّـــــر

بِكَلْتِي إنْ لم أساوَ بالطُّوَل (١)

يريد زعبلة ، فأبدل التاء هاء في الوصل .

ومن الحذف أيضاً حذف النون التي هي علامة الرفع في الفعل في غير موضع الجزم والنصب ، تشبيهاً له بالضمة (٢) نحو قولهِ :

٩٢٤ أبيتُ أسري وتَبيتِي تَدلُكِـــي

وجهَكَ بالعَنبَرِ والمِسكِ الذَّكِيّ(٣)

• • •

وأما البدل فمنه أن تُبْدِلَ من الألف همزة إذا لقيت ساكناً ، وتحريكها بالفتح فراراً من التقاء الساكنين ، وهو غير مقيس. ومنه قوله :

٩٢٥ لأدَأَمهــا كُــرهاً وأصبـحَ بيتُــه

لديــهِ من الإعوال نَوْحٌ مُسلِّبُ (٤)

يريد : لأداها ، فأبدل من الألف همزة ،لاجتماعها مع الساكن المشدد.

وقول الآخر :

---

(١) أنشده الفراء عن القناني. قال : وهي لغة للعرب يقفون على الهاء المكنى عنها في الوصل اذا تحرك ما قبلها.. .. وكذلك التأنيث فيقولون : هذه طلحه قد أقبلت ، جزم. ا هـ. والرجز لامرأة، وزعبلة أبوها.

البكلة : الطريقة أو الخليقة. الطول : جمع طولى، يقال امرأة طولى ونساء طول. معاني القرآن ١/ ٣٨٨، شرح السيرافي ١/ ٢٣١، اللسان : بكل، الضرائر ٣٠٠.

(٢) ج، ر : الضمير، وهو تحريف، وانظر ما نقله صاحب الخزانة ٣/ ٥٢٦.

(٣) لم يعرف قائله، وروى : جلدك، وشعرك مكان وجهك. الذكي : الشديد الرائحة. الخصائص ١/ ٣٨٨، شواهد التوضيح لابن مالك ١٧٣، البحر المحيط ٦/ ٦٣ ، الخزانة ٣/ ٥٢٥، الدرر اللوامع ١/ ٢٧.

(٤) لشبيث بن زنباع من قصيدة الشاهد ٩٠٥. ورواية السيرافي : أو أصبح. وقوله : لأداها ، جواب لقسم في البيت السابق للشاهد. السيرافي ١/ ٢٣٢.

٩٢٦ ياعجباً لقد رأيتُ عجباً

حِمارَ قَبّانَ يسوقُ أرنَبا (١)

خاطِمَها زأمَّها أن تذهَبا

يريد : زامَّها، فأبدل من الألف همزة وحركها فراراً من التقاء الساكنين.

ومنها أن تبدل من الياء المكسور ماقبلها همزة نحو قوله:

٩٢٧ تكادُ تذهبُ بالدُنيا وبَهجتِها

مواليءٌ ككباشِ العُوسِ سُحّاحُ(٢)

ومنها أن تبدل من الباء في أرانب وثعالب، ومن العين في ضفادع ياء، فتقول : أراني، ضفادِي، قال :

٩٢٨ لها أشاريرُ من لحمٍ تُتَمِّرُهُ

مِنَ الثعالِي ووخزٌ من أرانيها(٣)

يريد : من الثعالب ووخزٌ من أرانبِها . ومنه أيضاً قول الآخر :

---

(١) لم ينسب لقائل. حمار قبان : دويبة أصغر من الخنفساء. خاطمها : جاعل لها خطاما، وزامها جاعل لها زماما. الخصائص ٣/ ١٤٨، المنصف ١/ ٢٨١، اعراب ثلاثين سورة ٣٤، حياة الحيوان ١/ ٢٣٢، الممتع ٣٢١، اللسان : زم، قبن، شواهد الشافية ١٦٧.

(٢) لجرير. ورواية الزمخشري والبغدادي بتنوين الياء على أنه ضرورة.
العوس : ضرب من الغنم مفردها عوسي وهي كباش بيض. سحاح : سمان، مفرده : ساحة وساح. وسقط البيت من الديوان. السيرافي ١/ ٢٣٣. المفصل ٣٨٥، شواهد الشافية ٤٠٢.

(٣) نسب في الكتاب لرجل من بني يشكر. قال العيني : هو النمر بن تولب. والبيت في وصف عقاب. الأشارير : جمع إشرارة وهي القطعة من اللحم يجفف للادخار. تتمره : تجففه. الوخز : القطع من اللحم.
الكتاب ١/ ٣٤٤، المقتضب ١/ ٢٤٧، مجالس ثعلب ٢٢٩، الشعر والشعراء ١٠١، المحكم ٢/ ٦٨، الممتع ٣٦٩، العيني ٤/ ٥٨٣، اللسان : ثعل، ثمر، المفصل ٣٦٥، شواهد الشافية ٤٤٣.

٩٢٩ ومَنهـلٍ ليـسَ لهُ حُـــوازِقُ
وَلِضَفادِى جَمّـهِ نَقانِقُ (١)

يريد : ولضفادِع .

ومنه إبدالهم من الهمزة المكسور ماقبلها ياء في الوصل إجراء للوصل مجرى الوقف نحو قوله :

٩٣٠ ولا يـرهـبُ ابـنُ العَمّ ماعشتُ صولَتي
ولا أختَتِي من صولةِ المُتَهدّدِ (٢)

يريد : أختتيء . والاختتاء : الفَرَقُ ، فأبدل من الهمزة ياء لأنه لو وقف لسكنت وقبلها كسرة ، فقياس تحقيقها إذ ذاك أن تبدل منها ياء .

ومنه إقرارهم حرف العلة (٣) المتطرف قبل الألف الزائدة ، وكان قياسه أن تبدل منه الهمزة ، فلما ثبت حرف العلة ولم يقلب همزة صار كأنّه بدل من الهمزة التي ينبغي أن تكون فيه ، نحو قول الشاعر :

٩٣١ إذا مـا المرءُ صُمّ ولم يُـكلّـــمْ
ولم يَـكُ سمعُهُ إلاّ نِدايا (٤)

---

(١) لم يعرف قائله، وقيل : صنعه خلف الأحمر. المنهل : المورد.
الحوازق : الجماعات، مفردها حازقة. الجم : معظم الماء.
النقانق : أصوات الضفادع، مفردها نقنقة. الكتاب ١/ ٣٤٤، المقتضب ١/ ٢٤٧، المحكم ١/ ٢٠١، الممتع ٣٧٦، شواهد الشافية ٤٤١، المفصل ٣٦٤.
(٢) لعامر بن الطفيل من أبيات في الفخر. أختتي : أذل. مجالس العلماء للزجاجي ٧٩، الأصول ٢/ ٧٢٥، اللسان : ختأ، ختا، وعد.
(٣) ج، ر : العطف، وهو تحريف.
(٤) من أبيات لأعصر بن سعد بن قيس عيلان. العظايا : جمع عظاءة وهي دويبة صغيرة تشبه سام أبرص. الذيفان : السم القاتل. يؤبى : يقال له : يا أبتاه. حماسة البحتري ٣٢٤، الأصول ٢/ ٧٢٣، الخصائص ١/ ٢٩٢، المنصف ٢/ ١٥٥، المحتسب ١/ ٧٧، السيرافي ١/ ٢٣٤، المخصص ١٥/ ١١٧، الممتع ٥٤٨، اللسان : حيي، ذيف.

ولاعَب بالعَشِيّ بَنى بَنيـه
كفِعلِ الهِرّ يلتَمِسُ العَظايا

يُلاعِبُهم وودُّوا لو سَقَوْهُ
من الذِيفانِ مُتْرَعَةً مِلايا

فأبعدَهُ الإله ولا يُؤبَّى
ولا يُشفَى من المرضِ الشِفايا

ووجه ذلك الاعتداد بحرف الإطلاق الذى هو الألف حتى صار حرف العلة كأنه غير متطرف فلذلك لم يقلب .

وأمّا قوله : من الذيفان مُترعةً مِلايا

فإنّه أبدل من الهمزة الأصلية ياء إتباعاً لما قبله وما بعده .

ومنه إبدال اسم من اسم إذا كانا مشتقين من ذات واحدة نحو قول الأسود بن يعفر :

٩٣٢ فيها الرماحُ فيها كلُّ سابغة
جدلاءَ مُحكَمَةٍ من نَسجِ سَلاّمِ (١)

يريد : من نَسجِ سُليمان ، فسلاّم وسُليمان من السلامة .

وقول الآخر :

٩٣٣ فإن تُنسِنا الأيامُ والدهرُ فاعلَموا
بني قاربٍ أنّا غضابٌ لِمَعبَدِ (٢)

(١) الحطيأة من قصيدة في مدح أبي موسى الأشعري قيل إن حماداً الراوية نحله إياها ليتقرب بها إلى بلال بن أبي بردة ، وليس للأسود كما توهم المصنف .
السابغة : الدرع ، الجدلاء : المفتولة أي المحكمة النسج . ورواية الديوان : فيه ، والضمير يعود على الجيش الذي ذكره في بيت سابق . المحكم ٣/٣٨٣ ، جمهرة اللغة ٣/٥٠٢ ، المعرب ١٩١ ، المخصص ٦/٧١ ، الديوان ٢٢٧ . اللسان : سلم .

(٢) لدريد بن الصمة . وسقط الشاهد من رواية الحماسة وجمهرة الأشعار . ورواية السيرافي وابن سيدة : بمعبد ، قال ابن سيدة : غضبت له إذا كان حيا ، فإن كان ميتا قيل : غضبت به . الأصمعيات ٢٣ ، جمهرة اللغة ٣/٥٠٣ ، شرح السيرافي ١/٢٣٦ ، المخصص ١٣/١٢٠ ، الجمهرة ١١٧ .

يريد / لعبدِ الله ، بدليل قوله بعد : [٢٦٤ظ]

٩٣٤ تنادَوا فقالوا أردتِ الخيلُ فارساً
فقلتُ أعبدُ اللهِ ذلكُم الرَّدِي(١)

ومنه أن تبدل اسماً من اسم وان لم يكونا من لفظ واحد ، فمن ذلك قوله :

٩٣٥ مثل النصارى قتلوا المسيحا(٢)

ووجه ذلك إمّا الغلط لأنَّ الذين اعتقدوا أنَّهم قتلوا المسيح إنَّما هم اليهود فلا يكون ذلك من باب الضرائر ، وأمَّا النصارى لمّا كانوا كفاراً كاليهود ، وكان الذى حمل اليهود على اعتقادهم قتل المسيح الكفر جعل النصارى بمنزلتهم في ذلك . فلذلك وضع النصارى موضع اليهود فيكون على هذا ضرورة لأنَّه جعل اسماً بدل اسم لاجتماعهما في معنى ما .

وقول الآخر ، وهو زهير بن أبي سلمى :

٩٣٦ فتُنتِجْ لكم غلمانَ أشأمَ كلُّهم
كأحمرِ عادٍ ثمَّ تُرضِع فتُفطِمِ (٣)

يتوجه أيضاً على الغلط ، لأنَّ أحمر الذى قتل الناقة إنَّما هو لثمود ، فلا يكون ضرورة ، وإما أن يكون وضع عاداً موضع ثمود لاجتماعها في أنَّهما أمتان قديمتان فيكون ضرورة . وقد قيل : ان ثموداً كانت تسمي عاداً الأخيرة(٤) ، بدليل قوله تعالى : وإنَّه أهلكَ عاداً الأولى (٥) . فدلَّ ذلك على أنَّ ثَمَّ عاداً أخرى ، فلا يكون على هذا غلطاً ولا ضرورة . وكذلك قول أبي ذؤيب :

---

(١) أراد بالخيل هنا الفرسان . مجاز القرآن ١٧/٢ ، الأغاني ٤/٩ .

(٢) لم ينسب لقائل . أبيات المعاني ٨٧٩ ، الحروف لابن السكيت ٤٢ ، شرح مشكلات الحماسة ١٩٠ ، شرح السيرافي ٢٣٦/١ ، الوساطة ٤٨٦ ، العمدة ١٣٧ .

(٣) من معلقة زهير . والضمير يعود على الحرب التي يذمها الشاعر . شرح السبع ٥١ ، ٢٦٩ ، جمهرة اللغة ٥٠٣/٣ ، شرح العشر ٦١ ، المستقصى ١٧٦/١ ، المزهر ٤٩٧/٢ ، الديوان ٢٠٠ .

(٤) نقل هذا عن المبرد . شرح العشر ٦١ .

(٥) النجم : ٥٠ .

٩٣٧ فجاءَ بِها ماشئتَ من لَطَمِيَّةٍ
يدومُ الفراتُ فوقَها ويَموجُ (١)

يصف دُرَّةً ، والفرات الماء العذب. ومعلوم أنَّ اللؤلؤة لاتكون إلاّ في الماء الملح . فمنهم من قال : غَلَطَ فظنَّ أنَّ اللؤلؤة تكون في الفرات فلا يكون ضرورة ، ومنهم من قال : إنَّ هذا الأمر لايغلط فيه أبو ذؤيب لأنَّ مسكنه كان في الجبال المطلّة على البحر وهو موضع اللؤلؤة ، فإنَّما أراد الماء الملح ، فلما كان ناجعاً في حقّها جعله بالإضافة إليها فُراتاً تشبيهاً بالفرات في أنَّه ناجع في الأبدان .

وقيل : إنَّه أراد بقوله : يدومُ الفرات ، ماءَ اللؤلؤة وهو البريق الذى فيها ، وجعله فراتاً لأنَّ أعلى المياه كان فُراتاً ، وهو على كلا الوجهين ضرورة لأنَّه استعار للشيء اسم غير مجازاً وتشبيهاً .

ومن البدل المقيس في الضرائر أن تستعمل للشيء مالايكون إلاّ لغيره على وجه التشبيه والمجاز . فمنه قول الحطيأة :

سقوا جارَكَ العيمانَ لمّا جفوتَهُ
وقلَّصَ عن بَردِ الشّرابِ مَشافِرُهْ (٧٧٧)

فاستعارَ المِشفَرَ للإنسان وانّما هو للبعير .

وقول الآخر يصف إبلاً :

٩٣٨ يُسمَعُ فيها مثلُ صوتِ المِسْحَلِ
بين وريدَيها وبينَ الجَحفَلِ (٢)
والحشوُ في حَفّانِها كالحَنظَلِ

(١) روى في اللسان : البحار ، ولا شاهد فيه . أبيات المعاني ٨٨٣ ، جمهرة اللغة ٥٠٤/٣ ، مقاييس اللغة ٢٥٦/٢ ، السيرافي ٢٣٧/١ ، اللسان : دوم ، ديوان الهذليين ٥٧/١ .
(٢) لأبي النجم العجلي . والرواية : تسمع للماء كصوت المسحل .
والمسحل : حمار الوحش ، وجحفلة الدابة : ماتناول به العلف ، أو هي من الخيل والحمر والبغال بمنزلة الشفة من الانسان والمشفر للبعير .
والحفان : صغار النعام واحدها حفانة . الحروف لابن السكيت ٣٧ ، ٣٨ ، جمهرة اللغة ٤٩٠/٣ ، السيرافي ٢٤١/١ ، الطرائف ٦٥ ، ٧١ ، اللسان : جحفل ، حفن .

فاستعار الجحفلة للإبل وانما هي لذوات الحافر ، واستعار الحَفّان لصغارها وإنّما ذلك لصغار النّعام .

وكذلك قول الآخر :

٩٣٩ وذاتُ هِدمٍ عارٍ أشاجِعُها
تُصمِتُ بالماءِ تولبا جَدِعا (١)

والتولب ولد الحمار فاستعاره هنا للمرأة .

ومنه قوله عليه السلام : لاتَحقِرَنّ إحداكنّ جارتَها ولو فِرسنَ شاةٍ(٢).
وانّما الفرسن للبعير وهو الظلف من الشاة ، فاستعاره للشاة .

ومجيء هذا في الكلام قليل جداً وانّما بابه أن يجيء في الشعر فلذلك ذكرناه في الضرائر .

ومن البدل المقيس أن تأتي / في القافية بالحرفين المتقاربين في المخرج [٢٦٥و]
فمن ذلك قول الشاعر :

٩٤٠ بُنَيَّ إنَّ البِرَّ شيءٌ هَيِّنُ
المَنطِقُ اللَيِّنُ والطُعَيِّمُ(٣)

وقول الآخر :

٩٤١ إذا جلستُ فاجعلاني وسطا
إنّيَ شيخٌ لا أُطيق العُنَّدا (٤)

---

(١) لأوس بن حجر من قصيدة في الرثاء . الهدم : الكساء البالي . الأشاجع : عروق الساعد . الجدع : السيء الغذاء . أبيات المعاني ٤١٢ ، شرح المفضليات ٢٧٧ ، ٤٠٦ ، الكامل ٣٨/٤ ، مجالس العلماء ١٤ ، الخصائص ٣٠٦/٣ ، المخصص ٤٤/٨ ، الديوان ١٣.

(٢) رواه ابن الأثير : لاتحقرن من المعروف شيئاً ولو فرسن شاة . النهاية ٤٢٩/٣ ، وانظر اللسان : فرسن .

(٣) أنشده أبو زيد عن امرأة لم يذكر اسمها . الكتاب ٤١٤/٢ ، النوادر ١٢٤ ، المقتضب ٢١٧/١ ، الكامل ٨٥/٣ ، ابن الشجري ٢٧٦/١ ، المغنى ٧٥٩ .

(٤) نسبه القرطبي للحارثي (؟) والرواية : ركبت . وأراد بالعند الابل التي لاتستقيم في سيرها. مجاز القرآن ٢٩٠/١ ، المقتضب ٢١٨/١ ، جمهرة اللغة ٢٨٣/٢ ، ابن الشجري ٢٧٦/١ ، الاقتضاب ٤١٥ ، القرطبي ٧١/١٩ ، المحكم ١٥/٢ ، الخزانة ٥٣٣/٤ .

وقول الآخر :

٩٤٢ حـدِّثْ حَـديثَيـنِ امـرأهْ فـإنْ أبَتْ فأربَعهْ (١)

وقول الآخر :

إن شئتِ أشـرفنـا كـلانا فدّعا
اللهَ جَهـراً ربّـهُ فأسمعـا(٨٩١)
بالخيرِ خيراتٍ وان شـراً فـأ
ولا أُريـد الشَّـرَّ إلاّ أن تَـأ

وقول الآخر :

٩٤٣ إنّـي لهـا بُعَيْرُهـا المـذلّـلُ
أحمِلُهـا وحَملَتنِـي أكثَـرُ(٢)

ومنها أن تضع مهما موضع ما الاستفهامية نحو قول الشاعر :

٩٤٤ مهما لِـيَ الليلـةَ مهمـا لِيَـهْ
أودَى بِنَعلَـيَّ وسِربالِيَهْ(٣)

يريد : مالِيَ الليلةَ مالِيهْ.

ومن البدل غير المقيس وضع فعل الأمر موضع فعل الخبر نحو قوله :

ألا يا أُمَّ قارِعَ لا تَـلـومـي
على شيءٍ رفعتُ به سَمـاعِي (٢٤٣)
وكوني بالمكارمِ ذكـريـنـي
ودِلّـي دَلَّ مـاجـدةٍ صَنّاعِ

---

(١) لم ينسب هذا الشاهد ، وعند العرب : حدث الرعناء بحديثين فإن أبت فاربع ، أي أمسك وكف . الفاخر ٦٢ (ليبزج) شرح السيرافي ٢٤٢/١ ، جمهرة الأمثال ٣٦٨/١ ، الميداني ١٣٠/١ .

(٢) استشهد به السيرافي ولم ينسبه ، وروايته : أنا لها . شرح السيرافي ٢٤٢/١ .

(٣) من ابيات لعمرو بن ملقط (جاهلي) . أودى بالشيء : ذهب به ، وأودى : هلك ، النوادر ٦٢ ، إعراب ثلاثين سورة ١٦٤ .

فوضع ذكّريني وهو أمر موضع الخبر لأنّ كان وأخواتها لايقع في مواضع إضمارها من الأفعال إلاّ ماهو خبر.

ومن البدل غير المقيس وضع الجملة الفعلية والاسمية في صلة الألف واللام ،فمثال وضع الفعلية قوله :

٩٤٥ يقول الخنى وأبغضُ العُجمِ ناطِقاً
إلى ربّــه صوتُ الحِمارِ اليُجدّعُ(١)

يريد : المجدَّع. ومنه قول الآخر:

ما أنتَ بالحَكَــمِ التُرضَــى حكومتُهُ
ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجَدَلِ(١٦)

فوضع التُرضى موضع المَرضيِّ حكومتُهُ.

ومثال وضع الجملة الاسمية موضع الاسم قوله:

منَ القومِ الرسولُ الله منهُــــم
لهم دانــت رقــابُ بني معدّ(١٧)

فوضع رسول الله منهم موضع الكائن .

ومن البدل المقيس في الضرائر قلبُ الإعراب. ومنهم من أجازه في الكلام. والصحيح أنّه لايجوز إلاّ في الشعر، وما جاء منه في الكلام قليل لايقاس عليه نحو قوله :

مثلُ القنــافِــذِ هدّاجونَ قد بلغت
نجرانُ أو بلَغَتْ سوءاتِهم هَجَرُ(٥٦٢)

ومعلوم أنّ نجران وهَجَر تبلغهما السوءات ولاتبلغانها. وقول الآخر :

وتُركبُ خيــلٌ لا هــوادّةَ بينها
وتَشقى الرماحُ بالضيا طرَةِ الحُمْرِ(٥٦١)

---

(١) من أبيات لذي الخرق الطهوي يهجو فيها رجلا . والخنى : الفاحش من الكلام . العجم: جمع أعجم وهو الحيوان . يجدع : تقطع أذناه ، وقيل : أراد الحمار المحبوس وهو كثير التصويت. اللامات ٣٥، المحكم ١/١٨٤ ، المغنى ٥٠ ،العيني ١/٤٦٧،الخزانة ١/١٤.

وإنما تشقَى الضياطِرةُ بها .وقول الآخر:

كانــت فريضــةَ مــا تـقـولُ كما

كـان الزنـاءُ فريضةَ الرجمِ(٢٣٦)

والزنا ليس بفريضة الرجم وإنّما الرجم فريضته . وقول الآخر :

٩٤٦ قبلَ دُنوّ الأفــقِ من جوزائِـه (١)

يريد : قبل دُنُوّ الجوزاءِ من أفقِها ، فقلب . وقول الآخر :

٩٤٧ قد لَمعَ البَرقُ ببَــرقِ خُلَّبِـه

يريد : بِخُلّبِ بَرقِه ، لأنّ الصفة هي التي ترفع الاسم فقلبَ .

ومن كلامهم : إنّ فلانةَ لَتنوءُ بها عجزتُها ، تريد : لَتنوءُ هي بعجيزتهـــا .

وكذلك قولهم : أدخلتُ القلنسوةَ في رأسي (٢) . ومعلوم أنّ الرأس هو المدخل في القلنسوة . وكذلك قوله : ماإنّ مفاتِحَهُ لتنوءُ بالعُصبةِ أولى القوَّة (٣) . ومعلومٌ أنّ المفاتيح لاتنوء بالعصبة بل العُصبة تنوءُ بها . على أنّ قوله تعالى : لتنوءُ بالعُصبةِ ، وقولهم : إنّ فلانة لتنوء بها عجيزتُها، يحتملان التأويل ، وهو أن تكون الباء للنقل بمعنى الهمزة فيكون معنى لتنوء بالعصبة / ، لتنوء العصبة وكذلك لتَنوء بها عجيزتُها . [٢٦٥ظ]

ومن المقلوب (٤) في الشعر على (٥) قول امرىء القيس :

(١) نسب في سر الفصاحة لأبي النجم . وأراد بدنو الأفق من الجوزاء طلوع الجوزاء لأن طلوعها وغروبها على الأفق . سر الفصاحة ١٠٦ ، المقاييس ١١٥/١ .

(٢) الكتاب ٩٢/١ .

(٣) القصص : ٧٦ .

(٤) ر : القلب .

(٥) كذا ، وهي زيادة .

كما زلّتِ الصفواءُ بالمُتَنَزّلِ (١)

وإنما زلّ المُتنزّلُ بالصفواءِ . على أنّه يمكن أن تكون الباء للنقل بمعنى الهمزة فيكون : كما زلّتِ الصفواءُ المُتنزّلَ ، أي أسقطته .

ومن البدل وضعهم الكاف موضع مثل ضرورة .

• • •

ومن التقديم والتأخير الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما ينبغي له أن يأتي بعدُ أو قبلُ ، وهو ينقسم قسمين : مقيسٌ في الضرورة وغير ذلك . فالمقيس مايُفصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف أو مجرور نحو قول ذي الرمة :

كأنّ أصواتَ من إيغالِهِنّ بنا
أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفَراريجِ (٦٥٩)

يريد : كأنّ أصواتَ أواخرِ المَيْسِ من إيغالِهنّ بنا أصواتُ الفراريجِ ، فقدّم . وكذلك لغة أبي حية :

٩٤٩ كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً
يَهوديٍّ يقارِبُ أو يُزيلُ (٢)

---

(١) صدره : كميت يزل اللبد عن حال متنه

وهو في وصف فرس الشاعر . اللبد : مايوضع على ظهر الحصان من جل .

الصفواء : الصخرة الملساء ، المتنزل : السيل الجارف أو الطائر الذي يتنزل على الصخرة. أبيات المعاني ١٤٦ ، الشعر والشعراء ١٣٠ ، شرح السبع ٨٤ ، شرح السيرافي ٢٤٧/١، الديوان ٢٠ .

(٢) وصف رسوم الدار فشبهها بالكتاب في دقتها والاستدلال بها ، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب . ومعنى يزيل : يفرق مابينهما ويباعد . الكتاب ٩١/١ ، المقتضب ٣ /٣٧٧ ، الأصول ١٩٠/٢ ، الخصائص ٤٠٥/٢ ، الموشح ٢٢٧ ، ابن الشجري ٢ /٢٥٠ ، الانصاف م ٦٠ .

يريد : كما خُطَّ الكتابُ يوماً بكفّ يهوديٍّ .

ونحو قول قيس بن ثعلبة :

٩٥٠ هما أخوا في الحَربِ من لاأخا لهُ

إذا خافَ يوماً نَبْوةً فدعاهُما(١)

يريد : هما أخوا من لاأخا لهُ في الحربِ . وقولِ الآخر :

رُبَّ ابنِ عمٍّ لسُلَيْمَى مُشمَعِلْ

طبّاخِ ساعاتِ الكَرىزادَ الكَسِلْ(٨٣٨)

يريد : طبّاخِ زادَ الكَسِلِ ساعاتِ الكَرَى . أي في ساعات الكرى ، ففصل بين طباخ وزاد للكسل بساعات الكرى . ونحو قوله :

٩٥١ لما رأت ساتيدَما استعْبَرَتْ

للّهِ درُّ اليومَ مَنْ لامَها (٢)

يريد : درُّ مَنْ لامَها اليومَ .

وغير المقيس من هذا أن يُفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والمجرور نحو قوله :

٩٥٢ فزججتُها بمِزَجَّة

زَجَّ القلوصَ أبي مَزادَهْ (٣)

(١) نسب في الكتاب لدرنابنت عبعبة من بني قيس بن ثعلبة في رثاء أخويها ، وفي الحماسة لعمرة الخثعمية في رثاء أخويها أو ابنيها ، وليس كما وهم ابن عصفور . النبوة : أن يخطىء السيف هدفه ، وأرادت هنا العجز عن مواجهة الخصم . الكتاب ٩٢/١ ، الخصائص ٤٠٥/٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١٠٨٣ ، شرح السيرافي ٢٤٦/١ ، التوجيه ٦٦ ، المفصل ١٠٠ ، الانصاف م ٦٠ ، العيني ٤٧٢/٣ .

(٢) لعمر بن قميئة من أبيات قالها في خروجه مع امرىء القيس إلى ملك الروم ، وأراد بالضمير المؤنث نفسه لا ابنته . ساتيدما : قيل هو جبل قرب نهر ارزن بأرض الروم . الكتاب ٩١/١ ، المقتضب ٣٧٧/٤ ، مجالس ثعلب ١٢٥ ، الأصول ١٨٩/٢ ، شرح السيرافي ٢٤٦/١ ، الموشح ٧٩ ، معجم البلدان ١٦٨/٣ ، الخزانة ٢٧٤/٢ .

(٣) لم ينسب هذا الشاهد ، وقيل : هو من زيادات الأخفش على حواشي الكتاب وأدخله الناسخ في بعض نسخه . زججتها : طعنتها بالزج ، وهو الحديدة التي في أسفل الرمح . والضمير قيل يعود على راحلة الشاعر وقيل : أراد به الكتيبة . معاني القرآن ٣٥٨/١ ، ٨١/٢ ، الخصائص ٤٠٦/٢ ، المفصل ١٠٢ ، الإنصاف مسألة ٦٠ ، الخزانة ٢٥١/٢.

يريد : زج أبي مزادة القلوصَ ، فتفصّل . ونحو قوله :

٩٥٣ تمرُّ على ما تستَمِرُّ وقد شَفَتْ
غلائلَ عبد القيسِ مِنها صدورِها(١)

يريد : وقد شفت عبدُ القيسِ ، أي هذه القبيلةُ ، منها غلائلَ صدورِها.
وقوله :

٩٥٤ فداسَهم دوسَ الدائسِ الحصادِ (٢)

يريد : دوس الحصاد .

ومنه وهو أقبح ماورد في الباب قوله :

٩٥٥ نفَى الذمَّ عن أثوابه مثلما نفى
أذى– درناً عن جلده ،الماءُ – غاسِل(٣)

يريد : مثل نفى الماء إذا غاسلٌ درناً عن جلده .

ولذلك أنكروا قراءة ابن عامر : وكذلك زُيِّنَ لكثير من المُشرِكينَ قتلُ أولادَهم شُركائِهم (٤) . وهو غلط من ابن عامر ، والذي غلّطه في ذلك أنَّ شركاءَهم كان مرسوماً في مصحفه بياء على حسب رسم مصاحف أهل الشام .

---

(١) أنشده الأخفش ولم ينسبه ، وقيل : مصنوع . تستمر : تمشي على طريقة واحدة . غلائل : جمع غليلة أو غليل وهي الضغن والحقد . وللأخفش توجيه نقله الرماني يخرجه عن حيز الضرورة . التوجيه ١٢٦ ، شرح السيرافي ٢٤٦/١ ، الانصاف مسألة ٦٠ ، الخزانة ٢٥٠/٢ .

(٢) كذا في الأصل وصوابه :
وحلق الماذي والقوانس فداسهم دوس الحصاد الدائس
وهو مما أنشده أبو عبيدة واستشهد به المصنف في الضرائر ١٩٧ وانظر الوساطة : ٣٦٥ ط٤.

(٣) أنشده ابن الاعرابي واستشهد به المصنف في الضرائر ٢٠٠ .

(٤) معاني القرآن ٣٥٧/١ ، الكشاف ٢٥٣/١ (بولاق) ، النشر ٢٥٣/٢.

وهذا الرسم يتخرّج على أن يكون الأولاد مخفوضاً بإضافة قَتْلُ إليه ويكون الشركاء بدلاً من الأولاد بدلَ شيء من شيء ، لأنّ ولد الإنسان شريكه فيما يملكه (١).

ومنه الفصل بين النعت والمنعوت بالمعطوف أو المجرور الذي ليس في موضع نعت ، فمثال الفصل بين النعت والمنعوت بالمعطوف قوله :

فصَلقْنـا في مُـرادٍ صَلْـقَـةً
وصُداءٍ ألحقَتْهُم بالثَلَلْ (١١٩)

ففصل بين صلقة وصفته بالمعطوف .

ومثال الفصل بالمجرور قوله :

أمرّت من الكتّانِ خيطاً وأرسلَتْ
رسولاً إلى أخرى جريئاً يُعينُها (١١٨)

/ ففصل بين رسول وصفته وهو جريء بالمجرور . وكان حقه أن يكون [٢٦٦و] بعد أرسلت أو في آخر الكلام .

ومن غير المقيس قوله :

٩٥٦ وما مثلُه في الناسِ إلاّ مُمَلَّكاً
أبو أمّه حيٌّ أبوهُ يُقارِبُه (٢)

تقديره : وما مثله في الناس حيٌّ يقاربُه إلاّ مملّكاً أبو أمّه أبوه ، ففصل بين المبتدأ والخبر الذى هو أبو أمه (أبوه) (٣) باسم ماالذى هو حيٌّ ، وفصل بين حيّ وصفته الذى هو يقاربه بخبر المبتدأ الذى هو أبوه .

(١) هذا توجيه الفراء لقراءة ابن عامر . معاني القرآن ٣٥٧/١ ، وانظر شرح السيرافي ٢٤٦/١.

(٢) للفرزدق من قصيدة في مدح ابراهيم بن هشام المخزومي خال هشام بن عبد الملك ، وليس البيت في ديوانه . ويريد بالمملك هشاما لأنه الخليفة. أبيات المعاني ٥٠٦ ، الكامل ٢٨/١، الأصول ٧٢١/٢ ، الخصائص ١٤٦/١ ، ٣٢٩ ، شرح السيرافي ٢٤٨/١ ، التوجيه ٣٠، الموشح ٢٢٨ ، الضرائر ١٤ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

وقول الآخر :

٩٥٧ لها مُقلتا أدماءَ طَلٌ خميلةً

من الوحشِ ماتنفكُ ترعَى عَرارُها (١)

فتقديره : لها مُقلتا أدماء من الوحش ماتنفكُ ترعى خَصيلةً طَلٌ عَرارُها.
ففصل بين طَلٌ ومفعولها بتنفك واسمها وخبرها وبالمجرور ، وقدَّم طَلٌ
على خميلة وهو من صفتها . ومثله ايضاً :

٩٥٨ وما كنتُ أَخشىَ الدهرَ إحلاسَ مُسلمٍ

من الناسِ ذنباً جاءَهُ وهو مسلما(٢)

تقديره : وما كنت أخشى الدهرَ إحلاسَ مسلمٍ من الناسِ مسلماً ذنباً جاءَه
وهو تقدم الضمير وهو مايعود عليه وهو مسلم المتأخر. ومنه أيضاً :

هيهاتَ قد سُفِهَتْ أميةُ رأيَها

فاستجهلَت حلماؤها سفهاؤها (٤٧٦)

حربٌ تردَّدُ بينهم بتشاجرٍ

قد كفَّرت آباؤها أبناؤها

أى لبست الدروع ، ففصل بين المبدل منه وهو أمية والبدل وهو حلماؤها
بالجملة التي هي فاستجهلت ، وفصل بين الفعل وهو استجهلت وفاعله
وهو سفهاؤها بالبدل وهو حلماؤها . وفصل بين المصدر وهو بتشاجرٍ وفاعله
وهو أبناؤها بالجملة التي هي قد كفرت آباوها .

(١) أنشده ابن جني عن ابن الأعرابي ولم ينسبه . والرواية عنده حوراء مكان أدماء . والأدماء:
البيضاء . والعرار : نبت بري له رائحة طيبة .
طل : نزل عليه الطل وهو الندى . الخصائص ٣٣٠/١ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٨٩،
الاقتضاب ٥١ ، المقرب ١٦٦ .

(٢) أنشده ثعلب ولم ينسبه . الاحلاس : الالزام . والمعنى : ماكنت أظن أنسانا ارتكب ذنبا
هو وآخر ثم نسبه اليه دونه . مجالس ثعلب ٩٦ ، التوجيه للرماني ٢٥٠ ، الخصائص
٣٣٢/١ ، أمالي القالي ٢٠٦/١ ، اللسان : حلس .

وحمل ثعلب هذين البيتين على غير التقديم والتأخير ، فجعل حلماؤها سفهاؤها مبتدأ وخبراً ، أي حلماؤها مثل سفهائها في الجهل ، وجعل آباؤها أبناؤها كذلك ، كأنه قال : آباؤها مثل أبنائها في التكفير (١). ومنه :

٩٥٩ فأصبحت بعد خطَّ بهجتِها
كأنَّ قفراً رسومَها قلماً (٢)

تقديره : فأصبحت قفراً بعد بهجتِها كأنَّ قلما خطَّ رسومَها . ففصل بين بعد وبين ماأضيف اليه بالفعل ، وفصل بين خط وبين مفعوله بكأن والمضاف اليه «بعد» وخبر أصبح ، وفصل كأنَّ واسمها بمفعول خط وخبر أصبح ، وقدم خط على قلماً وهو من صفته ، ومثله :

٩٦٠ متقلداً لأبيهِ كانت عندَهُ
أرباقَ صاحبِ ثَلّةٍ وبِهامِ (٣)

يريد : متقلّداً أرباقَ صاحبِ ثَلّةٍ وبِهامٍ كانت عِندَهُ لأبيهِ ، وهو صفة لأرباق . ومن ذلك قوله :

٩٦١ فلستِ خراسانَ التي كان خالدٌ
بها أسدٌ إذ كان سيفاً أميرَها(٤)

---

(١) مانسبه المصنف لثعلب هو توجيه الرماني ، وانظر التوجيه ٢٣ ، مجالس ثعلب ٧٢.

(٢) لم ينسب لقائل وهو من شواهد التعقيد في كتب البلاغة . قال الرماني : وانما وضع هذا البيت على فساد اعتماداً لتعلم به قوة من يسأل عن هذا التقديم والتأخير الذي وقع فيه ، هل ذلك جائز أم لا . التوجيه ٢٥٤ ، الخصائص ٣٣٠/١ ، ٣٩٣/٢ ، اللسان : خطط.

(٣) للفرزدق في هجاء جرير ، والضمير في أبيه يعود على عطية والد جرير .
الأرباق: جمع ربقة وهي الحبل تشد به الدواب في مرابطها .الثلة : جماعة الغنم . البهام جمع بهمة وهي الصغير من أولاد الضأن والبقر . شرح السيرافي ٢٥١/١ ، سر الفصاحة ١٠٢ ، الديوان ٨٥٠ .

(٤) للفرزدق في مدح خالد وهجاء أسد الذي وليها بعد خالد . قال السيرافي : وتقديره وليست خرسان بالبلدة التي كان خالد بها سيفا اذ كان أسد أميرها ، ويكون رفع أسد بكان الثانية وأميرها نعت له و «كان» في معنى وقع . شرح السيرافي ٢٥١/٢ ، الخصائص ٣٩٧/٢ ، سر الفصاحة ١٠٢ ، الارتشاف ٣٨٨ ظ .

يريد : فلستِ خراسانَ التي كان خالدٌ بها (سيفاً)(١) إذا كان أسدٌ أميرها، فقدم اسم كان عليها وهو أسد وفصل بكان بين المبدل منه وهو أسد وبين البدل وهو أميرها(٢).

ومن ذلك قوله :

صددتَ فأطولتَ الصدودَ وقلّما
وصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ(٦١)

فقدم فاعل يدوم عليه وهو وصال .

• • •

ومن النحويين من زاد في الضرائر فصلين : أحدهما تغيير الإعراب عن جهته ، والآخر تذكير المؤنث وتأنيث المذكر .

وذلك عندنا من فصل البدل لأنه لايؤنث المذكر حتى يعامل معاملة مافي معناه مما هومذكر ،ولايذكّرمؤنّثحتى يعامل/ماهو مؤنثفي معناه. [٢٦٦ظ] وكذلك تغيير الإعراب،وجهه فيه إبدال الإعراب ليس لكلمة بحق الأصل كما هو إعراب لها بحق الأصل .

فمن تغيير الإعراب عن جهته قوله :

سأترك منزِلي لبَني تميم
وألحقُ بالحجازِ فأستريحا (٥٤٢)

فنصب الفعل بعد الفاء في الواجب وكان حقه أن يكون مرفوعاً . فالنصب إذن كالبدل من الرفع . ومن ذلك قوله :

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) كذا ، والصواب بين المبتدأ والخبر ، وليس هناك بدل أو مبدل .

٩٦٢ لنا هَضْبَةٌ لا ينزِلُ الذُلُّ وسطَها

ويأوي إليها المستجيرُ فيُعصَما (١)

فنصب ما بعد الفاء في الواجب . وكذلك قول الأعشى :

٩٦٣ هنالك لاتجزونَني عند ذاكمُ

ولكن سيَجزيني الإلهُ فيُعقِبا(٢)

ومنه أيضاً الحمل على المعنى قبل تمام الكلام نحو قوله :

٩٦٤ فكَرَّتْ تبتَغيهِ فوافَقَتهُ

على دمهِ ومَصرَعِه السباعا (٣)

فالوجه رفع السباع على أنه مبتدأ والخبر في المَجرور قبله ، فنصب السباع بإضمار فعل يدل عليه وافقت المتقدّم ، كأنه قال : وافقت السباعَ على دمه ومصرعه ، وان كان الكلام الذي تقدم السباع لم يتم ، فوجه دخول هذا في البدل أنّ الموضع لما كان يجب فيه رفع السباع فنصب على ماذكر كان النصب كأنه بدل من الرفع .

ومن تذكير المؤنث قوله :

فلا مزنةٌ ودَقَت ودقَها

ولا أرضَ أبقل إبقالَها (٧٢٤)

(١) نسب لطرفة بن العبد وليس في ديوانه . وروى في شروح الحماسة : ليعصما ، ولا شاهد فيه . ونقل سيبويه هذه الرواية أيضا .
وكنى بالهضبة عن عزة قومه ومنعتهم . الكتاب ٤٢٣/١ ، المقتضب ٢٤/٢ ، الأصول ٧٢٥/٢ ، المحتسب ١٩٧/١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١١٣ ، شرح الحماسة لتبريزى ١١١/١.

(٢) من قصيدة في هجاء عمرو بن المنذر ،وفيها يعاتب بني سعد بن قيس ـ يعقب : يجعل العاقبة.
والمعنى أنهسيدافع عنبني سعد بلسانه ويحمي أعراضهملايبغيثوابا منهم وانما من اللهالذيسيحسن عاقبته . الكتاب ٤٢٣/١ ، شرح السيرافي ٢٥٣/١ ، الخزانة ٣٢٣/٣ ، الديوان ١١٧.

(٣) للقطامى ، ورواية الديوان : فألفت عند مصرعه السباعا
ولا شاهد فيها ، ومثلها رواية المبرد . وهويصف بقرة وحشية فقدت ولدها فتطلبته فوجدت السباع قد اغتالته . النوادر ٢٠٤ ، الكتاب ١٤٣/١ ، الأصول ٧٢٨/٢ ، التوجيه ١٨٨ ، الخصائص ٤٢٦/٢ ، المحتسب ٢١٠/١ ، شرح السيرافي ٢٥٤/١ ، الديوان ٤١ .

فذكّر الأرض حملا على معنى المكان (١) ، كأنه : قال ولا مكان أبقلَ إبقالها ، فكأنه أبدل الأرض من المكان . ومن ذلك قوله :

أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنّـــــه
يضمُّ إلى كَشْحَيْهِ كفاً مُخضّبا (٦٩٢)

فذكّر الكف كأنّه قال : عضواً مخضّباً ، فكأنه وضع الكف موضع العضو. وقوله :

إذ هِيَ أحوَى من الرِبْعيّ حاجبُـــهُ
والعينُ بالإثمدِ الحاريِّ مكحولُ (٦٨٨)

فكأنه وضع العين موضع الطرف .

ومن تأنيث المذكر في الضرورة قوله :

٩٦٥ وأنَّ كلاباً هذه عشرُ أبطُـــــن
وأنتَ بريءٌ من قبائِلها العَشرِ (٢)

فأنّث الأبطن حملا على المعنى ، ولذلك أسقط التاء من العدد ، كأنه قال : عشرُ قبائل ، فكأنّه وضع الأبطُن موضع القبائل . ومن ذلك قوله :

٩٦٦ فكان مِجَنّي دونَ ماكنتُ أتقــي
ثلاثَ شخوصٍ كاعبانِ ومُعْصِرُ(٣)

فأنّث الشخوص حملا على المعنى ، ولذلك أسقط التاء من العدد فكأنه قال: ثلاث نساء : كاعبان ومعصر . وقد تقدّم في التذكير والتأنيث أحكام هذا.

(١) ج ، ر : الكلام ، وهو تحريف .

(٢) ينسب لرجل من بني كلاب يسمى النواح يهجو فيه رجلا ادعى نسبه فيهم . الكتاب ١٧٤/٢ ، معاني القرآن ١٢٦/١ ، المقتضب ١٤٨/٢ ، الأصول ٧٣٠/٢، الخصائص ٤١٧/٢ ؛ الصاحبي ٢١٣ ، المخصص ١١٧/١٧، العيني ٤٨٤/٤ ، الانصاف ٤١٠ اللسان: بطن .

(٣) لعمر بن أبي ربيعة . المجـــن : الترس . المعصر : الجارية أول ما أدركت وحاضت . الكتاب ١٧٥/٢ ، المقتضب ١٤٨/٢ ، الأصول ٧٣٠/٢ ، الخصائص ٤١٧/٢ ، المخصص ١١٧/١٧ ،الانصاف ٤١١ ، العيني ٤٨٣/٤ ، الخزانة ٣١٢/٣ ، الديوان ٩٤ .



باب الإمـــالة

قوله : هو أن تُميل الألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة»
يعني أنّ الإمالة هي أن تنحو بالألف نحو الياء وبالفتحةالّتي قبلها نحو الكسرة وهي لغة بني تميم، وقد توجد في لغة غيرهم قليلاً .
وأمّا أهل الحجاز فلغتهم الفتح. ومما يدل على أنّ بني تميم يؤثرون الإمالة أنّ الاسم المعدول المؤنث إذا كان على فَعالِ لغة بني تميم فيه أن يُعرب إعراب مالا ينصرف؛ ولغة أهل الحجاز فيه البناء على الكسر .
فإذا كان آخره راء رجع إلى لغة أهل الحجاز فبنوه على الكسر، لأن الراء إذ ذاك تكون مكسورة، والراء المكسورة توجب الإمالة، والإمالة لغتهم؛ فعدلوا إلى الكسر لأجل ذلك . [٢٦٧و]
وقوله : وإنّما تُمال الألف لياء أو كسرة تكون بعدها أو تكون منقلبة عن ياء، أو مشبهة بما انقلبت من ياء».
أما الإمالة للياء فيشترط فيها أن تكون قبلها والألف تليها نحو خيال، أو بينهما حرف نحو شيبان، أو حرفان متحركان أحدهما الهاء ولم تفصل بينهما ضمة نحو بينها .
وأما الإمالة للكسرة فإنّها تكون لكسرة متقدّمة أو لكسرة متأخرة .
فإن كانت متأخرة عن الألف اشترط فيها أن تكون تلي الألف نحو عابد. وإن كانتمقدمة عليهاجاز فيهاأ نيكون مفصولاً بينها وبين الألف بحرف نحو عِماد، أو حرفين أولهما ساكن نحو شِمْلال (١)، أو بحرفين متحركين أحدهما الهاء إذا لم تفصل بين المكسورة (٢)والألف ضمة نحو: لن يَضرِبَها.

(١) الشملال : الناقة السريعة .
(٢) كذا ولعله : الكسرة .

فإن فصل بينهما ضمة لم تجز الإمالة نحو : هو يَضرِبُها .
أو بثلاثة أحرف أولها ساكن إذا كان أحدها الهاء ولم يفصل أيضاً بين الكسرة وبين الألف ضمة نحو عِندَنا .

وأمّا الإمالة لكون الألف منقلبة عن ياء فنحو رَمَى ، لأنّه من الرَّمْيِ .
وأمّا الإمالة لكون الألف مشبّهة بما انقلب عن ياء فنحو حُبلَى ، ألا ترى أنّ ألف حُبلَى غير منقلبة عن شيء ، إلاّ أنّها تشبه المنقلبة عن الياء من جهة أنك لوثنيت حُبلَى لقلت : حُبلَيانِ ، فقلبت الألف ياء كما تفعل بالألف المنقلبة عن الياء في التثنية نحو فَتَى ، تقول في تثنيته : فَتَيانِ .

وقد تكون الإمالة بخلاف ماذكر . وذلك أنّ العرب قد تُميل الألف إذا كانت متطرفة ثالثة فصاعداً وإن كانت منقلبة عن واو نحو غَزَا .
وقد تُميل الإلف إذا كانت عيناً وإن كانت منقلبة عن واو إذا كانت الواو التي انقلبت عنها مكسورة في الأصل نحو خافَ ، لأنّ أصله خَوِفَ .
وقد يُميلون أيضاً الإمالة (١) نحو قولك : رأيت عماداً ، فيميلون الألف المبدلة من التنوين لإمالة الألف التي قبلها .

وقوله : ومن أجل الياء أيضاً إمالتهم الكافرين وما أشبه ذلك ،
الإمالة في الكافرين وأمثاله إنّماهي لأجل الكسرة ،لأنّ الياء إنّما توجب الإمالة إذا كانت متقدمة كما ذكرنا . وإنّما حمله على أن جعل الإمالة للياء أنّه رأى بعض العرب تميل الكافرين في حال النصب والخفض ولا تُميله في حال الرفع ، فتوهم لذلك أنّ الإمالة لأجل الياء ،وليس كما توهم.
وإنّما السبب في ذلك أنّ الراء إذا لم تكن مكسورة تمنع الإمالة ، كما أنّها إذا كانت مكسورة تقوى على إيجاب الإمالة ، فإذا استعمل الكافرين في موضع نصب أو خفض كانت الراء مكسورة فلم يكن للإمالة مايمنعها ، وإذا استعمل في موضع رفع كانت الراء مضمومة فمنعت الإمالة .

(١) كذا ولعله : بعد الإمالة .

ومن العرب من يميل الكافرين المرفوع ولا يجعل الراء مانعة للإمالة إلاّ إذا كانت تلي الألف.

وقوله : إلاّ أن يكون في الكلام حرف من الحروف التي تمنع الإمالة وهي سبعة أحرف : الصاد / والضاد والطاء والظاء والغين والخاء والقاف .. [٢٦٧ظ] إلى آخر الباب .

هذه الأحرف السبعة لاتمنع الإمالة إلاّ إذا كانت لتأخُّر كسرة أو تقدُّمها أو تقدُّم ياء أو إمالة . وتمنعها إذا كانت متقدمة على الألف والألف تليها نحو غانم ، أو بينهما حرف وهي مكسورة نحو قِباب ، أو ساكنة قبلها كسرة نحو مِصْباح . وإذا كانت بعد الألف تليها نحو باخِل، أو بينهما حرف نحو ناهِض،أوحرفان نحو مناشِيط .

ويمنع أيضاً الإمالة الراءُ غير المكسورة إذا وقعت قبل الألف والإلف تليها نحو راشِد ،أو بعدها متصلة بالألف نحو قولك هذا حمارٌ ورأيتُ حماراً.أو بينهما حرف عند بعضهم نحو قولك: هذا كافرٌ.

وإنْ كانت مكسورة غلبت الراء غير المكسورة والمُستِعلى المتقدّم عليها إن وقعت بعد الألف تليها نحو قارب ومن قرار ، بالإمالة .أو بينهما حرف عند بعضهم نحو قولك: بقادر ،بالإمالة . والأكثر لايميل (١) .

فإن تأخر عنها المستعلى عليها نحو قولك : هذه ناقةٌ فارقٌ وأنيقٌ مفارقٌ ، فتَفتَح ولا تُميل.

ومن العرب من يجعل الراء المكسورة تمنع الإمالة إذا فُصل بينها وبين الألف بحرف كما تفعل المضمومة والمفتوحة فتقول: بكافر، تفتح ولا تُميل .

وينبغي أن تعلم أنّ الإمالة تكون في الأفعال والأسماء إلاّ ما كان منها متوغلا في البناء غير مستقل نحو «ما» الاستفهامية أو الشرطية أو الموصوفة وإذا .

---

(١) الكتاب ٢٦٧/٢ ، المقتضب ٤٨/٣ .

وأمَّا الحروف فلا يُمَالُ شيءٌ منها إلا بلى ولامِنْ قولهم: أما لا ويا في النداء، لنيابتها مناب الأفعال .

وقد شذَّت العربُ في أُلِيفاظ فأمالتها وبابُها أن لاتُمال لعدم موجب الإمالة وهي : الحَجّاجُ، اسماً علماً ، والناسُ وبابٌ ومالٌ وغابٌ .

وقال بعضهم :رأيت عرقاً وضيقاً، فأمال ولم يعتَدّ بالقاف.

كمل والحمدُ للهِ وحدَه ، وأما شرحُ مابقي
من الجمل وهو التصريف فعليهِ موضوعٌ على
حِــــــدَةٍ

كتبه العبد الفقير (١)إلى الله تعالى علىّ
ابن سالم الشافعي عفا الله عنه
وعن والديه وعن الداعي له
بالمغفرة . نسأل الكريم التوفيق
في أمورنا جميعها بمَنّه وكرمه
إنَّه وليٌّ ذلك والقادرُ عليهِ
والحمد لله ربِّ
العالمينَ

---

(١) في ر : الراجي عفو ربه المعترف بكثرة ذنوبه علي بن سالم بن مسلم الشافعي غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين آمين يارب العالمين أنه ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم ، والحمد لله رب العالمين آمين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

فهرس أبـواب الجزء الثاني

فهرس الابيات الشواهد

الهمزة

البـــاء

التاء

الـــراء

الصـــاد

الضـــاد

الطـــاء

العيـــن

الفـــاء

القـــــاف

النــون

الهـاء

اليـاء

الألف المقصورة

فهرس الرجز

فهرس المراجع والمصادر

أ) المخطوطات

١ – ارتشاف الضرب، أبو حيان النحوي. ١١٠٦ نحو. دار الكتب المصرية .
٢ – اصلاح الخلل لابن السيد البطليوسي. ١١١٠ نحو. دار الكتب المصرية.
٣ – تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري. ١٨ ش نحو. دار الكتب المصرية .
٤ – سر صناعة الاعراب لابن جنى. ١٦ ش لغة. ١٢٠ لغة. دار الكتب المصرية .
٥ – شرح التسهيل لابن مالك. ١٠ ش نحو. دار الكتب المصرية .
٦ – شرح الكافية الشافية لابن مالك، ٢٦٤ نحو. دار الكتب المصرية.
٧ – شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ١٣٧ نحو. دار الكتب المصرية
٨ – مثل المقرب لابن عصفور. مصورة بجامعة الدول العربية .
٩ – المبدع في التصريف لأبي حيان. ٦٤٩٩ هـ. دار الكتب المصرية.
١٠ – المسائل الشيرازيات للفارسي. مصورة بجامعة الدول العربية، ١٥٠ نحو .
١١ – المقرب لابن عصفور، ٦٠٩ نحو تيمور. ٧٩م نحو، دار الكتب المصرية .
١٢ – الموفور من شرح ابن عصفور لأبي حيان، ٦٤٩٩هـ، دار الكتب المصرية .
١٣ – الوافي بالوفيات. صلاح الدين الصفدي. مخطوطة مصورة بمكتبة جامعة بغداد .

ب) المطبوعات

١٤ – الاتباع لابى الطيب اللغوي. تحقيق عز الدين التنوخي. دمشق ١٩٦١م.

١٥ ـ الاتباع والمزاوجة لابن فارس، تحقيق برونو، أوربا ١٩٠٦ م.
١٦ ـ اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (كذا) أحمد البناء، المطبعة الميمنية بالقاهرة .
١٧ ـ أخبار النحويين البصريين للسيرافي، مكتبة مصطفى الحلبي ١٩٥٥م.
١٨ ـ اختصار القدح المعلى لابن سعيد الأندلسي . تحقيق ابراهيم الابياري، القاهرة ١٩٥٩ م .
١٩ ـ أدب الكاتب لابن قتيبة، المكتبة التجارية، القاهرة ١٣٥٥ هـ.
٢٠ ـ أسماء الوحوش للأصمعي، تحقيق جويار، واين ١٨٨٨ م .
٢١ ـ الأشباه والنظائر للسيوطي، حيدر آباد ١٣١٧ هـ .
٢٢ ـ الاشتقاق لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة١٩٥٨م.
٢٣ ـ اصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، طبعة ٢، دار المعارف ١٩٥٦ م.
٢٤ ـ الأصمعيات، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، ط٣، دار المعارف .
٢٥ ـ الأصول لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي (رسالة دكتوراه ، بجامعة القاهرة) .
ـ الأضداد لأبي الطيب اللغوي تحقيق د. عزةحسن دمشق ١٩٦٣م.
٢٦ ـ الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق أبو الفضل ابراهيم، الكويت ١٩٦٠م .
٢٧ ـ الأضداد للأصمعي وابن السكيت والسجستاني ،المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ١٩١٢م .
٢٨ ـ اعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ، مطبعة دارالكتب بالقاهرة.
٢٩ ـ الاعلام، الزركلي، ط٢،، دمشق ١٩٥٩ .

٣٠ - الأغاني للأصبهاني، ج١١ . ج١٧؛ تحقيق علي محمد البجاوي ،دار الكاتب العربي ١٩٧٠. وطبعة دار الكتب المصرية .
٣١ - الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي . حيدر آبادط٢. ١٣٥٩هـ.
٣٢ - الاقتضاب لابن السيد البطليوسي ، المطبعة الأدبية بيروت ١٩٠١م.
٣٣ - أمالي الزجاجي. تحقيق عبد السلام هارون ؛ المؤسسة العربية بالقاهرة ١٩٦٢م .
٣٤ - أمالي السهيلي. تحقيق محمد ابراهيم البنا، القاهرة ١٩٧٠م.
٣٥ - أمالي ابن الشجري، حيدر آباد ١٣٤٩ هـ .
٣٦ - أمالي القالي ؛ تحقيق محمد عبد الجواد الأصمعي ،مطبعة دار الكتب ١٣٤٤ هـ .
٣٧ - انباه الرواة للقفطي، تحقيق أبو الفضل ابراهيم،دار الكتب المصرية.
٣٨ - الانصاف في مسائل الخلاف لابن الانباري . ط٢ مطبعة السعادة بالقاهرة .
٣٩ - أوضح المسالك لابن هشام الانصاري،المكتبة التجارية ١٣٥٤ هـ.
٤٠ - الايضاح في علل النحو للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار العروبة بالقاهرة .
٤١ - الايضاح لأبي علي الفارسي. تحقيق دكتور حسن الشاذلي، القاهرة ١٩٦٩ م .
٤٢ - البحر المحيط لأبي حيان النحوي، مطبعة السعادة،القاهرة ١٣٢٨هـ.
٤٣ - بغية الوعاة للسيوطي، مطبعة السعادة. القاهرة ١٣٢٦ هـ .
٤٤ - البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات بن الانباري ، تحقيق دكتور رمضان عبد التواب . مطبعة دار الكتب المصرية.
٤٥ - البيان في غريب اعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري ، تحقيق دكتور طه عبد الحميد طه ، وزارة الثقافة - القاهرة ١٩٧٠م.

٤٦ – تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، دار احياء الكتب العربية ١٩٥٤م .

٤٧ – تأريخ الادب العربي (الملحق) بروكلمان، ليدن ١٩٣٨م .

٤٨ – تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية للزركشي ، تونس ١٢٨٩ هـ.

٤٩ – تثقيف اللسان لابن مكى الصقلي ، تحقيق دكتور عبد العزيز مطر. المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ١٣٨٦ هـ .

٥٠ – تسهيل الفوائد لابن مالك، مكة المكرمة ١٣١٩ هـ .

٥١ – تلقيب القوافي لابن كيسان، نشرة وليم رايت، دبلن ١٨٥٨م.

٥٢ – التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني ، تحقيق أحمد ناجي القيسي وآخرين .

٥٣ – التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جني، تحقيق يسرى القواسمي، (رسالة ماجستير بجامعة القاهرة).

٥٤ – توجيه اعراب أبيات ملغزة للرماني، تحقيق سعيد الأفغاني دمشق ١٩٥٨م.

٥٥ – الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله بن أحمد القرطبى ، دار الكتب ١٩٤٨م .

٥٦ – الجمل للزجاجي، تحقيق محمد بن أبى شنب، ط٢ باريس ١٩٥٧م.

٥٧ – جمهرة الأمثال لأبى هلال العسكري ، تحقيق أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة ١٩٦٤م .

٥٨ – جمهرة اللغة لابن دريد، حيدر آباد ١٣٤٤هـ .

٥٩ – الحركة اللغوية في الأندلس، البير حبيب مطلق، بيروت ١٩٦٧م.

٦٠ – الحروف لابن السكيت، تحقيق دكتور رمضان عبدالتواب القاهرة.

٦١ – حماسة البحتري، نشره الاب لويس شيخو اليسوعي ، بيروت.

٦٢ – الحيوان للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ،مطبعة الحلبي ١٩٤٠م.

٦٣ – الخصائص لابن جنى، تحقيق محمد علي النجار . دار الكتب بالقاهرة ١٩٥٢م .
٦٤ – خزانة الأدب للبغدادي. مطبعة بولاق ١٢٩٩ هـ .
٦٥ – الدرر اللوامع للشنقيطي، مطبعة كردستان. القاهرة .
٦٦ – ديوان أبي الأسود الدؤلي. تحقيق محمد حسن آل ياسين. بغداد ١٩٦٤م.
– ديوان ابي زبيد الطائي جمعه د. نوري القيسي بغداد ١٩٦٧م.
٦٧ – ديوان أبي طالب. محمد خليل الخطيب. طنطا ١٩٥٠م .
٦٨ – ديوان أبي نؤاس. تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي. القاهرة ١٩٥٣.
٦٩ – ديوان الأخطل. المطبعة الكاثوليكية. بيروت ١٨٩١م .
٧٠ – ديوان الأعشى، شرح الدكتور محمد محمد حسين. القاهرة ١٩٥٠م.
– ديوان ابراهيم بن هرمة تحقيق محمد جبار المعيبد. النجف. ١٩٦٨م.
٧١ – ديوان امرىء القيس، تحقيق أبو الفضل ابراهيم. ط٣ دار المعارف ١٩٦٩م .
٧٢ – ديوان جران العود، مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٣٥٠ هـ .
٧٣ – ديوان جرير، طبعة محمد أحمد الصاوى ١٣٥٣ هـ .
٧٤ – ديوان جميل بثينة. جمع وتحقيق دكتور حسين نصار، مكتبة مصر .
٧٥ – ديوان الحطيأة. تحقيق نعمان أمين طه. مصطفى الحلبي ١٩٥٨م.
٧٦ – ديوان حاتم الطائي. لندن ١٨٧٢م .
٧٧ – ديوان حسان بن ثابت، شرح عبد الرحمن البرقوقي. القاهرة ١٩٢٩م.
٧٨ – ديوان حميد بن ثور . صنعة عبد العزيز الميمنى، دار الكتب المصرية ١٩٥١م .
٧٩ – ديوان ذي الرمة. بيروت ١٩١٩م .
٨٠ – ديوان رؤبة، نشره وليم الوورد . ليبرج ١٩٠٢م .

٨١ – ديوان زهير بن أبي سلمى، مطبعة دار الكتب ١٣٦٣ هـ.
٨٢ – ديوان سحيم، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب ١٩٥٠م.
٨٣ – ديوان الشماخ، نشر الشنقيطي. مطبعة السعادة ١٩٢٧م .
٨٤ – ديوان طرفة بن العبد، بشرح الشنتمرى، فرنسا ١٩٠٠م .
٨٥ – ديوان الطرماح. نشره كونكو، لندن ١٩٢٧م .
٨٦ – ديوان طفيل الغنوى. نشره كونكو، لندن ١٩٢٧م .
٨٧ – ديوان العباس بن مرداس، جمع وتحقيق دكتور يحيى الجبوري. بغداد ١٩٦٨م.
٨٨ – ديوان عبيد بن الأبرص. تحقيق دكتور حسين نصار، مصطفى الحلبي ١٩٥٧م .
٨٩ – ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، واين ١٩٠٢م .
٩٠ – ديوان العجاج، نشره وليم الوورد، ليبرج ١٩٠٢م .
٩١ – ديوان عدي بن زيد، تحقيق محمد جبار المعيبد، بغداد ١٩٦٥م.
٩٢ – ديوان علقمة بن عبدة، تصحيح ابن ابي شنب، الجزائر ١٩٢٥م.
٩٣ – ديوان الفرزدق. جمع محمد أحمد الصاوى، القاهرة ١٣٥٤هـ.
٩٤ – ديوان القطامي، تحقيق دكتور ابراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، بيروت.
٩٥ – ديوان قيس بن الخطيم، نشره د. ثاديوس كوالسكي، ليبزج ١٩١٤م.
٩٦ – ديوان كثير عزة، نشره هنري بيس، الجزائر ١٩٣٠ م.
٩٧ – ديوان كعب بن زهير برواية السكري، دار الكتب المصرية ١٩٥٠م.
٩٨ – ديوان كعب بن مالك الانصاري، تحقيق سامي مكي العاني، بغداد ١٩٦٦م .
٩٩ – ديوان لبيد، تحقيق دكتور احسان عباس، الكويت ١٩٦٢م .

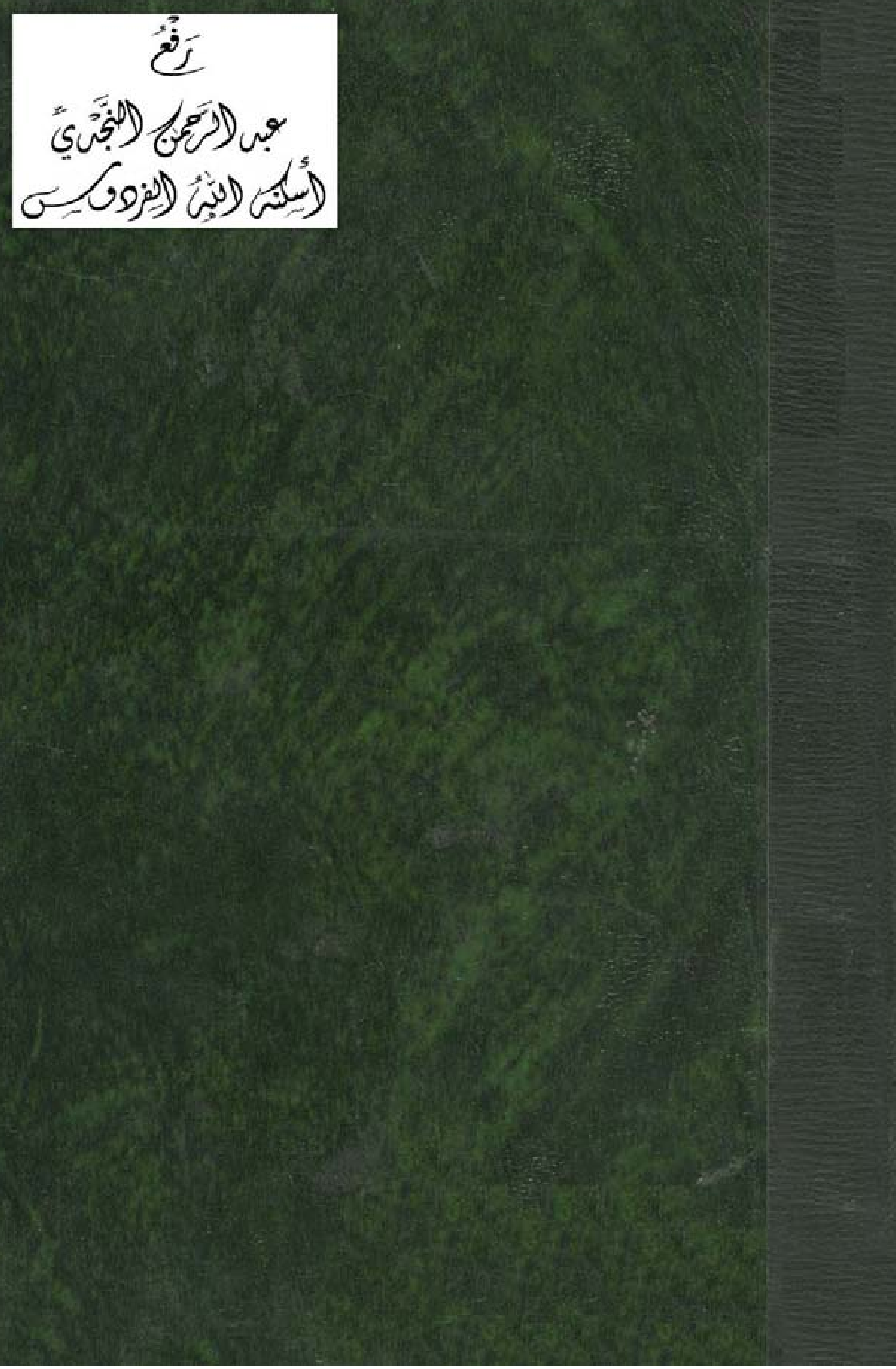
١٠٠ – ديوان ليلى الاخيلية، جمع وتحقيق خليل وجليل العطية، بغداد١٩٦٧م.
– ديوان مسكين الدارمي جمع وتحقيق خليل العطية وعبدالله الجبوري، بغداد ١٩٧٠م .
١٠١ – ديوان النابغة بشرح ابن السكيت، تحقيق دكتور شكري فيصل، بيروت ١٩٦٨م.
١٠٢ – ديوان الهذليين، ط دار الكتب المصرية ١٩٦٥ م.
١٠٣ – الذيل والتكملة، محمد بن عبدالملك المراكشي ، بيروت ١٩٦٥م.
١٠٤ – الروض الأنف للسهيلي، مطبعة الجمالية بالقاهرة ١٩١٤م.
١٠٥ – سر الصناعة لابن جني ج١، تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، دار احياء الكتب.
١٠٦ – سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، مكتبة محمدعلي صبيح بالقاهرة ١٩٦٦م .
١٠٧ – شذرات الذهب، ابن العماد الحنبلي، القاهرة ١٣٥١هـ .
١٠٨ – شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري، مطبعة الاستقامة ١٩٥٤م.
١٠٩ – شرح الحماسة للتبريزي، المكتبة التجارية ، القاهرة ١٩٣٨م
١١٠ – شرح الحماسة للمرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون، القاهرة ١٩٥١م.
١١١ – شرح شذور الذهب لابن هشام ، ط١٠ القاهرة ١٩٦٦ م .
١١٢ – شرح شواهد الشافية للبغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازي بالقاهرة.
١١٣ – شرح شواهد الكشاف ، محب الدين أفندي، مطبعة مصطفى الحلبي ١٩٦٦م.

١١٤ – شرح شواهد المغني للسيوطي. المطبعة البهية، القاهرة ١٣٢٢ هـ.
١١٥ – شرح القصائد السبع الجاهليات لأبي بكر الانباري، تحقيق عبدالسلام هارون دار المعارف ١٩٦٣م .
١١٦ – شرح القصائد العشر للتبريزي ، طبعة أوربا .
١١٧ – شرح المفضليات للقاسم بن محمد الأنباري ،نشر كارلوس لايل، بيروت ١٩٢٠م.
١١٨ – الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر دار المعارف ١٩٦٦م.
١١٩ – شرح المفصل لابن يعيش ،ادارة الطباعة المنيرية بالقاهرة .
١٢٠ – شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك، القاهرة ١٩٥٧م.
١٢١ – الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، المكتبة السلفية ١٩١٠م.
١٢٢ – الصلة لابن بشكوال. القاهرة ١٩٥٠م .
١٢٣ – صلة الصلة . أبو جعفر ابن الزبير . الرباط ١٩٣٧م .
١٢٤ – الضرائر للالوسي . المطبعة السلفية – القاهرة ١٣٤١هـ .
– طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق أبو الفضل ابراهيم. القاهرة.
١٢٥ – عصر المرابطين والموحدين ،القسم الثاني: عبدالله عنان. القاهرة ١٩٦٤م.
١٢٦ – العقد الثمين في دواوين الشعراء الستة الجاهليين، ط أوروبا ١٨٤٩م.
١٢٧ – العقد الفريد لابن عبدربه ، المطبعة الازهرية ١٩٢٨م.
١٢٨ – علم اللغة .دكتور محمود السعران. دار المعارف القاهرة ١٩٦٢م.
١٢٩ – عنوان الدراية . أحمد بن احمد الغبريني، الجزائر ١٣٢٨ هـ .
١٣٠ – غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، مكتبة الخانجي ١٩٣٢م.
١٣١ – الفائق في غريب الحديث للزمخشري .القاهرة ١٩٤٧م.
١٣٢ – الفاخر للمفضل بن سلمة، تحقيق عبدالعليم الطحاوي. القاهرة ١٩٦٠م.
– الفهرست لابن النديم .
١٣٣ – فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي . القاهرة .
١٣٤ – في أصول النحو، سعيد الأفغاني .دمشق ١٩٥٧م.

١٣٥ – الكامل للمبرد ، تحقيق أبو الفضل ابراهيم وسيد شحاتة ، دار نهضة مصر .
١٣٦ – كتاب سيبويه، المطبعة الاميرية ببولاق ١٣١٦ هـ .
١٣٧ – الكشاف للزمخشري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٩٦٦م .
١٣٨ – كشف الظنون، حاجي خليفة ،استانبول ١٩٤١م .
١٣٩ – اللامات للزجاجي. تحقيق دكتور مازن المبارك، دمشق ١٩٦٩م.
١٤٠ – اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف١٩٦٦م .
١٤١ – لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات بن الأنباري، دمشق١٩٥٧م.
١٤٢ – مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق دكتور محمد فؤاد شركين، القاهرة.
١٤٣ – مجالس ثعلب ،تحقيق عبدالسلام هارون، ط٢ دار المعارف.١٩٦م .
١٤٤ – مجالس العلماء للزجاجي ، تحقيق عبدالسلام هارون، الكويت ١٩٦٢.
١٤٥ – مجمع الأمثال للميداني، نشره محيي الدين عبدالحميد، القاهرة١٣٧٤هـ.
١٤٦ – مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي ، بيروت ١٩٦١م.
١٤٧ – المحتسب لابن جني .تحقيق علي النجدي ناصف والنجار وشلبي . المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ١٣٨٦هـ.
١٤٨ – المحكم لابن سيدة، تحقيق مصطفى السقا، دكتور حسين نصار، مطبعة مصطفى الحلبي ١٩٥٨م.
١٤٩ – مختصر البديع لابن خالويه ،تحقيق برجستراسر المطبعة الرحمانية١٩٦٨م.
١٥٠ – المخصص لابن سيدة ، المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٦هـ .
١٥١ – المدارس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة١٩٦٨م.
١٥٢ – المذكر والمؤنث للمبرد، تحقيق دكتور رمضان عبدالتواب وصلاح الدين الهادي ، مطبعة دار الكتب ١٩٧٠م.
١٥٣ – المستقصى في أمثال العرب للزمخشري ، حيدرآباد ١٩٦٢م.
١٥٤ – المسلسل في غريب لغة العرب لمحمد بن يوسف التميمي، تحقيق محمد عبدالجواد ، القاهرة ١٩٥٧م.

١٥٥ ــ معاني القرآن للفراء جا تحقيق محمد علي النجار وأحمد نجاتي، دار الكتب المصرية ١٩٥٥ م.
١٥٦ ــ معاني القرآن للفرآء ج٢، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة ١٩٦٦م.
١٥٧ ــ المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة ،حيدر آباد ١٩٤٩م.
١٥٨ ــ المعجب في تلخيص أخبار المغرب، عبدالواحد المراكشي ، القاهرة ١٩٤٩م.
١٥٩ ــ معجم الادباء لياقوت الحموي، مكتبة عيسى الحلبي القاهرة ١٩٣٦م.
١٦٠ ــ معجم الشعراء للمرزباني، تحقيق عبدالستار فراج، القاهرة ١٩٦٠م.
١٦١ ــ المعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية ١٣٦١ هـ .
١٦٢ ــ مغنى اللبيب لابن هشام، تحقيق دكتور مازن المبارك ،دمشق ١٩٦٤م.
١٦٣ ــ مفتاح السعادة لطاش كبرى زادة، القاهرة، دار الكتب الحديثة.
١٦٤ ــ المفصل للزمخشري، مطبعة حجازي .
١٦٥ ــ المفضليات، تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون ط٣ دار المعارف ١٩٦٤م.
١٦٦ ــ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني(على هامش الخزانة) .
١٦٧ ــ مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون ــ القاهرة ١٣٦٦ هـ .
١٦٨ ــ المقصور والممدود لابن ولاد، مطبعة السعادة ، القاهرة .
١٦٩ ــ المقتضب للمبرد، تحقيق عبدالخالق عظيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية.
١٧٠ ــ مقطعات مراث لبعض العرب، نشره وليم رابت ،دبلن ١٨٥٨م.
١٧١ ــ الممتع في التصريف لابن عصفور ،تحقيق دكتور فخر الدين قباوة، حلب ١٩٧٠م.

١٧٢ – المنازل والديار لاسامة بن منقذ، تحقيق مصطفى حجازي ،المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية ١٩٦٨ م.
١٧٣ – المنصف لابن جني، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين: مصطفى الحلبيم.
١٧٤ – الموشح للمرزباني ،طبعة السلفية ودار نهضة مصر.
١٧٥ – النحو العربي (العلة النحوية) دكتور مازن المبارك ،دمشق ١٩٦٥م.
١٧٦ – نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابي البركات بن الانباري القاهرة ١٢٩٤هـ.
١٧٧ – نفح الطيب للمقرى ،تحقيق دكتور احسان عباس، بيروت ١٩٦٨م.
١٧٨ – النقائض، رواية اليزيدي عن السكري عن أبي عبيدة ،لبدن ١٩٠٧م.
١٧٩ – النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ،دمشق ١٣٤٥هـ.
١٨٠ – النوادر في اللغة لابي زيد الانصاري ،المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٨٩٤م.
١٨١ – الوحشيات لأبي تمام ،تحقيق عبد العزيز الميمنى، دار المعارف ١٩٦٣ وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق محي الدين عبد الحميده مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٩
١٨٢ – الهاشميات للميت شرح محمد محمود الرافعي ط٢القاهرة.
١٨٣ – همع الهوامع للسيوطى، مطبعة السعادة ،القاهرة ١٣٢٧هـ .
١٨٤ – الحجة لأبي على الفارسى ،تحقيق على النجدي ناصف والنجار وشلبي القاهرة ١٩٦٩م.
١٨٥ – التيسير في القراءات السبع لأبي عمروالدامى – استانبول
١٨٦ – ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي .تحقيق السيد ابراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت ١٩٨٠


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس